

كتاب الطهارة ١	المسح على الخف والجوار ٨	حكام الحنف والشافعي ٨	كتاب الصلوة وقدرها ٩
احكام السفر والندوة والمرضى ٢١	الجمعة والعصر ٢٢	صلوة الحزن والقتل والكموف وما ٢٧	الزواجر والسجدات والجناز ٣١
كتاب الزكوة والعز وصدقة الفطر ٤٤	المقطعات ٥٠	كتاب الصوم ٥١	الزكاة والقطاعات ٥٧
كتاب الحج ٥٨	كتاب النكاح ٦١	التفقات ٨٠	المقطعات ٨٢
كتاب الطلاق والظهار والنكاح واللعان ٨٢	الرضاع والعتق ١٠٢	المقطعات ١٠٤	كتاب العتاق والشرع ١٠٥
المقطعات ١١٥	كتاب الوصايا ١١٦	المقطعات ١٢٥	كتاب الحدود ١٢٦
المقطعات ١٤١	كتاب السرقة ١٤٢	كتاب السرقة ١٤٦	ما يتعلق بلفظ الكفر والإيمان ١٥١

كان.

كتاب الكراهة ١٥٢	كتاب الغصب ١٦٢	كتاب الودعة ١٦٩	كتاب الفطر واللفظ ١٧٥
كتاب الإباحة ١٧٨	كتاب الصيد ١٨٠	كتاب الفحشاء ١٨٤	كتاب الوقف ١٨٩
كتاب الهبة ٢٠٤	كتاب الشركة ٢٠٩	كتاب المضاربة ٢١٢	كتاب السويع ٢١٩
كتاب الشفعة ٢٤٢	كتاب القسمة ٢٤٦	كتاب حوافر ٢٥٠	كتاب الدعاء ٢٦٥
كتاب المسورة ٢٠٧	كتاب الإقرار ٢١٤	كتاب الوكالة ٢١٨	كتاب الكفالة والحوالة ٢٢٢
كتاب الصلح ٢٢٦	كتاب الرهن ٢٢١	كتاب الشراء ٢٤٠	كتاب الوشاة ٢٤٢
كتاب الإكراه ٢٤٥	كتاب الحجر ٢٥٠	كتاب المأذون والجنانة ٢٥١	كتاب الوصايا ٢٦٥

كتاب الوقف
١٥١

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحجج بشيرة غدا ذاب السعيا^١ اليه^٢
لست^٢ من حيزه وهاك
والف



هذه النسخة الجيدة من وقف حضرت مولانا صاحب بخت الحنا صاحب ذيل الجود والاحسان
 مؤيد صاحب المقاصد بانوار العنايه مفتي معاهد المراسيد بمقتضى الكفاية جامع بحال العلم
 والعمل حائز جميع البر الاكمل الآ وهو اغوار السعادة الحيايه وقصه المحرم الكرم
 من سوي كل شئ قدر حرره العظمه سجاد وعلال
 محمد امين المصنف وفاضل المحرمين
 عمده



FF.

Hacı Beşir Ağa	
Yeni Kayıt No.	320

[illegible]

ما في بئر فخر فلا كالحج في ثوب التسمية وفي موضع يجب نزع جميع الماء المختار ان يدور رجلين لهما بصائر في الارض لا يتردد
 بقوله ولو وجب نزع عشر من فخرج عشرة ففقد الماء ثم نزع عشرة اخرى كما لو طهر عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد
 لا يحتاج الى نزع شيء ان لا يكون اشد حال من الكلب للماء الواقع فيه ولو وقع في بئر حشيت نجسة او قطع ثوب نجس وقطع
 او اجبرها ونفقت فيها طهرت الحشيت والثوب بغير طهارة البئر كخارجية الحشيت اذا انحلت الحشيت ولو وقع فيها انسان
 وهو طاهر نزع عشر من الماء فان كان محدثا او نزع جميع الماء وان كان ذيبا ينزع كله ولو وقع شاة فخرجت قبل الموت
 نزع كله وعن ابي يوسف رحمه الله ان لا ينزع شيء يعني اذا لم يكن عليه بول وعن ابي حنيفة رضي الله عنه ينزع عشر من الماء
 ولو وقع حيوان فخرج حيا واصاب منه ما حكمه حكم سوره وقيل في السنة ينزع عشرة او عشر من في سوره الحمار ينزع كله
 معناه انه لا يبيع الماء لطلوعه او كذا في سوره البغل اما سوره الفيل فنجس البقرة والبعرة ان لا يفسد الماء وان كان
 يفسد وقيل الثلاث كثير وعن ابي حنيفة رضي الله عنه ان المبتلى به ان يستنشق ويستكره كان كشرا والافلا وقيل ان
 اخذت ربع وجلا وكان كثير البقرة اذا لالت في البر كالدوش حكم البيضة الرطبة اذا وقعت في الماء لا يفسد كذا
 استعمل ولا ينزع بئر الماء اذا كانت يفرق البئر النجس في طهارة عالم بغير طهر اوله او ربحه لان بينهما حال وهو الارض
 ولو نزع ماء الماء عشرة نجف لاشي عليه لانه غير ذلك الماء ولوان الصبي او اهل الرساق يصفون ابيهم على الدلو والرسا
 طاهران ولو صب الماء المستعمل في البئر وجب نزع جميع الماء عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله ينزع عشرة
 دلو او لو وقع فيها عظم الميت وليس عليه دم ولا رطوبة لا يتنجس الماء بالصحيح وان كان عظم فخر ينزع عشر
 الحشيت اذا وقع في الماء لا يتنجس عند محمد رحمه الله ولو وقع شاة لادى لا يتنجس ولا يتنجس في الاثنا عشر ربيعا
 الوحش نجس عند اخلافا للشافعي رحمه الله وسورسوا كن البيوت كالغارة وكذا كبره وسورسوا كن البيوت وقيل
 كبره وقيل لا يكره وهو الصحيح لانه يشرب بمقارده ومنقاره عظم جان وقيل سورسوا الذي ياكل الحشيت كبره وكذا سور
 الدجاجة المحلاة فاما الجبسة في البيت فيغير كبره ونفسه الجبسة ان لا يصل منقارها الى تحت رجلها وسورسوا
 كبره وعن ابي يوسف رحمه الله ان غير كبره وعن ابي يوسف رحمه الله ان كبره لا يكره التوضي لسورسوا وان اكلت الغارة وثربت
 لا في ثوبها لا يتنجس ان مكث ساعة او ساعتين ثم شربت لا يتنجس وهو الصحيح لعدم البولي والله اعلم **باب الشاة**
 في احكام الماء المستعمل لا يتنجس ما يظهر ولا يظهر هذا الباب يستعمل على ثلثة فصول الاول في احكام
 الماء المستعمل بسبب حيدرة الماء المستعمل معروف والماء المستعمل طاهر ام نجس الصحيح انه طاهر وهو اختيار الفقهاء
 ابو الليث رحمه الله ان الماء المستعمل نجس لان حكمه اخف حتى اذا اصاب الثوب لا يغسل في حكم النجاسة اذا لم يكن كثر
 فاحشا وهو ان يكون شبر في شبر المرأة اذا وصلت مشعره بالمشعر ثم غسلت المشعر الذي وصلت لم يغير الماء مستعملا
 وان غسلت مشعر الرأس صار الماء مستعملا وغسالة الميت نجسة اطلق محمد رحمه الله في الامسح والامسح اذا لم يكن على ثوب نجاسة
 يصير الماء مستعملا ولا يكون نجسا الا ان انحلت لان الميت لا يخلو عن النجاسة غالبا فصار هذا حكمه في الجباب
 نفقة الصغار والصغار على الاب وان كان الصغير مال لا ينجس النفقة الا ان انحلت الايجاب على الاب لان انفاء
 عدم المال للصغار والصغار وان ترشش على ثوب فغسل لا يتنجس لانه لا يكره التحريم عنه وكذا غسالة الحمار سئل
 ابن عباس رضي الله عنهما عن ذلك فقال من يملك بئر الماء وانما زجور من رحمه الله ما هو اوسع من هذا ولو دخل رأسه
 في الاناء لم ينجس او دخل الخنجر او دخل يده لم ينجس الجبار لا يصير الماء مستعملا عند ابي يوسف رحمه الله لان عند الماء
 المستعمل المسالك لاصاب ولو دخل رجل يصير الماء مستعملا قال محمد رحمه الله في الامسح الرجل النجس وبداخله لا ينجس
 ولا يصح ان لا يصير الماء مستعملا وبداخل الكف يغير مستعملا ومن اجتمع ثم اغتسل في ماء مستعمل الى الذي غسلى به
 اليد قبل الطعام او بعد مستعمل لا قاة القربة والجنب اذا وقع الماء عليه من ارض الحمار وغسل يده لا راي له هذا
 في الاصل قال محمد بن الفضل رحمه الله نجس بده نجس وان دونه طاهر والاول صحيح واذا غسل الميت في
 نفق للتعبد وقال الطحاوي رحمه الله عن اصحابنا رحمه الله اذا غسل الرجل نفسه للتعبد لا يصير الماء مستعملا ولا يكره

اذا نشأ

واذا نشأ الماء على اية بئر لم يكره ولا نجاسة في نفسها لا يصير الماء مستعملا واذا غسل رأسه لم ينجس شاة وهو متوضي لا يصير الماء
 مستعملا وكذا اذا غسل يديه بعد ما لم ينجس بالطين او العجين وكذا اذا غسل رجله من الطين ثم اتفقا على ما رووه
 ان الماء الذي ماتت به القربة مادام يتدد في العضو ولم يزل يمس لم ينجس مستعمل اذا زل العضو ولم يصل الى الارض ولا يخرج
 يستقر فيه بل يموت في الهواء قال عطاء بن رباح رحمه الله هو مستعمل حتى اذا نزل الى عضو انسان ومضى فيه لم يصير متوضيا وقال
 ابو سهيل الكبير رحمه الله وبه يقول اصحاب العشرة بخاري ان الماء لا يصير مستعملا ما لم يستقر في مكان من الارض واذا
 توضا العصب يصير الماء مستعملا جنب رفع الماء بغيره من غير خبة المضمضة وغسل ثوبه عن النجاسة يجوز بالافلا
 وان لم يغسل به الثوب بل توضا قال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز وقال محمد رحمه الله يجوز وقد مر هذه المسئلة من
 غير خلاف **الفصل الثاني** فيما يكون نجسا ولا يكون نجسا الكفا والميت نجس قبل الغسل بعده وكذا كذا الجنين الميت
 وعظم الامم نجس وعن ابي يوسف رحمه الله والاذا لم تقطع والسن المقطوعة طاهر تاب في حق صاحبها وان كانت
 اكثر من قدر الدرهم هذا قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله في الكسان الساقطة انها نجسة ان كانت
 اكثر من قدر الدرهم وفي قيا قوله رحمه الله الا ان نجس وبه تأخذ قال محمد رحمه الله في صلوة الاثر من وقت في الماء القليل
 يفسد ولان المجتبى في الخطة لا تترك كل وعن ابي يوسف رحمه الله ان سنة طاهرة في خفة حتى اذا انتهت جازت الصلاة
 وان انيت من غير لا يجوز وقال بينهما فرق وان يفسد كس الكلب والتعلب طاهر وجل الكلب نجس سوء طاهر هو
 المختار وينزع على هذا ان الكلب اذا اصاب المطر فاستقضى فاصاب ثوبا انسان اصاب المطر جلوده يتنجس ان اصاب
 شعره لا يتنجس وعن ابي حنيفة رضي الله عنه ان طاهر ودم الشبيد مادام عليه فهو طاهر فاذا ايسر منه كان نجسا وما
 لم ياتيم طاهر عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وما لم يمت الميت قبل ان ينجس قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا بأس بالانتماع بما فر
 الميت وطاقها وعظمها ونافة المسك لو كانت بحالة لو اصابها الماء لم يفسد في طهارة والا فلا هذا اذا كانت من الميتة
 واذا كانت من الزكية فهي طاهرة على كل حال ومراة كل شيء كبوله ولحم السباع نجس ان كانت مذبوحة وهو الصحيح وهو
 اختيار الفقهاء ابو جعفر رحمه الله على قال لان سوره نجس به فارق لحم الباري لان سوره طاهر وجل الحشيت نجس
 وان كانت مذبوحة لان جلده لا يخلو الدماغ وتيمم الحشيت طاهر كذا قال شمس لائمة لائمة الحمد لمحمد رحمه الله الدودة
 اذا سقطت من سبيلين فهي نجسة وذكر الفقهاء ابو جعفر رحمه الله في غريب الرواية انها طاهرة وان سقطت من اللحم
 فهي طاهرة ودم الحية والدودة نجس اذا كان سائلا ودم كل عرق نجس والحمة الذي ظهر من الرحم لا بأس بها وما
 بقي في اللحم والعدوق ومن الدم بعد الزكاة طاهر وعن ابي يوسف رحمه الله انه معفو في الاكل دون الشيا وبه الفارة نجس
 وكذا اخرا لا جاجة وخود الباري والشاة من مقدار الكثرة الفاحش في المنع من جوار الصدرة وبول الحيات ليس نجس
 للضرورة وكذا كذا بول الفارة لانه لا يمكن التحريم عنه وماذا المشرك طاهر عند ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله والفقهاء
 على قول ابي يوسف رحمه الله وخود البعير حكمها حكم سرقينه لانه يدارى من جوفه والشعر الذي يوجد في بوة الابن الشاة
 لو غسل ويتركه بخلاف ما يوجد في خشي البقرة لانه لا صلوة فيه فخر وجد في خلاخه خود الفارة فان كان صلب يرمى للحز
 ويترك للحز لانه طاهر البقية اذا صار حنظلا وما مات فيها القربة فهي طاهرة لا بأس بها وان كان قول ابو يوسف رحمه الله
 التوراة لا يتنجس ثم حنظل المرأة ان كانت النازلة الما قبل الحز لانه لا ينجس ولو اخرج راس شاة متعلق بالدم وانحلت منه
 المرقه فان راعه الدم لا ينجس اكله والامعاء كالفصل اذا اختلط الطيب بغيره نجس والحيان طاهر حتى لوصل على كل
 طين به جازت الصلوة ان لم يركب التبي ولوان رجلا دخل مشروعة وتوضا ولم يكن موعضا ونفعل قد دخل قبل من
 مكان على رجلاه لا يتنجس رجلاه وقيل من هذا المسئلة سئل الحرام اذا دخل فيه رجلا اغتسل ومخرج كافيا لا بأس به
 والمرارة التي تدخل في الامسح المجزوء طاهرة لا بأس بها هل اليكم طاهر لا بأس به وبول المرأة نجس الا على قول شاذ
الفصل الثالث فيما يتنجس وما لا يتنجس وما يظهر وما لا يظهر وانه نوعان نوعا نجسا ونوعا لا نجس بوجه فيما يظهر
 وما لا يظهر النوع الاول فيما يتنجس السرقين اليابس اذا غسله الذبح في الشيا الرطبة لا يتنجس الشيا

اذ لم ير اثره ونظيره ما وضع رجله المبلولة على ارض وبساط نجس اذا ابتكت الارض والبساط بجله نجس والسنة لا تعتبر
بهو الخشوع وعلى هذا الف الشوب المبلول نجس في ثوب طاهر وظهرت منه نذرة لا يتنجس النجاسة اذا كانت اكثر
من قدر الدرهم الكبيير المتقال ويمن محمد رحمه الله ان يعتبر بالدرهم الشبيلي في نقية النجاسة قال شمس الائمة الحسن
رحمه الله يعتبر برهم زمانه وكانت النجاسة متفرقة يغم بعضها الى بعض بخلاف الخرف في الخفين وبياض العينين
في بيان النجاسة لانه لا يكون بيننا وان اصاب بولاشاة وبول لادمي تجعل الحقيقة تبعاً للخلطة وما يعيش في الماء
اذا مات فيه لا يفد لانه لا يقبر المعدن وقيل اذا مات في غير الماء ثم وقع في الماء بعد الاول نجس وان مات الصفع
الحلي في الماء لا يفد وفي المايه كذلك عند شيخ الوفاق رحمه الله وقال مشايخ بلخ وشمس قد رحمه الله يفد وسئل
شيخ الامام علي البرزوي عن هذا فقال لا يفد على قول لو مات في الماء ثم صب ذلك الماء في المايه لا يفد
فهذا كله ذلك وانما يعرف المايه من البري ان المايه ما يكون بين اصابعه ستة دون البري نحو الفارة اذا وقع في الماء
الدهن او الماء لا يفد وكذلك لو وقع في الخلطة اذا كان قليلاً والفارة اذا وقعت في سمن جاد قد حوله ويؤكل
الباقى لان النبي عليه الصلوة والسلام امر بالقاء ما حوله وان كان يجوز الاستصحاب به وانما امر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالقاء لقتل وان كان اذا نجس به لم يجز ان لا يغم بعضه الى بعض الحمار اذا شرب من العنبر لا يجوز شربه
البواذ وقع في الحلب عند الحلب فزى قبل التفتت لا يتنجس الزبح اذا مرت بالعدرات واهاب الشوب المبلول
يتنجس ان وجدت رايحة النجاسة فيه وما يصب الشوب من نجاسات النجاسة قبل تنجس الشوب بها وقيل نجس
وهو الصحيح السقاء اذا دخل الدار بالماء وصار له السند المعلق على الابواب والسند نجس هل نجس الكوز ما كان رطب
من السقاء قال رضي الله عنه قال سبنا دنا الامام الاجل فظهر الدين المرغيب في رحمه الله نجس كذا اذا وقع القدم على اليد
نجس قد مر الخاتبة اذا كان في الخوف نجس والا يسيل من الثقب نجس وان ساقه وصبغ يده النجاسة على الماء الذي
يسيل من ثقب الخاتبة قال فظهر الدين المرغيب لا يتنجس ما الى يده ثوب اصابه ما ينفصل من الصنعة حتى ثبت
هل نجس قال الامام فظهر الدين هذا لا نجس وقال غيره ان عرف انه بول نجس ولو اصاب الشوب ما سال من نجس
فلا حرج ان يفد ولا نجس ما لم يكن اكبر رايه ان نجس البعوض اذا حصل له دم ووقع في الماء لا يفد الماء وان مات فيه
جلدة اذا وقعت في الماء القليل نقية اذا كانت قدر الدرهم والظفر اذا وقع بنفسه لا يفد والله اعلم **الفرع**
الثاني فيما يظهر ولا يظهر اذا مسح الرجل نجس شلالت خوات رطبات تطاف اجزاء عن غسل هكذا وذكره الفقيه
ابو الليث رحمه الله خف بطانة ساقه من الكرباس فدخل في حوزة ما نجس فغسل الخف وكذلك لا يمسح ثم ملاه الماء ثم اثاره
فقد ظهر ضرورة حميدة اصابته نجاسة ان كانت النجاسة يابسة لا بد من الدلك وان كانت رطبة فاجري عليها
الماء ثم اثاره ونظيره البساط النجس اذا جعله في نهر جار وتركه فيه ليلة حتى جرى عليه الماء فانه يظهر كذا هذا البولي
اذا اصاب الارض بسبب الماء عليه ثم يدلك وينشف ذلك بحزقة يفعل ذلك ثلاثاً فيفعل ذلك
لكن حسب عليه ما اكثر ولا يوجد في ذلك لون النجاسة ولا يجوز ما تم ترك حتى تشفى الارض طهر وفي ذلك ورد
الائمة العذرات اذا دفنت في الارض في موضع حتى صارت تراباً قبل ظهور كالحا لم يمت اذا وقع في حوض حار
لحا عند محمد رحمه الله اذا غسلت جارية الخمر ثياب حرات تظهر اذا لم تنق رايحة الخمر وان بقيت لا اصاب
في الخمر ثم صار الخمر فلا يظهر هو الصحيح فارة وقعت في الخمر وماتت ان اوجبت ثم تخللت صار طاهر وان تخللت
وهي فيه الصحيح ان نجس الخمر والماء اذا اصاب فيه الخمر لثلاثاً ويجفف في كل مرة طهر خلافاً لمحمد رحمه الله وان
قدما يغسل ثيابه ويظهر وان كانت النجاسة حربية لا يظهر الشئ الذي اصابه الا ان تزل عنها وان بقي اثر الخمر
يجعل فيه الخمر حتى لا يبقى اثره فيظهر ولو صب الخمر في قدر فيه اللحم كان قبل الغلي يظهر اللحم بالغسل ثلاثاً وان
كان بعد الغلي لا يظهر وقيل يغلى ثلاث مرات كل مرة بما طاهر ويجففها في كل تجفيف بالتبريد بالخبز الذي
عجن بالخمير لا يظهر بالغسل ولو صب فيه الخمر ذهب اثره لا يظهر الدهن النجس يظهر بالغسل ثلاثاً وحيدة ان يصب

الحا عليه فيعود الدهن هكذا يفعل ثلث مرات النجاسة اذا وقعت فيه الفارة ولم تنق بعد الخلطة ثلث مرات ونجس في كل مرة
ان يصبغ البساط الا زارعة امرأة تطبخ رقة زوجهما كمران نصب الخمر فيها فصبحت المرأة فيها فغسلها ان صارت المرأة
كالخل في الخمر فظهرت وجادة مشوية وخرج من بطنها شئ من الحبوب تنجس موضع الحبوب وتطهيره الطبخ
ثلث مرات بالماء الطاهر ويبرد في كل مرة وكذا البواذ وجد في خل ستمه واثر الدهن النجس بعد الغسل لا يعتبر نجس
فردك الميتة اذا صبغ الشوب في السيل والعصفر النجس فغسل ثلث مرات طهر ولو سوه الحديبة بالماء النجس نجس بالماء
الطاهر ثلث مرات يظهر ولا تظهر النجاسة الا بما استقر طهره ان لم يصب ثلث مرات طهره النجاسة الحربية تزل بزوال
اثره يوسف رحمه الله فلا يخرج رحمه الله الطفل اذا ما على شئ من ثوبه استقر ثلث مرات طهره النجاسة الحربية تزل بزوال
عنه واثرها وان كان بالغسل الواحدة واللون غير معتبر كالخمر النجس الحن النجس عن محمد رحمه الله لا يظهر بالغسل مرة اذا
عنه وكذا يظهر بالازتاب في الماء مرة وقيل في ازار الحام اذا اصاب الماء عليه كثيراً وهو عليه يظهر من غير غيره وكذا اذ كره في
الكناية والشوب اذا كان عليه نجاسة ولم يبد مكانها يغسل كله ونقل عن الشيخ الامام ابو بكر المعروف بخادم زاهر رحمه الله
اذا غسل موضعاً لا يظهر ويصرف الغسل الى موضع السحق والخف يظهر بالغسل ثلثاً اذا اجففه في كل مرة بحزقة وعن الامام
صدره السلام انه يسير رحمه الله ان لا يحتاج الى التجفيف والغسل نجاسة ببول ما لو كل الحوزة اختلف المشايخ رحمه الله
والصحيح انه لا يظهر كذا ذكره شمس الائمة الحسن رحمه الله النجاسة اذا اصاب الطهارة ونقته الى البطانة اذا نكس موضع
اذا اصلى مصاريف شاة ميتة ظهرت ولهذا تتخذ منه الاوتار وكذا كذا لو دفنت الميتة وكذا كذا الكرش اذا قد اصابه
وعن ابو يوسف رحمه الله انه لا يظهر اذا اصاب موضع الاستنجاء نجاسة اكثر من قدر الدرهم من الخمر يظهر بالماء وقيل
الصحيح انه لا يظهر الا بالغسل والله اعلم **الباب الثالث** فيما يمنع جواز الصلوة وفيما لا يمنع وفيما يجوز الجهر
والغسل وان شئت من ثلث فصول الفصل الاول فيما يمنع جواز الصلوة وفيما لا يمنع اذا صلى على الدابة وفي سرها قد مر
اكثر من قدر الدرهم لا يجوز ولو كان على السرج عوق الحمار ولعابه جاز اذا صلى على الشوب النجس وعلامة لو غسل شئ نجس
وثلاث جاز ان يصلى فيه النجاسة اذا اصاب الشوب ونقته الى البطانة ان صارت جميعاً اكثر من قدر الدرهم يمنع جواز
الصلوة عند محمد رحمه الله وفي التيمم غير شئ واحد والا جاز الذي على احد وجهيه نجاسة فغسل على الوجه الطاهر
ان كان مركب في الارض وان لم يكن مركب قبل يجوز والدهم اذا اصاب طرفه نجاسة فاستحب المصلي ان كانت النجاسة
متصلة بدوره يمنع جواز الصلوة والا فلا ولو ان رجلاً شئ ثوبه ولا عطا طهره دون كسخل وصل على قبل يجوز وان كان
الشوب رقيقاً بنسط على النجاسة ان كان يصف ما تحته لا يجوز والدوخ اذا استنجس احد جانبيه فغسل ان كان على الطرف
الطاهر ان كان بحال يمكن قطعه تصغيره طهره جاز والا فلا ولو صلى على اللبدة او البدرى وبعض ظاهره فغسل على الطاهر جاز
وهو الصحيح يحرك الطرف الاخر او لم يتحرك والمنديل اذا لاث انسان الجانب الطاهر على رأسه والحق الباقى وصل على ان
يتحرك يتحرك لا يجوز والصبي اذا كان ثوبه نجس او هو نجس فجلس على حجر المصلي وهو يستسك والحمام النجس اذا وقع على
راس المصلي وهو يصلى جازت الصلوة وكذلك النجس او المحدث اذا امر المصلي وانما جازت صلوة لان الذي على المصلي
مستعمل فلم يضر المصلي ما على النجاسة المصلي اذا رى على ثوبه نجاسة ولا يدرى متى اصابته فغسل يمسح ثوبه
والمختار عند ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يبعد الصلوة التي هو فيها وان كانت في يده فارة حتى يجزى الصلوة معها
وان وجد بآيته بعد السلام بعد الصلوة وقيل يعتبر عليه الظن في نجاسة الشوب وموت الفارة ولو كانت على ثوبه نجاسة
اقل من قدر الدرهم فالغسل افضل لان نجس فوات الوقت وكذلك لو كان في الصلوة اذا شئ في الطيوس ولا يغسل
قدميه حتى يصلى بحزبه اذا لم يكن فيه اثر النجاسة الدهن النجس اذا اصابه الشوب اقل من قدر الدرهم فالغسل افضل
الا ان يخاف ثم انبسط فصار اكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلوة وهو اختيار سبستانا الشيخ الامام فظهر الدين
المرغيب في رحمه الله ونظيره ما لو اصابته نجاسة مثل رؤس الابرة ثم اصابه الماء فانه يصير نجس حتى يمنع جواز الصلوة
والمعتبر قدر الدرهم بالسبط وبالوزن قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان ما يباع بغير السبط وان كان لها حجم يعتبر

الوزن والله اعلم **الفصل الثاني** في ما يجب الوضوء منه في ان تقص الحصى ونوع في ان تقص الحصى اما
 النوع الاول الرخايف اذا نزل الى ما كان من الانف نقص الوضوء ولو دخل المحقق ثم اخرج لا ينقص الوضوء
 وقد خلا في فصل الاستنجاء ولو غلب ثم اخرج بنفسه فعله الوضوء المحسوب اذا ظهر البول من ماله
 وهو يقدر على مسكه وارساله متى شاء والنقص وضوءه وان كان به حصاة قطب ذلك الموضع فخرجت الحصاة وانزل
 به حال البول الى ذلك الموضع فانه يخرج لا ينقص حتى يسيل والخشي اذا تبين انه رجل فالوجه الاخر فخرته
 الجرح اذا كان بوجهه لم يركب احد مما يخرج ما يسيل في جري البول اذا ظهر في غير جري البول اذا ظهر على العليل
 فغلب الوضوء وان لم يسيل في الاخر لا وضوء فيه ما يسيل اذا قطر في احليل ثم خرج لا ينقص كما في الصوم عند
 الحنيفة ومحمد رحمهما الله والعلية ما ذكر في الاصل انه لا يصل الى الجوف ولو حشيت قطنة في احليل ثم غلبت
 ثم اخرجها نقص الوضوء وقيل ان كانت يابسة لا تنقص وكذلك المرأة اذا وضعت لفرس في الفرج الاقل
 ثم سقط ولو ادخلت اصبعها في فرجها انتقض وضوءها لانه لا يخلق عن البول والنظر ان اذنا لا ينفذ الجرح
 واحد فان سال من احد ما قوضا ونم سال من الاخر نقص الوضوء المتوضي اذا عجز شيئا فوجد فيه اثر الدم
 وسماك لسواك فوجد فيه اثر الدم لا ينقص وضوءه ما لم يعرف السيلان ولو برك واخذ بكبر فتمت فتمت
 سائل متقاضي الوضوء وتجنبس الشرب وفاء الصوم وان كان الدم وان كان الدم مغلوبا لا ينقص الوضوء ولا
 يتجنبس الشرب ولا يفرض وضوءه وان كان الدم غالب او مساويا فنقص الوضوء وتجنبس الشرب وانما الصوم
 ولو كان في البزاق عروق الدم فهو عفو ولو شرب الماء ثم خرج صاف نقص الوضوء والقي متى كان على الفم نقص الوضوء
 وان كان دونه لا ينقص ثم علم انه لا يوسف رحمه الله ان قاضيا بحيث يبلغ على الفم لوجع ان اتخذ المجلس
 ينقص والا فلا وعنه محمد رحمه الله ان اتخذ السبب ينقص والا فلا قال رضي الله عنه وفي المسئلة حكاية وهي تروى
 ان علي ابن ابي طالب كان من زهاد الخوارج استأبته عن القى وجدته في خلقها بل قبيح الوضوء وقال لها اني
 الوضوء قال فرائت النبي صلى الله عليه وسلم في الماء فقال يا علي حتى يكون على الفم فقلت ان ما تقى يورث على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجزى على نفسي ان لا اتي اياه وقيل القى يكون على الفم والقي يكون به
 دونه وقد قيل على منه هذا ولو اسقط ثم خرج من الفم ينقص وان خرج من الاذن لا ينقص ولو حسب ارضا في
 اذنه فمكث في دافه ثم خرج من اذنه وانفذه لا ينقص اذا لم يغيره ذلك لو خرج حاروا اذا دخل اصبع في انفه
 فذيت اصبعه انزل الدم من قبة الانف نقص وان كان من داخل الانف العرق الذي يقال له بالهارة
 ستة فهو بمنزلة الدودة وان كان لا يسيل منه ينقص الوضوء والجرح اذا عجز وجرح منه شيء وهو بحال ولو لم يعجز
 لا يخرج لا ينقص الوضوء الدم اذا على راس الجرح لا ينقص الوضوء وان اخذ اكثر من راس الارواية شاة عن محمد فانما
 اذا دخل الجرح ثم خرج لم يضر ولو القى التراب على راس الجرح لا رواية شاذن عن محمد رحمه الله والماء اذا دخل الجرح
 ثم خرج لم يضر ولو القى التراب على راس الجرح حتى لا يسيل ولو لم يفعل سال قال انتقض وضوءه لا تنقل الدم
 الى التراب العذب الذي يكون بعين الانسان اذا سال منه الماء ينقص الوضوء النوع الثاني في ان تقص الحصى
 الاغفار والمجنون والسكران بحيث يحل شبيه ينقص الوضوء وكذا افسه وشمل الائمة ابو محمد عبد العزيز بن احمد الحنك
 رحمه الله وقال هذا القدر يكفي لكونه كذا وكذا الدم مضطجعا وان كان في الصلوة هو الصحيح وانما من كان خفيفا
 بحيث يتجشع عنده لم ينقص الوضوء وان نام قاعا فسقط ان استب قبل ان يصل جنبه الى الارض لا ينقص
 الوضوء وقيل ينقص اذا ارتفع مقعده من الارض وهو بمنزلة ما لو نام على احد البيت متوركا والاول صحيح وبعد السقوط
 اذا انتبه ينقص ولو وضع يده على الارض لا ينقص ويستوى في الوضع الكف وظرف الكف ولو نام متوركا فهو كذا
 وان مجتبا ورأسه على ركبته لا ينقص وان كان متربعا ورأسه على فخذه ينقص الوضوء ولو نام خارج الصلوة على وجه
 الستة بان نام رافعا بطنه عن فخذه جفا فاعضده عن جنبه لا ينقص ولو نام مستندا على شيء وابته مستويا

لا ينقص وان كان بحال لو ازيل عنه مسنده لسقط نقصه والقدمة في كل صلاة ذات ركوع وسجودا نقص الوضوء
 بالحديث ولو نام في الصلوة قائما او ساجدا او ركعا ثم قهقهه لارواية لهبة في الاصول قال شيخنا ابن ابي
 رحمه الله قال ارجس من رضى الله عنه نقص صلاته ولا يفرض وضوءه قال الحليم ابو محمد رحمه الله نقص صلاته وضوءه
 جميعا ولو قهقهه في الصلوة المظنونة اختلف المشايخ فيه والاهل ينقص وضوءه ولو نسي كونه في الصلوة فهو
 على هذا الخلاف والعيب اذا قهقهه في الصلوة قيل انه لا ينقص وضوءه ونقص صلاته وكذلك ان في الحرك
 اذا اجاد متوضعا قهقهه في الطريق نقص صلاته ولا تنقص طهارته وحد القمندان يسمع نفسه وجيرانه الفصح
 ان يسمع نفسه دون جيرانه ونقص صلاته دون الوضوء ودللتهم لا يسمع نفسه ولا جيرانه ولا يتعلق بشيء
 صلاته ولا وضوءه فان كان الامام يصلي الظهر فدخل رجل في صلاته يذوي العصر فقهقه الداخل انتقض وضوءه وكذلك
 لو صلى ركعة واحدة بغير قراءة وكذلك ان علم انه اخطأ القبلة وكذلك اذا علمت بالعتق وهي كشيرة الارض
 وكذلك لو كان مقاه في الصلوة طاهرا على موضع سجود ام او كان في صلاته للجمعة فدخل وقت العصر او الصبح فتمت
 الغرض مضطجعا من غير عذر او مقتدى اذا تذكر ان على امامه مكتوبة قبل هذه الصلوة التي هو فيها ثم وجد من
 هو لا لا قهقهه فغلبهم القنود وكذلك رطلعت الشمس وهو في صلاته العجز ثم قهقهه عند ابي حنيفة رحمه الله وعند
 ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله لان عندهما بطلت الفريضة وبقي في النفل وعند محمد رحمه الله بطلت اصلا
 ولو اتت النافلة خارج المصلا ينقص الوضوء عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف رحمه الله عليه الوضوء ولو صلى
 في المصلا ركعة ركب ثم خرج من راسه وقهقهه خارج المصلا ينقص الوضوء عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف رحمه الله
 ولو قهقهه الامام لم يقدم فلا وضوء على القدم ولو تحاك الامام بولت شرمه او احدث فتحة ففسدت صلاته
 المسبوقين عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف رضي الله عنه وفي صلاة اللحق روايتان ولا وضوء على من يسر بدنه
 او مس بدن غيره او مس شيئا نجسا وكذا الوضوء ذكره بياض كفه او ظاهرها وكذا لا يقبل امرأة بشروطه وكذا لا يشترط
 والتشرع لها من غير ثوب عند محمد رحمه الله تعالى وعندهما ينقص واما علم الفصل الثالث فيما يوجب الغسل
 وما يتعلق به فرج البهيمة بمنزلة الفم لا يجب الغسل بالايلاج بدون الامسا وكذلك الميتة وكذلك الميتة و
 الصغيرة اذا جامع البالغة لا غسل عليه وعند ابي يوسف رحمه الله ان يوجب الغسل على من لم يرك قال
 الفقهاء ابو الليث رحمه الله لم يصح قوله عندي والعصية اذا كانت تشتمى يجب الغسل على الناعل للفعول
 عندنا انزال ولم يتزل واذا خرج من الزوج من المرأة بعد الغسل فلا غسل عليها لانها بمنزلة الحدث والجماع
 امرأة فيما دون اللوح ودخل ماؤه فرجها لا غسل عليها ولو جعلت يجب الغسل المرأة اذا احتلمت ولم يخرج
 منها ما دان وجدت لذة الانزال فعليها الغسل لان ماؤها بمنزلة من مده باله رحبا ولو احلم وتر الما الى راس
 الا حليل لا غسل عليه لانه في الباطن بعد وبه فارق فرج المرأة وان لم في المسجد اذا احتلم وتقدر عليه الخروج
 يتيم في المسجد ولو احلم ولم يسيل واغتسل وصلى ثم خرج منه بقية المني اغتسل ثانيا ولا يعيد تلك الصلوة
 هكذا ذكر في صلاته بن عبدك ولو وجد على فراشه جلا او حنكة وقدر ارويها ولم يركب الغسل عند ابي حنيفة و
 عمر خلافا لابي يوسف رحمه الله وعلى هذا الخلاف اذا اسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم خرج المني بعد
 الاغتسال وقيل لو بال ثم خرج بقية المني بعد البول او النهم او المشى لقطعان مادة الشهوة وفي التاوي
 اذا وجد في الفراش مني ويقول الزوج من المرأة وهي تقول من الزوج ان كان ابيض فمن الرجل وان كان اسفرا

اصغر من المرأة وقيل ان كان مدورا من المرأة وان كان غير مدور من الرجل والاحتياج ان يحجب الغسل عليها احتياطا
لامر العاجز واخذ بالثقة ويضرب الرجل المرأة بترك الاغتسال الا اذا كانت دمة ومن اغتسل وبين يمينه
طعام لا يابى قال الشيخ الامام على البردعي رحمه الله يحجب عليه غسل ذلك الموضع والعجين في الظفر يمنع تمام الاغتسال
والسج والدرن لا يمنع والقودي والحد في سواد التراب والطين في الظفر لا يمنع والصرام والصباغ ما في ظفرها
يمنع تمام الاغتسال وقيل في ذلك يجزئهم للحج والضرورة ومواضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع
الجنب اذا شرب الماء ولم يجبه لم يضره ويجزئه عن الغضفة اذا احسب الماد جميع فله ولا يحجب عليه تحريك الشاة
فصلها كان اذ اسفا هكذا روى عن ابي حنيفة رضي الله عنه غسل الرجل على الرجل والمرأة جميعا
في الجنابة والذوايب لا يحجب عليها غت لها بخلاف شعر الرجل وهو المحبب لانه لا يخرج منه ولو كان به
جدري او يقع شعره وجوانبها متصل ولم يعمل الماء الى ما تحت الشرة لا يابى ولو زال الشرة لم يعمل
رجل بالخرج من ذكره منى فان كان منتشر فعليه الغسل وان كان منكرا فعليه الوضوء وان غشي عليه
ثم افاق فوجد مذبا او كان سكران ثم وجد مذبا بعد ما افاق لم يكن عليه الغسل ولا يمس هذا النوم ولا يخرج
بالاحتلام ولم ينزل ولم ير اثر الاحتلام فانه لا غسل عليه في قولهم جميعا رجل غلب به فزال الشهوة له ان يعالج
بذكره لتكفين شهوته وسئل ابو حنيفة رضي الله عنه ان اهل يوجر على هذا قال ابو حنيفة رضي الله عنه من نكح نكته
فقد ربح قال النقيب ابو الليث رحمه الله لا تقول انه ما جاور والا قلف لا يحجب اتصال الماء الى داخل القلفة لان فيه
موجها ولو نزل البول الى راس الاحليل ولم يظهر في القلفة ينقض الجنب اذا غسل يده ثم مسح المصحف قبل يجوز
لارائه المس وهو اليد طهارة والاحتياج لا يجوز وكذلك لغسل القدم باغترار اهل البيت ان يقولوا ان الاصح
انه لا يقرأ في السجود ولو اخذ الجنب المصحف بجبهته لا يجوز والاحتياج لا يجوز ولو قرأ ما دون الآية قبل لباس به والاحتياج لا يقرأ
ولا يمس التوراة والانجيل والزبور وكتب التفسير وكتب الفقه فاستحب ان يكون ممتضا
ولو وضع اللوح على الارض وكتب القرآن يكره عند ابو حنيفة خلافا لمحمد رحمه الله وفي صلاة بن عبدك احوالة قالت معجنى
يا تبنى في النوم حرارا واجد في نفسي ما اجد اذا اجامعتي زوجي لا غسل عليها فاني غسلت ان الغسل على عشرة اوجه
اربعة منها فريضه الغسل من ثلث اللواتي اذا غاب الحشفة في قبل او دب على الناحية المفعول به انزل اول ثم لاد الشاة
الغسل من المني اذا نزل على شهوة وكذلك اذا اجتمعت وانزل وانزلت من دم الحيض والرابع من دم الزميس
والمنى من حاشي نيكس به الذكر والذكر الذي يخرج منه ملاعبة الاهل والودى ما يخرج بعد البول واما الاربع التي هي سنة
فغسل يوم الجمعة ويوم عرفة والعيدين وعند الاحرام وقيل هذه الاربعة مستحبة والغسل يوم الجمعة مستحب عند
ابن يونس وعند محمد رحمه الله الموت حتى من اغتسل ثم احدث قبل الصلوة لا ينافي فريضه الغسل كذلك المرأة
اذا اغتسلت لا تنال فريضه الغسل عند ابو يوسف وعند محمد رحمه الله اغتسلت واما الغسل الواجب وغسل الموت وقيل
غسل الميت سنة مؤكدة وكذلك الكافر اذا جنب ثم اسلم والاحتياج ان احب على الكافر والحرارة المرأة اذ ولدت
ولم تر الدم هل يحجب عليها الغسل الاحتياج واجب واما علم **باب الرابع** في احكام التيمم والمسح والجبا والحيض
هذا باب يشتمل على ثلثة فصول الفصل الاول في التيمم ويشتمل على ثلثة انواع النوع الاول فيما يجوز به التيمم
وفيهما لا يجوز به التيمم وينبغي لا يجوز ومن لا يقرأ في التيمم بربيع الا وبنين لا تقرأه عادة الصلوة بعد التيمم
وفين لا يقرأ النوع الثالث في كسفه التيمم اما النوع الاول يجوز التيمم بكل ما كان من جنس الارض ترابا كان او طينا

صلاة كانت او نورة او زينة او من تحت فيسبت وذهب اثر احدى طهرت فصل عليها جازت
ولو تيمم بها لا يجوز والارض اذا احتوت بالان رقيقتم بذلك التراب قبل يجوز وقيل لا يجوز والاحتياج لا يجوز ويجزئ
التيمم بالمسح الجبلي ولا يجوز بالمال وكذلك بالسج والاحجار وعند ابو يوسف رحمه الله لا يجوز الا بالتراب والزل
وعند ابي حنيفة لا يجوز الا بالتراب خاصة والشرائط التراب يسره ليس بشئ ولا عند ابو حنيفة خلافا
لمحمد رحمه الله حتى لو تيمم بارض ندية لا يجوز عنده واذا خالط التراب بشئ ليس من اجزاء الارض
فالعبرة للغلبة والارصاب الغبار وجهه ويرى فمسح به يجوز ولم يمسح لا يجوز ولا يجوز التيمم بالريق والسويق
والراما والغير والكافور المسك والحناء والذهب والفضة والحناء والحديد وما اشبه ذلك فيجوز التيمم
بما دام في الارض ولم يمتنع منه شئ ولو منع منه شئ لا يجوز اذا لم يكن عليه غبار ولو ضرب يده على الارض
ثم احدث قبل الاتصال الى الوجه قال شمس الاثمة المدائني رحمه الله لا يعيد الضربة قال رضي الله عنه قال
سعد بن الشاذلي الامام الظهير الدين رحمه الله ان يعيد الضربة المسافر اذا كان بينه وبين الماء اقل من ميل
وهو يخاف فوت الوقت لا ييمم وعنده ابو حنيفة رضي الله عنه ليس عليه ان يطلب الماء اذا لم يجز بوجوه
الماء او لم يطعم فيه واختلفوا في المسافة التي بينه وبين الماء هناك هي حتى يجوز التيمم قال ابو حنيفة رضي الله عنه
مقدار ميل قال محمد رضي الله عنه مقدار ميلين وقال الحسن بن زياد رحمه الله ان كان قد انه فميدان كما قال محمد
رحمه الله وان كان عن يمينه او عن يساره فميدان واحد كذا قال ابو حنيفة رحمه الله وقال ابو حنيفة الكبير البخاري رحمه
اذا كان خارج المصعد بحيث لا يسمع اصوات الناس من جهة التيمم واذا لم يجز بالماء فطلب مقدار الصلوة
او نحوها ومقدار الصلوة اربعة اذاعه زراع وهذا على وجه استحباب والذهب والمسافر والمقيم يؤخر
ان الصلوة اذا كان على طبع من الماء ولو لم يوافقه اجار والمريض اذا خاف زيادة المرض يستعمل الماء تيمم كان
يقدر على الوضوء وان لم يكن معه احد يوضئ تيمم وان كان معه من يوضئ مجانا ولا تيمم وان لم يوضئ
الا بديل جاز التيمم عند ابو حنيفة رحمه الله قلى البدل وكثر وقال لا تيمم اذا كان الاجور ربع درهم وان كان
بعاءه بدنه جدين تيمم ثلثة نفر في السج فوجب وحايض طهرت من الحيض دية معهم من الماء قدر
ما يكفي لواحد ان كان ملكا لواحد منهم فهو احدث به وان كان سبعا قال ثابث الشاذلي رحمه الله الجنب اوله بوضئ
الميت اوله بوضئ ان غسل الجنب اوله وفي المجد ان كان مع رفيقه ما فشرع في الصلوة بالتيمم قبل الطلب
لا يجوز وقيل يجوز على قياس قول ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز حتى يطلب وقيل ان غلب على طمته انه يعطيه
الماء اذا طلب لا يجوز ولو تيمم وشم ما وهو لا يعلم ثم علم فوعلى وجهين اذا كان هناك قوم من اهل فليس اثم
حتى صلى ثم شرب لهم عن الماء فخره ثم تجز الصلوة وان لم يجز وجازت ولو جاز رجل يجوز من الماء فقال بهذا
لفلان من القوم فحدثت صلوة ويحضي القدم على صلواتهم ولو صلى بالتيمم ويجنبه بثر ما لم يعلم بها جازت
ولو كان ذلك على شاطئ النهر فعن ابو يوسف رحمه الله روايتان واذا لم يقدر المريض على الوضوء والتيمم ليس
عنده من يوضئ ويجه فانه لا يصلي عندهما قال الشيخ الامام الاجل ابو بكر بن محمد رحمه الله رايت في الجامع الصغير
لنكر رضي رحمه الله ان مقطوع اليد يرحم والرجل يرحم اذا كان بوجه جرحه يصلي بخير طهارة ولا تيمم ولا يعيد وهذا هو الاحتياج
ويجوز التيمم لصلوة الجنابة وان كان اماما او من الصلوة له كذا ذكر شمس الاثمة المدائني رحمه الله ولو كان مع الحاج

ما نزل من في مقعة لا يتيم لانه واحد الماء والجلد في ذلك ان يسهل لغيره ويسهل اليه ثم ان الموهوب له يستوده اياه
وكما يجوز التيمم للصلوة الجارية وصلوة العبد فكذلك يجوز للحائض اذا طهرت من الحيض اذا كانت
ايام حيضها عشرة وان كان اقل من عشرة ايام لا يجوز الماء الموضوع في المفارة او للجب لا يمنع جواز التيمم الا اذا كان
الماء كثيرا بحيث لا يجوز الشرب والوضوء واذا افضا الرجل في المفارة ولم يكن معه من الماء ما يسبح به رأسه او بقي
شي من موضع وضوءه فانه يتيمم اذا كان معه ما يحتاج اليه لا تخاف العجين جاز التيمم وان كان يحتاج اليه لا تخاف العرق
لم يجز التيمم وعن محمد رحمه الله في رجلين مع احد هما ان يعرف به فوجد صاحب ان يعطيه يتنظر وان خرج الوقت
وان نقص ثوبه او لبدنه يتيمم بفارجه جاز في قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله وان وجد التراب وعلى قول ابو يوسف
رحمه الله لا يجوز وان لم يجد التراب وعن ابو يوسف رحمه الله روايتان وان لم يكن في ثوبه غير الطلح الطليح بعض
جده حتى اذا جفف تيمم به والله اعلم **النوع الثاني** في انتفاض التيمم برؤية الماء وفيمن يتردد عادة الصلوة بعد
التيمم ولا يتردد ولو لم يجد ماء وهو قائم او لا يصلي لا يبطل تيممه وقيل عن ابي حنيفة رحمه الله في النوم يتنقض ولو قال جل
لجاعة من التيمم فخذوا هذا الماء وتوضؤوا به والماء كيف الرجل منهم لانه صفة واحدة ولا يكفهم وهذا اذا كان في
التيمم وان قال ذلك لانه من صفة الصلاة الامام والقوم جميعا والمتيمم خلف التيمم او المتوضئ خلف التيمم اذا
ابعد الماء من صلاته لا طمارة الامام معتبرة في حق المتوضئ متى تيمم رأي سربا فظن ما قد ذهب فلم يكن ما
فسدت صلاته ولا يتنقض تيممه واذا انسا الماء في رجله وتيمم جاز تيممه خلافا لابي يوسف رحمه الله ولو نسي التراب
في رجله وصلى فارد لا يجوز والعرق ان الكسوة لا بد لها حتى يشغل اليها بخلاف التراب لانه بدل عن الماء وقيل
يفضل التراب على الخلاف المعروف بين ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ولو كان في مكة رتبة فسيبها فقام
عن كفارته لا يجوز وعن الشيخ الامام الكرخي رحمه الله انه قال وجدت رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز مثل
التيمم والمحسوس في السجدة اذ صلى بالتيمم بتركة عادة الصلوة اذا نجا من السجدة الارادية عن ابو يوسف
رحمه الله ولو منع منه الماء في السفر فصل بالتيمم لا يعبه وفي صلاة الحسن لا يصلي حتى يقف على الماء وجل
رأس التيمم الى الرسغ او الورق وكذا في رأي التيمم الى المرفق او الورك ثلثا لا يعبه ما صلى فان فعل ذلك من غير ان
احد او هو غير مجتهد بعبه ولو ان متوضئا سبق له حدث فخرج ليتوضا فلم يجد الماء فتميم ثم قبل الانقض
الى مكانه وجد الماء توضا به وبني ولو انصرف الى مكانه ثم وجد الماء توضا به واستقبل الصلوة استحسانا واذا
راى التيمم نبذ التمر في خلال الصلوة عند محمد رحمه الله يمضي ثم يتوضا به ويعبد كما في سائر المحار وفي قول
ابي حنيفة رحمه الله الاول يقطع وفي قول الثاني لم يقطع ولا يفيده قال في حاشيية الجمع بين التوضئين بسبب التيمم
والتوضئ بسبب المحار فغن ابي حنيفة رضي الله عنه روايتان والله اعلم **النوع الثالث** في كيفية
التيمم النبذة في التيمم شرط عندنا خلافا لغيره انه ينوي به الطهارة او الحدث

هذا ما هو عليه في التيمم
هذا ما هو عليه في التيمم

ميدنا خلافا لغيره رحمه الله وتفسير النبذة انه ينوي به الطهارة او الحدث او الجنباة قال من ايمته
البرخاني طاهر ما في الكتاب بذلك على انه يشترط النبذة الثلاث ومن ابي يوسف رحمه الله ان نيته
الطهارة كفي وكان ابو بكر الزاري رحمه الله يقول يحتاج الى نيته التيمم للحدث او الجنباة من التيمم
لما بعينه واجدة فلا يتم احداهما على الاخرى الا بالنبذة قال ابو حنيفة رضي الله عنه لو نوي
بالتيمم التطهر جاز وعن محمد رحمه الله ان الجنب اذا تيمم بربطه به الوضوء اجزأه عن الجنباة ولو تيمم
لنحوه التلاوة جاز له اذا الصلوة بذلك التيمم ولو تيمم لصلوة الجنباة حتى بذلك التيمم ما شاء
من الصلوة ولو تيمم لقراءة القرآن الخلف الشيخ رحمه الله فانه قال بعضهم يجوز ان القراءة جزوا
من اجزاء الصلوة لانه ليس للصلوة بها نية وقيل لا يجوز وهو الصحيح ولو تيمم لدخول المسجد او
لمس اللعيف ثم صلى الفريضة جازت عندنا في تكرار ابي سعيد البجلي رحمه الله وقال ابو جعفر البجلي وقامته
الملك رحمه الله لا يجوز وكذلك لو تيمم لزيارة القبور ولو تيمم لتعليم الغير لا يصلي به ولا يحل الاصابع
وليت في التيمم فم القبيح واستيعاب في التيمم لم يرد في الحديث عن ابي حنيفة رحمه الله في الجنب وانه
اذا تيمم الاكثر جاز ويدين باقي الامام حنبل والدين رحمه الله وان كان الحائض متوضئا يجب تحريكه في التيمم
والله اعلم **الفصل الثاني في المسح على الخفين الجباير** **النوع الاول في المسح**
على الخف مدة المسح معتبرة من وقت الحدث وبقية الساقية رحمه الله معتبرة من وقت المسح وبقية
ساقه رحمه الله من وقت المسح ومن انكر المسح على الخف يحكي عليه الكفر المبرور وتواتر الاخبار في ذلك والحق
في الخفين لا يجمع وفي الخف الواحد يجمع بخلاف الجنباة لانهما يجمع بكل حال وموضع المسح ظهر القدم دون
الكعب والجنبات وظهر القدم من ريق الاصابع الى معتد برك النعل وقال ابو حنيفة رضي الله عنه
ان كان الخرق يمتد من الرجل وخرجه اكثر من ثلاثة اصابع اجزأه وان كان الخرق في موضع العقب من
مؤخر الرجل اكل من العقب اجزأه وان كان الخرق متصلا لا يري الاصابع منه جاز المسح وان ظهر
من الخرق الإبهام والرسغ والخنصر وبين كل اصبع شيء من الخف لم يجز المسح ولو ظهر الإبهام من الخف
وهي قدر ثلاثة اصابع الرجل أصغر الاصابع لا يمسح على الخف وفي صلاة الخف رحمه الله
يعتبر قدر ثلاثة اصابع الرجل متوضئا لا يمسح على الخف الذي لا يبق له الخف الذي له يباق
في جزاء المسح وعن محمد رحمه الله اذا خرج عقيد من عقب الخف الا ان مقدم قدمه في الخف في جميع
المسح او كان لمرج لا يمتد الى اعلى صدر قدمه وقد ارتفع العقب له ان يمسح ساقه يخرج قدمه من الخف
الى الشاق واذا كان حفاة او باهنا فكان اذا رفع القدم ارتفع القدم الى العقب واذا وضع القدم نأذ
الى موضعها فلا يمسح على الخف ولو لبس الجرموتين ودخل الجرموتين على الخفين بقدر ثلاثة اصابع
فمسح على ما مضى ولو احدث تقوضا مسح على الخف ثم اقبل القدم في الخف استنقض المسح ولو اقبل اكثر
القدم نكلم الشيخ فينه ولا يصح ان يستنقض المسح ولو اقبل يده تحت الجرموتين ومسح على خاشر
الخفين لم يجز رجل لا يثبت له الا رجل واحدة يجوز له المسح على الخف واذا لبس الجرموتين بقدر ما
استنقض الطهارة ودخل المسح على الخفين مسح على الجرموتين لم يجز ولو توضا بنبذ التمر وليس خفيه ثم احدث
لم يجز له المسح اذا توضا بنبذ التمر وقيل يجوز مسح عليه الشيخ الامام ابو بكر المروزي رحمه الله
في كتاب الصلوة في باب المسح ولو توضا بشور الحار وليس الخفين ولم يمسح حتى احدث فانه يتوضا بنبذ الحار
ومسح على خفيه ثم يمسح ثم يصلي وذكر شيخنا الامية البرخاني رحمه الله ان المسح على الخفاف المتخذة من اللبؤود
التركيب يجوز وعن هذا قال بعض من اخبرنا رحمه الله اذا مسح اللبؤود التي يلبس عليها الصلوة يجوز لها
الخطوط في المسح ليس بشرط وكذلك لو كانا الخطوط من الخف لا يبطل المسح ولو مسح على الخف لم يجز به المسح

هو الصحيح **نظراً** ابتدأه البول فليس الحنفين وهو متوض ثم بال جازله البيع على الحنف واما سبيل أبو
حنيفة رضي الله عنه عن هذا أن لا يغسله إلا بقية استدبل بغسله على فؤده حيث نظر إلى رخصه
شريعته قال ثم الآية الحلو في ذم الله يعتبر بالحق أكبر الأصابع إذا كان الحنف منبذ كالأصابع
وإن كان عند أصغر الأصابع يعتبر أصغر الأصابع والله اعلم **الفرق الثاني المتيقن على**
الجائر البيع على الجبيرة كالميت لما عتقها ولزم بيع على الجبيرة اجزاء عند أبي حنيفة رضي الله عنه
وقال لا يجوز وإذا كان البيع يضم جاز بالإتفاق فابو حنيفة رضي الله عنه فرق بين البيع على الجبيرة وبين
البيع على الخوف وقبح الفرق بينهما أن غل باع تحت الحنف واجب لولا الحنف يجب غلله أما ما تحت الجبيرة
فغليله من واجب فلا حاجة إلى إقامته البيع متقانة والاستيعاب شرط ذكره القاضي الإمام أبو زيد
رحمه الله في الإشرار وذكر البيع الإتمام المروءة فخرها زاده رحمه الله أنه إذا بيع الأكثر جاز ولو لم يكن الجراحة تحت
بيع الجبار يباح له البيع بها لموضع الجراحة وكذلك القصد في هذا والفرجة والمستور سواء جواز البيع واللا
شد الجبار يظلم طاهرة يجوز البيع على الجبار ولو سقطت الجبيرة فابذل غيرها مكانها جاز وإذا سقطت الجبيرة
في الصلوة إن كان يسترها من غير رومعني يستره وإن سقطت عن يده يغسل ذلك الموضع خاصة ويستأنف
الصلوة ولو توضأ وتربط الجبيرة وبيع على الجبيرة فغسل يديه يغسله وليس الحنفين ثم أحدث يتوضأ وبيع
على الجبار والخير فإن برأت الجراحة بعد ذلك فادبرت قبل أن يلتصق الطهارة فانه يغسل ذلك الموضع ويصح
على الحنفين فإن برأت بعد ما انتقصت تلك الطهارة فليغسله أن يغسل ذلك الموضع ويتوضأ ويغسل
القدمين والله اعلم **الفصل الثالث في أحكام الحيض والإستحاضة** أقل الحنف
ثلاثة أيام وأكثر مقصورة أيام ليس وأرد فيه وعن أبي يوسف رحمه الله يومان وأكبر اليوم الثالث
المرأة إذا نزل الدم أقل من أيام وما دعي خفيفا عشرة أيام في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله
في حق الصلوة والصوم ثلثة أيام وفي حق الوطئ عشرة أيام أحدا بالإحتياط والخشني إذا خرج منه
المني والدم فليبره دون الدم والقاعدة كما يستدل برؤية الدم المخالف للدم المبري في أيامها
مترتين وكذلك يستدل بظهور أيامها مترتين ولا يتوالتى حيض وبنائس وكذلك لا يتوالتى بنائس وبها
أبو يوسف أباحه رحمه الله عن امرأة ولدت ولدين في بطن واحد التماس من الولد الأول أم من الولد
الثاني قال من الولد الأول قال إن كان بين الولدين أربعون يوماً قال هذا لا يكون قال أبو يوسف رحمه
الله فإن كان قال لا يكون إلتباس بين الوليد الثاني وإن نزع ابن أبي يوسف وذكر الشيخ الإمام المعروف
بمخارها زاده رحمه الله في الجاه في الإيمان أنه لو كان بين الولدين أربعون يوماً تكون المرأة نفاساً من الولد
الثاني وأقل الشك في غير متدبري وعن أبي يوسف رحمه الله أنه متدد بأحد عشر يوماً وعن أبي حنيفة رضي الله عنه
عنه أنه متدد بخمسة وعشرين يوماً وأكوه متدد بأربعين يوماً والطهر المتخلل بين الدمين في الأربعين
لا يكون فاصلاً بين دم النفاس وبين دم المخير وإن كان خمسة عشر يوماً يكون فاصلاً حتى يكون الدم الأول
ينشأ والثاني خفيفاً من مخرج خفيفاً والطهر المتخلل بين الدمين في الحيض إن كان خمسة عشر يوماً يكون
فاصلاً بالإجماع وإن كان أقل لا يكون فاصلاً عند أبي يوسف رحمه الله حتى يكون الأكل كالدم المتدبر وعند
محمد زبدة الله أن كان أقل من ثلاثة أيام لا يكون فاصلاً وكذلك إن كان مساوياً وإن كان فاصلاً في الأربعين
صار فاصلاً والذي يسلح أن يكون خفيفاً من الدمين فنجل خفيفاً وإن كانت الصلابة للدم من جعل
الأول بينهما خفيفاً قال رضي الله عنه قال القدور الإمام الأجل الشهيد جهم الدين رحمه الله الفتوي
في مسائل الحنفين على قول أبي يوسف رحمه الله بهيلاً على النساء والمرأة إذا بلغت خمسة وعشرين سنة
وانقطع الدم منها علم بإيائها وتحت حكم بإيائها ثم رافقها الدم فل ينقطع الحكم باتاها قال ينقطع والدم

ثم يحمد رحمه الله في البذل قال العدة والامام الاحتياط حجام الدين رحمه الله ان كان المومي بعد الحكم بالاياش
 ومثا حابطا فهو حنفى ويقتضى الحكم بالاياش لكن فيما يستعمل من الزمان لا فيما مضى حتى لا يفتقد الاكل
 المبشرة وان لم يكن على لون الدم بل كان كدرة او صفرة او خضرة او زرا بنية لا يكون حنفا ولا ه
 يستغنى عنها بالاياش امتلا ولزوات حاجته العادة قبل ايامها ما يكون حنفا وفي ايامها ما لا يكون حنفا
 وزوات قبل ايامها ما لا يكون حنفا وفي ايامها ما لا يكون حنفا لكن اذا جعا كانا حنفا وزوات قبل
 ايامها ما يكون حنفا ولعمري في ايامها شيئا لا يكون شيئا من ذلك حنفا عند لي حنيفة رضي الله عنه
 والعمري في البذل الثاني فان زوات في الشهر الثاني مثل ما زوات في الشهر الاول يكون الكل حنفا وعندنا
 يكون حنفا غير ان عندنا في يوسف رحمه الله بطريق العادة وعند محمد رحمه الله بطريق البذل ولزوات
 قبل ايامها ما لا يكون حنفا وفي ايامها ما يكون حنفا فالكل حنفا بالانفاق ويجعل ما قبل ايامها بندا ه
 لاياها ولزوات قبل ايامها ما يكون حنفا وفي ايامها ما يكون فكن ابي حنيفة رضي الله عنه رواه اثنان وكذلك
 الحكم في المتأخرين فيها اذ زوات في ايامها ما يكون حنفا وبعد ايامها ما لا يكون حنفا يكون حنفا رواية
 واجدة عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند محمد رحمه الله يقول بالابدال متقيدا بالامكان وتفسير الامام ه
 مكان ان يبي بعد الابدال الى موضع حنفا اقل مدة الطهر وذلك خمسة عشر يوما او اكثر سواء كان الطهر ه
 طائفا او نكاحا وان كان الثاني بعد الابدال دون خمسة عشر يوما نظر ان تمكن ان يتجوز من موضع حنفا
 الثاني ما يقع في طهره فيكون ذلك خمسة عشر يوما ويبقى بعد الجهر من موضع حنفا الثاني ما يمكن ان يجعل
 حنفا سدا لها وان كان الثاني دون ذلك لا يبدل لها ولا يصلي الى موضع حنفا الثاني وكان ابو حنيفة
 الكبير ومحمد بن سنان في الزاوي رحمه الله يقولان بالبذل على قول محمد رحمه الله في الطهر لا طهر في الجهر ونفا
 اذا كان الثاني بعد الابدال اقل من خمسة عشر يوما فان تمكن ان يطرح من ايام البذل ما يقصد الى الثاني للطهر
 فيتم خمسة عشر يوما ويبقى من موضع البذل ما يمكن ان يجعل حنفا بديل وان كان الثاني دون ذلك لا
 يبدل بيلاده اشرافه مقرونها في الحنف خمسة عشر يوما عشر من طهرت خمسة وعشرين ثم احتجوا بالقول ه
 يدل لها حنفا لان الثاني بعد خمسة عشر يوما فتدع خمسة وتصل على خمسة عشر ثم تضع خمسة وتصل على عشرين
 فان طهرت ستة وعشرين يوما ثم استمرها الدم لم يلق قول محمد رحمه الله يبدل لها حنفا لان الابدال بطريق
 الجهر مكن فيجوز من موضع حنفا الثاني يوم ويبقى الى بقية طهرها يوم خمسة عشر يوما فتدع من ذلك الايجوز
 حنفا بطريق البذل ثم تصل على خمسة عشر يوما فتدع اربعة ثم تصل على عشرين فان طهرت ثمانية وعشرين ثم
 استمرها لا يبدل لها بالانفاق لان بعد الابدال سعي من الطهر اشي عشر فان حبررت اليه ثلاثة لاسي من موضع
 حنفا الثاني ما يمكن ان يجعل حنفا فلا يبدل لها ولا يصل الى موضع حنفا الثاني وذلك يستبعد عشر
 ثم تدع خمسة وتصل على عشرين ولا يجوز الابدال بعد ايامها عند محمد رحمه الله يجوز قبل ايامها بشرط ان يكون في
 عقب طهر صحيح لا يمتد ازيد من المرأة اذا طهرت واما حنفا اقل من عشرة فقلت أية الجمدة لا يبدلها الجهر
 المرأة اذا خرج من ولدها ان خرج اقل لا يكون حنفا حكاه حكر النفاء ولا سقط عنها الصلوة ولم يمكن ه
 تغييرا حنفا لانه لم كيف تضيي قالوا في يندب فيجل القدر عنها او تحفرها حنفا وتجلس هناك وتصل ه
 كذا زوي ولدها المرأة اذا خرج ولدها من قبل طهرها بان طهرت عند طهرها جراحة ثم انقضت وخبر
 منها وصال الدم من قبل البقرة لا يغير تعاقب تكون فاجبة خروج بايل ولو كانت هذه المرأة متعدة ه
 انقضت بعدتها ولو كانت عدة فغيره وادخلوها ولو كان الزوال عن ظلالها بالولادة طلعت بالوجود الشرط
 والحائض اذا حبست الدم من الذرور لا يخرج من ان يكون حائضا وصاحب الجرح اذا منع الجرح من البذل
 ببلع فانه يخرج من ان يكون حائضا وتجب الحائض اذا دخل وقت الصلوة ان يتوضأ ويجلس فيه ويجوز

بينهما وبين كل كيلة تبنى الفادة الامثلة الحايض والحيض والحيض والحيض
بسطوره ايمن القرآن يكره وان كان لا يقرأ وجوز للجنب والحائض ان يمسها المصحف بكماله
فيهما لان اليك التي عليهما بمنزلة يديهما الاسرى انه لو قام في صلاته على نجاسة وتجر جليله فقلان
لا يجوز صلواته ولو فرض صلواته او جوبه وقام عليهما جازت صلواته ولا ينبغي للجنب والحائض ان
يقرا التوراة والانجيل والزبور والقران لان الكل كلام الله عز وجل ويكره للطايع والجنب ان
يقرا افعال الودع ان يبين كبره في الله عنه بحمله من القران وتسميه بقرين وكذب ذلك في المصنف
بسم الله الرحمن الرحيم اللهم انا نتوجه اليك الى قولك وتكون من يكره ثم كتب بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اياك
نعبد الي اخره وظاهر المذهب انه لا يكره ولا يكره الفري المباحة اذا تمت بعد ما ظهرت من الحيض
ثم وجد بها الماء جاز للزوج ان يقرأها لكن لا يقرأ القرآن اذا كان ايامها اقل من عشرة من ايامه الحايض فلو
التوبة والاستغفار وتيل يتصدق بدينار او نصفه ويقرأ في اسرته في الماني او اسرته الحايض لا يخل
كرو ذكره خمس ايامه الشريف رحمه الله في كتاب الحيض امرأة تحيض من دبرها لا يدع الصلوة ويشحب
ان تتعبد بصلاته او ان يتعبد في وقتها من الايام كان أحب والمصلحة ملافا رجعوا اذا انتقل
منها من الحيض الثالث ايامها اقل من عشرة فيتم لا تسلم الرجعة منه اي حبيته والي يوسف
الله عنها فاذا شرعت في الصلوة قبل تسلم بها الشروع وقيل لا يتقطع الاصح انها تسلم بنفس الشروع
والحايض اذا انتقل الدم منها واما ما دون التسعة ينتظر اخر الوقت واما فخر الى اخر الوقت المستحب دون
المكروه نص محمد رحمه الله في الاصل فقال اذا انتقل عنها الدم في وقت العشاء فابها فوج الصلوة الى وقت
تسليمها ان تعبد فيه وتسلمي كل ايام اللؤل وقت العشاء ياتي الى طلوع الفجر ولكن التأخير النافلة
فما صلت بها ركعة خرج الوقت فكدت الصلوة ولزمها القضاء وكان ينبغي ان لا يكون القضاء اذا
خرج الوقت فمجردته بالحدث الثاني ولقد المكي قلنا اخرج للوقت ليس لها ان يسبح كبره في صلاته
محدثه بالحدث الثاني ولكن مع هذا كان يجب القضاء منها فخرج الوقت فمحدثه بالحدث
الثاني من وجه لا من كل وجه قلنا بل زوم القضاء احتياطا وكذلك اذا شرعت في العزم التل ثم خاضت
تحت الاحتياط لا يجب عليها الا يتجأ لوقت كل صلوة وجل رعت او حال من جرحه ولم ينتظر اخر الوقت ان
لم ينتقل الدم وتوضا وتسلمي قبل خروج الوقت فان توضا وتسلمي لم يخرج الوقت ودخل وقت صلاة اخرى
وانتقل الدم وقام الانتطاع الى وقت صلاة اخرى وتوضا واما ما دون التسعة وان لم ينتقل في وقت الصلوة
الثانية حتى خرج الوقت جازت الصلوة والله اعلم **كتاب الصلاة**
وانه يتخلل على بيعة ابواب الباب الاول في الاذان والاقامة والصلوة واحكام التهجيد واليه وانتهى
على ثلاثة فصول **الفصل الاول في الاذان** الاذان سنة مؤكدة والجماعة مستحبة والصحيح
انها سنة وتيل الاذان لم يثبت بالرواية عاردي عن ابي جعفر محمد بن علي رضي الله عنه انه قال اسر
الاذان اصل من ان يثبت بالرواية ولكن النبي صلى الله عليه وسلم لما استدي به الى المسجد الاقصي وجميع
النبويون عليهم السلام الاذان والاقامة ودالية الاذان والاقامة من النبي للمجد وان كان فاستأذنا النبي
كما هو من ذلك وكذا الاقامة الا ان همتا استغنى الناس والمنة ان يكون المؤذن في المايادات الصلوة
مواظبا عليها ولو اذن العبد او ولد الزنا جاز وفيها احب الي ولو اذن على من فاض جاز ولا يكره
ولو اذن وهو جنب بعيد وقيل من ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يقاد بها ويشحب اعادة اذان
اربعة نواحيب والشكران والمجنون والمرأة ولو اهد المؤذن والعباد الله لا يباد ولو اعيد
كان افضل ولو ترك استيقان القبلة في الاذان جاز ولكن يكره ومن جدد رحمه الله ان الماي يمتثل

القبلة

القبلة خلاص الرايك ولا يؤذن في مسجد من ويصلي في احداهما وفي الفوايت يؤذن ويقيم لكل صلاة اذنا
الاذن ولو ترك الاذان واقصر على الإقامة اجزاء والميا فلو صلى الرقيقة وترك الاذان لا يكره ولو
ترك الإقامة يكره وفيه فارق للقيم واذا اخرج من المؤذن في الاذان والاقامة يستعمل فيم وكذا لو اخرج عليه
في الاذان وان احدث في الاذان فذهب ليقوضا فالاولى الاستيقان من الاذان وكسكسوم والذهب
كل بالنظر والافضل ان يكون المقيم هو المؤذن ولو اقامه غيره جاز لو قدم قوله الله تعالى الله على قوله
استعان بالله الا الله يؤلفه في الترتيب ولو كان الرجل في المسجد يقرأ القران مع الاذان لا يترك القراءة لانه اجاب
بالحضور ولو كان في منزله يترك القراءة وسحب ولو ان اهل بيته تركوا الاذان والاقامة وباطل ما تعلم الا
لانها من مقام الدين وشمايروه والمخ في الاذان مكره وكذلك التخص اذ الم يكن يحصل للمعروف ولو
اخذ المؤذن في الإقامة وقيل بل في التهجيد باله يتعد الى ان يقرأ الإمام في صلاة ولو جعل الاذان اقله
يعيد الاذان ولو جعل الإقامة اذانا لا يعيد لان تكرار الاذان مشروع دون الإقامة والسنة في الفوايت
الترجيل في الإقامة الحدز وعشرة الترجيل ان ينقل بين كلتين وعشرة الحدز ان يصل بينهما من التضرع
بين الاذان والاقامة والاعلام والترجيل حاله اليق والمعتود من الإقامة الشروع في الصلوة والحدز حاله اليق
ويشبه المؤذن ان يؤذن في موضع يكون اسم الجوزان والاذان الامام فلم يخص احدهما القدم ويتم ويصلي
وحده جماعة فانهم اجمعوا في الجهر فانهم يصلون الظهور اذ اذنا واقامة جماعة وقيل بعد ادوا الجملة لا يكره
وهذا في الجهر وفي السري لا يكره بكل حال ولا يترك حضور الجماعة بعد الاذان ويعيد شديد وقويادي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خمسة لا تنجلي عنهم النيران ولا يموت لصعد الديدان ولا تحبث عنهم
العدا اب وذلك من خلفهم مع الاذان ولم يخص الجماعة في جواب المؤذن ان يقول مثل ما يقول المؤذن في السري
الصلوة والتلاخ فانه يقول لا حول ولا قوة الا بالله ماشا الله كان وقيل يقول مثل قول المؤذن وفيه عن
الامام الرضا عفي رحمه الله انه قال نزل امام القدي ابا منصور رحمه الله في المنام فقال يا ابا الحسن الممر
ان الله تبارك وتعالى منوراة لم تسلي قط فقلت وماذا قال باجماع الاذان واجابة المؤذن وتوكبر
بالكوبة في التهجيد ثم سجع الإقامة في التهجيد آخر لا يسلم وكذلك لو كسر لفظي يسمي ثم سجع الإقامة في التهجيد
فان كسر لفظي في التهجيد ثم سجع الإقامة في التهجيد قطع الحلق هاهنا والهيكة مؤولة وتاويلها اذا سجع ولم يقيد
بالهجدة اما اذا قيدها احسان اليها اخري لانه لو قطعها كان هذا انكالك اصل الصلوة ولواضاف اليها اخري
كان ابطال وقت الصلوة فكان اهون فكان اولي وان على اكثر من يقيد صلاة لم يقطعها ويدخل في صلاة
الامام بعد الفراغ ان كان في الظهور او العشاء او كان العشاء والمغرب او الجوزا يدخل في صلاة لا في
الاستقلال بعد العشاء والجمعة مكرهة ويكره في السلام في الاذان جماعة يصلون في البيت بلا اذان واقامة
عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يرضى في تركها اجماعا ومن ابي يوسف رحمه الله لا يابى بلادة الجماعة في التهجيد
الذي صلى اذنا من الإمام في موضع السلام وسلي في ناحية يعرف أهل الجماعة انها ليست بصلاة اخري
ولا يؤذن ولا يقيم ومنهم من يسمي الله انهم اذا اذنا واذا قالوا الاملي وجه التذابي خفية فلا يابى به وظاهر
الرواية انهم يعلفون فوجدوا في التهجيد يسمي الله في صلاة ويترك الإقامة ومن ابي حنيفة وفيه وفيه الله
منه شوب التلاويق بين الاذان والاقامة يحكي على الصلوة مرتين بخير ويكره في غير الجوزا وفي التهجيد
عن ابي حنيفة رحمه الله التلاويق ان يقول المؤذن بعد الاذان بقدر عشرة اية في الصلوة
في مثل التلاويق مرتين ولم يعلف مشا بخلافه الله به باثا يقول احوال الناس ويكره للمؤذن ان
ياخذ في الاذان والاقامة **الفصل الثاني في مواقيت الصلوة والسنة**
ولا يجوز الصلوة عمدة طلوع الشمس حتى تروق الشمس منقذ ارضهم او محض وقيل ما دام الايمان بعد

من

قال وكذلك إذا كان بالمدينة من القبلة بالمدينة متلو فانه انما نفعها رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالوحى بخلاف سائر البقاع والاول اقل من رجل اشبهه ملكة القبلة في المسجد ولم يكن معه احد
يعرف القبلة قال في الاصول يجوز له التحري لانه يجوز عن لبسالة فصار كالغداة وقال اهل بلخ
سهم الغيبة ابو جعفر لا يجوز له الصلوة بالتحري على قتال لان هذه نايبة الغيبة فيقتصر
بنايبة الدنيا ولوحدها به نايبة الدنيا فانه يستغنى بحوان المسجد كذلك فاهنا يجب ان
يستغنى به وان كان في مسجد نفسه قال بعضهم هو كالبيت لا يجوز له التحري وقال بعضهم
يجوز ويجوزون بواو وراى ابو جعفر عن سلام ابن حكيم انه قال تحارب خرابان فلهما مقبولة
الى البحر الا يتودوا والحر الا يتودا الى البرة الكعبة في توجه الى الكعبة وقال يوجهه الى البرة
القبلة وتوجه الى جبل ابي قبيس ومن ملك يوجهه الى غيبها وتوجه الى الكعبة ولهذا قيل انه
يجب ان يميل الى غيبها قال تحارب الدنيا كلها فثبت بالتحري حتى سنا ولم يرد عليه شيء وهذا خلاف
ما قيل في ابي بكر الرازي في تحارب المدينة وقد تقدم ذكره انما قال الشيخ الامام الرندي وشيخ
الله في كتاب بعد سماه في هذا القول الشيخ الامام عبد الله ابن الفضل قال كنت بينا نجت بها لك
شعرا من اهلها فقال نعمت اباي يقولون في وجه التوارث لمدنا ان تنصب بحراب من سيقين
فبند ونا من سطح الكعبة خلا ومدنا الى منا فواصل الجبل الى الجبل انزل من قبلنا بالتحري
والعلامات وهو اقرب المواضع الى مكة ولو تحري بها كان منة ولم يمتنع شيء لكن
مضى الى جهة ان ظهر انه اصاب القبلة جاز وان ظهر انه اخطأ فذلك وان استوى حالان منة
ولم يلهيه شيء لا القوايل ولا الخطا جازت صلواته ولو شك في جهة القبلة فصل الى جهة بعينه
تحري ان اصاب القبلة قطعا يجوز ولو اصاب في خلال الصلوة الشك ان يغير وان غلب على ظنه
انه اصاب قال يمين ابن ابيان رحمه الله تحريمه وقال غيره لا يحريمه وان لم يشك في امر القبلة ولو
يشك في القبلة لم يسل فان اخطأ لم يبدل وان اصاب اذ لم يظهر له شيء لا يفيد ولو توى ان القبلة بحراب
يجوز لا يجوز صلواته وقوله وجهت وجهي للصلوة لا يتوب عند من مولى وعنده انه خالف التحريم
ثم ظهر انه اصاب القبلة لا يحريمه الا رواية عن ابي يوسف رحمه الله وقطاعة من كان عنده ان مولى
بحاجة الكرمين قدر الدرهم فمضى ثم ظهر انه لم يكن بحريمه وكذلك لو ملى الوقتية وعنده ان عليه فأكثرت
ثم انها لم تكن بحريمه ولو كان منة انه جنب او محدث ثم ظهر خلافه لا يحريمه ويحكي عليه والفرق ان
الصلوة مع الحاجة او مع النائية يجوز مند بعض اقسام الحوادث والنجاسة لا يجوز مند وروي
عن ابي يوسف رحمه الله انه يحريمه حصول المقلود وهو الطهارة ولا ملى الطهارة وعنده ان التحريم
لم يزل ثم تبين انها زالت لم يحريمه ولم يذكر رواية ابو يوسف رحمه الله ويحكم في الابان اذا
كان احدهما ظاهرا والاخر محجبا لم يحرم التحريم بندا لكنه ان اوشا بهما واجدا بعينه واجدا
ومضى سطران وضا بالاول وقيل جاز لان وضوءه من الاول محرمه انه ظاهر لا لو قال هو انه
احد كالحا في غوطي اجدهما فثبتت الاخرى للكل فاما الثالث فمضى ينبغي ان لا يجوز
صلواته لانه وضوءا بغيره وان لم يحدث ولم يمتنع بعد ما وضوء من الاول حتى وضوء الثاني قال فانهم
لا يجوزون لعمارة سارت بحية وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح لانه لم يحرم التحري عندنا بل
النجاسة او لا يتعدى الظاهر بل يحسن ثمر من المياه كلها ويحبلى او يخلط بالماء قطعا حتى يصفى
كلها نجسا ثم يتيم اجزاء من اضعاف المائل ولو لم يترد جاز له التيم كالواحدة الى قول ابي حنيفة
رحمه الله وقال لا يجوز تيميم الا بعد الامانة قال ابن زياد رحمه الله يخلطها ثم يتيم وان كان عند

ثلاثة او ان احدها نجسة ودفع تحري كل واحد منهم على ان جازت صلواتهم فإذ كان اجدهما
بشور سار والاخر ظاهر بوضاهما ولا يتيم والصلوة في جوف الكعبة يجوز مندنا خلا فاما مالك رحمه الله وكاتب
الصلوة على سطح الكعبة وكذلك الصلوة على جدار الكعبة يجوز اذا كان متوجها الى سطح الكعبة
وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا اذا كان بين يديه بكرة وهذا الاختلاف بناء على ان القبلة عند
البناء والبقعة جميعا فاما عندنا فاقبله هو الكعبة بواو كان هناك بنا اولم يكن فان وقفت اسر
بحد الامام وقد توى الامام انما سار في الكعبة فان استقبل للجهة التي استقبلها الامام فسد
صلواته وان استقبلت الجهة الاخرى لا يفسد واختلاف الروايات ان النبي صلى الله عليه وسلم
مضى على في الكعبة بعين دخلها روي ايشام بن زيد انه لم يعل في روي ابن عمر روي الله عنه
انه صلى فيها ركعتين بين الباريين المتقدمين ومضى الى الحائط فدر ثلاثة اذ رجع واذا كانت الكعبة
تبنى فمضى الامام بالثاني والثاني تحتلون بالامام جاز فيها ان الامام يتكلم بترتين يذبح كلابا
من قبله ان لمحمد بن الحسن رحمه الله قال اذا كانت الكعبة ثنية لم يذكر لفظة الامام اجزاء
لامر الكعبة لانه كره اطلاق لفظة الامام على الكعبة وهذا الظاهر من هذا المتكلم وهذا عندنا
وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا اذا كان بين يديه بكرة وبعض النكاح رحم الله تعالى على من
الاستغفار لرحمته بين يديه اذ كان يجوز بالاتفاق ومن الحال ان يتعلق جوار الصلوة باستقبال
الآلاف فذلك انه لا يفتربا لثمة في جوار الصلوة والله اعلم **الفصل الثاني في سائر العورة**
في نية الصلوة واقتراحها وانه لو كان نوع فملا يكون عورة وفي غيرها ونوع في
افتتاح الصلوة اما النوع الاول واعلم بان سائر العورة ما نؤيده بقوله تعالى خذوا زينةكم عند
كل مسجد والزموا ما يراي العورة والمرأة الحرة من قراها الى قدمها عورة والاوجة والكفين والقدمين
عورة وذكر الكرمي رحمه الله ان القدم ليست بعورة في حق النظر بغير شهوة وقيل لا يكون عورة في حق
الصلوة فاما المرأة فالعورة منها اربعة الظهور البطن والخصية الى الركبتين وكذا من كان في رقبته
شعر الرق كالمدبرة ولم الولد والمكاشفة والمكاشفة عورة المكاشفة عند ابي حنيفة رحمه الله
والامة اذا عرفت في خلال الصلوة فان اخذت ثوبا بعقل ليل وتفتقشه به قبل ان تروي ركعتا
لا يشهد صلاتها والمكاشفة بالليل ان ياتي بيده فاحدة وان كان بعد اداء الركعتين مع العلم بالليل
تثبت صلاتها وكذلك المكاشفة اذا تعري فاستمر من ساعته وكذلك اذا لم يكن الشوب النجس وقام
من ساعته ركبة الرجل عورة على حدة عورة بغيره فمضى بعض في عورة تبعا للخصية حتى لو انكشف الركبة
فلم انكشف الصلوة ونفي المرأة ان كانت ناعمة لفي شع الصدر واذا كبرت فتعبد كل واحد عورة
بالفرادها وكذلك الاذان حتى لو انكشف رقع واجدة منها مع جوار الصلوة والشعر الذي لو اذ
الزينة عورة واما الميت فكل عورة في حق النظر وفي حق الصلوة بواو ان في رقبته النجس
بعورة وكذا عن ابي عبد الله النجس الله والركشات المستغنى عن كفاية المتفرقة ويضع الحنفية
الى القبلية فان بلغ ريشا مع والد الخ في كونها عورة ورايتان والامع الزينة عورة واختلف المشايخ
رحمهم الله في الذب عن عورة مع الايتي جميعا او كل اليه منها عورة والذين يراهم من ثياب كل ذلك
عورة واجدة ملى القول ملى بلغ المكشفت بربع الجمل يفسد الصلوة والا فلا يفسد من قال كل اليه
بها عورة بغيرها والذين يراهم ملى هذا القول اذا بلغ المكشفت ربع واحد بها كان نائبا وعن محمد
رحمهم الله في العريان يده حاصبه انه يعطيه الثياب انما ملى ينظر ولا يغطي فان كان ثوب
الوقت وكان محمد بن الفضل رحمه الله يقول الشرة الى ثياب الشهور من القاعة ليست بعورة

يُحْتَمَلُ أَنَّ الْقَالَ فِي الْمَبْدَأِ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ يَنْدُ الْمِثْرَارُ وَفِي التَّرَجُّعِ مِنَ الْغَادَةِ الظَّاهِرِ شَوْحٌ خَرَجَ وَهَذَا أَصَحُّ
وَيَعْنِي أَنَّ الْقَالَ عِلَالٍ النَّقْصُ لَا يَنْتَهِي وَحُكْمُ الْعَوْرَةِ فِي الرُّكْبَةِ أَحْفَضُ مِنْهُ فِي الْخُجْدِ حَتَّى لَوْ رَأَى بَعْضُ
عَوْرَةٍ مَكْشُوفَةٍ الرُّكْبَةَ يَكُونُ عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَنْتَازِعُهُ أَنْ يَلْجُ وَأَنْ يَرَاهُ مَكْشُوفَ الْخُجْدِ أَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ
بِغُفٍّ وَلَا يَنْتَهِرُهُ أَنْ يَلْجُ وَلَوْ رَأَى مَكْشُوفَ السَّوَاءِ أَمَرَهُ بِشَرِّ الْعَوْرَةِ فَأَدْبَهُ عَلَى ذَلِكَ إِنْ لَجَّ وَالصَّغِيرُ
جَدًّا لَا يَكُونُ عَوْرَةً وَلَا بَابِشَ بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا وَمِنْ فُسْطَا وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ رِبَ الْحَيِّ وَالْحَيَّيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي مِصْرَهَا وَرَوَى أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ أَحَدِهَا لَكَ
فِيهِهُ الْوَالِصِّي يُنْصَحُكَ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرِ الْحَيَّيْنِ ابْنُ الْحَضَرَةِ الْقَبِيصِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِسُؤْلِكَ فِي تَجَافُشِ
الْقَائِمَةِ عَنْ رَجُلَيْنِ يُسَلِّمَانِ أَحَدُهُمَا عَمْرِيَانِ وَالْآخَرُ مَيْمُونٌ فَجَازَلَ قَالَ لِي سَأَلْتُ ضَايِرَ أَهْلِهَا الْمُحْسِنِ
وَتَوَابَ خَلَاهُ أَهْلُهَا الْغُزْرِيَانِ وَحَلَّ فَنُتِلَ بَعَثَهُمَا جَمِيعًا يُقِيلُ لِي فِي الثَّوْبِ لَا يَفْسُدُ لَأَنَّ
لَهُ أَنْ لَا يَقِيلَ الثَّوْبَ فَبَاكَتِ الْفَقِيهَةُ بِمَدِّ اللَّهِ بْنِ النَّضَلِ وَالْفَقِيهَةُ ابْنُ عَمِيلٍ الرَّاهِدِ فَقَالَ الْفَقِيهَةُ ابْنُ عَمِيلٍ
الرَّاهِدِ أَجَبْتُ أَنَّ هَذِهِ الْعَدِيَانِ لَا يَفْسُدُ لَأَنَّ الْمَلِكَ شَرَطَ بَيْتَهُ وَالْإِبَاحَةَ فِي الْمَالِكِيِّ فَقُلْتُ لَوْ كَانَ
الثَّوْبُ مَعَارِثَةً مِنْهُ فَنَقَامٌ يَقْبَلُ بِمِزَانًا هَلْ يَجُوزُ فَقَالَ لَا فَقُلْتُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَدْرَةَ عَلَى الْبَيْسِ لِي
فَقَالَ أَلَيْسَ أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ ثِيَابُ الثَّوْبِ لَمْ يَكُنْ يَمْرَأَةً وَلَوْ مَلَكَ ثِيَابُ الْمَالِكِيِّ شَرَاهُ فَقُلْتُ لَهُ هَذَا مِنْ دَائِرَةِ
عَنْهُمْ أَمْ يَقُولُ الْفَقِيهَةُ بِإِجْمَاعِهِ فَقَالَ لَا أَرَوِي عَنْهُمْ لَكِنْ كَذَلِكَ يُحْيَى غَمٌّ بِمَا عَنِ الْفَقِيهَةِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَى مَا
كُنْتُ أَقُولُ فَقَالَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَاسِئًا وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ شَرَاهُ الثَّوْبَ وَحَلَّ عَلَى يَدَيْهِ قَبِيصٌ وَاحِدٌ مَحْلُوكٌ
الْحَيَّيْنِ جَازَتْ مِلَانُهُ وَأَنْ كَانَ بَصَرُهُ يَنْتَهِجُ عَوْرَتَهُ فِي الدُّرُجِ وَعَوْرَتُهُ لَا تَنْظُرُ فِي حَقْبِهِ وَأَمَّا
فَقَطَرُ فِي حَقْبِ الْقَوْرِ وَلَوْ نَحْنُ نَنْظُرُ الْمُصْطَلِيَّ عَلَى عَوْرَةِ الْغُزْرِ لَا تَفْسُدُ مِلَانُهُ فِي قَوْلِهِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبَعْدِي قَوْلُهُمَا كَتَرَلَهُ وَأَنْ نَظَرَ الْمُصْطَلِيَّ إِلَى دُرُجِ إِسْرَافٍ يَمْنُوءُ حَرَمَتْ عَلَيْهِ
أَهْلُهَا وَإِسْرَافُهَا وَالْمَرَأَةُ مُبْصِرَةٌ وَإِلَّا فَالْفَرْجُ وَلَوْ نَظَرَ إِلَى دُرُجٍ مُطْلَقَةً فَلَا تَأْخُذُ بِشَيْءٍ يَصِيرُ شَرَاهُ وَلَا
تَفْسُدُ مِلَانُهُ وَفِي الْإِجْمَاعِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَابْنُ مَوْسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْمُصْطَلِيَّ إِذَا نَظَرَ إِلَى دُرُجٍ
مُطْلَقَةً فَلَا تَأْخُذُ بِشَيْءٍ مِنْ شَهْوَةٍ يَصِيرُ شَرَاهُ وَتَفْسُدُ مِلَانُهُ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ بِالْصَّوَابِ

الفرع الثاني في افتتاح الصلاة أو لا يسوي بين صلاة يصليها هـ

والتعود يحتاج إلى ثلاث نيات أولها آية صلاة في الثانية فعلها لله تعالى والثالثة بنية الكعبة
يقول توجّهت إلى الكعبة وينوي عرفة الكعبة على ما مرّ والمقتدي يحتاج إلى أربع نيات هـ
ثلاث على نحو ما بيننا والرابعة أنه اقتدي ببلال والأفضل أن يقول من هو صاحب أوقاف هذا الإمام
وتؤثر بنية الإقفا لا يجوز وقال أبي مع هذا الإمام يجوز الأفضل أن ينوي الإقفا ابتداء قول
الإمام أكبر حتى يصير مقتدياً وتؤثر في الإقفا حين وقت الإمام توقفت الإمامة حادثة عمدة
النظام رحمه الله قال أبو يوسف الكبير والفقير عند الواحد وغيره أنه لا يجوز وعند محمد رحمه الله
يجوز تقديم النية في العبادة هذا هو الصحيح وينبغي أن يقول في رُحِمَ الله لا يجوز إلا في الصوم ويكره
منازعة الإمام عند أبي حنيفة رضي الله عنه وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله يكره عقيب
كثير الإمام ومن أبي يوسف رحمه الله أنه لو كثر مناراً لم تكبر الإمام لا يصير شارباً في صلاة الإمام وفي
التبليغ من أبي حنيفة رضي الله عنه روايان في رواية لم ينع الإمام واجمع ملكاً ونا رضي الله عنهم
قل أن الأفضل أن يكون النية مناراً للشرع ولا يكون شارباً بنية مناراً وعن الشيخ الكوفي
رحمة الله يجوز بنية مناراً واختلوا على قوله أي متى يجوز قال بعضهم إلى انتهاء الشاؤ قال بعضهم
إلى التعداد وقال بعضهم إلى أن يدرك وقال بعضهم إلى أن يندفع رأسه من الركوع فإن فزى قبل

الطريق

الغرض روي عن محمد رحمه الله أنه لو نوي عند الوضوء أية صلاة يعسلي الظهر أو الفجر مع الإتمام ولا يقتل
بفقد التيمم بما ليس من جنس الصلاة إلا أنه لما انتهى إلى مكان الصلاة وعزيمته التيمم جازي الصلاة
بذلك التيمم المستقيمة وهكذا روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وعن محمد بن مسلمة رحمه
الله إذا كان عند الشروع بحال لو يسئل أية صلاة يصلها فليجيب على البديهة من غير تذكر في أية
ثابتة وجازت صلاة ولو احتاج إلى تأمل وتذكر لا يجوز والتسئل يجوز صلاة بنية لمصلحة وكذا
الشرايع وجاهل الشئ عند تأييدهم الله وتيسر الامتثال والشرائع والبنية المطلقة لا تأذي
بمخالفة التيمم وإن كان منفردا فان كان مشتركا لا يكتفي بنية الصلاة لأن الغرض شروع ولا يتعين الغرض
ولا يكتفي به أيضا بنية الغرض لأن الغرض أنواع فلا يكتفي بالتعيين وإن نوي فرض الوقت يجوز
إثرا في الجمعة لأن الصلاة لا تكون إلا فرض الوقت إلا هذا الوقت وإن لم يفرض الوقت في غير يوم الجمعة
لكن نوي الظهر لا يجوز لأن هذا الوقت كما يتقبل ظهر هذا اليوم يتقبل ظهر يوم آخر وتقبل جوار وقوله
الغيب عن الوقت متعين لهذا إذا كان مؤديا إما إذا كان تأمينا فإن صلى بعد خروج الوقت
وهو لا يتم بخروج الوقت لنوي الظهر لا يجوز وإن اشتبه عليه الوقت يتنوي أول صلاة عليه
ولو نوي فرض الوقت لا يجوز أيضا وذكر شمس الأئمة الشافعي رحمه الله يتنوي صلاة عليه فلو كان
كانت وصيته في أي مكانه وإن كان تقاضا في مكانه أيضا ولو كانت القوايت كبريتا فاشغل بال تقاضا احتجاج
إلى تعيين الظهر والعصر وبين أيضا ظهر يوم كذا فإن اراد بهيل الأمر يتنوي أول ظهر عليه
لو أخر ظهر عليه فربما بين الصلاة والصوم في الصوم لو كان عليه قضاء يومين فتعي يوما ولم يكن جائزا لأن
في الصوم البتة فاحذر وقوله نعمان الواجب عليه إكمال العدد لما في الصلاة فليست تحلف وقوله
الوقت وبإحلال البتة تحلف الواجب فلا يكتفي بالتعيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان
احتج إلى التعيين ثم هذه التواتر على القلب لا على اللسان وعن أبي حنيفة رضي الله عنه في رجل ناسى
عصر يوم فقام أثر ما عليه وهو يرى أن عليه الظهر لا يجوز بمأذنه ما لو صلى أربعين ركعة عليه وقد جعل الصلاة
التي عليه لم يجز حتى يتيها ولهذا قال أبو حنيفة رضي الله عنه رجل ناسى صلاة من يوم واشتبهت
أيتها صلاة كانت طاعة يعسلي صلاة كل اليوم حتى يخرج مما عليه رجل أشفق المكتوبة فظن أنها تطوع
فصلى ركعة التطوع حتى فرغ فالصلاة هي المكتوبة والميتوى إذا قام إلى قضاء ما سبق ففك في
صلايته فكبر يتنوي به المستحبان يصير ما رجا عما كان فيها ولو صلى ركعة مشروطة ثم اتع نايلا لا يلزمه
في صلاته ما نوي أو نوي إذا لم يتلو ولما فيه وجل على الظهر ونوي أن هذا ظهر يوم التيمم أن ذلك
ظهر يوم الأربعة جاز ولو أراد الرجل أن يعسلي ظهر يومه ويصلي أن وقت الظهر يخرج وقد خرج الوقت
نوي ظهر اليوم جاز والتشابه بين الإذلة يجوز وهو الصحيح يدل على هذا حديث الأبي إذا المشية عليه
ومضان فحضر اشهر أو صام لموقع منومه بعد رمضان جاز وهذا تعاضد الإتمام أعلم ولو نوي
صلاة الإتمام أو نوي فرض الإتمام لا يجز الإفتداء ولو نوي الشرايع في صلاة الإتمام جاز وقال بعضهم
لا يجوز وقال بعضهم إذا استظهر تكبير الإتمام وكبر مع الإتمام يجوز ويكون مقتديا به وعن أبي يوسف رحمه
الله أنه لا يصح شارقا في صلاة الإتمام ولو نوي الجمعة ولم يبق الإفتداء اختلوا فيه بعضهم جوزه وأدله
لأن الجمعة لا تكون إلا مع الإتمام ولو نوي الإفتداء بالإتمام في صلاة الجمعة جاز ولو نوي الظهر لجمعة
جميعا بعضهم جوزه وأدله أن جمعة الجمعة عظم الإفتداء ولو نوي أربع ركعات قضا الظهر
والعصر أو ظهر من لم ينجح وقد مر ولو نوي الغرض والتطوع فلهذا عند محمد رحمه الله ولو نوي الكفارة
وقضا رمضان يتم الغرض أو كان محمد رحمه الله يكون تطوعا ولو نوي كفارة البطار وكفارة النجس

كبر خلق الإمام في الجمعة فظنه بعض القوم إماماً فأتته فله من خلق كبيره تكبير الإمام ففعلت له
خائفة من رآه فقال هو الإمام وأنت الذي به لا يجوز وسئل أبو القاسم رحمه الله عن رجل يبيت في يوم
وغيره ما لك وميتاً جرة عن بيتنا من الإمامة قال من البيت جرة لا من البيت جرة فإذا
فرغ الإمام عن التشهد فإذا كان يعلم فقال السلام أنت الذي به لا يجوز بل أن يقول عليكم لا يصح
شأن في صلاة الإمام ولو كان الإمام وسبط القوم أو في شيعته أو في مذهبهم فقد كان له
إذا التفت إليها فاست في وسبط الصف لم يأت بها في ذلك في الأصل والوجه مع الإمام جماعة
ولو كان معه حتى يعقل وذكر في نوادر من رتبتم لو حلت أن لا يفتي جماعة فامضوا يعقل عن
في ميتته ولو كانت الجماعة جمع في بيته مع أهله سأل ثواب الجماعة ويوم القيامة والحمد لله
وإن كان مع الإمام إيمان فامضوا ولو قام أحد فامضوا من ميتته ولا يجوز من يبارك لا يكره ولو جازوا الله
مستعمل انتظار حق علي الآخر فإن خاف فوت الركعة جرت واجتماع الصف أن علمه لا يؤذيه وإن أفت
به خلف الصف جاز لما روي أن أبا بكره قام خلف الصف فذبح نكاحاً حتى اتفق بالصف ثم أفت
وهو الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا بكره زادك الله حراً مني الذين ولو كان في الصف أفتي أن يكره
ثم تحبته ولو جرت أو لا فتأخر ثم كبر هو قيل فستبد الصلاة التي ما خذركه الزند ويحيى الله
الله في قلبه والفتي فيه أن هذا الإجابة بالفضل فيعتد بالاجابة لا بالقول ولو اجاب بالقول بان اجاز
بغيره فقال الحمد لله رب العالمين أو يجزى كونه فقال إنا لله وإنا إليه راجعون فاعتد بسلامته
والاجماع أنه لا يفتي بسلامته وفي الصلاة التي لا تنقطع فيها إجماع الإمام وتختلف في حين القبلة وإنه
تحال ما ذكرنا أنه يستعمل القبلة القوم بدمعه ولو كان بمقدم الإمام يخرج فقام ببعض قد عجز
يجوز وغيره أو في رجله أم في العتق والتراجع في سجود محله أحيى أن خرج قيل أن يفتي بالقبلة لا بال
يه وإن خرج بعد دخول الوقت كان ميتاً ولو نوى الإمام إمامة إمامة بعينها حكى الشيخ في
أفتد بغيره لا يجوز ولو سلم الإمام في الجهر قال يكره أن يفتي في صلاة الإمام وحلفه
يسبوق وأنما الميتوق وكذا في الإمام في الجمع والصلوات عن محمد رحمه الله وكذلك لو علم الميتوق
والإمام أخطأ المحرم أو كانت عليه نائبة وكذا في الخروج وقت الجمعة بسلام الإمام فبطلت صلاة
الميتوق والنائم قال رضي الله عنه وأمره محمد بن أبي القاسم صلاة الميتوق دون النائم من الأئمة
كانت خلف الإمام وإذا انتهى إلى الإمام في الركوع وكبر يركب يركب تكبيرة الركوع أن كبر وهو قائم جازت صلاته
وتكون تكبيرة الإيتاج وبنيته لتكبيرة الركوع لقولنا أصلي بالناس في السجود الجامع في يوم الجمعة
فقام صف خلف الإمام عند المشورة وقام صف آخر في آخر المسجد ذكر العذر الإمام الاجل الإيتاج ده
الشيخ جوام الدين رحمه الله أن كان الإمام في المشورة والقوم يسراي خاصة يجوز وكذا لو كان
الناس يسجد أشار وبعض القوم يسراي خاصة يجوز ولو كان الإمام في المشورة والقوم يسجد مناره
لا يجوز وكذلك بطلت الصلاة إذا قرأها مرتين في ذلك المكان في كل موضع يصح الإيتاج لا يكره الوجوب
إذا أصغر على الدائمة الجماعة جازت صلاة الإمام ومن كان معه على دأبه ولا يجوز صلاة غيره في ظاهر
الرواية وذكر الشيخ الكرخي رحمه الله أنه يجوز أن يكون بين الدائمتين من الطريق ما يمنع الإيتاج
ولو سلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدي من التشهد فانه يتم التشهد وقد عرفت وقيل يصير المقتدي خارجاً من
الصلاة بعد تمام التشهد بسلام الإمام عند ما لا يعبر خارجاً وعند محمد رحمه الله يعبر خارجاً قال شيخنا
الحقاني رحمه الله هذا شين جلي بعض الناس ممن يشغل بالدعوات بعد تسليم الإمام فان الأولي أن يعلم
مع الإمام ليكون خارجاً بسلام نفسه لا بسلام الإمام ولو فكر الإمام قبل أن يفرغ المقتدي من التشهد

فانه يوم التشهد ولو فرغ الإمام من التشهد والركوع والتهنيد قبل أن يفرغ المقتدي ثلاثاً احتسبوا فيه قال
الفتي أبو الليث رحمه الله الصحيح أنه يتابع الإمام وقال الشيخ الإمام الاجل الإيتاج طهر الدين المرعشي
رحمه الله أنه يوم الثلاثاء من الثاني من قال به لا يجوز إلا بالتبسيط الثلاث وهو قول أبو طيغ
الكرخي رحمه الله ولو كان مع الإمام في الركوع المقتدي من القنوت فانه يتابع الإمام ولا يفتي ولو
ترك الإمام في الركوع ولم يفرغ المقتدي من القنوت إن خاف فوت الركوع فانه يركع وإن كان لا
يخاف فمستحب أن يركع أيضاً في الركوع رجل إمام في المغرب ينوي التطوع فليقرأ الإمام أربع
ركعات وقيل على من الثالثة وثابتة المقتدي في ذلك قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
يقتل من لا يركع المقتدي من الرابعة وجبت في المقتدي بالركوع وفي الإمام بالقيام فصار كركع أربع على
نفسه من ركعات بالتدريج وأفتدي من أربع لا يجوز وقال رضي الله عنه والوجه الصحيح عهدي أنه لا يركع الرابعة
ولا يركع إلا المقتدي في موضع الإيتاج بنفسه خلافة حتى لو سلم الإمام من القعدة بركعتين الثالثة وسلي
الركعة فليكن هذا المقتدي عند جازت خلافة المقتدي إذا أتى بالركوع والسجود قبل الإمام هذه القبلة
في حقه أو جازت أما أن أتى بالركوع والسجود قبل الإمام أو بعد الإمام أو أتى بالركوع قبل الإمام وتجدد الإمام
أن يركع الركعة مع الإمام ويحذف قبله أو أتى بالركوع والسجود قبل الإمام ثم يتركه الإمام في آخرها في الركعات كلها
فإن أتى بالركوع والسجود قبل الإمام في الركعات كلها يجب عليه أن يعيد ركعة واحدة بغير قراءة لأنه لا حتى يتم
خلافة أما إذا ركع مع الإمام وتحذف قبله يجب عليه أن يقرأ ركعتين أما إذا ركع مع الإمام في سجود واحد يجب عليه
تفاد أربع ركعات بغير قراءة وإن أذركه الإمام في الركوع والسجود أو هو يجوز لأنه أتى ما هو واجب لكنه
يكره ولو ترك ركعة الإمام وتحذف بعدة جازت خلافة لكنه يكره لمخالفة الإمام ولو سلم الإمام ثم تذكره
تجدد الصلاة وهذا هو البعض وبقي البعض يجد من بقي سجدة القلاوة مع الإمام ثم فرغ رأسه وذهب
فلم يفتد فسجدت خلافة وجازت صلاة الذين ذهبوا وهذا هو الرأي الذي يقول أن سجدة القلاوة
يرفع القعدة ومن أبي يوسف رحمه الله إذا نوى المقتدي أن يركع بغيره أو يعيد شرفاً فسجدت
صلاة أي بالتكبير أتم بات كالمسفرة إذا نوى أن يركع بغيره وإذا أذرك الإمام في الركوع يركع
ولا يفتي إذا كانت صلاة بغيره بالركعة وإن كان نائماً من الإمام تكلم المأخوذ فيه ذكر الشيخ الإمام المقتد
نحو ما رآه رحمه الله أن يحفظ بركات الإمام في تأخير الركعة من القعدة وقوله ثم يركع الشئ جاز
يأمنه المقتدي بركعتين بركعة ذلك جازت صلاة الإمام ولم يحرم صلاة المقتدي

الثالث في الاختلاف في البناء والحدث والميتوق ومسائل المشاك
والاختلاف بين الإمام والقوم وما يفتد الصلاة وما يكره في الصلاة وما
يستحب من الشئ والآداب هذا الباب يشتمل على أربعة فصول الفصل الأول
في الاختلاف في البناء والحدث والميتوق والاختلاف جاز لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه سئل الخلفاء
في صلاة ما يتخلف وكذا عن أبي بكر رضي الله عنه والولي للإمام أن لا يتخلف الميتوق وأن يتخلف فيخرج
أن لا يقبل منه ما جاز عن جميع ما على الإمام وأن قبل ما زاد وإن كان في الإمام فهو يتخلف رجلاً ليس بهم ولا يسجد
لغيره وهو يتابع في سجدة الشئ والولي للإمام أن يتخلف من هو قائم وإما يفتي الاختلاف ما دام الإمام
في المسجد وإن استخلف رجلاً من خارج المسجد والصفوف مشغولة جاز خلافاً لمحمد رحمه الله والخليفة
ينوي الإمامة في ذلك المكان وإذا أخذ الإمام لم يقدم أحد حتى يخرج من المسجد فان صلاة القوم
فأبداً ولم يبين محمد رحمه الله حال الإمام وذكر للحاكم أن صلاة فابداً أيضاً وذكر أبو عصبه
رحمه الله أن صلاة لا يفتد وهو الأصح ولو لم يتخلف في المسجد واختلف من الركعة وفيها قوم

جاءت صلاة العشاء اذا كانت الركعة تسعة بالجمعة فلو لم يكن في الركعة الا ذلك الرجل لا رواية
بعضنا وقال غيره الواجب جازت صلاتهم ولا اخذت الامام ولم يتخلف احد فاما استقلت القدم
ايضا حتى خرج الامام من المسجد الى الركعة وهي تسعة بالجمعة تقدم القوم رجلا والامام بعد في
الركعة ولين بها احد قال القتيبي فيها الواجب رجم الله سبحانه اذا كانت الركعة تسعة بالجمعة ولو
استقلت الامام من العشاء الاخر من المسجد فقبل ان يبلغ الصلاة الى مكان الامام الاول حتى يخرج الامام
الاول من المسجد ان نوي الخليفة ان يوم القوم في مكان الاول كسنة صلاة وصلاة القوم
غير صلاة الامام الاول وان نوي الخليفة في الموضع الذي هو فيه جازت صلاة وصلاة الامام
الاول والذين معه في صفه والذين بعده فاما في الخراب فسدت صلاة وصلاة
يكون باعشار ركعة واحدة باصبع واحدة وان كانت الثلثين فما يتبعين هذا اذا لم يعلم
الخليفة بذلك اما اذا علم فلا حاجة الى ذلك وبسبب الصلاة تسعة ركعة على الجبهة واللسان
واللهو على قلبه فيل يحول رايه فيستأثر صلاة وتكون الصلاة تسعة ركعات في حين ان لم يحرك
وهو في المسجد وذكر في الجامع الصغير انه تسعة صلاة الا ان قيل هذا قولها اما عندنا في حنيفة
وفي الله عنه لا تسعة وهو اختيار ابي نصر محمد بن سلام رحمه الله وتكون تسعة ركعات في صلاة
الجمعة فاستقلت ثم علم وهو في المسجد تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
في موضع اخر امام تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
قال ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان الخليفة ادى ركعتين الصلاة لم يحسب الامام ان ياخذ
الامامة مرة ثانية لكن يقتدي بالخليفة وان لم يؤد ركعة قال ابو حنيفة والبرمكي في صلاة
الله ان ياخذ الامامة مرة اخرى وقال محمد بن عيسى تسعة صلاة وتسعة ركعات تسعة ركعات
فل يخرج الامام من المسجد جازت صلاة وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
الامام رجلا والقوم رجلا في صلاة الامام في الصلاة وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
فان يؤد ركعة واحدة تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
موضع احد للتوضي فلو لم يكن التسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
بنيته وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
القوم يعمرون اماما وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
ما راها ما والا تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
الامامة والامام الاول في المسجد جازت صلاة وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
الامامة جازت اذا كان الاول في المسجد وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
وهو اثنان وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
انه يستند صلاة الفل وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
او يتبع بالقوم ركعة وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
ركعتين ثم يسلي المقيمين ركعتين وخدا تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
الركوع ولهم كذلك ذكره شمس الائمة الشريفي رحمه الله وسلي في المسجد واخذت ولين معك
ثم يخرج من المسجد حتى جازت ركعتي الدخول في صلاة ثم يخرج الاول فان الثاني يكون خليفة
لاول ولواخذت الخليفة بعد ما قام موضع الامامة فاعرف فقبل ان يخرج دخل الاول موضعا

فصل

تسعة ركعات جازت ولم يغير الخليفة في موضع الامام حتى اخذت فدخل الاول تسعة ركعات لم يجر والمثلية لم تكن
وتأويلها اذا كان مع الامام رجل اخر يسأله وتكون الخليفة تسعة ركعات جازت صلاة من يتقبل
كسنة صلاة من لم يتقبل وكذا صلاة الامام الاولى فمستدان تسعة ركعات نفسه ولا يكون مع الامام الا
رجل واحد في الامام نفسه ولو كان المقتدي واحدا فقام بجنب الامام فان اختلفا واحدا قبل
الاخر فاما في المسجد فالامام هو الاول فان خرجا متتابعين فالامام هو الثاني فاما خرج المقتدي اخر
امام اصناف مع المصلين فاستقلت صلاة وتسعة ركعات وان صلاة جازت وتسعة ركعات الامام الاول في المسجد
وخليفة تسعة ركعات في صلاة وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
ثم رجع الى المسجد وخليفة تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
فصل في صلاة تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
بذلك المسجد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان المصلي يتزلة المسجد دون البيت
الامام او صار خارجا فمحتسب في ركعة المصلي وذكر في غير رواية اصول ان صلاة في حنيفة رجم الله يسيرة
ان يتخلف تسعة ركعات في صلاة تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
في صلاة تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
الامام رجلا والقوم رجلا في صلاة الامام في الصلاة وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
فان يؤد ركعة واحدة تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
موضع احد للتوضي فلو لم يكن التسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
بنيته وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
القوم يعمرون اماما وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
ما راها ما والا تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
الامامة والامام الاول في المسجد جازت صلاة وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
الامامة جازت اذا كان الاول في المسجد وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
وهو اثنان وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
انه يستند صلاة الفل وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
او يتبع بالقوم ركعة وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
ركعتين ثم يسلي المقيمين ركعتين وخدا تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
الركوع ولهم كذلك ذكره شمس الائمة الشريفي رحمه الله وسلي في المسجد واخذت ولين معك
ثم يخرج من المسجد حتى جازت ركعتي الدخول في صلاة ثم يخرج الاول فان الثاني يكون خليفة
لاول ولواخذت الخليفة بعد ما قام موضع الامامة فاعرف فقبل ان يخرج دخل الاول موضعا

فصل في البناء والحديث

تكرار من يهتد او يراه رجل يستدعيه فادما لا يعني وكذلك لو شرب جراحه او صدمه شيء فبات
او استجنى فله عزوته حتى لو لم يظهر بيني وكان الثاني الامام ابو علي النخعي رحمه الله ان لم يجد بناء
من ذلك لم تقصد صلاة وسبيل للبناء اذا استتمها الحديث في صلاتها واحتاجت الى البناء فان
تكشف عورتها فامضاها في الوضوء وتقبل اداء عجم بذلك وقال ابو جعفر رحمه الله
قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يسجد بغيره او سجد سجدة في صلاته فقبل ذلك
فانه يتبني صلاة وتسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات
هو الصحيح لا يراه فاما اذا شاع الحديث فان راها جارية تسعة ركعات تسعة ركعات تسعة ركعات

الحديث

يعلم انه لا خلاف انه اتفق المشايخ رحمهم الله على انه يجب تنبيه هذه القضية من ثلث ماله واحلوا انه هل
يقوم الطعام مقام الصلاة قال محمد بن الحنفية رحمه الله تعالى نعم قال الطحاوي رحمه الله لا يقوم
وكذلك قال غيره وقالوا رحمهم الله نعم الطعام مقام صوم رمضان وصوم النذر ونحوه اكل من كل شيء
يفضله صليح بن برون وهو كذلك والقصص ان هذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه في الصوم ولا زيادة في صلاة
القبلة انه يجب ان لا يركب ولا يركب في غير واحد من جهات الارض كقراءة الفاتحة والاعمال من غير صلوات
بشيء لسانا فيرا ومنا فيرا اخر قال ابو بكر الاشعث رحمه الله يجوز ذلك كله وقال ابو القاسم وهو اختيار
الفتية انه الليث رحمه الله يجوز عن اربع صلوات دون الحائض كونه فريضة ولا يجوز ان يركب كل ركعة
اكل من يصف صليح بن برون في كراهة الفاتحة وكذلك هاهنا فالحاصل ان كثرة الصلاة عار في صلاة الفريضة
حيث ان لا يشترط فيها العدة وتوابعها من حيث انه لو اذني اكل من يصف صليح بن برون واحد لا يجوز له
نوع اخر من هذا الفصل اصل من ابا عبد الله رحمه الله ان وجوب الصلاة مطلق بأول
الوقت ويجوز ان يتأخر فيصير باخر الوقت وعلى هذا كل عبادة مؤتمنة بوقت والوقت ليس بمباين ولا يترك
المؤمن رحمه الله الوجوب مطلق باخر الوقت وعلى هذا القول اذا احتل في اول الوقت في قول من يفتي في ذلك
الوقت للوجوب في وقت في وقت فيه فان بلغ آخر الوقت وهو اهل للوجوب يتبع وقتا وان لم يكن اهل
يكون فلا في قول من يفتي في ذلك من الغرض كقولهم قيل دخول الوقت واختيار الفاتحة في اليوم
الدوي رحمه الله ان الوقت يجب للوجوب الا اذا وكل الوقت ليس بوقت لكن الوقت هو الجهر الذي قيل
به الا اذا احتل احبنا رحمه الله في حكم آخر الوقت قال اكثرهم الوجوب يتعلق بمقدار التحريم وقال
زفر رحمه الله يتعلق اذ انقضى من الوقت ومقدار ما يؤتي فيه الصلاة وهذا القول المختار للثوري رحمه
الله والقول المأثور اختيار القاضي الامام ابي زيد رحمه الله وثمرة الاختلاف يظهر من الحائض اذا ظهرت
في آخر الوقت واحواله والشيء اذا بلغ او لم يبل انما يتبع احبنا رحمه الله في الثاني من الوقت
بمقدار ما يؤخذ فيه التحريم ومنه زفر ومن تابعه من احبنا لا يجب ولا يتغير الا اذا ذكر من الوقت
بعد ان كان في الامانة واذا امرت هذه العوارض في آخر الوقت ينقطع الغرض بالاجماع وان غلب على
الوقت احتل ولم يتبعه حتى يطلع الفجر فان يفتي في وقت الصلاة وقال بعضهم عليه اما في العشاء وهو المختار
وان احتل في وقت الصلاة في العشاء او في وقت الصلاة في العشاء او في وقت الصلاة في العشاء او في وقت الصلاة في العشاء
لا يجزئ بما قلناه قلنا لا يجزئ من ان يفتي في وقت الصلاة في العشاء او في وقت الصلاة في العشاء او في وقت الصلاة في العشاء
يخفى صلاة الفجر ولا بعد صلاة العصر ويجزئ في الزمان كلها الناجحة مع البقرة **الفصل**
الثاني في الوتر والتهنئة ولو اجتمع اهل عربية على ترك الوتر اذ بهم الامام وحكيم وان لم يتبعوا
ما قلناه وان امتنعوا من اداء التهنئة كما يفتيهم على ترك الفريضة ومن قبل الله من التبركة رحمه الله
انه قال لو انكر اهل بكدة التهنئة لم ينافوا في المرتدين واختار القاضي الامام ابو علي الحسين رحمه الله
ان الوتر باجماع في رمضان اخص الي واختار علما زمانهم الله ان اهل بصرى يفتون في رمضان ولا يوترونه
ومن ابي يوسف رحمه الله انه كان يفتي ابا حنيفة رضي الله عنه قال ان الوتر فريضة واجبة فان قال قائل
كيف جمع بين التهنئة والواجب قلنا انها فريضة على اهلها وواجبة على من لم يحن القنوت يستحب
ان يقول اللهم اغفر لي ثلاثا وقال بعضهم يقول ربنا اثنائي الدنيا حسنة والآخر حسنة وهو اختيار
مشايخنا رحمهم الله وقال القاضي الامام المنسوب الى ابي حنيفة رحمه الله في الفريضة لو كانت
واجبة لا معنى وادى في وجه من الفريضة حتى لا يكون حادثة ولا اذان فيه ولا اقامة واذ كانت
الامام في الوتر فالتقدي يترأخه لان الامام يقرأ تحفظة ولكن للتقدي ان يقرأ ولا يفتي في النبي صلى الله

عليه

عليه وسلم في القنوت وهو اختيار مشايخنا رحمهم الله ومن يفتي القنوت والاقنات يفتي في الاقنات
ان كان عليه الوتر فالتقدي يترأخه لان الامام يقرأ تحفظة ولكن للتقدي ان يقرأ ولا يفتي في النبي صلى الله
اختل في صلاة في سجدة في التهنئة واجبة أم بنية كان الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله يقول في واجبة
استدلوا لا بما قاله محمد رحمه الله اذ ابيهم ان العود الى سجدة في التهنئة لا يرفع التهنئة ولو كان واجبا لكان
ما ينافي كجدة القبلة ثم اختل المشايخ رحمهم الله ان التهنئة يكتفي بقبلة واحدة ام ياتي بالقبليتين
وكرشع السلام رحمه الله انه لو سلم بقبليتين لا ياتي بسجدة التهنئة بعد ذلك وقال بعضهم بيم بقبليتين وهو
القصص وقال بعضهم بيم بقبليتين بكنة وجهه وقال الشيخ الامام الاجتاد طهر الدين رحمه الله بركل
الشيخ الامام علي بن الرضا رحمه الله من هذا ان قال سلم بقبليتين ومثل وقال لم يحن تلك الحال حتى
يرك السلام عليه ثم التهنئة كل ياتي بالقبلة قال الطحاوي رحمه الله كل صلاة اخرى الا السلام فيها
صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فتلي هذا يسلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة بين جميعا وقال
الشيخ الكرخي رحمه الله انها في قعدة سجدة في السجدة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله ياتي
بها في قعدة بعينها سجدة التهنئة ان سلام من قبله التهنئة يخرج من حرمة الصلاة عند فاعلى وجه الوقت
واذا كان يخرج من حرمة الصلاة كانت القعدة الاولى قعدة الحكم تسلي بها على النبي صلى الله عليه وسلم
لو سلم ويذكر الله عز وجل عا حنيفة وقال محمد رحمه الله ياتي بها في القعدة الثانية والاخر ان يسلي في القعدة
قال منس الامامة الحارثي رحمه الله القعدة بين سجدة في السجدة بركن وانما التهنئة بعد سجدة التهنئة
الصلاة بها حتى لو تركها وقام وذهب لم تعد صلاة ولو اتي بسجدة في التهنئة قبل السلام اجزأه عندنا قال القدر
رحمهم الله هذا جواب المأثور وروي منهم انه لا يجزئ واذ احتل في ذلك انما تأسى ان لو كان اول ما يفتي
استقبلوا واختلوا في وقت يركب قال بعضهم اول ما يفتي في هذه الصلاة وهو اختيار الشيخ الامام ابي بكر محمد بن
الفتي رحمه الله قال بعضهم اول ما يفتي في عمر ويذكر الله المشايخ رحمهم الله ولو قرأ في الاخيرين بناه الكتاب وجوز
لا يركب سجدة التهنئة وذكره الامام الاجل التهنئة رحمه الله في قاضيه فان كان ذلك يفتي به بركن في العشاء
ركن اليه فله وان لم يركن اليه فله يعني على الاصل واذا احتل فيما يفتي او قام فباعتدال يجب سجدة التهنئة فاعلى
لو شغلوا في اداء او اذ لم يفتي بالقيام ان يستتم قايما لو كان في القيام اقرب فان لم يكن كذلك فتعد ولا يركب في
بداية اداء اقام على ركعتين لينهس يتعدا وعليه التهنئة وتكون في القعدة الاولى والثانية وعليه الامامة
وان رفع اليدين من الارض في ركعتيه في الارض لم يرفعها فلا يركب فله هكذا في روي عن ابي يوسف رحمه الله ثم اكر
شايخنا رحمهم الله على ان سجدة التهنئة يجب بركن شيئا يستقيم لكونها فريضة وتكون اذ كان في ركعة واجب وترك واجب
ترك بنية فاعلى الجمع الصلاة وكان القاضي الامام صدر الاسلام يقول في وجوبها في ركعة واجب وترك واجب وله
في تركه الاستسراح خوفا من شك في حاله القيام او بعدة اذ على كبر الاستسراح ام لا فقال بركه فيه ولم انه قد كره في
على انه لم يكره تركه وروي عنه يكرهه سجدة التهنئة واذا قرأ في اوليين او اخذها الناجحة مرتين على الركعة
يكرهه سجدة التهنئة في الركعة ثم السورة ثم الناجحة ثم السورة ثم الناجحة ثم السورة ثم الناجحة ثم السورة ثم الناجحة
او قرأ في الركعة ثم السورة ثم الناجحة ثم السورة ثم الناجحة ثم السورة ثم الناجحة ثم السورة ثم الناجحة ثم السورة
وترك تركه السلام يكرهه سجدة التهنئة في الركعة ثم السورة ثم الناجحة ثم السورة ثم الناجحة ثم السورة ثم الناجحة
سجدة التهنئة في الركعة ثم السورة ثم الناجحة ثم السورة ثم الناجحة ثم السورة ثم الناجحة ثم السورة ثم الناجحة
بقوله محمد رحمه الله ولو بدأ بالتهنئة بآية فاعلى بركه فله الناجحة ثم السورة ثم الناجحة ثم السورة ثم الناجحة
الفتية ابو الليث رحمه الله يكرهه سجدة التهنئة وان كان حرا من السورة وان قرأ في الركعة ثم السورة ثم الناجحة
وهو عليه وان يركب التهنئة في الركعة ثم السورة ثم الناجحة ثم السورة ثم الناجحة ثم السورة ثم الناجحة

من الصلوات يستأجلها لا يستطع عنه الفشا وهو المصحح وان كان ينبغي ساعة ثم يعاوده الا ان هذا المعنى وجوب
ان كان لا فاقته وقت معلوم غير ان محنت مرصدة عنده الفصح فيبقى قليلا ثم يعاوده الا ان كان هو محنت
شديدة يقرى في وقت فيبقى ثم يعاوده الحسني فيبقى عليه فلهذا فاقته معتبرة بتبطل حكم تأجيلها لما
اذا لم يكن إلا فاقته وقت معلوم ولكنه يبقى فيسلكه بكلام الأوجاع ثم يفتي عليه فلهذا الإقامة غير معتبرة
فلهذا قاله مشيخ الامامية الحنوف في رحمه الله وذكره المحققين ان يرفع اليه عودا ويبدأ به ليحجده عليه فان
يقبل ذلك ينظر ان كان مختص راسه بالركوع ثم بالسجود اخذ من الركوع جازت صلاته وان كان يؤمنع
العود على جهنمه لم تجز صلاته ثم اخذت المشايخ رحمهم الله بيته انه بعد سجود الأوامر قال بعضهم هو ايا
وهو القبيح وان كانت الريبة موصوفة على الأذن وسجد عليه جازت صلاته والمريضة اذا كان
لا يستطيع التوجه إلى القبلة ولم يجد أحدا يحضره إلى القبلة فسأل إلى غير القبلة في ظاهر الزاوية لا يبيد
ومن محمد رحمه الله انه بعد مريض حتى اذا نما جالسا فلما أقعد في الثانية فمرا وركع قبل ان يسجد قال
هو منزلة القيام ويمضي وله في القيام جرح رفع رأسه ولم يقرأ ثم ذكر في العود ويكتمه وجعل مثل
بإمام علما كان في الزاوية لكن أنها الثالثة فبقي القيام فقرأ فكان في حراية بعد أو القصد ثم تكلم قال
أجزته سلامة طلع حتى أقعدا بعد أو غير عدد في القصد يتعد كما يتعد في سائر الصلوات أما في
حالة البراءة نعم اني خبئته وحي الله منه انه يحيى وروي عنه انه يترفع ان ساءت عن محمد رحمه الله أشد يرفع
ومن ذكر رحمه الله انه بعد كافي القصد قال القبيح أبو الليث رحمه الله الفتوى في قوله وخرجه الله في
هذه المسئلة ثم أقرب إلى التواضع والخضوع وفي المتن من محمد رحمه الله وجعل به جرح ان اضطلع وأدعج
يسل وان قصد بيان قال يسلي مستطعما ويؤي ايا والبري الذي له رخصة العود ان يرداد ذلك للرضا
بالقيام وقيل ان يصير صاحب فراس يسلي ان لا يذهب إلى حراج نفسه خارج الدار والفتوى على الاول وله
كان بعد وفي القيام لو صلى في بيته وان خرج إلى الجماعة لم يجز عن القيام ما اذا اعتنع قال بعضهم فسأل في بيته
فأما اجزا بلون وقال نعم يخرج إلى الجماعة ويسل ان قام وتجان وضعت ويسلي فأيضا وان افطر يسلي
فأما طاه يمشي ويسلي فأيضا وان كان في مكان العدة وان صلى فأيضا أو كان في خيار لا يستطيع ان ينم صلاته

وَأَن صَحَّحَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَنْقُلَ مِنَ الْبُكَيْنِ وَالْمُطَرِّفَةِ يَنْقُلُ قَائِدًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ **الباب**
الشارح في الجمعة والعدين وأيام التشريق وصلاة الخوف والصلاة على
الداية والصلاة في السجدة والكسوف ولا يشترط هذا الباب فيشتمل
على ثلاث فصول الفصل الأول في الجمعة الذي يصير معراجي ظاهر الزمان أي يكون أن يكون
 فيه شفق وتاريخ يتم الحدود وينتد الامكان وتكون الجمعة ثمانية من أو لا يجوز إذا الجمعة في اليوم يجوز
 أن أو ضا في ذلك الغير وإنما الموضع الذي يترك لصالح المص وهو مشهود بالخير وقد نعلم بالفتوة
 وبعض المشايخ يتركون ويقض ثلثة أيام ويقض سبعة موثون وإلى القول الثاني نال الشيخ الهام
 المروفي يجوز إذا وشئ الأئمة الشريفي رحمه الله ومن كان مقيمًا بغيره المص والماله وتكون بين ذلك
 الموضع وبين المص درجة فاعلم الجمعة ولو كان بين المص وبين ذلك الموضع درجة من الموضع والمص
 النفع بجاري إلا الجمعة على أقل ذلك الموضع وإن كان التذليل لهم والفتوة والميل والامتنان كونه أحد من
 اختيار شئ الأئمة الخلد إلى رحمه الله والإطمان شرًا لإدراك الجمعة ومن أبي يوسف رحمه الله أن لصاحب الشرط
 أن ينقل الجمعة بالقدم وأن يخرج الأمير ولا يصلي بهم القاصون أو المخرج الأمير ومن أبي يوسف رحمه الله أنه
 قال أما اليوم ما تقابني يعني يوم الجمعة من الخلفاء أن يحملوا بالقاس مثل الزاد بهذا القاصي
 قاضي القضاة الذي يقال قاضي الرق والغرب كأي يوسف رحمه الله لا وقد أثبتنا في زماننا القاصي وما جبه

۷۷

الشوط لا يزالان ذلك ولو اجتمع الغائبة على أن يتبدلوا بسلامة يوم واحد لما ذكرنا لم يجوز وجوز صلاة
 الجمعة خلف المنقلب الذي لا عهد له أن لا يتبدلوا من الخليفة إذا كان يترتب به مرة المصرا في يمينه
 وإلى المصرا إذا مات جاز يوم الجمعة إن صلى يوم الجمعة خلفه الميت جاز وقت الخطبة بعده الزوال
 وإن خطب وحده لا يجوز إلا بحضر الزوال وحضره النبي لا يجوز وعن أبي حنيفة رضي الله عنه إن خطب
 وحده يجوز والصحيح هو الأول وعن أبي يوسف رحمه الله إذا كان ثم رجال فلم يجمع جاز ولا يصح تباعده
 ولو خطب بغير إذن الإمام وهو حاضر لم يجوز والذين بالخطبة إذن بإقامة الجمعة والاداء بالجمعة ادن
 بالخطبة ولو قال أخطب ولا يصلي يوم الجمعة فله أن يصلي يوم الجمعة ولو خطب وهو جاز وأجراه
 أبي يوسف رحمه الله أنه يعيد وإن لم يعيد أجراه النصاري إذا امتنعوا من إتمام أنفسهم له أن يصلي الجمعة
 بالناس حتى يؤتمر بعد الإتمام وكذا الصبي إذا أتم أمره وكذلك إذا استعفى الصبي أو النصاري ثم أتم
 النصاري وأدرك الصبي لم يحكم حتى يؤتمرا به لا ينافي إذا قبل للنصاري أو أخطب نسي بالناس أو صلى للصبي
 إذا أدركه نسي بالناس أو أقيم جاز ولو طمس فقال الحمد لله قبل يجوز على قول أبي حنيفة رضي الله
 عنه ولو خطب فأبدا أو مضى جاز ولو خطب حتى اختلف الشايع فيه واختلف في حيوة يغفل ولو
 خطب فتذكر في خطبه أنه جنب فذهب فاعتقل استقبل ولو خطب ثم طلع بركتين أو تذكر في يوم
 أو جمع إلى غير ذلك فتعدى أجزاءه ففي صلاة الأثر إذا قعد الإمام بين الخطبتين لا يري بالناس الكلام
 ما دام جالسا في قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله أكره ذلك قال أبو حنيفة رضي الله عنه
 من حضر الخطبة ينبغي أن ينصت سبع الخطبة أفلم يسمع ولو دعيت الإمام قبل الشروع في الجمعة
 تقدم رجلا لم يثبت الخطبة صلى بهم الظهر ولو عرفت بعد أن يشع في الصلاة والمشيئة بحالها
 أتم الجمعة ولو قدم من شهد الخطبة صلى بهم الجمعة في الميثلتين جنيها ولو خطب الإمام يوم الجمعة
 بالناس فلا مانع منها قدم أمرا آخر فتقدم وصلى بهم الجمعة لا يجوز وإن كان الميت الثاني صلى
 خلفه فلم يعز له بآزار الجمعة ولو عرله الأول استعفى حكم الخطبة فإن لم يحضر الثاني وصلى
 الأول الجمعة مع غيره تقدم الثاني حازم لم يكن بين الثاني والخروج الحكم أو ما يثبت ذلك يوم
 القول والأذان المعتبر هو الأذان الأول والإيجاز لا يذهب إلى الجمعة والجماعة إلا بإذن من
 المتأخر هكذا قال أبو جعفر الكبير رحمه الله وقال أبو علي الدقاق رحمه الله ليس له أن يبيع الأجير
 في المير من خضه الجماعة لكن يسطر الأجر بقطعه والرسا في الذي يدخل المير لحاجة إن كان مير
 فعهده والخروج لا يجب عليه مثل يكرهه إذا عرله أنه لا يخرج والعهد إذا دنا له صلاة في أداء الجمعة
 يتخير العبد في الأداء والترك ولا يتعم عليه الأداء الخليفة إذا بائنه وهو في القرى ليس له أن
 يجمع بالناس ولو مؤخر من المنابر جمعها وهو حاضر جاز وإذا حضر الرجل يوم الجمعة والتجديد
 مكان إن خطب يؤدي الناس لا يخطب وإن كان لا يؤدي لا يبين بأن يخطب ويدعو من الإمام قال
 الفقهاء أبو جعفر رحمه الله لا يبين بالخطبة بل يأخذ الإمام في الخطبة ويكره إذا أخذ واختلف
 المشايخ رحمهم الله في أن الدعاء من الإمام أفضل أم التباعد عنه قال حماد بن أبي أسباط رحمه الله الله
 أفضل وكان بعضهم التباعد أفضل كذا يجمع ما يقول الخطيب في الخطبة من متع الصلاة الإمام إذا
 منع أهل المصرا أن يجمعوا لم يجمعوا قال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله هذا إذا نهى عن الجمع من الشباب
 أو أراد أن يخرج ذلك الموضع من أن يكون مصرا فأما إذا نهى شعبا أو امرأة أو أهل فله أن يجمعوا على
 رجل يصلي بهم الجمعة ولو أن إماما مصرا ثم نفر الناس عنه لحقوا عقبوا أو ما شئبه ذلك ثم ما دنا
 فلم يجمعوا إلا بإذن من شأنين من الإمام وإذا أراد أن يبايع يوم الجمعة لا يبين به إذا خرج من عمران

المصطفى في حوله وقت الظهور والنجاة الذي قد ضعف وعجز عن الشئ لا يكرهه الجماعة كالذين والذين
ان يجمع عبادة من الجمع والجماعات والعبادة وعلى المكاتب الجماعة وقيل يجب وكذلك معتق البطلان
كان يسيى والعبد الذي حضر مع نواه باب المسجدين لحفظ الذابن وقد تقدم خلاف هذا وليس على
المعبد المادون وعلى الذي يسيى ذنبه المولى الغراب ومن اعتابنا رحمهم الله في الجماعة انا ونيل يقول
الواجب اخذها انما الظاهر ولنا الجرمه لا على التكبير وفي قول الواجب ولا على قول الواجب هو الظاهر
والا انه يتمكن من اخراج نفسه عن الجماعة باقائه الجماعة والمتمرد ان على قول أبي حنيفة واني لو يسيى
الله عنهما الواجب هو الظاهر وعلى قول محمد رحمه الله الواجب هو الجماعة وهذا الجلال ينافي منبذ
وهي ان على الجماعة اذا تذكر ان قوله الجرمه هو الجرمه ان اشتغل بمقتضى الجرمه الجماعة ولا يفرقه
الظهور يستعمل بمقتضى الجرمه بوقدي الظاهر منبذها جلا فالحمد رحمه الله واذا كثر الامام للجمعة والقوم
حضورهم لم يشرعوا منه ثم شرعوا ان شرعوا قبل ان يرفع الامام رايته من الركوع حتى الجماعة ولا
استقبلوا قبل هذا من محمد رحمه الله ومنذ أبي حنيفة رضي الله عنه ان شرعوا قبل ان يقرأ الامام اية
قصيدة جازة الا استقبلوا قال ابو يوسف رحمه الله ان يقرأ الامام ثلاث ايات اولى يكون له
حق الجماعة والاستقبال وهذا على الركعة الاولى والخطبة والقوم حضوره وشرعوا في الصلاة
ثم احدث القوم وخبروا ودخل آخرون الذين لم يسمعوا الخطبة ودخلوا في الصلاة جاز ففقدوا الركعة
بين الخطبتين انه اذا تمكن من موضع ركوعه واستقر كل عضو منه في موضعه قام من غير ركعة ولت والذين ياتي
اذا يسيى يوم الجماعة الى المصير يريد به إقامة الجماعة وإقامة حوائجهم في المصير وعظم مقتضاه
إقامة الجماعة قال ثواب الشئ الى الجماعة وان كان فمقتضى إقامة الحوائج لا غير او كان معظف مقتضى
اقامة الحوائج لا يقال ثواب الشئ الى الجماعة واذا اذكر الامام في الجمعة بعد ما تقدم ذكره التفتت
فيمنع محمد رحمه الله وزفر رحمه الله يسيى أو بعبارة أخرى الجماعة ولا يستقبل التكبير قال شمس المصنف
أبو بكر محمد بن سهل بن يحيى رحمه الله القياس ما قاله أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله انه يسيى الجماعة
ولا ان محمد رحمه الله احاطا وقال يسيى أيضا احتياطا وذلك لجمعة ولقد ابرسته القراءة في كل ركعة
وكذلك تكرر القعدة الاولى في ما ذكره الطحاوي رحمه الله وفي ما روي العلامة لا يكرهه قال
شمس الأئمة هذا رحمه الله لا يقتضي لهذا الاحتياط فانه لو كان ظاهرا لم يكن ان يسيى على غيره مقتضى الجماعة
وان كان جمعة لا يكون أربع ركعات وروي عن الشيخ الامام الزاهد أبي جعفر الكبير رحمه الله ثلث
لمحمد رحمه الله يغيره ويقل للظهور بحرية الجماعة قال ما تسمع وقد جاز به الامام وفي المشتاقين اذكر
الامام يوم الجماعة في التفتت على ارتفاع التكبير الذي دخل معه اذا تذكر يوم الجماعة والامام في الخطبة
انه لم يسيى في ركوعه فانه يقوم ويحيى الفجر ولا يسمع الخطبة واذا انا بالامام بعد الجماعة بنية الظاهر
يحيى ان يقرأ في جميع الركعات واذا كان ولم يسمع ان يحد على الارض للامام فانه يفتن حتى يقوم
الثاني فاذ اوجد نزعته يجرد وان وجد على ظهر رجل آخره وان وجد فوجه ومع هذا يحد على ظهر رجل
احرم جرد وان يجرد على ظهر رجل ناهي جرد على ظهر رجل آخر لا يجوز وقيل ركع ركعتين مع الامام في الجمعة
ولم يجز ذلك من الامم حتى ياتي الامام ثم راي فرجه قال ابو حنيفة رضي الله عنه يجزئ محمد بن
بلزكعة الاولى ويلقى الثانية ويتبعها وان نوي بين التفتت من الركعة الثانية بطلت بنية
وكانت الجماعة الاولى قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله هذا هو الذي يروي عن علي بن ابي طالب
الله انما على الرواية الاخرى تكون الجماعة الثانية والثالثة والاربع من صلاة الامام
في الاولى ولم يجز ذلك في الثانية والثالثة والرابعة ويتبع الاولى بركوع ويجزئ اذا

خرج الامام يوم الجمعة للاجتماع وخبر عنه ناهي كثير وحلف ان ياتي يسيى في المسجد الجامع فلا
خبرت القلة حتى يوم الجمعة في الجماعة وهي على قدر غلبة من المصير وعلى طينة في المسجد الجامع يجوزها
وذلك المبطل على ان الجماعة في الجماعة باقية وعلى الثاني في التفتت والخطبة فان يسمع
من كان بعيدا عن الامام لا يسمع الخطبة جازة التفتت والخطبة واجتواها ان من لا يسمع الخطبة لا يفتن
بكله الثاني واما قراءة القرآن والتفتت والخطبة فان يسمع الاشتغال بقراءة القرآن وذكر الله
مروءة افضل من الامانة وقال بعضهم الامانة افضل اما براءة الفقه والنظر في كتب الفقه
وكما يسيى من اعتابنا رحمهم الله من كره ذلك ومنهم من قال لا يسيى اذ لم يسمع صوت الخطيب وهكذا
روي عن أبي يوسف رحمه الله انما من كان قريباً من الامام ويسمع صوته احتلفوا فيه روي عن ابي بصير
الضبي وابراهيم بن مهاجر رحمهم الله انهما كانا يستكانان وقت الخطبة فتبيل لبرهم الضبي في ذلك فكان
اني مكنت الظاهر في ابي ثم رستم في الجماعة متبعة ولذلك تأويلان اخذنا ان الثاني كانوا في ذلك
الزمان قريبين روي عنهم لا يسيى الجماعة لانه كان لا يدي الجاهل بسلطانهم ويؤيد كان جازوا وانما كانوا
لا يفتنون الجماعة بذلك فكان لبرهم يرك الجماعة لان السلطان كان يؤخر الجماعة عن وقتها في
بذلك الزمان فكانوا يأتون الظاهر في ابي ثم يفتنون مع الامام ويحلفون بنية أي تأييد وقال بعضهم ثلث
الخطبة في جرد الله تعالى والثناء عليه والمواظبة عليهم الاجتماع فانما اخذ في مدح الظلة والثناء عليهم
تلا ياتي بالقلم جديف وذكر التفتت الامام الاجل الشهيد ابو القاسم رحمه الله ان البلاد التي ياتي في ابي
الكثيرة لا شك انها بلاد الامتلاء لا بلاد الحرب لانهما غير متاخمة لبلاد الحرب ولا يظهروا فيها حكم
الكثير بل القلة يفتنون والملك الذي يطيعونهم عن ضرورة فيفتنون وان كان غير ضرورية وكذلك
أيضا وكل مشرف فيه والي يفتن من حقه بجمعة اقامة الجماعة والامام واخذ الخراج وتفتت القضاة
وتروج الاباء في بيتهم عليهم والثناء الكثرة فذلك هو اقامة الجماعة اقامة الامام والامام عليه ولا
كثارة في البيت اقامة الجماعة والامام في البيت فافضل من البيت يفتن به ويحب عليهم ان يفتنوا
والثاني **الفصل الثاني في صلاة العبد** روي الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه
ان يسيى صلاة العبد على من يحب عليه صلاة الجماعة وهذا يدل على وجوبها وقال محمد رحمه الله لا يفتن في
من التفتت بالجمعة ما خلا التراجع في رمضان وكيفية التفتت ومقالة العبد بوجوبها ولو كان صلاة
العبد مطروقا لكان ما خلا التراجع في رمضان وكيفية التفتت ومقالة العبد بوجوبها ولو كان صلاة
روايتان كروي ذكره الشيخ الامام ابو الفضل الكرماني رحمه الله وقامته المشايخ رحمهم الله على انها
واجبة وروايتان من حيث تبين الشئ الى ان تروك وفي ظاهر الرواية التكبيرات في الخطبة والامامة
بواجب التكبير للامام في كل صلاة يسيى تكبيرات ثلاث اصليات تكبير الإصباح وتكبير الركوع وتكبير ركوعه
ثلاث في الاولى وثلاث في الثانية وتقدم التكبيرات على القراءة في الركعة الاولى وتقدم القراءة على
التكبيرات في الركعة الثانية وهذا قول بن مكرم رضي الله عنه وخليفة بن ابي عمير وعقبة بن
عامر الجعفي وابي موسى الأشعري وابي هريرة وابي سعيد الخدري وابان مازب وابن مسعود الا
نصاري رضي الله عنهم والظاهر اليوم في العمل على مذهب ابن عباس رضي الله عنهما ان الخلافة
لا يلاوه هم اخذوا على الرواية وكتبوا في مساميرهم ان يفتنوا صلاة العبد على مذهب جديهم وهو تأويل
ما روي عن أبي يوسف رحمه الله انه قدم بغداد وصلى بالثلاث صلاة العبد وخلفه هارون الرشيد
رحمه الله تكبير تكبير ابن عباس رضي الله عنهما وكذا روي عن محمد رحمه الله انه فعل ذلك وكذا روي
ان هارون اخذ يفتنهم وامرهم ان يكبروا تكبيرة جديهم وهكذا ذلك إسناداً لا غيره لا مذهباً واعتقاداً

ثم غلبوا برؤيته في زيادة في ميدان العظماء ثلاث عشرة كبيرة ثلاث أصليات وقشور زائدة حيث في المدا
وختش في التناهي وظهر برؤيته التمام في عيشة لا تخفى لا شغف بالثاني بالثالث بالقرابين
وتقدم التناهي الكبيرات العشرة في ظاهر الرواية ويصحب المكث بين كل تكبيرتين مقداراً
يكن القسجات الثلاث وليست بين التكبيرات ذكر شقوق ويرفع اليدين في التكبيرات الثلاث
في العبدتين ويرسل اليدين ولا يصنع كذا في اختاره الشيخ الامام المعروف في خواص زادة ربحه الله
على وقال لان الوضع في حقيقته وكان ابو يوسف رحمه الله لا يرفع رجله حتى خلف امام لا يري رفع
اليدين عند التكبيرات الثلاث يرفع يديه ولا يوافق الإمام في التركه ويحظر الصلاة العبد
ما يتوسط للجمعة يروي الخطبة وان خلت ثم صلى صلاة العبد اجزائه وتأخير الخطبة للجمعة
صلاة العبد سنة وانحرف في الجائز الصلاة العبد سنة وان كان المشيخ اياهم يسلم على هذا
عامه المشايخ رحمهم الله وبعضهم قال الخروج الى الجائز ليس بسنة وان تدارف الناس بذلك
ليجيب المجتهد وكثر الزحام والضييق ما عليه عامة المشايخ رحمهم الله به سنة ولا يخرج المجتهد
اليدين وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خطب على ناقية النخلة قال شمس الامية الحواري رحمه الله
من خطب على الناقية يكون قاعداً وهذا يدل على ان الخطبة قاعداً يجوز وكان شيخ الاسلام القرون
بخوار زيادة ربحه الله لا يابس باخراج المنبر الى الجائز في زماننا فمن ابي حنيفة ورحمته الله أنه
قاله اخرج المنبر يوم العيد حتى ويجوز للعتيد التخطي عن صلاة العبد اذ لم ياذن له مؤلاهُ انما
اذا اذن له مؤلاهُ وحلفت من ان يذكره فكذلك قال شمس الامية الحواري رحمه الله في هذه المسئلة الجلاء
ان المؤلى اذا اذن له فيه هل يذكره ان يحلف قال بعضهم يذكره وقال بعضهم لا يذكره وبعضنا
رحمهم الله قالوا انما لا تشهد العبدتين بنه اذن مؤلاهُ اذا علم انه لو استأذن مؤلاهُ في ذلك نكراهي
انما لم يكن انه لو استأذن في ذلك وسر لا تخلف وذكر شمس الامية الرضائي رحمه الله في العبد اذ اخرج
في الجائز مع مؤلاهُ يحرم وابتدعه هل له ان يصلي صلاة العبد بدون اذن المؤلى الامح ان له ذلك اذا
لم يحلف على مؤلاهُ وليست صلاة العبدتين صلاة قال القاضي الامام ابو جعفر البرقي رحمه الله
كان شيخنا ابو بكر الرازي رحمه الله يقول متى تولى احساناً رحمه الله وليس قبل العبدتين صلاة ائمة
ليس قبل العبدتين صلاة بسنة لان الصلاة قبل العبدتين مكرهه الا ان الشيخ الكرجي رحمه الله
نقل عن الكراهية وكان محمد بن سنان الرازي رحمه الله يقول لا يابس صلاة الضحى قبل الخروج الى
الجائز وانما كره ذلك في الجائز وقامه ما يحرمهم الله من الكراهية على الموطأ ومن ادرك الإمام
في الركوع في صلاة العبد تأتبه في الركوع ويترفع يديه واذا ادرك الإمام في صلاة العبد بعد
ما تشهد الإمام قبل ان يعلم او بعد ما يستكمل ان يسجد بسجدة واحدة ثم يسجد بسجدة واحدة ثم يسجد
بقدم ويصلي صلاة العبد من المشايخ رحمهم الله من قال المذكور في أبي حنيفة وابي يوسف ورحمته الله
فمنها انما على ذلك محله رحمه الله لا يصير مدركاً للصلاة الجمعة بهم من قال هذا بالاجلاني وهو الصحيح
انه يصير مدركاً واليه في الجمعة والعبدتين والمكثوبة واجد معتاده ابو جعفر البرقي ومن المشايخ
من كان لا يسجد الإمام بالسجدة في الجمعة والعبدتين كذلك يقع التأني في الفتنة ولا يجزى اذا صلا العبد
واحدة بالجمعة ولا يابس بالركوب في الجمعة والعبدتين والمشي افضل حتى من يقد عليه ومن تكلم
في صلاة العبد بعد ما صلى ركعة فلا تقص عليه يقول ابي حنيفة يعني الله صلى الله عليه وسلم في الجمعة
الحاجم والتأني محزون بين يديه فسلانه ناسه ولا اثم عليه وقال الشيخ ابو طه الطبري رحمه الله لا يجوز
ليشيل ان على سवाल المسجد فانه روي عن الحسن رحمه الله انه قال ثلثي يدي مؤلاهُ يوم القيامة يوم

يعني

بغير الله تعالى فيقول بوال المجدد والجميع انه اذا كان لا يظهر ما كان الناس ولا يبين يدي للعلي ولا
يشيل الثاني اطلاقاً ما بين بالثوال والامطار **نوع آخر في الشريفة وتكبيرات الشريفة**
وتكبيرات الشريفة سنة واختلاف العجالة ربحي الله عنهم في تكبيرات الشريفة معروف وعلى من عبه وعلى
من لا عبه أيضاً معروف وقيل شوط الجوزية بين ابي حنيفة ورحمته الله كما تشرط الإقامة والجلس
والجماعة اختلف المشايخ رحمهم الله فيه هكذا ذكره شيخ الاسلام المعروف بخوار زيادة ربحه الله واذا
سلم الإمام وبنى التكبير ثم تذكر بقدر ما خرج من المسجد او تكلم لم يكن عليه تكبير الا على من لا يابس
المسائل ان ما يابس يتأني الصلاة على البقي يابس التكبير وما لا يابس البنا لا يابس التكبير ولا يابس الإمام
تذكر جاز لان الإمام يرفع يديه حتى لا يابس في الشايح مع التأني في سجدة التلاوة رجل حتى يقوم في ايامه
الكبرى في سلم ولم يكن يابساً حتى خرج من المسجد يعني القوم ان يكبروا وسئلوا كان في الإمام يجوز الشريفة
لم يكن في القدم ان يسجدوا ويحذفوا التكبير في يده الا حتى يطرقت المعلى بلا خلاف واذا التهي الى المعلى
يتبع في رواية وفي رواية لا يقطع ما لم ينته الإمام الصلاة وفي رواية التكبير يابس في طريق المعلى
وروي المعلى عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجزى في الطراوي رحمه الله عن استاده عن ابي حنيفة ورحمته الله
أنه يجزى وهو قولنا وفي القعدة ابي جعفر رحمه الله انه كان يقول سمعت ان مشايخنا رحمهم الله كانوا يرون
التكبير في الاثنان في الإمام العشر بين ائمة اختلافات في الايام المغلومات والمعدودات وروي عن عبد
الله بن عباس ربحي الله عنهم ما في رواية ان الايام المغلومات عشر في الحج والمعدودات ايام الشريفة في
ثلاثة ايام بعد يوم النحر وهو قول ابي حنيفة ورحمته الله وفي رواية الكرجي رحمه الله في تحتهم وهو قول
الحسن وقامه رحمه الله وروى عن ابن عباس ربحي الله عنهم ما في رواية انه قال الايام المغلومات يوم النحر
وثلاثة ايام بعده ومن علي وابن عمر ربحي الله عنهم انها قال الايام المغلومات هي ثلاثة ايام النحر والمعدودات
ايام الشريفة وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله وفي الكرجي وفيه عنهما في تحتهم جميع ايام المغلومات
يطلبها قال الله تعالى وشهدوا بدينهم ودينهم بدينهم ودينهم بدينهم ودينهم بدينهم ودينهم بدينهم
على ما دللنا في الحج **الفصل الثالث في صلاة الخوف والصلاة على النائم**
والصلاة في السفينة والكسوف والاربعينيات وصلاة الخوف مشروعة في زماننا بعد
ابي حنيفة ومحمد ربحي الله عنهم خلافاً لابي يوسف رحمه الله وليست مشروعة في حق القاضي في الشريفة
وكثيرتها مرفوعة وان لم يكن بالقوم تنازع في الصلاة خلف الإمام فان افضل للإمام ان يجعل القوم طائفة
فأمر طائفة ليقيموا باراء العبد ويصلي بالطائفة التي معه تمام الصلاة ثم يأمر طائفة الثانية التي باراء
العبد حتى يصليهم تمام صلاتهم والطائفة التي صلت مع الإمام الاقل قامت باراء العبد وان كان الإمام
مستأثراً القوم فيصليهم على الطائفة التي معه تركه ثم اضربوا باراء العبد وصلى بالطائفة الثانية وكنت
ويتم ثم يجي الطائفة الاولى فيصليهم ثلاث ركعات بغير قراءة اما الركعة الثانية فلا شك في انهم لا يقرؤن
بها لانهم خلف الإمام من حيث احكم لانهم ادركوا اول الصلاة ولما اخبروا بالاشكال فيها لانهم
مستردون لان محرمهم هكذا اعتقدت ومن هذا قال يفتيهم ما بغير قراءة وذكر الحسن رحمه الله في المحرر انه
يقضيها براءة وذكر شمس الامية الرضائي رحمه الله ان المقيم خلف المأذون اذا قام الى امام صلاة لم يزل يقرأ بها
بم رواية واحدة فاشلي على الرضائي الكتاب جملته كالتوقي قال شيخ الامام في تجويد البتوت واذا يابس فيها
يم عليه بجود البتوت في الإمام بغير مقتد فليكون مقتدياً فيا ليس على ايامه وذكر الكرجي رحمه الله
انه لا يلحق بالتابع الإمام في تجويد البتوت او يابس لا يلزمه بخلاف البتوت وان كان الإمام مستأثراً والقوم
مستبينين ولا يلزم من صلى الإمام بالطائفة الاولى ركعة من كان مستأثراً خلف الإمام بقا الى تمام ركعة ومن كان

ان النفس زعمها الله ينوب الامرين عن تسليمة واجدة هو الصحيح ومن انكر الاسكان رحمه الله انه يسئل عن اصل
قام الي الثاني عشر التراويح ولم يتعد في الثانية قال ان تذكر في القيام ينبغي ان يعود وتعود وتيسر
وان تبتدئ الثانية بما يجتمع فانه اضاف اليها ركعة اخرى وكانت هذه التراويح عن تربية واحدة هذا اذا
اتي بالترجيح ولم يتعد في الثانية فان تعدد التثنية قال بعضهم لا يجوز الا عن تسليمة واحدة وبني
قوله العامة يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح لانه جمع المستغرق ولم يحد بشي فحوز كالواحد يجب عليه
ان يسلي اربع ركعات بتسليمتين فلي اربع ركعات بتسليمة واحدة ويجوز اذا صلى التراويح عشر ركعات
كل تسليمة ثلاث ركعات ولم يتعد في كل ثلاث ركعات في الثانية في القيام وهو قول محمد بن
وارثي الرواسين عن ابي جعفر رحمه الله عليه فعنا التراويح لا يقرأ فيها الا بركعتين في قول من لا يجوز
ذلك التراويح عليه فعنا التراويح وقيل يلزمه للثانية في قول ابي جعفر رحمه الله عليه لا يلزمه
ما هو في الاصل او في قول ابي يوسف رحمه الله ان كان ما هو في الاصل فذلك وان كان ما هو في الاصل فذلك التراويح
يجوزون ركعة اخرى بكل لا يشترط ركعتين في قول من قال يجوز عن التراويح في قولها هل يتركه فثاني
اخر ان كان ما هو في الاصل لا يلزمه وان كان ما هو في الاصل فثاني ركعات او ثمانية
ركعات او عشر ركعات بتسليمة واحدة وتعد في كل ركعتين فالحجرات في التراويح اذا تعدد في
رأس الركعتين من قال يجوز ثم من تسليمة واحدة بقولها فحوز من تسليمة واحدة وقيل قول
العامة ثم يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح فعنا يجوز ايضا كل ركعتين من تسليمة واحدة وقال
بعضهم في الزيادة على اربع ركعات خلاف بين ابي جعفر رحمه الله او اصلي بثلاث ركعات بتسليمة
واحدة وما هو في الاصل في كل ركعتين في قوله ما جوبه يجوز عن تسليمتين ان ما اراد على الاربع ركعات
بثلاث ركعات وبنو ابي جعفر رحمه الله في رواية الجاهل الضالين يجوز عن ثلاث ركعات في الزيادة على
الثبت مكرهه بهذه وفي رواية الاصيل يجوز عن اربع ركعات في ثلاث ركعات في الزيادة على
مكرهه وما زاد على الثاني مكرهه وان صلى عشر ركعات بتسليمة واحدة وتعد في كل ركعتين منه فحوز
عن اربع ركعات وبنو ابي جعفر رحمه الله في رواية الشاذة يجوز عن خمس ركعات وفي رواية
الظاهرية يجوز عن اربع ركعات وفي الصحيح وهو قول العامة كل ركعتين يجوز عن تسليمة واحدة وذلك
على التراويح كلها بتسليمة واحدة وهذا ان تعدد في كل ركعتين يجوز عن الكل بهذا العامة كما ذكرنا في الاصل
فان لم يتعد في كل ركعتين وتعد في اخرها في التراويح في القول الصحيح يجوز عن تسليمة واحدة
ولو شئ في التراويح ان تراويح قد تمت فلا تنافي ركعتين تذكر ان ركعتين في تراويح ركعتين
لم يجوز ذلك عن التراويح وهذا روي في ان تبتدئ التراويح شرط **الفصل الرابع في مقدار التراويح**
يقدر التراويح عشرون ركعة ويندنا وبنو الشافعي رحمه الله ومنه ما ذكره الله مقدرة ببيت
وللاثنين ركعة لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انها كانتا تسليمان سبعا وثلاثين ركعة وثلاث عشرة
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلي عشرون ركعة
في شهر رمضان كما هو من ههنا ثم كان يزيد ثلاث ركعات بعد ما خسر رمضان بالذكر فالظاهر
انه اراد به التراويح وهو المشهور عن الصحابة والتابعين والحنابلة الراشدين وانه الذين روي عن
الله عليهم التحسين وما روي في تراويحها فانها كانتا تسليمان بين كل شئ وخمسين ركعات من ادي ادي
كما هو مذق اهل المدينة في تراويحها فانها كانتا تسليمان بين كل شئ وخمسين ركعات من ادي ادي
رحم الله وبنو يكره فان ادا بالزيادة في تراويح فمما روي في تراويحها فانها كانتا تسليمان بين كل شئ وخمسين ركعات من ادي ادي
بمقدار مكرهه ثم يتركه في تراويحها فانها كانتا تسليمان بين كل شئ وخمسين ركعات من ادي ادي
الفصل

الخامس في مقدار القراءة في التراويح لا افضل تعدل القراءة بين التسليمات فلكل روي
الحسن من ابي جعفر رحمه الله وان خالت هذا فلا يثبت به قاسا في التسليمة الواحدة فلا يثبت
تعديل الركعة الثانية فتد قيل لا يثبت به من غير ذكر خلاف وقيل يجب ان يكون التسليمة في الخلاف
على قول ابي جعفر والبي يوسف رحمه الله لا يحد على يميني وقال محمد رحمه الله ينبغي تعديل
الاولى على الثانية واما قد روي قال ابو جعفر رحمه الله ينبغي بقراءة كل ركعة عشر ايات فالحاصل
ان اتم في التراويح مائة ركعة والحمد مرتين تسليمة والحمد ثلاث مرات في كل ركعة عشر ايات فالحاصل
عشر ايات في كل ركعة والحمد ركعة قال الشافعي الإمام أبو جعفر رحمه الله اذا قرأ بعض القرآن في
تأخير الصلوات بان كان القوم يأتون الحمد في التراويح ولا يأتون به ويكون القدر في الصلاة ولا يكون لهم
لواك الحمد وعن ابي جعفر رحمه الله انه كان يحتم في شهر رمضان إحدى وستين ثلاثين في الليالي وثلاثين
في الايام وواحدة في التراويح وعن ابي جعفر رحمه الله انه كان يقرأ في كل ركعة من الصلوات
شعرا شاع من التراويح وقد قرأ فيه من يقرأه قال بعضهم لا يفتن في الصلوات في الصلوات
الجارية وقال بعضهم لا يفتن في تلك القراءة لا الصلوة في القراءة ولا في الصلاة في التراويح
فترك سورة اوتية وقرا ما بعد ما يفتن له ان يقرأ المدة في المدة فيكون في التراويح
يكتفي بالقوم في التراويح ان يقرأوا الحمد وان يتركوا الحمد في التراويح ان كان يقرأ الحمد
حسن يشغل ذلك عن الخشوع والتدبر وكذلك لو كان الإمام طائفا لا يأتون بان يترك سجدة ولو جعل الحمد
لذا ان يفتن من اول القرآن في بقية السور والحمد في الثانية عشرة ثم جعل بعد ذلك في تسليمة العاشرة في تراويح
تراويح لا يكره لما ذكرنا ان المستوفى هو الحمد ويسئل ابو بكر الاشكاف رحمه الله عن الإمام في شهر رمضان في كل
بالربيع قراءة على حدة أو على طرفة الفرض بقراءة التراويح قال يسئل الى ما هذا خفف على القوم ويسئل ايضا
عن الإمام اذا شئ عن التثنية في تسليمة أو يقتصر ويكلم قال ان علم ان ذلك لا يخل القوم يزيد وان علم انه
يشغل على القوم لا يزيد ويكره للإمام اذا ختم في التراويح ان يقرأ الأنعام في ركعة واحدة وإذ علم ان القوم
يكون وكذا يكره ان يقرأ في سورة الفاتحة في ليلة أحد ويحتمل ان القوم يأتون قال من شاع عانا
رحم الله ينبغي الإمام اذا اراد الحمد ان يحتم في الليلة الثانية ويحتم في الليلة الثالثة رحمه الله
جعلوا القرآن على حدة مائة وأربعين ركعة واملوا ذلك في الصحاح حتى يحل الحمد في التسليمة الثانية
والعشرين يكره ما جاء في الاخبار انها ليلة القدر واداء الحمد القرآن فدان يقرأ حيث طابقت الشهر
واذا كان الإمام لا يحتم في سجدة ويكلم في كل ركعة مسجد حيد ويكلم في كل ركعة الإمام في التراويح
يسئل الى ما هذا خفف على القوم والله اعلم **الفصل السادس في امامة الصفيان في التراويح**
يسئل عن من يجي عن امامة الصفيان في التراويح قال يجوز اذا كان في عشرين من قال من شاع العراق
ومن شاع بلخ رحمه الله لا يجوز قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه الصحيح انه لا يجوز ولا يقرأ لمطرب كما يجوز
واذا ام الصفيان يجوز لاهل بلخ حاله ومن محمد بن سنان الرازي رحمه الله انه قال يجوز في التراويح خاصة
عن الجند من بني ربيعة انهما كان يوم غزاة روي الله في التراويح وكان صديقا **مسائل ادا التراويح**
بالعذر انفقوا على ان لا يثبت ادا التراويح فاعدا بعدوا واختلوا في الجوار قال بعضهم لا يجوز
من غير عذر استأذنا من الجوار كل واحد واحد منهما بشفعة وقال بعضهم يجوز لغير عذر وهو الصحيح بخلاف شفعة
الغير لانه قيل انها واجبة ولو صلى الإمام التراويح بعدد أو بغير عذر فاعدا فاقصد في يوم قيام اختلقت
المشايخ فيه قال بعضهم لا يصح عند محمد رحمه الله خلافا لابي جعفر رحمه الله وابي يوسف رحمه الله في المكتوبة
وقال بعضهم يصح عند الكل فيل هو الصحيح في تراويح اية القيام والقابض اختلوا في الجاهل في القوم

فاجب وهذا منفسد للصلوات لان النجاس يفتني ان لا يجوز الاستحطاف لان الخليفة يعبر اما ما وسد
في صلاة واحدة ولا يجوز لما بين الامتداد والامام من النجاس والنجاس الا انما جازنا ذلك مرة
واحدة نقض احاديث النجاس فتكون الريادة واحدة واحدة مرة واحدة الى ان ياتي **الفصل**
الثالث في الجنائز وما يتعلق بها **القسم الثاني** في تكفين الميت **القسم الاول**
في غسل الميت ومن يغسل ومن يغسل **القسم الثاني** في تكفين الميت **القسم الاول**
الثالث في الصلاة ومن يغسل **القسم الرابع** في الغسل **القسم الاول**
الامثل في غسل الميت ما روي ان ادم خلوات الله عليه لما مات غسله الملائكة وعلوا عليه ودفنوه
وقال هذه سنة سوطا م يا بني ادم الي يوم القيامة ويجرد الميت اذا اريد غسله وهذا مذهبنا
وعند الشافعي رحمه الله يغسل في قميص واهل الكمين حتى يدخل الغسل يده في الكمين وادناه
جود موضع على القحف وكيفية الوضع عند بعض اصحابنا رحمهم الله الوضع على كاهن المريض
اذا اراد الصلاة باعنا ومنهم من احسار الوضع عرضا كما يوضع في القبر والاصح انه يوضع كالنفس
مكة ويوضع على عورته خرقه قدر دماغ شتر من شتره الى ركبته ويستتركه في رواية الحسين
عن ابي حنيفة رحمه الله في ظاهر الرواية يوضع خرقه شتر السوء وحدها ولا يغسل السوء بيده
بل تلك على يده خرقه ويغسل بوتره تلك الخرقه ولا يمسسه ولا يمسسه ومن انما من قال يحمل
القابل خرقه في اصبعه يمسح بها ارجلها ولفاته ولفته ويدخل في مخفره ايضا ولو تكسر ظهر الميت
فلا يابس بل يوحى روي ذلك عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وليس يغسل الميت ه
استعمال القطن ولا يحل في مناديه شي من القطن والخلع في مخفره وفيه وفيهم قال لا يحمل في
ماخ اذ يديه وروي عن الشافعي رحمه الله ان يحمل السجدة في اسنة وقد استجبهه قاضى القضاة واداه
زيد النول ميتا لم يغسل ولم يغسل عليه وروي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه اذا اغتسل المولى ودفن
وغسل ويغسل عليه وورث منه وان لم يغسل لم يمسح ولم يغسل عليه ولم يرث السقط الذي لم
يم اعنائه ولم يغسل عليه بالاتفاق في ابواب واختلاف في غسله والختار ان يغسل ويدفن ه
تلقوا بحرقه وهل يحرق هذا السقط روي عن ابي حنيفة الكبير رحمه الله انه قال اذا مات في جوف
يختر والافلا والذي يقتضيه هذا مذهبنا ما يزارهم الله الله اذا كان استبان بعض خلقه فانه
يختر وهو قول الشافعي وابن سيرين رحمهما الله واذا خشي الماعلي الميت او كاهنه المظهر عن ابي
يوسف رحمه الله انه لا يؤوب من القتل والفرق يغسل جثته ابي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه
الله انه ان قتل في رواية عند الإخراج من الماء يغسل مرتين وان لم يغسل فلهذا وعنه رواية
لغسل مرة واحدة والصبي والشبيبة اذ لم يبلغا حد البلوغ يغسلان والفتاة وفي الاصل قال
قبل ان يكلموا الخنثى يتم وغسل يغسل في ثيابه وقال شيخنا الامام الحلي رحمه الله في كونه يغسل
واذا مات ابيان لم يحرقوا اما يمسحوه وعلوا عليه ثم وجدوا ما يغسل ويغسل عليه ثيابا ونحوه
يوسف رحمه الله وفي رواية يغسل ولا يطاق الصلاة واذا مات المرأة ولها محرم يمسحها باليد كلها الا في
فخره وبعضهم يصر عن جزائرها وكذا الرجل في الرأب الا في بعض البيوت رجل مات في الحسينية فانه يغسل
ويكفن ويغسل عليه ويغسل في البحر **نوع آخر** واذا قال الرجل بغير اتيه احدا كان على ثلثا
وكذا كان دخلها مات قبل البيان بغير غسل واحدة ان تغسله وكذلك هذا في التلويح البائس
ولمات الرجل من امرائه وفي نحو سبعة ان كانا محرمين تابعا للزوج ومات قبل ان يمرض الاجل على المرأة
لم تغسله فان اغسلته قبل ان يغسل غسله اذ لم يكن محرما عنه وكذلك اذا مات عن امرأة واختها ومات

التميز

تقبله فان اغتسلت عدة اختها غسلته ولا تغسل الامه تولاها وكذلك ام الخليل وعن ابي يوسف رحمه الله
المحرمه والغائبة ان تغسل والمرأة اذا تزوجت بزوج آخر وهي في نكاح الاول ودخل بها الزوج الثاني
وترق بينهما وبين الزوج الثاني ثم مات الاول وفي في العدة لم تغسله وان اغتسلت العدة بعد الوفاة
غسلته واذا وقعت المحرمية بينهما بعد موت الزوج يتقبل ابن الزوج امرأته بعد ان لم تغسل بها
والتي مات عنها زوجها بعد ما ظهر ان تغسل زوجها ويغسل ان يكون الغسل على القنطرة ويكره ان
يكون جنبها او خارجا ومن قتل في الحرب يغسل نفسه بان اصابه سيفه او سهمه يغسل ويغسل على
ابن يوسف رحمه الله واذا اخرج الرجل لقتل قتيلا لم مات يغسل الا ان يقطع في الموضع الذي خرج
فيه فيموت ولا يغسل ومن اوتي يومه يغسل قال القاضي ابو جعفر رحمه الله انما يغسل المرأة بالحيض
اذا زادته الرضعة على الكلبين ثلث الكلبة والكلبان فلا يغسل المرأة ومن تغسل ابنته او تغسل زوجها
وتغسله ولكن او للولي كل مبدعة غدا لم يغسل والحيض اذا ماتت وفي بطنها وكذا يغسل ثقب بطنها ه
ويخرج الوكع لا يمسح الا ذلك والافضل ان يغسل الميت ثوبا وان ابني القابل المجرى يوتي ويغسل
ان كان هناك غير يجوز اخذ الاجرة وان لم يكن هناك غير لم تجز له اخذ الاجرة واما استحقاق الخليل
لجنازة الكفن اختلت المشايخ رحمهم الله فاجرة الكفيلين والحنابلة من تراهم المال **القسم**
الثاني في تكفين الميت ودفنه وما يتعلق به ويكفن الميت كفن مثله وتغيب
ان ينظر الى ثيابه في ثيابه طويلا والبعدين فذلك كفن مثله والكر ما يكفن به الرجل
ثلاثة ابواب ليس منها عامة عندنا ولا يتجسسون المتأخرون وهو من يرضى عن عمره في الله عنه وقال
بعض العلماء ان كان عالما مقروفا او من الاشرف نعم وان كان من اوثق الناس لا نعم ويحسن المكنان
لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خسوا الكنان الموتى وانهم يراؤون فيا يكتفون ويتفخرون
بحسن الكفن وادناه في الرجل ثوبا من ثياب ولثامة بعدد ثيابي بكر رضي الله عنه كينوني في ثوبي هذه
وكفن الرثمة بالرافع عاودا واما في القين ولثامة وجرقة عريضة وثوب قدسها وبطنها وكفن الكنايس
ثلاثة ابواب جميع وانما في المال كفن والوكع ثوبه فكنى السنة اولى وان كان في
الكنى كفن الكنايس اولى والافضل الذي لم يبلغ حد الشهرة الا حسن ان يكفن فيا يكتفن البائع ه
وان كفن في الثوب الواحد حاز والمهوى في الكفن بمنزلة البائع لا يجمع ما وصفت لك فان لم
يكف الميت مال فالكفن عيانا تحت ثوب النعقة الا الزوج في قول محمد رحمه الله ومحمد بن يوسف
رحمهم الله يجب الكفن على الزوج وعلمه القوي ومغنى الرجل اذا مات ولم يترك شيئا او له مال من ماله
وتولا الذي اعتقه قال محمد رحمه الله كفته في الخالة وعن ابي يوسف رحمه الله في النواويس اذا
ماتت المرأة وترك ابنا وليا فكنها عليها على قدر ثوبها وان لم يترك الميت شيئا ولم يكن هناك احد
يجب عليه نفقته في خوته كان كفته على الثياب وجعل مات في مسجد قوم نظام اخذهم وجمع ه
التمام ويتكفينه وتغسل من ذلك ان عرف صاحب القفل رده عليه وان لم يعرف كفن به محتاج
اخر فان لم يجد رطل مرفعه الى الكفن يعتقد في كل الفقرا ميت يتبع بعد الفتن وهو طري كفن
في نظام جمع المال فان كان المال قد طبع بين الفقرا فالكفن على الوارث دون الفقرا وان مات الفقرا
لم لم يغسل الركعة من الذين فان لم يقبض الفقرا في يوم يدي بالكفن وان تمصوا في يوم ٢
يستر منهم شيئا حتى يريان ميت وموتها ثوب واحد فان كان الثوب ملكا لغيره فهو اولى وان
كان ملكا للميت فهو اولى وان كان الحي دار قاله ومن لا يحيط بصفة الفقرا من ثوبه لا يجب عليه الكفن بعد
الوفاة وان كان والمرأه كامين العم والمشي خلف الجنازة افضل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم

انه قاله الشافعي ومن خالفها من يثبتها فليعلم لقوله الله والملائكة والقاسم اجمعين ويكره رفع الصوت بالله
فان اراد ان يذكر الله تعالى يذكر في نفسه لقوله عز وجل ان لا يحيط المتكبرين اي الحائرين بالاعاءة من ابراهيم
رحم الله ان كان يكره ان يقول الرجل وهو عشي منها استغفر الله غفر الله له ولا يخرج من الجماعة قبل
الذين يميزون اهلها واذا كان القوم بالمسجد فليجئ بالجماعة قال بعضهم يقولون لها اذا راوها قبل
ان ترسخ الجماعة من الضيق والبعض قالوا لا يقولون وهذا المعصية وقيل يفتدب الميت بكما اقله
قال بعضهم يفتدب يقول النبي عليه السلام ان الميت يفتدب بكما اقله وقال عامة الفقهاء رحمهم الله
لا يفتدب يقولون عز وجل ولا تترددوا في ذلك ولا تترددوا في ذلك الحديث ايم في ذلك الزمان فيكون
عليهم فقال الله عز وجل ذلك والتقرية بساجب المصيبة حتى يقول النبي صلى الله عليه وسلم
ويعلم حتى يعلم ان الميت ان يقرئ او احببته مصيبة ولا يابس اقل المصيبة ان يفتدب في البيت
او في المسجد والثاني ما تقدم وتبعونهم ويكره الجلوس على باب الدار لانه حل الغابلية ونهي النبي صلى
الله عليه وسلم عن ذلك وما يصنع في بلاد النجس من فرش البسط والقيام على قرايع الطريق من اجمع
المحتاج واذا دفن الميت سجدت برأيه قبلته واما حاله الرأب فانه لا يلبس ليصل مستقبل القبلة
ولو لم يكن فيه متاع للقبان فلا يابس بالنبش يخرج المتاع وروي ان المعبرة بن شعبه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
سقط خاتمه في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فخره بالثعالب روي الله عنهم حتى مات اللين
واخذ خاتمه وقيل بين النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فخره بالثعالب روي الله عنهم حتى مات اللين
فقدنا برزول الله صلى الله عليه وسلم ويحد ولا يشق هو الشقة وروي انه كان في المدينة خزانة
أخذها حاد والآخر شقاق فلما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتدب في طلب الحمار فقال النبي صلى
عليه وسلم الله خير ليديك فوجد الذي يهد والذي يهد ابو عبدة ابن الجراح والذي يفتدب
عنه الاقارب روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يابس بالنبش في دارنا روادا الارضين ويحمل في الحذر اللين
والنصب لما روي انه وضع في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم طين من نصب ابي جهمه وكان الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول لا يابس بالنبش في دارنا وكان يجوز استعمال
رؤس الخشب والاحاد الثابت في الميت حتى قالوا لو اتخذ تابوت من حديد لم ارمه باثافي هذه
الذي يار ولكن ينبغي ان يفرش فيه الثياب وتجب ان يكون القبر من ثياب من الارض قد تم
بشعر وعرش ملكه الماكلا ينشأ بالرحم ولو وضع عليه ثياب من الجوارح او كتبه عليه ثياب فلا يابس به عند
البعض ويحل الميت القبر من قبل القبلة ويؤم في القبر على جنبه الايمن مستقبل القبلة وتوضع
الجماعة من قبل القبلة في راس القبر ثم يؤم في الخد وهذا اولي واذا وضعت كالا باسم الله وعلى
بسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يابس بشل الميت قد روي او يفتدب ويكره الزيادة على
ذلك ويكره القعود على القبر ولا يابس به من اثنين او ثلاثة او خمسة في قبر واحد عند الضرورة
ويحل بين كل اثنين خارجين من التراب ويكفهم انفسها هكذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر
شيخ الائمة البرزخية رحمه الله في الجاهل الصغير انه لا يجوز ان يطرح المصروف في القبر وما روي عن
عائشة رضي الله عنها انها في مشهور لا يؤخذ به **الفصل الثالث في الصلاة ومن**
يصل عليه ولا يرفع الايدي في تكبيرات الجماعة الا في تكبير الافتتاح عند مناخاة رحمتهم الله
وتلك بعض مناجاة بلع الايدي وحل كبر في جماعة في سجدة اخرى فكري تزيه ونوى ان ثمة
يكبر على الاولي فقد خرج من الاولي الى الصلاة الثانية وان كبر الثانية ينوي بها غير ما لم يكن غار خاويل
كبر الامام تكبيرة واحدة ولم يكبر الرجل حتى يكبر الامام التكبيرة الثانية عند أي خبيثة وعندهما الله

ذكر ما يجرى من هذه الصلاة
في روضة

لقد كان الرجل هناك حين كبر الامام التكبيرة الاولى جاز ان يكبر قبل ان يكبر الامام التكبيرة الثانية
وذكر من نظير باب الجمعة ومن ابي يوسف رحمه الله اذا كبر ينوي به التطوع وقيل الجواز قال
عن القلع المريع اذا كان وليا للميت فليفتدب في القوم اتقوا فيه قياتا جان خلا فالجمعة وجمعة
الله واذا اجتمعت الجماعة وان اذ الامام ان يجيئ عليها صلاة واحدة ان شأجل الجماعة فلتا
لمن لا وان شأجلها واحدة واحدة واحيد والوجهان بيان في ظاهر الرواية وقد روي عن ابي
حنيفة رضي الله عنه ان دفنوا احدا ابنة واحدا كان اخيه حتى يعبر الامام باناء الكل ولكن
يحل الرجل على ابي الامام والقبيلان بعدة والحنث بعدة والنساء بعدة على القبلة وان
كان خروا ولم يركبوا ركبتي ابي حنيفة رضي الله عنه انه يضع انفسه على ابي الامام وابنه وان كان صبيا
حر او مملوكا وكره في الجرد انه يقدم الصبي الحر على القبر وان كان مبتدئا او امرأة حرة كالقبر
يوضع على ابي الامام والمرأة خلفه وقال ابو يوسف رحمه الله الاحسن مندي ان يكون اهل النسل على ابي الامام
وايشرف يأتي بالتكبيرات واد اوتعت باليدي ولم يوضع على الكتف وذكر في ظاهر الرواية لا ياتي بالنكس
ومن بعد رحمه الله انها ان كانت الى الارض القرب ذكاتها على الارض وان كانت الى المكاتب القرب ذكاتها على
على المكاتب ولا يكبر يصلي على كل من مات بعد الولادة الا البغاة وتطاع الطريق واما لا يصلي على البغاة
اذا قتلتوا في الحرب اثنا اذا قتلوا بعد ما وضعت الحرب اوزارها يصلي عليهم وكذلك تطاع الطريق على
هذا الماشي تعد قتل نفسه عمدا هل يصلي عليه اخذت المشايخ رحمهم الله فيه بعضهم قالوا لا يصلي
عليه وكان شرا ليه الحلو في رحمه الله يقول الامع مندي انه يصلي عليه وتقبل تربته ان كان تاب
في ذلك الوقت وقال القاضي الامام ابي البغدادي رحمه الله الامع مندي انه لا يصلي عليه لانه لا توبة له ولكن
لانه ياتي والذي صلى الامام هل يصلي عليه نعم ابي حنيفة رضي الله عنه روايتان وحكم المقتولين
بالعصية كاهل الدرب واهل الاماوا فامرهم بالاجار فقتلوا واحدا منهم حكم قطع الطريق حتى لا يقتل
في رواية ولا يصلي عليه واذا بلغت المرأة واستوصفت الاسلام لم تصف نائها لا تكون مؤمنة حتى لو
نات لا يصلي عليها وصفة الاسلام ما ذكر في حديث جبريل عليه السلام ان تومن بالله وملائكته وكتبه
ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى واذا ارتد الزوجان
والمرأة حامل فرضت الولد ثم مات الولد لا يصلي عليه وحكم القبلة عليه بحكم الميراث ولا ينوي
الامام الميت في تسليمين الجماعة بل ينوي من من يمينه في القبلة الاولى ومن من يمينه في القبلة
الثانية ويكف تكبيرة الرابعة فلا يقول ربنا اتينا في الدنيا حبيسة واعلم بان السؤال في القبر
حتى ثبت ذلك بالمشاهير من الاحاديث اما من لا يتينا عليهم الكلام سوال في القبر قال الامام الزاهد
القنار رحمه الله ليس في هذا نص ولا خبر ولا دليل في ذلك نعم اذ وضع وما روي في الخبر من استناده
رسول الله صلى الله عليه وسلم من مذاب القبر فذلك للبيان في اظهار الاستنار الى الله تعالى واما
حكم الاطفال في التراب روي الفضال عن ابن عباس رضي الله عنهما انهم يرضون عن الميت الاول
فاما جواب الاطفال من ذلك فعلى قياس قول ابو حنيفة رضي الله عنه يتوفى في جوارهم فان ابنا
حنيفة رضي الله عنه توفى في امر الاطفال فكذلك توفى في امر جوارهم اما في مذهب من قال انهم
خدم اهل الجنة فكان جوارهم على الشوايب ما كان في الميت الاول والسؤال في القبر لا يفتدب
لغزوه الله بل هذه الامه وكان يسار الامم الماشية وهذا في قول عامة الفقهاء المتقدمين وقال
وقال الشيخ الامام محمد بن علي الترمذي رحمه الله ان السؤال في القبر لهذه الامة خاصة وهذا
المعصية وذكره الامام الزاهد القنار رحمه الله **الفصل الرابع في الويل** اختلف

انه يجوز الدفع اليه وان كان عنده من حاجات لا يعطي ثم ربح وقال يعني قال ابو القاسم من كان كسب وهو يحتاج
الي حفظها ودراستها او كان او قد نجا جاز ان يعطي الزكاة قال ابو بكر رحمه الله في الكتب كذلك في
المصاحف والاشيا بيع ونحوها قال نعم لا فرق بين الكتب والمصاحف ويجوز ان يعطي الزكاة ويقتل
عمن له دار فيها بيتان فقيمة البيتان ما بين دفع ثمنهما قال ان كان البيتان ليس فيه مزارع الدار
بين المطبخ والمراحيض لم يعط الزكاة ولو كان رجل خزانة في الغنم ولا يكتفي فلاها بقرته وثوب عيال
وقتها ثلاثة آلاف تجوز ان يعطي الزكاة في قول محمد رحمه الله فلا يبيع يوسف رحمه الله والدفع الى من
عليه الدين اولي من الدفع الى الفقير **قوله اخبرني العشرة الخراج** اعلم ان الاراضي كلها
اشي عشر واحدة منها سبعة وفيها رضى بني تغلب ما لهم عند رضى الله عنه على ان يؤخذ منهم عشرون في
اراضيهم واخبرني ارض بني بخران ما لهم على التي حلة التي في المحرم والى رضى بني راضيهم وراحمهم
وبناير املاكهم وبقروا ابيهم على ان وصار في حلة والحلة اربعة ارباع من ثوبان وخمس منها عشرة ومن رضى
ببر عن النبي صلى الله عليه وآله وفي التهامية والحجاز وسكة كالبين والعلابت وغان والبحرين وقال محمد رحمه
الله ارض اقرب من الغلب لملكه ومن اسن الى اقصى جريانين بهمه وكل بلدة فيها اقطاع
الثاني في عشره وكذلك كل بلدة اقليم اهلها طوعا او بطرا اذا احبوا رضى منته وحس خراجها ارض فارس
وكرمان كلها خراجها وارض سمرقند حليمة اقليم اهلها ولم يقع عنوه وبهر قند فقت عنوه غير الفاعشرة
لا يدخل خراجها لحظ الثغر وكل بلدة فيها اقطاع من على اهلها في خراجها والذي اذا اتخذ داره
بيتان في خراجها واللم اذا احبوا رضى منته بيتي من ثمن استخرجت مال بيت المال في خراجها
وقد محمد رحمه الله ما سقته الدجلة او الفرات فقيمة الخراج مقناه اذا فقت عوة وعند الي حليمة رضى
الله عنه تحت العشرة كل ما اخرسته الارض قل او كثر الا الحطب والقصب والحشيش والبسطة والبر
الا اذا اتخذ الارض مقبنة ويحب العشرة قرب الشكر والذيرة وكوام الخلاف وقال ابو يوسف
رحمه الله لا عشر في الرياوين والاسن والديرة ولا عشر في بزور المطالب كبر الكران والويز والكون
والودول والاحمدان والكورة وفي كل بلد لا يصدق به الا الزرع كبر الباذنجان والجزرة والفاخوخ
ومن محمد رحمه الله لا عشر في النين والقيس والجرود والوز والهيلج وبارادوية والبيدر ولا
شنان ومنه ايضا لا في العرف الرقيق الذي لا يخذ منه الزبيب ولا في حب بنوز والكتان والقنب
والقصر ولا في الطرافة وكوام القطن والبادنجان ويجب في بزور القنب وسبعة القرم ويجب العشرة في
الوقت وارض السوي والمجون والكتات والمادون المذبول ولا ياكل من طعام العشرة يودي العشرة وان
اكل من في الارض المتجارة العشرة على الاجرة من رضى الله عنه خلافا لما في المستعادة على العبير
المستعير اذا كان المستعير في حليمة يجب على المستعير في المظبنة على القاصيب على كل حال عندنا
وان نقتع ارضي بالزكاة ومن المتقنان قتل رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه
قالا وفي الارض التي اعطيت ثمرها رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه
الارض ارض العشر من ثمرها عشر على اقل في ثمنه وكذا ان المشتري لا يتركه حتى يشتريه فله العشر
على المشتري وكذلك هذا في الثمر التي يجب العشرة على البطل اذا كان في ارض العشر وكذلك ان اراه
كان على العشر في ارضه وقيل لا يجب فيه العشر ان الارض لا يخذ لذلك ولجدة الزكاة ذلك على الاخبار
لا يجب ولا يجمع من ثمار الاثمار التي ليست بملوكة كالحب الجبال يجب فيها العشرة رجل لا يذره لغيره عشرة
لا عشرة لانه مع المتار ولا عشرة في الدار وقت الوجوب وقت ظهور الثمر عند الي حليمة والي يوسف
رحمهما الله وقت الادراك وعند محمد رحمه الله وقت ثمنه في الحنابل والاعتبار بالمال في الاراضي المستقرة

بين محمد رحمه الله ومعا في الوجوب ومعه ابي يوسف رحمه الله بالتقابل ومعه في الاخذ فليعلم رجل له ارض
من الثمن مملوكة في ارضه مملوكة في ارضه فان كل واحد من المصدقين ياخذ ما في حليمة عند الي حليمة واولو
يوسف رحمه الله واذا غلب القاصر من الحوي حتى يخلو دار الحرب ثم خرج اليها لم يخذ ما في حليمة على الي
ويؤخذ من الذي يصف العشر ثلثها كان او غير ثلثها اذا غلب على القاصر وخراج الارض فان خراجها
ونقتبه ان يكون الواجب ثلثها من الخراج عراحيش والهديش ومانته ذلك وخراج المقابلة يتعلق بالخارج
لا بالملك من الزواجر حتى اذا انكسر الارض مع الملك لا يجب كالعقود وفي كل حبيب يسلع للزواجر في كل سنة
فيل من الحظيرة او الشيعة ودفع والفقير ثمانية اظلال والذرايم يوزن سبعة على التسليم الذي ذكرنا
والجرب يتوزن ذرايما لا يتوزن ذرايم بدرمان الملك وذرايم الملك يزيد على ذرايم القائمة بقبضة من
قبضات الرجل الوسيط وفي كل حبيب يسلع للمطاب خمسة ذرايم وفي جريب الكوم عشرة ذرايم عرف ذلك
بوتيف حال من رضى الله عنه واجازته في حاله ارض خراجها خراج وطيفه ارضها فان كان اقطاع
حاجدا لا يكتفي بالملك ان لم يزرها القاصيب فلا خراج على اخذ وان رضى القاصيب ولم يزرها القاصيب فلا خراج
على القاصيب وان كان القاصيب مقرا بالقبض او كان بالملك يمينه ولم يزرها القاصيب فلا خراج على القاصيب
رضي الله عن فان نقتبها الزواجر عند الي حليمة رضى الله عنه الخراج على رضى الله عنه القاصيب او كثر كاله ارضها
بين القاصيب بين المتقنان وعند محمد يظن الى الخراج والمتقنان فانها كان اكثر كان ذلك على القاصيب ان كان
المتقنان اكثر من الخراج فقد ار الخراج يؤديه القاصيب الى السلطان ويكف الفضل الى صاحب الارض وان
كان الخراج اكثر يدفع الكل الى السلطان وفي بيع الزواجر اذا اشترى المشتري بمنزلة القاصيب رجل باع ارضه
بيضا خراجها ارضه بعض ثلثها رضى الله عنه قالوا ان بقي من البشة يسعون يوما فالخراج على
المشتري وقال بعضهم ان بقي من البشة ما يمكن المشتري من الزواجر ابي زرع كان وبيع الزرع متلفا
يبلغ قيمته صنف الخراج كان الخراج على المشتري ولا على البائع والختار للفتوى القتل الاقل رجل باع
ارضا خراجها ثلث المشتري من ثمنه بعد شهر ثم خشي ثلثها الميزدي فلم يكن الارض مع واحد منهم
لمتبعين يوما فلا خراج على واحد منهما رجل باع ارضها زرع لم يبيع ثلثها مع الزرع كان خراجها على
المشتري على كل حال فان ثلثها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع قال الفقهاء ابو القاسم رحمه الله
ان هذا منزلة ما لو باع ارضه ثلثها جنة محسودة من عليه الخراج اذا اشترى الخراج بدينين
لا يؤخذ بالمتقي منه ابي حنيفة رضى الله عنه كالجوزية والبطان اذا لم يطلب الخراج من كان عليه فلي من كان
عليه ان يشتري به وهذا ينزل ان كان ثلثها ان يؤخذ الخراج الي من كان بن اهلوه وان كان ثلثه طلب
السلطان لا يخرج عن العدة والسلطان حبس على ارض الخراج حتى ياكل الخراج ومن غرس في ارض
الخراج كوطا لم يثمر الكرم كان عليه خراج الزرع السلطان اذا اوقب لانيان خراج ارضه ليس له
ان يبتل لانه حتى الجماعة فان كان مرفا له ان يبتل والسلطان اذا جعل خراج الارض لصاحب الارض
وترك ثلثه جاز في قول ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله والفتوى على قول ابي يوسف رحمه الله اذا كان
صاحب الارض من اهل الخراج وعلى هذا التسوية بالقضاء والفتا وتوكل العشر لصاحب الارض
لا يجوز في قولهم جميعا رجل له قرية في ارض خراج ارضها يوثق وتنازل ومتابن ومزاول يبتغى
او لا يبتغى لا يجب في ثلثه وكذلك الرجل اذا كان له دار حلة في مصر من ثمنها المتبليين بثلثها بيتان
او غيرهما بخلاف اخرتها من منزله لثمنها في ثلثه لان ما بقي من تبع الدار والذين لا يبيع وجوب الخراج لانه
حق البعاد قرية خراج ارضها على التنازل طلب من كان خراج ارضه اكثر السوية بينه وبين غيره قالوا
ان كان لا يعلم ان الخراج في الاصل كان على التنازل في ثلثه على ما كان ثلثه ذلك من

الثاني فقال الحق الثاني فاستفاد النسخ الحزني قال الحق الثاني ثم هلكه بضمها يجب ثلاثة ويصنعون
ويصنع بدع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاجتمع بين الواجب في هذه الأحوال الستة قوله وهو لا يري وجوب
الزكاة في الكسور فنقل الواجب في السنة الأولى حبه وعشرون وفي الثانية يسعة وأربعون وفي
الثالثة ثلاثة وسبعون فجلده مائة وسبعة وأربعون فبسطه بضمها وبقي النصف وذلك ثلاثة
وسبعون ويصنع **الفصل السابع في صدقة البطر** البطر العلم بان صدقة البطر ينبغي
لوجوبه على النبي والفقير في هذا الموضع باب الزكاة فالغني في هذا الموضع لا يصاب تأويله
فاجل من حاجته وعن ماله واثامه وذا بعه ما يكفيه ولعلنا نألفنا فليس بشرط وبعضنا
رحم الله نثرنا التأويل بالزيادة في دايرة ويلي الدبوت الثلاثة من الشايب والعتيفه
والربع وفي الغاري بالزيادة في مكي فربين وفي غير الزيادة على الواجب من الدواب من مكي احكام وكذا
الحاجم وفي شايب البرت بالزيادة على ما ياتى به عادة وفي كتب الفقهاء بالزيادة على النسخة من كل على
وفي النسخة والاحاديث بالزيادة على المشتري وفي المعاجز للبراءة من الواجب وكذلك يثبت كتب
الكتاب والعتف وحمل الخراج ما زاد في الثوب والاب القلاحة نحو الفدان والملاسة وغيرها والفتوى
على ما ذكرنا انه يثبت النسخ على الكفاية لولا ليلنا وفي الذهبان يعتبر النسخ على قرب سنة وعن أبي يوسف رحمه
الله في من اشترى ثوباً فتمت ثوبه ففوت الثمن الثاني فصل وعن محمد رحمه الله في من كان له ثوبان في عشرة
الاف درهم لو باعها واشترى بالالف دارا لكان له ثوبان في عشرة ايام والصغير اذا كان له ثوبان في عشرة ايام
يؤدى بغير عيبه من ماله وفي النسخة واحدة في الدبوت والوكيد وهذه خلاف المشهور عند فقهاء الفقه
لا يجب على المولى من مكاتبه ولا عبيد المكاتب ولا يجب على المكاتب من نفسه ولا من عبيده والمولى يؤدى من عبيده
المادون مدونهما كان او غير مدون ويؤدى من عبيده عبيده ان لم يكن على العبيدين نكاحه عند خلاصه
لأبي حنيفة رضي الله عنه ويجب على العبد الماني عما كان له خطأ وكذلك العبد المدور بالعتق في يوم القيد
المبيع قبل القيد اذ بشر يوم البطر ان مات قبل القيد فلا صدقة على أحد وان رزقه قبل القيد بعيب لوجوب
رؤية فكل البائع وان قبضه ثم رزقه حتى المشتري وان رزقه بعيب او خيار رزقه وفي الموقوف ان احاز للابنة البيع
بعد يوم البطر فكل الميزر العبد المشتري فاقبضه اذا امر عليه يوم البطر في يوم المشتري فالعتق على
البائع اذ امره وان لم يرده لكان له ثوبان في عشرة ايام في البائع اذ امره وان لم يرده لكان له ثوبان في عشرة ايام
او اعنته المشتري فالعتق على المشتري والعتق المدور بالعتق اذ امره وان لم يرده لكان له ثوبان في عشرة ايام
لم يقض لهما مكنته بنفس العبد وهذه اجازة في ما قبل القيد وان خلاصه قبل القيد لهما من يوم البطر
ان لم يكن المورث مضافاً فلا صدقة على أحد وان كان مضافاً نكاحه عند أبي حنيفة رحمه الله وبعد ما يجب عليها
في الأصل لا صدقة في العبد المورث في الزوج والعبد المعلق بعته ينجى يوم البطر اذا عتق بصدقة البطر
على المولى والعبد الموصى برقبته لم يمان ويخدمه اخرا فالصدقة على الموصى له بالرقبة والسفقة على الموصى
له بالخدمة ولو قبل هذا العبد عتق في ايديهما لم يجمع عليهما في استيفاء القود ولا يجب القود والزوجين المورثين
على كل واحد منهما صدقة تأثم وقال محمد رحمه الله صدقة تأثم واحدة وان مات أحدهما او عتق في علي
الاخر بما ياتي ويؤدى صدقة البطر حيث هو حيث العبد بمنحه رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله
وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله يؤدى حيث كرمه المالك ولو أدى عن عماله بغير امره
كان صحيحاً ولو أراه اذا لم يره فبما يراه الصدقة البطر فكلت حصة بغيرها بغير ان الزوج وذات
الي لم يره جازعاً عن الزوج عند أبي حنيفة رحمه الله جازعاً لنا وفي حصة علي قولنا اذ اجاز الزوج
ويقال ان اذ القيد أفضل وقيل بين الموقوف أفضل والفتوى على الأول لانه ادفع حاجة الفقير ولو أدى

سبون من الحنطة بالوزن لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله الا كلاً وهو قول محمد رحمه الله ان يبيع ان يبيع
يصف صاع وقال أبو يوسف رحمه الله يجوز ولا يجوز من وزن الحنطة ويصيرها الا يصف صاع ومن يبيع
الشعر ويؤدقه صاع ولو أدى ما من الحنطة بصدقة صاع من الحنطة قيل بانه يجوز ويجوز بصدقة صاع من
ثم ومثله من شعر ولا يجوز بصدقة صاع من شعر ومدين الحنطة وحوزة من الكنازة وذكر الزكاة ويشترى بصدقة
الله في نظيره فان أدى يصف صاع من شعر ويصف صاع من شعر او يصف صاع من شعر ومنا واحداً من الحنطة او
يصف صاع من شعر ومنا واحداً من الحنطة جازعاً لنا خلافاً للشافعي رحمه الله فان يصدقه لا يجوز الا اذا كان الكيل
من جنس واحد ويجوز اذا صدقة البطر على خاوة من الفقراء ويجوز اذا الصدقات إلى فقير فاجب واذا أدى
ربع صاع من حنطة جيدة ايادى قيمة صاع من ثمر او شعيرة لا يجوز الا من الربع وصدقة البطر مدونة بصلح
من ثمر او شعيرة او يصف صاع من حنطة او يصف صاع من زيت عند أبي حنيفة رحمه الله والعتف ثمانية ارباب
جندنا وعند الشافعي رحمه الله خمسة ارباب وثلاث رطل ومن الغل من قال ان الكلام مائة في المسمى استارة تلك
علاؤنا رحمهم الله اتريقون اشتاروا وقال الشافعي رحمه الله يستون اشتاروا وان أدى يصف صاع وروي
جاروان أدى عنفاً يؤدى غيب أدنى الثمنان وان أدى قيمة المروي أدى النسخ اذا كان المالك مشتركاً
بين الاثنين ليربط فاجدهما صدقة البطر عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لما روي عن العبد الواحد لا يجب
بالاجماع ولا يجوز من المالكين وقت وجوب صدقة البطر ومنه تطوع الفقير من يوم البطر وفيه الشافعي
رحمهم الله بصدع غروب الشمس من اليوم الأخير من شهر رمضان حتى ان المرأة اذا ولدت ولها بقدر غروب الشمس ثم مات
الولد بكل ما يولد يجوز بصدقة البطر عند خلافاً للشافعي رحمه الله والميت يجب اخراجه بصدقة طالع الفجر
بكل ما يولد والى العتق ولا يربط بالثأر وان شاعرت المدة وظالت وكذا بالإتقان ولا يركه الثأر ويجوز
تجديلاً يوم أو يومين وعن أبي حنيفة رحمه الله لا يروى بصدقة أو يستغن وقال خلف بن أثوب رحمه الله
يجوز تعجيلها من ثمنان ولا يجوز قبله وقال نوح بن مريم يجوز في الفقير الأخير من رمضان ولا يجوز في النصف
لأول وكان الحسن بن زياد رحمه الله لا يجوز تعجيلها والصحيح انه يجوز تعجيلها اذا دخل شهر رمضان وهو
اختيار الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله وعليه الفتوى **المقطعات**
ذكر عمر الامنة الشراعي رحمه الله في نوادر الزكوة رجل له وحب له مائتا درهم حال ماله بعض الخزول واشتار
تأجيله يوم قبل ان يتم الخزول من حين ملك الموهوب يجب الزكاة في المقتضا وذكر الزند ويشترى رحمه الله ان
لا فضل من الزكوة بين زكاة المال وصدقة البطر الى أحد هذو الشبكة الاول اخرته القرا او لغيره
ثم الى ادلايه وحقه واخره للفقير ثم الى اعيانه الفقير ثم الى اخراجه وخلاصه ثم الى ذوي احواله الفقير ثم الى اعيانه
ثم الى اقل بكمه ثم الى اهل حرمه وقال ابو حنيفة رحمه الله لا تقبل صدقة الرسل وقربائه يخرج حتى يبدأ
بهم فيسند حارهم ثم اعطى في غير قرابته ان احب ولو اخذ المالك الخراج من الجار لا يرجع الجار عليه ماله وما يملك
الجارية اذا اخذ الجارية من المبتاع اجارة طويلة او من يتكلى الدار او الحانوث بالعتق فالرا لا يرجع وكذا
لو اخذ الخراج من المكارو وذكر في فتاوى في البيت انه يرجع لانه لا يملك من المبتاع بالمعقود عليه ان يباذ الخراج
وصار كغير الرهن اذا بقي الثمن وصار كالثمن اذا بقي الثمن بغيره ان المولى وصار كالثمنين اذا أدى
أخذها الثمن من غيبة الاخر فانه يرجع على القاب عند أبي حنيفة رحمه الله رجل أمر رجلاً بان يؤدى
زكاة ماله من مال المورث فادى للمورث لا يخرج له على الميراث بشرط الرجوع وكذلك لو قال لغيره هب
لنلان وبرها او قال الموهوب له لغيره عرض الواهب عن حبه من ماله فنقل المأثور ولو قال لغيره انفق على
بنائي وانفق في بناء داري ولتسببها حنطة يعني اخذها واعطاه لم يذكر الرجوع فانفق المأثور قال يثبت له
البرخي رحمه الله رحمه وقال الشيخ الامام المعروف بخلافه رحمه الله لا يرجع بغير شرط والمذنب اذا

يقول وأما في البقرة بين ظل الجاهل لما يلهو هذا التفسير فلا يتقبل فان كانت البقرة معصية لا تتقبل شهادة
 الواحد في ظاهر الرواية بل يشترط العدد واختلاف الراي في تقدير العدد وروي عن أبي يوسف رحمه الله انه
 تدرجه بعد بدو التمساة وعن أبي حنيفة رحمه الله انه يعتبر الوفا وعن محمد رحمه الله انه يقوى عند اهل
 الكثرة والي الراي الامام وانما يتقبل شهادة الواحد على هلال رمضان اذا كانت البقرة صحيحة اذا كان
 هذا الواحد من المعصاة اذا كان الواحد أخره رأي الهلال خارج المصرا والي الراي الامام في المعصية
 ذكر الحادي رحمه الله انه يتقبل وذكر القادي رحمه الله انه لا يتقبل في ظاهر الرواية هذا الذي ذكره
 في هلال رمضان اما في هلال شوال وهلال ذي الحجة ان كانت البقرة معصية فالجواب ميتة كالجواب في
 رؤيته هلال رمضان يعني لا يتقبل في شهادة الواحد على كل شرط منها زيادة العدد ولا بد من اعتبار
 القدر الملة والحيز فيه وعن أبي حنيفة رضي الله عنه انه يتقبل في ذلك شهادة رجلين أو رجل واحد وذكر شيخ
 الاسلام رحمه الله ان شهادة المشتري في البقرة والاشقي اما يقترن اذا كان بالشهادة او كانت معصية وجائز
 مكان آخر اما اذا كانت وشا حائرين فكل من كان آخر لا يتقبل في شهادة اثنين لكن لا بد من جماعة كثره واذا شهد
 الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والاعشرين منهم راوا هلال رمضان قبل صومهم يوم ان كانوا
 في هذا المصير ينبغي ان لا يتقبل في شهادة منهم بل انهم امرؤوا ما كان حقا عليهم وان جازا من مكان يتقبل جازت
 شهادتهم لبقدر الشهادة اذا راى الامام هلال شوال وحده لا ينبغي له ان يخرج ويأمر الناس بالخروج
 واذا صاموا ثلاثين يوما بشهادة واحد ولم يزوا هلال شوال لم ينظر واخى يوموا يوما آخر
 في قول أبي حنيفة والي يوسف رحمه الله انهم لا ينظروا في شهادة واحد وان كانوا صاموا البقرة
 رجلين انظروا اذا صاموا ثلاثين يوما ويحكم القاضي الامام على العادي رحمه الله انهم لا ينظرون ولو
 صام اهل بلدة ثلاثين يوما للزوجة واهل بلدة أربعة فبشرع في الزوجة تعليم ثمانية يوم ولا تعتبر
 باختلاف المناطق في ظاهر الرواية وهكذا ذكر في الآية الحادي رحمه الله ومنه بعضهم يعتبر باختلاف
 المقام وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه لا يتقبل في كل بلد ورواية اهل ذلك البلد اهل بلدة راوا هلال
 رمضان فصاموا بشهادة يومين يوما فشهد جماعة في اليوم التاسع والاعشرين ان اهل بلدة كذا راوا
 هلال رمضان في ليلة كذا فحكم يوم فصاموا وهذا اليوم يوم الثلاثين في رمضان فله يزوا الهلال في
 ليلة الليلة والي الراي المعصية لا يتباح البقرة في العدد ولا يترك التراجع من هذه الجملة لم يشهدوا بالزوجة
 على شهادة غيرهم وانما حكموا بزيادة فيهم فلا يكتفى بالي قولهم اذا راوا الهلال قبل الزوال او بعده لا
 يصح ما به ولا ينظر به وفي من الليلة المستقبلة وقال أبو يوسف رحمه الله ان راوا بعد الزوال
 فكذلك فان راوا قبل الزوال فعوض الليلة الماضية وعن أبي حنيفة رضي الله عنه في رواية ان
 بخروا امام الشمس والشمس تلوذت في الليلة الماضية وان كان بخروا خلف الشمس في الليلة الماضية
 وكان الحسن بن زياده رحمه الله ان غاب بعد الشفق في الليلة الماضية وان غاب قبل الشفق ففي
 الليلة الماضية ويكره الاشارة عند رؤية الهلال نحو من التسببه باهل الجاهل ورجل راى
 هلال شوال وحده وهو من قبل شهادته او لا يتقبل فانه يروي الصوم ولا ينظر في البقرة انما
 فان انظر في ذلك اليوم كان عليه انفسا دون الكثرة وبعضها رحمه الله قالوا ان يثق برؤية
 الهلال انظر في ذلك اليوم ولا يكره الي حنيفة رضي الله عنه انه قال لا ينظر قال الفقيه ابو
 جعفر رحمه الله قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا ينظر معناه لا ياكل ولا يشرب ولكن ينبغي
 ان يفصد صوم ذلك اليوم ولا يشرب به الي الله تعالى **نوع اخر في الواقيت**
التي يكره فيها الصوم صوم خمسة ايام من شوال مكره عند أبي حنيفة رحمه الله مشرقا

كان لو شافا وقال أبو يوسف رحمه الله كانا يكرهون ان يصوموا رمضان ميا عاخرهما من ان يلقوا بالقرينة
 فمن صلاة رحمه الله قال ما رايت احدا من اهل البقرة يتصومها ولم يلقنا عن احدهما التفت وعن أبي يوسف
 رحمه الله قال اكره متصافا ولا اكره متفرقا ومن المشايخ رحمه الله من قال ينبغي للعالم ان يصوم بها ويتصا
 الجملة عنه وعن الحسن رحمه الله انه كان لا يري يصوم ايام متصافا بعد البقرة وكان يقول كفي بيوم الفطر
 متفرقا بينهم وبين شهر رمضان فقامت المتأخرين لم يزوا به تأيها واختلافوا ان افضل الفرق او التتابع
 ويكره صوم يوم النور وللهم حان اذا فصد ولم يوافق يوما كان يصومه قبل ذلك وهكذا قيل في يوم
 السبت والاحد وقيل ان صامه شكرا لانتفاء الشك فلا يابس ثلث الكلام في انفسه الصوم في هذا اليوم
 ان كان يصوم قبله تطوعا فافضل له ان يصوم وان كان لا يصوم قبله تطوعا فافضل ان لا يصوم لانه
 يشبه تعظيم هذا اليوم وتعظيم هذا اليوم حرام على ما حكى عن أبي حنيفة الكبير رحمه الله انه قال لو ان رجلا
 عبد الله سبحانه في يوم النور فلهذا في بعض المشركين يتعصم ويريد به تعظيم ذلك اليوم
 فتذكره واحفظه عليه حينئذ ومن أبي يوسف رحمه الله انه كان لا يشك في صيام الايام البين
 وصوم يوم الاثنين والخميس وبعضهم كره توقيت الصوم ومن صام يوما فافطر يوما فهو حسن لما
 روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال افضل الصيام صيام فرد عليه صلوات الله عليه كان
 يصوم يوما ويصوم يوما ومن صام شعبان او صامه يصوم رمضان فتذكره احسن وكانوا يشككون
 ان يصوموا قبل ما شؤوا بقدر يوما ويكره صوم الزوال وهو ان يصوم ولا ينظر واختاره
 القادر الامام الاجل الاستاد الشهيد حنبل الدين رحمه الله في صوم الزوال انه اذا كان يفطر
 في الايام المهيمة لا يكره وصام النبي صلى الله عليه وسلم اما كان لانه قال اني ابيت عند ربي يطعني
 ويشقني ويكره صوم السبت وهو ان لا يكلم في حال صومه قبل فطره ولا يابس يصوم يوم
 الجمعة وذوي عن أبي يوسف رحمه الله انه يكره الا ان يصوم يوما قبله او بعده ولو صام يوم السبت بغير
 التتابع من غير ان يتبعه قبله آمن رمضان ثلاثين بذكره عند أبي حنيفة رضي الله عنه وعند أبي يوسف ومحمد
 رحمه الله يكره وذلك في بعض المراجع اختلاف المشايخ فيه بين المتأخرين والكر المتأخر على انه يكره ولو كان
 يصوم قبل هذا اليوم او لا يصوم لم يفتى القائل ان كان يوافق يوما كان يصومه قبل ذلك بان يشاء رجل
 صوم يوم الخميس او يوم الجمعة ووقع الشك في ذلك ان افضل ان يصومه تطوعا وان لم يوافق يوما كان يصوم
 قبل ذلك فافضل ان صوم ولا ياكل ولا يشرب الصوم فافضل ان يصوم فافضل ان يصوم فافضل ان يصوم فافضل ان يصوم
 لم يفتى الحال اختلفت المشايخ فيه بعضهم قالوا افضل ان يصوم وبعضهم قالوا افضل ان يصوم فافضل ان يصوم فافضل ان يصوم
 رحمه الله عليه انه ينبغي للفقهاء والمفتيين ان يصوموا تطوعا ويصوموا بذلك خاشعين ويصوموا القامة بالانظار
 حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله انه قال ان يصوم من عني كان يحتمل الصوم يوم السبت محمد بن كذا كان يحتمل
 فدخل أبو يوسف رحمه الله في كلامه في نصري عني فقال له نصري احارضا حرك الانظار يوم السبت والقوم اخروا فقال أبو
 نصري انظر احاط بهم اخبر اخبر انهم عليه لوانظر واختلفوا في الصوم قال بعضهم يكره ويأثم والله اعلم بالقول
نوع اخر في الواقيت في الصوم وعن أبي حنيفة رضي الله عنه انه قال يكره المقاتلة والمقاتلة
 وانه خلاف المشورة وعند انه يكره المباشرة الفاحشة بلا ثوب والتفصيل الفاحش وهو ان تصنع
 شتمها في ظاهر الرواية ولا يابس بالتفصيل والمقاتلة اذا كان يامن على نفسه او كان شيئا كبيرا
 ويكره النصف والحجامة اذا كان الضعف ويكره للقيام ان جمع رتبة ثم يتخلعه وعن أبي يوسف
 رحمه الله انه يكره المصغرة لغير الرقبة ولا يابس بالاستتاع والاعتكاف واما صفة الماخ في راسه
 في يوم صايف والايقان بخلاف سبيل ومن أبي حنيفة رضي الله عنه انه كره ذلك ولا يابس بالاعتكاف

وان وجد العلم في خلقه اذ رآه ويكره منفع البلك انه لشبه بالمعطين ويكره الذوق والمنع الامتلاء
والخوف ولما اوضح الرجل حراما مستوطنا فدخل في ابع من اخوانه فتنفع اليه ان يطره لا يابس بان يطره لما روي عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اطره من اخيه يكتله ثواب من ان يرمي نوما يكتله ثواب من
الذي يرمي وان كان ما رآه فتنافسان يكره له ان يطره ان له حكم صوم رمضان وعلى هذا الزاوية ما رآه حلت رسول
اخر وقال امراته كاتي ان لم يطره ان كان صائما مستوطنا يطره اخيه وان كان صائما من فضله رمضان لا يطره
وكان خلف بن ابيوب رحمه الله شدة القول فيه وكان لا يباح له الاطعام اقله وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
ان كان يطره اذ حال السدود الجود في قلب اخيه لا يابس به وان كان يطره نفسه يكره لما روي عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال ان اخوتك ما اخاف على ابيك واليهما الحنفية يكره وما الشهوة الحنفية قال ان يبيع
الرجل صائما يطره على طعام يكرهه ومن عهد لا يابس بان يطره وان كان في صوم القضا ويكره للفتنة
او للاجور او للمراءاة ان يطره بالوصوم الا بادن من له عورته ومن له الحق له ان يطره ولا يابس بالتيواك
الطلب واللباس للقيام ليول النبي صلى الله عليه وسلم اوصاف جبريل صلوات الله عليه بالتيواك حتى
حقت على عورتي اي الصوم بين ابينا وبين اخينا ومن ابي يوسف رحمه الله انه قال يكره المبالغة في الصيام
فما رآه في شهر رمضان لا ينبغي له ان يطره وكذلك المبالغة اذا اصبحت صائما فدخل في صوم اخر يكره
الاكامة كره له الاطعام ولا يابس بصوم يوم فتره كان في الحضر والسفر اذا كان يقوي ملكه ويكره صوم يوم
بمرافق وكذا صوم يوم التروية لا يجوز من افعال الحج ويكره المبالغة ان يصوم اذا جهدة الصوم كره
في ذلك اهلا لك التفتت وتذكر ان الله تعالى ولا تفتوا يا ايديكم الى التهلكة وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه من ترك كل على ملكه في الشكر فيقال من شانه قليل انه صام قال ملكه العتلة والبلاد ليس من البر العتلاء
في السفر فان لم يكن كذلك فالصوم ليس افضل اذ لم يكن رقتا او ما شتم شطرين فان كان
وفاة او ما شتم شطرين والنفقة مشرقة بينهم ما لا يطلد انقل **الفصل الثاني**
في النية لا يجمع الصوم الا بالنية فزما كان او مثلاً ومثلاً وروى رحمه الله يجوز اذا كان في حياضها
في نهار رمضان بدون النية وعند مالك رضي الله عنه يجوز بنية واحدة صوم جميع الشهر ولا يابك
من النية بعد بدنا فيقول الصوم من كان متعين متعين الشارع كصوم رمضان او بتعيين العبد كصوم
المنذور في يوم بعينه والصوم من يجوز ان بالنية قبل ان ينعاد النهار والعربي الثاني ما لا يستحق
كقضا وصحان والكنائز والمنذور لا يقينه انه لا يجوز الا بتعيين النية والنية المنذورة وجوز
ايضا بنية مشاركة لطوع التجرد في نوي منها فزما رمضان من واجب اخر كان صومته كما روي عنه ابن
جنيته رحمه الله ومنه ما جنيته يكون من رمضان فان نوي التطوع من ابي حنيفة رحمه الله وروايتان
ولو نوي قضا رمضان والتطوع كان من النية في قول ابي يوسف رحمه الله جلالا لمحمد رحمه الله فان بدع محمد
رحمه الله يصير شارفا في التطوع بخلاف الصلاة فانه اذا نوي التطوع والفرق لا يصير شارفا في الصلاة
املا منه ولو نوي قضا رمضان وكثارة الظاهر كان من القضا استصحابا وفي القياس يكون
تطوعا وهو قول محمد رحمه الله وعن محمد فيمن نذر صوم يوم بعينه فنوي النذر وكثارة البري
يتبع من النذر ما اذا وجب على ايمان قضا يومين من رمضان فاجد نارا اذا ان يقضيها ينوي
اول يوم وجب عليه وان لم يتوجز وان كانا من رمضان ينوي قضا رمضان الاول فان لم يتوجه
ذلك احلت المشايخ رحمهم الله فيمنه والعصم انه يجوز به وقدموا اجابى هذا في كتاب الصلاة
الفتير اذا اطره رمضان متعذرا نكاح اخذوا به من نوا للفتنة والكثارة ولم ينعين اليوم للفتنة
جار ذلك كذا في القصة ابو الليث رحمه الله ومما رآه في نوي القضا في اليوم الاول وسبعين

نورا عن الكثرة من يرضى او يخاصم نوي الصوم من الليل في شهر رمضان ونورا بعد كل يوم الجوز قال ابو يوسف
رحمه الله يجوزهما وبه اخذ الحسن رحمه الله القام المستطوع او الرمد من الاسلام واليهما بالله ثم نزع الى الاطعام قبل الزوال
ونوي الصوم قال ومن رحمه الله لا يكون صائما ولا قضا عليه ان اطره قال ابو يوسف رحمه الله يكون صائما وعليه
القضا اذا اطره ولو قال نويت ان اصوم هذا ان شاء الله تعالى فمقت بنية هو الصحيح ولو نوي التطوع لم يكن نوا
حتى ياكل وكذا في نوي التكليفية الصلاة فلم يترك في هذا الشافعي رحمه الله يفرض صومه ويفسد صلاته
رجل اصابه يوم الشك صوما ثم اكل ناسيا ثم ظهر انه من رمضان ونوي الصوم وذكر في الفتاوى انه لا يجوز
وفي البطلان النسيان قبل النية فابى هذا ومن نوي قضا يوم الخميس من رمضان ثم ظهر انه غيره امانة
وان نوي قضا ما عليه وعنده ان عليه يوم الخميس وكان غير روي من ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
انه يجوز ونوي في الليل ان يصوم فذا في الليل مع التحريم يكون نية للصوم هكذا ذكر
بم الذين عن النبي صلى الله عليه وسلم رجل اسره العدو فاشبهت عليه الشهر فلم يذكر شهر رمضان فتجوز
شهره ان وانقضى صومه صوم رمضان يجوز وان صام شهر قبل رمضان لم يجز وان صام شهر بعد رمضان
اجزاء ولكن بشرطين اخذها اكمال العدة والثاني بتعيين النية وقيل بانه لا يجوز ان عليه القضا
وهو لم يوافقنا ونصنا بخلافنا رحمه الله قالوا هذا اذا نوي ان يصوم ما عليه من شهر رمضان حتى
يجوز انما يجوز اذا صام شهر او اقل من رمضان في العدة وصالحية الايام للقضا اما اذا وقع
الصوم في شوال وشوال كان انقضى من رمضان يوم يقضي يومين وما لا يعلم العدة وهو ما لا
يوم العيد وان وانقضى صومه غير ذي الحجة وهو انقضى من رمضان يوم يقضي خمسة ايام وما لا يعلم
العدة واربعة ايام ليوم النحر ايام الغدير ولان اسم النحر في في رمضان قبل الزوال ونوي
صوم التطوع كان صائما عند ابي يوسف رحمه الله حتى لا اطره يكرهه القضا خلافا لروى رحمه الله رجل
اطر في شهر رمضان ستة اشهر وخمس مائة فقام شهر ابي يوسف القضا بين الشهر الذي ملكه وهو خمس مائة
رمضان ستة اشهر واحد وتعين وخمس مائة قال ابو حنيفة رحمه الله انه يجوز به وان صام شهر ايسر القضا
عن رمضان ستة اشهر واحد وتعين وخمس مائة وهو نوي انه اطر ذلك قال يجوز به حتى يبلغ قبل الزوال
او الشعر في ايام ونوي الصوم قبل الزوال لا يجوز وصومه من الغرض غير ان العتي يكون صائما من التطوع
بخلاف الاكابر لعقد اهل السنة في حقه وعن ابي يوسف رحمه الله ان صوم العتي يجوز من الذبح وقيل
جوابه في الكافر كذلك واليه اشارت في المسئلة في ظاهر الرواية فزما في هذا وبين المجنون اذا افاق
في نهار رمضان قبل الزوال ولم اكل شيئا فنوي الصوم خارج من الزمان ان المجنون اذا لم يثوبت كان كره
المومن والمرضى لا ياتي وجوب الصوم بخلاف العتي والكفر والحيض والنفاس في الصوم والله اعلم
الفصل الثالث فيما يقيد به الصوم وما لا يقيد به قام على عمل
الابريه فاعمل الابريه في فيه فزمت حصر الصبح او سفرته او حمرته واختلط بالبرق فاحصر
الزمن او اسفروا او حمر فابطله وهو ذكره للصوم فيمن صومه واذا اكل الطعام ما لا يؤكل ما دة
كالخضار والواو والطين والكافور والسكر الذي لم يدرك والحوزة الرطبة والطين الذي
يغسل به الراس فيمن صومه وان كان متعذرا اكل هذا الطين فعليه القضا والكثارة الثام اذا
شرب فيمن صومه وليس كالتابي والميتة اذا دوت واكلها الطعام فعليه القضا وان لم يكن دوت
فعليه القضا والكثارة الدنع والفرق ينزل فيدخل فيه وحلقه ان كان كثيرا بحيث يجد ملوحة فيمن
صومه فان كان قظرا او قظرا من لا يفسد والمطر والفق اذا دخل خلقه يفسد هو الصحيح والذباب
وعبار الناحية والدخان لا يفسد وان رجلا ركب الى جبل حبة عيب فدخل خلقه وهو ذكرا لم يفسد

حرم الله وقتي خافين لتصور انتطاع الدم ولما اذا ان يقول الله على صوم يوم تجري على لسانه صوم شهر
مكان صوم يوم كان عليه صوم شهر ولو نذر ان يصوم ابدا فصمت على الصوم لا شغل له بالمعيشة قال
له ان ينقطع ويطلع لكل يوم نصف صاع من الحنطة او صاعا من شعير او تمرا له استيقن بحجته عن قضاءه
بان لم يكد يوما ذلك يستدبره يستغفر الله تعالى وان لم يكن له وليه حذر الصيغ كان له ان ينقطع
ويمنعه زمان الشما حتى يذوقه فيقضي ما كان كل يوم يوما او لم يكن نذره بالبدن ولو قال يقول
ان اصوم هذا اليوم انهي او اسب هذا اليوم لومة صوم اليوم ولو قال هذا اليوم او هذا اليوم
عنا لومة صوم اول الاثنين الذي تقوى به ولو نذر صوم الاثنين او الخميس فصام ذلك مرة
كناه ايا ان يصوم اليك ولو اوجب صوم هذا اليوم من غير ان يصرح في ثلاثين يوما يعني ايا
كان ذلك اليوم يوم الخميس يصوم كل خميس حتى يصوم الزاوي صوم اربعة ايام او حبه ايام
ولو قال يقول ان اصوم يوم الاثنين سنة يعني الكريج رحمه الله انه قال يصوم ثلاثين يوما ذلك اليوم
ولو قال الله على يوم ما يصوم يوم الا ان يصوم اليك اياك اذا قال امراته انت طاب يومها ويوما
ولو قال الله على ان اصوم كذا يوما يصوم صوم احدى عشر يوما وهذا مشكل وكان ينبغي ان يذره
اي عشر ان كذا يوم مذكور بدليل انه لو قال يمان على كذا يصوم كذا يوما فقد جمع بين ثلاثين
ليكن بينهما حرف العطف واقل عشرين ليس بينهما حرف العطف اثنى عشر ولو قال كذا وكذا
يكرمه احدى وعشرين ولو قال يصوم كذا مرة ثلاثا عشر ولو قال كذا وكذا يكرمه ٥
وسمى اجناس هذا في كتاب المصارف ان شاء الله تعالى ولو قال يقول ان اصوم جمعة ان اراد بها
ايام الجمعة او لم يكن له بنية يكرمه بصفة ايام وان اراد به يوم الجمعة يكرمه الجمعة كرامة اخرى
حقيقة كرامة كما لو حلف ان يضع ثوبه في دار فلان وتري دفع القدم صدق قضا ولو حلف ان
لا يتكلم فلان يوما واراد به بياض النهار صدق قضا لانه لو تكلم حقيقته ما تنقطع ولو قال يقول
عشرة ايام متتابعة فصام متفرقة لم يحرم ولو اوجب على نفسه متفرقة فصام متتابعة جاز لان
في الترجمة الاولى اوي الكامل بالناقص وفي الترجمة الثانية اوي الناقص بالكمال لان الصوم المتتابع
اشق على البدن ويظهر هذا اذا قال يقول ان اصلي اربع ركعات بنية واحدة فصلاها بجملة
لا يجوز ولو كان على العكس جاز مريد قال يقول ان اصوم شهر ايات قبل ان يصوم لا يكرمه شيء والليل
محمول على ما اذا كان لا يكره على الصوم مع المرض وان صح يوما لومه ان يقضي جميع الشهر وكان عمده
بنيمة الله لومه ان يصوم بقدر ما صح كالمرضى اذا فاته صوم رمضان ثم فتح فيقدر ما اذكره من الايام
يكرمه ان يصوم بقدر ذلك ولو قال حذرا يروي روزه يك ساه لومه صوم سنة ولو قال روزه
يك ساه لا يكرمه شيء لانه اذا نذر به الصائرا ابد السنة الماضية وكان المندوم بتحصيل الكون
ولو قال يقول ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعدما اكل او كان الناذر ان يراه
خاصة لا يجب على من نذر محمد رحمه الله وعلى من نذر علي بن يوسف رحمه الله عتبا ولو قدم بعد الزوال
لا يكرمه شيء في قوله محمد رحمه الله ولا رواية في غيرهم وروي هشام عن محمد رحمه الله في رجل اوجبه
على نفسه صوم شهر فأتى من ساعته روي عن أبي يوسف رحمه الله انه يكرمه ان يوجبه صوم شهر
قال هشام قلت لمحمد رحمه الله فان كان الشهر بعينه قال نكركم بهك ابي يوسف رحمه الله قال هشام
قلت لمحمد رحمه الله ما نكركم فيه قال محمد رحمه الله حتى انظر ولو جعل لله عز وجل عجا او
عمرة او صوما او صلاة او معة ثمة او ما اشبه ذلك بما هو كائن ان فعل كذا فعل كذا ولم يجد
كثارة اليقين في كذا الرواية عندنا وروي عن محمد رحمه الله انه قال ان علي النذر بشرط يورث

كونه كقول ان شئ الله تعالى مرعى اورد الله تعالى ما يري ما يخرج منه بالكفارة وان غلق بشرط لا يري كونه
كثوب الحزب ويوم يحترق الكفارة ويوم من لما التزم وهو قول الثاني رحمه الله في الحديث كان
يقول في التذم بحجته عليه كثارة اليقين في رواية ابا حنيفة رضي الله عنه رجع لي الخبير ايضا
قال عبد العزيز بن خالد الترمذي رحمه الله خرجت حاجا فداخلت الكوفة فمات كنيات السدود
والكنائز ابني جنيته رضي الله عنه فلما استبصر لي هذه المسئلة قال قلت فان من راي ان اجمع على
ترجمته من الحج اذ ابو حنيفة رضي الله عنه قد توفي فاجري الويلد بن ابان انه رجع قبل بشفة ايام
وقال يحرم وهذا كان يعني ابي ابي الهيثم الرازي رحمه الله تعالى قال يقول على صوم سنة ولم يعين صوم سنة ايا
بالأهلية ويصلي حبه وثلاثين يوما ثلاثين يوما لموطن وحبه ايام فصام يوم السبت ويوم النحر واثني
الترقي لان السنة مكرام ايام مكرمة ودية ويصلي ان يصلي ذلك وان لم يصلي ذكر في بعض المواضع انه
لا يخرج عن التهمة وهذا ملطحة الصحاح انه يخرج ولو قال يقول على صوم سنة متتابعة فهو كقول الله على صوم
هذه السنة بعينها لا يكرمه فصام شهر رمضان ويكرمه فصام ايام ان لم يعين كذا النذر عند
الايام صحيح ولو ما يتعد به ولو قال يقول على صوم الشهر فليصم صوم الشهر الذي هو فيه
ولو قال يقول على صوم ثلاثة اشهر فعين للصوم لحواله ولو افترقه وذا الحجة وكان ذوا القعدة وذو الحجة
ثلاثين يوما وثلاثين يوما ويصوم ثلثة فصام ايام ولو قال يقول على ان اصوم اليوم هـ
الذي يقدم فيه ثلاثين يوما وشكر الله تعالى واراد به النبي يقدم فلان في يوم رمضان كان عليه كرامة الدين
ولا مضاعفة لانه لو وجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر فلو قدم فلان قبل ان يتولى صوم رمضان
شوي يدين الشكر ولا يروي بعد رمضان يدين بنية البر وهو الصوم بنية الشكر واجزاء
عن رمضان كالوصام رمضان بنية الشكر فليصم ثلثة فصام ولو قال يقول على صوم شهر رمضان
فان اراد بيشه في الوجوه فله ان يفرق وان اراد به في التتابع فليصم ان يتابع وان لم يكن له بنية فله
ان يصوم متفرقا لان الاكرام محمل للتتابع والفرق فكان له الخيار ولو قال يقول على صوم فلان يوم
واحد ولو قال فليصم ثلثة ايام كذا في قوله تعالى فليذره من صيام ولو قال يقول على ان اصوم سنة
ايام متتابعة فصام حبه عشر يوما واظفر يوما لا يذره ان يوم الاطعام من الحجبة او من العزة فانه
يصوم حبه ايام اخر متتابعة فيؤخذ عشرة متتابعة ولو قال يقول على صوم نصف يوم لم يصح بخلاف
نصف ركعة حيث يصح ركعة واحدة ويصوم حج اجمع ولو نذر صوم شهر فوجبه متتابعين من يوم قدم
فلان تقدم شعبان يعني بعد رمضان كل في الحيف وعنى محمد رحمه الله اذا كثر للاطعام بالصوم فحاشا
لم ظهرت بنت وان افترت يوما لا يكرها البسا بعد ذلك وان ابيت استأنفت وكذا لو اذخبت
ولو قال بالثانية اسان روره كاهم عليه يوم واحد ولو قال ابن ببال فوجبه باقي السنة
ولو قال ان عوفيت فممت كذا لم يجب حتى يقول الله على هذا قايي وفي الترجمة ان لم يكن
تعالى لا يجب عليه قايي ولا استجنا فليصم ما اراد ان اجمع فلا شيء عليه ولو قال ان فعلت كذا
فانا اجمع ففعل يكرمه ذلك وعنى ابي يوسف رحمه الله اذ اجمع على نفسه ان يصوم اليوم الذي ماواه
الله تعالى فيه ففعله في يوم صام ذلك اليوم ابتداء ولو نذر في سنة او شهر ما كان ذلك اليوم الى ان
يتقضي ذلك الوقت ولو قال يقول على صوم اخر يوم من اول الشهر واول يوم من اخر الشهر يكرمه
الحائرين عشر ايام من غير ان يذره صوم منه وكذا داره لا يصح بنية من السنة اياما
تعمل في الملقط ولو قال صوم يوم ونوي كذا اذ يوم حبه سنة وكذا صوم خميس ولو نذر
صوم رجب فله لا شيء عليه ولو من او مرض فله حتى يصلي الشهر افاق وصح نقى عند أبي حنيفة

أما وجد وجه الله إلى الفرق بينهما وجه الفرق أن في القتال يحتاج إلى تقديم الانظار ليغوي ولا كذلك
في الرضخ والسموم من ذلك إلى إذا انحزم ظهران الجرح طالع أم وقفي وقال ابن أبي ليلى صومه صوم
وقاسه بالناسي وكذلك إذا اضطر قبل الغروب فليظن أن النبي قد غابت وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم
جنباً من غير احتلام والمعي فيه أن الله تبارك وتعالى أباح الوقوع في الليل مطلقاً ومن استتر في ليلة وقاساً
ينع عنه في النهار وإذا استلم الكافر في نصف الشهر صام الباقي ولم يقض ولو استتر في صلاة ولم يقض صام
وتوهم الثمن المتأخر يتوقف بطلان أيام المكره بخلاف الحيض وكثرة الدين لشايعه وجدال
الضيق والمعتك ان غاب فرق في شرط النية من الليل وقال أبو يوسف رحمه الله إذا جامع المظاهر للظاهر
ينتهي الشهر من ليلة أو ثلثين في النهار وقال أبو حنيفة رحمه الله ويحرم ويحرم الله منها يستقبل خلافاً لابي يوسف
رحمه الله وفي سائر الصوم لا يقصر ذلك ولو جامع غيرها لا يقصر وإذا اظهر من أنزع فكذلك بما ولم يبين جاز
لا يحجبنا وإن جامع قبل الكثرة فكذلك الاستغفار وإذا اختلفت الحائضان كرهوا أن يتولا وأن جامع في
رمضان ثلاث كراهة واحدة وإن كره جامع كراهة أخرى والعقل خصه بلباسه والصوم التحليل
وإذا أجمعت مسطورة ثم أخرت ثم أخرت فحلت وإن صبت في خلق الغلام مكرهاً ففي الحائض والمرضع
ينظران ويقضيان والشيخ الثاني ينظر ويظن في فادها وقت زوجها كذا خلافاً لابي حنيفة رحمه
الله وإذا قلت فحلت وإذا اختلفت من غير روية ونجل برؤية فنقص لا يوم جاز وإذا اختلفت
أزمنة ففي وإن اختلفت فليقضي كالترايض ولكن يقضي بالإجماع وقال ابن عباس رضي الله
عنهما القدر ليلة الشايع والعشرون ولا يقصر أحد من أحد ولا يقصر جلا فالباشايع لقول النبي صلى
الله عليه وسلم من صام من صامات فليصومه صياماً عاماً عليه ولما حديث بن عمر رضي الله عنه من قوله عليه
وسرعاً لا يقصر أحد من أحد ولا يقصر من أحد ولو كان عليه صيام يجب أن يرمي بالإجماع إلى ترتيبه
ولا يترجم ذلك إذا لم يؤمن بحدنا وبيننا الشايع رحمه الله يكره ذلك من جميع المال إذا لم يؤمن بذلك
الاختلاف نظير الإختلاف في الزكاة إذا اختلفا في مقدارها فليؤمركم بالفضل وكان في وإن اختلفت
أزمنة الله عنهما قال لا يقصر أحد من أحد ولو قدر الصوم شهر قد مضى لم يجب عليه وإن لم يعلم مضيته من المندور
به مشقة الكون ولو قدر بعد الصوم شهر يجمع ولو لا أن ينعقه ويقضي بعد العتق كالوكيل يدين بين
أذن المولى فإن صام العبد من كراهة ظهارة لم يفسد له شيء من صومه لأنه قد مضى به حق المرأة ولو كان يتولى
صومه بضعة عشر يوماً صوم ثلاثة عشر لأن البضع أذناه الثلاثة وقال مؤتم البنين مؤتم على عشر بنين
يند أي حنيفة رضي الله عنه وتلي قولهما أن نوي شيئاً من قبل ما يملكه وإن لم يكن نية يقع على جميع العمر ليلة
لكن في البنين شيء مستعذر ولو قال أبو نبي ميام شهور فليكن صوم ثلاثة أشهر أو في سنة يتنزلوا بهم الجمع
فلو قال صوم الجمع فيعتد أي حنيفة رحمه الله ملكه هذا على عشر جمع ويصومها على جميع العمر ولو قال جمع
هذا الشهر فليكن إن يقصر كل يوم جمعة ثم في هذا الشهر قال شيخ الإمام الهروي رحمه الله هذا هو الأصح
ولو قال صوم أيام الجمعة فعليه صوم سبعة أيام لأن الأيام المعروفة بالجمعة ليست أيام في العرف
يقال ما لقيت فلا حاجة براد به سبعة أيام ولو قال يقصر على أن أقوم البيت ثمانية أيام لزمه
صوم سبعة أيام ولو قال يقصر على أن أقوم البيت سبعة أيام لزمه صوم سبعة أيام لأن البيت
أيام لا يكره حمل كلامه على كراهة الأبيات بخلاف الثمانية لأن البيت فيها يكره والله اعلم بالصواب
كتاب
الفصل الأول في صوم حنيفة عليه السلام ومن يجب وفي بيان وقت الحج والعمرة وفيما يستحب من الحج
الفصل الثاني في قيام الحج الذي إرادته من رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوله من حج القليل فلم يوثق

فيه ولم يفسخ خروج من ذنبه كيوم ولذته أمه **الفصل الثالث** في المتعة والقران **الفصل الرابع**
في الاحكام والجنائيات **الفصل الخامس** في الوقوف بقرة والشهادة فيه **الفصل السادس** في الوصية
بالج والشرع **الفصل السابع** في الطواف والشيء **الفصل الثامن** في الجوارح والوجوب الحج القتل
والعقل البائع والحزنة والاحتطاعة وتكلموا في وقت الاحتطاعة قال بعضهم أن عليك من المال بما كانه
وقفي ويؤنه ومؤنته ونفقتة وما ياله وخدمه إلى وقت انصرافه ما يملكه إلى بيت الله الحرام فاهباً وجائزاً
راكلاً لا ما يشاء بنفقة وسيط لا يترافها ولا تقتصر على الطريق وقت خروج أهل بيته ونبي من الج
يوسف رحمه الله قال ونفقة شهر بعدة مع هذا كله شرط لا يثبت مع شهر ما يملكه من الج
من أي حنيفة رحمه الله أنه إذا كان يغفل من ما ياله بما ذكرنا ما يكره به شيء محل أو يكره رابطة
ويفضل له من الكرا للنفقة واهباً وجائزاً فليكن الحج قائم لا يكره ذلك إلا أن يمتنع أو يمتنع الأجير
فليست عليه الحج ما يشاء ولا ما يملكه وقوي من الضحك من مزاج أو قال يجب الحج على كل صحيح البدن وإن
لم يجد الراد والراجله قال أرايت لو كان أحدكم مكة الف دينار وديناراً ما كان يخرج إليه فله أن يخرج إليه ولو
حبوا وقال أبو يوسف رحمه الله في ظاهر الرواية ثبت فيما يملك الراد والراجله لا غير وهو رواية
من أبي حنيفة رضي الله عنه حتى لا يجب الحج على العسر واليسر وللبيع وسقوط الرجلين إذا ملك الراد والراجله
تدراً مع به فحج معك من مرضه ويمنعه ويمنع ويمنع الشايع والي حاجته فيعتد أي حنيفة رضي الله عنه
في ظاهر الرواية لا يجب وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اختلف الناس في وجوب الحج على
على الرجل إذا كان له طعام قال بعضهم إذا كان مبددة طعام سنة وتصدق لا يكره الحج وإن كان الكره لم يكره
فليكن الحج وقال بعضهم إذا كان مبددة قوت شهر وتصدق لا يكره الحج وإن كان الكره لم يكره
الحج وأما ابن الطبري فقد اختلفوا فيه فمن قال أنه شرط الوجوب ومنهم من قال شرط الاداء أو شرط
إنما تظهر في وجوب الوصية بالحج وقال أبو القاسم العتقار والبيهي رحمه الله لا يرى الحج في سنة عشرين
سنة من حيث فلهما وهكذا قال أبو بكر الأشكاف رحمه الله في سنة بيت وبعث من وثلاثة عشر
إنما قالوا ذلك لأن الحاج لا يتوصل إلى الحج إلا بالرشوة للقرمطة وغيره فلو كان القناعة سبباً للبعث
وسمى أن الأمر إلى هذا برقع القناعة قال القاضي رحمه الله أنه كان القالب في الطبري
أن لا يملكه يجب وإن كان القالب هو الحرف والتمنع لا يجب فلو كان يملكه وتحرر هو كونه الحج
وشبهت وجوب والزمان أنها لو لم يجرادوا فلو كان الحج شرطاً في هذا الوجه أيضاً قال الله تعالى رحمه الله في كتابه
الآن يكون الحج مجوسياً يقتصد حلها كما وكفى البلم إذا لم يكن سائماً لا بأساً فلهما ولا يجب عليها أن تزوج
إذا لم يكن لها زوج وإذا كان لها محرم والزوج لا يباذل لها طاهران الحج ولا يباذل مع الزوج أياها والمرأة إذا
وجدت محرماً لا يكون عليها نفقة يجب الحج والأولا العبد إذا جرح وجهه الإهلام لم يفتى بكونه المعادة وكذا في
الكافر وكذا في العبي إذا جرح مع أبيه بخلاف العفر والفرق أن العفر يفتى بحل هناك ثبت الاحتطاعة
ثبت الوجوب بخلاف العبد أنه لا يثبت الاحتطاعة لأن العبد أن يملكه والحج يجب ويجب وجوباً بعينه
المتقين أو بعينه التوسيع اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله وأما الروايتين عن أبي حنيفة رضي الله
أن يجب بعينه المتقين حتى لا يباح له التاجر بعد الامكان إلى العام الثاني وقبل إذا غلب لا تقبل شهادة
إذا اخرجوا أن اخرجوا أنما وكان محمد رحمه الله يجب بعينه التوسيع ومن عهد رحمه الله من يملك الحج إذا فرط ولم
يحج حتى أتت سالة وسعه أن يستقر في حج وإن كان لا يدر شيئاً فليحج في الدين وإن مات قبل أن يقضي
وقتة قالوا لم يجرأ أن لا يؤخذ بذلك ولا يكون شيئاً إذا كان من بيته فقهاء الذين إذا قدر وقت الحج
لم يؤخذوا من ولا شهر المعزومات شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وإذا عمل شيئاً من أعمال

[illegible][illegible]

بمنه صلاة الظهر من صلاة واحدة وتعلم ما ينبغي من المناجاة في صلاة واحدة وفرد الله يحطت ثلاثه
حظبت من الياث يوم التروية ويوم عرفة واول يوم النحر ثم اذا فرغ من صلاة الفجر وراح الى
الموتين ويقيم في اي مكان شاء الا يظن عرقه ولا ينفل ان يقف بقرب الإمام وتقف يا اي حبيب
ولا تصل له ان يقف على راحلته يستقبل القبلة وان لم يقف على الراحله فالتوقف قائما افضل
وكل ذلك واسع والتوقف الى غروب الشمس كما يرويه بيان استداد وقت الوقوف بان وقت
التوقف تمتد الى الغروب من الصوم اليه يوم النحر ولكن اذا وقف بعد الزوال ينبغي ان يقف
الى وقت غروب الشمس فاذا غربت الشمس ينبغي ان يقف حتى يأتي مزيله وليكن اذ ذاك لا اله
الا الله الله اكبر الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له كفو شيئا في الملك اللهم اليك ارفع
اشققت واليك تضرعت ومنك رزقت فاعلم اني فيك واعطوني وروني التقوي
وسلم ديني فربدي يلى وحلى واذا لم يزل يقول هذا اللهم هذا اجمع اسألك ان تروني مستد
جوابي الحمد لله رب العالمين والرحمن والرحيم رب العالمين والرحمن والرحيم رب العالمين
والرحمن والرحيم رب العالمين ان تبلغ روح محمد عليه السلام في الكلام ايها الله بنور وحكمتك الكرم ان تغفر لي ذنوبي
وتغفر لي ذنوبي وتجمع علي الخيرات وتعمل التقوي رايدي واخرى والجنة تأتي وهب لي رزاقك
عني في الدنيا والاخرة يا ارحم الراحمين هو خير كله اعطوني الخير كله واقرب مني الشكر كله اللهم عني عني وعني
وسائر جوارحي على الناس برحمتك يا ارحم الراحمين فان افاض من عرفت وخرج من حرفة عرفة قبل غروب الشمس
فلكية ذم ولا يزل في المزدلفة حيث شاء الى وادي عسرة ولا يزل على الطريق ايضا ثم يردون للودن وينتم
ويستلم الإمام المغرب بالقاء في بعض البساتين في هذه الايام والركعة ثلث ولا يقطع بينهما وان طلوع
بينهما اما الإقامة يلقاها اذا فرغ من العشاء بينت ثم فاذا انقضى النجوم في مكة حتى النحر يلبس
حيث شاء من المزدلفة عهد الله تعالى في وقوفه وحمل ويضي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعوا الله تبارك
وتعالى بما يحب من رافعا يديه الى السماء وهذا الوقوف من الاجابات عندنا وليس يمكن حتى لو تركه أصلا
يلزمه الذم ولكن يجوز ان يجزئ من الاجابات عندنا وليس يمكن حتى لو تركه أصلا
المغرب يزدلده يصلي المغرب ثم يلبس الثياب وان لم يجد الثياب حتى انجر العصب عاد العشا الى الجوار وهذا
قال ابو حنيفة رضي الله عنه من ترك صلاة الظهر وسلي بعدها خبيثا وهو الذي لا يتركه لم يجز اذا احل
اللباس يبيت عادلي الجوار فاذا استفرج اذا ذهب قبل ان يطلع الشمس حتى يترك بنا وثبت عن محمد بن حجة الله
انه قال في حدة الاستسار اذا استسارها ربحتم يبق الى طلوع الشمس الا يستد انما يصلي ركعتين ثم اذا ارى بينا
يومي حجرة العقبة يبيع خضيا يمدل حتى الحذف والكلام في الرمي في ترايع اتفق العلماء على ان وقت
الرمي يوم النحر ثلاثة ايام بعده واول وقت من ايام الاول حين يطلع النحر الثاني والثلث
مطلع الشمس في هذا اليوم الى وقت الزوال اذا وجد بين هذين الوقتين فهو الوقت المستحب
ومن جئ زوال الشمس الى ما قبل طلوع النحر الثاني من هذه هو وقت جواز الرمي مع الكراهة والاباحة
فما في اليوم الثاني والثالث وقت الرمي ما بعد الزوال ولورمي قبل الزوال لا يجزيه وذكر في المتن
انه يجوز قبل الزوال في اليوم الثاني وهو اليوم الاول من ايام الشريف واما اليوم الثاني من ايام الشريف
فتوكل يوم من ايام الشريف على ما بيننا ولاننا ان ينصرف هذا اليوم له في رمي قبل الزوال واما اليوم
قبل الزوال لمن لم يزل في النحر واما اليوم الثالث من ايام الشريف فلا يرمي الا بعد الزوال ولورمي قبل
الزوال جائز في قول ابو حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد وجهما الله لا حرج ولا بعد الزوال
وحمل الرمي الجوار الثلاث لوكها الذي يبي يتجد الخيف والرسق والاخوة وهي حجرة العقبة فتقول في

الرمي

اليوم وهو يوم النحر يرمي حجرة العقبة في بقية الايام يرمي الجوار كلها تبدا بالاول بالرمي في حجرة العقبة
واذا ارى حجرة العقبة في يوم النحر يرمي من بطن الوادي يعني من اشفله الى اعلاه به ورمي الاخرى اذا فرغ
الرمي جمل منها عن يمينه والعقبة عن يساره ويرمي حيث يري موضع الحصى ويكتفي ان يقع الحصى عند
الجوة او قربها حتى لو دحقت بعيدا منها لم يجز واذا سقطت الحصى على ظهر رجل او حمل او ثبث عليه
كان عليه اعادة واذا سقطت عن الحمل او عن ظهر الرجل لم يجز ذلك اجزاء ورمي كل حجرة ببيع
خضيات يرفع يديه خذو مسكبه ويكون حصى الرمي مثل الحذف ويجب ان يكون بين الرمي وبين
الموضع الذي يبيع فيه الحصى حبة اذ لم يزد في الحصى من ابي حنيفة رضي الله عنهما ولورمي حصى
اكثر من حصى الحذف تجزئ وليس يجب وحصى الحذف لا صدين ولا كبير يكون ليشل النواة او افسد
ويجزي ان يكون الحصى مقسولة ويجب ان يكون ما حذو من قواع الطرق لا من موضع الرمي
انه يكره ثلثا ان يبا الحصى هناك دليل عدم القول لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من
تبك حجة رافعت حركته ويخشى له النبي الى الجار اذا اراد ان يرميها وان ركب اليها فلا يابى به
والنبي افضل وحكي محمد بن جلع عن ابراهيم ابن الجراح وهو من كبار اصحاب عطاء بن ابي رباح وهو مضاف
يبيع للناس تلك في بيت الله ابن عباس رضي الله عنهما قال دخلت على ابي يوسف رضي الله عنه فوجدته سفي
عليه فخرجت في فاني فقال يا ابراهيم ايا افضل الحاج ان يرمي راحلا ام راكبا قلت لا احل الحطاب
ثم قال ما كان يوقت عندنا ولا يزل ان يرميها راجلا وما لا يوقت عندنا ولا يزل ان يرميها راكبا قال فخرجت من
بعدة فابكت الباب حتى سمعت صراخ النساء انه قد توفي رحمه الله فلو كان في الغل من مذكرة العلم
استعمل يوفي هذه الحالة لان هذه الحالة حالة الندامة والحسرة والحسرة التي لا يوقت عندنا في حجرة العقبة
لا يوقت عندنا حال واما الحجرة الثانية والاولى التي يرميها في ايام التشرع فيقف للدعا عند كل واحدة من الحزير
ثلاث ايام الثالث من ايام التشرع فيقف عند فاني لرمي الرمي في يومه ومخللة كل حجرة بعدا حجرة يفت
عندنا للدعا وكل حجرة ليس بعدا حجرة ترمي في يومه لا يفت عندنا حجرة خرج من العباد فاما من هذه يوم
النحر وهو اول يوم من ايام التشرع يرمي في هذا اليوم ثلاث حرات او اهن على حجة بنا رافعا يبيع خضيات
بعينة ما رافعا يرمي الحزير حجرة العقبة ثم يفت ثم يستكمل الى الحجرة الرمي ويرميها يبيع خضيات في البيت
الذي تفت ثم يستكمل الى حجرة العقبة يرميها من بطن الوادي كذلك في اليوم الثاني وهو اليوم الثالث من يوم
النحر يرمي في الجوار الثلاث على الحفة التي رافعا في اليوم الاول من ايام التشرع في المواضع الثلاثة اثنا
اليوم الثالث من ايام التشرع وهو الرابع من يوم النحر تطلع الجوار الثاني وهو يومنا لم يفر قبل هذا الوقت
رمي هذا الجوار الثلاث كما رافعا قبله فان فر قبل ذلك اليوم فلا يرمي عليه في هذا اليوم فان فر هذا الترتيب
في هذا اليوم الثاني حجرة العقبة فرفعا ما يرميها في بيتي في بيتي في بيتي في يومه لئلا يترك
الرمي في حجرة العقبة ليا في ما رافعا يرميها من ابي حنيفة رضي الله عنه لورمي حجرة الاولى ولورمي
نكلمه ذم ولورمي حجرة العقبة اعم بكل حصة يصف صانع حنطه وحصة الرمي قد اختلفت الناس
فيما قال بعضهم ياخذ الحق بطرف ايامه وتبائه كانه عائد الملايين ويرميها وقال بعضهم يرمي الرمي
المعروفة واختار شيخنا رحمه الله ان يرميها في ما رافعا يرميها من الجوة ويضع الحصى عندنا
ومما لا يجزيه ولورميها حرة اجزاء لكنه لم يزل في الحسنة فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرمي بكل ما
كان من جنس الارض نحو الحصى والمد والطين والياقوت ولا يرمي ما ليس من جنس الارض فاما اذا اخذ
في رمي الجوار يكره كل حصة ويقول الام اجعله حيا مبرورا واذنا معتقرا وسعيا مشكورا واذنا يرمي
حجرة العقبة في اليوم فذكرنا انه لا يفت عندنا يفتي للدعا بل ياتي منزلة عند ذلك فيظن ان كان مشكرا

فلا تامل ذلك ثم تبارك الخالق افطرهم بضمير سبعه ايام بعد ما خلقهم بضمير سبعه ايام فقال الثاني رجا
الله بضمير سبعه ايام اذا خرج الى اهله ولا يجوز بكلمة بضمير سبعه ايام لانهم لم يكونوا متعلقين بقرانه ببارك
وقال رجعتم اي فرغتم من افعال الحج ولا قد دخلوا في سبل ان يكمل صوم ثلاثة ايام او بقدر ما كل قبل ان
يخلق اول رجل وهو في ايام الحج بضمير سبعه ايام ولا يجوز بكلمة بضمير سبعه ايام لانهم لم يكونوا متعلقين بقرانه ببارك
ان يصوم سبعه ايام حتى يصومه ولا يجوز بكلمة بضمير سبعه ايام لانهم لم يكونوا متعلقين بقرانه ببارك
ثم وجد الهدي فصومه ما بين ولا حتى يملكه هكذا رآه الحسن عن ابي حنيفة يعني الله تعالى ولزم يقين
الايام الثلاثة لم يحرم الصوم بعد ذلك ولا يجوز بكلمة بضمير سبعه ايام لانهم لم يكونوا متعلقين بقرانه ببارك
وهم لا يملكون قبل ان يدخل ولا دم عليه بترك الصوم وحكم القارن حكم المتبع في وجوب الهدي ان وجد
والصيام ان لم يتدبر عليه ولو كان المتبع اكثر لحوان عمره قبل اتمها الحج ويصح من عليه ذلك لا يكون
شتمها ولو كان متدبرا بعد ومنه انما لا يجب عليه الهدي ولو كان اكثر قبل اتمها الحج واكثره
في الشهر الحج كان شتمها والاصل في باب القارن ان لا يكون حكم الاكل والاحل له حكم العدم ولو اقصى
في سوال وخرج منها دخل ثم رجع الى اهله والاصل في باب القارن ان لا يكون حكم الاكل والاحل له حكم العدم ولو اقصى
او جرحه لا وجه يكون متبعه بالاجماع وفي وجه لا يكون متبعه بالاجماع وفي وجه لا يكون متبعه بالاجماع
فرواها اذا حل من عمرته ولم يخرج من الحرم حتى اتمها الحج او خرج ولكنه لم يجاوز الميتات حتى عاد وخرج
من عليه ذلك فانه يكون متبعه بالاجماع ولما اوجه الثاني فلو كان يهودي الى اهله بعد ما حل من عمرته
ثم عاد وخرج من عليه ذلك فانه لا يكون متبعه بالاجماع ويكون متدبرا في وجه لا يكون متبعه بالاجماع
يعود بعد ما حل من عمرته ذلك الى اهله وخرج من الميتات حتى عاد وخرج من الميتات حتى عاد وخرج
ذلك للوجه اذا اتمها الحج اشتد بها اقل بطلان ثم عاد وخرج من عليه ذلك فانه لا يكون متبعه بالاجماع
اي حنيفة يعني الله تعالى وبذلك لا يكون شتمها لما ذكرنا ان التمتع ان يتم لله العرة والحج في الشهر الحج ولو
تمها وخرج من عليه ذلك فانه لا يكون متبعه بالاجماع ويكون متدبرا في وجه لا يكون متبعه بالاجماع
بذلك دخل منها رجع الى اهله ثم عاد وخرج من عليه ذلك فانه لا يكون متبعه بالاجماع وفي وجه لا يكون
شتمها وهو انما خرج من عمرته القارن فلم يخرج من الحرم او خرج منها ولم يجاوز الميتات حتى عمرته
وخرج من عليه ذلك فانه لا يكون متبعه بالاجماع ويكون متدبرا في وجه لا يكون متبعه بالاجماع
لان حوته يوجب تكون اهله التمتع والقران كلهم قد قبل اتمها الحج وابتعدا عنها حتى لا يفسد
من الميتات حتى دخل اتمها الحج وتوفي عمرته في الشهر الحج وخرج من عليه ذلك فانه لا يكون متبعه بالاجماع
كراجه من اهل مكة ولو انه عاد الى اهله ثم عاد وخرج من عليه ذلك فانه لا يكون متبعه بالاجماع
ما ذكرنا ولو عاد الى اهله وخرج من عليه ذلك فانه لا يكون متبعه بالاجماع ويكون متدبرا في وجه لا يكون
لا يملك في انما يكون متبعه بالاجماع ويكون متدبرا في وجه لا يكون متبعه بالاجماع
وهو انه اذا رآي هلال سوال خارج الميتات وجدة الشهر الحج وهو اقل التمتع ثم عاد وتوفي عمرته في الشهر الحج
الحج وخرج من عليه ذلك فانه لا يكون متبعه بالاجماع ويكون متدبرا في وجه لا يكون متبعه بالاجماع
عاج الميتات وجدة الشهر الحج وهو اقل التمتع ثم عاد وتوفي عمرته في الشهر الحج وخرج من عليه ذلك فانه لا يكون متبعه بالاجماع
لانه لم يصير كاهل مكة وفي وجه لا يكون متبعه بالاجماع ويكون متدبرا في وجه لا يكون متبعه بالاجماع
الحج وليس هو من اهل التمتع واجه باليه النبي من التمتع فلا يربط هذا النبي من التمتع بلحق بقله وهو صحيح ثم عاد
بذلك اتمها حج ثم عاد وخرج من عليه ذلك فانه لا يكون متبعه بالاجماع ويكون متدبرا في وجه لا يكون متبعه بالاجماع
او اقل ثم عاد الى اهله وهو صحيح ثم عاد وخرج من عليه ذلك فانه لا يكون متبعه بالاجماع ويكون متدبرا في وجه لا يكون

لأهله بعد ما طاف اكثر الطواف بعمرته او كله ثم يحل بعد ذلك باهله نحو ما قلنا في ايام بضمير سبعه ايام
ذلك فانه يكون شتمها في قول ابي حنيفة واما في يوسف يعني الله تعالى ان الامام مع الاحرام باهله لا يبيع كانه
لم يرحم من مكة وفي قول محمد رحمه الله لا يكون شتمها لانه اذا ما بين حرمين وقد حصل اكثرها في البقرة المذ
ثم التمس اربع شتمات في الحج وشتمتان في النكاح اثنا اللتان في النكاح يكفيان في كتاب النكاح ان كان الله
تعالى ولما اللتان في الحج فاحذرهما شتموهما الاخرى مكسوة فاشترى ما ذكرنا واما المشروعة فيخرج
احرام الحج بافعال العرة وهذا كان مشروعا ثم ينع ومورثه اذا دخل مكة باحرام الحج قبل وقت الحج فان ه
اراد ان يخرج من احرامه فانه كان ياتي بافعال العرة ويحل ثم اذا جاء وقت الحج اتمها الحج ثم يبيع ذلك
ولا ياتي بان يحرم بالعرة ثم يبيع ويكره اذا حل العرة في الحج ومورثه الا في اتمها الحج او اتمها احرام
بالعرة بعد ذلك فانه مكروه لانه لم يورثه بتقديم العرة على الحج قال الله تعالى فمن تمتع بالعرة الى الحج ولا
كله عليه وبها يذم من ينظر ان احرام بالعرة قبل ان يطوف يطوف اولا بعمرته وبشيء اخر من الشاة والرواة
فان طاف بالحج شوطا او شوطين ثم احرم بالحرف فكلية ان يرفعه ويبيعها فكلية برفعه ثم وطاف ولم يرفعه
وصفي ملكا وانما يكون شتمها بركبته في ايامه ثم لا ياكل منه ولا يجوز بيعه الصوم وان كان شتمها ولو ان شتمها
او من اهل الحرم ليس له التمتع والقران ثم ينظر ان اهل مكة ثم بعرة قبل ان يطوف بعمرته فانه يرفعه العرة
وتعني على حجة وحج عليه برفعه عمرته ثم وطاف لا يبيح له ان يجمع بينهما فلا بد له من رفق احدهما
وترقى العرة اتمها بها في الحجة الصغرى ولو طاف بعمرته شوطا او شوطين او ثلاثة ثم اتمها بحجة ك
اختلفوا فيه قال ابو حنيفة يعني الله تعالى من رفق بالحجة وعليه برفعه ثم وعليه برفعه الحجة والعرة ك
لان كل من رفق بالحجة وحل منها يبرأ من التمتع والحج وعمره وقال ابو يوسف ويحرم رفقها الله يرفف
العرة ولو احرم بعد ما طاف بعمرته اربعة اشواط ولا يركبها رفق العرة لانه اتي بانها ولا اكثر
حكم الكف فيخرج من العرة او اتمها بالحج وعليه ثم يجمع بينهما وهذا التمس بدم الشتمة ولكنه
كثرة يبيع ولا ياكل من ذلك الدم ولا يجوز بيعه الصوم وذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله تعالى في حقه انه
اذا طاف اربعة اشواط لم يبرأ من احرام الحج فانه يرفعه بالحج في قولهم جميعا ولم يذكر في ظاهر الرواية الرقص ولا
احرام بالحج او اتمها احرام بالعرة فكلية ان يرفق العرة على كل حال ولو ان شيئا خرج الى الافاق والى شتمها
لا يكون شتمها وان باق الهدي شتمها لان يوق الهدي شتمها لا يوجب الشتمة الا في ان الافاق اذا
باق الهدي يبيعته ثم بالاله بعد فانه من العرة في الشهر الحج ان لا يبيع من عليه ذلك ولا يبيع ذلك
واما يكون شتمها باضافة الحج الى العرة وهو جديده بركته وانما شتمها عن التمتع وبذلك لو اتي قارنا
يكون قارنا لانه جمع بين الاخرين وهو من اهل القران جينا الى بيان المواقيت اعلم ان الناس كلهم على
اثنان ثلاثة حينئذ منهم خارج المواقيت التي وقها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي خمسة اخذوا ان
عرق لاهل العراق والثاني ذو الحليفة لاهل المدينة والثالث حجة لاهل الشام والرابع قرن لاهل نجد
والخامس لاهل اليمن يعلم ويقال لهذا العنق لاهل الافاق ويسمونها واهل الميتات خارج الحرم وهذه اهل
الحل كاهل يثبان بنى قيس وغيرهم ويسمونها واهل الحرم وهم اهل الحرم كاهل مكة فاما الذين خارج
المواقيت فواقيهم المواقيت التي وقها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يباح لهم مجاوزتها ولا يخرجون منها
ارادوا الحج او العمرة وكذلك اذا لم يكن من اهل تلك الميتات واما الذين هم واهل الميتات خارج الحرم
فيشتمهم الحج والعرة ودورة اهلهم او حيث شاؤوا من اجل ولا يباح لهم دخول الحرم الا يخرجون وكذلك
الافاق اذا حضرا لبيثتان او المكي اذا خرج اليه فاذ ان حج او يقيم فيكون هو كاهل لبيثتان ولما
الذين هم واهل الحرم فيشتمهم الحج والحرم واليمن والحل وكذلك من حضرها من اهلها فاذ احرام الحج او العرة

۹۲

وفي العشر يصف ماع وكما يقتل القمل لا يدنع الي غيره فان فعل ذلك ضحك وكذا لو اشار الي القمل او الي
تربة في الشئ او عمل تربة ليهلك ولو التي تزيده في الشئ لم يهلك القمل لشكك القمل في شيئا يكره وان
ابتدأ الشئ فقله فلا شيء عليه عندنا خلافا لفرجه الله واذا كبر اللحم ببعض صيده او شواه كان
عليه خمسة الا اذا كانت البصلة مدرة وان خرج منها دغ ميت كان عليه خمسة حيا وكذلك لو ضرب
يعلق طلي فالتفت جنبها ميتا فان الطلي كان عليه ما فيها والدلالة انما تعمل اذا اقتل بها القمل
وان لا يكون المدلوله ما بالمكان الصيد وان تعدد في ذل عليه وينبع اثره انما اذا اكد في الذ
سالة ولم ينبع اثره حتى وله اخر فتدفعه فاشبع اثره فتدفعه للاجزاء الدال الاول ولونائي
بحرم صيدها في موضع لا يتعد عليه يوم من الوجوه الا ان يرميه بشئ فله يجوز اخذ على توس ولا
قدفع ذلك اليه فاما فتدفعه فكل واحد منهما اجزا ولو اشتهر بحرم من صومح سكونا ليندفع
صيدها فاعارة فتدفع الصيد للاجزاء صاحبها لكن في ايراد ان عليه الجزا قبل الاول
تحوله على ما اذا كان المستعير يغير على وجه والثاني تحوله على ما اذا لم يغير ولان عموما اشار الي
صيده فتلك لرجل حذ ذلك الصيد فاحل ذلك الصيد ومثله الاخر كان في لو كره في الامور اجزا
في الاول دون الثاني اعلم بان الشجر انواع اربعة ثلاث منها يحل قطعها والاشجار بفا وواحدة منها اصل
قطعها وعليه الجزا اذا قطع اثنا ثلاث فكل شجرة اربعة الناس وما يلبثه الناس وكل شجرة
ثبتت بغيره وهو من جنس ما يلبثه الناس نكلا ما يلبثه الناس وهو ليس من جنس ما يلبثه الناس
وبيان الواحدة كل شجرة بغيره وهو ليس من جنس ما يلبثه الناس وينبغي لي هذه الولاية
ان تكون مملوكة بل يثبت ان لم تكن حتى قالوا في رجل ثبت في ملكه ام عتيك قطعها ايمان فله
بمئة بايها وعليه خمسة اخوي حتى السبع بنزله ما لو تمل حيا مملوكا في الحرم وليندما اذ في جزا الشجرة
بكرة للناجح الاستماع لما وعى ابي يوسف رحمه الله لا باس لعير من محرم او خلال الاستماع وما جف
من شجر الحرم او نكش فلا باس ولا استماع به وعى محمد رحمه الله في شجرة يا يبي في الحرم انقطع قال
ان كان عروها لا يبيعها فلا باس بان قطع يعني القروى اياها يبيد ولو قطع شجرة في الحرم حتى وجب
عليه فيها نغرس المانع ثبت فله ان يقطع ويقطع به ما شاء من غير جزاء ولا حلا حشيش الحرم
ولا يقطع الا الاخر بلا خلاف وكما يحرم قطع الحشيش بالمناجل يحرم ابرياء الهام للشيء ان المباد
منزله المناجل وعى ابي يوسف رحمه الله لا باس بالشيء ولا باس باخذها والحرم لا باس باخراج
تراث الحرم وكذلك تراث البيت قبل هذا اذا خرج فذا يبيد البيرك حيث لا ينفى عمارة
المكان اما اذا اراد ان يفعل ما هو خارج عن العارة ويبنى المكان فذلك من باب التحريم وعى ابي
حنيفة رضي الله عنه انه قال اكره اجارة المبيوت مكة في ايام الموسم وارضق منها في غير ايام الموسم
وكان يقول للحجاج ان يزلوا عليهم ووزر الى كان لهم فصل فادام يكن لهم فصل فلا
الثالث فيما يجب على المحرم اجتنابه ومن اخر من ابرياء فلا يمتدح خطوره احرامه من
سل الصيد وسنبره والدلالة والاشارة ولا يملكه بعد احرامه ولا يذيق ولا يلبس ثوبا مشبوها
بعصف او ذرس او زعفران اذا كان عتيلا وما من حال لا يتفق واختلط العلم في تشهير
النفق قال بعضهم ان لا يفتخ وقال بعضهم ان لا يتنسا شربته على البدن ولا يلبس عاصه ولا
تكنية وادام يحرم اذا لا باس بان يفتق عرويه وباتزره ماره وادام يحذر وادام لا باس
بان يشق قميصه ويتردي به ولا يلبس الخفين ولا باس بلبس الصل له ولا يطلى بالزور ولا
يفعل ما يكره ولا يخطي ولا باس بغيره بالمال الفرج ولا يحل ما يكره هذا اذا كان على رايه

أدى أو شدة حثا إذا حثه حثا شديدا يزول أي رأسه ويشتد شعوره ما يشد فانه لا يكون فلا يأتى بالحك
وإذا قيل تراشده أو حثته بالخطي يجب عليه الدم هذا أي حثته رضي الله عنه وما لا يجب عليه
العقوبة واجتمعوا أنه لا يسل بالجرى والعابون لا يثيب عليه وقيل لا يجرى في الخطي العزالي بل لا
راية عليه وما يتعاقب بهذه الإثبات من الأجرية تحتوي عليها عام كتب أخطاها رحمهم الله ولا يشد
الحاجة إليها فلم يشغل يذكرها تحذرا من السامة والمكالمة وتعدوا من التهم والبرهان
المحرم إذا اضطر إلى ميتة وإلى ميتة قال أبو يوسف رحمه الله يذبح الصبي ويكفر وقال أبو
حنيفة ومحمد رحمهما الله يذبح الصبي ويأكل الميتة وإن اضطر إلى ميتة ذاب إلى ميتة ذبح المحرم
في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما فأكمل الصبي فلا يأكل الميتة وإن وجد ميتا وما لم يشده
فج الصبي ولا يأخذ ولا يتناول لم الإيثان والديان في الحج والقرع كالرجال الإيثان ما لم يشده
سواء أثنى بكلمة المحرم ويضيق روثا ولا يظلم ويؤجره ولو غطيت صرنا جارين ولا يأتى
بأن يشد على وجهه شيئا ولا يرفق أعضائه بالتلبية ولا يمكن في الطواف ولا يحسن
في بطون القادي يتعاقب الضفا والزفة ولا يخلط بينهما ولا يصرن ولا يأخذ من أطراف
شفرهن وفي قدرائله ويحط عن حران الصبي باب الحج إذا احسن أو كفى من هذا الصبي
ولا يجب عليه إذا أخون طواف الزيادة من أيام المحرم إلى الحبس والقبض **الفصل**
الحامس في الوقوف بعرفة والشهادة إذا التمس على الناس هلال ذي الحجة
والكواحدة في القعدة ثلاثين يوما وقفا في اليوم التاسع من ذي الحجة ثم بين أن اليوم الذي كانوا
وقفوا فيه اليوم الثاني كان وتوهم بجهنم تأما يشعنا نأور أخطا الإمام فقدم الوقوف بعرفة يوم
الثوري لم يجر للناس حجهم ولزمهم بعض الناس على هلال ذي الحجة فردد الإمام عنهم وعد الإمام ذي
القعدة ثلاثين يوما ووقف اليوم التاسع بعرفة وهو اليوم العاشر من هذا الشهر ووقف
الشهود معه وحجهم تام ولم يفرم بواو ان يستقيموا أن هذا اليوم يوم الخور وإن هؤلاء اليهود
بعد ما رآه الإمام شهداءهم ووقفوا قبل وقوف الإمام يوم ولم يفتوا مع الإمام من الغد فقد فاتهم
الحج وعلم أن هؤلاء بالقرعة وتعلم الحج من قابل ولذا قولنا من الحج أنو الإمام وغيره
منه في منسجعة فمروا بهم زوا القلان قبل الثلاثين يوم وهذا اليوم يوم الخور وهو غدا لا قبل
شهادتهم ووقف بالثاني على مذبحه الذي يذبحه ووقف معه هؤلاء اليهود أجرام وكذلك لو شهدوا
بذلك في آخر ليلة غرته في بيته لوطب الإمام المبشرين أن يأتوا بعرفة فيقتولواهم يذكروها حتى
يطلع النور لا قبل هذه الشهادة وأن شهدوا بذلك في أول الليل أو في أي يوم الذي هو غرته في
شهادتهم وكان الإمام والمبشرون يقدرون على أن يفتوا إلى عوفات حتى يفتوا قبل الإمام شهادتهم ولا
ينبغي للإمام أن يسل في هذه الشهادة الواحد والاشئين فهو ذلك وخامس هذا الفصل أن في كل موضع
لو قبلت نأت الحج على الكل والإمام لا يقبل اليهود وأن كثر اليهود وفي كل موضع لو قبلت الشهادة
نأت الحج على البعض دون البعض تلك الشهادة والله الموفق للصواب **الفصل**
السادس في الوصية بالحج والاهتمام ومن وجب عليه الحج فلم يرحم حتى مات فادعى
بأن حج عنه من ثلث ماله فإن لم يؤمن بذلك وشجع عنه ورثته في أهل الشرع جاز ولو ادعى
بأن حج عنه أن كان ثلث ماله يبلغ الحج ولكنه حج عنه من ثلثه وأن كان لا يبلغ حج عنه من الموضع
الذي يبلغ ولو كان ثلث ماله يبلغ الحج ما يشد من وظيفه ومن موضع آخر يبلغ ما يكافئ ثلثه حج عنه والمالك
من حيث يبلغ هكذا روي عن محمد رحمه الله وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن الحج والاهتمام

أفضل من الحج ناسيا من النبي ليس خلقه ولو كان ثلث ماله نكروا ما كان الحج عمنه بطلب وصيته ولو
كان ثلث ماله يبلغ حجنا فانه حج عنه واحدة وهي حجة الإسلام إلا إذا ادعى بأن حج عنه جميع الثلث فانه
يجوز وصيته وحج عنه حج بجميع الثلث والأفضل أن ينفذ وصيته وحج عنه حج في سنة واحدة حجه
ولو أجمعت في كل سنة حجه واحدة جاز إلا أن الأول أفضل لما فيه من جعل تنفيذ الوصية ولو كان
في غير يوم ووطنه وأدعى بأن حج عنه فانه حج عنه من وطنه من ثلث ماله وإن كان الموضع الذي
نأت فيه أقرب إلى مكة أو أبعد ولو حج عنه من غير وطنه مع إمكان الحج عنه قريبا إلى وطنه من حيث
يبلغ إليه ويرجع إلى وطنه قيل النبي لم يشد لا يكون مائتا ولو حج عنه من موضع وقيل منه
من ثلث ماله وثبت أن كان يبلغ أبعد منه فإن الذي يكون مائتا وحج عنه من حيث يبلغ إلا إذا كان
الفضل بينهما من زاد وكسوة فانه لا يكون مائتا ويؤد الفضل على الزيادة والمكي إذا مات بالكونة
وأدعى بأن حج عنه فانه حج عنه من مكة ومن كان له موطنان ومات في غير وطنه وأدعى بأن حج عنه فانه
حج عنه من مكة ومن كان له موطنان ومات في غير وطنه وأدعى بأن حج عنه فانه حج عنه من أقربهما
إلى مكة ولو لم يكن له وطن وحج عنه من الموضع الذي مات فيه هذا إذا لم يتبين الموضع الذي حج عنه
منه أما إذا تبين فانه حج عنه من الموضع الذي بين فيه ولو خرج حاجا ومات في الطريق وأدعى بأن
حج عنه القياي أن حج عنه من وطنه من ثلث ماله وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه وفي الاحتجاج
حج عنه من حيث مات وهو قول أبي يوسف رحمه الله ولزمت الجهر في بعض الميراث فأنتق المحرم
إلى وقت موته نفقة بملء فلهما عليه والقبائل أن يعين ما بقي في يد المحرم إلى مال المومي فيقول ثلث
ماله وحج عنه من وطنه وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه وفي الاحتجاج حج بالباقي حيث مات ما كان
وهو قولنا والأفضل أن حج عن الميت من قد حج مرة من نفسه حجة الإسلام كره أبو حنيفة وأهله
لأنهم إنما يذكروا الحج عند الأمانة بادن بيدها جاز وقد أبانوا المأثور بالحج إذا حج من الحج ثم نكح
المرأة بمكة غيبة من ثلث ماله أو أكثر سقطت نفقته من مال الميت ولا ما رجع هل يعود نفقته
في قول أبي يوسف رحمه الله لا يعود وفي قول محمد رحمه الله يعود وهو ظاهر الزاوية ولو أخذت ماله
دارا أو استوطنت كل أو كثر سقطت نفقته من ماله ثم لا يعود بالمرجع ولو أقام بمكة سقط الحج
القائلة لا يقطع نفقته من مال الميت ولو أن المأثور استعمل حتى كان شهر رمضان بمكة سقطت
في مال نفقته إلى عشر الأضحية فإذا جازت الأضحية من مال الأمير هكذا روي عن محمد رحمه الله
ولو أن المأثور الحج استعمل طيلة من مال نفقته فانه يقطع نفقته من مال الميت الكفاية النفقة فالحج
من الميت ولا يكون مائتا ولو خالف ما بين وما وجب من الدنيا في باب الحج يجب على المأثور الأدم
البحرصار فانه يجب في مال الأمير من ثلث ماله حجه حجه الله خلافا لأبي يوسف رحمه الله والمأثور
الحج إذا استأجر خادما لم يخدمه إن كان بمكة لا يخدمه بنفسه ولو مال الميت والأفلا المأثور بالحج
إذا قال حججت وأكرمت الزوجة قال قول المأثور هذا إذا كان المال مذكورا إليه فلو كان مكي
للمأثور من فأمرا بالحج بما عليه من الدين قال قول من حاجب الدين أنه لم يرحم واختل عياراته
المناع رحمه الله في الرجل حج عن أخيه رحمه الله فباعه شيع الإسلام المعروف بخر زادة رحمه الله أن يبا
قول أخطاها رحمه الله أمثل الحج يبيع بين المأثور والأمر ثواب النفقة ولكن ينفذ من الأمر أمثل الحج
وبعارة الشيع الإمام شيع الإمام رضي الله عنه أن أمثل الحج يبيع عن الأمر وهذا في حجة العزم وحجه
مذكور شيع الإسلام المعروف بخر زادة رحمه الله أن أمثل الحج يبيع عن الأمر إذا صار المأثور نائبا عن
الأمر في أمثل الحج ولم يرحم لأن الحج عبادة بذنية والنبابة لا تجزي في البذنيات كالصوم والصلاة والدليل

ملية انما يتطرق اهلية المأثور وهذا يدل على ان القتل لا يتبع عن الامر لكن بالامر ثواب النفقة لكن
يستلزم مثل الحج عن الامر لان الاتفاق اقيم مقام الافعال في حق سقوط الافعال كالسج القاني لرجاء
عن القوم وقد قامت اليدنية مقام القوم في حق سقوط الضوم ووجها قال شمس الامنة
الشرعي رحمه الله حديث الحنفية مجي من ابيك وهذا يدل على ان الحج يقع عن الامر والدليل
عليه انه لا يسقط حجة الاسلام عن المأثور ومع ما قلنا ان المأثور في الحج يقتضي اتيه
الاحكام الى الامر والاحكام معتد على الاذلة هذا في الحج الفرض اما في الحج التلقو فتقول من امر غير
بالحج التطوع جائز ويصير للامر ثواب نفقة في طريق الحج من حيث انه يثبت في الحج بالانفاق
وتصور المأثور ما لا ثواب فيه للامر وهذا جائز عند اهل السنة والجماعة فخرج الله تعالى
الفصل السابع في الطواف والسعي
أخذ عن ياره الكوفة وطاق كذلك يتبعه اشواط يعتقد بطلوا به في حق التحلل ومكينة المأداة
ما دام بمكة واذا سعى مكنوا بان بدا بالمزوة في انحاسا رحمهم الله من قال يعتقد به لكن بكونه والخصيص
انه لا يعتد بالشوط الاول ويثبت ان يتلوه بالبيت فاشيا ولوطاف تركها او طيف به نحو ان كان
من غير مجزبه ولا يكره شيء وان كان من غير مجزبه ليعيد ما دام بمكة فاذا رجع الى اهله ما يكره
بذلك دما ولوطاف بالبيت كما ياتوا به اذا هار ثابن مذوق او يتبع ولا يفي الطواف لا يجزبه عن طوافه
خلاف الوطوف يعرفه فانه ان امر يعرفه ولم يعرف انه عرفه ولم يثبت يعتقد به قال بعض الشافعية
رحمهم الله في البيت الاول اذا طاف بغيره نحو لا يخرج الطواف عن عمدة طوافه وقال بعضهم بانه يخرج
من العمدة ولو اقيمت للصلاة والرجل يطوف او يفتي بترك الطواف والسعي ويصلي ثم يفتي بترك الزمان
الصلاة ولوطاف منكشف العورة فدرما لا يجوز الصلاة معه اجزاء فعليه دم واذا طاف طواف
تلاوة في ثوب عليه بحيث هذا وما لوطاف فريانا يقرأ فان كان بين الثوب قدر ما يراى عورتا
فرا والباقي نجسا جاز طوافه ولا يفي بركته ومن طاف للصلاة اقام بمكة ليشل فليس عليه اذا
عرف ان يطوف وعن ابي حنيفة رضي الله عنه اذا طاف للصلاة اقام الى الوسا فلاحب ان يكون
الا اجزاء ارجع قيل ان يطوف طواف الصدر فعليه ان يرجع قيل ان يجاوز الميقات وان جاوز
رجع ولا يفي بين السقا والمزوة نجسا او محذرا فلا يفي بركته بان السعي عبادة تؤدي لابي الجهد
مثل ان كل عبادة تؤدي لابي الجهد في احكام المسائات والطهارة لثبتت من شرطها كالتسبيح والوقوف
فه ومزود عنه وتري الحمار وكل عبادة تؤدي في الجهد بالطهارة من شرطها كالطواف ولوطاف
في العمرة في وجوب الحجر فعليه ان يعيد ولا فضل له ان يعيد الطواف كله حتى يحصل طوافه
قولا ولو اعاد على الجمر اجزاء ولم يرد حتى عاد الى اهله فعليه الدم وجعل كانه ترك بعض
في العمرة لان الحجر ربع البيت فعاد كانه ترك من الطواف ربعا ولوطاف اقله محذرا واكثره
لا يجب عليه إعادة ما طاف محذرا او صدقة لكل شوط يفتت صلب من جنسه الا اذا بلغت خمسة
فانقص منه سائنا ولا يبلغ دما ولوطاف اقله جينا يجب عليه اعادة اذ لم ولوتركة طواف العمرة
اذا ذكاه وسعى بين السقا والمزوة ورجع الى اهله ما محذرا أبدا ولا يجزي عنه البذل وعليه
يؤد الى مكة بذلك الاحرام ولا يجب عليه اجرام جديد بل يجاوز الميقات ويطلق لها
الطواف ويصلي ولا معتد بتسعيه الاول قبل الطواف لان السعي منزلة التجرود والطواف
في الركوع والتهجد قبل الركوع لا يجوز وكذا السعي قبل الطواف ولوطاف اكثر طواف
السعي بين السقا والمزوة ورجع الى اهله فعليه دم لترك اقل طواف العمرة ثلاثة ركعات

اذ احاطت الزبارة جثثا ووجب عليه الامانة فاماط الحذر في احواليام الشريفة ونفع طوائف الصنفين
 طوائف الزبارة وصاروا كما طوائف الصنفين عليه دم لترك طوائف الصنفين عليه دم آخر فاحذر
 طوائف الزبارة عند ابي حنيفة رضي الله عنه واذ احاطت الزبارة بحدنا ثم طالت بالصدرة في احواليام الشريفة
 كما هو لم يقع طوائف الصنفين طوائف الزبارة
 مني الله عليهم وسلم انه قال ٢٠ سنة لا يدي الا في سبع موطن من كثرة العبادة وفي البعد من والفتنة
 في البعد من البعد في المناياك اخذها يند ايتلام الحجر واذ اجز عن الابتلاء جعل وجهه الى الحجر ورفع
 يده حذو منكبيه وجعل ياطرها نحو الحجر وظاهرها نحو وجهه وكثر وهل وحده الله تبارك وتعالى
 وصلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني بينه العشاء والمزودة فجعل يابن كفيه نحو السما كما يفعل
 في الدنيا واستقبل القبلة وكثر وهل وحده الله تبارك وتعالى والثالث بقرنة ليدن عاملي الظلم
 والفسق منع الانام وزوت بقرنة دعا الي وت المغرب وجعل يابن كفيه نحو السما وفعل وكثر الرابع بين
 المقامتين بين الحرمين وفي الاولي والوسطى دون العقبة ويرفع يده جدامكبيه وجعل ياطرها نحو
 الكعبة في ظاهر الزبارة ومن ابي يوسف رحمه الله انه يجعل ياطرها نحو السما في الدنيا وذكرنا لابي
 رحمه الله تبارك وتعالى يقطع بالعموم وما لم يجرى الحزم لا يقطع في الدنيا وهذا
 متعوض عن المستفيدين من شأنا رحمه الله وفي قطع شجرة الحزم لا يجوز فيه الرعيان هو ان خلا لا
 او حرما وكل ما اضر الحزم الي بعله من مخطورات احواليام من خلق ناسه بلا اذا وليس المحطة
 للهد فانه يجوز لاحتفاظ هذه الزبارة من نفسه بالعموم ومن ابي يوسف رحمه الله وما شكا الحزم
 من مخطورات احواليام من ضرورة لا ساع وما لم يجزه الرعيان وهو لا يوصله من غير ضرورة وفي انساب
 الحسن قال ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز فيه العموم وهو قول ابو يوسف رحمه الله يجوزون وشركوا
 في قتل من يمل واحد منهم جميع البنية ولا شريك عشرة ذم ذلك في قتل من يمل في الحزم عليهم ذمة واحدة
 انشأوا والحزم اذا قتل شيئا في الحزم يلزمه ذمة واحدة ولا يقطع عن الحزم في حقه وفي رواية هشام
 قال ابو يوسف رحمه الله في راحة تغير قد مضى امكة لحرمين فتر لو ايتنا فامر ثلاثة منهم رابعهم ان
 يلقى الباب وخرجوا الي بنا وقد اطلق الباب فوجدوا في البيت نواحي وخامات قد ماتت بطاشا ان
 على كل واحد منهم الجزاء الحزم راى شيئا في موضع لا يند عليه فذله يحرم آخر على الطريق البنية فذبح
 نفسه كان على الذال الجزاء وكذلك الحزم راى شيئا دخل ما فاقبل عليه لم يعرف باب الفار
 فذله يحرم على باب الفار حتى اخذه كان عليه جزاءه وذاك الحج من فاته الوتوف بعرفة لان معظم
 الحج الوتوف بعرفة وزوت الوتوف من حيث تزول الشمس من يوم عرفة الي ان يطلع الفجر من يوم
 الفجر خلافا لما في رحمه الله فام لم يقف في شيء من هذا الوقت فقد ناته الحج وعليه ان يفتل
 بالمال العرة عندنا يطوف وبشيء وبجاني ولا دم عليه عندنا خلاف المحقة هذا اذا كان في
 الحج وان كان فله ان طاف للعررة وبشيء لتمام يطوف طوافا آخر وبشيء لنوات الحج وعلق وان طاف
 الحج ثم نفا قد بان المقضي بطل شيعه ويقصع بعد ذلك ما شام فاك الحج اذا تحلل بالمال العرة
 هل يتكلى احرامه امر به ذكره في غير رواية الاموال ان على قوله ابي حنيفة ومحمد رضي الله
 عنهما لا يتكلى بل يبي احرام الحج وعند ابي يوسف رحمه الله يتكلى وتأييده هذا الاختلاف مظهر
 لما اذا اخرم حجة اخرى على قوله ابي حنيفة رضي الله عنه يردها حتى لا يصير محرما بحجتي وعند ابي
 يوسف رحمه الله لا يردها بل يعيها ومنه محمد رحمه الله لا يصح الثاني كما لو اخرم قبل التوازي ولو
 اخرم بحجتي عند الميثاق او بعد غير لماء حجتنا في قوله ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما

وكذلك لو اخرجهم بغير بين لزمنا جميعا وقال محمد رحمه الله في المسألتين جميعا لا يلزمه الا احداها وعلى
هذا الخلاف اذا اخرجهم بحجة ووثقت بغيره ثم اخرجهم بحجة اخرى يندفع ما يلزمه الثانية ايضا وعند
محمد رحمه الله لا يلزمه اذا صار محرما بها عند ما كيف يفعل قال ابو حنيفة يعني الله عنه اذا اتم
بطل احداها يرتضى الثانية فاذا اخرج من الاولى فيقول الحق يتبني الثانية في الغام القابل وفي فصل
الفرقة يتبني الثانية في ذلك الغام وعند ابي يوسف رحمه الله كما قال لبيك بحجتين او لبيك بغير بين
يعين محرما بها فترتضى احداها في مكاييد بل ان يستعمل بكل احداها اذا قال الله تعالى ان احج بوجه
الغام ثلاثين حجة لزمه العقل في قول ابو حنيفة يعني الله عنه ولو طاف بالفرس شوطا او شوطين
ثم اخرجهم بحجة فانه يرفض الحجة ثم يتبني بقية العروة في قول ابو حنيفة يعني الله عنه وقالا بان
يرفض العروة ولو طاف بغيره اربعة اشواط ثم اخرجهم بحجة فانه يرفض الحجة بالاجماع ويعني
في عمرته ثم يقضي الحجة في مائة ذلك ان بني وقت الحج وعين محمد رحمه الله اذا اخرج الرجل الى البصرة
بغير بين اخرج فاحرم ولم يحضر النية قال هو حرم قيل له فان خرج ولا نية له فاحرم ولم يتوشح بالثوب
له ان يحمله ماشا سالم يطوف بالبيت فاذا طاف بالبيت فهو حرم ولو قال على المشي الى بيت الله تعالى
ثلاثين سنة قال عليه ثلاثون حجة او ثلاثون عمرة ولو قال على المشي الى بيت الله تعالى ثلاثين
حجة شهر او قال احدث شهر او قال عشرة اشهر فانه حرم وعمره واحد وانما يستحب هذا
المكان العرف رجل قال وهو حرم انما على المشي الى بيت الله تعالى ان كل سنة ثلاثا وكل سنة ثلاثا
بالكوفة فكل سنة على بيت الله تعالى بن خويسان رجل قال انا اخرجهم بحجة ان قلت كذا فنقل
كان عليه حجة وكذا لو ذكر العروة ولو قال انا اهدي الى بيت الله تعالى ان قلت كذا فنقل لا يلزمه
شيء اذا اخرجهم الرجل في سنة ويلزمه حجة وعمره فان احرم بشيئين ولسيما في الإرجع
يلزمه حجة وعمره ويحل امره على التران والله الموفق للصواب **كتاب**

النكاح هذا الكتاب يشتمل على عشرة فصول **الفصل الاول** فيما يتعلق به النكاح **الفصل**
الثاني فيما يجوز وكذا وفيمن لا يجوز **الفصل الثالث** في معرفة الاولياء ونكاح العسائر والفقار
الفصل الرابع في نكاح الابكار واليتيم ومعرفة الهكنا **الفصل الخامس** في معرفة الشهود والوكالة
في النكاح ونكاح النشوي **الفصل السادس** في الدعوى واليمين في النكاح **الفصل السابع**
في المهرود وانتهى فصل في اقسام **الفصل الثامن** في نكاح الغيبه والامنا **الفصل التاسع** في نكاح
امل الذمية واهل الحرب والردة **الفصل العاشر** في النفقات **الفصل الحادي عشر**
فيما يتعلق به النكاح ويتعلق النكاح بثلثين كونه زوجة وتول الاخر قبلات
وكونه زوجة وتول الاخر زوجة او قال لنا التزوج قلت قد فعلت وعن محمد رحمه الله اذا قال
اخاطبك على انك فتاة قد فعلت لم ينعقد حتى يقول الزوج قبلت وهو محمول على ما اذا لم يبره
ان قال ولو قال بالانبارية وحبر حوس مراد ادي فقال وادم لا ينعقد ان هذا استخبار واستبعاد
ولا يصح ولا اذا اراد به التحقيق دون الاستبصار وينعقد النكاح باللفظ التام واليمين والصدق
والبيع والرا وخوفا وعن محمد رحمه الله لو قال او مئت لك يا بني الما لا ينعقد ولو اومى بمثل
لا ينعقد وبلفظ الاجارة الذي الحسن عن ابي حنيفة يعني الله عنه ما ينعقد النكاح وعن محمد
رحمه الله انه لا ينعقد وهو الصحيح لان الاجارة لا ينعقد بلفظ النكاح ولا ينعقد بلفظ الرهن
لان لا ينعقد بلفظ النكاح في موضعها وبلفظ الرهن في قول ينعقد على قبائس قوله ابي حنيفة
ومحمد يعني الله بهما لان نفيس القرض ينعقد بلفظ ما عرفت في الجامع ولا ينعقد النكاح

بلفظ النكاح وتفسيره ان يقول انتع بك كدي من المنة بكدي من المال وهذا باطل عندنا الا اذا كانت المنة
لدة لا يوشان الزنا في الغالب كما هي سنة وثلاثة سنة ومنه ما لك بن ابي رجم الله وهو الظاهر من قول
ابن عباس رضي الله عنهما قال جابر بن عبد الله ما خرج من قبائس روي الله منها من الدنيا حتى يرجع
عن قوله في العرف والمنة وذوي من عمر رضي الله عنه انه قال شعثان كانتا على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وانا اتيتهما واما اب عليهما ولقد قدمت بهما لدمت شعثه البنية وشعثه الحج فتعك الحج
ما بينهما وشعثه البنية فان اخذها ما ذكرناه اثنان الثاني ان يقول الرجل لاسراة اجنبتك اترجك
ترجوا فتاقت زوجت نفسي منك فكذا شعثه وليس ينكح عندنا وعند رافضيه الله يجوز ولا يكون
المنة الا بلفظها والمنة اجلها من قول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث ايام ثم حرمها بعد ذلك بقول
تعالى والذين هم لزوجهم حائلون اكل على ازوجهم الآية فانه قال رتب الحيل على الزوجية مطلقا ولا ينعقد النكاح
بلفظ النكاح والاقالة والركة والجماعة وخوفا رجل قال لزوجي اجنبتك مني فتاقت او فها واذهب بهما
حيث شئت يحضر اليهود لا ينعقد النكاح وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ينعقد ولو قال
اب الصغيرة لاب الصغيرة زوجت ابنتي ولم يرد عليه شيئا فقال ابو الصغيرة قبلت يقع النكاح بلاب هو
العصم ويجب ان تحتاط فيه فيقول قبلت ابني وهذه البسكة نذل على ان من قال لا حرك بعد ما جري
بينهما فماتت البسكة بقت هذا العبد فقال الاخر اترجيت بيع وان لم يسل ينكح والحق على هذا ولو كان
الرجل ثمان اعدفا كبري اتمها غاشية وصغري اتمها فاحله وامراه ان يزوجه الكفري فعقد بايم فاحله ينعقد
في العصري ولو قال زوجت ابنتي الكفري فاحله لا ينعقد على احداها رجل اترجى رجلا فخطب امرأته فبها
فزوجها الرجل وامراه جاز ان الخطبة جئت بها اذا اعدت من الاسرافه لو قال لا يبرأه خطبتك بال
دوم فتاقت زوجت نفسي منك كان نكاحا يتكون الاسرافه بالخطبة امرأه بالخطبة بالكتاب
او بالبراهة اليها فندبت نفها منه فان مع اليهود كلام الرسول وقراءة الكتاب جاز ولا فلا في البيع يجوز
وان لم يتجرهم قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله اما ينعقد البيع اذا كتبت على الكتاب يعني يندك واشترت
بمنك فبلغ الكتاب وقال بعت وهذا حجت جدا وفي النكاح يوافق زوجي نفسك يعني ليلها الكتاب
فتاقت زوجت اوكبت تزوجتك فليها الكتاب فتاقت زوجت نفسي منك لكن في الوجه الاول لا يشترط
اعلامها اليهود وفي الوجه الثاني يشترط ولو قال المرأة لرجل اعزبتك لبيتي فقال قبلت ينعقد
النكاح ولو قال المرأة وهبت نفسي لك وقال الرجل احدث قالوا لا يكون نكاحا جازا امرأه قالت
لرجل تزوجتك على انك فقال الرجل زوجت فتاقت المرأة قبلت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله لا يكون نكاحا ونقل عن شمس الامنة الحلواني رحمه الله ان كان باللفظ العربي يكون نكاحا وان
كان باللفظ الناري ينعقد لا ولو قال اب البنت وهبتك لزوجك فقال قبلت لا يكون نكاحا وكذلك لو
قالت المرأة قد بعت نفسي لك لا ينعقد النكاح ولو قال لها امرأه امرأه شدي فتاقت يا شدي
لا يكون نكاحا ولو قال امرأه شدي بنيت فتاقت يا شديم يكون نكاحا ولو قال ابن ربي منيت
يحص من اليهود فتاقت المرأة ابن ربي منيت ولم يكن بينهما نكاح اخذت المشايخ رحمهم الله فيه والصحيح
انه لا ينعقد النكاح وذكر في طبع الاصيل رجل ادعى على امرأه نكاحا فجدت فمأها على ما يركه دهم على
ان يقر له بالنكاح فافرت بالنكاح جاز ما تزم انها زوجت نفها منه ابتداء ما يركه دهم وفي النكاح
الاول اذا قال اليهودي لفلانة نكاحا فقال نعم كان نكاحا ولو قال لفلانة نكاحا فقال نعم كان نكاحا
الإنشاء اجرت ذلك الطلاق لا يكون طلاقا ولو قال جئت طلاقا يكون طلاقا وكذا في الصغير اذا اعتن
بنده في حالة الصغر فاجازة بنته البليغ لا يجوز ولو قال جئت طلاقا جازا اب الصغير اذا قال

بين يدي اليهود اشدوا الى نكاح ثلاثه بنت اخيه يريه ابو الصغيره من ابني فلان عمر كذا
وقال لا يرب اليس هكذا فقال ابوها هكذا ولم يزد على ذلك قالوا الاول ان يجردوا النكاح
وان لم يجردوا جازا ربه يمتد في مفرها بايم نكاح كبرت بيمينت بايم آخر قال عز وجل يا ايها
منازل متروكة يا ايها الآخر قال رضي الله عنه والاشح بيدي ان يجمع بين الابوين وجعل تزوج
امرأة بالغيره او بلفظه لا يعرف نكاحه لو زوجت المرأة نفسها بذلك ان علان هذا لفظ يعقده
النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلل لفظه وان لم يعلل ان هذا لفظ يعقده به النكاح
فهيده حكمة يسأل النكاح والعتاق والتدبير والنكاح والخلع والامراء من الحقوق والبيع
والعتاق والعتاق والعتاق والتدبير والبيع في الحكم ذكره في عتاق الاميل واذا عرف الجواب
النكاح والعتاق يعني ان تكون النكاح كذلك لان اللفظ المعقود لفظا يعقده فلا يشترط
نيابته فيه الجحد والفرق بخلال البيع ونحوه رجل قال لمرأته تزوجيني على كذا من الذهب
مخض من اليهود فقال نكاح النكاح ولا قبل المرأه قالوا لا يقع النكاح زوي عن ابي حنيفة الكبر رجم الله الله
قال يبيع النكاح لان النكاح اصل والمال تبع وقد وجد فيك الاصل امرأه قالت رجل مخض من النكاح
تزوجتك على كذا ان اجاز اليها ورضي فقال نكاح لا يبيع ولو كان الاب في المجلس فقال رضىه او اجوز
جاز رجل طلب من امرأه نكاحا مخض من اليهود فقال المرأة لي زوج فقال ليس لي زوج فقال
المرأة ان لم يكن لي زوج ففدت زوجت نفسي منك وقبل الزرع ولم يكن لها زوج كان يجوز هذا
النكاح لان هذا العلق بشرط كاش والتعلق بشرط كاش يجوز لو كان بهر ايمهات ظراف لو كان البنا
نؤننا والارض تحت اشد لنا ينع النكاح لان هذا العلق بشرط كاش يكون مخضرا خنديان خفي
قال آي احدها لابي الآخر مخض من اليهود زوجت ابنتي هذا من ابنتك هذا اول النكاح من ان
الجارية كانت غلاما والظلم كان جارية كان النكاح جائزا وهو نظير ما ذكرنا اذا جعل الرجل يمتد
النكاح نفسه فلا يملك النكاح ونظير ايضا ما قال في الخلع اذا قال الرجل اشترت وقالت المرأة انك
اكره اهل العلم لا يقع الخلع والمخاض ينع رجل قال لمرأه زوجيني نفسك على انك تاتين لافل الابالين قال
الرجل اتق الله واخشيته فقال كذا فقلت كان جائزا وهذا من ابي يوسف ومحمد رجم الله رجل قال
لمرأته تزوجيني بالان يعني فلان قال ابو يوسف رجم الله في الامالي ان كان فلان خافا في المجلس
ورضي جازا بيمينت فلان كان غايضا لم يجز لو قال يفت بك هذا العقد بالان ان كفل فلان فان كان
فلان خافا في المجلس وكفل جازا بيمينت فلان يفت بك هذا العقد بالان ان كفل فلان فان كان
قال نكاح نكاحي بالان فقال قلت بالان فلان رجم الله الا ان يقول بعد ذلك قلت فقلت
الان هذا اذا جازت في المجلس فان جازت بعد الاختراق فالمرأه انك ومن ابي الليث رجم الله اذا
قال فت ابتك بربي فقال وفت لم ينع عالم ينك ابي الصغيره مملت ولوقال آي الصغيره وفتها
كف فقال آي الصغيره قلت بربي فتق بالان امرأه قالت لي رجل زوجت نفسي منك يا ليت فقال الفرق
قلت بكن ان شطقت المرأة باليمين لا ينع ما لم ينك الزوج قلت بعد التيمية ولو اضاف النكاح
الى نصف المرأه ينع روايان والصحح انه لا يقع المرأه اذا كانت خافه عند الزوج في مشقة
لم يعرفها اليهود ولم يذكر ايمها وبها يجوز وعنده نصير رجم الله لا يجوز ولو كانت المرأة غايه لا بد
من تعريفها بايمها وبها ويجوز وعنده نصير رجم الله ببارك وتعالى بدون التيمية والله الموفق
للقواب

الفصل الثاني من يجوز نكاحه وفير لا يجوز وخيله الابن ملكه وكاح او
بين والمجد اذ من قبل الاب والام وان علوا حرام وتثبت الحرمة بالنكاح العيص دون القايته

دعي

وتحرم الموطرة على اكله الوالدين وفروعه وتحم على الوالدين اصولها وفروعها وكذلك النظر الى الفرج
بشهوة والليل بشهوة لقوله صلى الله عليه وسلم من نظر الى فرج المرأة بشهوة او لبسها بشهوة حرم
عليه اهلها وبنيها وحرم على ابنته وابنته وحكي الطواقي اجماع السلف على ان التقبل والليل عن شهوة
يجوز حرمة المصاهرة وتثبت بالنظر ان ينظر الى باطن فرجها بان كانت المرأة مكشوفة حتى لو كانت
قائمة او جالسة غير مستندة لا تثبت حرمة المصاهرة وقبل هذا النظر الى الخنث وهو الهك وهو
رواية عن محمد رجم الله وقيل هو النظر الى الشق والسوي على الاول وهذا الشهوة ذكره على صاحبها
رجم الله ان شتر اكله بالليل والليل وان كانت الله مستشيرة فله فان تزودا وشدة فان كان عينا
او مجزأ بان تحرك فله بالاشها اذ لم يكن محررا فان كان محررا فان زواد الاشها وقيل جدها ان يشترى
بغيره لما تحرك الالة والانتشار فليس بشرط ولا ينع وتثبت المصاهرة بيمينت لانا يثبت بيمينت اياه
وقال ابو القاسم الصغار رجم الله ان كان لا يشترى لغيره بيمينت بغيره فان بيمينت اياه لو كان غايضا بيمينت
انك تثبت حرمة المصاهرة والليل بشهوة اذا انقل به المزال لا تثبت حرمة المصاهرة هكذا
اختاره ثمن اليمه البرجيني رجم الله والبيع المماثل بين ذوي رجم الله عللا فقالا لانه خرج عن ان
يتقي به الى المثل في محل الخوف وصار هذا اذا اتاها من غير الماوي ولو في امرأة وعليها ثوب ان كان
خفيقا ينع ونقول خراة هذا الى يدين لا تثبت الحرمة وان كان رقيقا لا تثبت ذلك بيمينت ولو في
شعرها بشهوة ان يمس بالانقل بيمينت وان يمس ما استرسل لا تثبت وإطلاق الشاطي في اجناسه
الطافير بغير هذا التفسير انك تثبت وبت ثمان اذ بيع ان كانت عتلة بيمينت مشهارة محمل الوطي يني
كالبالغة فيما ذكرنا وان لم تكن بغيره المماثلة فلا ينع ثمن ثمنه ويصل محمد بن قاتل الماوي
رجم الله اذا ارباب الثمن وهي بنت بنت بيمينت لانه لا يكون خفيضا وان كانت بنت بيمينت لانه
لانه يكون خفيضا وانما انك تهاين البت والبيع فان كان لا يوطاها لا تثبت الحرمة بوطاها فانه ينع
ابو يوسف رجم الله يثبت وان كانت بنت بنت بيمينت وذكر ثمن اليمه البرجيني رجم الله في كتاب الحدود ان
الصغيرة اذا بطلت من الجماع يثبت حرمة المصاهرة ولا فلا وتبصر بالامانة ان لا يصير مثلها ما
مثلها واجزا واذا اجذت المرأة فغيب صغيرا بيمينت في الجماع ما دخلت في فرجها لا تثبت الحرمة
وقيل تثبت حرمة المصاهرة بالخلوة وهو قول ابي يوسف رجم الله وقيل لا تثبت وهو قول محمد رجم
الله ولو قبل المرأة وقال لم اشبهه لا يصدق لانه لا يكون الا بشهوة فان بيمينت خافا رجم الله هذا
اذا قبل على شفيتها ولو بيمينت او غائبا يصدق وهذا اذا كان البني على الفرج اما اذا كان على الفرج لا
يصدق ايضا والنظر الى داخل الفرج من وراء الزجاج مستشيرة تثبت حرمة المصاهرة بخلاف
المرأه ولو كانت المرأة على شط حتى او على قنطرة فنظر الرجل في الماء فنظر الى فرجها عن شهوة لا تثبت
حرمة المصاهرة ولو كانت المرأة في الماء فزاد الرجل فرجها من الخراج ونظر عن شهوة يثبت الحرمة
ولو اذعت المرأة ان من ابن الزوج اياها كان بشهوة لم يصدق فالتقول قوله ابن الزوج انه لم يكن بشهوة
ولو فرط جارية صغيرة فيما دون الزوج فماتت ولا يندري هل كان بشهوة مثلها في الخنث والجناب
لم عمل لاهما هكذا عن ابي يوسف رجم الله ولو نظر الى فرج بنته وتقي ان يكون لها جارية مثلها فاشترى
فان كان شهوة عن النظر حرمت اياها وان كانت عن البني لا يحرم صغيره فزعت في التمام فتزوت الى فاشترى
والله امر بانه فاشترى اباها وفي بنت ثمنه قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل رجم الله اخي ان
تحم والدنا على ابيها ولوارك امرأه او تزوها وبينهما ثوب تخين لا تثبت الحرمة امرأه مع ابنته فلما
مشهارة ثمانا في براءت قد الرجل يدة الى امرأته بيمينت بغيرها الى امرأته بيمينت فاحسب يد الرجل بنت المرأة

[illegible]

ولو كانتا التبينه فالتبينه ايضا صغيرة لا يتبعها زوجها فلا بد ان يكمل الزوج فيهما
 دون نفقتهما لان النفقة اما يجب بازاء الحبس صغيرة زوجت فذهبت الى بيت زوجها يدون اخذ
 تمام المهر كان لمن كان اخي بامسالكها ان يتبعها حتى ياحد جميع مهرها من له حتى الاخذ وهذا في غيرهم
 انما في عرفنا كان له نفقا بنبه وبيت بيمان امرأة وزوجت بينهما الصغيرة وقبضت مهرها ثم ادركت
 فان كانت الام وحيثه فلان تطالب امها بمهرها دون زوجها وان لم يكن الام وحيثه فلان تطالب بها
 والزوج يرجع على الام ان كان قائما وكذا هذا في غير ابنت والجد رجل وزوج ابنته وجمعه فاستأبت
 فزوج ابوها ان الجواز للزوج انما كان ماله وان لم يصبه فلان اما اعادها فالتقوله قول الزوج وبكى
 الاب التبينه ان الظاهر يكذب به وذكر في البكر الكبير ان القول قول الاب لان الدفع حصل منه
 فيكون القول قوله في جميعه الدفع وبطل شح الاطلاق عن الان حرة البتة في رجعة الله عن قال
 اخر زوج ابنتي فلا تترك من ابك فلان يكذب ذلك الاخر فلان لا يملك له ان يملك فلان وله ان يملك
 هل يتبعه النكاح قال لا والحاصل ان قال زوجت ابنتي من ابك وله بنت واحدة وقال الاخر قبلت
 ابنتي وله ابن واحد صح بعدكم الا بيمينه ولو كان له انسان فبشيء المهر في البيت والابن والحاصل ان
 واقترع على قوله فيك صح ايضا فلان اذا لم يقتصر على قوله قبلت بل زاد وقال قبلت لابني ولم يمتد
 في الابتداء لا يقع صغير وصغيرة بينهما فبشيء الرجوع لا يملك ذلك حقيقة قالوا لا يابى بالنكاح بينهما
 وان كان الاخر بعد النكاح فلا حظ ان يفارقه لان في العبرة الاولى دفع الشك في الجواز فلا يجوز
 بالشك وفي الصورة الثانية دفع الشك في النكاح فلا يسلط بالشك صغيرة او صغيرة ثم كثير من
 اهل قرية لا يدري من اوصفتها ارادوا احد من اهل تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم الضحاك
 رحمه الله انا لم يظهر له علامة ولا يثبت له بذلك اخذ كان في جميعه من نكاحها وبطل شح الاطلاق
 هذا رحمه الله عن خطب الى انسان بنته فقال ان نكحت المهر وهو كذا في جميعه اثم وابتعتني به
 زوجتك فذهب الرجل وتكلمت وكان يهدي الى هذا الرجل هذا ايا وبعثت اليه شيئا ففقت خبة
 اثم و لم يتدبر على نكاح ذلك المهر فلم يزوجه ابنته هل له ان يتزوج من ماله في الله قال له
 ذلك فيما دفعه اليه على وجه المهر قائما كان او هالكا وكذلك ما دفعه اليه هدية وفي كرامة
 نكاح المهر ملك والملك فليس كذا ان يطالب به بماله او قيمته واذا ازوج الصغيرة غير الاب والجد
 فلها الخيار عندي جميعه ومحمد رضي الله عنهما وقال ابو يوسف رحمه الله لا خيار لها قالوا في
 وجه الله لا يجوز له النكاح امتلا فولاك الزوج للماضي عبدة وكذلك المعقود اذ ازوجها غير
 الاب والجد ثم انك وتوالت ادركت امس او علت بالنكاح امس وفتح لم يفتدي الا بجمعة
 وبطل خيارها وتوالت على ان وفتح صح قبل المهر رحمه الله كيت يبيع هذا وهو كذب قال لا
 يبيع الا على هذا الوجه فانها لا تشتق في الابتداء وتوالت ففتح حين علت لم تشتق الا بيمينه
 ولا اجتماع لها حقان الشفعة وخيار التلويح فقولوا طلب الحمين ثم يبدأ في التفسير باختيار النفر
 ويكفي لهذا الفصل نكاح الكبيرة ليلتظر النقل الزوجين جميعا وتوالت التلويح لا يمينه ان لا لا
 تحط بك فتالت لا تزوجني من فلان فاني لا ارده فزوجها قبلها فبكت جاز النكاح وتوالت
 كنت قلت لا اريد فلا تملك جواز النكاح ورجل زوج ابنته البالبة من رجل فاجرها بذلك رجل
 فزوجت ثم قال فلما في تجاس احزان اقامنا مخطوبتك فتالت انا ما بينة عما شغلته فزوجها من الذي
 ردت بكاحه فابت ان يجيزه ايضا فام لا يجوز نكاحها لان قولها انا ما بينة عما شغلته انت انصرف
 الى المهر الاول من الرجال وكذلك لو كانت خطيبتي فلان نكحت فزوجني من غير عتار وهو بمنزلة ماله

قالوا ابنتاه وشكى عنها عند رجل ثم وكله بزوج امرأة فان هذا التوكيل ينصرف الى غير تلك المرأة ولزوي
 عن شاذ رحمه الله انه قال في رجل زوج ابنته وهي منك فم يعلم رعاها حتى مات الزوج فقال
 وزوجه الزوج انما لم تعلم بالنكاح ولم تر من يد وتالت هي بكفتي ونقضت قال ان قالت زوجتي ابي بامس
 ما لقوله قولها فان قالت زوجتي بامس امسك قبلتني ونقضت فلا مهر ولا مهرات والله اعلم بالصواب

الفصل الرابع في نكاح الابكار والذهب ومعرفة الاكناه

قيل اشتكر منه البكر البالغ وقال ان فلان ولاننا خطبناك الى فتك فله ان يزوجه من ابها شاء وكذلك
 ان كان ان بني فلان لعم مفرقة فبشئ مفرقة وان كان لا يفرق مفرقة لم يكن للاب ان يزوجه من شانهم ولزوج
 البكر البالغ والابن كل واحد منهما من رجل فبشئ مفرقة فبشئ مفرقة فبشئ مفرقة فبشئ مفرقة فبشئ مفرقة
 البر وايسر عن محمد رحمه الله وفي رواية لابي بصير بن زيدا في احواله والامر مؤلف ولوايتهم ما في التزوج
 من رجل فتالت فيم اولى لم يكن ذلك اذنا ولوايتهم ما في العقد فتالت ذلك كانا جازة ولوايتهم ما في رجل
 غدا ينكح الذي فيك كان رجلا وان كان فاشترى لا يكون رجلا وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 انما في العقد فيكون رجلا او يكون رجلا فيكون رجلا او يكون رجلا فيكون رجلا او يكون رجلا فيكون رجلا
 غدا هذا القوي مغيب فاقم على امره ان كان هذا رجلا فيكون رجلا ان كان الخليل غدا وان كان فاشترى لا يكون
 لما ذكرنا في النكاح ولوايتهم ما في النكاح فيكون رجلا او يكون رجلا وكذلك لو تزوجها وليها او وليها
 لا يكون رجلا ولو قال البكر الحمد لله اخبرني نقيي او قالت هذه باع ما ان يده هذا كلام واحد وكان رجلا
 وتوالت فلما في امره ان ارادته من فلان فتالت بطل ما خرج الذي قال لا ارقي لم يسلط الذي
 يتبعها حتى تزوجه من فلان صح ولوايتهم ما في النكاح فتالت نعم ما صنع فيه كلام والامع اذ احواله وتوالت
 اخبرت اذا مبيت او تبارك الله لك اولنا او قبلت الشهادة او شكت فبشئ مفرقة ان يكون جرحا عن
 ايمتهما وتوالتهم ما في النكاح وقيل في النكاح قال الفقهاء ابو القاسم رحمه الله ان كان النكاح وجم
 العتيق فزوج وان كان نكاحا وجمه المهر فبشئ مفرقة من الفرج والشرع في ان كان فاشترى لا يكون
 يكون رجلا وان كان حارا لا يكون رجلا وقال ابن سلام رحمه الله اذ قال لها الولي امره فيك من فلان
 فتالت باك يلمس انه يكون رجلا وتوالت لا طاعة لي الى النكاح او كنت قلت لك اني لا اريد فزوجت للنكاح
 المباشرة وذكر ذلك لو قال لا ارقي او لا اصبر او انا كارهة عن ابي يوسف رحمه الله انه رد اما قولها
 لا يفرقني او لا اريد الا زواج فلا تكون رجلا حتى لو رعت بعد ذلك يبيع وتوالت لا اريد فلا
 فزوجت وتوالت انا اقم او بالنا ربيته كونه داني لم يكن رجلا وتوالت ذلك النكاح فزوجها واتباع على
 هذا في جميع ما وصفتنا والبت ان زوجت فبشئ مفرقة بعد التزوج فتالت ليس بربها وكذلك لو
 اكلمت من طعامه او خدمته كما كانت خدمته قبل ذلك وتوالت بامس رجلا فان كان رجلا لا يربها
 لهذا الميلا قال رضي الله عنه وعندي ان هذا احواله ورجل فزوج ابنته بكه ابنة على مهر مسمى
 ودفع الى ابنتها مهرها فبشئ مفرقة فلا يملكها اخبرناك لا ارقي ما فضل الاب ينظر ان كان يملكه لم يجوز النكاح
 يدع الصغيرة في المهر لم يجوز ان هذا المهر والبالغ فالباع للزوجة وان كان يملكه لم يجوز النكاح بذلك
 جاز ان هذا يقع للمهر والاب حتى يفرق المهر والابنة غدا وان كانت ابنته صغيرة فاشترى الاب
 فكان المهر صغيرا لا يابى للمهر فان كان يملكه لم يجوز النكاح بذلك جاز ولا لا البكر لا يشتري
 والذهب يشتري والبكر ام امرأه لم غاص بنكاح ولا غير وقيل هذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
 انما عند ابي حنيفة رضي الله عنه باليعود لا يزول ايم البكر ولهذا امر رجعة عند رجوع الابكار والآن
 الصحيح ان هذا قول الكل لان في باب النكاح والحكم يبيح ما احبنا وانه لا يزول بهذا الطريق والذهب

ام يترافه يكون مصيبها غايضا اليها ما حو من قولهم ثاب اني اجمع قال الله تعالى وادخلنا البيت
شكابة لثامنا اني شرهما والكون يكون مصيبها شيكرا اليها بالطلب واليك اذا خاضت الارض واج
في المهريل لا يستنطق ويقل يستنطق ان علة ومنع النطق الحي والحمار والبقا وتراهم عليها احد او قفى
عليها بالعدة او امتداد الزنا مستنطق ولو اكرهت على الزنا فلا رواية لهذه المسئلة واذا اقرق الشاخي بين
اسراء العيون وبين العنين ووجب عليها البعدة شريخ كما تزوج الابكار من غير طهر في الاصل والمكنا مشتم
في النسب والمال والحريه والتقوي وابتلاء الاباء والعقل حتى ان المجنون لا يكون كفا يفتاؤه والكمنا
في المال ان يكون واجدا للمهر والشفقة في ظاهر الزناية وعن ابي يوسف رحمه الله اذا كان كادرا على انفسه للمهر
ما يتعارف فيقبله ولا يكتسب ما ينفق عليها يوما بيوم يكون كفو لها والناكحة لا يكون كفو الا لاهلها
دم الذين يسمعون له ولا المتزوجين هكذا قاله شيخ الامامة الحارثي رحمه الله ولو تزوجها وهو كفو لها
حارثا جازا لا يفسخ النكاح ولا يعتبر الكفا عند ابتداء النكاح لا يستمرها بعد النكاح والمرأة اذا
زوجت فنفقها من غير كفو فالولي ان يرفع المهر الى الثاني حتى يفسخ النكاح وان لم يكن الولي وارح
تقوم كان المهر المختارا من حق الخصومة للولي لان الفار يلحق بالولي وهذا أولى والمكنا في النكاح
للرجال غير معتبرة عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا لما اذا اقرقها الولي من غير كفو ثم نارتد ثم
ترجعت بغير كفي بذلك الزوج كان للولي ان يفرق بينهما لان الرضا يستط حد في عقد لا يترك على الزنا
بسطوط حله في فتن آخر فاذا اوزعت المرأة غير كفو ثم نفق الزوجي مهرها وجسمها فترت منه رضا بالنكاح
ولقبض مهرها ولم يجرها قبل يكون اجازة وقيل لا يكون عالم بجرها من المهر وان لم يعقل هذا لكن عام
زوجها في نفق اذ ينفق مهرها عليه يكون رضاءا او لا ان عقد الكفاية ثابتا عند الثاني وان
لم يكن عدم الكفاية ثابتا عند الثاني لا يكون ذلك رضا بالنكاح وان زوج ابنته من رجل قد كان لا يشرب الخمر
فوجدته الا من شربا فكبرت البنت وفك لا ارضى واب البنت لا يشرب وافل يتبرع على الصلاح يفرق بينهما
ولا انكسب الزوج لها شيئا من نسيه فان طهر دونه وهو ليس بكفو حتى انكسب ثابت بذلك وان كان كفو
حتى النسخ فلما دون الاوليا وان كان مظهر فوق ما اخبر فلا ينجح لا يحد وعن ابي يوسف ان لها النسخ في مهرها
عني بغير عن المقام معه ولو تزوجها الولي بمرضاها من رجل ولم يعلم انه غير كفو ثم علم انه غير كفو فلا يجاز
لها ولا للولي نفي عليه في اخرا باب الكفاية في الاصل

الفصل الخامس في معرفة الشهود
والوكالة في النكاح ونكاح الفضولي الاصل فيه ان كل من يصنع ذلكا او يزوجها
لنفسه بنفسه يفسخ شأها في النكاح كالتأني والاعني والحدود في القذف والاخرى والعنف
والشكر ان اذا كان يقر النكاح وقيل المعتبر ان يفسخ لفسخ النكاح وان لم يفسخا حتى لو تزوج امرأة
انها دية هنديين احميين جاز والظاهر انه يفسخ انهم اذ نكاحوا ولو تزوج امرأة ابنتها او غيرها
جاز ولو نكحها بغير اخذ الشاهدين لم اطلاق في بيع الشاهد الاخر دون الاول لم يجوز عن ابي يوسف رحمه الله ونفي
عنه انه يجوز ولو تزوج امرأة بغير الشكاري فلم يفسخا انما النكاح غير انهم لا يدركونه بعد ما نكحوا بغير النكاح
رجل قال للبرهون اني تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت وقالت المرأة ايتك فبيع الزنود منا لهما
فلم يردوا شفعها فان كان في البيت امرأة واحدة جاز النكاح وان كان معها امرأة اخرى لا يجوز ولو كان رجل
يكاح امرأة وبيع جارية او كل واحد او امرأ رجل ماله ثم شهد هذا شاهد وجعل مكانه ان فلا نكاحا لهما
فلا يفسخهما او ان مشري الجارية اعتق الجارية او امرأ باع الجارية بغير البيع انه اعتقها او ان امرأة واحدة
ارضعت الزوجة بغير مهرها في الحولين ثم ان المرأة انكرت النكاح وانكرت الجارية بذلك المشري لا يفسخ النكاح
ان يفسخ النكاح المرأة ولا يفسخ الجارية بغير مهرها لو لم يفسخا عند الشاهدين انما يفسخ بذلك لكن شيئا من المرأة

والامة بذلك لم يفسخا ان يفسخا بجماعهما كذلك اذا اشهدا عند الشاهدين بذلك لم يكن لهما ان يفسخا به
هذا اذا شهد عدلان بذلك وان شهد فذل بذلك لا يحل للشاهدين ان يفسخا من الشهادة هذا اذا شهدا بالطلاق
والعتاق اشهدا عند الشاهدين انهما باعها من فلان لم يفسخا من الشهادة ولو شهدا اخذها بالعتاق والاخر
بالبيعة يقبل ما شاء الا خلاف في المكان او الزمان منع لإختلاف العقد ولو زوج ابنته بها دية ابنه جاز
ثم ان ادعى الاب انكاحا وانكر الزوج لا يقبل شهادته ابنته عند ابي حنيفة وابي يوسف نفقها عنها جلافا للمهر
الله وان ادعت البنت قبل لان شهادة الاخ اخيه مقبولة ولو تزوج المولى ان استقام شهادتها بطلانها ان ادعت
الامة لا يقبل اجتماعا فان انكرت عند ابي يوسف رحمه الله يقبل وعنده محمد رحمه الله لا يقبل وان ادعى الزوج النكاح
وانكر الاب يقبل عليه بشهادة الامم الا ما لم يزلوا كانه ان الامر للطلاق بحري على الطلاق ولا يجوز تقييده الا بدليل
والقرف الشكر لا يفسخ عتقا ولو وكل الرجل رجلا بان يزوجه امرأة فزوجها ايسرة لا يكره فانه جاز يفسخ
ابي حنيفة رضي الله عنه ولو تزوجت شوها فوها لها ثياب بايل وعقل زابل وشق مايل فزوجها على هذا
الاختلاف الذي ذكرنا وكذلك لو كانت ابنتا من رجل تزوجها من غيري ابي حنيفة اذ يوجب
جاز عند خلافا لما عراه فيقبل في الخصي والعنين بيعة وتخير المجرى للهاب ولو تزوج صبيته لا يجانس طلقا
جاز وكذلك لو تزوجت امرأة حلت بكلاما ولو كلفه بان يزوجه امرأة بعينها فارتدت وبعت بغير الحرب
ثم سبيت وانكح فزوجها اياه جاز في قول ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا لما لو كلفه بان يزوجه امرأة
تزوجها حرة لم يجز ولو زوجه مدبرة او ام ولد او مكاتبه جاز ولو كلفه بان يزوجه امرأة بعينها
فزوجها على كفه من مهر مثلها جاز عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا لما وقيل لا يجوز عند جمهور من يابا على
الوكيل بالشرطان ووجهه الوكيل بنت بنفسه لم يجز عند ابي حنيفة رضي الله عنه صغيرة كانت او كبيرة
وعندها اذا كانت كبيرة يجوز الوكيل بالنكاح الثاني اذ انكح امرأة يكاها محججا لا يجوز خلاف البيع فان الوكيل
بالبيع الثاني اذ اباغ يفسخ محججا جاز يرض كل لسانه والبيضاء بالله تعالى فقال له رجل اكون ذكيا لاك
في تزوج ابنتك ثلاثة فقال المزدحم بالنكاح يرضي ابي حنيفة رضي الله عنه ولو وكل رجلا
بان تزوج له امرأتين في عتقة واحدة فزوجها اياها في عتقتين جاز ولو قال لا تزوجني امرأتين الا
في عتقة واحدة والمثلة بالخام لا يجوز وهو بمنزلة ما قاله لا يخرج عهدي هذا اشتهر او يحضر فلان باع
لغيره شهودا او غير محضين فلان جاز لو قال لا يبيع الا لبرهون باع بغيره شهودا يجوز وكذلك بان يورث رجلين
بان يوليها امرأتين فكلهما احداهما جاز ولو قال لا تطلقا الا متا فطلق احداهما لا يفسخ ولو كلفه بان يزوجه
امرأة على ان شاهديه مراد سوق العقد وان نفقة الزيادة من مال نفسه بان دخلها قبل العلم بالزيادة
فزوجها جاز فان فارها وقد دخل بها فلما اطلق من مهر المثل والميسر وذكر الشهد الامام احمد الشهد خام
الدين رحمه الله في واقعة ابنة امرأة وكلت رجلا بان يزوجه من رجل مهر اربع مائة فزوجها الوكيل فانكح
منع الزوج بيعة ثم زعم الزوج ان الوكيل وفجها منه مدينا ومذمها الوكيل في ذلك فان كان الزوج مؤثرا ان
المرأة لم يוכלه بدينار فالمرأة بالخيار ان شاءت اجازت بدينار وليس لها جرم ذلك وان شاءت ردت ولها ماله
مهر مثلها بالثا بثلث ولا نفقة لها في البعدة وان كان الزوج منكرا كذلك الجواب لان القول بفسخ
بغيرها وهذا دليل على ان الذم في النكاح الموقوف يوجب مهر المثل ثم قال لوجه الله بحسب الاجتهاد
يشل هذا الاثر لانه وما يفسخ مثل هذا عمل لغيره الا ان تكرار المهر ما تزوجها الوكيل فيكون القول
توقفا مع غيبها ويقل قال اخر زوج ابنتي هذه رجلا مع العلم ودين عشرة فلان وتلان تزوجها رجلا
في هذه الصفة من غير مهر ومثورة جاز ابن المهر اذا تزوج البينة الصغيرة من نفسه جاز ولو قال ابن المهر
بذلك في ابي ابريدان ازوجك من نفسي فسكت تزوجها جاز ولو تزوجها قبل الاستمرار فبطلت النكاح

المذكورة له اوجاع اخذني المنكوحين اوجاع اخذني الجازبينين لمعل يكره بين يدي ما جئها قال ابو يوسف رحمه
الله لا يكره وقال محمد بن احمد يكره واجمعوا على ان الرجل اذا اخذ بهد اثمائه وفيه جارية بينة النسيان
فادخلها في بيته بغيرها واليه يعلن به جاز ولم يكره قال يحيى بن احمد وحدث الرواية انه يكره في هذه
الشبهة وان كان متزايا في البيت جارية بالمرأة اخذت المشايخ ومهم الله بنده والفقهاء على انها شيخ وان كان معها
في البيت فام ان كان متزايا لا يصح وان كان ليلا يصح وتزوجت بغيرها وتزوجت مع الحلو علم بغيرها
اول يعلم وقدما الجواب محمول على قول ابي حنيفة يعني الله عز وجل ان منده الغلام حكم اليقطين وان كان معها
طريقا يصح الحلو وتزوجها في الجسد بغيرها لا يصح وقال بعض المشايخ ومهم الله ان كان
متزايا لا يصح وان كان ليلا يصح وتزوجها في الحمام ان كان متزايا لا يصح وان كان ليلا يصح وتزوجها في
الكر من ان كان الطريق حادة لا يصح وان لم يكن حادة يصح وتزوجا معها كلب احدهما على من الشيخ الهام
شخص الهمة الحلو في رحمه الله ان كان المرأة يصح وان كان الرجل لا يصح انما الشيخ الاجل الامام الاجتاد
عليه السلام المرتضى في رحمه الله وفي الفرق بينهما فقال ان الكلب اذا كان للمرأة ورأي ما جئها بها فقله
عنت الرجل لا يصح ويؤنبه خلاف ما اذا كان للرجل وتزوجها في بيت من بيتك او في كرم تحت الحلو
وقد محمول على ما اذا كان للكرم جملتان وتزوجها في محلها فينته مقربة لها ولا ينها ان تكونت الزوجين
تحت الحلو وتزوجها في حية في منارة تحت الحلو وفي البيوتات الثلاثة او الاربعة اذا كان له
بعد واحد اذا خلا في البيت الا تعني اذا كانت الزوجة مفتوحة من اراد ان يدخل عليها يدخل من غير
استئذان وحشة لا يصح الحلو وكذا في زوجها في بيت من دار والبيت وارم منوع اذا تزاد ان يدخل
بغيرها من خارج او الاجاب يدخل من غيرها في داره فادخلت عليه في بيته وهو لا يستغفر لها
فخرجت بعد العقب فاجر الزوج بذلك فقال لم استغفرها من طلقها وادعت المرأة انه لم يدرك كان القول
قول الزوج انه لم يعلم الا كذا في انا خلا بغيرها بعد ما نكحت تحت الحلو وتزوجها الكافر واثراته متكررة
فخلاها لا يصح الحلو ولا يصح الحلو في العتق ليس لغيرها احدا اذا لم يلقا من زوجها في البيت وكذا في العتق
فيما يصح ليس لغيرها احدا في العتق ليس لغيرها احدا اذا لم يلقا من زوجها في البيت وكذا في العتق
لا يصح الحلو او احاقا في غير فان ايضا تحت الحلو وتزوجا ان تزوجت ثلاثة لم يخلو بها في
خلان فتزوجها وتزوجها كان لها وقت المهر وفي كل موضع فسدت الحلو مع العترة على اجماع حقيقته
فطلتها كان عليها العدة فان كان عاجزا من اجماع حقيقته لا يجب العدة وذلك هذه الجملة على
ان حلو المهرين لا يجب العدة اذا كان عاجزا من اجماع حقيقته لا يجب العدة وذلك هذه الجملة على
دخل الرجل في اثمائه فكذلك ساعد وخرج ولم يفرها قال الفقيه ابو القاسم في العترة لا يكون حلو حقيقته
الفصل الثاني في نكاح العتيد والاماء الامل فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
انه قال ايما امرأة تزوجت بغير اذن من اهلها فهي بائنة وكذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
ايما عتيد تزوج بغير اذن من اهلها فهو بائنة ولا يجوز نكاح العتيد والمكاتب والذبيحة والاممة والمذبذبة والمكاتب
وللاب والعتيبي تزوج اممة اليقيم وليس لما تزوج العتيد في ملك المكاتب والعتاد من تزوج الاممة ولا
في ملكان تزوج العتيد والعتيد المادون والعتاد وشريك الانسان لا يملك تزوج الاممة عندنا خلافا لابي
يوسف رحمه الله والوصفي تزوج اممة اليقيم من عتيد لا يجوز والابن اذا تزوج جارية وابنه من عتيد
ابنه جاز عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لابي حنيفة رحمه الله ولما روي اممة فله استئذان من زوجها وليس
للزوج قطع يده منها ولا يملك متى وحده فوصة فقي وظل منها وان شرط في النكاح بان لا يفسخها وان
لها من مالها لم يفسخ الشرط وان بؤرها القيل بينا فله ان يلعنها الى خدمته فان قلنا القيل او اقلها قبل

الدخول بها على وجه لا يظفر بها الزوج ينسقط المهر عن الزوج عند أبي حنيفة رضي الله عنه في القتل وفي الحج
لا يملك المطالبة ولو تمت الحرة فمهرها فحق أبي حنيفة رضي الله عنه يدايتان ولو أرتدت الأمة أو تبتلت
من زوجها قبل لا ينسقط المهر من الزوجين فلا ينسقط بردها وقيل ينسقط ولو زوج أحد المولى
فمهره وقيل لا ينسقط فلا أثر للنقص فان نقص فلا يصح مهر المثلد للزوج الأقل من نصف مهر المثل
فمن نصف المهر أو أقل من النصف لا يصح المهر والنفقة في طري على كل مؤتوف تطل الموقوفات عند أو عند من
وأما تزوج بغير إذن المولى ثم اعتقه المولى أو امتها أو عتقت للبدنة بموت مولاهما بقدر الكفاية
أمة تزوجت بغير إذن مولاهما ودخل بها الزوج ثم باعها المولى بمن يملكه فاجاز له بيعها قال الشيخ الإمام
في المهر المهر الذي رجه الله من شأنا رجمه الله من قال هذا غلط لأنه لما دخل بها الزوج في الملك للمولى
وجب كل ما أيدته والنفقة لا تجل لغير المقتد منه في المهر المثلد للمهر الثاني فلا ينفد النكاح المهر
تزوج فإذا أجاز كان صحيحا قال شمس الأئمة هذا رحمه الله ما ذكره في الكتاب صحيح لأن وجوب البتة إنما
يكون بتدبير الشرفين وأما قبل الشرفين فهي البتة بعتة بغير إذن الملك الثاني يبطل النكاح للموقوف وان
كان هو موقوف على شخصها وجعل هذا قايما للمهر بغير البيع المعتبر وهذا لا يمنع بطلان النكاح للموقوف
فإذا باعته مطلقا تزوج حرة ودخل بها أحدهما ثم تزوج أمة ثم أجاز للمولى كفاية قال أبو حنيفة
يعني الله منه يجوز نكاح الحرة إن تزوج أمة في عدة حرة ولا يجوز نكاح الأمة الحرة لأن عدة حرة
لأن تزوج الأمة في عدة الحرة ولو تزوج كسيتين ينعقد وقيل باعها ثم تزوج حرة ينعقد ودخل
بأحدهما ثم أجاز للمولى نكاح أخيه الفريق يجوز نكاح أبيه من بعد تزوج حرة وأمة ثم حرة وأمة وأجاز للمولى الكل
بإذن نكاح الحرة فإن دخل بها فبطلت حرة ثم تزوج حرة قال العبد لم يأذن لي المولى وقد نفى النكاح
لمؤد قاله المرأة قد أذن بغير بينهما إقراره أن النكاح فابتدأ ويكرهه كل للمهر كان قد دخل بها ونصف
لمهر إن لم يدخل بها ولها نفقة العدة راجل أن شهدا على رجل أنه اعتق جارية هرة وهو يجوز ففحق القاضي
يعتق ثم تزوجها في مهرها ثم تزوجها أحدهما قال أبو يوسف رحمه الله أن تزوجها قبل التمسك بالقيمة بغير مهر
بينهما وبعد التمسك جاز نكاحا بعد تزوج أمة بغير إذن المولى ثم تزوج حرة فجاز للمولى نكاحها جاز نكاح الحرة
ولو تزوج حرة ثم أمة فجاز نكاحا جاز نكاح الحرة بغير إذن المولى وقال محمد رحمه الله نكاح الأمة
بإذن المولى نكاح الحرة وكذلك بعد تزوج امرأة ثم امرأة ثم امرأة فبلغ المولى نكاح الكل ولم يدخل بها جاز
نكاح الثالثة وإن دخل بها بغير نكاحها وكذا ذلك الحرة إذا تزوج عشر نسوة بغير مهرهن فبلغن فآخرن جميعا
بإذن نكاح الناجية والثالثة ولو تزوجت مدبرة ثم مات المولى وقد خرجت من ذلك جاز النكاح وإن لم
تخرج لم يجوز حتى يودي السجاية عند أبي حنيفة رضي الله عنه وبعد ما يجوز سلم إذن لعينه الغرابة في الزوج
لما فيه المرأة شهودا من الغرابة أنه تزوجها بغير مهرها ولو كان العبد مملوكا والمولى فقرا لم يجوز مكرهات تزوج
بغير إذن المولى ودخل بها ولم يهرها حتى يعق ناع جارية بغير مهرها وقبضها المشتري ثم تزوجها البائع لم يجوز ولو
مشتري جارية ثم تزوجها قبل القبض إن تم البيع كان النكاح جائزا وإن انتقض البيع بطل النكاح عند أبي يوسف
ولا ما لمحمد رحمه الله ويقول أبي يوسف رحمه الله يعني **الفصل التاسع في نكاح أهل الذمة**
وأهل الحرب وأهل الردة كل نكاح بين المسلمين القريب شرطه كالنكاح بغير مهره والنكاح في البتة يجوز فيهم
المسلمين فهو مشتمل وكل نكاح فسد بين المسلمين القريب شرطه كالنكاح بغير مهره والنكاح في البتة يجوز فيهم
إذا كانوا أحرارهم وبعد ما يجوز النكاح بغير مهره ولا يجوز النكاح بالعتقة ولا يفرق بينهما بعد المهر وكل
نكاح حرم بجملة الحمل نكاح الحرام والجمع بين حرة وبنت أو بين أختين لا يجوز عندنا واعتلوا على قول
أبي حنيفة رضي الله عنه قال مشايخ العراق رحمهم الله لا يجوز وقالوا لا يجوز لأن نكاح

الحاكم كان مشروفا في شريعة آدم صلوات الله عليه بعدد ما كان مشروفا وقد انكروا النسخ فلم يثبت
النسخ في حقهم ولم يثبت كونه سببا للبراث في دينه ولا يغير سببا للبراث بدياتهم وإذا كانت النسخ في حق
الإسلام لم يفرق بينه وبين غيره من سبب الله تعالى لأن دينه لا يكون سببا في بطلان الحق على الغير ولولا أن الإسلام
إلى الناس في الدنيا في غير يديهما ولولا كانت المرأة الزانية مطلقة ثلاثا وتلك الشريعة يفرق بينهما بالإجماع
وأنه لم يلبس الشريعة لا يفرق خلافا لابي يوسف رحمه الله إذا دخلها ثم وثق منها من غير عقد أو دخلها ثلاثا
ثم يتردها قبل التزوج بزوجه أو قبل ما أخذ الزوجين في دار الحرب لم يبن حتى يخرج ثلاث جنتين فإن
أبطل الآخر قبل ثبوتها لم يبن ولولا كانت المرأة وخرج الزوج من سببها لا يبن إلا بمضي ثلاث جنتين فإن لم يبن
حينئذ في الشريعة وكذلك لو صار في بيتها بعد ما خرج سببها حتى لو خرجت المرأة من الإسلام لم يبن فإن لم يبن
لم يفرق بينهما وكذلك لو أيسر الزوج ثم خرجت الزوجة وبنيته لم يبن حتى يخرج ثلاث جنتين وإذا وقعت الفزقة
بغير ثلاث جنتين وكوفي أبو البراء الكوفي أنها فرقة بطلان بين يديها وبنيته لم يبن حتى يخرج ثلاث جنتين وإذا وقعت الفزقة
بولاية أخرى منها ولا يجوز فكأن المرتدة والمرقة باطع القضاة وبنيته لم يبن في الكتاب أنه تأسيده
أو تأجيل ولولا أن أحد الزوجين لم يبن الفزقة وإن كانا مع الفزقة بعد ثلاثا لا يبرأ من الله وإن
لم يعرف سبق أحدهما في البر بغيره جعل في الحكم كأنهما إرتدوا معا كما في العزاق والحرقا ولو أيسر أحدهما
بانت لينا أحدهما على الرد لأن الأمر على الردة كانا الردة ولو استأثما لم يبن ولو أيسر الزوج وتحت
كتابه ثم ارتدت بانت ولو أيسر الغرائي والبراءة نصرانيته أو يهوديته فنجحت يفرق بينهما بطلان الزوج ونجحت
لم يمسد تعينا متافا قال أبو يوسف رحمه الله فتح الفزقة وقال محمد بن زكريا الله لا يمسد ولو ارتدت المرأة قبل
الفتح الفزقة ونجرت لها والعصم أنها تقع لكن محرم على تجديد النكاح وجزاها وإن خطبها بعد الحزب
بانت لا يقطع حكم الذار ولو كانت أحدا من بني فاطمة أو من بني أمية أو من بني عبد المطلب أو من بني عبد مناف
لم يبن من ذواتها وكذلك مبنية نصرانية تحت مسلم فنجس ذلك ما لم يمسد نصرانيته لم يبن ولو نجس أبو فاطمة
ولا يمسد ولو كانت غائبة يبن ثم ارتدت أوها لم يبن من زوجها فإن خطبها من بعد الحزب لم يبن منها
أعلا ولو تزوج مبنية مسلمة بغيره لم يبن الإسلام بانث وكذلك لو تزوج نصرانية بغيره ولم يفرق الثمارة
ولا دينها ولا مهرها وينبغي للرجل إذا رقت إليه امرأة أن لا ينفقها حتى ينهاها عن الإسلام فان ذهبت أو رخص
هو كملت والآيات والإسبيل فيه أن يصف هو بغيره لم يبن لها قلت على هذا وذكر الشيخ الإمام المرد
أعلاه واده وجه الله أنها إذا بلغت غائبة لم يفرق الإسلام ولم تصدقها تكون مرتدة وتبين من زوجها
فلم يذكر محمد رحمه الله أنها إذا بلغت وعرفت الإسلام وعقلته ولم يصف بان كانت أنا عقل الإسلام وأقدر على
الوصف ولا أصبه أنها هل تبين من زوجها ويجب أن تبين بلا خلاف بين المشايخ رحمهم الله عنها ترك ما جعل
رخصا في الإسلام من غير مدد وهو الإقرار بالبيان وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه أبو المذهب بعده أن الإيمان
الإقرار بالبيان وتعددين يا قلب أما إذا كانت أنا عقل الإسلام لم يبن لا أقدر على الوصف هل تبين من زوجها
لم يذكر هذا محمد رحمه الله في الكتاب واختل المشايخ رحمهم الله فيقولون من يقول بلها تبين من زوجها
وأن يصنع بانها لا تبين من زوجها لا أنا أختار أن يكون إذا جرى كله الكثرة في البيان فانه لا حكم بغيره
أخيضا أنا وأبصر الشكر على أن كان الشكر مضمونة فكذلك الجزع من الوصف خربي دخل دارا يابسا ثم قبل
الدمه بانت إمرأته وإن كانت المرأة هي المخدومة بانث ولا يبرأ عنها عند أبي حنيفة رضي الله عنه خلافا لما
وأن كان الزوج هو الخارج حل له اغتصابا بطلان تزوج خريصة كتابه في دار الحرب خرج عنها الزوج وحده
بانت عنه خلافا للشافعي رحمه الله ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين لأنها مملوكة من أهل دار الإسلام
والزوج من أهل دار الإسلام فانقدم السابق حكما وأسد سببانه وتلوا غم بالكتاب

النسخ

الفصل العاشر في النفقات وأنه يشمل خمسة أقسام القسم الأول بين يمين النفقة
من الزوجات **القسم الثاني** لا قدر النفقة المبرورة **القسم الثالث** في فرض القاضي النفقة والظلم
في النفقة **القسم الرابع** في سقوط النفقة للمرقة والرجل يكسب من إمرأته **القسم الخامس** في نفقة
المطلقة **القسم السادس** في النفقة حالة الإختصاص وإمكانه البينة على الكلافي أو النكاح وما يلي من الإجماع
بنياني في مواضعه إن شاء الله تعالى **القسم الأول بين يمين النفقة من الزوجات**
أعلم بأن النفقة بالمكسب تعنيه محترمة ثابتة بدليل مقنونة وهو قوله تعالى المولى له برز من
وكونه من العروق وسبب وجوبها إختصاصها بالزوج إذا كان سببا للزوج الإختصاص بها أنا بالولي أو القاضي
ثم الأصل في هذا أن الإختصاص متى فات بمعنى من قبلها وفي معنيته مستدرة فلا نفقة لها متى فات الإجماع
بمعنى من قبل الزوج لم يسقط النفقة وإن استغنى بقدر الثمن الجمل فلا نفقة لها ونجبت النفقة للجنون
والرأى وللرخصة وفي أبي يوسف رحمه الله أن كان لا يمكنه إجماع المصلحة ولم يدخل بها فلا نفقة لها
وأن مثل إختصاصهم الله أن يرضى في تزويج من مشددا لا يمكنه الإختصاص بها فلا نفقة لها وإن
أنكر الإختصاص بها لم يبرأ من الله النفقة والمكاتب إذا تزوجت بأذن ولي في الحرة والصبي إذا
كانت تطيق الجاه لها النفقة وإن كان الزوج مبعوثا والمجربا إذا تزوج مبعوثا لا تجامع لأن نفقة
لها والتأشيرة متى كانت بغيره في ناحية من بيت الزوج ولا تمكن من نفسها فلها النفقة وقيل لا يجب
لها النفقة بغيره فيكون الزوجان أن يكفاهما كونهما إن كان الإجماع لا يطلب المهر
رخصا وإن كان يطلب المهر لا يبرأ من الله النفقة وبنيته لم يبن حتى يخرج ثلاث جنتين وإذا كانت مبنية من جهة الله
بأن يفسد ما يجب أو هو بغيرها أو حبست ظلما أو حبست في ذنوب ذكر في الجاه لا نفقة لها وفي أبو
يوسف رحمه الله أن لها النفقة إذا حبس بالذنوب متى ذكرت على الأول أو يبرأ ولو كان الزوج
يما كفاها في غيرها ففدت من الذنوب بغيرها فلا نفقة لها إلا أن تكون سببا له أن يحرمها إلى يمينه وسببها من قبل
فلها النفقة وإن حبسها الزوج بغيره لا يبرأ من الله النفقة في الكتاب قال رضي الله عنه والأصح عندي أن لها
النفقة لأن الفراق حصل من جهة ولو خرجت حرة بالإسلام إن كان قبل الإسلام (بنيته) فلا نفقة لها وإن حبست بقدر
الإسلام مع محرم فلها النفقة عند أبي يوسف رحمه الله نفقة المحرم لا نفقة البتة وبعد محمد رحمه الله
لا نفقة لها وهو الظاهر وإن حج الزوج معها فلها النفقة كرها كالمعتقة في منزله ولها نفقة المحرم دون
البشر إمرأة أبت أن تبين مع غيرها أو مع سببها كالمعتقة أو غيرها فإن كان في الدار ينفق وتزوج لها بيتا
وجعل لبيتهما ملقا على جهة البتة لها أن تطالب من الزوج بيتا آخر وإن لم يكن في البيت واجبه فلها ذلك وإن
تأثرت في البيت مع أمهات ليس لها ذلك لأنها بمنزلة المتاع وكذلك لو كانت لا يسكن مع أم ولها ذلك ولو تزوج إمرأة
وفي ما كسبه في الدار بغيره وبطلانها وجب منها الزوج المحرم لولب الدار وأدى لا يبرأ عنها وإن من يبرأ
لأنه في العادة لا يرجع ضمان لا يبرأ على أن لا يزوج ولو كان الزوج ليسكن قارا مشركا وقد أوفي مهرها
فاستغرت المرأة منه فلها النفقة ولا يبرأ منه وبطلانها يسكن أرض الملكة بغيره أرض السلطان وبأخذ المال
من السلطان فتلك المرأة لا تعد ملكا في أرض الملكة ولا أملاك من ماله قالوا ليس لها ذلك وأبطل
بالإجماع عن ذلك وصحروا بغيره على أبي القريب وسبيل بقا القضاة من إمرأة لها زوج لا ينفق والمراة تأني
أن تكون مسكينة قال ليس لها ذلك كرجل عليه دين لم يجل ونكح ابنته من قبله لا يبرأ من الزكوة وأصح
والشهر وهو لا يبرأ من حقوق الزوج ليس للزوج أن يمنع من قضاء الدين ويقول أنه لا يبرأ من حقوق الزوج
أو لا يبرأ من حق إمرأته لها أن يسكن ليس يقوم به وتزوجها يمينها من الخروج إليه وسأله كالمكاتب
أن ينفق أو يبرأ وتطبع أن لا يبرأ من الزكوة كالمكاتب أن ينفق وسأله لولب أرض عليها نفقة ذلك

[illegible]

نفقة فاما متى من الزمان قبل الفرض من النفقة لا يمتد ولو دينا إلا بالاعتصا أو التراجي فان كانت المرأة ابنة
 قبل الفرض ما نفقت على نفسها الا ترجع بذلك على الزوج فان فرض لها القاجي أو حاشا تحت زوجها من النفقة
 على شيء معلوم كل شهر فم ينفق عليها حتى انقضت من مال نفها أو ابتعدت رجعت بذلك على الزوج ارجعها الثاني
 بالاعتصا أو لا يأمره ولو ماتت زوجها من النفقة على شيء معلوم كل شهر فم ينفق عليها ما لا يملكها كان لها أن
 تنسج من ذلك الشغل وتطالب الكفاية وان فرض لها القاجي اليكوة بهتة أشهر وانقطاها فصاعنت اليكوة
 أو هرت لا يقضي لها بيكوة أخرى علم يقضي به أشهر بخلاف الحولم إذا فرضت لها النفقة ثم هرت فلها نفقة أخرى
 وكذا لو لم يثبت اليكوة يثبتا من اعتاد فخرت قبل متى المدونة حرق في نفسها وان لم يثبت لغيرها فم ينفق
 فخرت قبل الوقت وعلى الثاني لها بيكوة أخرى وان لم تلبس معها ثوبا آخر وصفت المدونة واليكوة كفاية
 ولا يقضي بيكوة أخرى علم يحرق تلك اليكوة وكذلك النفقة على هذه الثناييل ولو نفق القاجي بالنفقة
 مثلا الطعام أو رخص فان القاجي يغير ذلك الحكم القاجي إذا فرض للمرأة النفقة فقال الزوج للمرأة (يسقري
 كل شهر لكدي واسقني على نفقتك نفقتك ليس لها ان ترجع على الزوج إلا ان يقول فترحين بذلك على وأعلم
القسم الرابع في سقوط النفقة المفروضة والرجل يعقب عن امرأته امرأة جاءت إلى
 القاجي وقالت انا ثلاثة بنت ملان ابن فلان وان زوجي فلان ابن فلان فاب عني ولم يخلف لي نفقة
 وكلبت عن القاجي ان يفرض لها النفقة فبدا على وجهين اما ان كان الغائب مال حاشا في منزل من حاشا
 النفقة كالذم والم والذم ان ينفق لها الطعام والشراب التي تكون من جيب اليكوة والقاجي يعلم انها تستكوت
 فان القاجي يأمورها بان تسقني على نفسها بالمعروف من ذلك من غير حرق ولا تقدير فبدا ما يحلها القاجي
 بالثبوت ما استوفيت النفقة ولم يكن بيتكما سبب يمنع النفقة من الثبوت وغيره وإذا أخذ منها كنفلا وإن
 كان القاجي لا يعلم ركاها وليس للغائب مال حاشا فاقامت البينة على القاجي لا يقبل ينفقها على النكاح فان
 الحاكم الرهيب رحمه الله وهو قول أبي يوسف وعمرهما الله وقال شمس البينة الرجعي لا يقبل القاجي
 بينة المرأة عندنا بالاعتصا واما قبل هذه فم ينفق الله قال شمس البينة الحولم في رحمته الله قال مشايخنا
 رحمهم الله كما نعلم ان بينة المرأة على النكاح لا تقبل بينة ثقاتنا رحمهم الله أو الم يكن له مال حاشا ويقبل بينة
 من رحمته الله وإما من قال ان أبي يوسف في هذه البينة كاهو قول رواد رحمته الله وقال شمس البينة المرأة
 على قول أبي يوسف وروى رحمته الله في فرض النفقة على الغائب ولا تقبل في النكاح وعن أبي يوسف رحمه
 الله في رواية ان لم يعلم القاجي بالنكاح وليس للغائب مال حاشا فاقامت البينة على النكاح على النكاح
 يقول لها القاجي ان كنت صادقة فتسقي النفقة وإلا فلا والفتاة في زماننا يقبلون البينة على
 النكاح بفرض النفقة أو بجهته فيه وللناس حاجة والمرأة إذا ابتعدت بامر القاجي رجعت في مال
 الزوج والأفلا والجور من الإنسان لا يوجب الزاقي عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وفي مقرونة وفي هذا
 الخلاف إذا عجز عن إتيان المهتر المجل ويذكرها غائبا ملة تمت بها البكوة وهو ان القاجي متى كان شافعي
 المدفون فم ينفقها تنفذ نفاذه وان كان حقيقيا لا يقضي له ان يقضي بخلاف مذهبه إلا إذا كان مجتهدا
 ودفع اجهاذه على ذلك وان شقي بخلافه لم ينفق له من مزاها ما دفع له من جيبته وحي الله عنه في جوابه
 به إستان وان لم يقض لكن أمر الثاني ليقضي بينهما في هذه البينة فتسقي بالنزوي تنفذ إذا لم ينفق
 للغير والمكثور وان كان الزوج غائبا فرضت المرأة القاجي الامرالي القاجي فاقامت البينة ان زوجها
 الغائب عاجز عن النفقة وكلبت عن القاجي ان يفرض بينهما فان كان القاجي حقيقيا فقد ذكرنا وان كان شافعي
 فرق بينهما فان شافعي ينفق الله حاشا تعريفة أو بغيره فتسقي بالنزوي فيجب الجور من النفقة
 والفتاة على الغائب وكل ولجدها مجتهدا به فان السج الإمام المجل الامتناد طهر الدين رحمه الله

الطلاق

四

وَرَوَّانَ لَهَا الْيَمَنُ كَأَنَّ الْمَؤَنَّةَ وَاللَّهُ الْمُوَفِّيُّ لِلْعَهْدِ **الفصل الثاني فيما يقع به**
الطلاق وبما لا يقع وبني وصف الطلاق بما وجب التدينونة المثل ان الشرح بين

المثالي ما يتبعها مع ثمانية إلى اثني عشر والمكسور من المثالي ما لا يفهم معناه (أو يقرينة أو بدلا له الحال الناطق
الظلال ثلاث ففتح وما هو في حكم الصريح وكناية أمّا الصريح فظاهر ولما ما هو في حكم الصريح إعرابي
واستعري وحكمه وانت واجده يقع به الظلال بالبنية ويقع زجريا لان هذه الالفاظ مكنته لفظا منسجما
بمعنا شكلي امتداد الكتابة لفظا لا يقع إلا بالبنية وعلى إختيار الانصاح في المعنى يقع زجريا واليكانيات ثلاث
أقسام عرف قاطبة في الجاهل الصغير ولوقان لزوجته الامة انت بارت ونوي ثنتين كان ثنتين ولوقان
انت ظلال بلين ونوي به الثلاث إذا واحدة لم يقع إلا واحدة ولوقان منكونه الحرة واحدة لم قال لها
انت بلين ونوي الثنتين كانت واحدة ولوقان في الثلاث يقع ولوقان لبيت في امرأة أو ما انت لي هـ
باسرة أو لبت لك بزواج أو ما أنا لك بزواج أو قيل لك ألك امرأة فقال لا ونوي به العلاتي وقع مبتدأ
جسمة زجريا الله عنه خلافا لما وعليه هذا الجلال وقالت المرأة لزوجها لست لي بزواج فقال الزوج ضلقت
نيتي بذلك خلافا لما اجعل علي انه فقال لم اترد ذلك ولم يكن عينا بكما أو قال بالثاني زجريا مناجي بي باغي
لا يقع وإن نوي ولوقان لا يكماح بيتا يقع إذا نوي ولوقان أنا لك باين أو حرام يقع إذا نوي ولوقان
يكن أو حرام ولم يقل منك لا يقع وإن نوي وللفظة الصريح والتعريف كناية خلافا للباس في زجريا الله ولوقان
قال وهبت لك ظلا ذلك ولا رية له تعلق في العسا ولا يفد في أنه إذا أن يكون الظلال في بيدها إلا
ديانة ولوقان الروح أن يطلعها قالت هي بي ظلا لي فقال وهبت لا يقع ولوقان فهو شئت عن ظلا لك

عنهما فلا يثبت ما داموا في الإجماع فان مات الحالك او احدهما لم يثبت قبل ان يقول ذلك حيث وعليه الإجماع
رجل قال لبرائته ان شئت ابي لو ذكرها يسوء فانت طلاق ثم قال لبرائته كانت امك سلام عليك فانت طلاق
لا يثبت لك قالوا ان كانا في بلد يحدون ذلك وكذا يسوءك ونحوها فليفت برائته لان في غرضه هذا
مباركة عن المكذبة اما في غرضنا عبارة عن متعشية البلاء رجل قال لبرائته ان اعقبك فانت طلاق
نضرب ضبعا ففعلت قالوا ان ضربه بشي يلقي ان يؤذبه الولد على ذلك لا يطلاق لان هذا ليس
متزوج الغضب فلا يعتبر غيبها وان ضربه في موضع لا يلقي ان يؤذبه الولد فليفت برائته طلاق امراته رجل
قال لبرائته ان اذيتك فانت طلاق فاشترى جارية ونهرها ان كان لانه يملكه يعرف يعني الذي
الها يوي ما فعل لا يطلاق لان العيب ان يضرته الي تلك الخدمة وان لم يكن تطلق رجل امراد ان يترى
جارية فقال لبرائته ان اشريت فانت طلاق فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى
عليها الغيرة قالوا فاشترى الغيرة عيب البراءة الطلاق وان دخلت بعد الشارب زمان لا يطلاق وتقال
لها ان شئت فانت طلاق ففعلت فليفت برائته رجل قال ان يلع ولدي الجتان ثم اخته فامراته
طلاق قال الفقيه ابو الليث رحمه الله اذا اخرج الجتان على عشر سنين يعني ان يمتد ومنه من المشايخ
قال لا يثبت طلاق الجتان على اثني عشر سنة وعليه الفتوى لان هذا اذ في مدة يسورها البلاء
فان الشبي اذا بلغ هذا المتبع وقال احملت فعدت قبل ذلك لا يصدق امراته فانت طلاق فاشترى جارية
ولا يعلق على النكاح فغضب الزوج فقال المرأة لم يكن هذا كلاما عليا يحتاج الى الغضب فقال الزوج
ان لم يكن كلاما عليا فانت طلاق فان اراد به الحاراة فليفت طلاق وان اراد به التعليق فدون
الحاراة قالوا ان كان الرجل مختوما فادركه بغير هذه الشكاه اهانة لا يطلاق وان لم يكن مختوما
قد دخلت رجل قال لبرائته ان شئت ابي لو ذكرها يسوء فانت طلاق فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى
نهرها يعني لها باجر معلوم وذهبت اليه الاخر بنسخ الزوج ولبيست المرأة لا يثبت ذلك وان كان
الطلاق من الزوج رجل قال لبرائته ان لم تقوي البائة ونحوه الى دار والدي فانت طلاق فاشترى جارية
ساعها قبل خروج الزوج ولبيست الشيا وبخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج لا يثبت ولو
بدرها البول فانت طلاق فاشترى الشيا وبخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج لا يثبت ولو
الفوز ولو كانت فرت العتلة ففعلت قالوا يصححت وقال بعضهم لا يثبت وقد مر نظيره ولو قال لبرائته
ان ارتقت هذا الشئ ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
قال ان وضعت قدمي في هذه الدار فامراته طلاق فوضع قدمي في الدار لا يثبت لان وضع القدم
في الدار خارجة عن الدخول بخلاف ما تقدم رجل قال ان كان الله تعالى يفتدب للركبت فامراته طلاق
قالوا لا يطلاق لان من للركبت من لا يفتدب فامراته طلاق فامراته طلاق فامراته طلاق فامراته طلاق
طلاق فجميع الحالات جازة المحلوف عليه قالوا لا يثبت وعني لبيست ومما لا يثبت رجل قال
ان زنت فلواته طلاق ففعلت عدلان على امره بالزنا فطلق امراته ولا يجد اليهود عليه ولا اليهود
وان شهد عدلان على امرته بالزنا لا يطلاق امراته ولا يجد اليهود عليه ولا اليهود
كذلك ان ربه ود الحاله هت طلاق وقد كان فكل الا ان امراته لم تكن في بيته وقت اليقين حيث في
بيته لانه يعني بها كبره المرأة في نكاحه ولو قال ان دن كره وادرس حانه ليت ولبيست المرأة في
البيت الذي عنده لا يطلاق رجل قيل له هل لك امرأة فبرهه فقال كل امرأة في طلاق لا يطلاق امراته
وهذا بخلاف ما اذا قال المرأة لزوجها انك تريد ان تتزوج علي فقال ان تزوجت امراته فامراته طلاق
ثم تزوجها فامراته طلاق فامراته طلاق فامراته طلاق فامراته طلاق فامراته طلاق فامراته طلاق

خلق الحاطية الا رواية عن ابي يوسف رحمه الله واخي الشيخ الامام علي بن ابي طالب رحمه الله يمدونه الرواية
للمنفرد الظاهر رجل قال لبرائته است طالق عددا اذا دخلت الدار يلغوا وكذا الله ويعلق الطلاق
بدخول الدار حتى لو دخلت في اي وقت كان طلقت وهذا شكل كانه اذا قال وكذا الله يمدونه فاجلا
بين الشرط والجزا فوجب ان يتخير لجزا ولو تقدم الشرط فقال ان دخلت الدار فانت طلاق فاشترى جارية
طلاق فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى
بشاي تدخل الدار في طلاق فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى
يعد ذلك او دخلت الدار في البعدة فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى
بشاي لم يلاق في طلاق حين يركب وان دخلت وفي البعدة فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى
ولو قال انت ولانك طالق ان دخلت فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى
الطلاق على واحدة حتى تدخل فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى
في غيرهما ما دخلت عليه لا في غير خلاف كانه ان يراها في الشرطية يظهر عليها فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى
وفي غيرهما ما دخلت عليه لا في غير خلاف كانه ان يراها في الشرطية يظهر عليها فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى جارية فاشترى
الطلاق واثبات الشك بين المنكحات في الطلاق لضاف الطلاق الى جزء من
بغيره عن جميع البدن كقوله من تركه او روطه او رابك ينع الطلاق وتقال هذه الزايف طلاق الشيخ
كدي ذكر شمس البرية رحمه الله وتقال ذلك طالق اشار في كتاب العتاق الى انه لا ينع حيث قال
وتقال لعينه ذلك خرا لا ينع وأشار في كتاب الكفالة الى انه ينع فانه قال اذا كمل بدم انسان
يبيع ولو اضاف الطلاق الى يدها لا ينع بينه وبينه وكذلك الى الرجلين ولو اضاف الى البطن او
الظهر احلت للشايع ونعم الله عليه ولو اضاف الى يده او رجل واحدة لا ينع عندنا خلافا
للمشايخ رحمه الله ولو اضاف الطلاق الى قلبها لا رواية لهذا في الكتاب وتقال انت طالق ينع
تخليته ينع واحدة وكذلك لو قال ينع تطليقة وتقال ثلاثة انصاب تطليقة ينع ثمان وتقال
انت طالق ينع تطليقتين ينع واحدة وتقال ينع تطليقتين ينع ثمان وتقال انت طالق
ينع تطليقة وثلاث تطليقة وسدس تطليقة ينع الثلاث وتقال ينع تطليقة وثلاث تطليقة
ينع واحدة وتقال انت طالق ينع تطليقة وثلاث تطليقة ينع واحدة وتقال ينع ثمان وتقال
التيقن ان الاجزاء اهاضت اذوت على الواحدة فمكامل الزيادة على الواحدة بخلاف ما تقدم ولو
طلاق امراته واحدة ثم قال لا تخوي امرتك في طلاقها فليفت واحدة وتقال لفلانة قد امرتك
في طلاقها فليفت ثمان وتقال لبرائته امرتك في طلاقها فليفت ثلاثا ولو كان الكفائي على الكفول
قال يسمى ثم قال للثانية قد امرتك في طلاقها فليفت واحد والمال ولو قال قد امرتك في طلاقها
على كدي من المال فان ثبت لزوم المال والطلاق والافلا والمعتقة الحاراة بغيرها اذا قال قد امرتك
لبرائه لا تخوي امرتك في طلاقها فليفت واحدة وان نرى ثلاثا فليفت واحد وان نرى ثلاثا فليفت واحد
من محمد رحمه الله انها لا تطلق وتقال ذلك في فرقة العنين واللعان والاملاء والخلع فليفت
لان هذه الفرقة طلاق بخلاف الاولى وتقال انت طالق خمس تطليقات فتلك الثلاث تنكيتي
تقال الزوج ثلاث لك والباقي لغيرك فليفت الثلاث ينع ثمان وان كان الباقي
يعد الثلاث حار لغوا وتقال لبرائته وهن اثني عشر تطليقة ينع على كل واحدة
تطليقة وكذلك ينعك تطليقتان او ثلاث او اربع وكذلك لو قال امرتك في طلاقها فليفت
لو في ثلاث لبرائه فليفت واحدة فلا ينع كل طلقة على حدة الا الاولى ينع ذلك خيري ينع

۱۰۸

باربعة اهر فمما هذا خلقت فاجدة نائبة بغير رتبة اهر و انتقلت بعدها بوضع الحمل وفي بي المستقي
ولذلك امراته لا اقرتك ما دام هذا النهر يجري فان كان بها لا يتقطع ساوة فهو مؤهل ولا فلا
رجل قال لمراته والله لا يمشي جلدي جلدك لا يكون ثوبا لا يمشي في عبيدة باليس بدون الجملع
في الفرج ولوقال ان قريته اودعوك في فراشي فان طالق لا يكون مؤثرا بل قال لمراته فبدي هذا
خرقت اربعة اهر و خاضعت الي القاصي فرق القاصي بيننا ثم اقام القيد بيننا انه حر الا اشل
فان القاصي يتبع عهره ويطلب امره ولا يرد المرأة الي زوجها لانه بيننا لم يكن ثوبا فانه يكون قريبا
من غير شيء يكرهه وفي الموضع باللسان ولا يقتصر الفم بالقلب فان فاهه يسانه ثم يراي المودة لاهل
يطلب ذلك الذي ولا يكون فيه الا بالجماع وان كان المولي يحبها يحل لا يقتصر الفم باللسان وان كان
يحبها يظهر خازان يكون فيه باللسان ويكون بمنزلة القاصي ان كان السان بينه وبين
المرأة اربعة اهر و الرطب اذا جاع امراته فيا دون الفرج لا يكون ذلك فيه فاما وان قريته في
حالة الحيض يكون فيا **النوع الثاني في الظهار** اهل بان الظهار تشبيه المتكوبة
بالحرمة علي سبيل التابيد بغير اهر و صاع او مهر به وحده حرمة الوثني والدواني الي غاية الكفاية ولا
يحرم النظم الي ظهورها وبطنها واهل يانه اذا شئت المرأة بما اجل له النظر اليه من اعضا الام يكون ظهارا
وكذلك من كان مثل الام كالحالة والعمة والاخت وان شئت ما جعل النظر اليه لا يكون ظاهرا اهر و
تالت لزوجها است علي كظها اي يكرهها الكفاية عند اي يوصف رجة والرجل اذا قال لها انت علي
كظها لتيك يكون ظهارا ولوقال كظها انتك بان كان دخل بها يكون ظهارا ولا فلا وان شئت ما
بامرأة الاب او ابن يكون ظهارا دخل بها او لم يدخل بها الاب او ابن ولو شئت ما بامرأة مولي بها ابو
او ابنة قال محمد رجة الله لا يكون ظهارا او قال ابو يوسف رجة الله لا يكون ظهارا وهو الصحيح هذا
المجتهل ان ياتي به هل الاجتهاد فيمسح عند اي يوسف رجة الله لا يكون ظهارا وهو الصحيح هذا
محمد رجة الله لا يمسح ولو شئت ما بامرأة او ابنت امرأة قد نفى بها يكون ظهارا ولو قبلت اجنبية
بهره او نظرت في زوجها بهرته ثم شئت امراته بام تلك المرأة او ابنتها لا يكون ظهارا اي قول اي حبيبة
بغير الله منه ولا يشبه هذا الوثني ولو شئت ما بظهار امرأة حل لذي الحيلة كالجوينة لا يكون
ظهارا وكذا التشبيه بالرجل وتعلق الظهار وتلقينه جاريان وحرمة الظهار اهر و في الفرج الثلاث
حي لو تزوجها لم يحل لغيرها مثل التكفير وكذلك لو ارادت واليهاء بالله ثم استلمت ثم تزوجها وكره
لو كانت لغيره ثم اشتراها ولوقال لمراته انت علي كظها اي ان دخلت الدار ثم اباها ثم دخلت الدار في
العدة لا يكرهه الظهار علات ما اذا كان النابن معلقا به واذا قال لمراته اذا تزوجتك فانت
علي كظها اي واذا تزوجتك فانت طالق فزوجها بكرهه الطلاق والظهار جميعا وكذلك اذا قال
وانت طالق فانت علي كظها اي وانت طالق فزوجها بكرهه جنتا ولوقال او تزوجتك فانت طالق
وانت علي كظها اي فزوجها بئس الطلاق ولا يكرهه عند اي حبيبة رخي الله عنه جلالة لهما وفي
بنا على الاختلاف في بيعة الوثني المظاهر اذ لم يكن رفع امره الي القاضي عبيده التاجي حتى
يكنوا ليقان انه تحت رجل ظاهر منهن ثم اشتراها وافتتها عن ظهارها قيل لم يحل في قول اي حبيبة وكذا
خلا لابي يوسف رحمه الله **القسم الرابع** يتخلل في اربعة فصول **الفصل الاول** في الرجعة
والاختلاف بين الزوجين في مسامحة البيت **الفصل الثاني** في البيت **الفصل الثالث** في اللعان **الفصل**
الرابع في العيبين وفيه ثلث في الزوج بعد الثلاث وفيه ثلث **الفصل الاول** ان الرجعة
كما يقع بالتقول بوجع باليقول بغير انما تكون بالفعل والاحل لا شرعية الرجعة قوله تعالى وقولوا لمن

نحو

احق يرون والاحل اذا خلق امراته على حاله الا فانه لم راجها بعد ما جن قبل ان راجها بالتقول لا يصح
وان راجها بالجماع صح واذا طلق امراته لا يكرهها حتى يعلى من لمراته فان لم يزل راجها قبل يوم الاحل
المعصية لا يجوز لان جهنم في لمراته لا يكرهها حتى يعلى من لمراته فان لم يزل راجها قبل يوم الاحل
رجعة والرجعة في الخلوه الصحيح لا يصح وفي حرمة المتكوبة بدائيات ولو طلقها في هذه العدة اخلت
المشايخ رحمهم الله فيه والاصح انه يصح واذا انقطع منها من الحبيبة الثالثة واياها اقل من عشرة صححت
لا يتقطع حتى الرجعة عند فاجلا فاحمد رحمهم الله فان شئت في الصلوة قبل يتقطع حتى الرجعة بغير الرجوع
وقيل لا يتقطع مالم يتقدم الرجعة بالجمعة واذا انقضت بغير الرجعة لم يكره الرجعة ولا يجل لها
الزوج يزوج اخر او اذا استبدت المصاهرة والاستيفاء عند محمد وجهه الله كذلك ولو نظر الي برفا
بهره او راجها في غير المأني لم يكن لرجعها في نيايس قول اي حبيبة رخي الله عنه والاختلاف في الرجعة
بالماء بالرجعة وان لم يعلم جازت الرجعة ولو شئت واياها اقل من عشرة ايام فغرات القرآن او شئت
للمنفقة او دخلت المهر قال الكوفي رجة الله لا يتقطع الرجعة لان ذلك من احكام الظهارات وقال ابو بكر
الواضي رجة الله لا يتقطع والرجعة ان يقول راجعتك او يزوجك او يزوجك او يزوجك او يزوجك او يزوجك
ما ووردت ونكاه وادرس ترا وكره التثليل والتبليس بغير مهره اذ لم يرد للرجعة ولا يصح تغليب
الرجعة بالزنا كما اذا قال او لجا عند فقد راجعتك ولو اكره على المراجعة صححت الرجعة وفي التوارد
اذا قال الزوج راجعتك فانت بعد البكته فقد انتقلت عديتي لم تعدد لان البكته صارت
ناجزة بين قول الزوج راجعتك فانت بعد البكته فقد انتقلت عديتي لم تعدد لان البكته صارت
وانظر الله لمراته لا يكرهها لاشهادها ولو نظر الي زوجها بغير مهره لا يكرهها ولو شئت ما بامرأة
دليل عند محمد رجة الله لا يكون رجعة في بهرته فان فعلت ذلك اخلها والزوج كاره لم يكن رجعة وان
وان شزوج المطلقة التي حبيبة لا يصح من رجعتا في قوله اي حبيبة واي يوسف رجة الله وقال محمد رجة
الله يصح من رجعتا والظهار قول محمد رجة الله ولوقال بطلقته انت عديتي كما كنت لوان لم يراي ان يزوج
الرجعة بغير مهرها وان يزوج في غير الميراث وغيره او لم يزوجها لا يصح من رجعتا ولو راجع امراته قال زودك
في مهر يزوجها مئة خوله ولو كان راجعتك بمهر الف درهم ان قبلت المرأة صحح والا فلا ولو اخلت في
الدخول عند الرجعة فقال الزوج دخلت بها فان كان قبل الخلوه قال لقول قولها في عدم الدخول وان كان
بعد الخلوه قال لقول قول الزوج في الدخول **نوع آخر** في اختلاف الزوجين في مسامحة البيت
اذا كان احد الزوجين صغيرا والاخر كبيرا او كانا صغيرين وذكر في بعض الروايات انها باقية وذكر
في بعض ثقيفا فقال اذا كان الزوج بابا والمرأة برة بالغة لا انها بلغت متلفعا جامع متلفعا فهو ما
لو كانا كبيرين بقاء واعلم ان الفرق في هذه الوجوه بينهما اذا كان البيت الذي يمكن فيه ملك الزوج
او ملك المرأة ولو كان في الزوج في مال اخل بها بان كان الابن في مال الاب او الاب في مال الابن كما لم يسمع عند
الاشيلاء الذي في مال اخل في قوله جميعا ذكر هذا في الكتب ابيات وهو ادرين رجم ولو كان للرجل اربع
بنوة فزوج من اختلاف في المتاع بينه فان كان في بيت واحد بغيره يكون بينهما وبين زوجها في التماس سبيل
فان اخل به في بيت علي جده فاما كان في بيت علي واحد بغيره يكون بينهما وبين زوجها في التماس سبيل
التي عرفت في الزوجين لا تشارك بعضهم بعضا رجل طلق امراته في المرض فانت الزوج بعد انتعاش
العدة كان المشكل لوارث الزوج بغيرها صارت اجنبية باستسار العدة فلم يبق لها يد وان مات قبل
انتعاش العدة كان المشكل للمرأة عند اي حبيبة رخي الله عنه لمراته لم تكن اجنبية وكان هذا
ممن لمسا لومات الزوج قبل الطلاق وان اختلف الزوجان في البيت الذي يمكن فيه كل واحد

يدعي انه كان التولية في ذلك قول الزوج فان اقلت المرأة البينة او اقاما جميعا يتعني بينه المرأة
 منها خادجه تعني ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فاقامت المرأة البينة ان الدار في يد الرجل
 متبعا واما الرجل البينة ان الدار في يد المرأة امرأته تزوجها بالثبوت ودفع الثمن ولم يقع بينه وبينها
 حق فانه يتعني بالدار والرجل للمرأة ولا يكافح بينهما وان كان الرجل اقام البينة على الحرة والبيعة
 بخلافها يتعني بحرية الرجل ويكافح المرأة ويتعني بالدار للمرأة وكذا لو اختلفا في المتاع على هذا
 الوجه واما البينة فتعني على التفصيل الذي ذكرنا واذ غفلت المرأة فغلط زوجها ان قال لها الزوج
 لغزلي لم يكن الغزل للزوج ولا اجر لها عليه من هذا البتة وان ذكر لها اخرا ان يجر اجزا
 متعلوما كان لها ذلك بنية استاجرها بثلث من ماله وان كان الاجر مجهولا بان قال اغزلي
 حتى يكون الغزل والكر ما بين يدينا كان الغزل للزوج ولها اجر مثلها وان اختلفا في ذكر الاجر
 كان الغزل قول الزوج مع بنيه ولو قال اغزلي بغيرك كان الغزل لها ولا شيء لها وان اختلفا
 فقالت المرأة قلت لي اغزلي بغيرك فقال الزوج قلت لك اغزلي لي فاقول قول الزوج وقول
 لها اغزلي لم يزد عليه كان الغزل للزوج وان نهاها عن الغزل فغرت كان الغزل لها ولم يمسك
 ذلك القطن لزوجها وان اختلفا فقال صاحب القطن غرت بايدي فقال غرت بغيرك كان الغزل
 قول صاحب القطن وان حمل القطن الى بيته ولم يتصل شيئا فغرت به فان كان الزوج ساع القطن كان
 الغزل لها ولم يمسك ذلك القطن وان لم يكن ساع القطن ان كان الزوج يدي الغزل كان الغزل
 قوله وكذا لو اختلفا في ذكر ما بين فقال الزوج للمرأة دفعت الي الحايك لبيته بايدي وقال دفعت بغير
 ايدك فاقول قول الزوج اذ غفلت المرأة فغلط الزوج بايديه وكانا يبيعان من ذلك الكرياس وكانا
 يشتريان استعدا بآجرهما واتخذ يبيع الكرياس ثياب البيت فجمع ذلك للرجل ويحل كان يدفع اليه
 اجره ما يحتاج اليه وكان يدفع اليها احياها من الدار ويقول لها اشترى بها ثوبا وغزلي لي فقلت
 شترى وتقول في جميع وقتي بها ثبوت البيت كانت لاسعة المرأة منها اشترت من غير توكيل الزوج
 اياها في الشراء فكانت مشترية لبيته ولو اشترى لها ونسي عند الشراء او لم يدها له اشترى لها ودفع
 اليها يكون لها والله اعلم

الفصل الثاني في النسب

اثبت النسب ثمانية ثلاث اقسامها
 النكاح وما هو في غناه من النكاح النابت والحكم فيه انه يثبت من غير دعوى ولا ينفى بحجود الشئ وانما ينفى
 باللقين في النكاح الصحيح دون النابت اذ لا يمان في النكاح النابت الثانية ام الولد والحكم فيها ان
 يثبت النسب من غير دعوى ويكتفي بحجود الشئ فالاولا انما يثبت بسبب ام الولد بدون الدعوة اذ
 كانت على لكوني وظهر لها ان كانت اهل فلا يثبت النسب بدون الدعوة كما ولد كاهن او لامرأة اوله
 مشتركة بين اثنين استولاهما ثم ماتت بولي بعد ذلك لا يثبت النسب بدون الدعوة ام الولد
 اذا نكحت نكاحا فاستلها وحلها الزوج وماتت بولي يثبت النسب من الزوج وان ادعاه المولى ان
 النكاح النابت اهل توكيد استلها في النسب على ما ذكرنا الثالثة الامه اذا ماتت بولي لا يثبت
 النسب بدون الدعوة عندنا خلافا لما في ربيعة الله اذا مات عن امرأته وفي بكر او ثقب غش
 يتبين فتزوجت وماتت بالاولاد الاولاد من الزوج الاول عند أبي حنيفة رضي الله عنه
 وروي عن ابي بكر بن محمد بن ابي حنيفة رضي الله عنه ان النسب من الزوج الثاني وهو قول ابي ابي
 وكان ابو يوسف رحمه الله يقول ان ماتت بالاولد لا يثبت النسب من الزوج الثاني فالاولاد
 للزوج الاول وان ماتت بغيره لم يثبت النسب من الزوج الثاني وقال محمد رحمه الله ان ماتت بالاولد
 لا يثبت النسب من الزوج الثاني فالاولاد للزوج الثاني وان ماتت بالاولد لا يثبت النسب من الزوج

بها الثاني فالاولاد للثاني وكذا لو ادعت الطلاق فاعتدت وتزوجت والزوج الاول جاحد وكل له المرأة
 تزوجت بزوج وهو خارجة بطلت بطلت فان الولد الاول في هذا الموضع وهذا يحجج ابي حنيفة رضي الله عنه في نقل
 الغيبة رجل تحت امرأة وفي يد ما ولد والولد ليس في يد الزوج كمال المرأة تزوجت بزوج ما ولد
 هذا الولد من زوج بطلت وقال الزوج ولدته في يدي فلو كان الولد في يد الزوج
 دون المرأة فقال هو ابني من غيرك وقالت هو ابني منك فاقول قول الزوج ولا تعتد في المرأة امرأة
 ولدت بعد موت زوجها ما بينا وبين يدي ان صعدتها الزوجة في الولادة يثبت نسب الولد من الميت
 في حق من صعدتها هل يثبت النسب اختلفوا فيه قال بعضهم لا يشترط وقال بعضهم يشترط كما يشترط
 بكتاب الشهادة وان حصدت الزوجة الولادة لا يثبت الولادة ولا النسب الا بشهادة رجلين او رجل
 وامرأتين في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ما جاء يثبت بشهادة القابلة وكذا المبتوتة او
 المطلقة طلاقا جعلا اذا ادعت الولادة فعلى هذا الخلاف اذ لم يكن هناك اقرار او حبل ظاهر
 هذا اذ لم تقرر بانتفاء العدة فان اقرت بانتفاء العدة بعد زمان تنقضي فيه العدة ثم
 ولدت بشفة الشهر من وقت اقرار لا يثبت نسبها من الزوجين ولدت اقل من ذلك يثبت
 النسب ويثبت اقرارها المبتوتة اذا ماتت بولي لا يثبت النسب وان جاءت بغيره لا يثبت
 من يثبت لا يثبت وان جاءت بولي من احد الا من يثبت والاخر لا يثبت من يثبت من يثبت من يثبت
 يوم قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله يثبت نسبهما الا ترى انه لو ناع جارية فولدت ولعين
 عند المشتري احدهما بثلث من ثمنه اشهر من وقت البيع والاخر لا يثبت نسبه اشهر من وقت البيع او
 احدهما ثبت نسبه من الثمن من غير تعدد المشتري وابي حنيفة رضي الله عنه اذا كان جرحه
 الله لا يثبت نسبه من الثاني من غلوق خاديه بعد الامانة فيتعبد الاول والابنة المقتدة اذ اولد
 يثبت نسبها في الطلاق الى يثنتين اقرت بانتفاء العدة او لم تستر علات الصغيرة اذا طلقت
 بعد الدخول لها ثم ولدت ان اقرت بانتفاء عدها بعد ثلاثة اشهر ثم ولدت بشفة اشهر فصلاها
 لا يثبت النسب وان كان لعل من بشفة اشهر يثبت والطلاق التابن والرجعي نكاح والفرق ان الابنة
 اذا ولدت تبين انهم نكح ابيها بل كانت من ذوات الإقرار والجواب في ذوات الإقرار ما قلنا ولاه
 كذا في الصغيرة منها بالولادة لا يثبت نسبه من ذوات الاثنتين ان اقرارا لم يكن صحيحا عند
 ميتة تزوجت بزوج آخر في العدة ولدت بعد ذلك ان ولدت اقل من يثنتين من وقت
 طلاق الاول ولا يثبت نسبه من وقت نكاح الثاني كان الولد للاول وان ولدت اكثر من يثنتين
 من وقت طلاق الاول لا يثبت نسبه من وقت نكاح الثاني ان ولدت بشفة اشهر من وقت نكاح الثاني
 فالولد للثاني والا فلا رجل تزوج امرأة وماتت بولي فاختلنا فقال الزوج تزوجت منك منذ اشهر
 وقالت المرأة لا بل منذ سنة فالولد ثابت النسب من الزوج وان تصادقا على انه تزوجا منذ اشهر
 لم يثبت النسب من وقت نكاح البينة بعد التصادق على تزوجه اياها منذ سنة قبل وهذا
 ليوان صحيح يثبت نسبه اذ اقام الولد البينة بعد ما كبراما اذا كان قيام البينة حال صغير
 الولد متداخلت المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم لا يقبل البينة مالم ينفذ الثاني حقا عن الغير
 لان النسب حتى يصغر يثبت عنه حقا فيكون البينة قارئة من هو ختم وقال بعضهم لا حاجة
 الى هذا التكلف والثاني ينفذ البينة من غير ان ينفذ عنه حقا بان علي ان الشهادة في النسب
 حثبه بدون القموي وهذا فصل اختلف المشايخ رحمهم الله بعضهم قالوا يقبل وبعضهم قالوا لا يقبل
 رجل زوج ابنه وهو صغير ابني له لاساني من مثله ولا يحل له ان يزوج ابنته بالولد ولا ترد

ما انت انت اب الزوج عليها من ابنه وان اقرت انها تزوجت رد على الزوج نفقة سنة أشهر من مدة العقد
 وان كان زوجة امه طالت بركه فادعاه العلى فزواجه رجل ذى باعراه فعلق منه هذا اثنان حملان
 تزوجها الذي ذى بها فابنك خايم فان جات بولد بعد الزواج بسنة أشهر فصاحبها ابنته البنت منه
 فان جات به بولد منه بسنة أشهر لا يثبت النسب الا ان يقول هذا الولد لى ولم يقل من الرزى رجل له جار
 يطأها ويغسل عنها فجات بولد فان كانت الجارية غير محصنة خرج وتبرر والبولن الرجل ان الولد
 لى منه فهو من نفعه من نفعه وان كانت محصنة لا يثبت النسب ولا يثبت العزل منها جارية هربت
 من مولاهم وقدما وكان الزوجى وطبها فقول عنها ثم بان بها رجل وولدت بعد سنة أشهر من هربت فان
 كانت الجارية قد فرت الى مقيم لها فالزوجى في سعة من تبعها وان كانت الجارية غيبه لم يظفر
 منها جوار لا يثبت له ان يبيعها واختلف اهلنا في جواز العزل قال بعضهم لا يجوز لما روي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في رجل من العزل فقال تلك المؤودة المشغورة والمذهب عندنا انه يجوز في
 الجارية المملوكة من غير رضاها وفي الحرة برضاها وفي الامه المنكحة برضاها وفي بنت ابي حنيفة
 الله عنه وعندنا في ماله الا مثل ينجوز العزل ما روي عن عروة بن ربيعة الله عنه انه كان له جارية فجات
 بولد ففناه فقال ما كنت وليها وتطلى ابي به ولدها ومن ابي عروة ربيعة الله عنه انه سئل عن العزل
 فقال لو اخذ الله عز وجل عينا من نطفة رجل فزولها وان حبت ماؤه على حقة فما ان شفيق
 فاعزوا وان شفيق فافترقا رجل اشترى امه فولدت منه ثم اقام رجل البينة لها امراته زوجها بسنة
 مولاهما قال يحمل امه لا يحمل الزول ولذا الزوج وعيق الولد ينفق الزوجى حتى ينفك امرأه
 قال رجل بولاه هذا ابني منك من نكاح وقالت هرايك من رزى لم يثبت نسبه منه وان كانت بعد
 ذلك هو ابيك من نكاح يثبت نسبه منها رجل سلم تزوج بحارمه فحين بأولاد يثبت نسب الأولاد
 منه عند ابي حنيفة رجة الله جلالة الله تعالى ان النكاح فاستد منه ابي حنيفة ربيعة الله عنه باطل ينفك
الفصل الثالث في اللعان اعلم بان موجب قذف الزوج زوجه كان هو الحاد في
 الزوجه او كافي الاجنبية ثبت بعد ذلك بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الا انه
 والذين يرمون ما روي عن ابي حنيفة ربيعة الله عنه قال كما جازى في الجحد لينة الجمعة او دخل
 انصارى فقال يا رسول الله اني ارجو اني اجد من امراته رجلا فان مثل قتلوه وان نكح جلد عموه وان
 سكت سكت على غيبه فقال اللهم افح قزله آية اللعان واشتقوا الاستر على موجب قذف الزوج
 اللعان بشرائط وكان الشارح رجة الله موجبة الحد وليكن من اشتراط ذلك الحد من نفسه
 باللعان حتى قال لو اشيع الزوج من اللعان حتى يقام عليه حد القذف ويمنع ما يحبس حتى يمتنع ومن
 شرائط اللعان بينة او اقرار الزوجين من اهل الشهادة على الإطلاق ويمنع ان يفي رجة الله هذه الكس
 من اهل الشهادة يستعد النكاح بخبرها ومنى عتق البنت واشيع اللعان لغنى من قبل المرأة بان
 كان الزوج حرا مطلقا بالانسان لا غير محذور في قذف والمرأة كافر اوله او صبيبة او محرمة او غريبة
 او غير عفيفه او موطوءة بسنة لا يجد الزوج فان اشيع اللعان لغنى من قبل الزوج ان كان الزوج
 من محذور وان لم يكن فاجد منها اهلا لللعان ان لا عذر في قذف او كان الزوج غدا عنه
 حرة محذرة في قذف حتى اشيع اللعان محذور الزوج وكان ينبغي ان لا يعد من اعتبار جانية ان كان
 يوجب الحد فاعتبار جانية لا يوجب الحد وانما يوجب الحد وان كان يوجب الحد فاعتبار جانية ان كان
 مثل القذف يكون من الرجل فانما يظهر حكم المايح في جانية في اقله في قذفه فاما يدون

الافقية

في جانية فلا يثبت بالماح في جانية ولو اجتمع شواهد اللعان فيهما ثم علمتها بانها اولادها سقط اللعان
 ولا يجب الحد وكذلك لو تزوجها بعد ذلك ولو علمتها طلاقا فزوجهما لا يثبت اللعان وضرة اللعان
 ما نرى الله تعالى عليه في كتابه واذا التعن الزوج ثلاث مرات والتعن المرأة ثلاث مرات ثم فرق
 القاضى بينهما بعد اخطا البينة والفرقة واقعدت بينهما وقال زفر الشافعي رحمه الله حكمة حلال
 البينة بالجل ولا منع الفرقة ٢٢ حكم خلاف البينة فان اللعان في الكتاب والبينة خمس مرات
 ولان تكرار اللعان للتقليد ومعنى التقليد يحمل بالكر كليات اللعان انه يجمع شقوق عليه
 فاذا اجتمع القاضى واذا اجتهاده الى هذا الطريق فبند حكمة الا ترى انه لو فرق بينهما بعد
 لعان الزوج قبل لعان المرأة فبند حكمة لكونه مجتهدا فيه فبعد ما في كل واحد منهما بالكر كلاء
 اللعان اذ في لو فرق بينهما بعد ما التعن كل واحد منهما فترتب لى بعد حكمة ان بقا الكوا اللعان
 كبتا كله وقبائهما ليس شرط بينة اللعان فكذلك اذ له الحسن من ابي حنيفة رحمه الله قال لا يصح التعن
 ثانيا لو تابعا ان اللعان ثم اذى او يمين فالتام والتاميد فيتم بوا وفي النوادر من الحسن من ابي حنيفة
 رحمه الله انه لا بد للرجل من ان يكون الى من الصادقين فيا زيمتك به من الزنا وهي تقول انت من
 الكاذبين فيا زيمتك به من الزنا ٢٢ انا تلتظ بلقطة الغاية فيمكن فيه شبهة واجمال فلا بد
 من الخطاب ان آله هذا الاشتباه في هذا امر الزنا اية لا يغتفر لحد الان كل واحد منهما يشترط ان
 صاحبه والاشارة ابلغ اشباب التعريف رجل قذف اجنبية ثم تزوجها ثم قذفها فوافعه فيها
 فخذ الزوج وبطل اللعان لانه متى رجع خذل عند الإجماع وفي البداية باحد جازا الاخر واشتراطه
 يدرك عاقبة در الاخر احتيا لا للثراء وقهرنا لو بذا باللعان لم يثبت الحد ولو بدأ بالحد
 سقط اللعان لان المحذور في القذف لا يلاعن ولو بدأت بالآخر وترك الاول منها لان حد القذف
 لا يقام الا بطلب المقدوف والطلب وحيد في الثاني دون الاول فلهذا فان احدهما بالاول بعد
 ذلك حربه الحد ان يترك الطلب وما لا لا يثبت خطها ولو ان رجلا قذف امرأة وهما من اهل
 اللعان ثم تابا حتى يثبت اللعان على ما ذكرنا ثم اذى كذبت نفسها بعد ذلك لم يضرب تحت
 خلاف ما اذا كذبت نفسها بعد ما لاقتها والعزى بينهما مجتهد في انه يبول ذكره وتوقان ياراه
 انت طالين ثلاثا لم يقرمه حد ولا لعان وتوقان انت طالين ثلاثا ياراه اية كان عليه الحد وتوقان
 ياراه فقال انت اذى منى فليكن اللعان ان كانها ليس بقذف لان الرجل لو قذف الاجنبى
 بهذا اللفظ لا يقرمه الحد وكذلك لو قال الزوج لزوجته انت اذى منى فليكن اللعان ان كانها ليس بقذف ولا حد ولا
 لعان واذا قذفها ونفى ولدها فصدقه لم يكن بينهما حد ولا لعان لانها خرجت من ان يكون محصنة
 بتصديق الزوج ولا يثبت بيب الزول ان النسب انما يثبت باللعان رجل قذف امرأة رجل فقال الزوج
 صدقت هي كاذبة كان قاذبا حتى يلعن ولو قال صدقت مثلها من غير زيادة لم يكن قاذبا واذا لعن
 الرجل قبل امه فقال هو من الزنا لا حد ولا لعان اهلا منه ابي حنيفة ربيعة الله عنه وعندنا ان
 جات به بسنة أشهر فصاحبها ابنته البنت منه البنت منه البنت منه البنت منه البنت منه البنت منه البنت منه
 وان جات به لا قبل من سنة أشهر لا من القاضى بينهما ولا يكرم الزول امه امرأة ولدت ولدى منى بول
 فامر الزوج بالاول ونفى الثاني لزمه الولدان ولا لعان وان منى الاول واقر بالثاني لزمه وحده
 حد القذف وان منها ما مات احدهما قبل اللعان لا من على المحي وها ولداه وكذلك لو كذبت ولدت
 اخذها ميتة ففناه بولاه ولا من على المحي منها وان ولدت ولدتا ففناه بولاهما ميتة ولدت
 من القذف ولذا اخر لزمه الزول ان يجيها واللعان على كالبه وان قال بعد ذلك هما ابناى كان حادنا

ولا حد عليه وكل نسب ثبت باقراره او بطريق الحكم نحو ما قلنا لا يقتضي بعد ذلك ولو كان الفلوق
في حال لا لعان بينهما ثم صاروا بحال يتلازمان نحو ان كانت المرأة امه او كفايه في حاله الفلوق فثبتت
او اعلنت فلهذا لا يلازم بينهما المرأة اذا صاروا بعد اللعان على حصة لو كانت بينهما ابنة الابن المجري
اللعان بينهما بان زنت او ما اشبهه كان للزوج ان يتزوجها ولو اخطا الحكم فبذلك المرأة قبل الزوج فانه يبعد
اللعان على المرأة بكونه يقتل وقرى بينهما وقت الزينة ولو اخطا الحكم لم يفرق بينهما حتى يزول
ما كان الحكم الموقفي بعده يستأنف اللعان بينهما في قول ابي حنيفة والي مؤيضة وزعمها الله
وقال محمد رحمه الله لا يستأنف واذا اتى ولد زوجته بان قال هذا الولد ليس مني لانهما يتولاهما
بالله ابي صادق فيما ذهب اليه من نفي الولد وكذا في جانب المرأة ولو قلنا بالزنا ونفي الولد وكذا في
اللعان الاثرين كما ذكر في القدر الاثرين واذا افرغ من ذلك فرق القاضي بينهما وقرر الولد امه
واخرجته من نسب الولد والله اعلم

الفصل الرابع في العيب من حال الرجل
الاول بعد الثالث وفيه حل

العين سنة فان انبسط قبل ذلك والفرق بينهما وانتي كل واحد منهما من فضل الله تعالى وهذا
الحكم مردوي عن عمر وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما واذا اجله القاضي سنة امه بان يبالغ فيفتنه
في هذه المدة فكلما نال على رعي الله عنه افيقوا عليه الدج والعسل ليراع نفيه وانما كان التقدير
بالسنة بين التأجيل لا يلازم العذر والحول حسن في ذلك على ما قال القائل ومن يزل حولا كايلا فتد
امتدوا والمقبور سنة شبيهه كذا قاله شيخ الامم ابي حنيفة رحمه الله لان العجز عن الوصول قد يكون
لعلة الرطوبة فاما ما قاله ذلك في فضل البره وقد يكون لعل به اليوسية فاما ما قاله ذلك في فضل الرطوبة
تقدروا ذلك بالسنة التمسية لان زنا يكون من ايام الملاح في الايام التي يسع التفاد من بين السنة
التمسية والتمسية ولا يكون هذا التأجيل الا عند فاقب بصر فان اجلته المرأة واجله القاضي لا يقتصر
ذلك التأجيل واذا لم يمت السنة فان القاضي انزله قبل ان يغير المرأة فتدسه الى القاضي وفي بعد ذلك
واقاس القبيحة على ما كان فان القاضي الموالي يبيح الامر على ما كان وان مضى السنة من وقت التا
جيل ولم تخامة زنا لا يبطل خطها وان ما جفته في ذلك الزمان وان خامة المرأة وقال الزوج ذلك
انها في هذا البكاح وتحدث المرأة ذلك ان كانت شيئا فالتقوله وان قالت انا بكر فالتقوله بها البنا
والواحدة تكفي والفتنان افضل فان قلنا في ثبوت قول الزوج وان قلنا في بطلان قولها
فان شهد البتني بالبكارة والتقص بانها ثبت فالتقوله بها فزمن وان خامة بعد انقضاء السنة
لان كانت شيئا فالتقوله وان اقر الزوج انه لم يزل بها او قالت انا بكر والبنا اخرون بكانت غيرها
القاضي فان اختارت زوجها او قامت عن تحليها قبل الاختيار او اقامها اعوان القاضي او قام القاضي عن
تحليتها بكل حقا كاي خيار المحيرة فان اختارت الفرقة في تحليها فالتقوله باسم الزوج بالتقوله ولا تنفع الفرقة
باختيارها فان ابا الزوج ان يفرق فالتقوله يقول فرق بينهما ويكره المهر ويكره العدة وفي المتن في ذكر ما
عن محمد في العينين اذا مضى السنة خير القاضي امراته وصار كان الزوج غيرها فان اختارت فبها بات منه
وان طلب من القاضي ان يوجله سنة اخرى لا يجيبه الى ذلك فان اجلته المرأة سنة اخرى كان لها ان ترجع
في الاصل كما يؤول القبيح في حق الحفي ذكر الشيخ الكبير وان قال لا يجوز ان اقبل بها وكذا الحنفية ان كان
يقول من سبال الرجال والمحبوب لا يوجب ولا يفرق بينهما الحال والطلاق الذي ابن ابي عسرة سنة
او لم يزل الى امرائه ويصل الى المرأة له اخرى تامة يوجب سنة وكذلك المعنوي اذا تزوجت ولله امراته
ومضى فرق القاضي بين النبي وبين امراته فله فرق بطلاق او بغير طلاق اختلف المساج رحمهم الله

فيه بينهم فالراعي فرقة بغير طلاق بمنزلة الفرقة بغير طلاق فلهذا لا يقتضي بعد ذلك ولو كان الفلوق
فالراعي فرق بطلاق لان سبب الفرقة بالطلاق قد تحقق فلا اختاروا الا بطلاق الى عبادة النبي لان القاضي هو
الذي يوجب فلهذا وما زاد من كفي تلك قربة يعني عليه وان لم يكن النبي من اجل الايمان انه تحقق بسببه
وهو ملك القرب والاختار فيه الى عبادة النبي لان القاضي لا يفرق بينهما الا بطلاق فلهذا لا يفرق بينهما
امرأة ولم يزل إليها وفوق بينهما بعد سبب الاجل ثم تزوجها مرة اخرى لا خيار لها ولو تزوج امرأة ولم يزل
إليها وفوق بينهما بعد سبب الاجل ثم تزوجها مرة اخرى لا خيار لها ولو تزوج امرأة ولم يزل إليها
وفوق القاضي بينهما بيمينين الزوج ثم تزوج هذا الرجل امرأة اخرى تعلم وهي بائنة له اختلف الروايات
فيه والقيح ان للثابتية حتى المحسومة اذا لم يزل الى بلان الايمان قد يوجب من وطئ امرأة وقيل
على وطئ امرأة اخرى ولو في الزوج بعد اصابته المرأة مرة لا خيار لها بعد ذلك واذا فرق القاضي
بين المحبوب وبين امرائه بعد طلاقه ثم مات بولد الى يمينين ثبت النسب بينهما لا يبطل بغير القاضي
وفي البعينة ثبت النسب ويبطل بغير القاضي اذا كان الزوج يدين الوصول إليها ولو شهد شاهدان
بعد فريقي القاضي على اقرار المرأة بطل بغير القاضي انه وصل إليها بطل بغير القاضي ولو اقرت
بعد الفيرق انه كان وصل إليها بعد ذلك ولو كانت المرأة صغيرة زوجها ابوها وجدت زوجها محبوبة لا يفرق
القاضي بينهما محسومة الا ب حتى يبلغ احوالها من بعد البلوغ ويبطل بغير القاضي بغير طلاق
مؤثر بعد الطلع ولله في سبب به كان بعد التامح كان يلحق ان يخام التابع في الغيب ولا ينظر بلوغه وكذلك
اذا كان للصغير تصام يلحق ان يتزوج فيه طلاق وكذلك اذا كان للصغير شفعة فللولي ان يأخذها
في الطلاق ولا ينظر بلوغه وان كان احوال الزوجي بعد البلوغ ثابتا في هذه الأصول والفرق ان الفرقة
انما يثبت لثبوت جهتها في قضاء وقضاء وهي في سببها بغير طلاق من قضاء وقضاء بخلاف الأصول الاخر
لان الحق ثابت للبال والصغير يتغير بغير طلاق حتى الى زمان البلوغ فيقوم الولي مقامه في احيائها
اذا اريد ما ثبت في هذا الفرقة ولو كانت المرأة بالسة فوجدت زوجها عينا فمكثت اننا بالفسخ
مع زوجها وقامت هل يفرق بينهما محسومة الوصول اختلف المساج رحمهم الله فيه قال بعضهم لا يفرق بينهما
وقال بعضهم يفرق وما اشرنا اليه في الفرق بعينه هذا القول وهو بغير المرأة من زوجها بعد التأجيل
لا يحل امام الحنوب على الزوج وان حج الزوج او باءر تحتيت ولو حبس الزوج فلم تامة المرأة لا تحتيت
على الزوج وكذا لو حبسته المرأة بغيرها فان اشتهت ولم تكن الحلو فبها حبس وكذا لو حبست
المرأة بغير طلاق وكان الزوج يصل إليها ويكره الحلو والمبيت منها وحل على الرجل شهر رمضان
وان ايام حبسها وان عرض احد طرفيها لا يتطاع اجماع سنة عن محمد رحمه الله لا يحل شهر رمضان
محبس وهو اقبح من اقبل في هذه المسئلة وان كانت المرأة عورمة بحكم الاسلام لا تحتيت طاريا كان
الاخرام او مقارنا وان كان الزوج مظاهرا ان قد روي الاتفاق لمحبس وان عجز لا تحتيت بل يوجب
القاضي شهرين للبكارة ثم يوجب سنة فان طاهر بعد التأجيل لا يثبت اليه ومحبس عليه وذلك
لانهما اذا وجدت زوجها عينا فالحال في هذه كالجنان في جواز العزل وقد مر ولو وجدت المرأة
زوجها محبوبة وفي زنا لا خيار لها ولو كان الزوج بائنا فادون الفرج ولا يعمل إليها في شخصها
واقاس سنة كذلك وفي غيب او عذرا خامة الى القاضي اجله القاضي وينقل ما قلنا ولو وجدت
زوجها محبوبة فاقاس سنة وهو ضاحك فلو قال هو محبوبة والزوج يتكبر فان كان
يعرف حقيقة حاله بالمعنى من غير نظر يرضى من وفاء الشوب من غير كشف عورته وان كان لا يعرف
الا بالنظر امر القاضي امينا لينظر الى عورته فيحرمه حاله من النظر الى العورة من مباح عنك الضرورة

نوع اخر فما عمل في الزوج الاول بعد الثلاث وتبين لا يحل المطلقة فالثالث اذا كانت الزوج الاول
وكانت تزوجت بزوج آخر ودخل بها وتلقته وانقضت عدتها في ان كانت بنته او تزوجت عند الاول بها فادارة
فيما تقول وكان ذلك بعد مدة شتت في البعدان وذلك اربعة اشهر فمما عمل في الزوج الاول ان يتزوجها
والا فلا ولو تزوج الزوج الثاني بعد ذلك وانكرت المرأة دخول الثاني لا يحل للاول رجل تزوج امرأة كانت مكرمة
للغير فكلها مما نقالت المرأة للشراي تزوجتني وانقضت عدتي في الاول قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله ان كان بين طلاق الزوج الاول وشراي لا يقبل قولها في قول أبي حنيفة والجمهور
رحمهم الله ويكونا قد لها على النكاح إقرارا بانقضائه بعد خلاف ما إذا طلق امرأة ثلاثا ثم تزوجها
بعد مدة نقالت المرأة تزوجتني بل ان تزوج بزوج آخر قبل قولها ولا يكون إقرارا على نكاح الاول إقرارا
بشرائها بما تزوجت بزوج آخر لان انقضاء العدة لا يعرف إلا بقولها فجعل إقرارها على النكاح بمنزلة
إقرارها بانقضائه العدة فلا كذلك النكاح من الوتف على النكاح الثاني يمكن له جعل إقرارها إقرارا
بشرائها بنكاح الثاني وإذا تزوج الرجل امرأة قد كان لها زوج فكلها نقالت الزوج الثاني تزوجتني بل
إنقضت العدة وقالت للمرأة قد استقضت بعد الطلاق سقط استبان خلقه كان القول قول الزوج
ويترك بينهما ولو كانت المرأة اولاً بعد النكاح قد كانت استقضت قبل نكاحها بعد طلاق الاول
سقطا استبان خلقه وقال الزوج تزوجتني بل استقضت العدة كان القول قولها ويغري
بشرائها فكلها عليه المهران كان دخلها ويصرف للامان لم يدخل بها وفي الزوج الاول يغري بينهما
شي على الزوج ان لم يكن دخلها ولو كانت المرأة كان نكاح الثاني فابطل الإحصاء وان كانت عدله فالزوج
تزوجها بالحيض والنفاس على الزوج الاول فجمع العبي والمجهون على الزوج الاول والزوج
إذا وادها بعد ما كانت فقيته بحرقه وفي نسخ ومول المرأة إلى فضيله على الزوج الاول وإذا
دخلتها الثاني ثلاثا وتزوجت باخر ودخل بها حلت على الاولين وان تزوجت بتجرب حلت على الاول
والا فلا رجل ولو كانت المطلقة ثلاثا ما منعها من تزوج بزوج آخر ودخل بها الزوج الثاني إن خلدت من
الزوج الثاني حلت على الاول ولا فلا رجل لها إذا حلت على الثاني أن الواقع وقع في جملها وإذا لم يعمل لا يعمل
ذلك فلا رجل ولو شرط في النكاح الثاني الاطلاق على الزوج الاول جاز في قول أبي حنيفة وذو الرية
الله وحل للاول ويكره ذلك للاول والثاني وقال أبو يوسف رحمه الله النكاح فائدة لا يحل على الاول
ويستحب رحمه الله النكاح الثاني جميع ولا يعمل على الاول وذكر الزند ويشتري رحمه الله في العدة
في باب النسخ في الصور والمطلقة ثلاثا إذا تزوجت بزوج آخر وشرطت على الثاني وقالت أنا تزوجتك
تلقني بطلاقي ثم تطلقني حتى يعل الزوج الاول فتزوجها على ذلك قال أبو حنيفة يعني الله بعد النكاح
بما يشترط والشرط جائز حتى إذا لم يطلقها الثاني يوطئه بعد طليعه إنا ما جبر الثاني على ذلك وحل للزوج
الاول إذا أطلقها الثاني براهيه او بامر الثاني إياه وهذا المشالة بهذا البيان لم يوجد في غيره
من الكتب المطلقة الثلاث إذا خافت بظهور أمرها في التحليل فبقيت بل بقيت به فمن تزوجت ويكره
بذلك عينا ثم إذا تزوجت بعد منها محض شاهدتين فدخل العلام بها لم يثبت المشرقي الملول للمرأة
فيحل النكاح ثم ثبت في الملول إلى بلد آخر فلا يظلم أمرها ويحل في الدين النبي رحمه الله
عنه حلت ثلاث تطليقات فقل انه لم يحث وإنقضت المرأة ما قضت بوضع الثلاث وحللت
لها لو علمت الزوج ذلك انكر الزوج النبي فلهما ان على بعد ما فارقتا به سفر او غير ذلك حتى يذهب
وامر الاول بعد الثلاث بتجديد النكاح لم يمتل في جملها من غيره قال الثاني النكاح لا يكره الزوج
ايتبع الثلاث مكرها ولما في ما بينها وبين الله تعالى فهي في سعة من ذلك ويحل أبو القاسم الضمائر

فيما

رحمة الله من امره سمعت زهرا بنته ثلاثا ولا تعد رجلي المصاح منه هل يستأن ان تنقله قال لها ان تنقله في
الوقت الذي يريد ان يبرأ من ولايته وتلقه الله بالفضل قال نعم الدين رحمه الله في تناوبه وهكذا كان
فترى السيد الإمام المصلح أبي جعفر رحمه الله وكان القاضي الإمام الأسدي رحمه الله يقول ليس هذا ذلك
وكان يستدرك بما ذكره محمد رحمه الله في كتاب الاكراه ان البطلان إذا اكره امرأة على ان لا تطلق
بطلان الزم اذا كان مكرها على ان لا تطلق باق الاقلام عليه وإذا لم يأم ان يوطئ وهي مكرهه لم يمتل مضطرا
مثل الزوج قال نعم الدين هذا رحمه الله وحكي له ان السيد الإمام أبا جعفر يقول لئلا ان تنقله نقالت انه رجل
كبير ولا مشايخ كما لا يقول ما يقول إلا عن صحة والإمضاء على قوله المطلقة ثلاثا إذا زوجت نفسها من
غيركم ودخل بها حلت للزوج الاول عند أبي حنيفة وذو الرية رحمهم الله وتبع فضيلة رحمه الله قالوا إذا
تزوج بعد طلاق الزوج الاول نقالت الثاني مثاب ما جاز في ذلك والمراد من قوله من الله عليه ولم
لن الله المحلل والمحل لمان يقول الرجل بغيره أحللت لك ابنتي بكذا أو ما شئتكم وأحكم في الأمة
المكروهة بعد الرخصين نظير الحكم في الحرة بعد الثلاث فوطئ المولى لا يحلها على الزوج الاول ولو
اشترى الزوج الاول لم يعمل له وطئ إلا بعد إباحة الزوج الثاني والله اعلم بالقواب
القسم الخامس وهو يشمل على اربعة فصول **الفصل الاول** في التفويض والتعليق من
الفتوى والإجارة من الزوج بعده **الفصل الثاني** في بيان حكم الولد عند إقرار الزوجين **الفصل**
الثالث في الرضاع **الفصل الرابع** في العدة وأنه انواع **الفصل الاول في التفويضات**
والتعليق من الفتوى والأجارة من الزوج بعده الأصل في هذه المباحل أن الزوج
يملك إتيان الطلاق بنفسه فذلك التفويض إلى غيره ويوقف عمله على الشيء ولو لم يرد الزوج
بالامر باليد طلاقا فليس اثره إلا ان يكون في حالة النقص أو في حال مذكورة الطلاق فلا بد من في الحكم
انعلم يرد به الطلاق في الحالين وان أدعت المرأة بينة الطلاق أو انه كان يوجب أو مذكورة
الطلاق فانقول قول الشيخ الرئيس وسئل بيته المرأة في إثبات حالة النقص ومذكورة الطلاق ولا تقبل
بينهما في بينة الطلاق إلا ان يقوم البينة على إقرار الزوج بذلك ولو قال لها أترك بيدك في عشرة أيام
فلا امر في يدها من هذا الوقت إلى بغير عشرة أيام وعنده انقضاء العشرة بالإشاعات ولو أراد الزوج
ان يكون الأمر بيدها بعد عشرة أيام فبين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يكن في انقضائه ذكر
في شريح مختص بضم رحمه الله إذا قال لبرأيه انت طالق إلى بينة فابها تطلق بعد مضي العدة
إلا ان ينوي الزوج للقال والرق ان الأمر باليد يتوقف فتوت بالشهر لكان الثاني والطلاق لا
يتوقف ولو وقع كل في الشهر لكل متى التوقيت فاستدعه قبل الشهر فلا بالتوقيت وفي المستحق إذا
قال أترك بيدك في ثلاث تطليقات فطلقت نفسها واحدة أو اثنتين فبقيت واحدة ولو قال لها أترك بيدك
فما خارت نفسها فكلوا منه فاختار أن يبع ويحل في الدين النبي رحمه الله عنه قال لبرأيه ان خبت من
هذا البكدة ومضى على يدي بينة أشهر فامر امرأتي بيدك حتى تحللها ببقية مهرها ونفقة عدها فغابا
فما يخص حتى مضت العدة قال هو فوكل مطلق حتى يحلل بالنيام من الحجاب وغيره من الشاي نعم الله بغيره
وإذا انقضت العدة فليكن حتى يحلل بالنيام من الحجاب وهو الصحيح وإذا كان لها أمر لبرأيه يدك أو قال لها طلقيني
إلى براءة ببيتك ليس لها أن تطلق نفسها في الشاي باب الأمر باليد إذا قال لبرأيه امرأته من براءة
يدك يعني في الطلاق فطلقت نفسها أو غيرها فطلقت وهذا خلاف ما ذكر في الجاهل رجل جعل أمر
لبرأيه بركة نقالت للزوج أنت على حرام أو ما بين أو ما بينك حرام أو ما بينك براء
فمد الطلاق وأما ظاهره ولو قال أنت بين فم يسل في فم يسل أو ما بينك أو ما بينك

بيدك لا يصير الأمر بيدك ما لم يزل المأثور لك ذلك لان هذا أمرنا لنفوذك وبذلك لو كان لغيرك لكان
ان امرها بيدك ما يصير الأمر بيدك قبل الاختيار ولو قال لغيرك امرنا بيدك وبذلك وبذلك وبذلك
الطلاق فكلها الرجل يقع الطلاق لأنه فوض الطلاق إلى المأثور حاشه لان ذكره الله تعالى في قوله
في هذا الموضع عرفنا ان التعريض والتعليك من الله تعالى لا يتحقق وكذلك هذا في التعريض
والبيع والجاره والخلع والطلاق على ما لم يزل ولو قال امرنا بيدك وبذلك فالحاكم لا يتصرف
بالإعتاق لأنه ان شرطه خلع على التعليل بآحقه انك حله على التعليل ولا يزداد به التعليل عرفنا
بذلك ما يتقدم ولو قال طلق امرنا ما شاء الله وبذلك فالحاكم لا يتصرف فالحاكم لا يتصرف
لان هذا يستعمل للاختيار ولو قال طلق امرنا ما شاء الله وبذلك فالحاكم لا يتصرف فالحاكم لا يتصرف
جار لان المصلحة ما هي تصرف في البدل لا في القويين ولو قال لغيرك امرنا بيدك وبذلك فالحاكم لا يتصرف
وقد دخل بها فكلها كل واحد منهما نفقته وصاحبها على الشاغب طلقت كل واحدة منهما فلا تارة
بتطليق الزوجي لا بتطليق الاخرى لان تطليق الاخرى بعد ذلك نفقته وصاحبها باطل ولو بدلت
الزوجي فطلقت صاحبها فلا تارة طلقت نفقته صاحبها دون نفقته لغيرها في حق نفقته ما لا
والتملك بتطليق الزوجي فلا يزداد طلاق صاحبها خرج الامر من يدها وبطلانها نفقته
لا يتطلى بتطليق الاخرى بعد ذلك لانها في حق الاخرى وكيله والوكالة لا تقتضي على المأثور ولو قال
لغيرك امرنا بيدك فلا تارة في شئها فطلقت احدا نفقته وصاحبها لا تطلق واحدة منهما حتى تطلق
الاخرى نفقته وصاحبها بخلاف ما تقدم فالاحل ان كل واحدة منهما تنفرد بالاعتاق على نفقته
وتكفي ما في البتة الاولى وفي البتة الثانية الاعتاق على الاعتاق شرط لا يزوج ولو قال لغيرك امرنا
بايدك ما يصير الأمر بيدك فالجواب فيه كالجواب فيما اذا قال طلقا فكلها ان شئنا في انه لا يتصرف
اخذها بالطلاق غير انها يفرقان في حكم واحد وهو انها لا اجتماعا على طلاق واحدة منهما يزوج
في قوله ان شئنا لا يقع لان شئنا على طلاق كل واحدة منهما بمسئلتها فلا اجتماعا في طلاق واحدة منهما
بل فوض يلقى كل واحد منهما نفقته الى رايها فانا اجتماعا على طلاق واحدة يقع فعنولي قال لا يزوج
الاخرى فكل امرئ بيدك فكل امرئ بيدك فكل امرئ بيدك فكل امرئ بيدك فكل امرئ بيدك فكل امرئ بيدك
باعتبارها لكن يصير الأمر بيدك ما يصير الأمر بيدك ما يصير الأمر بيدك ما يصير الأمر بيدك ما يصير الأمر بيدك
الأمر باليد والمراة انت بتصرف اخر وهو اختيارها نفقته وتعرف النصيحة في غير الحال
لان الزوج بذلك اشارة للحال فتوقف على اجاره الزوج ويجوز باجازه واما تصرف المرأة فكلها
له في غير حال وجوده لان الزوج لا يملك ذلك فانه لو قال لغيرك امرنا بيدك وبذلك فالحاكم لا يتصرف
بتوقف من المأثورات ما لا يجوز في الحال اما ما لا يجوز في الحال فلا وهذا هو الأصل عندنا
لرحمهم الله ما عرفت فاما في الزيادة وكذا لو قال المرأة بغيرها فكلها امرئ بيدك
واخرت نفقته فاجاز الزوج ذلك كله لا يقع الطلاق وبذلك يصير الأمر بيدك ولو قال فكلها
لمري بيدي وطلقت نفقته فاجاز الزوج ذلك يقع واحدة رخيصة لغيره ويصير الأمر بيدك حتى
لما اختارت نفسها يقع بتطليق اخرى بآحقه لان كل واحد من الطرفين هو له في غير الحال
فقد فاجاز اجازة الزوج وله قالت المرأة اخبرت نفقته وقال الزوج اخبرت لا يقع وان توري
الطلاق ولو كانت آتت نفقته وقال الزوج اخبرت يقع اذا توري ولو كانت حوت نفقته عليك
فقال الزوج اخبرت يصير الزوج بولي لا يزوج لغيره الا وكل من عرضا صار طلاقا فطلق ولو قال
فكلها امرئ بيدك فاجاز الزوج اخبرت يصير الأمر بيدك ولو قال فكلها امرئ بيدك فاجاز الزوج

الزوج

لمري بيدي اليوم كله واخرت نفقته فاجاز الزوج لا يقع شيء ولا يصير الأمر بيدك ما يصير الأمر بيدك
في رجل الامر باليد دون الاختيار وقد عني وقت الامر باليد ولو قال لغيرك امرنا بيدك وبذلك وبذلك
فكلها امرئ بيدك ولا يصير الأمر بيدك ما يصير الأمر بيدك ما يصير الأمر بيدك ما يصير الأمر بيدك ما يصير الأمر بيدك
الطلاق فكلها الرجل يقع الطلاق لأنه فوض الطلاق إلى المأثور حاشه لان ذكره الله تعالى في قوله
في هذا الموضع عرفنا ان التعريض والتعليك من الله تعالى لا يتحقق وكذلك هذا في التعريض
والبيع والجاره والخلع والطلاق على ما لم يزل ولو قال امرنا بيدك وبذلك فالحاكم لا يتصرف
بالإعتاق لأنه ان شرطه خلع على التعليل بآحقه انك حله على التعليل ولا يزداد به التعليل عرفنا
بذلك ما يتقدم ولو قال طلق امرنا ما شاء الله وبذلك فالحاكم لا يتصرف فالحاكم لا يتصرف
لان هذا يستعمل للاختيار ولو قال طلق امرنا ما شاء الله وبذلك فالحاكم لا يتصرف فالحاكم لا يتصرف
جار لان المصلحة ما هي تصرف في البدل لا في القويين ولو قال لغيرك امرنا بيدك وبذلك فالحاكم لا يتصرف
وقد دخل بها فكلها كل واحد منهما نفقته وصاحبها على الشاغب طلقت كل واحدة منهما فلا تارة
بتطليق الزوجي لا بتطليق الاخرى لان تطليق الاخرى بعد ذلك نفقته وصاحبها باطل ولو بدلت
الزوجي فطلقت صاحبها فلا تارة طلقت نفقته صاحبها دون نفقته لغيرها في حق نفقته ما لا
والتملك بتطليق الزوجي فلا يزداد طلاق صاحبها خرج الامر من يدها وبطلانها نفقته
لا يتطلى بتطليق الاخرى بعد ذلك لانها في حق الاخرى وكيله والوكالة لا تقتضي على المأثور ولو قال
لغيرك امرنا بيدك فلا تارة في شئها فطلقت احدا نفقته وصاحبها لا تطلق واحدة منهما حتى تطلق
الاخرى نفقته وصاحبها بخلاف ما تقدم فالاحل ان كل واحدة منهما تنفرد بالاعتاق على نفقته
وتكفي ما في البتة الاولى وفي البتة الثانية الاعتاق على الاعتاق شرط لا يزوج ولو قال لغيرك امرنا
بايدك ما يصير الأمر بيدك فالجواب فيه كالجواب فيما اذا قال طلقا فكلها ان شئنا في انه لا يتصرف
اخذها بالطلاق غير انها يفرقان في حكم واحد وهو انها لا اجتماعا على طلاق واحدة منهما يزوج
في قوله ان شئنا لا يقع لان شئنا على طلاق كل واحدة منهما بمسئلتها فلا اجتماعا في طلاق واحدة منهما
بل فوض يلقى كل واحد منهما نفقته الى رايها فانا اجتماعا على طلاق واحدة يقع فعنولي قال لا يزوج
الاخرى فكل امرئ بيدك فكل امرئ بيدك فكل امرئ بيدك فكل امرئ بيدك فكل امرئ بيدك فكل امرئ بيدك
باعتبارها لكن يصير الأمر بيدك ما يصير الأمر بيدك ما يصير الأمر بيدك ما يصير الأمر بيدك ما يصير الأمر بيدك
الأمر باليد والمراة انت بتصرف اخر وهو اختيارها نفقته وتعرف النصيحة في غير الحال
لان الزوج بذلك اشارة للحال فتوقف على اجاره الزوج ويجوز باجازه واما تصرف المرأة فكلها
له في غير حال وجوده لان الزوج لا يملك ذلك فانه لو قال لغيرك امرنا بيدك وبذلك فالحاكم لا يتصرف
بتوقف من المأثورات ما لا يجوز في الحال اما ما لا يجوز في الحال فلا وهذا هو الأصل عندنا
لرحمهم الله ما عرفت فاما في الزيادة وكذا لو قال المرأة بغيرها فكلها امرئ بيدك
واخرت نفقته فاجاز الزوج ذلك كله لا يقع الطلاق وبذلك يصير الأمر بيدك ولو قال فكلها
لمري بيدي وطلقت نفقته فاجاز الزوج ذلك يقع واحدة رخيصة لغيره ويصير الأمر بيدك حتى
لما اختارت نفسها يقع بتطليق اخرى بآحقه لان كل واحد من الطرفين هو له في غير الحال
فقد فاجاز اجازة الزوج وله قالت المرأة اخبرت نفقته وقال الزوج اخبرت لا يقع وان توري
الطلاق ولو كانت آتت نفقته وقال الزوج اخبرت يقع اذا توري ولو كانت حوت نفقته عليك
فقال الزوج اخبرت يصير الزوج بولي لا يزوج لغيره الا وكل من عرضا صار طلاقا فطلق ولو قال
فكلها امرئ بيدك فاجاز الزوج اخبرت يصير الأمر بيدك ولو قال فكلها امرئ بيدك فاجاز الزوج

حكم الولد عند إقرار الزوجين

اعلم بان الجنين لما لم يولد من الجنين لا ينضم اليهم
والقبيل يحولهم قبل الشروع في الولد الى امره هو شقيقه لغيره لولاية الشرف الى ابيه بقوة رايهم
وجعل في الحضانة الى ابيهم لرفقهم في ذلك مع الشفقة وقد روي عن علي ذلك بل يزوج البنت
والام احسن واشفق على الولد من الاب والاصل فيه ما روي عن ابن عمر عن ابي عبد الله عن جده
ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ولدي هذا قد كان بطيها وعاجزا
له حوا ولدي له بنتا وان هذا يسير يدان يتزوج مني فقال صلى الله عليه وسلم انت احق بهما
لم تزوجي ولما حاكم عمر رضي الله عنه ام قاسم بين يدي ابي بكر رضي الله عنه ليتزوج الولد منها قال
له اوبكر رضي الله عنه وزوجها خير له مني ومن يميل عندك يا عمر فذلكم هذا حتى تشب في يدي
دعه فخرج لهما حبر له من سمن وعسل عندك قال رضي الله عنه والطلاق ما طبع به ابي يترك به ولا
يجوز الولد منه لان ما روي عن ابن عمر عن ابي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انما روي عنه قال
خير رسول الله صلى الله عليه وسلم اين حرة حتى كان تكلم بها جعفر وعليه زيد بن خزيمة
فاختارت خالتها فجعلها عندها ونسبته الحديث مذكورة في احاديث الساجي فتاويله من وجهين
احدهما انها كانت كبيرة فخيرها فاختارت خالتها فجعلها النبي صلى الله عليه وسلم عندها والاني ان النبي
صلى الله عليه وسلم وما لها الصواب وقال الله ارشدنا وببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم اختارت
نفسه فانظر لها وان تزوجت يرفع اخر سخطها في الحضانة لكن انما يقطع اذا لم يكن الزوج
دارهم يحرم من الصغير اذا كان بان كان عم الصغير فلا يقطع عنها في الحضانة ولو انهم تزوج
بزوج اخر وحان بالولد وان لا حاجة له فيمنعه فله وجات الحدة وقالت انا اخذته يدعي اليها وتزوج الاب
بالنفقة عليه لان الحضانة كانت خاتما فاذ يقطع عنها في الحضانة لغيره انما لفا ذلك اذا كان الولد
وهم يحرم اخر في هذه البتة لما اذا لم يكن فليس لمنا ذلك فخير في الحضانة كي لا يقع الولد كذا
اختاره الفقهاء ابو جعفر والفقهاء ابو القاسم والشيخ الامام المعروف بجواهر رادة رحمهم الله وكذا
يقتضيها في الحضانة بالتزويج يقطع عنها بالردة فانها اذا ارتدت والعياد بانها كان الاب اولى
بالولد لانها تحبس فلا تندر في الحضانة فان استلمت عنها فادخلها في الحضانة كما كان ولم الولد
لا حق لها في الحضانة وكذلك المدبرة لا شئها لها بخدمة الولد والمكاتبه ان ولدت قبل
المكاتبه فلا حق لها في الحضانة وان ولدت بعد المكاتبه كانت هي اولى به لانه كتاب عليها فتكون
هي احرى به والترتيب بين له حتى الحضانة بين الرجال والنساء في الاستتعا في الجاه الصغير
وشرح الكافي وذكر الامام في كتاب النفقات ان الام احسن بالطلاق ما يقع بغيره من اولى بينين
وذكر ابو بكر الرازي رحمه الله ان الام احسن بين سنين ولما في الحادية في الاستتعا ان عفيف ومن
رحم الله ان الام اولى بها في ان تبلغ هذا القوة فان وقع الاختلاف بين الاب والام فكل الام هذا بين
بينين واما احسن بغيره قال الاب هو من سبع سنين واما احسن به يظهر الى النبي ان استغني بان كان له كل

ولو قال ولكي اجد منكم مائة درهم بطلت اخذوا المائتين ان اخذوا مائة فلا يصح الوصية له
ولو قال لعبدك انت مائة درهم قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يقبل قول العبد بطل
الموت وان قيل حين قال المولى ذلك كان المولى ان يبعده وان لم يبعده حتى مات المولى وهو في
ملكه فقبل الالف على وقال ابو حنيفة رضي الله عنه ان لم يقبل حين قال المولى ذلك لم يقبل ان
يقبل بعد الموت وان قيل حين قال المولى ذلك كان مائة درهم او غيره الالف او امانات المولى
ولو قال انت خذ الف درهم بعد موتي يقبل القول لانه اذا قيل بغير مائة او غيره
المالك لان المدة تترى باق على مائة المولى والمولى لا يثبت توريثه في مائة قال لعبدك انت خذ
الف درهم ان لم تترى المائة فامره ان يبعده موت المولى لم يثبت الميراث فرب المحر قبل ان يعق تلك
بنته فان نزع الميراث في الف درهم بعد موت المولى قبل ان يترى الميراث فاشقي فيه العتق ثم يترى المحر
بقوله ذلك لم يترى الى اريق وفي المستقي بعد بين ويطلق قال احدهما ان مات انا وفلان يعني
شريكه مات حر لم يكن مديونا وكذلك لو قال للاخوه مثل ذلك فان مات احدهما صار العتق لغيره
من الآخر ولو قال لعبدك انت خذ يوم الموت ولم يترى الميراث كان مديونا مطلقا وان تروى الهار
دون الليل كان مديونا مقبلا ولو قال لعبدك ان مات او قبلت فانت خذ فلي قول ابو حنيفة
رحمه الله لا يكون مديونا وقال ذو ربيعة الله لا يكون مديونا رجل جعل امر عبده في الله بغير مالي
وطلون قد برة اخذ في الريع ولو قال لثما براه قد برة اخذها ببيع رجل وبعده ثم ذهب
عقله فالعبد يبر على طاله فان كان في العبد ريع معنى الوصية خلاف ما اذا اوتي بريقه بغيره
ثم حتى تم مات حيث تطل الوصية والفرق ان العبد يبر ارسل في معنى التعليق والتعليق
لا يطل بالجنون ولهذا لا يطل بالرجوع ولا كذلك الوصية ولهذا جاز تدبير الميراث ولا يجوز
وصيته وكل تعرف يقع في الحرة في الإجارة والإرث فاحذر في المديون وكل تعرف
لا يقع في الحرة في البيع والإجارة في المديون في الميراث في مثل عن قال اعترفت عبدي
الذي هو قديم العتق قاله محمد بن الحسن رحمه الله عن هذا قال من عتقه ثلاث سنين
هو قديم العتق وقال بعض العلماء من عتقه سنة فهو قديم العتق يقول تبارك وتعالى
حي ما ذا كالعزجون القديم والعزجون الذي يثبت على الفضل يقع في كل سنة ولما اظهر في
الحديث انه لا يتم الحقاقة فلا يشبه به الهلال رجل قال اعترفت افضل عبدي او خير عبدي او قال
ساع افضل عبدي فيفضل ثمنه في الميراث فهو على افضل في القيمة ولو قال او سعت افضل عبدي
فهو على افضل في الدين رجل اوتي بعبد لرجل فقبل العتق خطأ بعد موته فالقيمة للوصي له
فان اوتي بعتقه بعد موته فقبل العتق خطأ بعد موته فالقيمة للورثة رجل اوتي بان يشترى
بنته مات ورجع ثم قال استغفروا العتق افضل أم الشدة فاعلموا الافضل فانه ينظر
ان كانت قرابته في حقيق من عتقه وشدة من حاله بقرع وصيق ذات يده فالقيمة له ولو لم
افضل والا فليست افضل رجل قال لعتبة ان دخلت هذه الدار فانت خذ بعدي مائة درهم
الدارم اشتراها مات وفي ي ملكه لم تكن مديونة بطلان التبعين يدخول الدار في غير ملكه
رجل قال لعبدك او مدينت برقبك لك فقال لا اسلم فمديونة لغيره وفي ولو قال لعبدك
انت خذ امانتي بعد موتي يعق بعد الموت وعتق المديون بغير تلك المال مطلقا كان
او مقبلا او غير مديون على ويستند ابن المسيب ورجع والمحسن وابن سيرين فخذ حجت
رواه ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل عتق المديون عتق من الثلث اراد به اذا لم

بني

بني على الميت دين حتى لو كان على الميت دين يشترى مائة وقيمة المديون والمديون في قيمته
بالغرم ما لا يمتد بغير الوصية والوصية مؤخره من الدين فيجب رد قيمته ورجع العتق يرد
عتقه وذلك بايجاب البتة فلهذا واذا بشر الرجل مائة في باطن جاريته فهو عتق وان ولدت بعد
ذلك اقل من سنة اشهر فهو مديون وان ولدت اكثر من ذلك لا يكون مديونا واذا عتق نذير
ما في بطن الجارية فليس له ابيع المارية بعد ذلك ولا ان يرها ولا ان يهرها وكون
مثلة الجارية بغير رواية كتاب العتاق ويتوي بينها وبين البيع فلم يذكر مثله في بعض
روايات كتاب العتاق واما ذكر ابيع وامهات والامهات والامهات وذكر في كتاب العتق في باطن
خادسته ثم باع الجارية لا يجوز ولو وقعها بخور وقرى في اعتاق بين العتق والبيع من المشايخ ورحم
الله من كان في المثلثة رواياتك والامهات في الفري بين اعتاق والتدبير فتقول بعد ما تدبر
ما في بطن الجارية لا يجوز البيع لا يجوز للفتنة وبعد ما عتق ما في بطن الجارية فهو العتق ولا
يجوز البيع والعرق فيقول ذكره ولو قال لعبدك انت خذ يوم الموت كان مديونا مقبلا فان
ميتي فهو حار مديونا مطلقا بعد بغير المشايخ رحمهم الله ليعتق العتق مجزوا الموت فبعد العتق
لبي مديونا مقبلا ليعتق العتق بموتيه وبغيره يبر بغيره وموتيه والله اعلم **نوع آخر**
في الاستيلاء اعلم ان جوارحه ام الولد كان مختلفا بينه وبين القدر الاول وهو وبني الله
منها كان لا يجوز ان يبيعها ثم يبيع على رضي الله عنه عن قوله وقال جوارحه يبيع على ما يبيع عن
عبيده البلاء في من يبي الله عنه انه استشار عمر في بيع انا في الاول فاجتهدت انا وهو من
يشتري ثم رأت بعد ذلك ان ادين ضرعه راي وقامت له احب اليه راي ذي عذله وحده ثم
اجمع المتأخرون على انه لا يجوز بيعها وتركوا قول علي رضي الله عنه انه لا يجوز بيعها في القاب
لها حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما امة ولدت
من بئسها فهي مفعقة عن ذير منه ولما ولدت خادبة ابراهيم قبل ان يولد الله شفي الله عنه وبسمل
لا تعقها قال من اعتقها ولدها وفي حديث شعيب بن المصعب رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقي يعق انا في الاول من غير الثلاث وان لا يبيع في ذين وعن عمر رضي الله
عنه انه كان ينادي خطيبا ينادي رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يبيع اهاب الاول وخرم ولا
رق مملكتا لو لم يوت فواها ورسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع انا في الاول فقال ابو حنيفة
اختلعت طر عنكم بطونهم ورواهم بدمائهم واذا افعلي لثاني جوارحه ام الولد فخذ قضاؤه في قول
ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما في قوله جوارحه ام الولد فخذ قضاؤه في قول
المتأخرين يرفع الاصلان المتقدم عندهما لا يرفع المديون من فضيل بعض العتاق رضي الله عنهم وعبد
لحم رحمه الله يرفع والقوي خط قول محمد رحمه الله في هذه المسئلة انه لا يستند العتق وفي المتن
اذا امر الرجل ان يخرجه مائة فدا بطلت بطلت هذا اقرار منه انها ام ولد له قال ابو يوسف رحمه
الله انما يبيع ثم يستطاع ما يدين خلقه انما اذا لم يدين خلقه فلا يبي بطلت خادبة حبيبي آخر
مولاها ان خلفا منه فانها تكون ام ولد له وكذلك لو قال ان كانت حبيبي فوسمي قولك ولدا
او استطعت سقطا استبان خلقه او بعض خلقه واقربها فانها تسمى ام ولد له اذا جاء به او قل من
سنة اشهر فان انكر المولى الولادة فشهدت عليه امرأة جاز ذلك وبطلت العتق وتغير الجارية
ام ولد له رجل قال لانيه حلت مني خلا او حلت مني حلت فاك نصيرام ولد له ولا ينفذ في ذلك
لانه كان رجلا وان صدقته الائمة في ذلك فبطلت لو قال ان ماري بطلت جاريته منه او قال الذي

عمر بن الخطاب

التي بها منه ولم ينسب ذلك إلى جيل ولا إلى ولد ثم قال بعد ذلك انها كانت رعا ومدة منه الجارية فبها
 نباع يزوجوه الميراث بائنا والولد في الفضل المولى وفي النسل الثاني رجل قال لجارية قد
 ولدت هذه ام ولدي ان كان الذوق في البعثة فهو ام ولد له سواء كان متزنا ولذا امكن وان كان
 القول في تزويج المولى فان كان متزنا ولدت تصير له ولدت له بعث من جميع المال وان لم يكن متزنا ولدت
 نعتق من الثلث ولذا قال جاريته ان كان في ثمنها غلام فمعتق وان كانت جارية فليس مني ثمن البعثة
 ينسب الولد منه غلاما كان أو جارية ولذا قال ان كان في ثمنها ولد فمعتق ولدت له بعتت فمعتق
 ستة أشهر لا ينسب النسيب والتزويج بائنا والجارية المشتركة اذا جازت بولد فاذمنا ينسب النسيب
 منها بعد ما قال الشافعي رحمه الله يرجع إلى قوله الثاني وهو الذي يتبع المحدثين ويعرف
 المحدثان بالنظر إلى انعقاد ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عائشة رضي الله عنها
 وابادير محمد يترق من الزور وقال اما قلت ان تحرر المديني فكان فاقضاني العرب من بابائنا
 وزيد وفاخت قطيفة ارجلها بادية فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض ولو كان العمل
 بالشبه بالاعلام لجاز اظهار الزور والاشارة بخطوط الحبين والتطينة كسبا يكتف به
 في الدليل ولنا حديث عمر رضي الله عنه انه كتب إلى شرح رحمه الله ان لبنا لبنين يلبها وان يلبها
 بين لبنين ثلثا ويرثا وهو يلبها في ثلثيها واما اظهار الزور اما كان لروايل تلغ الكفار لراهم
 كانوا يتطعنون في نسبهم وكانوا يعتقدون قول القاضي فقه حجة والدليل عليه ما روي من
 النبي صلى الله عليه وسلم انه اقام رجل وقال ابي اسود شديد البؤا وقد ولدت بعثا ولذا
 اتبع فليس مني فقال عليه السلام قل لك من ابي قال نعم قال فاولادها قال حررتا هل بينهما
 امرق قال نعم فقال ثم ذاك قال لعل عرقا نزع فقال عليه السلام ولعل هناعرقا نزع وان كانت الجارية
 بين ثلاثة اوزاعة فصاعدا فالجواب عند ابي حنيفة رضي الله عنه كذلك وعند ابي يوسف رحمه الله
 ينسب من اثنين اربعة وعند محمد رحمه الله ينسب من ثلاثة اربعة قال بعض اهلنا رحمه الله لا يسمع لغير
 محمد دليل من حيث البعثة وان كانت الجارية والانساب مختلفة نحو البدين والثلث والرابع
 فالحكم في حيا الولد لا يثبت ولذا لا يستلزم فيثبت لكل واحد بعد ماله ولو كان احد الشريكين
 حرا والاخر متهما بدعوة الجراذي وان كان احدهما متهما والاخر متهما فالولد للمتهم وفي رواية
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله هو اذن كانت بين خير ومكاتب فالحق اذلي وان كانت بين عمدة
 بئنا وخير كافر فالولد للكافر اذلي عن النبي يستفيد الجارية بائنا النسيب من الحر فلو كانت كاتبة
 الاسلام بنفسه وان يزوج احد المولى بالدعوة هو اذلي وان كانت بين خير ومكاتب فاذما المكاتب
 وحده تحت نسبه ومن يصف فيها بالزنا وقال ابو يوسف رحمه الله نصيب الزنا كمال
 كما كان يستحقها كل واحد منهما بوزن فاذما المكاتب كان له ان يبيعها من حكم الاستيلاء في
 نصيب المكاتب بعينه الاستيلاء لم يثبت بدليل انها تباع بوزن المجد ومن محمد رحمه الله في
 رجلين اشترى زوجة اجد فاجازت بولد بعد شهر ثبت النسيب من الزوج بقيام الزنا
 ولا ينعق قيمة الولد لانه عتي عليه لا يبيع من جفيدة ولا اشترى اخوان امه حاملا فولدت ولذا
 باءاها احدها وعليه ينعق قيمة الولد لانه اعتمد بالدعوة ولا يعق طاعة بالقرابة بين
 الدعوة قد شذفت في ضمان الحكم إلى الدعوة دون القرابة والاث اذا ادعى ولد جارية
 ابنه يثبت النسيب بشرط ان تكون الجارية في ملكه من وقت العلوق إلى وقت الدعوة حتى لو
 كانت في ملكه الا ان يثبت العلوق فاعلموا ان ثم اشترى المولى الماشية فبها عتقها

14

بعضاً أو بغيره فمما أوجبه أو جازى شرط أو مذهب أو البيع ثم ادعاء الأب لا يثبت النسب إلا إذا قلده
الابن مخفية فلا يثبت فان كانت الجارية أم ولد الامن أو مذبذبة فبات بولده فتاة الامن وادعاء
الوالد لم يثبت النسب من الوالد قال ابن زحره اذا كانت الامه بكالة لا تستقل الى الاب بالبيعة
فالذمومة من الاب باجله ولدي عن أبي يوسف ربيعة الله في ولده الذمومة لتعديت النسب من
الاب والعتق وكذا إذا دعي ولد مكاتبه ابنة لا يثبت النسب لها لا يحمل النقل ولو كان الابن وطئ
الجارية ثم ولدت لم يذمه فادعاء ابوه جازى دعوته من موطوءة الاب بمحلة النقل الى الاب بعض
وان كان لا يحمل له وان كان الاب كافر لا يصح دعوته وان كان الاب يمسها والابن كافر فاحتج دعوته
دعي مطعونه عيسى ابن امان وان كان الاب متركاً لدعوته موقوفه عند أبي حنيفة رضي الله
عنه وعندهما باخذة وان كان الاب معوها فأتاها وأدعي مطعونه احتجانه وقصار كالوكان
متركة ملكه ولو كان الجدة نصراً لادعي الابن مثله لم تجز دعوة الجد لما ذكرنا ان ولاية الاب فائمة
حتى كان مثلاً وابنه كافر أو دعوة الجد اب الاب بمنزلة دعوة الاب إذا انقطعت ولاية الاب بالموت
او الكفر أو الرق وإذا استولد الاب جارية بكنته وبين ابنته مع ويصير يصف الجارية بمثل كالة
بالعمان وتجب العقر خلاف حالها استولدها ولا يملك له فيها حيث لا يجب العقر عندنا والعراق
بينهما ان الجارية متى تملك يملك كالة مست الحاجة الى اثبات الملك لها يثبت لها في حقها ملكا
يكون بغيره زنا ومضى كانت مشتركة بينهما فتمام الملك في حقها يملك لإخراج بقوله من ان يكون
زنا فلا يمتنع الحاجة الى اثبات الملك لها بملك الوطى فلهذا يجب بصف العقر والاب والابن إذا ادعيا
ولقد جازى مشتركة بينهما فدعوة الأب أولى من له ولاية ملك مال الابن وليس للابن ولاية ملك
مال الاب ولو كانت الجارية بين رجل وابنه وتجدد فبات بولده فدعوه كالم فاجد أو ولي استدعي
ولدت في ملكه ثلاثة أو أدعي بطون مختلفة فان ادعى الأصغر يثبت نسباً للأصغر منه وكذا
ان يبيع الآخرين بائناً وان ادعى نسب الأكبر يثبت نسب الأكبر منه والأوسط والأصغر
بموت الام لا يثبت نسبها وليس له ان يبيعها لانه حتى يملكه شرعاً الاقرار يثبت وكذا هو ميثه
ولما حصى الأكبر الذمومة بعد ما لزمت هذا ما كان فذلك منه فنياً الآخرين وكذا أم الولد
يكتسب نسبته بالعتق وهو نظير ما قبل الشكوك لا يكون حجة ولكن الشكوك بعد لزوم البيان فحمل
دليل النبي فهذا مثله ولو اشتري جارية فن ولدت منه مع ابنة لها من غير نصرة الجارية أم
ولده ليس له ان يبيعها وله ان يبيع البنت فان تزوج الجارية رجلاً فولدت بنتاً من الرزح ليس
له ان يبيع هذه البنت لزوجها ولذا ما بعد ثبت فيها حكم الاستيلاء فيعري إليها فان اعتق ثم اشتراها
بعد النبي والامير إذا عدل كان في قوله أبي يوسف رحمه الله حرم عليه بيع الام والبنت الثانية
ولا يحرم بيع البنت الأولى وقال محمد رحمه الله يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البنتين امه بين اثنين
لاحد فاشترى ما والاخر تسع اشارة فبات بولده فادعاه فادعاه ابنتها ابن هذا كله وابن هذا كله
وان مات ورثاه بصفين وان جني قتل فوالدهما يصفين وان جني الامه فكل ما يجب المشور
عشر فوجب الجنابة وعلى الآخر بيع اشارة فوجها وكذا اولها على هذا ولو ان رجلين اشترى
عند النبي له نسب متروك أحد فاشترى والاخر تسعة اشارة ثم ادعاه فادعاه فادعاه ابنتها ابنتها
أحد على صاحب في النسب فان جني جنابته على مولاها اشارة رجل فوجها فادعاه فولدت ثم اشترى
الأصغر أم ولد له اشترى ما وان اشترى الولد عتي الولد لكان الجارية والبنت جارية
بين رجلين ولدت وكذا فادعاه أحد الشر يكتسب وأما الآخر فخرج الكلامان بمقامهما كان الدعوة

أخذوا من إجازة الكتابة جازت ولا يقطع شي من للكتابة ولكتاب الله له على أنها بالخير فولدت
فاعتق السيد الولد فخره على خيارها علقان فاعتق والفرق ظاهر ولو كان بخيار المولى فاعتق المولى
لا يعتق الولد من غير خلاف ما إذا كان الخيار لها واعتقها المولى حيث يعتق الولد منها والفرق أن يفتاق
للذي (أما شيوخ الكتابة فيها) كان الخيار للمولى ويثبت الفتق فيها بالاعتق لا بالكتابة والولد ينقطع
غيره فلا يعتق بعقدها ومضى كان الخيار لها فاعتقها المولى لا يفسخ الكتابة باعتاقه إياها فكان يعتق جازلا
بجهة الكتابة فيعتقها الولد فيه وهذا حين أن اعتاق المكاتب ليس بفتح الكتابة كما زعم بعض العلماء
ولو كان الخيار للمولى في الكتابة فولدت الأمة ولذا تم ثبات في مذهب الخيار لا يطل الكتابة بمذهب
حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وله أن يحوّلها والولد ليس على نجوم الأم فهي إجازة وعند محمد رحمه
الله تبطل الكتابة كالزناح أمة على أن البايح بالخيار فولدت ثم ماتت وإذا هجر المكاتب فهو آزاد
بذلك الكتابة وإراد المولى أن يفتح الكتابة ويرده في الرق أن رجعي المكاتب بالفتح لا شك
في أنها تنفخ فإن لم يرض المكاتب بالفتح ففيه رواية في رواية لا يصح إلا بقضاء وفي رواية
يصح من غير قضاء وإن أراد المكاتب أن يحوّل نفسه ويبيع الكتابة فقال للمولى لا يحوّل من
المكاتب أن يفتح الكتابة ويبيع من محمد بن مسلم رحمه الله أنه قال إذا أيسر المولى أن يحوّل نفسه فله ذلك
ولا يفسخ الكتابة بتحويل المكاتب نفسه وكان يقول المولى إذا هجرت نفسك فلي أن يستكتبك
واستملك بالكتب فلي أن لا يحوّل في استكتبك فيكون الكتاب في ذلك قال القسبي
أبو بكر البجلي رحمه الله وهذا خلاف ما ذكره أصحابنا رحمه الله في كتبهم فأكمل أن الكتابة في
العهد على قول محمد بن مسلم رحمه الله وعلى ما يروى أنه قال إن كان المولى يرضى له رجل كاتب فلي
له كتابة واحدة ثم أن أحدهما هجره فزده مولاة في الرق أو قدّمه إلى الثاني فزده في الرق ولا يلزم
التأخير في كتابة الأخر معه فانه لا يبيع زده فإن غاب هذا الذي رده في الرق يبيع مجزؤه وجاز
الأخر ويجزؤه فإذا أريد المولى أن يردّه في الرق أو الثاني ليس له ذلك وظان كاتباً عبداً بكتابة واحدة
فقال أحدنا وقدم الشاهد القبيح إلى الثاني وقد هجره لا يردّه في الرق حتى يجمع المولى بين
مات المولى وترك كتاباً وورثه فأراد بغيره أن يرد المكاتب في الرق يبيع مجزؤه مثل أن يجمعوا
جميعاً له ذلك ثلاث ما تقدم والفرق أن كل واحد من الورثة فاق تمام المولى فكان الفسخ من
الأحد كما لا يفسخ من الكل مجزؤه ثلاث كل واحد من المولدين فان أحدهما لا يقوم مقام صاحبه ولا
يكون الفسخ من أحدهما بغير الآخر فزاد إدامات المكاتب وترك ولذا شترى أو ابناً أو أمة أو
يتفق على نجوم المكاتب بفتحها كالولد المولود في الكتابة وعلى قول أبي حنيفة رضي الله عنه إن كان
أباً أو أمة لا يتقبل منه بذلك الكتابة ولكن يباع كغيره من العبيد وإن كان ولداً قد اشتراه فانه يقال له
لما أورد في هذه الكتابة خلا أو يرد في الرق وأعلم بأن المكاتب إذا مات من وفاء وأدبت بكما تمتد
يستند العتق إلى آخر مجزؤه من أجزاء حيوته وأدامات لاف وفاء ليكن ترك ولذا أوردوا في الكلام
ويستحق الولد على نجوم أبيه وأبى كتابة أبيه لا يستند العتق إلى آخر مجزؤه من أجزاء حيوة المكاتب
بل يستند إلى وقت الأداة وإذا اعتق المكاتب بفتح عنه بذلك الكتابة ويملك له الإكساب والولاد
كالو كاتباتم ولده ثم مات المتق عتقت بجهة الاستعداد وبطلان الإكساب والولاد وبطلان الأوامر
بغير العتق فيه والله أعلم **النص السابع في الولد** أعلم بأن الولد من
ولا يبعه ولا مولاة مولاة لا يبعه ولا التناقه وإنما اختير هذه العبارة في الكتب القديمة والكتب
الله تعالى قال تعالى ولداً تقول الذي أنتم الله مكره وأعتت عليه بالإقدام وأعتت عليه بالعتق

والأب في زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرق إلى العتق ولا مع أن يبيعه العتق فإن
من ورث ترثه يعتق عليه كان مولى له ولا اعتاقها هاتوا ولا المولاة ما يثبت بالعتق فإن المولاة
عند مجزئ بين اثنين والمكاتب بكل واحد من العتق والتناق والتناق وقد كانوا في الحام
جسلة يتناحرون بابتساب بنتها الحلفت والمجاهد فالشيخ قرره حكم التناق والتناق بالولادة
سلي الله عليه وسلم مولى القوم من أنفسهم وخليفهم منهم والمراد بالحليف مولى المولاة ولو أيسر
رجل على مولى رجل ومولاة ثم أسرا به فاعتق فإن المولى يكون مولى لمولى الأب ولا المولاة
شعيب والشعيب لا يظهر في نقابة القوي فكانه لا يملك الولد أحد ولو كان المولى يعتق أن
فاعتق أباه إيماناً أحرقه لا يحوّل الأب إلى مولى من كل واحد من العتق والآخر إذا شترى العتق
حره فولدت له ولداً فاقولا وما مولى لمولى الأم لمعتقه كانت أم مولاة والولد لا يورث وهو يكون
بعد موت المقتول أقرب الرجال من عصبته وهو قول علي وزيد وابن مسعود رضي الله عنهم
وبه أخذ أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله وعن ابن مسعود رضي الله عنه في رقابة أنه يورث وكل
قول شريح وأبراهيم وهرواية عن أبي يوسف رحمه الله نيابة إدامات العتق من اثنين فالولد لهما فان
مات أحد الاثنين وترك ابناً فمات إلى حنيفة ومحمد رحمهما الله الولد له من العتق وعند أبي يوسف
رحمة الله نصف الولد لابن الأم وإن مات من أسره وإن مات المقتول عن جد وأخ فعند أبي حنيفة
نصف الله منه الولد للجد وعند محمد بن أحمد والأخ بصفان وإن مات عن ابن وأب فعند محمد بن أحمد
كله لابن وعند أبي يوسف رحمه الله يذهب إلى الولد للأب والباقي للأم وإن اشترى
ثلاث بنات ابنته ثم ماتت أحدهن وترك مولى لها ثم مات الأب فانه يكون لهما ثلثا مال الأب
بالفرس وثلثا الثلث بالمال الذي بقي ثلث الثلث للبيعة بقوله في الأب يكون لهما ثلثا ثلث
الثلث والباقي وهو ثلث الثلث لمولى لها يحتاج إلى إيجاب لثلث ثلثه وثلثه ثلثه
وعتقون فتمت وعتقون للبنتين وواحد لمولى لم الحنيفة ثم بقوله هذه مسئلة فيها شرب
من الصغونة لكن ذكرنا ما لا نرى يشوبها كثيراً من الباطل وإن اشترى ابناً فاعلى الأب
عليهما وثبت لكل واحد منهما نصف ولا الأب ولوان أحدي الشريعتين مع غير الشريعة ومع
الأب اشترى أخاً لهما وهو ابن الأب عتق الأخ وثبت ولده بينهما أثلاً ثالثاً إلا للأب وثلثه
للشريعة وثلثه لغير الشريعة فلوان الكل اجتمعوا مع الأب واشترى منهم وفي امرأة الأب
عتقت أمها نصيب البنات والأخ وطاهر وأما نصيب الأب فلان رقيق نصيبه إنا يفتي بأجل
العتاق ولا يتعاقبها هاتوا إمام الولد ولا قيمة لها عند أبي حنيفة رضي الله عنه وعند محمد
العتق لا يجزئ فولا الأم ثبت بين البنات والأخ والأب أحق بأحد حشيش فان مات
الأب فغيره يورث أو لا بد من القرابة بالذكور مثل خط الأنثيين ولا يعتق إلا مع الإذن بالعتق
فإن مات الأخ بعد ذلك والإخوات ثلثا ماله بالقرابة حكم الفرز والإمام الشافعي يفتي بغيره
أخراً فثلثا الثلث الشافعي بالاعتق الشافعي اشترى الأخ بالولاد لهما ملى الأخ يفتي بثلث
السدس فذلك للأب ينتقل إلى البنتين اللتين اشترى للأب لأن ولا العتق بعد موت المقتول
ينتقل إلى مولى المقتول يورثه عليه السلام ليس للبنتين من الولد إلا ما اعتق أو اعتق من اعتق
أو جروا معتقهن المبطل من مائة وثلاثين ثلثا للبنتين بالفرس يورث لهما لهما واحدة ثمانية
وبعض آخر ذلك مائة للام يفتي بغيره أخيراً وذلك بثلاثة ثلثا وذلك أربعة للأخوين اللتين
اشترى الأخ وثلثه وذلك لثان للبنتين اللتين اشترى الأب فان ماتت الأم بعد ذلك وتركه

أن يخطئ قولنا الاذن لا يكون إلا بالسمع لان الاذن يقع بالخبرية الاذن وذلك لا يكون إلا بالسمع واجمعوا
على ان اذن العبد في التجارة لا يكون إلا بالسمع ولو كانت البيت هذه المرأة خرجت الى باب الدار
لكنني البان تحت ثيابها خرجت بغير اذنه ولو اذن لها في الخروج الى بعض اهلها لم يخرج ثم خرجت في وقت
احد الى بعض اهلها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله اذن ان يخرج ولو كان لها اذن ذلك في الخروج
كما اذنت فخرجت مرة بعد اخرى لا يخرجت فانها كانت من الخروج عند ذلك خرجت في وقت واحد
أخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ولو اذن لها في الخروج ثم قال لها كلما كنت في وقت ذلك
فانها لم تسمع منه ابدا رجلا منهم امرأة عارية فقال لها ان خرجت من المنزل بغير اذني فانت كذا ثم قال
لها اذنت لك فيما يريد ذلك الا في امرنا بل خرجت لدخول منزل الجار وصحت ان كان دخول ذلك المنزل
عند الخروج من الباب حث ولو قال لها ان خرجت الا ان اذن فاليقين ينبغي بالاذن مرة واحدة قوله
ان ابا دني او بغير اذني ولو قال غيب الاذن مرة واحدة وذكرنا طي في بعض النسخة ولو ان ابا دني
تبعته بالاباء في كل شيء بعد ما سمعنا زوجها من الخروج ابدا منه فقال لها الزوج ادفع هذه الكبة الى
فان كان البان تحت لا يرد المرأة على الذم اليه الا بالخروج فخرجت لا تحت ولا تحت وكذا في غيرها
فريد ان اخرج حتى اصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت طلقت لان كلام الزوج هذا لا يهدد ولا ياذن
قال لها اخرجي ما شاء الله لا خرجت ليجزيك الله شاري وتعالى وعقد ذلك قال محمد رحمه الله لا يكون ذلك
اذا نأ وكذا في غيب المرأة وتاهبت بالخروج فقال الزوج دعوها حتى يمكن اذنا الا ان ينوي الاذن
وكذا في الاذن في نفسه اخرجي ينوي التهديد والتوبيخ اخرجي حتى تطليقي لم يكن ذلك
اذا اذن ان ينوي الاذن رجل قال بغير اذنه ان خرجت من هذا الدار فانت طالق فخرجت قبل ان يقول الزوج
طالق لم يخرجت حتى خرج مرة اخرى الا ان يكون ابتداءا لغيره فاشتهر بها في الخروج في كل ذلك لا يخرج
وان خرجت بعد ذلك لان العبد كان على الخروج للاول ولوقال لها ان خرجت بغير اذني فانت طالق فخرجت بغير
اذنه مرة حث ثم لا تحت بعد ذلك ولو كانت لا يخرج من هذه الدار فهو على الرجل منها ما قبل ان كان
ساكنها فيها انما اذنت له في الخروج لا يخرج من هذه الدار فهو على الرجل منها ما قبل ان كان
بعد اذ خرجت من باب منزله وهو يريد بعد اذ اذنت له في الخروج لا يخرج من هذه الدار فهو على الرجل منها ما قبل ان كان
الخروج الى كبره اذ ولو كانت لا يخرج الى مكة فاشتهر بالخروج من ابواب البحر ما شيا يريد مكة ثم ركب
حش ولو خرج من كبره اذ ولو كانت لا يخرج الى مكة فاشتهر بالخروج من ابواب البحر ما شيا يريد مكة ثم ركب
عن قصد ومن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لو قال لها بالغار بيته اكر فو حانه بدروني
فخرجت ثم طلعت في الطريق فخرجت تحت رجل قال بغير اذنه ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق
فصعدت الشطع منزلة في دار الجار لا تحت وقيل بانته تحت من الناس يريدون به الخروج من
الدار لا التقييد بالباب ولا ان باب الشطع باب الدار فان عين الباب يستتد بذلك الباب امرأة
فانت خرجت من دارها الى شطع خارجا فغصب الزوج وقال لها ان خرجت من هذه الدار الى شطع الجار
اذ الى الباب فانت طالق فخرجت الى شطع خارجا فخرجت من هذه الدار فانت طالق فخرجت من هذه الدار فانت طالق
ان لا يخرج الى اهلها فخرجت الى بيتهم ثم خرجت منها قالوا ان كان لها ابوان لا تحت الى واخرجت الى
غيرها وان لم يكن لها ابوان فاهلها الخادم من ذوي ارحامها وان كان لها ابوان فاهلها الخادم من ذوي ارحامها
منزل على حدة وروح اهلها غير اهلها والاهل منزل الاب رجل قال بغير اذنه ان خرجت الى الكوفة
فغصبني فيهم الى الكوفة في ذلك سنة فغصبني فيهم الى الكوفة في ذلك سنة فغصبني فيهم الى الكوفة في ذلك سنة
لا يستطع الغور وكذلك لو استغل بالوضوء لصلاة مكتوبة او بالصلاة المكتوبة ولا اشتغل

بالسمع

بالسمع او بالوضوء لا يستطع الاكل او الشرب او كنت باعته في غير طلب الدار تحت ومنتطع الغور ولو قال
بغير اذنه ان خرجت من هذه الدار الى البيت فانت طالق فان كان البيت في وسط الدار
في الوجه الذي منتهى من الدار لا تحت وان لم يكن كذلك فان كان البيت من الدار تحت او ذكر الدار
يضم البيت بذكر الدار ولا يكره الزوج خروجها اليه لا تحت ولا تحت وجعل خرجت من تحت الى
بغير اذنه وكل من ابراه ان يخرج معه الى بيتهم فانت طالق قال لها يا لقا ربيته اكر سس من سون
سالي ما لانه فانت طالق فلم يخرج ابراهه حتى رجع الزوج من عمره الى الدار لم يخرج الزوج الى بيتهم مرة اخرى قالوا
ان لم يكن فانه خرجت الى بيتهم لا تحت والحال ان لا تحت ابدا لم يعمل شرط حنه ان لا يخرج مع ثلاثة لا تحت
قال لها اخرجت ثلاثة فخرجت منها فاذ لم يخرج ثلاثة لم يوجب شرط حنه ولا تحت ويصل البيوت لوقت شرط
الحث وهو من خروجها مع ثلاثة في ذلك الخروج لا في خروج اخر فان كانت فانه خرجت الى بيتهم قبل
رجوع الزوج من بيتهم ولم يخرج منها ابراهه حث ويصح الطلاق بوجود الشرط رجل قال بغير اذنه ان
خرجت ابدا في فانت حرة قال بغير اذنه ان لا تحت في الخروج فان اذن له المأمور في الخروج فخرج العبد
حسب المولى وكذلك لقال المأمور للعبد ان مولاك قد اذن لك ولو قال المولى اذنته في الخروج
ما خرج ابدا في ذلك فخرج لا تحت بل هذا اذا كان المأمور مأمورا بالسمع فان لم يكن لا يفتقر ذلك وقد
ذكر محمد رحمه الله في الشتر الكبير ما يدل على الاول ولو قال له المولى ان فعلت كذا اذنت لك
لم يكن ذلك اذنا لان الاذن لا يقع بغيره بالخط ولا يثبت الاذن بالزمان صحيح ولو قال المولى لك هذا
العبد اطلع فلا تاتي جرح ما لم يكن بعد اذن له لان في الخروج فخرج حث المولى في بيته ولو كانت لا يخرج
اسوة مع فنان فخرجت فريدهم فخرجت فنان لا تحت رجل قال والله لا اخرج من فنان العام اليك اذ اخرج
مع فنان حتى جاوز البيوت وصار تحت جناحه فخرجت فنان لا تحت وان بدله ان يخرج من غير ضيق
ولا ضرر ولو كانت ان لا يخرج من بعد اذ خرج مع جناحه والمقاب خارج من بيتها اذ تحت رجل قال الجارية
ان خرجت ابدا في فانت حرة وفي رواية اخرى ما يحتاج اليه من السوى فقال لها المولى اذنت لك
الذوام طاعة اذن لها في الخروج ولا تحت بخروجها ولو قال بغير اذنه ان خرجت ابدا في فانت طالق فانت طالق
في الخروج الى ابيها فاذن لها فخرجت الى بيتها قال محمد رحمه الله من قبل ان اذن لها في الخروج لا اذنت
انها ما اذنت له فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها
فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها
القيم الى الصلاة فغيرها فاذن لها فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها
من الدار ان رجعت الى ابيها فانت طالق فاذن لها فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها
نويت الفداء قال نعم لا يفتدي وقال بعضهم لا يفتدي وهو الصحيح والله اعلم **الفصل الخامس في**
القتل والضرب والركوب وقد الفصل نوع في الضرب والقتل ونوع في الركوب
اما النوع الاول رجل حلت الا يضرب بيده فامره فضربه المأمور حث وكذا هذا
في ضرب الاشياء وان نوى الحالب ان لا يكون ذلك بنفسه فليس في القتل ولا تحت ولو كانت على جرح لا
يعزبه فامره فضربه المأمور لا تحت الا ان يكون الحالب فاجبتا او بقطانا لان القتل في ذلك ضرب
المحرم حثا فغيره فاذن لها فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها
كأنه ملك تاذيب الولد بالضرب ولو كانت ان لا يضرب ثلاثة فاذن لها فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها فاذن لها فخرجت الى بيتها
التواذير لا تحت لان ذلك في وقت وضرب وان دفعه ففادى بوجهه لا تحت ولو دفعه او خذله
او مده شعرة فانه حث لا يفتد به الا اذا كان في تلك الحال لا تحت

[illegible][illegible]

في المأوى ولوط لا يسكن فلما فعل فلان دار الحالب غفيا فاقام الحالب معه حتى علم الحالب بذلك اولم
يتم وان خرج الحالب بأهله وأخذ في التلحين نزل الغاصب لم يحث ولوطا فدار الحالب فبكت فلان منع
أهل الحالب قال أبو جهنم ربي الله عند محنت قال أبو زيد بن ربيعة رحمه الله لا يحث ومكة الفتوى ربي المستفي
لخرج المحلوف عليه بثيرة ثلاثة ايام لو اكثروا بكن الحالب منع أهل المحلوف عليه لا يحث في قول أبي
يوسف رحمه الله وان كان أقل من ذلك حث ولوط لا يسكن فلان لم ينوشوا فبكت في دار كل واحد
منهم في مقصورة في جدة لا يحث والمساكنة اما متحفا وادبكا بيتا واحدا فلان اذا كانت الذر أكبر
نحو دار الوليد بالكوفة ودار نرج بخارا من هذه الدار منزلة المحلة اما اولم يكن بهذه الصفة يحث
من غيرهم هو كانت الدار مشككة على البيوت أو المقاصير وأهل البادية اذا جمعهم خيمة فاحية كدارها
واحدة وان تفرقت الخيام لا يحث وان تشاريت وشدت يحث ولوط لا يسكن فلان فبكت في مقصورة
أو بيت واحد من غير أهل وطلع لا يحث ولوط لا يسكن فلان في دار وسمي دارا بغيرها فبكتها ٥
وغيرها بغيرها خائفا وفتح من واحد منهما ليغيبه بابا من الحالب على كائنه والآخرى طائفة حيث الحالب
ولم يبين الدار في بيته ولكن ذكر دارا في التكرير وباقي المسئلة كما لا يحث ولوط لا يسكن
فلان والحالب في دار مع عياله فاهله ودار أخرى بحيث هذه الدار فيها طائفة ودواية وسطحه ونصف
خزانته فبكتها المحلوف عليه وعلى الدارين باب وكل واحد منهما باب إلى الطريق لا يحث ولوط لا يسكن
لأن فلان كان فلان شرا فلان فبكت في ذلك الشهر حيث ان المساكنة بالامتداد ولوط لا يسكن فلان
درع ده باشم فلان فبكت فلان فبكت فلان فبكت فلان فبكت فلان فبكت فلان فبكت فلان فبكت فلان
استلوا حية قال بعضهم لا يحث وقال بعضهم يحث ولوط لا يسكن فلان بالرقعة شهر لا يحث عالم يقع جميع الشهر
ولوط لا يسكن الرقة شهر لا يسكن راحة حث والمثليتان في المستفي ولوط لا يسكن درع شهر
باسم وامرته كذا نحو ونحو من الخراج فلم يخرج حتى أصبح قالوا لا يحث لأنه يمكنه ان يبتاع جرم من مخزبه من
البلد ولوط لا يسكن ان لا يكون اكره فلان هو من اكرهه اصله ان لا يكون فلان فلان وارض فلان فلان
فلان غائب لا يمكنه ان يتبع ما بينهما من المزارعة حث لان شرط الحث كونه من اكره فلان وقد
يجد وان كان رب الارض طالبا يخرج إلى رب الارض من ماله وناقضه لا يحث فلان هذا القدر من بيتي
من القيين وقد مر نظير فبكتهم ولوط لا يسكن فلان من الخراج لا يحث ولوط لا يسكن فلان من مزارعه
لان فبكتهم فلان من الخراج المذيت الارض حث من بعض المتاع ربحهم الله وجل ما كان مع فبكت في دار
فلان ان لا يسكن منه في الدار فبكت المتاع لغيره أو او دعة أو امانة وخرج بغيره وليس من اكره
لوط لا يحث ولوط لا يسكن البيت اللينة في هذا المثل فخرج بغيره وذات خارج المنزل وأهله ومساكنه في
المنزل لا يحث وهذه التبرئ تكون على بغيره لا على المتاع ولا على البيت ولا على هذا البيت وعلى البيت
لوط فارض العرفة بطل البيت ويحث ان تات عليه ولا على لا يبيت على سطح فلان في هذا لا يحث
لوط لا يسكن فلان في منزله فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
لوط لا يسكن البيت اللينة في هذه الدار في باطل ولوط لا يكون فلان في منزله فلان فلان فلان فلان فلان
الله اعلم **الفصل الثاني في اليمين على الاخذ والسرقة** رجل اخذ من ماله والله بيمينه
فبكت الاثم وقال ان كنت حث من مالي فبرأ اخذت مالي فلان واثم الاثم كورثة الاثم لا يحث لانه لو حث
فلان بقت الموت ولا بقتيل البتة ولوط لا يسكن فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
زوجه وثوب هروبي وبنته المحلوف عليه فيه ولم يعلم به الحالب يحث لو جرد الاخذ وكذا لو حث
لا ياخذ من فلان درهما فخذ فلان في كس جمل فبكت فبكت فبكت فبكت فبكت فبكت فبكت فبكت فبكت

[illegible]

يَحْتَضِرُ إِذَا أَكَلَ التَّمْرَ أَوْ الزَّمَامُ وَفِي الْحَوْرِ يَجْلُو يَحْتَضِرُ الزَّمَامُ وَهُوَ مَا يَنْتَفِعُ مِنَ الْحَبْرِ مُسْتَدِيرًا
بَنَدَانِ كَانَ يُحْتَضِرُ بَابِيْمَنْ وَلَوْ حَلَّتْ لَا يَأْكُلُ هَذَا الْحَبْرُ جَفَفَهُ وَدَقَّهُ ثُمَّ شَرِبَهُ بِمَاءٍ لَا يَحْتَضِرُ وَلَوْ
كَانَ الْكَلْبُ سَبُلًا لَحَسَّتْ قَالَ الْقُدُّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَذْأَلَّتْ لَا يَأْكُلُ لِحَانَهَا عَلَى الْحَيَوَانِ الَّذِي يُعَدُّشِ
بِالْبَرِّ حَرْمًا كَانَ أَوْ غَيْرَ حَرْمٍ وَلَا يَحْتَضِرُ بِالْأَلْمِ مَا يُعَدُّشِ فِي الْمَاءِ وَلَمَّا يَحْتَضِرُ بِالْأَلْمِ إِنْ كَانَ الْحَبْرُ
سَبُلًا وَغَا أَوْ مَشْوِيًا وَلَوْ أَكَلَ الْبَيْتُ يَذْكُرُ هَذَا الْفَعْلَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلْبِ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْمَعْرُوفُ عَوَّامُ
رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَبْنُوطِهِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْتَضِرُ وَإِنَّهُ إِشَارَةٌ بِرَحْمَةِ اللَّهِ فِي الْأَصْلِ فَانْهَ قَالَ إِذَا حَلَّتْ أَنْ لَا
يَأْكُلَ لَهَا وَلَا يَشْبَهُ لَهُ فَيَأْكُلُ الْبَيْتُ أَوْ غَيْرَ أَوْ كَثِيرًا مَشْوِيًا كَانَ أَوْ طَبِيخًا أَوْ قَدِيدًا يَحْتَضِرُ فِي عَيْنَيْهِ فَمِنَّا
مَنْ يُحَدِّثُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَضِرُ بِالْأَلْمِ وَذَكَرْتُ فِي مَقَالَتِي أَنَّ لَيْتَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ ابْنِ بَكْرٍ الْإِسْكَانِ
أَنَّهُ لَا يَحْتَضِرُ قَالَ الْقَبِيْطِيُّ أَبُو الْبَيْتِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِمَنْدِي أَنَّهُ يَحْتَضِرُ وَالْأَشْبَهُ أَنْ لَا يَحْتَضِرُ كَذَا إِشَارَةٌ بِغَضِّ الشَّيْخِ
رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَوْ حَلَّتْ لَا يَأْكُلُ لِحْمَ شَاةٍ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ ابْنِ أَسْمَاءٍ إِنَّهُ يَنْتَفِعُ مِنْ بَعْضِ مَشَايِخِ بَلَّغِ رَحِمَهُ
اللَّهُ أَنْ الْحَالِ بِأَنْ كَانَ مَصْرِيًّا لَا يَحْتَضِرُ وَلَوْ كَانَ قُرُونًا يَحْتَضِرُ وَكَذَا الْقَبِيْطِيُّ أَبُو الْبَيْتِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَقَالَتِهِ
أَنَّهُ لَا يَحْتَضِرُ بِطَرَفٍ خَالٍ قَالَ الْقُدُّوْرِيُّ الْإِمَامُ الْأَجَلُ الشَّهِيدُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمِنْهُ الْفَتْوَى وَلَوْ حَلَّتْ لَا يَأْكُلُ لِحْمَ شَاةٍ
لَا يَأْكُلُ لِحْمًا أَوْ خَلًا أَوْ كَاظًا أَوْ زَبَابًا يَحْتَضِرُ فِي مَنَاسِكِهِ هَكَذَا زَوَاهُ ابْنُ رُسْتَمٍ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ كُلُّ شَيْءٍ يُؤْكَلُ
فَصُوْطُ طَعَامٍ فَتَذْجُلُ لِحْمًا أَوْ خَلًا طَعَامًا وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحَلَّ لَيْسَ بِالطَّعَامِ قَالَ الْقُدُّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
بِفَتْوَاهُ وَجَقِيْقَةُ الطَّعَامِ مَا يَسْلُكُ وَلَكِنْ يَخْتَصُّ بِالْعُزْفِ بِبَعْضِ الْأَشْيَاءِ فَإِنْ ابْتِغُوْنِيَا وَمَا أَشْبَهَهُ
ذَلِكَ بَيْنَ الْأَدَوِيَّةِ الْكَبِيْرَةِ لَا يَسْلُكُ طَعَامًا وَلَوْ حَلَّتْ لَا يَأْكُلُ لِحْمَ بَقَرَةٍ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ هَكَذَا فِي الْمَطْبَعِ
الْكَبِيْرِ وَفِي الْحَاوِي يَحْتَضِرُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَلَوْ حَلَّتْ لَا يَأْكُلُ فَالْكَلِمَةُ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَصْلِ الشَّوْثُ
فَالْكَلِمَةُ وَغَيْرُ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْقَبْضَ فَالْكَلِمَةُ وَفِي الْأَصْلِ الْجَوْزُ فَالْكَلِمَةُ قَالَ الْقُدُّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
مَنْ أَطْعَمَ الْجَوْزَ فَالْكَلِمَةُ إِلَّا الزَّمَانُ وَالسَّنْبُ وَالرَّهَبُ وَالْبَطِيْخُ مِنَ الْفَوَاكِهِ هَكَذَا ذَكَرَ الْقُدُّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
وَزَوَاهُ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَذَكَرْتُ فِي الْأَوَّلَةِ الْإِسْرَافِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِهِ
أَنَّ الْبَطِيْخَ لَيْسَ مِنَ الْفَوَاكِهِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ يَابِسَةً فَالْكَلِمَةُ رَطْبَةٌ لَا يَكُونُ فَالْكَلِمَةُ وَالْحَدِيدُ فَالْكَلِمَةُ
أَيْضًا وَيَمْلِكُ مَا يَكُونُ نَجَسًا فَالْكَلِمَةُ فِيهِ يَكُونُ فَالْكَلِمَةُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ لَيْسَ الْبَايَظِيُّ بِنَاكِلَةٍ
وَالْحَاجِلُ أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي جَمِيعِ الْعُزْفِ فَيُؤْكَلُ بِحَسْبِ السَّبِيلِ لَتَنَكُهُ غَاذَةٌ وَيُؤْكَلُ نَاكِلَةً فِي الْعُزْفِ يَدْخُلُ حَتَّى
الْيَبْسُ وَالْإِفْلَا وَلَوْ حَلَّتْ لَا يَأْكُلُ بَنَلًا فِي أَيِّ حَسْبِ أَكَلٍ فَيَأْكُلُ بِبَنَلٍ حَتَّى قَدْ أَكَلَ بَنَلًا لَمْ يَحْتَضِرُ وَلَوْ
حَلَّتْ لَا يَأْكُلُ مِنْ أَجْلِ الْمَتَابِخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْبَنَلِ قُلْ هُوَ أَدَامٌ أَوْ لَا فَيَقْبِلُ لَيْسَ بِأَدَامٍ بِالْإِفْلَاقِ وَيَقْبِلُ
أَنَّهُ أَدَامٌ بِمَنْدِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِخْدِي الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَقَدْ رَوَى هُ
هَشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْبَنَلُ لَيْسَ بِأَدَامٍ وَلَوْ حَلَّتْ بِالنَّارِ بِتَيْفَةٍ كَرَمٍ مُحَوَّرٍ كَرَمٍ حَوْدَرٍ
وَبَنِي الْعَكْبَسِ قَبْلَ لَا يَحْتَضِرُ وَقَبْلَ يَحْتَضِرُ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فَنُصِّيَ إِلَيْهَا حَارًّا رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَوْ حَلَّتْ
لَا يَأْكُلُ خَبْرٌ فَلَانَةً فَالْخَبْرَةُ هِيَ الَّتِي تَصْرُبُ الْحَبْرَ فِي الشَّوْثِ وَزَوْنِ الْبَيْتِ وَهُوَ مَشْبُوعٌ لِلْقُرْبِ فَإِنَّ أَكَلَ مِنْ جِلْدِ
الْبَيْتِ مَرِيئَةً حَتَّى وَلَمْ تَلَا وَلَوْ حَلَّتْ لَا يَأْكُلُ طَبِيخًا وَلَا يَشْبَهُ لَهُ فَنُصِّيَ عَلَى الْعَمِّ خَامَةً وَذَكَرَ الْقُدُّوْرِيُّ رَحِمَهُ
اللَّهُ أَنَّ هَذَا الْإِسْمَ يَسْتَلْقِي عَلَى الْعَمِّ الَّذِي يُجْعَلُ فِي الْمَاءِ وَيَبْلُغُ لَيْسَ بِأَكْلِهِ وَلَا يَسْتَلْقِي عَلَى الْإِسْمِ إِذَا دَوِيَ وَلَوْ أَكَلَ
وَلَيْتَهُ لَا يَحْتَضِرُ وَلَا يَطْبِخُ الْعَمِّ الْمَادِجَتِي الْمَرْقُوعَةَ مِنْ عُرْمَانٍ يَأْكُلُ الْعَمِّ يَحْتَضِرُ وَلَوْ طَبَخَ أَوْ مَدَسَ بِوَدُكٍ هُنَّ
طَبِيخٌ وَلَوْ كَانَ بِسْمِ أَوْ رَيْتَ فَلَيْسَ بِطَبِيخٍ وَلَوْ حَلَّتْ بِالنَّارِ بِتَيْفَةٍ أَوْ كَرَمٍ وَدِيكَ عَمَّةٌ مُحَوَّرَةٌ نَكَلًا بِاسْتِثْنَاءِ
جَوْشِبَدَةٍ جَوْرَدَةٍ لَا يَحْتَضِرُ وَلَوْ حَلَّتْ لَا يَأْكُلُ خَلًا فَالْحَوَامِيْدُ كُلُّ حَوَامِيْدٍ مِنْ جِلْدَتِهِ طَائِفٌ مِنَ الْحَبْرِ
وَالْعَمَلُ وَالْبَشْرُ وَالْمَاثِلَةُ وَالْبَايَظِيُّ وَالْمَاثِلَةُ وَالزَّمَانُ وَالْإِبْرَاقُ فَلَيْسَ بِطَبِيخٍ قَالَ الْقُدُّوْرِيُّ

الحق قد ورد في روح او كلمة او حصة في غير حالة الضرورة فقد اختلف المشايخ رحمهم الله فيه بناء على ان هذه
الحيوانات محل تناولها عند ما لا تكفي كالميتة ولو حلت لا ياكل من سائر تلك ذات الحلقون
عليه نوره الخالف والاكل قال نعمه بحث وقال غيره لا يحث ولو حلت لا ياكل شيئا من سائر تلك ذات الحلقون
فتنازل في بيت والده كسرة خبز سلقاه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يحث وقال
الشافعي ابو علي الحسين رحمه الله لا يحث وقال الفقيه ابو بكر السلمي رحمه الله ان كانت الكسرة
يتصدق بها الفقير على صاحبها والا فلا ويشل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عن حث
لا ياكل غنما فاكل حنظل يحث ام لا قال يحث ان الحنظل يقع عليه اثم الغنم فحرام الا ان يوزن ان
الفاش يتولون في اوان الحنظل في هذا الكرم كذا كذا عينا وان لم يوزن به وان حلت لا ياكل حنظل
فاكل ميتا لم يحث والحنظل المحصر والناع الحنظل نعيمه ويشل الشيخ الامام محمد رحمه الله عن حث
لا ياكل حنظل ولا ياكل حنظل ولا ياكل حنظل ولا ياكل حنظل ولا ياكل حنظل ولا ياكل حنظل ولا ياكل حنظل
الحالون كلهم لا يحث احدهم الا صاحب الفضل ان الفضل لا ياكل حنظل ولا ياكل حنظل ولا ياكل حنظل
الجنة ولو حلت لا ياكل من طعام يشترى بغيره فان كان كل من طعام اشتراه لان واخر حث فرق بين هذا
وبينها اذا حلت لا يدخل دارا اشتراه لان قد حل دارا اشتراه اخر وغيره لا يحث ان كل جزء
يضافه الاكل في طعامه لان بعض الطعام طعام وبعضه لا يسي دارا ولو حلت لا ياكل من طعام
لان فاكل من طعام يشترى بغيره وبين اخر حث ان فاكل من طعام فاكل من طعام فاكل من طعام
وبين اخر حث والفرق ما ذكرنا ان بعض اللحم لا يسي ويتنا بعض الحنظل في حنظل ولو حلت
لا ياكل طعام لان فاكل من طعام يشترى بغيره لان الحان لا يحث لانه اكل طعام نفسه على ما شئت في
المناهة ولو حلت لا يزرع ارض طان فزرع ارضا بغيره وبين حث ولو حلت لا ياكل من هذه
الشجرة فاحد حثا من اعضائها وعضده الشجرة اخرى فاذركه ذلك العضد واخر فاكل من ذلك
التمر اختلف المشايخ رحمهم الله وقال بعضهم يحث وقال بعضهم لا يحث والبسطة في الشجرة الكبير ولو
حلت لا ياكل من هذه الشجرة فاحد حثا من اعضائها وعضده الشجرة اخرى فاذركه ذلك العضد واخر فاكل من ذلك
شجرة الكثر يظن ان شجرة البهم ثمهاش الاشارة اليها في البهم لان قال لا ياكل من هذه شجرة
التناج لا يحث لان اشارة الى الشجرة فاحد حثا من اعضائها وعضده الشجرة اخرى فاذركه ذلك العضد واخر فاكل من ذلك
ونافي البسطة بها وكل تباين ما تقدم بجهل ان يكون فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله وحل قال البهم
ان اكلت والدرك من مائي فانت طالق للانا قطعت ابرائه تدرا جارها وحلت بها شيئا من
التوايل والافراح من مائك الزرع فاكلت والدرك المرأة من ذلك فقد قيل ان حلت المرأة ذلك برضا
زوجها لا يحث وقد قيل لا يحث على كل حال ولو حلت لا ياكل من طعام امرائه فادخلت عليه الطعام
تتاك له دار حور لا يحث بانه صار يدا كاله ولو لم يتك دار حور وبقي البسطة بها حثا يحث رجل
له فالبهم امر رجلا ان يحفظ له هذا القالب واذاب له ان ياكل منه ما شئت هذا الحان بطلاق
امرائه ان لا ياكل من فالبره اي فالبره بغيره والبره فالبره ولا ياكل من ولا ياكل من ولا ياكل من
هذا القالب الذي امر بحفظه لا تطلق امرائه الا اذا كان يضاف اليه القالب عزفا فابعدون ذلك فلا
يحث وقد قيل لا يحث على كل حال ولو حلت لا ياكل من سائر ما يشترى بغيره من سائر ما يشترى بغيره
واكله لم يحث وعن محمد رحمه الله بخلافه ولو حلت لا ياكل من كسب فلان لا يكسب ما صار له بغيره او بغيره
في الحيوان لا يكون كسبا ولو اشترى من الحلقون عليه شيئا كسبه لا يحث وعن محمد رحمه الله فحق حث لا
ياكل من كسب فلان قد ذهب الحلقون عليه شيئا كسبه لا يحث او يصدق به عليه ولا يحث في

بسيه ولو حلت لا ياكل من كسب فلان لا يكسب فلان مالا ومات وورثه وحل فاكله الخالف حث وكذا لو ورثه
الحان بغيره ولو حلت لا ياكل من سائر ما يشترى بغيره من سائر ما يشترى بغيره من سائر ما يشترى بغيره
ولو حلت لا ياكل من طعام لان فلان يبيع الطعام في السوق فاشترى منه فاكل حث ولو حلت لا
ياكل طعامه هذا فاحذره اليه فاكله يحث **الفصل السابع في الشرب ثالث**
القدوري رحمه الله في شرح الشرب ان يوصل الى جوفه مالا يتا في فيه المعتم مثل الماء والنبيذ واللبن
فاذا حلت لا يشرب هذا اللبن فاكله لا يحث ولو شربه يحث واكل اللبن ان يشرب منه الحنظل ويؤكل
وشربه ان يشرب كاهو ولو حلت لا يشرب هذا العسل فاكله لا يحث ولو شربه يحث ولو حلت لا يشرب
ولو حلت لا يشرب مع لان قد ذكرنا في فعل الاكل فبما نازنا فاهنا شيئا اخر وهو الخان ان شرب
منها فلا يشرب من سائر ما يشرب الا اذا حلت لا يشرب الا اذا حلت لا يشرب الا اذا حلت لا يشرب
او فم يحث او الشرب اثم لا يشرب وفي حيل الميسر اذا حلت لا يشرب الا اذا حلت لا يشرب الا اذا حلت لا يشرب
الحرقان شرب الائمة الحارثي رحمه الله فاذ في البسطة بوايتان وفي قلوبها مثل بمر فند انه لا يحث بشرب
المادحي من شرب الائمة البهرمي رحمه الله فاهو قريب من هذا فانه قال في شرب الفارسية من حث شرب
في حور لا يبيع ذلك في الماء واللبن واذا حلت شرب حور وشراب البكمي او الاجنحة فكل ما ذكرنا
الحل لا يحث واذا حلت لا يشرب لبنا صلب الما في اللبن فاحذره هذه البسطة واجتنبها ان الحان
اذا حلت فحتم على ما يبيع فاحفظ ذلك الما يبيع اخر من حلات جنبة ان كانت الغلبة للحلقون عليه
يحث وفي الاجتناب لا يحث وفي البهرمي رحمه الله الغلبة فقال ان يشرب من الحلقون عليه
ويوجد طعمه قال محمد رحمه الله يقتصر الغلبة من حث الاجرة هذا اذا اختلط الحنظل بغير الحنظل
اشاذا اختلط الحنظل بالحليب كاللبن تحلط بلين اخر فند ان يوصف رحمه الله هذا الاول
سها ريفي يقتصر الغالب من ان الغلبة من حيث اللون والتم لا يمكن اقتصرها فاحذره بالقدوري رحمه
محمد رحمه الله يحث فاحذره بكل حال لان الحنظل لا يشرب الحنظل قالوا هذا الاختلاف فيما يمزج ويحفظ
اشاذا يمزج ولا يحفظ كاله من وكان الحلقون بالذوق يحث بالاشفاق ولو حلت لا يشرب من دار فان
فاكل منها حث كذا قال محمد بن سله رحمه الله قال الصدر الامام الشهيد رحمه الله المختار بيندي
ام لا يحث الا ان يوزن جميع الماكولات ويقل ان كانت يمينه بالعربية لا يحث وان كانت بالنار بغيره
حث وفي القدوري اذا حلت على قدر من ما يمزج لا يشرب منه شيئا فحسبه مع ماء اخر حتى صار غلظا
وشربه حث عند محمد رحمه الله ولو حلت في سائر ما يشرب حث ولو حلت لا يشرب
هذا الماء الغلاب فحسبه في ماء ملج فحلت عليه وشربه لا يحث رجل حلف وقال اكره حورم فاحذره
كذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله فاحذره في ان شارب الحرة عند الفسقة يسمى
نبيذ حورم ولو قال اكره حورم قال الشيخ الامام رحمه الله هذا يقع على كل يشكر من ماء العنب سائر
او مطبوخا واهم في بيع على الحرقاضه ويشكر في بيع على كل يشكر نيا كان او لم يكن فقال الشيخ الامام ابو
عليه الحسين رحمه الله في غير ما اثم النبيذ يقع على كل يشكر من ماء العنب سائر كان او مطبوخا واهم في بيع
على الحرقاضه ويشكر في بيع على كل يشكر من النبيذ يقع على كل يشكر من النبيذ يقع على كل يشكر من النبيذ
ان اثم يباي يبيع على كل يشكر سوا كان من ماء العنب او من غير كالبكمي والاحميه كل ذلك او كثر ولا
كان او حثا حتى لو شرب المثلث الذي يجوز شربه يحث في حثه والفقير على ما قلنا ولو قال ميت
كره حورم وقد قيل ان يمينه لا يبيع على المحل من الحنظل لان شرب ذلك خلاصه من اي حنظل فحسبه
في هذا لو يشكر منه لا يحث ولو حلت اشراة في البكر منه لا يبيع خلاصه والفقير انه يقتصر فيه الفوف

وولدت لاؤكم فلانا فخرج فلان الباب الحالف كسبت او قال كسبت ابن لو قال كسبت ان
قال بعضهم كسبت في الوجوه كلها وقال بعضهم لا يحسن الا ان يقول كسبت في الوجوه كلها
ما تقدم ولو قرأ الحالف كما يقرأ المخلوف عليه قالوا انما يحسن عليه الحالف ولو لم الحالف قوما منهم
المخلوف عليه فيكم في اجزاء الصلاة لا يحسن بالتعليم الاولة لا يحسن بالتعليم الثانية بخروج من
الصلاة بالتعليم الاولي والحالف ان لا يحسن ان هذا لا يعد كذا ما عرنا كاسيل في قراءة القرآن
وان كان المخلوف عليه اياهما والحالف مقتديا فخرج على الامام بعد ما حصر في الصلاة القراءة
يحسن ولو علم القرآن في غير الصلاة حسن فيهمهم ولشتم المخلوف عليه انما فازاد الحالف
ان يحسنه فلان قال الحالف مك تذكرتبه فبكنت واقنع عن الباقي لا يحسن ان هذا القدر
غير ممنوع في مثل هذا في الصلاة بعد الصلاة يكونه لقرا ولو ماء الحالف وهو شام
وايقظ حن وان لم يشم يظن بدقائه فيه برؤايتان ذكر شمس البرية الشريفة رحمه الله لا يحسن
وقال غير يحسن ولو قرأ الحالف على قوم فيها المخلوف عليه فيهم الحالف حن وان لم يسمع المخلوف
عليه الا ان يشهد بالسلام في المخلوف عليه رجل حلف لا يكلمهم منه قد دخل على امرائه وشاؤهم
اني حاضرا قالت له الصخرة قالت تقول هكذا فقال الرزق حوش مي ارم ونوش مي ارم ثم قال
لم ارد به جوارب الصخرة وانما عنت امرائي قال هو مستد في هذه ليس في كلامه ما يحسن جوابا
والصحيح انه لا يصح في هذا الكلام يذكر على وجه الجواب عرفا جماعة يخشون به محالين فقال
رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأته طالت ثم تكلم الحالف طالت امرأته لانهم يعرفون اني حن
يستمع وحوله حنا لتمام ولوقال والله لا اكلك شئرا الا يوما او شئرا غير يوم ولا يتبعه كذا ان يحسن
اي يوم شاء وان قال شئرا الا شئرا يوم فهو على يثمة وعشر من يومها وهو الحالف بل اول
ولو حلفت لا يكلمك فلانا حتى ينع الشئ على الارض فوقع الشئ في بلد اخوي فانهين بانيه الى ان ينع
الشئ في البلدة التي حلفت فيها وان كانت غيبته بهذا وهذا اذا كان الحالف من الشئ لا وقت
وقع الشئ ولو قال لبرائيه ان شكوت مني الى اخيك فأتيت كذا جفا أوها وعندها حبي لا يعقل
فقلت لا صهي ان روي قلني كذا وكذا حتى احوها لا يحسن ولو قال ان شكوت مني يدي اخيك
والميتة بخالها قالوا هذا الشئ من الاول يعني حن عليه الحن والظاهر انه لا يحسن وهو نظير
ما لو حلفت لا يكلمك فلانا وكل الحافظ فقال يحاط اصنع كذا ولا يصنع كذا او قال قد كان كذا يا حنظله لا
يحسن وان كان قصده اجماع فلان وروي ابن عبد الرحمن بن عوف رحمه الله بعد ما حلفت ان لا يكلم
سنان رضي الله عنهما يقول هكذا رجل راي امرأته تكلم اجنبيا فقاطعه ذلك فقال لها ان كنت بعد
هكذا رجلا اجنبيا فانت طالق فكلت بعد هذا فليكن ليس من عارها او رجل يسكن في
دارها بينهما معرفة الا انه لا يحرمه بينهما او كل رجل من ذوي ارحامها وليس من عارها فكلت
ولو قال لبرائيه ان كلب ثلاثة فانت طالق ثم ان المرأة المخلوف بطلاقها حلفت يوم ما يراها فقلت
لها ثلاثة فانه شدي وفي عمل انها ثلاثة او لم تذكر فقلت حو لست او قالت اروي فقد اكله
كلام يطلاق ولو حلفت الرجل بطلاق امرأته كي من عيب لوما كسي نكمت وقد كان قال مع امرأته قد كان
فلان يترهب الخمر ويبيع ويقتل افعالا لا طائل عندها الا انه ان مات واناب تطلق امرأته فلهذا
اقبال سبيلها بغير رخصة الله فاجاب على عوقا فلما اقبل القتل واقفا من العلوة وهو
القتل وتجل قال لبرائيه ان اجريت كذا فانت طالق فلما قال لها ان فعلت كذا
فانت طالق باليمين الشابعة رجل قال لبرائيه ان لم اقل عند اخيك بكل شيء في الدنيا فانت كذا

فلذا

فلذا لا يصح على جميع انواع القبيح وسبيل الخمر من رخصة الله عن خلقه امه بالمرأته بطلاقها كسوي حرم
ووراء حرمي حمت نكحي خلف علي فذلك ثم قال فلما حلفه داند تا توجده كروي هل تطلق بهذا امرأته
ثم لا فقال لا وسيل قال بغيره والله لا اكلك اليوم وهذا وكسبته فهو كسبه والله لا اكلك ثلاثة
ايام بطل فيه الليالي ولو قال والله لا اكلك اليوم وهذا وكسبته فهو كسبه والله لا اكلك ثلاثة
ايام بطل فيه الليالي والله لا اكلك كل يوم من ايام هذه الجمعة فكله في تلك الجمعة ليلا او نهارا او جزءا
حن ولو قال والله لا اكلك في كل يوم من ايام هذه الجمعة لا يحسن حتى يكله في كل يوم ولو ترك
كلامه يوما واحدا لا يحسن وان كلفه في كل يوم لا يحسن الا مرة واحدة لا يحسن الا في يوم واحد
في الليالي ولو قال لا تقول فلان كذا وكذا فقلت اني بدينك او ابرئ اليه ولو حلفت ولو قال
لا اكل فلانا بهذا والميتة بخالها لا يحسن ولو قال لا اكل فلانا في بيتنا او سريعا او عاجلا فذلك على اكل
من شئرا في قولنا في حن وفي الله منه ولو قال اني لعينه فو علي اكثر من شئرا في قولنا اني حن
وفي الله عنه ولو قال لا اكله ميتا او طويلا ان يري شئرا فو علي ما نوي وان لم يوشيا فو
على شئرا ويوم ولو حلفت لا يكلم فلانا ايامه هديه قال ابو يوسف رحمه الله فو علي ثلاثة ايام
ولو قال لا اكله ايامه فهو على العمر ولو قال لا اكلك يوما بعد الايام عن شئرا رحمه الله ان
كله لا يثبته ايام لا يحسن وبعد التسعة يحسن والمعنى يتبع على اكل شئرا رحمه الله طاهر ولا
قال شئرا بعد شئرا فهو على شئرا ولو قال شئرا بعد هذا الشئرا قال محمد رحمه الله انه ان يكله
في هذا الشهر واليمين على الشهر الذي يلي هذا الشهر ولو حلفت لا يكلم بضعة عشرة يوما فهو
على ثلاثة عشر او بضعه عشر ولو حلفت لا يكلم فلانا في كذا ان نوي شئرا من الاوقات من الواجب الى العشرة
من الباعات او من الايام او من الشهور او من الاعوام فهو على ما نوي وان لم يوشيا يخبر في يوم
واحد وفيه نظر ان كذا ايام لا يسدد والزوجة ليس بعدد ولو قال لا اكله في كذا كذا ان نوي
شئرا من الباعات او من الشهور فهو على احد عشر يوما وان لم يوشيا يخبر في يوم وليله رجل تلك
امرأته وقد كلفه في اثنان ان اعدت علي ذكر فلان فانت كذا فقلت لا اعلم فقلت لا فقلت لو قال
سنتي عن ذكر فلان لا اذكر فلانا لطلاق ان هذا الشئ مستحق في اليمين ولو قال لم يثبته عن ذكره
فلان فقلت لبرائيه من هذا التدرع فاد ولو قال لبرائيه اني حن فقلت كوني فقلت طالق ان
حن راما فلان كسبت لكن بغير اكل فلان فقلت لا يحسن الا في يوم واحد فقلت لا يحسن في حن
ولو قال لبرائيه ان شمت ابي او ذكرها بسوء فانت طالق فقلت له كانت لك شاة او مكره به
فقلت ولو قال كانت امك بسلام عليك قال اني كسبت اليه في جميع يمينون ان ايل سلام عليك حن
فمنه صان كانا قالت امك مكره به وان كانت في موضع لا تدون فداشبهة ولا ذكرها بسوء لا يحسن وفي ديارنا
لا يبدون ذلك شئرا فلان فقال اخذها بضاعه ان لم اجدك في ايام الحار فاشرا به كذا فقلت اني كذا
والامع انه يراويه الشهر والقبلة رجل قال لعنه ان شمتك فعبدي حرم قال له لا بارك الله فيك لا يصح ولو
قال له لانت ولا اهلك ولا مالك يعني وهذا شتم ولو قال له يا ابن الزانية اخلت للشاي وحمم الله فيه ان فلانا
شتم له او لبيته قال الصدوق الامام الاجل الشريف رحمه الله الحن اربعة حن ولو قال له يا جاهل يا جاهل فانت طالق
لا تطلق ولو قال ان شمتني فانت طالق فقلت المرأة بولدها الصغير منه ابي بلال به منظر ان كانت
كانت ذلك بكره لا يصح الطلاق وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله اذا قال فلان ان شمتني فانت طالق وان
اعتني فانت طالق فقلت قال محمد بن مسلمة رحمه الله تطلق باليمين لان في كل لغة شتمه وثان فغير
يبلغ خلقه واحدة وقد مر في من هذا في كتاب الطلاق ولو حلفت لا يشتمك لشعر فمثل ينصب يحسن لا يحسن

من كان بعيدا ثم دق فأن عرفه فلان لا يحث وكذا التواضع من فوق خايط وهذا هو الجليل في الافلات
 عن ايدي الظلة والافلات والحرب واجد رجل قال لغيري والله لا اكلك ما كنت في هذه الدار
 فاني قد كنت على يديك ولا يعلل العيون الا بالامتنان سطل به السكتي على ما عرفت هذا اذا كان فلان من يدي
 اليه الدار لا يكتفي فان لم يكن بان كان فلان في عيال الغير او كان ابنا كبيرا يكتفي مع امه او كانت
 امرأة تسكن لا يبيت زوجها فخرجت من بيتها وحملت انتعها في الدار لا يكتفي بها حتى لا يسي اليه
 وهذا اذا كانت القيتن بالقرينة فان كانت بالدار شيئا خرج بنفسه فلا عزم ان لا يعود لا يكتفي
 بانها يبقا الا يكتفي على كل حال رجل قال لغيري ان وضعت جنبك اللينة قبل ان اضربك فانت فلان
 فانت المرأة في يديك اللينة فخرجت من بيتها ولم تخرج جنبك الحالت لانها لم تضع جنبها والاحتيا ان تخرج
 ركبتيها وتأخذ بيدها وتوكلت لا تنام حتى يتركا كذا وكذا جرحا فقام جالسا من غير عذر فمضت لا يحث
 فان هذا لا يمتطاع الامتناع منه وكان مستحقا عن العيون ولا دخل هذه الدار حتى ينظروا
 فلان قد خلاها من لا يحث وكذا لو كانت لا ترضى امة حتى ترضى بغيرها فاشترىها في عقد واحد
 وقد شرطها في فضل الكلام رجل قال ان رزقي الله عز وجل امرأة فوافقت قبل وقوع الشئ فقل ان
 انتم كل عيب قد مضى ثم يروى في الشئ لا هذا الفصل والمرأة الموافقة هي العفيفة الراضية بما
 يفتي عليها زوجها المبادلة فيها اذا اراد الزوج الامتناع بها فان تزوج مثل هذه قبل وقوع الشئ يكره
 الزنا مادام رجل قال لغيري لا يفتك في عشرة ايام يدخل فيه اليوم الغالب وكذلك لو تزوجت امرأة الى
 خمس سنين في طلاق فتزوج امرأة في السنة الحاشية طلقته وكذلك لو ارجعها الى خمس سنين
الفصل الثاني في خلع الظلة رجل خلع رجلا خلع وتزوج غيرها اراد المخلوف ان
 كانت العيون بالطلاق والطلاق لا يحث عليك بعين نية الحالت طالما كان الحالت او مطلقا وان كانت
 القيتن بالله عز وجل فان كان الحالت مطلقا لم يعتبر نية وان كان الحالت طالما لم يعتبر نية الحالت
 وقول اي حبيبة ومحمد رضي الله عنهما رجل اخذ اللص وخلصه ان لا يخرجه اخذ عير خلع
 فليست عليه من يترك الطريق ويات فتم الغير كلامه وانصرفا قال العفيفة ابو جعفر رضي الله
 عنهما ان تروي بالديارات اللص وخلصه وان لم يخرجه وانما تروي بالكذب يخرجه الغير لا يحث له ما اخبر
 عن خالعه رجل خلع امرأة ان لا يخلع عذرا مالم يات فلا تفسخ الحالت ولا يفسخ خفيه
 قد خلع خفيته من ثياب عن سكاية قيل ان ياتي فلانا قال محمد بن يسلمة رحمه الله ارجوا ان لا يحث
 ويمنه يكون على غير هذا الفعل رجل خرج مع الامير في سفر فخلع الامير ان لا يرجع الا باديه فمسط
 توبه او كسبه خرج ليدرك لا يحث لان يمينه لم تقع على هذا الرجوع رجل ساع ليعة بالناس بالثياب
 والجنائيات خلع وقال ان يفتك احدا في الزنا ولا عشرة ذوات فامرأته طلاقا فبقي امرأته في
 الزنا ولا عشرة ذكر الشيخ الامام نجم الدين رحمه الله لا تطلق امرأة لان يمينه وقعت على
 النكوة والمرأة حارت معرفه بانها في الطلاق اليها فلا دخل تحت النكوة وهي نظيفة ما ذكر في النكاح
 النكيران دخل دارى هذا احد فبدي خرقهها فحالت لم يفتي العبد قالوا وفي هذا نظر
 لان المرأة حارت معرفه في الجنك وكذا معرفه في الجنك لا يمنع دخولها في النكوة التي هي في موضع
 الشوط والذي لا يشك هذا لثان احداها ان الرجل اذا قال لغيري ان فعلت ذاك فبقيته احدا كانت
 طلاقا قد سئل خلع وان حارت معرفه في موضع الجنك والمبذلة الثانية رجل قال لغيري ان
 له ان حلت بطلاق واحد منكما فبدي طلاقا لا حلتا بعينه ثم خلع بطلاقا حث في يمينه وان حارت
 معرفه في موضع الجنك اما المعرفة في موضع الشوط فلا يدخل تحت النكوة في موضع الجنك او فيها اذا قال ان فعل

داري

دارى هذه احد سار هو معرفه في موضع الشوط والمعرفة في موضع الشوط لا يدخل تحت النكوة في موضع
 الجنك رجل خلع عشرين شاة من بليد الى بليد وادخل جلد الغنم في بليده فبقيته عيراه اظهر عشرين الى بليده
 فخلع امير الخطيرة انه ما جاء الا بعشرة وما ترك خارج البلد شيئا فخلع وتزوجي انه ما جاء الا بعشرة
 اني في البثوي وما ترك شيئا في الخارج اي خارج البثوي قالوا لا يحث في يمينه انه تروي ما يحمله لفظ وهو
 متقدم السلطان اذا كان يطلب رجلا لياخذ منه بيمينه فاخذ رجلا آخر ليرا ان يخلع بالله ما يعلم احدا
 من زمانه ولا من امر بانه لياخذ منه شيئا وهو يعلم لا يفتك ان يخلع ان العيون الكاذبة لا ساه عير
 الضرورة لكن يفتي له ان يخلع ويذكر ان يخلع ذلك الرجل الذي يخلع السلطان ويخبر في السلطان
 اذا كان لرجل قال فلان ابن فلان منك خلع بالطلاق خلع وكان عند الحالت اتوان بعثتها امرأته
 فلان اليه والذي خلع بالمال نعم ان المال ماله امرأة فلان وعجز ان يكون يسل تلك الاموال بملك
 المرأة ثم رعت امرأة فلان ان المكان كان لغيره لا تطلق امرأة الحالت حتى يبرأ الحالت بذلك او يفتي
 الثاني بدلك بيمينه ثلاث عشرة سنة وتزوجي حبيبة السلطان اذا خلع رجلا انه لا يخلع باسركا خلع
 ثم تذكر انه كان علم بذلك الا انه لم يفتك وقت البثوي قالوا ان الرجل ان لا يكون طائفا ما كان قايما وقت
 البثوي رجل خلع رجل فاقبضه فلان لم يحث فخلع فخلع الدار خلع انه لا يذري ان هو طلاق
 وازاد انه لا يذري في اي مكان هو من داره لا يحث لانه حادى رجل كان على سطح مع جماعة فادان
 يذمت فتعوه فوضع رجل على ناحيته من السطح وقال ان بيت اللينة فاهنا ولما ديه مؤمن رجل فقام في
 غير ذلك الموضع من السطح فخلع ويانة وتفتك في القضا رجل اكراه امرأته على ان تهب منزلها له فوهبه
 ثم انكرت البينة وادار الزوج ان يخلعها قال يعرض لها ان تخلص من الزوج يدي عليها فيمنحه ويمنحه
 تنكرت ذلك والمختار للعقوبة ما قاله الفقيه ابو الليث رحمه الله ان المرأة تقول لهماك بطله يذري على الجنك
 عن اختيار او عن اضطرار فان ادعى الزوج البينة عن اختيار فخلع المرأة بالله ما وفتك بغير اكراه
 ويكون صادقه رجل اراد ان يفتك عن امرأته فتعته مهرته وطالبته بالنفقة فخلع وقال ان لم
 ابعث نفقة ابنتك من كرمته الى عشرة ايام فبقي طلاقا ففتك الزنا النفقة قبل ان تقبض عشرة ايام لكن
 من موضع اخر فتك في يمينه **الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل ومسائل**
الصلاة والصوم والحج اذا حلت لا يفتك من الرغاف فخلع لم يال او يال ثم رعت ثم توشا
 قالوا مؤمنهما جميعا وتفتك ولا يفتك من امرأته هذه من جنابها فاضلها ثم اصاب احوي
 او اصاب امرأة احوي ثم اصاب المحلوف عليها واعتزل هذا اعتزال منها ويحث في يمينه وكذلك
 المرأة اذا حلت لا يفتك من جنابها او من سيف فاضلها زوجها واعتزلت فوافقت فوافقت
 منها وحلت في يمينها وتروي عن ابي حنيفة رضي الله عنه فمن قال ان اعتزلت من رجل طلاقا وان
 اعتزلت من عمر فبقي طلاقا جامع فربما يفتك من جامع عمر واعتزل هذا اعتزال منها ويحث الطلاق في طلاقا قال
 ابو عبد الله الحرجاني اذا اجبت المرأة ثم طاعت ثم اعتزلت كان الاعتزال من الاول دون الثاني وكذلك
 الرجل اذا رعت ثم قال قالوا مؤمنهما من الاول عند ابي عبد الله الحرجاني اذا اجتمع الحدان قالوا مؤمنهما
 يكون من الاول احد الجنين او اخلف وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان احد الجنين بان يال ثم بان
 لورعت ثم رعت قالوا مؤمنهما من الاول فان اخلف الجنين قالوا مؤمنهما وقال الشيخ الامام الرازي بعد
 الكريم كما تعلق ان الرضوخ للحدين انا استويا في العيلة والنفقة ويحث ان احدا غلظ قالوا مؤمنهما
 من لفظهما وقد وجدنا الرواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان الوضوء يكون بينهما من غسل الى غسل
 وذكر الفقيه ابو جعفر رحمه الله في كتابه ليس النظاير ان المرأة اذا اجبت ثم طاعت فاعتزلت فبقي

فلان شاة ولا ينفذ له فاعطاه ورام يشترى بها ثوبا لا يحث ولواريل اليه بثوب كوة له حث
ولو كساه قلنسوة او خفين حث وعن محمد رحمه الله ان الكسوة مبنية على كسوة المؤمن
رجل حث ليقطع اليوم من هذا الثوب فيصنع ثوبا واحدا وخطاه ثم تقطعه
ثم خطاه مرة اخرى قال محمد رحمه الله يحث على يمينه ولو حث ليحيط ثوبه فيصنع ثوبا واحدا
ثم خطاه قال محمد رحمه الله يمينه ولو قال لا قطع يمينه فيصنع ثوبا واحدا وخطاه ثم تقطعه
ثم تقطعه فيصنع ثوبا اخر يمينه فيقطع يمينه فيصنع ثوبا واحدا وخطاه ثم تقطعه
صاحب المال والخير قال محمد رحمه الله في الامثل اذا كان ليقطع ثوبا حث فلان عاجل فان
نوى شيئا كان كافي فان نوى سنة وان لم ينو شيئا فادون التمر في حث العاجل وما فرقه
في حكم الاجل وفيه ايضا اذا حث ليجلس من حته شيئا ولا يشترط ان يعطيه شيئا حث
يريد به ان يشغل بالامطاع حتى لم يشغل به كافر من اليقين حث في يمينه طلب منه اول
يطلب وان نوى الخس بحد القلب او غير من المدة كان كافي وان حاشيته واقطاعه كل
شيء كان لديه واقرب ذلك الطالب ثم ليقطع بعد ايام فقال قد بقي عندك كذا وكذا من قبل كذا وكذا
فتذكر المطلوب وقد كان جميعا شيئا لم يحث ان يعطاه ساعده رجل قال لعنه الله والله لا
افارقك حتى استوفي منك حقي ثم انه اشترى من مديونه عبدا بذلك الدين قبل ان يبارقه
ثم بارقه قال محمد رحمه الله على قول من لا يجده حاشا اذا ذهب الدين له قبل المفاارقة وقبل
المديون ثم بارقه لا يحث وهو قول ابي حنيفة رضي الله عنه فها هنا ينبغي ان لا يحث وعلى
قول من يجده حاشا اذا ذهب الدين له قبل المفاارقة وقبل المديون ثم بارقه لا يحث وهو قول
ابي حنيفة رضي الله عنه فها هنا ينبغي ان لا يحث وعلى قول من يجده حاشا في العينة وهو قول
ابي يوسف رحمه الله يكون حاشا فلهنا وان لم يبارقه حتى مات العتق عند البايح ثم بارقه حث
لو ربا المديون في العتق بذلك الدين ثم بارقه الحالف بعد ما قبض العتق ثم ان موالي العتق
لا يحث ولم يحث البيع لا يحث الحالف لان المديون ملك في نفسه بهذا البيع ان تم المصالح فملوكه
ملك فابدا على ما عرف في الزيادات ولو ربا المديون فلهنا باختياره وفيه الحالف ثم
فارق حث ولو كان الدين على امرأة حث لا يبارقها حتى يستر في حته منها نكاحها الحالف فيقال
ملكها من الدين فلو ابرأها من الدين ولو طلع المديون عبدا او امته بملكه من الدين ولو
فاذا هو مذبذبا ومكاتب او ام ولد او كان المذموم الوالد بغير المديون ثم فارق الطالب بعد ما قبضه
لا يحث ولو ذهب الطالب الاث للغيرم قبضه او حال الطالب رجلا له عليه مال بما له على مديونه
لو حال المطلوب الطالب على رجل وبرا الطالب المطلوب الاول لا يحث الحالف في هذا كله ولو حال
لما حث من لان حقه او قال ليقبض فاحذ به يمينه لو اخذ وكيله فقد برئ يمينه وكذلك
لو اخذ من وكيل المطلوب وكذلك لو اخذ من رجل كفل للمال عن المديون باقر المديون او
من رجل اخر حاله المديون عليه فقد برئ يمينه كذا ذكره القدوري رحمه الله وذكر في القبول
اذا حث الرجل للاحق ماله من المطلوب اليوم فقبض من وكيل المطلوب حث وان قبضه من
مطلوع لم يحث وكذلك لو قبضه من كليله او الهالك عليه لم يحث قال القدوري رحمه الله
وكذلك لو حث المديون ليقبض فلا حاجة فامرهم بالاداء او احواله فقبض يمينه يمينه وان
تقي حته مستبرغا لم يبرؤ في القبول حث لا يقبض ماله على الغرم فالحالف الطالب رجلا لا يشترط
على الطالب في غريمه وقبض ذلك الرجل حث يمينه وان كانت الحق قبل الدين لم يحث وعلى

هذا

هذا اذا وكل رجلا يقبض الدين من المديون ثم حث ان لا يقبض ماله عليه يقبض الوكيل بعد الدين لا يحث
وقد قيل ينبغي ان يحث وهذا القائل فليس المستلزم ما اذا وكل رجلا ان يزوجه امرأة او وكله ان يطعمه
ثم حث ان لا يزوجه او لا يطعم ثم فعل الوكيل ذلك حث وفي النوازل اذا كان المديون لرب الدين
والله لا يقبض ماله اليوم فاعطاه ولم يقبل قال ان وضعه حيث شال يده لو اراد ان يحث والمغضوب
يمنه اذا حث ان لا يقبض المغضوب منه فاجابه القاضي وقال بملكه انك فقال المغضوب منه لا
اقبل لا يحث ويبرأ القاضي من ضمان الرذ لا حث لا يقبض دينه من غريمه اليوم فاشترى
الطالب من الغرم شيئا في يومه وقبض المبيع اليوم حث وان قبض المبيع عند الا حث ولو اشترى
بشيء من الدين يمينه في امره شر ابا بذا وقبضه فان كانت قيمته بمثل الدين او اكثر حث وان كانت
مينه اقل من الدين لا يحث وان اشتراك شيئا من ماله اليوم فان كان المبتلىك من ذوي الاشكال
لا يحث لان الواجب بالاشتراك بملكه لا يمينه وان كان من ذوات القيم فان كانت قيمته بمثل الدين او اكثر
حث اوها بقرين للمفادته لكن بشرط الحث ان يعيب او لا ثم يملك فان اشتراكه ولم يعيبه بان
اخره لا يحث لان شرط الحث القبول واذا عصب او لا وجد القبول موجب للضمان فيصير قابضا عليه
بذلك انما اذا اشتراكه لم يوجد القبول حث لا يعيبه قابضا عليه كرجلين لهما رجل ورجل مشترك
فصعب اخذ من المديون ثوبا واشتراكه كان لريته ان يرجع عليه بحضرة من الدين وان اخره
من غير غصب لا يرجع عليه شريكه بل يرضى له على رجل من سبع ثلثان اخذت ثمن ذلك التي فامرته
طالب فاحذ مكان ذلك جنطه وقع الطلاق لا احد عوض الثمن واخذ العوض ينزل منزلة اخذ
العوض ولهذا لو كان له شريك في ذلك كان لريته ان يرجع عليه بحضرة رجل حث ليجسد
لو قبض ما عليه بثلثان فانه يبيع ما كان القاضي يبيع عليه اذا فرغ الامر الى القاضي رجل حث لا
يبارق شريكه فزارقه شريكه لا يحث ولو حث لا يبارق غريمه حتى يبرئ يمينه فانه قد
يحث يراه ويحفظه فهو غير يبارق له وكذلك لو حال بينهما بستر او استلوانه من اساطين المجتهد
وكذلك لو صدق اخذها داخل المجتهد والاخر خارج المجتهد فقد فارقه وكذلك لو كان بينهما ما
باب غلق ان يكون المفتاح بيد الحالف او حله يمينه واغلق عليه بابه وقعد على الباب
منه لم يبارقه وان كان المحبوس هو الحالف والمخاض هو المحبوس عليه وهو الذي اطلق الباب
واخذ المفتاح حث الحالف وفي الجبل اذا نام الطالب او غفل عن المطلوب او غفلت ابنته بالكلية
فهرب المطلوب لا يحث وكذلك لو سكت ابنته عن الملاممة حتى صوب للمطلوب لا يحث على
يمينه رجل لو رتب مديونة حث الملاممة ليا يمينه غذا فانا في الموضع الذي لزمه يمينه لا يبر
حتى ياتيته متركه فان كان لزمه في منزله حث ليا يمينه غذا فقال الطالب الى منزله اخر كافي للحال
المنزل الاول لم يجده لا يبر حتى ياتي المنزل الذي تحول اليه ولو قال لا افارقك اليوم حتى
تعطيني حتى اليوم وهو يبري ان لا يترك لزمه في اليوم ثم فارقه لا يحث ولو قال اقبضت
مالي على فلان شيئا دون شي من ماله يمينه حث حث يمينه ماله على فلان فقبض منه شيئا فوجهها
برجل ثم قبض الدرهم الباقي يلزمه التصديق بالدرهم الباقي ويضمن مثل ما وهب ويصدق
الثمن ولو قال لا اتركك تخبر من هذه الدار فطلب اليه ان يتركه فقال قد تركتك ثم ابر
ان يخرج فانه يحث بتركه وفي مجموع النوازل رجل حث بطلاق امراته يعطيه كل يوم
درهما ورضا ينفذ المأهبة عند المغرب ورضا ينفذ المأهبة عند البشا قال اذا لم يحل يوم ويله من دفع
درهم برئ يمينه رجل حث امراته كي مرماي حثك درهم سود سم مي دهد وقد اخذ مال

الى صومها الواقع على الحائط هشام من محمد ربهما الله لوقال والله لا شهد فلا تاتي المحبي والمات
 قال اما المحبي فان لا يشهد في فرح او حزن واما المات فان لا يشهد بخائبة وموته رجل
 قال ان لم اكن رات فلا تاتي حرام فامرته طالق فراه قد خلا باجنيبه قال ابو يوسف رحمه الله
 يحث ان ذلك ليس بحرام بل هو مكروه وكذلك لو حلفت ان لا ينظر الى حرام منظر الى وجه امته
 اجنبية لا يحث رجل قال ابو يونس ان كان لا يحث على حياض سواند ذكره ولم يحرم بذلك فالت طالق
 قالوا انما يعرف النظر بالحيانة اذا نظر الى النظر كلام ادخل يدك عليه وهو ان يمارحها او يترى
 اليها بيد او غيرك شدة او نحو ذلك رجلا في يدهما الله ويؤذي فيل واحد وان صاحك يفتح
 امراته فقال ان تراه مع امراته في فراش واحد لا طلاق وان اكن اعدا فامرته طالق ثم زاعما مع
 هذا الرجل على هذه الجعة التي ذكر فقال لا اغار لا تطلق امراته واللفظ يقول في هذا الكتاب
 دون العير ولو حلفت لا يعرف فلا نأوه يعرفه بوجهه دون اسمه لا يحث من معرفة الرجل
 لا تكون بدون معرفة الابن روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل قد تعرف فلانا
 قال نعم فقال هل تدري اسمه قال لا قال فالت لا تعرفه فان تولي معرفة الوجه فهو على ما روي
 وان لم يكن لفلان ابن ولد الولد فراه الجار قبل ان يتي خلت الجارية لا يعرف الولد فهو حث
 انه يعرفه بوجهه ويعرف بنبهه وليس له ان لا يشترط معرفة الابن **الفصل الثامن**
في الوفاق والافعال المحرمة وفي النوازل ولو حلفت لا يقرب امراته فالت طالق فانه
 حثت امراته وقبضت وطرفا منه لا يحث وفي خدود النوازل ان يحث قال القندور الامام
 الشهيد رحمه الله والفتوى على الحث ولو كان بايما والميتة يحالها لا يحث وفيه اذا قال
 الرجل امراته طالق ان لم اجتمع ثلاثة الف مرة فهذا على كره العدة لا على كمال اللب قاله الشافعي
 كثير قال الله تعالى ان يتفق لم سبعين مرة واريد به الكثرة قيل وفي هذا الغنى نظر لا
 روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال حين تزك ملكه هذه الآية والله لا يدين علي
 سبعين حتى يغفر لهم ولما روي به الكثرة لما نص على الزيادة وفي الغيوب امرأة اتمت زوجها
 بالطلاق فحلفت ان لا ياتي خرا اما قبل غلامه ثوبه بشهوة لا يحث ولو حلفت فينا دون الفرج
 يحث وان لم ينزل وقبل ينبغي ان لا يحث وفي فتاوى النعماني اذا قال لغيره اكره ان
 فالت طالق وقد كانت حلفت رجلا غير حرام او حلفت فينا دون الفرج لا تطلق وهذا خلاف رواية
 الغيوب وفي ايمان القدوري اذا حلفت لا ينظر امرأة وطلاعا خرا اما فتوى امراته الحارثي الى
 وطى وهو مظاهر عنها لم يحث ان ياتي في يمان المستحي اذا حلفت لا يركب بين ثلاثة
 غير ما حلفت او قبلها بشهوة او بغير شهوة يحث وان لم يكن في حث وان كان بغير شهوة
 لا يحث والرواية مشهورة في المستحي غير مشهورة في الحاد وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رحمه الله
 اذا حلفت ان لا ينظر هذه المرأة وهو في غيبها فان اقام على حاله لا يحث وان اخرج ثم ادخل يحث
 ولو قال لغيره اكره ان ياتي حرام كفي بر الحاد ثم ان هذا الرجل خلفه واجدة يابسه فحلفت في غيبها
 تطلق في قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وفي قول ابي يوسف رحمه الله لا تطلق ومثل ينبغي ان لا
 تطلق بالاساق رجل قال لغيره ان كنت حلفت انك يا حرام منذ انت (موتني) فالت طالق وقد
 كان اخذها رجل قبل ذلك فطلق على كره منها ينظر ان كان الاكره محال لا يتطوع الاستماع منه ولا
 تطلق وان كانت قد تطوع الاستماع تطلق ولو حلفت المرأة بغيره العتارة بالله في حرام بغيره
 وحث انها لم حرم الزنا انما اسعز وجل هو الذي حرم الزنا وقد كانت حلفت ذلك لم يحث وان

ان الحالف رجلا وحلفت بالله عز وجل انه لا ياتي حرام الزنا وقد كانت حلفت فالت طالق الخواب
 فان كان خلف بالطلاق والعناق حديق وياض لا تقا وفي فتاوى النعماني اذا قال لغيره ان
 حلفت حراما فالت طالق ثم انها اجرت كلمة الكفر على لسانها ولم يعلم بوقوع الفرج حتى اقاما
 على ذلك عاظم الحث ولو قال ان اعطيت منك عن جارية فالت طالق فحلفت ولم يفتك
 بل تطلق ثم هذا في فعل الفحل ولو حلفت لا يركب حراما هذا على الزنا فان كان الحالف
 حصى او نجوبا فهو على التشبه الحرام وما اشبهها ولو حلفت بطلاق امراته ان لا يترى فانما
 في غيرها او اني امرأة اجنبية في غيرها حتى عن النعماني رحمه الله قال
 يمينه على الجاع في الفرج رجل قال لغيره ان لم اشبعك من الجاع فالت طالق بل ان ذلك
 لا يعرف الا ببولها قال الشيخ الامام ابو حنيفة البخاري رحمه الله ان جاشها وداعلي ذلك حتى
 لمست فالت طالق ولا تطلق قال النعماني رحمه الله وبه نأخذ وفي فتاوى الفضل اذا
 قال لغيره ان لم اطاك كالدرا فالت طالق وهذا على المتأخرة في الجاع وفي الجاع الاضغفر ان الجاع
 كالدرا وهو ان ينزل جميعا في ذلك للجاع رجل قال لاخر اكره ان ياتي حراما فالت طالق
 ثم ان ذلك الرجل طلق امراته ثم ان الحالف كان فيها حكي فتوى شمس الاجلام المؤيد حثي رحمه
 الله انه ان فعل ذلك قبل ان ينقض العدة يحث وان فعل بعد ان ينقضها لا يحث وبسبب
 شمس الاجلام فانه حث الله عن رجل وقا امراته الى الفراش فالت طالق الزوج ان تمت فالت طالق الى الحث
 فالت كذا فقام منها بل الحث قال ان نام معها وطرفا طلقت وان لم يجامها لا تطلق لان هذا
 اللفظ وقع على الوفاق وحل حلفت ان لم يوط وقد كان لا ط في صغيره يحث وفي فتاوى اهل سمرقند
 رجل لهم يصي فقال با ثمار يمينه اكره ما حالي كرهه ام فامرته كذا وقد كان يمينه طلقت امراته
 حلفت لا ينزل خرا اما تزوج امرأة يكاها فالت طالق لا يحث لما ذكرنا ان الحرام المطلق يمنع
 على الزنا ولو قال ان اتممت خرا اما فالت طالق فالت طالق الا اذا كان الحالف ممن يمين حلف الله
 وكان يمينه قد تناها يستغفر الى شعورته حثي فالت طالق وفي فتاوى النعماني اذا حلفت لا ينظر
 السراويل على امراته فان اراها الوفاق فيمينه على ما توي فان فتح السراديل ليول او عايطه فتم
 ما حلفت لا يحث ولو حلفت لا يحل لك في الغربة فواقع من غير حل لكه ينظر ان كان
 نزي حل لك لا يحث ويعد في رواية وضالاه نوي حقيقة ما ينوه به وان نوي الوفاق
 يحث ان يحث رجل حلفت لا يقبل فلانا فالت طالق فالت طالق فالت طالق فالت طالق فالت طالق
 بهم من قال لا يحث وهو على المعبل خاصه وبهم من فعل بين الملق وغير الملق قال
 ان عقد يمينه على الملق يحث وان عقد يمينه على غير الملق لا يحث والاول اظهر ولو قال
 لغيره ان قبلت احد اقات طالق فالت طالق فالت طالق فالت طالق فالت طالق فالت طالق
 حثا وانك فالت كذا فالت يمينه ولم يوافق قال ابو يوسف رحمه الله يحث وقال محمد رحمه الله لا
 يحث وفي النوازل بركران دعا امراته الى الفراش فالت طالق فالت طالق فالت طالق فالت طالق
 انوي وساعدني والا فالت كذا فان ساعدته بعد ان دعا في المستقبل لم يحث رجل قال
 لغيره اكره ان ياتي حرام كفي فالت كذا فان كان الزوج حاد امراته وكانت تلك المرأة من غمار
 هذه الزوجين وكانت تاتي وازها مظهرة انها تزورها وغرما محادثة هذا الرجل فاجتمع
 هذا الحالف وبك المرأة في الدار فورا وتمازح وتعاقد وتعلق كل واحد منهما بالآخر وامرأة
 الحالف ينظر اليها ولا يمنعه من ذلك هل تطلق قبل ان كان الناس بعدون هذا فالت طالق

في كودن مطلق ولا فلا رجل له امر اثنان قال ان تمت مع ثلاثة في ظاهري فماتت للمراة ان في فراشه فبعد
لكن كان راس احدهما عند رجلي الاخرى جاز الزوج ونام مع التي لم يحلف بطلاقها واضعاً راسه عند
رأسها كما هو المعتاد والتي حلفت بطلاقها نائية في هذا الفراش على العفة التي تطلق ان لم يمسها
الزوج فعتدا وان وضع يده بيدها يخرجها من الفراش فعتد الاطلاق ايضاً وعلى قياس ما ذكرنا قبل
هذا الاشارة الى هذا التكليف لما ذكرنا ان النوم معها وقع على الجماع وفي الحيل سيتم حلف على امرائه
في شهر رمضان انه يوافيها في يومه ذلك فاحيله له في ذلك ان يخرج الزوج من البسطة مع امرائه فيعتد
بشبهة ثلاثة ايام فاذا خرجا جاعلتها ثم يرتحان ولا يفرج الزوج وفي قياس ما ذكرنا الجماع الصغير باب
المباخر ان لا يكون هذا محرماً ان حاله سبيله لغرضه وقال الله تعالى ان لم تطاق مع هذه المعتقة فانت
كنا ثم قال لها ان وطئتك مع هذه المعتقة فانت كذا فاحيلة في ذلك ان يفتتها بغير معتقة ولا يفتح العلاء
فاذا لم يفتح المعتقة فائمة وتما في المصا فان مات اخذها او فذلك المعتقة وقع الطلاق وتوالت لها ان
لم اجامك مع هذه الجبة التي ملكك فانت طالق فترتها وابت ان تلبسها فخرج في ذلك ان يلبس
الزوج الجبة وتخلعها ولا تطلق منه جاعلتها مع هذه الجبة وتوالت لها ان لم اجامك وبسط الهمام
وسط الشوق فانت كذا فخرج له في ذلك ان يخلعها في عماري طلاق العاري وبسط الشوق يفعل
ذلك الفعل ولا يحنث وقال شيخنا رحمهم الله في رجل قال لامرأته ان لم اجامك فافترق هذا
الرجع فانت كذا ينبغي له ان ينقب الشوط ويخرج راسه من الخيط وينقب ويخاطها ملكه ولا يحنث
وفي تساوي التي التقت رحمته الله رجل اراد ان يوافي امرأته وكانت امرأته على باب الدار فقال
لها ان لم تدخلي بي في الدار فانت كذا فدخلت فمدت يدها فمسها فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت
فدخلت قبل ذلك لم تطلق وفي مجموع التوليد رجل حلف بطلاق امرأته ان يوافيها فافترق فافترق
الموضع المذكور منها وذكر هذه المسئلة في موضعين واجاب في احد الموضعين بالحنث وفي الاخر
بعدم الحنث والله الموفق للصواب **الفصل التاسع في الكفارة** كفاة الذين ماتوا
الله تعالى عليه في كتابه فكفارة طعام عشرة مياكين الية ثم قل هذا سطران كان الحالت مؤتمراً
مكفارة احد الاشياء الثلاثة ولا يجوز الصوم فان كان مقيماً فكفارة الصوم وخد النسيان في كفا
رة القبر ان يكون له فضل مال من كفاة يتدار ما يكره بمينه وهذا اذا لم يكن في ملكه مئتين المنصور
عليه اما اذا كان بان كان في ملكه مئتين او كفاة عشرة مياكين او طعام لا يقتصر اليسار والا
عشار ولا يجزيه الصوم وفي اي يوسف رحمه الله اذا كان للرجل فضل من مئتين عن الكفارة او فضل
عن كسوته عن الكفارة فعليه الطعام ولا يجزيه الصوم ويجب ان يكون ذلك الفضل مائتين وربعه
مئة اي في مائة يجب ان يكون بعد ما يشتري به طعام عشرة مياكين ويخبر عن اي خيفة
وفي الله عنه فانه قال اذا كان له قدر ما يشتري به طعام عشرة مياكين ليس له غير لم يجزيه
الصوم وقيل ان كان بمئتين اقل من قوت شهر جاز الصوم وان كان له مال فاليه او له دون على النسيان
ولا يجز ما يفتن ولا ما يكره ولا ما يطعم اجزاء الصوم كذا ذكره محمد رحمه الله قالوا اما بل مستثله
القيمة اذا لم يكن في ماله الفايض مملوك يجري عن الكفارة اما اذا كان فلا يجزيه الصوم قال
الشافعي متى في اجابته انه اذا اعتق عبده الابن من كفارة يمينه جاز والاين مائتين من عليه كفارة
اليمين اذا وقع حنثه اشترى من طعام بين يدي عشرة مياكين فاستلواها واستلواها اجزاء عن مياكين
واحد اخر وان اخذ الكسوة كسائة مياكين والكسوة لكل مياكين اراد اجتهه او قيمه
او ثوبا او كساة او ازار او الخلاء فان الارزني اطلق يفرق ويأمر بزيادة الملاء هكذا قالوا اما

بحر هذه الاشياء اذا كان عاك لوفو شح به وتركه انكته الركع من غير انكشاف عورته ثم ان محمداً رحمه الله
ذكر الفقيه والمجته والقبا ولم يذكر انه قل يمينه خال القابض حي اذا كان يصلح للتأبين بجور وان
كان لا يصلح لا يجوز بعض مشايخنا زعم انه قالوا لا يعتبر فيه الوسيط ان كان عاك يصلح الاو شاط من
الناس يجوزوا فلا قال شيخنا الميمنة الحدابي رحمه الله هذا القول اشبه بالصواب واما البسطة
ذكر في ظاهر الرواية انه لا يجوز فروي عن أبي خزيمة رضي الله عنه انها اذا كانت سابعة مجزاة واما
المراد بل فلم يذكره محمد رحمه الله في الامثل وذكر القدوري رحمه الله ان الصحيح انه لا يجوز ومن
محمد رحمه الله انه لا يجوز ومنه في رواية اخرى ان اعطى المرأة لا يجوز وان اعطى الرجل جاز قال ابو يونس
رحمه الله البراديل لا يجزي في الكسوة بني الرجل والمرأة وإذا اعطى كل مياكين ينصف ثوب او
اعطى ثوباً عشرة مياكين عن كفارة يمينه لم يجزه عن الكسوة فاذا لم يجزه عن الكسوة هل يجزي
عن الطعام اذا كان يبلغ قيمته طعام عشرة مياكين وذكر شيخنا الامام المعروف بجاهه زادة
رحمة الله ان في ظاهر رواية اخبنا رحمهم الله بخبره فيكون بدلا عن الطعام او لم ينصف عن
اي يوسف رحمه الله انه ان نوي ان يكون بدلا عن الطعام يجزيه وبالا فلا قال الحاكم الميمنة رحمه
الله وسند رواية عن علي بن الحسن عن اي يوسف رحمه الله انه قال لا يجزي الطعام عن الكسوة ولا
الكسوة عن الطعام عن غير فضل بينهما اذا نوي اقل من مئتين عن اي يوسف رحمه الله في الميمنة رواية
فخرج علي قول اي يوسف رحمه الله على الرواية التي يجوز الكسوة بدلا عن الطعام والطعام بدلا عن
الكسوة بمئة النية فقال اذا اعطى في كفارة اليمين كل مياكين مئة حنطة ونصف ارز فان كان
يوسف الارز مائة اجزاء وان نوي ان يكون نصف الارز من الطعام وان كان لا يساوي
مئتين الى المد فان كان المد يساوي نصف ارز مثله يجزيه المد عن الكسوة اذا كان نوي ذلك
وفي المستقي عن محمد رحمه الله الطعام يجزي عن الكسوة والكسوة عن الطعام ولا يجزي
الطعام عن الطعام واذا اعطى نصف صاع قرحه يساوي ثوبا اجزاء من الكسوة وان لم يسرها
بند ان اراد الكفارة والحاصل ان بعد اطلاق الجنب بشرط يذوق احداهما عن الآخر الكسوة
في القيمة مع بشرة اقل الكفارة واما يمينه كون المؤدي بدلا عن الآخر ليشترط عند محمد رحمه الله
وقد فون اي خزيمة واني يوسف رحمه الله على الرواية التي يجوز احدهما عن الاخرية كون المؤدي
بدلا عن الآخر بشرط وذكر في الميمنة اذا لم يمت مياكين ذكراً مياكين ويجعله على
ويجزي اما ان يكون الطعام طعام مياكين او طعام اباة فان كان الطعام طعام مياكين يجوز اباها
اما انفي والاخر ارض وجعل الاقل يذلل عن الارض حتى يتم وطيفة العشرة من الارض ولا حصل
الارض بدلا عن الاقل لانه لا يتم وظيفتهم من الاقل بئانه اذا كان قيمة طعام حنث مياكين حنثه
وقيمة كسوة حنث مياكين عشرة جعل الكسوة بدلا عن الطعام حتى يتم وظيفتهم من الكسوة وكذلك
اذا كان قيمة الطعام عشرة وقيمة الكسوة حنثه جعل الطعام بدلا عن الكسوة ولا جعل الكسوة بدلا
عن الطعام اما اذا كان الطعام طعام اباة ان كانت الكسوة اعلا من الطعام جعل الكسوة بدلا عن
الطعام ويجوز وان جعل الكسوة بدلا عن الكسوة بدلا عن الكسوة بدلا عن الكسوة بدلا عن الكسوة بدلا عن
ميتك وفي الميمنة اباة وزيادة وان كان الطعام اعلى من الكسوة لا يجوز اباها اما يجوز اباها
الطعام بدلا عن الكسوة ولا وجه اليه اذ اباها دون الميمنة فيحفظ هذا اجزاء والطعام الميمنة
ان يعطى عشرة مياكين كل مياكين نصف صاع من حنطة او دقي أو سوي أو صاعاً من شعير
على صدقة الفطر وطعام اباة اكلتان مشبعتان غذا وعشا او غذا وعشا او غذا وعشا

ن

وسحور والادام مع الطعام يستحب وليس بشرط ولو قدم ثلاثة ارغفه بين يدي عشرة مياكين
فاكلوا وشبعوا جاز مروي ذلك عن ابي حنيفة رضي الله عنه فان كان واحدة من العشرة شتعال
اختلوا فيه قال بعضهم ان اكل الشبان مقدار ما اكل فيم جاز وقال بعضهم لا يجوز ان الواجب
اشباع العشرة رجل اعطى كفاية بيمينه ايمانه وعينه وعقلها فغير لا يجوز لان الصدقة يتم
بقبولها لا بقبول المولى وفيه ليست بحل لذلك صار هذا كالمواضع اياه اذامه واما مملوكان
ليغير لا يجوز وكل من لا يجوز صرف الزكاة اليه لا يجوز صرف الكفاية اليه واذا اعطى في كفاية يمين
من اهل بيته قال الفقهاء ابو بكر الاشكاف رحمه الله ان كان حال يجوز الخلقة بينه والا فلا قال الفقهاء
ابو جعفر رحمه الله ان كان بحال يمكن الانتفاع به اكثر من نصف مدة الجدي يجوز ان علم ان
الجدي ينتفع به ستة اشهر وهذا ينتفع اربعة اشهر وعنه جاز لان الثياب متناهية فلا
يغنى عنها في قدر الحاجة وكفاية اليدين لا ينفق بالموت وكفاية الظهار اختلافا في سقوطها بالمرء
قال بعضهم لا ينفق وقال بعضهم ينفق وبه اخذ الفقهاء ابو الليث رحمه الله والحديث في يمينه
اذا كان مقيما وصام يومين وترى في اليوم الثالث فانظر لزمنه الاجتهاد لان الصوم في كفاية اليدين
مستحب بوصف السابغ وكذلك المرأة اذا احضت في الايام الثلاثة فرق بين هذا وبينها اذا احضت في
كفاية الظهار او القتل او الفلح حيث لا يتركها الاجتهاد والفرق ظاهر وكفاية الظهار في جهتها
لا ياتي الا على قول ابي يوسف رحمه الله فان الظهار عند ما يقع من جانب الرجال فكذلك يقع من
جانب النساء على ما ذكرناه في فصل الظهار وكل ما يجوز في كفاية الظهار يجوز في كفاية اليدين والله اعلم
المقطعات
خلف بالله لوبا لقلاي او يا لقلاي قال حله باطل الا ان يذكره ويحمل مخبرين بلحج رحمه الله عن رجل
يقول كنت خلفت بالقلاي ولا ادرى كنت مدركا خاله اليدين او غير مدرك قال لا يثبت عليه ما لم
يعلم انه مدرك اذ ذاك رجل خذت امرأة رجل فقال الزوج في قلاني ثلاثا ان لم يتبين من ساها
اليوم ففي اليوم ولم يتبين يقع القلاني والتبين انما يكون بازينة فهو اذ اقرارها رجل اخذ
ثوب امرأة وذهب به الى القضاة الشياخ ليصغره فثابت امره انما ذهبت به لبيعه في
غضب الزوج وقال ان صبغته فانت طالق ثم سبغ الصباغ بعد ذلك لا يثبت رجل قال ان
توكنت من ايامنا انك طالق لم يثبت في يمينه ما دام في الحياة ولو قال ان لم ابرأ اليك فامرته كذا اخذت
في يمينه من ساعته ابن ساه عن ابي يوسف رحمه الله اذا خلفت الرجل لا يمين فلا تأكل من ساها
بدونها فتان انظر الى هذا ولم يبارقه لم يثبت ولو قال انطالي وابي حتى املي وذهبت اليه ليمسكها
اليه حتى يضي في فواحش وفي المستنق اذا قال الرجل ان لم اكن بامعت امره فلان فكذا وقد كان الخليل
لم ذلك بامرته فلان لم اكن بامعت امره قال هو حاشا في القضاة ولو قال بامرته ان لم اكن بامعت امره
حسري اندرام ارماني كد حاشا في قلاني قد ذهب حاشا بالزلة فان كان فقيرا يثبت باكل
واحدة لا يثبت وان كان كسرا يثبت يدخره ذكره في كفاية اليدين في كثير من المواضع ان كانت الحجة
مقبولة والظهار شارب فاما بغيره الجاز ولم يذكر ما ذكره من المتعارف وقد اختلف المشايخ رحمهم
الله في ما يريدون المتعارف بالمتأمل وقال مشايخ العراق رحمهم الله يريدون به المتعارف بالمتأمل
فقال وقال مشايخ ما وراء النهر رحمهم الله ذكره في كفاية اليدين في الجاهل الصغير ميتة ذلك مما قاله
مشايخ العراق قول ابي حنيفة رضي الله عنه ما قاله مشايخ بلخ قول ابي يوسف رحمه الله وهو
ذلك الميتة اذا خلفت لا تأكل من ساها فكل لم ادرى او اكل لم يثبت من حيث عند ابي حنيفة رضي الله عنه

لا يمتنع بالمتأمل والاقوال وعند ما لا يثبت ان المتأمل لا يمتنع عليه امرأة قالت لزوجها ان اخذت
سنة متعة بلا مكعب فبعد ما حرم ان الزوج جابا المتعة فوضع على راسها ولم يتل شيئا فرفعت المرأة
المتعة من الراس ووضعت في العيبه فلم تخام زوجها فلاحك فليمتا ويحمل في الدين القيسي
رحمهم الله عن قال ابو ابي بكر اكر عرا حساس يرد فكذا قال هذا اهل الحنابلة والمصنفات فان وجد
ذلك يثبت والافلا رجل خلفت المتعوض ثلاث تطلقات ان ليس منه وزام غير الذي اخذوه ذلك
لم يبرأه كان منه شيء من الزام ينظر ان كان منه اقل من ثلاثة ورام لا يثبت وان كان منه ثلاثة
ذوام فماعدان كانت اليدين بالقلاي او الحاشا فطلعت المرأة وعنتي القيد وان كانت اليدين
بالشعر وجل فلا كفارة هذا اذا كانت بالقرينة وان كانت بالبارية يمينه بهذا اللفظ اكر
من دري هشة ان كان منه ذوام او اكر فاجرا على التفسير الذي ايسرناه وان قال اكرها من
يحييت ان كان منه ما لو علموا به اخذوه يمينه وان كان منه ما لو علموا به لا يخذون منه لم يثبت
سبل في الايتم الا من جدي رحمه الله عن قال ان لم احرب يمينه لان قد اصابه خرقه فميتة ولم يمت
يحييت فلا يثبت عليه اخذت الشايع رحمه الله لم يثبت على هذا والحاشا في القيد وقد مر اجابهم
ويحمل في الايتم هذا رحمه الله عن رجل وقع ثوبه في القضاة فطلعت صاحب الثوب بهيمة
القصة انه اكر ذقت فميتة الميتة فكذلك ظهر انه كان وقع في ثوبه او اكر ذقت فلا تأكل من ساها
في يمينك القضاة لا يثبت الا اذا غشي الذبح الى القضاة غشيا واذا خلفت رجل ان يطعم فلا تأكل من ساها
يو ويهاه عنه فهاه من جامع امرته فخرج لا يثبت لان يميل هذا الاير او يميل هذا الكلام رجل
الى باب مديونة خلفت ان لا يذهب من هذا الموضع حتى ياخذ حقه فاما المديون وبخاصة من ذلك
الموضع ثم ذهب بنفسه قبل ان ياخذ حقه فميتة قبل حقه وتذليل ان شاء يثبت وقع في مكان اخر
من غير ان يكون منه احتياط بالمتأمل ثم ذهب بنفسه لا يثبت بيمينه ثم ارتمى بالبيات بالله
ثم اتم حلفه لم لا يكرهه شيء بالردة ما كان كالكافر الحاشا ولما احبط عمله وحكي من الشيع الا ما خلد
اليدين القيسين رحمه الله ان كان يمينه رجل وكان ناجرا فاجرا وكان يشرب بالليل ويخرج بالليل
في ري العشا يمين فوضعت يمينه وبين امرته حشونه فشكت امرته الى الشيخ الامام طاهر الدين
فدعاها ولا معة شيئا يمينه فاستدرك الرجل اليه وقال لست على هذا لو لست كنت على هذا قد
ثبت واسب فلم يثبت به الامام طاهر الدين حتى خلفت بالقلاي فقال له بالعار يمينه وان توبه مطلق
كنا ارمي سبب شاد نكي فقال الرجل امرته طالق ثلاثا اكر اني سببت فبادركم غدا والرجل الى
تاك كان عليه من التماذي في القضاة فشكت امرته الى الشيخ الامام هذا ثانيا فدعا الشيخ الامام وقال
خلفت بالقلاي وقد عدت اليك كنت عليه فقال الرجل خلفت بالقلاي كذا اني سببت فبادركم
واهدت به القضاة من حيث التمكن في الموضع المعقود من امره فقصعه الشيخ الامام وازاح
عن يمينه وهذه الحكاية يمينه لا يابى بالتحليف بالقلاي اذا كان الرجل ناجرا فاجرا فاجرا
في زماننا ولا يثبت لا يثبت عن ابي حنيفة يمينه يمينه لم يثبت ان صله عن ابي حنيفة في الكفاية بالباب
فاما القصة في الكفاية بالفسخ اليك قال كمل يمينه فلان وكل من فلان بكذا ولو خلف لا يمين ليلان شيئا
فمن لم يمينه او مال فهو حاشا وكذلك لو كمل له او قبل له الحوالة فان في الحوالة منا ومزايدة
ولو اتم شيئا يمينه فميتة اليدين يمينه واما فميتة الشرا وعقد الشرا لا يمين كذا المعروف ولو
من لعينه او لو كمل له او لعنه او شريك له فميتة او عنان لم يثبت لان القضاة وقع لغيره فان
المعقود له من حيث القضاة بعقد القضاة فميتة هذا هو من رجل فميتة المعقود له فميتة الحلو

مجله

[illegible]

بأية ايها الهرة والخيزران قبل شجرة الخلافة وتيل مؤخر الشفوية وايضا من الاقفا والراة صرعي
ايضا ثمانية على قضاها من الشرع وهو الاقفا ولوحضار اربعة على القضي ليشهدوا على رجل
بالزنا شهدوا واحد او اثنان او ثلاثة واستمع الثاني فان الذي يشهد بحدها القذف عند
علائنا زعم الله خلافا للشافعي زعم الله وكذلك لو كانت اربعة شفر من الرجال ليس تحتلهم
وشهدوا على الزنا واحد بعد واحد لم تقبل هذه الشهادة وتجدون حد القذف وفي المستي
ابراهيم عن محمد زعمنا الله لو جاءوا اربعة وتعدوا الشهود فقام الى القاضي واحدا
بعد واحد فثبت ثبوتهم وان كانوا خارجا للمجد حدوا جميعا وان شهدوا اربعة على
امرأة بالزنا واحد زعمنا فان لم يكن الزوج قد دفن قبل ثبوتها فماتت المرأة فان كان
الزوج قد دفن اولاً والمثلة مخالفاً فم قد دفن وتعدون وعلى الزوج اللعان لان شهادته
الزوج لم يقبل لمكان التهمة لانه يشهد عليه يعني يذبح اللعان عن نفسه فان شهد
الله اذ احب المشهود عليه بالزنا شاهدان يشهدان على شاهد من الذين شهدوا عليه
بالزنا انه قد دفن في قذف القاضي يشهد الشاهد من حده وذلك لان حد القذف
ان حصل من اهلطان او ناسبه فانه يبطل شهادته وتبيح رجل من واحد من الرعايا لا ياذن الايام
فانه لا يبطل شهادته فلا بد من الشواهد عن الذي حده ولا يعمل بطلاق شهادتهم بكونه قد حده
في قذفه على ان الامانة كانت من الشيطان او ناسبه لان رد الشهادة في حد القذف من
الحد فليست تقضي في الشواهد فان قال حد قاضي كونه كذا في الشهادة فقال المشهود عليه
القذف انا اقره التهمة على اقرار ذلك القاضي انه قد حده في وقت واحد من البيتين
وقتا فان القاضي يعني بكونه قد حده في القذف وان كان المشهود قد وقفا في حده وقتا
بان يشهدوا ان قاضي كونه كذا حد القذف سنة سبع وخمسين واربعمائة مثلاً
فانام المشهود عليه التهمة ان ذلك القاضي مات سنة خمس وخمسين واربعمائة او اقام
التهمة انه كان طائفاً في ارض كذا سنة سبع وخمسون واربعمائة فان القاضي يعني بكونه قد حده
في القذف فلا يلتزم بالهدة التهمة لان تهمة المشهود عليه من حيث المعنى قامت على الشيء
لان المقصود من اثبات هذه المدة بل ذلك في الحد لا لاثبات حكم آخر فعلق الموت قال محمد
رحمة الله الا ان يكون امراً مشهوراً من ذلك كما هو المستقيم في معرفة كل صغير وكبير وكل
عالم وعاميل فحينئذ لا ينبغي بكون الشاهد محدداً في القذف وينبغي على المشهود عليه بالزنا
بالحد فارق بين وبيننا اذ شهد شاهدان ان فلاناً طلق امرأته يوم الخميس وشهدا اخر
انه اعتق عبده في ذلك اليوم بعينه بالكونه فان القاضي لا ينبغي بواجبة من البيتين وعما
ذكرنا من المعنى يتبع الفرق وفي المتن حيث شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محقق بحده
القاضي الحد ثم وجد احد الحسنة محدداً في القذف او بعدا ثم رجع الشهود الاربعة محدداً
فلا يزال الشهود ولا يجد الذي وجد عندا او محدداً في القذف وفي المتن حيث شهدوا اربعة شهدوا
واربع يشهدون على رجل بالزنا وهو غير محقق بحد ثم رجعوا جميعاً حدوا بالرجال دون
النساء ولو رجعوا قبل ان يضرب الحد حد الرجال والنساء جميعاً وفي المتن حيث شهدوا
على رجل بالزنا وهو غير محقق بحد ثم رجعوا حدوا دون النساء الذين
ولو مات قبل تمام الحد ضمنوا الدية فلم يضربوا الحد اربعة شهدوا على رجل بالزنا ولم يشهدوا
بالاحصان احد فامر القاضي بحلله ثم شهد شاهدان عليه بالاحصان بعد اكل الجمل فالتفتا

ان نهم وفي الاحصان ان لا ينج وقد اذا اكل الجمل فلما قبل اكل الجمل اذ شهد شاهدان
بالاحصان رجع اربعة شهدوا على رجل بالزنا وشهدوا جلال عليه بالاحصان يعني القاضيا
عليه بالزنا ورجع ثم وجد شاهدان الاحصان عتدين او رجعوا عن شهادتهما وقد خرجت
الحجارة اما انهم ثبت بعد فالتفتا ان ينام عليه سارية جلده وهو قول اي يوجب في حد
زعمنا الله وفي الاحصان ان يدركه غنة الحد وما ينبغي من الرجوع فلا يغني الشاهدان شيئاً
من رجعته ولا يكون يثبت القابل ايضاً وفي المتن ان جماعة اربعة شهدوا على رجل بالزنا فالتفتا
به لرجع فغرت رجل غنة بالشافعي او زعمه بالمرزقي او زعمه بهم ثم وجد الشهود عتدين
فالتفتا على القابل ولورعاة بالحجارة قبل ان يغتصب به الى الموضع الذي امر الامام بوجبه فيه
فقتله ثم وجد الشهود عتدين لم يكن على الزاني شيء فالتفتا في بيت المال وشره بالمرزقي
اي ضربه بالرجوع الصغير ولورعاة قبل ان يغتصب به الى المكان الذي امر الامام بوجبه فيه بالشافعي
او بالهم بغير قوس فقتله والمثلة جارية فالتفتا في بيت المال لان قد اكلت القتل التي امر بها
وليس هذا قتلاً بالشافعي والهم ان القتل بالشافعي ان يغتصب به والقتل بالهم ان يغتصب به من القوس
ولو شهد المشهود على رجل بالزنا ما كانا او ما كانا فان كان ذلك بعد القضا والامضاء لا ينعقد القضا
ولا الامضاء وان ما قبل القضا والامضاء او بعد القضا قبل الامضاء فان كان الحد رجعاً رجع القضا
والامضاء لما في بيانه وان كان الحد جليلاً كان ابو حنيفة رضي الله عنه يقول او لا القاضي يعني
ولا يعني ثم رجع وقال يعني ويصحي وهو قولنا واعلم بان الزنا الموجب للحد يلدون البيتين
لا يظن الا بالافارير اربعة في اربعة فحالي ويصبر اخلاف بخلاف المقرودن القاضي والمثل
فيه حديث ما عرفت من مالك رضي الله عنه فانه جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اشكف فيه
ثياب الرأسي وقال ان اخرولي فظهر في فاحض عنه فجاء الى الحائض الاخر وقال مثل ذلك
فاعرض عنه فجاء الى الحائض الثالث وقال مثل ذلك فاعرض عنه فجاء الى الحائض الرابع وقال
مثل ذلك فلما كان في المرة الرابعة قال صلى الله عليه وسلم ان اقررت اقررت اربعاً فبين
زيت وفي رواية ان شهد على نفسه اربعة فبين زيت قال بل لانه قال لكك فقتلها
فكك باشرها فالي الان يقر بصرح الزنا قال اباك قبل ايك جنون وفي رواية يفتى الى
أهله فل تنكرون من عقله شيئاً فقالوا لا فقال عن احصائه طابعت عنده احصائه امر
برجعه فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حبيل ما عرفت وكنته والصلاة عليه
فقال اصنعوا به ما تصنعون بموتاهم ولقد تاب توبة لو قوتت على اكل الحمال وفي رواية
على اكل الاربع لو سمعتم ولقد ما بينة تنفيس في انهما اخرجته وروي ان رجلين من الصحابة رضي
الله عنهم قالوا بيننا ما بينك نفيه حتى جاء واعترف فقتل كما يقتل الكلاب فيمنع ذلك من رسول
الله صلى الله عليه وسلم وسكت حتى مروا بحمار ميت فقالا للرجلين امرا فلا نقالا انه ميتة فقالا
ما شاءا فلما عرض احبهما اعطوا من ذلك وثابروا ليس منقري شعر الراس والامر في ذنن فعل المناظر
عن الخيزران يعني بالقاضي ان يطرده في كل مرة يقر بالزنا عنده لما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال امرؤ
العمرقين بالزنا ولو اقر كل يوم مرة او كل شهر فانه يحد وفسر محمد رحمه الله الجارح المتفرقة بان يذهب
المفرق حيث يروى من بعض القاضيين وفي القدر وفي الجمل اربعة واثنت للزنا النكاح
والمرافان كان ذواتها النكاح والمراد قبل ان يحد الرجل ذواتها الخاضع الرجل يعني المهر على الرجل
فان كان ذلك بعد ما حد الرجل لا ينبغي لها بالمهر ولو كذبت في الزنا املاً وكانت لا امره فلا حد

عليه في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف رحمه الله محمد الرجل وعلى هذا
الاختلاف اذا اخرجت المرأة بالزنا وكذا الرجل عند ابي حنيفة رضي الله عنه لا حد عليه ما خلا
لما ولو قال القيد بعد ما اخرجت زنت وانما عند لومة حد العبد والعبد اذا اذبح بالزنا
او بغيره مما يوجب الحد يصح اقراره وان كان مؤلدا غائبا وكذا النطع والبعضاء وقرق
ابو حنيفة ومحمد رحمه الله بين حجة البينة وحجة الاقرار اربعة فتمتة شهدوا على رجل
بالزنا واقر هو مرة واحدة لا يجد ولو كان اليهود عدوا وذكر شمس الامنة البشيرة رحمته الله
ان يحد وذكره غير من المشايخ رحمه الله ان على قول محمد رحمه الله محمد وعلى قول ابي يوسف
رحمته الله لا يحد واذا شهد عليه ان على رجل بالزنا وشهدا اخران على اقرار الرجل بالزنا لا حد
على اليهود عليه وعلى اليهود وان شهد ثلاثة بالزنا وشهد الرابع على الاقرار بالزنا فليقتل الثلاثة
لحد ولزنا رجل انه وفي بقلانة والاقرار منه اربع مرات وقلانة تقول تزوجني او اقرت
المرأة اربع مرات وقلان يقول تزوجني فلا حد علي واجدها منها وعليه المهران الوطى في غير
الملك ظاهر بالاقرار والوطى في غير الملك لا يحلوا من مهر او عقوبة وقد سقطت العقوبة
فيجب المهر وكذلك لو اقر بالزنا مرة واحدة واقعت المرأة النكاح وتوعد ما ذكرناه وانما كفتها
لقامة الحد فتقول اذا قبح الرجل بالثبوتة يجب الحد بين اليهود ثم من الامام ثم من الناس
حتى انه اذا قعدوا الحد بين اليهود بان ما اقر او ما اقر او كانا حاضرا واستغوا من الزجر
يسقط الحد عنهما ففيها يورث الحد وهو الذي يجب الحد بين المسلمين اليهود ولا بين الامام
واما ما في الميعة على رضي الله عنه فان كان اليهود مستطعمي اليد يدي فذلك لا يمنع الإقامة
بغلات فاذا قفلت ايديهم بعد الشهادة قبل الزجر فان ذلك يمنع الإقامة وان كان اليهود
مترجي لا يستطيعون الزجر وقد حصرنا في التاجي ثم رضي الشافعي قال ابو يوسف رحمه الله
يقيم عليه الزجر وان لم يخص اليهود وان حصرنا ولم يجر جوارهم الامام ثم الشافعي هذا اذا
ثبت الزجر بالبينة اما اذا ثبت بالاقرار يبدوا الامام ثم الشافعي رجل وجب عليه حد وهو
منعيف الجلفة خيف عليه الهلاك اذا حد فانه يحد هذا خوفا من ان يحد ما يحد ما يحد
رجل ضعيفا رضي يحد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يقول الله صلى الله عليه
وسلم بان يورث حد عتلك في مائة مبراج وخراب به خربة ولان الواجب حله الا ان كان
والعتك في القل بمنزلة العتق في الكرم والشراخ مثله فانه استغفر منه والقاضي اذا
امر الناس بزرع الترابي ويسم ان يرحمه وان لم يقر او اذله الشهادة وتوعد ما ذكرناه حتى
محمد رحمه الله ان هذا اذا كان القاضي فقيها عدا اما اذا كان قضا غير عديل او كان قضا
غير فقيه لا يسمع ان يرحمه حتى يقر او اذله الشهادة وتراجع الضرب في الحد معروفة
والمرء اذا وجب عليه الحد ان كان الحد زجرا يقيم عليه الحد لانه اوجبه اي ليس
لموته وان كان جلد الامام عليه حتى يتامل اي يبرأ ويصح الا اذا كان مريضا وقع اليأس من موته
فحينئذ يقيم عليه والنفس في اقامة الحد عليها بمنزلة المريضة والحايض بمنزلة العجينة
حتى لا ينتظر خروجهما من الحيض والمرأة اذا ادعت الحمل بعد ما قامت البينة عليها بالزنا
فانها النافي القبا فتن ليس بها حمل لم تلتفت القاضي الى قولها والبراني اذا ضرب الحد
لا يجلس والشارق اذا قطع مجلس الى ان يورث رجل اي بناجسة ثم ناب والاب الى الله تعالى
فانه لا يعلم القاضي بناجسة لقامة الحد عليه لان البشيرة لا يورث البشيرة انما يورث البشيرة

حيث

حيث فان ثبت بالاقرار لا يجلس لكن يقال لها اذا وضعت فان جعي فغان لم يكن ينتظره فاذا وضعت
وتزوجت فانما يقيم الرجل عليها اذا كان للزنا من يوم بارضاها فان لم يكن ينتظره الى ان يظفر
ولها وان ثبت عليها الزنا بالبينة فانها عيس **الفصل الثالث فيما يصير شبهة**
في الاحصان رجل غصب جارته وزني بها ثم ضمن فتمت فلا حد عليه وعلى قبايس قوله اي
حنيفة ومحمد رحمه الله لا يقطع الحد وعلى قبايس ما روي عن ابي يوسف رحمه الله ينبغي ان
يسقط الحد لما روي في الحديث اني بليد رجل زني باسمة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية انه يحد وروي
عن ابي يوسف رحمه الله انه يسقط الحد وذكر اصحاب الاملاء ابي يوسف رحمه الله ان من زني باسمة ثم تزوجها
او باسمة ثم اشتراها لا حد عليه وفي قول ابي حنيفة رضي الله عنه وعليه الحد في قول ابي يوسف رحمه الله وذكر
ابن عاصم في نوادره علي عكس هذا فقال علي قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله عليه الحد في الوجهين وعند ابي
يوسف رحمه الله لا حد عليه في الوجهين ويروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا زني باسمة جنة
ثم اشتراها فلا حد عليه وان زني بحرة ثم تزوجها فعليه الحد والفرق بين النكاح والشرا انه بالشرا
تمليك فيها وملك العتق يتحل الجبل بعينه يملك الجبل فيجعل الطاري قبل الاستيلاء كالمقرون
بالشرا كالمقرون بالزنا فان السارق اذا ملك للسرقة قبل النطع يقطع فاما بالنكاح
فلا يملك من المرأة زنا يثبت له يملك الاستيلاء ولهذا لو وطئت المتكوجة بالشبهة كالغفلة
لا يورث ذلك شبهة فضا تقدم استيلاءه فيها فلا يسقط الحد عنه واذا زني باسمة ثم قال اشتريتها
ومصاحبها بالخيار فقال تولاها كذب لم ابعها لا حد عليه واذا اجبت الامنة فزني بها ولي الجارية
قد توت هذه البينة في الفصل الاول من الكتاب وبسبب الشبهة في الفعل وفي الحمل مفروقة
والاحصان الذي هو شرط وجوب الزجر لا يكون الا بسبب شرايط في اربع منها اتفاق في الزجر منها
خلاف اما الاربع فالبويع والقفل والخربة والاصابة بغير كراه صحيح ولما اثنان فاحدا
كون كل واحد من الزوجين متساويا لصاحبه في شرايط الاحصان زمان الاصابة
بحكم النكاح والثاني الاسلام وعاشرطان عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وينبغي للقاضي ان
يسأل اليهود عن الاحصان اذا شهدوا بالاحصان شاهوا فان قالوا اياها وضفوا تزوج اسراء ودخل
لها فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما لا يكتفي بقولهم ودخل بها وعبد محمد رحمه الله
لا يكتفي بصوابه علم يقولوا جازعها واجوزا على انه لا يكتفي بقولهم فيها افسها واجوزا على انه لا يكتفي
بقولهم جازعها وبانها وفي البتة ان يكتفي بقولهم اغتسل منها ولو شهدوا انه تزوج امرأة حرة وشهد
ثم شهدوا بالدخول فمرا ان ثابته ولدا وعاشرطان ان الولد منها فالقاضي يحكمه محسنا ولو خلا
رجل باسراء ثم ظلمها فقال الزوج وطئها وقالت المرأة لم يطأني فان الزوج يكون محسنا باقراره
والمرأة لا تكون محسنة لا بكارها وكذلك لو دخل وظلمها وقال هي حرة مثله وقالت المرأة كنت
لصراية ابن عاصم عن محمد رحمه الله في رجل جامع امرأة وفي حجرها احيانا فقتل احيانا فاحصا
في حال جوارها محسنا وقال في رجل زنا وهو محسن ثم ارتد والعتاد بالله ثم اقبل لم يسقط
احصانه وارحمه قال الحاکم الشهيد ابو الفضل رحمه الله هو خلاف ما ذكر في الاصل وفي نوادر الاملاء
عن ابي يوسف رحمه الله رجل دخل باسراء ثم خرج او صار مقنونا ثم اتى لا يكون محسنا حتى
يدخل بها بعد الافاقة وعن الحسن رحمه الله اذا ارتد الزوجان لم يسقط احصانها في قول ابي
يوسف رحمه الله رجل تزوج امرأة بغير ولي ودخل بها قال ابو يوسف رحمه الله لا يكونان
محسنين بذلك وعن ابي يوسف رحمه الله اذا شهد اربعة على رجل بالزنا وشهد شاهدان

في القذف والتفجير قال انه لو اقر انه متحيز ثم سجع قبل ذلك منه **الفصل الرابع**
في القذف والتفجير وان كان نوع في القذف ونوع في التفجير اذا ثبت رجل
الى غير ابيه في غير غيب فلا حد عليه وان كان في حال الغيب والاشتباه فعليه الحد استحضاراً لان
مطلق الكلام يجب تحصيل مقناه في تقدير المتكلم في حالة الرضي متصوره المدح بيمينته الى جواد
او مبار او غير ذنبي البسم الا ترمي الى ما روي ان ابا بكر رضي الله عنه كان يأخذ الحسن ويقدر
نواشيهما يعني اشبهها يعني وفي حال الغيب متصوره الحاق العار والشاربه فذلك كان قلنا
والسباب من الشبه وهو الشبهة والمبرور في البصر الثاني بينه رجل قال بغير اثم اجنبية
زنيته بغير اثم او بغير اثم لا حد عليه لانه يشبهه الى التكرين من الهيام ولولا ان زنيته بناته او
يسقوه او يثور او يهدم فعليه الحد لان متني كلامه زنيته بناته ذلك او يهدم به ذلك
في الزنا يميل بل متني كلامه زنيته بدمه اثم بوجوه مكنية فينبغي ان لا يحد في قول ابي حنيفة
لغني الله عنه وهذا لان حرف الباء يوجب الامراض والابتدال يميل له هذا فحمل وما ذكرناه فحمل
فيستأيل المحللان سعي قوله زنيته فكان لم يرد على هذا ولو قال لرجل زنيته بغير اثم بناته او ما اشبه
ذلك لا حد عليه لانه يشبهه الى ايمان البهيمه فان قال بانه لو اثار ثوب فعليه الحد قال محمد رحمه الله وادنا
قال الرجل بغير اثم زنيته وانت مكره اوقات صغيرة فلا حد عليه وكذلك اذا قال لها وظيفك فلان وظيفها
حرماً او جانتك فلان مما حرماً لا يجب الحد ولو قال لرجل يازانية القياس ان يصير قاذفاً وهو
قول محمد والثاني رحمه الله لان القافية في البنية كالراوية والعلامة والنباتية والراوية
كسر الراء والياء واللام كسر اليم والاشباه كثير المقررة بالاشتباه وفي الاستحسان لا يحد وهو
قوله ابي حنيفة واخي يوسف رحمهما الله وانفقوا انه اذا قال بغير اثم يازاني من غير اثم لا يحد
ترخيص حذف اخر الكلمة الا ترى الى قوله تبارك وتعالى وانا وانا قال وقال امر القيس
افلم يهلا بعد هذا التردد وان كنت ارسعت صرعي فاحمل ابي فاطمه رجل قال لرجل يازاني
الرايين مكنية فعليه حد واحد لانه قد ذنبا واثمه ولو كانا حيتين فاحتمل ان يكون عليه
حد واحد وكذلك اذا كانا حيتين وطام الابن وكذلك لو قذف جماعة بكلمة واحدة او بكلمات
شترقة لا يقيم عليه الا حد واحد بعدنا وهذا الثاني رحمه الله ان قد فهم بكلام واحد فكنك
الجواب وان قد فهم بكلمات شترقة يحد بكل واحد منهم وفي المشتقي اذا قال لغير حدك زاد
ولا حد مكنية قال لا يحد في الاثمة هو والى ابي حنيفة زنيته وانت كافرة وهي مسلمة في الحال
فانه يجب الاعان وكذلك لو قال زنيته وانت امة وفي في الحال حرة لانه لو قال ذلك لاجنبية
يجب الحد وهذا بخلاف ما لو كان قد فطنت وانت كافرة او انت امة رجل قال لغير اخبرت انك
راي او قال اشهدني فلان على شهادته انك راي لا حد عليه ولو قال لرجل زنيته او قال له يا
راي فقال لرجل اخر صدقت فلا حد على المصدقة ولو قال هو كاذب فعليه الحد رجل قال
لغيره اذهب الى فلان وتلق له يازاني فلا حد على الامر وهل يحد المأموران كان المأموران قال
يا راي حد وان قال ان فلانا يقول لك يازاني لا يحد ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله في رجل
قال لا خير يا ابن الزانية وهذا منك قال ذلك بكلام واحد فهذا القيس يذهب للثاني ولولا ان
يا راي وهذا منك كان قد قال فلانا ولو قال لا خير يا ابن الزانية وهذا اول يميل منك فهو قاذف للثاني
ودوي الحسب ابن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله اذا قال انت ابي الثاني او قال انت ابي من فلان
الراي او قال انت ابي من فلان او قال انت ابي مني فعليه الحد وفي المشتقي اذا قال لغير لم يثبت

من ذلك فلان فهذا القذف ولولا ان ثبت من ولادة فلان فهذا ليس بقذف وفيه ارضاء اذا قال لغير
است سلب لا يثبت لم يثبت ابيك فهذا القذف لا يثبت وكذلك اذا قال لغير للرشدة وفي
المشتقي اذا قذف فلانا من ايماننا فحق النكاح بالهين او الاسلام لم يحد القاذف بقوله ولو وطئ امة
المرتدة حد قاذفه ولو تزوج امة على حرة فوطئها فاني اخط قاذفه كذا ذكر في المشتقي من ابي يوسف
انه قال انما كذا القذف رحمه الله هذا خلاف ما في الأصل قال لم يحد في اختلف بينه الغنم حرمة بينهم ولعله
يعلم فاني اخط قاذفه وفيه ايضا لو وطئ امة في عدة من زوج لها فاني اخط قاذفه لان ملك في امة مخرج
رجل وطئ جارية ابنه فاحلها اولم يحلها فانه يحد قاذفه قال ابي يوسف رحمه الله كل من ذرأت اخط
منه وحدث عليه للسر والتمس نسب الوليدة فاني اخط قاذفه وكذلك لو تزوج امة لرجل بغير
اذنيه ودخل بها فاني اخط قاذفه هشام عن محمد رحمه الله في رجل اشترى امة فوطئها ثم اشترى ثانياً
انها اخته حد قاذفه عن جماعة عن محمد رحمه الله في الرقيات اربعة شهر فوطئها اخط رجل انه ربي
فلانة بنت فلان الثلاثة امرأة مرفوعة بموهدة ومنفوا الزنا واشبهوه والمرأة غايبة فم الرجل ان
رجلاً قذف بك المرأة الغايبة فاحلها لاني القاذف الذي ضحك الرجل بالدم قال القياس ان يحد قاذفها
لان القاذف انما يفتي بكنية امكها لكني ايمتص ان اخط قاذفها واعلم بان الحد على القاذف انما يجب
بالقذف اذا كان القذف محققاً قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات الا انه وللمؤمن التوقي
المذكور في الآية الرمي بالزنا دون ما عداه من المعاصي باجماع القائل وشروط هذا المحصن
تجب الحرية والاشهاد والعقل والبلوغ والبعثه عن الزنا وكما يزول الاخصان بالزنا من كل وجه
يزول بالزنا من وجه وكل وطئ حرم لعدم ملك المتعة من وجه وهو زنا من وجه كوطئ الجارية المشركة وكل
كوطئ الاجنبية وكل وطئ حرم لعدم ملك المتعة من وجه وهو زنا من وجه كوطئ الجارية المشركة وكل
وطئ حرم مع قيام ملك المتعة من كل وجه فافرض كوطئ المرأة في حالة الخيف لا يزول به الاخصان
واذا وطئ امة المحرمية لا يزول اخصانه لقيام ملك المتعة من كل وجه وكذا لو وطئ له وظيفها
أثمه او وطئ هو امها ووطئ لغيره الابن فلا حد على القاذف بالاجماع وكذا اذا اشترى اخته
من الرقاعة ووطئها يسقط اخصانه لان الحرمة هنا ثابتة على سبيل التاميد بخلاف ما تقدم ولو
اشترى امة لم يمس لها او ابنتها بشهوة او نقل الى فسخ لها او ابنتها بشهوة او نقل الى فسخ لها
فجرها بشهوة ووطئها قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يزول اخصانه ويحد قاذفه قال ابي يوسف وشيخ
رحمهما الله يزول اخصانه ولا يحد قاذفه وكذلك على هذا الاختلاف اذا تزوج امرأة بغيره البصقة
وطئها ولو ضرب القاذف بعض الحد فمرب وخذف اخر ثم قدم الى القاضي او الى قاضي اخوان فخص
المقدون الاول والثاني فكل الاول ويثبت على الثاني وان حضر المقدون الثاني دون الاول فخص
هذا يستعمل الثاني ويطلق الاول بقدر اهل وكان يحد قاذف حرام امتى قذفت اخر واجتاحت ضرب
الثانيين كمن يحد احدهم ولو جاز به الاول فمرب اربعين ثم جاز به الثاني ثم القاضي له ثمانين
لان الاربعين وقت فلان لا يحد في اخطاها لوضع الحد لثانيه في الثاني امره بان قال عن رحمه الله واذا
ادعى رجل على رجل انه قد ذنبا وشاهد من يشهد ان هذا قد ذنبا قال القاضي في حال الشاهدين
عن القذف ما هو وكيف هو فان لا يشهد له قال له يازاني قبل غناه فم اخط القاذف ان كان
عدلين وان كان القاضي لا يعرف الشهود بالعدالة حلس القاضي حتى يترق من عدالة الشاهدين
والعدالة هي الامتحان عن القاضي ما يعتد به الربان مظهر دونه فان شهد احدهما انه قال له يازاني
يوم الجمعة وشهد الاخر انه قال له يازاني يوم الخميس قال ابو حنيفة رضي الله عنه تثبت هذه الشهادة

مثلي أو بها كما ولا قطع في الزحام ولا في القدر من الحجاز ولا قطع في سرقه الطير ولم يذكر في
 الكتاب ما إذا سرق دجاجة فالأمر لا ينبغي أن ينقطع في المشتري لا قطع في الدجاج والبط ولا
 قطع في شراب طواف أو من أو حكي من البردوي أنه قال إن كان شيء من ذلك يبي وهو مال
 مستوفى لا يمنع ولا قطع في الطبل والتربيط هذا إذا كان طبل طوافاً طبل الغزاة
 فقد اختلف المشايخ رحمهم الله في وجوب القطع بمرتبته إذا كان يتاوي عشرة ذرايع
 واختار الصدر الإمام الأجل الشهيد رحمه الله أنه لا يجب القطع ولو سرق ثوباً قيمته عشرة
 دراهم وفيها ما لا ينقطع لأن هذا الأخذ غير موجب للقطع من حيث أنه أخذ الماكول ولو
 سرق ابريق فضه قيمته الف وفيه مثلث أو نبيذ لا ينقطع وكذا لو سرق كلباً وفيه عقبة
 يتاوي عشرة ذرايع فمعه ولو سرق ثوباً يتاوي عشرة ذرايع وهو مذكور في شرح
 أبي شاذان لا ينقطع لكن إنما لا ينقطع إذا لم يكن الثوب دعا للذرايع والدرهم إنما إن
 كان ماله ينقطع لأن النقص يقع على الذرايع ولو سرق ثوباً قيمته عشرة ذرايع ولو سرق
 إلى ما يلبس ثم سرق ثوباً يتاوي عشرة ذرايع ثم سرق ثوباً يتاوي عشرة ذرايع ولو سرق
 أو سرق ثوبين لا ينقطع أيضاً مقصوداً لأن ما هذا المائة التي قد قطعت يده فيها بمقاب
 ستم **الفصل الثالث في معرفة الجرد وكيفية الأخذ والإخراج** ثم المكان إنما يكون
 حرزاً إذا كان المسترق أنما بان يكون هذا الحفظ المأمور به كالدور والوايت والحنك والعمارة
 طيبه وأما بالحفظ حتى أنه لو سرق شيئاً من الثوب أو من سرق شيئاً من ثوب من ثوب وهو زمام
 في الثوب فإنه ينقطع وفي الأصل يقول الشافعي ينزل في الثوب ما يقع من ثوبه ويثبت عليه فيسرق
 منه ولو سرق ثوباً قطع قال بعض مشايخنا رحمهم الله قوله ويثبت عليه إشارة إلى أن صاحب المشايخ
 إنما يصير الحرز المتأخر في حال نومه إذا جعل المشايخ تحت رايته أو تحت جنبه أما إذا كان
 مستوفياً بين يديه فلا يكون حرزاً إياه وقال بعضهم يصير حرزاً إياه وإن كان مستوفياً
 بين يديه وإلى هذا قال الشيخ الإمام شمس الدين السرخسي رحمه الله قال الطحاوي رحمه
 الله في كتابه حرز كل شيء مستوفى حرزاً حتى أنه إذا سرق ذابته من إصطبل ينقطع ولو سرق
 لونه من إصطبل لا ينقطع وذكر الكرخي رحمه الله في كتابه أن ما كان حرزاً النوع فهو حرز
 للأمر كله قال شمس الدين السرخسي رحمه الله هذا هو المذهب عندنا والعقائد لا ينقطع
 وهو الذي يعطى الدرام لينظر إليها فيأخذ منها ومأجده لا يعلم والعشاش هو الذي يبيع
 بغير البيت ما يتخذه به إذا نشأ ثوباً ولو سرق في البيت ولا في الدار أحد وأخذ المشايخ
 لا ينقطع وإن كان فيها أحد من أهلها فأخذ المشايخ وهو لا يعلم قطع في الحايي إذا كان باب
 الدار مرسد أو غير مغلق فدخل الشارق حياً وأخذ المشايخ قطع ولو كان باب الدار
 مفتوحاً فدخل بها وسرق لا ينقطع ولو دخل الدار من باب الدار وكان الباب مفتوحاً وسرق
 بعد ما سلك الشارق الفتحة وسرق خفيّاً أو مكابره وسعة تلاج أو صاحب الدار يعلم به
 أو لا قطع ولو دخل الدار من باب الدار ما بين البشا والعمه والناس يد هبون ويجيئون
 ما يمتزله النهار وإذا كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص واللبس لا ينقطع أن فيها
 صاحب الدار أو يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو سرق لا ينقطع ولو سرق ما كان
 إنساناً لا يلا حتى يترقى متاعه قطع ولا كابره نهاراً فنصب عليه يمينه يميناً وأخذ متاعه متاعه
 لا ينقطع وأما ما سرق من الثوب في الثوبين جيباً إلا أن استجبتاً وكذا بالقطع في الثوب

الأول عامة نزلوا بيننا أو غائبا سرق بعضهم من بعض متاعاً وصاحب المتاع يحفظه أو كان المتاع
 تحت رايته لا قطع عليه ولا كانوا في بيته نجاسة والمبيته بخالها قطع لأن الحان حرزاً بغيره
 فلا يصير الحرزاً للمالك فلم يخرج من الحرز لا ينقطع أما الحرز فليس حرزاً فيصير المالك
 حرزاً للمالك ولو فتح رجل باب خائوته ونشر متاعه فدخل رجل في الحانوت بأذن صاحب
 الحانوت فسرق ورب المتاع يحفظه لا قطع عليه لأن الحانوت حرز في الجملة وكذلك لو كان
 في الحانوت صندوق مقفل فسرق منه لا ينقطع وكذا لو دخل الحمام فسرق متاع رجل ورب
 المتاع يحفظه لا قطع عليه لأن الحمام حرز في الجملة فلا يصير المتاع حرزاً للمالك وقد ثبت
 الدعوى بالأذن في الحمام هكذا ذكره القتيبي أبو الليث رحمه الله ولم يذكر خلافه وهذا قول
 محمد رحمه الله أما في قول أبي حنيفة رحمه الله منه فيصطفي في الحمام أيضاً نص على هذا في القتيبي
 وعليه قياس هذا ينقطع في الجهد لكن المختار ما اختاره القتيبي أبي الليث رحمه الله وإلى هذا
 قال الصدر الإمام الأجل الشهيد رحمه الله ولو نصب خائطاً بغير إذن صاحب الخائط ثم غاب
 فدخل سارق في البيت فسرق شيئاً لا يصح الثابت ما سرقه السارق لأنه يثبت وإسار
 مباشر فصار كمنع باب القصر عما ياتي بيانه في كتاب القصر إن شاء الله تعالى ولو سرق من
 الشطح ثياباً يتاوي عشرة ذرايع ينقطع لأنه حرز وأما سرق ثوباً يسط على الخائط في البكة
 لا ينقطع وكذلك لو سرق ثوباً يسط على خض في البكة وإن يسط على الخائط إلى الدار أو على
 الحنك إلى الشطح قطع وهو المراد ما ستم ولما كتبت الأخذ والإخراج ولو سرق ثوبين كل
 واحد يتاوي عشرة ذرايع فاقدهما جرد قطع لأن هدم سرقه واحدة ولو أخرج أحدهما ثم دخل
 وأخرج الآخر لا ينقطع لأنه سرقان كل واحد منهما يتاوي عشرة ذرايع وهذا مستوفى قوله
 علي رضي الله عنه السارق إذا كان طريفاً لا ينقطع أي إذا كان خادقاً وحذافاً لم يجزئ بمثل
 هذه الحكمة للحرز عن قطع سارق فدخل الدار ونجح ثم سرق في ثوبها ثم خرج فاقده
 فإن كان الثوب من القوة سرقاً ما سرقه سرقته لا ينقطع عليه وإن لم يكن الثوب من القوة وإنما السرقه
 بغيره الما قطع سارق فدخل ثوباً من ثوب الثياب فدخلها عليه ثم خرج فهو من اللزب وقب
 إلى منزله خرج الحار من ذلك حتى جاء منزل السارق لا ينقطع السارق لأنه لم يخرج شيئاً وكذلك
 لو سرق ثوباً على طائر له وشركه في المنزل وظارفت ذلك إلى منزله لا ينقطع ولو سرق الجار جيباً من ثوب
 قطع لمن أبت ثياب الجار ثياباً إلى يمينه فصار كانه أخرجه بغيره ولو أن رجلاً نصب البيت
 ودخل منه وجمع المتاع ووضع عند النقب ثم خرج وأخذ من ثوبه قطع لم يذكر محمد رحمه الله هذا
 الفصل في شيء من الكتب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله في قول بعضهم ينقطع وقال بعضهم
 لا ينقطع وأجابنا هذه المسئلة متروكة في الجاهل الصغير ونبيه من الكلب فلم يذكرها حرزاً عن
 الخطاب **الفصل الرابع في ظهور السرقة وقطاع الطريق** وينبغي للإمام أن يلبس
 السارق حتى لا يترقى بالسرقة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أي سارق فقال اسرق ما
 أخاله سرق ولأن هذا احتمال من الإمام لدوره الحد وهو مندوب إليه وقوله أخاله بكسر الهمزة
 معناه الظنه وأخاله بالنوع كذلك وبلافاً يفعل مضارب من الحيلة وفي الظن إلا أن الحديث جاء
 بالكسر وإذا قال الرجل أنا سارق فهذا الثوب فنون القاف ونصب الثوب لا ينقطع ولو قال
 أنا سارق فهذا الثوب بالامانة ينقطع والفرق بينهما أنه متى نون تكلمته دل على سرقة يستعمل
 كانه قال أنا سرقه ومتى نون تكلمته دل على سرقة ما جنية كانه قال سرق هذا الثوب فيظن

أخذوا من القتل ما لا يبلغ نصيب كل واحد منهم شيئا قال ثم المنة السرخي رحمه الله لكن ما ذكره
محمد رحمه الله في الكتاب صحيح وقصته ما ذكر في الميسر وإذا أخذ قاطع الطريق ويأخذ الشيء
شلا أو منقطع لم يقطع منه شيء وتلك أو ضارب إذا أخذ هذا الشاهد من على كمال الظن من ثمانية
قلاع الطريق ويأخذ الآخر على آخرهم بالقطع من البحر المهادة لإختلاف المهور فيه وإذا قطع الطريق
في دار الحرب على تجار المسلمين أو في دار الإسلام في موضع عليه جركه عيشة أهل البني ثم أتى
الإنسان بهم لم يقطع الحدود ولا يشرعوا السبب حين لم يكونوا تحت يد الإنعام وجعل يشرق
بحجرجان فرفع إلى قاضي قلم فله ان يقيم الحدان جوزجان ويبلغ كلاهما في الأصل من على رجل
واحدة فاما إذا كان جوزجان غلب عليها رجل من أهل البني من غير تقليد من جهة ولله
خرايان لم يكن له أن يقيم الحد لانه ليس في ولايته كذا ذكره القدر الإنعام لاجل الشهادة
رحم الله هاروق وجب عليه القطع فرفع إلى قاضي وثبت القطع عنده ولم يقطع ثم إن
القطع حتى إنه تعالى والله أعلم **الفصل الخامس من مجوز قطعه وهي برخص قتل**
لغير مشروف بالبرقة وجده رجل يد هب في حاجته غير مشغول بالشرقة لا يجوز له أن يقتله
ولكنه يأخذه ويأتي به إلى الإنعام حتى يثبت عليه بالهيبس رجل دخل دار رجل فريد أخذ
مناقة أو أخذ المتاع وأخرجه فله ان يقتله ما دام المتاع معه لقوله صلى الله عليه وسلم قاتل
نور مالك وإن رمي به فليس له أن يقتله وفي كتاب الكراهية رجل اطلع على خايط لرجل فبدا
الحايط ملاه فان صاحبه الحايط لم صاح به يأخذ المتاع ويقتل هل لكان ثم ميتة قال
بعضهم له ذلك إذا كان في الملاء ثوبا ويقتله قاله الفقهاء أبو القاسم رحمه الله أخا شام
يقد رواه هذا التقدير بل اطلعوا وقالوا له ان يرميه على كل حال فليس كما يروون من النسخ
وفي كتاب الصلاة ذكر البرقة التي تتبع قطع الصلاة للمشرك منه وقدرتها ما يدوم وقد
ذكرنا شيئا من هذا في مسائل قطاع الطريق يشارف حرمه جدار رجل فلم يند الحرف حتى جاء صاحب
المنزل فالتى عليه فجاء فقتله فله ما قلناه في البرقة والدية ومقتله الكفارة وقال محمد رحمه الله في المتن
انما قتله عن الدية لا ماله وفي نواهد ابن رستم عن محمد رحمه الله قال أبو حنيفة رضي الله عنه
اللعن الذي يقتل بغيرك قتله فان قتل فله الدية يثبت تحت ان يبدأ بغيرك أوجبت أن يكون
معه شيء يفرميك به فارمه ولا يجدره قال محمد رحمه الله ان يلد دار رجل ولا يسلخ
معه وصاحب المتاع يعلم انه يتوكل على أخذه ان ملك ان يأخذ بعض ماله ويدف
ولا يقدر عليه صاحب المتاع ويقتله فله الدية وقوله أو عن أبي حنيفة رضي الله عنه قيل وجده في دار
يقال صاحب الدار دخل على يترني فقتله ان كان مقرقا بالشرقة فلا شيء عليه ولو ان رجلا من
أهل العدل سرق مالا من إيمان من أهل البني وهو يتردد عليه الكفر ويقتل ماله ودمه
قطع به وقت من أوجبه من هذه المسائل فما تقدم والله أعلم **المقطع**
وذكر بعضنا ابن رستم انه دخل على جنان من جبله وكان ليثا فاني يشارف فقال المكي
سرق حتى كذا فانكر البشارف فقال الأمير ايش يجب على هذا فقال عمام يجب على المكي البينة
وعلى المنكر البينة فقال الأمير على البشارف البينة ما نراها البينة والعمايين فاضرب البشارف
عشرة حتى أمروا وأتى بغير قتله ودفع بين يديه ثلث عمام بجنان الله ما رأيت حوزا أشبه
بالمدل من هذا أو ليس الذي استعمل على أهل زشتاق استيناء الحكود وأما ذلك إلى

أمر المداين والاعتقاد وابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله قال بترت هذا الطليكان
الذي في يدي هذا الرجل من فلان وقد كتبه إلى هذا أو قال وكنت لهذا كالي أخذه على يديه
وأقطع ولا أخذه على الذي الطليكان بيده بشر من أبي يوسف رحمه الله أو قال بترت من فلان
عشرة لأجل من هذا عشرة قال أبو حنيفة رضي الله عنه أمتة الأولى عشرة وأقطع للثاني وفي
المتن لو قال بترت من هذا عشرة وأمر لأجل بترتها من هذا قال أمتة لكل واحد منها عشرة ولا
أقطع وفي المتن إذا أمر القاضي الحداد يقطع يد الشارق ولم يزل يمينه أو يمينه فقطع الحداد يمينه
هاترت با بترته ولا شيء على الحداد وإذا أورد الشارق المروق منه قبل المرافعة إلى الإنعام ثم وقت
الرافعة إلى الإنعام لا يقطع البشارف استحيانا وفي القياس يقطع يمينه ان الخصومة من البند هل هي
شوط للقطع القياس انها ليست بشرط وفي الاستحسان شرط ولو كان الشارق مرد المروق
على ابن المروق منه أو على عيته أو اخته أو عمته أو طاله قبل المرافعة إلى الإنعام ثم وقت المرافعة
وإنما المروق منه البينة على الشارق فان لم يكن المروق عليه في حال المروق منه قطعت يده
البشارف وان كان في حاله لا يقطع يد الشارق استحيانا وكذلك إذا كان المروق عليه امرأة المروق
بينه أو جيرة الخاص وان كان المروق عليه والدة المروق منه أو ابنته أو جده أو عمته فان كان
هو أو ابنته عيال المروق منه فلا قطع على الشارق فإياها استحيانا وان لم يكونوا في عياله فلا قطع عليه
استحيانا وفي القياس يقطع وان رزقا على نفس من في عياله والدة المروق منه هو المكاتب وقد
الشارق المروق على مكاتب لا يقطع وان رزقا المروق على من يقول للمروق منه فلا قطع قبل
هذا استحيانا والقياس ان يقطع ولله ما عليه السوقة إذا انكر البترقة فليكن من العقوبة أبي بكره
الاعتس أن الشارح يزل فيه بأكثر رايه فان كان يترأيه أنه بشارف وان المال منه قد بدد وجوز له
ذلك لا يترى ان امرأة الدم بأكثر الرأى يجوز حيا ان من قتل على اثنان شافرا هاله ومجس
في خاطره انه اناه ليقتله كان له ان يقتله وقامة المشايح رحمهم الله على ان يضرره وفي القيون
رجل ادعى على آخر شرقة وتدينه إلى الشيطان وتطلب من الشيطان ان يفرقه حتى يفر بالشرقة
فضربه مرة أو مرتين فمسة خفاف المحبوس من التعذيب أو الضرب فتعود الشطح لئلا ينفك
فقط عن الشطح ومات وقد كان حقة فوله في هذه الحادثة وظهرت الشرقة على يدي غيره
كان للبرقة ان يأخذوا صاحب الشرقة بدية أبهم وبالعصاة التي أضافها إلى الشيطان وفي
القدوري إذا قال بترت هذه الدماهم ولا أدري لمن هي أو قال لا أعرف صاحبها لم يقطع
وقال أبو حنيفة رضي الله عنه فمن ادعى على آخر شرقة وانكر المدعي عليه يستحق فان كل تبني
عليه بالمال دون القطع هشام عن محمد رحمه الله في نواهد رجل سرق من رجل الف درهم فترس
ثم ان رجلا أخذه على المروق منه الف درهم فترس الف المارقة من البشارف قال ادور
القطع عن الشارق وفي المتن رجل سرق من رجلين الف درهم فترس الف من ميزان
ثم غاب أحدهما وحضر الآخر قال أقطع وفيه أيضا سرق الف من المرقين فترس أن يقطع
وليس للأص ان يقطع فان تعني الزمان الذين فله ان يقطع فان كان الرهن مستهلكا
فان لم يره من ان يقطع البشارف ولا يسبيل للبراهن عليه والمروق إذا هلك في يد البشارف أو ه
استهلكه بنفسه وكان ذلك بعد ما قطع يمينه في هذا كان في البشارف وفي الموقر لا يملك
روايتان وان كان الملاك ولا يستهلك قبل القطع ان قال المالك أنا أمتة لا يقطع عندي وان
قال أنا أختار القطع يقطع ولا ضمان عندي وفي المتن رجل سرق من آخر ثوبا فتمتبه آخر متة

يطلع البشارق فيمن الموقوف منه القاصب فيه ان كان يتهددنا وفي القديري ولوري
نوت خور قطع رفته ثم يكتفد حرق البكت لم يقطع ولو غزله غزلا ثم شرق قطع ولو شرب بكرة
وقطع يناعم زواجر المالك تولدت في يده المالك ولذا لم شوى الولد قطع ولقطع في عين وور
العين على المالك وباعة المالك من ايمان ثم استنوا فناء الشارق وبهرة ثابته لم يذكر محمد
الله فذره البتة في الكتب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله فيما يالوا فيون من مشايخنا رحمهم الله
يقولون لا يقطع ومشايع شاور الهو رحمهم الله يقولون يقطع والله اعلم **كتاب**
السير هذا الكتاب يشتمل على خمسة فصول **الفصل الاول** في التحريض على الجهاد وبيان حيفه
الجهاد وكيفية **الفصل الثاني** في ايمان وما يصنعه المبطل بايدي الكفار **الفصل الثالث** في الايمان
الفصل الرابع في من مثل ومن لا مثل **الفصل الخامس** في من اجل الاستماع بالغيب للفرقة وما لا يحل
الفصل السادس في الحربي يتحرر حريتا اخر هل تلك **الفصل السابع** في الناطق الكفر وما يصنعه به
الكافر **الفصل الاول** في التحريض على الجهاد وبيان حيفه الجهاد وكيفية
وانه نعمان **نوع** في التحريض على الجهاد **نوع** في بيان حيفه الجهاد وكيفية **اما النوع الاول**
رؤي عن محمد بن جعفر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما اصاب اخراكم باخذ حمل الله عز وجل اوزاجهم في اخواتهم فليس بظفر عرو او نهار الجنة وتاكل
من ثمارها وتادوي الى قناديل من ذهب تحل في كل القوم فلا يجدوا لحيث ما كلمهم ومستمعهم
ويقيم قالوا من شئنا اخواننا انما في الجنة عزق ليلنا وهذا في الجهاد ولا يتكلموا عن الحرب
فقال الله تعالى انا ابلهم عنكم ما نزل الله تعالى ولا تحبثن الذي قبله اني بسبيل الله انا اكل احيا
بذلكهم يزورون فرحين ومن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فقال مالي اناك مائة من اهل بيتك تترك دينك فبعلا فقال الا اجر ك ما ك الله
احدا قط الا من وراء حجاب والله علم اياك ك ما ك ابي مشافه فقال نعم يا عبد الله قال اني ابي
في سبيلك فاعل ثانيا فقال الله تبارك وتعالى قد سبقني النصارى اهل البنا لا يرجعون ولكن اهلك
الذرية التي اجابها يعني ما يعني قال لا ريب ما بلغ ما وادي ما نزل الله ولا تحبثن الذي قبله اني بسبيل الله
التيه وفي ابو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لو كنت
ان انا في سبيل الله فاعل ثم اخبرني عن ابي امامه الباهي رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما من احد يموت وله عند الله خير يفتي الرجوع الى الدنيا وله الدنيا ما فيها الا
المشهد لانه يفتي الرجوع بسبيل الله ثانيا من عظم ما يال من الذرية وفي الحسن رضي الله ان النبي
صلى الله عليه وسلم يفتي حيفا وفيهم ابن رواحة فعلا الجحش واما ابن رواحة ليشهد الصلاة مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قضي صلاته رآه فقال واهن مروا الله لم تكن في الجحش ولكني
اخذت ان اشهد منك وقد علمت خذلهم فادوخ فادركم فقال هو الذي يفتي بغيره لرا انفت
مالي المزمع حيفا ما اذرك فاعل عدوهم وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خير الناس رجل
تمسك بعنان فريسة في سبيل الله تعالى فطاسع هبة طار اياها الفضة العجوة وفي ابو هريرة رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من مات من ايمان مات شهيدا ومن مات من غير ايمان مات
أعدو الجهاد فاخذ ابن من براني فابيت ذلك فقال انكره الى الآخر ففعلنا ان طام الجاهدين
في اهل الدنيا بمنزلة جبريل في اهل السما وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال اذا ابتاعتم بالعين والبيع
اذناب البقر وكرم الجهاد فاعلم حتى يقطع فيكم عدوكم فالحج جميع الغينة وهو نوع من اخذ ثمة النجلا

من اكله الوبر المحرق من بعض الرول او صورته مذكورة في كتاب الكنائس من الجامع المشهور في
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه راي شيئا من الات الحرة في بيت حرم ما دخل فذا بيت قوم الا
ذوا من ابن محمد قال اذا رعبت هذه الامة يزعجهم النصر وقد في قلوبهم الرعب عن عمرو بن
كعب قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى ان تطيعوا الذين كفروا يفسدوا لكم على انفسهم
فستكذبوا اخاهم من اهل القرب قال لا ولكن الله الزوج والله اعلم **النوع الثاني في حيفه الجهاد**
وكيفية عن عبد الله بن ابي ابي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا نال المدة وقيل ان يراهم
قال اللهم انا عبدك وادم عبادك فواحدنا ونواحيهم بيده اللهم اهرمهم وانصرنا عليهم ويطلبني
ان يكونه اليك المبطلين فيضا والرايات يتوفا والوا لا ايمان والرايات لا يواد لما روي عن نراشد
بن سودة قال كان تراب رسول الله صلى الله عليه وسلم يملح يودا والوا ابيض قال غزوة من الزبير
كانت راية رسول الله صلى الله عليه وسلم يملح يودا والوا ابيض قال غزوة من الزبير
ديني ان يخل كل قوم شعرا اذا خرجوا في قتالهم حتى ان صل رجل من اقباه ناذي شعاع وكرك
ينفي ان يكون اهل كل راية شعار معروف حتى ان صل رجل من اقباه ناذي شعاع وكرك
ذلكه بواجب في الذين حتى لهم يفعلوا ما ياتوا ولا يكتفوا افضل واقرى على الحرب واقرى على موافقة
ماجات به الا انما ما روي عن عثمان بن ابي وهب الجعفي قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في غزوة المريسية وفي غزوة بني المصطلق وكان شعارنا يا سمعون ائت بنا فطفت بالقد
فاقتل من شئت وهذا كان شعار النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر وكان شعاره يوم احد
ايث وقال النبي صلى الله عليه وسلم للهاجرين ليد في حرب الحزاب ان يقيم الشيلة شعاركم حجج لا
يضررون ولا يضرهم للشاكرين ان الامم الا يضررون ولا يضرهم فقال الامم ليلنا مفاضة وكان
شعارهم يوم خيبر يا اخباث سورة البقرة وفي تادام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ولوا
منهم من فقال يا احباب سورة البقرة التي من عند الله ويؤله ويصل بغيره في غير العد وخرج
اليه المبطلون حين سمعوا صوته طار جع المبطلون قلى المشركون فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويصل اهلنا ويا بيتين وهذا قيم اكرم رسول الله صلى الله عليه وسلم خبره فاحاصل ان الشعار
هو العلامة والجار في ذلك الى ايمان المبطلين لانه ينبغي ان يتحاركة والى على طر هو القوي بطريق
التقوية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتي القالة الجحش ولا يفتي رابع الشوت في الحرب
من غير ان يكون ذلك مذكور في وجع الدين ولكن في النسل الجحش فان كان فيه منفعة وتحرر
المبطلين فلا بأس به يعني ان المبارزين يزدادون ثقا طار جع الشوت وزعا يكون فيه اوقات
العدو عا ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يفتي في دجاة في الحرب وفيه واما اذا لم يكن
فيه منفعة فهو مثل من فليس ابي عباد قال كان احباب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم
يكونون الصوت منذ ثلاث الخباير والقتال والذكور والمراد بالذكر الوعظ قال شمس المنة ابو
بكر بن ابي سهل البصري رحمه الله في هذا الحديث بيان كراهة رفع الصوت عند سماع القرآن
والوعظ تبين به ان ما يفتي الذين يدعون الرعد والجمعة مكررة لا اصل له في الدين فتبين به
انه يرفع المتشقة وطا في اهل التعوي بما يقتضيه من رفع الصوت وتحرر في الشيا بعد الطمع
لأن ذلك مكررة في الذين يندفعون القرآن والوعظ فاعلم عند سماع الغنا وكثرة الغزاة
اخذوا الجرايس في الحرب لما روي عن كعب رضي الله عنه انه قال ما ايسر من حيش من المبطلين
الا نبت الله تعالى ملكا ينادي في كل يوم اللهم اجعل كل مؤذنا يديده وخوافها خديدة الاذات

الحرس ومن خالفه من شيعته ان قال رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يهلكه الجرح فقال
يكلمه الشيطان واليه يستأمر طلب الاستماع الى العدو وهذا ان التواضع في دار الحرب اذا
تعدت واثبات التعدي وعلمهم العدو ولا موات الاخرى فالجرح في هذه الحالة يدرك المشركين في
المكيدة فكان يكرهها فاشرف دار الاسلام فلا يابس به ولا يابس جعل الاخرى في الخيل مع القاصد
الذي يقال لها بالقرينة بر كبتوان عند لقاء العدو فلا يثبت من ارباب العدو ولا يابس منه
الكلون التي تخرج في الحرب لاجتماع الناس وابستخدامهم للقتال لانهما ليست بطول فلو رتب
ان يكون أمير الجيش بصيرا باس الحرب حسن التدبير لكانت يابس من يهتمهم في المالك فلا يابس
ينعم من القرمصة اذا رآها وحكي من مصر من سيار شرب التواضع الذي اخبره من رآه
قال اجتمع على انهم على ان من كان من حاجب جيش يابس ان يكون في جيش قتال من قتال المقاتل
بجلاء كجلاء الديك وتحت كضيق الدجاجة يعني الشفقة على رعيته وقلب كقلب الأسد وقار
كقاروة الذئب وحمل كحمله الخنزير وصبر كصبر الكلب على الجراح وجرح كجرح الكلب في ذواته
كودمان الثعلب يعني الحيلة والمكر وحذر كحذر الغراب وتحت كضيق الدجاجة التي لا ترى متروكة
انذارا بها بالعارضة يورخ ولا يابس على الروي ان كان في جيش المشركين او فروع على
المكيدة بان كان القوم من قواد المشركين او غلب الميادين التي لا ترى ان يثبت الله من يستعد
وفي الله من على ما يابس اي حصل لفته الله الي النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر حتى القاء
يعتبه قتال هذا راين مذوكة التي حصل لفته الله تعالى صلى الله عليه وسلم الله اكثر هذا فوعو
ذرعون اشقي كان شره على دمي امني اقله من شره من على موسى واسمه ولم ينكر عليه ذلك
ويجب للامان ان يستقبل الصفوف ويكلف عليهم تحريمهم على القتال ويستمع بالسمع ان
صدقا ومبروا ولا يابس للمجاهد ان يجابح قوته في حال القتال أي خفيه وان ذلك لا يكون
عدوا والمخافة يابس حاله القاريض وثبت بر هذا ما ذكره محمد رحمه الله وهو ان يكلم من
يبارزه بشيء ويغير خلاف ما يظن كما فعله علي رضي الله عنه يوم الحندق حين بارز عمرو بن عبدود
فقال ائتت تدهميت بي ان لا يستعين بغيرك في هذه الذي دعوتهم بالفتك كما لا يستعين
لذلك فصرى على يابسين من به قطع رجله ومن عقبه ابن خاسر الى النبي صلى الله عليه وسلم قال
يا قولك بتركه وتعالى وايدوا له ما لبست تعلم من قوة الا ان القوة التي تالفا فلان في حديثه
سلي الله عليه وسلم ان قال ان الله تعالى يدخل بالهم الواحد ثلاثة الجنة حلاله الذي يجهت به
وشبهه والراي به ومن من الخبايا وفي الله عنه انه كتب ان دبروا الاطراف في أرض العدو ولا يابس
بلاخ وهذا مندوب الى المجاهد وهذا مندوب الى المجاهد وفي دار الحرب وان كان قس
الاظهار من البطولة لا يابس اذا سقط السلاح من يديه ودايمه العدو وتعالى عن وقية
باظهاره وفي ظهره السوارب فانه يهتف في دار الحرب مندوب الى قودير السوارب
وتنكره لئلا يكون اقصي في ميتين من يبارزه والمجاهل ان ياقون الموه على المجاهد فمؤندوب الى
القبض عليه بلا جرم من اعزاز الدين وهو المشركين والجهل الذي لا يكون له في المكان ملكه البيع ولا
يستعداد للقتال به فلا يابس بان ياخذ من يابس طايدين ماله بطينه من نفيه ليعتق به على المجاهد
يكون هو مجاهدا يستفده وصاحب المال مجاهدا ياله لما دبره من غير نفي الله عنه انه كان لعربي
العرب على ذي الحليفة وكان الساري فرس القاصد والاعزاز البعث الى القراة واذا اراد
الرجل الخروج الى الجهاد ولا يوان فليس ينبغي ان يخرج حتى يشاهد من ان يراة الذي

لقد ميتا والجهاد فرض على الكفاية او المبيع النفيس ما اذا ان لنا لا اخذنا دون المشركين
ينبغي له ان يخرج من اعداء حتى لا يوصل في معارضي ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسئل فقال اني جئت اجاهد عنك وتركت والديني يسكان فقال اذهب فاحكم ما ابيكهما
وان لا يدان في بعة من لا يذنا له اذا كان يظلم من ذلك مشقة شديدة وهذا خلاف ما اذا
اراد البشير للقتل في الجارية او ايج او العوة ذكوة ذلك انواه وهو اخات ملهها الصيغة فلا
ياي بل يخرج لان الغالب في هذه الاستداراة لامة ولا يخلص في خروج مشقة شديدة فان الحرب
على القبيصة يندفع بالعلم في الرجوع الا ان يكون بغير اخوة كركوب البحر في يديك حكم هذا الحكم الخرج
الى الجهاد لان خطر الهلاك فيه للظن واكثر واسم **الفصل الثاني في الامان وما يصح**
المكسبي بايدي الكفار ولان جماعة من الكفار قالوا للمسلمين استونا على ديارنا فاستمع
على ذلك هم آمنون ولولا دم واراد اودم وان يستلوا من اولاد الرجال ان ايم الدريثو نعم
جميع ذلك فدرية المرفوعة الذي هو متوليته وهو اقل لذريته الا ترى ان الثاني كلم ذرية
ايم ونج عذرا بانكم ولا يدخل اولاد البنات كذا في ذكره في الكبرياء ان اولاد البنات من ذرية
ايم لانه ذرية لثباتهم لان الثاني يضاف الى ابايهم لا الى ائمههم وذكره موضع اخر ان اولاد البنات
يدخلون في ذلك لان الذرية ايم للفرع المتولي من الأصل والاب والام اصلان للولد ومعنى الامانة
في جانب الام ائتين من ما اهل يصير مستندا بالحسنة في ارحام المؤمنين وفي البينة جناية
عني في يقر يفتح اليم فان الحاجة اسره به ذات يوم فاقطع اليه دم بقله فقال له ليقر ان علي اية
من كتاب الله تعالى على ان القلوثة من ذرية رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تملك ولا يرد
قوله تعالى نفع انسانا وابناكم تملكه قوله تعالى ومن ذرية داود وسليمان الي ان قال
وذكرنا ويحيى ويصفي ثم قال نعمني من ذرية نوح من قبل اب ام من قبل ام نبت الحجاج ورد على
وقال ليس تعلق ابناينا ولم ينون وبنات وبنات وبنات وان لم يكن فيهم ذكر وانما بنات خاتمة من في
جميعا لان هذه الصفة لا يتناول الاناث للفرات الا اذا كان المضاف اليه ابنا القبيلة وان
قالوا استونا على بناتنا واخرنا ايضا فذلك لان الكور لان صيغة الكلام ثلاث خاصة
للا يدخل فيه الذكور ووقال استونا على ابائنا ولم ابنا وامهات فلم ينون وقالوا استونا على
ابائنا ولم ابنا ابنا فاما على الفرقين فان لم يكن لهم ابنا ولكن لم ابنا ابنا فم ابنا فاما
قالوا استونا على ابائنا وليس لم ابنا ولم اجناد فليس يد على الاجناد في ذلك وهذا الفصل في
ما ذكرناه ابنا والفرق المذكور في الكبر والكذلك وقالوا استونا على امهاتنا وليس لفرد
امهات لكن لم جدات فانهم يدخلون في الامان ووقال استونا على سوالي وليس له الامواليات
اناث لا ذكرين فمن امهات منه استجسانا وفي القياس هذا وما تقدم من ابنا البنتين انه لا يملك
الاناث المفروقات وكذا استحسن ثلث اقل اللعة يستجرون اطلاق ايم الموالى على الامان
المفروقات ويعدون قول التامل مولات من باب التكاليف بل يكونون للمعتقات من سوالي
لان كما يقولون للعتيق وللغرف بغير في مقرفة المراد ايمهم وان قالوا ابناي عشرة فاعلم
هؤلاء والميتة في ثمين عشرة الى اتمام ووقال ابناي عشرة من اقل يعني اربعة عشرة من اقل
خصني فذلك قوله من اهل الحسين بنوا والامان له في عشرة بنوا ووقال ابناي عشرة من اخواني
فواي عشرة سواه من اخواني وكذلك لو كان عشرة من ولدي ووقال ابناي عشرة من اخواني
انابهم اربعة من ولدي انابهم الامان عشرة سواء ووقال عشرة من اهل بيتي اربعة عشرة

من اهل جنتي اناهم والامان لثمة هو اضعف والفرق ان كل مني للظرف وقد تمكن العقل بحقيقة ما في قوله
 ايتوني عشرة من اهل بيتي ايتوني عشرة من اهل جنتي ايتوني عشرة من اهل جنتي ايتوني عشرة من اهل جنتي
 حمله اهل بيته او المراد بيت النبوة فكان العقل بحقيقة الظرف ممكنا فلفظنا كان الامان لثمة
 من يتاخر وهو اضعف وفي قوله في عشرة من اخواني يتعدوا العقل بحقيقة الظرف لان الامان
 لا يكون من احواله فلا بد ان يحمل حرفه في معنى خرب مع كاهن الاصل اعني يتعدوا العقل بحقيقة
 الكلمة ولها اختيار متعارف يحمل على ذلك الجواز وتوالت ايتوني في توالي وله توالي وتوالي في توالي
 كما وانما يتم ايتوني ولو قال ايتوني في توالي وله توالي اعتقوه وتوالي اعتقوه فاما ان كان لا يتاخر
 الغرضين لان اليمين المشتركة لا معلوم له عندنا وانما يتاخر في الامان اخذ الغرضين ويكون
 ذلك على ما تواتر المشتمل فان قال ما تواتر شيئا منهم جميع ايتوني استحبنا وان خاصا المثلون
 جنتنا فاشرف عليهم رايهم الحسن فقال ايتوني عشرة من اهل الجنتي على ان الله لكم فقالوا
 لك ذلك فنع الحسن فبراهن عشرة من اهل الجنتي في عشرة من اهل الجنتي في عشرة من اهل الجنتي في عشرة من اهل الجنتي
 ما تقدم ولو قال اعتقدوا اني ايمان على اهل بيتي على ان ينخلوه فيصلوا فيه فاعتقدوا اني ايمان
 على ذلك فليس لم يثبت ولا يثبت من التعويض ولا من الاموال لا في كلامه فخرنا بما هو في قوله
 فتح الباب وهو الصلاة فيه دون ارماع اهله منه وقد يرغب المثلون في ذلك فيقولوا
 الخبر ان المثلون حملوا بالجماع في جنتي كذا فتع به الرب في قلوب المشركين او ليعملوا
 الله عز وجل في مكان لم يقبله في ذلك اهله ومكان العبادة شاهد للذين فيهم التماسه
 واذا ارسل اليه الرسول ان يبعث من اهل بيته في حاجة له فذهب الرسول وقومهم في طلبه الى الرضالة
 قال انه ارسل في ساني اليك ايمان لك ولا قبل منكك فتح الباب وانه بكاب وروية واعتقد
 على بيان الامور او قال ذلك في بعض من هذا المثلون فاهل الكتاب على اهل البيت
 ويحل يتبون فقال ايتوني الحسن ان رسولكم اخبرنا ان ايتوني كذا فاشهدوا في ذلك المثلون في
 متاخره فالقوم ايتوني في عيادهم ما اخبرهم لان مباركة الرسول كعبارة المثلون فكان ايتوني القبر
 فاشهد ان قيل عبارة الرسول كعبارة المثلون فاشهدوا في ذلك المثلون فاشهدوا في ذلك المثلون
 قيل له هذا القبر في شجرة في جنتي المشغوف اليه لا لظرفي له في ذلك واما الذي في وسعه
 الاعتماد على ما أخبر به الرسول فلهذا يحمل ما أخبر به في كانه حتى وهذا لان الواجب على المثلون
 ان يختار الرضالة ايتين دون الخارين والصادق دون الكاذب ولزم يحمل ما يجب به الرسول
 كانه حتى في ختم ادي الى الغرور وذلك حرام وان كان الذي اناضله هذه الرسالة رجلا ليس برسول
 ولكنه انعمل من تلقاء نفسه ككاتب فيهم لسانهم فلهذا فيهم ايتوني او قال ذلك لهم فوالله اني رسول
 المبعوث او رسول المثلين فم في كلامهم وبلاهم ان يقبل مشاغلهم هكذا ذكره عن الامامة البرهاني
 رحمه الله في باب ايمان الرسول وذكر بعد هذا الباب في باب ايمان غير اذن الامام على خلاف
 ما ذكره فينا ومثوره ولو ان ايتوني القبر قال لهم لا ايمان لكم ان ايتوني رجل بيتهم حتى اوتهم
 انما انا هو مسلم وقال لهم اني رسول المبعوث فاشهدوا في ذلك المثلون وان كان
 الرجل كاذب في ذلك لانه حتى اخبر الكلام فخرج الرضالة فقد تحقق الغرور واذا لظرفي لهم في الرضالة
 على كلام انه صادق في ذلك ام كاذب وعنده ودينه يدعوته الى الصديق في معناه عن الكذب
 وتبعه ان يقرروا هذا الظاهر ولزم يفتح الامان لم ادي الى الغرور واما ان العبد الماذون
 له في القتال صحيح وان كان مجورا عليه لا يفتح عندها خلافا لابي يوسف رحمه الله واجمعوا ان

لما كان

لو انكم عتقوا الزمعة جازان كان مجورا عليه وفي في الشير الصغير واذا ايتي السلم بالقبول مقبرا
 في ايدي الكفار عياذ بالله فانه يستحب له ان يبتلي منه ذلك وتكتفين يستغفر بعد ما وثبه
 ليكون لعملة الصلاة والاستغفار قال صلى الله عليه وسلم من ختم كتابه بالطاعة غفر له ما قبله
 وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان اول كلامه واخر
 كلامه قول لا اله الا الله غفر له ما بين ذلك قال شمس الامامة البرهاني رحمه الله فلهذا
 استحبوا ان يلقن العبيد في اول ما يقدر على التكلم كلمة التوحيد ويلقن منه موتهم ذلك
 ليكون اول كلامه واخر كلامه هذا في الاصل في الباب حديث خبيب رضي الله عنه فاشهد
 لما استخرج منكم خروا بكم الى الجبل ليقتلوه فقال دعوني اقبل ركعتين فقالوا اقبل صلى
 ركعتين ثم قال لو ان تظنوا اني جفعت من الموت لودت وفي رواية او جفعا وقال لو لا
 خفية ان تقولوا جفعت من الموت لودت لودت لودت فاشهد اني في نظر وجهه المشركين فلم يتر اشيئا
 او ايتي ثانيا في يده جوارحه فقال والله ما اري الا وجهه عذو الكرم انه ليس فاهنا احد يبلغ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في السلام فاق رسولك واخبر به في السلام وروى ان
 النبي صلى الله عليه وسلم ردا السلام وهو في المنبر بالمدينة ثم قال جيب رضي الله عنه
 اللهم احصهم عذرا والعمم بدوا ولا تبني منهم احدا را في كتب الحديث انه التمس منهم ان
 يكبره على وجهه يستقبل القبلة وهو ساجدا فابوا عليه فحمل يقول

فلمست اباي حين اقبل مشلا علي اي جنب كان فيه مصرعي
 ذلك في ذات الاله وان يشا تبارك في اوصال بطلو مخرج

فالبند دمع بده وفي النسب ابي اعطى كل واحد نصيبا لا يمان الفن والفرق القريب الشلو الغفور واما ذكرنا
 هذا الحديث بطوله لانه من الغرض في الجهاد **الفصل الثالث في الافعال**
 لانتال جمع نعل وفي الغنية وسنة قول لبيد ان بقوى ربنا جل نعل واذن السوي في نعل والريث
 لا بطا والتاخير والمراد من استتال لفظ الانتال في عبارة الفقهاء لفظ الامانة في الغنى
 وذلك الفعل منه ليس بقبلا وذلك المثل ليس بقبلا ولا خلاف في ان التفتيل جاز في الامانة للتعريف
 في القتال فان الامام ما مود بالتحريض قال الله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال ومثورة هذا
 التفتيل ان يقول الامام من قتل قبيلة فلهذا من اخذ ايتوني قوله ولا يفتح القابل ايتوني
 بدون التفتيل من الامام عندنا وقال ابن ابي رجة الله من قتل مشركا على وجه المبارزة وهو مستقبل فلهذا
 ايتوني قوله وان لم يبق التفتيل من الامام لقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قبيلة فلهذا من قتل قبيلة
 هذا ان لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الكلمة بالمدينة ولم يتقبل انه قال هذه الكلمة الا بعد
 تحقق الحاجة الى التحريض فان قال ابن ابي رجة الله عنه قال لم يفتلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 في من تزايد من قتل قبيلة فلهذا في يوم خيبر وذلك بعد ما انهم المثلون وقمة الحاجة الى تحريض
 المثلين ليكره اني ليرجعوا الا قال الله تعالى ثم وثم مذبرين وقيل قال ذلك يوم بدر وايضا وقد كانت الحاجة
 الى التحريض يزيد من قتلهم فانه كانوا اعداء منهم الله تعالى في قوله عز وجل انهم اذله فوهنا انما قال ذلك
 للتحريض ولا يجوز للامام تحريض بعض اهل القبر على من الغنية بعد الامانة لما فيه من انكسار
 عن التباين وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قتل يوم بدر سعد ابن ابى وقاص بين القام
 بن سعيد فاما ما قيل في هذا انه ايمان من الحرس لانه كان محمدا او على انه اعطى ذلك لنفسه فلهذا
 العطاء بعد ما اذ هو نزيل ما يروي انه صلى الله عليه وسلم اصابني يوم بدر في السنارم لفظا علينا فكان

أخذوا بالثبات وفي ما ذكرنا من الأخرى باليقين غير الجحمة من التلع وفي الشق والبرائة باليقين أضح
هكذا وقع التبعاع من يوتق به وما ذكرنا في الحديث أن اقتلوا عليه من جري عليه للربى أراد به
الاستعداد وملاؤنا رحمهم الله لا يتولون بهذا لأن نبات القاتل عذبت فيهم أحوال النبات الأخرى أن
ذلك ينبغي في المراك ويطرح في المسود فلا يمكن أن يجعل ذلك حكا وتاويل الحديث عندنا أن
ذلك في قوم باصياهم يمكن أن يستدل بنبات غانهم على ذلهم ولا يقتل الأفي والمعد ولا مستطع
الينين خاصة ومزاده من هذا إذا كانوا لا يتولون تلك ولا تاري وقد ذكرنا نظرية في الشيخ الثاني
ونستل مستطع اليد اليسرى والأخرى والأهم واليد اليمنى يقتل في حال إنا فيه ولا يابى
بأن مثل الرجل من الميلاي كل ذي رحم محرم منه من المشركين يستعد به إلا الولد والوالدة
والأجداد والمجذات من قبل الرجال والنساء قالوا وهذا إذا لم يضطره الزوال ذلك
أما إذا اضطره إلى ذلك فلا بأس بأن يقتله إذا لم يتمكن من الهرب والإفلات منه فإذا اضطره
بابه في الصف لا ينبغي له أن يقتله بالقتل ولا ينبغي له أن يملكه من الرجوع حتى لا يعود
خربا على المسلمين ولكنه يلجأ إلى التوبيع ويملكه منه حتى يجرى غير يقتله قال محمد رحمه الله
وهذا أحب إلينا **الفصل الخامس فيما يحل الانتفاع به من الغنمة للفرقة وما لا يحل**
ومن إبراهيم الغني رحمه الله قال لما فتحوا مدينا رحمهم الله التواد الكوا من خبزهم وذكر الواقدي
رحمه الله في المغازي أنهم ظفروا بمطبخ كثير وكذا ذكرت القودور فقلوا أن ذلك صفع فحل
يلطون طعام بذلك فقل أنه مأكول فاكلوا من ذلك حتى انخرأ أي استلوا بالغنمة وإذا انقأ
الميتون طعام في دار الحرب فليس ينبغي لأحد منهم أن ينسحق بذلك بشي إلا المأكول
والمشروب ثم ولدوا بهم ولا بأس بأن يذبحوا البقر والغنم لئلا يلا من حاجتهم إلى ذلك
ما يشاء ولا يملكهم استصحاب ذلك من دار الإسلام ولا يجدها بها ولا قرا التي ضيافة فلهذا
الحاجة جاز لهم التناول منها وأصل منه حديث سلمان رضي الله عنه حين أتاه غلامه يقال
لهم بها وقد قتالها فان كان مالا فبعها إلى هؤلاء وإن كان طعاما أكلناه وإذا بها أرغفة
حواري وجبة وشكر فحمل سلمان رضي الله عنه يطرح لأصحابه من ذلك الخبز وينسحق لمؤ
من ذلك الجبن فما يكون ويخبر كيف يصنع الجبن ويتوي في ذلك ما يغير وجوده في ذلك الموضع
أو يكتن غلاف ما يتولده بعض أهل الشام أن هذه الإباحة تحس بطعام يكون في ذلك الموضع حتى يكون
حافيا فاما ما ينسحق من موضع آخر إليه فلا انفرد من أعر المأكول واعتمادنا فيما حديث مذكور
الثاني رحمه الله أن من جلا يخرج جردا بأرض الروم ثم نادى في الناس قلوا إلى هذا اللحم فخذوا
منه فقال مذكور لرجل عشان يا عبيداني ألا تقوم فتأيننا من علم هذا الجرد فقال الغساني أنه
نهي أي لم يخص فقال مذكور لا ينبغي في المادون فيه ومعلوم أن الأبل تعمر بأرض الروم
ولا بأس بأن يروح ذابته ويدهن زابته من الغنم يريديه أنه يفعل ذلك بما يركل من الرية
والنفس فإن له أن يخص بذلك فلا يكره له أن يخص به انتفاعا بوجه آخر والتوقيع وميليت
حوافر الدواب ثم يذاب عليها من الواحة وفي غلاية الوجه ناعما يتوي ذلك من الإدمان
كالشيطنج والزبيب والحوي ليس له أن يدهن من الحبي من ذلك لأن غلاية يركل الأتري أنه
لو وجد غلاية أو با نالم يكن له أن يستعمله لأن هذا مما يركل والربى ذهني التيايين والبيان
مهرب من الشجر له راحة يستلذه وأما الزيت وعجوه فلا بأس بأن تاكله أو تستمع به وإنه
أما بوايهما أو كرمته يابسة أو رطبة أو يكرأ أو يعلأ أو يعلأ أو يعلأ أو يعلأ أو يعلأ أو يعلأ

الذي وكل عادة للتعبش فلا بأس بالتناول منه ولا يجوز أن يتناول شيئا من الأدوية والطيب
وهذا أكله لم يضره الامام من الانتفاع بالمأكول والمشروب أما إذا نهاهم عن ذلك فلا يتناول
لهم الانتفاع به ثم يركل رواية الشبر القنير لا يتناول الانتفاع بالمأكول والمشروب إلا الحاجة وعلى
رواية الشبر الكبير يتناول الانتفاع بالحاجة ولا يضر الحاجة حتى أن يركل رواية الشبر الكبير يشوي
فيه الفقير والغني والانتفاع بالثياب والنبات وغيرها لا يجوز إلا الحاجة باتفاق الرافيات
وأما احتاجوا إلى الزقود أما للطبخ أو للاصطلا ليرود أمانيهم فلا بأس بأن يؤتوا وأما أخذوا
من خشبهم وقصبهم إذا كان ذلك معذبا للوقود فإن كان غير معذبا لذلك بل هو معذبا لأخذ
القصاص والادراج وله قيمة لا يباح استعماله والوقود يفتح الوالو الخطيب بعضها ابتداء النار
واشتغالها فلا بأس بأن يعلف الدابة الحظرة إذا كان لا يجد الشعير وإن وجد في دار
الحرب صابونا أو حرضا حرزا فليس له أن ينسحق به إلا عند الضرورة وإن كان الحوض نابضا
في أرض القود فخذ من ذلك شيئا إن كان المأخوذ قيمة لا يباح الانتفاع به إلا عند الضرورة
وإن لم يكن له قيمة جاز الانتفاع به من غير ضرورة ولأن رجلا من أهل العسكر استأجر رجلا
ليعلف له فذهب الرجل إلى بعض المطابخ وأتاه بالعلف ثم قال يذاني أن أعطيك هذا
وليكني أخذه لثوبي وأرد عليك أجرك وأني المستأجر إلى أن يأخذ منه فإني أقم المجير إن شاء
على الإجارة أجريا دفعه إلى المستأجر أن كانا محتاجين إليه أو غنيين منه وإن كان الجير محتاجا
إلى ذلك والمستأجر محتاجا فله أن يمنعه منه لكن لا أجرك عليه والمطبخ يجمع ضرورة
وهي حرق طعامها الطعام ولو كان المستأجر استأجره ليعفش له حشيشا والمثله يحالها
فالمستأجر أن يأخذ منه وإن كان هو محتاجا عنه والجير محتاجا إليه إذا قرأ أنه احتشم له لأن
الحشيش لثوبي من حلة الغنمة وإذا انقلب رجل من الحرب في دار الحرب فله أن يأخذ من
من بعضه وأما إذا دخل إلى منزله آخر فله أن يأخذ من بعضه بعضا من أهل القبر إلى ذلك
فإن كان يعلم أنه لا يوصف في ذلك المنزل طعاما فلا بأس بأن يمنعه من هذا الطالب فكيف يصح
مع نفسه إلى منزله آخر فلا يحل له منعه وإن أخذه الطالب منه مع حاجة الأول إلى ذلك فخاص
الأول إلى الامام قبل أن يأكل ويصرف الامام حاجة الأول إلى ذلك ردة الامام عليه وإن كان التنا
محتاجا إليه دون الأول لم يرد ردة عنه الامام وأما إذا كانا غنيين عنه فالامام يأخذ من الثاني
ولا يذفته إلى الأول بل يذفته إلى من يشاء وهذا الحكم الذي ذكرنا يكون في كل ما يكون
الميتون فيه شربا أو كالا لزول في الرطابات والجلبش في المساجد لانتظار الصلاة
والزول بمنا وعمرات الحج حتى إذا أخذ موضعها من المسجد فهو أحق به وإذا ببط إنسان
خيميرا أن يبط بغير أمره فهو ما لا يبطه الأمر بنفسه بغير أمره وإن كان يبط بغير أمره كان
الذي ببط أن يعطي ذلك الموضع من شاء وكذلك إذا ضرب رجل ضبطة في مكان بمنا وعمرات
وتد كان ذلك المكان يتزل فيه غير قبل ذلك وكان معروفا بذلك فالذي يذري ذلك المنزل
أحق به ولثوبي الآخر أن يحوله منه وأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من شارب من سويق
فإن كان أحد من ذلك موضعها أو شارب ما يخلط إليه فليغيره أن يأخذ منه ناجة هو لا يحتاج
إليها فينقلها عنه فله طلب ذلك منه رجلان كل واحد منهما محتاج إلى أن يتزل فيه فإلا الذي
يذري إليه أي سقى أن يعطيه أحد فادون الآخر كان له ذلك ولو يذري إليه أحد فادون الآخر
الذي كان أخذه في الاستعداد وهو منه غني أو يرضى عنه ويترك له محتاجا آخر لم يكن له ذلك فإن

قال انما كنت اخذته لهذا الامر لا لغيره لا لغيري استقلت على ذلك وبعد اخلت له ان يرجعه وهذا
هو الحكم في الطعام والعلف اذا قال اخذته لعلان بامره ولو ان رجلين من اهل البيت كثرنا
أخذنا شيئا من الاخر متنا قسما ولا وكل واحد محتاج منها الى ما يشاء ولكل واحد منهما ما
يتناول ما يشاء من صاحبه وليس هذا بيع بينهما لان لكل واحد منهما ان يبيع من القليل
بما اراد حاجته الا ان قيام حاجته بمنفعة من الامانة بغير رضاه فيكون كل واحد منهما صاحب
حصة بهذه الامانة ثم يتناول باسئل الاباحة بمنزلة الامانة على المائدة يمنع كل واحد منهما الاخر
من مديده الى ما يشاء في نفسه بغير رضاه فيكون وجود الرضا من صاحبه يحتاج الى كل واحد منهما على
ملك المضيف باختيار الربا فيمنعه وان كان كل واحد منهما محتاجا الى ما اعطاه صاحبه وساحبه
يحتاج الى ذلك ايضا فان اراد اخذها فنفس ما صنعنا لغيره وان كان التبايع محتاجا الى ما اعطى
والمتشترى يستغني منه والتبايع ان ياخذ ما اعطى ويؤد ما اخذ فان كان حين صدق التبايع الاشراف
من صاحبه اعطاه صاحبه وجلا اخر محتاجا اليه لم يكن له ان ياخذ والله اعلم **الفصل السادس**
في الحربي يقر خيرا اخر هل يملكه قال محمد رحمه الله في الشرايع والاعقاب
قوم من اهل الحرب على قوم اخرين اقبل الحرب فاعطاهم قبيلا يملك ثم ان المالك فاضل ارضه
اشلوا او صاروا منه فاولئك المغلبون عبيد لهم فيمنعهم لم ياشاء ولا جندة الذي غلب
لهم ثم احرارهم ان محمد رحمه الله وضع الميثاق فيما اذا غلب قوم من اهل الحرب واعطاهم
قبيلا يملك وهذا اشارة الى ان الحربي اذا قهر خيرا اخر يملكه اذا كانا يرون ذلك ولا يملك
الملك في هذا الفصل متعارفه فاقول على المشايخ فيه بخلافه قال بعض مشايخنا رحمهم الله
يثبت الملك للحربي القهر وهذا القابل يثبت بما ذكره رحمه الله في اثار الكبار اذا اهر
الترك امرأة في ارض الروم فان اقبلت قبل ان يغلظها في داره في حرة وان ادخلها داره
في رقيقه وان اقبلت بعد ذلك فقد امسك القهر والغلبة في هذه الميثلة ولم يغيره ذنبهم
ثبوت الملك وبعض المشايخ رحمهم الله في ان رؤيتهم ذلك شرط واليه اشارة رحمه الله وذكر
ذكر في فتاوي القسطنطينية وعن محمد رحمه الله في النوادر ايضا ان الحربي لا يملك خيرا اخر يملك
يملك دخل دار الحرب بامان خارجا من اهل الحرب بامنه او ماله او ماله او ماله وقد مر
يبيع من الميثل الميثلين لا يشتري بامنه لان الحربي ان يملكها بالقبول فقد صارت حرة مبيدا
دخل دار الحرب بامان فاشترى من احد ابناءه بملوك فكلوا فاكثروا مشايخنا رحمهم الله
في ان البيع باطل مطلقا وقال ابو الحسن الكوفي رحمه الله اذا كانا يرون جواز البيع فالبيع
جائز ولا فالبيع باطل والخيار انه لا يجوز البيع في الرقيق جميعا لما مر فادام الميثل يبيع في حرة
الى دار الاسلام قال بعضهم يملكه لان البيع وان بطل فاداهب به المشتري فذلك منه قرش
فيملكه بالقبول وقال اكثرهم يكون حرا والصحيح ان التبايع ان كان يري جواز البيع يملكه مطلقا
لان المشتري اخذ قسما مما باعه التبايع فتر ايمانه بالقبول فان كان التبايع لا يري جوازها فالجواب
فيه على التخصيص اذا اشتراه وذهب به كرها يملكه لانه ابتدأه حرا في دار الحرب
فيملكه وان ذهب به وهو طالع لم يملكه لانه لم يوجه القهر في دار الحرب بملكوته تدعي اهلها
الاسلام يقتلون ويضربون ويغرقون القران ومع ذلك يبعدون الامتنان فاعلموا انهم الميثلون
وسبهم فادان ان يقر من يملك الشياخا فان لم يكونوا مقيمين بالقبول يدينهم يملكهم
جاء شري المتعارف واليه دون الكبار منهم لما اقرت بالاسلام ثم عبيد والامتنان والقياد

بالحق

عرفته فلن يكون هذا دليلا انه لم يكن يملكه بعد التبايع قال لا لانه اذا لم يقرانه كان يعتقد غلات هذا بين
قوله ان عرفته للزمان الايتام بقا سبيله وسئل عن وضع قلوبهم الجور على راسه فقالوا لا كبرت فقال
دل وابتدأ بايد هل يقره بهذا قال لا وهو كذا وذكر الشيخ رحمه الله ان الميثل لا يكون كافرا بوضع قلوبهم
الجور على راسه وسئل عن الذين ربح الله عنهم وعطفا فاستا ويده الى ان يتوب ولا يباشر اهل
القبيل ويترك اعلان العاصي فغضب وقال ان بعد ان كراه معان سره قد قل يكتفون هذا
قال نعم وسئل ايضا عن امرأة قالت لزوجها كافر برون له رار ما يرون قل تكتفون هذا انك نصر
لانها جملت الكفر خير من الممان مع زوجها المؤمنين رجل اطلق فظن الكفر هذا الكثرة لم يعتقد الكفر
قال بعضهم لا يكتفون لان الكفر محض بالظهور ولم يعتد بغيره على الكفر فان بعضهم يكتفون فقولوا العقيم
لانه استخف بدينه كذا ذكره في مجموع النوازل وفي كتابي شيخ الاسلام ابو الحسن الشاذلي رحمه الله عليه
ان واجدا من المؤمنين ترك في وكان كثير المال حسن التعمد لقران الميثلين يطعم جاريهم ويكسوا عاريهم
ويغني عن حاجهم ويعطي ادهان يربها ويتبرع بخارج الميثلين ندعا الناجي مرة الى دعوة
اخذها لجزية ماضية ولله شهدها كثير من اهل الاسلام واهل البيت بعضهم هذا لما فاشد ذلك
في منيتهم فكتب الى ابي اسحاق شيخ الاسلام ان ادرك اهل بلدك فقد ارادوا بايهم تذكر شيخ الاسلام
ان اجابة دعوة اهل الذمة مطلقة في الشريعة وتجارات الحنن باحتناء من باب الكرم والمروءة
وخلق الراسي ليس من شعار اهل الفلانة والحكمة بركة اهل الاسلام بهذا القدر غير تلك وسئل
ابو الحسن الكبير رحمه الله عن رجل اتى بميد المشركين وقد ترك في ذلك صلاة او صلاتين قال ان كان
ذلك بغيره تغلبا له كره وليس عليه فضا الصلاة ولو اتى ذلك لغيره فضا من ان كان
وسئل الشيخ رحمه الله عن غني تولى على الله عليه وسلم من اتى كاهنا ومدة فها يقول فقد كره
ما امره على محمد صلى الله عليه وسلم وقد مر الحديث بتمامه فقال انكاهن الناجز قيل له الرجل
والمرأة يقولان اننا نعلم المروءات هل يدخلن تحت هذا الخبر فقال نعم قيل له فان قال هذا الرجل
انا اخبر من اخبار الحنن اياي قال وان قال هكذا فهو ايضا حرا كاهن ومن صدقه كافر لان اخباره
يبيع عن الغيب لا يملكه الا الله تعالى لا ترمي الى قوله تبارك وتعالى لما حزنتم في الحق ان كانوا يفتكروا
الغيب ما ليسوا بهي الغيب ولا ان الغيب مما استأثر الله تعالى بقرينه لا يعرفه ايش ولا جئت
الركبي ديكرى رادعا بل كمد وكود خداه حاردي ما فري سايد ان كزبر وماي هذه الميثلة
ثني على الميثلة اخرى ان الرضا بالكفر هل يكون كفرا ام لا قال الشيخ رحمه الله لا يكون كفرا وقال
الحامدي يكون كفرا وذكر محمد رحمه الله في اثار الكبار ان الميثل لو اذخل خشيته في فم الميثل حربي لا
يتدر ان يملك بكلمة الشهادة فينتقم منه قال محمد رحمه الله قد اهاه فلم يزل فقد كره وهذا
يدل على ان الرضا بالكفر ليس بكفر وكذا الاحتج من قال لا يكون الرضا بالكفر كفر ايقوله تعالى
خير من موسى عليه السلام رثنا الطيبين على اموالهم واشد دعوى قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب العظيم
سئل قال لا ادري ام يحج ايماني ام لا فهدا خطا كما مر قال يمس امرض على الاسلام فقال الميثل لا ادري
حقيقته يكتفون وذكر شيخ الاسلام الحلواني رحمه الله هذه الميثلة وتابعها وقال هذا رجل ليس
له دين ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح ولا زنا ولا زنا امرأة اجنبت بولدها فقالك اعطيتك ولدا
واخذته او قالت تاخذ من له واحد ولا تأخذ من له عشرة وذكر الشيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمهم الله ونحو ان لا يكتفون وتو قال كافر ليس فخر من الاسلام فقال اذهب الى مكان الغيبة
او الى غير يكتفون وهذا با على ما تقدم ان الرضا بالكفر كفر فيمنع بعضهم نصرا في اهل فم مات ائمة فقال

لنعمتكم ايلم اخذ ميراث التي يكفروا لو قال فلان غير دو حان سوسيد يكفرون هذا مذهب اهل السما
واعتقادهم وهم الذين يقولون باستنك الانواع من الاشباع والوقال سم يودكه كافر يدي
او قال خشيت ان الكفر لا يكون كافرا او قال حدي رحا سدي كافر في جوابه شدي مر يداه
نفسه كذا في ايلم قال له رجل سراجة بذا منه يودا ردي حريتي يكفروا لو قال ان روركار
كافري است روركار سلماتي وروردين حسيت يكفروا لو قال لوليه يا كافر محم لا يكفروا لو قال بدا بنيه
اي كافر حله ندان تحت منده يكفروا ان تحت مندهم لا يكفروا اذا جرى بين رجلين كلام مندهم
يقع فقال احد هما لصاحبه الكفر خير من الاست شغل قال بعضهم يكفروا قال الغيبة ابو القاسم رحمه الله
ان الاما تقيع يكفروا المعاملة دون عتق الكفر لا يكفروا لو قال لحيانة شر من المحوسبة او قال
نصراية خير من المحوسبة يكفروا عن الكفر العلى قال بعضهم لا يكفروا لو قال المحوسبة خير من
النصراية لا يكفروا والله اعلم **واما ما يتعلق بالامان والاسلام** كافر اذا ن في
وقت الصلاة يصير ميتا لانه اني بدليل الاسلام وان لم يكن في وقت الصلاة لا يصير ميتا
ولو لم يكن في غير وقت الصلاة لا يصير ميتا وان لم يكن في وقتها يجامعنا او وحده متوجها الى القبلة
منار ميتا وان لم يتوجه الى القبلة يصير ميتا هكذا ذكر في التوضيح الزند ويشي رحمه الله في سير
النوازل لولي قطان كايكون الميتون يكون ميتا ويجوز التلبية لا وان شهدوا عليه انه
كان يؤذن ويقوم جليل ميتا كان الامان ميتا في الخبر اذ في الاستفاد قالوا ان ميتا يصير
سنة ولم يتولوا في الجماعة فقال صليت خلا في لم يتعروا له ولا تقبل شهادتهم حتى يقولوا احل صلاتنا
واستقبل قبلتنا وسئل ابو القاسم عن رجل ونعرا في اراد ان يشترى شيئا فمنا رعا بهابا يبيع
للنصراني اما يبيع من يبيع وانت نصراني فقال انما يبيع من يبيع انما يبيع منك وعن ابي
حسين رضي الله عنه انه يبيع ميتا بقره انما يبيع ومن ان يذا اذا قال الذي ابيح فقال اشك فو
اسلم وهكذا قول غير من مسلمنا زعمهم الله وذكر محم رحمه الله في السير الكبير لا اله الا الله
من لا يتولها دليل على الاسلام فانه قال اذا حمل ميتا كافر ليقتله لما ظهر به قال اشهد ان لا
اله الا الله فان كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فليكن الجاهل والاشباع لانه يبيع منه ما هو
دليل ايمانه فان اخذه وجابه الى الامام فهو حري يبيع ان تكلم بكلمة التوحيد قبل ان يذمه الميت
فان قال ذلك بعد فوره وهو مرتيق ان الاسلام يقع من القتلى دون الاشارة فان قال
ازدت يد التوبة ليلا يتليني لم يخلصت اليه فان كان من يبيع يقول لا اله الا الله وان محم
رسول الله فهو من قوم لا يقولون ذلك فتدنا دليل اسلامه فكان ملكه الكفر والاشباع منه
وكذا لو قال محم رسول الله او قال دخلت في دين الاسلام او قال دخلت في دين محمد صلى الله
عليه وسلم فذلك كله دليل اسلامه حتى لو مات يبيع ملكه ويبيع مغفلة انا اليهود والشعاري
الذين اليوم بين ظهري المسلمين اذا قالوا احلهم اشهد ان لا اله الا الله وان محم رسول الله لا يكون
بشرا بعد انهم يقولون هذا غير انهم اذا استخبروا كالا عهد رسول الله بعث اليكم بالبنايتدين
بقوله تعالى هو الذي بعث في الانبياء رسولا والمراد بالانبياء غير اهل الكتاب فلا يكون هذا دليل
اسلامه حتى يبعث اليه الشهادان كان نصرانيا قال ونصراني النصرانية وان كان غنوديا قال ونصراني
من اليهودية حتى يبعث اليه بشرا لا يراه ما يجازل اعتقاده فان قال النصراني اشهد ان لا اله الا الله
والله واني ابراهيم النصرانية لم يكن ميتا انما كان الاحمال في كلامه ولعله دخل في اليهودية بهذا
ولو قال انما يبيع لم يكن ميتا بهذا لان كل واحد يبيع ذلك بنفسه فاليوم هو الميت يبيع بالحق وهو

ولا يقتل على ان يشتم محم صلى الله عليه وسلم فتم ان لم يحضر باله اسم غير النبي صلى الله عليه وسلم
لا يكفروا بالاشتم وان خطروا قصده ذلك الرجل بالاشتم فذلك لا يكفروا ان لم يقتل ذلك الرجل
وشتم مطلقا كغيره برب تعالى وبانت منه امراته ولو قال انه يبيع اميران وخرسكان كراهي
دهند كي فلا ساسم استوار بدارم كنفروا قالوا ايقع عز ورج في القتل فقال حدي راورمول
حدي ناكراة بها قم كنفروا فاعتقد ان الرسول عليه السلام يعلم الغيب ولو قيل ليرجل
اشتمك او قضي شاربك فانه يشتم فقال لا فعل ان الكفر اخلا كنفروا وسئل عن الدين رحمة
الله عن كان يتوك بامرائه اول من حاك آدم عليه السلام فقالت المرأة يسر ما هو حوله
بحان يوم هل يكفروا قال نعم لا بها استخفت بادم عليه السلام ولو قيل ليرجل روبا يبيع على
روم فقال من يقدر على الاثنيان بما يقولون او قال برانا يبيع على ما كان او قال علم راد كانه
سرد سوان كرون يكفروا واد احاطه بغيرها وهو يبيع له وبعثا شعريا فقال اين ما يبيدي يود
ما كريد ما من دا يبيدي بكن كنفروا وديخاف عليه الكفر ومن ابغض على ما من غير سبب ظاهر
حيث عليه الكفر ولو قال ليرجل صالح ونداري يرديك من حياست حون ودار حرك
تخاف عليه الكفر ولو قال بغيره قد اخذ من شاربك من حاحه رسي وما كرا ردي انت اين
شملت است كرون وديستار ركلوا بدارودن يكفروا لانه استخف بالقتل **النوع الثالث**
فيما يتعلق بكلام الله تعالى والادكار وسئل عن الدين زعم الله عن معوله قالت يا اهران
افرتده سده لسب سمح شدي يا شناه بهاده سده ليت صل يبيع في كل ما يشبهه قال نعم في ما
قال بحلق القرآن ومن قرأ آية من القرآن على وجه القول اذ في وقت ضرب الدف او ضرب القف
يكفروا لو قال المكرو فقال اخر يري بالكن او قال كل فوا الله احكم راوست يردى او قال
الم سربك ناكرومان كرفة او قال اني كوتاه رارانا مطيتاك او قال لمن يقرأ عند الموت يبي
فرد فان مرده منه يكفر رجل دعي الى الصلاة بالجماعة فقال انا ابي وسلامي فان الله
تعالى يقول ان الصلاة تنهى او قال في قوله تبارك وتعالى كاتبا وهاقا المر او قصعة الدها
فين او قال ليرجل يبيع في ارضه شيئا يبيع كرا فان الله عز وجل يقول يبيد ابي الا ان او قال
لمن كان في بطنه فح كالتشبيه حتى يذهب الروح فان الله عز وجل يقول نتفشلوا وتذهب
روحكم او قال لا ابيع ابرك فان الله تعالى يقول كلابران يكفروا هذه الوجوه كلها وان الكفر
الرجل كون القودتين من القرآن لا يكفروا وقال بعض المتأخرين يكفروا بعتاد الاجتماع
يعد الصدر الاول على انهما من القرآن لا يكفروا وقال بعض المتأخرين يكفروا والعجينة هو
الاول من الاجتماع المتأخر لا من الاجتماع المتقدم وهي ميتة او قوله ولو قال ليرجل
كل لا اله الا الله فقال لا اقول قال بعضهم يكفروا قال بعضهم ان عني بقوله لا اقول انه لا يقدر
باله لا يكفروا بعضهم قالوا لا يكفروا مطلقا اذ الفرض في كل واحد من هذه الوجوه كلها انه
خرا فقال بسم الله عند شرب الخمر او عند الزنا يكفروا لا يتناق وسئل عن الدين زعم الله
عن بيوة يبيع من الاجناس الكثيرة وكان القتل كثيرا واليهاء قبيحا الخان وتك القمار
واذن المودن فقال واحدة منهم للباقيات فمن دودمان وعلتين فقال واحدة منهما تهرب
ابدر لوق ردن حكوت يوقان قال ذلك نهاونا بامر الصلوة كنفروا ومن قال لا اله الا الله
محم رسول الله فقال له اخر بر سبيل ما رجا في دل حته لا اله الا الله او قال هذا هو ابراهيم
لا اله الا الله محم رسول الله سر سبيل شيك داستن فانه يكفروا وان سبيلين تشا جوا فقال

四

66

الحمد لله الذي لا ينزل ملكه على ربه
لا يحضره كنهه عوام ولا كهول

استغفر الله وهو كما قالوا في وقت يروى قوله تعالى ثم لا يمتدون الا يسجدوا في اوقات من تحف ان يستغفروا الا
يا قوم اسجدوا لذكر الله انكم كنتم على شاكلته انما علمت انما علمت انما علمت انما علمت انما علمت انما علمت انما علمت انما علمت
يشربون في دار بطرون المكارف والعيان تالعة المار ههنا منكم العشرة ينبغي للانبياء
ان يشد قطع من اجل عطف وسط ويدخل فيها يكونون ويطلب في هذه الدنيا وكان اولئك القوم نصا
هل يكن هذا قال نعم وهذه المسائل التي ذكرناها تتجوز على مجموع النوازل رجل قال لمن يتأخره
وخاشه اصل كل يوم عشرة لتلك او قال عشرة لتلك من الطلوع ان غني به من حيث الحلة يكن
وان غني به بيان منغمة لا يكثر ولو قال يا طلاق رحلت مالي ما روي زوين يامن است مراد
سك سايد قال بعضهم يكثر وقال بعضهم يخشى عليه الكفر ولو قال ساوي يدين جانبي ما يدان
جهان هرجه خواجه باس كوي يكثر وقد مر نظيره ولو قال دوريشي به عحياسب يكون خطا
ولو قال اسأله درم بست بدست به ارورده عحياسب الكفر ولو قال مراحي باري ده فقال له عحي
هر كشي ماري دهمي عظم و ساحت ماري دم يكثر وسيل عجم الدين هذا رحمه الله عحي تكلمت قوم
بلازم وقع عندهم انه من الناط الكفر فتاوى كثر بهذا الكلام فقال كافر شدة كبير فقالوا ورسالة
شد قال فلاق شده قال هذا كافر واهل بالطلاق وسيل ايضا عن جارا استمار من جارشنا نحو الله
ونيرها قاتر المتولد اترانه ان تعطيه ذلك فابت عليه فقال الزوج راحي وسايه مي باد كفت
في حق موي باد كفت حتى جهاد غر وجل مي باد كفت في هل يكثر قال نعم وسيل ايضا عن جارا
لك لست خداه رهن داران من باد هل يكثر هذا اول دخل فيه الانبياء والرسول عليهم السلام
فانهم يفتنون النساء فقالوا لا يفتنونه وانما يفتنون افعاله وسيل ابو نصر الدبوسي رحمه
الله عن رجل قال اني خداه روي برمن فراح كن ما روي من رويده كن ما روي من رويده كن
يكثر هذا عن عحي رويده و كان ابو حفص الكبير رحمه الله يقول كل من كتب ربه الى الجور فقد كفر
وروي عن امرأة جاءت الى ابي نصر الدبوسي رحمه الله برقة مكتوبة بها ما تولى الشيخ الامام في رجل
قال لامرأته في حال الغضب ان روسي كه براراد وان يعاكه بر الكبت وان خداه كي را المرء هل يكثر
هنا فامرهما بالايفاض لينظرا وتساوي فرجعت ثم عادت ثم عادت ثم عادت فقال لامرأته بفت
حبه ايام وكانت حبلت اليه مرة بعد اخرى اتهموا ثم قرا عليهم فادب فقال كل واحد منهم انه قد كثر فلم
يقت الشيخ رحمه الله بالكفر وقال بالنار سيرة اتيان ارضين ستان كي بوان برون اوردن وسيل
عجم الدين من جواب هذا الشيخ هل له نادر صحيح قال نعم ان خداه كي را مرء كلام بهذا الاجابة
ولو ذكر جوابه عحي يذكر ما هو مشهور به تعالى لا يلايكين بالله تعالى فلا يفتل كرا باللك وهكذا سول
في الكلامين الاولين انما متبينان لا جواب متعاسم ويجوزي يتوقع واجيد فتعادل الجوابي فتا
واجوزي ما جابه اليهم ان كانا في عمل واجيد كذلك الذي توقع اليهم انه يدعوهم لجل ذلك العلم يكثر
شي وان لم يكونا في عمل واجيد خيف عليه الكفر قال القليل رحمه الله من اجاب امرأته بقوله عحي اني لست
بمسلم لا يكثر منه عحي نصف افعاسا رحمه الله ان رجلا له قيل له انك مسلم فقال لا لم يكن لان قول
الناسي فلان لست بمسلم عحي ان افعاله ليست افعال المسلمين فترو له عحي اني لست بمسلم ايند
من ذلك **السورس فيما يتعلق بلفظ الكفر والايان** تدبر غاشة
سائل هذا الفصل في التعليل الحاشي وما بقي من المسائل محس بالذكر في هذا الفصل وسيل عجم الدين
رحمه الله من عحي حكما بالعلم تبعوا لوالده ثم وصف له الاشياء بهذا اللفظ فقال ان من عرفه هل يكون
هذا ويلا ان لم يكن مثلا بعد التلويح قال لا لانه اذا لم يترأه كان يقتضيه خلاف هذا بين قوله ان

الله كما نواشر عديم وان كما نواشر عديم بالقبول دية بل لكم جازيوا الكبار منهم ايضا وعن ابي يوسف
رحم الله في رجل دخل دار الحرب بامان فخرق منهم ايتا نحرًا وخرج به قال اني اقول له لا
يتعلق ما صنعت لما فيه من العذر بالامان وان باعه اجرت بيعه والله اعلم **الفصل**
المتابع في الناط الكفر وما يصير به الكافر مبتلا وانه يشتمل على ثمانية انواع **النوع**
الاول فيما يتاكد في ذات الله تعالى وصيانيه **النوع الثاني** فيما يتاكد في الانبياء والاعمال والابرار
والصالحين **النوع الثالث** فيما يتعلق بكلام الله عز وجل والادكار **النوع الرابع** فيما يتعلق
بالصور والخرقة كالتيامة والبعث والحساب والميزان وما يتعلق بالقبيل **النوع الخامس**
في كلام الظلمة والفتنة والحمان وفيما يتعلق بالتلاطين والجمهورية **النوع السادس** فيما يتعلق
بلفظ الكفر والايان **النوع السابع** فيما يتعلق بكناره من اهل اليمين **النوع الثامن** فيما يتعلق
رهن ويصير ما يوجب التكبير وما يمنع منه **امثلة النوع الاول** سئل عجم الدين القسبي
رحم الله عن احبته علم عظيم لا مدفع له فقال در حجابي خدا بد كره من هل يكثر بهذا قال ان
استعان الله تعالى رجلا منو شجينة وفوقه وان امرأته لا يحاه في هذا الامر الا في الاعتصام بالله
تعالى فلفظ شجينة وليكنه لا يكثر وسيل عجم الدين هذا رحمه الله عحي قال في خلاف كلامي ائمن
كاري لست كه حد ايت اقتاده لست هل يكثر قال لا وفي كلمة شجينة وسيل ايضا عن عحي يتي
نقيل له لا يتيك كه بابك الله في كنه هل يكثر بهذا قال لا وتاويله بابك عبادن الله في كنه بط
ين خذق المضايقات وانما المضايقات التي ستام المضايقات وجعل قال يارب اين سم يستند قال
بعضهم يكثر والامع انه لا يكثر ولو قال خداه و ملا من موسم كناد حنانك موسم سم كروي
الامع انه يكثر ولو قال لا انصف الله تعالى يوم القيامة انتصف بك يكثر فاما لو قال اذا كان
لولا يكثر ولو قال ان شاء الله كه اين كاري قال في ان شاء الله بك يكثر ولو قال رحما سر سنده
كروي يكثر ولو قال ليرجل لا يفرغ فدا من يستماله تعالى او هو مني الله تعالى الامع انه يكثر
ولو قال ليلان مضاد رسيدي يكون خطا عظميا والذي يتاكد في الدعا يارب فضله دار ما كروار
المراد منه المتقي لا نفس التفتا ولو قال فلان عحي كاليهود في عين الله تعالى يكثر وعلمه غاشة المتابع
رحم الله ولو قال دشت حده در رسيدي فدا كره عحي جهور الاعلى وبعضهم قالوا ان عحي به
الحارص من كره وان عحي به القدرة لا يكون كرها ولو قال الله تعالى علم في الجنان ارا
به المكان كره فان امرأته به الحكاية عحي جاحي ظاهر الاخبار لا يكثر فان لم يكن له نية كره مبتلا كره
ولو قال الله قروي بكون ايمان ما او عحي ما ادين دوسم عحي ان يقول تطلع بالعرسية في عحي
لا يكثر ولو قال وسواس ايمان خداه وسوس يكثر ولو قال في مكان اروي حالي مود رهج مكان
يكثر وسيل عحي ان يقول جميع المشيا والامان بعلوم الله تعالى او قال بين يدي الله تعالى قال
بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز ومن قال خداه و هج خبر شاشه فانه يكثر انه قول سنا الح
وافعلا وبنا الحجم وافعلوا وهذا خلاف ما قال الله تعالى في حال دون وما عحي من عحي
هذا قالوا لو قيل من الله تعالى اعتداد افعاس اهل الجنة و اهل النار هذا محال وما كان محالا
لا يحال عليه الى الله تعالى ولو قال الله يعلم اني لم اخل كذا قال بعضهم لا يكثر فان كان كذا وتاوت
بعضهم يكثر ولو مات واجد قال آخر خداه را اوي بالسب يكثر ولو قال توكار خداه كن كه
او كاري كروي قال بعضهم يكون خطا واكثر عحي ان لا يتي خطا ولو قال ليعنه ناوي حك خداه كاري
كم فقال خضه من حكم نداهم او قال لا يجوي الحكم ههنا او قال ليس هذا موضع الحكم او قال روا خلا

مختار وأنه ليس بمحرك ولا ساكن ولا يحوي عليه شيء من الاوصاف الجارية على الاجسام ويجب انكاره
 من المعتزلة يقولون ان الله تعالى لا يرى شيئا ويجب انكاره من قال ان الله يرى ولا يرى ويجب
 انكاره شيطان الطاق في قوله ان الله لا يعلم شيئا الا اذا اراده وقدره ويجب انكاره الكليل
 المحسنة بحسنة خواتم **النوع الثاني من تعارضه فيما يجب التكفير وما يمنع منه**
 اذا كان في المسئلة وجوب التكفير ووجه واحد يمنع من التكفير فلي المعنى ان قيل الى
 الوجه الذي يمنع من التكفير تحسبنا للظن بالموطن قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تظن بكلمة
 خرجت من بين احبتي شيئا اذ كانت محمدا في الخبر محلا ثم ان كانت نية التائيل الوجه الذي يمنع
 من التكفير فهو منع وان لم يكن لا يمنع حمل المعنى كلامه على وجه لا يوجب التكفير بوجه
 بالتوبة والاستغفار وباستعداد الطاع ومنها اذا خطر بباله اشيا يوجب الكفران تكلم بها وهو
 كاره لذلك لا يفسره وذلك بحسب الايمان نعم عليه النبي صلى الله عليه وسلم حين قيل
 عنه ذلك بحسب الايمان ومنها ان الرضا بكفر نفسه كفر فاما الرضا بكفر غيره ففيه اختلاف
 وقد سبق ذكره على الاستصحاب واصل ان حبس هذه المسائل ثلاثة انواع منها ما يكون خطا
 لكن لا يوجب الكفر فيؤثر قايلا بالانابة والاستغفار ومنها ما يوجب اختلاف فيؤمن باستعداد
 احتياطا وبما لتوبة والامانة ومنها ما هو كونه بالاتفاق فانه يوجب اجبا جميع اعماله ويكره
 إعادة الحج ان حج ويكون عليه مع امرائه زنا والولد المتولد بينهما في هذه الحالة وكذا الزنا
 فانه وان لم يكن الشهادة بعد ذلك بحكم العادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر وهو المختار
 الى هذا لان قيل القدر والاحكام الاجل الشهيد برهان الامة ورحمة الله ويتبين ان يتعود
 في هذا الدعا صباها وبها فانه سبب النجاة عن هذه الذنوبة بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 ويكفي والدعا هذا اللهم اني اعوذ بك ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر لك لما لا اعلم
المقطع الثاني
 وحكي ان واحدا من علماء الروم خرج الى دار الاسلام
 وجلس في دار الخليفة وقال قاتلوا بفتنة من نفعنا الاسلام حقنا الله عن ثلاث خصال فان
 اجاب عنها خاسي له وان لم يجيب فانه لي فانتشر الخبر في دار الاسلام فلم يجابوا احد على
 المناظرة بهذا الشرط واهم الخليفة لذلك فبينما كانوا اتممون اذ دخل في بغداد فافقه بلغ وبنهاج
 بن حزم وكان من اهل فها بلغ ورحمهم الله فاني تاب الخليفة واستاذن للدخول وقال اجب بقول
 الله تعالى فلا دخل على الخليفة راى رجلين يتناحرا فبينما كان يعرف الخليفة من النصاري اذ دخل
 فلم يعلم عليهما ولم يكتفوا الى احد وجلس في ناحية فلما علم بالخليفة علم عليه ثم قال للنصراني اتزل من
 التبرير حتى اجلس على البربر فاني انا المسلم وات التائيل ثم قال للنصراني هات يا رسول فقال
 اخبرني كم ميرة ما بين المشرق والمغرب قال ميرة بوزن من الشمس تذاق من المشرق وتروح الى
 المغرب كل يوم فقال الخليفة احسنت ذهب ثلث بذلك يا نصراني ثم قال اخبرني كم ميرة
 ما بين السما والارض قال ميرة بوزن من العبد اذا دعا الله تعالى بطلب خالص برفع ذمها وه
 الى خراب الله فوق عرشه باستيعاب من طرفة عين فقال له الخليفة احسنت ذهب ثلثا فذكر
 يا نصراني ثم قال اخبرني اين وجه الله تعالى فانه ما يتاود النار بين يديه ثم قال للنصراني اين وجه
 النار فقال من كل وجه فقال المسلم كذلك وجه الله تعالى ايما يتوجه القيد يجده فقال
 له الخليفة احسنت وهرى عنى النصراني رجل قال لغيري كذا ما اشتد الحقام بينهما
 انك خذاه وانك ترمي هذا بين الكلام فلا تكفر به رجل قال ما كرهه وناكره بكى است او قال

حداد من عاركة دن مرادك بكونت تكفروا في بعض الفتاوى رجل من الاميرين المعروف بالعرفا
 ان قال ذلك على وجه الرد والامتنان فحان عليه الكفر ولو قيل لرجل لم لا امر بالمعروف قال
 سراج كرهه انك اقول مرارتي حد ارادت او قال من عافيت كرهه ام او قال مرارتي ه
 فتعني جبهه كرهه رجل دفع الى فقير من المال الحرام شيئا من جوابه الثواب يكفر ولو علم الفقير
 بذلك فدهاه وامن المعطي كرا جيبا ولو قال لرجل كل من الحلال فقال الحرام احب اليك يكفر
 وكذا لو قال من جانت في حلال حوار سار ما ورعكم يكفر وكذا لو قال سراج مرارتي است
 وكذا لو قال ليت الرضا او اللطيفة او الظلم كان حلا يكفر ولو قال ليت الخمر ظلالا لم يكفر والاصل في
 جبهه هذه المسائل ان كل ما يعرف حرمة الفعل يكفر في فعله والزنا واللواط والظلم
 بين هذه القبيل وكل ما لا يعرف حرمة الفعل لا يكفر في فعله لا يكفر في فعله والحرمة هذا
 القبيل ولو قال حرمة الحرام لم يثبت بالقرآن يكفر رجل قال يكفر في ما حرمه حكم الشريعة هذا فقال
 حقه من رسد كاري كم يشع في اختلافه ياك ينعهم يكفر وقال ينعهم لا ولو قال لخصه يامن
 يسرع ووقال نهاده سار ما يروم كرهه سار ما يروم يكفر ولو قال يامن سار ما يروم سار ما يروم
 سار ما يروم لا يكفر ولو قال او كرهه كرهه سار ما يروم يكفر ولو قال يامن سار ما يروم سار ما يروم
 قال ان عني بواقي البسلة لا يكفر واذا قال الرجل في المناظرة مع مبتدع ان كان المستر كما ترمون بخونا
 وان كان كائنا فالحق انك ان كان عني بواقي البسلة لا يكفر وان كان لا يكفر ومن جيبه كلامه
 الا هو او قال كلامه تعني او كلامه له تعني صحيح ان كان ذلك كثر من التائيل يكفر الحسنة وكذا من
 حسنة في سوم الكفرة لعنه الله رجل كذب فقال غير ما ركب الله في كذبك يكفر رجل متى فلما دفع
 من ملاحقه بالبحر كرهه كرهه يكفر وسئل بحم الذين رحمهم الله عن قال فلان ابوراسب مي رود
 كنت خذاه عز رجل ماوي راسه رود بك هر يكفر قال نعم ومن قال في حلال كلامه بكيا خذاه فانه
 يكفر له سكسا بني ربح بود والعور سار ايما الله تعالى تغناه الكلام ومن قيل اخف الله تعالى فقال
 خذاه سار ايما روي سار فانه يكفر وسئل بحم الذين رحمهم الله عن تعليم المعلمين البسنيين
 في الكتب حسنت لوصاحبه معرفت وفي تلك النسخة ان روي كرسيت فلينع النوم
 من هذه النسخة وحل في خطا فاجش قال في التعبير فيه ظاهرة فانهم ينامون ما هو حق ه
 وموابك بخدم فان عني هذه الكلمة اروي برنك رسيت وهو عني تزلنا الله الكبر والشاخر
 يتل اذ اعلم الله ساجد ولا يتناب ولا يتناب قوله الي اترك البحر بل اذا اقر اني ساحر فقد
 حل دمه وكنا اذا شهد الشهود به ولو اقر انه كان ساحرا مده وقد ترك منه زمان قبل منه ولا
 يتل وكنا لو ثبت ذلك بالشهود وليس للنصراني ان يضرب ميتة في مصر المسلمين بالنار
 وليس له ان يخرجوا بالصلبان او غيرها من كتابهم والصلبان جمع صليب وعبيد اهل
 الذم لا يؤخذون بالكتيبات وهو المختار وكذا ذكره في التواريخ والكتيبات النصارى
 فالتوبة يتولى من اللبد مضرة وزار من العوف واما لغير العامة وزار البربر
 جفا في حق الاسلام ومكسرة لغوهم ولو كان يلج امة فبينة او اب ويكفي له ان يقول
 الي البيعة ولان يتوفا من البيعة الى ميتة قال محمد رحمه الله المستر اذا حشي العت فلا ياتي بان
 يتزوج امرأته او كانت بكاتبته واما كرهه من لم يحش العت والعت لغة وربع الايمان فيها
 لا يتطبع الحزج منه وان كانت امرأة ميتة او كيايد وميه ابيوة لا يجران يتزوجها وان
 لم يحش العت وان اشهدوا امة ميتة فمروها على العلم المستر في ايديهم اكره له ان يتزوجها

لان ولله يسير عبادا لم وان كانت مدة ثيرة يسلم فاذن لها ما كان بالشرع وتزوجها جاز ولو ان
اكثر ايامها في الحرب خرج الى دار الاسلام قتلت امرأته انه اراد في دار الحرب فان انكر بالقول
قوله وان قال قد تكلمت به وكنت فكرها ما تقول قوله المرأة ويغزو بينهما وان صدقت
للزوجة انه كان يكرها فان التاجي لا يصدقها ويغزو بينهما وان السر استمر رجلا ان يندبه من
أهل الحرب بالثقة فنداه بالثقة فانه يرجع عليه بالثقة وليس هذا بمنزلة الزكيل بالشرع لانه
ما هنا اعتد ولكنه امر بالاستعداد من ايدي الكفرة فصار كمن امر رجلا ان يصدق عليه
الثقة فانفق عليه الفتن كان له ان يرجع عليه بالثقة كذا هذا ولزنا مكائيا امر رجلا ان يندبه
فنداه فانه يرجع عليه فاداه فان عجز المكاتب فهو دين في رقبته ولزانه لمره ان يندبه
تجبه الا ان درهم وقبته الف درهم جازي قوله ابي حنيفة وفيما الله منه ولا يجوز في قوله ما
الا بغير الا ان يصدق وان امر المادون ان يندبه فانه لا يجوز على مولاه ويكرهه اذا امر
ولو ان اجنبيا امر رجلا بان يشترى له اسيرا في دار الحرب فان قال له اشتره لي او قال اشتره من
يالي فان الماسور يرجع على المودان لم يزل من يالي ولا قال لي فانه لا يرجع الا ان يكون خليفته ولو
ان الماسور وكل وكيلا بان يندبه فقال الزكيل لرجل اخر اشتره لي فان الزكيل الثاني مشكوكا
ولا يرجع له على احد ولزنا اهل دار الحرب عليكم واجد غضب بعضهم من بعض ما لا يتم اقل
الدار وصاروا امة فاختصوا الى الشافعي فانه ينظر ان كان حكم ملك الذمان من اخذ شيئا كان
له فانه يترك وان كان من حكمه انه يرد الماخوذ فانه يؤخذ بالزنا ان كان قائما وزنا يملكه قبل ان
يتم فلا ضمان عليه قال محمد رحمه الله قلنا ان ياشا من المسلمين استغاثوا غوايا من المشركين
لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فم المسلمون ان لا يردوا ذلك فخطب رسول الله صلى
الله عليه وسلم للمسلمين فقال الغارية مؤداة والمجعة متردودة والزيم فارم والمجعة بقرة
او ناقة يعطيانا للشرب لهما زمانا ثم يردان على صاحبيهما **كتاب**

الكراهة هذا الكتاب يشتمل على خمسة فصول **الفصل الاول** في تعليل العلوم الشرعية والكتب
وحله **الفصل الثاني** في الغشيات والاكل وما يتعلق بها **الفصل الثالث** في المعالجات وجراحات
بني ادم والحيوانات **الفصل الرابع** في الملاهي والملاهي والمنع منها والتمتع في اللبث والتمتع في الزنا
والعلام واثاث البيت **الفصل الخامس** في ملاقات الملوك والتواضع والتمتع من الاختيار وتل
الاعوبة والغيبة والفرار عن الزلزلة **الفصل الاول في تعليل العلوم الشرعية والكتب**
وحله علم الكلام والنظر والمناظرة فتنه وما قدر الحاجة فتنه لما روي ان عامر بن ابي حنيفة
رضي الله عنه لما كان يتكلم في الكلام فنهاه ائمة عن ذلك فقال له ماخذ وقد مررتك تتكلم فيه فاباك تنبأني
عنه فقال يا بني كما يتكلم كل واحد منا كان الظير على راسه مخافة ان يزل صاحبه وانتم اليوم تتكلمون
وكل واحد منكم يريد ان يزل صاحبه واذا اراد ان يزل صاحبه فقد اراد ان يكثر صاحبه
ومن اراد ان يكثر صاحبه فقد كفر قبل ان يكثر صاحبه قال الشيخ الامام حنبل رحمه الله
اليسر رحم الله نظرت الكتب الذي حسننها المستندة من في علم التوحيد فوجدت بعضها
بلفظ فتنه مثل ابي الحسن الكندي والاستغرابي واشتالها وذلك كله خارج عن الدين المستقيم وايح
من الطريق الثموم لا يجوز النظر في تلك الكتب ولا يجوز ايمانها فانها مشحونة من الشرك والفساد
قال ووجدت ايضا كتابا في فتنه في هذا الفن للعترة مثل عبد الحجاز الرازي والبيهقي
والكشي والنظام وغيرهم لا يجوز امساك تلك الكتب والنظر فيها كيلا يحدث الشك ولا يترك

الوقف في الغنايه وكذلك الحجة صنفوا كتابا في هذا الفن مثل محمد بن قيس واشتالها لا يحل النظر في تلك
الكتب ولا ايمانها فانهم شر اهل البدع وقد صنف المشعري كثيرا كثيرة يستصحب غذهب المعتزلة
ثم ان الله عز وجل لما فعل علي بن ابي طالب ما فعله في حربه فتنه في بعض المبال في وقت علي
الان من المحبسين اهل السنة والجماعة نصرهم الله خطوه في بعض المبال في وقت علي
للبايل التي اخطاها ابو الحسن وعرف خطاه فلا يابى بالنظر في كتبه وامانه وعامة اخطاب
الشافعي رحمه الله اخذوا ما استقر عليه ابو الحسن ونظروا تعداد ما اخطا فيه ابو الحسن
وكذلك لا يابى بمساك كتابا في ابي محمد بن عبد الله بن سعد النخعي رحمه الله وهو اقدم
من ابي الحسن المشعري واقاويله توافي اقاويل اهل السنة والجماعة نصرهم الله في بايل
فلا يلجس مشعري بايل فانه خالف بها اهل السنة والجماعة في ايمانهم النظر في تلك الوقوف
على ما اخطا فيه ولا يحل له والنقطة في المناظر هل يحل ان كان طهر شاد المتعلم والتجديد خالط
ودفع المتعنت المتعني في الدين فلا يابى به وان كان للتجديد والطرح حاجبه فيه اموس
واذا علم من اهل علم الصلاة ونحوها اخذوا يتعلمون يتعلمون النابى والآخر يتعلمون يعمل
به والاول افضل عند الله تعالى لان منفعة الثاني اكثر واذا قال الكافر من افضل
الحرب والذمة لرجل من المسلمين على الزنا فلا يابى بان يعلمه ويقفه في الدين لكن
لا يمتس المعصية وان اغتسل بمرميه لا يابى به ويكره كتبه الرقاق والصالحات بالاجواب لان فيها
اها نه لرم الله تعالى واسم نبهه صلى الله عليه وسلم لا يابى به ويكره كتبه الرقاق والصالحات بالاجواب لان فيها
بسطه والقعود عليه واستعماله وعلى هذا قالوا لا يجوز ان يخل قطعه بياض مكتوب فيها اسم الله
عز وجل فلامه فيما بين الاوراق لما فيه من الابتدال باهم الله عز وجل فلامه فيما بين الاوراق لما فيه من الابتدال باهم الله عز وجل
او خط على بعض الحروف في البساط او المصلي حتى يبق الكلمة متصلة لم تسقط الكراهة
لان الكلمة وان انفصلت حروفها بقيت الحروف المفردة حرمه لما ان تاليف القرآن والاختار
واما الله تعالى بهذه الحروف المعجزة وكذلك لو كان عليها الملك لا غير وكذلك المالك وحدها
واللام وحدها وجل ايراد ان يتعلم النجوم فان كان يتعلم بمقدار ما يعرف به مواجيت الصلاة
والقبلة لا يابى به لانه يحتاج اليه لاداء الصلاة والاما الكسب وما يحل منه وما لا يحل منه اعلم
ان الكتب مندوب اليه لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال طلب الحلال كقارعة
الابطل ومن بات وايتا من طلب الحلال بات مغفورا ومن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال طلب الحلال كقارعة
سعد بن مناة فاذا يداه قد اكتبتا قتاله عن ذلك فقال احرب بالمرء البسات في تحيل لا تفتي
على عيالي فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم يده كنهه وقال كنان يحبها الله تعالى وعنده
مضى الله عليه وسلم انه قال يقول الله ببارك وتعالى عبيدي جرك بذلك اتول ملكك الرزق
وعنده صلى الله عليه وسلم انه قال افضل كتب المزة ما اكل من كذبهه والابطال جمع بطل
وهو الخجاج والمنازعة المبارزة فاذا يداه قد اكتبتا اي قد سلبتا من العمل ومن عمر رضي الله عن
انه قال لان لموت بين يحيى يحيى رجل احرب في الارض ابقي من فضل الله عز وجل احب الي من ان
اموت عاريا وفي رواية ان اقل لحا هذا في سبيل الله عز وجل اسكان امره انسان ان يتخذ
له حنا على ربي خفاف الكفار والفبيعه وزاد له في الاجر لا اني له ان يفعل ذلك وكذلك الحلال
اذا امر بان يحيط ثوبا على ربي الفساق ولا يابى بيع الزمان من النصارى والعلمية من
المجوس لان يندب اذ لا لنا قالوا ويبيع المكعب المتعفن من الرجل اذا علم انه يشتره

رواه ابن جرير
وقال

رواه ابن جرير
وقال

الكسب

للبسنة مكررة وإذا أهدى أب العبيد شيئا لم يتأله ولم يلح عليه لابس به
لأنه يترد العكر يشحب رجل جمع المال وهو كان مطر با غنشا هل يتاح له ذلك المال ان اعطى
ذلك المال من غير شرط يتاح له لأنه اعطى من طوع من غير شرط رجل مات وكنته من بيع الباقي
ان توبع الورثة عن اخذ ذلك كان أولى ويردون على اربابها وان لم يصرخوا اربابها تصدقوا بها
لان سبيل الكذب الحديث الشك في ثبوت الرثة وكذا الجواب فيما اذا اخذ ظلم وأما
الذي يأخذه المقتني والقوال والناجحة والامر فيه التبرع منه من العواينة في الاعطاء
رجل مات وأبنته تعلم ان اباه كان يكتب من حيث لا يعلم ذلك بعينه ليرثه فليكن
الماله فليثور خلال له في الحكم يقتصر فيه كيت شاذ لا يؤمر بالتصدق وروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال الرجل كل الرجل لمن ترك عياله بخير قدم على ربه بشر وان توبع
وتصدق به كان أولى لكن تصدق بنية خصا امه والله اعلم **الفصل الثاني في العتبات**
والاكل وما يتعلق بها رجل بني بامرأته ينبغي له ان يتخذ ولية لها في الكرم اذا تخرج
بكره فترك الزوجة ذمية وتنتصرها ان يدعوا الجيران والاقرباء والاصدقا ويعتصم لهم
كلما ما يذبح وإذا اتخذها ينبغي له ان يجتنبوا ومن لم يفعل كان أمرا وان كان ضاريا أجاب
وفقا وان كان غير ضار أجاب وأكل ولا يابس بان يدعوا يومئذ ومن العند وبند الفد
ثم يستطع العرس والزوجة لان العرس لا يستطع في زمان قليل ويستطع في زمان كثير فقدر الكثير
بثلاثة أيام ولا يابس بان يكون ليلة العرس ذق يضرب للشهوة والخلل النكاح قال الفقهاء
أبو الليث رحمه الله هذا اذا لم يكن عليه جلاجل أما اذا كانت فيكرة ولا تباح اتحاد الضيافة
بعد ثلاثة ايام وفي ايام الحسبة لان الضيافة اما تحل عند الشروع وفي كره الاكل في كتمان
تكون ايتهم واختاراه لا يابس به لأنه متى الله عليه وسلم اكلهم خيرة شيئا والاكل يوم الاصحى
قبل العتلة قبل كره فيته روايات والحاصل انه لا يكره لكن يشحب ان لا ياكل رجل وما قوما
الى طعام ففرقهم على اخوانه ليس قبل هذا الخوان ان يتناول من طعام خزان اخر لانهما يتاح
له هذا الطعام وكذلك يكره للضيف بقا ارباب وكذا يكره له ان يتناول من طعام
ولا ضياف اذا اعطى بعضهم بعضا لغة يستبرئ في ذلك تعاميل الناس والضيف اذا تناول
من الضيافة مرة لصاحب الدار شيئا من الخبز او اللحم يجوز ان يشربها ولو كان عنده كذب
لصاحب الدار او لغیره لا يبيعه ذلك الا يابن صاحب الدار ولو ما وله الخبز المحترق
وسببه ذلك ولما ترفع الزلم فزاد ما لم يتل صاحب الدار ففعل رجل ياكل خبزا من اهل
ما جمع كسرات الخبز ولا يشربها اهلها فله ان يلحم الدجاجة والشاء والبقرة وهو افضل
ولا ينبغي له ان يهاضي البهائم او في الظهيرة الا اذا كان الاكل لاجل النحل فحينئذ يجوز هكذا فعله
السلت وبشحب للضيف ان يجلس حيث يجلس لان صاحب البيت اعرف بموضع بيته من
غيره قال الفقيه أبو الليث رحمه الله ويتألف ويحب على الضيف اربعة اشيا احدها ان يجلس
حيث يجلس والثاني ان يرضى بما تقدم اليه والثالث ان لا يقوم الا باذن صاحب البيت والرابع
ان يتعزله اذا خرج وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذ خرج يقول انظر عندكم الضامون
وصلة عنكم الملائكة ونزلت عليكم بالرحمة وبشحب ان يقول المضيف لحيانا كل من فطر
الحاج ولا يكثر السكوت عند الاضياف ولا يغيب عنهم ولا يغضب شيئا منه عند الاضياف
ولا يقره عياله لاجل الاضياف وينبغي ان تخدم الضيف بغيره جاني تنبيه قوله صلى

قل انك حدثت ضيف ابراهيم المكرمين ان اكرامهم خدمته بغيره اياهم ويكره وضع الملعقة على
الخبز لكن يوضع الملح وحده على الخبز وكذلك يكره تعليق الخبز بالحوان بل يوضع حيث لا يتعلق
وكذلك يكره وضع الاضاح والبكتن بالخبز اذا امسح الاضاح بالخبز لاكل الخبز فحينئذ لا يابس به
ويستحب غسل الايدي قبل الطعام وبعدة والادب في غسل الايدي قبل الطعام انه يتناول الشبان
ثم بالشيوخ وبعد الطعام على العكس من الشيخ اذا بدأ او ابدا قبل الايدي قبل الطعام احتاجا
الى انتظار الشبان لاكل والشبان اذا بدأوا بطلب الايدي قبل الطعام احتاجوا الى انتظار
الشيوخ وانتظار الشبان الى الشيوخ أولى واذا قبل يده قبل الطعام لم يمسح بالحندي بل يمسح
بترك حتى يجف ليكون اثره نكش باقيا وقت الاكل واذا قبل يديه بالغالة ان لم يكن فيها من
الذقيق شي فلا يابس بذلك ويكره اكل الطين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اراد الله تعالى
بعبده شرا ابتلاه بنبذ البجبة واكل الطين واسه الموقد بالشراب **الفصل الثالث**
في المعالجات وجراحات الايدي والحوادث امرأة تاكل الفتية تلتقي النساء
لا يابس به ما لم تاكل نوق الشبع فان اكلت نوق الشبع فلا يحل وكذا هذا في كل من يتاح والاضل
فيه ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قيل له لا تحل لك الجوارش قال وما الجوارش قالوا فاض
يرغم الطعام قال عمر رضي الله عنه او ياكل الميسم نوق الشبع والفتية خبز يفتق في الفتية
اي يكره يؤكل مع ما يخلط به كما يفعلها بنو بني كندة او كانت تبس نفسها لزوجها لا يابس
به لان هذا فعل متباح لغرض شبع ويكره للرجل ذلك لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
انه تعالى يبعث الجوارشين وتاويله اذا تعدى العن امرأة مرضعه ظهر لها حبل وانقطع لبنها
وتحان مكي ولدها الفلاك وليس باب هذا الولد بشفة حتى يتماجر الطير هل يتاح لها ان تخرج
لاستئصال الدم قال شيخنا ما دام نطفة او حلبة او مضغ لم يحل له مضغها لانه ليس يادمي وذلك
في مائة وعشرين يوما على ما جاء في الآثار ورجل غول عن امرأته بغير ادنها يسوء هذا الزمان لا يابس
به هكذا ذكرها هاتما لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جئنا نبي بعد المائتين على
خفيف الحاد قبل وما خفيف الحاد يابن يقول الله قال قليل الاقل وقليل الولد امرأة خليل امرأة
النساء على الظلم رجل الدم ينبغي لها ان يقال أقل القلب فان قالوا يقصر ذلك بالحمل لا تتحمل
ذلك وكذلك الاقتصاد والاحتياط قالوا ولا ينبغي لها ان تتحمل ذلك مالم يتحرك الولد فاما اذا تحرك
لا يابس به ما لم تقرب الولادة واذا قربت فلا تتحمل وأما القصد فاما استئصال حنة الفضل لانه خلاف منه على
الولد انه يبعثه وفي الحديث لا تقتلوا اولادكم بشرأ فان القتل يترك الفارس فيه عثرة والعيشل
ان عجائز المرأة المرسنة تفعل ويفسد اللبن فيضعف الولد فاذا صار رجلا وترك الفرس
وتركته ايا عذاه ادركه ذلك الضعف فيده عثرة اتي يصرفه فيكون ذلك سببا لهلاكه
والرجل اذا استطلق بطنه او ردت عيانه فم يتاح حتى تضعف ذلك واضناه ومات بغيره لا يابس
فرويق هذا وبين ما اذا جلع لم ياكل مع القدرة حتى مات حيث ياتم والرق ان الاكل بمقدار وقته
شبع يمتن فكان تركه اكل لا يكره في المعالجة والتداوي والرجل اذا ظهر به ذاء فقال له
الضيف قد يهلك الدم فاحذر م لم يتحمل حتى مات لا يكون ما جورا وبشحب الحامة لكل احد
لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما مررت بملأ من الملايكة ليل الا يجري بي الا قالوا يا محمد
من انك يا حامة قال الشيخ الامام محمد بن علي الترمذي رحمه الله في نوادر الاموال وهذه الحامة
التي بيئت في افراس العامة ان البدن يضعف ويهترى به اجترار الدم بينه والرجل اذا جاوز

به ان شاء الله تعالى رجل يدعو الامير ويثاله عن شيئا فان تكلم بما يوافق الحق يناله المكره لا يقضي
له ان يتكلم بخلاف الحق يقول على الله عليه ويكلم من تكلم من غير ما يرضيه بغير حق يعاير
الله تعالى ذلك الظالم عليه ويثاله عليه وهذا اذا لم يحث القتل او تلك بغير حجة او اخذ
سأله فان لا يابس بذلك لانه مكره عليه متى وقد ذكرنا في الاثر انه هل يرضى النجس والبلد
على قصد الحق وقبول اليد وغيره اليوا من الاخبار المحمودة في البلدة كرهه بعضهم ظلموا
وهم يرضون بعضهم الا يتحاربوا وان لم يرضوا الاخبار المختارة لا يابس بذلك مطلقا يكون الا بانه
على حجة من حاله فان القبيحة ابو الليث رحمه الله اخذت الشايب في اخذ الحايضة من اب سلطان قال
بعضهم يجوز ان يعلم ان قال السلطان يصيب من الحلال والحرام فاعطاك خذها فاما يعطي من
الحلال قال محمد رحمه الله انه داخل ما لم يعرف شيئا اخر اما بعينه وهذا قول ابي حنيفة واهل بيته رضي
الله عنهم وخبر قول من يقول بعدم الجواز ما روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه انه سئل ما يدرى
نايم على حائط المسجد فقال لئلا يلهو هذه الذنوب واخذها حتى يستيقظ هذا الرجل
فاذبح اليه الدنانير فان قبلها منك فانت حرة فلا يستيقظ اعطاه اياه فاني ان يقبل فقال له الغلام
خذها فان ربيته ذكرك ربيتي من البري فقال لا اخذها فان ربيته استرقى قال القبيحة ابو الليث
رحمه الله يقول الحايضة من اب السلطان عندنا على وجهين فان كان الامير غائب اخواله الرشوة لا يجوز
يقول حايضته ان يعلم ان الذي يبعث اليه امانة من خلال ولو كان الامير غائب لقوال
يبرأنا وذلها من خلال وتجارة الكسب فلا يابس بالقول وتركه افضل في التزويج جنيها واما قبل
الامر منه فذكره على الاستصحاب في شادي اقل من ربه قال رضي الله عنه وقد تحورت من امره في هذا
الكتاب لو جئنا بغيره من ابي حنيفة رضي الله عنه انه اوصى بها ابا يوسف رحمه الله جئت بما ابلى
فقال يا ابا يوسف عجب ان يكون التزويج لا حاشا سلطانا حاشا لبلاده ومن لم يتعلم
تليق بمجالي رتب اعصاب اهل قونية لم يكن غيبه حوي تسمى اوقاما باعيانهم لان القبيحة اما تكون
غيبية بالمعنى وان لا يريد به كل اهل القرية فيكون المراد به مخبرا رجل ذكر شيئا في اخيه ليسلم
على وجه الاهتمام لا يابس به من هذا القبيح بغيره اما الغيبة ان يذكر ذلك من يذاهبه الشب والشب
ولو كان الرجل يعي نورا النابس باليد واللبان لا غيبه في ذكره بل غيبه بقوله صلى الله عليه وسلم
ادركوا الفاجر ما فيه وان اعلم السلطان بذلك ليؤجره فلا يابس به بجل كان في البيت اخذته
الزوجة لا يكره له الغزالي النصاب يرضى لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عايط
نايل فاجتمع في المشي قبل له اتفر من قضاء الله تعالى قال افر من قضاء الله الى قضاء الله وعن عبد
الرحمن رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا وقع هذا الرجل بامر فلا يتكلم
فيها واذا وقع واثم فيها فلا يخرجها منها والرجز القذاب والمراد به الزنا هنا وذكر الطحاوي رحمه
الله في مشكل الآثار هذا الحديث فقال تاويله انه اذا كان محال لدخل ابلي به وقع عنده انه ابلي
بدخوله وتخرج فواقع عنده انه عايط وجهه فلا يتكلم ولا يخرج ميانة بعتاده فاما اذا كان
يلم ان كل شيء بشد الله عز وجل ولا والله لا يعيد به الا ما كتب الله تعالى فلا يابس بان يدخل ويخرج
المقطعات **ق**م يفرق القرآن من المتعجب او يفرق رجل واحد قد دخل
واحد من الاجل والاشرف تمام القاري لاجله قالوا ان دخل عالم او ائمه او ائمه الله الذي علمه
العلم جانه ان يتوهم لاجله وان يتوهم ذلك لا يجوز ولا يرضى القاري الاذان فانه افضل لان يتكلم من
الزوجة ويستمع الاذان ويكره المتعجب المصحف وان يكتب بكم وبقى مروي ذلك عن ابي حنيفة

في قوله
رحم الله

وهو
لا يكره

الغيبية

المراد
وعنه

او ان
او ان

وهو قول ابو يوسف وروى عنهم الله ولو كتب القرآن على الجيطان بعضهم قالوا يرضى ان يجوز وبعضهم كرهوا ذلك
مخافة السقوط عما تقدمه الناب من رجل الملك المصنف في بيته ولا يقر ان يرضى به الجواز بل لا يشر
بل يرضى النواب يعلم مع حريضة بها كتب من اخبار النبي صلى الله عليه وسلم وبطلان اوس كتب القبيحة
فنام وتوهم الحريضة قالوا ان قصد به الترشد يكره وان قبل ذلك لم يخطئ لا يكره والحارث
اذا قال لا بله الا الله في حراسته او ما اشبه ذلك او القبايع يقول عند نزع الفتاح للشرطي متى
اشبه على محمد قالوا يكون اثرا على العلم اذا قال في الجاني متلوا على النبي فانه يثاب على ذلك
وكذلك القاري اذا قال كبروا في حال القتال والقتال يثاب عليه لان الفتاوي يثاب على ذلك
الجزا ولا كذلك العالم والقاري رتب جازي ليراد ليراد منه ثوبا فاما في الفتاح قال بختان
الله او قال اللهم صلى على محمد ان اراد بذلك اعلام للشرطي جودة ثوبه ومثاله يكره ذلك وروي
عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قال خلقت رأيي خطائي الحجام ثلاثة منها ابي حنيفة مستدبر القبيحة
بنتان استقبل القبيحة وتاوت له الحجاب لا يستر ناله الامن وارادت ان اذهب بعتا الحجام فقات
ادفن شعرك فرمعت ودفنته ولا يابس بالبول قابلا كذا ذكره الطحاوي رحمه الله في شرح الامار
واختاره وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم انما سبطه قوم قتال قابلا قبل ذلك كان الجمع في ما بعده
والمأين بالبن الرتبة رجل يصدق على السؤال في المسجد الجامع قال ابو حنيفة القبايع من آخرهم
من المسجد ارجوا ان يعجز الله له وقال بعض الفضلاء من يصدق بفتن في المسجد يوم الجمعة ثم يصدق
بعد ذلك ياربعين فليسلم يكن كرامة لذلك الغائب الزاهد وعن خلف انه قال لو كنت قاضيا لافعل
شهادة من يصدق على ما هو في المسجد الجامع رجل يرضى في ارض الغنم ينجحنا او حاشا
قال ابو يوسف رحمه الله لا يابس بالعلم في هذا المسجد ولا يترجعه الحجام والمخافوت وذكره
القبايع ابو حنيفة القبايع رضي الله عنه انه يكره للمعلم من يكتفي الدار المرفوعة وان ادل له الزاهر
منه حرمها القرض وذكره في الامية السرخي رحمه الله في كتاب القرض ان من اشترى من
غيره دينار قضاة وارجح في وزنه لا يابس به بل يكره بشرط ان لا يكون فيه عرف ظاهر اما اذا كان فيه
عرف ظاهر فالخروج منها اولى بان قال من لزمه هذا رحمه الله وما يروي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان
لا يقف في ظل جد او مدينته فذلك شيء لم يثبت عن ابي حنيفة رضي الله عنه ولا ينبغي للمعلم ان يجلس
في المسجد للتعليم الا ان يكون تعليمه للمعينة لا يكره ان يفتن في المسجد سكتا وله ان يقعد
فيه مخبئا في تعليم لا يبعدا لفتنا والتدريس رتب ثمن الموت ان تفتي يعين عيشه
او يشر امتنا من علم او عذر او غيره كره وان تفتي لتغير رمايه مخافة الوقوع في المعاصي لا يابس به
ونبغي عن ابي الليث الحافظ رحمه الله كت افي ثلاث اشيا فرجت عنها كت اني ان اعمل للعلم اخذ
الجزء على تعليم القرآن وكنت افي ان لا ينبغي للعلم ان يدخل على السلطان وكنت اني ان لا ينبغي
لما يجب العلم ان يخرج الى القرى ويذكرهم ان يجعروا شيئا فرجت عن ذلك وله ولكره ابيه الضمير
بابي بكر او غير كره بعضهم ذلك لانه كذب او ليس لهذا الابن ابي اسنه بكر ليكون هو ابابكر والطبع انه
لا يابس به فان القبايع يريدون به التقاؤك انه يسميه ابا في ثاني الحال ولا يكره
اكل العشر والقصد لما روي في الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في القلة والخلد والتعكير
والقصد والشرية واما الدبني والتمصل والعقوى والقلق والحام والهل مؤلا في الاصيل
خلالك ولكن لا يثبت من الناس تنازوا ان من اكل هذه الاشيا امتنا الله فلينبئ له ان
يجوز عنه اقل مصر اجتمعا على ترك الحنان يحارهم الامام لان الحنان سنة يحارهم على تركها واذا

في قوله
مقصود

وقت يوم الجمعة ليل الامطار ان رأيها تجاوزت الحد قبل يوم الجمعة وتبع هذا يوم الجمعة
يكره ان من كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا وان لم تجاوز الحد وقت تباركا بالاخبار من
منصب لان غايته في شغلها وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من نكح الطفارة يوم
الجمعة اعاد الله من البلايا الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام ولو كرم الطفارة او جرح شعره
وجب ان يدهنها وان رمي بها فلا يابس بها وان اناها في الكنيف او الغتيل فهو مكروه وقيل
لانه يورث الداء وينبغي للرجل ان يأخذ من شاربه حتى يصير مثل الحبيب ولو خلت المرأة شعرها
لان فعلت برئح اصابها لا يابس به وان فعلت ذلك ثلثها بالرجل فهو مكروه ولا يفسد رزقه
ولو ان رجلا طلب منه ان يكتب الشهادة او يشهد على عقد فاني فان كان الطالب يخدمه يثبته
عليه او يشهد به ويشاهد ان يمنع من ذلك والا فلا يثبته الا بالامتناع من ذلك والله اعلم
كتاب العصب هذا الكتاب يشتمل على ثنتين **الفصل الاول** يشتمل
على خمسة فصول **الفصل الاول** فيما يصير به غائبا وفي الاثلاث **الفصل الثاني** في الزرع
في ارض الغيرة والبنار وفي الثمار والبساتين **الفصل الثالث** في الرد والامتناع واد ما يقع
من ذلك **الفصل الرابع** في اخرج الذاب والظلمين اذار والزرع وفيما يملك بالمرور في الطريق
وفي اثلاث **الفصل الخامس** في ضمان النقصان بتغير المصنوع من حيث الذات او من حيث
الشعر **الفصل الاول** فيما يصير به غائبا وفي الاثلاث **الفصل الثاني** في رجل ذك وذاتة رجل
يعزاه ثم نزل ماتت الذاببة اختلف الروايات والعجيج ان علي بن ابي حمزة روى عن ابي جعفر
خو بهما عن مكانها ورواه عن خاتما جعلة في جعفر ثم شاع في مؤلفين والخصم من النبي واليروي
بها وان جعله في البصر وذكره في الامعة البرخي رحمه الله انه لا ضمان عليه وذكره في الامعة المرفوع
نحو امرنا وروى رحمه الله انه ضامن ويروي بين الخصم والبصر وما ذكره في الامعة اخذ قيل هذا
اذا كان المصنوع رجلا اما اذا كان المصنوع امرأة فهي ضامنة وان تخم في الخصم في طام اخره يضمن
منه فلهنوه من راسه رجل وذاتها على راس اخر فخرج الاخر من راسه فضاقت ان كانت القليلة
من اصحابها واثبتة وفيها لا ضمان على الظالم ولا فيقتضيه وظنيرة رجل على فوكت فلهنوه
بين يديه فضاها رجل ان وضعا حيث يملكها فلهنوه لا يضمن لان ضاها اكثر من ذلك يضمن
من يديه وذكره في الرواية رحمه الله في اصول الفقه في باب تقسيم الشبب رجل قال يصير
اصدق هذه الشجرة وانتق ثمها لتاكل است اولها عن نسل ضلت لم يضمن ولو كان اكلها
غيره ويضمن عن الاعلام عن اشتعل عند الدار او جارية الغير وابي في حال الاشتغال في مؤلفين
بمؤلة المصنوع ومن اشتعل عند امركا يدينه وبين غيره يبراهن فيك يعبر غائبا وفي النصار
الناطين في اشتغال القيد المشترك بغير اذن شركته روايتان في رواية هشام عن محمد رحمه
يعبر غائبا وفي رواية بن مريم عنه لا يصير غائبا وفي رواية يعبر غائبا في الروايتين وكذا
وتجلا وورث في زماننا من بعض البلد ان فتوي وصورها رجل يكثر الخطب في الغلام رجل فقال
اعطني التدمم والخطب حتى اكبر انا فاني صاحب الخطب فاخذنا التدمم منه واخذنا الخطب
وكبر بعضه وقال ايت باخر حيا كرفاني صاحب الخطب بخلبك اخرج فليكنه الغلام فاصاب بعض
ما يكثر من الخطب عن الغلام وذهب عنه فاستق شايخ بلع غارا رحمه الله انه لا يكون على صاحب
الخطب شيء نزع قال محمد رحمه رجل يعصب ببعصتين خضن احدهما عت دجاجة له وضعت دجاجة
اخرى له القبيصة الاخرى قال الفرج وجتان جيتا بالغائب وعينه يضمنان لانهما في ماله ولو كانتا

ذكرنا من الامور التي لا تكون في النكاح

قال ابي جعفر في النكاح انما يكون في النكاح

صدقه في

وغيره

ودبيعة بنده فالتى خضت الدجاجة لصاحب القبيصة هشام عن محمد رحمه الله في رجل دخل دار رجل
لخول متاعه من يمينه الى يمين اذ الى حوز الدار فضاغ قال انما في القبايس فيمن وفي الاستحسان
لا يضمن اذا كان في البحر ومثله في رجل عم الدين رحمه الله عن اهل مكنت من الصبيان مع المتعلم
اصابع يرد على الدار كونه مفتوحة قال المولى لواحيد من الصبيان هذا الفتوة التي مع ذلك
الصبي وسد بها الكوة ليدفع البرد فنقل ثم ضاعت الفتوة هل يضمن المولى او العبي الذي
اخذها قال ان خلتا في الكوة ولم حاضرون ليس بتفسيح ولم يضمنوا وبسبيل اقتضا عن
قوم يتخذون ديشا في كرم فأتت امرأة ليعينهم فاخذت فجانحه من غير اقرارهم ليأخذ بالشيعة بين
العبيد وكانت في غايته الحارة فضررت الفتوة على الارض فانكسرت هل يضمن قال نعم لانهما
ولم يضمن لم يضمن وبسبيل اقتضا عن مات ولهمدم بعد موته جداره فظهرت فتود فعلم
التاخي بذلك فقال احضر وهاختي اقيم بين الوزنة غاوية الى ان ياتي بكات عنده انا ما حتى يثبت
ليبر الرواية اليه وقال ايضا الى حتى اقيم بين الوزنة فثبت بها اليه فلم يدهنوا المولى الى الوزنة
هل للوزنة ان يضمنوا التاخي ذلك قال نعم لانه بعثها الى المولى من غير اقراره فضاها مثلها اجنيا را
رجل بعث الى اخر ما شئته بعد المبعوث الى دابة الباعث فركبها بعزاه فغطت قال ان كان
بين الرسول والمريسل وادوا ان يسلط ان ينعزل فيملك ذلك فلا ضمان عليه وبسبيل اوبكر رحمه الله
عن خروفي وقع في محله فندم ايمان دار امن يملك الدور بغير اذن صاحبها حتى انتزع الخروفي من
داره قال هو ضامن وهو بمنزلة جامع في منارة ومع صاحبه طعام فله ان يأخذ طعامه على كونه
ثم يغم يغمره وروي ان الحليفة معا الحسن بن زياد ومحمد بن الحسن الشيباني رحمه الله
لما محمد بن الحسن رجة الله وجلي على الباب فجا الحزن وجلي ايضا فظفر اليه فقال الحمد فاضا
نكاحه فقال ما انتعله في رجل اشد البلف خصير رجل ما عليه ثم قال ما تقول فيمن حل براك
نقل رجل ما عليه قال ابو الليث رحمه الله ذكر البهال ولم يذكر الحواث والحواث عنده ان
انكح اعداهه امرا بامره كما كان وان لم يكن يعلم اليه المتعوض وباعضه قيمة الخصير وفي الفعل
ان كانت النعل هي التي يستعملها العامة فهنا فلا مؤنة في اعادة البهال وان كانت النعل غريبة فان
لم يضمن بغيرها يضمن باعادتها وان نقص البهال من النقصان ونقص هذا ذكره الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رحمه الله ان الرجل اذا هدم حائط ايات ان كان الحائط شحذا من الخشب
فمن القبة وان كان شحذا من الطين وهو الذي يقال له الرفف ان كان عتيقا قديما فذكر ذلك لغيره
وان كان جديدا حديثا امرا بامره كما كان وبسبيل ابو القاسم القصار رحمه الله عن رجل على جارية
شيئا الى مؤنجه بغير اذنه وقد تورم ظهر الحمار فشق الوزم صاحب الحمار فانتقص من ذلك ينظر
ان اندخل من غير اذنه على احد وان انتقص ان انتقص من الشق فلا ضمان عليه وان انتقص
من اقدم فله الشمان فان اختلفا فالقول قول المشتري الذي اشتعله مع يمينه ابن زياد عن
ابي جهمه رحمه الله في رجل اعطى رجلا دجاجة ينظر اليه فخره فانكسر قال هو ضامن الا ان يكون
قال له انخرم ولما لو اراه فوفاها فانكسرت فهو ضامن الا ان يكون قال له شدا قال يضمن مثلها
نعم الله انما يضمن في الذرم اذا غره بغير اذنه اذا كان الدوم راجعا فافا اذا كان يبعها فلا يضمن
ان من باب الحية جندلي هشام عن محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله في رجل يبيع حتى يخرج منه الطائر او يبيع
الزق او يبيع حيايد فذاب فخرج منه الشمن قال يضمن ولو حل قيدا فلهنوه فاني القيد لا يضمن كرت
القيد له عزيمه فان كان ذاهب القيد يضمن قال ابو جهمه رحمه الله عنه لا يضمن في ذلك كله مع

مطل

مطل

مطل
بعض الامور التي لا تكون في النكاح
ان كانت بها برقة وابطاط
ان يضمن له

مطل
وقع في ندم دار ان يظن
حما سطره كمن من اذنه

رجل دخل منزل رجل ياديه وأخذ إناجين بيته بفراشه لينظر فيه فوقع من يده فأنكبوا فلاحان
عليه ألا إذا كان هناك صاحب البيت عن الأخذ قبل ذلك إلا أنه لو شرب مائتين كوز فسقط من يده
وأكثر لا يغتن ولو أتى بغيره يبيع أو يبي من دجاج أو غيره فآخذه بيته بفراشه لينظر فيها فسقط
من يده فأنكبوا من يده على غصارة أخرى وأنكبوا الفصارات فلاحان على الماخو ذوقه ونجيب
الغلمان في الباقيات **ف** خاص في الحمام وأخذ فحانه وأعطاهما فغير فوقع من يده الثاني وأنكبوا
فلاحان على الأول رجل أصاب نفسي القتيق منه ثوباً فاتبه المصنّف بالثوب فغضب الثوب
غاصب في الطريق أن غصب في المدة فلاحان على المصنّف وأن غصب خارج المدينة فهو غاصب
رجل ضرب رجلاً حتى سقط ومات ومع المصنّف مال فغري المال قال محمد رحمه الله الشارب
ضارب المال الذي كان مع المصنّف وذلك يغتن بيبته الذي عليه رجل فلقى رجل فآخذه فلاحان
فقط عن المتعلق به شيء وصاع منه المتعلق **و** في قطع فريده رجل فان لم يأخذه فلاحان
عليه فان أخذه ثم تركه حتى يبال ماله فان كان المالك غائباً فهو ضامن وإن كان حاضراً
فلاحان على أخذه رجل في يده دراهم ينظر إليها ومع بعضه في دراهم غيره فاحتلقت كان الذي
وقع الدراهم من يده غاصباً وضامناً وهذه جناية منه وإن لم يتعمدها رجل غصب محولاً
واستهلكه ويبي لمن أمته قال الفقيه أبو بكر النخعي رحمه الله يغتن الغاصب قيمة الفحول
ونقصان الم وإن لم يغتن الغاصب في الم فلا يمكن التثبيت **الزاعي** إذا خان على غارة فلاحان
ذكر في الأصل أنه يغتن قيمتها يوم الذبح قال الشيخ الإمام شيخ الأئمة الحروف بخواهر زادة رحمه الله
إنما يغتن إذا ذبح شاة يبيع جوفها وألبه أسار في الكتاب فانه قال وخاف الزاعي على شاة ولم يقل
يقن لجوفها ولا يبيع جوفها لئلا إذا تبين جوفها ولا يبيع جوفها لا يغتن له ما لو حفظها وذبحها
إذا ذك جفت ولو سرق رجل بشاة بغيره وقد غارت الفلألك فذبحها يكون ضامناً وذكر في
التوارك أنه لا يغتن إحصائياً لأنه ما دون ذلك **و** الباني إلى السلطان إذا سعى بغيره
أصل يغتن كذا اختاره مشايخنا المتأخرون فهم القاصي الإمام علي السعدي والحاكم الإمام عبد الرحمن
وغيرهما بسلالة منزلة الموضع لإدراك شارقه على البرقة وقال صدر الأئمة أبو الفهر البزوي
رحمه الله في أصول الفقه لا تغنل أنواع السلب وهذا النظم وأما إذا سعى إيمان إلى السلطان
في حق آخر حتى غرمة السلطان ما لا يروي من بعض مشايخنا رحمهم الله أنهم يغتنون إن الساعي يغتن
وبعضهم فروايتين بسلطان وسلطان تتألف إن كان السلطان مغروراً بالعمارة والظلم وتقدم من
سعى إليه يغتن وإن لم يكن مغروراً لا يغتن ولكن عن ثبوت يده فان هذا إعلان أصول أصحابنا رحمهم
الله فان الساعي يغتن عن هلاك مال صاحب المال فان السلطان يفرمه اختياراً لا طلباً ويكون
لزامي القاصي فغتن الساعي له ذلك إن الموضع موضع الإجهاد ونص بكل الرأي إلى التافخي حتى
ينزح السعاة عن الساعي رجل جاء إلى سفيينة مشدودة فخطا وذلك في يوم ربح إن ثبتت بهذا
أقل التقليل في بارات فغرت لم يغتن **الفصل الثاني في زرع أرض الغير والبناء وفسان**
الشجر والتمر والبناء غصب من أخرجها من أرضها فزاعها أو أخذها وأبهر الغاصب
بغير زرع الأرض فان أي ان يفعل فلفصوب منه أن يفعل ما لو وقع إلى الحاكم كان الحاكم يغتن غصب
أرضاً وزرعها جنة ثم اختار وفي يده لم يثبت بعد فغاصب الأرض بالختيار إن شاعركا حتى يثبت
ثم يتول له اتلع زرعها وإن شاء أعطاه مزارداً لبد زرعته فان اختار أعطاه الفلاح كغتن يغتنه

محل
محل الساعي

بغير

بغير أي يوسف رحمه الله أنه يعطيه مثل بذرته والختاراته يغتن قيمة بذرته ويبدور في أرض غيره
وهو ان يقوم الأرض بمندورة بغيره من النفع إذا غبت وغير مندورة فغصل ما بينهما قيمته
بدر بذرته في أرض غيره رجل إلى بذرته في أرضه ثم جاء آخر وأتى بذرته في أرضه فغصب
البدار أن يجرها فأنبت يكون الثاني يند في حرمته زرعاً لله عنه لأن خط الجنبين بالختيار
سندة وهو حرمته في الملك وللاول على الثاني قيمة بذرته لكي مندور في أرض غصبته وطريق
مغترقة ذلك ما قلنا أننا فان جاء صاحب الأرض وهو الأول فالتى فيها بذرته بذرته مرة أخرى
وأقلب الأرض قبل أن يذبت البدران أول يقب وتسي فأنبتت من البذر وكلها فلوله وفي الثاني
مثل بذرته لكن مندور في أرض غيره لأنه انك كذا ذكر في مجموع التوارك ويصل نصيب من
أرض في أرض غصبته براجا رجل فزاعها شعيراً قال علي ما يجب الشعيير فيه برة مندوراه
وروي ذلك محمد ابن جماعة عن محمد بن الحسن رحمه الله قال الفقيه أبو الليث زرعاً الله هذا
أدارجي صاحب البرقية برة مندوراه فلاحان الم يرض بذلك فهو بالختيار إن شاعركا حتى يثبت
فأذا أنبت يأخذه بالطلع وان شاعركا من الفلاحان فإذا استقصى الزرع وحصداه فهو بينهما على
بدرار فغصبها ويصل أبو جعفر رحمه الله عن دفع كرمنا شملكه فاشترى الكرم وكان الدارم وأهل
دارم يذخلون الكرم ويأكلون ويحلقون منه والقابل لا يدخل إلا قليلاً فكل على الدارم الفلاحان
قال ان أكلوا وحلوا بغير إذن الدارم فلا ضمان عليه والغلمان على الذي أكلوا وحلوا وان كانوا
أكلوا بذرته وإن كانوا يرض بغيره فغصبهم عليه فهو ضامن فغصب القابل فلاحان هو الذي
أكل وان كانوا أخذوا بذرته ومن لا يرضه فغصبهم فلاحان عليه فلاحان كانه على استهلاك
نالك الغير ويصل شيخ الأئمة عطاف حرة رحمه الله عن زرع أرض إيمان بذرته يغتن
أذن صاحب الأرض هل يغصب الأرض أن يطالبه بحصة صاحب الأرض قال نعم إن جرى العرف
في تلك البسلة أنهم يزعمون الأرض بثلاث الخارج أو زرعته أو نصفه لو شي مقدار شايح نجب
ذلك القدر الذي جرى العرف قيل له هل فيه برة أية قال نعم في آخر المزارعة بني حاطط في كرم
رجل بغير إيمره فان لم يكن للزراة قيمة فالحايط للباقي وعليه قيمة الزراة صا غاصباً للزراة
ضاراً ضامناً غصب أرضاً وبنيها حاططاً لصاحب الأرض وأخذ الأرض فزاد القاصب
ان يأخذ الحاطط فان كان الغاصب بني من تراب هذه الأرض ليس له النقص ويكون الحاطط لصاحب
الأرض لأنه لو نقص صار زراة لا كان فكان عليه ثمة فلا يثبت النقص وإن كان قد بناءه لا من تراب
هذه الأرض فله النقص لأنه لو نقص كان له النقص فكان النقص يثبت أطلع ثالثة من أرض رجل
فغيرها في تلك الأرض فزاعها أخرى فكبرت كات الشجرة للذي غرسها في تلك الأرض في ناحية
أخرى فكبرت كات الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة الثالثة يوم قطعها لأن الشجرة حصلت بعينه
ويؤثر القاصب بطلع الشجرة فان كان النقص يغتن بالأرض يعطيه صاحب الأرض قيمة الشجرة بعد
ذلك صاحب الكرم بالختيار إن شاء ونفع الأشجار المقطوعة إلى القاطع وقصته تلك القيمة وإن شاء
أثبتك فوقع من تلك القيمة قيمة الأشجار المقطوعة إلى القاطع وقصته تلك القيمة وإن شاء أثبتك
فوقع من تلك القيمة قيمة الأشجار المقطوعة ويقصه الباقي أخرج شجرة الجوز جزواً أبيضاً
رطبه ما تلت إيمان تلك الجزوات يغتن فغصان الشجرة تلك الجزوات وإن لم يكن لها
قيمة ولا يثبت بمال حتى لا يغتن بالأشجار الثلاثة على الشجرة تلك القيمة فغصان تلك الشجرة
ينظران هذه الشجرة مع تلك الجزوات بكم تقري وبدون تلك الجزوات بكم تقري فيغتن

التحقيق يعني المدد حتى اصابت الحطب فخرى ثوبه حين الساب لا تحرق ببقوه فكان التلث حجارة
فان يجمع الوقت وتهيأ له التحق لكن لم يتبع حتى اصابت الحطب فخرى ثوبه لا يقين الباقين من التلث
وان حصل يجرى السابق لكن الوقت وفي تلك الحناية فصار اقام حازا في الطريق ومكنه ثياب
فجاءه كيك ومزق الثياب الذي مكنه برؤيته كوس ردت فان كان يغير الحار والثلث يغير ثوبه
لما يغير كان ذلك الفعل حناية منه وان كان لا يغير ذلك يغير في ان لا يقين لانه ما دون ذلك في الرد
فلم يكن ذلك الفعل منه حناية فكل هذا في موضع الثوب في الطريق فكل الثوب في الطريق فكل
حتى تحرق ولم لا يغير منه لانهم يعلمون ذلك رجل يلبس في الطريق فترفع عليه اتيان ولم يره فأت
الحاجين لانهم يلبسونه ان القبيح جمع الكل قال القبيح ابو الليث رحمه الله وروي عن ابي بصير رحمه الله
خلان ذلك لكن لو اقمي مني ما قال هذا التلث فلا يلبس به قال العبد والامام الاجل الشريف
رحمه الله فاذا المعنى في هذه المواضع ان الراي للقاضي ولو ربط حار على يديه فحاجل وزبط
حار اخر على تلك الشارة ففعل احد الحارين الاخران ربطا في موضع كان كسار لآلة الربط
بان لا يكون ظهريا ولا يلبس لا يقين صاحب الحار الذي عصى لانه لو من من بالربط والربط
ليس بحناية وان ربط في موضع لم يكن لئلا ذلك فمن لم يربطه حناية فلو لم يربطه يقين ولو
رشد الحار في الطريق فحار وزلق فطبع فمن لا يربطه حناية وان يلبس اتيان وذكرها
رحمه الله في الكتاب انه يقين وقاوتيه الصحيح انه اذا مرش كل الطريق بحيث لا يجد الا اتيان
سلكا يسلكه ولو مرش الحار في الطريق فحار وزلق فطبع فمن لا يربطه حناية وان يلبس اتيان
يشووه سبع اعمار الاخر فزلق فالتكسرت رجلا فان كان صاحب الحار يربط اتيان لا يربط
على الذي رشح من التلث وضاب اليه بوقته سج خذ اذ ضرب خدينا على خديته فحرق نظارت
شرا من خديته ففعلت على قرب رجل عرق في الطريق واخرى ثوبه من الحدا وكذا
الناظرين رحمه الله حداد حارس في دكا به اتخذ كمن في حاورته يعمل به والحاروث الى جارب
طريق القامة فاذا قد اتخذ اذ في كبره ثابا على خديله ثم اخذ الحديدة فوضعه على ملامحه
وضربها بمطرقة فطارت مائة من الحديد من الحديد فخرج ذلك من حاورته او قتل رجلا او قتل
عيني رجل او اخرى ثوب اتيان او قتل وابنه كان هناك من المال في مال الحدا
وآلية القتل والقول على غايته ولزم يد والحدا ذلك اجتمعت الموضع نفس النار من كبره او الحديدة
الحما واخرجه الى طريق المبلدين فتلك اتيان او اخرت ثوب اتيان او قتل وابنه كان هناك
رجل وضع جرة على طريق ثم جاء آخر ووضع جرة اخرى فتدحرجت احدتهما فكسرت الاخرى وكذا
في الاميل ان لا يمان على الذي تدحرجت جرة لانه حناية وقد رالت فبري من الثمان وان لا تكسرت
التي تدحرجت كان ثمانها على صاحب الجرة التي لم تدحرج لانه كان متعبا في التوضع ولم يزل حناية
ولو ان رجلا لفرق بين الحوين الكبير وجرة ووضعها على الشط ثم جاء آخر ونزل بثل ذلك تدحرجت
الاخرى وقصدت الاولي فالتكسرت فان بعضهم يقين صاحب الجرة الاجرة قيمة الجرة الاولي بصلها
وقال بعضهم يقين كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه والذي يقول عليه في جنس هذه المسائل ان
يقول كل موضع كان للواضع حتى التوضع فيه لا يقين على كل حال اذا تلت ذلك الموضع بذلك سريعا
تلت به وهو في مكانه او بعد ما زال عن مكانه انزال بمنزل نحو ان يقنع جرة في الطريق فثبتت
به الرجوع فانها لم تكن مكانها فاحرق شيئا لا يقين الواضع فان كان الزوال عن الموضع الذي
كان فيه لا بمنزل بان وضع جرة في الطريق ثم جاء آخر ووضع جرة اخرى في الطريق فتدحرجت

الخيار

احدهما على الاخرى فالتكسرت فان ابو يوسف رحمه الله يقين كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه
وتمت في رواية يقين صاحب الجرة الثانية في توضيح قيمة الجرة التي زالت عن موضعها لما ذكرنا وان
تدحرجت الرجوع فتدحرجت مكانها فطبع بها على يقين صاحب الجرة المدحرجة بخلاف ما لو تدحرجت
بنفسها ولو وضع في الطريق جرة رجل جرة ملا من الرب او غيره ثم جاء آخر ووضع جنب هذه
الجرة جرة اخرى فقال من الاولي ثوبه وابطل المكاني فوضعت اخرى فالتكسرت كالتكسرت قال رحمه الله
او لا اذكر في هذا ان قال لا يقين صاحب الاولي شيئا رجل وضع شيئا في الطريق فالتكسرت
منه وابتد الرجل فالتكسرت شيئا لا يقين الواضع اذ لم يصبها الموضع في الطريق وذكرنا ان الشهد
عليه صاحب طائل له الى طريق المبلدين فتنقط الحار فالتكسرت منه فانه رجل فتكسرت رجلا
لا يقين صاحب الحار رجل سري في طريق المبلدين فتعلق ثوبه بفعل حاروت رجل قال الشيخ
الامام ابو القاسم الصغار رحمه الله ان كان الفعل في ملكه لا يقين وان كان في غيره فليس
ثم قال وهذا مما اخرته اذ لا تعلق ثوبه بذلك فخر ثوبه فخرى الثوب بحره لا يقين صاحب
الفعل لانه اذا جرت الثوب فهو الذي خرقه سفينته حلت عليها احوال فاستقرت السفينة على
بعض الجزير فرفع رجل يقين احوال ليحتم السفينة فجا اتيان ذهب بالاحمال التي اخرجت
فل على الذي اخرج فان هذا على وجهين ان لم يفت الفرق يقين لانه ما نجا فاق حريقا فخرى
فان ذهب به اتيان قبل ان يلبس ثوبا لا يقين وان ذهب به بعد ما لبس ثوبا يقين لان بالرجوع
لم يقين جانبا لانه اذا حرق الفرق فالتوضع حيث لا يحرق عليه الفرق اتيان الى صاحب الاحمال
بذبح الملاك عن ماله لكن عليه اتيان الى السفينة اذ ليس الفرق فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت

الفصل الخامس في حمان النقصان بتغير المعصوب من حيث الذات او من

حيث التغير فحمان تامة فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت
لا يفرق النقصان لان الاصل لا يجل بالعلل فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت
تكلل رفته وروي عن محمد رحمه الله انه قال ان صاحب العلام بليحار ان شاحبه قيمة يوم الحما
حجر مائة وان شاء اخذ العلام ولا شيء له قال بعض مشايخنا رحمه الله يقوم العبد قبل
المعمل ويقوم العبد معه الحما للمعمل فيجمع بينهما مائة من ماله فله ربا وصدقته بقاء على
وفاء الناس بيب فخرام وذكر عن ابي حنيفة الشريفي رحمه الله رجل عصب شاة فتمت في يده
ثم ذهب يقين قيمة الشاة يوم الغيب لا يوم الذبح عصب لها فتشاه او حطه فطها كان عليه الثمان
وما ربه لانه عمل له اكله في قبل في حنيفة يعني الله منه لا يملك بالبدل قال محمد رحمه الله في الميزان
لا يجل حتى يرضى المالك وفروك ابو يوسف رحمه الله عصب طغاما ففعله حتى صار بالمعنع حنيفة
فلا يملكه ايتلعه خلا عينا ابي حنيفة يعني الله منه وعندها لا يملكه ان يملكه في حنيفة يعني الله
عنه شرط الطيب المالك وعندها اذا البدل سج رجل عصب ماعلى حنيفة رجل ففعله فحما اخر
فصب عليه الماء ايتلعه حتى راق في النقصان وروي عن محمد رحمه الله ان الثاني يقين قيمتها يوم
حتمتها الماء ويمنها الا ان رجل عصب متحفا ففعله فانها هروا فو وصاحب المعنع بالميزان
ان شاة اعطاه ما زاد ذلك فيه وان شاحبه قيمته غير منقطة وذكر المالك عن ابي يوسف رحمه
الله ان صاحبها اخذه بغير شيء رجلا سج احدها بغير شيء وضع الاخر زيت فاصدما فالتكسرت
زيت هذا يسوق بهذا قال صاحب الثوب يقين لصاحب الزيت يشل ربه لان صاحب
الثوب ايتلعه زيت هذا فالتكسرت صاحب الزيت الثوب فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت فالتكسرت

رجل دفع شاة انسان ظلا فصاحها بالجوار ان شارك المذبح عليه وحشة فيها وان شا اخذ المذبح ومنه
التقصان وكذا اذا سلحها وجعلها عضوا معنوا وفي العقيقة اي جعفر رجمة الله ان اذا اخذها ليس
له ان يقسم التقصان والعقوي على ظاهر الرواية رجل قطع يد جارا وقلع رجله وما حمله
بالجوار ان شاة منته القيمة ودفع اليه المذابة وان شاة انشكها ولا يرجع اليها الغائب بشي خلاف ما
اذا كان المفعول حيا او جارية تقطع يدها او رجلها كان له ما جازها ان يقسم الغائب فيها
ويُدفع اليه المفعول وان شاة منته التقصان واخذ المصطبر والفرق ان الاول يقطع اليه
والرجل لا يقسم منته التقصان فانهما يقطع الايدي من يدهم هذا اذا كانت الذاتة
تلك الذاتة فان كانت يداي كل واحد كاشاة ولجوز في ظاهر الرواية هذا الاول يوافق الثاني
ان يقسم جميع القيمة وليس له ان يقسم التقصان ويترك الذاتة هكذا ذكر في الرواية التي هي
وهذا يؤيد ما حكينا من العقيقة اي جعفر رجمة الله انشا ولا يرجع حار غير ليس له ان يقسم التقصان
ولكنه يقسم جميع القيمة عند اي حينة رجمة الله عنه وعلى قوله جازها الله بالعاك ان يتركه
ويقتضيه التقصان وان شاة منته كل القيمة ولا يترك المذبح وان قتله قتلا فلا يترك له ان يقسم
التقصان ولا رجوعا حار قال ابو حنيفة رجمة الله عنه ان شاة منته التقصان وفي رواية
الحقة القيا وفي الرضا لوعقب ودام ودان يرد يرد به على ما جازها في بلدة اخرى فليد
يهدى وليس له ان يقسم اليه بالقيمة وان اختلفت الاستعار ولوعقب منه شيئا لم يترك في بلد اخرى
والقوى لا يرد به والقيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان القصب او اكثر فليعقب به ان يافقها
ولا يظلم بالقيمة لا وتسل اليه من حقه من غير ضرر وان كان التمس في هذا المكان اقل من التمس
في مكان القصب فالعقب يمينه بالجوار ان شاة اخذ القيمة في مكان القصب وان شاة انتظت ولزكان
القوى المفعولة ما باله وفي من ذوات المتأهل فان كان التمس في المكان الذي السبق فيه يترك
التمس في مكان القصب او اكثر يرد القاصب يرد المتأهل وان كان التمس في هذا المكان اقل من
الجوار ان شاة اخذ في القوى في مكان القصب وان شاة انتظت وان كانت القيمة في مكان المفعولة
اكثر فالتا حيا بالجوار ان شاة على مثله وان شاة على قيمته حيث عصب وان كانت القيمة
في المكاتبين سواء كان المفعول يمينه ان يقسم اليه بالمثل انه لا فرق بين واحد منهما **القسم**
الثاني يشغل على اربعة اشكال **الفصل الاول** فيما عدا الاثني عشر في ذلك وما ليس له **الفصل الثالث**
بين التاميل والامر **الفصل الثاني** فيما بين الجيران وما لم ذلك وما ليس له **الفصل الرابع** فيما عدا
في الاستماع في المشرقات **الفصل الرابع** في المظالم والاباحة والاحلال **الفصل الاول** فيما عدا
الانسان في الطريق فيلذ رجل خسر بيتا في المفاوز بين اذن الامام في موضع ليس له ولا طريق
لا يتان بجوار انان فوقع فيها لا يقسم الحار ولا ذلك لو فقد في المفاوز او نصب حية فخر به اثنان
ولجفر بيتا في طريق المسلمين ثم كبسها ان كبسها بالتراب او الجير او ما هو من اجزاء الارض ثم جلا
اخر وخرق في انان يقسم الثاني دون الاول لانه لم يبق بيتا ولا كان الاول كبسها بالتراب
وخو والمثلة بجلا يقسم الاول لان بهذا الكبس لم يبق بيتا ولا كان الاول كبسها بالتراب
ثم جلا اخر وخرق في انان يقسم الاول قال ابو حنيفة رجمة الله عنه اذا كان الطريق غير ناه
ذلك واجيد من اقطاب الطريق ان يقع فيه حشيشة ويوطئ فيه وابنته وان يتو شاة منته حتى لو عصب
اثنان بما تكل لا يقسم وان خفر فيه بيتا او بنا فيه بيتا تقطع بين اثنان فمن ولكل واحد من اقطاب
الدور حتى الاستماع بالقيمة دون ما ليس يقيم من لقاء الطريق والخطب وتربط الدواب وبناء الدكان

والشود

والشود لكن هذا كله بشرط السلامة فلو احدث في بيته من غير ناهه شيئا ينظر ان كان خذنا ليس
يبكي ثلثت به اثنان لا يقسم حية نفسه ويقسم حية الشراك وان كان خذنا من حيلة الشك
كوضع المتاع وتربط الدواب لا يقسم لان من احدث في بيته مشترك شيئا من حيلة الشك لا يقسم
لان له ذلك كذا ذكره الشيخ الامام شيخ الاسلام المعروف بخواهر راده رحمه الله وهذه المسائل كلها
في الفتاوي الصغرى ح رجل سبي ارملة من نساء النخاسة وكان في نساء النخاسة انها رجعها رة
منجزة فزهاها فدخل الماني المنياسا ليعتاد وقد بدلكا ارض يوم قال الشيخ الامام عليه السلام
المريضا في رجمة الله يكون مملوكا كانه اجري الماني بنصفه رجل امر رجلا ببيع شاة مملوكه له ثم ان
الامر ياتي قبل ان يذبحها المامور من فيها بالثدي سواء يذبحه او لم يذبحه وليس ان يرجع
على الامر ياتي على ان لم يذبحه لان الامر لم يذبحه في ذلك وفي الفتاوي الصغرى استاجر اجيرا
ليخرج له جناحا في قنار واره او خاتوته ان كان اخبره ان له حق الاستماع في تقديم فيسقط
وقتل انما يجب العنان على الاجور سوا كان قبل الفراق او بعده ويرجع الاجير على الامر
انما اذا اخبره ان ليس له حق ائتمنا فقتل انما مملوك الاجيرة لا يرجع على الامر ياتي واستاجر اجيرا
لان يسقط يذبح الفراق فذلك قيا وفي الاستحقاق يرجع ولو استاجر ليعف له بيتا في قنار واره
لحق بيتا وخرج من العمل ثم وقع فيها اثنان ان كان اخبر المبتاجر الاجير ان له حق الحفر فالتعان
على الامر مان اخبره ان ليس له حق الحفر فالتعان ان يكون العنان على الاجير في الاستحقاق
يجب على الامر ان كان يذبح الفراق من قبل بخلات الامر بلا شغل الحناح لان هناك المامور مملوك
وللبنا يقسم مملوكا كان او لم يكن يذبح اذا كان مفعولا وهناك بيتا والصالح المنياسا
انما يقسم اذا كان مستقرا والمتعدي ههنا الممردون المامور والله اعلم **الفصل الثاني**
فيما بين الجيران وما لم ذلك وما ليس له رجل اخذ في داره عاخرة لم يكن في القديم ويتبع
مرد ذلك الي دار جاره قال الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله ان كان الضرر يميننا حاضرا بان كان دورا
يؤمن حايط الحارة ان يمسكه عن ذلك رجل اراد ان يخذل داره او يمسكها ولم يكن في القديم
جارة يتفرق بذلك قال ابو القاسم رحمه الله ان كان وجوه الدواب الى حايط الجار ليس له ان يمنع وان
كان حارها الى حايط الحارة ان يمسكه عن ذلك رجل اراد ان يخذل داره او يمسكها ولم يكن في القديم
السريرين ولا يمسكون على الرواق والبيكة غير نافذة قال ابو القاسم رحمه الله ليس للجيران منع من ذلك
ومن ابي يوسف رحمه الله رجل اخذ داره حاشا وهداه يتادي الجيران قال للجيران ان يمسكوه
الان يكون دخان الحار مثل دخان الجيران رجل هدم داره واستخرج من العماره وذلك يقسم بالجيران
قال ابو نصر الدبوشي رحمه الله ان قد خرب بناها فلم اخذ له يورده الضرر عنهم وبني المنياسا
صاحب الدار لم دارع بناء فاشتد الزرع والشمس في جاره او جداره او فتح ابوابا لا يمنع منه وان
نمر الجار لا يمسكون في ملكه فقيته والملك حية في الملاك القصر وهو لا مثل يميننا على ما روي
عن ابي حنيفة رجمة الله عنه ان رجلا اثناء قناله فقال ان جاري اخذ في داره عاخرة وان سخرني تروها
فقال له ابو حنيفة اخذت بحبيها امونا ولم يمسكها بالمتع فقال ان المتع من القصر في المملوك ليس
مذقبا بل ياتنا رحم الله وما فكرناه ايضا فكل شاة من الماخرين رحم الله اختار قناله وبناها فالتع
وفي الفتاوي الصغرى دار في بيته من نافذة بين جماعة فاقسموها ولم يمسكها بالمتع ان يقع بابا في حيزه
كان له ذلك وليس يقبل البيعة ان يمسكه عن ذلك ولو كان دار الرجل يابس في بيته من نافذة فالتع في داره
بحبيها وباب هدمه الدار في بيته اخرى فان اذا ان يبيع باب تلك الدار في هذه الدار يدخل في هذه

القيمة التي هي في بيته من غير ناهه

التيك له ذلك ولو اراد ان يفتح تلك الدار لم يقا له هذه التيك في داره ليس له ذلك علة غير نافذة
بغير عشرة يكل واحد منهم ربا دار في ارض احد دار في بيتك اخذ في طريقتي لها في هذه التيك غير ان
خاطب في هذه التيك هل له ان يفتح بابا في هذه التيك قال ابو نصر رحمه الله اقل التيك شركا
في جميع التيك من اقلها الى اقصاها بديل ان الشفعة يجب لعم فلو شاع رفع خابط كل من يمنع من رفعه
لم يمنع من حركه لفتح الباب فلما لم يمنع من ذلك لا يمنع من دخوله فلما لم يمنع من دخوله لم يمنع من دخوله
وهكذا قال ابو بكر رحمه الله وقال ابو القاسم رحمه الله ان يمنع من هذه التيك الى تلك الدار
قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وكان الفقيه ابو جعفر رحمه الله يفتي بذلك وبه ناخذ رجل
له باب ومكة دار فاذا ان يفتح بابا اخر على الجدار اقبل من ذلك الباب في تركه فانه قد
ذلك وان ابي عليه اقل التيك من اشترى دارا في ملكه غير نافذة وان اراد ان يفتحها على طريقها لاحتاجه وتصير
التيك نافذة بذلك قال ابو القاسم رحمه الله يرفع اهل التيك الى القاضي حتى يوجه عدلين فتصور له
العدلان الامر على كانه فان كان خيرا فاجب حال بينه وبين ذلك وان لم يكن خيرا فاجب
واستوثق من ذلك ما يدفع الضرر ويؤمن مقام الخابط لم يمنع من ذلك وعلى محمد رحمه الله وقا
غير نافذ اشترى رجلا في اقصاه دارا في ظهرها حارس نافذ فان اراد ان يفتحها على طريقها فاجب
ليس له ذلك وان اقلها خاها في اقصاه النابش وجعل لها رايتين فله ان يزيل من شاة وليس له ان
يخذوه ظهرها بغيره فله وان اراد ان يفتحها جليتها في رفاق غير نافذ ان ترك من الطريق بقدر
المر للرايتين ويترفع جريها فيفتح في الحارس قال ابو بكر رحمه الله لم يمنع من ذلك وقال محمد بن سنان
بسم الله يفعل له بل الطين والحداد الاريا والداكان في ملكه غير نافذة وليس له ان يفتحها في ذلك
الفقيه ابو جعفر رحمه الله في رجل سأل ارض نفسه فتعدي الى ارض جاره قال هذه المصلحة في ذلك
ان اجري المائتي ارضه احر المائتي في ارضه واما يتعدي الى ارض جاره كان حارسا وان كان
المائتي في ارضه ثم يتعدي الى ارض جاره ان مقدم اليه جاره بالكثر والاحتكام لم يفعل كان حارسا
ويكون هذا بمنزلة الاشهاد على الخابط المائتي وان لم يتقدم اليه حتى تعدي لم يفعل وان كان
ارضه معروفا وارض جاره مبنوقا يعلم انه اذا سأل ارضه يتعدي الى ارض جاره كان حارسا ويترفع
بوضع المساه رجل له هذه في داره وربي الى القدر فجاءه سهمه داره فاقبض شيئا في داره
اخر او قتل شيئا كان حارسا ويكون همان المال في مال الراعي ودية التمسيل على عاقبة الراعي رجل
او قد في شوره نارا اذا التي فيه من الخطب مالا يحمله الشور فاحرق بيته وتعدى الى دار جاره فاحرقها
يضمن صاحب الشور رجل من بني يملكه او في يملكه فيم فوكت شرارة من نار ملي ثوب ابريق
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يضمن منه لم يفتل بين حمل النار والوثوق على الثوب
واستطه فيكون مضافا اليه وهكذا في ذكر في التوابل عن ابي يوسف رحمه الله وقال بعض الحكماء
ان من النار في موضع له حق المروية في ذلك الموضع فاحرق ابنيته على التمسيل ان وقعت منه شرارة
يضمن وان هبت بها الريح لا يضمن وهذا الظاهر وعليه الفتوى ان يمل دابة في المربي المباح ثم جاز آخر
دار يمل دابة فتمت دابة الثاني دابة الا ذلك ان يضمن على الفور ضمن والافلا وان كان ذلك في ريب
لا حرجا لان على صاحب الرمي يضمن الاخر وان ادخل في دار رجل بغير اخطا وفي الدار بغير
حاجب الدار منع على المعتل اختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب المعتل وقال الفقيه ابو
الليث رحمه الله ان ادخله بغير اذن صاحب الدار لا يضمن وان ادخله بغير اذنه يضمن وعليه
الفتوى والبعير المعتل هو الذي يشرك من فطرته شؤيته والله اعلم

الفصل الثالث في

في الاستغفار بالمسكن وفي الفتاوى القمري الارض او الكرم اذا كان بين حاجب ومنايب او بين
بائع ويقيم برفع الامر الى القاضي في ذلك فان لم يرفع في الارض لوزع حشقة يطيب لله وفي الكرم
يتوم عليه فاذا ادركت الثمرة يبيعها ويأخذ حشقة ومنف حصة الغائب فيسعه ذلك ان شاة
الله تعالى فاذا قدم الغائب فان شاة حشقة اليقينة وان شاة اجارة ولو اذ في الخراج كان مستطوعا
واذا كان بين الرجلين دار غاب اخذها للحاجب ان يكن الدار ملكا وكذا الحادم بخلاف الدار التي
وقد ذكرنا في اول هذه الكتاب ان احدا من يكتل لا يتخذ من الغنم المشتركة في بيعها مائتا أم لا وذكر
محمد رحمه الله ان داود الطائي رحمه الله كان من غلب احاب ابي حنيفة وفي الله عنه ثم اقبل على
العبادة والخلة وكان داره بينه وبين شريك له غاييب وكان يترك داود الدار وكانت غلة
او غلات في داره وكان لا يأكل من ثمرها شيئا لكن ان ابيعت الثمرة من الدار ولا يمنع من فعل الدار
وأكل الثمرة فله اكل الثمرة ولغيره منها نصيب بغير اذنه فلم يكن يكتفي الدار اذ ليس في يدي
الدار اشتهلاك بل في يديها عارها قال محمد رحمه الله وان الشريك اخذ حشقة من الثمرة
وأكلها جاز له ويبيع نصيب الغائب ويحفظ الثمن فان حضر صاحبها فجاز فعله والا حشقة قيمته وان
لم يحضر فهو كاللطفة يتصدق بها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وهذا اشتهان وبه ناخذ وفي
مجموع التواريخ ارض مشتركة بين اثنين زرع احدهما جريشا ولم يرض به صاحبه وظالمه بالفتح
لأن الثاني لا يملكه بالفتح لكن يقيم الارض بينهما فادفع في نصيب صاحبه امر بقلعه وما دفع في نصيبه سبي
كاكان وعن محمد رحمه الله في رجلين يبيعان ارض فتاب احدهما لشريكه ان يزرع نصف الارض ولو
اراد في العام الثاني ان يزرع النصف الذي كان زرع كذا ذكرهنا والفتوى على انه ان يملك
ان الزرع يسمع الارض ولا يضمنه ملكه ان يزرع كلها وان حضر الغائب فله ان يفتح بكل الارض مثل
ذلك الفقه لان رعا الغائب في مثل هذا ثابت وكذا وان علم ان الزرع نفعها او الترك يضرها
قوة ليس للحاض ان يزرع شيئا منها اطلاق الرضا غير ثابت هاهنا فاذ هما في رجلان في سكتي
دار بينهما او سكتي دار من ارضي عليه دار او على دار من جاز بالاجماع وكذا في خدعة عهد او خدعة
عقد من وفي غلة عهد او عهد على ان لاخذ غلة هذا الشهر او هذا الشهر لا يجوز بالاجماع وفي غلة عهد من
على ان لاخذ غلة هذا وهذا غلة هذا لا يجوز عند ابي حنيفة خلافا لما رجم الله وفي ركبها
دابة او دابتين وغلة دابة او دابتين لا يجوز عند ابي حنيفة وفي غلة عهد وعند ابي حنيفة في ركبها
دابة او دابتين وغلة دابتين ولا يجوز في غلة دابة واجدة ولو نهايا على ان يكون حدهم القيد
لهذا او يكتفي الدار لاجاز بالاجماع ولو نهايا على ان يكون غلة القيد لهذا وغلة الدار لهذا
لم يجوز عند ابي حنيفة خلافا لما رجم الله قال الشيخ الامام محمد بن النعمان رحمه الله هذا مجموع الروايات
في مذهب السائل وهي اذ في مسائل الفقه وجعلته ان جواز المهاداة بطريق المعارة والاجارة او بطريق
القسم اختلفوا فيه قال بعضهم بطريق المعارة لان لكل واحد منهما ان يبيعهما من غير اذن وقال
بعضهم بطريق المعارة لا يملك واحد منهما يترك منافع له يسأل صاحبه وجاز ذلك باعتبار الحاجة وان
كان ملكك للشفعة بمنفعة بغير اذن الجور في بيعها بطريق الشفعة بغير اذن القاضي يحل
لغيره او طلب اخذها في المنافع التي لا يشاؤون كذا ذكره الشيخ الامام محمد بن النعمان رحمه الله
في شرح تكملة الاويد والله اعلم **الفصل الرابع في المظالم والاحلال والباحة** ونسب
قال لاحر حلق من كل حي لئلا يفتل واكثره فان كان صاحب الحي حيا لم يملكه يري المذبح حيا
وذاؤه وان لم يكن غائبا يملكه في الحكم ولا يبرأ او بانه في قول محمد رحمه الله وكان ابو يوسف رحمه

في الاستغفار بالمسكن

في الاستغفار بالمسكن

كذلك قد ايسر ثم اقام المصنوع بينة التينة على الفصبة فانه ينبغي له بالسر وقية الجبل رجل احسب
بقتب او حشيش فما رجل ومثب فيه الما حتى انكفأت النار قالوا ينظر الى قيمة الشدة منجورا وغير
منجور فتعزم ما بينهما وكذلك الرجل اذا انتهى قيس انسان ينظر الى قيمته تحتها وغير تحتها فيمن النفل
وكذلك اذا نزع باب دار انسان من موضعه او ياله في بيرونا الوضوء او حل سرج انسان وكذا كل ما كان
موقفا من مكانه اذا انتفى ما يسنده وتركيبه وقد ذكرنا قبل هذا اذا انتفى ثلث حصة انسان ورجل
ان اراد ان يبرأ من انسان او اراد ان ينزل هل له ذلك فهو على وجهين ان كان لهنا حايط او حائل
ليس له ذلك لان الحائل دليل انه لم يرض به وان لم يكن له حايط ولا حائل فلا يبرأ به فانه عرف
دلاله انه راض به والعقبر في هذا الباب وان الناس رجل مني في الطريق وكان في الطريق
ما فلم يجد مثلكا الا ارض انسان فلا يبرأ بان يمشي فيها لان فيه ضرورة واذا ابتلي بين الصلاة
في الطريق وبين ارض انسان فان كانت الارض مزرعة فلا فضل ان يعطي في الطريق لمن له في
الطريق حيا دون الارض وان كانت مزرعة وفي كبري او نهر او في تلك الجراب وان كانت
يتم ما لا فضل ان يعطي في الارض ولا يجمع قومه في دارها اجروا ما تاجر فاراد رجل ان يؤم فيها فانما
يؤم بادن المتاجر لان الشرف له والدار يضاف اليه غلب خاوتا فعلى فيه وزع طاب له الرجوع
لان الرجوع فضل ما تجارة الاكل من ارض الجوز يديه ارض المتكدة وهي الاراضي الميادينية يلبس
بغيب الاكره لهم اذا اخرجوا من ارضهم او اجارة لهم ملكوة وفي الكرم والاشجار ان كان يعرف ارضها
لا يطيب الا لكره ولا يغيره لا يملك الغير وان لم يعرفوا طاب للاكره بغيرهم ان التديب في
منازلهم الى السلطان ومما تنزله ارض بيت المال فاما بغير بيت المال فيكفي
للانعام ان يعتقد في به وان لم يفعل فلا اثم عليه هو الذي ذكرنا طريق الحكم واما طريق الإحصاء
فما روي عن خلف بن ابيوت رحمه الله انه كان لا يأكل من طعام بلع الا في وقت يباح له الميتة وكان
لا يأكل قدر الشبع لان السلطان اخذ صنيع علي بن عيسى بنسبه ولكن في هذا الزمان الاختيار
من هذه الشبهات كل ما يملك حتى روي عن علي بن ابراهيم انه سئل عن هذه الشبهات فقال ليس
هناك مانع الشبهات اتي الحرام ميتا فبقي ان اجنبت الحرام كذا في جميع التوريل قال نصيرين
عني المكروه الى الحلال افرق وهو قول خلف بن ابيوت رحمه الله وسئل ابي يوسف رحمه الله
الشيء الى الحرام اقرب او الى الحلال قال الى الحلال افرق وسئل عن المكروه قال الى الحلال
اقرب والله اعلم **فما** **الزبدية** **بسم الله الرحمن الرحيم**
هذا الكتاب يشتمل على ثلاثة فصول **الفصل الاول** فيما يكون ابتدائا وفي حفظ الزبدية وفيما
يجب اختياره من الشروط **الفصل الثاني** فيما يكون مضمينا من المذوع وما يضمن وما لا يضمن
وفي دعوى الملاك والرتبة **الفصل الثالث** في طلب الزبدية والامور بالذبح الى الغير وفيما يكون
غرضا الى الرقاب **اما الفصل الاول** **مر** رجل في يديه ثوب قال لا يدخل اعطيني
هذا الثوب فاعطاه اياه كان هذا على الزبدية وسئل انه على البسكة والملك رجل من اهل الحاشي
قام وترك كتابه هناك فذهبوا بجمه وتركوا الكتاب فاعطاه صاحب الكتاب فاعطاه صاحب الكتاب
فاجبه فاعطاه في اجرم ويل دخل بذا بد خا وقال لياجب الحان ان اقبلها فان هناك فزبها وذهب
ثم رجع لم يجد كتابه هناك فقال صاحب الحان ان صاحبك يخرج الدابة ليشتريها ولم يكن له صاحب فصاحب
الحان ضايع وكذا اذا دخل رجل الحام قال لياجب الحام ان ابيع الثياب فقال صاحب الحام ثم فزع وفضل
الحام ثم خرج رجل اخر وذهب بكتاب صاحب الحام ضايع وان فزع الثياب فمضى صاحب الحام فلم يبق شيئا

وباني للبسك عاقل فمذلك وجبت اما ان لا يكون للحام شيك في وهو الذي يقال له بالفساد شدة خالصة دار
او يكون له ثيابي وهو خاضع بين الوجه الاول الثمان على صاحب الحام وفي الوجه الثاني الثمان على
الضابط دون صاحب الحام الا اذا انتفى على احتياط صاحب الحام بان قال لياجب الحام ان ابيع الثياب فبقيت
لصاحب الثمان على صاحب الحام وان كان له ثيابي وهو خاضع لرجل جاب ثوب الى رجل فقال هذا ثوب وديعة
ولم يقل الاخر شيئا بل سكت ثم غاب صاحب الثوب ثم غاب الاخر بذهبه وترك الثوب هناك فوضاين ه
وكذلك اذا جاب الثوب ووضع بين يديه ولم يقل شيئا فان قال الاخر انا لا اقبل وباني الميتة بخاها
فلا مانع عليه رجل دفع الى اخر عشرة وقال حبة منها حبة لك وخمسة وديعة منك فاشتمك الثاين
بها حسته وفلك الحسة الثابتة مبدع يضمن سبعة ونصف ان الهبة الثابتة في الحسة من الفسدة
مقرونه والخمسة التي استعملها كان نصفها امانة فمضى منها بالاشتمال فكان الكل سبعة ه
ونصفها وهذه الميتة شين ان ايداع المتاع صحيح والمذوع اذا دفع الوديعة الى بعض من يبيع
لا يضمن وقت يرضى بماله ان يباين مئة سوا كان في نفقته او لا كذا ذكره في التناوي القشري
والاين الصغير اذ لم يكن في يديه قد مضى اليه لا يضمن ولكن يشترط ان يكون الصغير قادرا على
الحفظ وفي حق الزوجة لا يشترط المباشرة والنفقة حتى ان الزوج اذا كان يشترط في محله والمرأة
ليكن في محله اخري ولا ينفق عليها زوجها تدفع الوديعة اليها فلا مانع عليه والزوجة في هذا
الحكم بمنزلة الابن الصغير والعبد اذ لم يكن في يديه بمنزلة الابن الصغير ايضا ولو وضعت المرأة
الوديعة في يد زوجها فلا مانع عليها وان لم يكن الزوج في يدها ولا يبرأ في هذا الباب بل يباينة
فما في حق الزوج والركلة الصغير والعبد كما ذكرناه ولركان للرجل اثنان ولكل واحد
بهما ابن من غير بئسك منها وما في يده لا يضمن وذكر شمس الدين الحلو في رحمه الله في كتاب
الصلح انه اذا دفع في بيت المذوع حرق فان اشكته ان تناولها بغير من يبيعها له تناولها اخيرا
من شيع الاجلالم المعروف هو امر زادة رحمه الله ان الحرق اذا كان غاليا وقد انحط المنزل ه
المذوع اذا تناول الوديعة جازا له لا يضمن ايجبا ناد ان لم يكن اختلا بمنزله ضمن اذا اجر
تينا من دارو من اتيان ودفع الوديعة الى هذا المتاجر فمضاه وجبت اما ان كان بكل
واحد منهما اغني المتاجر فمضاه على حده ففي هذا الوجه عليه الثمان وان لم يكن لكل واحد
بهما فمضاه على حدة وكل واحد منهما يدخل على صاحبه من غير اشتية ان وحشه فلا مانع عليه
لو جوزه المشاككة بينهما ولزاد المذوع انه دفع الوديعة الى اخيه بضرورة بان ادعى انة
وقع الحرق في بيته وذكر القدوري انه لا يصدق الا ببيته في قول ابي يوسف رحمه الله وهو قيايس
قول ابي حنيفة رضي الله عنه وذكر في المشتق انه ان علم انه قد احترق بيته قبل قوله ولا فلا يفي
القدوري اذ احتفظ الوديعة في جرد ليس فيه ماله يضمن والمراو منه حوزة غيره اما اذا اشتباها
جزوا بعينه وحفظ بيته الوديعة لم يضمن وان لم يكن فيه ماله وسئل نجم الدين رحمه الله
جنات خرج الى القرى بطر الحنات فاعطاه رجل خفا يملكه فوضعه مع رجله في قارو دخل البقلة
ففرق الحنف ان كان وضعه في دار رجل لا يضمن فوضعه في تلك الدار فوضاين ه
الى رجل البه درهم بضاعة يشترى بها ثوبا فادفع المبعوث اليه الا ان الى سار واشترى
مناغاة بئس الى صاحبه فاجيب المتاع في الطريق لا يضمن ولو لم يكل صاحب الا ان اضر بضاعة وللا
بكلها يضمن الا ان يكون البسار يشترى بخمسة والقرى وهو ان الميتة يبيع وكيل فوض اليه
الراي فلا يضمن بالذبح الى غيره والثاني وكيل فوض اليه الراي يضمن بالذبح الى غيره سقوفي

التي هي من جازات ترمه وأدعي انه كان فيه قد دم قد غابت منه هناك الموضع فتبعت هناك ولا أدري
ما بينه فلا مانع على الموضع في المقدار مع يمينه والمرأة التي تفتل ثياب الطين اذا صنعت الثوب
على ظهرها للنجاسة فترى الثوب ان كان للثوب حتى لا يفسد وتبين ان لم يكن الخضر من ثيابها فترى في
المنقح بشرى أبي يوسف رحمه الله اذا وجد الموضع الوديعة ثم اخبرها فمهلك لم يفتنها فمهلك
المثله في بعض نسخ المتن وذكر شمس الامه السرخسي رحمه الله في شرح كتاب الوديعة ان الموضع
اذا وجد الوديعة في وجه المالك لا يملكه الا على طلب المالك بان قال المالك ما حال في يدي ليس له
الحفظ فقال ليس لك يدي وديعة لا مانع عليه في قول أبي يوسف رحمه الله والموضع اذا وجد
الوديعة في وجه المالك المعروف من الموضع من قال العتار نعمن بالبحر ولا خلاف
قال شمس الامه الطوسي رحمه الله في همان العتار بالبحر وعن أبي حنيفة رضي الله عنه رواه ابيان وذكر
الناطقي رحمه الله في اجابته ان الامانات تنبئك بالموت فتكونه الا في ثلاثة مواضع احدها
شرب الماء في اوقات اذ مات ولا يعرف حاله التي اخذها ولم يبين عند موته بل مات فجاءه امان
عليه والحالة الى وقت هلال رجه الله الثاني الشيطان اذا اذاع فتم اموالا وادفع بعض القبيح
منه بعض العائدين ومات ولم يبين عند موته او دفع امانا عليه وسأله الى ابي حنيفة الثالث
اخذ المقتول من اذاعات وفي يده مال الشركة فلم يبين فلا مانع عليه والحالة الى شركة المقتول
التاريخي اذا قبض اموال المات فمات ولم يبين فلا مانع عليه فذلك في وجهين ان وضعها في منزله
ولا يدري اين المال فمات وان دفعها الى قوم ولا يدري الى من دفعها لا يضمن وفي المقادير في لو
ان الموضع لم يمت لكن جن جنونا فماتت او اموال فطلب الوديعة ثم توجد وقد اقبوا ان يرفع اليه
عقله كانت ويثاب عليه اذا قال للعتار او دفع مال المقتول فلا مانع عليه في مائة فلا يملكه ولا
على ورثته وان قال القبر في ما اودع في شيئا كان القول قوله مع يمينه ولا على ورثته
الميت حتى يقتل البيع والشرا يجوز عليه اودعه رجل الثوب فمات فمات ولم يدر ما حال
الوديعة فلا مانع في ما اودع في شيئا كان القول قوله مع يمينه ولا على ورثته
ولو ان ثبتنا يجوز عليه اودعه رجل مالا ثم اعتقه المولى فمات ولم يبين الوديعة فالوديعة ذرية
بالحالة هو المهر الذي يتزوج الوديعة في يده بعد البعث اقل من ثبت فان مات وهو ميت فلا يملك
على من اودعه ان يعرف الوديعة بعينها في يده على صاحبها **بيع في يده الوديعة** اذا اودع الموضع
الوديعة في المنزل الموضع او الى احد من عياله فملكته فالوديعة ضامن وأشار في الجاه الكلب
الى انه لا مانع عليه واذا اودع بيد من يملكه فلا مانع وان ردها بيد امه والامير ليس له غيابه
فملكته فان كان الامير بالغا فمات فمات وان كان الامير نائبا فلا مانع وكذلك اذا بعث الوديعة
على يدي عبده وقد اجر القيد من غير ولو اودع مسلما عند مشروط وشروطه بان يملك العتاك الى
غريمه ان دفع الدرام الى صاحب المال قبل ان يفتقر ثلاثة اشهر ففقدت ان يضمن الى صاحب الدرام وراه
يعد انتصا ثلاثة اشهر ففقدت الموضع يملك العتاك ان لم المتوسط يقتضا ان المطلوب قد اذني جميع
سائي العتاك من المال فان كان بعد المدة فانه يدفع العتاك الى المطلوب لا الى الغالب كون في الدفع
الى الغالب اعانة على الظلم ولو اودعت المرأة كتابا ومبيعتها بطلاقها زوجها وامرته بتسليمه الى
زوجها بعد وثاقتها فمات من يضمنها وامرته ان تأخذ الكتاب فان كان الكتاب اقرارا بالزوج
بمال او بتسليم صداق منه فله ان يبيع من التسليم وان كان البيضا بطلاقها لان في الرد اليها الثانية
لها على ظن زوجها فلا يجوز الا ترى ان الوديعة لو كانت مبيعا فاراد الموضع اخذته ليعزب بوجها

بغير حق فان الموضع ان يبيع كذا ههنا **الفصل الثالث في طلب الوديعة والامر بالدفع الى الغير**
وهي تكون عودا الى الوفاق مر اذا طلب صاحب الوديعة الوديعة فقال الموضع
الحلها عند ملاك من السيد قال الموضع ضاع الوديعة فالتاخي يسأله عن وقت الضياع متى
ضاعت قبل ذلك اطلبها هكذا او بعد ذلك ان قال قبل ذلك فهو ضامن وان قال بعد ذلك فلا مانع
للتاخي فيه في الفصل الاول دون الثاني ولان صاحب الوديعة قال للموضع في اليسر من اخبرك
بعلامته كذا فادفعها اليه فاحل ونعم انه يرسل الموضع واخبر بالعلامة التي اطلع عليها فلم يفتكره
الموضع ولم يفتكره اليه حتى ملك الوديعة فلا مانع من قول الموضع اذا جاء الى الموضع وطلب الوديعة
فقال الموضع لا اذني الا الى الذي جاء بها اليه فلم يدفع حتى فملكه وذكر الشيخ الامام في الدين عمر الدين
رحم الله انه يضمن وفيه نظير بدليل ان الموضع اذا اصدق من ادعي انه وجد الوديعة في الوفاق
لا يضمن بدفع الوديعة ولكن يتايل ان يفرق بين الوكيل والرسول لان الرسول يسطر على بيان
الميراث ولا كذلك الوكيل الا ترى انه لو عول الوكيل قبل علم الوكيل بالعدول لم يرجع ولو رجع عن
الرسالة قبل علم الميراث بالرجوع مع رجل بعث وتايل الى التماسه في يده فمات ان صاحب الثوب
بعث الى التماسه فقال لا تدفع الثوب الى من جاءك به ينظر ان كان الذي جاء به الى التماسه لم يفتل
للمقتول هذا ثوب فلان بعثه اليك لا يضمن القطار بالدفع اليه وان قال هذا ثوب فلان بعثه
اليك فان كان الذي جاء بالثوب مشرفا في امورهم فمات لا يضمن وان لم يكن مشرفا في امورهم يضمن
هكذا قيل في بعض النسخ ان يضمن وان كان مشرفا في امورهم والاولى اوجه وفي الاصل اذا أمر
صاحب الوديعة الموضع بالدفع الى رجل فبقيته فقال دفعها اليه وقال ذلك الرجل لم اقبضها منك
فقال رب الوديعة لم قدضها اليك اليه ايه الموضع فالتاخي قول الموضع في حق براءه عن القيان
لا يوجب لطلب القيان على الموضع اليه اذا جاء الموضع بربك ايت توداد الوديعة فقال الموضع لا يملك
اخصارها المات فتركها وتركتها ابتداء الميراث لا يملكها بالثوب ففقد عزله عن الحفظ فخرج من ان
يكون مؤدعا وباتركه عند يمينه مؤدعا عند ابتداء كذا ذكره في جميع النوازل اذا قال رب الوديعة
للموضع لعل لي الوديعة اليوم فقال اعمل فلم يفعل حتى مضى اليوم وهلك عند ذلك فلا
مانع من اقبض الوديعة من موضع طلب الوديعة من المتزوج من صاحب الوديعة فقال الموضع لا
اقل اليها الساعة فاعبر على تلك الناحية وقال المستودع اعبر على الوديعة ايضا فان ان لم
يتدر المستودع على ردها اذ ذاك يبعدها او يبيعها او يفتق الاثام والقول قوله اليه والا
ممن ويبطل الشيخ الامام طهيري الدين الميراث في رجه الله عن ليس الثوب الوديعة قد دخل المشرع
لغرض المقتضى الثوب ووضع على الزايع المشرع في الغنى شري الثوب هل يضمن قال لا لانه
لما تركة فقد ترك التعدي وتاخر الى الوفاق فلا يضمن وتبين ويبيد نظره بدليل من المهرم فان
المهرم اذ البس المخطط ثم تزعمه ثم ليس فاني ان تزعمه على تعدي اللبس بخلاف الاجزالات ان كان في
هذا التعدي فانه فام على ذلك اللبس وان تزعمه لا على هذا التعدي يستعد الجرا فلي هذا
ينبغي ان لا يتر الامر تزعمه على تعدي اللبس فانه فام على اللبس الوديعة اذا كانت فاما فخذ ما
الموضع وصعد بها الشطح وتبين ففتت به الرجوع واعادتها الى المكان الذي كانت فيه فبعض اليك
هل يتر عن الثوب وقعت هذه الواقعة بخارا فصرمت على يمينها فاختلوا فيها بينهم اتفق
بعضهم بالثاء من الثوب لروايل العمداني واتفق بعضهم بالثاء من الثوب فاختلوا فيها بينهم اتفق
بذلك على انه لا يتر الامر لم يتر الامر فمات التعدي الى ترك التعدي وبطلان الوديعة فمات

له

دوم وانكر الاخر ثم اخرج للمدعي عليه ألف درهم ووضع في يده اثنان حتى ياتي بالبينة فلم
يات بالبينة فاداد المدعي عليه اشر دوا الذرام فان ان يرد عليه ثم اعاروا اهل تلك الناحية
وذهبوا بالاثبات هل يضمن قال ان وضع المدعي عليه مائة لا يضمن اذ ليس له ان يذبح
الي احدهما وان كان المدعي عليه وضعه في يده وحده يضمن بالمسعة ابن جماعة عن محمد بن
الله بن رجل اودع رجلا الف درهم فاشترى به دوا فذهب ثم اشترى دوا بهيمة او شترى دواها
توضيها فصاعت لم يضمن وقد روي عن محمد بن زينة الله اذا افساها غريمه باسم صاحب الوديعة فوجده
في يده فادادها المودع فذلك مبنى **المسألة** اقامات المودع واختلفت
صاحب الوديعة والورثة فقال صاحب الوديعة مات فخلا حتى صار مائتا واقعت الورثة
قيام الوديعة بعد الموت قال بن جماعة على قياس قول اصحابنا رحمه الله يجب ان يكون القول قول
الطالب ويجب الغنا فيقال الميت وعلى تباين قول ابن يوسف رحمه الله يجب ان يكون القول
قول الوديعة مع التيقن بقيام الورثة مقام المورث والميت تبطل بملك الوديعة ان افسد ماله
فذلك لقائل ان يضمن اذ ما شاء ان يفسد ماله وتصل الوديعة كان الكل يورث المالك والميت تبطل بملك الوديعة
والاثبات والوديعة والتابعي يملكون الوديعة عند اودع رجل شاة وغاب لم يكن له ان يفسد ماله
الوديعة سواء كان الميت ما ذوقا له لو جحر راعيله بكنه دين اهل يكن رجل اودع عند احد
شترى بكنه المائنة شيئا ثم مات المودع بن غير بيان كان الغنا عليه فان قال الشريك المولى فليس
تؤيد شريكه في خيوطه لم يكن مضى فاداد رجل وضع مائة وديعة ووضع في حادويه ثم ذهب
الي الجمعية وترك باب المائنة مفتوحا واجلس خبيثا صغيرا ليحفظ طائفة فذهب الوديعة
من المائنة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان العبي من يفسد الاشياء ويحفظ
لم يضمن المودع وان كان من لا يضبط من ذلك قال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله يضمن على كل
حال لا يترك الوديعة في الجوز لم يضمن مضى رجل اودع عند ابن مائة درهم فانس للمودع
بها ثمانية وردد على صاحب الوديعة مائة درهم ثم خلت انه لم يضمن من الوديعة شيئا قالوا
لا يكون كائنا في بيته لان ما ائتمن صار دينا عليه فلا يكون صاحب الوديعة وذكر ابن جماعة رحمه الله
في توافره رجل اشترى من رجل دابة فحفر في الفلاة فدفنها الي غيره فبقيها فصاعت ان كان
اشترط في الفاروق وكوفي نفسه من لينة او افسد غيرها يضمن وان لم يشترط لا يضمن لانه امان مضمون
لا يضمن وكل من له ان يعيد كان له ان يودع ومن لم يكن له ان يعيد لم يكن له ان يودع وذكر
شيخنا الامام الهرشي رحمه الله ان للتبعيد لا يملك الوديعة مطلقا ولو فعل كان ضامنا ولو قال المودع
لورث الوديعة قد ردت بعض الوديعة ثم مات المودع كان القول قول صاحب الوديعة ايضا
اخذ من الوديعة مع يمينه ان الوديعة مائة دينار وبيعه بكنه من حيث الظاهر فكان القول لصاحب
الوديعة في مقدار الماخوذ المودع اذا قال دفع الوديعة الي ابني وانكر الابن ثم مات الابن
فورث الابن ماله كان فان الوديعة في شركة الابن رجل اودع عند القاضي شيئا فوضعها القاضي
في حادويه وكان السلطان ياخذ الناس بالكلية شترى بكنه مائة درهم فاداد السلطان الشاة
الوديعة من جهة الوظيفه وذهبها منه صير في فحرة قالوا ان كان القاضي لا يصدق على
منع السلطان من جهة الوظيفه ولا يضمن لانه يمين المرمي لانه مودع القاضي فيجب لصاحب
الثوب ان شاء من السلطان وان شاء من المرمي وكذا الرجل الذي يملك له بالفارسية ثم
ماكار اذا اخذ شيئا رهنا وفوطا كان ضامنا وكذا لو اخذ بالجماعة درهم وفوطا كان ضامنا

القران الذي ياخذ يرضى الماخوذ ويعطي الذرام اذا كان طائفا ويصير مؤدودا الشهادة رجل
في يده قال اثنان تلك له السلطان الجار ان لم تدفع الي المال خبشتك شهرا او ضربتك ضربا
تريحوك له دفع المال اليه وان دفع كان ضامنا دفع تلك الغير الي السلطان الجار لا يجوز الا
ان كان تلك عضوا للعرب المتوالي الذي كان مائة الثلث امرأة قالت لاكارها لا تطرح انزل الي
متركك فوضع الاكاره في يده اذها وهي الاكاره ذهب ورضع السلطان ضامنا فيمنه قال
البيهقي ابو بكر رحمه الله ان كان مترك الاكاره في يمين البتد فلا ضمان على الاكاره ان حفظ الكدس
وتحصيله يكون على الاكاره البتد وتوضع يد ائنه الكدس وفي المشتق ابو ابراهيم بن رستم
عن محمد بن محمد بن رجل له على رجل مائة درهم فذبح المملوك الي الغالب مائة درهم قال هذا
مالك فذبحها فاخذها فصاعت والاخر لا يعلم كم هي قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا شيء عليه وقال
ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليه مائة درهم وفيه ايضا رجل لملح رجل الف درهم فقال
ابن ابي عمير قالان فصاعت من يد الرجل فصاعت من مال المديون وفي الفيون رجل اشترى
من رجل حبة من دوا ففعل المعروض ففعلها مائة فاذ المديون عشرة ليردوها فصاعت
في الطريق يضمن حبة ام داس عشرة والتخرج ظاهر ولو كانت الوديعة دابة فامسها شيء فامس
المودع رجلا ليحمله ففعلت من ذلك فصاحب الدابة بالجماعة يضمن ايمها فان مرس
المودع لا يرضع على احد وان عمن الذي عاينها ان كان علم وقت الامر بالمعاجة ان الدابة لغير الذي
عني يرضع به ولم ان صلاحها لم ياتوه بذلك لا يرضع وان لم يعلم كان له ان يرضع وذكر الصدوق الامام الجليل
الشهيد رحمه الله في ذهاب القاضي ولوان رجلا مائة وعشرين درهم وترك الف درهم وترك اثنان
فقال لئن هذه الف وديعة كانت عند أبي ليلان وجاء فلان يدعي ذلك وحده عموما الميت
في ذلك وقالوا لئن ليلان او جاء فلان يدعي ذلك قال القاضي يضمن للفرار بالاثبات فصاع
الميت فلا يصح للمدعي الوديعة لان اقرار الابن بالوديعة وتقصيده في الغرماء لم يصح الا اقرار
الابن فلان احاطة الذين بالشركة يرضع مترك الوديعة فكان اقرار الوارث اقرارا في ملك الغير
لم يصح وانما اقرار الغرماء فلان القاضي لا يرضع على الميت ان يتركه مائة درهم بالذي يكن القاضي
اذا ائتمن بها ديون الغرماء يرجع المودع في اخذها منهم بارهاق اهلها واذ ائتمن الجواب في
الوديعة فلكنا الجواب في المسارعة والبيعانك والقارية والجاراة والرهن قال الصدوق
الامام الجليل رحمه الله وهو من يجب التماس لم يعرف الامن صاحب الكتاب والله اعلم

كتاب النارية هذا الكتاب يشتمل على ثلاثة فصول
الفصل الاول في الاشارة التي تتعلق بها القارية وفي الترفعات التي يملكها المستعير **الفصل**
الثاني في خلاف المستعير وفي تضييع القارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمنه **الفصل الثالث**
في رد القارية واشرادها وما يرضع من ذلك **الفصل الرابع** في الاشارة التي تتعلق بها
القارية وفي الترفعات التي يملكها المستعير **الفصل الخامس** في الاشارة التي تتعلق بها
لغير مستعيرك منفعة دايرة هذه شهرا او قال جعلت لك بكنه دايرة هذه شهرا او قال
دايرة لك بكنه او قال عمري بكنه كانت قاريته ولهي المستعير ان يوجها استعارة من غيره وان
كانت الامارة فليكن عندنا واذ الجرح كان ضامنا وكان الاجر له وله ان يعيد غيره سواء كان شيئا شافوا
الناس في الاستعارة به او لا يشافوا ترون اذا كانت الامارة مطلقه لم يشترط على المستعير ان يستعملها
بغيره فاما اذا اشترط عليه ذلك فلا بد ان يعيد ما لا يشافوا الناس في الاستعارة به دون ما يشافوا

فقال المستعير ومنعته في الظل الذي في زاويةك وانكر المغير فان كان البت في ايديهما فلا
 ضمان عليه ويطلب ابو بكر رحمه الله من مغير الكتاب طلب رد الكتاب عليه فان لم يستعير اي شيء قال
 نعم فذهب المغير ثم اجر المستعير بالكتاب قال ان كان المستعير يزجوا ان يجده ولم يتبين عند
 لم يضمن وان كان ايضاً وجوده ووجدته رده ثم اخبرانه كان ضابطاً فكله الضمان وهذا الفصل
 خلاف ما ذكره محمد رحمه الله فقد ذكرناه اذا وعد الرذم اخبره بالكتاب قبل ذلك فكله الضمان
 فتقدم حديثه في كتاب الزبينة استعار من اخرون بالاديين ويقال له بالتاريخ خوار
 نفع السرم الامن فلا ضمان على المستعير اذ لم يقصر في حفظه اثم استعاره ماله فوضعتنا
 داخل الدار والباب مفتوح فتعدت الشطوط فالتفت لم يجد الملاء قبل الضمان وتبين في ضابطه
 وفي مجمع التوابع قودي استقرض ثوبا فاعاد عليه المالك فلا ضمان على المستعير لان هذا
 غاريه فان من عادة اهل القرية انهم يتقربون الثياب في ثوباً او ما اشبه ذلك ويتفقون
 بغير ثوبها ويتفقون بغير ان ينهم بعد ذلك الى اصحاب الثياب الثياب الاول ليتفقوا وهذا
 في معنى التاريخ فيما بينهم فلا يجب الضمان وقول محمد رحمه الله في الكتاب ان يستقرض الحيوان
 يوجب الضمان فذلك ايضا اذا وقع اليه حيوانا ليطلبه فاحذره المستقرض للهدم دون الا
 يتنازع ويطلب بغيره رحمه الله عن استعاره حمارا الى الطائفة فلهذه به ايضا فاحذره في المربط
 الذي هناك ووضع على الباب حبلان لا يخرج الحمار فترك قال ان استقرض وشيعة لا يتقدر
 الحمار على الذهاب لا يضمن والله اعلم

الفصل الثالث في القارية واستعدادها
وما يمنع من ذلك اذا مر المستعير الدابة على يد مغير او بعض من بني ياله فتعاضت
 فلا ضمان عليه وهذا هو الفرق بيننا وبين الناصب بطلان المودع فانه اذا رد الدابة الى منزل المودع
 او الى بعض من بني ياله فتعاضت فمن كذا ذكره في الفتاوى الكبرى وان ردها على مغير صاحب
 الدابة وهو مغير يقوم عليها ويتعاضد بغير الضمان والمراودة ضمان الرد لا ضمان الدابة ولو
 ملك الدابة في يد المغير لا يضمن فان العرق قال شمس المنة السرخسي رحمه الله وهذا الاحتياط
 والاحتياط ان يضمن لا لزوم الدابة على مغير صاحب الدابة فانه اذا رد الدابة الى شيخ الاسلام
 المحدث بخوار خواردة رحمه الله وعلى قياس ما ذكره في القارية يجب ان يقال ان الناصب اذا رد الدابة
 على مغير الموقوف منه مئة يقوم على الدابة الموقوف انما الضمان فاما المستعير اذا رد الدابة على
 مغير لا يقوم عليه ولا يضمنها فلان يترافق فان الرد قال شيخ الاسلام المحدث بخوار خواردة رحمه الله
 يجب ان لا يترافق الا في الناصب اذا رد الدابة الموقوف على مغير يقوم عليه وعلى مغير فان العرق
 اذا تعاضت في يد مغير لم يرد مغير رحمه الله هذه المصلحة هي ما فيها وذكر شمس المنة السرخسي رحمه الله
 ما يدل على انه يضمن فانه قال اذا كان المستعير قد رد الدابة على مغير يقوم على الدابة فترافق ما لم
 يبين الى المالك واشاد محمد رحمه الله الى انه لا يضمن فانه قال اذا رد المستعير الدابة فلم يجد
 ولا حاديه ورتبط في دار صاحبها على مغير فتعاضت فتعاضد مغير صاحبها فقدم خادمه
 مطلقاً من غير قتل بين خادمه يقدم عليه او لا يقوم فهذا الشارة الى انه اذا رد الدابة على مغير لا يقوم
 عليه انه لا يضمن بغيره بغيره استعار من اخرون اذ ادعى في حياضهم من الثراب يقال له
 بالتاريخ بغيره واستعاره الاجار بغيره ورتب اليها استعد المغير الذي ليس للمستعير ان يرجع
 على المغير فاما انفق ليس له ان يقدم الحائط اذا كان قد بناء من ثراب صاحب الدابة لو قدم كان
 حقه في الثراب والثراب ملك صاحب الارض هو استعار من اخرون استعارها فاعادها اياه

المستعير المار على مغير الارض
 من ثراب لا يضمن على المار
 الا في القار

واذن له في ذلك الى ان يستعير رده ثم اراد صاحبها اخذها قبل الاستعداد فالمرابع بالحياض
 ان شاء الله الترخيع وان شاك انت الارض عليه باجور مثلاً الى زمان الاستعداد وبنت محمد بن فتح الباري
 هنا لا يضمن ابن جماعة عن ابي يوسف رحمه الله يضمن ربيع ارض يضمن لنفسه باذن صاحب الارض ثم اراد
 رب الارض ان يخرجها من يده لئلا يكون ذلك حتى يستعير الترخيع فاذا استعير ذكر في بعض
 روايات الميسوط ان صاحب الارض يأخذ الارض مع الاجر وكان الفقهاء ابو اسحق الخائسط
 رحمه الله يقول انما يجب الاجر لصاحب الارض انا اجور الارض منه فاما يذو ذلك فلا يجب
 فان ابي المزارع ان تكون الارض في يده باجر المثل ذكره فلع المزارع ايضاً وان كان يضمن ربح
 الارض قيمة الزرع وقال زبيد بن بشار فاشبهه بصفي المثل بغيرك فلي ان اضمنك قيمته لم يذكر
 هذه المثل في الفقه وذكر في المستقربون ان له ذلك المثل ان يرضي رب الارض ان يترك الزرع في
 ارضه حتى يستعير ويكون ذلك منه وتا بالشرط وقال في موضع اخر ليس للمزارع ان يضمن ربح الارض
 قيمة الزرع وذكر في المستقربون ان راد رب الارض ان يرضي المزارع بذرته ونقصته ويخرج الارض من يده
 ويكون الزرع لرب الارض وربي المزارع به فان كان الزرع لم يطلع من الارض لا يجوز وان كان الزرع قد
 طلع جاز استعاره ارضاً لم يرضي بها فلا غرض ثم اراد رب الارض اخراجه وانما به من ارضه فلا ذلك
 بوجاهة القارية مطلقاً او مؤقته ويضمن صاحب الارض قيمة الاجار ان كانت القارية مؤقته بائناً
 الى قايات وان كانت القارية مطلقاً فعن ابي حنيفة رضي الله عنه روايتان **المقطعة**
 عن ابي يوسف رحمه الله اذا استعار دابة الى موضع كذا كان لمان يذهب عليها ويغيرها غير
 وان لم يضمن لها مؤقتهاً لئلا يضمن ان يخرجها من يده بغير الضمان بغير الضمان بغير الضمان بغير الضمان
 لما صار العيني لا يضمنها قال له المغير اراد علي اي شيء قال ابو يوسف رحمه الله ليس له ذلك ولا
 اجبره لانه الى ان ينظر العيني كذا لو استعار من رجل فربما يغيرها عليه فاعادها اياه اربعة
 اشهر لئلا يضمن بعد شهرين يذبلوا المثلين فاما اذا اخذه كان له ذلك وان بقيه في بلاد الشرك في موضع
 لا يرد على الكرا والبر كان المستعير ان لا يرد دابة الى ان هذا امر بيني وبينك وعلى المستعير اجبر
 على العرق من الموضع الذي طلب صاحبه الى اذني المواضع الذي يجد فيه الركوب بكن او شرا
 رجل استعار حماراً او دابة طائفاً وقوي للغير فصار فيه ذلك عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يضمن ولو
 استعار ثوباً او شيئاً او عمامة فصار فيه فهو رجل قال لغيره هذه الدابة حقه وذهبها
 اليه عن محمد بن ابي حنيفة رحمه الله ان هذه امانة وصحة الدار بكنها وصحة المودع رد لها
 وصحة البقرة ورضا اي لهما قال النبي صلى الله عليه وسلم المودة والرحمة غارم اريد
 بها ما قلنا رطل استعار كلباً ليعراه فوجد في الكتاب خطا ان علم ان صاحب الكتاب يكره
 اخلاجه ليرداه خطه فيجب ان لا يضمنه وان علم انه لا يكره اخلاجه فان اضمنه بخار وان لم يضمنه لا يكون
 ايضاً رطل استعاد من حجرة رجل بغير اذنه قال الفقهاء ابو بكر السلمي رحمه الله يضمن غنماً ان المهرنة
 يقول مالك بن عبد الله بن المبارك يستعاد من حجرة غير ولا يضمنه وعن ابن المبارك رحمه الله
 ان استعاد دابة خبيث وان لم يضمنه ولكنه يعلم انه يريد ان يستعاد من حجرة غير فان لم ياد
 له فمضت فلا يضمن وان لم يضمنه حجرة فان كان يضمنها لئلا يضمنها وان لم يكن يضمنها
 ايضاً احب له ذلك في طلبة القبل اذا كانوا لا يخلصون منهم حمار فكتب واحد منهم من حجرة
 غير بغير اذنه لا يضمن به فانه لو استعاد دابة فقتل عليه ذلك ففي هذا بطلان ما قلنا الذهب الثبار
 والله اعلم بالصواب **كتاب اللقيط واللقطة**

المستعير المار على مغير الارض
 من ثراب لا يضمن على المار
 الا في القار

محمد بن ابي سهل السرخسي رحمه الله يقول شي من هذا ليس بشيء بل ينبغي الحكم على غالب الزاوي
ويعرف القليل والكثير الى ان فعلت على رايه ان صاحبه لا يطلبه بعد ذلك على قول من قد ر
مدة التعريف بحول او اكثر اختل المشايخ رحمهم الله في بعض ما لا يعرفه كل جهة وبعضهم
كل من ر و بعضهم كل جهة أشهر قال شمس الامينة الهرجسي رحمه الله وحكي ان بعض القضاة يبلغ وجد
لنقطة وكان محتاجا اليها وقد قال في نفسه لا بد من تعريفيها ولو عرفها في المصروف ما يظهر صاحبها
مخرج حتى اسمي الى ما ليس به في رايه في بيرو وجعل يقول وجدت كذا في سمعته يشهد
ذلك مذلوله على وجوب البيرو من ذلك رتق شكله وكان صاحب النقطة قد علم به حتى اخذها
منه ليبيع ان المقدور كان لا يحاله فلا ينبغي ان يتوكل بالزمنه شرعا وهو ظاهر التعريف كان
البيرو على الله عليه فيعلم انك تكثرهك ما يتدور يكون وما شئت في ما يتك وهذا الذي ذكرنا
كله اذا كانت النقطة شيئا بقي فاما اذا كانت شيئا لا يبقى يعرفها الى ان يتبين الى وقت لا ينبغي
عليها التمسك ويخذ ما مضى مدة التعريف اذ لم يظهر لها طالب يذهبها الى الامام كذا ذكره
في النوادر ولم يذكر في المصنف ذلك والتابعي اذ لم يأتها من يد الملتقط فالتقطها
بالحيار ان شاء الله ودام على حفظها حتى ظهر لها طالب وان شئت تصدق بها على ان يكون
الثواب لصاحبها فان كانا لم يكن ذكرها في نوادرنا وما شئت منها فان تصدق
بها وخفى صاحبها فله الحيار ان شاء الله القدوة والثواب له وان شاء الله فبذلك علم
التعريف ان كانت قايمة في يد الغير اخذها منه وان كانت هالكة كان له الحيار ان شاء الله ان يغير
وان شاء الله فتنى الملتقط وحكي عن التابعي الامام ابي جعفر رحمه الله انه كان يقول ما ذكر في الكتاب
بحول عما اذا تصدق بغير امر التابعي اما اذا تصدق بامر التابعي فليس للمالك ان يضمنه
الملتقط فان باع التابعي النقطة او باعها الملتقط بامر التابعي ثم خسر صاحبها لم يكن له الا التمسك وان
باعها بغير امر التابعي ثم خسر صاحبها فهو على ما ذكرنا في القدوة فان ضمن التابعي البيع بغير
التابع في ظاهر الرواية وفي رواية تبطل البيع وبه اخذ بعض المشايخ رحمهم الله وفي النوادر
اذا باعها المذوق وبيعها الى المشتري فذلك في يد المشتري ثم ان المالك ممن التابع لم يند
البيع بانفاق الروايات هكذا ذكر شيخ الاسلام المعروف بحواشي ادة رحمه الله وذكر شمس الامينة
الهرجسي رحمه الله ان بيع المذوق يند كبيع الملتقط غريب مات في دار رجل وليس له وارث
مردود وقلت من المال ما ساد في حقه ودام وصاحب الدار فقير فاذا ان تصدق بها على فقيره
فله ذلك لانه في معنى **النوع الثاني في اخذ النقطة والابتعاها** ومن وجد
لنقطة عرضا او غيره فعرفها لم يجد صاحبها وهو محتاج فباعها وانفق منها على فقيره ثم اصاب
ما لا يوجب ملكه ان تصدق على الفقير بمثل ما انفق وهو المختار له وصعد في مربعة امرأة ونعت
ملاها فأتى امرأة اخرى قد خعت ملاها بجنب الأول ثم جاءت الأولى واخذت ملاه الثانية وذهب
بها لبيع الثانية ان تتبيع ملاه الأولى لانه ابتعاها بغير شرط وذلك ان ساعدت الثانية
بهذه الملا على ابتليها ان كانت فقيرة على نية ان يكون الثواب لصاحبها ان رضيت ثم تب التبت
الملا لفا وجعلت في نفسها الابتعا بها لانه بطل النقطة وكذا الجواب في المكس اذا اخذ
وتركه لم يضمن ويحل هذا اذا كان المكس الثاني بمثل الأول او جود من الأول اما اذا كان الثاني
دون الأول فله ان يضمن به من غير هذا التكلف لان اخذ الجود وتركه المذوق لا يسل
الرضا بالابتعا بالادون وحل له دار في اخرها خا ايا ان يابل وانا خا في داريه واجمع من ذلك

جركير ان ترك صاحب الدار الذي ركنه الإباحة ولم يكن من رايه ان يجمع ذلك فكل من اخذ نوادي به
لان يباح سبقت اليه فانه كان من راي صاحب الدار ان يجمع ذلك فصاحب الدار اول به لانه
اخذ الدار للاحرار ونظم مع اجتمعت في مكان فاجتمعت باجماعها بعز كثير خارجا فالتقطها فان كان
ارباب الغنم يجمعون ذلك او يبيعوا بركات الواضع من اربعين لغنم يجمع يعرفها او كانوا يجمعون على ذلك
لا يجوز ان ياتخذ من ذلك احد بغير اذنتهم وفي غير هذه الوجوه جاز لا وجب عليهم الإباحة ولا ل
والمرابطين مع تربص وهو في موضع يتام فيه الغنم وكان التابعي الامام ركن الاسلام على الهرجسي
رحمه الله يقول في من سبقت يده اليها بالرفع على كل حال رجل له حظنة عام اختلط بها اقبلي بغيره
لا ينبغي له ان ياتخذ وان اخذه طلب صاحبه ليرده عليه لانه في معنى اللقطة فان فرج عنه فان كان
الامر غريب لا ينبغي له ان ياتخذ وان كان له لم يصاحب المحضنة والغريب ذكرنا في شرح له قال الشيخ
الامام طمس الامينة السرخسي رحمه الله وبهذا ينبغي ان من اخذ فرج عام فادركت فيه عام التابعي
فما ياتخذ من فرائضها لعل له وفيه منقولة اللقطة في يده فان كان فقيرا له ان يتناول لها فانه كان فقيرا
ينبغي له ان يتصدق بها على فقير ثم يترى منه شيء وعمل له تناول قال شمس الامينة السرخسي رحمه الله
الله وهكذا كان يتوكل شخصان من الامينة الحلوين رحمه الله وكان توليا بالكل الجوارل ومحضنة الحام
واذ كرت اخذت وكرا وهو بيت الحام وغيره والمزج الحريس والجوارل جمع جوزل وهو فرخ الحام ومن
اخذ بانه كرا وشبهه في بيرو او سواد وفي رجليه سحر او جليل فليكن ان يورده ليرده على صاحبه لانه يترى
بشئ يبد الغير عليه قبله فانه لا يخرج من البيضة مع الشير والجلاجل وكذلك فواخذ طيبا وفيه شيء
فلا بد وكذلك فواخذ حانه على الصريف ان يشكها لا يكون وحشة بان لا يشكها ولا يشكها ان يعرفها
لانه منقولة اللقطة والشير والبد ما يطلع من الجلد دقيقا خلويا وهو من اصناف البعير اسد يوحا
في طريق البادية وان لم يكن قريبا من الماء وقع في تلمح ان صاحبه فعل في ذلك في الإباحة للمالكين بالاعتماد
بالاخذ من الثابت بالدلالة كالثابت بالفرج ولرئيسه اربعة انسان فاحدها غنم فاحدها غنم فاحدها غنم
صاحبها فان كان كان للالك يند التعذيب جعلها بل اخذها لا يسيل لصاحبها فليكن فان
ذلك فله التمسك واد فان اخذها فقول لصاحبها مع التمسك ولرئيسه اربعة انسان فاحدها غنم فاحدها غنم فاحدها غنم
فاحدها انسان فاحدها كانت لصاحبها ثم ملكها بملكه وان قال يند التعذيب من شاء فليكن فان
لم يسل ذلك لغنم مغلوبين فذلك الجوارل وان قال ذلك لغنم مغلوبين في الاحد اربعة انسان فاحدها غنم فاحدها غنم فاحدها غنم
الغنم الأول من هناك جعلها لي اخذها وعندما احد مغلوب والغنم من المغلوب فجميع وهو ملكها
من الجوارل والملك من الجوارل لا يبيع مصلحه بقي فليكن فانه يبيعها للناس قال ابو بكر واسمها اقلها ه
ليأخذ من شارب ذلك ما شاء فلا يبيع به كمن يبيع زوجه وبني ثمة بسايل تركها لاس بالابتعاها كما جع
في اثار الدهانين من الدهن الذي ينظر من الدواني ولا يسيل من داخلها يطيب ان ما كان من خارج
المؤقية ليس يبيع وان كان الدهن يسيل من داخل المؤقية او من الداخل والخارج او لا يسيل
فان مراد الدهان لكل واحد من المشتريين شيئا يساوي الخارج من داخل المؤقية طاب للدهان
ما يطران لم يزد لا يبيع ويتصدق به ويجوز دفع التنازع والكثير من ربح جاز واكلا وان كثر لان
هذا ما يفسد لتركه وكذلك الحطب الذي يوزن في الماء ان كان لا قيمة له وتنت الاخذ ولو وجد جوزة
ثم اخري ثم وقع حتى يبلب عشر او ثمانية وان وجدها في موضع فليكن في ك اللقطة لان لها قيمة
وان وجدها في موضع فليكن في ك لانه الحمار انها ك اللقطة جلا في الثابة وقشور الرمان اذا وجد
انسان مشرقه بحيث لو جهتها حارث لها قيمة والفرق ان التابعي يضمن الثابة وقشور الرمان

فَرَا

卷之五

من سن الاطلاق ورواية الامراء يظهر البعد من نفسه فرأى ان يغير ماله فيه جهرا فزده الى مائة واما دونه
الى مائة احيان ولبس ثيابا واما جازا الاحكام الا الاحكام قال عن امرته هذا رحمه الله ينبغي للزواج ان
يأتي بالابن الى الامام وذكر عن الامام الحارثي رحمه الله ان شاطرا من بني عكرمة قال لما دخلت الى الامام
قال وكنك العشاء قال نعم ثم قال عن امرته هذا رحمه الله اذا جاء به الى الناجي قال هذا بعد ان اخذته
من يمينه ثم التفت اليه من يمينه اخذته المصالح رحمه الله فيه ثم اذا صدقته الناجي فاخذته من يمينه الى ان
يأتي له طالب بخلان الضال والفقير فان الناجي لا يجيبهما ويمنع الناجي عليه في مدة الحبس من يمين
المالك ثم اذا جئته الامام جاز رجل وانما بينه وبينه قبل الناجي يمينه في يد كرم رحمه الله ان الناجي
قل يمين له حتما ثم هذه قال عن امرته الحارثي اخذته المصالح رحمه الله فيه بغيرهم قالوا الناجي
ينصب حتما ثم ينزل هذه البينة ويقسم قالوا نزل هذه البينة من يمينه ثم ينزل المديعي باليمين
ما يفتنه ولا يفتنه ثم اخذت دونه اليه وقل ياخذ منه كنبلا فيل يمينه ابي جينة ورجل الله عنه لا
ويمنعها ياخذ بنا ملكي يمينه عن روضة ان الناجي اذا قسم التركة بين الورثة هل ياخذ منهم كنبلا اخذ الا ان
لن يفي بيمينه اخذت افضل من التركة وفي اخذ العتال اختلاف قاله امم **نوع اخر مما يجب**
الجعل فيما لا يجب واذ كان قيمة البعد اربعين شقة من الاربعين درهم من ماله رحمه الله
وهو مملوك ابي يوسف الاول رحمه الله وفي قوله اخذ الجعل كلاما وروي عن ابي يوسف رحمه الله رواية
اخرى انه شقة من الجعل مائة او ما يقطع فيه اليد وان كان اخذته في الجهر او خارجا منه ويكن ما دون
مستقيمة او شقة من ماله او ماله او ما يقطع فيه اليد وفي الجينة وفي الله عنه اذا اخذته في الجهر فلا يمين له
وفي ربيعة الرضخ انما ضلع الراد والمردود عليه على شيء فليؤاذه ذلك وان اخذته عند الناجي فالتناجي
يقدرا الرضخ على قدر المكان هكذا قال بعض المشايخ رحمه الله وتنتبه انه وجب للمراة من يمينه
ثلاثة ايام اربعون درهما فيكون باذنه كل يوم ثلاثة مشدودا وثلاث دراهم فيقضي بذلك ان تزوجه من يمينه
قيم ويقسم قالوا يمين الى مائة وان كان الابن يمين رجلين فالجعل قبلهما فان كان اخذت المولى من
خارجة والاخر ما يمس لها فبان اخذته حتى يعطيه جملته كله واذا اعطاه لم يكن شطرا وموئيل للمراة
اذا اخذت اخذها جميع الثمن والاخر ما يمس والجلال فيمنع من يمينه ومما جئ به رحمه الله واذا كان
المولى خمسة ارجل ووزنته ارجل فاجعل في صاحب الجملته اذا انقضت المدة رجع صاحب الجملته بالجعل
في صاحب الرقبة او يبيع البعد فيه والراد اذا صالح المولى على يمينه وهو لا يعلم ان الجعل ان يقره
ورقا جاز يقدرا اربعين وبذلك انقضت وانما بقيت المراه فلما بقيت وضع فرقا رجل ولا جمل واجد
ك اخذ ابنا فاشهد انه اخذته ليوذه فانفق منه فقال المولى ان يمينه في حاجتي ولم ياخذني قالوا
له من يمينه ومن الجعل وتد ذكرنا نظير في القطة وان اخذ منها ابنا جاز به من يمينه شهر فلما اخذ
المراة انقضت من يمينه فاخذته الاخر وجاز به من دون ثلثة ايام لم يكن لكل واحد منهما جمل فان جاز به
لناني من يمينه ثلاثة ايام وجب الجعل لثاني اخذ منها ابنا يمينه شهر فبان يمينه ثلاثة ايام اذا كان يمينه
على يمينه فاستغنى صاحبه ثم هرب بعد ما اعتقه كان الجعل للاخذ ولزوجه والمبيدة على الجمل له فان
كان لما يراه ثلاثة ايام ان يمينه لم اعتقه ولا جمل له من المولى يمين من يمينه ولو جاز به الى المراه ومنه
ثم وجهه بالجمل الا ان يمينه لم يمينه فلا يمين له عليه ولو كان مكان الجينة يسر كان له الجعل
في يمينه او ومن المولى عروضة فصار كزوجه ابيه **رجل** قال اخذت من يميني ابني فان وجدته في هذه فقال
ثم فاستغنى المراه من يمينه ثلاثة ايام وجاز به الى المراه فلا يمين له من المولى استغنى عنه وقد
دعته له الامانة السلطان اذا اخذ منها ابنا تزوجه يمينه ثلاثة ايام فلا يمين له لانه صل

ما هو

ما هو فاجب عليه وهو من يمينه الفري اذا اخذته يمينه فكذلك رآه بان رحمه الله وانما رآه المال
من يمينه القطع بالجمل لما **ولا جمل** للابن اذا تزوجه ابنته وللاب الجمل اذا تزوجه ابنته للابن اذا لم
يكن الابن في ماله الا ان يمينه اخذت الناجي الجمل لصاحبه بيمينه واذ اجاز الوارث بالابن من يمينه
ثلاثة ايام فافترق لا يخلو اما ان كان ولده او لم يكن ولده ولكن كان في عياله اهل يكن ولده ولم يكن في
عياله ان لم يكن ولده ولم يكن في عياله اجمعوا انه لو اخذته في حال حيوة المورث وزوجه في حال حياة
المورث يجب الجمل له واجمعوا انه لو اخذته بعد وفات المورث وزوجه لا جمل له ولما اذا اخذته في
حال حياة المورث وجاز به الى المراه في حيرته ايضا الا انه جملته بعد موته قال ابو جينة رحمه الله
الله يجب الجمل له في حيرته شرعا وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجب وان كان الراد ولما لم يكن
ولكن كان في عياله لا يمينه الجمل على كل حال **عبد** ابي يمين البذل ان اخذته رجل فاشترى رجل
منه وجاز به الى المراه لا جمل له فان كان جازا اشتراه اشهد انه اشتراه ليوذه مطلقا صاحبه لا يقدري عليه
لما اشتراه فله الجمل ولا يمين على المولى عما اذا يمين الثمن كل او كثر فان ذهب له او عياله به او ورثه فالجمل اب
ربيعة كالجواب في الشراء قال عن امرته الحارثي رحمه الله الراد اما لا يمينه الجمل على المردود عليه اذا اشترى
عبد الاخذ والاحتياط انه اذا اخذ ليوذه على المالك انما اذا ترك الاشهاد فلا يمينه الجمل وان رده على
المالك والله اعلم **المستطاع** **م** واذ انفق العبد وذهب بماله المولى
فجازه رجل وقالم اجد منه شيئا قالوا قوله ولا شيء ماله ولا يكون دخول يمينه الى العبد ولا يمين
دخول يمينه الى المالك ولو وهب المولى من يمينه صغيرا كان من يمينه وذا في دار الاسلام جاز وان كان في دار
الحرب اخذت المشايخ رحمه الله يمينه وروى عن قاضي الحرمين انه لا يجوز ولو وكل المولى رجلا بملك
الابن فاستغنى المولى ثم باعه المولى من ابنيان ولا يمينه التناج ولا المشتري ان المولى اصابه فالبني بطل
يمني يمين ان المولى اصابه وجوز اتفاق المولى من كثارة الظهار **كنا**
المستطاع **م** ليم الله الرحمن الرحيم **نوع** في تغير المفقود وفي استمرار حيوته قال شهر الامنة
الشرعي رحمه الله المستطاع ايم لم يوجد في حي باعتبار اول حاله ولكنه خفي الاشكال في اعتبار راحله
اهله في قلبه بجملته ولما انقضت مده لا يجدون قد انقطع عنهم خبره واشتد عليهم انشوره
وبالحديث ما يصحون الى المراه وانما يتأخر اللقا الى يوم التناج واليمين في اللغة من الاخذ او نكح
فقدت الشيء اذا اشدته وتقدمه اذا اشدته ولا العتدين يتحقق في المفقود انه قد بين اقله ولم يطلبه
وعلمه في الشرع انه حي في نفسه حتى يقيم ماله بين ورثته ميتة في نفسه حتى لا يورث هو اخذ من
اقاربيه والمذهب يمينه انه اذا الم يمين اخذ من اقاربيه حيا فانه حكم بيمينه لان ما تنفع الحاجة الى مرقته فغيره
في الشرع لا يرجع الى امثاله كتم الممتلكات من مثل النساء وبناته بعد موت جميع اقاربه نادرونا الاحكام
الشرعية على الظاهر دون التاثير وكان الحسن بن زياد رحمه الله يقول اقام له مائة وعشرين سنة من
ولاده وحكم بعد موته والميلاد يمينات الولادة ولكن هذا اقرب رجع الى قول اهل القليل والعجم وقد
بين خطأ من يمين هذا المملوك بالتمسك بالولادة في طول عمره من كان قبله كشيخ عليه السلام
فيم فلا يقره على هذا القول ويحيى يوسف رحمه الله انه اذا لم يمين مائة سنة وحكي انه لما سئل عن قضي
هذا قال آتينا لكر بطريق يمينه فان المولود اذا كان ابن يمينه يمين يمينه فلو كان
وعقدت راقا اذا كان ابن يمينه من يمينه العتال والعتال هكذا وعقدت عشرين فاذا كان ابن
ثلاثين يمينه هكذا وعقدت ثلاثين فان كان ابن ابن يمينه يمينه العتال هكذا وعقدت عشرين فاذا كان
ابن عشرين يمينه من كثرة العتال والعتال هكذا وعقدت عشرين فاذا كان ابن يمينه يمينه يمينه يمينه

العتال

في يمينه

فكذلك يعتقد بتبين فاذا كان ابن سبعين يتوكل على عصاه هكذا او عقد سبعين فاذا كان ابن ثمانين يتوكل على
هكذا او عقد ثمانين فاذا كان ابن ثمانين يتوكل على عصاه هكذا او عقد ثمانين فاذا كان ابن ثمانين يتوكل على
يتوكل من الدنيا الى العقبى كما يتوكل الحساب من النبي الى البشري قال ثمن الائمة هذا رحم الله
وهذا يحمل من اي يوسف رحمه الله على الدعابة والمطايبة والدعابة والمراج فانه قيل عن بنات
الشعرين النسا قال هو الاثنتين قيل عن بنات العشرين فقال لذة الفاضلتين وسيل عن
بنات الثلاثين فقال تترو وتلين قيل عن بنات الاربعين فقال ذات مال وبنين قيل عن بنات
الحسين فقال عجوز في العاشرين قيل عن بنات الستين فقال لينة اللاعنين وكان محمد بن مسلم
رحم الله يفتي في المفقود بقوله اي يوسف رحمه الله حتى تبين له خطاه في نفسه فانه عاش مائة وسبع
سنتين الا ان الامانة على ما قلنا من قبل والله اعلم **نوع آخر في التفرقات في مال المفقود**
والتفاني ان ينصب ويكلا لا يجمع غلات المفقود وظلمت الوردية ذلك ان يطلبوه ولهذا الركن
ان يتفاني ويقتضى ويحاطم من يتوكل حقا وجب يعقد جري بيته وتبين هذا الركن اما كل دين
كان للمفقود عليه بنفسه او نصيب كان له في عتار او عرض في يد رجل او حتى من الحقوق قالوا
بالنصب من جهة التفاني لا يملك المضمومة بالظلال واما الخلاف الركن الثاني في جهة المالك
قال في الكتاب الا ان يكون التفاني ولا ذلك وراه وانقد المضمومة بينهم في تدين بخير من ذلك
فقال ان هذا ما اختلف فيه القضاة وهذا ما لم يثبت للتفاني ان ينصب للغائب وعلى الغائب
الا اذا كان منه خصم خاص عند ما ذل فضا يدين قضاؤه لكونه مجتهدا فيه فان قيل المجتهد نفس
التفاني فينبغي ان يتوقف على اعتناء فاضل لفرقا لو كان التفاني محذورا في ذنوبه فيلزم له ذلك
بل المجتهد فيه سبب التقاضي وان التبعة هل تكون حجة من غيرهم خاصة بالتفاني لا اذا اقام
التفاني حجة ومضى ما ندد قضاؤه في الوقتي شهادة المحذورات في القذف هكذا ذكره في المبسوط
مر قال في شرح الجامع ما علقته على والذي رحمه الله ان نفس التفاني تخلت فيه فوقف على اعتناء
تأمين اخر لو كان التفاني محذورا في ذنوبه واذا ندد المكاتب وترك اولاد من توكيدي مكاتبته من
تركته يتقرر ان كان مترك المكاتب من جنس المكاتبه ولم التفاني بوجود المكاتبه عليه فو مكاتبته
من ذلك كما في الحواشي عند عليه من احواله مال من جنس الدين وعلم التفاني بوجود الدين عليه
واذا كان المفقود تدافع حجة قبل ان ينفذ فظن المشتري فيه بعيب فامرا ان يرد على ولد
المفقود ليس له ذلك وان استحق هذا الحاد من المشتري فالتفاني هل يؤذي عنه من ماله الى
كان ماله من جنس الثمن يؤذي اذا علم التفاني بوجود الثمن عليه وفي المبسوط وان ادعى ان كان
على المفقود حقا من دين او دينة او شريكه في عتار او رفيق او طلاق او عتاق او نكاح او زواج بعيب
او مطالبة او شفعة او لم يثبت الى دعواه لم يثبت له البيعة ولم يكن وكل التفاني ولا احد من
ورثته حقا ماله فان راي التفاني سماع البيعة وحكم بذلك فند حكمة لما بيننا واذا افتد المرئى
يعلم الحق يدرك الحاد ام لا فانه يوقف ميراثه كاي وقت ميراث المفقود المسموح حتى يتبين موته فكل ذلك
يوقف ميراث الميراث المفقود حتى يتبين لمادة ميراث الحاد **نوع آخر في ميراث المفقود**
وان مات احد من ولد له لم يرثه ميراثه بين ورثته ولم يرث المفقود حتى لا يرث ميراثه من الميراث
لكونه ميراثا فان المرث لا يرث احدا واولاده بعد الردة وموتهم والموت لا يقابل المثلوم ولو
كان للمفقود امرأة ماتت فميراثه في يد اولاده لم اسم للمفقود من ذلك فسيبنا من خيرته بعد
موتها في ميراثه فماتت له شيئا لان العرض في يد ذي اليد لا يجوز الا بمحض من المصم وان اراد

ورثها

ورثها فميراثها وهو في ايديهم لم اخبره بينهم حتى يقوم البيعة على موت المفقود ثم يترك
من ذلك مثل نصيب المفقود في وقت حتى يعلم انه مات قبلها او بعدها ويضم ما بين يديهم اما قبل
ان يقوم البيعة على موته فالتفاني لا يشغل بالقبض لان في قضاء على المفقود وهو حي في نفسه
بعد موته ثبت للتفاني ولاية القضا لما ظهر موته فيمنه نصيبه من التركة ويجعله مؤثرا
حتى يتبين شخصته بظهور موته قبلها او بعدها ولو كان في يد غيره ثبتت لم ثلاثة ارباعه
لا يثبتا باشتغالهم هذا المقدار فيسلم اليهم ويوقف الربع على يد ذي اليد حتى يتبين طالب
المفقود ويجلان ما بيني وادامات الرجل وترك بنتين وابنا مفقودا ولهذا الامن المفقود
بنت وابن والتركة في يد البنين والكل مقرون بابن الابن مفقود واختصا الى التفاني فارت
التفاني لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضعه هكذا ذكر في المبسوط ومضى قوله التفاني لا يجوز
المال عن موضعه لا يترفع التفاني شيئا من يد البنين وكذلك اذا مات البنات قد مات اخرها
وقال ولد الابن هو مفقود ولو كان مال الميت في يد ولد الابن المفقود وطلب البنات ميراثها
وامتورا ان الابن مفقود فانها يعطيان النصف ولو كان مال الميت في يد اخيه وتالت البنات
مات اخرها قبل الاب وقال ولد الابن الابن المفقود فان اقر الذي في يده المال انه مفقود فانه
يعطيان للبنين من ذلك النصف ولما قال الذي في يده المال انه مات قبل الاب فانه يحوز على
الثلثين الى البنين ويوقف الثلث الاخر على يده ولو كان الذي في يده المال انكر ان يكون
هذا المال للميت فامانة البنات بينه ان ابام مات وترك هذا المال ميتا لهما ولا جهما المفقود
فانه يعطيان بينهما ويعطيان النصف وينزع النصف الاخر من يده في اليد ويوقف على يدي مدي
بظلال ما في اتم بذلك **المقطع** **نوع آخر في ميراث المفقود** فميراثه ميراثه كاي وقت ميراثه
سنة وهو الميراث من اي يوقف رحمه الله والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام ابو بكر
محمد بن حاتم رحمه الله قد رآه بتبعين سنة فلا لان الامارات قد قصرت في ميراثنا قال القدر
لامام الاحل الشهد رحمه الله وعليه الفتوى قال شيخ الاسلام المعروف بخواجه زاده رحمه الله ما
قال محمد رحمه الله احوط واقتضى وما قاله الشيخ ارق بالتأيس ورجل مات وجعل في اليد
في يده رجل ليعرها ودفن اليه ماله لعظمته ثم ندد الدار له ان يحفظه وليس له ان يعمر الدار الا بان
الحاكم له بعد ثقات ولم يبق وكلاهما غارة الدار وعن عبد الرحمن ابن ابي ليلى قال ثبت المفقود
نفسه في يد يديته فقال اكلت خبز ابي ابي لم خربت فاحذني فخر من الحن فكلت فيهم ثم بدلتهم
في عيني فامتنوني ثم اتوا في قريبا من المدينة فقالوا انهم الضل فقلت نعم فخلوا عني في وقت فاذ افر من الخطا
رغم الله عنه قد ابا ان ياتي بعد اربع سنين وحاصت وانتصت عدها وتزوجت فخر في عمر يدي
الله عنه بين ان يرد هاتين وبين الميراث لا نأخذ بهذا الحديث لما ياتي بيانه فاهل الحديث يروون
في هذا الحديث انه لم يتأخر فيه حين رآه وجعل يترك بعقب اخيه عن زوجته هذه المدة الطويلة
ولا يبعث بعمره فقال لا يحمل يا امير المؤمنين وذكر قصته وفي هذا الحديث دليل لذهب اقل
السنة والجماعة نزع الله في ان البن قد يسلطون على بني ادم واما اورد هذا الحديث لهذا
لواقل الزين يذكرون ذلك في اختلاف بينهم من يقول الميراث دخول في الايدي من
اجتماع الزين في شخص واحد لا يفتق وقد تصور تسلطهم على الايدي ومنهم من قال هو
احكام الطبيعة لا يشعرون ان يحلوا اجتماعا كسنان من موضع الى موضع ولكننا نضع الاثار قال النبي صلى الله
عليه وسلم ان الشيطان يجري من بني ادم مجرى الدم وعمر قريش الله عنه نزع من قوله في ايسره

ب

شرط في الكلب والبازي حتى ان الكلب المعلم اذا اقتلعت من صاحبه واخذ صبيداً وحله لا يؤكل فان
 صاحبه ما جاء الكلب صبيداً ما اقتلعت وبني فان لم يفرج بغير صاحبه بان لم يزد ذلك طبعاً وجرحاً
 على الاخذ فاخذ الصبيد لا يؤكل اما اذا انزجر بغير صاحبه اكل استجساراً واذا ارسل كلبه ولم يفرج
 ثم وجوه وبني فانزجر واخذ الصبيد لا يحل ومن شرايط المصطلي ان لا يشارك في الارسل والارسل
 من لا يحل ويجهه كالزبي والمجوسي وتارك الشهية هذا وكذا يشترط ان لا يشغل بغير امر بعد
 الرمي والارسل على تتبع أثر الصبيد واذا تولى الصبيد والكلب عن الرسل ثم وجده بعد وقت وقد
 فلك هذا على وجهين اما ان يترك الطلب حتى وجده كذلك كالكلب عند ذبيحة وفي هذا الوجه الثاني ان
 لا يؤكل وفي الاستحسان يؤكل قالوا وهذا الشرط لازم وهو ان يكون الكلب عنده على جواب
 المستجيبان فاما اذا وجد الصبيد ميتاً والكلب قد انصرف عنه لا يؤكل قياساً واستحساناً واذا
 اشتغل بغير امر حتى اذا كان قريبا من الدليل طلبه فوجده ميتاً والكلب عنده وفيه جرحاً لا يؤكل
 ان الكلب جرحه او غير قال في الكتاب كرمه اكله ونفس شتى الميتة الحلال في نفس الامية السرخسي
 رحمه الله تعالى لا يؤكل وذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة رحمه الله انه اذا به كراهة القدر
 والفتوى على الاول وكذلك الجواب في المستوفى البازي من اوله الى اخره وفيه الصافي
 وصنيد على عند أبي حنيفة رضي الله عنه ويكره ميتة ما ذكر الكرخي رحمه الله انه لا يحل فيهم
 في الحقيقة ولكن تبيد الصابيين ثم يعرفون بغيره عليه السلام ويعرفون الزبور ثم يصنفون
 التنازي فاما اصحاب البرخية وفي الله عنه يحل ذبائح هؤلاء ومنهم من ينكر الثبوت والكلب
 أملاً وانما يقيدون الثبوت وهو لا كفارة الاوثان وانما اجاب ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في حق
 هؤلاء قال شمس الامية السرخسي رحمه الله وفيما ذكره الكرخي رحمه الله عنده نظر فان اقل الامور
 لا يعرفون في جملته الصابيين من بقر عيسى صلوات الله عليه وانما يعرفون بادريس ويدعون له
 النبوة خاصة دون غيرهم ويعطون الكراية وانما ذكرنا هذه المثلة لهذه النائية ومثال
 هذه النسل من جنس ما يليه ليجابها وتداخل بعضها بعضاً فجمع بينهما والله اعلم بالصواب

الفصل الثالث فيما يحل به الصبيد وما لا يحل في الاصل اذا قوت حشر

الا فكل حاد كالمزاق والمراحي واشباههما وخيوان كالكلب والبازي ونحوهما والمردى نوع
 من آلة الحرب والكلب الكرومي والاسود في الاصطلاح به اذا كان مطلقاً كثيراً ليرثه تعالى
 مكبلين فقلوا نعم وانما اورد محمد رحمه الله هذا لان من الشايع من يقول لا يحل ذلك وانما المصطلي
 بالكلاب المقبولية خيبة الاذان والعضو الاثني وثبت ذلك بشي عندنا وذكره اذ اعلم شيئا
 من السباع حتى جعل يصيد بوم مثل عناق الارض وغير ذلك ما بين صبيده وعناق الارض واية صبيده
 تعاوييد الاخذ واذا كان الهند في ارماله حتى استمكن من الصبيد ثم وثب عليه فقتله فلا يحرم اكله
 لان هذه الاية مطلع السباع ميتة اذ هو عاد ظاهره للزهد وكذا كلب الكلب اذا اكل ذلك قال شمس
 الامية السرخسي وكان شيخنا شمس الامية الحلواني رحمه الله يقول للهند خضال يطلي بكل غائل ان
 ياخذ ذلك ميتة منها ان يكل للصبيد حتى يتمكن منه وهكذا ينبغي للثقات ان لا يظهر بالجلال علفه ولكن
 ينتهز الفرصة حتى يحصل مقتوده من غير اتياب نفسه ومنها ان لا يمدوا حبل صاحبه حتى يركبه
 وهو يقول هو المحتاج الى فلا اذل له وهكذا ينبغي للثقات ان لا يتغفلوا لئلا يلف نفسه فيما يفعل ليرى
 ومنها انه لا يتكلم بالشراب وكل من يصر الكلب بين يديه اذا اكل من الصبيد فيعتكز به ذلك وهكذا
 ينبغي للثقات ان لا يتكلم بغير كابل الثقات من يخطئ بغير ومنها ان لا يتناول الحيت والامرا طلب

من صاحبه الحمر الطيب وهكذا ينبغي للثقات ان لا يتناول الا الكلب ومنها انه يثبت ثلاثا وخمسان
 من بين الصبيد والاشربة يقول لا اكل ينبغي فيما اعمل لغيري وهكذا ينبغي لكل غافل والكلب انما
 يصير طعنا بالاشربة ان ملكنا وبلا جارية عند الدعاء وكان ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجزئ في ذلك حدا وكان
 يقول اذا كان مطلقاً فكل وربما كان يقول اذا غلب على قلب الصبايب انه مملوك ومملوك لا يؤكل
 رجع في ذلك الى قول اهل العلم في تلك الصنعة وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انه اذا تركه
 لاهل ثلاثا فهو مملوك وهو قولهما في ظاهر الرواية ومنها انه لا يحل الثالث وانما على الرابع وروي
 عنها انه يحل الثالث ايضا وانما البازي وما كان بعتناه ترك الاكل في حقه ليس خاصة تعلقه وانما
 بعلامه فعله ان يجب صاحبه اذا فداه قال بعض مشايخنا رحمه الله في البازي هذا اذا اجاب صاحبه
 بهذا الدعوى لا يملكه بغيره من غير ان يطعم في الخمر فاما اذا كان لا يجب الا بعد ان يطعم في الخمر لا يؤكل
 لعلنا والكلب اذا اكل من الصبيد حرم ما بين صاحبه من ميتة في قول أبي حنيفة رضي الله عنه
 وينبغي ان يحرم الصبيد التي اخذها صاحبه فلم ياكل منها قبل هذه اذا كان العهد قريبا باصطلاح تلك
 الصبيد فاما اذا كان بعيدا بان مضي شرا ونحوه وقد قد صاحبه تلك الصبيد لم يحرم بالاخلاق
 تلك الشيخ الامام شمس الامية السرخسي رحمه الله والظاهر ان الخلاف في الفضل وانما يجوز ان مالم يحرم
 المالك من الصبيد يحرم كذا ذكره شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة رحمه الله فاما ما باعه المالك فاما
 قد ومن ميتة ولا شك ان البيع لا يقتضي عندنا واما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه فينبغي ان
 يقتضي ذرايع الكلب الصبيد فانتهى منه وقطعه فأكلفا ثم اخذ الصبيد بعد ذلك فقتله ولم ياكل
 منه لم يؤكل ولو اكل ما انتهى بعد ما اخذ الصبيد وقتله واخذ صاحبه منه فانه يؤكل ولو ارسل
 كلبه او باربعه الى صبيد فاخذ من حلقه واذا قتل صبيداً وجم عليه خديك ثم مر به اخر فاخذه وقتله
 لم يؤكل وجم عليه اي جليس على صدره ولو اصابه صبيد شاتين وذوهما مرة واحدة فكفيه بميتة
 واحدة وكذلك لو ارسل كلبا على ميتة كغير كناه بميتة واحدة والكلب اذا اخذ الصبيد وحققه
 وقتله من غير خرج لعل كذا ذكره في الزبادات وأشار في الاصل الى انه يحل وروي الحسن ان زباد
 عن أبي حنيفة وروي يوسف رحمه الله في غير رواية الاصول انه يحل وان لم يحرم والمراد بالجرم الكوليب
 قال الله تعالى ويصلحكم الله بالخير اني كنيتهم قبل ما ذكر في الزبادات قول محمد رحمه الله والفتوى على
 في كل موضع وجهد الشطط والبيع هل يشترط في ذلك الا اذا اختلف المشايخ نعم اسبغهم منهم من قال
 يشترط ومنهم من قال لا يشترط ومنهم من قال ان كانت الجراحة صغیر يشترط وان كانت كثيرة لا يشترط
 رطل ليرث كلبه فالك الكلب بعد الارسل او اكل او كان وقتله لا يؤكل ولو رمى بهما فبعضه بهما
 اخر فزوده عن سنده فاصاب صبيداً وقتله لم يؤكل هكذا ذكر في الاصل وذكر في الزبادات انه يؤكل ثالث
 الشيخ الامام الاصل شمس الامية الحلواني رحمه الله ما ذكر في الاصل ان الراي الثاني لم يتبعه الراي
 الى الصبيد وانما قصد اللعب او نفع الرمي او ترك الشهية غلظا حتى لو قصد المصطلي به وحل على رواية
 الاصل ايضا ولو كانت السبع شديدة قد نكثت البهم من سنده وانما به الصبيد اكل ولو رمى اربداً او ذبيبا
 فاصاب صبيداً اكل فانه رمي الصبيد وان كان غير مأكول وان رمى جراداً او بيهجا فاصاب صبيداً
 اكل لانه رمي الصبيد وان كان غير مأكول نعم الى يوسف رحمه الله وروايين والاختار انه يؤكل
 ولو رمى جراداً او بيهكة وترك الشهية غلظا فاصاب صبيداً اكل قال رضي الله عنه فكذا انما به يحل
 واليه يرضى رحمه الله والفتوى فيه ان يترك الشهية غلظا بما يحرم باعتباره ان ترك الشهية غلظا
 وغلظا ان يكون الشهية ما موربها وهذا الشهية فير ما موربها فلا يكون الترك منها ميتة فاما

ابان طائفة من ثابته فان كان اقل من النصف لم يؤكل وان كان النصف أو أكثر اكل لأنه منقطع ه
 المؤداج به ولو دمي طيبا ونسي منقطع طائفة فان ادناه فلا باس باكله وان لم يكن أدناه لا يؤكل ه
 الهائل في المنسوط ولو قطع شاة منقطع الحلقوم والاداج الا ان الحيوة فيها منقطع اثنان منها يحل اكل
 المنقطع من لؤم على انا لا يحل لانه اثنان من الحي وهذا لا يثبت حيا لا شرافه على الهلاك فلا يدخل
 تحت النسي والله اعلم **الفصل الخامس في كيفية الذبح وفي التسمية على الذبح** ه
 واعلم ان الذكوة على ضربين اختياري حالة القدرة وذلك في الشاة وما فوق ذلك إلى الخبيثين
 ثعالب ذبح شاة في ليلة ظلمة منقطع الحلقوم او اقبل منه بحرم اكلها فان قطع النقص فلا علم
 فتقطع مرة اخرى الحلقوم قبل ان يموت فهذا على وجهين اما ان قطع الاول بتامه او قطع شاة
 في الوجه الاول لا يحل وفي الوجه الثاني يحل والذكوة الاضطرارية حال عدم القدرة على الذكوة ه
 الاختيارية وفي الجرح في اي موضع كان ثم في حال القدرة اذا قطع الحلقوم والمري والذكوة في حال
 ام الذكوة فان قطع الاكثر من ذلك حل اكله وتامة في الجرح الضيق فمن عهد ربه الله اذا قطع ه
 الحلقوم والمري والاكثر من كل ذبح يحل ولا يلاذيل وهذا النوع الاجرة فاذا ذبح شاة من الثنا
 فان قطع الاكثر من هذا الاشياء قبل ان يموت حل والا فلا يحل وهذه الشاة تسمى بغيره بغيره
 على الولادة فاقطع على صاحبها يده وذبح الذكوة حل اكله وان جرحه في غير موضع الذبح ان كان لا يقدر
 على الذبح وان كان لا يقدر على الذبح وانما التسمية قال الباقلي رحمه الله والبشع ان يقول بسم الله
 والله اكبر وذكر شئ الاية الحلال في ذبحه الله في شرح كتاب الضبيد البشع ان يقول بسم الله اشاكبر
 بدون الواو ومنع الواو يكره ولذا قال الله اكبر او قال سبحانه الله او قال الحمد لله ان اراد به
 التسمية يحل وان اراد به التسبيح او التعبد او التكبير يحل ولذا قال الله اعز لي انهم يتقبل
 يعني لا يحل واداد ذكر التسمية بدون ذكر الله ان اراد به التسمية على والغرب قد عدت الحوت ذبيحة
 كذا ذكره الفقهاء وليس هذا من ذبيحة الضاة والذبح عن ذبيحة الضاة لا يطعم بوجبة بشي منها ه
 يزده به التسمية لا يحل ولذا قال بسم الله وابتدأ ثلاث اختلف المتأخرون فيه قال ابراهيم بن يوسف بغير تسمية
 وقال محمد بن حنبل بسم الله لا يصح تسميته وانما اذا ذكر بذكر الواو لا يصح تسميته وهذا الفصل يستعمل
 العقيدة ابو بكر باقيا بسم الله تمام ثلاث ولذا قال بسم الله ونحوه ويقول الله او قال بسم الله محمد رسول الله
 ان قال بالربع حل وان قال بالجزء حل قال بعضهم هكذا اذا كان له عهد يعلم الضرع على قيايس ما يري
 عن عهد ربه الله لا يري الخطابي الضرع من باب الضلع وهو ما لا يحرم الذبح ويكره ان يدعوا
 عند التسمية قبل الذبح بالتقبل او غير نحو قوله بسم الله اللهم تقبل مني اذ ذبح فلان فان كان ذلك بعد
 الذبح فلا باس به واذا اذبح شاة بغير تسمية او اذبح البكرين ونحو ذلك البكرين واخذ آخر ذبح
 به حل واخذ منهما ونسي ومنع ذلك اثم واخذ بهما اخر ونسي به لم يحل بتلك التسمية من في
 الفصل الاول وهت التسمية على الشاة وفي الفصل الثاني على اثم الاثم ان اثم اذا اصاب
 ميتا اخر سوي ما عتبه عند الرمي على اذبح شاة بغير تسمية ونسي فله ان ياكل او يشرب منه ه
 او شجدة بيكنا او اكل لثة او ما اشبه ذلك من حل لم يكرهت بيك التسمية وان طالك الحديث وكثر
 القول كرهت اكلها وليس في ذلك تدبير بل ينظر فيه الى العادة ان استكرهه الثابن يكون كثيرا
 وان استكرهه يكون قليلا وفي اصاحي الترمذي (واخذ الشاة منقطع التسمية والله لتستلم
المقطعة ه **ح** الكلب اذا نزل على فؤاده ولذا فابسه من راس الكلب
 وما سوي ذلك من الاعضاء يشبه العنز قالوا يندم اليه العلف والكم فان خازل الكرم دون العلف

لا يؤكل منه كلب فان تناول العلف دون اللحم يرمي براسه بعد الذبح ويؤكل ما سوي الراس وان تناولها
 جريما يرمي ان ينج ٢ يؤكل وان تناول يرمي براسه بعد الذبح ويؤكل فان كان بينه الشاة والنباح جريما يلع
 فان خرج منه الكرم في كل ما سوي الراس وان خرج منه الاثم لا يؤكل ه كلب ولو قال بسم الله ه
 بعد الذبح ولم يحضر التسمية او اراد به التسمية على الذبح اكل اما اذا نوي التسمية فظاهر اما اذا لم يكن
 له تسمية فذكر ذلك بعد التسمية وهو الصحيح ويكره قطع الجلد بعد الذبح بل ان يبرد ولا يحرم ان ذك
 فعل بعد تمام الذبح وحل راس الكلب كلبه الملعن على صيد فاحذ الصياد وصلة وانسكه حتى ياصاح
 واخذ الصياد من الكلب ثم وثب القلب وانتهش منه قطعة ونسي بها صاحبها الى الكلب ه
 فاكلها يحرم والجلالة هي التي لو تناول اكل الجيف والجاسات ولا حلق جيفها لم يكن متنجسا
 وانما يتحلق في تناول الجاسة والجيف وغيره على وجه الاثر في يظهر اثر ذلك في لحمه لا باس
 باكله ولو ان جديا غدي يلبس الحنظل لا باس باكله من لحمه لا يتغير وعلى هذا قالوا لا باس
 باكل الدجاج لانه يحلق ولا يغير لحمه وانما ما روي ان الدجاج يحل ثلاث ايام ثم يذبح فذلك على
 سبيل التبره لان ذلك شاة البعير اذا بقي سحر اثم نحو ساعته حل اكله ويكره ولو ضرب حنك
 فابن بعضه لا باس باكل ما بان منها فان وجد البياض فيها يؤكل ايضا والاصل ان يشك في نجاست
 بيب حاد حل اكلها وان مات تحت انها لا ييب ظاهرا يحل اكلها عند نالها طائفة فان
 التي يركب في بيب ماء فانت لا باس باكلها انها ماتت بسبب حادث وكذا اذا جمع البشع في خطير
 لا يشطخ الخروج منها وهو يترك من اخذها من غير صيد فانت لا باس باكلها وان كانت
 لا رخذ الا بصيد فلا يخبر في اكلها ولو وجد بركة فيها في الماء ونقصها على المذبح وقدمت قال
 محمد رحمه الله ان كان راسه على الارض فلا باس وان كان راسه في الما ينظر ان كان ماعلى المذبح ه
 منها اقل من النصف او النصف لا يؤكل ان يوضع النفس في الماء فلا يكون الموت باقة فان كان
 ماعلى المذبح اكثر من النصف يؤكل وان مات السمك في الماء يحل او يبرده لم يذكره في الكتاب
 قال تامة المشايخ رحمهم الله لا باس باكلها لانها ماتت باده وروي الحسن عن ابي حنيفة رضي الله
 عنها انها لا تؤكل كالقاني وعن محمد رحمه الله انها تؤكل قال القتيبي او اللبث رحمه الله ما قاله
 عامة المشايخ رحمهم الله المحب اليه ولو اجمعت المآقات الحيتان تحت الجدي قبل ينقي ان لا
 يكون باكلها باس لانها ماتت باقة **كتاب في كيفية الذبح** ه **الفصل الاول في كيفية**
 بسم الله الرحمن الرحيم هذا الكتاب يشتمل على خمسة فصول **الفصل الاول في كيفية**
 عليه الاضحية وفيه لا يجزئ ذبيحة واحدة **الفصل الثاني في بيان ما يجوز ومن**
 الضحايا وما لا يجوز وفيه لا يجزئ بالزمان والمكان **الفصل الثالث في العيوب المانعة من**
 الاضحية وفي وجوب التضحية بالذبح **الفصل الرابع في الاضحية** **الفصل**
الخامس في التضحية عن الغير وفي التضحية بشاة الغير عن نفسه والتضحية بالمشركات
الفصل السادس في الاضحية واجبة عند قاصها ورحمهم الله المربي اخذ في الرضايتين
 من التي يوسف رحمه الله فانها ستمه كذا ذكره القدوري رحمه الله لكنها واجبة على المودع والمودع
 في ما هم الرضاية من له ما يذبح او يذبحون ويثابروا او شيئا يتلج ذلك بوجوبه ومنع
 مستكه ومنع كونه وحاد يذبح في حاجته التي لا يستغني عنها فانما عدا ذلك من ثابته او رقيق
 او خيل او متاع للتجارة او غيرها فانه يذبحه في بيته وان كان له عتار ومشتغلات للتجارة او
 غيرها فانه يذبحه في بيته وان كان له عتار ومشتغلات يذبحه في بيته المتأخرون رحمهم



الله فالزعماني والفقير علي الرازي رحمه الله اعتبروا بينهما وأبو علي الدقاق وغيرهم رحمهم الله
استنبطوا الدخول والاختلاف بينهما قال أبو علي الدقاق إن كان يدخل له من ذلك وقت سنة
فعلية الأصحية ومنهم من قال بوقت شهر رجب فكل من ذلك نكاح حلال في يوم الجمعة قبل
الأصحية وإن كان العمار وقتا مائة ينظر إن كان قد وجب له في الأيام الماضية نكاح حلال في يوم
نكاحه فعلية الأصحية والأقلا والمرأة تعتبر مؤسرة بالمرأه إذا كان الزوج مملوكا وعلى قول
أبي حنيفة الآخر رحمه الله لا تعتبر مؤسرة بذلك قبل هذا الاختلاف بينهم على المجلد الذي يقال
له النكاح ربيقة دست بيان وإنما المجلد الذي يقال له بالنكاح ربيقة كالمراة تعتبر مؤسرة
بذلك بالإجماع وإن كان له منقصة فبسته حاشي بدوم وهو بمن عجن أن يراى منه فلا أصحية
عليه بتواكاه ن يراى منه أو يهابون ولا يقدرون أن كان لا يحسن أن يراى منه فعليه الأصحية
وإن كان له ولد صغير حسن المصنف أجله حتى يملكه إلى الاستاد فعليه الأصحية وكتب القلم
والحديث مثل مصنف القرآن في هذا الحكم وإذا كان الرجل غيبا وله أولاد وسفار فليكن عليه أن
يفضي عنهم في ظاهر الرواية وإن كان بلا أولاد خال وذكر شمس الأئمة الشريفي رحمه الله قال بعض
مشايخنا رحمه الله على الأب والوحي أن يفضي من ماله مبتدأ في جنبة رغب الله عنه قال رحمه الله
والأصح أنه ليس عليه وذكر القدر الشهيد رحمه الله إذا كان بلا أولاد خال في ظاهر الرواية
لا يجب على الأب والرحم أن يفضي من ماله ويمنع رفر رحمه الله ليس عليه ذلك فإن فعل الأب أو
الوحي ذلك منى قول محمد ورفر رحمه الله يجب الثمان فأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله فالأب لا يفضي على كل حال وفي الوحي اختل المساج رحمهم الله نعمهم قالوا إن كان
العبي ياكل فلا ضمان على الوحي وإن كان لا ياكل فعليه الثمان ومنهم من قال لا مان على الوحي
على كل حال وعليه القوي ومن كان مؤسرا في ابتداء أيام الصوم ففوض حتى اختصر قبل
انقضاء أيام الصوم سقطت عنه الأصحية وكذلك إذا انقضى حتى استقر البصا قبل انقضاء
أيام الصوم سقطت منه الأصحية وإن افتقر بعد انقضاء أيام الصوم سقطت عنه وكذا لو كان
مؤسرا في أيام الصوم ففوض حتى مات قبل انقضاء أيام الصوم سقطت عنه الأصحية حتى يجب عليه
الإيضا ولو مات بعد حتى أيام لم يسقط الثمن في بقية الشاة حتى يذبحه الإيضا به وهذا
إشارة إلى أن الزوج يتعلق بأخر الوقت ومن أبي حنيفة رغب الله عنه إذا ولد له ولد في أيام
الصوم ففوض منه ما على ما قلنا أن الزوج بأخر الوقت وعلى أهل التواجد الأصحية بخلاف الجماعة
فلا أصحية على الميسرة لو كان له أولاد يعضم نعمة ويعضم في المص نكاحه إن يفضي من الأولاد
الذين نعمة وعليه أن يفضي من المقيمين في المص لكن هذا ينال الرواية التي توجب الأصحية
على الأب من الولد الصغير وفي المستقلى الشاة يفضي بها فانه في أيام الأصحية قبل
أن يفضي بها فله أن يبيعها والله أعلم **تنوع آخر** في وقت وجوب الأصحية أول وقت
الأصحية وأهل التواجد طالع الفجر الثاني من يوم النحر وأخر وقت الذبح يتحرى فيه أهل
التواجد وأهل المصير الوقت المستحب للصحة في حق أهل التواجد بعد طالع الفجر وفي
حق أهل المصير بعد الخطبة وفي صلاة محمد بن الحسن رحمه الله من أبي حنيفة رغب الله عنه ولو ذبح
بعد أن يشهد الإمام قبل أن يسلم جاز وقد أبا د قبل أن يشهد ويجوز وفي الحادي ولو ذبح
بعد ما تشهد الإمام قبل أن يسلم لا يجوز وفي رواية يجوز وقد أبا د ولو صلى الإمام صلاة العيدين
على غير وضوء لم يقع به حتى حتى الشاة جاز تفصيلا ثم سئلوا قبل أن يذكر الناجس أو

بند تفرقهم ونفيهم الإمام ذلك فنادى الصلاة يعيدها لمن ذبح قبل أن يسلم ذلك يعني بقية الإمام
جزاة ومن نفع بقية البهائم نفع قبل الزوال لا يجوز وإن نفع بعد الزوال جاز إذا أخر الصلاة
الإمام يوم العيد فينبغي للناظر أن يفوض الأصحية إلى وقت الزوال إن فاتته الصلاة أما جهنم وأما
محمد أبا د ثم الأصحية في هذا اليوم فإن خرج الإمام للصلاة من العبد أو بعد العبد فيجب الناجس
قبل أن يفضي الإمام أو بعد ما صلى جاز وفي الأصحية جاز أن يترك أهل المص صلاة العيدين
ليفتنه أو بعد الإمام من قبل السلطان لا يجوز الأصحية إلا بعد الزوال وفي اليوم الثاني
والثالث يجوز قبل الزوال وفي الحادي قبل لا يجوز في اليوم الثاني والثالث إلا بعد الزوال
وفي الزواجات ولو أن ليلة وقعت فيها نكاح ولم يفرجها والى يصلي بهم صلاة العيدين فهو جاز
للزوج الجوز جاز ولو ذبح الأصحية بعد زوال النكاح من يوم غزوة فبما يرى أنه يوم غزوة نكح
شبهت يوم النحر جاز الأصحية ولو ذبح قبل الصلاة وهو يري أنه يوم الصوم تبين أنه اليوم
الثاني أخراة عن الأصحية أيضا وإذا استحل الإمام من يفضي بالصحة في المص الجاهل بجمع
بشبه إلى الجاهل مع الأقربا ففوض رجل بقدر ما يضره أهل المص الجاهل قبل أن يفضي
أهل الجاهل أنه يقتل إن لا يجوز وفي الأصحية جاز ولو فوض بعد ما انصرف أهل الجاهل
جاء قبايضا وأصحابها قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله هذا إذا فوض رجل من الذين الذي
مضى فأما إذا فوض رجل من الذين الذي لم يسلم لم يجوز تفصيله بياضا وأصحابنا وفي التوايز
إذا مضى الإمام صلاة العيدين يوم غزوة وفوض الناجس فهذا جاز وهو من شهد شهودا على
هلال ذي الحجة أو لم يشهدوا في الوجه الأول جاز الصلاة والصحية وفي الوجه الثاني لا يجوز
وفي يوم النحر لو فوض الناجس في اليوم الثاني وهو أول يوم النحر فذا على وجهين أما من صلى الإمام
في اليوم الثاني ولم يسلم في الوجه الأول لا يجوز في الوجه الثاني المصلحة فيمنع أما أن يفضي
قبل الزوال أو بعد الزوال فإن فوض بعد الزوال جاز وإن فوض قبل الزوال فإن كان يرضى أن الإمام
يفضي لا يجوز به وإن كان لا يرضى لا يجوز به **الفصل الثاني** في بيان ما يجوز من الضحايا وما
لا يجوز وفيما يختص في الرمان والمكان الأصحية يجوز من أربع من الشاة والمعز والبقر
والابل وكورها وأماها وكذلك الجاموس من نوع من البقر بخلاف البقر في الجاهل والبي
تولد من الهلي والوحي إن كانت الأم أهلية جاز ويشرط الكابل فلا يجوز النافع سواء كان انتفاع
من حيث السن أو من حيث الذاب ويجوز من الإبل والبقر والمعز والشاة الثنيان ولا يجوز
الجملان إلا الجمل العظيم من الضأن وهو الذي في يديه ستة أشهر وشي من الشهر السابع يجوز إذا
كان غليظا سينا بحيث لو رآه الإنسان يحسبه ثديا والتي من الإبل ما في يديه خمس سنين وتلف
في البنية السادية والتف من البقر ما في يديه سنتان وتلف في الشاة الثالثة والتي من الغنم
والمعز ما تب له خمسة وتلف في الثانية والاسمي من الإبل والبقرة أفضل والذكر من المعز الضأن
أفضل إذا كان توجعا أي من فصوص الثنيان من التمس وهو الذن واختلنا المساج رحمهم الله
البقرة أفضل ثم الشاة الواحدة فإن بعضهم إن كان في الشاة أكثر من يديه البقرة فالثاة أفضل
لأن الشاة كلها فرض والبقرة شاة فمن وأباني يكون ثلثا كالنكاح الإمام أبو بكر بن الفضل
رحم الله البقرة أفضل منها أكثر لحاين الشاة وما قالوا أن البقرة تكون بعض ثلثا فليس كذلك
بل إذا خرجت عن واحدة كان كلها فرضا وشبهه بالبراء في الصلاة لا تقتصر على ما يجوز به الصلاة
جاز ولو زاد قبل يكون الكل فرضا قال الشيخ الإمام أبو حنيفة الكبير رحمه الله إذا كانت قيمة الشاة

البندنة شاة كانت الشاة افضل من لحمها الطيب والذي يدور عليه هذا الفعل انها اذا استويا
 في القيمة واللحم فاطمهما الحما افضل فابنا اختلما في القيمة واللحم فالتامل بينهما اولى والفعل
 الذي يشاوي عشرين افضل من حفي يشاوي خمسة عشر فان استويا في القيمة والفعل اكثرهما حما
 فالفعل افضل والاثنى من البقرة افضل من الذكر اذا استويا لم لا اثنى الطيب والبقرة افضل
 من شاة شياه عند استواء القيمة وتسبع شياه افضل من بقرة والشاة في الاضحية لا يجوز ان
 عن واحد والابل والبقر يجري كل واحد من بيته اذا مراد الكل القرية احدها من جهة القرية
 او اختلفت سبعة اشترىوا بقرة للاضحية ينزي اخدم الاضحية عن نفسه بهذه السنة
 ونوي احكامه الاضحية عن السنة الماضية قالوا يجوز للاضحية عن هذا الواحد وثلاثة اصحابه
 من السنة الماضية باطلة وصاروا مستطوعين وجوب عليهم التصديق بلحمها وعلى الواحد ايضا
 ولو اشترى بقرة للاضحية ونوي التسبع منها لعامة هذا السنة استباحه عن السنين الماضية
 يجوز عنه العام ولا يجوز عن الاعوام الماضية ولو اشترى تسعة بقره ونوي بيته منهم التضحية
 وواحد منهم الوليمة قبل يجوز ان الوليمة قريبة وكذا اذا نوي اخدم الحقيقة ليس هذا في ظاهر
 الرواية وقال الحسن بن زياد رحمه الله في كتاب الاضحية ان كان اذ ذبحها جاز حشا
 وغنم جميعا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وان كانوا ايكارا ان فعل باشرع جاز
 عن الكل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله فان فعل بغير اشروع او بغير امر بعضهم لا يجوز لا غنم
 ولا غنم في قولهم جميعا وان نوي بعض الشركا التطوع جاز وقال ابو يوسف رحمه الله في الامالي
 افضل ان يكون الكل من جنس واحد فان كان مختلما وكل واحد مقرب الى الله تعالى جاز وعن
 ابي حنيفة يعني الله عند قال اكره ذلك فان فعلوا جاز وقال زفر رحمه الله لا يجوز شيئا مما بين
 كانت الزيادة على الواحد يكون حلالا ولا يصير اضحية تطوعا رطل اشترى الاضحية شاتين
 بثلثين وزفا كان ذلك افضل من شاة واحدة بثلثين ولو اشترى شاتين بعشرة وشاة واحدة
 بعشرين كانت الشاة الواحدة اولى واما بين اثنين متحابين فان كان احدهما شيخا او مريضا
 او مائتا كل ذلك والباقي للآخر يجوز وان كان بينهما نصفين لا يجوز ان لكل واحد منهما ثلثة اشترى
 ونصف سبع ونصف التسع لا يجوز فاذا نزل البقر البقر بكل الكل والقصير انه يجوز ولي هذا ذهب
 الفقيه ابو الليث والشيخ الامام الامل الكبير وقالان الذين رحمهم الله رجل مات عن ابن وابنة وترك
 بقرة لاد ان يبعها بالم يجوز ان يبيعها المراه الثمن وما بقي من هذا الجمل ياتي في الفعل الذي يلي
 هذا الفعل **سنة احسن** ولان رجلين اهل السواد دخلوا لبعث لملأه الاضحية وامر
 افعلة بان يصفوا منه جازان يد حوا عنه بعد طلوع الفجر قال محمد رحمه الله انظر في هذا الى موضع
 النج نون المذبح عنه ولو كان الرجل بالسواد وافله بالصد لم يحز التضحية عنه ولا بعد
 صلاة الهمام وهكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله وروي عنهما ايضا ان الرجل اذا كان يبيع
 وافله في مصاخره كتب اليهم ليصفوا منه فانه يبيعها فكان التضحية فكنفي ان يصفوا منه بعد ذلك
 الهمام عن ملاء به في البصر الذي يصفى منه فبذبه ومن الى محي رحمه الله انه لا يجوز حتى يصفى في
 المقربين جميعا فاذا اراد المصري ان يبيع له الحمد في يوم الاضحية اعاد الضيافة والقرابة ان
 وامر باخراج الاضحية الى بيته فبذبه الصور فيضحي عنه هناك قبل الصلاة هكذا ذكر الشيخ
 الهمام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وقد ايسرنا ما قلنا واذ نفي ايام الفخر نقده فانه الذبح قبل ذبحه
 التصدق ببقرة الاضحية اذا كان ممن يجب عليه الاضحية وان كان اوجب شاة ببقرة او اشترى

في الاضحية من نفسه
 وفي بيته من اذ ذبحه

شاة يعني به ان يفعل حتى مضت ايام الفخر يصدق به خيته ولا يجوز الاكل منها فان باعها يصدق بثمنها
 فان ذبحها ونقدته بغيرها جاز فان كانت قيمتها اكثر يصدق بالفعل ولا اكل منها شيئا غير ذبح
 قيمته فان لم يفعل ذلك حتى جاء ايام الفخر من القيام القابل فقصي ما بين القيام السابق لم يجزه فان
 باعها بعد ايام الفخر يصدق بثمنها فان باعها بما يتخلف النابس فيه اجزاه وان باعها بما لا يتخلف النابس
 فيه يصدق بالفعل **الفصل الثالث** في العيوب المانعة من الاضحية وفي
 وجوب التضحية بالذبح لا يجوز في الهدايا والغصايا العيما والعور اما ان كانت بغيرها
 بعض العيون الواحدة او ذواته بعض العين الواحدة او بعض اذنها الواحدة او بعض ذنبها
 فان كان النابض او الدهان اكثر من النصف لا يجوز ويكفي الكل وان كان اقل من الثلث جاز
 عند الكل وان كان ثلث الثلث يجوز في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله
 الله لا يجوز ولو لم يمتري بذلك بعد الذبح جاز ان كان اقل من الثلث ويجمع على النابض بقوله
 القيب ويصدق بارش النقطان ولو كان غيبا لا يجوز معه الاضحية يرجع على النابض بقوله
 القيب ويصدق به ذلك وشي الاذن والكي لا يمنع جواز الاضحية ونظير هذا ان يبيع هذا ان
 شاة الله تعالى وان كانت الاضحية متبعية القينيين عنده فاعوزت بعد ذبحها او غيرها على نفسه او
 كانت تسمية فيها عيب او عيب ذكر في رواية ابي سليمان ان كان الرجل يبيع الاضحية ان يضي بها وان كان
 معراجا في رواية ابي حنيفة رحمه الله يجوز مورا كان او لم يكن لما حاشي عليه يعني انه اجاز
 ذلك ولو ذهبت عينها الواحدة او انكرت رجلها الواحدة في مقللة الذبح فان انقلب الشاة ففوت
 ينظر ان لم يرسها جاز وان ضحي بها فبذبه ما ارضى بها في وقت اخر في يومه ذلك اذ في يوم من ايام الفخر
 لم يذكر هذا في الاصل وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز به اخذ الزعفراني رحمه الله قال وقد
 قال بعض العلما رحمهم الله انه لا يجوز ولا تأخذه ولا يابس بالجم والحي الذي قرن لها ومكشور القرن
 من القرن لا يفتق به من حيث اكل والجربا اذا كانت بسمينة والثولاء في المجنونة اذا كانت
 بسمينة والفرجا اذا كانت تسمى فلا يابس بها واذا كانت لا تقوم ولا تمشي لا يجوز وهي المراد من الفرجا
 البين عرج في الحديث قال مشاعنا رحمهم الله اذا كانت تسمى بثلاث قوائم ونجا في الزاوية عن الارض
 لا يجوز واذا كانت تسع الزاوية على الارض وتسمى بها الا انها تامل مع ذلك ومنعها ومنعها اخيرا
 يجوز فانما اذا كانت تسع زفا لا يجوز ولا يابس بالمشكا وهي صغيرة المذاق وروي ابي حنيفة عن محمد
 رحمه الله ان لم يعلق لها اذنان يجوز وعن ابي حنيفة رحمه الله ان كان لها اذنان صغيرتان
 يجوز بعد ان يسمي اذا ومن محمد رحمه الله لا يجوز من ذلة عالم على لاد في العينين ولا يابس
 بالجداء وفي الضعيرة الاطباء وهي جمع طي وقد الضرب واما الهما وهي التي لا استان لها روي عن
 ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز سوا كانت تملين او لا تملين وان بقي بعض استمانها ان كانت تملين
 بما يبي من الاستان جاز والافلا ولا يحزي الجلالة التي تاكل الجيف ولا ماكل غيرها وروي ابو سليمان
 عن محمد رحمه الله انه لا يابس بالثابدة وهي التي شق اذنها من قبل وجهها ولم يصل الشق الى خلفها
 والمذابة وهي التي شق اذنها من خلفها ولم يصل الشق الى ثديها وبالشفاء وهي التي قطع من وسط
 اذنها وتند الخرق الى الجانب الاخر ولا يحزي الهذما وهي مقطوع الالفة ولا التي قطع من وسطها
 ولا التي يابس منها ولا الحشنة لا يمكن ان يباع لحما هكذا كان يحيى والدي عن الشيخ الهمام الامل
 طهر الدين الرضائي رحمه الله ومن المتأخر من يذكر في هذا الفصل اصلا ويقول كل عيب
 يزيل المنفعة في الكال او الجبال على الكال يمنع الاضحية ومالا يكون بهذه العينة لا يمنع والله اعلم

أمر بفعل الصدقة قال ان تصدقت بجميعها فلا ضحية والى الفاعل قد فعل افضل رجل دفع أخيه عن
غير أمره من تحت يني القياس هو ما من ولا يجزيه من المالك وفي الاستحسان لا مانع ويجزيه عن أخيه
المالك المثل في الأصل وفيه ما في الجناح ما اذا أخيه صاحبها للضحية ولو غلط رجلان
فبيع كل واحد منهما أخيه ضاحية المثل الى آخره وهي مقرونة فان تشاجرت في ذلك ضمن كل واحد
بمنها لضحية قيمة شابة ويتصدق كل واحد منهما بثلث القيمة ان كانت انقضت أيام الضر وفي قتاد
يتردد رجل اشترى شاة في أيام الحر فزاد أن يعطي بواحدة منها الا انه لم يعطها فبيع رجل واحد
منها يوم اضحي بغير أمره بثمن أخيه يعنى أخيه ضاحية الشاة وهو صاحب رجل غضب أخيه
لغيره ودفع عن نفسه ومن القيمة لصاحبها الجزاء ما صنع والذبح بخلاف الاتفاق وعن أبي يوسف رحمه
الله انه لا يجوز بيع الذبح عن نفسه باذا التمان فان اختار المالك أخذها مذبوحة فعلى الذابح أن يعيده
بالذبح بلا خلاف ولو كان مكان الغضب وذبحه أو رهن فاسلمه بطلان لا يجوز بيعه عن أخيه أخذها
المالك مذبوحة أو مضى فيهما ولو كان مكان الغضب اشتقاق وضحه صاحبها وذكر
الزهري في أصح حجة أنه يجوز بلا خلاف وقيل في الشاة الذبيحة إذا أخذها بثمن الذبح وربط
توابعها وجزها الى المذبح يجوز ان يملك بثمن مستند الى زمان الربط والجر الى المذبح والذبح
كان بعدة ففعل الذبح على ملكه يجوز وعن شعيب بن قيس ومعا قصابا يعطيان منة قضيت الثقات
عن نفسه وقال في الأمر ح ثلاثة نفر اشترى ثلاث شياه ثم اخضعوا وقالوا ان هاتين
الثانيتين ليسا لنا وادعى كل واحد الشاة الثالثة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يبيع
المالك الى بيت المال والثالثة يسلط ويتصدق بثمنها فان اشترى ثلاثة نفر ثلاث شياه ثم اشكل
عليهم منها الذبح قال الشيخ الإمام هذا رحمه الله يعني أن يؤكل كل واحد صاحبها بالذبح حتى لو ذبح
شاة بثلثه جاز ولو ذبح شاة غيره بأمره جاز رجل اراد أن يعطي وضع صاحب الشاة يذبحه على
البيكين مع يد الثقات حتى تعا وتاعى الذبح قال الشيخ الإمام هذا رحمه الله يجب على كل واحد منهما
القيمة حتى لو ترك أحدهما القيمة لا يجوز رجل وهب لرجل شاة فعطى بها الموهوب له أو ذبحها بملك
أو جزأ صبيد ثم رفع الواهب الى الغيبة مع الرجوع وجازت الا حجة والمتعة أنه تصدق بشيء وفيه
الصبيد عليه ان يتصدق بقيمة الذبوح ويمنع عنه الجواز رجل اشترى شاة بغير أمره فذبحها
عن أخيه جاز وللبيع خيار فان ضمنه قيمتها فله على المعطي وان أخذها مذبوحة قيل على
المعطي أن يتصدق بثمنها حيث ان القيمة سقطت عن المعطي حيث أخذها مذبوحة فكانها بائنا بالقيمة
التي وجبت عليه وقال بعضهم ليس على المعطي أن يتصدق بالثمن فيها مذبوحة وهو الصحيح
وان لم يأخذها مذبوحة لكن المشتري صالحه عليها مذبوحة من القيمة التي وصفت عليه أو باعها
بملك القيمة لا تصدق بشيء والله الحق للفراب **سوق الحذر** في التخصيص بالترك
للمرطوق من هذا في فضل ما يجوز من الصالحات من رجل اشترى بقرة أو بئرا بريد ان
يعطي ما عن نفسه ثم اشترى صاحبه بعد ذلك القياس أن لا يجوز ومن يعين العقل في الاستحسان
يجوزهم واذا جاز عنه ومن شركا به هل يلزم الذبح بسم الله تعالى التي باعها ما بقي الوقت أو التصديق
بمنها بعد انقضاء الوقت لم يذكر هذا النقل في الكتاب قال الشيخ الإمام شيخ الإسلام المعروف
بجوهر رادة رحمه الله حكى عن شيخه أنه قال لا يملك الذبح بسم الله تعالى البقرة مثل الأول
ويشترى مع غيره فليدفع أو يشترى ست شياه ويتبع ان كانت قيمتها مثل قيمة ستة اشباع البقرة
عينا كان أو فقيرا فإذا اشترى سبع نفر سبع شياه بينهم عا أن يعطوا بهن ولم يبق لكا واحد منهم شاة

بخمیس

ببينها ففعلها كذلك لئلا يبين أن ثلجهم في الاستحسان يجوز ويكون الثمر بينهم يقتسمونه وكذا
لو احتجوا بنفسه فمن أولاده السناد بنهم على عدد رؤسهم فلم يبين لكل واحد شاة مفردة أجزاء منه
ونهم استحسانا ولان رجلين فحقا بعشرين من القمح بينهما لم يجوز ان كل شاة بينهما ولو اشترك
بشعة نفرين فحقا بعشرين يار ولو اشترك ثمانية نفرين فحقا بعشرين يار وكذا عشرة
او اكثر واذا اشترك سبعة في بقرة ففعلوا بها لا يجوز ان يقتسموا القمح جزاء قابل يقتسمونه
ونما فان اقتسموه جزاءا واسل بعضهم لبعض بكرة وذلك فان ارادوا قسمتها وتعدد الزمر
فان كانوا سبعة ففعلوا القمح سبعة اقاط ففعلوا الراس مع سطة والاربع مع اربعة اقل
من القمح والجلد مع سطين فانما اقتسموا على ذلك جاز وذكرنا في ايل الحيني اذا جعلوا القمح والتمر
سبعة لهم واقسموا بينهم جاز ولو اشترك ثلاثة نفرين فبقرة على ان يدفع احدهم اربعة دنانير
وبالآخر ثلاثة دنانير وبالاخر دنانيرا واستروا يد على ان يكون البقرة بينهم على قدر راس مالهم وحقا
فيهم جاز ولو اشترك ثلاثة نفرين فبقرة على ان يدفع احدهم ثلاثة دنانير ونفسا واخر دنانير
ونفسا واخر دنانيرا فاشترقاها بشعة على ان يكون بينهم على قدر راس مالهم وحقا بها جاز
الا حصة منهم ولا حصة لثلاثة اشباع ونصف سبع ولا حصة لثلاثة ونصف ولا حصة لثلاثة
ثلاثة نفرين بقرة واحد منهم ثلثة اشباعا وثلثاين لكل واحد منهما سبعة اقات الذي له
ثلاثة اشباعا فادعى الي رجل اشرا واشترى من غيره وشارك ثلثاين درهم مع حصة العشرين
لصفي الزمعي عنهما حصة الميت من البقرة على قول ابي حنيفة وابي يوسف يعني الله عنهما لا يجوز
عن واحد منهم لان نصيب الميت صار لها بقرة ولها اصاب من ميراث الاب اقل من ثلثي ٥
درهم فان ترك للميت ثلثاين درهم جازت عنهم ثلثاين عليه لانها اصاب من ميراث الاب ثلثاين درهم
وان اشترى كراي البقرة وسامعهم حل قال زفر رحمه الله لا يخفى عنهم وقال يعقوب بن جهمي
عنهم ولو اشترك خمسة في بقرة فجاز وجل مالهم الشركة بها فاجابة اربعة منهم وامتنع الواحد ففعلوا
جازا للذي حصل نصيبه من نصيب الاربعة تلك اكثر من الشيع فخذها من خمسة وعشرين طائفة
الى حساب له ولا اربعة احابسهم خمس لها الحين ثلاث الشراك حصة وكان نصيب كل واحد منهم حصة
واما اربعة الاخماس فلان الاربعة لما اجابوه فقد جعلوا مساويا فصار نصيبا لهم وهي اربعة اجناس
من خمسة واقلة خمسة وعشرون لكل واحد من الشراك حصة فاذا اجابته الاربعة فقد جعلوا
انصافهم بين خمسة لكل واحد اربعة واربعة اربعة من خمسة وعشرين اكثر من الشيع وذلك يسهل
معرفة باليسيط والتجسس ولو كانوا ستة فاجاب خمسة وامتنع الواحد ففعلوا
الشيع على ما بين خمسة وثلاثين فاجابوا الى حجاب له ستة من خمسة اصابته سدس واكثر من ذلك
بشرة وثلاثون ولكل واحد خمسة وللحصة ثلاثون فاذا اجابوه فقد جعلوا الثلاثين على ستة
لكل واحد حصة وخمسة من خمسة وثلاثين سبع اصاب سبع وثلاثين يكون اقل من الشيع واهل
هذه القبائل لا يبين كتابا بها فلم نذكرها **المقطع** وفي اصابي الحيني
وذكرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن رجلين ففعلوا القمح سبعة اقاط ففعلوا الراس مع سطة والاربع مع اربعة اقل
من القمح والجلد مع سطين فانما اقتسموا على ذلك جاز وذكرنا في ايل الحيني اذا جعلوا القمح والتمر
سبعة لهم واقسموا بينهم جاز ولو اشترك ثلاثة نفرين فبقرة على ان يدفع احدهم اربعة دنانير
وبالآخر ثلاثة دنانير وبالاخر دنانيرا واستروا يد على ان يكون البقرة بينهم على قدر راس مالهم وحقا
فيهم جاز ولو اشترك ثلاثة نفرين فبقرة على ان يدفع احدهم ثلاثة دنانير ونفسا واخر دنانير
ونفسا واخر دنانيرا فاشترقاها بشعة على ان يكون بينهم على قدر راس مالهم وحقا بها جاز
الا حصة منهم ولا حصة لثلاثة اشباع ونصف سبع ولا حصة لثلاثة ونصف ولا حصة لثلاثة
ثلاثة نفرين بقرة واحد منهم ثلثة اشباعا وثلثاين لكل واحد منهما سبعة اقات الذي له
ثلاثة اشباعا فادعى الي رجل اشرا واشترى من غيره وشارك ثلثاين درهم مع حصة العشرين
لصفي الزمعي عنهما حصة الميت من البقرة على قول ابي حنيفة وابي يوسف يعني الله عنهما لا يجوز
عن واحد منهم لان نصيب الميت صار لها بقرة ولها اصاب من ميراث الاب اقل من ثلثي ٥
درهم فان ترك للميت ثلثاين درهم جازت عنهم ثلثاين عليه لانها اصاب من ميراث الاب ثلثاين درهم
وان اشترى كراي البقرة وسامعهم حل قال زفر رحمه الله لا يخفى عنهم وقال يعقوب بن جهمي
عنهم ولو اشترك خمسة في بقرة فجاز وجل مالهم الشركة بها فاجابة اربعة منهم وامتنع الواحد ففعلوا
جازا للذي حصل نصيبه من نصيب الاربعة تلك اكثر من الشيع فخذها من خمسة وعشرين طائفة
الى حساب له ولا اربعة احابسهم خمس لها الحين ثلاث الشراك حصة وكان نصيب كل واحد منهم حصة
واما اربعة الاخماس فلان الاربعة لما اجابوه فقد جعلوا مساويا فصار نصيبا لهم وهي اربعة اجناس
من خمسة واقلة خمسة وعشرون لكل واحد من الشراك حصة فاذا اجابته الاربعة فقد جعلوا
انصافهم بين خمسة لكل واحد اربعة واربعة اربعة من خمسة وعشرين اكثر من الشيع وذلك يسهل
معرفة باليسيط والتجسس ولو كانوا ستة فاجاب خمسة وامتنع الواحد ففعلوا
الشيع على ما بين خمسة وثلاثين فاجابوا الى حجاب له ستة من خمسة اصابته سدس واكثر من ذلك
بشرة وثلاثون ولكل واحد خمسة وللحصة ثلاثون فاذا اجابوه فقد جعلوا الثلاثين على ستة
لكل واحد حصة وخمسة من خمسة وثلاثين سبع اصاب سبع وثلاثين يكون اقل من الشيع واهل
هذه القبائل لا يبين كتابا بها فلم نذكرها **المقطع** وفي اصابي الحيني
وذكرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن رجلين ففعلوا القمح سبعة اقاط ففعلوا الراس مع سطة والاربع مع اربعة اقل
من القمح والجلد مع سطين فانما اقتسموا على ذلك جاز وذكرنا في ايل الحيني اذا جعلوا القمح والتمر
سبعة لهم واقسموا بينهم جاز ولو اشترك ثلاثة نفرين فبقرة على ان يدفع احدهم اربعة دنانير
وبالآخر ثلاثة دنانير وبالاخر دنانيرا واستروا يد على ان يكون البقرة بينهم على قدر راس مالهم وحقا
فيهم جاز ولو اشترك ثلاثة نفرين فبقرة على ان يدفع احدهم ثلاثة دنانير ونفسا واخر دنانير
ونفسا واخر دنانيرا فاشترقاها بشعة على ان يكون بينهم على قدر راس مالهم وحقا بها جاز
الا حصة منهم ولا حصة لثلاثة اشباع ونصف سبع ولا حصة لثلاثة ونصف ولا حصة لثلاثة
ثلاثة نفرين بقرة واحد منهم ثلثة اشباعا وثلثاين لكل واحد منهما سبعة اقات الذي له
ثلاثة اشباعا فادعى الي رجل اشرا واشترى من غيره وشارك ثلثاين درهم مع حصة العشرين
لصفي الزمعي عنهما حصة الميت من البقرة على قول ابي حنيفة وابي يوسف يعني الله عنهما لا يجوز
عن واحد منهم لان نصيب الميت صار لها بقرة ولها اصاب من ميراث الاب اقل من ثلثي ٥
درهم فان ترك للميت ثلثاين درهم جازت عنهم ثلثاين عليه لانها اصاب من ميراث الاب ثلثاين درهم
وان اشترى كراي البقرة وسامعهم حل قال زفر رحمه الله لا يخفى عنهم وقال يعقوب بن جهمي
عنهم ولو اشترك خمسة في بقرة فجاز وجل مالهم الشركة بها فاجابة اربعة منهم وامتنع الواحد ففعلوا
جازا للذي حصل نصيبه من نصيب الاربعة تلك اكثر من الشيع فخذها من خمسة وعشرين طائفة
الى حساب له ولا اربعة احابسهم خمس لها الحين ثلاث الشراك حصة وكان نصيب كل واحد منهم حصة
واما اربعة الاخماس فلان الاربعة لما اجابوه فقد جعلوا مساويا فصار نصيبا لهم وهي اربعة اجناس
من خمسة واقلة خمسة وعشرون لكل واحد من الشراك حصة فاذا اجابته الاربعة فقد جعلوا
انصافهم بين خمسة لكل واحد اربعة واربعة اربعة من خمسة وعشرين اكثر من الشيع وذلك يسهل
معرفة باليسيط والتجسس ولو كانوا ستة فاجاب خمسة وامتنع الواحد ففعلوا
الشيع على ما بين خمسة وثلاثين فاجابوا الى حجاب له ستة من خمسة اصابته سدس واكثر من ذلك
بشرة وثلاثون ولكل واحد خمسة وللحصة ثلاثون فاذا اجابوه فقد جعلوا الثلاثين على ستة
لكل واحد حصة وخمسة من خمسة وثلاثين سبع اصاب سبع وثلاثين يكون اقل من الشيع واهل

三

مطابق
رجوع اولاد مفتاح مع الشهد
من المين نل

على الحين البصري واهرم الغني اخبرني ان يقال وان كان في حق استاده رحمه الله
 وقيل بسبب ذلك انتفع خاطره فلم يكن من تفرغ شتايل الوقت حتى خاص في العسكركي واستكثر
 احواله بعدة من تفرغ شتايل الوقت كالحصاف وهذا ولان ابو حنيفة رضي الله عنه في الاحياء
 حين قال ما قال لذكره عليه فانه قال ما قال في ابي حنيفة رحمه الله زائدا ولولا ذلك لكان
 سلوانه من ذهب لعل عليه ولكن كل محبة الخلا يترو في وقت هلال ولولا ان ارجي صدقة ولذا
 يؤمن ذلك فانه ينبغي ان يتصدق بها على الفقراء ولولا ان ارجي صدقة مؤثومة ولم يرد على ذلك
 فان ذلك وقت خايز عند ابي يوسف وقت قول هلال رحمه الله وقال يوسف بن خالد رحمه
 الله لا يجوز ان يسل آخرها ليل الكنت ولولا ان صدقة مؤثومة مؤثومة في حياي ومن بعد وكافي جاز
 ذلك ايضا في قول مجير في الوقت واما على قول ابي حنيفة رضي الله عنه فادام حيا كان ذلك يند
 ندنا بالصدق بالعلم فكله ان ينبغي بذلك ولذا الرجوع عن مقتي الوصية وهو قوله ومن بعد وكافي
 لكنه ان لم يجمع ذلك من الثلث ويكون يستعمل سبيل من ادعي بخدمته عبده لا يتان فيكون
 الحمد لله للموصي له والرقبة باقية على يدك حتى اذ مات الموصي له بالخدمة من ان العبد ميراثا بين
 ورثة الموصي الا ان في الوقت لا يتوزع عدم الموصي له بالخدمة من ان العبد ميراثا بين ورثة الموصي
 الا ان في الوقت لا يتوزع عدم الموصي له من الثمن فاما في هذه وقت ولم يرد على هذا
 كان ابو النابغ رحمه الله يقول هذا اني الاجل ان كان في قوله مؤثومة ولولا ان ارجي هذه مؤثومة
 صدقة نبي يتزله قوله مؤثومة صدقة ان اصل المديونة يتزولون مؤثومة وذلك لم لغة
 مؤثومة ويتردد من يات مؤثومة وفي ايضا لغة اهل البصر ولولا ان خلتها او قال في حياي فان
 هذا لا يكون وقتا ولولا ان خلتها او قال في حياي فان هذا مستبنة وكذلك لو قال خلتها وقت فهو باطل
 ولولا ان خلتها صدقة قال ينبغي ان يكون كقول صدقة مؤثومة ولولا ان مؤثومة يله انما جاز
 وان لم يذكر الصدقة من قبل ان ان يقول بل عرفت من وجه القرينة وان يقول انما عرفت
 به التائب وهو الصدقة على الفقراء ولولا ان صدقة مؤثومة في فلان جاز اني قول ابي يوسف
 من خلاف رحمه الله فانه لا يجوز ذلك بانه لان الموقوف عليه لا يات باذن ائتمن جاز ذلك فانه اجمع وقال صارت
 مشغولة من الفقراء على السبل الذي يستعمل ما جازي عليه الاجماع وهو التخصيص على الصدقة
 ثم ذكر استئنا الله بالديانة بانه ما دام حيا وانما خايز فادامات بكل طاحنه وصار كذا ليل الكنت
 ولولا ان مؤثومة ولولا ان لا يجوز بلا خلاف فرق ابو يوسف رحمه الله بين هذين قول مؤثومة ولم يرد على
 ذلك حتى بل انما قال ولولا ان صدقة مؤثومة عن الوقت المتعارف بين الناس ولولا ان ارجي مؤثومة على وجه
 الخير والبر كان قال صدقة مؤثومة قال البقيع ابو جعفر رحمه الله متى ذكر مبيع الحاجة على التائب
 فذلك كاف عن ذكر الصدقة في قوله مجير في الوقت وكذلك اذا قال للبنياني ولولا ان ارجي هذه
 صدقة على وجه الخير والبر لم يجوز ذلك وتناهل يكون نذرا ح ولولا ان ارجي هذه مؤثومة
 على الجهاد او في الجهاد او في العز او في ثمان الموتى او في خسر القبول او غير ذلك من سبيل الخير فائتبا
 ما يبيع ويكون وقتا في ذلك السبل وكذلك لو قال مؤثومة على ائتمن السبل لانه لا يتفقون ولا يتفقون
 ويكون لئتمن ائتمن السبل لا اعتبارا به ولولا ان ارجي مؤثومة على ما جازي لا يبيع منهم ينصرفون ولولا ان على
 فقراي فلان او على بني فلان فان كانوا لا يحصون فتح وان كانوا يحصون وكان ذلك في الحق لا يبيع
 لانه لا يتأكد ولو وقت ارضه على محمد قوم باميانهم فلم يحصل اخوة لئتمن السبل استلكت للناس رحمه الله فانه
 قال محمد بن مسلم رحمه الله ينبغي ان يكون هذا على الخلاف بين اصحابنا على قول مجير لا يبيع وتلي قول ابي يوسف

جاز ذلك في قول مجير في الوقت
 ولولا ان صدقة مؤثومة

رحمه الله

رحمه الله يقع ان يند محمد رحمه الله اذا حارب ما حول المسجد يستغني الناس عنه يعود الى ملكه ابدا
 فلا يتأكد ويعد ابي يوسف رحمه الله ينبغي مجازا بعد ما حارب ما حوله فيكون مؤثوما قال ابو بكر البكري
 رحمه الله ينبغي ان لا يبيع هذا عند الكل لان الوقت على المسجد وقت في عماره المسجد والمجيد يكون
 سجدا بلدون البنا فلا يكون عماره البنا ما يتأكد فلا يبيع وقال ابو بكر بن ابي سعيد رحمه الله ينبغي
 ان يبيع عند الكل قال البقيع ابو جعفر رحمه الله هذا القول اخذوا امره ان يفت ارضه على
 المسجد في عماره المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والخصير وغير ذلك في وجه لا يرد عليه الا يطا
 يقول وقت ارضه هذه ويبيع حدودها بمقتضاها وموافاتها وقتا مؤثوما في حياي وبعد
 وفاتي على ان يستقل ويتركها من غلاتها بما فيه من عازها واجور القوام في ذلك واذا لم يرها
 فضل من ذلك يصرف الى عماره المسجد وذهبه وخسيره وما فيه مقلعة المسجد على ان القسم
 ان يصرف في ذلك على ما يري فاما الاستغني هذا المسجد يصرف الى فقرا المسلمين فيجوز ذلك
 ان يبيع منه القرية بما لا ينقطع وبني ما يبي لا يلام وان اراد زيادة احتياط في كونه
 يحكم الحاكم يحكم الحاكم بلزمه ان يبيع منه في وجهه ذلك ان يسل الوقت ما وقفه الى الموقوف
 ثم يجمع محققا بعدم اللزوم يقتضيان الى التاجي فيقتضي التاجي بلزمه فان حكا رجلا محققا
 الحاكم بلزمه الواجب بينهما اختلافا في وجهه والصحيح ان يحكم الحاكم لا يرفع الخلاف ولا التاجي الموقوف
 ان يسله قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله عليه اذا كان الوقت ان يسل وقته
 بعض القضاة والفقهاء من ذلك لم يمان احد ما ذكرنا من حكم التاجي والتراخي ان يذكر الوقت
 بعد الوقت والتبليغ فان ابطله فان يوجه من الوجه في صدقة الارض بائنا وجمع ما فيها
 وبنيته من ثلث الواجب يباع ويتصدق بشها على الفقراء ولئتمن السبل متى فعل ذلك يذهب القضا
 ويحكمه ان احد من الورثة لا يفي في ابطال هذا الوقت لان بيعه جديده لعدى عن التائب
 للزوم التصديق بها او بشها قال شمس الائمة هذا رحمه الله والذي اجمري الرثم في زماننا انهم
 يكتبون اقرار الوقت ان تاحياي من قضاء المسلمين متى يلزم هذا الوقت فذلك لئتمن السبل ولا
 تحصل فيه المقصود لان المقصود ان اقراره لا يكون على التاجي بل يرد ابطاله ولو لم يكن التاجي في
 يلزم الوقت فافاره يكون كذا تخمنا ان حصه في الكتاب وهو يلزم المقصود ايضا من المتأخرين من
 مشايخنا رحمه الله من قال اذا كتب في آخر العتق وقد بقي بعض هذا الوقت ولزمه كافي من قضاء
 المسلمين ولم يسم التاجي يجوز وتتمسك هذا التايل يقول محمد رحمه الله في الكتاب اذا كان الوقت ان
 يسله الموصي ما يكتب في ملك الوقت وان حاكما من الحكام متى يلزم هذا الوقت ولم يذكر الكاتب
 لئتمن السبل ونسبه متى لم يرفع الوقت يرفع التاجي في ذلك الزمان متلوما وسياي اجلس هذا في
 كتاب الشروط ان شاء الله تعالى **مد** وادام قال خلت ارض هذه صدقة للفقراء ان كان متلوما
 لئتمن وقتا كان وقتا وان لم يكن في ثلثهم وقتا يسل منه ما اذا اراد يولي جملتها للفقراء ان قال
 اردت به ان يكون وقتا على الفقراء يكون وقتا على الفقراء وان اراد به الصدقة او لم يكن له
 بية فتؤخذ بالصدق ولولا ان ارجي هذه للسبل ولم يرد على هذا فان كان هذا الرجل من قوم
 هذا اللط في ستارهم وقت مؤثومة وان لم يكن من قوم هذا ثلثهم يبال عنه ان اراد
 به الوقت فهو وقت وان اراد به الصدقة فهو صدقة فيصدق بعونها او يسلها ولولا ان اشترط
 من عليه دايمي هذه كل شجرة وادام خيرا ودرثوه ثلثا لئتمن السبل حارث الدار وقتا وذكر
 بشرع ابي يوسف رحمه الله اذا وقف ارضه على ذي الحاجة من ولده ولد له ناسا متلوما

ل

للوجود في الوصية بالوقت ثم ذكر حاجته الكتاب ان من في القياس الثرة الثابتة للورثة وفي الاستحسان
 يتعدى ما على الفقهاء وبالاخصحان ماخذ قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله ان كان لفظ الواقت لهذا
 القدر الذي ذكره فانه ينبغي ان يكون للورثة على كل حال في القياس والاستحسان من قبل اذ
 الوقت الى ما بعد الوفاة والارض في حال حيوته بعد مقتضى ما اذا كان كذلك حدث هذه المدة
 على ملك الميت فيكون بذلك لورثته وقد كتبت هذه المسائل من كتاب الرقب لجلال رحمه الله
 وسئل ابو جعفر عن وقت دارا وارضها مات يملكون ويرجعون قال يدخل في وقتها الحامات وكذلك
 لو دنت بغيره كدارات النخل يجوز ويصور النخل وقتا بيا والزرع هل يدخل في وقت الارض حكمي
 عن الفقهاء ابي بكره قال ان لم يكن للزرع قيمة يوم الوقت دخل وان كان لقيمة لا يدخل مالم يذكر
 وذكره جلال رحمه الله انه لا يدخل في وقت النخل في وقت الحاشي ولو كان فيها بقل او رباحين لا يدخل
 في الوقت ولو كان فيها قصب او خلاف فما كان يتقطع في كل سنة لا يدخل في الوقت وما كان يتقطع في كل
 سنتين او ثلاثة يدخل في وقت الرباط فما كان من رطبته في كل سنة في الواقت وما كان من اصول
 ذلك في وقت داخل في الوقت وكذلك الباديجان والنعلى الان يكون لغيره من كل سنة اذا
 كان كذلك لا يدخل ويصل العبر والزعفران يدخل في الوقت وقصب الشكر لا يدخل في وقت الزرع
 والياضين لا يدخل في الوقت في الغنم يدخل في وقت تلك الغنم وتجي الما وتجي اليد في ذلك يسوا
 وكذلك الدوايت تدخل والدوايت لا تدخل وفي وقت الحام يدخل في وقت الحام وفي وقت الحواميت
 تدخل ما كان يدخل في بيوتها وخولها الدوايت وتذور الدوايت لا تدخل في وقتها في انما اتم
الفصل الثالث في وقت المنقول وفي الولاية في الوقت ح قال شيخنا الامام
 السرخسي رحمه الله في وقت المنقول متفقوا على ان يثبت في يمينه ومحمد رحمه الله وذكره في
 السير الكبير على ما ياتي في انشاء النفل ان شاء الله تعالى والعصم من الجواب ان ماله فيه
 عرف ظاهر بين الناس في وقتها كالجارية وشبابها وما يحتاج اليه من القدر والواقي يثبت
 الميت والمعتق والكرام والبرص والفرس واليهاد يجوز وقتها واشتلت المشايخ رحمهم الله في وقت
 الكتب جوزه الفقهاء ابو الليث رحمه الله وعلية القوي وتعتبر رحمه الله وقت كتب رجل وقت
 بقوه على ما يربط على ان ما يخرج من بيوتها وشيوخها يعطى ابناءه البشير ان كان ذلك يخرج
 تقاروا ذلك جازا يجوز ما يستأجر رجل وقت دابة على رباط الحرب الرباط واستغنى الناس
 عنه فانها تربط في اقرب الرباط اليه رجل وقت ثورا على اقل قرية للفراب والارزاد لا يقع لانه
 ليس بقوه متصوده ونهت فيه عزف ظاهر ولو وقع حيا لا يثبت او مولى قد يلا كان لانه ان يبع
 فيه ان ذلك لا يترك في المجد وابنا رجل وقت يلا بدون الارض قال جلال رحمه الله لا يجوز
 رجل وقت يثبتا لانه من القدر والكرم والفرس يجوز ومن زور رحمه الله رجل وقت ورام
 او كفا ما او ما سكال او يوزن قال يجوز بيل له وكيف يكون قال يدفع الدوام مضاربة ثم يتعدى
 يتسلط في الوجه الذي وقت عليه وما يملك او يوزن يباع كيدفع منه بضاعة او مضاربة
 كالذراع قالوا وتلى هذا القياس او قال هذا الكرم الحنطة وقت على شرط اقراض الفقهاء الذين
 لا يذروا لم يوزنوا لا يقيم لا يوزن هذا كيف يوزن الجبال التي بناجيه وما دند عن ابي يوسف رحمه الله
 انما على هذا الوجه يجوز وقت في الجوز والريق والمناج والقياب ما خلا الكرم والاربع الا على
 وجه البيع كالتقريب والغيران والكرات البرزخ وما يوزن في الاربع والكرام ان كان شيئا لم يجوز الفقهاء

مطل

في ذلك كالتقريب والغيران والكرات البرزخ وما يوزن في الاربع والكرام ان كان شيئا لم يجوز الفقهاء
 من المواقيت والعهود ولا يثبت في الواقي والصحف لراة القرآن قال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز وقال
 محمد رحمه الله يجوز واليه ذهب ثلثة الشايخ الشيخ الامام شيخ الامية السرخسي رحمه الله وقد ذكرنا
 انما قال شيخنا الامية الحلواني رحمه الله او وقت او ابي يثبت الموتي او شيئا لا يثبت الموتي
 يجوز واذا وقت عطا يعني به الميت اذا حمل على الجارية لا يجوز قال الفقهاء ابو جعفر الصنعائي
 رحمه الله اذا حمل الرجل ظهر وابنه او ماله عليه في المسالك لا يقع في الماينا رحمهم الله وقت الكروا
 بدون وقت الارض لا يجوز وهو منزل وقت البناء بدون الارض وقد ذكرناه في الكروا في
 الارض ثم يبرس فيه لا تجوز ويثبت في الجارية وذلك التراب ليس كشيء بكمش الكاف ويكون
 البناء اذا كان اصل البقعة وتما على جهة القربة يثبت في بناء وقت بناء على جهة قربة اخرى
 اشلت المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم لا يجوز وبسهم قالوا يجوز وانما اذا وقت البناء في الجهة التي
 كانت البقعة وقتا على ما يجوز بالاتفاق وتعتبر بقاء البقعة واذا عرس بجرة وقتها ان عرسها في
 ارض من موقوفه لا يحل ان وقتها بموضعها من الارض مع بقاء الارض يحكم الانتقال فان وقتها و
 اشلت لا يقع وان كانت في ارض موقوفه على تلك الجهة جاز لان البناء فان وقتها على جهة
 اخرى نفل الخلاف الذي ذكرناه انما في وقتها لا يضاري وكان من اصحاب زور رحمه الله
 وقت الاكسية جازيه ويدفع الاكسية الى الفقهاء فيكفون بها في اوقات لبعها في الشا
 ثم يردونها الى القيم **سوق اخر** في الولاية في الوقت وفي وقت هلال رحمه الله
 اذا وقت وقتا صحيحا لم يشترط الولاية لنفسه ولا يقدره فالولاية اليه وهو اولى من غيره
 في قول ابي يوسف وهلال رحمه الله وقال قوم لا ولاية له الا ان يشترط ذلك لنفسه
 ومن اتخذ موطئا في اولي الناس به في نصب المودون وبسط الحصة وهذا بالاتفاق وان كان
 الواقت غير مأمون فالقاضي ينزع من يده ويولي غيره سوا شرط الواقت الولاية لنفسه
 اذ لم يشترط ما يثبت في الفقهاء وهذه المسائل لا تنافي على قول محمد رحمه الله ان يشرط لا يجوز للوقت
 لا يثبتها ولكن الذي يثبت هو الذي يختار الواقت فاذا اختاره الواقت ويملك اليه ملكه
 له عزله ولا له القرض له بوجه من الوجوه فالذي ذكر من الولاية في الوقت فذلك ينبغي على قول ابي
 يوسف وهلال رحمه الله والحمل منه هلال ان كل من ولاه الواقت في خيوته ثم مات الواقت
 بطلت ولايته من ولاه كالولاية لان يكون قال يله هذا الرجل في حيوتيه ومن بعده وفاتي لم يرجع
 عن ذلك حتى ادركه الموت كان لهذا ان يتولى ذلك بعد موت الواقت بشرط وان شرط له الولاية
 بعد الموت فذلك وصية وله ذلك حديث عمر رضي الله عنه قال لا جناح على من وليه ان يأكله
 بالمعروف وغيره وصية وله قال علي ان ثلاثا يلهها وليس للواقت اخراجه فالولاية جازية
 وشرط منع الاخراج بايل وان اوصى الى رجل في وقتها واشترط عليه ان يولي له ان يولي الى غيره
 جاز الشرط ولو اشترط ان يكون الولاية الى فلان ثم من بعده الى فلان اخر جاز ذلك لان ذلك كله
 وصية ولو اوصى الى رجلين فليأخذها ابي الاخر فالقاضي يقيم مكانة رجل الاخر حتى يجمع رأي الرجلين
 كما قصد الواقت ولو توفيت الواقت بقاءها الى هذا الذي قبل جاز وهذا يجب ان يكون بلا خلاف
 وقوله يلهها افضل فالتفضل من ولدي توليها افضل فان صار قسما فولي من هو افضل منه ثم
 ثم الاول العتيق والمجاهد وزنيه بالتقارب والصلابة وصار افضل من الثاني لان الولاية ينمو
 اليه قال وكان ينبغي في القياس ان افضل اذا صار قسما ان يقيم القاضي مكانة رجلا اجنبيا

مطل

فما دام هذا النافع في الاحياء فادامته في النفوس الى من دون الاول في النسل من
واذا استوي الايمان في الدلالة والشداد والرشاد فالاعمال في الزمان اولي ولو كان
أخذاً أكرم وفعالاً وأخيراً أو فاعلاً بالوقت فالأول هو الذي بعد أن يكون محالاً في
حياته وبقائه ولو قيل ان الولاية الى عبد الله حتى يتقدم زيد فهو كقولك اذا قدم زيد فكذا هنا
والبيان عند أبي حنيفة رضي الله عنه واذا جعل الولاية الى رجل مات ذلك الرجل حال حيوة
الواقعة بالامر في نصيب النعم الى الواقف ينتم من احب قال محمد رحمه الله القاضي اولي بنصيب
لم آخر وان مات النعم بعد ما مات الواقف فان كان النعم لم يوص الى غير الولاية نصيب النعم الى
القاضي ولا يحصل من الاحباب ما دام بعد من ذلك الواقف وأقل يمتد من يعلم لذلك وان لم
يحدث من ولد الواقف ومن أقل يمتد من يعلم لذلك جعل النعم من الاحباب ثم اذا جعل النعم من
الاحباب في هذه الصورة ثم صار من يعلم لذلك من ولده او اهل بيته فله كذا ذكره
شمس الامية الميرحبي رحمه الله في شرح كتاب الوقت وبقض متاعنا رحمه الله وذكر ابو شروحه
انه لا تصرف اليه الا اذا كان الواقف شرط ذلك في الوقت المتولي اذا اراد ان ينفذ الى غيره بعتة
الموت الولاية بالامانة يجوز وان اراد ان يقيم غيره مقام نفسه في حيوته وبعته لا يجوز ان اذا
كان القبول في اليد على سبيل النعم والله اعلم **الفصل الرابع** في المنازل والرباطات
والساجدة والحانات والخاص والعرق والبقايا من رجل جعل ارضه مقبرة للفقير يجوز
وليس له ان يترجع فيها بعد قيامها وتامها بان يقرب فيها انسان واحد باذنه او اكثر وهل
ثم بالتسليم الى المتولي لا رواية فيه من احبابنا رحمه الله واختلف المشايخ رحمهم الله فيه وكذلك
اذا جعلها خاتماً لغيره من المسلمين وعلى بيته ويدينهم فاذا شرع واحد باذنه او اكثر فلا يبيح
له بعد ذلك ملكه وان مات لم يكن شيء من ذلك ميتة او اذا سلم الى المتولي يوم القبض البذل
كذا ذكره محمد رحمه الله في الاصل وذكر في النهاية جعلها في ارضه ثم بيعها ايمان او بغيره
الى المتولي فليس له الرجوع بعد ذلك وذكر في المحقق والبيهقي هذا ولا يابى بان يترتب
منه ويسمي دائمة ويعتبره ويتوضا منه قال شمس الامية للكلاني رحمه الله انما الجواب بهذا في
حياتهم انما البتة التي تكون في بلادنا اذا جعلها للشرب فاراد انسان ان يتوضا منها
اختلف المشايخ رحمهم الله فيه واجمعوا انه اذا وقف للوضوء لم يحل الشرب منه وذكر في المحققات
في كتاب الشرب ان كان ما السجاية كثيراً جاز الوضوء منه وان كان قليلاً لم يجوز وقال بعضهم
الاجتنان ان يتناول يجوز وكذلك ما اريد للشرب حتى الجفاف لا يجوز منها التوضي فلي هذا الجفاف
المعدة للشرب يمنع من التوضي منها وكذلك اذا جعل داره سكناً للمساكين ودفنها الى ذوي يقيم
به او الرجل يكون لما لداره سكناً بكنى الحاج والمقربين وكذلك اذا جعل داره في قصر
سكنى للفرقة او للراغبين فليس له ان يرفع والحاصل ان التسليم على قول من يشترط التسليم
وهو محمد رحمه الله يكون باعية طريقين اما باثبات يد النعم عليها او بحصول القصد وذلك بالكنى
بلا يتركه الدار بالرسول سيما في المكان وبالدفع في مقبرة وعنده أبي يوسف رحمه الله التسليم
ليس بشرط فلا يشترط اقباط اليد النعم في هذه القبائل ولا حصول القصد بالدفن او التزول او
الشرب ولا يكتفى بالامانة على ذلك قال محمد رحمه الله فانما السكني فلا يابى بان يسكنها الفقير والفقير
يريد به اذا جعل داره سكناً للفقير او سكنى للحاج والمقربين يجوز للفقير من الغزاة والحج
ان يسكنها كما يجوز للفقير وكذلك نزوله الحان والدفن في المقبرة فيتوي في الغزاة والفقير

وانما

وانما غلة الدار والارض فاجعلت للفقراء فلا يجزي ان يخذل منها الا من هو في علة الحاج رجل
يضي خاتماً واحتاج الى الميراث روي من محمد رحمه الله انه يعزل منها بيتاً او بيتان فيخرج ويمنع من
عليها ويؤتي غيره رواية اخرى بان يؤذن للناس في الرسول فيه بعه ولو اجرسته اخذ من ميراث
من آخرها ما اسير منها قال الناطقي رحمه الله قياساً في الميراث ان يجوز اجارة سطحه لم يشهد ذلك
المخالف رحمه الله في وقته انما جعله ارضه بكنى الحاج فليس للحاج ان يسكنها وانما اذا سكن
ايام الموسم الميراث وانفق عليها في ممرتها وما فعل من ذلك فرق على المساكين رجل جعل قطعة
ارضه مقبرة ودفعها لغيره ان رجلا من اهل مكة القرية بنا فيها بنا بوضع الاكنان واداب
القبر واجلس فيه وجلا يحفظ المتاع بغير رغبة الباقين من اهل القرية فبذل على وجهين ان كان
في ارض المقبرة لا يحتاج الى ذلك المكان لا يابى به وان لم يكن في ارض المقبرة سعة واحتاجوا الى
ذلك المكان برفع البناء ودفن فيه واذا استوي الرجل توضعاً وجعله طرماً للمسلمين واشهد
ملكه فانه يبيع ويشترط لتمامه من واحد من المسلمين على قوله من يشترط التسليم في الدواب
وروي الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يرجع في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه وله الرجوع
فيما بقي وفي التواضع عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه اذا زحف المقابر والطرقات قال هناك وكذلك
القطر في هذا الرجل للمسلمين ويشترطون فيها لا يكون بناؤها مبرأاً للوثة وتدفن وتغسل
في ذلك الميتة على جوار وقب البنا وتدفن الكلام فيه رجل له دار اراد ان يجعلها باطلاً لغيره
او يبيعها ويشترط فيها رتبتي بشيئاً مبدئاً فيعتقه الى ذلك افضل على من اهل ان قال
ان جعلها باطلاً لم يوافق من منفعة الرباط اذ لم يكن اذا جعلها على عارة الرباط وتغسل فان لم
يجعل على عاربه وتغسل لا افضل ان يبيع الدار ويشترط فيها ودون ذلك في الفصل ان يشترط
بشيئاً مبدئاً فيعتقه مقبرة كانت لشركين ارادوا ان يحولها مقبرة للمسلمين فبذلوا ما كانا فيهما
تدعت واندرت فلا يابى بذلك وان بقيت آثارهم بان بقي شيء من مظاهرهم فانهما تبدل وتدفن ثم جعل
مقبرة للمسلمين الا ترى ان موقع محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للشركين قبل
واخذت بمحمد واليت بعد ما دفن لا يخرج من غير عذر والعذر ان يغسل من الارض تغسله او اخذه
الشيع بالشفعة رجل خول نفسه قبراً في مقبرة هل يكون لغيره ان يقبر فيه ميتته قالوا ان كان
في المقبرة سعة فالميتة له ان يوحى الذي خول وان لم يكن في المكان سعة لا يجوز ان يدفن فيه ميتته
وهو كعمل بسط المعلي في الميراث او نزله في الرباط لما اخر فان كان في المكان سعة لا يجوز
لوران الثاني وفي سببه في هذا القبر قال ابو نصر رحمه الله لا يكره ذلك قال الفقيه ابو الليث رحمه
الله ان هذا الذي خول نفسه لا يدري بما يرضى بموت وفي اي ارض يدفن اشارة جعلت قطعة
ارض مقبرة فخرجها من يد ما ودفنت ايها وهذا هو الارض غير خالصة لا تحاذ القبر بل هي للماء
فيها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كانت الارض خالصة لغير الناصر من ذنبي الموتى فيها لغيرها
لم يقبر مقبرة وكان للراية ان يبيعها واذا بعت كان الميت الذي ان يدفن فيها ميتة في ارض ابناء
بغيره ان المالك كان المالك بالحيار ان شاء رضى بذلك وان شاء امر باخراج الميت وان شأه لم يرض
ورفع فوهم ان الارض بظاهرها وباطنها مملوكة له وذكر الناطقي رحمه الله اذا خول الرجل قبراً في موضع
يباح له الحفر فيه فملكه فدفن فيه ميتة لا يبدل القبر ولكن يضمن قيمه فله ان يكون محمداً
الحسين مقبرة قد روى له لم يبق فيها اثار المقبره فل يباح اهل مكة الاستماع بها قال ابو نصر رحمه
الله لا يباح قيل له ان كان فيها خنثى قال يخلص منها ويخرج الخنثى الى الدواب وذلك

اهون من ارباله الذواب في الرباط المختلفة بها فكان اهدم الرباط فلما بني اراذنا كثر الذين كانوا
 فيها قبل الهدم ان يكون فيها قال ابو القاسم رحمه الله ان اهدم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم
 يكون ارام اوتي من غيرم ولولا تغير ترتيبه بل هو على حاله لانه يريد ان يفتق كانه ارام اوتي باليكني
 وبالطريق به قطع على غير ترتيب القنطرة ولا يمكن الوصول الى الرباط الا بالجاوذة التي هي يدون
 القنطرة لا يمكن الجاوذة هل يجوز عارة القنطرة بعلة الرباط قال الفقيه في جعفر رحمه الله ان
 كان الوقت وقت على مصالح الرباط لا بأس به ولا فلا لان الرباط للفاضة والقنطرة للفاضة فهو كالمسجد
 مسجد وقت مباح للمسجد اقله فان الطريق على المسجد كذلك فربما رباط استغنى منه الشاذلة
 والشاذلة بنوا السبيل ويقر به رباط اخر قال الفقيه ابو جعفر في علة الرباط الاول الى الرباط الثاني
 وان لم يكن يقر به رباط يعود الوقت الى من ورثة من بني الرباط وحل ادعي بملك ماله للرباط بالي من
 يعرف قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان كان هناك دالة انه اهدم المقيمين يعرف الهم ولا يعرف الجاوذة
 الرباط **سنة** رباط فيه ثمار ان كانت ثمار الارض لها عوار الوقت وما شاكل ذلك فلا
 بأس للثمار بين يدينا وللثمار ان كانت ثمارها في وقت الحصاد من ذلك الوقت لديمته وهذا اذا لم يعلم انه
 وقت على القنطرة كما اذا علم ذلك فلاجل لغير الفقهاء ان يتنازلوا عنها مسجد في وقت حصاد يباح
 للفقهاء الاضطرار بهذا الشك والاختار للفقهاء انه لا يباح له منار المسجد فلا يعرف الا في مصالح المسجد
 من وفي ضار ياتي اليك رحمه الله مقبرة فيها اشجار فندما في وقت حصادها ان يكون الاشجار ثابتة
 قبل احراق الارض مقبرة فانه في وقت حصادها ان كانت الارض مملوكة لاحد فالاشجار باصلها على ملك رب
 الارض يصنع بالاشجار ما يشاء وان كانت الارض مواتا لا يملك لها ما عداها اقل الارض مقبرة فالاشجار
 باصلها على خالفها القديمة الوحشة الثانية وان ثبتت الاشجار بعد احراق الارض مقبرة وانه في وقت حصادها
 ان علم الناس اني الناس وان لم يعلم لها عوارس فاحكم في ذلك الى القاضي ان زاي يبيعها وعرف ثمنها
 الى عارة فله ذلك اذا عرس في المسجد فالشجر للمجهد واذا عرس في ارض مؤقوفة على الرباط
 ينظر ان كان العارس في يده هذه الارض المؤقوفة على الرباط فالشجرة للوقت وان لم يزل ذلك فالشجرة
 له بولك فلهما واذا عرس في طريق العامة فاحكم فيه ان الشجر للعارس واذا عرس في طريق العامة
 او على شط حوض القرية فهو للعارس وحل جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار فانه اذا ورثته ان يتطوعوا بالاشجار
 لهم ذلك وكذلك لو جعل داره مقبرة فبيع السبا لا يخل فيه وفي سادس اقل من عرس في شجر ليطر سبط
 حوض قرية ثم قلنا ان ثبتت بن مرقها اشجار اخر في ليا بوسه فلها فرع ملك اشجار على حائتي
 التمسك الشارع ليعتق بها البارية وحل يجري هذا التمسك لداره ولم يعرف الناس فان كان الموضع
 الذي ثبتت فيه الاشجار ملك البارية فالاشجار لهم وان لم يكن ذلك الموضع ملك البارية واما هو بغير
 والبارية حتى يسيل للدار ان لم يعلم ان صاحب الدار اشترى في الدار فله عرس الاشجار فالاشجار لصاحب
 الدار وان لم يعلم ان اشترى اشجارا بغير عرس الاشجار لا يكون له قال القمذ والامام الاجل الشهيد رحمه الله يجب
 ان يكون هذا الحوض في فناء داره على ما يقتضيه ما ذكره الشجرة المؤقوفة ان كانت مشتغلا بها بشايرها
 واذا لم تكن لا يقطع اصلها الا اذا ثبتت لعقاربها وان كانت مشتغلا بها بشايرها يقطع اصلها ويقتضى بغيرها
 اذا ثبت شجرة باصلها على مجده فيثبت او يثبت بغيرها يقطع الباري ويترك الباقي ويسقط بغيره
 رحمه الله في مقبرة في اشجار على عرس مؤقوفة الى عارة المسجد قال نعم اذ في المسجد قال في ما بين وقت
 ملكه ان عرف وان لم يكن للمجهد شجرة ولا بقية فليش للفاضة التصرف فيها بغيره اذن القاضي ه
 رطل وقت مشقة له على بناءه واذا دهن ابداء ما شاكلها واخذ ذلك الفقهاء ثم عرس الوقت فيها شجرة

ان عرس من قبل الوقت فاشترى الوقت وان عرس من مال نفسه فان قال عند العرس انه لوقت فلو وقت وان لم
 يذكر شيئا فوحيات عنه وقد ذكرنا في كتاب المباح في كتاب الصلاة والله الموفق **الفصل**
الخامس في وقت الصبح والمغرب وفي وقت الصلاة واذا وقت للمريض في مرض مؤقوف لا يجوز
 الممن الثلث لان يجوز الزوجة او يخدم يجوز بغيره ما خرج من الثلث وما اخرج من الثلث فيعطى لان
 يظهر للميت مال غير ذلك فيعود الوقت كله لاهله خارج من الثلث فان باع الذي باع بغيره قبل ان
 يظهر للميت مال غير ذلك ثم ظهر للميت مال غير ذلك لم يسل بغيره ويضم قيمة ذلك ويحرم بذلك ارض
 في وقت على سبيل ماسبق ولو كان القاضي باع ذلك للغير ما المبتدع بما فيه فانه ينظر الى الثمن ولا ينظر
 الى قيمة الارض بخلاف بيع الوارث لان بيع الوارث في حق الوقت يستلزم لانه ليس في ايديهم ولا ينة
 القضاء في المشتريين ولا كذلك بيع القاضي لان بغيره يخرج الحكر والقضي حر ولو قال ارجي هذه
 لم يخلها بعد وفاتي في ولد فيد الله ونسبه يكون وعيته بالثقة وكذلك اذا قال احبسوها بعد
 وفاتي في ولد فيد الله وكذلك اذا قال ارجي بعد وفاتي مؤقوفة على فلان ونسبه لا يباع منها كله فاما
 ويكون وعيته بالثقة ولو قال ارجي بعد وفاتي مؤقوفة على السباكين او حبسها على السباكين فاما وقت
 جازر وقد مر اجاب هذا في اول الكتاب وادخل ارضه مؤقوفة على قوم ومن بعدهم جعل الفلانة
 للورثة والفلانة يكون للقوم الذين جعل لهم فاذا انقرضوا وقتنا نوا كاتبة الفلانة للورثة على قدر ما يربطهم
 فاذا لم يبق الا شيء الفلانة للفقراء هكذا ذكره هلال رحمه الله في وقته وكان الفقيه ابو بكر الاعلى رحمه الله
 يقول يجب ان يكون الفلانة بعد ذلك القوم للفقراء لا قال ومن بعدهم للورثة فلم يبين ان المشراة
 ورثة القوم او ورثة نفسه فوقع الشك في الاحتجاج للورثة فلا يثبت الاحتجاج والحراب عنه
 ان يكون ان الوقت ذكر الورثة بالالف واللام وقيل للتعريف المقصود ومنه قوله الوقت ورثته الورثة
 القوم ولو قال ارجي هذه مؤقوفة بعد وفاتي ولم يرد على هذا كان باطلا ولو قال ارجي هذه بعد
 وفاتي صدقة يستحق بغيرها او يباع ويقتضى بغيرها ولو قال ارجي هذه صدقة مؤقوفة على ابني فلان
 لم يرد على مؤقوفة على ولد ولدي في كل يوم يرد على الورثة لذلك في يرد على بين جمع الورثة كما اذا
 اقرن الموقوف عليه حيا فان مات صار كلها للثمن واذا وقت ارضه في مرضه على ولده وولد له ولا
 مال له في الارض فثلث الارض وقت على ولد الذي اجازة الورثة او لم يجزوا واما الثلثان فان لم
 يجزوا الورثة ذلك فذلك يملك للورثة وان اجازها فذلك بين ولد السلب وبين ولد الولد
 لكان الشبهة واذا وقت ارضه في مرضه وقتا مقيضا وله مال عرس هذه الارض من ثلثه فثلث
 المال قبل موته ثم مات ولا مال له من هذه الارض فانه يكون ثلثها وقتا وثلثها ميراثا وكذلك ان مات الوقت
 والمال عام فثلث المال قبل موته ثم مات ولا مال له من هذه الارض فانه يكون ثلثها وقتا وثلثها ميراثا وكذلك
 ان مات الوقت والمال عام فثلث المال قبل ان يصل الى الورثة فانه يجوز ذلك في الثلث والثلثان يكونان
 للورثة ونظر هذا في كل الحاج الصغير اذا اوصى بحاربه لابن او في حيلة وفي عرس من ثلث ماله فولدت
 بعد موت الوصي ولذا اوجبا لاجاز من الثلث المبتدع على الاجتلاف الى اخرها وهذا امر التركة في ثلثها
 على حكم ملك الميت عالم بغير التركة وفي هذا دل على ما قبل اقلنا رحمه الله واذا وقت ارضه في مرضه الذي
 مات فيه على بعض ورثته فان اجازة الورثة كان كافيا في الوصية لبعض ورثته وان لم يجزوا فان
 كانت الارض مخرج من الثلث صارت الارض وقتا وان لم يخرج من الثلث فقتل ما يخرج من الثلث
 يصير وقتا ثم قسم جميع ماله الارض ما كان في وقت الوصية وما لم يجز بين الورثة على فرايض الله تعالى مادام
 الموقوف عليه اذ اعدم في الاحياء ما اخرجوا كلهم مرقفت جنة الوقت من الفلانة الى الفقراء ان لم يبق من ماله

لثلاثة فبات يولد من قبل من يثمة أشهر من وقت خلوه في القعدة فادعاه ثبت سنته ولا يشارك الأول في هذه
 القعدة لأن الأب لا ينفق في ذمته على الولد الذي كان ينفق عليه القعدة بأن قيل النبايع إذا
 ادعى نسب السبعة وتبعات بعد ما نزل من سنة أشهر ثبتت النسب وتنفق على المستوفى في سنته
 السبع فهل ينفق منها في إثبات الشركة قيل لا في القدر بينهما على وجه آخر أن حق المشرك ينفق
 بعد فترة النبايع لكن إلى بدل يعادله وعوض يماثله وعن الولد الأول فمما قيل إلى بدل ويعرض هذا
 أخذ الزوجين والوجه الثاني أن النبايع لو نفق على المستوفى في سنته السبع يرق للام والبرق منقول
 للمالك لأنه شرع خلفا من النسل ولا كذلك فيما عني فيه وإن كانت الزايت شاعة جات القعدة جات إمراته
 بولد ما بينهما وبين سنتين من الشاعة التي ادركت فيها القعدة فان هذا الولد يشارك الولد الأول
 في القعدة وكذلك لو كان مكان الموت خلقي باني لم يقر بانتفاء القعدة فهو على هذا ولو كان الكلاك
 زوجين فالجواب فيه كالجواب في المستوفى والله اعلم **سورة آخر** رطل قال اربي
 صدقة مؤقوفة على أقرب قراباتي وله اخت مطام وملت بكت بنت قال الفقيه أبو بكر البجلي
 رحمه الله بنت بنت البنت أدنى وإن سلكت من غير من قبله وكانت أقرب إليه من الذي من قبل
 أبيه ولو قال اربي صدقة مؤقوفة على من انتقم من ولدي قال محمد رحمه الله تكون القعدة لمن كان
 غنيا ثم اقتصد وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود القعدة هو كان فقيرا أو غنيا ثم اقتصد
 ولو قال على من احتاج من قراباتي فهو على من كان محتاجا وقت وجود القعدة هو كان محتاجا ثم
 احتاج أو كان محتاجا من الأميل لأن الحاجة تهم الغني والفقير الذي يوصف بالاحتياج إلى الشيء
 ولا كذلك الفقير العفا من بينهما سافاه ومن كان له من كنان من قاربه أو خادسان سافاه
 ما يبي دهم فهو غني في حكم الوثب ولا يكون غنيا في وجوب الزكاة في قول أصحابنا رحمه الله
 وإن كانت له أرض تباوي ما يبي دهم ولا يخرج من ملكه ما يكتفيه قال أبو يوسف رحمه الله مؤقوفة
 وبه أخذ هلال رحمه الله ولا يعطي من الدقيق ولا من الزكاة وقال محمد بن مسلمة ومحمد بن سنان
 رحمه الله مؤقوفة وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله إن كان ما يخرج من ملكه ما يكتفيه بفتحهم في
 الأرض فهو فقير وإن كان يملكه سافاه والفقير في التمس ملكه مؤقوفة قاله أبو يوسف رحمه
 الله مؤقوفة وما قال محمد بن مسلمة رحمه الله أو يسع ولا بأس بإعطائه عليه الوقت الفقير المقبل
 الكسوف ويكره له أحد الزكاة ولو قال اربي صدقة مؤقوفة على فقرا خرابي وكان في قرابتيه
 يوم يحي القعدة فقير فاستغنى قبل أن يأخذ حصة من القعدة كان له حصة من المالك ثبت له وقت
 يحي القعدة فانه لو مات بقت يحي القعدة قبل أن يأخذ حصة صغير حصة يورا ولو لذت إمراته
 من قرابته بقت يحي القعدة بقت يحي القعدة لا ينفق هذا الولد شيئا من هذه القعدة لأن مقتضى
 القعدة هو الفقير والحل لا بعد فقيرا ولو قال اربي صدقة مؤقوفة على من كان فقيرا من مثل هلال أو من
 أن فلان وليس في بيته أو في أهله أو في قرابته أحد كان جميع القعدة له لأن كلاً من سئلوا واحد والجمع
 بطلان ما لو قال صدقة مؤقوفة على فقرا فلان ولو كان في بعض القرابات رجل مؤقتو كمن خفي البذر
 هل يكون ينفق القرابة أن ينفق على النسا قال أبو القاسم الشافعي والفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله
 إن أدماله ما يقيم به غنيا فبعت التي في المذبح **سورة آخر** رطل قال اربي
 مؤقوفة على قراباتي وهو قول أبي حنيفة رحمه الله يكون الوقت لقرابة جيرانه الملايين وفي
 الاحتجاج وهو قول أبي يوسف رحمه الله يكون الوقت لكل فقير بجمعة بجمعة المحلة يتجوي
 فيته الباكي والمالكان فان كان الشاكن غير المالك كان الوقت للشاكن دون الباكي ويحل فيه المالك

على أقرب قراباتي
 وسننك
 الله
 اربي

ولا ينفق فيه العبيد وأمهات الأولاد والمدة برون ويحل فيه العبيدان والنساء ولو كان
 للزوجة جيران وقت الوقت استقل بعضهم إلى محلة أخرى وباعوا ذوزم فاستقل قوم آخر إلى
 جوارها فامتنعوا بغيره من كان جارة وقت بغيره القعدة ولو وقت على جيرانه ثم خرج إلى مكة ومات
 فيها إن كان اتخذها دارا فالقعدة لجيرانه بمكة وإن خرج حاجا أو سقما فالقعدة لجيران بلده ولو كان
 له داران وله في كل واحدة منها زوجة فالقعدة لجيران القارين ولا ينفق على هذا الوقت ولد
 الزايف وإن كان جارا وولد الولد ينفق إذا كان جارا قياسا ولا يدخل استحقاقا وكذلك
 بغيره لا ينفق وأخوه وعمه وحاله يدخلون ولو وقت على فقراء جيرانه ببيع وزنته بملكه
 الدار استقلوا إلى ناحية أخرى فالقعدة لجيرانه يوم مات ولا ينفق على بيع الورثة ولو وقت
 على فقراء الجيران فلم ينفق لجيران إلى نفسه بان لم ينفق على فقراء جيرانه فهذا ولو وقت
 على فقراء جيرانه بغيره وإن كان جيرانه حوله إلى محلة أخرى ثم مات والقعدة لجيرانه لكونه
 ونفس هذا ما يستقل إمراته كانت بسكن دارا وقت على جيرانها وقتا ثم تزوجت وقت إلى بيت
 زوجها وماتت فيته لجيرانها جيران زوجها وكذلك الرجل إذا تزوج إمراته وانتقل إليها استقل
 جوارها للزول وإذا وقت على فقراء جيرانه فالقعدة إذا كانت جارا وذات البعل لا ينفق
المسألة الثالثة في الوقت على أهل البيت والأول والأخت والأخت والأخت والأخت والأخت
 وأمهات الأولاد والمالكان وإذا وقت أرضة على أهل بيته دخل تحت الوقت كل من يشتمل به
 من قبل أبيه إلى اقرب له في الإسلام يتجوي فيته البتم والكافرو الذكور والأنثى والمحمد وغير
 المحرم والقرين والبعيد ولا ينفق الأب الاقرب ولا ينفق فيه ولد ولا يدخل
 أولاد البنات وأولاد الأخوات وكذلك لا ينفق أولاد من يتواحد من الأمهات إلا إذا كان أولادهم
 من الحكم بني إمام الواقف والوقت على جنة لا وقت على أهل بيته والوقت على أبيه لا وقت على
 أهل بيته وإن وقتت إمراته على أهل بيته أو على جنتها أو على أهل بيته أو على جنتها وكذلك
 ولدها ولو وقت على أهله لم ينفق الأخوات المذكورة في الإربايات على الإيتقضا والمال كل من يكون
 في بيته إن كان يتواحد من أمهات أو من أمهات أو من أمهات أو من أمهات أو من أمهات أو من أمهات
 وزواجه من أمهات أو من أمهات أو من أمهات أو من أمهات أو من أمهات أو من أمهات أو من أمهات
 المسألة في أو ساط الناس وأوساط الناس لا ينفقون الجحوش فلهذا يرزقي بين الويال والحشم
 ولو وقت على غيب فلان فقوت الأمهات كل من يرجع بأبائه إليه ولا ينفق منهم أولاد البنات إلا إذا
 كان أولاد البنات من أولاد فلان وإذا وقت أرضة على نواليه فالقعدة لكل من أغتته هذا الرجل
 قبل الوقت ولكل من يغتته بعد الموت ولكل من يغتته من جنته بعد موته كغديره وأمهات
 أولاده فرق بين الوقت وبين الوصية فان من أوصى بثلث ماله لمواليه وله مدبرون وأمهات
 أولاده فان الوصية متى هو ولا يوصيه فلهذا لا حظ لهم من الوصية وزوي عن أبي يوسف رحمه الله
 في النواوير أن أمهات الأولاد والمدة برون وحشة أيضا وكذلك ينفق في هذا الوقت كل من أوصى
 بغيره بعد موته وكذلك لو أوصى بأن يتجوي رقيت بغيره وتأييده فيعتوا منه وكلوا في هذا
 الوقت وإن كان لهذا الرجل مولي أمته هذا الرجل وموالي المولي فالقعدة لمواليه ولو كان له
 موليان فالقعدة لهما بأكليهما ولو كان له مولي واحد فالقعدة له والبعث الآخر للفقراء وأولاد
 المولي يدخلون في هذا الوقت وأما أولاد الموليات قبل يدخلون في هذا الوقت وذكر الحشاش
 رحمه الله إن كانوا يرجعون بولاهم أبيهم إلى الواقف يدخلون فان كان ولا أبيهم إلى قوم آخر لم يدخلوا

وان كان للموالي مولات وموالي غناؤه فالتكليف لموالي غناؤه وان لم يكن له الاموال في مولاته صرفت الفسقة
 اليهم ايشخصا وان كان له موال في ولايته موال في قد ورت هو ولاه عن ابيه فالتكليف لمواليه ولا
 يكون لموالي ابيه شي وكذا ان لم يكن له الاموال في ابيه لا يكون له من هذه الفسقة شي وهذا
 فيما بين وهو قول محمد وعنه ابي يوسف وهو قول هذا ان يصر الفسقة لموالي ابيه
 والله ايشخصا وان اذ اوقف على ماله ثم اقره بمان بقدر ذلك انه مولا اعتقه ومدة الرجل
 في ذلك فعل في الوقت قالوا وما ذكر من الجواب مستقيم فيما يحدث من الفسقة غير مستقيم فيما حدث
 ولقد قدما نظير في الوقت على الاول وان كان للزواني موال في اعتقوه وموالي اعتقه لا يعطي
 القربى من الفسقة شي لانهم لا يملكون الميراثات عندنا لكن في موقوف الاختيار لا في موقوف النبي
 وهذه مسئلة اهل البيت واذا اوقف على ائمتنا اولادهم وله مهاب اولاد بعدة باقيات واهبات
 اولاد قد اعتقوا واهبات اولادهم يعقبن ذلك وقبضت دخل تحت الوقت اهبات اولاد اولاد
 اللاتي يعقبن من كح عندة ومن كح زوجين ولا يدخل تحت الوقت من اعتقوا وهذا قول محمد
 وعنه ابي يوسف رحمه الله قال القتيبي في هذا هو وجيز اخذ ما قال محمد رحمه الله والثاني
 ان الثالث لمن جميعا من كان اعتقوا وتزويج يعقبن ولو اوقف ارضه على سالم غلام زيد ومن
 بعده على الليث بن قبايع زيد سالما فاحصل من الفسقة سالما لزيد وكيف ما دار فان ملك
 الزايف سالما قبل الوقت عن سالم ولو قال على سلم متولي ومن بعده على المالكين فالتكليف للمالكين
 ولا يكون له سالما ولا للزواني شي من ذلك فان باع الزايف سالما هذين زبلا يكون لهما ولا لمواليه
 غلة الوقت شي فقد جاوز الوقت على اهبات اولادهم ومدة بوائده ولم يجوز الوقت على المالكين
 ولذا اشار محمد رحمه الله الى الفرق بينهما وقال ان بين ضربين من العتق ولا ذلك للمالك والله اعلم
 الفصل الرابع في تصرفات القوام على الاوقات وفي الاقرار لا وقاف وفيه يجوز عليه
 الوقت وفي مجموع التوازي المحتوي من جملة القايي اذا اشتمل على العمل في ذلك بنفسه فلم يرفع الامر
 الى القاضي فيعزله ويقيم غير مقامه هل يخرج من كونه متوليا قال نعم الذين رحمه الله وان اشتمل
 من قايي ماعلى المستعبد وما ناهل ياتم بذلك قال نعم الذين رحمه الله فان قرب بعض المستعبد
 بعد ما اجتمع عليه مال كثير حتى اصابه هل يقمن المتولي قال نعم الذين رحمه الله ج قال الفقيه ابو
 جعفر رحمه الله اذ لم يذكر الاوقات في عتق الزايف اجازة الوقت فزاي القيم ان يواجرها ويدفعها لغيره
 ما كان اذ على الوقت وانفع على الققرار على ان في الدار ولا يواجر اكثر من سنة من المدة اذا كانت
 في يد المالك في انقضاء الوقت فان من رآه تصرف فيه تصرف المالك على طول الزمان ثم عده سالما ولما اوقف ان كانت
 في يد من كل سنة لا يواجرها اكثر من سنة وان كانت تروى في كل سنة ثلثين مرة او في ثلاث سنين مرة كان
 ان يواجرها مدة ينكح الميتا من المرافعة هذا اذ لم يكن الزايف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة فان
 شرط ذلك فاللأسر لا يروى في اشتجارها سنة وكانت اجازتها اكثر من سنة اذ على الوقت واسع للفقهاء
 ليس للقيم ان تخالف شرط الزايف الا انه يرفع الامر الى القاضي حتى يواجرها القايي اكثر من سنة
 فان هذا منع للوقت والقياني بولاية النظر للفقهاء والقاب والميت فان كان الزايف ذكر في ملكه الوقت
 لا يواجرها اكثر من سنة الا اذا كان كذلك منع للفقهاء جديدا كان للقيم ان يواجرها بنفسه اكثر من سنة
 عن الفقيه ابي الليث رحمه الله انه اجاز اجازة الوقت ثلاث سنين من غير نقل بين الدار والارض اذ لم
 كن الزايف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة واجدة وان اجرا اكثر من ثلاث سنين اختلفوا فيه قال اكثر من ثلث
 لرحمهم الله لا يجوز وفيه ما قالوا يرفع الامر الى القاضي حتى يسطرها وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله

بأن احتاج القيم أن يؤجر الوقت اجارة لمؤدته قالوا الوجه فيه ان يما جود ويعقد عقودا اختار فيه
كل مقدس في سنة ويكتب في العقد استأجر فلان ابن فلان ارض كذا ثلاثين سنة بثلاثين مثقالا
كل سنة بكذا من غير ان يكون بعدها شرط في بعض فيكون العقد الاول لا رسالة تاجر والثاني غير
لازم لماله مضاف وذكر من الامثلة الشريفة رحمه الله ان الاجارة للمائة لارسة في احدى البروايتين
وهو الصحيح وكل استأجر ارضا مؤدوة ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجرة مثلها فلما دخلت السنة
الثانية كثرت غرائب الناس فازداد اجر الارض قالوا ليس المتولي ان يبيع الاجارة لغيره
لغير المثل بل اجر المثل انما يمتد وقت العقد ووقت العقد كماله المسمى اجرا المثل فلا يعتد بالغير
لمؤدته بل اجل استأجر ارضا مؤدوة وبنايتها خاتمة ثم جاء آخر و زاد في غلة الارض واما كان
يخرج الثاني من الخاتمة ينظر ان اجرها مشاهرة فاذا جاءها من المهر كان المتولي ان يبيع
الاجارة المتولي اذا اضر المؤذن ان يخدم المبيد ويهي له اجرا متولما يكل سنة قال الشيخ
الطام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يبيع الاجارة ان كان ذلك بعد اجر عمله او زيادة يتقاضى
فيها الناس رجل وقت ارضه على الساكنين وقتا صحيحا ولم يذكرها بها فان هارها في غلة الارض فيها
القيم او لاس العلة يمارس وزم واستخدم منها لمن كانت قطعه من هذه الارض يبيد شيئا يحتاج
الى كسح وجهها او ملاحا حتى يثبت كان للقيم ان يبتدأ من غلة الارض اعتبارا بالاجارة واذا
اراد القيم ان يبيد فيها قريه ليكثر اقلها وجعلها وتجري فيها العلة حاجته الى ذلك كان له ان يفعل
ذلك وهذا كالحال الموقوف على الفقراء اذا احتجج فيهم الى خادم يفتح الحان ويبيع الباب وهذه تسلم
المتولي بينا بين يديه الى رجل بطريق الاجارة له يقوم بذلك فهو حازر وعنى محمد رحمه الله اذا صنعت
الارض للموقوفة من الانتقال والقيم حذر منها ارضا اخرى في اكثر وقعات الاول كان له ان يبيد ما يشترى
مكانها اخرى وشيئا في سنة الاستبدال بالوقت في اثنائها النقل ان شاء الله تعالى ولوقال ذاري ماله
مؤددة مؤدوة على سبيلها ليلان ماعاش فاما مات فلان فيجعلها لفلان اخر ماعاش وادامات فلان
فعل الفقراء لهذا وقت صحيح وانما مع الوقت واحتيج الى العارة فالعارة على من يفتح العلة
فان كان الموقوف له حلة الارض حلة رخصت نعمت بان يردمة المتولي من مال الوقت واما البعض في
اراد العارة غير المتولي حقتة بحسنة ومن ابي يواجر حقتة ويعرف غلها الى العارة الى ان يفسد
العارة ثم ينادي ايتها فلان كان الموقوف له البكتي اريد حيطان الدار الموقوفة بلا اجر وحقتها له
وادخل فيها اجدان مات ولا يمكن منع شيء من ذلك ابصره بالبا فليس للمؤددة اخذ شيء من ذلك ولكن
يكان للموقوف له البكتي بقية ارضه لورثته قيمة البنا واليك البكتي فان ابي لو حرت الدار وعرفت القلة
الى ورثة الميت بقية قيمة البنا فاذا وثقت فكتة بقيمة البنا اميت البكتي الى من له البكتي وليس
لما جب البكتي ان يرضى ببيع ذلك وهذميه وان كان مادم المولى مثل جسيم الحيطان او تطويل
الشلوح او ثا اشبه ذلك ثم مات المولى فليس لورثته ان يوجعوا بشيء من ذلك الا ترى ان دخل ارضه
اشترى دارا وجعلتها وكلين سطوحها ثم اشترقت الدار ليكون للشراي ان يجمع على البايع بقية
الحبس والحقين واما يكون له ان يجمع على البايع بقية الحبس والحقين واما يكون له ان يجمع على البايع
بقية ما يكتنه ان ينفذ ويسلم نفسه اليهم واذا مات المتولي بقدر ما اجر الوقت لا تبطل الاجارة وبه
اخذ ابو بكر المشاف رحمه الله وفي الاستصحاب لا تبطل دار مؤدوة على قوم اجروها المتولي مدة معلومة
ثم مات ليعق الموقوف فليتهم قبل تمام المدة لا تبطل الاجارة واما ان الاجارة لا تبطل بموت الموقوف فليتهم
ثم نازجت من الهجرة واليها مات هذا الميت بعرض الى قدرته فادعت بعد موته فولى يتي فان عجلت

الاجرة والوقوف عليهم ثم مات احد منهم البنايين ان ينقض القينة ويكون للذي مات حصته
من الاجرة مقدرة انما عاش ولكنها تبتحقق ولا تنقض القينة وكذلك على هذا ولو كانا يصح
والقائمين اذا اجر الدار الموقوفة ثم عزل من القضاة قبل الانتصاب لاجارة خاوية وقت
عمارته لاخر ومناجب العماره يستاجر به باجر مثله فلهذا على وجهين ان كان بحال لم يزل العماره
يستاجر بالكل بما يستاجر هو كلف صاحب العماره رفع العماره ويؤجر من غيره وان كان بحال لم يزل
العماره لا يستاجر بالكل بما يستاجر هو لا يملك العماره ويترك في يده بذلك الاجر خاوي او يملك
يستعمل انما ان يجزى برجر ويملكه فلهذا لا يؤجر بعد ذلك عتق الوقت اذا لم يكن زحاما
الوقت بغير اجر ذكره الله تعالى في البنايين وقامته من المتأخرين من المتأخرين رحمهم الله
ان يملك اجر المثل كما كانت الدار مبنية بالاستقلال اذ لم تكن حياطة للوقت عن ايدي العلة وكذا
الاطاع النافذة وتلك القدي وكذلك الرجل اذا سكن دار الوقت بغير اشراف الزايف ويمنع من
التمتع كان عليه اجر المثل بالمال ما يبلغ وكذا قالوا في اقل الجماعة اذا ركبوا الوقت حتى يصح لو كانت
الزمن يجب اجر المثل وكذا قالوا في متولي بغير باع متولا في المتجر فكنه المشرعي فيقول
القاضي هذا المتولي وقولي غيره فانه في هذا الثاني على مشرعي المنزل ان البيع كان فاشدا فعلى
المشرعي اجر مثل هذا المنزل هو اكانت الدار مبنية بالاستقلال اذ لم تكن وكذا اذا اجر القيم الدار باقل
من اجر المثل قد وما لا يتباين الناصر فيه حتى لم يجر الاجارة لو كانت الممتاجر كان عليه اجر المثل
بالمال ما يبلغ على ما اختاره المتأخرون من اصحابنا رحمهم الله وكذلك اذا اجارة فاشدة
ولو استاجر المتولي اجيرا ببدنهم وذابوا واجر مثله دوم فاستعمله في عماره الوقت وتسد الاجرة
من مال الوقت فيمن جميع ما شئت واذا اجر القيم دار الوقت لنفسه لا يجوز وكذا الواجب من
عنده اذ كان له لا يجوز كالواجر من نفسه بيل اما لا يجوز اجارة القيم من نفسه هو فاشد الوقت
وقيل ينبغي ان يكون هذا على بنيان الزايف اذ اباغ مال الوقت من نفسه ان كان فيه منفعة للوقت
يجوز عند ابي حنيفة خلافا لما رحمهم الله وان اجر من ابده او من على اختلاف من اباي
حنيفة روي الله عنه لا يجوز ويمنع مما يجوز من متعلقا بهم الله من قال فلهذا يجوز فاشدة على المضارب
اذا اجر من هو لا فانه يجوز بخلاف وكذا الوجه ومن متعلقا بهم الله من قال لو فرق انسان بين المضارب
والوصي وبين متولي الوقت لا يحنيفة روي الله عنه لا يجوز من قبل ان متولي الوقت ليس بعام
الولاية المأثري انه لا يجوز امر العاقبة وشرطه واذا اجر القيم الدار الموقوفة بعرض من الغرض
جاز عند ابي حنيفة ويمنع مما رحمهم الله لا يجوز الا بالذمام والذماني والاب والوصي اذا اجره المأثر
للميتيم بغير مجوز بخلاف والموقوف لوارثه وان يجره بائنه لا يجوز قال الفقهاء انما
مقتضى نعمة الله ان كان الاجر كله للموقوف مكنه بان كان الوقت لا يشترط وميز لا يشاركه في استحقاق
المنفعة لم يملكه يجوز فلهذا الذي ذكرنا في الدور والحوائط وانما المماضي ان كان الوقت شرط
تدبيره لغرض الخراج وسائر الموقوفات فلهذا لا يجوز ان يجره فاشدة وانما المماضي ان كان الوقت شرط
مجهز ويكون الخراج والمدة مكنه وهو نظير ما يروي عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا كان الموقوف
ملكه مثنى او ثلاثة متعلقا فاشد كل واحد منهم ارضا فروعها بنفسه قال ابو يوسف رحمه الله ان
كانت الارض مشدقة جاز ما ياتهم وان كانت حرا جازية لا يجوز فقير يشك وقت الفقهاء باجره فاشدة
بجها ب الفقهاء ما وجبت مكنه من الاجر يجوز وقد ظهر بالتركة البطلان الخراج على صاحب الارض
وهو معرف له يجوز فلهذا في فاشد ارض وقت بدنه وهي نافية من نواحي

بمقر

بمقر من اجرة ما رجل من جارك دهم بدنام متعومة فروعها خلاصت العلة طلب المتولي الحصه كما
جزي العرف في المأثرة بدنه على الوقف او على الثلث فقال الرجل على الاجر كان المتولي ان ياجد
الحصة قال هلال رحمه الله اني وقته اذا اشترت القينة وليس في يد اليم ما يجره فلهذا
ان يستدين عتق القينة ابي حنيفة رحمه الله ان البنايين هذا يكن يترك البنايين بما فيه ضرر
بحوان يكون في ارض الوقت دفع بالكل الجواز ويحتاج القيم الى النفقة او طلبة البطلان بالخراج
جاز ذلك الاستدانة والاخر في هذه الضرورات ان يستدين باجر الخاير الا ان يكون يبعد
بنه ولا يملكه الحضور فحينئذ لا ياتي يستدين بنفسه قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله فيقول
الوقت او المطلب منه الحمايات والخراج وليس في يده من مال الوقت شيء فاشد ان يستدين
على الوقت فلهذا على وجهين ان امرة الزايف بالاستدانة فلهذا وان لم يجره بالاستدانة فقد
اخلفت المشايخ رحمهم الله فينه قال القدر الامام الاجل الشهيد رحمه الله المختار ما قاله الفقهاء ابو
الليث رحمه الله انه اذا لم يكن من الاستدانة يد يرفع الامر الى القاضي حتى يامره بالاستدانة ثم يرجع
في القينة قال القاضي رحمه الله المتولي اذا اراد ان يستدين على الوقت يجعل ذلك في ضمن البند
ان اراد ذلك باجر القاضي فلهذا في ذلك ملاحات وان اراد ذلك بغير اشراف القاضي فيمنع روي ابيان انما
تداول من مال الوقت وما لا يجوز المتولي على شيء فلهذا على وجهين انما ان كان الاكرا غنيا او فقيرا ففي
الوجه الاول لا يجوز الخط وفي الوجه الثاني يجوز اذ لم يكن بنيه فاشد ظاهر ارض وقت فاشد على الفقهاء
البطلان او دارش الوقت ان يعطى مكنه ان للقيم ان يبيعها ويقتدي بغيرها وكذا اكل قيم يحاف غنا
من ذلك فلهذا ان يبيع ويقتدي باليمن قال القدر الامام الاجل الشهيد رحمه الله والفقهاء على ان لا يبيع
ويقضي بغير قيد شجرة وقت في دار حريت الدار ليس للمتولي ان يبيع الشجرة ويبيع الدار لكن يكره
الدار ويبيعها ويقتدي بالكل على عماره الدار لا بالشجرة وفي ما دعي الفضل الممتاجر الموقوفة
ان كانت لشجرة لم يجر بغيرها الا بشد القلع لها بغيره البنا الموقوف والبنا الموقوف لا يجوز بيعه قبل
الهدم ويجوز بعد الهدم وكذا باب الوقت لا يجوز بيعه الا بشد الزرع كفاية وان كانت الممتاجر
بغير شجرة جاز بغيره قبل القلع ويبيع شيع الممتاكم هو في الاثر جدي رحمه الله من باع شجرة وقت وقته
وكتب القاضي الهادي على المكنه لا يكون ذلك فاشد بغيره البيع وهذا ظاهر ويبيع شيع الممتاكم الحلو ابي
رحمة الله من اوقات الممتد اذا تعلقت وتعدت اشرافا على المتولي ان يبيعها ويقتدي بغيرها فاشد
كأن لم يزل ان لم يعطى ولكن يؤخذ بغيرها فاشد على ان يبيعها قال لا يبيع المتأخر رحمه الله
من لم يجوز بيع الوقت فاشد اذ لم يعطى وكذا لا يجوز الاستدانة بالوقت وهكذا في حكمي فاشد
الامة المرحومة رحمه الله وفي البشير الكبير قال ابو يوسف رحمه الله يجوز الاستدانة بالوقت
وفي المتن قال هشام سمعت محمدا رحمه الله يقول في الوقت اذا اشترى بغيره المالكين للملكات
ان يبيعها ويقتدي بغيره فاشد وليس ذلك في القاضي قال القاضي رحمه الله رجل يملك غرضا له جديدا
ويشترى الله تعالى ثلثين لاجرة الا اذا اشترى الى نفسه فاشد بغيره بغيره مكنه قال
القاضي رحمه الله هذه المسئلة ويصل على ان الممتد الى النفقة يؤجر كلفه منه بقدر ما
منفق عليه قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله متولي الوقت اذا اشترى بغيره الوقت ثوبا او دليلا
المالكين لا يجوز ولكن يعطى الدار ممتد **في** المأثر بالانابة رجل في يده
ارض اقترى بغيره منها حصة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز اقراره وفي وقت وتول من الارض
في يده هذه الارض وقت اقراره بالوقت حتى لا يشرط له شرابط الوقت قال هلال البصري

انما الله لا يخلق المير هو الزايف لها ولا غير وهكذا ذكر الحضان رحمه الله في وقته قال هلالا رحمه الله
 الا ان يثبت الشهود ان هذه الارض كانت لهذا المير حين اقر فاجعل المقر هو الزايف وهو كرجل
 في يده جند اقراؤه وتلك الشهود ان العبد كان له حين اقر جندة حوا هذه الارض وجندة واد
 له وان لم يثبت فاذ لك جند العبد حوا باقراره ولم احكم له في الزايف شي قال بعض مشايخنا رحمه
 الله قول هلالا مشكل مشبه لان الشهادة لا تقبل الا عند الخصومة ولا خصومة هنا فكيف تقبل
 لكن يجعل ان الخصومة قد وقعت وقتا وقايت وجواب اخر ان الدعوى على اثبات الوقف على
 هو شرط الاستماع الشهادة ام لا قال الصدر الامام الاجل الشهيد رحمه الله لا يثبت في هذه ابياته في
 القسم الثالث من فعل الدعوى والخصومات في باب الوقف ان شاء الله تعالى رجل في يده ارض
 اقرها منه قد توفقه من قبل فلان هذا مكي ويثبت ان ان يكون الاضافة الي غير محرف
 من ان يحرف من واما ان يكون الاضافة الى والده او الى رجل اجني وبي كانت الاضافة
 يحرف من بان قال هذه الارض صدقة مؤمنة من والدي كان هذا اقراره بالملك لوالده
 فيظن ان كان على والده دين او لوصي برصية ولحق له مال اخر سواها فانه يباع من المير
 بقدر الدين والوصية فيبقى الدين وسند الوصية بين الثلث ثم ينظر في الباقي هل لبيت وارش
 سواء فان لم يكن سند اقراره وكان على من الارض وتعا على الفهم ثم ينظر ان يدعي الولاية
 لنفسه فلا ولاية له وللقاضي ان يدعي من شاء وان ادعى الولاية قبل قوله لا يختصا بمالا
 اشتهر على الشراة والرشاد وان كان معه وارث اخر فان اقرضه كان الجواب كقولنا وان اكر
 كان يثبت النكران فلا ينفرد بغيره ما شاء ونسب المير وقت واما اذا قال هذه صدقة مؤمنة
 من والدي فانه لا يكون هذا اقرارا بالملك لوالده وقد منع الوقت ولا يجعل الزايف مؤنفا
 طيره وكانت الولاية له لا يثبت ان اقراره اذ اضاف الوقت الى الاجني فان بني رجلا بعينه وكانت
 الاضافة يحرف من فان كان ذلك الرجل في الاحياء يرجع اليه في التدين والتكذيب وان كان
 ليثا فالتنكر الى ووثيق لقيامه متامنه فان صدقه حقا فالولاية له فان صدقه البتة دون
 البعض فلا ولاية له لقيامها قال هلالا ويا قاضي ناخذ وكذا اذا صدقه في الوقت وكذبة البعض
 في الولاية فلا ولاية له لقيامها وان كانت الاضافة يحرف من هذا اقرارا بالملك لفلان على ما بيننا وان
 لم يثبت بان قال هذه الارض صدقة مؤمنة من محمد او من محمد صارت وقتا وان عيّن ينفذ ذلك
 ويجعل المير في ذلك الوقت ويثبت من ذكر الموقوف عليه ثم ذكر بعد ذلك ان الموقوف عليه
 لان القايين ان لا يثبت قوله الثاني وفي الاجتهاد يثبت **سوق احري** بين مجردين
 الوقت ح رجل ارضه او منزله وقتا على كل مؤذن يؤذن او امام يؤذن في مسجد يعينه قال
 الشيخ الامام اجاميل الزاهد رحمه الله لا يجوز هذا الوقت من هذه قربة وقت لغير المعتمدين
 وذلك المؤذن والامام قد يكونان غيبين وقد يكونان فقيرين فلا يجوز ان كان المؤذن فقيرا
 لا يجوز ايضا والجملة في ذلك ان يثبت في ملك الوقت وقت هذا المؤذن على كل مؤذن فقير يكون
 في هذا الجهد لو الحكم فاذ اخذت المير وخويع من اقله صحت المير بصدقه ذلك لا يقرأ المسببات
 وما وجب مجردين انما اذا قال وقت على كل مؤذن فقير فهو مؤذن فلا يجوز في ولوقت ارضا
 على اقل بيت النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز ولا يصح وقتا من الصدقة لا على الجاني فالحق ان يثبت
 والشرط في ذلك بيتا ولا قال مالي لامل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ثم يصح ان هذه
 وصية وتثبت صدقة وفي الحادي ويصل ابو بكر بن الوقت من القولية اليك بين بسلح

قال من غاب منهم ولم يسمع شكنته ولم يثبت شكنا اخر قال هو من سكان بلخ ولم يبطل بكتاه ولا وثقة
 وبهذه المسئلة يبين ان الوقت على العلوية جائز وذكر القضاة رحمه الله في تقريره في قوله
 تعالى حين اقر اخوة يوسف عليه السلام وتصدق عليتنا والصدقة على الانبياء عليهم السلام
 جائزة قبل ان ينفذوا الحكم او كان ذلك طلب الحظ من العن وذلك جائز والمير على الانبياء
 عليهم السلام صدقة الرض مؤن الفل او كان شيئا محمد صلى الله عليه وسلم لم يخوضوا بتصريم
 الصدقة عليه والوقت على المؤنفة على يجوز قال الشيخ الامام صدر الاسلام ابو البشير محمد بن عبد
 بن الحسين البرقي رحمه الله ان الصدقة اطلع وامنا فيهم قوم ينفرون بالمير ويريدون
 الحوزة ويا مؤن ينفون التواشش ويلبسون ثياب الغنيمة ويقولون نزل الامراء واجب
 بمنزل هذا اميرك الامراء ومنوا غلا يظنونهم من الطعام خراما كان او خلا ولا يكونون في الحانات
 ولا يكتسبون بل ينامون في غارب الارضان يصلون قليلا ولا يكون اكلنا ان وجدوا وزنونا
 ابي يرقصون ان وجدوا قاربنا واخا والكيل ولا يتعلمون فلا يترجون قال صدر الاسلام قد
 رحمه الله وفي الصدقة مؤن ما يدعون الامام ويقولون حدني قلبي من مالي ثم يدعون الفاظا يرون
 بها النامه قال رحمه الله ومن هؤلاء من حرم بده بخارا وكان يعقود قبل ذلك قد حب اي جنيته
 رضي الله عنه فتركه صبة واتخذ مذهب الشافعي رحمه الله وكان يرفع اليه من هذا الركعي جند
 اليه وخلص من اجابي وتلك لما قولا لم تركت مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه واخرجت فديم
 البع ايها النصارى الشان القايي المعوي فقال ابي رايث مرزوق الله صلى الله عليه وسلم
 مع اجابه وم يرفعون ايديهم فقيل له رايث في المكابم فقال لا بل رايث في القنطرة فلا انها الى
 ذلك فقد نه ادعوا عليه فوجد ذلك مؤن بده بخارا وزاجها فرار القرو ومن لا يجوز والهدم
 من الشهود ثم اذا كانوا بصدقه المتابعة كيت يجوز الوقت عليهم وقد ذكرنا انه لا يجوز الوقت على
 المؤنفة على على مؤنهم وارتقا ورجعهم وقد قال ابو بكر رضي الله عنه انما جعلت الاما مع الطلبة
 مؤن فاولا ان لا يجوز على فرار الابايت والله اعلم **الفصل الخامس** في الرجل يفت
 ارضه على قوم ولا يقبلون او يتقبل بعضهم دون البعض او يكون بعضهم حيا وبعضهم ميتا وفيمن
 يمنع من الوقت ومن لا يمنع قال وقال ارضي صدقة مؤمنة على وليه عليه الله ويثبت فلم يثبتوا
 جملة كانت العلة للفقراء ولوجدهت العلة بعد ذلك فقبلوا كانت العلة لهم فان اخذوا العلة
 منه ثم قالوا لا تقبل ليس لهم ذلك قال القاضي ابو جعفر رحمه الله هذا الجواب يثبت في حق العلة
 الماخوذة كبرها مارت بذلك فلا يملكون الرد كما ان العلة التي اخذت بعد هذا فلا يملك لهم بها
 واما الثابت لهم فما جرد الحق ونجود الحق بقبل الرد وان قال اقبل سنة ولا اقبل فيما جرد ذلك
 او على العكس فلا يملك ذلك ويكون بمنزلة الوصية بالامان اذا قبلها في البعض دون البعض ولو
 قال ارضي هذه صدقة مؤمنة على عبد الله فقال عبد الله اقبل قال وقت جائز والعلة بالفقراء
 ولولا ان صدقة على عبد الله وليه فاني رجل من وليه عبد الله ان يقبل فاعلة بل من من
 ويجعل من يقبل محنرة الميت فكما ذكر هلالا والحضان رحمه الله ولولا ان على زيد وعمر
 ما عاشا بعد فاعط الميرايين فقال زيد بثلث وقال عمرو لا اقبل ويريد وصية العلة والوصية
 لا يجوز للميرايين وعلى جايص ما قدما ذكره فيصير ان يكون كل العلة لزيد وليس للقرى بينهما ان
 يثبت ان فيما شئتم اوجب الوقت بايم الولد وايم القلم ينظر الواحدة وتلك الجاز انما اذا اراد
 ان يثبات الكل ولا ذلك ما عني فيه بان ايم زيد لا ينظر المذكورين وائم المذكورين لا ينظر زيدا

مظهر
 الرب على المصنف
 فيصل

ولا يكون يزيد احتمال الكل قال هلال رحمه الله تعالى وتبينه وخرق بين الوصية والوصية فلا يكون
أوصى بذلك ماله لو لم يعد الله غات المومي وولد عبد الله أو بنته فلم يقبل أحدهم غادوت حشنة
إلى ورثة المومي قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى فرقى بين المستلمين وأما اختلاف الجواب باختلاف
الموضوع موضوع المستلمة في الوصية ما إذا ردت واجد منهم بعد موت المومي وبعد موت المومي وجب
الحق لهم فيجعل ردة الزاد ويصل حقه وتعود حشنة إلى الورثة ويستلمة الوقت محرم على ما إذا ردت
واجدهم قبل حدوث الفلحة وتقبل حدوث الفلحة حتى الموت مكية غير ثابت فلا يعمل ردة الزاد
بالحمل كالميت فلي هذا القابل لو كان الرتبة حدوث الفلحة يكون للقراء وفي جميع القوارك
ويقبل أبو بكر رحمه الله تعالى وقت وقتا جميعها على ما ينبغي وأما المختلعة بان يقبل كل واحد منهم شاة
مطلوب ما كل يوم ثم ان بعض ما كنهها لا يثبت هناك ويستعمل بالحواشي هل يستحق من هذا الوقت شيئا
قال ان كان له ما في الرباط له هناك شيئا من الوظيفة ما لم يتوجه من الشكوك وكذلك لو خرج
في التماس لطلب المعاش ويستعمل بالحواشي فانه لا يحرم الوظيفة قبل ان اشتغل الشيء بالهامة
وبالممار لا يضر في العلم هل منع ذلك منه قال ان كان يتدبر من المختلعة وأصل العلم أو جواز أن يكون
في الوظيفة كغيره وان اشتغل بعمل من الأعمال في كل الأوقات حتى لا يعد من المختلعة فلا وظيفة له قبل
أن يثبت ان شرط الزايف على ما ينبغي وأما المختلعة ولم يصل على طلبه العلم وهو ما لا ينبغي أن يطلب
العلم هل له من الوظيفة نصيب قال هو ما ينبغي وأما المختلعة من قبل العلم فلا يثبت له من قبل
العلم ولا من المختلعة قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى ولو أن اشتغلا غاب عن البلد أيا ما لم يرجع
وملك وظيفة فانه خرج إلى مشيرة ثلاثة أيام ليست له ان يطلب ما ينبغي وان خرج إلى بعض التماسين
وأقام جهة غرضه يوما فليس له ذلك ما ينبغي أيضا وان أقام اقل من ذلك لا يضره بدنية ينبغي أن يتحقق
ويصل وظيفة على ما ينبغي ان لا يوجد بيته لها كانت فببينة بشارة شهر ثلاثة أشهر فأذا ردت
على ذلك خارج لغيره ان يأخذ بيته وان كان في المير ولا يثبتك بالشك ان كان استعمل بكافة شيء من الفقه
ما يحتاج إليه فلا بأس بان يأخذ وظيفة وان اشتغل بعمل آخر لا بأس بان يأخذ بيته والله أعلم
القسم الثالث من الكتاب يشتمل على ثلاثة فصول **الفصل الأول**
في دعوى الوقت والشهادة عليه **الفصل الثاني** في مكاره الوقت **الفصل الثالث**
في المتعلقات **أما الفصل الأول** رجل نصب حشنة مؤثومة لحاكم المنصور منه وأقام البينة
قبل بيئته وترو عليه الشيعة اجماعا أما بعد أي يوجب رحمه الله ولاها مزارت وقتا قبل الخروج
إلى الموتى وكان له ولاية الميراث والإبنة والإبنة رضي الله عنهما ان لم يرض وقتا
قبل التليم إلى الموتى كان هو الذي يارجل كاعا أرمها ثم ادعى ان كان وقتا قبل البيع كان أمرا عظيم
المداه عليه لئلا يرضى له ذلك عند الكل لأن التحليل يقتضي حجة الدعوى ودعواه لم يرض وكان التناظر
وان أقام البينة على ما ادعى اختلاف الفقه قال بعضهم لا يقبل لأنه شاذ ومن وقال بعضهم يقبل
وأي هذا حال الصدق الإمام الأجل الشريف رحمه الله لأن التناظر يمنع الدعوى والدعوى ليس
بشرط إيتام البينة على الوقت لان الوقت حتى الله تعالى وهو التصديق بالثقة ولا يترتب فيه
الدعوى كالثبوت على الظلال ويمتنع لأنه إلا أنه اذا كان الموقوف عليه محترضا ولم يدع ليعمل
من العلة شيئا ويصرف جميع العلة إلى الفقراء لان الشهادة قبلت حتى الفقراء فلا يظلم حكم بالشهادة
الموافق الفقراء ويقتضي ان يكون الجواب على التقييم ان كان الوقت على قوم بما يمانهم لا يقبل
البينة بدون الدعوى عند الكل وان كان الوقت على الفقراء أو على الجاهل على أي يوجب

ولهما رحمه الله تعالى قبل البينة بدون الدعوى وعلى قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا يقبل رجل
كلمة بلدا من البينة ان كانا جميعا فوجب على الذي كان قاضيا حيلة وكروا فان على أيدي
الامانة فوجب لقاضيهما ما يوجبونه قال الحنفية رحمه الله تعالى القاضى يحل الأمر على ما كان في ديوانه
من قبله فان شاع في ذلك قوم قال قاضي همدان رحمه الله تعالى فليس له بيعة ان كان للرايين
ورثة فأقروا ان صاحبهم وقت ذلك على هؤلاء جاز وأما ما يترتب من قولك بان لا يظلمها وأما دوا
أخذ ذلك كان للرايين في الاستحسان ان ينقسم ذلك بينهم شاهد الوقت اذا شهد بالوقت على
نفسه أو على أحد من أولاده أو أولادهم وان شهدوا أو أبايهم وان غلبوا لا يقبل شهادةهم وكذلك
لو شهد يومئذ على نفسه وعلى أبيه لا يقبل لاني حقه ولا في حق اجبي وليس هذا كالثبوت انما شهد
أخذها له وسمعه على زيد صدقة مؤثومة وشهد الاخوة وقت على امره صدقة مؤثومة فان شهد
تقبل شهادتهما ومثرت العلة إلى الفقراء لانهما اتفقا ان رتبة اليمين وقت وأما اختلافنا فيما ينبغي
له العلة وتقبل شهادةهما فيما اتفقا عليه ولو شهد شاهدان انه دفعها على فقراء غير انه وجب ان
جازت شهادتهما من الجواز ليس بلادم وكذا لو شهدا انه دفعها على فقراء مجدد كذا وكذا فحين فقراء ذلك
المجدد وكذا لو شهد أهل المدرسة بوقت المدرسة بجازت شهادتهما وذكر في اذ أو نقار رجل كونه
على مجدد لزيادة القرآن أو على أهل المجدد شهدا أهل ذلك المجدد على وقت الكرامة فببينة المجدد
تقبل شهادته أهل المدرسة على وقت بركات المدرسة وشهادته أهل المختلعة على وقت بركات المختلعة والشارح
تقبل الجواب فيها فتا لولا شهادة أهل المدرسة ان كانوا باحدا دون الطوائف من ذلك الوقت
لا يقبل شهادتهم وان كانوا باحدا دون يقبل وكذلك قالوا على أهل المختلعة هكذا وكذلك الشهادة
على وقت مكتب وذلك لثابت مبنية على المكتب لا يقبل ويقتضي في صدقه المشايخ كلها تقبل وهو الصحيح
على ما قلنا ومن في يد رجل نعت أهله بكلمة فادعى قوم ان هذا الرجل وشهادته وقتا صحيحا ودوا اليد
ينكر فاقام البينة على ما ادعى حيلة بغيرهم وحكم بالوقت وأخرجت الامور من يده وهذه المصلحة
خرج ان الدعوى من الموت مكية بموجب وتقبل الشهادة على أهل الوقت بالشهادة وعلى الشرايط كونه
هو المختار وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقت وكذلك الشهادة لا يقبل الا بالزمان او على أيدي رجل
وارضا آخر في يد رجل آخر ادعى رجل ان هاتين الأوصيتين وقت مكية وقتها جد على أولاده
وأولاده لولا دوا بذا شاة بملوا وأخذ الرجلين ما يرضى فاقام المدعي بيعة على الحاضر ان يثبت الشهود
انما يملك الوقت وقتها جميعا وقتا واحدا وذكروا شرط الوقت فببينة القاضى على الحاضر يكون
الاراضين وقتا لان الحاضر ههنا يقتضي حقايق الغائب ففان أخذ الوقت وان شهدوا الله وقت
وقتين شتر من يمين يمين بوقينة الشيعة التي في يد الحاضر لحقت لان الحاضر ههنا لا يقتضي حقايق
الغائب وفي المسئلة نوع الشكال ينبغي ان يقتضي بوقينة الشيعة التي في يد الحاضر في الوقتين
ببينة لانه الحق هذا يأخذ الوقت وقد ذكر في الجاهل الكبير ان أخذ الوقت إنما يقتضي حقايق
البايعين لا يقتضي في عين زيد ذلك الزايف الذي يدعي عليه حتى ان من ادعى عينا من تركه يثبت
واحد وارثا واحدا ليس العينة المدعى عليه وأقام البينة على دعواه لا يرض بيئته وفي مثلنا
أخذ إحدى الشيعة من زيد الغائب فكيف يقتضي بوقينة الحاضر والمختلعة في التناظر
أي الليك رحمه الله تعالى وقت حشنة له على الفقراء في محبة ثم كان الجاهل ان ادعى ان الشيعة
له وانه لودثة بذلك لم يقبل الوقت ويقتضي بوقينة الوقت من تركه الميت وهذا الجواب ينبغي
ان يكون قول الكل لا يجوز مجدد رحمه الله خاصة وان انكرت الورثة ذلك فآزاد المدعي ان يظلم

يعني الحق أو قالوا شهدوا ان قاضي الكوفة شهد بان ذلك ولم يسمع القاضي لم يسمع القاضي فلهذا شهدوا
حتى يمتدوا القاضي الذي قضي ويثبتونه قال الخلفاء وهم الله ولهم هذا في هذا الموضع وحده
كل من جميع الاقاييل اذ شهدوا على فعل ولم يسمعوا القابل لا يتقبل الشهادة **المقطع**
واذا كان الوقت على ارباب متولين يصح عدم نصب هؤلاء المراتب متوليا بدون الاستطلاع
واما القاضي ذكر في كتابي اهل شريفه اذ يقع اذا كانوا متولين بالصلاح واليشهاد لا بالقدرة
والثبات وتكاد هذه المسألة على ما انا كاتب اهل المهجة بتوليتهن لثبات القاضي واحكام الصدور امام
الرجل الشهيد انه لا يقع في المبتدئين الاستطلاع راي القاضي وذكر الخلفاء وجه الله في وقت اذ وقت
منيفة مع رئيس يملكون في وقتها واحدا اقيم اليه من قاصم يعني ان يسمي ما يثبتها اجري فكان
المقتولين يملكون في هذه القضية وان يجرى اخل جارية ينبغي ان ينظر القيم لهما اصلح لغير هذه المسألة
في الجاني او نداه يارش الجارية بطل ما هو الاصلح والاشنع والاشنع ان يجرى الى الجارية بين
هذه هذه القضية وكان ارض الجارية الكرم فيمنه وهو متعلق ما بين له ليس الى اهل الوقت
من الذبح واليد ارضي فان نداه اهل الوقت كانوا مشكوكين وكان الجاني في القضية على ما كان عليه
من قبل قاضي البسكة اذ انصب رجلا متوليا للوقت بعد ما كان الحاكم الحكومة فليس للحاكم على
الوقت يتقبل حتى لا يملك الاجارة ولا يفرقا وقد جرد الزمام بعبارة السيطرة واستردا بغيرها
البحال فاجتمع هناك من لا يعمل في تمام الحال الى التعلق هل بينهم ذلك فعل فلو ان يثبتهم فالبسكة
على وجهين ان حضروا امرئاد القاتل والحل على القتل بينهم وذلك لانهم كانوا قاتلا فان كانوا قاتلا
لا يمكن اكلهم فاجتمع للفتنة بينهم ايضا وان كانوا كثير الانبياءهم وذلك وان ينقل من الخلف
وقد عثر في هذا الموضع ان كان بركة رجا او لا بها يثار ويحتمل ان يكون ذلك في وقت القيم
ما يرى ويحل جمع ما بين القاضي فيفتق في بناء بينهم فاتفق من تلك الزمام في حاجته فثبتهم في وقتها فيفتق
المجهد لا يفتق ان يفعل ذلك فان فعل بان مؤن حاجته وذلك المال رة ملكه او بالجدد الا ان يفتق
وخل في حاجته فلا يبرأ منه الا بالزور على المالك او الى نائبه وان لم يعرف صاحب المال استأجر الحاكم نائبه
وان قدور ذلك عليه وجرت له في المصالح بان يفتق من ذلك من ماله على المجهد فيجوز له هذا في وقت
الزوال اما الضمان فواجب فانه ذكر في كتابي ان كان في المبتدئين ان الزميل بغيره الذين اذ اترف
مال المولى الى قضاء دين نفسه ثم قضي دين المولى من ماله فممن وكان متبرعا فصار مرقى المولى ويكتفي
في هذا المصالح ان يثني اهل العدل والشفقة منها انما اذا استأجر الفقير شيئا من جمع دخله البعض بالبعث
يعين ما منا جميع ذلك واذا اودي سار فمؤنة لا من مال نفسه ولا من جمعهم عن زكركم والمخلص في هذا
ان يلمسه الفقير ولا يذرك لونه اذ امره بذلك سار فيكلا فانه بالفتن وبالفقر فيصير خالفا لاله تعالى
بل انه لا يفتق مال مؤتوف على سبيل الخير والفقراء بغير ايمانهم وكان مؤتوف على المجهد الجامع فاجتبت من
ملكه ثم نابت الاسلام بانية مثل خادمة الزوم واجتبت الى الفتنة في تلك الخادمة اما المال المؤتوف على
المجهد الجامع ان لم يكن للمجهد حاجة بهال فلكل القاضي ان يعرف في ذلك لكن عاوجه القرض فيكون وينا في
الذي واما المال المؤتوف على الفقراء فان مرث الى الفقير من ابناء السبيل جاز لا يفي وجرة القرض جلال المالك
المؤتوف على المجهد الجامع وان مرث الى الفقير من ابناء السبيل فان راي فاجتبت من فقراء المسلمين جواز
ذلك جاز واذا رجع انسان من حبشيش المجهد وجعله قطعاً قطعاً بالزور فانه لا يملكه فانه ان لم يملكه حتى
يكن ان الشيخ ابا حنيفة يشكره ويذكر الله اوصي في آخر عمره فاجتبت من فقراء المسلمين جوده ورجل
فان وقتت شيعتي هذه على فقراء قرايبي وعلى فقراء قريبي وعلى ائمة الجاهلين جازوا كان يحسن او لا

مختون

محسوف ثم ان القيم اما ان يذلل بعضهم على بعض في ائمة الضعيف والمثله على ثلاثة اوجه اما ان كان
فقرا تواضعه وتوحيته يحسن او لا يحسن او احدا القريبين يحسن والآخر لا يحسن في الزمة
الاولى للقيم ان يجعل يفتق القلة بغيره القزاية وبعضها بغيره القزاية ثم يفتق من كل فتي من شاء
بينهم ويقتل البعض على البعض كاشا في الوجه الثاني يعرف القلة الى القريبين بعدد يوم فتي له
ان يفتق البعض على البعض وفي الوجه الثالث تعرف القلة الى القريبين او لا يعرف الى الذين
محسوف بعدد وفي الذين لا يحسن منها واحدا ثم يعطي هذا اليهم من شائهم الذين لا يحسن
ويقتل البعض على البعض في هذا التتم كاشا في هذا التتمع انما يتاتي على قول ابي حنيفة والي
يؤلف رحمه الله ان الفقرا يفتقوا على ائمة يفتقون على ائمة لا يفتقون على ائمة فانه لا يفتق ائمة
ايتم جمع وذكر الخلفاء رحمه الله في كتاب الوقت الذي لا يجوز اذا قال ارضي صدقة مؤتوفة لله تعالى
انما على الناس فاقوت باطل وكذلك اذا قال على ائمة ارضي اهل بعد او لا اذا ارضوا فاقوت على
المباكين فالوقت باطل وكذلك لو قال على الرضي والقيان فالوقت باطل وذكر الخلفاء رحمه الله
مبتدئة الرضي والقيان في موضع آخر وقال القلة يكون لها كرم ولا يكون للقيان والرضي وكذلك
لو وقت على قراقران او على الفقراء فهو باطل وفي وقت هلال الوقت على الرضي والمنقطعين
صحيح ويكون للفقراء منهم دون المؤمنين قال من شائهم انهم الله الوقت على شتم المجهد يعلم القضا
فيته لا يجوز فانه محسوف وليس شائهم انهم الله فالراجل ذكر ان شائهم فقرا او الفقير فم غاب قال
عليه عليه وسلم اللهم امين على ائمة ائمة ائمة فقرا او الفقير فم غاب قال الشرح
الامام ثم المنة المحسوف رحمه الله فان القاضي الامام الاستناد القبيح رحمه الله يقول وفي هذا القبيح
اذا وقت على طلبة البسكة كورة كذا يجوز وان لم يفرق فم قال الشرح الامام شتم المنة السخبي رحمه
الله في شرح كتاب الوقت الحاصل في حبش هذه المسائل انه ينبغي ذكر من رايه شتم على الفقراء والمك
ما لوقت صحيح فواكوا يحسن او لا يحسن وسعي ذكر من رايه شتم على الفقير وان كانوا
محسوف فذلك صحيح لم باعتبار ايمانهم في يديده انه يعط بطريق التملك بهم وان كانوا يحسن
فهو باطل قال الا ان يكون في القلة ما يدل على الكافة استنادا لبيان الناس لا باعتبار حقيقة القلة
لا ينبغي خفيته ان كانوا محسوف فاما الفقراء والفقراء هم جواز ان كان لا يحسن فالوقت صحيح وفيه في
فقراهم دون القريبين وكان والدي رحمه الله يقول وفي هذا اذا وقت على المؤتوفين يجوز ان الفقير منهم
ظاهر لا يكون عادة الا ان كان محسوفاً بالخصاصة وقد ذكرنا قبل هذا من اسهل الزايد رحمه الله فيلات
هذا في حبش في البسكة فانه بغيره البسكة في عازبه او في نصب الامام والمؤتوف في العبارة الثاني اولى
وتكاد في نصب الامام والمؤتوف والمختار ان الثاني اولى الا اذا كان يريد ان يؤمن من مؤتوف من يريد
الثاني في حبش في البسكة فانه بغيره البسكة في عازبه او في نصب الامام والمؤتوف في العبارة الثاني اولى
المفتة لهم الله الرحمن الرحيم هذا الكتاب يشتمل على ثلاثة فصول **الفصل الاول** في
الناظر العينة وما يجوز فيه العينة **الفصل الثاني** في الرجوع في العينة وما يقع الرجوع وفي
هبة المريس **الفصل الثالث** في القديرة الواقعة بين الزكرك وأبويه وثنا ولما هدية
وفي المدة **اما الفصل الاول** وله قال وفيه لك هذه القراوة الجحلة فلهذا
الزوي البسكة دخلت هذه العينة الجحلة دون القراوة والشئ دون الزوي ولو كان وفيه
لك غراوة الجحلة ونزى البسكة دخلت غراوة القراوة والزوي دون الجحلة والبسكة ولو كان جميع
ناشدة بالان فانه هبة حتى يجوز بدون القسب فم فم هذا وتبين اذا قال جميع ما يعرف

من شرط منافع الواجب والشرط منافع الواجب لا يمنع منافع الواجب تصدي على ابنه الطاهر
يدار الواجب بآلها قال أبو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز وقال أبو يوسف رحمه الله يجوز وما قاله
أبو يوسف رحمه الله من أن لا يجوز لما تقدم أنشأ عليه الفتوى وفي المتن في قوله لا يجوز وهو في ذلك
هذين التبيينين وأخذ في مشغول لا يجوز للمبنة في واجدينها وذلك في حديث لك هذا
التيك وحقيق في هذا البيت الآخر جازت المبنة في البيت ويبدو أيضا إرادته من أن يبين
أخذها من غير في عماله والآخر كبيران فبعض الكبير جازت المبنة لما ذكر في أبو يوسف رحمه الله
أن المبنة فاسدة وهو الصحيح ولا شك في فساد هذه المبنة عند أبي حنيفة رضي الله عنه وإجماع
الشيخ على قولنا قال الشافعي رحمه الله المبنة أن يملك الدار إلى الامن الكبير ثم يبيع الدار لغيره
الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله رجل أعطى رجلا نصف دار هبة له والنصف
الآخر صدقة عليه وقيل ذلك الرجل وتبين في حديث آخر أنه يرجع في النصف الذي شأه منه
لمن يملكه رحمه الله إذا كان في يدي رجل ثوب ودينار رجل فقال لصاحب الثوب أعطيتك فقال
أعطيتك بكون هبة ولولا أن الآخر قد منعك لهذا الثوب أو قال لهذا الدار فبعضهم يملك
قال محمد رحمه الله هي بملك هبة ولولا أن الآخر أن يملك من ثوب ما أعطيت صدقة منه ما أعطيت
عن أبي يوسف رحمه الله أن هذا على الدار والدان بغير حاشية ولا أخذ من أوجه أو نحوه قاله
أولوه أو حلب بغير أو غيره لا يملك له ذلك ولولا أن هذا الذي لك جديس وذهب إليه
كان باطلا في قوله أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وقال أبو يوسف رحمه الله هي هبة حاشية وقوله
جديس باطل رجل عنده دواق لغير فقال له صاحب الحظلة قلنا الدواق امرها في جوارحك كان
رضا ولولا أن مكان الدواق حطة شاة له صاحب الحظلة فلما يكون هبة ولولا أن ذلك ان شئت
وذهب إليه فقال شئت عن أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز رجل قال بغيره وذهب لك هذه البند
اشتمل على قول كان القول قول الواجب ولولا أن جديس على هذه الدابة فكون عارضا لما أن يبيد
المبنة وقيل هو من البطلان هبة جارية جارية قال أبو يوسف رحمه الله في الدار من كسبه جارية كل شئ
يدفع أو قال جارية هبة جارية جارية رجل حتى لو لولا فوهبها لآخر فسلطه على طلبها وقبضها
مضى وقد قال أبو يوسف رحمه الله هذه هبة فاسدة كرها هبة على خطه وفي خلاف وقد رحمه الله
وقيل له على خلاف ذلك قد ثبت المال والتملكه قال الجديس وقبض لك أخذ المالين قال
محمد رحمه الله جازت المبنة والبيان في هذا ما دام حيا ولو توفيت بعد من هبة الذين اشتراط وجاله
ما يتبادر له لا يتبادر لا يمنع صحة الاشتراط وقيل دفع إلى رجل ثوبين فقال له أهما شئت فمؤلك
والآخر لا يملك فلان فالأمر من غير أن يبين المؤنث له قبل أن يغيره جاز أن ارتفع الجاهل في مجلس
المبنة بالبيان وقت المبنة إقبالا وإيمانا لا يقع شئ من قبضه بكون الثوب وعلى هذا إجماع شيئا
في أن المؤنث له باختيار ثلاثة أيام إن اجاز قبل لا يقرى جاز وإن لم يجز حتى يقرى لم يجزه ولولا
شيئا في أن الواجب باختيار ثلاثة أيام محض المبنة وقيل الجارية في المبنة عند غيرهم لا بد ولا يبيع
فيها بشرط إلا الجارية أخذ الثوبين إذا قال لرجله وذهب لك حصتي من الثوب قالوا إن كان المال قابلا
لا يبيع لكونها هبة للثوب فيما بينهم وإن كان الشئ لك إشتراك المال محض المبنة بكونه إشتراكا جديس
الفصل الثاني في الرجوع وفيما يمنع الرجوع وفي هبة الموقوفين وللواجب أن يرجع
في هبة إذا لم يكن المؤنث له من قوي المظلم والمخام علم يعوض وما لم يرد المصدق في يده لغيره
حيثما زاد السعة لا يمنع الرجوع ولو ولدت المبنة ولما كان للواجب أن يرجع في المظلم وقال

أن يرجع منه الله لا يرجع فيها حتى يشتفي الولد منها ثم يرجع في المظلم دون الولد ولو زادت المبنة في
يد من آخر ثم ذهب الزيادة كان للواجب أن يرجع في هبته ولو خرجت عن ملكه للوهوب له إلى غيره
لا يرجع وكذلك لو ملك الواجب أو المؤنث له ولو ألقى المؤنث له لملكه كان القول قول من غير
بين رجل وهب لبنته رجل جارية فقبضها ثم أراد الواجب أن يرجع فيها والمولي ما يب فان كان
المالك في يد المولي ليقول ان يرجع فيها لأنه ليس في يده الحاضر شي حتى يملكه وان كان المال في يد المصدق
فان كان الغنم غاد وناله في الجارية فله أن يرجع وان كان مخجرا عليه فلا يبيع له أن يرجع وان اشتد
الواجب والغنم المؤنث له في الجارية لا يبيع له القول قول الواجب حتى كان له أن يرجع لأن يبيع
الرجوع ثابت وهو المبنة قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الواجب حتى يملكه ما لم يبيع أي يبيع والغنم
يريد إبطاله فلا يملكه ولو أكرم القيد المبنة أنه مخجور عليه لا يقبل وللبنك في الجارية وهب القيد
المدون لصاحب الدين تقبل الدين وكذا لو وهب القيد الجارية وإذا رجع مؤنث القيد في هبة
القيد لا يعود الدين والجارية في قوله محمد رحمه الله وفي التبيين لا يبيع الرجوع في المبنة وهو
رواية الحسن بن علي عن أبي حنيفة رحمه الله والمولى من أبي يوسف وهب من محمد رحمه الله وإذا وهب
المبنة لرجل بكل الكراع فان رجع في المبنة فتح رجوعه ولا يعود الكراع كما لا يعود الدين والجارية
وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يعود الدين والجارية وأما الكراع فبغيره روايتان عن أبي يوسف
رحمهما الله في رواية يعود الكراع واستبعد أبو يوسف قول محمد رحمه الله فقال أن رأيت لو كان على القيد عن
وهو لغير مؤنث ما جبه القيد القيد للثوب وقيل يفسد الدين فان رجع الواجب
بعد ذلك فله أن يرجع الدين كان قوله الرمي الهبة على الشفيع وتضمنها وأعلى الشفيع وما بعد
في ذلك جديس عليه وقيل وهب شيئا لغيري ثم عزم وأخذ ما يملك والآخر كما لا يرجع الواجب في المبنة من المبيع
من الرجوع الشراعية للمؤنث له إذا علم المؤنث القرآن أو الكتابة أو كان العجيبا فله القول أو غلته كذا
من الحرف لا يرجع الواجب في المبنة جديس الزيادة في العين وفي القيون مبي كمل مملوك وجبة
دين وهب الرمي المملوك للشي جاز وبطل الدين فلو أقر الرمي أن يرجع في هبته وفي هبته
عن محمد رحمه الله أنه ليس له مؤنث ومنذ يتفق ما يشتبه أبو يوسف رحمه الله والقيد للمؤنث
إذا كان كافرا فأنه يملك المؤنث له لا يكون في يدي وقبضها بغير رضى كان القول للمصدق
عليه فاقا له لم يجوز حتى يبيع من كرها هبة مستقبله وكذا إذا وهب لغيري ثم عزم وكل شيء لا يبيع
التقاضي مؤنثا كما أن فيه كان الرجوع فيه بمنزلة الهبة المستقبلية وكل شيء يفتح الثاني لو تقاضيا
أي عما لا يملك نأكا للمؤنث له بمنزلة الرجوع حتى لو ملك يملك من مال الواجب وإن لزمه
تقبضه رجل وهب دارا لرجل فبني بها المؤنث له بنا أو حصصها أو طينها أو غيرها بالذهب
أو أخذ منها ثوبا أو أقرضا فبني بها أو عزم من غيرها فلا يرجع في شيء من ذلك عندنا
والآخر له التذمين وهب المؤنث له المؤنث له الواجب والقيد الواجب مؤنثا لزمه
زده لورده الحاشي وإذا قضى الثاني بإبطال الرجوع مانع ثم قال القاض عاقبة الرجوع بيانها إذا قضى في الدار
المؤنثية بنا أو بغير الثاني رجع الواجب بغير البناء وهدم المؤنث لعلها وقارت كالكث
فله أن يرجع بها وقد اختلف ما لا يرد في عزمه عبد الله بن أبي حنيفة رحمه الله بالخير فلا يرد في هذه الجارية
وخاتم المشتري البايع في الرد وأبطل الثاني عتبه بهيب الحاشي ثم ألفت المشتري في هذه الجارية
له أن يرد وهب لغيره شيئا ثم عزم فلا يرجع فيها ولو وهب لغيره هبة ثم أقرها فليس له أن يرجع
فيها وهب لبنته رجل شيئا ثم أراد أن يرجع يظهر أن كان القيد ومولاه الجديس عن الواجب للواجب

حق الرجوع وان كان العبد اجنبيا من اهل البيت وذو رحم محرم من الازهار والاهل حق الرجوع
عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافا لما وان كان العبد ومولا كل واحد منهما فان رحم محرم
من الازهار فلي قولنا ليس للواهب حق الرجوع وانما على قول ابي حنيفة قال الكرجي قال
محمد بن يونس قوله ابي حنيفة رحمه الله ان له الرجوع وقال القتيبي ابو جعفر رحمه الله ليس له حق
الرجوع وانما بان الرجوع في العينة على رواية الطبع فتح عند محمد رحمه الله هو ان كان بقاء او بغيره فصار
وكذا رواية الاصل من رواية ابي حنيفة رحمه الله تعالى رواية الاصل من رواية ابي حنيفة رحمه الله تعالى
كل حال بقاءه وان كان بغيره فصار عند محمد رحمه الله تعالى قول ابي يوسف رحمه الله هو مخرج على كل حال
وذكر الشيخ الفاضل الامام علي السعدي في شرح الشرح في اواب الاثقال اذا كانت العينة شيئا
لا حل لنا ولا مؤنة حملنا الى سبيله لا نعلم فيها وانما يتوي شعورها في البذلقة ثم غرر ولا شعورها
فللواهب الرجوع كالرجوع في بطله ولا نعلم في بطله ولا نعلم في بطله ولا نعلم في بطله
التي كن والواهب ان يرجع في بعض العينة ان شاء قال شيخنا الامام السرخسي رحمه الله والمستوفى
محمد بن زفر رحمه الله فانه قال الرجوع متى كان بغيره فصار يكون عينة مبتدأة ولو كان كذلك
لما جاز الرجوع في البعض بغيره فصار يتطاع فيه بالقيمة ولو لم يكن اجمالا فصار
الموهوب له وحدها خطبا او ذهب له بشا جعلا خطبا فانه ان يرجع فيها وان عادته لبطل يرجع فيه
ولو ذهب له فصار جعلا حلالا يرجع في الجميع المطبوع من بناء العبد الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه
نزلت عليه من الماء مقدار ما ذهب منه ثم يلحق اذ في طبعه حتى لا يقصد ثم يترك حتى يشهد
ويؤخذ بالزبد وهو خرب وأما بختة **نوع اخر** في القوي وهو ما يقع الرجوع
أثما الموهوب له او اذ اعرض الازهار عن العينة وقال هذا عوض هبتك او ثواب هبتك او ثواب
هبتك او بطل هبتك او قال كافاك واليهك او فمقتت بيد هبتك بدلا عن هبتك يكون هبة لا ينفى
للواهب حق الرجوع ولا للعوض ان يرجع في الازهار في العوض وان لم يكن شيئا من هذه الاطراف كان
يكن واحد منها الرجوع فصار اعطي وشروط شرائط العينة في العوض بقاء العينة من القتيبي والمجان
والافراد لا ينفى الرجوع وتجوز تعدد العبد الاجنبي هو ان كان بالمر الموهوب له او بغيره فصار
حق الرجوع في العينة بعد ذلك ولا للاجنبي ان يرجع في العوض وليس للاجنبي العوض ان يرجع
على الموهوب له او اعرض بامر او بغيره انما ان يكون للموهوب له عوض فلا داعي على ابي حنيفة
وهو قال لا يرجع المهر عن كفارة تيمم او قال زكي مالي او قال هبت بطلان عتدك هذا عقول ذلك
الماثور لا يرجع على الاكثر ان يقول له المهر على ابي حنيفة بطلان ما قال يقول ابي حنيفة
كان للمهر ان يرجع على المهر وان لم يقل على ابي حنيفة والاصل في جليس هذه المسئلة ان كل ما يطلب
به المهران بالجنس والملازمة كان المهر باو ايه شيئا بالرجوع من بين شرائط العمان وكذا
يطالب به الايمان بالجنس والملازمة لا يكون الاشرار اليه شيئا بالرجوع الا بشرط العمان واذا فسد
الواهب في العوض فصار كمن له ان يرجع في عني من العينة فاحشا كان العيب او بغيره او اذا
ذهب للغير هبة فعوض الازهار او الواهب من مال العتق لا يجوز له ان يرجع فاذ اقبل
العتق من كان الواهب على رجوعه وان استحق نصف العوض لا يرجع الواهب في شيء من العينة
ويصير كانه عوضه الباقي والعوض وان كان يبرر بطله على الواهب في الرجوع فان قال
الواهب اريد ما بقي من العوض والجميع في العينة لم يكن له ذلك وعن ابي يوسف رحمه الله ان يرد ما بقي
من العوض ويخرج في العينة ان شاء وان استحق نصف العينة كان للعوض ان يرجع نصف العوض

والذي

والذي بين الاشتقاق نصف العوض وتبين اشتقاق نصف العينة ان الموهوب له انما عوض ما
عوض بسلامة الموهوب له فاذا لم يعلم له قيمته الموهوب كان له ان يرجع من العوض باو ايه ما
يملك له ولا كذلك الواهب فان العينة كانت منه من غير ان يطع في سلامته على رجل وهبت
ايضا انك ورم عوضه الموهوب له ورفاين تلك الذراع لم يكن ذلك عوضا عندنا وثالث
رفر رحمه الله يكون عوضا وكذا لو كانت العينة دارا فعوضه ببيتها ولو ذهب لرجل ثوبا
وعينه ذراع وبيع الكل اليه ثم عوضه الثوب او الذراع لم يكن عوضا عندنا ولو ذهب لرجل
جنتين مختلفتين بعتي بعتين في الجاني واحد او مختلفين فعوضه اخيرا من الاخرى كان
عوضا وعن ابي يوسف انه لا يكون عوضا الا ما لا يكون عوضا لماله وما وفدا كما لو كان العتق
واذا ما ان ابا يوسف رحمه الله اشك لنفسه اشكنا فقال كل هبة من اوب يكون له ان يرجع
فيها فانه لا يكون عوضا عن شيء وهبه منها او قبلها او بعتها فان كانت العينة قد تغيرت
بزيادة حدثت فيها كانت عوضا لم يكن له ان يرجع فيها وان كانت اخيرا صدقة والاخرى هبة
فعوضه الصدقة فلعن الهبة كان عوضا وهذا ما افاده ابو يوسف رحمه الله ظاهره رجل وهبت
لرجل جنطه ظن الموهوب له انها نفوسه طحين تلك الحنطة كان عوضا وعلى هذا نظا لونه فان
كانت الهبة بشرط العوض بشرط لها شرائط العينة في الاستداه حقا ينع في القناع الذي يمتل
العينة فلا يثبت الملك قبل القبض وبطل واحد منهما ان يمتنع من التسليم وبعد التقاض يثبت
لها حكم البيع ولا يكون احدى ما ان يرجع فيها كان له وبثبت بها الشفعة ويكن واحد منهما ان يرد
في القبط ما بقي وان استحق ما بقي يرد احدى ما يرجع على صاحبه بما في يده ان كان قائما ويقبضه ان
كان قابلا والصدقة بشرط العوض بشرط العينة بشرط العوض وهذا اشتقنا والقباض ان
تكون العينة بشرط العوض ببيتا او بيتا او بيتا او بيتا او بيتا او بيتا او بيتا او بيتا او بيتا
كان مكرها والمكره على العينة بشرط العوض اذا ناع يكون مكرها والاكره باخرها يكون
بلاخر قال رضي الله عنه واما كتب هذه الميثلة لهذه القائدة **نوع اخر**
في هبة المريض وفي المستحق وحل وقت عبده لم ينع ثم يرجع فيها بغير حكم وقره اليه المريض
قال يجوز من الثلث ولو رجع فيها بغيره فان جاز ولا ينع لوزفة الموهوب له وقد ذكرنا ان الرجوع
في الهبة بغيره فخرج من كل وجه وذكرنا اختلاف الروايات في الرجوع بغيره فصار عن محمد رحمه الله وما
ذكر من الجواب في هذه الميثلة في ابي حنيفة رحمه الله ورواية ابي سليمان رحمه الله وهبت جاريتي لمريض فزفها
الموهوب له على الواهب فوجاب بغيره او بجارية منه وليس لوزفة الموهوب له ان يرد فصار في غير ما
ذهب لقد اعتبر الرجوع في هذه الميثلة بخلاف كل وجه وانه يوافق رواية ابي حنيفة رحمه الله
وعن محمد بن زفر رحمه الله من ينع وهبت عبده لرجل ومكرهه ذبحه يحيط بغيره ولا مال له غير العتق فاعتقد
الموهوب له قبل موت الواهب جارة او اعتقه بعد موته لا يجوز ان يرد فصار عن ابي يوسف رحمه الله ان
ذهب ميثا في مرضه ولا مال له غير ما عتقه الموهوب له قبل موت الواهب وهو عتق وقت عبده
والا مات الواهب بعد ذلك فلا سعاية على العتق وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله ان يرد فصار
لرجل جارية فوطها للموهوب له مات الواهب وتغيرت من مكرهه يرد الهبة ويحب على الموهوب
له العتق قال الصدوق والامام الاجل الشافعي رحمه الله في واقعة وهو المختار مريض وهبت لمريض
عينا وسيله اليه فعتقه وليس لراحمينها مال غير ميثا الواهب ثم مات الموهوب له فان العتق
يتم في يده في يده لوزفة الواهب وبقي في يده لوزفة الواهب ورجل ذهب دارة لرجل

فبطلان الوعد ثم مات ولا مال له غير ذلك ولم تجز العينة المورثة ونقصت العينة في الثلثين لم تبطل
العينة في الباقي وبذلك المثلثة تبطل ان يملك الورثة وابتدعوا ولم يثبت متعوضا على حال
الموت ولا يثبت إلى أول الموضع ولو استعملت العينة واحدة وثلاثا الذار ملك
الورثة فمات الميراث وابتدعوا الذار مائة ولا يجوز وذكر محمد بن موسى الخوارزمي
صاحب كتاب الحرة والمباينة في كتابه ميراث وهو خيار بين رجل وبطلان العينة في الميراث
له الجارية ثم ماتت الوارث ولا مال له غير الجارية ولم تجز الورثة حتى يمتنع في الثلثين كان
على الموقوف له ثلثا من الجارية وهذا رأي يؤول إلى أن حق الورثة يستند ولا يقتصر على
حالة الموت وذكر جابر بن عبد الله الميموني في هذا الوجه ولم يثبت به إلى أصحابنا رحمه الله
ولا كان ما ذكره صحيحا فبطلت العينة في الثلث الباقي فثبت لنا بكونه لا أصل له ولا يكاد يبعث
لأنه مخالف لما ثبت كتب أصحابنا رحمه الله في ما يوجب أن حق الورثة يبطلهم لا يثبت
بأن يثبت وأن العدة لا يجب ميراث وهو في هذا الوجه ثمانية لرجل صحيح على أن يمتنع عتدا
فيتمت مائة وثلاثا بقضاء ميراث الميراث من ذلك المرض ولا مال له غير العتد وامي الورثة
أن يجوزوا ما صنع الوارث كان الموقوف له الجارية إن شاء ثلث العينة ورد الموقوف كله وأخذ
عوضه وإن شاء رد ذلك العتد الموقوف على الورثة وبهم ثلثه له ولم يأخذ من العتد شيئا
وأن قال الموقوف له الميراث في العتد بغير الزيادة من المباحة على الثلث لم يكن له ذلك
والله أعلم **الفصل الثالث** في عينة المرأة بمهرها للزوج وفي المهر ما يقع الوارث بين
الزوجة والوالدين وتناولها مدينته وفي العتد رجلا قال إبراهيم بن محمد بن وهيب في كتابه ميراث
فقال وفي العينة لا يحسن القربى قالوا لا يصح العينة بخلاف الطلاق والعتاق والفرق أن
الزوجة شرط جزاء العينة وليس بشرط وشع الطلاق ولا يثبت العتق قال القاضي أبو القاسم
رحمه الله ومحمد بن أبي العتق أيضا إذا كان متزوجا بان لا يملكه بكلام القريب امرأة مشرب
أن تهب مهرها للزوج أو مالا لزوجها ولا يقع هبتها ولا يبرأ الزوج عن مهرها قالوا لا يصح
عن زوجها أخيهما من مهرها على عتده لم تهره ولا سقط إلى يده العتق حتى يهب مهرها للزوج ثم سقط
إلى اليده وتزوجها الزوجة فيعتد المهر في الزوج كان وسقط العينة امرأة قال إبراهيم بن محمد بن وهيب
وهيب بن محمد بن وهيب في كتابه ميراث أن كل امرأة تزوجها تحمل أمولا يوجب فإن قبل الزوج هبت العينة
وأن لم يقبل فبطلت وإذا قبل حتى ماتت العينة ان فعل الزوج ذلك فالحصة ما بينة وأن لم يقبل
فذلك بينة البعض كن أمولا مائة على أن يتزوج فبطلت عتقت تزوجت أو لم تزوج امرأة قال
إبراهيم بن محمد بن وهيب في كتابه ميراث في قوله فالتق ذلك من مهره قال أبو بكر البجلي رحمه الله
لا قالت ومثل منع امرأة الميراث عن الميراث إلى أبيها وقال الزوج أن هبت في مهره
بعتك إلى أبيك فقلت المرأة أفعل ثم كذب إلى اليهود فوهبت مهرها وأوصت بمهره
البعض على الفقر أو غيره فذلك بين يدي اليهود قال القاضي أبو القاسم رحمه الله العينة باطلة
بزواجها بغير المهر وملك قال إبراهيم بن محمد بن وهيب في كتابه ميراث أن تهب مهرها للزوج
أن تهب لها ما قال كان المهر عليه على حاله امرأة وهبت مهرها للزوج لا يقطع لها في كل حوله زوجها
ميراثين فثبت الزوج فثبت ذلك ولم يقطع قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله إن كان
ذلك سدا في العينة مهرها عليه على كل حاله لأن هذا بمنزلة العينة بشرط العتق فلا بد من عمل
العتق لا يقع العينة وأن لم يكن ذلك سدا في العينة سدا مهرها ولا يعود فذلك وكذلك

لو هبت مهرها على أن يحسن إليها ولم يحسن إياها وهبت مهرها لزوجها على أن يهبها ولا يبطلها
فثبت الزوج ذلك ثم بطلها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله أن لم يكن وقت الميراث
وتناولا يعود مهرها وأن وقتت وتناظرت قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله قبل له
أياها وأن لم يثبت كذا في وقتنا ففقد مهرها إياها ما دام حيا فثبت قال نعم لأن العينة باطلة
اللفظ فانه ذكر في كتاب الوصايا رجل أوصى بثلث ماله أن لم يتزوج فبطلت ذلك
ثم تزوجت ليلة إتيانها عتدها يومان فانه ففقد الثلث بحكم الوصية فبطلت بالطلاق للفظ وتظهر
هذا ما قاله رحمه الله في رجل أوصى على غيره ففقد الثلث إن اشتريت لك بنتا شيئا فماتت طالق فثبت
له مهره ومثل ما ثبت في عتده قال أن العينة باطلة لفظ المرأة وهبت مهرها لزوجها على أن يبطلها
فثبت الزوج قال قلت صحة العينة عليها أو لم يبطلها وفي التوارث امرأة قال إبراهيم بن محمد بن وهيب
على أن يحمل أمرا بغيري ففقد الزوج ذلك كان مهرها عليه على كل حال ما لم تطلق نيتها إياها فثبت
لزوجها كالميراث من حصة الميراث من مهرها لا يبطلها لا يبرأ من مهرها ففقد الميراث من مهرها
في الطلاق ولو أن ذاب المرأة أن يزوجها الذي طلقها قال المطلق لا أثر له حتى يهب مهرها
على ثقات وفيت مهره الذي يملكه على أن يتزوج في قالوا مهرها عليه على كل حاله تزوجها أو لم
يتزوجها لم يملك الميراث على نيتها عتدها في الطلاق وفي الطلاق العتد لا يكون على المرأة وتظهر
هذا من حيث العتد لأن حصة الميراث من مهرها أخذت من رجل أخيه بعتة في مهرها لم يتزوج
فبطلت مهرها أخذت مهرها ورجعت ففقد مهره أول تزوج امرأة قال إبراهيم بن محمد بن وهيب في كتابه
فثبت الزوج ذلك ثم بطلها فثبت ذلك قال القاضي أبو بكر محمد بن وهيب في كتابه العتق رحمه الله
الله العينة باطلة من هذا ففقد العتد بالشرط بخلاف ما قاله في كتابه ميراث أن لا يبطل
فثبت صحة العينة لأن هذا يتعلق بالعينة بالنسبة وإذا قبل تحت العينة ولا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير
ما لو أن مهرها لم يثبت على أن دخلت الذار لا يملك ما لم تدخل ولو قال أنت طالق ففقد الميراث من مهرها
فثبت ذلك وقع الطلاق وقال محمد بن الفضل رحمه الله في ميراثه المهر مهرها على حاله إذا طلقها لأن الميراث
لم ترض بالعينة إلا بهذا الشرط فإذا مات الشرط فأتى الميراث الطلاق فالحصة بينه وبين شرط الله قبل
ذلك ما ذكر في كتاب الميراث إذا تزوجت المرأة مهرها على الزوج على أن يحسن الزوج والمهر ما كان
المهر عليه على حاله والعتق على هذا القول وقيل بكون الفرق بين ميراث الميراث وبين ميراث العتد
زوجها الفرق أن ميراث الميراث لا يشرط الميراث ففقد الميراث فيكون هذا بمنزلة العينة بشرط
العتق وإذا لم يحصل العتق لا يتم العينة في ميراث العتد ففقد الميراث من مهرها ترك الميراث لا يقع
عوضا وإن شرط الزوج بعد ما قبل الشرط أن مهرها لا يعود الميراث ففقد الميراث من مهرها لا يبرأ
بذلك لا يعود الميراث ما يكون حقا لا يكون طلقا امرأة تقول لزوجها أنت كفتي ففقد الميراث من مهرها
فثبت ميراثي ولا يثبت ميراثي فقد هبت لك الحائط الذي لم يكن كذا ففقد مهرها وما تملكها
بالزواج في الميراث على شرط أو غيره إن كان كذا ففقد مهرها منها لا يبرأ الميراث لا يكون الحائط للزوج لأن
الملك لا يقع بالميراث وإن كانت هبت له ميراثه إليه والزواج وعندها أن يملك مهرها لا يكون الحائط
للزوج كذا ففقد الميراث لم يملك بشرط والزوج الثالث أن تقول المرأة وهبت لك الحائط إن كنت
بغيري فقبل الزوج كذا ففقد الميراث من مهرها ففقد الميراث من مهرها لا يبرأ الميراث لا يكون الحائط
بالزوج الرابع أن تقول المرأة وهبت لك ميراثي ففقد الميراث من مهرها قال أبو القاسم القاضي رحمه الله في هذا
الزوج يكون الحائط للزوج وفي ما قال محمد بن الفضل ونصير بن يحيى في ما تقدم لا يكون الحائط

إبراهيم وعلى ما في بطنها وفي جوفها من الصدقة وتبين ما في البطن بمنزلة النعم والميت ومن لا
عليه بوجه من الوجوه يكون الصدقة على المرأة وكذلك لو قال لها صدقة منك وعلى غلابي
أو قال عليك وعلى بنتي بهذه الدار لم تجز وكذلك لو قال لها صدقة منك وعلى الرجل الذي
في هذا البيت نفع الباب فإذا لبس فيه أحدنا فهو بمنزلة رجل قال صدقة منك هذه الدار على بنتي
العتقار الثلاثة وهو يري أنهم أحيا أي يملكون إذا كان بعضهم ميتا يوم قال هذا للثلاث وهذا
فالعقد باطل ولو قال هذا وهو يملك عورت من مائت منهم جازت الصدقة كلها بغير قيد وإذا صدقت
على رجل بصدقة وعلى ابنته ثم ماتت المصدة في عليه فالتصدق فارتدت فحدث بك العقد
تلا بغيره في الامانة منها وفي الميسر إذا أعتق ما في بطن جارية ثم ذهب الجارية لم يجل
وبسببها إلى جازية المصدة في الأم ولو كان لم يجز ذلك في الكتاب لا تجري أنه لو باع جارية جيلة
واستثنى ما في بطنها لم يجز البيع ولو ذهبها واستثنى ما في بطنها جازت للبيدة في الأم والولد فكل
أن البيع لا يستثنى على البيدة وإن البينة أو بيع جازا من البيع لأن البيدة لا تبطل بالشرط الثاني رسول
صدقة بارض قد ذهبها على ولده الصغير جاز وإن كان الزوج لغير الأب باجارية لا يجوز وذكر في
الميسر بغير الأب والجد المصدة على الصغير جاز ولو كان الصغير في ماله أم لم يكن فاما غير
الأب والجد المصدة على المصدة والم والام وبغير الأقارب فليست ببيدة على الصدقة على الصغار وإن
كان الصغار في عيالهم وفي الاستحسان يكون إذا كان الصغار في عيالهم وكذلك في غيره وذكر في
الذي يقول البيعة وليس للبيعة أحد جواز هذه البيعة وإن كانت مقدرة فتشور له لكن ذكرنا
ما ذكرنا من التواضع ويتجوز في هذه الوجوه التي ذكرنا إذا كان العتيق يفتل القبط أو لا يفتل
القبض وهذا كله إذا كان الأب ميتا أو حيا لكنه غائب فبيعت منقطع فإذا كان حيا جازا والعتيق
في عيال فملاك الذي أحصينا من قبض فملاكه يذكر في هذا الفصل في الكتاب فشا إن أنه ذكر في
الأجنبي إذا كان يقول البيعة وليس لهذا البيعة أحد جواز هذه البيعة عليه وهذا الميسر
يتجوز أن لا يبيع بغيره ولا إذا كان الأب حيا وذكر في الجدة أيضا أنه لا يملك القبط على الصغير
إذا كان الأب حيا فلم يفتل بيده إذا كان الصغير في عياله أم لم يكن فظاهر هذا الإطلاق يقتضي أن لا
يبيع من المصدة وهم الله من يوتي وقال يبيع القبط من فولد على الصغار وإن كان الأب حيا جازا
وذكر من كسوط وقع إفتاؤه وإلى هذا قال الشيخ الثاني الإمام علي البردوي رحمه الله وبهم من فرق
بين الزوج وغيره وقال يبيع القبط عليه من الزوج حال حضره الأب ولا يبيع بغيره حال غيابه
الأب وإن كان الصغير في عياله وإلى هذا قال الشيخ الإمام شمس الدين الشافعي رحمه الله عنهم الميت
إذا وهب الذرة للوارث فحق له وله الدين من عتيقه الذين نفق ولزود الوارث المهر سرتد
عنه إليه بغير وجه الله وعند محمد رحمه الله لا يرد وقيل لا خلاف في هذا إلا الخلاف فيها إذا وهب
لميت فزود الوارث ولو كان لسان دين على عتيقه فزود له ولا وجه للميت بغيره لو كان على الميت
دين فم يكن فان زود الوارث هل يرد على هذا الخلاف وقيل بل يرد إجماعا وهو الصحيح

ذكره في شرح المادون لابي زيد الدبوسي رحمه الله **كتاب**
الشركة بسم الله الرحمن الرحيم هذا الكتاب يشمل على أربعة فصول **الفصل الأول**
في شركة المفاوضة **المبحث الثاني** في شركة العنان **المبحث الثالث** في شركة الوجوه وشركة
الاعمال **الفصل الرابع** فيما يفرق من الشركات **أما الفصل الأول** والمفاوضة
تسمى متارضة في لغة أهل المدينة قال شمس الدين الشافعي رحمه الله المفاوضة قبل اشتقاقها

من التمرين فان كل واحد منهما يعرض الشفعة إلى صاحبه في جميع ماله الجارية وقيل اشتقاقها من تقي
الاستشارة يقال تقي ما إذا اشتد واشتد من الخبز واشتد من الماء كان هذا العقد مبيعا على
الاستشارة والظهور في جميع التصرفات بيني مفاوضة وقيل اشتقاقها من المفاوضة يقال قوم فمضى
أي مفاوضون في الاستطلاع عن طاعة الأمير ومنه قول القائل قد تطهر
قوله في المفاوضة بالراجي ما صحت **قوله** فان عقلت فبالجهد ينقاد
قوله ما صحت الناس فمضى لاستشارة المصدة **قوله** ولا اشتارة إذا جهل بها **قوله**
أي لا يصلح الناس متجاذبين إذا لم يكن لهم إجماع أو إذا قام وقوله يهدي أي يقوم ويسوي وإذا
اشترك الرجلان شركة مفاوضة فكل واحد منهما يكتب ما بينهما فيهما اشتراك في كل قليل وكثير شركة
مفاوضة وإن زارهما فكل واحد منهما يكتب ما بينهما في كل واحد منهما يبرأ به فإذا اشتراكا على هذا فمضى
وكان وقع في الكتاب على البيعة المفاوضة وهذا لا يثبت أنه كان لا يعرفه جميع أحكام المفاوضة وهي
محصلة بغيره قال الشافعي رحمه الله لا أثر في المفاوضة ولما عاين في البيعة حتى الله عليه وسلم
أن قال إذا تفاوضتم فأجروا المفاوضة وبعد ما تفاوضنا وصارنا فاشترانا أحدهما فهو جازم عليه
وعلى صاحبه يؤخذ بشدة كل واحد منهما من المفاوضة وتنقض الزكالة والكفالة نعم الزكالة
يصل شيئا أحدهما فكل واحد منهما فكل واحد منهما فكل واحد منهما فكل واحد منهما فكل واحد منهما فكل واحد منهما
فإذا اشترا المفاوضة من أحد المالكين شيئا في البيعة تبطل المفاوضة وفي الاستحسان لا تبطل
وإذا كان المالك يوتي على البواقي من الشركة نحو حققت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن
يتروا بان أن ذاب فيه أحد الثقتين بعد عقد المفاوضة قبل الترافع المفاوضة وصارت
منا و قال محمد رحمه الله وكذا إذا اشترى بأحد المالكين و زاد الآخر وان حصل الفضل بعد
الترافع بالمالكين بالمفاوضة على حالها وكذلك إذا وقع الشراء بأحد المالكين وزاد الذي وقع الشراء
بغيره ذلك لا ينقض المفاوضة وإذا كان أحد المالكين قبل الشراء استقضى الشركة فان اشترى
الآخر بعد ذلك بماله وذكر في هذه المسئلة في الأصل في بعض المواضع أن اشترى له غاشه وذكر في بعض
المواضع أن اشترى بمشرك بينهما وذكر القندوري في هذه المسئلة وجعلها على وجهين أحدهما أن يشترى
في عقد الشركة أن كل واحد منهما وأحد منهما فهو بينهما وفي هذا الوجه كان للشري مشركا بينهما ولكن
شركه ملك وأما أن لا يشترط في عقد الشركة أن كل واحد منهما فكل واحد منهما فكل واحد منهما فكل واحد منهما فكل واحد منهما
ملك ففي هذا الوجه كان الشري لصاحب المال خاصة قال الشيخ الإمام شمس الدين الشافعي رحمه
الله ما ذكر في الأصل في بعض المواضع أن الشري له غاشه عمول على ما إذا اختلفا عند الشركة فلم يفتل
أن يبارت فيه كل واحد منهما فهو بينهما وذكر في بعض المواضع أن الشري مشرك بينهما عمول على
ما إذا اشترط في عقد الشركة أن يبارت فيه كل واحد منهما فهو بينهما وذكر القندوري رحمه
الله وإن لم يملك أحد المالكين شيئا بغيره فكل واحد منهما فكل واحد منهما فكل واحد منهما فكل واحد منهما فكل واحد منهما
واستقضى الشركة في المال ويكون الشري مشركا بينهما بعد هذا قال أبو الحسن الشافعي مشرك
بينهما شركة بملك حتى لا يفتل بيع أحدهما رأ في حقيقته وقال محمد رحمه الله الشري بينهما شركة عقد
حتى يفتل بيع أحدهما بغيره وإذا اشترى أحد المفاوضين فمضى المفاوضة وتنقض الزكالة والكفالة نعم الزكالة
المعروف بخلافه زاد وجه الله في أول باب مفاوضة المفاوضة ويجب أن يكون الحكم لجميع
الشركاء فكل واحد منهما إذا اشترى الشركة ومالك الشركة أمته كان هذا بغير الشركة ويصح
الخلاص للصغار قال القندوري رحمه الله والقندوري في الأول والفرق بين الشركة

المناوضة فيكون كل واحد منهما مثالباً بحكم الكفالة بما وجب في حاجته ونسب كان منا نادماً فيطالب به من
بأخر السبب دون صاحبه بقضية الزكاة فان اطلقت هذه الشركة كانت معنا وادام على أحدهما نذر
الأخر والشركة معان اوصافاً وقضية كان الاجر بينهما على ما شرطوا ولو شرطوا أحدهما ان يعمل فيما عدا
الأجر جاز إذا كانا شرطاً المتقاضي في زمان ما يستقبلانه وعن أبي حنيفة رضي الله عنه ما جرت يد
أحدهما كان الغنم بينهما يأخذ الأخصا والبقر واحد منهما ان يأخذ الآخر والي ايها دفع الآخر يري وان لم
يتناوذا وهذا الشخص ان تقبل لثبها الغنم خيل كتميل الآخر فمنا وفي معنى المناوضة في باب ضمان
الغنى ولو ادعى رجل على أحدهما انه دفع اليه ثوباً في الحياطة فادفعه فخرج إقراره يدفع الثوب ويأخذ الآخر
فيهما كالمشتا ومنين فامر أحدهما بالبيع فخرج الآخر فخرج محمد رحمه الله انه لا يفتد في حق حاجبه وأخذ هو
يا فويش ولو أقر أحداهما من ثمن صابون أو حرمل أو قبي وخم ولا يكره الآخر فمنا له إذا التشاركت
ولا حرييت اشتراكاً على ان يعلا باده هذا في نيك هذا على ان يكون الكسب بينهما بضمين يجوز ذلك
على هذه الملة حرمان الكسب بذكر الغنى والغنى بينهما وان لم يحضرا مستقلاً من هذا في كل شجرة ما كان أو
غائماً ان ساء محمد رحمه الله في ثلاثة فغير من الكياليات اشتراكاً بينهم على ان يستعملوا الطعام ويكملوه
فأصابوا من شيء كان بينهم تقسموا الطعام باجر معلوم فمن دخل منهم وسبيل وعلى الآخر ان قال الآخر بضم
اثنان ولو ان حين يرمي أحدهم كره الى الآخر ان يعمله فمنا قضاء الشركة بتخصيصه اذ لا اشهد والناقد
ناقضناه الشركة ثم كمالا الطعام كله فلما شكا الآخر ولا أجر لهما في ثلث الباني ولما سقطوا في كسبه لا
يركها الثالث فيما احده من الاجرة وكذلك ثلاثة فغير تقبلوا من رجل غلام بينهما وليتوا شوكاً
فعمل أحدهم ذلك العمل بالفراد فله ثلث الاجرة وهو مستلحق في الثلثين من قبل ان صاحب الغنم ليس
لن ان يأخذ أحدهم بجميع ذلك الغنى وفي تناوي الى اللبب اسمه الله تعالى ان اشتراكاً يحفظ الصديقات ٥
وتعليم القرآن فكل ما اخترنا من الجواب في الفتوى ان الامتياز بتعليم القرآن جائز بحرمه الشركة
فان ان ثلاثة من القرى اشتروا القروا في الجبال والقار في الرمز والاحكام فمنا الشركة فمنا
ان ما اشتروا فيه لا يكون مستحقاً عليهم ولا أحدهم وعلى هذا اذا اشتراكاً في عمل الذابستاري لا يجوز
ان ذلك لا يكون مستحقاً على واحد من الجواب على هذين المثلين فليفتد من والباقي جين وصنا في مائة
الفصل الرابع فيما يفسد من الشركات ح وجلان اشتراكاً في العنيد وجواهير
لما دون وشار الجبال نحو الجوز والفندق وأخذ الحنق والكحل والحب من المراجع الحاج فالشركة
فمنا ذلك فمنا دخلها وما قام الشن بينهما فمنا قدرنا اصنافاً في الحنق واللوزون ويعتبر الحنق والوزون ٥
في غير الحنق والموزون يتيم الثمن على قدر قيمته ما اصناف كل واحد منهما فان عمل أحدهما وأما الآخر في جميع
والأخذ كان للبعين شير المثل لا يحاد به يصف قيمته منه الى اربيف رحمه الله وعنه عن رحمه الله انه أجور بثلث
لما تبلغ وان اشتراكاً في الاصطلياد فلما كلبك فمنا بلاء فأصابه الكلب بينهما فالانصافا شريكاً
ان انما لا كلباً أحدهما فأخذ الكلب يكون لصاحبه من امثال غير المالك لا يعقب بزمع ارباب ٥
فمنا ان كان لكل واحد منهما كلب فاربى كل واحد منهما كلبه فأخذ صيداً واحداً فمنا بينهما وان
غنية أحدهما فمنا غنية كلبه وان اخناه لهما كان بينهما بضمين ولان رجلين يأخذها بفعل
بآخر يميز اشتراكاً انواجره انك فازرق الله تعالى من الاجر يكون بينهما كانت الشركة فمنا وقسم الاجر
بينهما على آخر مثل الغنم والبقر كافي بيع الغنم يتم الثمن على قيمة الغنم ولو تقبلاً أخلاً مغلومة بأجر
معلوم فمنا اجرا البقر والبقر وحمل على الغنم والبقر الذي أصابا فمنا الشركة (لها كان الآخر
بينهما بضمين ان سبب وجوز الآخر فمنا الشبل فمنا اشتراكاً في ذلك وان أجر أحدهما بغيره وأما

[illegible]

حی

من هؤلاء من كل يملك القيمة والفرق بين خيصة ونفي الله ان المضارب شرك في الربح فبمقدار ذلك
عن ترك الاستعانة والسطر وان كان يماثل اياه او ابنه بل يورثه عليه ما لم يحد اجازة فكلما
منهم من القيمة فاما الزميل بياض الموكل ولا حق له فيما يترتب به فالظاهر ان ترك الاستعانة
على المتماثل مع هؤلاء فكلما لا يتخذ تصرفه مقام على الموكل واذ اشترى المضارب بملك للمضاربة
شأنًا اذ لم يترتب به شئ ما دام رب المال ان يخرج به من البلد فليس له ان يخرج من ذلك البلد
قال الشيخ الامام شمس الدين الشيرازي رحمه الله لما قبل الشرا بالمال فاجاز له مبيع من تلك المدينة
عن الثمرات اصلاً ما بقي للمالك شئاً في يده واما بعد الشرا بالمال من اصحابنا رحمهم الله من
يقول انما يثبت لهم الجواز على الزيادة التي رويت ان المضارب لا يملك المضافة بطلان المضاربة
وموضوع هذه المسئلة فيما اذا قال لعل يربك فاما يملك المضافة باعتبار هذه الزيادة فهو
يملك ربع هذه الزيادة بقدر العقد فكذا يملك تلك التقييد فاما في زيادة الزيادة فاما يملك
الزيادة التي تضاف للعقد من المتأخرة بالمال فلا يثبت لهم هذا الجواز لانه يثبت من ضرورة
المال فوضعا لا يملك من غير ضمان متفقاً على بطلان العقد قال شمس الدين رحمه الله ولا يخفى ان
نفيه عن المضافة بالمال ليس على الإطلاق لانه انما يملك المضافة بدلالة اسم العقد فالمضاربة مشتقة من
الضرب في الأرض على ما مر وكما تقدم بالبناء في المتأخرة به فكذا يملك المضافة بالمال بخلاف اقل
التصرف قال حق المضارب يثبت بالتصرف حين صار للمالك غرضاً لا يربح ولا يخسر الا بالتصرف ورب
المال لا يملكه ابطال حقه واما الذي في المتأخرة بالمال فليس يثبت له ابطال حقه لانه من التصرف
في المثل والله اعلم **نوع آخر** في نفقة المضارب ونفقة للضارب في مال للمضاربة
حتى يوافي مال المضاربة ونفقته ملبوسة ومطعمته وما يحتاج اليه في غلبته وفي احوال الخلق
والاعمال فاما انفق على نفسه في قوائمه وحاجاته ونحو ذلك مما يتناول به فانه يكون في مال المضارب
وذلكي الجش من ابي خيصة رحمه الله ان الذي في مال المضاربة واذ اشترى جارية لخدمته
او لوطي كان ذلك في ماله خاصة وان اشترى جارية في البصرة او في غيرها فانه للبيوع والجز
وعمل الشيا وبملا لا بد منه كان ذلك من المضاربة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذ
خرج المضارب من مصر الى السواد لشراء الطعام وذلك المكان اكل من سبعة ثلاثة ايام فاقام
في ذلك المكان يبيع ويشتري فنفقته في ذلك المكان على المال بخلاف ما لو كان في مصر ففقط
اهله في نفقه لبيعه والمكان الذي يبيع ويشترى في الجانب الآخر من مصر فانه لا ينفق نفقته
وان خرج من منزله ليعمل للمضاربة وهذا اذا اقام معه وان كان يخدم او يبيع في موضع فليس خارج
عن النفقة بل هو منزلة اقل الجيرة قال محمد رحمه الله في الأصل واذ كان للمضارب اقل بالكوفة واهل
بالبحر ووطنه فيها جميعاً والمضارب مع رب المال بالكوفة فخرج من الكوفة ويريد البصرة فان
نفقته في الطريق في مال المضاربة فاما يبيع البصرة كان نفقته في ماله واذ دفع الرجل الى رجل
الك ودفع مضاربة فاما بالكوفة فليسوا بالكوفة فكذا للمضارب نفقة المضارب ما دام
بالكوفة على نفسه فان سافر الى المضاربة ثم عاد الى الكوفة في تجارتها كان نفقته في مال
المضاربة واما الكوفة وغيرهما من البلاد سواها فاسافر بالمال واعانة عليه رب المال بطلبه
وذا وبه في المضاربة يكون نفقة الغلمان والذواب على رب المال فان انفق للمضارب من مال للمضارب
على عبده رب المال وذا وبه فالمضارب ما من لما انفق في مال رب المال يربح الربح للمال فانه
رب المال وراي المال وما بقي من الربح يقيم بينهما على ما شرطوا اذا اصاب للمضارب من الربح فانه

يخبر

يحب نفعية من الربح فاعليه فان كان نفعية من الربح مثل ما عليه من الثمن لا يوجب له
شئ ولا يأخذ وان كان نفعية من الربح اقل من الزيادة وان كان رب المال امره بالانفاق
على نفقة ودوايه حسب ذلك من مال رب المال ولو نفي المضارب الاقامة في مصر من المضاربة
حتى يفتقر فانه النفقة في مال المضاربة ولا يسل نفقته الا بما قام به في مصر او يفتقر
واذا وان كانت للمضاربة فائدة فلا نفقة للمضارب في مال للمضاربة فاذ اشترى للمضارب
بالتضاربة وبالف من عند ما عتدا وانفق عليه فهو متطوع **الفصل الثالث**
فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح وفي دفع المائتين مضاربة على سبيل الترافف واذ اذ
الى رجل الف درهم مضاربة على ان يوزع الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما فم يزد على هذا
شئاً فهو مضارب جازة وكذلك لو قال لعل يربك فاما شريك في الربح فلم يثبت بمقدار ذلك ولو
قال علي ان المضارب شركا في الربح فالشرك والشركة واحدة وهو بينهما ففان يثبت
رحمة الله وقال محمد رحمه الله المضاربة فائدة واذ دفع رجل لرجل الف درهم مضاربة على ان
شرط فلان ليلان من الربح فمذا على ثلاثة اوجه ان يعلما بشرط فلان ليلان يجوز وان لم يعلما
لا يجوز وان لم يعلما فمضارب لا يجوز أيضاً واذ دفع رجل الى رجل الف درهم مضاربة بالبيع
ثم دفع اليه الف درهم اخرى مضاربة بالبيع ففقط للمضارب المثل الاول بالثاني فانه
المثل في الجاهل على ثلاثة اوجه اما ان قال رب المال للمضارب في كل واحدة من المضاربتين اعمل
ففيه برأيه اعمل ففقط فيه برأيه او قال في واحدة دون الاخرى واما ان خلط مال
اخرى المضاربتين بالآخرى قبل ان يبيع في المائتين او خلط اخرها بالآخرى بعد ما يبيع في المائتين
او خلط اخرها بالآخرى بعد ما يبيع في المائتين فان قال رب المال في المضاربتين جميعاً ففقط
خلط المضارب اخرها بالآخرى فانه يبيع في المائتين او يخلطها قبل ان يبيع في المائتين او يخلط
ما يبيع في المائتين او يخلط ما يبيع في المائتين دون الاخرى وان لم يخلط في المضاربتين اعمل ففقط
برأيه فان خلط احد المائتين بالآخر قبل ان يبيع في المائتين فانه لا مان عليه فان خلطها
بعد ما يبيع في المائتين فانه يبيع في المائتين جميعاً ونه رب المال من يبيع في المائتين قبل خلطها
او يخلط احد المائتين دون الاخرى فانه يبيع في المائتين جميعاً ففقط برأيه فاما
اذا قال له في احدى المضاربتين اعمل ففقط فيه برأيه لم يخلط في الاخرى فان قال له في المضاربة
الاولى اعمل ففقط فيه برأيه لم يخلط في المضاربة الثانية اعمل ففقط فيه برأيه ففقط
بالثانية وبالمثل لا يخلط من اربعة اوجه اما خلط احد المائتين بالآخر قبل ان يبيع في المائتين
او خلط احد المائتين بالآخر بعد ما يبيع في المائتين او خلط احد المائتين بالآخر بعد ما يبيع في المائتين
فم يبيع في الثاني او خلط بعد ما يبيع في الثاني دون الاول وفي الوجهين بينهما يبيع في المال الثاني
الذي لم يخلط له رب المال اعمل ففقط فيه برأيه ولا يبيع في المال الاول فاما خلط احد المائتين
بالآخر بعد ما يبيع في المائتين والوجه الثاني اذا خلط احد المائتين بالآخر بعد ما يبيع في المائتين
الذي لم يخلط له اعمل ففقط فيه برأيه وفي الوجهين بينهما يبيع في المال الاول والمال الثاني اخلط
او خلط احد المائتين بالآخر قبل ان يبيع في المائتين او يخلط احد المائتين بالآخر بعد ما يبيع في المائتين
الثانية التي لم يخلط له اعمل ففقط فيه برأيه فم يبيع في المضاربة الاولى التي قال له فيه اعمل ففقط فيه برأيه
فمذا اذا قال له في المضاربة الاولى اعمل ففقط فيه برأيه دون المضاربة الثانية فمذا اذا قال
له في المضاربة الثانية اعمل ففقط فيه برأيه دون المضاربة الاولى ففقط او قلنا ان يبيع اوجه

والمضارب يدعي القوم فان نفى شهود للمضارب انه اعطاه مضاربة في كل تجارته فالتبينة يدينه
وان لم يثبتوا بهذا الحرف فالتبينة يدينه رب المال واذا انتفى على الخصوم واخذنا في البيع الذي
وقع فيه الخصوم بعد ما تصرف المضارب في المال وانما جئنا بالتبينة لجواب بقية ما في التفتيش
الذي ذكرناه فيما اذا اخذنا في القوم والخصوم ومن ابي يوسف رحمه الله اذا كان المضارب لم
ان اخرج الى جميع البلاد او قال لم تأمرني بشي قال رب المال امرتك ان تخرج الى البصر وحدك
فالتفتيش قول للمضارب ولو قال للمضارب امرتني ان اخرج الى البصر والكوفة وقال رب المال الى
البصر وحدك فالتفتيش قول رب المال واذا دفع الرجل الى رجل البصر مضاربة فاشترى بها
معدن ثم نتق منه من مال نفسه وبقيت ائت المضاربة في يده فقال المضارب انما اشتريت المعدن
بنفسي وقال رب المال اشتريته للمضاربة فزادني ورجعت ائنا ان ائنا للمضارب الشا إلى
مال المضاربة ولا الى ماله فان كان اضاف الشرا الى مال المضاربة فالتفتيش قول رب المال ويكون
التفتيش للمضاربة وكان لا يؤكل الخاص بالشرا اذا كان الثمن مدفوعا اليه واضاف الشرا الى مال الموكل
وهناك لا يؤكل الا المؤكل مدفوعا الشرا لنفسه وكان له ان يجلس مال للمضاربة بما نتق في ثمن التفتيش
لا يؤكل الخاص بالشرا اذا كان الثمن مدفوعا اليه على النحو الذي ذكرنا وانما اذا لم يثبت الشرا الى مال
المضاربة ولا الى مال نفسه حكم التفتيش على ما عرفت والله اعلم **المستطاع**
رجل دفع الى رجل البصر مضاربة فاشترى بها للمضارب معدن ثم نتق منه كل واحد منهما البصر حتى
صار كل واحد منهما شريكا في مال المضاربة فاعتقهما المضارب لا يبيع رجل مالا قبل ان يثبت
ربني الله عنه لانه لا يري قيمة التفتيش الشا عند ما يتجوز في مقدار يمينه ابتداء لهما بوزن
الرجلي ولو اعتقهما رب المال يبيع واذا فتح ائنا فاعلم ان رب المال يملك المضارب بينهما وذلك
حتى ما يوزن ان او لم يوزن في مضاربة المبسوط حج ولما دفع الى رجل ماله مضاربة ملكي
ان جميع البيع لرب المال فهو بضاعة ولو دفع الى رجل ائنا بضمها فرب في المضارب وبضاعتها
جاز فان تصرف وبيع كان نصف البيع له خاصة فلو لم يبيعها فالتفتيش الاخر يكون على ما شرطنا ولو قال
خذ هذه ائنا فاني ان يبيع بالنصف الاخر في ان يكون البيع لي جاز ولا يكره فان تصرف
في ائنا وبيع كان البيع بينهما على ائنا والوضيعة بينهما ان يبيع ائنا ماله للمضارب بالقرين
والتفتيش الاخر بضاعة في يده رجل يملك بغيره هذه ائنا بضمها مضاربة بضمها البيع وبضاعتها
تبعها غير مقسومة كائنا المضاربة فاهذه فان ملك المالك في يده قبل التفتيش او بعدة بضمها قدر الهبة
لها بضمها المشايخ ولو دفع ائنا بضمها بضاعة وبضاعتها مضاربة بضمها البيع فرب في البيع يكون
لرب المال لا دفع البضاعة والتفتيش الاخر يكون بينهما على التولية لان دفع المضاربة رجل يبيع نصف
مبلغ من رجل بضمها ماله ودفع كل المتاع اليه فامره ان يبيع النصف الباقي ويملك بكل الثمن مضاربة
بالتفتيش فليكن كل الشا بالقرين وتعرف فيه في قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه البيع الذي امره ببيع
على ما شرطنا ان امره لا يكون بالشرا بما يملكه من الذين كل يبيع في قول ابي حنيفة رضي الله عنه
لا يميز بين حصة الذين يكون للذوق اليه خاصة وما رجع في نصف الذراع يكون للذراع من ذلك
ويعطى له ويملك هذه المضاربة فاستدرة في النصف محبة في النصف من عند ما اشتريه
المدينون بالذين يكون للامر والامر فاستدرة المضاربة في النصف لا يوقع بالقرين فكانت
فائدة في النصف محبة في النصف ورائن الذراع في هذه المثلثة شرط بضمها ثلث البيع والثلثين
للمضارب عند ابي حنيفة رضي الله عنه ثلثا البيع للمضارب كان رب المال قال له اعمل في مضاربك ثلثا

فان

يكون البيع لك ولعل على سبيلي فليكن ثلثا البيع لي وثلثا المضارب وثلثه فرب المال اثنى
برأيه المالك وحشته عن البيع ان كانت للمضاربة متفرقة ولو ان المضارب قال هذه ائنا بضمها
لا يبيد ولا يفسد عليه ومن فتح اقراوه من جميع المال لا يندم التهمة وان كان عليه من العود لا يبعد في حق
خبرنا العدة وان كان عليه من المدين ان هذا المضاربة ثم بالذين كان المالك ليعاين المضاربة وان بنا
بالذين ثم بالمضاربة تحاشا للمضارب اذا اقر في موصفه انه دفع الثمن ثلثا من فيه لئلا يكون عليه
لم يقر بمشاكل المال الى يده وان اقر انه دفع الثمن فمضى الى يده بوجه من تركه لان ثلثا مجهلا للامانة
واذا اخذت رب المال من المضارب ثلثا الثمن والمضارب يعمل بضمها للمال ان كان
للمضارب كذا دفع الى رب المال شيئا لم يكن مقدارا ويؤخذ من ابي يوسف رحمه الله ان رب المال يأخذ
ثلثا ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ من المال من المضارب قبل الحساب من
رائس المال لا ما رجعنا من ثلثا المال كان استرجاعا ليعلم ان رب المال فليكون ثلثا للمضاربة
يتدبره وتمام يتعدا ذلك قال رحمه الله وعلى هذا اذا اخذ المتاجر في الاجارة الطويلة شيئا من
المال لا يكون ذلك ثلثا للاجارة الطويلة ولو دفع رجل الى رجل ائنا وبيع وقال نصفها مضاربة
ربد بضمها البيع ونصفها وديعه فثم المضارب المالك بضمها وعمل باحدي النصفين وبيع فبصرف
البيع يكون للمضارب والنصف الاخر يكون بين المضارب ورب المال بضمها والوضيعة تكون
عليهما بضمها والمعنى فيه يعرف ما في ثلثا ولو اشترى المضارب شيئا فباعه من رب المال او
اشترى رب المال فباعه من مضارب به جازا وقال محمد وروى رحمه الله البيع باطل بل يديده اذا
لم يكن في المال ربع المضارب اذا قال لرب المال لم يدفع الى شيئا قال قد دفعت الي ثم اشترى
فالمال ذكر القاضي رحمه الله ان اشترى يكون على المضاربة فان ضاع المال في يده بعد ان يحد
قبل الشراء لثلاثين والقباض ان يفسد على كل حال في الاصحاحان اذا جحد ثم اقرم اشترى برب من
الضمان وان جحد ثم اشترى ثم اقرم لثلاثين والمتاع له والذراع المؤكل بشيء غير مضمون بالثمن
والا لثمن مدفوع اليه واذا دفع رجل الى رجل البصر وبيع مضاربة على ان يفتري بها الشاب ويطلب
ويحطها بعهده على ما روى الله تعالى من شي نويعينها بضمها او على ان يفتري بها الجلود والادم
وعجز ما خافا فهو جاز على ما شرطنا وهذا بخلاف ما لو دفع اليه البصر وبيع على ان يخطب
ويحطش على ان ما روى الله تعالى من شي نويعينها بضمها فان المضاربة لا تجوز واذا دفع رجل
الى رجل البصر وبيع مضاربة وقال هذه عندك مضاربة شرا فاذا مضى الشرا في قرين فلو كان ذلك
ان رستم عن محمد رحمه الله رجل دفع الى رجل البصر مضاربة بالتفتيش فافتقها المضارب من
رجل ثم جعها وعمل بها وبيع قال ان رجعته يملك الذراع اليه بضمها رجعت على المضاربة وان اخذ
بشرا لم يكن على المضاربة روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله اذا كانت المضاربة ذراعا بضمها
المضارب عند جهر في خطها القمري بماله بغير امره ثم اشترى المضارب متاعا به فاني فلو كان ذلك
رجل دفع الى رجل البصر وبيع مضاربة بالتفتيش فاشترى بها عبيدا ساوي البصر فباعها رب المال
ان يبيع الا بالتقيد وقال للمضارب ابوه بالنسبة انك ابيع حصتي وفي البيع بالنسبة فليكن له ان
يبيع الا بالتقيد فان باع للمضارب ثلاثة اربعة بالتقيد لم يكن له ان يبيع البيع بالنسبة حتى يبيع
ثلاثة اربعة ويؤخذ من ذلك رب المال رائس ماله ووجه ثم يبيع بعد ذلك البيع بالنسبة ان ابا
وفي المبسوط ولو كان رائس المال ائنا عليه فاشترى بها عبيدا ثم باعه بالكوفة فباعه برب ماله
دفع فعلى الشرا ائنا وبيع محبة ومائة دفع نقد الكوفة ولو قال ابوهك برب عشرة اخذ

في الوزن فان كان لا يعود لا يفتقر العتق والشعر وغيرهما جنتان ولا ياتس ما جنتك واجدا بانين
لا يوزن فان كان جنتك من يوزن فلا خير في الوزن الامتلاء بمنزل ولا يجوز بيع الحليب من لبن الغنم
بالشحم الا ان يعلم ان ما في الحليب من الشحم اقل من اللبن وكذلك اللبن مع الزيت ولا ياتس ببيع الزيت
بالزيتون وذهن البشيم بالشمع والعصير بالعينب والشاء اللبن بالزيت والذبيح بالحلوى
باللبن والقلط بالمرج والفرل بالقلط اذا كان يعلم ان الحليب اكثر مما في المرزوان كان لا يدرى
لا يجوز ان ياتس عرط ان يكون الحليب اكثر اذا كان الغنم في اخر شتاءه فانه اذا كان شتاء اقرية
له كالزبد بعد اخراج الزبد ليس منه فان في هذا الزبد اذا كان الشحم الحليب مثل ما ياتي من البش
يجوز مروي عن ابي حنيفة رحمه الله واذا باع الدقيق بكيل بكيل قال الشيخ الامام ابو بكر هذا رحمه الله
اذا كانا ملبوسين يجوز فان باع الدقيق بالذيق موازنه قال الشيخ الامام ابو بكر هذا رحمه الله فانه
يؤايدان في رواية يجوز وفي رواية لا يجوز وفي المبتوط الحنطة العسة مع الحنطة الجيدة هـ
جنتك ما جنت وكذلك المشتري مع الصبي والفارسي مع الرجل في الترخيم فاجتنب من اخلاق الرقيق والصبي
متجرب الي غنم وفي ارض غنم بلاء شحم وكذلك الله مع الرمح ولا ياتس في حنطة في شتاءها بحنطة
مدرا لا يجوز الا ان يعلم ان لذاراه اكثر على نحو ما ذكرنا ووزن كوز ما يكون ما جاز في قوله ابي حنيفة
لو اني يونس وجنتها الله كزن جنتها الما كهن يكي ولا يوزن في يجوز بيع اخذ في اخر شتاءه والجد
ان كان يباع وزنا بلجل يجوز شتاء بشرط البشوي ولا يباع الحنطة بالحنطة شتاءه مذكرا او نارا قال
ابو حنيفة الحنطة ليس يوزن ولا يوزن في وقال ابو عدي وهو عدي وقال ابو عدي هو عدي في الامان يكون
كيل لا يدخل تحت الوزن فيجب بيع الزبد بالمشي وان كان كبير لا يجوز ولا يجوز بيع الحنطة لا نقد
ولا بيشية وكذا لا يجوز بيع دقيق الحنطة بغير ما ياتي من حنطة رحمه الله لا ياتس واما لا ياتس
ولا يجوز بيع الحنطة بغيره او بغيره في قولهم ينجفان باع انا حديث جديده اذا كان في الامان
يبيع وزنا بغير المساواة في الوزن وكذا اذا كان الامان ياتس لوضف احدث والله اعلم بالشئ اب
الفصل الثاني في السلم يجوز السلم في المكملات والموزونات والمعدنيات المتقاربة
لا يجوز فيما اقل له كالحيوان ولا المعدنيات المتقاربة ولا يجوز فيما اقل له كالحيوان وكذا
المعدنيات الا في البشام خاصة ولا ياتس في الحنطة روي عن ابي حنيفة انه لا يجوز مروي هـ
الطراوي من اصحابنا انه يجوز وعليه الفتوى ان كان القابل والتار بوجوز السلم في الحنطة وزنا
له المختار ولا يجوز اسلام الحنطة والدقيق في الحنطة في قوله ابي حنيفة ولا يجوز السلم في الامني والوزن
لا يجوز في حنطة الصغار والكبد الا ان يترط من الوزن والاد من ثانيا معلوم الطول والعرض والحدود
فيحتمل يجوز السلم فيه كالشباب وكذلك الامم اذا كانت تباع وزنا فانه يجوز السلم فيه بذكر
الوزن اذا كان على وجه لا يمكن المنازعة بينهما في السلم والتسليم ولا خير في السلم في الرمان والسنبل
والنبطيخ والتما وما اشبه ذلك مما لا يكال ولا يوزن لا يخلط فيه القعير والكبد ولا يركب ان يوزن
في حنطة شتاءه وامل هذا الحديث مروي عن ابي يوسف رحمه الله قال ما ياتس اذ كان يوم القيام
فهو عدي شتارب لا يجوز السلم فيه مذكرا وذكر الزندو يسقي رحمه الله انه يجوز السلم في البشام
عذرا لانه عدي شتارب وكذا الكبد والشمس ويجوز السلم في اللينة والشمع الكل والدر
السلم شعرا في بيع بحيث لا يفتقر شتاءه وان كان يعود جاز ويجوز السلم في المسوح هـ
والاكسية والجوايق والاقنية والعمام والحجاب وما كان من جنس الشباب ولا يجوز السلم في
الذراهم والدنانير ولا ياتس حنطة في الذراهم الموزن لا يجوز عندنا واذ لم يبع قال عدي

بما ان رحمه الله بيل العتق اصلا وكان ابو بكر اعلم رحمه الله ببيع الحنطة بالذراهم الموزنة
حتى لا يترط ببيع الحنطة في الحنط بيل العتق بلاك الحنطة واشتقاها كالتسليم الموزنة ابو بكر
يحدث في السلم الشرعي الصحيح ما قاله عدي بن امان لان العتق المضاف الي محل لا يبيع في محل آخر والمبيع
في السلم المبلغة فيه وفي بيع العين للمبيع الغنم ولو ايسر فلو شاف في صفه او شتاءه من حنطة او قضا
في يوزن لا يجوز خلاف ما رواه السلم في ثوب حنطة يجوز والسلم في المايحور وزنا اذا اتفق المشاع
لو اذا جاز السلم في المايحور في الجهد ايضا وتذكرنا انه يجوز السلم في الشباب لكن انما يجوز بشرط
بيان الطول والعرض من ذراهم معلومة كرايس كان او خبرنا ولا يترط ذكر الوزن في الذراهم
واختلنا في المايحور والصحيح انه يترط ذكر الوزن ولو ايسر في ثوب الحنط ان يبين الطول والعرض هـ
والزبد لم يذكر في الوزن جاز وان ذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والبرقة لا يجوز مروي منه
انه اذا ذكر الطول والعرض لم يذكر الوزن لا يجوز ايضا لا يباع وزنا ولا يباع ثوب خريشوب خضر
يذا يبيع لا يجوز الاوزان يوزن ان لا يباع الاوزان ولو ايسر في اللبن كيل او تورنا جاز لانه ليس بمكيل
ولا موزون فجاز يجوز كيف ما كان واذ ايسر الذراهم بخرنطة والذراهم لم يكن عنده تدخل بيشية ولم
الذراهم فان توارى عن عين الميتم اليتم من ذراهم البشام فكل السلم والذراهم المضاف اقرارهما
بيل العتق والامان في السلم اذا توارى كل واحد منهما عن عين الميتم المتعاقدان عند السلم والمتعا
ربان اذا صار اسلا او اكثر بيل العتق جاز لم يترط واما اذا كانا جاز بيل العتق لم يكن ذلك
فرق ليعتد الاجر لزمته وان كانا مصلحتين فهو فرق ولا يجوز السلم في الاواني المختارة من الحنط ان
كان نوما معلوما جنتا لاني يجوز وكذلك الكمران على هذا ويجوز السلم في الدقيق كذا وذا وكذا
قوله ويجوز السلم في الحنطة والدقيق في قولهم ينجفان باع انا حديث جديده اذا كان في الامان
يبيع وزنا بغير المساواة في الوزن وكذا اذا كان الامان ياتس لوضف احدث والله اعلم بالشئ اب
يوسف ومولاه القوي وافر من الحنط ينجفان باع انا حديث جديده اذا كان في الامان
يبيع وزنا بغير المساواة في الوزن وكذا اذا كان الامان ياتس لوضف احدث والله اعلم بالشئ اب
معلوم بالقيمة في زمانه وان كان مطلوبها بالاجل وان كان بنا ذلك وهو الصحيح واذ ايسر في
يبيع في الذمة ذكر في الاجازات انه اذا استأجر شيئا بيلم في الذمة جاز وما يبيع اجرة في الاجارة يبيع شيئا
في البساعات فلا خير في السلم في ثوب الطول وكذا في الحنط ان كانا جاز بيل العتق لم يكن ذلك
مشتاوتهم عانق بين هذا وبين البشام في الحنط ان كانا جاز بيل العتق لم يكن ذلك
يأتي ذلك في الحنط الطير وعن ابي يوسف قال لا ياتس في الحنط ان كانا جاز بيل العتق لم يكن ذلك
في الحنط واذ ايسر في الجذع من ثوبا معلوما ويبي الحنط وليلة والمكان الذي يبيعه فهو جاز في السلم
مذكروا معلوم كالشباب والشاء وصنوف البساعات والحنط والقصب والامام الفلظ في القصب
اعلم ما يبيعه به للسل سواد ذلك او نحو ذلك فبيعت ذلك لا يجرى المنازعة والطن الحنط ولا يجوز السلم
في الحنطة لادبيته لانا الروم منقطع عن انديا لما قال ثمن الاية البشام في حنط الله اذا ايسر في
الحنط هو اه خاصه وهو مشتق عن انديا لما قال ثمن الاية البشام في حنط الله اذا ايسر في
الارض فبطلت الاية لم يرد بهذا هوام خراسان وامامنا زاده قرية على الفراء اسمي هوام وقلنا بلاك
القرية يتوم انتفاعه ولو ايسر في ثوب مروي فلا ياتس به قال ثمن الاية هذا رحمه الله من اخطا باماني
قال ان الثوب المروي لا يتوم انتفاعه بعلان الطعام الحنط قد يتما مل حركه هراء قال رحمه الله
يغزو هذا حنط قالوا ما قد است امل حركه هراء ولكن المعنى الصحيح في السلم ان تسببه الثوب
الي هوام لبيان جنس البشام فيه لا ليعين المكان فان الثوب المروي ما يبيع على حنط معلومه بشتا يبيع
في بلاك البشام لعمراه او بغير هراء فانه يبيعه مروي لا يبيعه الزندعي والدواهي بعلان الحنط فان

حمله هرا ما يذبح بأرض هراة قال شيخنا رحمه الله ان نسب الطعام الى موضع يعلم ان مراده بذلك
يكون القصد لا يفسد البيع كالبيع في حارة فان يذرك ذلك لبيان جود وكذا المحطة ولا يحسن به ماء
ينبت تلك الثمرة فانه قال في حمله جوده ولا يابى بالثمن في الجود والبطول لانه سوزون متعلق
وبعض المتأخرين يقولون هذا في الجود وبارنا خوارزم فانما يلاحظ في ذلك انما في فصل
ديارنا فيلجأ ان لا يجوز ان لا يلاحظ في ذلك وصدق الشعير وقد نقل ذلك وقد يكثر منه علف الماويه
ولا كان هذا يفتايش الثمن في الناطق المزركل ثمن ائمة الشرحي رحمه الله والاصح ان لا كان متعلق
بند اقل الصنعة على وجه لا يتناوب فاشتمل على كل ما يصلح من الصنعة بعد ما شتمت في المز
ملازمة البزوة ولا حرم في البيع الثاني والثالث منها محلت منها الصغير والكبير والثاني مما
طرد الاحكام فاجدها مستترة ببيع الثمار ولان ذب الثمن اذا ذب الثمن فيه يعلم ان فيه كانت
اقاله يعلم ويلزمه رد الثمن المال اذا قبل وفي المذموم اذا انزاع الثمن التمس التمس عن طعام
البيع في ايراده في ظاهر الآية وروي الحسن عن ابي جهم لا يبيع علم يبيع العلم لانه اذا قبل
كان صحا للقبض العلم ولو ابرأ العلم اليقين من الثمن عن ثمن المال وقبل المبرأ يتكلم العلم
فان رد المبرأ لا يبطل والثمن بين ايراده رب العلم العلم اليقين من الثمن وفيه وبين ايراده العلم
اليقين رب العلم من ايراد المال ان يكون العلم فيه وفي لا يبيع في الجاهل في بيع المبرأ فانه لا يبيع
في المبيع بطلان ذلك الشرط وذا من مالو العلم وراى مال فان قبض كل واحد منهما في الجاهل في بيع
والا يبرأ يذبح الثمن المستحق فلا يجوز ولا في العلم اليقين ببيع المبرأ فانه لا يبيع
خذ هذا او روي بقا منه ثمانية ميسائل اربعة في المذمومات واربعه في المكيلات والوزنيات
كما المذمومات اذا كان ثمنها العلم اليقين ببيع المبرأ فانه لا يبيع في المذمومات وكونه زيادة
الوزن مقابل الموزنة والوزن المبرأ ولو جاز يبيع روي او ما صورته في ذلك خذ هذا او روي
وروا قبل جاز وكون ذلك ايراده العلم اليقين واما المكيلات والوزنيات فتقول ان سلم عشرة دراهم في
عشرة اقسوة من المحطة فاني حمله جوده وقال خذ هذا وزدني ووقا لا يجوز ولا جعل المذموم
مقابل الموزنة والوزن في الاموال الموزنة عند المقابلة فيجوز لانه في المذمومات لا يبيع
وقال خذ هذا وزدني ووقا او جاز يبيع اقسوه وقال خذ وازد عليك ووقا قبل جاز ويكون
ذلك قاله العلم في ثمنه في النقل الثاني وبيع في النقل الاول ولو جاز بعثه اقسوة
زويده وقال خذ هذا وازد عليك ووقا لا يجوز لانه اقاله في الصفة وعن ابي يوسف انه يجوز في الثمن
كلها واذ اتم رجل لا يبيع واحد بالثمن كقوله لا يبيع الكليل ذب الثمن في راي المال يتوقف
ذلك على اجازة العلم اليقين ببيع الكلاله بامره او بغيره فانه ان اجاز جاز وان لم يجز يبطل
البيع على حاله في قول ابي جهم رحمه الله ورحمها الله وكذا لو صالح اجنبي وراى العلم على ذلك هذا اذا
كان راي المال بين الثمن فان كان غنيا كالقبيد والثوب وفحوم يتوقف الشغل على اجازة العلم اليقين
في قولهم جميعا رجب لان اسلم في رجل الى طعام فصاحه اخذها على راي المال ابي جهم رحمه الله
المال يتوقف الشغل على اجازة الشرط في قول ابي جهم رحمه الله وان اجاز جاز وعلم ان يكون المذموم
من راي المال اجازة وما يبي من العلم بينهما وان رد قبل الشغل وبيع العلم ولو ان رث العلم ولقوله
اليقين اختلنا في جين الثمن عليه بجمالهان وكذلك لو اختلنا في الصفة ان المبيع فيه وبيع واما الثمن
الذين يبيعونه فاجدها مستترة في الاثر انما لا يفسد لانهم من اختلاف في الصفة فاهو يبيع
يكون اختلاف في الثمن عليه فان لم يفسد في الثمن عليه لكان اختلاف في الثمن فانه قال

المطالع

المطالع مع ثمنه فان اقاما القينة فالبينة الطالب وهذا قول ابي جهم رحمه الله فانه وان لم
ينص عليه في الكتاب وبمنه في يوسف ورحمها الله بجمالهان ويترامان العلم وقيل هذا
الاختلاف على مذهب هذا فان من مذهب ابي جهم رحمه الله ان لا يفسد لانهم من ذكره فالاختلاف
فيه يوجب الثمن عليه وبمنه في يوسف رحمه الله البينة بل هو راي لا يفتايش الى ذكره والله اعلم
الفصل الثالث فيما يتعلق ببيع البيع وفيما يكون تبيعا ولان ابي جهم رحمه الله في الثوب بكتا
ولان المشرى اشترى او قبلت او مضيت او اجرت ينعقد البيع ولا ينعقد بلفظ الامر نحو
ان يقول يعني هذا القيد فقال بعت وكذا لا ينعقد بلفظ الامر لا ينعقد بلفظ الامر نحو ان
يقول انما يبيع ما يملك هذا القيد بكذا فيقول المشرى اشترى وقد يكون البيع بالخذ والاد
فقال من غير لفظ وبيع هذا بيع الثوبين واختلت المشايخ فيه قال بعضهم هذا البيع يفسد بالاشيا
الخصيصه كالخمر والخمر والسكر والخطب وقال بعضهم ينعقد هذا البيع في الكل قالنا لا يفسد
الامام ابو الحسن السعدي رحمه الله وهذا البيع لا يكون الا بقبض البذلتين ولان بعت منك هذا
القيد بالثمن بوزن قال بعت منك ثمانية وبيان فقال المشرى بعت كان البيع بالثمن الثاني ولو
قال بعت منك بالثمن بوزن وقل المشرى بعت قال بعت منك ثمانية وبيان بذا في الجاهل او في الجاهل
اخره قبل المشرى ينعقد الثاني وبيع الاول وكذلك لو باع بغير الثمن الاول باقل او باكثر نحو ان
يبيع منه عشرة ثم باع ببقية او باع عشرة فان باع ببقية لا ينعقد الثاني والاول ينعقد بحال
فان الثاني من الثمن بوزن ولان قال انما يبيع بعت منك هذا القيد بالثمن بوزن قال المشرى اشترى
بالثمن بوزن وذكر في الواو انه ينعقدنا ببيع بالثمن بوزن والاول الاخرى زيادة في الثمن ان يسلما
البايع بوزن ولو اشترى المشرى فقال اشترى منك هذا القيد بالثمن بوزن فقال البايع بعت منك بالثمن
بوزن كان ذلك خطأ لا يفسد ولا يفسد في الثمن بوزن قال بعضهم لا ينعقد البيع في المشرى الجاهل
بالخطوات قبل البذل وقال بعضهم ينعقد اذا اخذ الخطاب من الخطاب فانه ذكر في كتاب القل
او قال لهما احاديدي واما عشيان فتاوى اخبرت مؤمنوا بالخطاب ببيع الثلثي ولان قال اميرك هذا
القيد بالثمن بوزن فقال المشرى اشترى منك قال ابو بكر الاستكاف ينعقد البيع بينهما بلفظ الوتالة
وقال القبيد ابو جهم الكبير لا ينعقد وبه اخذ القبيد ابو الليث هذا قول ابي جهم رحمه الله في الماعرف
وخلل ساوم رجلا الثوب فقال انما يبيع ابي جهم بعت عشرة وقال المشرى لا اخذه الا بعشرة فذهب به
والبايع لم يزل شيئا فبعت عشرة ان المبيع في يد المشرى حين سؤمه وان كان في يده البايع
فاخذ منه المشرى ولم ينعقه البايع فهو بعشرة ولو كان بين المشرى فقال المشرى لا اخذه الا
بعشرة وقال البايع لا ابيع الا بعشرة فبعت عشرة فذهب به المشرى ثم تناولا من يده البايع ولم يزل
شيئا وذهب به المشرى فهو بعشرة ولوقال لغيره بعتك عبيدي هذا بالثمن بوزن فقال الرجل
هو جرم يبي جوايا في قول محمد رحمه الله واخذ في الميراثين عن ابي جهم رحمه الله ولوقال
فروخو كان جوايا وعقوا لعبيد ولوقال بعت عبيدي هذا بالثمن بوزن وقال المشرى قد فعلت
ما نبتا ولوقال نعم لم يكن بينا الاثر انه لكان امره على نفسك فتاوى لم لا تطلق في مفااتي ه
بمن يقد انه ينعقد البيع في النصلين بجمالهان قال يبيع بعت منك هذا القيد بكذا وقال
المشرى اشترى بكذا ولم ينعق البايع قول المشرى لا يبيع البيع وان يبيع ذلك اقل الجاهل والواجب يقول
لم يبيع ولا يقر في اذيه لا يفسد في الثمن لان الظاهر كذا به ولوقال البايع بعت منك هذا القيد
بكذا قال بعت ولم ينعق المشرى وبيع البايع وقال المشرى اشترى بكذا ينعقد البيع ولوقال بعت

وقال المشتري لم اشترى وخرج الكلامان متناهيين البيع قال رحمه الله هكذا كان يقول والدي رحمه
الله رجل كتب إلي رجل اشترى عبداً هذه الفكتة إلى رب العبد بقتلته كان بيعاً له وحده
الركبان وفي الشرا الكبير قال رحمه الله اذا قال الرجل قد بعته بيدي هذا من فلان بالثمن
دوم واذهب يا فلان قل له فلم يذهب فلان وذهب غيره فاحتره فقبل جاز البيع لان المحل
يكون الرمي له سمي ان سلع ضرورية الحاجة إلى البيع فالتبطل فما دنا من انما فاضح وذكر
عنه أيضاً ان ابي بكر اذا قال العبيد دار الحرب ثم اضر سداً في يدي في البيع من المشتري
شئاً فقد اقلته فليزده ويخرج ففعلوا وادروا وقبلوا اذ الله على ذلك وروى عن الامام رجل
قال لا خريعت هذه الامنة بالثمن ولم يتقبل المشتري حتى تطلع رجل يدها ووقع المارش إلى البايح
فلم يذم فتنال المشتري قبلته لا يجوز له ان يجره من البيع ولا يجره من البيع ولا يجره من البيع
المارش فصار كالتبطل فليزده ويخرج ففعلوا وادروا وقبلوا اذ الله على ذلك وروى عن الامام رجل
ثم قبل المشتري لم يجره وكذلك لو باع عبداً من ثمن يتقبل المشتري حتى تطلع رجل يدها ووقع المارش إلى البايح
المارش ثم قبل المشتري لم يجره وكذلك لو باع عبداً من ثمن يتقبل المشتري حتى تطلع رجل يدها ووقع المارش إلى البايح
ويزده ويخرج ففعلوا وادروا وقبلوا اذ الله على ذلك وروى عن الامام رجل
التم ثلاثين اجسداً ربح على القضاة ما عسى تدر النقضان من الدوام لان البيع انعقد بالشرط
على قدر العدة ولا يرجع بقدر النقضان من المحل لان المحل لم يقع عليه هذا اذا كان الرجل من قبل
البلدة الذي وقع فيها البيع اما اذا لم يكن من اهل هذه البلدة بان كان غريباً وقد اطلع
اهل البلدة على شجرة الخبز والحبر وشاع ذلك على وجه لا يتفاوت تنال الغريب بغير
أو قضاب اعطاني يدع خبر او اعطاني لها فاعطاه باطل مما شاع ولم يعلم المشتري بذلك ثم علم في
الخبز له من يرجع كما اذا كان من اهل هذه البلدة وفي المحل ليس له ان يرجع لان الاصل
والبيع من الخبز مشتق فيظهر في حق الكل وفي المحل من الغريب فلا يفسد في غير اهل البلدة
ويقبل قال لا خريعت بك هذه الدار بعشرة ولم يزد على هذا او قال المشتري اشترى
بك هذا الثوب بعشرة ولم يزد على هذا او قال اشترى منك هذا البليغ فلم يزد على هذا
فان كان ذلك في بلدة يتبايع الناس فيها بالذراع والدينار والفقوس في الدار يتعقد البيع
بعشرة وانا يدينان الدينار بعشر اذ لا وفي الثوب يتعقد بعشرة وراهم
وفي البليغ يتعقد بعشرة اقل من ان كان في بلدة يتبايعون فيها بهذه الجملة يتعقد
البيع بعشرة من النقد الذي يتبايع به الناس والله اعلم **الفصل الرابع في البيع الفاسد**
واحكامه وعن ابي هريرة وابي سعيد رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشتري
الرجل ما شوم اخيه ولا يبيع على خطبته وقال لا تشا جشوا ولا تبايعوا بالدار الحجر ومن ايتنا
احبوا فليعلمه اجره وهذا حديث مشهور في لغة النكاح بالقبول والعلو ثم النهي عن الاستيلاء
في شوم اخيه بعد ما ركن اخذها إلى صاحبه اما اذا استأمنه بشئ ولم يركن اخذها إلى صاحبه
لا يأتى للغير ان يستأمنه وان اشترى من البايح المأمنه لا يأتى به على ما روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال فاعا وحلتا مع من ركب وصده بيع المأمنه ان ينادي الرجل
في شوم اخيه بنفسه او نال به ويؤيد الناس بعضهم على بعضهم فلا يأتى الا فلا يأتى للغير
ان يؤيد وكذلك الخطبة على خطبة الذي يخطب هذا والمراد بالمشا حش الامارة ومنه يبيح القضاة
ما جشوا لا يتغير الشئ من او كارهها فالمراد ان يطلب التسوية بين يديهما لا تساوي ذلك

ولا يتعقد شراؤها وانما يتعقد ان يرغب في شراؤها به وهذا من باب الجداع والغدر والغدر
وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تبايعوا بالدار الحجر وفي بعض الروايات ولا تبايعوا بالدار
من هذا فالسند هو الطرح وهذه انواع يتبع كانوا يتعارفون في الجاهلية وموان يرمي اليه
بحر إلى سلفة انسان فان اصابت وجبت البيع او طلب سلفة من انسان فان طرح اليه صاحبها
وجب البيع بينهما ثم نهى الشارع عن ذلك لما فيه من الغدر والغدر وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم عن بيع غدر والغدر ما انطوت فتنك مغيبته وخفت عليك غابته ما خرد
من غرا الثوب وهد طيه والنقح يقولون الغدر ما يكون مشهورا لعامة والعقب قدح
من خشب معمر والحليس للبيد كذا روي تحت البردة فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم عن بيع الملاقيع والمعايير وعمل الحيلة والمضامين ما تضمنته الاضاليل وفي النطق
والملاقيع ما تضمنته الارطام وفي الاجنة وحل الحيلة فزيج ما حله هذه الناقصة وقد كانوا
يتساقطون ذلك في الجاهلية ارجل الشوع ذلك كله بالذي من بيع الغدر كذا ذكره عيسى
الائمة السرخسي رحمه الله في بيع الماشي من بيع الملاقيع والمعايير
فهو من بيع مشروع فان ذلك يوجب الفل اذا اتصل به القيد ولعل المأخوذ ما قاله
شبه الامانة السرخسي رحمه الله واذا اشترى الرجل شيئا من غيره ولم يذكر ثمنه كان البيع فاسداً
ولو ان البايح قال بعته بمك هذا القيد بالثمن وقال المشتري قبلت كان البيع فاسداً والظاهر
ما فيه من ذلك عند البايح والبايع ما لا يفتن اذ لا يفتن القيد ولو ايت رجل جنحة في شعبه
وريت لا يجوز الاكل في واحد منهما وهذا في جنحة وقال يجوز في جنحة الرئس وجنة قول
ابي حنيفة رحمه الله ان العدة المفيدة في العقد وجدت في الكل انما في جنحة الشعيير فانه
واحد اخذ وصفي علة الربوا واما جنحة الرئس فتد جمل قول العقد في كل واحد منهما
فهذا قد قبل العقد في احدهما دون الآخر لا يجوز وهذا شرط فاقيد وايتكم بالشرط
الفايد يفسده بخلاف البقي والمدير لان العقد في المدير ليس بفايد ولكنه غير فائد
وذلك معنى فيه لا في العقد فلهذا لا يتعدى إلى الآخر وكذلك ايتكم فوهبه في موهبه ومرد
لان الخمسة يحرم البيا كالكيل قال الشيخ الامام غير الامانة السرخسي رحمه الله وهذا يفتن
ان الطريق ما قلناه وقت ما قاله بعض مشايخنا رحمهم الله لابي حنيفة ان كان القضاة
اذا كان قوماً يجمعون عليه فيمكن في النقص سعدى إلى ما يفتن كان فتاد بسبب الجاهلية
غير مجمع عليه فتد سعدى بين الفصلين فعدونا ان الطريق ما قلناه واذا اشترى الرجل شيئا
إلى الحصاد او الدباس او القطاف او إلى جدار الخلد او مرجع الحاج او الميلاد أو إلى النير
أو إلى الممرحات فهذا كله باطل قبل الميراد بالميلاد وقت تخرج البهائم وذلك قد يتقدم وقد
يتأخر وقبل ذلك امارة بغيره في جلي وقد يتقدم وقد يتأخر وقبل ذلك ولا بد من
ملاوا الله ملكية وذلك غير معلوم عند المتكلمين وكذلك من النقصان في الظهر وكذلك
البيع إلى الساسي وفي اعياد واذ ابطال المشتري الاجل الفاسد وتعد البيع إلى الجاهلية
أو بعد الإقرار عن الجاهلية جاز عندنا استصحابنا فقال رفرق الشاري لا يجوز كالتكاج بغير
شهود فلا يتعدى حجة بالامانة والكماع إلى أجل لا يتعدى حجة بالامانة والمأجل وكما ليس إلى
منه بالبيع وانما طار الامانة ويعدنا انما يبيع الاستطاع قبل نجي اوان الحصاد حتى لو انا اوان الحصاد
أو تحقق الاتصال على وجه لا يمكن فقله فقرر القضاة واستطاع التأجل انما يبيع من لا التأجل

لا يتخلو منه الحنفية من التراب لا يري ولا كذلك المبيك فانه يخلو عن الرضا فيكون التبريد والرد
ولو اشترى كما مضى فوجد فيه مجا كثيرا او مكي ما ذكرنا في الحنفية نوع اخر في بيان ما يمنع
الرد بالقبيل وما لا يمنع الاستخدام بعد العلم بالقبيل مرة لا يكون دليل الرضا بالقبيل بقدر
شأننا رحمهم الله قالوا لا يجوز ان يكون الامتحان والاحتياط ليتعلم انه سمي العيب هل
يصلح ام لا ولكن هذا ليس بصحيح لكن الصحيح ان يقال ان الاستخدام مرة لا يختص بالقبيل
والاستخدام في المرة الثانية دليل الرضا وكذلك الرضا في استخدام في كتاب الجارات
بان لا يترها بتعدد المتاع البطل او انما هو عن البطل او يترها بان يترها بان يكون عن شدة
او يترها بالجلد والبطل فورا فلو كان كذلك يكون رضا عن البطل فيمن اشترى جارية
لها لبن فافضت مبيعا لها او بطلت في ثم وجب المبيع بها مبيعا له ان يردوها ولو انما خلط
لبنها فاشترى بملكه او شربته ثم وجد بها عيبا فلا يردوه وهذا على اصل ابى يوسف فيستقيم فان
بيع لبن الامه يجوز مبداه لانه مال وقيل هذا قالوا اذا اشترى شاة فوضعا ولدها ثم اطلع
على عيب بها فله ان يردوها واذا ما خلطها وابلعه لم يردوها ان يردوها بالقبيل وقيل الحارثية
يمنع الرد بالقبيل بكونها كانت او شيئا وكان له ان يرجع بالقبيل لان يردون البائع انا اقلها
كذلك وقيل غير المشتري كذلك يمنع الرد بالقبيل بكونها كانت او شيئا بكونها كانت او شيئا
شبهه غير ان العيب اذا كان عن شئيه كان للمشتري ان يرجع بالقبيل وان كان البائع انا اقلها
كذلك لكان العيب الواجب عن وحي شبهه كان للمشتري ان يرجع بالقبيل وان كانت الحارثية
ذات رجع عند البائع فوطيها زوجها عند المشتري ان كانت الحارثية بكونها كانت او شيئا
وان كانت شيئا كذلك الجواب وان لم ينعق الزوطي كان للمشتري ان يردوها هذا اذا وطئ الزوطي
في رد البائع مرة ثم وطيها عند المشتري فاطا ولم يظاها عند البائع مرة اما وطئها عند المشتري
لم يذكر محمد رحمه الله هذا القفل في الأصل واختل المشتري فيه والعيب ان يرد بالقبيل ولو اشترى
مردودا فاحصاه ثم اطلع على عيب كان له الرد ان لم ينعق المشتري كذا ذكره في كتابي اهل شريفه وكان
الشيخ طهير الدين المزيهني رحمه الله يعني بخلافه والزيادة هل تمنع الرد بالقبيل انتم بان الزبانية
لو كان متقبلة ومنقبلة فالتمس نوعان فيمنعه من المبيع كالبيع وما اشبهه وانما يمنع الرد بالقبيل
بالاساق سرا قال البائع انا اقبله كذلك اؤلم بطل من المبيع كالمس والجمال والاعلا البياض وانما
لا تمنع الرد بالقبيل في ظاهر الزبانية فان اشترى الراد او زاد الرخوخ بالقبيل وقال البائع
لا اعطيكك نقض المبيع ولكن رد على المبيع حتى ارد عليك جميع الثمن هل للبائع ذلك قال ابو حنيفة
ذ ابو يوسف رحمهما الله ليس له ذلك وقال محمد له ذلك وذكر في الفتاوى المتقوية الزيادة
المستحقة لا تمنع الرد بالاجماع وهل منع الاسترداد في المخلات الذي ذكرناه ايضا وذكر شمس
الدين السرخسي ان الزيادة المستحقة تمنع الرد عند أبي حنيفة ذابي يوسف وعند محمد لا تمنع الرد
وعنه الزيادة المستحقة بالمهر فانه على المخلات والزيادة المستحقة الموقلة من المبيع لا ترد
في التمر وقا هو في معناها لا يردش والعقوباتها تمنع الرد بالقبيل والبيع وفي المشتري اشترى من آخر
مبتدأ البائنا او جارا او قبعة فبني ذلك في يده ثم اطلع على عيب به فلو كان ان يردوه قال محمد رحمه الله
ليس له ذلك حتى يردوه الى الذي لو كان مكان التي جارية اشترى محمد رحمه الله الى انها ليست نظير
التي حيث قال اري سعر هذه الجارية ثم وقرتها قربنا ولا اري بملكها ملك المدة وفي التمر ويرى
اشترى شيئا او اجرة ثم اطلع على عيب فله ان ينقض الاجارة ويرد البائع بالقبيل بخلاف ما لو رده

منه

من غيره وفي المشتري اشترى منها نحو ثيابا خده الخمي كل يومين او ثلاثة فاطبقت ملكه عند المشتري
فله ان يردوه وفي فتاوى ليد البنت اشترى مبداه في مرقع فاراد المرقع في يده المشتري فليس
له ان يردوه على البائع لكن يرجع بنقصان القيب وان كانت به قرحة فافترت منه فله ان يردوه
ولو كان به مرقحة نالت انه تلبس له الرد ولو اشترى منها فاستقال البائع فلي ان يقبله قال
هذا ليس يعرف على البيع وله ان يردوه اشترى غنما وطاقم البائع في عيب به فترك الحنفي
ايضا ثم عاد الى الحنفي فله ان يرد البائع لم يترك الحنفي فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع
فاحصاه في العيب وكذا اذا اراد الرد لم يجد البائع فاطعه فامسكه اياها ولم يعرف فيه تعرف يذلل
على الرضا ثم وجد البائع فله ان يرد قال العقبه ابو الليث رحمه الله فلي هذا اوردت مشايخي على زمانني
رحمهم الله رجل اشترى من رجل عبدا ثم ان المشتري اشترى رجلا بيعة ثم علم المهر يرد وكان
به عيبا قال ان كان باعده الذليل بخصر الموكل ولم يزل الموكل شيئا فله ان يرد البائع حتى لو لم
يسون البيع بل لم يزل المشتري فلي يرد ان يرد وكذا اذا اقله الذليل انه يذهب في مرقع له
او اجرة المير ان الذليل سوم به وهو معرضه لبيعه فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع
هو دار وكرد لا يردوه وترجع بالنقصان اشترى مرقعا وادخلها في القاد ثم اطلع على عيب بها
ردوها اشترى من مرقع او حذوه ثم اطلع على عيب به لم يردوه الا بقرضا البائع وفي المشتري اشترى
من آخر دينارا بداراهم وثنا بداراهم ان المشتري يبيع الدينار من رجل آخر ثم وجد المشتري
الآخر بالدينار مرقعا وادخله في المشتري الاول فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع
الاول ولا يشبه العرف فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع
لم يردوها القرم ويطا فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع
منغير فله ان يرد وكذا الحنف والحنفية فان كان البائع ان الحياط فانه اياه فقال الحياط انما
جنيب فله ان يرد وكذا اذا قضاه ودام زيف فاقال للبائع ان تراجت عليك فالا فتردها
فلي تقبل على ذلك لم يرد عليه فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع
هذا وبين ما اذا اشترى منها فوجد مبيعا واداره فقال البائع اعرضه فلي البيع فان لم يردوه
أخذ رد على مرقعة فلي البيع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع
ليست بين حتى القابض بل هو في جيب حتى لو لم يجد ما جاز ومات في حقه وادلم بخور صارت
فلي يملك الذابض فتع اشترى الذابض القابض بالقبيل فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع
منه في ملك القرب بل من المالك اما اشترى مائة الف من زان كان مبيعا اياها ان له حق الرد بالقبيل فلا
يملك ان يجل ثوب البائع او ثابته تصرفا وان عرض المشتري المبيع فترقا منه في المبيع لبيته وذلك له جبا
بصرف خياره وقيل محذوا قال المشتري للبائع في حال العيب ان لم اردوه اليوم فقد رخصت بالقبيل
فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع فله ان يرد البائع
بينة فهو بمنزلة البنت فان اشترى اسكيا بجميع الثمن وان شاورها فان كان قد بني بها بيتا
فله ان ينعق بناءه وليس له ان يرجع به بينة بناءه وفي فتاوى محمد ورجل اشترى فقهنا ببيته على انيه
بعينه واتي على ذلك ايام طافح زان البينة وجد بها ثارة مبيته وانكر البائع ذلك ان يكون في يده
لا تكون قول البائع وفي النوازل رجل اشترى خلا في طابية ووجه في جرة فوجد بها ثارة مبيته
فقال البائع هذه الثارة من جرتك وقال المشتري بل كانت في جرتك فالتقول قول البائع
نوع اخر رجل قال لآخر ان يبيدي هذا البني فاشترى مني فقال لآخر بكم تبينه فقال بكذا

اشترى منه ثم وجدته المشتري ابنا فليس له ان يردّه وهذا ظاهر فان باعته المشتري من اخذ
فوجدته المشتري الثاني ابنا فقام المشتري الثاني بيمينه على خصاله البائع الاول لم يمتنع به
شيئا ولذا قال البائع الاول للمشتري الاول بعثك هذا العبد على انه ابن او على انه برقي من بابيه
والجمله بما فيها كان للمشتري الاخر ان يردّه على المشتري الاول عالم بيمينه على انه باعه وهو
اجل ان يردّه عليه فبده يدين ثم باعه من اخذ ولم يذكر الذين فان للمشتري ان يردّه على بايعه بذلك
الاقرار الذي كان من البائع الاول وليس هذا الاقرار بالاباى قبل البيع وبعدة وحق البيع
الاخر من المشتري الاخر وبما فيه الذي لم يرد على باي ولا اقرار بالروح الا اقرار بالذين فكل جواب
من فته هناك فثنا كذلك رجل اقرا من امة ابيك ثم وكل وكلا ان يبينها ولم يبين انها ابنة
فماها سامره وثنا بضم غم المشتري بذلك الاقرار او اقرارا على بايعه وكذلك بايعه وثنا
لم يبق فليس للمشتري ان يردّه على الوكيل ولو ان الوكيل قال يذركل ان يردّه على ابنته وسرا
من ابنته فباعه الوكيل ولم يبين امرها ثم علم المشتري خصاله الموكل فله ان يردّه بذلك رجل
باع من رجل عيدا واقرا البائع والمشتري با بايه ثم باعه المشتري من اخذ وكم ابنته على انما هو
وكنت ابنت ثم ان المشتري الاخر علم بالاباى وبما جازي بين البائع الاول والمشتري الاول من اقراره
لم يكن له ان يردّه ولا يكون اقرار المشتري الاول با بايه نافذا من وقت بيعه من المامه وجعل
المشتري من اخذ جازيتم ادعيها ابنته واقام البينة على ابنتها وردّها القاضى بذلك ثم اقام
رجل ابنته امته ولدت في ملكه وقضى بذلك القاضي له بالجابية ثم باعها امته لحامه المشتري في ابنتها
واخرج عليه حكم الحاكم بالاباى فلما ان يردّها رجل سامر وجلا في غيبه فقال المشتري اشترى مني فانه
ليس به يثبت لم يثبت بينهما بيع ثم ان المشتري وجد بالعبد غيبا عند جثله فقام فيه البائع واقام
بينة انه كان بهذا البائع واقام البائع بينه انه قال بهذا الماومة اشترى مني فانه لا يثبت فيه ثلثه
لا يثبت في اليه البينة ويتبني بالرد على بايعه ولذا قال ليل اوم اشترى فانه ليس به يثبت كذا
علم سبق بينهما بيع ثم ان المشتري ادعي ذلك البنت واراد ان يردّه على بايعه بذلك القبط ليس
له ذلك ولذا كان مكان القبط ثوب ولباى المشتري بما فيها لا تسع دعواه ولا يرد على بايعه في الدجيم
جويتا ولذا دعي المشتري جويتا بالبائع والبائع يعلم ان هذا القبط كان به يوم البيع وبقية ان يكون
حتى يتبني القاضي عليه بالرد قال رحمه الله وكان والذي يترك هذا الاشياء البائع من غير ان اذ
فيه من غير قصدا لا يكتفه الرد على بايعه كان مضطرا الى المصانع من النبوة وكان يفتنه من ذلك
اما اذا لم يشترها من غيره فملكه ان ياحده ولا يكون في بضعه من ذلك من الاخذ والله اعلم بالصواب
القسم الثاني من الكتاب والله تعالى اعلم ختمه فقول **الفصل الاول** في الخيارات
الفصل الثاني في بيع ما يخرج من الارض والاشجار **الفصل الثالث** في الاخلاقات الواقعة بين
المشتريين وفي هلاك البيع قبل التسليم وهلاك المقتضى على يمين المزار **الفصل الرابع** في البيع
بالشرط وفيما يخص تحت البيع **الفصل الخامس** فيما يلزم من البياعات **الفصل الاول**
في الخيارات والله الواع **الموع الاول** باع عبدا على انه لا يملكه وان يملكه ويشتد منه جنان
او فز على خياره بخلاف ما اذا باع كرمنا على ان ياكل ثمره بحيث لا يجوز ان المبتعة لا حصة لها من الثمن
ولا يلقن حصته ولو اشترى بقره او شاة على انه بالخيار ثلاثة ايام خلت لهما بكل الخيار وهو المختار
وهو قول ابي حنيفة وقضى الله عنه وقال ابو يوسف لا يملك حتى يشرب اللبن او يملكه لا يش
ويك لا يشربه الملك ولو كان المبيع جارية فمما فانه له الخيار وهو البائع او المشتري في اقراره

لم يملك جواره قلل ثقل ثقله فقاما الاخرى للاختبار لعلمهما بحبيب ام لا باع فبذره على انه بالخيار
فيما وقبضها المشتري ثم مات اخذها او اشترى لا يجوز البيع في الباقي وان اجازة البائع ورضيته
المشتري من الشراى حق الحكم بيمينه لان فان يفتقد بالحصة فان لم يمت اخذها لكن قال البائع
تفتت البيع في اخذها بيمينه او بغيره كان الثمن باطلا فيسقط خياره او اشترى جارية على انه
بالخيار فردد غيرها على البائع فقال هي التي اشترتها فالتزم قوله في البائع ان يملكها ويملكها لان
المشتري الى ردها فقد وجب بملك البائع اياها بذلك الثمن ولو اشترى بيضا او كدباى على ان
البائع بالخيار فخرج الفرج او صار المكسرا مثلا بطل البيع لان البيع لو بقي على خياره ولو بقي منع
الخيار فردد البائع على جازيتم وان اشترى المشتري وهذا لا يجوز لان المبيع صار شيئا اخر فاللشري
كله الموكل ان يفتقن اني يفتقن وروايع فبعيلا لم يفتنه حتى صار حاكما لبيع في قول ابي حنيفة
وابي يوسف لا يملك رجل باع شيئا على انه بالخيار فاشترى من غير المشتري شيئا بذكر المشتري
بطل خياره ولا يجوز بشرائه ولو كان الثمن دينا فاداه المشتري وقبض ففقد خياره لا يملك خياره
ولو كان الخيار للمشتري فابراه البائع من الثمن لا يبيع عند ابي يوسف وقال محمد اذا اتم البيع ينفذ ولو كان
الخيار للبائع او للمشتري فقال من له الخيار ان لم افعل اليوم كذا فقد اقبلت خياره لا يملك
خياره وكذا لو قال في خيار القبط وتلم يملك كذا كذا لم يكن قال اقبلت خياره لا يملك خياره وكذا
لو قال في خيار القبط اذا جاهد ذكر في البيع انه يملك خياره وليس هذا الاقرار من هذا وقت
يجب لا يحل له خلاف الاول والاصل في بيوت الخيار ما قاله جهم في الخيار بيمينه رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه جعل رجلا من الانبياء بالخيار في كل بيع يشريه ثلاثة ايام وانهم هذا الرجل
حيان من منقذ يرفع الحلة وقد كان يفتن في البياعات لما سومة اصابته وانه فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا باعت فقل لا خيار له في خياره ايام وكان النع باللم وكان يقول لا خيار له
والخلافه الحداق والماتومة شجه فبيعت ام الراس ومن له الخيار عليك الم جارة بغير محضر من صاحبها
وهذا يملك النسخ فبذره لا عند ابي يوسف نعم احيانا بالعتقة فان المعققة انا اختارت
نفسها بغير علم الزوج كان اختيارها محققا فذلك هو ما ياتي في البيع اهل للبيوع من الكساح قال
شمس الامية السرخسي رحمه الله في تعليق قريبا وقد قيل في خيار المعققة ان يختار لا ينفذ الا بمحض
من الزوج فلا يملك من اذا كان اهلك المبيع في يد المشتري بعد الفسخ وقد كان له الخيار والبائع
او للمشتري فقل للمشتري ان كان الخيار للبائع رجل باع عبدا ان لم ينفذ الثمن حتى مضى الايام الثلاثة
يفسخ البيع ثم يفسد ذكر في فتاوى الصغري انه يفسد حتى لو انقضى المشتري جاز وان كان المشتري
بالخيار فاشترى الجارية فز على خياره فانه انما وثق بالخيار في شراى الدقيق على هذا حتى يشتره
في المدة فينظر ان يفسد ثم لا وكذلك اذا ركب الذابنة ينظر الى يردّها او ليس القبيس ينظر الى قد
فان لم يفسد بعد ذلك فاشترى امته او يفتقن الاختيار وقد تم بالليس الاول والثاني لا يكون
اختيارا وان لم يفسد لبيته في وقوان يملكه لرفع ما وانه البرد بطل خياره وكذلك اذا افسد
هذا الذابن ان الاختيار لا يكون بالسفر وكذلك اذا افسد الذابن امته رضا وابدل الحياى
وقال شمس الامية السرخسي رحمه الله وفي غير هذا الموضع يقول اذا افسد الذابن خياره وال
اختلف الجواب في خلاف الموضع اذا كان ساطا كما في الذابن الشا فاشترى لم يملك في الشا فاشترى
جواره وان اقبل اياها ويملكها بعد الشا فاشترى خياره او اشترى رحي ما يملك بها المشتري
ليعلم من لا يملك خياره ولم يذكر محمد رحمه الله في شيء من الكتب مقدار محلي من القبيس

في جعفر رحمه الله ان طعن بما زيادة على يوم وليلة بكل خياره وان كان دون ذلك خياره ولو
اشترى ذابئة على انه بالخيار ففقد خياره او اخذ من غير انما ذلك ليس برضا ولو ودحا او
برضا فهو رضاء والتوجه في نوع الموداع وشترها وكذلك لو اشترى غلاما فجاءه او سقاء ذواالواحق
راوية وهو رضاء وعن أبي يوسف رحمه الله في توديع الذابئة وحجامة الغلام لا يكون رضاء وعن
محمد انه اذا اشترى غلاما بجزا رضاء يغير رضاء الغلام فهذا ليس برضا الا ان يريه به الذوا وكذلك
المطلي بالزوجة الا ان يريه به الذوا وكذلك مثل الراس والحجامة في المشتري اذا ارجع الخادم
راوية المشتري فهو رضاء وفي توديع اخرته اذا اراد المشتري الخادم بمحبة النابش بلحرف فكف
رضاء وان كان يتخلف بغير اجره فما ليس برضاء وهذا بمنزلة الخدمية المبررة المشتري لو قال يا جعفي
لا يكون رضاء ولو اسر الجارية بعد ما اشترىها لم يملكها بالشرط او الدهن او اللبس فهذا
رضاء وكذلك اذا علق بطنها بشرط لا يسطح حقه ولو سقى من زهره وواهبه لا يسطح خياره ولو سقى
من زهرها او صالها اخذ في سبط خياره وذكر في التمر كفتش النهر سبط خياره وروى في المنارة
اذا سقى عشرة ذوات او نحو ذلك خياره واذا سقى من البئر رضاء وروى في ما ذكره في البئر
والمشتري اذا كان بالخيار باع على انه بالخيار ذكر الشيخ الامام الزاهد احمد الطوسي رحمه الله في شرح
في باب الخيارين لا يتطل خياره وذكر شيخ الاسلام المبرور جعفر اذ رحمه الله لا يتطل خياره
وهو الصحيح ولو عرّفه المشتري لا يقوم لا يتطل خياره ولو عرّفه ببيع بكل خياره واذا كان
المشتري بشرط الخيار للمشتري فبها للمشتري بكل خياره فكذا وذكر المتكلم في كتاب البيوع
وفي التذوي اذا سكن المشتري الدار او سكنها بغير اجر او لم يجرها شيئا او اخذت فيها شيئا
او جففها او طبخها او هدم فيها شيئا فهو مضاف للبيع وذكر في كتاب القيمة ان خيار الشرط في القيمة
لا يتطل بالثبوت بقدر القيمة الا ان في كتاب القيمة وضع المتكلم في اذ لم يملك الشئ في كتاب
البيوع عرّف على ان يملك الشئ كما استدل المتكلم بان كان المشتري بكذا في الدار قبل ان يشترى
باجارة او فارة لا يسطح خياره كما في القيمة واذا كان في الدار قبل ان يشترى بكذا في الدار قبل ان يشترى
بجارية كافي القيمة واذا كان في الدار بكذا بغير رضاء وشروط الخيار للمشتري فبها
المشتري الغلة من بركاتها فقد سقط خياره ولو ورث منه فلم يملكه كان يتطل خياره ولو ارثه بغيره
كان يتطل خياره ايضا قال وهو ناخذ وان كان الخيار للمشتري والقيمة شئونة محدث بها عيب لا يترفع
لزم العقد ويطل الخيار بها كان بطل البائع او بغير رضاء وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف
الله وكل من لا يملكه البائع بجنابة البائع وذكر في المبررة الشريفة رحمه الله قول محمد بن قيس في
حنيفة في كتاب الشرب من المبهوط وذكر قول ابي حنيفة يورث من تركه بغير رضاء
اشترى من رجل سمكا طريا او قصيرا على انه بالخيار ثلاثة ايام قال ابو يوسف لا يجبر المشتري على بيعه
ولا يكون في يده البائع حتى يبيع المشتري البيع او يفيحه ابن ساعته عن أبي يوسف في رجل اشترى عبدا
على انه بالخيار ثلاثة ايام فذهب يفتد قال او اكتسبه ثم اشتد عليه فذهب المشتري باذنه او بغيره
او نكح يتطل خيار المشتري ولو ذهب للفتد ان المشتري وتبعضه العبد عن البيع ولا يتطل خيار المشتري
في الفتد ولو ذهب للفتد ان المشتري وتبعضه العبد عن البيع ولا يتطل خيار المشتري
لو كان أم الولد من قبل ان ام الولد سقي على ملكه بعد علم الخيار والولد لا يبيى ولو ان المشتري اشتد عليه
المتاع الموهوب للعبد يتطل خياره في العبد وهكذا روي ابن ساعته عن محمد بن هبة المبررة عن ابي يوسف
فمن اشترى غلاما على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم قال للمشتري شئت اخذه بعد او شئت باخذه او قال

اخذت شراؤه لزمه العقد ولو قال هو يبيى اخذه لو اجمعت او اردت او قال العجيب في ذلك او قال والفقير
لم يملكه والله اعلم **فصل في خيار المتعين** وخيل اشترى من اخيه شيئا على انه بالخيار ثلاثة
ايام وتبين له ثم جاء به بغيره يورثه على البائع يتكفر الخيار فقال البائع ليس هذا هو الذي بعته قال
المشتري هو ذلك قال قول قول المشتري نعم نعمته ولو كانت السلعة من جنسها يورثه العتقة فارتاد
المشتري اجارة العتقة يورثه البائع فقال البائع ما بعته هذا وقال المشتري لا بل بعته هذا
لم يرد على وجه الله هذا الفصل في خيار المتعين من الكتب وقالوا ينبغي ان يكون القول قوله البائع كالواحد
بيع فبذره العتقة انكر البائع البيع اخلافا اذا كان الخيار للمشتري انما اذا كان الخيار للبائع ان كان
السلعة من جنسها فبها للمشتري بسلعة بغير رضاء على البائع في مذمة الخيار فقال البائع ليس هذا هو
الذي بعته وتبينه مني وقال المشتري بل هو الذي بعته فاقبضتني هذا قال قول قول المشتري
خيار المتعين يورث وخيار الشرط لا خيار المتعين لا يجوز الا في ثلث حالات يورثه البائع او يورثه المشتري
يكون في ذلك خيار للمشتري وما هو من بيع متعين بالبيع وغير البيع اما في خياره او اشترى ثوبا
فبذره بغيره وهذا بغير رضاء وهذا بغير رضاء ان يورثه البائع او يورثه المشتري فبها
ويقتض الثالث والباقي في خيار المتعين من الثمن البعث المحقق وفيه بقتض عن المحررين ولو كان ثوبان
فاخترى بقتض كل بقتض كل واحد منهما شيئا او اياهما شيئا فبها من الآخر ولو اخترى اخذ
ويقتض الآخر لزم من المحررين بقتضه معين او في الآخر غير معين وفي سبط خيار المتعين بما يتطل به
خيار الشرط فان باع اخذ كل واحد من البين فبها في خياره ولو قد كان ثوبا في بقتض من كل
واحد منهما ولو اخذ كل واحد في الذي فبها او لا يحال فان تلى البائع وهو قوله ابي حنيفة في بيعه لزم
ثم يرجع الى قوله وقال قول قول المشتري في الاول نعم نعمته وتبينه البائع اولى وان لم يبيع
الخيار حاله وان كان في الثمن من الاول شيئا وان اخذ كل واحد في الاول فهو على ما ذكره ابن ساعته
المشتري ثم باع اخذ كل واحد من البين فبها في خياره المشتري في الاول نعم نعمته وتبينه البائع اولى وان لم يبيع
اعتقما البائع من الذي يورثه فبها وان كان اعتقما الذي يورثه المشتري ببيع البائع في بيعه
ولو اشترى البائع من الذي يورثه البائع في البيع فبها في خياره المشتري ببيع البائع في بيعه
يترك للمالك وللشئ للمشتري بالبيان ايتهما اشترى او لا فان مات قبل البيان فبها في خياره
للمرثية فان لم يعرف المرثية لاولي بينهما فبها في خياره المشتري نصف من كل واحد منهما ونصف من غيرهما
البائع ويقتضيان في بقتض قيمتهما البائع وروى ان الولد سقيان ايضا في نصف قيمتهما ولو
فيهما البائع والمشتري فبها في خياره كل واحد منهما ولو كان حديق المشتري في البيوت او
في غير الاخرى وبقتض نصف من البائع ولا يتطل خياره بقتضه ويقتض البائع غير
لاولي للمشتري فان مات قبل البيان فلم يعرف المرثية لاولي بينهما فبها في خياره المشتري نصف من كل واحد منهما
اخذ بوقوع الشئ وتعتقوا وتعتقوا المشتري نصف من كل واحد منهما ونصف من غيرهما البائع
يقتض بقتض غير كل واحد من البين ويقتضيان في خياره ولو كان في الاولين وخيار
المتعين في خيار البائع كما جاز للمشتري والبيان ان يملك ايما من المشتري ويأخذ الآخر فان ذلك
خلاف في خيار البائع ان يملكه البائع ولا يملكه المشتري فان البائع في خياره فان البائع
لم يرض به لزمه ان يملكه الآخر فبها في خياره ولو قبضها المشتري وخيار المتعين في خيار
ذلك ان يملكه وان مات البائع فبها في خياره المشتري بغير رضاء وان خذ كل واحد في الذي
المشتري والخيار للبائع فله الزائد وان اخذ البائع فلا يملكه على المشتري من ثمن النقصان

باب النوع الأول قال محمد بن الحسن رحمه الله في رجلين تبايعا شيئا واختلفا في الثمن فقال المشتري له
 اشتريت هذا الذي بعثتني به وها إلى عشرين فها على ان اودي اليك إلى كل شهر عشرة دراهم واقامها
 البينة قال محمد يتقبلونها وياخذ البائع من المشتري ستة أشهر كل شهر عشرة دراهم وفي الشهر
 السابع عشرة دراهم واقاما البينة سبعة دراهم فما أخذ بعد ذلك كل شهر درهمين إلى ان يتم له المائة
 لأن المشتري أخمس عشرين درهما على ان يودي اليه كل شهر درهمين وبعثنا ويؤمن دعواها البينة
 واقام البائع البينة بزيادة حبتين على ان ياخذ من هذه الخمسين ما أقوله به المشتري في كل
 شهر عشرة دراهم فالبينة التي يذهبها البائع في كل شهر سبعة دراهم وما اقر به المشتري له في كل شهر
 درهمين وبعثنا فاذا أخذ في كل شهر عشرة دراهم فقد أخذ في كل ستة أشهر ما يدينه المشتري من اربعين
 درهما اقر به المشتري خمسة عشر دراهم على ان ياخذ من الخمسين خمسة دراهم البائع مع ما
 يترو به المشتري في كل شهر وذلك سبعة وبعثنا ثم ياخذ بعد ذلك في كل شهر درهمين وبعثنا
 وبعثنا إلى عشرين شهرين ثم المائة بهذه السبيلة عجيبه يفت مذهبنا من انتم النظر في هذا
 من رجل ادعى عتقا في يدي رجل انه اشتراه من صاحب الثوب بال درهم وقال صاحبه انك
 بعته منك بال درهم وشرطت عليه ان لا يبيعه او ما أشبه ذلك من الشروط التي يفتد بها
 العتق قالوا قول المشتري فان كان في الشرط هو المشتري فليقل البائع وان قال مدعي
 الشرا اشتريت فذلك هذا يعني هذا فقال البائع بعته منك بال درهم وطلعت من حوزة البينة
 بينة المشتري والحاصل انها اذا انفتحت بينة البائع والمشتري على ما ذكرنا يصلح لنا واشتبهت احدهما
 شرطان وايدى البينة به البيع كما اذا افتتحتان البيع كان البائع وزادت احدهما والآخر محمول البينة
 بينة البينة فان اختلفا في ذكرنا يصلح لنا بان قالت كان الثمن كذا فخرنا بالبينة بينة البينة
 برأيه عن محمد في رجل اشترى الف من من القطر ثم اختتم البائع والمشتري بعد ذلك وفي
 البائع الف من من القطر يوم الحفوفة فقال البائع لم يكن في يدي قطعا اطلاقا او قال البائع
 لم كان وقد عرفت ذلك القطر فلم يكن هذا القطر يوم البيع في يديك وامسحت ثمنك ذلك
 لقول قول البائع انه لم يبع هذا القطر رجلا قال لا يخرب بعته منك هذا البند بال درهم
 قال ذلك الرجل لم اشتره منك فبكت البائع حتى قال المشتري في ذلك المجلس او بعد على ذلك
 شتمته منك بال درهم فهو جاز قال وكذلك هذا في النكاح في كل شيء يكون له ما فيه حتى
 ارجع المنكر إلى التصديق بل ان يفتد به الآخر في الزكاف فهو جاز ولا شيء يكون الحق
 في لو أخذ بل العتق والعتق في الارار لا يفتد به اقراره بعد اقراره وهذه البينة في المشتري
 بل باع مدينه بدينه وبعثنا إلى المشتري ومات في يدي المشتري فما القوي بعد ذلك
 لم يمدد وقال قد كنت اخرجت البيع لا يتقبل إلا ببينة وتو قال قد كان باعه بأمر يبل قوله
 بائع والمشتري واختلفا في جنس الثمن انه درهم او دراهم او في قدره انه الف درهم او الفان
 يفتد به مصلح جوادا وبنون مكشورة والسبعة فاية بعينها فانها يتحالفان ان اختلفا
 بين المشتري والمالك على وفاق القياس وان كان هذا القالت بعد القيس فالتحالف
 لا يثبت القياس فليقاس ان اختلف البائع وهو قول ابي يوسف واما على قوله محمد فالتحالف
 القيس على وفاق القياس وبعد شق الثمن على خلاف القياس فندى ابي يوسف وابي حنيفة
 فيهما الله ثم اذا وجب التحالف كيف يتحالفان ذكر في الأصل ان كل واحد منهما عطف على
 كونه صاحبه عطف البائع بالثمن ما يفتد به البائع والمشتري ومثل المشتري بالثمن ما يفتد به

پانچویں

[illegible]

۱۰

سئل في حديث فأنكرت بني الطرس قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله إن كان للذهبان
 بفت بيد غلابي ففعل فأنكرت في الطرس فلم يأت على المشتري ولو كان بيده فلامكه ففعل فأنكرت
 في الطرس فأنها على البائع والمشتري إذا بعت الباع قبل شطب الثمن والبائع يراه ولم ينفعه من الثمن
 كان إذا كان رحمه الله أعلم أن البكوت وهي من مائيل معدودة بينهما سكوت البكر من اعتبار الأول بينهما
 أو الواضع رجلان في البصر على أنها يظهران الباع وهو يجهل ثم قال أخذها ليصاير عن ثلثنا هكذا
 في البصر وقد بدأني أن أجعل بيها ففعلت الباع الآخر ثم بدأها كان البيع صحيحا وبها إذا استمر السكون
 بينه الرجل ثم وقع في العينة بعد ذلك وبهم بركة الأول خاسر ففعلت فلم يطلب العبد وطلب حقه
 في أخذ العبد وبها رجل اشترى منه أمة أو جارية بالثمن ثلاثة أيام ثم اشترى العبد ببيع وبه
 ففعلت بركة العبد وبطل جواره وإن كان الخيار للبائع لا يبطل جواره وبها السبع إذا علم بالبائع
 وفعلت بطل شفعته وبها إذا بيع العبد وهو خاسر ففعلت وفي بيع البكر إذا كانت فاشترى الباع
 والتبليغ ثم قال الآخر لا يبطل قوله وبها رجل خلف وقال والله لا أترك ثلثنا في داري وثلاث لا يتم
 فيها ففعلت الحالك حيث في عينته ولو قال الحالك أخرج ثلثي إن يخرج ففعلت الحالك ففعلت ذلك
 بحيث في عينته ولو قال الحالك أخرج ثلثي إن يخرج ففعلت الحالك ففعلت ذلك لا يحدث في عينته وبها
 أمة أو ولدت ولثاؤها الساردها بالولد ففعلت بركة الولد حتى لا يملك الولي نفسه ففعلت ذلك
 وكذلك أم الولد أو ولدت ولثاؤها الولي حتى يبيع يوم أو يومان بركة الولد ولا يملك النبي
 بعد ذلك رجل اشترى جارية أمه لا يبيع ففعلت البائع فقال المشتري لا يكون ههنا الولد ففعلت
 ففعلت ذلك من مالي ففعلت ذلك من مالي البائع لا يبيع ففعلت البائع ففعلت ذلك من مالي
 ستمها إلى منزلك حتى أجي خلعتك إلى منزلك واسمها إلى منزلي ففعلت البقرة في منزله البائع ففعلت
 ثوى من مالي البائع رجل له رماح في حظيرة فباع منها واحدة ففعلت من رجل دخل ليقتبضها ففعلت
 ما فعلت وخرجت من باب الحظيرة وفعلت قال محمد رحمه الله إن يبيع الرماح إلى المشتري في مبيع
 يتركه في أخذها موهن ومعه وهن والرماح لا يتركه على الخروج من ذلك المكان ففعلت
 ولو كانت الرماح في حظيرة ففعلت باب مغلق لا يتركه الرماح على الخروج منها ففعلت من رجل دخل
 بينها وبين المشتري ففعلت المشتري الباب ففعلت الرماح وانفصلت كان الثمن على المشتري فهو الرماح
 يتركه على أخذ الرماح أو لا وإن لم يفتح المشتري الباب وأما معها رجل آخر أو ففعلت البيع حتى خرجت
 الرماح بطلان كان المشتري لو دخل الحظيرة يتركه على أخذها يكون ففعلت ففعلت فلا ففعلت المشتري
 كبره لا يتركه في بيت عظيم لأنه لا يتركه على الخروج والمشتري على أخذه لا يتركه لا يتركه البائع
 يتركه وبين المشتري ففعلت المشتري الباب فخرج البكر وذكر الشافعي رحمه الله أنه يكون ففعلت ففعلت
 الباب على المشتري أو ففعلت البيع لا يكون المشتري ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
 لا يملك الباب بأن البائع لا يتركه على ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
 لأن يشتري الباع رجل بلغ خلا في دمن ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
 في بيت البائع ففعلت بعد ذلك ففعلت من مالي المشتري في قوله محمد وعليه الفتوى ففعلت المشتري
 ففعلت في خام يمينه ووقع البائع الحكم إلى المشتري وأمره أن يترك ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
 أن كان المشتري يتركه على غيره ففعلت كان على المشتري من الثمن لا يتركه وإن كان لا يتركه ففعلت
 الثمن ولا يتركه على المشتري لأن يتركه المبيع لم يتركه وإن لم يتركه ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
 حتى يتركه البائع وإن شأنا تشتري الباع رجل بلغ ميكلا في بيت ميكلا أو موزروا موزرته وكالته

خلعت عينك وبعده وفتح ابيه المقتاح فلم يملك ولم يتركه صار المشتري قابضاً لزأمة وفتح الي المشتري
المقتاح ولم يملك خلعت عينك وبعده لا يكون قابضاً رجل اشترى ثوباً ولم يقبضه ولم يقتضه
ذلك البيع لا يملك اذ فيه الى فلان ويكون منه حتى دفع اليك الثمن فذمة البيع الى فلان
فذلك عندك كان المالك على البيع لان الدخول اليه يملكه الثمن لاجل البيع فيكون يده كيد
البيع رجل دفع الى ثياب وفتحها فقال اقبل بهذه الدوم بما ورثته وبعته في هذا الزميل على
ذلك حتى اجمع فذمة ساعه ففعل الثياب ذلك فاكلت الفروحة الحرة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله ان لم يبين موضع الخبر كان هذا على الثياب وان بين فقال من الحب او من
الارباع او من ذلك يكون الملاك على المشتري وهذا خلاف ما قد تضمنه فان المشتري وثاقت له
بما يصير قابضاً اذا كان التورن يخصه وهاهنا قال يصير المشتري قابضاً وان لم يكن التورن يخصه
وهكذا ذكره في الجاهل الصغير ان كان في المصلحة روايتان رجل اشترى ثوباً ولم يقبضه فله
البيع ان يملكه لئلا ينقل البيع وفتحته الى الموهوب له جازي العينة ويقبض المشتري قابضاً
وكذا لو اشترى البيع ان لو اخرج من فلان مدين اقل ففعل جاز وصار المشتري قابضاً بالمشتري
او لم يقبض قابضاً بقبضه وكذا اذا اثار البيع العينة من رجل رجل الشك في المشتري او ذهب
او رقت فاجاز المشتري ذلك جاز وفتحته قابضاً ولو ان المشتري اثار المشتري قبل القبض او رقت
او رقت به الى رجل او رقت عند ارباب وبعته المشتري المدين جاز ولو رقت او ارجع قبل القبض
لا يجوز وكذا لا يجوز الا بالقبض وغواها اذا اقل المشتري قبل القبض لا يجوز وكذا لا يجوز الا بالقبض
لا يجوز وغواها اذا اقل المشتري قبل القبض جاز في المشتري بالقبض والعينة بحيث يملكها
المدين والموهوب له قبل القبض فيصير المشتري قابضاً بقبضه والله اعلم **في البيع بمن يوجب**
في البيع بمن يوجب رجل اشترى ثوباً بالثمن على ان يملكه على الشارح ان كان ذلك
شوطاً في البيع لا يجوز وان لم يكن ذلك شرطاً في البيع واما ذكره ذلك فذمة البيع كان للبياع
ان ياحده بالثمن حله رجل اشترى ثوباً بين الي يملكه كان على البياع تسليم المبيع الى فلان
يملك حتى مضى البتة قال ابو حنيفة رحمه الله لا يملك المثل من وقت التسليم وكذا البيع بشرط الجاهل
يعتبر الاجل من وقت سقوط الجاهل منده ولو رقت الى رقتان لم يملك حتى جاز وفتحته لاسي الاجل
ويجب الثمن على المشتري لا يملك جازاً رجل على الف درهم من ثمن ثياب ثياب البيع كان لبيعه
في يده في ثياب الثياب اذهب واعطى كل ثوب عشرة لم يكن ذلك عاجلاً وكان له ان ياحده بجميع الثياب
للاله من ثلثه الذين المثل اذا كان يملك من اجل او قال جاز في هذا الذين المثل حالاً وعلى هذا
قاله وقال صاحب الدرر لم يرد به تركه وتبي ملكك او قال يملك هذا الذين بالثمن بقبضه حله
سواء يملك او لا يملك الذين المثل اذا فاعلى الذين الذي يملكه قبل خلوها فاستحق المبتوع
على الفاروق او وجد المبتوع وهذا قد كان الذين المثل لاجله ولو وجد صاحب الذين المثل من
مذونه بالذين المثل شيئا وفتحته ثم تقايلا البيع لا يقد الاجل ولو وجد صاحب الذين المثل
غنيا فزده بقبضه فاذ الاجل ولو كان هذا الذين المثل لا يقد الكماله في الوجهين واما
شرط الاجل في المبيع العين فبذمة العقد من التأجيل لا يملك الاميان ولو شرط اطلاقاً لم يملك
ان يذوقه اياه بالقبض وما لا يملك ولا يملكه يملكه في ان يملكه وان لم يكن في الثمن اجلاً لكن ذكر
الاية فيمكن بقبضه فبذمة العقد في قول غيره واخذ في الرواية عن ابي يوسف ولو كان في يده
يخرجه الله ان الثياب ان يجوز العقد والبيعتان في التجريد **الفصل الثالث**

في

في الاستبراء والاحتفاظ الامثل في وجوب الاستبراء ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
امر بالا ان يتأدي يوم خيبر فذمة وقال الامام صاحب حلي فلا يقربها فان البضع يزول في
البيع والبصر والمراد بالبضع المباحة وقال صلى الله عليه وسلم في سبائك الاوطاس الا لا يوطا
الجاني من التي حتى تفتق ولا الجاني حتى يفتقيرين بقبضه قال شيخنا الامام ابو جعفر رحمه الله
وهذا احتياط للمولى فيمنع وجوب الاستبراء فان اقبل لا يضر فلان يكون ذلك نهياً للفتنة
عن القرب لا جازاً بالضرر والمعتق في المصيبة خذوث ملك الجبل بها المثل وقع في يده يستحب
ملك الرقبة فهذا القيد يفتقير من المصوب الى غير المصوب ملكه وهو المشرك والموهوب
ووجوب الاستبراء في المصوب ما روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام ان اقل رجل خارية
بيع او هبة او صدقة او فدية او صلح من دم عد او خلع او كفاه على جارية او اعطى مائة على جارية
او رقت خارية يجب الاستبراء في هذه المواضع يكتفى كانت الجارية او ثوباً ملكها من سبيها او كبير
او عتيق وعن ابي يوسف رحمه الله ان قال اذا كان يفتقير لربها من ثيابها فليس فيها استبراء
وان كانت خارية لم يملكها حتى تقع خلفا بغير الثمن ثم قبضه كان ثلثه ان يستبراء بعد المهر من ثيابها
وان كانت ثابته قد رقت خيبرها من المصوب او غيره اختلفت الروايات ذكر في الاصل من ابي حنيفة واليه يفتق
رحمهما الله انه لا يقربها حتى يفتقير منها من خامل ولم يفتقير في ذلك في وفي رواية لا يقربها حتى يفتقير
وعن محمد بن جهم الله روايتان في رواية لا يقربها اربعاً عشر يوماً وفي رواية ثمانين وخمسة ايام
وشايعاً رحمه الله اخذوا بهذه الرواية لان الحول مدة البتة في حق المدة هذا قد كان باقوي
الفتنة وهو التلاح لا يجب على المدة المعتبرة المدة في نصف السنين وقول الله اولى
ان لا يجب الاستبراء بزيادة على هذه المدة ولا يجب الاستبراء باثبات ملك لم يكن يجب باعادة ملك
فكان نظير مبيع جارية وبطلان الي المشتري ثم تقايلا البيع في المجلس كل على البياع ان يستبراء او لا
يوثق رحمه الله اذ انما يملك الاجل لا يجب ولو رقت شقها من جارية كانت له وبطلان ثم اشترى لربها
لا يستبراء بل جارية ثياباً يملكها على المشتري ثم اشترى ما كان ثلثه الاستبراء ولو اقتضت الرجل
جارية وراعيها من غير يملكها اليه ثم اشترى ما اقتضت منه بقبضه او رقتا ان كان المشتري يملك بالقبض
لا يجب الاستبراء على المالك ويطهر المشتري من الثياب اقل يملكها فان لم يملك وقت الشراء ان يملكها
المشتري لا يجب عليه الاستبراء وان وطها في الثياب كذا ذكر في الاستبراء بوجوب ابقاء جارية التسليم
الى دار الحرب ثم وجبت في دار الاسلام اغنيمة لويها واخذها المولى قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجب
عليه الاستبراء اطلاقاً قاله وان اشترى رجل جارية وبعثها واستبراءها ثم رقت جارية فله الرجوع قبل
الدخول بها لا يجب الاستبراء في حاكم الرواية وان رقت قبل الاستبراء بعد ما تبقيت كملها الرجوع
قبل الدخول بها في رواية روايتان والخيار انه يجب عليه الاستبراء ولو اشترى من غيره المادون جارية
بعد ما دخلت حاشيت مائة الفيد حاشيت بان لم يكن القيد ساذقاً لا يجب الاستبراء وان كان العينة ساذقاً
فذلك يملكها فيما ياتي في الاستبراء من حيث وهو قول ابو حنيفة رحمه الله فذمة المشتري المكاتب من يملكه
ملكه وكما مضى في حاشية ثم يجوز المكاتب ورد في الرق كان للمولى ان يملكها من غير استبراء وان كان
من ابيات على المكاتب لم يكن للمولى ان يملكها حتى يفتقير بقبضه ولو اشترى المكاتب جارية فحاشيت
بذمة حاشية ثم ادى المكاتبه ففقد حاشيته الجارية ولا يملكه الاستبراء انفسه ان اشترى جارية
فجارية لا يملكه الاستبراء وان يملكها ثم ادى النصفاني والجارية لا يجب الاستبراء او في غريب البتة ثمان
اشترى جارية ثم ادى ثلثه ان يفتقير ضلته الاستبراء ولو رقتا فلا يستبراء عليه مبيعاً اشترى جارية ثم

[illegible]

البائع ان يبيع الباقي بشرط الخيار لنفسه ثلاثة ايام ثم يجوز ان الباع مطلقا او كل واحد منهما ولا يجوز
 البيع بشرط علي وكله ان يجوز بشرط ان يبيع صاحبه ولا يجوز ان يجوز صاحبه ومبها ان يشتري
 الذار من كثير ثم يبيع المشتري بذلك شيئين خلافاً من غيره هو اقل قيمة منه فالشئ باخذها بالثمن
 الاول ولا يربح فيه بكثرته وبما يثل به وغبة الشئ ان يبيع صاحب الذار البنا من الذار ليقطعه
 المشتري بمثل قليل ويبيع الساحة بمثل كثير فلا يجب للشئ الشفعة في ايها فوجب في الساحة
 ولكن الشئ لا يربح في تلك الساحة بالشئ لكثرته البين ومبها اذا كانت قيمة الذار انما
 مثلاً يبيع صاحب الذار شيئين اعيان عاقله قيمة بالثمن حتى يوجب للمشتري على بايع الذار العاقل ثم
 يشتري المشتري الذار بالثمن ويبيع لكثرته الثمن وقلة القيمة والحيل التي تمنع وجوب الشفعة
 اربع اعتبارها ان يربح البائع شيئين الذار بغيره او يملكها مطلقاً بغيره او يملكها بغيره او يملكها بغيره
 والقيمة ثم يبيع بشفعة الذار منه بمثل البكر فيعير اقل من الجار ومنها ان يبيع جرحاً صاحب الذار من
 المشتري وثلاً للبدن او ما يجوز من مائة جزء من ذار ثم يبيع في ثمنه البكر او بشرط السجل في ذلك
 ذلك الجرح للجار ثم يبيع الباقي منه فلا يكون للجار الشفعة لاني الجزء الاول ولا في الجزء الثاني ومبها ان
 يترك الشئ بينهما فاما باعها يملك شفعة ومبها ان يشرط الخيار للشئ ثلاثة ايام فلا شفعة له
 قبل اسقاط الخيار واذا سقط الخيار بطلت شفعة ولا حمله استساغ الشفعة وقد وقع هذا في حياة
 والدي فقللوا المداوي بها فلم يجلوا

الثالث
 الصدر الامام الاجل الشهيد رحمه الله في ذب القاضى الشفعة بمقدار مسحق على ثلاث مراتب عتب اولها
 للشرى الذي لم يتأتم وهو الشرى في كل جزء من أجزاء المسحق بالشرى في حقوى الملك من الطرفين والشرى
 وهذا يسمى خيلطاً تارة وتسمى شرى في حقوى الملك تارة ثم للجار الملاصق ومقتضى الشفعة ثبت على اربع
 مراتب نيسان ذلك في شئتين اخذها بيت في الذار في شئ غير نافذة والبيت للارثين والذار
 يتهم قباغ اخذ الشرى من البيت فالشفعة او ثبت للشرى في البيت لان بيت للشرى في الذار
 لان بيت للشرى في البيت فان بيت للجار الذي هو ملاصق بالبيت خلف البيت والميركة الثانية الذار
 اذا كانت بين شرى يكون في شئ قباغ اخذ الشرى من البيت فليس بينهما من الذار من اثنان فالشفعة للشرى
 او للشرى في الذار الذي لم يقاس فان لم يملك الشرى في الحائط المشترك الذي يكون بين الدارين من نصف
 الحائط يبيع وهكذا الشرى شفع في جزء من البيع فان بيت للشرى في الجار الذي يكون ظاهره الذار الى ايام
 وياتي ذلك الذار في شئ آخر فان لم يملك الله في الأصل والجار الذي له الشفعة بمقدار الجار الملاصق
 الذي ذار لشرى الذار الذي وقع فيه الشرى في شئ نافذة وهو في هذه الوجه الشفعة للجار الملاصق والمنازل
 في ذلك سواء امكن ان يكون في شئ غير نافذة وفي هذا الوجه جميع اهل البيت شفعاً للملاصق والمنازل
 في ذلك سواء ذكر التدوير بوجه الله في شئ غير نافذة والشرى من البيت مسحقاً للشفعة في الحائط
 على البركة وشحن الشفعة في بقية الدارين على الجوار فيكون ذلك مع اجار اخر قال محمد رحمه الله وان كان
 مسحقاً بين الطرفين الاصل او كان قادراً على ما فيه من ذار فبيعت ذارها فاصاب الدور جميعاً شفعاً
 قال الشيخ الامام الرازي قديماً الواحد الشئ في هذا اذا كان العاقل فاما اذا كان مدوراً فالشفعة
 للجار الملاصق واذ فيها ثلاثة بيوت في اول الدارين البيت الثاني يوجب هذا البيت ثم البيت الثالث
 يوجب الثاني كل بيت لرجل واحد باع بينهم واحد بيته ان كان لرجل البيوت في الذار كانت الشفعة
 للبايعين على البركة في الطرفين وان كان ابواب البيوت في شئ غير نافذة في الذار فلا يبيع البيت
 الاصل فالشفعة لصاحب الحق والاصل بينهما جار ان ملاصقاً في البيت والاخر غير البنا لان

بيع البيت المملوك كان الدار يضاف الدار في البيت المملوك كانت الشفعة لصاحب الموطر لا غير
لانه جار ملازق فراح في ملكه ساقية جارية شوب الفرح من الجانبين من الشافعية فيبيع الفرح في
شونين فان هذا الفرح اخذ من بين الشافعية والآخر من غيرهما كانت الشفعة لها جرحا وذا ان خلا
اشترى دارا في ملكه غير تامة ثم اشترى دارا اخرى فملكها ايتى كان لا قبل البتة ان يأخذها
الاولى بالشفعة من المشتري لم يكن شفعيا وقت الشراء الاول ثم صار هو شفعيا مع قبل البتة في الدار
الثانية قال محمد بن عبد الله في الامتياز الشرا في النهر الصغير من كان له شرب احدى من اجار المكارى
وان كان نورا كبيرا يجري فيه النهر فاشترى بالشفعة ليحجز للملار في قال الشيخ الإمام الزاهد في الواجد
الشياني رحمه الله ان اذ بالشفعة في السمرات التي اسفل السنين وذكر الشيخ الإمام طيس الإمام
الشريفي رحمه الله ان المذهب عند ابي حنيفة رضي الله عنه ان النهر الكبير الذي يجري فيه
النهر كجعله والقرات وكما يجري فيه النهر من الامتياز يكون لا يمتنع وجلة والقرات وما لا يمتنع
فيها البتة يكون في ملك النهر الصغير الكبير وذكر شيخ الإسلام المعروف بحواضر ادة رحمه الله ان
المناجح اشتركوا في حيا النهر الصغير والكل من قالوا النهر الكبير ما يمتنع ماؤه بين الشركاء ولا
يستند الى التفاوت في النهر بل هو المملوك والشفعة لا لا يمتنع ماؤه بين الشركاء ولا يكون له شفعة
امانة المناجح رحمه الله على ان الشركاء في النهر اذا كانوا محضون فهو كبير وان كانوا مختصون
فهو صغير فلو اشتركوا في حيا النهر الذي هو ملكا محض ولا ما لا محض والصحيح انه ينسحب الى الرأي كل واحد
ان اشتركوا كان كثيرا وان استقل كان قليلا في القارونيات وارتين تربطان اولاه نهر اشترى رجل
نصيب احدى ثم جاز رجل اخر واشترى نصيب اخر ثم جاء الثالث الذي لم يبع نصيبه كان له الشفيعين
بالشفعة فان لم يحضر الثالث جاء المشتري الاول الى المشتري الثاني فطلب منه كان له ذلك وشفيعه بها
فيصير له الشفيعان جميعا فان جاء الثالث بعد ذلك وكان غائبا وطلب الشفعة اخذ جميع ما اشتراه
الاولى ونصف ما اشتراه الثاني ونظم يتبع الثاني بطلبه في ذلك بطلبه في الثاني فطلب الثالث
بالشفيعين جميعا وفي مواد من جماعة من فقهنا الله عليها دار في ملكه خاصة بامها صاحبنا
من رجل بلطريق لا قبل الشفعة الشفعة وكذلك لو باع أرضا بلا شرب فلا هل الرب الشفعة والبيع
هذه الدار مع الدار مرة اخرى فليس لهم منها شفعة والله اعلم بالشواب

نور

لانه لا ينفك في حيا الموطر وعند أبي يوسف رحمه الله لا يأخذ الشفع مالم يحضر المالك وفي الجليل الصغير
اذا اشترى باني ودع ثم اشتد في باني على ان يبيعها بالشفعة بالان يكون قبض المالك كله ثم
تقتضي به ملكه فيقتضي الشفعة او قال المتأخرين ان البيع مع دنا والشفعة يتول لايل كان باقا فالقول بالشفعة
اذا كان الطن قليلا وفي المواد او اقل من اقل في مائة فغير يترد فترت قبل فعلن الثاني بطلب الشفعة
بطلبه من الشفعة ولا شفعة في العقد الثاني لان لم ينفذ حتى شافنا اطلب ثم العوقا للشفعة فيها
الشفعة وفيه ايضا رجل له ارض فاعادها كبر وكون فاعادها له لم ينفذ منه فقال اعطيت من الارض كذا
لم ينفذ ايضا وكذا في دار كبرها ان تبيع الدار مع الارض بالشفعة وللدار شفيع بكم باطل بطلب ابو حنيفة
اذا في هذه البتة لم يحجث قال الله ان كانت الارض محال لا يشترى بها احد ولا يملكها بطلب
لنفسه بالنظر الى غيرها في آخر الوقت الذي ذهبت رقبته الشافعية فيطلبه كانت فيها اذ كان في وقت الفتن
على ذلك رجل اشترى عقارا بدارم جزافا واتفق الشافعية على انها لا ينفذ مقدار الدارم وقد
ملكته في يده القايع بعد ان شافنا ما للشفيع كيت ينقل قال القاضي الإمام عمر ابن ابي بكر رحمه الله ياخذ
الدار بالشفعة ثم يعطي الشفيع في زعم الا اذا ثبت المشتري زيادة عليه وفي التوارك مؤاخذ اشترى الارض
مع نصيب الارض مع الزرع والزرع بطل للشفيع بها الشفعة ولكن لا يأخذ حتى يتحدد الزرع لان بطل
الارض من شحون نصيب الزرع مر ولان رجلا ورت اذا فبيعت فاربعها فاخذها بالشفعة
ثم بيعت دارا اخرى فباعها الدار الثانية وكون الواو احدى بالدار الثانية هكذا ذكر القدر في
رحمة الله ولم يذكر ما اذا لم يطلب الشفعة الشفعة وذكر في المشتري ان الدار الثانية روى في الشفعة بالية
بالشفعة ينفذ الذي اشترى الدار الثانية يتوكل في يد الذي في يديه ورجل اشترى دارا بالية
ودع وشافنا ثم زاد في الشفيع من غير ان ينفذ الشفعة بالبيع ثم علم الشفع بالانتم ولم يعلم
بالانتم فاخذها الشفع حكم او بغير حكم ان اخذها حكم ان ينفذ الشفعة ثم فعلن ان ياخذها بالشفعة
بالانتم وان اخذها بغير حكم فكذا ينبغي ولا يستغف ولو كان المشتري جازا لاشترى بالانتم وبقبض ثم ناقض
البيع ثم اشترى اقامته ثانيا بالانتم حكم او بغير حكم ثم علم بالبيع بالانتم بطلبه اشترى
ارضا ونفع فيها زوما ثم جاء الشفع فلما ان اخذها ونفع الزرع فباعها في الانحصان لا ينفذ للدار
وسرك الارض في يد المشتري الى ان يتحدد ثم الارض او ارتكبت في يد المشتري بغير اجرة وروي
عن أبي يوسف رحمه الله انها سرك باجر امتياز الا جازا وكان الشفع الإمام أبو بكر محمد بن حنبل ينفذ عن
الشفيع الإمام الزاهد ابي حنيس الكبير رحمه الله ان كان يقول سلم المشتري الارض الى الشفع ثم
اشترى اقامته مدة معلومة يتحدد في مثلها الزرع ينظر للشفيع والمشتري ورجل اشترى دارا
ولها شفيع فقال الشفع اجرت البيع او قال رجبته بالبيع وانا اخذها بالشفعة او قال بطلت البيع وانا
أخذها بالشفعة فهو في شفيعه اذا دخل واذا دخل بطلت ثم قال اخذها بالشفعة فلا شفعة له ورجل
اشترى دارا فباعها ثانيا بغير احوال القيد ورجل المشتري بالانتم او احار تركه كان للشفيع ان
ياخذ الدار بالشفعة لكن بقيمة القيد محيضا تسليم الشفعة الى البيع فليعلم في الجبة بشرط البعوض حتى
ان الشفع اذا اخبر بالبيع بطل الشفعة ثم يحين انتم كمن بطلت ولكن كان فيه بشرط البعوض فلا شفعة
لذلك اقلي القايح رجل اشترى دارا وفوض شفيعها بالحوار فطلب جازا خربها الشفعة فيسلم
المشتري الدار كلها اليه كان ينفذ الدار بالشفعة والشفيع بالانتم بطلت في زقاق
غير نافذ باع هذه الدار فطلب الشفع الشفعة في واحد من المنازل فهدا على وجهين الاول
ان يطلن حتى الشركة في الطرقت وفي هذا الوجه ليقول ذلك الوجه الثاني ان يطلب الشفعة بحوار

نور

الحجارة وخاواه في هذا المنزل لا غير هذه الوجوه له ذلك والله اعلم بالقواب **كتاب**
القسمه بسم الله الرحمن الرحيم هذا الكتاب يشتمل على ثلاثة فصول **الفصل الاول** في بيان
يقوم وحقا لا يقسم وفيما يدل تحت القيمة وفيما لا يدل **الفصل الثاني** في بيان
ويقيم القيمة التركة وفيما يورث او وصيته **الفصل الثالث** في كيفية القيمة ودعوى القلط واجتماع
التركة وفيما لا يجوز فيها **الفصل الرابع** في كيفية القيمة ودعوى القلط واجتماع
في ادب القاضي وادب المدعي **الفصل الخامس** في كيفية القيمة ودعوى القلط واجتماع
فيما يتعلق به فان القاضي يقيم ذلك بينهما من الملك لهما وقد غامضا وان ظلت احدى القيمة والى
المحكم يقيم وان كان الضرر يدخل في احدى ما كان نصيبه فلا ياتي في شئها بل ياتي القيمة
في نصيب الاخر كما ياتي في شئها به لئلا القيمة بهذا على وجهين ان طلب صاحب الكسب والى صاحب التركة
او على العكس في الوجه الاول القاضي يقيم في الوجه الثاني لا هكذا ذكر الحنفية وذكر الحنفية وهو الله
على قلب هذا وما ذكر الحنفية ان الطالب غير متعبد بل هو مستظهر بما قال القاضي ان يحق له بالانتماء
بنيصيبه ويمنع شريكه من الانتفاع وفي القدر الذي الوجه الثاني سمعت فلا يجوز الاضطرار الى ملكه ثم لا يترك
بين السكاه اذ المطلب احدى القيمة والى الآخرين وهذا معنى فلا يجوز ان يكون تناوت وتلك في اعتبار القضاة
في المنفعة كالزواج والذات بغير المحلات والمزومات او قبل التناوت عنها غير الطيب من وصية
واحد او بكثر التناوت بان كاتب الشيا من اجناب مختلفة في الوجه الاول القاضي يقيم في
الوجه الثاني كذلك وفي اوجه الثالث بل تركهم حتى يفسروا فيما بينهم قال ذلك ابو حنيفة يعني الله منهم لا اتم
الدور والهاوت ولا الجواهر مل في الكتاب وقال لا تناوت ذلك كثير قال الحنفية وهذا التعديل اشار
الى الكسار اما اذا كانت سفار يقيم قال بعضهم لا يل هذا التعديل في سلبك الا في التناوت والتناوت
ووجه ذلك ان بين اللاتي تملكت تناوتا فانها لا يجب في الذمة بعد تناوتا وانه كان العقد او غير ما اكره
انه لا يجب بالتناوت والخلع وان كانت ذمة كثيرة في مصر واحد فان ابا حنيفة وجه الله قال اتم كل دار على
وقالوا انما في ذلك القاضي ان رآه النظر ان يقيم كل واحد من الدور على ذمة كل واحد وان رآه ان يقيم
كل جله مثل زمانا اقلها الجواب في الدور كالمثل في الرقيق بل فرضا الى ما في القاضي واجمع الله اذ كان
بينهم فانه اذن او ذوات واتيهم كل واحد منهما على ذمة هكذا ذكر الحنفية رحمه الله وتدل الاذمة على ان
جئت من مختلفين وذكر في كتاب الاجازات ما يدل على ان الجاهل واحد اذ كان احدهما الدوام والآخر
لا يجوز ان ينفذ جمل متافها كجس واعد قال الشيخ الزمان غير الامانة ابراهيم عبد العزيز من احدى الحلاوي رحمه
الله اذ ان يكون في المصلحة وادبنا ان يكون من مشكلات هذا الكتاب وفي شرح الحلاوي واذ ان بين رجلين
او اهلان او كثران او من لان او بينان فالجواب في الامرين والكوسين فالجواب في الامرين وتذكر شاة
ايضا واما التبعيات فانه جمع ضربات كذا اجد منها في بيت على حدة والاجماع والمنزلة اذا كانا متعلقين واما
كاليمين فان كانا متعلقين واما كالدرازين واعلم ان اتيتم اتم لست مستحق واحد له هليلج والمنزل
انهم لا يشتمل على يتيوت ومختصة مستحق وسكن الرجل بصلاته والادرايم لما تم على يتيوت ومختصة
غير مستحقه وكان المنزل في اتيوت ودون الثار كذا ذكره شيخ الامامة الشريفي رحمه الله في كتاب الشفعة ووجه
القيمة تجري في الاموال المختلفة سواء كان المعنى في ذلك ان حق العامين في المعنى الثانية ودون العامين على ان
لا اجام بيع المتاع ووجهه ان ثلثا من ثلث الملك في العامين والمائة ودون كان مع الزين شي آخر
من ثلث او ثياب او شئ غير ذلك يقيم ذلك كله وكان ابو بكر الرازي يقول ثلثه في ثلثه اقله اشد
يقيم ذلك بغير ما الشرا فاما من كراهية بعضهم القاضي لا يقيم اذ كان مع الجاهل في الرقيق لا يقيم

في الجاهل غير ان الشريفي رحمه الله فوجدت اختلاف الجاهل اولى كان شيخ الامامة الشريفي اقله ان يقيم
الجاهل من الجاهل غير ان الشريفي رحمه الله فوجدت اختلاف الجاهل اولى كان شيخ الامامة الشريفي اقله ان يقيم
القيمة وحكم القيمة جبراسف فيه سبب في الرقيق ايضا وثبتا وثبت حكم العقد في الشيء بغيره وان
كان لا يجوز فكذا كالمسبب والفرق في البيع والمنقولات في الرقيق وكانه اشحن ذلك لانه قل ما غلوا
التركة من هذا وفي النكاح والى الكاتب الدرازين قوم بغير ميراث ولم يكن يعلم غايته بغيره يعلم ولا يطلب
منهم القيمة واما اذا كان قيم غايته فانه لا يقيم بينهم من المنقولات والى الكاتب بغيره ان الواحد
غايته او اكثر بخلاف ما اذا كان بغير الميراث وفي الرقيات كتب ابن جماعة الى محمد رحمه الله
في قوم وزوا دارا وبلغ بعضهم نصيبه من اجني وغاب الاجني المتعدي وطلب الزوجة القيمة
واكملوا القيمة على الميراث قال محمد اذ احضر الزوار فان قيم القاضي حضر المشتري او لم حضر اشنان
ورثا فريضة عن ابيهما فقل ان يقسم ما مات احدى وترك نصيبه ميراثه فخر ورثة الميت الثاني
وعلم غايته واما ما لم يمت على ميراثهم عن ابيهم عن جدهم فيها القاضي يقيم وفيما يورثه رحمه الله
او المشتري وقل من اخذ الزوجة بنفس نصيبه ثم حضر يقيم الزوارث والبائع والمشتري وطلب القيمة
فالقاضي لا يقيم بينهما حتى يحضر وارث اخر غير البائع ولا حضر المشتري من الزوارث ووارث اخر
وغاب الزوارث البائع وان كان المشتري يقيم الزوارث ولم يمتع المشتري بل قبل يمينه المشتري
على الميراث القاضي وان كان المشتري يقيم الزوارث لم يمتع المشتري بل قبل يمينه المشتري
غيرا للبائع وان قام القيمة على ما ذكرنا فالقاضي يقيم الزوار وان كان الدرازين رجلين اقبسا لها واخذ
اخذها فقدر القصف واخذ الآخر ثلثا الثلث وتعلم ثلثا ثلثها فقدر البشاش لذلك جائز وكذلك
اذا شغل ان يكون الطريق بساجب الأقل ولا حرجية حتى المرو وروى جابر قال شيخ الاسلام المقرئ
جواهر زادة رحمه الله هذه المدة وقل على جواز بيع حتى المرو وروى جابر قال شيخ الاسلام المقرئ
فازاد قيمة الزرع بينهما دون الارض فالقاضي لا يقيم واما اذا اراد القيمة بشرط القلع فدان يقيم
وقد جاز على احدى الزوايا فاما على الزوايا الاخرى فيلزم ان لا يقيم وان رغبنا به هذا الى
كلنا القيمة من القاضي فان طلب احدى ابي الاخر فالقاضي لا يقيم على كل حال ولو اذعما الزرع بالثمن
فان كان الزرع قد تسبل لا يجوز وان كان الزرع بقلا ان اقبسا بشرط الترك لا يجوز وان اقبسا
بشرط القلع جاز باتفاق الزوايا وقيمة القلع بدون القفل نظير قيمة الزرع من قبل الاموال بل هو
دارينين واربين وفي ثلثا من ذراغ قيمة عشرة ذراع بينا من جانب مثل قيمة حبتين من الجانب الاخر
اما لاجل البناء او لغرض من الكفاي فاقسم على ان يكون لاجل هذه العشرة والآخر المشرود
فقدرة القيمة جازية واكتفي بها بالثنا وكذا من حيث المعنى وهو المالية عند الحاجة من حيث
الشورة بالدقان وان اقبسا العروضة بالشوية بقسوتين وشوطان من وقع البناء في نصيبه فقل
للمحرفين نصف البناء هذا على وجهين الاول ان يقولوا البناءة القليل وقت القيمة وفي هذا
الوجه القيمة جازية وان شكتا من القلع ولم يشوطا جازية القيمة ايضا وان شكتا ترك البناء
فالقيمة ثابتة ولذا وقع الخلاف في احدى القيمتين فكلية جازية الاخر فصار صاحب الجذوع
ان يرفع الجذوع عن الحائط ليس له ذلك الا ان يكون لا شوطا في القيمة ورفع الجذوع فقد جاز بشرط
رفع الجذوع في القيمة فانه شكل ان القيمة التي يمتد البيع وبيع الجذوع بهذا الشرط لا يجوز
لكن القيمة وانه ان صليعة بين حبة من الزرعة واجد منهم فطير وانشان غايبان
اذا شنان حاضرا فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين وطلب شريك الحاضر بالقيمة عند القضاة

الحجارة بالقيمة فالتأخير في البيع غير تركه بالقيمة ويجعل ويحذف الغائب والصغير من المشتري تام من
المساوي وقد كان ينبغي ان يقال ان شريكه من اصل الشراكة كان متواليا والبقية للأصل وقد ذكرنا
نظائره فيما تقدم فسمي العيب بين الشريكين بالوزن بالشبان او الليران او المكيال يقع لان المتابعين
تعارفوا العيب كليا ووردت في السواوي وكل واحد من الطرفين يخلان اذا ان يتقاربا
التيين بينهما بالحيال جاز لان التناوشت فيه قليل والله اعلم **نوع آخر** فيما يدخل
تحت القيمة تبعا وسد اربعين قوم اقصوها فتخرج في نصيب احدى بيت حلمات فان لم
يذكر في الحلمات شيء منهم كانت وان ذكرها فان كانت لا تأخذ الا بصيغة فالبقية فاصد
وان كانت الحلمات تؤخذ بغير صيغة فالبقية جائزة وهذا كله اذا اقتسموها بالتساوي حتى اجتماع
كلها في المحصة فاما اذا اقتسموها بالتفاوت ما خرج من المحصة فالبقية فاصد وفي الموضع
اذا كانت الدارين رجلين وفيه صفة فيها بيت وباب البيت في الصفة ومبيل مكة البيت
على ظهر الصفة فالبقية فاصد الصفة اخذها في طعة من اشارة ولم يذكر في الموضع فاصد
سار واجاب البيت يتقدم ان يتبع بابه فيما اجابته من اشارة ويسيل ماؤه في ذلك فاذ ان
غير الصفة على حاله ويسيل ماؤه على ما كان ليس له ذلك يتوالت شرط كل واحد منهما ان لا
امانة بكل حق هو له او لم يتوالت ذلك بخلاف البيع فانه لو باع البيت وذكر في البيع الحق والراية
دخل الطريق ويسيل الماء لم يذكر في الحق والراية لا يدخل والحق ان المقصود بالبيع انما هو ذلك
وتد للمشتري ان يكون الاستمتاع وذلك لما ينم بالطريق والمبيل الى ذلك خارج من الحدود فلا يدخل
في البيع بطلان قيمة البيت لا يذكر في الحق والراية والمقصود من القيمة تعيين اخذ المالكين
من الاجزاء وان يخص كل واحد منهما بالاستمتاع بنصيبه على وجه لا يشترك الاخر فيه واما في المقصود
فالم يدخل الطريق والمبيل ليميز نصيب احدى من نصيب الاخر فلهذا لا يدخل في الحق والراية
المرافق وتوالت يكون متبع للطريق ولا يسيل الماء فان كانا في القيمة ان لكل واحد منهما ما اصابه
بكل حق هو له جازت القيمة وكان طريقه في الصفة ويسيل ماؤه على ما كان قبل القيمة وان لم يذكر
الحقوق والمرافق المقصود بالبيع تلك العين وهذا المقصود يتم للمشتري وان كان يتقدم عليه
لا يتناع كمن اشترى من اصفى اوار ما يتبعه وفي القيمة المقصود اتصال كل واحد منهما الى
المشتري بنصيبه فان لم يكن له متبع الى الطريق ولا يسيل ماؤه فيه وقعت على من لا يجوز الا
يذكر الحقوق والمرافق فان قيل على هذا ينبغي ان يدخل الطريق والمبيل وان لم يذكر في الحقوق
المرافق لتعويض القيمة كما في الاجارة فانه يدخل الرب والطريق بدون ذكر الحقوق والمرافق
هناك موضع الرب والطريق ما يتساو ولا عتد الاجارة ولكن جفة في المشتري بالمستاجر والاجر
ما يجب اذا كان المشتاجر من المشتري في احوال الرب والطريق فوثر المنفعة عليهما فاما ما
لموضع الطريق والمبيل داخل في القيمة وتوجب القيمة اختصاص كل واحد منهما بما هو نصيبه
لما اشترى احداهما احتيا في نصيب الاخر لا يجوز ان يكون الا بالحق في المشتري
انما يدخلان في مورد ذكره على هذا يقع الاستمتاع في الفرق وان لم يذكر الحقوق والمرافق في القيمة واما
ذكر كل قليل اكثر هو من كل يدخل الطريق والرب وذكر شيخ الايتام المعروف بجواهر ادة
رحمة الله ان في المبيلين بعضا يتبع في رواية انه لا يدخل في رواية كتاب القيمة انه يدخل حكم الفرق
وتدخل الجوز في قيمة الاراضي بدون ذكر الحقوق والمرافق كما يدخل في بيع الاراضي ولا يدخل في
في التماز في قيمة الاراضي وان ذكر الحقوق وكذلك اذا ذكر في الاراضي الحقوق كان الحقوق لا يدخل

اخبار الزرع في ظاهر الرواية ولو ذكر في القيمة وكل قليل او كثير منها ان قال بقدر ذلك من
حقه لا يدخل في الزرع وان لم يكن من حقها يدخل في الزرع وقد ذكرنا نظم في كتاب
والنحلة ستمن باصلها في القيمة وكذلك في الارض اذا اقر رجل لرجل نخلة فالمراد بتحتها باصلها
فانما يقع النخلة او الشجرة مطلقا ذكر شيخ الايتام المعروف بجواهر ادة رحمه الله في المبيلين
وذكر في النواوير جلا فابين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله على قول ابي يوسف يستحق باصلها وعلى قول
محمد رحمه الله لا يستحق باصلها والحكايط يستحق باصلها في الارض والقيمة والبيع بالتناهي ايات
هكذا ذكر شيخ الايتام المعروف بجواهر ادة وذكر الحنفية في كتاب المرقط ان الحكايط والنخلة والشجر
يؤام ان محمد رحمه الله ذكر في الكتاب ان الشجرة تستحق باصلها في القيمة فلم يذكر في ذلك
يشتق منها كما لا يدخل في القيمة من الارض ما كان بارا للزروع يوم القيامة اعني لو قطع
ببيت الشجرة والية مال شمس الية الشجرين رحمه الله وتضمن قالوا يدخل من الارض مقدار غلط
الشجرة ما ازيد من الغلط بالتقدم فان قطع النخلة او الشجرة فله ان يفرس مكانها ما بدا اليه
من الارض ان لم يكن له من الارض منه ان ذكر في القيمة بكل حق هو لها فليس لمصاحب الارض
ان يمتعه ذلك الطريق في النخلة وان لم يذكر ذلك ان لم يمتع القيمة ان الطريق له فالبقية حاشية
والا فالبقية موزونة والله اعلم **الفصل الثاني في استحقاق شيء من المقصود في**
الشركة وفيها من اوزن حصة من اية شاة بين رجلين يقسمان ما بينهما واخذوا
اربعة شاة في حيازة واخذوا اربعة شاة في حيازة فاستحق شاة من اربعين شاة ومثيرة
فانه يرجع على صاحب حصة ورام في شاة في قوله وتكون القيمة جائزة بينهم ولا يجوز لبيت
عليه والقيمة انا وصحت بين الشركاء دارا واراض ثم اجمع شيء منها فالبقية على ثلاثة اوجه ان يستحق جزء
شاه من الكل بان يستحق نصف كل الدار او ما اشبه ذلك وفي هذا الوجه القيمة جائزة الوجه الثاني
ان يستحق جزء من حصة ما اصاب واجد منهم وفي هذا الوجه القيمة متعينة فيما بقي بعد الاستحقاق
وكان يستحق عليه الحيازة ان شاققت القيمة وما والا من مال كان قبل القيمة فيستأثنان القسطن
القيمة فيما والا الشق وان شاققت القيمة لا تستند عند ابي حنيفة رضي الله عنه والمستحق عليه
بالجواز نحو ما ذكرنا قال ابو يوسف رحمه الله فبصد العسة ويستأثنان القيمة من بعد
وقول محمد رحمه الله مستطرب ولو كان باع اجدها بنفس ما اصابه بالقيمة ثم اشق ما بقي له فانه
يرجع على صاحبها ربع ما في يده من ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فالبقية جائزة ابراهيم عن محمد
رحمة الله ثلاثة اجزاء وثلاثة اقسام اقسام كل واحد منهم وان اتم اشق بنفسه ابراهيم قال ابو حنيفة
رضي الله عنه المستحق عليه بالجواز ان شاققت القيمة فله ان شاققتا لغيره من بعد ان شاققت
القيمة وخرج عليها بغير ما اشق من يده والله اعلم **نوع آخر** ذكر في الرواية
الرخي رحمه الله في شرح كتاب القسة واذا اقيم الورثة دار الميت وعليه دين ردت القيمة
فليلا كان الدين او كثيرا الشا اذا كان يستحق للركبة فظاهر واما اذا كان اقل الدين فلا بد ان يدخل
بكل جزء من الشراكة واذا اقيم الورثة الدار فيما بينهم واشتدوا على أنفسهم ثم ادعى امرأة الميت ما
واقمت عليه التينة فلما ان شقق القسة ولا يكون قيمتها واقرارها بالميراث خروجها من بيتها
فان دارنا ادعى ما لم يصب من ميراثه بالثلث واقام التينة وقد جاز الدار فان هذه القيمة
لا يدخل حيازة في الوصية بل ان لم يزل ان يطلب وصية ابنه ولا ان يدخل القيمة ان القيمة
به ومن سعى سعى ما لم يدخل من سعى فادامه في القسة اعتراف بان لا وصية لابنه بخلاف

التجارة

[illegible]

بينهم على عرض باب الدار وظلوه على اذني ما يكفون بقيت جعل طوله من الاعلى في سعة الطريق
وشيقه يطول الباب الى الساحة فائدة جنة ما ورا حول الباب من الاقل ان احد الشراكا
اذا اراد اشراع في منصفه فوق طول الباب فله ذلك وان كان فيما دون طول الباب فانه
يمنع من ذلك والله اعلم **كتاب الاجارات**
هذا الكتاب يشتمل على قسمين الفصل الاول يشتمل على خمسة فصول **الفصل الثاني**
في الاوقات التي تنعقد بها الاجارة بخمس او ثلثين او ثلثين او ثلثين او ثلثين او ثلثين
شروطه في بلادنا **الفصل الثالث** في فسخ الاجارة وانفساخها وفي اجارة المتناجر وفي
الشرف في الاجارة **الفصل الرابع** في ما يفسد من الاجارات **الفصل الخامس** في اشتراط الاجارة
والبقار والراعي والجنار وفي ضمان الاجير المتكسر وفيما يشترط ثبوت الاجارة **الفصل السادس**
في الاجارة التي لا تنعقد بها الاجارة بخمس او ثلثين او ثلثين او ثلثين او ثلثين او ثلثين
الاجارة بخمس او ثلثين او ثلثين او ثلثين او ثلثين او ثلثين او ثلثين او ثلثين او ثلثين
كتاب العلم ان الاجارة تنعقد بلفظ العينة والشرح وذكر ثمن الاجارة والشرط ان الاجارة لا
تنعقد بلفظ الاجارة والاجارة عينا يشترط في الاجارة ان يكون الاجارة عينا يشترط في
لا يكون قبل المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يقتصر اجارة ولو قال اجارة بلفظ عينة الاجارة
كل غير ذلك او قال كل سنة بكذا ذكر في القبول ان الاجارة فائدة وذكر ثمن الاجارة والشرط ان الاجارة لا
في شرح كتاب العلم انه في الاجارة لا يشترط في الاجارة ان يكون الاجارة عينا يشترط في
الله في اجارات الفصل في اجارات السات اذا اشتاجر رجل من اخره ورا بغير اقل من اجارة
بين القبول من حقه العفو والكبر فان جاء بعدد وبقولها المتناجر على الجرا الاول جاز ويكون
هذا الاجارة مبتدأة بالتأجيل والجراد اقال بملك بكذا بلفظ كذا هو اجارة بلفظ رجل قال
باجر اجارة الدار سنة الف درهم كل شهر مائة فالاجارة تنعقد على الف ويا في درهم ويصير القول بكذا
الثاني بكذا الاول كالزاع بالث درهم ثم بكذا ياكله فالقسط هو الثاني قال الفقيه ابو الليث رحمه الله
هذا اذا قصد ان تكون الاجارة كل شهر مائة اما اذا غلط في التقدير لا يكون له الا ان لا يرضى
جديد لم يتعدا فسخ الاول فان ادعى المواجه بقصد الرجوع وادعى المتناجر العفو في التمسك
فالقول بلفظ الرجوع مع تعيينه رجل قال باجر اجارة دار في هذه يومها بدع وبسنة بكذا
فبكذا كان عليه اجارته في يوم واحد والثاني يكون بكذا رجل قال باجر اجارة دار في هذه
شهر بدع على ان اوب لك اجارته في شهر رمضان او قال على ان اجارته في شهر رمضان فبكذا اجارة
فائدة اجارة بكذا على ان نابتة فائدة فلا اجارة فائدة من الثانية ان يقول له شغل
فكذا شرط فائدة كذا ذكره في الكتاب ولم يبين ان القبطية قوله ان نابتة من الاجارة او المتناجر
لان كان من غير المتناجر فبكذا اجارة لان فدا شرط بكذا فوجب العقد لانه شرط بلفظ المتناجر
املا باقر ابن القابض وامير الشايل وذلك فكذا فوجب العقد وكذلك ان كان من غير المتناجر
كما اشترطنا في القبطية وذكر ثمن الاجارة الخواص في شرح كتاب الجمل ان الاجارة لا تنعقد
بلفظ البيع وذكر الكرمي انه كان يقول ان الاجارة لا تنعقد بلفظ البيع ثم رجع وقال تنعقد على
عمل رحمه الله اذا قال الرجل بغير اعطيتك بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا
الله رطل وبع الى رجل وذا ليعينه على ان ما زاد على كذا فله ذلك قال هذا في اجارة بكذا بكذا
اجارة فائدة رجل بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا

الدار عشر من شقة جاز فلان المدين اخر هذا البيت من الثاني جاز في قوله الى يوسف رحمه الله
ولا يكون بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا
عليه كانت اجارة بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا
على المتناجر رجل قال باجر اجارة دار في هذه كل راس من راس بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا
قال اذا جاز الى المتناجر اخره هذه الدار كل شهر بكذا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله
رحمهما الله يجوز وقال ابو طاهر العقاد لا يجوز بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا
اخره على ما ذكره في المتن رجل له دار في الشطر في البيع قال بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا
بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا
في حق الاجر حتى ان الاجر من المتناجر الاول اذا اشتاجر الاجارة لا يجب عليه ان يملكه الى الثاني رجل
عقب من رجل دار اجارة الفصول منه الى القاضي وقال الدار واري فاجر منها فان لم يخرج منها
ففي ملكك كل شهر مائة فان محمد رحمه الله ان كان القاضي جازا فيقول الدار واري ثم اقام العفو
منه البينة بعد سنة انه لا يملكه بالدار ولا اجارة على القاضي وان كان القاضي لم يملكها
بلفظ منه فقال له حاجب الدار اخرج منها فان لم يخرج فليك كل شهر مائة لم يخرج ومكث زمانا
يلزمه ما يمس رجل الكرمي دار اياك درهم فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان فرغها اليوم
والثاني ملكك كل يوم بالث درهم لم يخرج زمانا ولا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا
رجل الكرمي دار اياك درهم فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان فرغها اليوم والآخرى عليك
كل يوم بالث درهم لم يخرج زمانا قال هشام قلت لمد رحمه الله ان لا يجعلها في يده ما ينقل ما شاء
بها باجر مائة قال هذا احسن اجلها باجر مائة فان فرغها الى ذلك الوقت ولا خلاف بعد ما قال
كل يوم رجل استاجر حانوتا كل شهر ثلاثة دراهم فلما انقضت شهران قال له صاحب الحانوت ان رغبيت
كل شهر خمسة دراهم والافترغ الحانوت ولم يملك المتناجر شيئا ولكنه بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا
فنام وقر قال المتناجر لا ارضى بحسبه وبكذا لا يلزمه الا الاجر الاول رجل استاجر رجلا
ليعمل له في ارضه عملا معلوما كل شهر بكذا اقات المتناجر بعد زمان فقال الوصي بالاجير اعمل لي
ما كنت تعمل من قبل فانا لا احبس عليك اجرك فاني على ذمته ايام ثم باع الوصي الارض فقال المتناجر
بالاجير اعمل لي ما كنت تعمل من قبل فانا اعطيتك اجرك قال الوصي انما عمل بالاجير في حياة المتناجر
يكون في شركته ومن يوم قال له الوصي اعمل عملك يكون على الوصي ومن يوم قال له المتناجر اعمل
على انك تعلم ان ما يجب في شركة الميت يكون من الميراث ويجب على الوصي والميراث يكون اجرا للميت
او الميراث بالميراث رجل اراد ان يشتاجر فلما قال حاجبه هو بعثت وقال المتناجر بعثت واقترعا على
ذلك فانه يكون بعثت وقد ذكرنا نظير في اليوم ولذا قال المتناجر بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا
يجب اجرا للميت لا يردوا في القبرين ولا ينفع من عشرة والعقود لا يلزمه الاجر الذي شرع به الاستا
نوع اخر في الاجارة الطويلة اتم ان لا ابتداء كما لا يكون بيع الماملة الذي هو بيع الدار
وقد ذكرناه في كتاب البيوع فلما كان في ثمن الفقيه محمد بن ابراهيم الميمني كره ذلك بكذا بكذا
البروا واخذت هذا النوع في الاجارة الى اشتراط اتم اتم فيحصل له منفعة الدار والارض مع الميراث
عن ذهاب شيء منقوض من المالك وتبطل الاجارة الطويلة المرسومة مرسومة من محمد رحمه الله بكذا بكذا
الشيخ الامام ابو جعفر الكبير رحمه الله وكان الشيخ الامام الحلي ابو بكر محمد بن النضر رحمه الله يفتي
بجواز هذه الاجارة وكذا بين بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا بكذا

جز

فما بعد أو بعد الثلاثه تحته عشر وقال ذلك في التوبة الثلاثة أو الحوائث الثلاثة أو المصيبة الثلاثة أو تلك
ذلك على المسافة المختلفة بأن قال أجزأك هذه الذبابة إلى واطبط بكذا أو إلى الكوفة بكذا أو إلى بغداد بكذا أو
تلك ذلك في أنواع الحياكة إلى الثلاثة تجوز وفي الرواية لا يجوز وفي بعض المواضع البيع إذا باع أكل
مدينين القدين وفي بعض النسخ وأجدهما من لا يجوز إلا أن يشترط الحيات في ذلك البناج أو المستريح على ما عرفت
في الإجارة تجوز من غير حياض الإجارة تجوز في بعض النسخة لا يجوز في البيع وكذا استأجر مكيلا أو مؤزرا
لغيره العباد ذكر في الأصل لا يجوز وذكر الكوفي رحمه الله أنه لا يجوز ولو استأجر شيئا لسطح في داره لم يجز
عليه ولا يمام ولكن يجزى من لا يجوز لأن الاستئجار لا يجوز إلا بالمتعة منقطوعة بالقيدين وكذا لو استأجر
ذاتة لغيره لغيره بين يديه أي لغيره جديده أو لغيره على أرضه لينظر الناس أي على مصلحه لا يجوز ولو
استأجر ميرا بالبركة من داره كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميراث في الحياض للموajer لا يجوز
ولو استأجر بركة أو دوا أو رشا سقي عليه لا يجوز فان يرضى لذلك ومتاعه لو جاز ولو استأجر
خارجا يضع عليه حد وما اشتره لغيره أو كوة ليستفي بها أو متعة من لثايط لهدف فيه وكذا
لا يجوز وكذا ذلك لو استأجر شجرة ليجفف عليه الثياب لا يجوز ولو اشترى ثوبا ليقطعه ثم استأجر
أرضا ليقطعه الثقل فما ومتاعه ما جاز ولو اشترى الثمر ليطور في الفضل ثم استأجر الثقل ليطار الثمر
غيره أو استأجر الأرض لا يجوز لأن الأرض مشغولة بالتمسك مملوكة للمستأجر وهو الضيل حتى لو كانت مملوكة
للمستأجر جاز وتجوز الإجارة في الوجه كلها ولو استأجر طير في داره ليطور في لا يجوز في قول أبي حنيفة
وفي الله عن ابن أبارك الشافعي ولو استأجر مملوكة ليطور في ملكه ولو جاز وأن استأجر طير ليطور
عليه لا يجوز وفي بعض قول أبي حنيفة وفي الله عنه وفي بعض قولهما جاز ولو استأجر طير ليطور في ملكه
أو ليطور عليه متعة ومتاعه ما ذكر في الأصل ولو استأجر سطح بيت ليطور عليه لا يجوز قالوا الصحيح
ليس عليه من ذلك التاويل تجوز الإجارة في الكل ويجزى استأجر فهو أياها ليطور في ملكه إلى أرضه
لا يجوز الإجارة في الكل وكذا لو استأجر ميرا بالبركة ليطور في ملكه ما ليطور في سطح المواجه وقد ذكرنا أن استأجر
بالذمة يثبت فيه ما ضرر لا يجوز ومن محمد رحمه الله إذا استأجر متعة متعة من الأرض ليطور فيه
المالك أو غيره جاز بخلاف البسط فيميل الما يجرى وسئل الما يجرى في أن يميل من ليطور في الأرض واليمن
يأخذ الفكر مكانا أيسر ليطور في الأرض ويجزى خلد من زبل بقره في أن يميل من ليطور في الأرض واليمن
والأرب بينهما لا يجوز ومن والأرب ماست وما اتخذ الميراث البيع من ليطور في الأرض واليمن يكون له ليطور
حين الثايل من ذلك وفي المذبح الأبي مثل ذلك من الألبان لأن اللبن يبيع وتلي ما ألب البقرة فيه عليها
أن كان ثقلها فما هو مملوكة لها ما أكلت في الميراث وملكه أجزا من مدام المستأجر عليه والحيث في تجزى هذا
أن يبيع نصف البقرة من الميراث الأبي مملوكة ويملكه الأبي ثم يملكه الأبي ما شاء فيها ولو كان استأجر
في أن يملك هذه الأسمه حتى يملكها من القصب لا يجوز وكذا ذلك إذا كان من القصب ولو استأجر طائر
ليطور له هذه الحظيرة يملك من الأرض ثم يملك يبيع في ذلك الأرض جاز ولو كان يبيع من ذلك الأرض
لا يجوز خلاص ما تقدم أن الحزما عقلت في بيتها ولا كذلك الفقير ولو دفع غرسا إلى حياض ليطور له بالثقل
أو الميراث ذكر في الجواب أنه لا يجوز وما شاع يبيع رحم الله جاز ولو كان المكان المتأمل به أخذ الفقيه أبو
القيث وشمس الله الحواشي والقاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله وجعل غرسه حانا قال فله الميراث
بهم الفقيه أبو القيث والفقيه أبو بكر الإسكاف وشمس الله يكون ما كان باجرا ولا يصدق أنه سكن
غيره جاز وقال نصير رحمه الله لا يجوز عليه إلا أن يملكه ما شاع من الجان لا يجوز في بيت الجان
أو الميراث هو المذكور إلا أن يكون الباشا مملوكة فالظلم والقصب بأن كان حاسب جيبش لا يستأجر ما دة

نظام

يظهر ولما صاحك النوبة قلان له ان يحفظ التماسا بجرانه الراعي اذا ضرب شاة ففقا عينها او كسر رجلها
 او تلف شئ منها يقضي قال مشا عينا رحيم الله على هذا لما يشاء قوله الي حينئذ وجب الله عنه انما على قياض قوليما
 ان منعه في الوضع المتناذر مرثا لمتناذر ان لا يقضي كالتواضع وانه لا يتركها لغيرها بل لها ما كانت
 في قوله الي حينئذ وجب الله عنه ومنه اذا كبح ملكا وكان بعضهم يظن ان لا يقضي بالشرب في العلم على قولهم
 حيثما من العلم في العادة شاق في الشرب فاذا مضى بالخشبة يكون مناسبا الحارث في ذلك وجب على حفظ الحارث
 لرق من الحارث في قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله لا يقضي الحارث عن الحارث يقضي
 الابواب اما الاموال المحفوظة بالبيوت وفي في ايدي ملاكها وغيرها من المتابع قال في حارس البيوت اذا
 كان يحرس الخواص فقتل حانوت وهو ق من شئ من الحارث لانه بمنزلة الاجير المأمون والطبيب ما كان
 الفقيهان رحمه الله وان استأجر الحارث وادب من اقل الشوق حذر الحارث ما اخل بهم اذا استأجره م
 زليهم وينفذ عند الرئيس عليهم وان كرهوا نوع الخسران في الحارث والنجار ونحوها وليس على البزار
 والنصار والنجار من الترابية اذ لم يقطعوا زيادة على القدر المأذون فيه فان شرط في هؤلاء النسل
 التسليم دون الترابي لا يبيع السؤلا وان استأجر نجارا لم يقطع له سنا فقلعت نبال صاحب البئر ما استأجره
 لنفع هذا البئر كان الثعلب حله وتضمن القايح ارش البئر فان قطع الحارث الجملدة وقطع بعض الحشفة ان لم يمت
 من ذلك كان في بعض الحشفة حكومة عدل وان قطع الحشفة كلها فان لم يمت كان عليه كبر كالدينية وان تملك
 من ذلك كان عليه نصف البقية وقد وقع بعض البسط في بيان هذه البقية لتفصيلها وجه الكلام في قوله
 انما وجب كالدينية اذا بتر او انقصت اذ مات لانه اذا مات فالتفت حبل جبر البغلة قطع الجملدة وقطع
 الحشفة احدها ما دون غيره وقد قطع الجملدة والثاني لا يضمن الثمن وأما اذا بتر في قطع الجملدة ما دون
 فيه فقل كان لم يكن بالبرود قطع الحشفة من ما دون غيره فوجب ثمن الحشفة ولا وهو البقية فان قيل قطع الحشفة
 في الانساق الى الثمن فوق قطع الجملدة به دليل شرعي فهذا دون ذلك فلا يسوي بينهما كما في قطع اليد جز الوضبة
 دليله كل واحد من الفعلين من جهتي واحد فيستفي أن كل واحد منهما يحملان يقع ان يقع ان يقع ان يقع
 التقاوت بين هذين الفعلين لا ينضبط فلا يقسم بحالين جز الرقبة مع قطع اليد من جز الرقبة لا يحمل أن
 لا يقع ان يقع اليد يحمل وكان جنتين مختلفتين فان قيل اذا قطع رجل يد غيره من الرقبة لم يجز الحارث وقطع
 من الفرق فأتى المقطوع يذو فوجب النفس فصا ودية اما يجب على الثاني وعلى قياس ما ذكرتم يجب أن يكون
 للمهاويل له الفعلين وان تجاها فيما ذكرنا فانما يسوي بينهما اذا لم يكن النقل الثاني مقوتا على الأول كما قطع
 أحدهما يذو وقطع الآخر وجده اما اذا قوت الفعل الثاني يحمل الأول كما في ما ذكرتم فلا لأن الفعل الأول اذا قات
 حله فأتى بفوات عكبه فصار كذا في معنى بالمراد في ان البر هو على البعض وكواب الحبل لا فاضيت الثلث
 الى الثاني فلهذا يقضي الثاني دون الأول **نوع آخر في القطار** وقصار ولع الثوب في الجيب على الحانوت
 لا أقصد ابن ابيه ليحفظ الحانوت وقاب القطار ودخل ابن ابيه الحانوت المقتل هز في الثوب قالوا ان كان
 الحانوت الاسفل يحمل لو دخله ان لا يقب عن منبه المذبح الذي كان يبيع الثوب لا يجب الضمان وان كان
 يقب عن منبه يظن ان كان الضبي الذي أقصد القطار منه ابوه أو امه أو مخته او لم يكن له أحد من هؤلاء ولكن
 القطار منه الى منبهه يقب عن الضبي فان لم يكن الضبي في عيال القطار ولم يكن عليه الذ ولا أجبر ان القطار
 اخذ به يذو وأقصد ليحفظ الحانوت كان الضمان على القطار لانه لما استخلف من ايسر في يده ومعه منبهه
 القطار اذا كان انكر ان يكون عنده ثوب هذا الرجل لم أكره وقد مصرم قالوا ان مصرم بل يجوز ان
 مصرم بعد الجحود والجره لانه لما جحد صار ناجيا وتبطل الجارة فانما مصرم لانه قد نص مصرم عقد فلا يجب
 الجحود انكر ان ثوب القطار فاعرق كان ضامنا وكذا اذا مضى الثوب وان فعل ذلك أجبر القطار

مان النجاج دفع الثوب إلى صاحبه أو مكنه بمن أخذ ثم دفعه إلى النجاج ليؤد له الأجر يكون الثوب دفعا
 لنا ذلك ملك بالأجر وإن كان صاحبه الثوب على وجه الدفعة لا يضمن النجاج ويكون أجره على صاحبه
 على حاله ولو شئنا أن نحريك بالأجر قبل الدفع اختلف القول فان اصطالحا في شيء كان حجتنا نجاجا كان يكتفي
 مع خبره ثم الكثر من المكان الذي كان يتيه إلى بيت أخوين وأداهم ولا يضمن على قول أبي حنيفة وفي
 أنه عدم لأن القول ما بقي في ذلك المكان الذي كان فيه كان هو باكما بينا القول في ذلك المكان يضمنون
 من أهله أن يشكوا في الدار لا يطل ما بقي فيها شي وعندها يضمن رجل دفع إلى نجاج بعضه من ثوبه
 غير متطوع فرب ذلك يصدق النجاج ذكر في التوابل أن في قوله من يضمن الأجر المستوك ملكه في يد من دفعه
 النجاج على الثوب من المتطوع من غير المتطوع يحكم القصاب كشيء واحد ونجم الثاني يزيد في قيمة ما كان متطوعا وكان
 النجاج في الكل أجرا شورا كما يضمن الكل وهذا يشبهه فيقال أنظر أيضا في قول أبي يوسف ونحن نعمما الله زيدا
 ورجل دفع إلى نجاج ثوبا فاعطاه فبقي قطعة فرب قالوا يضمن ومنها رجل دفع إلى زراعي قطعة فيعمل
 في الحقول ودفع الغلات معه فودع البقيع إلى مسبقه ليصله بالأجر ودفع الحقول معه فرب قالوا لا يجب عليه ضمان
 الغلات والحقول لأن الغلات منديل من الحقول المضمون وكذلك الحقول وهو كان أجرا مشورا لا يضمن
 والمضمون لا يضمن الغلات والحقول وعن محمد رحمه الله أنه يضمن الكل من يملكه ودفع متطوعا إلى رجل يعمل له
 بالآثار أو دفع البكيتين إلى رجل يعمل بضمنا نجاج المصنف والبكيتين لا يضمن بهما نجاجه يعمل للآثار لا يعمل في
 البكيتين والمصنف ما يكتفي والمصنف لا يكونان شيئا بل يضمنان الغلات وكان البكيتين والمصنف أمانة في يده
 لا يضمن بالآثار وهذا قولنا أنما في قوله في حنيفة رضي الله عنه فلا يضمن وكذا مر هذا في مرارة رجل دفع غزاة إلى
 نجاجك لينجيه من نجاج في أوج نفعنا الأثرين ذلك أناسا من كان يصاحب القول الجوارح شأنا فبقي قوله وإن شاء أخذ
 الثوب وأعطاه الأجر المسمى ولا يزيد على الأجر من الزيادة وفي النقصان أعطاه من الأجر حساب ما تلقى ولا ه
 بما وزه ما هي وكذا إذا استروا أن يحوك صوفيا فجارح أو على الفكيه أنه في الزيادة متطوع وفي النقصان
 يضمن القول وإن أسره أن ينجي مما يتنا في ثمان نجيحة شيئا في ثمان إن شاء ترك الثوب عليه وضمنت غزاة وإن شاء
 أخذ وأعطاه بحساب ثلاثة أرباع الأجر الذي سماه كان أو أرباعا لا يضر له البنا فرب النصف وكانت ه
 وقت الثاني يجب الأجر بحساب ما عمل من النجاج من فرق بين الثوب وبين اللبن فقال في اللبن يجب له بعينه
 ما عمل من الأجر الذي سماه على الثوب له أجزا مثله لا يزداد على ثلاثة أرباع ما بهي واختار سهل الأمة الشريفي رحمه الله
 الفرق بين اللبن وبين الثوب على الوجه الذي ذكرناه أنه في الثوب قيمة ما عمل مرادكم الزيادة ولا يكون
 القول بملك البقية إذا انشرد في الثاني وفي اللبن لا يزداد قيمة البقية بالثوب وفي النجاج وفي البضع ه
 والبعض زائد يعني ثوبا واحدة نبي ما حط روي عن محمد رحمه الله أن صاحب الغزل بالجواب إن شاء ضمنه
 على غزله وترك الثوب عليه وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه الأجر المسمى لا يزداد ودفع غزاة إلى جارك وأسوة بأن ه
 يضمن في القول بملك من يملكه وطلاقتان زدت وانكروا الثوب فان حلف رب الثوب على غزاة وإن نكل
 لم يضمنه مثل الزيادة وإن قال رب الثوب لم يزد فيه شيئا وكان دون غزاة بطلا وقد زدت بطلا فزاد الثوب
 فزادوه يضمن فقال رب الثوب الثوب إنما زادنا فيه من الرقيق وثالث النجاج هو من الغزل والذئبق
 قال القول في النجاج مع يمينه لأن الظاهر شاهد له ومنه المروعة يجعل القول قول من يملكه له الظاهر
 ويضمن الثاني أن يرجع إلى ملك الحركة فان قالوا الذئبق لا يزيد منه هذا المقتضى قال القول في النجاج
 مع يمينه وإن قالوا لا يزيد قال القول قول رب الثوب إنما يشبهه على الثاني فلا يزداد على ما يغير فيه إلى من له
 يضمن في ذلك قال الله تعالى فابطلوا القول الذي كان كنتم لا تعلمون ومما كنتم المستغاث وإذا دفع إلى رجل
 ثوبا وثان له أنقل إلى هذا الثوب فان كان في يميننا فأنقله بهزم وحيظه فان احتياط نعم وقطعة ثم قال بعد

القول من حقه ولجب على المتاجر فلا يجوز الاجارة على ذلك رجل استاجر أرضاً فمات اختلفنا فقال
المتاجر استاجر بها وهي فارغة فكان رب الأرض كان مشغولاً من روعة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله القول قول صاحب الأرض بخلاف المتبايعين اذا اختلفنا في الحقيقة والنتيجة بحكم الشرط
لان ثمة القول قول مدعي الحقيقة في هذه الوجه صاحب الأرض منكر الاجارة اقل ما ذكرنا في الاجارة
انما يتذكر قال الإمام أبو بكر محمد بن رحمه الله في الاجارة بحكم الحال ان كانت فارغة كان القول قول مدعي
الغرض وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الأرض كما ثبت له الظاهر في اختلفنا
في جري الماء وانما عليه وعلى من ينفق ان يكون القول قول من يملك العمل في حقيقة اجارة المشغل ولو اثير
في المصير انها جارية ويؤثر بالتزويج والتبليغ رجل اخذ راحة سنة فلما مضت السنة اخذ صاحب
الدار الدار وكسبها وتسكنها فقال المتاجر كان لي بها دار ولم وانك كنتها والتمسها في الطريق وفيه
لمالكها فانها فان اكر صاحب الدار ذلك كان القول قول رجل دفع الى حياطة ثوباً لي قطعته فبما عثرنا
ودفع السيد البطانة والقطن فنقل الحياطة ذلك ثم اختلفنا وقال رب الثوب ليس هذا بطاني قال قول
الحياطة مع يمينه ودفع الى الثوب ثوباً لي قصوره بدفعه فاعطاه الثوب ثوباً وكان هذا قولك وقال
صاحب الثوب ليس هذا ثوبي قال قول قوله الثوب ثوبك لو كان الثوب ثوباً مدعي صاحب الثوب وبذلك
حقيقة روي الله عنه ايضاً في قوله وكذا في كل اجرة مشغول والتمسها في قوله ولو ان الثوب ثوباً
لربها وقال هذا ثوبك وهو ينكر فاحذر الثوب وقوي ان يكون جواً من ثوبه فنقل الثوب ثوباً وكذا
دفع متاعاً الى ثوب ليحمله الى موضع كذا فحمله قال رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الحال هو متاعك
قال أبو بكر محمد بن رحمه الله القول قول الحال مع يمينه وهو لو اجاره الا ان يفتي في المتاجر ولو اثير
لو اختلفنا الحياطة وما يجب الثوب ثوباً الحياطة انا خطه وقال رب الثوب انا خطه فان كان الثوب
في يدي رب الثوب او في يمينه قال قول قوله مع يمينه ولا اجاره وان كان الثوب في يدي الحياطة او في
يمينها كان القول قول الحياطة مع يمينه وله الاجرة ولما اختلفنا الحياطة ورب الثوب ثوباً رب الثوب
أمرنا ان نقله فاعطاه خطه فبما عثرنا وقال الحياطة لاني اشتريته ان اخطه فبما عثرنا كان القول قول
رب الثوب مع يمينه وهو باختيار ان شاء اخذ الحقيقة واعطاه اجرة مثله وان شاء فتمت ثمة الثوب
غير مقطوع ولو دفع سها الى منار ليحرق له طيباً ودفعه له فحرقه كذا فان الامر بالحيار ان شاء
اخذ الكوز واعطاه اجرة مثله طبعاً ورويه ما يفي وان شاء فتمت مثل ذلك النسبه ولو ذك فابتد رجل
الحردة فادعي انه ادفعها الى الجيرة وقال صاحبها لاني اكرهها اليها به بدوم فان سلمت الثانية
قال قول قوله الرأب ولا يلزمه شيء وان هلك قال قول قوله صاحب الدابة ويضمن الرأب فيمنع من
الرأب اقل بالمحاوره عن الحمار وادعي لكونه وصاحبها أنكز لادن ولو اكره في دابة ثوباً له للمكاري
استكره فلكنا يتبعك ويبيع الدابة واعط نفقة ونفقة الدابة من الكري جاز ذلك فان اعطى الغلام
من نفقة الدابة فمقتضيه ان اقر صاحب الدابة بذلك برئ المتكبري وان اختلفنا في الاجرة
استكره الغلام او في الاجرة دفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة فلان قد صاحب
الدابة انه أمره يدفع النفقة الى الغلام وانكر الدفع واقر الغلام انه اعطاه قبل قوله الغلام رجل استاجر
او دابة او غنماً ولم يصرف المتاجر بعد حجبنا اختلفنا وادعي المتاجر ان الاجرة حقه
وزايم وقال الآخر عشرة ذرايم فانما لهما الثوب وانما نكل ليمينه دعوى الاجرة بيننا وبين
المتاجر واذ اختلفنا في القام بيننا وبينها وانما قام البيعة قبلت يمينه وانما قام البيعة مدعي
الاجرة وكنا لوارثنا في المدة والمساواة لاننا اختلفنا في المسافة او في المدة بيننا وبين الاجرة ايها

انما البيعة قبلت يمينه وان انا كنا حجبنا يعني بيمينه المتاجر فان اختلفنا في الاجرة والمدة جزمنا او في الاجرة قبلنا
حجبنا فانما اختلفنا في المدة بيننا وبينها وانما قام البيعة قبلت يمينه وان انا كنا يعني بالبيعتين هـ
يتبعي زيادة الاجرة من زيادة المدة وانما بيمينه المتاجر فانما بالبيعتين عرفت صاحب ولا اختلفنا
اذا اختلفنا في الاجرة وادعي اننا بيمينه المتاجر فان اختلفنا في الاجرة ثوباً الاجرة ثوبك الدابة الى الثوب بيمينه وانما
المتاجر الى الكوفة يشترط دوام فانما بيمينه المتاجر فان اختلفنا في الاجرة ثوباً الاجرة ثوبك الدابة الى الثوب بيمينه وانما
بيعتنا كان اقاماً البيعة فانه يتبعي الى الكوفة بيمينه وادعي ان اكان الثوب منعتنا بيمينه فاداد الكوفة
يتبعي الى الثوب بيمينه المتاجر فان اختلفنا في الكوفة حجبنا وادعي بيمينه المتاجر وادعي اننا بيمينه
فادعي المتاجر ثوباً بيمينه المتاجر فان اختلفنا في الكوفة حجبنا وادعي بيمينه المتاجر وادعي اننا بيمينه
فادعي المتاجر ثوباً بيمينه المتاجر فان اختلفنا في الكوفة حجبنا وادعي بيمينه المتاجر وادعي اننا بيمينه
ان رب الدار ادعي زيادة اجرة عشرة اشهر يعني بيمينه بيمينه وادعي اننا بيمينه المتاجر وادعي اننا بيمينه
لقد اختلفنا في المدة وان شاء كذا وان اختلفنا في المدة بيمينه المتاجر وادعي اننا بيمينه المتاجر
او بيمينه المتاجر في المكان الذي مع البعد الاجارة قال قول المتاجر مع يمينه ولا يجازي بيمينه في المدة
فكاهر وانما عرفت محرم رحمه الله فلان في فعل الاجارة لزمنا انما بيمينه المتاجر وادعي بيمينه
المتاجر من ثوبه بيمينه المتاجر وادعي بيمينه المتاجر في المدة بيمينه المتاجر وادعي بيمينه المتاجر
من العقد وان لم يثبت بالتحالف من العبر فمقتضى بيمينه المتاجر وادعي بيمينه المتاجر وان اختلفنا في
الاجرة بعد ان يمتد المدة او بيمينه المتاجر فان اختلفنا في المدة بيمينه المتاجر وادعي بيمينه المتاجر
قول المتاجر في حجبنا يعني رجل كان يدين من رجلين فاحسب المكاريات فاحسب المكاريات فاحسب المكاريات
بشتره وادعي اننا بيمينه المتاجر فان اختلفنا في المدة بيمينه المتاجر وادعي بيمينه المتاجر
ان كان قبل الركوب كان القول قول المكارية الذي يدين من رجلين فاحسب المكاريات فاحسب المكاريات
وبت اليك الفصل الثاني من الكتاب **الفصل الثاني في اجارة الدواب** وانما يكون تعريضها **الفصل الثالث**
الفصل الاول في اجارة الدواب وانما يكون تعريضها **الفصل الثاني في اجارة الدواب** وانما يكون تعريضها
فيما يجب من الاجرة على المتاجر فانما بيمينه المتاجر فان اختلفنا في الاجرة بيمينه المتاجر وادعي بيمينه المتاجر
والمكاتب وفي الاجرة على المتاجر فانما بيمينه المتاجر فان اختلفنا في الاجرة بيمينه المتاجر وادعي بيمينه المتاجر
رجل استاجر طيراً للترجيع ولده بشتره فادفعه له ثم مات الدابة ثم مات الدابة ثم مات الدابة
حتى يعطى المتاجر ما كان عليه من الاجرة فانما بيمينه المتاجر فان اختلفنا في الاجرة بيمينه المتاجر وادعي بيمينه المتاجر
كانت الاجرة عليه من ما له فادفعه له ثم مات الدابة ثم مات الدابة ثم مات الدابة
وصية كان ذلك استيجاراً وانما بيمينه المتاجر فان اختلفنا في الاجرة بيمينه المتاجر وادعي بيمينه المتاجر
على الصغير او الاستعداد الصغير او الاستعداد الصغير فانما بيمينه المتاجر فان اختلفنا في الاجرة بيمينه المتاجر وادعي بيمينه المتاجر
بمرتبة الاب وادعي بيمينه المتاجر فان اختلفنا في الاجرة بيمينه المتاجر وادعي بيمينه المتاجر
من مملوك المالك قال من اكره ما يدين من رجلين فاحسب المكاريات فاحسب المكاريات فاحسب المكاريات
الشرايط الطلوع من ماله والعبي لا يخذل في غير ما قال محمد رحمه الله حجبنا في ارضنا بيمينه المتاجر
بيل هذا المالك لم يكن لما دفع ولم يادون في ذلك كان بلزوم ان يمتد وان خيف للمالك على الصغير يعمل
استاجر طيراً للترجيع ولده بشتره فادفعه له ثم مات الدابة ثم مات الدابة ثم مات الدابة
فبذلت الاجارة له بشرط فاحسب المكاريات فاحسب المكاريات فاحسب المكاريات
الندوي رحمه الله وسمى المدة بيمينه المتاجر فان اختلفنا في المدة بيمينه المتاجر وادعي بيمينه المتاجر

والقواعد التي يوضعون أو لا يوضعون وان كانت لا تجوز على ذلك كالأجور فما على كنهى البيت وحمل الثياب
والأحذية والطبخ وفي الغلاي الرجبي كذلك وفي إطلاق الثياب يجوز وفي ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة
لعمري أنه غنم في رواية لا يجوز لها ولا يستأجرها بعد استئجار اليد في رفعها ولده منها جازة وإذا أخرجها
بعد ذلك بعد انقضاء مدة إيجارها كان له الرجوع إليها لا رواته في هذه المسئلة وسألت الشيخ الإمام
ظهر الدين المعروف بآية الله فيها قال لا يستعمل الإجارة في الحكم لا يثبت لزوم الثابتة المأجورة يوم الكتاب
وذلك في الأثرية ثابت من بطلانها بعد ذلك هذا الذي ذكرنا إذا استأجر من أجرة ما لم يزل له ولده بها على
أن يكون الأجر على الأثرية فان كان للمشتري ما كان فاستأجره من أجل أن يرفع ولده منها يوم يرفع
من عمل رجوعه إليه ان يبيع الإجارة ويكون لها الاجران الاقناع بمنزلة الشفعة فان كان للمشتري ما كان لا يثبت
على والدته فكان لها الأجر لأن مال المشتري يثبت في المشتري أخذها بغير الرجوع ولو استأجرها ما كانت
جازة ولا يثبت لبيتها بأن يرفع ذلك النكاح في جازة إذا استأجرها من أجل أن يرفع ولده منها أو رواته
أو حتما كان له أن يبيع الإجارة على الدين يمدني وكذلك إذا أزالها واستأجرها وأثبت الطردان يخرج عنهم
لا يجزى على البشير ولو كان لها زوج فلم ياذن لها في الإجارة كان للزوج أن يبيع الإجارة قال الشيخ
الإمام فسمى الإجارة البشيرة بغير الله قيل هذا إذا كان الزوج من بيتك أو تكون زوجة لغيرك
قالا إذا كان من بيتك لا يثبت ذلك لا يكون له أن يبيع ولا يبيع إلا أن يبيع في الإجارة من ذلك يحل
عينا مبدل النكاح وهذا إذا كان النكاح طاهرا فان لم يكن وأقرت المرأة بالنكاح لم يكن للمعتز أن
يبيع الإجارة وان كانت أجرة ولو لم تكن المرأة غيرة فله بالضرورة وكانت بمنزلة العار والفتنة
في ذلك كان لها أن تبيع الإجارة وان كانت أجرة شبيهة بلدت زوجها لم يكن لهم أن يبيعوا الزوج من
مشتريها ان يبعوه من مشتريها في منزلهم ما إذا جلت كان لهم أن يبيعوا الإجارة من بيتها بغير
الحل وذلك يثبت بالشبهة ولهم أن يبيعوا أجرة ما ليس في ذلك في منزلهم وانما الراد ينظر ما ان كان يزوج
ذلك إلى الإجارة استأجره لا يبيع كان له حق المتع ولا يبيع عليها أن تكت في منزلهم اذ لم يتركوا ذلك على
في الإجارة ولا يملك المأدون لها أن لا يجر نفعها بل لا بد من ذلك المكاتبه وليس في الطردان أن يبيعها بغير
وقيل ما حل للمعتز والقيام بحضارة وإقناع دهنه وقلوبه لا يجب ملكه من بيتها وان كان يملكها أن
تكت بالدهن الزاويين والعقود من الأول ومن كان ذلك إما قال ببيعها من بيتها وهذا القول وإن
أجرت المرأة نفعها من أوقاف أخرى من غير أن يبيعها الا ان كان ذلك في بيتها فله أن يبيعها فانها
انتم لها فله أن يبيعها ولها الأجر كاملا على الفريقين في هذا الحديث منقول في البيت فلما ان يصدق بشي من ذلك
ذكره في المبسوط **الفصل الثاني في إجارة الدواب وفيما يكون نصيبها**
رجل استأجر دابة ليعطى بها كل يوم بدوم ويبيع ما يلقن من الحنطة والشعير وعود ذلك ذكر في الآثار
أنه يجوز أن يبيع من بيتها كل يوم ما يلقن وهكذا قال بعض المشايخ قال الشيخ الإمام أبو بكر المعروف بظاهر
رجح الله لا بد من بيان مقدار كل يوم ومقدار الفتوى لأنه إذا لم يبين المقدار ما يحل في الدابة في مشيها
على أن يزداد على الطن وذلك يفسر بالذاتة رجل استأجر دابة ليعطى بها كل يوم بدوم وعود ذلك ذكر في الآثار
فما يجب الذاتة أن يبيع فيها ما يلقن من بيتها من حنطة أو شعير فان يبعها مع ذلك لم يثبت الذاتة
إلى الموضع الذي سماه كان على المشتري جميع الأجر المسمى وليس هذا كما يجب الدابة إذا شئت بعض الدواب
المستأجرة فان لم يسطر من المشتري حصة ذلك الموضع الذي يبيع فيه حصة صاحب الدابة من الأجر والقران
المعتود عليه في الفعل الأول حل مشدور وقد استوفى ذلك فيبيع عليه تمام الأجر المسمى به بغير تمام
المعتود عليه وفي الفصل الثاني المعتود عليه شفعة جميع الدواب وقد استوفى البعق دون البعق

يجب من الأجر بدوم استوفى دون ما يستوفى رجل استأجر دابة فبعضها فله أن يبيعها ما عدا ما
في بدومها فكذلك قال في الكتاب وقد أجازت قيمتها في الأثرية رجل استأجر دابة فبعضها
إلى موضع معلوم فركب وحمل مع نفسه حنطة فبعضها في الأثرية فبعضها في الأثرية فبعضها في الأثرية
التي تملك الرجوع إلى أهل البصرة هذا الزكوب كمرير يدركه في النخل هذا إذا زكوب في موضع الحل
في غير الموضع الذي ركب وان ركب في موضع جميع القيمة رجل استأجر دابة ليذهب بها
إلى موضع كذا فركب في المقبر على خروجه لا يكون له حتى أعطيت الذاتة من زكوبه يضمن فيها رجل
استأجر دابة رجل يملك حنطة من موضع معلوم إلى منزله يبيعها إلى النخل وكان يحمل الحنطة إلى منزله وفي
الذهاب إلى موضع الحنطة ما سافر فركب الحمار فبعضها قال فيهم يضمن قيمة الدابة استأجره رجل دون الزكوب
فيصيرها حيا بالزكوب قال الفقهاء أبو القليل رحمه الله لا يضمن إلا العادة فيا بين الثابت الزكوب وهذا
الوضع حتى لو لم يكن ذلك عادة لم كان عليه أو
وقد أجاز من الدواب إلى راحته بدوم وحاجب الذاتة يعرف أن يبعها وكما قال المشتري من راحته يعمل
ملكه وقواسم الدين ان يملك الذاتة حتى يرفع من النخل وجب الأجر المسمى ولا يجب الثمن وان ملكه
قالا ان ملكه على راحته يضمن قيمة الدابة ولا يجب الأجر منها لا يجتمعان ويضمنان يضمن ذابق البشير
الذي من الدواب حنطة فيمنعه لا يملك فاصيبا في ذلك الوقت وانما ماله ما جازا بعده رجل استأجر
بغير راضى ملكه في الإجارة فبعضها ما كانت بعد ما قضى المتأجر فله أن يبيعها من الجرجع في ذلك
العتق فيها يبيع فبعضها من الأجر حجاب في ذلك من العتق فيها يبيع فبعضها من الأجر حجاب
ويجب في مكره حجاب ما استوفى ثمنه فقال يكره من البكر حنطة أفسار وبعثه بغيره متلكة
محمية فان شئت الأجرة السرخسي رحمه الله وبيان يخرج عدم المثال أن من الكوفة إلى مكة ببيعة ومكة
مرحلة فذلك للدواب والآناب وكذلك وقعا المناياك يكون في ستة أيام في يوم الترويح يخرج إلى منا
وفي يوم عرفة يخرج إلى عرفات وفي يوم النحر يعود إلى مكة ليحوي الأيارة وثلاثة أيام بعده إلى حجي فحب
كل يوم مرحلة فإذا اجتمعت ذلك كله كان بيتين مرحلة كل يوم من ذلك عشر كل دامت بعد فضل المناياك
والرجوع إلى مكة وقد سمر ببيعة ثلثة وثلاثون جزءا من بيتين جزءا من الأجر بيعة وعشر من الدواب إلى
مكة وبيعة الأجر البيعة المناياك وذلك حنطة أفسار وبعثه عشر كل شهر ستة قال في الأثرية هذا رحمه الله
فإنما يسطر الحنطة في بيتين واذن ذلك مواجل فان من الكوفة إلى مكة في طريق المدينة ثلثة وثلاثون مرحلة
ان كان شوط ذلك في الدواب يكون البيعة ثلثة وثلاثون جزءا من بيتين جزءا من الأجر بيعة وثلاثون من ثلاثين
وبيعتين جزءا من الأجر ثلثة وثلاثون جزءا من بيتين جزءا من الأجر بيعة وثلاثون من ثلاثين
فذلك ثلاثة وثلاثون جزءا من ثلثة وثلاثون جزءا من بيتين جزءا من الأجر بيعة وعشر من الدواب إلى
بيعة الأجر وان كان الشوط يبيعها أن الدواب من طريق المدينة والآناب كذلك فالببيعة ثلثة وثلاثون
جزءا فانما يسطر في بيتين وثلاثون جزءا من بيتين جزءا من الأجر بيعة وثلاثون من ثلاثين
خارج ما يسطر في بيتين جزءا من بيتين جزءا من الأجر بيعة وثلاثون من ثلاثين في المراحل لقيمة
البكر اعلم يضمن ذلك لا يملك من البيعة والوعورة المضمونة وهذا مثله في حنطة يضمن سحر يبيع البيعة
فكذلك كان على رجل يبيع دابة من بيتها دابة الشيخ الإمام يظهر الدين المعروف بآية الله رجل استأجر
ذاتة للزكوب يبيعها كان له أن يركبها من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس من اليوم حقيقة لما يبعها في
الفجر الثاني إلى غروب الشمس وفيه بشتا في المصطفات إن كان الله تعالى وان تكادها نهارا والنور
يذكر محمد رحمه الله وهذا في الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس إلى غروب الشمس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يترك على الدابة فإن كان لا يستطاع رفع منزلة الحمل يمتنع قدر الزيادة كما لو ركب دخل شيئا ولو استأجر
دابة لرجل ولم يبين ما يحمل عليها فيثبت الإجارة فالجمل يمتنع الإجارة حتى حمل عليها شيئا جازت الإجارة
وتنصير كانه استأجرها لذلك ابتداء وكذلك لو حمل عليها شيئا ويكنى ركبها أو ركب غيره جازت الإجارة
أيضا لو حمل ينظر الركوب قال الله تعالى ولا على الذين إذا ما أشرك يعلم فلأنه حمل عليها أو ركب
جازت الإجارة ونصير كانه العكد وزعمه حتى لو فعل يثبت ذلك شيئا كانت فعلا الأول يعبر
غايضا صامتا استأجر دابة يحمل عليها شعير أو كذا متعلقا بحمل عليها بزيادة كيله فعليه قيمة الدابة
إن فعلت ولا أجر عليه في قولهم جميعا لأن الجحطة أشل من الثعب وفي أصليك وأشد ابتداء جازت الشعير
نصار كانه حمل عليها جازة أو جازة بخلاف ما لو استأجرها يحمل عليها عشرة أو عشرة من شعير يحمل عليها عشرة
عشر فيزاد من شعير حيث يقضى جزأين أحد عشر جزأين فيها إذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لأن
الحمول من جهنم النبي وهذا بخلاف ما لو استأجر ثور أو إبل على عشرة عشرة أو عشرة حيلة فلهي عليه
أخذ عشرة فيقول الثور حيث يمتنع جميع قيمته وتغني في الفار ربعه لأن الطهي يكون شيئا فشيئا
نكاهم على عشرة أو عشرة انتهى العقد فبعد ذلك لا طهي الزيادة كالتب في جميع الدابة فيقتضى قيمتها
بخلاف الحمل لأن يكون حمله فيكون محال في التبعين وذلك الكل ولو بقي عشرة أو عشرة حيلة حمل عليها
أو عشرة شعير أو ثياب أو أن يقتضى من هذا بخلاف الجحش لا يقتصر الشفع والصود وفيه استصحاب
لا يقتضى ولو بقي حيلة وزنا تحمل عليها شعير أو ثياب أو أن الجحش لا يقتضى إذا لم يجاوز المحمول من موضع
الحمل من الدابة وإن كان شعيرا يحمل عليها مثل وزن الشعير حيلة منى والأمثل أن المكي شي كان
في موضع الحمل أقل مما يأخذ النبي من أن المحمول جليل يكون أو بالدابة من المكي أو من حيلة
شعير يحمل عليها حديثا أو جازا مثل وزن النبي وإن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أكثر مما يأخذ
النبي لا يقتضى منه بقدر الدابة ولا يقتضى بالخلاف إليه إذا جاز المحمول من موضع الحمل كالتب حيلة
حمل وذلك خطبا أو ثيابا أو ثيابا بحيث جاوز موضع الحمل فلهذا ينبغي استأجر دابة يحمل عليها شعير أو ثياب
عليها في إحدى الحركتين شعير أو ثياب أو ثياب حيلة فلهذا ينبغي استأجر دابة يحمل عليها شعير أو ثياب
يقدر الثيب يعبر غايضا والأمثل في جحش هذه التبايل أن ينظر إلى النبي الذي يراه في الإجارة وإلى
الذي حمله فإن كان كرهها في الدابة من حيث السهل ليس يعتبر الحفة والنقل وإن كان المحمول في السهل
المكي أو أخذت ليس محال ومنه الإجارة أو ثياب حيلة وزيد حمل مكره حيلة وعروها متساويان
في العبث وإن كان أكثر فعليه الإجر المكي أيضا لأنه يستوفي العقود وعليه وإن فعلت الدابة في يوم
سائر بغير الزيادة وإن كان ضرر النبي في الدابة من حيث النقل ليس ضررا للمحمل من حيث منوونة
شده وحله مثل أن يسي قطعا منكرا فيعمل عليها حديثا بذكر ذلك القدر أو بقي حيلة حمل قطعا مثل وزن الجحش
حتى جاوز موضع العمل ولو كانت الجحش لم يمتنع العقد وعليه وقد كان العقد بالتب إلى جحش
آخر غير الذي شابه وجوده وقدره بكونه ثعبان للبتاجر غايضا وهذا من العقدة لا مثل قريش من
الأمثل الأول ويحفظ هذا أن الأمثل لأنه يخرج ثبوتها كغيره التبايل وإن استأجر حمارا غايضا
نأشوجهم ركبته أكل في أمثل أنه صام قال صاحبنا هذا إذا استأجر ليركب في المصير هو
أوعاد الناس أما إذا استأجر ليركب إلى خارج المصير أو في المصير ليركب من ذوي الثياب فلهذا
يشرح ويحل استأجر دابة ليركبها خارج المصير في مكان معلوم فأنشأ في المصير لا يجزئ الأجر
ويكون ضامنا وذلك ذكرناه وإنما أقدمنا لمصير عليه بكونه أحوي نقول وإن استأجرها ليركبها في المصير
يردنا إلى التبايل فأنشأها ولم يترك عليه الأجر ولا يكون ضامنا لأن المصير مع بيان مكانه وتباعد الطريق

المدعي واليمين على المدعي عليه وهذا حديث مشهور تلقته النكاح بالقبول والمدعي عليه من يصدق الحراب
الحق على الغير الا ان المدعي على غيره البتة يتكفل له ولا يتكفل له من له حجة يقال له يصدق
لقته الله يدعي ولا يقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعي النبوة كانه اشهدا بالبراهين القاطعة
قال واسأل عن المدعي والمدعى عليه ان ينظر الى المنكر منها فهو المدعى عليه والاخر هو المدعي وهذا
أهم ما يحتاج اليه في معرفة هذا الكتاب قال شمس الامنة هذا وجه الله ولكن تمام بيان الحد لا يتجمل بما ذكره
محمد رحمه الله فقد يكون الرطل مدعى مؤنة واليتمل في جانبه كالمديني يدعي اذ هو الزوجة او هلاكها في
مدعى مؤنة ولا يخرج من ان يكون مدعى عليه ولكن الفرق بين المديني والمدعى عليه ان يقال للمديني من يصدق
على الغير بقرينه او اذ اعرك الخوض بترك المدعى عليه من يستعدي عليه بترك القول اذا ترك الخوض لا يترك
وقيل المدعي من يترك لامة على الاشياء ولا ينصب حقا بالنبي فان الخواص لقال لذي اليد هذا الذي ليس له
كان خفا وقيل المدعي من يترك حق الا بحجة والمدعى عليه من يترك حق من يترجمه واشهر الا بجهة الدعوى وتبين
ما يقع منها وما لا يقع انما بان الدعوى لا تخلو اما ان تقع في العين او الدين فان وقعت في العين
لان كان المدعى وكلاهما فافهم الدعوى اذا ذكره جنسه او شعوره وبعد ذلك الجنب يحتاج الى ذكر النوع
انما سمع او سمعته او رآه او رآه في التوقيع خريفه او رآه في النوع الى ذكر النوع
انما جند او سمعته او رآه ويذكر كدورها بالكل يقول كذا قهر او شرب او شرب في العلم غير الا بجهة
من اعلام جنس راس المال ويذكر في ما يورث ووقال بسبب الشك في الشيء ولم يبين شرايط حجة البتة كان الثاني
الانما شمس الامنة محمود يلقى بعضه الدعوى وفيه من الشايع رحمه الله لا يفتقر بعضها وفي دعوى البيع بان
قال بسبب بيع جميع حصة الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب لما شرايط كثيرة لا بد من تعداد الشرايط لجهة
الدعوى ومنه فاشية الشايع ان لا يمكن له شرايط كثيرة يعني بقوله بسبب كذا مبيع وذكر في الفرض ومصرف
المشتق وذلك الى خوارج منبته يميز ذلك عليه بالاجماع وكذلك يذكر في دعوى القرض او ضده من مال نفسه
لجواز ان يكون ذكرا وان يكون في الاراضى شرب ومبيع او يملك المالكه بالاذا فان كان للمدعي وزنيا فاما
يبيع اذا عين الجنب بان قال ذهب او فضة فان بين الجنب فسد ذلك ان كان ضررنا يتوكل كذا وبنار او يترك
لزمه عار الضرب او نيتا بوري الضرب قالوا ويحلي ان يذكر مبيع او حيا او وسط او ذمي او عا
يحتاج الى ذكر العينة اذا كان في البسطة بقوله فسد ذلك ان كان في البسطة فسد ذلك وان كان في البسطة
نقد فسد ذلك والكل في الزواجر على الشرايط لا يفتقر الى البعض اي لا يفتقر الى حوز البيع ويغني عن المشتري
البايع ان يفتقر الى ان لا يكون المدعى لا بد من تعيين احد فان كان احد المتقدمين الزوج والفتى في
العقد جازم ويثبت في الزوج وعند ذكر النكاح بوري او العاري لا حاجة الى ذكر كونه احد ولا بد من ذكر
الجودة في هذا عامة الشايع وفي فتاوى الفقيه رحمه الله اذا ذكر احد خالصا لم يذكر الجود كناه ولا بد
من ذكر انه من ضرب امي والى عند بعض الشايع وبعض الشايع لم يشترط ذلك وإنما ذكر كذا وتبين انما
تورثه منقودة ومارسمة شرودة قال بعضهم لا حاجة الى ذكر الجود مع ذلك وهو الصحيح وان لم يكن
الذهب مشروبة لا بد من ذكر في الدعوى كذا وتبين انما يذكر كذا يشترط ان كان خالصا من الفضي يذكر ذلك
وان كان فيه عشي يذكر كذا نحو الدعوى والدعوى او ما اشبه ذلك وان كان المدعي بعهده فان كانت
مفروبة ذكر نوعا وهو ما يضاف اليها ومبناها وقد رها انها كذا وقد رزق بعهده من وزن الدواهي
عزلت باختلاف البلية ان الذي في يارنا وزن بعهده وقد ذكرنا في باب الزكوة وان كان
الفضة غير مفروبة ان كانت خالصة من الفضي يذكر كذا فضة خالصة فيذكر نوعا منقودة كلفه او لمسه
طعامي ويذكر حقيقا انها جند او ذهبت ويذكر كذا وفيها اذا ذكر طعامي كناه ولا حاجة الى ذكر الجود

فان كان المدعي داعم مغروبه والشيء في غايته ان كان يتكامل بها ولا يذكر نوعا ومبناها ويستأثر
وان كان يتكامل بها مدعى وان ادعى الحنطة والشعير بلا شئ وتبين او مبناها فتدليل لا يقع هذه
الدعوى وقيل لا بل الدعوى موصوفة والحنطة والقمح اي انه يملك المدعي من دفءه فان اوفاه بطلب
القرض او بسبب الاستهلاك لا يفتقر بالحق وان اوفاه بسبب البيع او السلم يفتقر بالحق وان اوفاه
بما يملكه حتى مع الدعوى بلا خلاف واقام القيمة على اقرار المدعى عليه بالحنطة او الشعير ولم يذكر
العينة في اقراره لثبته بثبوت في حق الحرام على لبيان في الحوز على اذ اذ انما الدعوى بالقيمة
لا يقع لا في شئ او لا بحسبه بالكتب في ذكر الزون حتى الدعوى لا بد وان يذكر حصة اراد او
سعد ويذكر مع ذلك دحمه او تاريخه ويذكر مع ذلك الجود والى ساطع او الزكاة واذا ادعى على آخر
ثابت عليه غمها وفي مقتضى من أيدي الناس يجب القيمة يوم الدعوى يفتقر ان يترجم في حقه فان القرض
من كان بين ذوات الامثال وقد اقطع من أيدي الناس يجب القيمة وفي ايتبار القيمة خلال موقوف في حقه
البايع المبيع ولا بد من بيان الشب في هذه الصورة لانه لو كانت مع خلا ساطع قبل القبض
يفسد البيع ويندب حقيقته يعني الله فانه كانت بسبب القرض او النكاح او الغصب يجب القيمة فلا
يذكر بيان الشب ينظر هل له ولانة الدعوى ثم لا اذا وقع الدعوى في العين فان كان المدعى
مشتوفا وهو مالك في الحقيقة الدعوى في الدعوى كشرط بيان القدرة الجنب والشعير والصفة
لا يشرى الدويون وذكر الصدق والامان الاجل الشهد ربه الله في ادب الثاني لا ياب فبعض المحاطة والجملة
من ديمان الثاني الموقوف ان الانسان اذا ادعى قيمة ذابة منبته لا بد من بيان الذكوة والامانة ولا
يبدن بيان النبي وهذا مستقيم على اصل الامانة يعني الله عنه من القضا بالقيمة منبته بانما على القضا
بملك المتهمل من حق المالك فان في غير المتهمل على اصله على ما عرفت في كتاب الصلح واما يفتقر الى حق من
الغير الى القيمة يفتقر بالقيمة او بشفاء الثاني بالقيمة واذا كان القضا بالقيمة بانما على القضا بملك
المتهمل لا بد من بيان المتهمل في الدعوى والشهادة ليسم الثاني بماذا يفتقر ولا يشترط ذكر الزكوة
وايته والذليل عليه بطل ادعى على اخراة غصب منه حمارا ذكره واقام القيمة على وفق دفءه
ناحرا مدعى عليه جازا فقال المكي هذا الذي ارفقته وزم شرفه ان هذا الحمار هو الحمار الذي لمسه
بملكه المدعي ففتروا عليه فاذا ابلغت شهادته على خلاف ما قالوا فان ذكر الشهود بهذا الشهادة انه شقوى الاذن
والحمار الذي جابو المدعي من شقوى الاذن فالله هذه الامانة القضا بملكه ولا يمكن خلا في شهادتهم وذكر
ما لم يكن محتاجا اليه في الشهادة لان كان المشتري قائما فان انك احصاه مجلس الحكم قالوا
لا يسمع دعوى المدعي ولا شهادته شهود البسطة احصاه ما وقع فيه الدعوى حتى يثبت اليه المكي في الشهود
فان شى البرة الخلو ان ربه الله ومن المنقولات ما لا يمكن احصاءه من القاضي كالصورة من الطعام
والقسطع من القلم قال القاضي فيهم بالحيث ان شافطه بنفثه وذلك الموضع وان شافطه خليفته ان
كان ما دون ذلك في الاشياء وكان والدي ربه الله وهذا الرأى مستقيم اذا كان العين المدعي في البسطة
انما اذا كان خارج الموضع كيت يفتقر القاضي به والمجرب شرايط القضا على غير الزكوة ولكن
الطريق اليه ان يفتقر واجدا من احواليه حتى يسمع الدعوى ويقتضي ثم بعد يفتقر قضاؤه وضوؤه بتمنا
القضا ياتي في المحاضر والبيانات ان شاء الله تعالى فان وقع الدعوى في عين غارب لا بد من مكان
ان ادعى بصل على رجل انه غصب منه ثوبا او كارية ولا بد من اذها ان بين الجنب والصفة
والقيمة قد عوا منه موصوفة وبينة مثبوتة وان لم يبين القيمة اشار في مامو الكيا انها موصوفة وان
وقع الدعوى في البسطة فلا بد من ذكر البسطة التي فيها البسطة ثم من ذكر الخجلة ثم من ذكر البسطة

بما لا يعلم ثم بالآخر وأقل الشروط في هذا يقولون قال بعضهم بهذا المعنى
وقامه الفلك على أنه بالحيار في البدنية بالبرهان وقال جماعة من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في الجواب
لأنه فلان ولا يذكر في الشروط م أن فلان وبعدنا كلاهما يتوالتا لا يكتب في ذكر الحدس ويكتب في ذكر الالهام
وكل جواب غرضه في الدعوى فهو الجواب في الشهادة ثم كتب حكم بالحد الرابع في هذه الصورة
قال الحنفية رحمه الله أحسن الحد الرابع بأكثر الحد الثالث حتى ينتهي إلى مبدأ الحد الأول فأمّا ذكر
فيما جاء على أن كل شرط بيان الوزن اختلوا فيه والقياس أنه شرط وفي دعوى القطن
لا بد أن تبين القطر العاري أو الشايع وتذكر أنه يحصل من كذا اسم كذا اسم من الموضع وقيل
هذا ليس بشرط ومثله الدعوى ولو ادعى تدريس الأتد ينبغي أن يذكر أنه مدعى أو غير مدعى
ولو ادعى على آخر كذا كذا من الأجرة أو الميلة فان دعت الدعوى في العين فلا من الإحصار والبطانة
إلها وبعد ذلك يستغنى عن ذكر الأوصاف وان دعت الدعوى في الشيء فلا بد من بيان الشئ
بما لا يجب في البعثة بالاشتراك وكذا بالقرض من موهبة لا يجوز والمناجب يجب العلم أو جعل
منا في البيع وجب تبين محتاج فيه إلى بيان النوع والصفة على وجه صحيح عن حاكمها له وإن كان
وقرر مان أو قد يفرج فلا بد أن يذكر الوزن ويذكر مع ذلك الصغير والكبير ويذكر الحلاوة
والخوصة ثم يذكر الإحصار وقيل ينبغي أن لا شرط وذكر هذه الاشياء في دعوى الإحصار ولو ادعى
شيئا فان كان العيب المدعى ميبا فاما بغير الدعوى بحضرة عند الإشارة إليه وجب تبين
عن ذكر الأوصاف على ما ذكرنا وان كان دينا فان كانت الدعوى فيقول في أو بعد بلذين بيان
المقدار والنوع والصفة كذا من العالين أو الطائفي أو القوي ثم يذكر جوده أو ماله أو دانه
أو ان كان بعد انقطاع وجه الإيقاع أن لا يوجد في الشئ الذي يتبايع فيه فان كان بوجه في اليد
فالقاضي يقول له فاذا رددنا المدعي بين العيب في الحال أو قبلته فان قال هو العيب فالتبايع لا يقع
دعواه فان قال القيمة فالتبايع باسره بيان سبب الخرج من العيب ان كان من بيع ينبغي
البيع بانقطاع على التسليم وان كان يستبطل بالاشتراك والقرض فلا انقطاع ذلك عن
بغير المدعي عليه فستقيم المطالبة بقيمته في الحال إذا كان لا ينقطع دخول دانه وكان والباقي
رحم الله يقول هذه الجملة بمرور عن الشيخ الإمام طهري الذين اخرجنا في رحم الله يقول في حق
شأركم من فانه قال في العلم يستقيم المطالبة بالقيمة هذا غير صحيح فان أخذ قيمة العلم فيه إيجاب عن
العلم فيه قبل القبض وذلك لا يجوز ولكن بكالاية بآش الملك ان شاء وتذكر أيضا ان العيب إذا
كان من بيع ينبغي البيع بانقطاع قبل القبض وبقية نظر فقلت ذكر الشيخ الإمام شيخ الإسلام المقروفي
عنه أهرزادة رحمه الله في شرح كتاب القرض ان من اشترى شيئا بغير من شرط في الدفعة ثم انقطع
أذا ان شرط ان العقد لا ينقضي وذكر أيضا ان من اشترى شيئا بغير من شرط في الدفعة ثم انقطع
من أيدي الناس يجوز خلاف ما قلنا بمرور شيئا بغير ان يكون ثم انقطعت الدائم أو التام
بل القبض حيث ينقطع البيع فيداني حبيفة وهو قوله محمد رضي الله عنهما في رواية كتاب القرض
والرق أن الدائم لو انقطعت ينتفع باله فاية من ماله والطلب ينقطع إلى ما ية من ماله فيكون
في إبقاء العقد فائدة أخرى أن القصور المبيع إذا انحصر قبل القبض لا يفسخ البيع من الغرماء فائدة
مقدمة تكون ولزمات المبيع كل القبض ينبغي البيع والرق ما أشدنا إليه أيضا ولزاد في دعوى
من العيب لا بد من بيان مقدار كل واحد من الوقوف إلى آخر ما ذكرنا ولو ادعى على رجل مائة من الكحل
اعلم ان دعوى الكحل لا يصح إلا بعد بيان الشئ لان الشئ في الجوارح خلاف وفي الاشتراك

أيضا كذلك وفي الاشتراك يجب القيمة وان بين انه من المبيع في الدعوى ولكن ينبغي ان يذكر
في الدعوى المقتضى من الدقيق القليل أو غير القليل وكذا ينبغي ان يذكر انه انتقل الوجه
أو من غير الوجه وكذا ينبغي ان يذكر في وجهه سميما حتى يقع الدعوى فان ادعى على رجل كحل
أو كحل آخر بغيره لا بد من بيان الشئ ان يكون بغيره بغير الاشتراك وفي اشتراك العلم
اختلاف المشايخ انه يجب القيمة أو يجب المثل ويجوز ان يكون بغير الشئ وجب تبين في الدعوى
بما على أن المكيل أو الموزون اذا اشتعلت استعماله ثمان فلو من هكذا قيل والله مشكل لأن
المعنى الذي لا بد لا يقع العلم ثم التعليل فكذا ذكره في م ولان جلاله م وجل إلى القاضي
وقال في حكاية هذا الذي قد مر في موضع كذا حبيبة فستقط أو قال رفعها لا يصح غيرها وقد
تتبع صاحب الحكاية هذا وهو حق في هذا الحكاية لا بد وان بين موضع الحبيبة وتلقاها
ذكر ذلك اذا ادعى سبيل ما في دار رجل لا بد من بيان انه سبيل ما المظن وما الوضوء ويكتفي بأن
يبين سبيل الماء وكذا اذا ادعى طريقا في دار رجل ينبغي أن يبين مقدار طوله وعرضه ويبين ما
موضع في الدار ولو ادعى على آخره سبيل ما في داره أو سبيل ما في داره لا بد من بيان الأرض
التي سبيل في التمسك بيمين موضع اليد وقدر طول اليد وعرضه رجل ادعى ما لا يملكه وكان في دعواه
مرار فلان ادعى مال في يده بغير حياي كنه بيان من وأورد وهذا الدعوى هذا الشئ لا يقع
رجل باع شيئا من المعيان وهو مبيع بغيره فلو كان المولى ادعى العيب التي باعها البتد بغيره فان
كان البتد ما دون المولى لا يقع دعوى المولى وان كان يجوز اعليه بيع اذا شهد شاهدان على رجل أن
قامت من القضاة فقي يلفه الرجل فافدا الرجل بالثبوت في ثلثا حتى لا يتبل هذه الشهادة حتى
يسوا القاضي الذي قضى به وسره وذكر محمد رحمه الله في كتاب الحدود اذا اقام المدعي عليه بينة
ان شهود المدعي محدودين في ذلك لا بد ان يسامن خدع واذا ثبت الاثبات أو التولية ولم يذكر بينة
بجعة التولية والتولية لا يصح الشك وان كتب انه ولي من جهة الحكم أو شقولي من جهة الحكم ولم
يسمى الحاكم الذي نصبه ولا الذي ولا جاز وعلى هذا القياس اذا احتج إلى كتاب أو القضاة في العقد
كالوقت وأجارة المشاع ونحوها كتب وقضي فاف من قضاء المبلدين بغيره وجوازه يجوز ذلك
وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب الوقت وفي دعوى مال الاجارة المبلدة لا شرط عديد المتاجرة
لو ادعى على آخره عشرة دراهم من شئ من مبيع مقبوض ولم يقبض المبيع يجوز وهو لا يصح ولو ادعى عينا في يد
إثنان انه له لما كان صاحب اليد اقر به له او ادعى عليه دراهم وكان في دعواه له عليه كذا من الداهية
لما اقر بهما في كل شئ هذه الدعوى اختلف المشايخ فيه واختلفوا انه لو كان هذه العين سبيل في ذلك
أقر بهما حيث اليد بغير الدعوى وتسلم البينة على إقراره وسبيل الشيخ الإمام ابو بكر محمد بن القاسم
رحم الله عن ادعى على آخره عشرين وميلا في المكون أمها فان لم يسمع دعواه لما أن يدعى آخره
المدعي عليه بذلك فحينئذ يلزم رجل ادعى على رجل أنه أسرقه فافدا فافدا منه كذا وقد أخذ فان كان
المدعي عليه الأمر سلطانا فالمدعي عليه مسموعة وان لم يكن سلطانا فغير مسموعة وان ادعى الثمان
على المأمور بان ادعى على رجل أنه أسرقه فافدا فافدا منه كذا من مالي واخذت فان كان الأمر سلطانا فافدا
الثمان على المأمور لا يقع وان لم يكن سلطانا فالمدعي عليه مسموعة وان لم يكن سلطانا فغير مسموعة وان ادعى الثمان
شيئا بغيره ومبيته ذكر الشيخ الإمام شيخ الإسلام المعروف بخواجه زادة رحمه الله في شرح كتاب
القيمة انه لا يجوز ولا شرط حشرة الصغير ولم يتصل بين ما إذا كان للمدعي عليه أو دينا
وجب لمباشرة المدعي أو لا بمباشرة وذكرنا الناطق في ذلك الله لو ادعى دينا وجب بمباشرة الشئ

يد رما دار في يدي رجل أقام وجلل البينة انما عاشرهما من فلان غير ذي اليد يلبد ذم وهو عليها وتقداس
 واقام اخر البينة ان لكنا اجر ووجهها لدا فبعها اياه واقام البينة على الشدقة من ذلك الرجل فتماموا
 ان كان شقا بمحمل القيمة عند ابي حنيفة وجعل الله عند لا ينبغي بيعه وقيل بان ينبغي لتمايز ذلك
 وقال بعضهم لا ينبغي بيعه عند النكاح والوفى اذ في من العبة والشدقة ولو اشترى رجل الزمان رجل واذا
 المرأة الامتار قال ابو يوسف الشرا اذ في وقال محمد رحمه الله فاشترى رجل ابنتي دارا ولم يقبضها حتى
 اغتصبها وجعل من البائع وكره في المشتري ان كان المشتري قد علم ان كان الثمن في اجل فالحكم هو
 المشتري والافاقه هو البائع واذ في يدي رجل أقام رجل البينة ان صاحب اليد باع منه بفساقتها
 منها بالتي ذم فقلت القاضي ينبغي بينة البائع يبيع النصف المعلوم بالتي ذم ويتبع ايضا ببيع النصف
 من النصف الباقي المحبوس ذم ولو أقام البينة انه باع منه عسرا غير محبوس بالتي ذم واقام المشتري
 البينة انه اشترى منه بفساقتها بامانة ذم فان القاضي ينبغي له بفساقتها النصف الذي لم يبيع شيئا
 عسرية ودم بينة البائع عليه واما النصف المعلوم فيقتضي للمشتري بفساقتها هذا النصف
 بفساقتها واما العسرا الباقي من هذا النصف فمحرمة ذم ببينة البائع عليه ان بينة البائع
 فاشترى منه بفساقتها فيقتضي به لذة عتيدي في رجل أقام رجل البينة انه باعه الذي هو في يديه بالتي
 ذم وتدخل من ضمن وفقر ملكه واقام اخر البينة على مثل ذلك وصاحب اليد ينكر دعواها قال ابو
 يوسف رحمه الله يرد العبد على المدينين ويعتقن ويقتن اذ في يديه بكل واحد منهما قيمته وهذا
 اذ أقام البينة على امراب صاحب اليد بذلك فان أقام كل واحد منهما البينة على مائة البائع والقبض فان
 كان العبد قايما اخذاه بينهما بفساقتها ولا شيء لهما غير ذلك وان كان العبد ميتا فانهما يأخذان قيمته واذا
 لا شيء لهما غير ذلك وتطال اذ في يدي رجل أقام اخذها البينة ان هذه الذرا كانت دار فلان مات
 جنتين وتركها ميراثا له واقام اخر البينة ان للذرا ثلثا من ثلثه واحدة وظلها ميراثا له والذي في يديه
 ينكر دعواها فان محمد رحمه الله هي بينهما بفساقتها ولا معتقن بالثالث في الموت وبفساقتها البينة
 ان هذه الذرا كانت لفلان الميت فبذلك من ثلثه جنتين ثم مات وتركها ميراثا له واقام اخر البينة ان هذه
 الذرا كانت لفلان الميت غير الاول من ثلثه جنتين مات وتركها ميراثا فلي على هذا الوجه لم اجد في تاريخنا
 كنههم وقتوا الملك دون الموت عتيدي يدي رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما انه باعه من الذي هو في
 يديه بامانة ان المشتري بالخيار بينه فاشترى من الذي في يديه ينكر دعواها ويتبعه لفساقتها والذي
 في يديه العبد بالخيار ان شاء ان يذمه الى امرأته عليه ثلثه ولاخبر ولو كان ادعى كل واحد منهما المشتريين
 الخيار لنفسه فان بعضا البيع فلي الذي في يديه العبد يذم العبد اليهما بفساقتها ولا يقوم شيئا ولو كانا
 اقاما البينة على امراب بذلك ثم اختارا لنفس البيع رد العبد اليهما ويعتق لهما قيمته العبد بفساقتها ولو
 اختارا اخذها البيع قبل ان يبيعا القاضي لهما بالعبد واختارا اخر على البيع فان الباني في يديه العبد
 بالخيار ان شاء رجل وان شاع تركه واذ في يدي رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما البينة انك داره
 اخذها من الذي في يديه بفساقتها بفساقتها ذم واما البينة التي في يديه ينكر دعواها فانهما
 يأخذان الذرا بينهما بفساقتها ويأخذان بفساقتها ذم واما البينة التي في يديه اخذ كل واحد منهما
 عشرة والابن اذ في يدي البينة البينة فلهذا الشهود انها كانت دار الابيه وقت الموت ولم يورثوا
 في شهادتهم وهو ابنه ووارثه لاسع هذه الشهادة لا ريب في شهادتي الشهادتي ان يقولوا انه ابنه ووارثه
 فان محمد رحمه الله ذكر في امر ياريت ومحمد انه ابنه ووارثه كالاولا اذ انكر ذلك من ذم البائع والوفى
 انه قول ووارثه ومحمد انه ابنه ووارثه لا ريب في ذلك واما ذم ووارثه واما ذم ووارثه وان لم

والاستعداد ولا يجوز له الجأزة الدعوة الخاصة وعجز ذلك للإمام والفقير لأن ذلك من حقوق المسلم
على المسلم والمنازع عنه القاضي لا يرفع تعليل تعليل النفا والإقامة بالشرط كقولك الوكالة
وكذا الإقامة إلى وقت في المستقبل فاما تعليل عزلة القاضي بالشرط فليس كذلك والحق أن الله
الله يرفع وتعليل الحكم لا سان بين اثنين والإقامة إلى وقت في المستقبل على قول محمد رحمه الله
فقط قول أبي يوسف رحمه الله لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء
والقاضي لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
أخذها بالتقاضي كما لو وكل رجلين بالبيع الناجي إذا لم يكن ما دون ذلك في الاستحالة فاستحل حكم الخليفة
في بيع الناجي جائز بين يدي كذا وكذا بالبيع إذا وكل رجلين بالبيع فباع الثاني بغير إذن الأول ولو حكم
في غيبته ثم رفع قضاة إلى القاضي فاحراز قضاء عنه لا يستحقنا وذلك القاضي إذا اجاز حكم القاضي
في الجعديات والقاضي متى كان ما دون ذلك في الاستحالة فاستحل حكم الخليفة بالبيع
القول إذا قال له الخليفة استحل من ثبوت وأمر من ثبوت تحتين تلك القرف والتقليد
فوق بين القضاء والإمام فإن الجعديات استحل حكم الخليفة في الجمعة فإن كان الإمام لا يرفع
يبيع الاستحالات تنوت الجمعة وفي العادة إذا كان في المعصية فاستحل حكم الخليفة في الجمعة
توقفاً على قوله من ثبوتين أخذ من ثبوتين والأخرين في ثبوتين الأخريين والمؤيد في ثبوتين الأخريين
محليته والأخرين في ثبوتين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين
التيصيص وكذلك لو كان أحداهما من أهل النكاح والأخر من أهل البلد فإن إذا انعكسوا أن يجامعوا إلى القاضي
المتكروفاً في هذا وإن الإمام فله رجلا القضاء وأول في الاستحالة فاستحل حكم الخليفة في الجمعة
والشهادة في جوارحه ويصرف بين الزوجين ويسمع الأقوال ولا يحكم هو بذلك ويحكم القاضي في القاضي
وتنتهي إليه حتى يرضى هو بنفسه من ثبوتين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين
إلى القاضي فإن القاضي لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
ويأمر بأعادة التولية فاستحل حكم الخليفة في الجمعة الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين
وهذه مسئلة تعلل فيها القضاء وإنما كان ذلك لأن القاضي لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
يتبني تلك الشهادة وبذلك الأمر بأخبار الخليفة وذلك هذا الاختلاف أن ينظر الخليفة من الخليفة
ثمرة أو يكذب المدعي في قوله في شهود أو يكون له شهود أو أنهم قد شهود أو يكون له شهود أو أنهم قد شهود
شهادتهم فيرفع القاضي النظر في ذلك إلى الخليفة ولا ينبغي للقاضي أن يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
غيره ومن جهة رحمه الله أنه لا ينبغي أن يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
ولا في غيره من الناس مما يولد في ذلك فيكون ذلك منه إرثاً لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
النصار أهل المعمدة أن يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
أن يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
السلطان مع القاضي في حكمه وحكمه على الأولين ينبغي للقاضي أن يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
السلطان حتى يكون من قبل أحد الخصمين على الأخرين الجائز ولا ينبغي للقاضي أن يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
الطعام ولا يجوز ولا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
أنه اجتمع من الشهود في ذلك ما يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
موتيه والجائز أن يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
يكون أمراً ولا أن يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع

من المزدحم ولا يتجوز له الجأزة الدعوة الخاصة وعجز ذلك للإمام والفقير لأن ذلك من حقوق المسلم
أولاً ثانياً على ما يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
يستلزمه قال أبو يوسف رحمه الله فيمنع من ذلك وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
تدريجي وقال محمد رحمه الله لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
بها يؤخذ في ذلك على ما يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
على فلان بن فلان وهو في كان المدعي عليه ما يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
أثبت حكمه إلى القاضي الحكم فإن كان المدعي عليه ما يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
المعنى وإن كان كونه القاضي لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
والناجل بين البعيد والقريب أنه لو كان في مجلس القاضي شئ من ذلك اليوم من غير أن يرفع
عليه عاؤه وقريبه والأمر له بعد ذلك في هذا الشهادته على الشهادته وذلك كونه القاضي لا يرفع
أن يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
الأمر لا يعود المرفوع وكذلك إذا كان في المحكمة من ذلك اليوم من غير أن يرفع
في التي لا تكون برزت كات أو ما سائر ما يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
على المعصية وفي مجلس العرويس فهاها الرجل الأجانب كاهن عاؤه بعض البلاد وهي شرارة قال وإن شرارة
الحكم في بيته يحكم القاضي على ما يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
المؤيد فيرفع قال محمد رحمه الله فيمنع من ذلك وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
يضاير عليه في البيت وأما ما يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
عنه والقاضي لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
إلى باب القاضي من ثبوتين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين الأخريين
الذي يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
ثلاثة الأيام ينادي على ما يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
والا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
الله يعني قال محمد رحمه الله فيمنع من ذلك وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
كل من يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
كتاب الطلاق وأما القاضي إذا كان في مجلس القاضي شئ من ذلك اليوم من غير أن يرفع
ويرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
ذلك محمد وقال أبو حنيفة وفي منعة قضاء وهو الصحيح من مذهبه والوجه الثاني إذا كان
محمد لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
أبو يوسف رحمه الله يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
وتنفي بشهادة محمد حدث لأبي يوسف قضاء في رجل يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
ذلك أبو يوسف رحمه الله يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
الأول ويعمل برأيه الثاني والأصل في هذا أن يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
لأن القاضي يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
المذهب في جميع النسخ للكتاب ويصح المدعي في ذلك أن يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع
في ذلك أمراً إذا كان لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع وتعليل القضاء والحق أن الإمام لا يرفع

استقامت ولا تملك قول الحرافة لثقلها وتعد دماؤه لا تقي لا تنسل بمحمد فيه وجل على امرائه وفي بني اخطاه
ان حلفنا نكالا قبل الدخول فرفع ذلك الى القاضي لا يري التلك ولا خلاف الحامل والخاص واما كما هو في
البعث لحكم بطلان خلاى الحليل والفايض وبطلان ما نال من الواحدة من الطلقات لم رفع الى القاضي
آخر فان الثاني يبطل الاول وكذلك لو فرق القاضي بين الزوجين بينهما او بترقه برهلع يرد فساد
لما جازا في بطلان اوله على الاخير بها و لا جواب لا يجوز ان وقع فسادا الى ثاب اخر اخطاه وتوفي بها و
المحذور في القذف وهو يري ذلك فرفع ذلك الى القاضي آخر لا يري جوازه لا يبطله الثاني وذكر الشيخ الامام
المعروف عن اهوراده هذا اذا كان القاضي يعرف ان الاول عري جوازه بان قال الاول لاح لي ذلك
ثانيا اقليم الثاني في الاول لا يري فسادا كل البتة في ان يبطله ولو كان القاضي هو المحذور في القذف
رفع حكمه الى القاضي لا يري جوازه اخطاه الثاني لان القضاة تفتت في ذلك وتوفي في الثاني بها و
نجلين لا يجوز اذا اتفقت في واحد ثم رفع فسادا الى من لا يري فسادا جوازا فانه يبطل فسادا
ولو ان الثاني عري في بطلان رجل وامرأتين في الحدود والقصاص ثم رفع فسادا الى من لا يري ذلك
فان الثاني يفي حكم الاول ولا يستقضيت المرأة فحكمت عري او فسادا لا يجوز حكمها فان رفع حكمها الى القاضي
يراد جازا فاجاز حكمها لا يكون لغيره ان يبطله لان القاضي في بطلان في النكاح مما يكون اوجه
العمى ونحو ذلك ثم رفع ذلك الى القاضي لا يري ذلك في الثاني بطلان حكم الاول وانما جازا في بطلان
القضاة منبوبة فتحت اجتمعت العتامة على قضاها لا يستند قضا القاضي بالجل ومن لم يثبت اذ يستند
وهذا اذا كان ذلك بطلان للمعنة بان قال اتبع بك الى شهر فاما اذا تزوجت الى شهر فبطلت فانه يصح هذا النكاح
وقال زهر بن حنبل الله يصح ويبطل الوقت فان القاضي يجوز هذا النكاح عند فسادا واجاز هذا في ادب
القاضي في باب القاضي رفع اليد عنه فاما اخر مما يجب اشداهما

ولو ان رجلا باع وكفها المشرك فادعى ان لها رجلا فاما متروفا فاما النكاح ذلك فاقام المشركي البيعة
في حال ادعى من النكاح وادعى انها لم تلد هذه البيعة وفي طعن وهي بيعة النكاح وهي مفروقة
ولما ذكرنا ان الشيخ الامام شيخ الاسلام المزوف عوازه اذ دعي الله ذكر جواب الطب اشد خلع من اهل
القضاة في الغائب وهذا اذا دعيها اما الطب متدقق ابو حامد القاضي الفراء على ما قال فخر بن محمد الله
وقال يجب ان قبل هذه البيعة وان قلنت على الغائب للمقاضي لان عن الغائب حضا حاضر ان المشركي
ادعى على الغائب ما هو بيبث ليثبت ما يدعيه على الحاضر فوجب ان قبل بيعة تباها على مبدء من المسائل
ببطلان الكفاية وقد قلنا ذكرها وبنها رجل ادعى على رجل انه كمل من الغلان باليد ودم وتوفي الجليل
ذلك الطالب وانكر المطلوب الفضا فاقام الجليل بيعة على القضا والطالب غائب تقبل بيعة رجل
الطالب متوفيا عليه بالقسا على المطلوب وان كان الطالب غائبا وكذا لو قال بين ادعي بيبثا يرد
ايمان انه لم يشهد من ثلث الغائب وهو بذلك وانكر ذلك البطلان وانما انبيته على ما ادعى تقبل بيعة
وجعل المدعي خصما من الغائب في ابيات النكاح من حيث الحكم قال الشيخ الامام شيخ الاسلام المعروف
بأهوراده كان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يعيب عن هذا الطعن وكان يقول
يجب ان تقبل بيعة المشركي منهم من اجاب عن هذا الطعن وقال المشركي وان ادعى الغائب
ما هو بيبث ليثبت ما يدعيه على الحاضر من الرد بالقبض الا ان الحاضر يثبت هذا الموضع ايا
يتصلب خصما من الغائب من حيث الحكم اذا كان بين الغائب وبين الحاضر اتصال حتى يغير الحاضر
يزيد من ادعى بيبثا يثبت على الغائب كالتباعد حتى لا يثبت اتصالا اذ لم يكن بين
الحاضر والغائب اتصال فانه لا يحمل الحاضر خصما من الغائب من حيث الحكم المشركي اهلهم لا يراى بيبثا

بيانا يتلوا ويطلب الى المشركي ثم جاء الباع بغيره منه فقال المشركي بيبثه من ثلث وانكر الباع ذلك
فاقام المشركي بيعة على ذلك فانه لا تقبل بيعة ولا يعمل الباع خصما من الغائب من حيث الحكم وان كان
يدعي ما على الغائب بيبثا ليثبت ما يدعيه على الحاضر من اتصال حقه في الاجر تركه اذ لا اتصال بين الباع
والغائب بيبث من الاستجاب كان انكار الباع بيعة من الغائب ولا اتصال بينهما بيبث وانكر واحد من
عري الثاني بيبثا وكذلك قالوا في رجل وكل رجلا ببيع متبد له ودفعه اليه ثم جاء الموكل بيبثا العبد فادعى
الموكل انه قد باعه من ثلث وفروا بيبث فاقام على ذلك بيبثه والموكل ينكر فانه لا تقبل فبطلت البيعة ولا يعمل الموكل
خصما من الغائب في الإقرار وان كان ما يدعي على الغائب لما يدعيه على الحاضر لانه اتصال بين الموكل وبين
الغائب بيبث وفيما نحن في اتصال بين الباع والزوج لانه لا يتلوا امان يدعي المشركي ان باع بيبثا
كان زوجها من ثلث او بيبثه لويدي ان لها رجلا ولا تدرى من زوجها فان كان يبيث ان باع بيبثا كان
زوجها فلا يشك ان له لبيث بين بايعه وبين زوجها اتصال بسبب فان ادعى ان بايعه زوجها من ثلث
واقام البيعة على ذلك بيبث الباع خصما من الغائب لمكان الاتصال وان ادعى لها رجلا ولم يقين من
زوجها فلا يستحب خصما بيبث والاتصال وهكذا يقول في البيع القاسد وبطلان الموكل بخلاف
بطلان الكفاية من ما ذكرنا من الاتصال ثابت ما فترقا رجل ادعى ان زوجته دهم فحج المدعي عليه
فاقام المدعي بيعة على ما ادعى وتوفي الثاني له ثم ان المدعي ادعى ان لهذا المدعي عليه كان عليه ما يرك
دزم قال ابو القاسم القصار رحمه الله يستند عن المنكر فالباع الباع فبطلت البيعة من الشايع ورحم الله
يستند رجل ادعى امانة فحلفت الجليل والنوع والصفة وبيها كل حله ولم يذكر قيمة كل عين على
حده اختلف المشايخ فيه بعضهم شرط التسليم وبعضهم اكنى بالاجل وهو الصحيح لان المدعي لو ادعى
غصب هذه الامانة لا يثبت بيبث المدعي بيبث ان القيمة ان القيمة في يده يثبت باحضارها
وتقبل البيعة بخلافه وان قال انها هلك في يده او استهلكها وبين فيه الكل حله بيبث دعواه وتقبل بيعة
وذكر في الحاشية اذا ادعى غصب من جارية ولم يذكر قيمتها سم دعواه ويؤثر بر ما جارية فان عجز عن ردها
كان القول بيبثها القيمة قول الغاصب فاما في دعوى الغصب من غير بيان القيمة فلان سم اذا بين
قيمة الكل حله كان اولى وان لم يدع الغصب فادعى ان لم يرد هذا الرجل كذا كذا من الامانة ولم
يبين القيمة سم دعواه في حكم الاحتراز وبعد ما احضر بيبث الفضا كانت الدعوى بالاشارة الى الامانة فلا
محتاج الى ذكر القيمة وقيل اما يترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى وتوفي ابيته كانت فسادا او لم
تكن فاما ما يترط ذلك فلا يترط القيمة **الفصل الثاني في البيئات** واذ يثبت
على اربعة اصول **المفصل الاول** فيمن لا يجوز شهادته لعدم اهليته او لغيره او لغيره او لغيره
الفصل الثاني في عمل الشهادة وحل ادائها والاستماع من ذلك **الفصل الثالث** في الإختلاف
بين الشهادتين وبينها وبين الدعاوي **الفصل الرابع** في الجمع والتعديل **الفصل**
الاول فيمن لا يجوز شهادته لعدم اهليته او لغيره او لغيره او لغيره اما تكون بالاعتلال الكامل
والضبط التوافر والولاية والقدره على التمييز بين المدعي والمدعي عليه وتكلم المشايخ في التيق
الذي يمنع به قول الشهادة واقفوا على ان اعلان كثيرة من الكايد منع الشهادة وهو الضماير
ان كان معلنا وقع فبق مستشع نية الثاني بذلك فاستقاما مطلقا لا تقبل فسادا وانه لم يكن
لكذلك ان كان صلاحه الكرم من فسادا ومواهب اغلب من خطايه ولا يكون يعلم القتب يكون فسادا
تقبل شهادته انه من غير المعصوم لا يجوز ان قبل ذلك فقبضت فيه الغائب وعن ابي الهيثم ان كان الثاني
وجها والمرأة جازت منها فانه ان يشهد لا يكذب ومن اسدت غنائه لا تقبل شهادته ومن انهم في شرب

[illegible]

حدود الحايطة وبها النول فالعرض والحدود يعرف القاضي قيمته بالترجيح إلى أهل البصر فتقبل
 أنها تقبل هذه الشهادة إذا ذكر الشاهدان أنه من المدر أو من الحطب ويثبت موضعهما من الحايطة
 من المدر مع الحايطة من الحطب مختلفان إختلافاً فاجتأ إذا شهد الشهود لأجل بداءة يدي وصل وقالوا
 نعرف الدار ونقف على حدودها إذا امتينا إليهم لكانا نعترف أنها الحدود فإن القاضي يقبل ذلك
 بينهما إذا عدا ويضعها القاضي مع المدعي والمُدعى عليه وأمينين له ليقف الشهود على الحدود
 تحضرة الأمينين فإذا وافق عليها وقالوا هذه حدود الدار التي شهدنا بها بالمدعي بيمينات إلى القاضي
 وهذا شاهدتهما وكنا هذا إلى القري والحوائط وجميع الصناعات ولوحدها وإن الدار التي يؤيد
 كذا في حكمة يعني ثلاث ملاهي أو ثلاث من ثلاث الثلاث في يد فلان المدعي عليه بهذا المدعي كذا
 لا يعرف حدودها ولا يقف عليها فقال المدعي للقاضي فأنت بك ما شهود آخرين يعرفون حدود هذه
 الدار فاني بشاهدتين أن حدودها كذا وكذا إختلنا بحواب هذه المسئلة في النسخ وذكر في بعض أنه لا يقبل
 ولا حكمها بالمدعي لأن الشهادة الأولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلاً بدون الشهادة الثانية فكان
 وجودها وقدمها على الشواهد وكذلك القري والصناعات والحوائط وجميع العقارات على هذا
 وهذا كله إذا لم تكن الدار مشهورة فإن كانت مشهورة بينهم رجل نحو دار عمرو بن حريث بالكونة وقار
 الزبير بالبصرة وشهد بها الشاهدان لانتان فلم يذكر الحدود لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة
 يعني الله عنه وتقبل في قول مالك وجده وأما من أن الرجل إذا كان يمشي بهذه الشهود على حدوده فإنه لا يقبل
 لا تعرف الحد الرابع جازت شهادة ثم استخفنا وتبعني بها بالمدعي فقبل الحد الثالث لحادثاً بالحد الرابع
 رجل له بستان أولاد أو أولاد حواش إقرارهم أن الحصة من أولاد فلان وفلان يملكون في البستان عشرة
 ألف درهم ثم مات بعد ذلك فطلب حصة من أولاد ذلك وانكر ساير الأولاد فشهد الشهود على إقرارهم
 بذلك في حجة وقالوا لا نعترف العزم منهم ما كانوا حاضرين عند الإقرار قالوا إن أقر ساير الأولاد
 بأجماعهم ثبت المكان بشهادة الشهود كانوا أو رجل بغيرهم وذكر أنهم والغيب فاجعل بذلك المهر
 والغيب وأدعي المال كان المال له وإن شهد ساير الأولاد شيئاً وهذا كل المسموع إقامة البينة على
 أنهم لم يسمعون بالأجماع التي ذكرها الشهود فإن أضافوا البينة فلم يكن في الأولاد فشهدوا بذلك المهر بيمين
 لهم بالمخال رجل ادعى حصة من بيت مال وأخض شاهد من شهدنا أن المتوفي أخذ من هذا المدعي مديوناً
 فيه درهم ولم يعلم كم وزن الدرهم قالوا إن علم الشاهد أنه كان في العشرة درهم جزأها الشاهدان
 ثم شهدا أن مقدار ما كان يمسعهما من الدرهم قالوا لا ينبغي أن يعطوا جزءاً منهما لجهالة ما كان موصوفه
 فإذا علموا بذلك جازت شهادتهم رجل جاز إلى رجل فثابته ثوباً ودفع إلى البائع وثوباً وأخذ الثوب
 فافترقا من غير أن يفتد أحدهما ليلتها جاز ذلك لأن وقت الخطبة بينهما فيه ذلك ولهم الحاجة
 إلى الشهادة قالوا لا ينبغي للشاهد أن يشهدوا أنه دفع إليه الدرهم وتبع منه الثوب لا يشهد أن علياً البع
 إلا إذا كان بينهما مائة مائة يمسعها من الدرهم الواحد والافتكا كان على وجه البيع أو دعي دار الله وداره من أبنه
 أو رجل آخر ادعى أنه ابن عمار من المتوفي فجاء المدعي الشاهدان فشهدا أن الميت نأها إليه ولم يقولوا بأبائها
 بینه وهو متبكيهما قالوا إن كانت الشاهدان في يد القري أو في يد الزوارت أما إذا كانت الشهادة على البيع
 بمنزلة الشهادة على البيع والمالك حالت الدعوى فوطني وخوفاً أن كان المدعي ديناً أو ملكاً أو شيئاً
 فإن كان ديناً فشهدوا بالكل بما ادعاه المدعي عزموا أو ادعى القس وخبرناه فشهدوا بحسبنا وتبعي خبرناه
 من غير دعوى أو ادعى القس فشهدوا بالكل بما ادعاه المدعي عزموا أو ادعى القس وخبرناه فشهدوا بحسبنا وتبعي خبرناه

لهم اتفقوا عليه وتعدوا أخذها بالشهادة على زيادة وصف لم يكنه المدعي وكذا اذا ادعى البعض
من الشاهد انهم شهدوا بأحد ما ليس بالبرهان والآخر بالشهادة على الشهود وهذا لا ينقص من البرهان ولو
ادعى البعض الايمان فشهد ان صاحب المال ابراه جازت الشهادة ولو ادعى البعض ان صاحب المال
ابراه وانهم شاهدون فشهدوا على ابراه جازت الشهادة فان القاضي يقال انهم شهدوا عن البراه
كانت الاستدلال بالاسقاط فان قال كانت الاستدلال بتقبل وان قال لم يتقبل وان لم يتقبل
وتسكت ذكر في الأصل ان القاضي لا يحرم على البيان لكن لا يقتضي بهذه الشهادة (والم يمتنع من
البراه بالاستدلال في البراه بالاستدلال كانت هذه الشهادة بلا شك فلا تتقبل من غير وثوق
ولو ادعى البعض الجحد فشهد شاهد بالبراه والآخر بالبراه جازت الشهادة وكذا اذا كان كفيلا ولو ادعى
رجل الغا وانهم شاهدون فشهدوا على ان له ملكة الف وذهب وشهد الآخر على اقراره بان قالوا جازت
شهادتهما في قول الجورسفة رحمه الله وان اقام مدعي التوكالة شاهدان فشهد أحدهما ان الطالبت
وكله يتبع ذنبه من هذا الرجل وشهد الآخر انه حره في ذلك يعني عمله حر جازت شهادتهما والجوي
الوكيل يمين به لا يجزي عوي المؤكل ولو شهد أحدهما على تلبية ونصف وشهد الآخر على تلبية جازت
شهادتهما ولو شهد أحدهما ان له ثوبا فشهد الآخر ان له ثوبا فشهد الآخر ان له ثوبا فشهد الآخر ان له ثوبا
ولو شهد أحدهما ان له ثوبا فشهد الآخر ان له ثوبا فشهد الآخر ان له ثوبا فشهد الآخر ان له ثوبا
ان طلقها ثلثا وشهد الآخر ان طلقها ثلثا فشهد الآخر ان طلقها ثلثا فشهد الآخر ان طلقها ثلثا
شهادتهما على القول ولو شهد أحدهما ان طلقها ثلثا فشهد الآخر ان طلقها ثلثا فشهد الآخر ان طلقها ثلثا
ان طلقها ثلثا فشهد الآخر ان طلقها ثلثا فشهد الآخر ان طلقها ثلثا فشهد الآخر ان طلقها ثلثا
شهادتهما جازت شهادتهما **الفصل الرابع في الحرج والتعديل وفيه مسائل الرجوع**
عن الشهادة التعديل في ضربين تعديل البرهنة وتعديل الغلاية وتعديل البرهنة
ان يثبت القاضي بطلان العدل أو يثبت اليقين فيهما الشهادة وأثبتهم وحلهم وعوهم
ان كانوا في الشبهة وذلك الكتاب وهي مشهورة فيقال المدعي عن جيرانهم وحك انهم فادعوا
في عوفه بالعدالة كثبت تعرفه روي عن محمد رحمه الله انه قال ينبغي ان يثبت تحت اسمه في كتاب القاضي
الي هو عندي عدل ثم ياتي جابر الشهادة وبه اخذ بعض المشايخ وقال بعضهم هذا اللفظ لا يكون تعديلا
لان قوله عندي لفظ مؤم الاخرى ان الشاهد اذا قال الحق عندي بهذا المعنى يكون ناجلا ولو قال لعدل
لا أعلم فيه الاخرى يكون تعديلا وبعضهم قالوا في التعديل بل يحتاج الى حجة انما هذا قد مر في جابر
الشهادة صالح متبول القول في ذلك وقال بعضهم اذا قال جابر الشهادة يكون تعديلا وعكسه
البرهان فان شئ البرهنة الرخية رحمه الله لا يكتفي بقوله عدل عالم بطل جابر الشهادة بخلاف ان يكون عدلا
ولا يكون جابر الشهادة كالوكان محذورا في قذف بقوله الكوبة فانه عدل ولا تتقبل شهادته وكذلك
الشاهد اذا كان ابا للمدعي فانه عدل ولا تتقبل شهادته ومن قرع باليمين لا يثبت ذلك تحت ايمانه
بل يثبت احترازا عن هتك السر ويقول الله اعلم ان اذ اعذله غير خاف انه لو لم يصر بذلك بقوفي
القاضي بشهادته بحسب نيت يصر بذلك ومن لم يصر به بالعدالة ولا ياتى بيمين يكتفي تحت ايمانه بكتاب
القاضي مشهورة وشورة تركية الغلاية ان يجمع القاضي بين العدل والشاهد فيقول العدل بالشهادة
الديني عدل هذا الذي قد لفت في القاضي ان شامع بين تركية الغلاية وبين تركية البرهنة وفي زماننا
يركز تركية الغلاية والكثرة بتركية البرهنة في تركية الغلاية من اثاره العداوة وتجميع الغلبة
ولا يترط العدول في المزمع عندنا فان لم يرد رحمه الله يترط الميثاق فيما يثبت مع الشهادتين
والاربعة فيما لا يثبت مع الشهادتين ازاوية حد الزنا وعلى هذا الاجتلاف رسول القاضي الى المزمع

والله

والمرحم من الشاهد ان كان الشاهد العجيا والمرحم من الحقم ان كان الحقم العجيا واجتبا وان لم يثبت
فيما شاهد من العدالة البليغ والخبرية والبصر يترط في المزمع في تركية القبي والاعين
والعدول والغايتي واجتبا ان لا يترط لفظ الشهادة في تركية البرهنة وان كان المزمع في تركية البرهنة
أحدهما وجرحه الآخر قال أبو حنيفة وأبو يوسف ورحمهما الله الجرح اولى لانه اعتمد وبطلان غير
ظاهر فكان الجرح اولى كالعدول اثنان وجرحه اثنان كان الجرح اولى في قولهم جميعا قال محمد
رحمهما الله اذ امة لم واحد وجرحه الآخر فالتاخي يتوقف ويتاني ولا يعني الشهادة ولا يرد بل يتقبل
ان جرحه آخر يثبت الجرح وان لم يجرحه آخر بل قد لم اخر يثبت العدالة واخر جرحه واحد
وعدله اثنان يثبت العدالة في قولهم جميعا وان جرحه اثنان ومذ لم عشرة كان الجرح اولى لان
قول النبي حجة مطلقة في حق الأحكام وهو كسادي قول الجماعة كافي بقوي الملك الشاهد اذ اكل
فاستثنا في البرهنة وهو في الظاهر عدل واداد القاضي ان يقتضي بشهادته فاعبر الشاهد عن نية
انه ليس بعدل مع اقراره في نفسه لانه اذا كان حقا فبالي الشهادة لا يستغنى عن غيره عن نية
انه ليس بعدل لما يقتضيه من ابطال حق المدعي رجل ادعى على رجل حقا وادعى على ذلك لشهود الحقم
دار اذ ان يثبت ذلك باليمين فمدعي وخمس اثنان يكون جرحا مفرضا لا يتقبل تحت الحكم بخوان
يقول انا اقيم اليقين على ان الشهود المدعي عشرة اذ زناه او اقره الشهود ان المدعي يستاجرهم على هذه
الشهادة او اقره ان الشهادة عندنا بالمدعي على هذا المدعي عليه او امروا ان المدعي يتقبل في هذه
الدعوى او اقره انهم شهدوا بزور او اقره انهم لم يحضروا في المجلس الذي كان فيه هذا الأمر
لم يتقبل شهادة شهود المدعي عليه ولا يثبت الجرح وهذا عند علماءنا خلافا للحنابلة وابن أبي ليلى
والشافعي ورحمهم الله ما قلناه يكونه إشاعة للناجحة وان ادعى الشهود عليه جرحا يتقبل تحت
الحكم بان اقام اليقين ان شهود المدعي زنا ووصف الزنا او شربوا الخمر او شربوا سمي مشربا ثلثا
شهادتهم وبطلت بيمين المدعي ان شهود الجرح وان اقره الزنا او شربوا الخمر او شربوا سمي مشربا ثلثا
الحكم لا قامة الحسنة جازت شهادتهم وكذا لو شهدوا على اقرار المدعي ان شهوده شركاؤه في المشهود
به وكذلك اذا شهدوا ان شهود المدعي حذوا في قذف وكذلك اذا شهدوا على اقرار المدعي ان شهوده
شقة وكذا لو اقام الشهود اليقين ان المدعي وكل الشاهد في هذه الخصومة قبل شهادته وقد
جام قبل شهادتهم وعلى هذا الظاهر وان شهد الرجل على فقال المؤكل عن الشهود فخرجوا وتم الجرح
تلك المدعي انا في عن بعد لم من اهل النعمة وبهي قوما صاحبين بطلان عن الشهود فان القاضي
يستمع ذلك عنهم فان عدلهم سال القاضي الظاهرين بما اذا تظنون به جبالو انهم كفوة بما لا يكون
طلقا بهذا القاضي فان القاضي لا يقتضي اليقين في شهادته شهود المدعي شاهدان شهد الرجل القاضي
يعرف أحدهما بالعدالة ولا يترد الآخر فعدله الذي عزه القاضي بالعدالة قال نصر رحمه الله
لا يتقبل القاضي تعديله ولا يمينه فيمن قران وعن أبو بكر الشافعي في قلعة شهودا والقاضي يعرف
اثنين منهم ولا يعرف الثالث فعلا الثالث فان القاضي يتقبل تعديلهما لو شهدا هذا الثالث فشهد
فيما هو احرى لا يتقبل تعديلهما في الشهادة الاولى وهذا قال نصر رحمه الله شاهدان يحق
تلك الشهود عليه فاعتد ان وقال الشهود عن آخر ادم ملك قط فان كان القاضي عرق الشهود
يخبرية لا يثبت في التلحق وان كان لا يعرفهم لا يقتضي بشهادتهم حتى يقيم الشهود اليقين انهم
أخرا ولو كان الشهود عليه محذون في قذف او شركا فبالي شهادته لا يتقبل ذلك منهم الا
بيمينه بخلاف الاول من الجرحية من شرائط الشهادة فالمر يثبت الحجة باليمين لا يثبت الاصلية

شاهد شهد فذلك ثم شهد هذا اجتداً للماضي بخارجه آخره فان كان العبد قريباً من مغل بال التذلل
 ثانياً وتكلموا بنى القريب قال بعضهم مقدربته انهم قريب والصحيح ان ذلك
 القاصي ويصح تركيبة السرم من الولد والواليد والعبد والمرأة والغاسق والمحدود وفي القدر
 والاعمى والسبي في قوله اي حبيبة والى يوسف رضي الله عنهما وثان محمد رحمه الله من لا تقبل
 عنها ومنه لا يصح منه تركيبة للشركا لا يصح تركيبة الغلايين من القاصي والمحدود في القدر
 والاعمى والسبي والعبد وقد تدرنا ذكره ولوان نعمانياً شهد فعقل ثم اقبل فبكت لها ومنه ولا يباي
 فيه ولوان صديقاً اقبلهم شهيداً فبكت لها ومنه لا تقبل شهدا ومنه لا تقبل شهدا ومنه لا تقبل شهدا
 قد كانت له شهادة مقبولة قبل ان يسم وكان السبي قبل ان يحل له ان يكون له شهادة فلا بد من التظلم
 والثاني نوع اخر في الرجوع عن الشهادته ذكره علي بن ابيان في نوادره في رجل مات
 وترك احماء بآبيه لا يعلم له وارث غير جوارجل والى انه اخ الميت بآبيه وأبيه وأخ الميت بآبيه
 الميت بآبيه وشاهد بين اخ الميت بآبيه فان القاصي يعني به اخ الميت بآبيه وأبيه فلن رجعوا
 عن شهادتهم من اللذان شهدا انه اخوه بآبيه ثلثي الميراث والاخران الميراث انه اشقى شهدا
 الذين شهدوا انه اخوه بآبيه النصف وشهادة الآخرين الثلث فلم يبق الثلث لشهادة واحد
 من القريتين على الافراده فلو علمنا بمشأن ولوشهد رجلان وامرأة مال ثم رجعوا كان الغان على الرجلين
 دون المرأة ولوشهد رجل وثلاث بنوة ثم زعم رجل وامرأة فبكت الرجل نصف المال ثم هذا النصف
 عند أبي يوسف وعندهما الله على الرجل خاصة وينبغي في يهايت قول اي حبيبة يعني الله ان
 يكون النصف اثلاً على الرجل والمرأة ولورجوا جميعاً كان على الرجل النصف وعلى البتوة النصف
 عندنا وفي قول اي حبيبة يعني الله عند على الرجل حصة المال وعلى البتوة ثلثه خاصة ولوشهد ابي
 رجل انه وهب عبده هذا لهذا الرجل ونصفه وقضى القاصي بينهما فبكتا ثم رجعا غرنا قبة العبد ولا
 رجوع للملك في البتوة اذا اخذ البتوة واذا اخذ البتوة من لشاهدين قل للشاهدين ان يرجعا
 في البتوة اذا اخذ البتوة وانما قال في الكتاب ليس لنا ذلك وكان ينبغي ان يكون لنا ذلك
 ليعايرهما مقام الزايب في ذلك كافي في حيلة الذم لان الفرق بينهما ان الذين عملوا الهلكة يعرفون
 ذلك كذلك حتى الرجوع في البتوة ولوشهد انه تابع عبده هذا بال ذم وهو يتابع الذي على ان التابع
 الجوار ثلثة أيام وقضى القاصي بذلك ثم مضى الثلاث ووجب البيع ثم رجعا عن شهادتهما من فصل بين
 البتوة والتمن لهما اثلاً بشهادتهما فيعرفون وكان ينبغي ان لا يضمن ان البيع شرط الجوار للتابع لا يزيل
 ملكه من البيع وكان التابع ملكاً بين دفع الضرر عن نفسه بفتح البيع في المدة فإذا لم يفعل كان راتباً
 فيبني ان لا يضمن الشاهدان ولكن قبل زوال الملك وان كان يتأخر الى سقوط الخيار فالسبب هو
 البيع المشهود به ويثبت الملك يؤيد بهذا اصح المشرى المبيع بزاوية وكان الاتفاق خاصاً
 بينهما وبينها ولوشهد شاهدان انه طلق امرأته واحدة واخران ادخلها ثلثاً ولم يكن دخلها فتعفى
 الطرفة وينصف المهر لها ثم رجعا جميعاً فغان نصف المهر على شهود الثلاث ولانما على شهود الواحدة
 ان شهود الثلاث هم الذين طلق بها ومنهم لو ادعى رجل على رجل الف درهم فقام بها عليه شاهدان
 انهم المشهود فبكت بالالف شاهدين انه ابراه بننا او شهدوا على انه ابراه من كل قليل وكثير يدعي
 ملكه هذا ولا واجتعت البتنة فان هذا القاصي فلا ينبغي ان لا يسمع من اليهود الذين شهدوا
 لما كان هنا شهادة بالبراءة والبراءة مستقلة بفرقة للدية فان اخذ القاصي بينهما فبكتا
 لبراءة فتعفى بها ثم رجعوا فان القاصي يكلف المشهود بالبراءة بالالف البتنة ثابته ولا يثبت في القاصي

[illegible]

منادى من قبل دارنا فتقبل شهادة بعضهم على بعض وان كانوا من منعات مختلفة فاما المتسلمون
فاحتملوا من قبل دارنا ولقد امكنوا من الرجوع الى دار الحرب ولا يمكن من الامالة المقام في
دارنا ولومات الكافر واوصى الى مسلم فادعى رجل على الميت ونيثا واكام شهودا من اهل الكفر
جارت شهادتهم ايشجيتا وان كان الوصي مسلما ولو ان رجلين شهدا على رجل انه قال ما شئت
جسدما فعبده حر فشهدوا انه من جسدما لا يجوز شهادتهما ولو شهدا بالثبوت مستثبت
شيئا على عبده حر فشهدوا انه من جسدما بالثبوت شهادتهما لا يجوز شهادتهما ولو ان رجلا
خلف بطلاق امرأته ثلاثا ان ضرب هذين الرجلين فشهدا ان يبيعهما فبطلاني
امرأته ثلاثا ولا عمران كيف كان ولو احبوا بذلك وشهدا ولا تقبل شهادتهما ولو ان رجلا
امرأته ان تبلغ ثلاثا ان ثلاثا وكذا يبيع عبده فاعلمناه ذلك قال ابو يوسف رحمه الله شهادتهما جائزة
ولو كانا شهدا ان زوج هذه المرأة قال لنا خيرا امراي فلاله خيرا فاما ما خارت فبطلاني
شهادتهما ولو شهدا على رجل بالقبضه من رجل ثم انكروا فشهدا على رجل فبطلاني ان كان رث
المالك خاضعا عند الوان جارت شهادتهما وان لم يكن خاضعا لا يجوز وفي بعض الروايات لا يجوز
شهادتهما ان كان في الكفر وشهادتهما في المدعى رجل قال ان دخل داري اخذ فاسرا ثم طالب
شهادتهما انهم دخلوا داره قال ابو يوسف رحمه الله ان قالوا دخلنا جميعا لا تقبل شهادتهما
جميعا وان قالوا دخلنا ودخل هذا غنا جارت شهادتهما وان كانا اثنين لا تقبل شهادتهما ثالث
له الحسن بن زياد اصعب وخالفنا اباك شهد شاهدة بطلقة واخذ بطلقتين واخر ثلاث فبطل
طلاق ثلاث لان الشاهد الثلاث والشاهد بالمشي انتفاعا على كلقتين فبطلقتين انتفاعا على كلقتين فبطلقتين
فبطلقتان ثم ان الشاهد بالثلاث شهد بطلقة اخرى وقد ائتم الله شهادته الاولى فبطلقتين بطلقتين
لا يجوز في شهادته الثلاث فان قيل الطلقة التي شهد بها الاول واخذ في الطلقتين اللتين شهد بها الثاني
بطلقتين ان الشاهد الثالث بطلقتين واحدة وشهادته الاول والثاني قيل لا لثبوتها من حجج الشرح فيجب
اعمالها بشدة الامكان ولا يجوز ما منع ان كان العمل بها في حرم البيعة التي هي حجة الى ما لا يحتاج اليه
ففي احوال الحج فثبت بشهادة الثاني والثالث على الطلقتين فيجب صرف الاول الى غيرها وجعل
له شهادته على كتاب وصية شئت فله فيه وصيته قال الفقهاء ابو بكر البجلي رحمه الله ينبغي ان يترك
الشاهد جميع ما في هذا الكتاب الا ما يضع يده على الموصي به رجلا شهد على رجل ان كان في كنف
أيا كان معتدي خروانه مدكم انما قال ابو يوسف رحمه الله ان كان الزوج يترأف على فلاله فبطلقتين باطله
وكذا لو كان الزوج غائبا او ميتا وان كان الاب خاضعا لشكرا جارت شهادته وكذلك لو كانت البيعة على
مرددية وفي ثبوت شهادته عشرة من المتعاضدين انما يشهد لا يسل عليه شهادتهم وكذلك لو شهد بيعة
البيعتين ولو كان هذا الميت في الجحيم او في الجنة او في دار من دار الله فادعى الذي الكيل ان يشهد
ان ياخذ من ابيه فبطلقتين من اهل الكفر بذلك ياخذ الذي الكيل ببيعه شهادتهما لا يجوز
على البيعتين على الميراث قامت على اوليائه الكفار وشهادته بعضهم على بعض حجة وفي بعض البيعة شهادتهما
القول بالبيع ان كان عدلا ولم يشهد على ابيه فبطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين
ولو شهد رجل وامرأتان من اهل الاسلام انهما اشهدا وهو يحسد حجرة الاسلام على الاسلام ويجبش ولا يقبل
من سبنا لا تقبل شهادتهما في البيعة في موضع ما ولو شهدا عليه وبيعتان انهما اشهدا فبطلقتين بطلقتين
وبهما وشهادته الذي في المنة باطله وكذا الحدود ان في القذف ولو شهد على نسيان او نسيان
النسائي ان في البيعة فبطلقتين فبطلقتين فبطلقتين فبطلقتين فبطلقتين فبطلقتين فبطلقتين فبطلقتين

وغيره

وشهدوا بالشهود بين البيعة ولا يجدون لعدم ايمانهم بالبيعة ولا يجدون لعدم ايمانهم بالبيعة
لو كان ان لم يلق على هذا كذا قال المدعي عليه وقد قضيت وانكر من كل المدعي فبطلقتين بطلقتين بطلقتين
من رجل اخر انه قد قضاه قالوا لا تقبل شهادته الوكيل فادعى المال عليه فبطلقتين بطلقتين بطلقتين
شهادتهما وان اقام البيعة على دار في يدي رجل انما كانت لبيعه مات وتركها ميراثا ثم ادعى انه
ابن تراها من ابيه لا يتبع دعواه ولو ادعى ادلا الشرا من ابيه ثم ادعى الميراث فبطلقتين بطلقتين بطلقتين
ولو قامت امرأته ببيعة على ان الميت تزوجها يوم الخمر بكه وتغني القاضي بها ثم اقامت امرأته
اخرى ببيعة انه تزوجها في ذلك اليوم فبطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين
لا يدخل تحت القضا وان يرد بعضا من هذا او ادعى الرجل موت ابنته فان اذ ان يشهد على الموت
قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان كان الموت مشهورا واخبره بذلك ابن عابن فبطلقتين بطلقتين بطلقتين
له ان يشهد ان فلانا مات فان شهد بعد القضي واخبر القاضي ان فلانا اخبره بذلك لا يقبل القضي
بشهادته وهذا قول علي بن ابي طالب والشافعي والحنابلة والحنابلة والشافعي والحنابلة والشافعي
ويعنعون ما يقع الناس بموتها لا يقبل ان يشهد بموتها يدلك وفي القضي اذا اخبر
المرأة بموت زوجها او بمرده او بطلقة اياها على القزوج ولو منع من هذا الواجب رجل
خله ان يشهد قال لان هذا من باب الدين فبطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين
اخر المرأة فبطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين
الموت اذا اخبره شهادته على القضي بزوج اخر وان كان اللذان اخبرا بموتها احدا بياض
لا حق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله شهادتهما لا يثبت ان يشهد
المشهور فان لم يحضر النكاح فان خرج قوم من مكان قوم واخبروا رجلا انوا في الخارج ان فلانا
شروع فلان على موهبة اهل البيعة ان يشهدوا على النكاح وعلى ثلث لم الشهادته على النكاح
كذا ذكره في المتن والقبول ان المزوج للنكاح فكان حكمه النكاح وهو الصحيح
القسم الثاني في الشروط وانه يشهد على احد عشر فعلا **الفصل الاول**
في عمل والاشياء **الفصل الثاني في الخلع والنكاح** **الفصل الثالث في الفساق والكتاب**
الفصل الرابع في الاشرية وفي ما يثبت الهم والشبهة **الفصل الخامس في الاجارة**
والمزادات **الفصل السادس في الموكلات والشركات** **الفصل السابع في الكفالات**
والمحالات **الفصل الثامن في البيعة** **الفصل التاسع في المساب والصدقات**
والتقاضي **الفصل العاشر في الاوقاف** **الفصل الحادي عشر في رسوم الحكام**
الفصل الاوّل في الحل والسيارة اعلم بان الشروط جمع شرط وهو
العلامة وبه اشواط البيعة ائتماعا وبه قول الشافعي فاشترطها نفسه وهو معتبر
والتي باستجاب له ولو كان في العلم فبطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين
والشكوك جمع شك وهو الحرب فان الله تعالى فبطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين
صكها لا يشهد الا بشهادته على ما فيه اذ المراد بالشك حيز الشهود ائتماعا وبه الشك عليه الشهاد
لا حرب الكتاب يدعون ما سواه من الكتب لا يسمي صكها على النكاح وهو اقرار لا يشهد
على نفسه وبطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين
سبع نكاح فهو صحيح بالدين البقرة ثم اذا قطع منه اللين فهو صحيح ثم اذا دبر فبطلقتين بطلقتين
كذلك حرم اشجار فهو حرام فاد استعطت فبطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين بطلقتين

وان مدعى الاخر له ان لا يحل له ان يشهد
كثيرت له على صكها

نفس جنة والملاحة بشدة في اللام حيث الحذر وتوله في الكتاب الشهيدة بالواجب وغزارها فقلها
وشرها وظلها أو كذا كانا وشراهما وحادها وتلها العوارض المحتبات المعروفة في المباح للشدة
فكلاهما يجمع عارضا والدليل الحثيكة الطويلة التي تعلق في الشراعية باديان وظلاله
الشهيدة بالطابع المجهة على يمينه كالمشتت للبيت والجمع الحلال والشك في كتي واللز
يقيم اليق وتشد يد الياء غوده من اعدوها تحركها والمحدث ثاني رايه لوح والنفس يجمع اتفاق يكون
اللام الحيل الغليظ والاحد للشره للكرسب الطرار الحاله وفي كتاب العين الطرار الموضع الذي
لمس فيه العباب الحياه وهذه يكون لها الحفرة التي يحمل فيها الحايك ويجلبه الطست مؤثته
الحجبه لمعه لان الطار والشار لا يجتمعان في كلام القريب في كلام كلة واجدة وتيل الطس ويجمعها الطبات
وتعريفها لخصيتها وتيل الطاس وطوس ايضا في جمعها لرائق الغم الحيز الرقيق والواحد
رفاقه وجمع الرغيف رفغان والمنف بكسر الميم المنتهه وفارسيته سر والمورد ستورده والمراح
تجمع سراج ويضاف فيه القالب جمع يعلق وهو يعلق الحفر فمع الحفر حوانه والمغايير جمع حصار
وفي التفتحة الكبيرة والفجر باله وتطلعه معلته والمهراس من الحجر الحطب عاردين فيه
المعطه من القرص وهو الذي والمخار الحوان ويده فاعيد اشري اوقيته بانه وكذا اذ فيه صفة
ويشاهه كبريه ويتاره صغيرة الموقية اربعون ورقا وبند الاطراف عشرة ودام ومنت
استباع ودم وهو استبان وتلخيص استبان والشاره بيده الدهن شي معدي لعق إلى الطول
والعروة وحطوم كاذون وواو ليس الكاذون المصطلي والوطيس التقد وتيل خيرة حدرها
ويروي في المصديك الذين الحابر هذا وهو الجمرات والأصل فدايد فتصرك الشاعرا لا
ييرا او المصديك مثل الدلايا من شام وكبد
يخس فيه والمركن الاجابة والحداك والصلافة والقلايه واجدة وهو البحر يفتح عليه القليب
والمدلوك ما يفتح به ومن ان القلاية والمدلوك واجدة فدهها ومن اذوات القلاية حيزان
اوج وحطاطين اربعة جمع خيزران بكسواها لارس شعوب الحطاط غوده طويل كرايه خديده
مغلوفة حره الحبل ومن اذوات الحداد الكبر الرق والكر المبي من الطين والطين الاثون والمنتخ
والمنتاخ شي اجرت جوديل يتخذ من خديده فيفتح فيه والثلا التندان والمطرقه ما يقرب به
الحديد والطين ما يكون اعظم منه وهو النار جربة مل والكلوب خديده متعوفة الزايش
او غود في رايه عفاه من خديده حره الحمر والجمع كلابيب التاسج مقروون وقد يقال له
التساق وقوله الكرم حايط يبي بسانين اذ يلائم ساقا الساق الثقب من اللين او الطين ابره
باجزه ورو الدمن منه والعرق سلهما والناخورة جدان والاطمة حمدان كوزه والراحين جمع
روحين يجمع الزاوي والزاو هو سحر العنب وتيل فشبانه والمرهاط جمع زهد وهو الطين من الارض
وقد يقال زهدا وعرض الكرم ما عاله ليرفع عليه واجمع عرس والمنصبه مثبت القصب وجمعها
المناسب والمنصب كذلك وفي شري الارضين يجمع الدار وان كان الرابا كنة في الوجدان ان كان
لها حوايط يكتب بالخراب وان كانت محولة نسفا ذكر ذلك وقوله وما كبت من التراب مقدار فاع
من ذبح الارضين اي هم وتري وام ذلك التراب كسب الطارفات جمع طارمه وقوله اذن له ان يتناول
من انزاله ومن طابته هي جمع ترك ينتخبين وهو ربه والركاب جمع طيبة وفي الت الرطب وفي
وفيت الشتي رحمة الله ثم راي الرافت نفسه في ايتان وخواينه في كلال والنكاح وهو افشاك
من النكاح وهو المزوج على العقبين وقوله وذهبت قواها وانقصت غراها اي انكسرت من

النس

النس وهو الكسرة وقوله في كرا الشهيدة ويري اذ اسرى الناس ويهين اذ اسروا العوايب سرقا
اذا رافا الناس او رافا يافا رفا الشهيدة يرفاها رفا فافاها رفا اذا افوها من الشوط وشكتها
والجلي بالبحر والعي والكبح يجمع الكاب وشكون البناء والحام المعلقة رحمن والمصل سرف
وقوله ولع الكرم اليه يقيم بكسح المزد وهو خنصر وسنه حادوله وتدريب الزواجر اي يطلع
شدها وهو ما وتيل من شجها وانما هي يفي ذفا وتقطيعها على الاستقارة والدمره يسكون البناء المنارة
وفي شويج الكراب من قطعه الاواني وقوله في دار الحرب يجهل في التجويد ما يقرب بها من الاواني
وقال في تجويد ما يقرب فيها اي يجهلها حاسره رايه وتقرر امر المعاصر فاعا وتقع الاواني عليه
ويمان يكون في عشرة ودام ثمانية وذاهر تتره من غير ثقتان او ادا لعيان الشفرة الحاصلة
فما بجلان ما حمل عليها من العش وهو في الاصل مقدر وقوله لانا لانه عصا اي يمينه ولا يقدر
لينه وقوله وسفن ايدي العال عن الحنف والظائل اي ينعقد من الدل يقال عائل على فلان اذا لم
يعدل وقوله لا اخذ منهم شيئا اي يداهم فجمعهم اي في نهايم ورجعهم وشارع من هذا شيئا اي
يتاخذ في ذكر المكر والابت ان شاء الله تعالى
لا تخلوا المان كانت كبيرة فاعلة رؤيا ايها او وليها وانما ان كانت صغيرة فان كانت كبيرة
فأقله كبت هذا ما تخرج فلان لانه يتزوج ولها هذا بارزها وشرها اياه يجمع ما يفي
وتوصف نكاحا صحيحا جائزا نافذا لا رجعة فيه ولا فساد ولا مؤثمة ولا حزيمة والمثورة الا
سما نكاحا طاهرا اشهرولا خنصر جماعة من الفدولة والتفات وحاطها هذا كثر لها في الحطب يقيم
من احوال الكفاية فاعدها وتفتها ليش بينهما يبيت ويروي في بعض النكاح والفتاة
المهر المذكور فيه مهر مثلها وفي احواله هذا النكاح الموصوف فيه وهذا العقدان عليه وله وجهان
آخر ان يكتب اقرار المرأة بذلك ويكتب به تصديق الزوج وكذا في ذلك والوجه الثاني ان يكتب
اقرار الزوج ويكتب تصديق المرأة اياه في ذلك ووجه الثالث اقرار المثل بالزوج غير المذكور فيه ثم يكتب
باجزه تصديهما وهو احوط لاختلاف الشا في جوان النكاح فبما هو في هذا يكتب ذكر تزويج الرجل
بجته الصغيرة فان كان المزوج غير الاب والجد اخطت به حكم الحاكم في حالة وهي كبت في وجه الاقرار
الحق به حكم الحاكم في حالة فان اقرار المولي عنداني خبيثة وفي الله عنه في وليه بعد التلويح ولا يبدل
تلميح البينة على التزويج وكذا هذا اقرار المولي بتزويج القيد وفي الامم اتفاق ان يجوز الاقرار عليها
بالنكاح والمهر اذا ائتمنت به ولا البعض الاخر من اجل ان يبين منه لاجل والمحل قال
ابن القاسم الشافعي رحمه الله اذا لم يكن معلوما وجب بشوا المثل فان كان المثل هو المزوج وكانت
المرأة كبيرة وقد وهب شيئا يتوله وهب بواكها فيضمن له الدركه وكذا ان المولي يقر الاب
وان كانت المرأة صغيرة وكان المثل وليا عمال لها على الزوج ويبر الزوج او يتقبل الخوا
بغير اذن الزوج وفي الخلع يكتب اذا عري بينهما خلع قبل الدخول والخلوة هذا ما يجري من الخلع
بين فلان وفلانة وذلك ايضا كانت امراته وشكوا حه وحلاله بولكاح صحيح وفي كرمه صحيحته
ومشارت بحيث لا هي ولا هو قبل الخلوة وتل قبض شي من المهر فتاله ان يخلعها بتطليقة باسنة
فيما يحصل لها عليه من المهر لانه يتزوجها منه وعلى براءة كل واحد منهما عن ما جبه من جميع
الدعوى والخصومات والحقوق بسبب النكاح وغير خفيها على ذلك فثبت منه ذلك فوجه
في خلعها فلم يبق لكون واحد منهما على صاحبه فعوي ولا طلب بوجه من الزوجه وبسبب
من الاستجاب فلا يثبت له ملك ولا رجعة ولا يثبت لها عليه بوجه من الزوجه وضمنت له جميع ما يدر

في ذلك من ترك حتى يخلص منه أو يقدم له بعد ذلك الذكر فاما صحيحا فلم يبق بينهما ركاح ولا
غلقة من غلابه وأخبر بذلك طائفتين وشيئا من ذلك وبيان الناصح في الشريعة إن شاء
الله تعالى وإن كتبنا على ما يحل لنا عليه من المهر بعد بغيرها حرزا عن مناعة الزوج لرحمها
على جميع الشقاق فنقول صدق جميع الشقاق جملًا وقد سقط النصف بالطلاق قبل الدخول
فأمرني في النصف وهذا هو النكاح لأن كان هذا لا يلزم إسجاسنا عند غلبتنا الثلاثة فلزم
الحل صدقاتها وجميع الشقاق واجب وسجور أن يكون هي لها شيئا فلا يصح العبارة عن المهر
إذ المهر إتيان في النكاح وبعثي بقوله القائل أن المستعة واجبة في منع الزنا عنها ويكتب
على المثال لو كان الحل بعد الدخول عبرا عن عياله من زيادة شيئا أخذنا أن يذكر الحلو
ويذكر وقت الطلاق ويذكر نفقة البعثة فيقول وعلى نفقة بعدها وكل حتى يجب للبكر على
الزوج بعد الزنا وإن كان بعد المهر منبها ذكرت على نفقة مهرها وقد عرفت جميعا البعثة
فإن دفع الحل على ما قلناه وعلى ذلك أخر على المرأة ذكرت وعلى أن يدفع اليه من خالص كفا وقبضه
مهرها بغيرها وإن كان في البطن حين فأناد الزوج أن بعد الحل على رضاء فأجاب المحض
عن الثالث مثل الحضانة وأبي زيد وغيرهم جاز في ترك دفع المهر في وقت الرضا وإن كان الولد الذي
هو في بطنها بزوجها هذا إن وضعت حيا يشترط من وقت الرضا وأما ما كان الولد أرمي ذكرنا
كان أو انشئ على أنه أن مات الولد بعد ذلك قبل تمام المدة الرضا في بطنه وليس يحفظ هذا من
نكاحنا الثلاثة رحمهم الله وكان الشيخ الإمام أبو القاسم القصار يقول لا يصح تبدي أن هذا في الجنبين
لا يصح لأنه يعرف عليه بالحكم النفقة وذلك لا يصح واعتبر هذا بغيره بغيره وذكرنا أن
كان الولد فلما استغنيا عن الرضا وأراد بعد الحل على اتفاق المرأة عليه شترين في طعابه
وأما ما ذكرناه وكان حقا على الرضا في جمع بينهما فقال على رضاءها شترين وعلى أنفاتها فليده
بعد الطلاق عشر شترين فقد أجازه أصحاب الرضا ولم يزعم غلبتنا الثلاثة رحمهم الله
في شترين قال الشيخ الإمام أبو القاسم القصار في وجه الله الصحيح تبدي أنه لا يجوز لأن النفقة ما كان
يحتاج إليه في الرضا من هذه المدة فترط عليها ذلك وترك عليها وأذن لها الزوج في الاتفاق على الولد جاز
ولكن ليس هذا باحتياط للمرأة لأنه لا ينفذ في الرضا في الولد إلا ببيعة ولعل المولود يورث فيجب
عليها تسليم ما شرط عليها فالتبديل فيه أن يوكلفها ما يورث نفسها عند وفات الولد طابق عليها وذلك جائز
وإن وكل أحدها بالحل أنانا كتبت تركها أو تركه قبل ذكر الحل وترك مخرجة بقاء لا ثبات في هذه
من أشهد على التوكيل وطوره هذا ما ذكرناه فلا بد لنا فقام مقام نفقها في الحلقه ووجهنا فلان
بتطليقة واحدة على بغيته صدقاتها ونفقة بعدها وكل حتى عليه وعلى براه كل واحد منهما عن ما
من جميع الدعوى والحكمات والامور صحيحة فلا بد فيها ولا خيار ولا مسووم فانه قبل بينهما هذه
الوكالة قبول صحيحا ثم يترك فوجه بيبا لإشبات شهادة الشهود على التوكيل ثم يكتب البتية ويقول
أقر فلان وهو المذكور اسمه ونسبه وذكرنا أنه لا بد من هذا التوكيل طابقا في حال جواز إقراره
أنه خلع منتسب موكلة فلا بد المذكور اسمها ونسبها في ذكر التوكيل المكتوب فرى ذكر الحل في هذا
النكاح من زوجها فلا بد بتطليقة واحدة على بغيته صدقاتها ونفقة بعدها وكل حتى عليها عليه
إلا حراما فذكرنا وإذا جلع الوالد ابنته الصغيرة من زوجها بعد دخوله بها يكتب هذا
ما أقر به فلان أن ابنته الصغيرة السمة فلان وذكر نسبها أو قال سبها كان في نكاح فلان

وكانت

وكانت خلاه بنكاح صحيح عقده فلان والد لها بناية المربعة بحض من الشهود فانه دخل بها
ومعها وصحبته فلان أن زوجها هذا المهر صحبتها بنفسه وكره والد لها صحبته وأنه
كان قبض من صدقاتها كذا وإن زوجها هذا خلعها من نفسه بطيب والد لها بتطليقة واحدة
على بغيته مهرها وهي كذا ونفقة بعدها الثلاثة أشهر من لدن تاريخ هذا الذكر وهي كذا خلعنا
صحيحا جائزا لا فساد فيه ولا تعليق بخاطرة ولا إضافة إلى وقت في المستقبل على أنه صلب من جميع
ذلك من ماله حتى يخلص منه أو يقضى له وقد ذكرنا من ماله فبانت هذه البتية بهذا الخلع
الموسوف فيه لا تبطل له عليها ولا رجعة ولا طلب بوجه من الوجوه وقيل كل واحد منهما عن
صاحبه هذا الحل في مجلس وطعها سحافا ولا يكتب براءة الزوج لأن الزوج لا يبرأ عنها عن بغيته
الشقاق وإنما يقع بالاب فكانت طلقا حاله من غير ذكر الشقاق والنفقة وذكر بغيته المهر
ونفقة العدة في الحل بتقدير الواجب في الأب بغيره إلا أن يسقط عن الزوج فكل بغير هذا
الحل وعلى هذا جميع أولياء الصغيرة غير الأب وكل واحد من عرض النكاح وإنما يصح الذكر
بين المهر وغيره من الأولياء لأن إقرار الأب بغيره من المهر يعطى دون إقرار سائر الأولياء
وذكر وجه آخر أن يكتب إقرار الزوج بطلاق بغيره وإقرار الأب بغيره صدقاتها ونفقة بعدها
وعلى هذا المولى إذا خلع أمته على مهرها ونفقة بعدها غير أن لا تذكر مهرها على أنه ضامن له ذلك
من ماله لأن المولى يملك إقرار الزوج عن المهر بخلاف الأب فإن أراد المولى أن يكون ذلك وتبطل عليه
دون الأمية كتب على مثال ما كتبت خلع الوالد على الصغيرة وإذا أراد الرجل أن يتفوض الأمر
إلى امرأته كتبت أن أقر فلان أنه جعل أمر امرأته فلا بد من بغيته في تطليقة واحدة متى شئت
في هذه اليوم أن في هذا الشهر أو في هذه البتية وفوض الأمر في ذلك الزمان قبلت منه
المستوفى صحيحا وحاشا قبل اشتغالها قبل آخره كان الأمر مباحا حتى يتلقى بغيرها شترين
أما ما كانا امرأتنا بغيره فيها أو بخلافها أمنا من هذا الزمان المستوفى بغيره كتبت أمنا
جعل امرأته بغيره في تطليقة واحدة على أنه متى فات عنها من كورة عانا أو كورة كذا أو من أي مكان
يكونان فيه ومتى خلع بغيره منها شتر أو شترين أو ثلاثة أشهر ولم يعد إليها فهي تطلق نفقها بعد
ذلك متى شئت أبدا واحدة بانية وفوض الأمر في ذلك الزمان قبلت منه فولا صحيحا في مجلس
التعويض

وإذا أردت كتاب العتق كتبت إقرار فلان أنه العتق بغيره ومعه ماله والمولى والرؤمي والنسبي
أو الهندي ونسبه وحليته وشترين شتره لوجه الله تعالى وكلب شابه وأبنا مرفقائه وهو باني الم
عنايه ويعتق الله تعالى بكل مضمونه غفر الله لنا جميعا خيرا فأنادى رجعة فيه ولمسومه
ولا تعلق بخاطرة ولا إضافة إلى وقت من المواقب المنتظرة محاسنا من غير عرض من حطام الدنيا
فصار منه هذا خلعنا البتية لا يطلع ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا تبطل له ولا إثم
عليه ولا تبطل ولا صدقة العتق في ذلك سنها وأما كتبتا بغيره كذا بغيره كونه مملوكا له خلعنا
بتد ونائبه إذا أذني ورثة المفق ولا بدع ونائبه وإن كان العتق شلقا بوجه من الوجوه
كتبتة وتبطل منه وإن كان أعتقه على مال كتبت بعد قوله عتقا صحيحا جائزا فأنادى على كذا ثم
نقول وكل هذا العتق هذا العتق بهذا الجهل وإن كان قبض المال ذكرت ذلك وإن لم
يقبض ثقت وجميع هذا المال وتبين لهذا المولى عليه فوخر استناع هذا العتق عن هذا
المال ولا براءة له منه الأبادائه جميع ذلك إليه أو أبا المولى أباه منه ولا يثبت في هذا

تذكر الشوق التي هي الحوائط مكان البسكة ويريد عند ذكر حدودها وحقوقها والواجبات التي
يعلق عليها يابها وان كان المبيع كروما او بستانا ردت عند ذكر حقوقها وانما حوائطها وانما حوائطها
وقضائها وقضائها وادائها وشروطها وشروطها وشروطها وشروطها وشروطها وشروطها وشروطها وشروطها
وانما حوائطها وانما حوائطها وانما حوائطها وانما حوائطها وانما حوائطها وانما حوائطها وانما حوائطها وانما حوائطها
وان كان البستان في حائط البلد كمنبت في حائط بلد كذا فما يليه ورتب كذا على شاطئه من
كذا وان كان في قرية كمنبت في قرية كذا من بستان كذا وان كان في قرية كذا من بستان كذا
كمنبت ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها
محمود ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها ورتبها
جميع ذلك وان كان فيه بستان الحام كمنبت وجميع بستان الحام وهو زمان البيع مطلقا انما
مستند في نهالها بحيث يمكن اخذ ما فيها بغير ضيق مما فيه من الحام والمخاض والحوار
وهي الزاوية والحام والجراحي والبيوت ثم انما اشترى ضيقة او قرية وتكون ذكر الحقوق
يدخل البناء والحل والشجر كمنبت الكرم وشجر التفاح والبرجل والاولياء والشجر والمطبخ
والظلال والرواية زوايا بستان الوليد عن ابي يوسف رحمه الله في القصب القاري وقصب
الشجر وقصب الذريرة لا يدخل بالمتاع وقصب الذريرة ما يدق ويدق على الميت ان يذ
وما كان من الاثمار التي لا تنمو وتنتج في كل اوان كالذنب والحدود فتدخل المتاع في
منهم من يتولى لا يدخل الا بالذكر كالذبح ومنهم من تلك يدخل في المتاع وكذلك القطن والله اعلم
فان تجره يدخل في البيع بدون ذكر الحقوق وما عليه من الرخ لا يدخل الا بذكر الحقوق وتلك
هذا اكل ما يوجد حله من غير ان ينقطع اصله فالثمار التي على رؤس الاشجار لا تدخل بدون ذكر
الحقوق والرافق تدخل في قوله ابي يوسف وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رحمه الله لا تدخل
الا بالتقصيص عليها او بذكر كل قليل او كثير هو فيها او منها من ثمران يقول من حقوقه الى طلبة
ماست وصار له من البايح واصولها لا شوي قال محمد رحمه الله ولا يباع ارضها ونهران
نا بطل وعلى هذا المكان والذبح وجميع الحبوب مثل الحنظل والبقلا والعدس هذا كله من
الزروع وكذا الملح والملاحه والظهير والنقط والحاج ما في الملاحه فذلك شوي وان كان المبيع
قرية فان لم يكن شيئا منه يستثنى كمنبت جميع القرية الخالص المدعوة بكذا وسيتك الجوز والاشجار
ومعها ثم يتولى ما اشبهت فيها من الاور والبيوت والميتة والارباب والمرايط والطواحي ان كانت
والمرج والمراعي والاجام ان كانت والمساكن والمقاصب والحدائق والاراضي والاراضي والاراضي
والخزوات ويذكر الجبال ان كانت فان كان في مستثنى كمنبت البستان من ذلك قبل ذكر الثمن الا
فيها من المباح والظهير والاشجار والاراضي والاراضي والاراضي والاراضي والاراضي والاراضي
ولا بد من تحديد المستثنى بحيث يقع به المتولين وما يكتسب من ارضها وما يكتسب من ارضها
حدوده اربعة ارضي ارضي دخلت في هذه الذموي لا يقع لانه لا يقع به الاستيلاء وكذلك هذا
في زرع والاراضي رحمه الله فاحاط وقال لا يقع التحديد في هذه الذموي لانه لا يقع به التمييز
لانه اذا كانت الاراضي المبيعة محيطة بالمستثنى او افدا او نشا او شجر او حائط يقع به التمييز
يكتسب في زمانها وقد عرف هذا التام في جميع ذلك واحاط به خبرا فقد استرد له بعض ما
رحمها الله وهو المختار ان المبيع لا يصير به مقلوما لبقا في عينها لثما وكي لا يذ من التبيين
فان كان في رقيق وتقعوا سسل او حوا ويترك اوقات الحوا قد باعها كلها وصفها في كتابك

يقول من الرقيق كذا كذا رايها وحلها وسهه وشيوع جديده وسهه وهكذا فاني فان كان المبيع طائر
ذكرت اشترى جميع الطيور التي هي بكورة كذا في رايها كذا يردب قرية كذا او على راس
قرية كذا وفي سدة ونحو كذا كذا احد ثم يذكر عند ذكر حدودها وحقوقها وانما حوائطها وانما حوائطها
وولائها وشروطها وسواها باجتها والواجب المفروض في رايها وسلي حائطا وموقوف
وواجب في حقوقها وشروطها ان كان بازمه وبلايه وانما حوائطها وشروطها وشروطها وشروطها وشروطها
سجما يبرأ من كمنبت جميع الاشجار الثابتة والاراضي والاراضي والاراضي والاراضي والاراضي والاراضي
انها بان كان المبيع ارضا لها شاطئ على حائط الدار التي تحتل هذه الدار كمنبت اشترى
جميع الدار وجميع الشاطئ كذا وزاها بذراع كذا وعرضه كذا وزاها بحدود الدار وارتباطها
كذا يذاتها وان كان له سمك كمنبت وسهه كذا كذا وفيه من الخشب كذا كذا اشترى منه جميع هذه
الدار وهذه الشاطئ الى اخر ما مر فان كان المبيع بيت في الدار التي تحتل هذه الدار كمنبت هـ
اشترى منه البيت الذي تحتلها الدار التي تحتلها فان كان المبيع بيت في الدار التي تحتل هذه الدار كمنبت هـ
على البيت الذي من هذه الدار في موضع كذا بان البيت قد سعت فتحتاج الى اعادة
ولا يمكن من ذلك الا بعد ان يكون موضع من الدار مقلوما ثم يكتسب وهو مقلوما يكتسب
اخذ حدود البيت الذي هذا غلوه كذا والاراضي انما ليس للعلو حدودا وانما الحدود للبيت
وذكر الطحاوي هذا اذا لم يكن حول هذا العلو حرج فان كانت له حدود ان يذكر حدود العلو
ايضا لان المبيع هو العلو فانما يجب اعلانه بذكر حدوده ثم يقول اشترى منه هذا البيت
الذي حدته سعت في هذه الدار الحدود بحدوده كله ارضه وبنايه وطريقه في الشرح
وفي ساحة الدار التي الى باب دار الاعظم قال ابو يونس ان يبين موضع الدرع من الدار
ايضا لان ذلك ينتقل من موضع الى موضع فان كان المبيع نصف دار كمنبت اشترى منه جميع ارضه
الواحد من سهمين من جميع الدار والبيوت مشاعا غير مقوم وحد الدار وانما تذكر حدود
الدار وان كان المبيع نصف دار تحديد نصف الدار غير ممكن وان اشترى دارا غير دارا
ان يكتسب ارضه في الشوي كمنبت اشترى فلان فلان من فلان واكثر اهل الشروط يكتسبون اشترى
فلان فلان بائنه وماله فان شئت اربعة اشترى رحمه الله وذلك غير مستثنى عنه فلان الثمن هـ
بالشوي يجب في جميع المشتري ولا يفتقر ان يكون مشتريا بما لا الشوي وانما يجب في المشتري لا يفتقر
ان يكون مشتريا بل يفتقر فان كان احد البيوتين بالحقار كمنبت كتاب الشري حتى اذ انبت الى قوله
شرا محيطة بالاراضي اذ كثر على ان لا تاتي في جميع ما باع او اشترى بما سمي ونصف فيه بالحقار ثلاثة
اياتم اخرها عزوت الشري من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم يتم الكتاب وعلى هذا ان كان
الشرط ان لم يرد المثلثي المثلثي الى ثلاثة اياتم فلا يقع بينهما وان كان المبيع يتشام دار كمنبت
من جميع البيوت من الدار ثم يقول واحد حدود هذا البيت المبيع وهو من حله هذه الدار بما يلي
موضع كذا بعد ان يحد الدار ان كان المبيع دار او بيتا دون بيت كمنبت اشترى منه جميع الدار
والبيوت الا بيتا منها وما عليه من الفرض او العلو فتحد الدار من بعد البيت ثم يكتسب اشترى
منه هذه الدار والبيوت بحدودها وحقوقها وانما حوائطها وانما حوائطها وانما حوائطها وانما حوائطها
ارضيها وبنايه وكل حيز هو له واجل فيه او خارج عنه فان لم يذ على شيء من هذا
الشرط فان كان المبيع بحدود ارض كمنبت جميع بنا الدار وحد الدار ثم يقول اشترى منه جميع
بنا هذه الدار والبيوت من الابواب والبيوت والحيطان والظروف والحدود والقوار من

من الشبهة المنقشة التجارية فذنها كذا بوزن أهل بخارا الذين المسعة الشهية العروف عمران أمنا
النفقة فكذا عندنا من النفقة العروفة سرح كذا الكار منها كذا عندنا كذا منا بوزن
أهل بخارا البيع في كل فقه منها كذا منا من الماء والكياد معروفة بالبرق فديته والصغار منها كذا
وزن كل واحد منها كذا منا بوزن أهل بخارا وبيع فيه كذا منا من الماء على هذا الطبايش هـ
والعمامات أمنا الجديدية فيها كذا عندنا من المروود المخروبة من الحديث المذكور المعروف
ببولاد أو من الحديث المعروف نرمان القبايخ لعل الحرائد كل مرمها كذا منا بوزن أهل
بخارا كلها منوع عنها والمجاه على هذا أمنا الزجاجة فيها طليقات الطارم كذا عندنا من الطا
بنات الزجاجة السالجة للطارم قطر كل واحد منها شرفا جاذ كل عشرة منها مائة أو ثلثة
أمنا على حسب ما يكون أو من الطابقات المرفوعة للمدا في كل عشرة منها أربعة منا بوزن أهل
بخارا قطر كل واحد منها نصف ذراع بذراع أهل بخارا من الكاسيات كذا عندنا وأوصى بأن يكون
في الشدة الزحاح كل عشرة منها كذا مع في كل واحد منها كذا منا من الماس ومن المرقبات كذا عندنا
من الزوات الزحاح كل واحد منها نصف من أو عشرة استا من واحد يبيع في كل واحد
منها كذا منا من الماس أمنا القارورات كذا عندنا من القارورات الزحاح كل واحد منها
من على ما ذكرنا وأما العاصب من العاصب كل اعداد العروفة لسس ما يلي قطر كل واحد منها ذراع
واحد ونصف ذراع كما يكون فالأوساط العروفة عماد ما يلي كذا قطر كل واحد منها ذراع
منها والبقاع من هذا ومن الأواني الخفية فيها كذا عندنا من الكيزان الخفية العروفة
بالفخار وكذا عندنا من الكيزان العروفة مدوكاني أو سدكاني وكذا عندنا من الأوساط العروفة
للاشراك وكذا عندنا من المساحات العروفة بكذا وكذا عديدا من متقاربة لا يجري فيها ثلثا وث
فاجش أنها النفا وهو ما يغلي به زابس الشور ويشتي المشي فكذا عندنا من العطا الخفي الوركي
القبايخ في موضع على زابس الشور كل قطر واحد منها كذا وإما بذراع أهل بخارا فاما القدر
لنصفها لا وصفنا الكيزان وكذا الحار والحات في هذا **القول الثاني في الشبهة**
ولما بان باب العطب وكنايته والثاني باب الواحد وكنايته أمنا كناية العطب واليه تباد هذا
ما شرب من الشهود المسمون في آخر هذا المشك أن فلان بلفظ عندنا شهادة إياهم أن فلان
يبيع المشري ابتاع من فلان ويبيع الكتاب لم يكتب وأنه طلب شفقتك طلب لمواثبة وهو على
طلبه قائم على شفقتك فيما وقع عليه من الابتاع المذكور وفيه غير مارك لنا وليس سبب الشبهة
وبسبب الإيهام وأسباب الشبهة معروفة فأمنا كتاب الأخذ من التبايع والمشتري بغير فقهنا هذا
ما شرب من الشهود المسمون في آخر هذا الذكر أن فلان كان باع من فلان جميع الدور ويبيع ملك
البيع ثم يقول وإن فلان كان شريفا بغير هذه الآثار والنبوت المودودة في هذا الكتاب شفقتك
جوابا عما سبق في موضع ذكر المودودة أو شفقتك لشركه وسين ذلك وطلب الشبهة في جيب
علم هذا البيع من غير شرط ولا تسويت كلها فيجوز في الواحدة من التبايعين البتة وفيه طلبنا
يرجع الحكم بغير الإيهام وأغطاء بالشبهة بغير علم هذا التبايع جميع ذلك فاردع عما سئلنا غير
التيقن والتهليل بأذن هذا المشتري فيه ورضا به ذلك كله فما أدرك هذا الشفع فكل هذا
التبايع وما يشترط هنا ضمان القيمة للبنا والعرض والبيع إنا كانت أرضا لانه لا يجب على التبايع
ولا على المشتري ضمان ذلك وإن كان المشتري يبيع من الآثار ونقد الثمن أو يبيع من الماشي أو
كان الثمن إلى أجل فلا حصرمة بينة وبين التبايع وإما الحصرمة بينة وبين المشتري وإما

45
كان أخذ الشبهة بالحوار ينبغي أن يلحق به حكم الحاكم لمكان الاختلاف وإن أراد المشتري تمتع
الشبهة فأراد أن يكتب على وجه لا يجب الشبهة فذلك طرق أمنا الطريقت المتشبه في التبايعين
تأش في بيعها في حقتين يكتب المشتري منه جميع الثمن الواحد من مائة منهم من جميع الدار
يحدود هذا الثمن وحقوقه فترافقه وكل قليل وكثير هو له فيه ومنه من حقوقه وكل حق له
داخل فيه أو خارج منه بشدة ذراع ونصف الفل شرا فحقا جازيا وفيه هذا المشتري من هذا
التبايع جميع العقود فليست كغيرها فيجوز من غير من مجلس العقد فليس المبدأ ثم يقول المشتري
منه جميع الثمن الباقية من هذه الآثار وذلك تسعة وتسعون جزءا من مائة جزء ويجوز فيها
وحقوقها ومزادها وكل قليل وكثير هو لها فيها وفيها بغيرها تسعون جزءا ونصف الثمن
من عمران كان أخذ العقد من شرط في الآخر فلا يلحق بالآخر ثم تذكر بعض الثمن جلد وتذكر
بعض العقود ملكية وأما ذكر باقي العقد فليس المتعقد عليه والشرف ليعتبر حكم العقد المودول
وسرول الاختلاف وكنايته فلا يلحق بالآخر فالتبايع المودول يجوز أن يقول أي حصة رضى الله عنه
في الحاق الشرط الثاني بالثمن بعد التبايع من العقد وإن يبيد تحت الجواز في العقد
الأول بشرط كذا لا يوجب البيع في الواحدة به ولكن لما يبيع هذا الثمن في غير الثمن فليس
في الشرا للثمن يبيع حصة البيع وكذلك في الشرا في الوقت من مال الوقت فان كان التبايع وكنايته أن
يخطب فيه شيء وهو أن يكون وكنايته يبيع فاما التبايع فاما منه عذرا عن قوله أي يوفى ويح
زجرها الله فان يبيد أي حصة رضى الله عنه الفكيل بذلك البيع بأي لمن كان فلا نألفا وبينهم من يبيع
التيما والأشجار أو لا يبيد هذا ما استمر من فلان جميع ما يلي هذه الآثار والنبوت المودودة المباشرة
فيها من البنا وتجود الخلل والشجرة ونصف البنا على حسب ما يكون ثم يذكر أنه يشتري منه ثمن
ذلك جميع المودول المودودة دون مائة وذو ثمنها في عقد آخر فيجوز فترافقه وإما التبايع
من المودول من غير أن كانت إحدى العقد من شرط في الآخر أو لمحة بها ويجوزها وحقوقها إلى أن
ينتهي إلى ذكر التبايع مقوله وفيه جميع مائة من الثمن ونصف مائة من ثمنه هذا وإن
ذكرت أكثر الثمن بغيره أو الماشي وكان أخوط ولكن لا يبيع هذا الشرا للثمن والوقت فأمنا
الفرق فلا يبيع بغيره فيجوز بيان في الاختلاف فيهم من يتولى بيع شفعة الجار والفرق جميع
بنا يشتري بامتنان بية الدار واليه ثم يصادف من تلك الدار في شرط ولا يبيع في مثل قيمة الدار وفي
التبايع فيقول المشتري بية كذا كذا بغيره أو لا يبيد من ثمنه فله في ثمنه الثمن وبقى فلان هـ
من فلان بغيره من هذه الدار بغيره عسارفة فيجوز عشرة آلاف درهم أو خمسة آلاف من قدر ما يكون
فيه الدار فلا يبيع البيع في أخذ الدار بالذنا بغيره ولا يبيد من ثمنه فله في ثمنه الثمن وبقى فلان هـ
لا يجري بينة وبين الثمن فاما إذا كان من أخذ الماشي بغيره فلا يبيع فانه اعلم بالقوانين
الفصل الخامس في الإجازات والزعافات وأما فترافق نوع في الإجازات الإجازة
القولية المودودة بين أهل بخارا معروفة هذا ما استمر من فلان من فلان الفلاني وبذلك حليته
ومعروفة بينة وبشكته استاجر جميع المنزل المبني المشعل في دار وسعى للمقام فيها وقومته
يشتريه وذكر المودول من جميعه له ملكة وحقه في ثمنه فلان والثاني والثالث كذا وكذا
لرئيس الطريقت البيع والمعدل فيه محدودا وكلما وحقوقه ومزادها التي هي له من حقوقه أن يبيد
وبنايته وسنله وعلاؤه وكل حق هو له فيه داخل فيه وخارج منه أحدي وثلثين من ثمنه فلا يبيد
أيام من آخر كل سنة فاجدة من ثلثين سنة أو فلان أول الثمن من ثلثين سنة أو فلان أول الثمن

القولية المودودة بين أهل بخارا معروفة هذا ما استمر من فلان من فلان الفلاني وبذلك حليته

من ثلثين سنة متواليات من أياها مائة الأيام المستثناة منها بشعيرة واحدة وثلاثين دينار
فاجتنبنا والبقية الأخيرة التي هي سنة هذه المدة بعد هذه الأجرة المذكورة في هذا التماس
المستثناه فبما فيها اثنتان وأربعون ديناراً واشتجاراً صحيحاً والأجر المذكور فيه أجر من المتاجر
هذا جميعاً مما يثبت إجازته فيه بهذه الأجرة بخلافه وحقوقه وموافقه التي هي له من حقوقه
إجازة صحيحة خالية عما ينطلي بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب أن يثبت المستاجر هذه
بنفسه وقتله واشتدته وإن يثبت فيه من شأنه وإن يؤجره من شأنه وإن يعيره من شأنه
المشترى هذا بنفسه جميع هذا المنزل المحلوه قسماً صحيحاً بتعليم الإجازة بذلك كذا الله
تسليماً صحيحاً فارغاً وتبعاً لأجره من المتاجر هذا جميع هذه الأجرة المذكورة فيه بتأثيرها
قسماً صحيحاً صحيحاً بحيل المتاجر هذا ذلك كله الله ومنه بالأجر هذا من المتاجر هذا الدرك
فما يثبت إجازته فيه فماتاً صحيحاً ونفراً طالعياً حال نفوه فصرها إلى الوجوه كلها مستعدين
بذلك كله مستعدين على ذلك كله في تاريخ كذا وهذا الشك الذي كتبناه في الإجازة النظرية
فما على عليه نظيره فإن كان المتاجر يتولى المنزل فإن كان كذا ينبغي أن يكتب الإجازة على أفضل
الكرم دون الأشجار والسمان والراحين من إجازتها بأمله والزم في الإجازة كذلك يكتب
إستجاره لأن ابن ثلثين سنة من أصل الشجرة التي هي كرم محمداً وحسن ذراته وذكر الإجازة الهائلة بذلك
وحقه وفي يديه موهبها في أرض قريته كذا من ضايف كورة عماراً من عمل إذا ومن عمل فزعه داون
عمل ساهن مادن ويكتب خذوه ما لا يكون ثم يقول بخذوه ما لا يكون ثم يقول بخذوه ما لا يكون ثم يقول بخذوه ما لا يكون
تبع الإجازة من المتاجر هذا جميع ما في هذا الكرم من الأشجار والقصبان والزراحين والمزارع
وما في هذه الأراضي من الرزق وتوحي السطوح وتوحي القطن بأشول جميعها وعمرها بمن تملكون وقدر
كذا يعماً صحيحاً وأن المتاجر اشتراها بحدود ذلك الثمن القليل شيئاً صحيحاً وتنا بعضاً تنافساً صحيحاً
ثم استأجر جميع ما يثبت إجازته فيه إحدى وثلاثين سنة متواليات من ثلاثين سنة من أياها
الأجرة إلى آخر الشك وإن كانت الإجازة لا تؤت يكون على الإجازة من المتاجر على الزراحين اعقاب
يكتب بعد قوله جميع الأشجار والزراحين والأغراس وجميع ما على هذه الإجازة من المتاجر لا يفعل شيء
البيع من غير ذكر وإن كان في الكرم الشجار والحلاف وتعليمه فوام يكتب وجميع توابع الشجار والحلاف التي
في هذا الكرم لأن توابع الحلاف بمنزلة الشجار لا يدخل في البيع من غير ذكر هو المختار وهذه
الإجازة مستحقة من مدة ذكرها محمد رحمه الله وهي ما إذا استأجر الرجل داراً من
ثلاثين سنة متواليات أن يجرها خادماً فإن أراد أن يشتري من ذلك فاجعله أن يشتجر
الدار كل شهر من الشهر الأول بدوم والثمن الأخير ببقية الأجر فإن شغل الأجر من كان الشهر
الأخير فلهما ما لا يجزأه من الدار وقد حكمي أنه كان من الابتداء يكتبون بيع الماسلة فلما كان في
رأس الفقيه محمد ابن أبرهم الميالي رحمه الله كره ذلك لما كان شبهه الزبوا واحداً وهذا النوع
من الإجازة يعمل الناس إلى الابتداء بالمواليم فيعملون ثم ينسحبون الأرض والدراع ابن
عن ذهاب شيء من ماله من المال فعمل مثلاً بركة البنتين المدة شيئاً قليلاً وجعل بركة لقال
المسنة الأخيرة واشتري ثلاثة أيام من آخر كل سنة واشتري الجيار لكل واحد منها
في هذه الأيام فلم يثبت الجيار حتى يملكه الفسخ والوصول إلى ماله إذا احتاج إليه وأما في
هذه الأيام من العقد حتى لا يكون اشتراط الجيار أكثر من ثلاثة أيام في العقد فإنه لا يجب
فساد العقد عند أبي حنيفة رضي الله عنه حتى لا يشترط شرطاً صحيحاً لعقد الفسخ عند

إني

إني حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وليكن شرط الجيار في غير أيام العقد فاما قد روي بأحد
وثلاثين سنة سنة واحدة يستثنى ثلاثة أيام من آخر كل سنة أشد في الغالب وإن كان
استثنى ثلثين سنة أيام من آخر كل سنة على حكمنا هذا فيكون الأيام المستثناة من هذه
المدة ثلثين سنة وثلاثين يوماً وذلك سنة واحدة من ثلثين سنة في ثلاثين سنة ولم
يعتدوه في الزيادة على ذلك لأن ثلثين سنة نصف للغير في الشرح قال النبي صلى الله
عليه وسلم إجماعنا ما بين البين إلى البين وقال النبي صلى الله عليه وسلم إجماعنا ما بين
الرواحين من المتاجر البين إلى البين فكم هو الزيادة على نصف العتق الأكبر
مقتضى بالكل من كان إقراراً أكثر الزكاة منزلة إقراراً الكل وحيداً يمكن شبهة التأيد
فيها فالتأيد من شرطها وإقامته على عمر هذه الإجازة الشيخ الإمام أبو بكر محمد ابن الفضل
رحمه الله وكذا من بعده من الأئمة بجاناً وعلى هذا أن الأئمة في فتاوى الجواز لهذه الإجازة
اليعم وكان الزماد من مشايخنا مثل الشيخ الإمام أبو بكر ابن حامد والشيخ الإمام أبي حنيفة
السكودي رحمه الله لا يجوزون هذه الإجازة ويعتدون فيها شبهة الربا وقد ذكرنا
وجوه الفساد في كتاب الإجازات من هذا الكتاب قال الشيخ الإمام المجلد طهري الدين
المرعيني رحمه الله قد بينا وجه دفع حواجهم بمقال القدر لأن من يضر المال الكثير من غير
أن يطلع فيقول تقع على نادى وبذلك الماد ولا يندفع الحجاج ولا يندفع المصالح فكان القول
بحمار هذه الإجازة كتدبير النظر في الجاهلين لهذا المعنى جازاً الدخول في الحكم باجراً وإن كان
للمجرى من غير ما يجب من المال والمكان الذي يجلس فيه فبما أن ما يملك فيه يجوز لا يملك
المشايخ الذين يجرى هذه الإجازة في نقل وهو أنه إذا كان بين أحد المالكين محض لا يعيش إلى
ثلاثين سنة غالباً على بيع هذه الإجازة بعضهم لم يجوزوا ومن لم يجوزوا الثاني الإمام أبو اله
عالم القاسمي وبعضهم جوزوا ذلك لأن الأخيرة ليعتدوا كلام المتأخرين وأما فتوى الثانية
نعم ذلك وتظهر هذا إذا شرف إقراراً على ماية سنة أنه يكون منقذ ولا يكون التكاليف صحيحاً
في الإقرار والظاهر عن أفعالنا وإن كان لا يعيشتان إلى هذه المدة غالباً ولكن لما كان الأمر
غريباً للفظ كان منطوقاً بالكلية وإن كان إجازتها من أياها واحداً من اثنين وهو النصف شيئاً
يكتب إجازتها من أياها واحداً من اثنين وهو النصف شيئاً من جميع المنزل البين ذكر للأجر
هذا أن جميعه له بذلك وحقه وفي يديه وأنه أجر منه النصف شيئاً بخلافه وحقوقه على
التقسيم الذي ذكرناه في بيع المشايخ إحدى وثلاثين سنة العتق إلى آخره فلا يثبت ما يملك من يري
جواز إجازة المشايخ من إجازة الصالح ويحس باجره حكم الحاكم والوجه الآخر أن يعتد عقد الإجازة
على جميع المتاجر نصف مال الإجازة ثم ينفذ العقد في النصف بنصف الأجر فيبقى العقد في
النصف بما اتفقا عليه من مال الإجازة فيكون هذا شيئاً طارئاً فلا يثبت العقد ولا يحتاج إلى
قضاء القاضي وإن كان المتاجر شركاً مع اثنين يكتب الإجازة أقل من مدة الإحدى والثلاثين
من شركاء ثم لا سقي على حالها إلى ثلثين سنة بل يكتب على حسب ما يري القضاة فيكتب بوجه
الشركاء بالتعريف أو بالقرينة كما يثبتاً ثم يكتب معيها إجازة لأن ابن ثلثين سنة فلان
بن ثلثين سنة هذه السر كذا والأقوال الموقوفة في هذه النسخة المكتوبة هذا هذا العتق
بالقرينة أو بالقرينة من ثلثين سنة من ثلثين سنة أيام من آخر كل سنة أشهر من أربعين
سنة من ثلثين سنة أو لئلا أول اليوم الذي سطرنا في هذا الذكر بكذا وبيناً وأيضاً الذي سار

بما وصفناه على أن يكون أربع سنين متوالية من قايلا يتوي الأيام المستثناة منها كل سنة أشهر منها
يتوي ما استثنى من أيامها يستعمل واحدة وثلاثين دينار واحد والاشعة الاجرة التي هي
شدة هذه المدة سمية هذه الاجرة ويتم العتق الى اجرة وان كان بمال الاجارة ضامن يكتب
بعد تمام ملك الاجارة ومن ثلثان ابن ثلثان يكتب جليته ومقره فيته ويكتبه من هذا
الاجر المذكور فيته باسمه المتناجر هذا على الاجرة من هذا الاجرة فيته بعد افتتاح هذه
الاجارة مما ناصحنا معكم للزوم ورضي به هذا المتناجر واجارة ضامنة عنه هذا بغيره في
تحت الثمان اجارة صحيحة ويتم العتق الى اجرة ان لم يجد الاجر الثمان المتناجر من الاجر
ان يوكله او يوكله رجل اخر يبيع هذا المنزل من ايتان بمن ينق عليه أهل العتق ويمنع
المن من الشري وإذ مال الاجارة الى المتناجر يكتب ثم ان هذا الاجر المذكور فيته وكل ثلثان
ابن ثلثان فقام مقام نفسه في بيع هذه المنزل المحذورة فيته بعد افتتاح هذه
الاجارة المذكورة فيته ويمنع هذا المتناجر من يترك في شرائه بالثمن الذي ينق عليه
وخلان من قبل البصر في ملك للائحة وفي بعض الثمن من الشري وثليم المعقود عليه اليه
وتمان الذي عنه له واداما يجب على الاجر من ثلثان المتناجر المذكورة فيته بعد افتتاح
الاجارة الى هذا المتناجر من ذلك الثمن ويجوز طلب هذا المتناجر وماله ذلك منه
بما لا يملكه ان كان له من هذه الوكالة عتق ولا يملك ذلك كله كان وانه قبل منه في مجلس
التوكيل هذه الوكالة فبوزة صحيحة حطاما ويتم العتق الى اجرة وان استاذنة المتناجر في اجارة
المنزل من ثلثان يرجع على هذا الاجر يكتب واذن الاجر هذا المتناجر هذا في صرف ما يحتاج
هذا المنزل المحذورة فيته من بعد ذلك الى اجارة ان عارة كانت من مال نفسه من غير اشراف
وتبذير يشهد رجلين من جيرانه يرجع بمثل ما صرف من المال على هذا الاجر اذا صححوا ويرجع حكامه
ويؤامه الديوانية وقت وقوعها من مال نفسه الى اصحاب الشيطان يرجع بمثل ذلك اذا صححوا
على انه كذا غزله من هذا الاذن يكون هو ما ذونا له فيته عنه باذن حديد في ذلك كله كان ولا شدة
بلمنه هذا الاذن ثلثان صحيحا اما الاجارة على الاجارة فانك تكتب على ظهر ملك الاجارة اشر
فلان بن ثلثان وهو المتناجر المذكور اسمه ونسبه في باطن ملك الاجارة في باطن خال
جوانا فراه على ما ايدى اجارة على الاجارة المذكور في باطنه محذورة وحقوقه ومواقبه
التي هي له من حقوقه من هذا الثلثان التي هي ملك الاجارة المذكورة في باطنه غير الايام
المستثناة المذكورة في باطنه بكذا دينار بنفسه وما وصفناه على ان يكون كل سنة من اثنين والثانية
غير السنة الاجرة يتوي الايام المستثناة المذكورة في باطنه وصغيره وثلاثين دينار واحد والسنة الاخرة
التي هي سمية هذه المدة سمية هذه الاجرة المذكورة فيته اجارة صحيحة وان ثلثان هذه الاجارة فيته
محذورة ومراقبه التي هي له من حقوقه بهذه الاجرة والرابطة المذكورة فيته اجارة صحيحة
ويتم التليم والتليم بينهما فيا يثبت اجارته فيته على نصية السبع وقطر الاجر من المتناجر هذا
جميع هذه الاجرة بطلانها فيصا ويجعل كل واحد من هذين الثمانين صاجنة هذا الاجارة
في بيع بتيته هذه بقدر هذه الاجارة في هذه الايام المستثناة المذكورة في باطنه جنلا صحيحة
ويتم العتق الى اجرة واذا اردت كتبه اجارة الطاخونة اذا كانت مبنية على نحو ما لها كتبت
هكذا ما استاجر فلان ابن ثلثان جميع الطاخونة البتلية على نحو ما لها وفي مشكلا على خيرة ثواب
لوكيات من الالواح الخشبية في ارضك منها اربع رحاات واورات والسابوت الخامس المعروف

المسماة

بما وجد ذكر هذا الرجل الذي اجران جميع هذه الطاخونة له ومملكه وحقة في يديه وموقعها في
من قرية كذا من قري كوده كذا من على كذا وفي مبنية على نحو ما لها باصمها من واري كذا
نفسه فيته واحد محذورة ما مع بنوها الخاص كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها
لها وحقوقها فان كانت اجارة على سبيل المقاطعة كتبت بعد ذكر الحدود استاجرة منه جميع ذلك
شدة واحدة او اثنين او ثلاث شتات او ثلثا عشرة اشهر كذا مساهمة او مشاهير كل سنة
بكذا درهما لينتفع المتناجر هذا بما استاجرة باشتغال في حق الجرب من الجنبلة والشعر
وما شاكلها ويؤدي حصة كل سنة فيته فيته او يقطع كل شهر من ثلثا عشرة وقطر المتناجر
هذا جميع ما استاجرة فيصا صحيحة مرعا ما يشغل به تسليم هذا الذي اجره من ثلثان في مجلس
العتق بعد صحة الاقوال والابتدات واذا اردت كتبت استاجرة المجره بنارقتها كتبت هذا
ما استاجر فلان بن ثلثان جميع المجره التي لها فارقين متصل بها بنارقتها وكذا هذا الذي اجره من ثلثان
ومملكه وحقة في يديه ويذكر الموضع والحدود ثم يقول بكذا وبعها كلها وحقوقها وجميع مزايقها التي لها
من حقوقها سنة او ثلاث شتات وان كان الفارقين الواحد مثلالا غير محابدة كثيرة ذكرت استاجرة منه
جميع الثمان من الثمن على ثلاث حكام او اكثر على حسب ما يكون ويذكر الموضع والحدود ثم يكتب وكذا الذي
اجر من ثلثان ومملكه ويؤدي يته ثم يقول استاجرة منه جميع هذه المحابدة بنارقتها كذا سنة
بكذا درهما اجارة صحيحة لينتفع للمتناجر بهذه المحابدة مع الحد ويؤدي حصة كل سنة بكذا فيصا
ثم العتق الى اجرة واذا اردت كتبت اجارة الضيعة الموقوف اهلها كصناع نزلوا في مسا كوده
تجارا كتبت هذا ما استاجر فلان بن ثلثان جميع اهل الضيعة التي في كرم محوط بتيته مسورة وحقت
ديرات ارض ثلثان شتات متصلة به خلقه او ماله او حقه وكذا الذي اجره من ثلثان في هذه الضيعة
من الكرويات ملكه وحقة وفي يديه وكذا ان اجد جيطان هذا الكرم المتبعية حوله وبناصره واجار
هذه الضيعة التي كتب به وجه الارض من جميع هذه الضيعة بمذاق يرضف وزرع عنها وما تحت شراها
المكسوس به وجه الارض من جميع هذه الضيعة وقت بين الثواب التي تبيته وفي يدي هذا الذي اجره
عن استجاره من ولاية الاجارة منه فيته سنة بعد سنة باجرة معلومة للقداد الاجارة
بشدة وان هذا الذي اجره من ثلثان في اجارته من الوقت اجارة على الاجارة وناهو ملكه بين اهل هذه
الضيعة باجرة مع الوقت يعقوب واجد بحق الملك ثم يذكر الموضع والحدود للضيعة
ثم يقول محذورة ما يكتب اجارته فيته الذي هو مشتمل على المالكه والوقت من اهل هذه الضيعة
وحقوقه وجميع مراقبه التي هي له من حقوقه بعد ما باعه هذا الذي اجره جميع اهل هذه الضيعة
وزواجر هذا الكرم وقصا يته بكذا فيصا واما واشتواها منه هذا المتناجر به على فيصا وثنا بكذا
صحيحا ثم استاجرة منه ثابته اجارته فيته مع هذا القدر في هذا الكرم اجدي وثلثين سنة
شوا الية غير ثلثان اقام من اخر كل سنة من ثلثان سنة من ثلثان سنة هذه الية من ثلثان
الحرم من ثلثان سنة كذا بكذا درهما او دينار او ثلثين سنة منها او من اهلها غير الايام
المستثناة منها فيصا في باطن مال هذه الاجارة او بنصيب دينار من هذه الذي تكتب كل
سنة منها غير ما يستثنى من ايامها على ما يملك من نصيب دينار من مال هذه الاجارة والسنة الاخرة
التي هي سمية هذه المدة بتيته مال هذه الاجارة ويتم العتق على الفور الذي تقدم ذكره قال
الشيخ الامام الحاكم ابو نصر احمد بن محمد البصرقندي رحمه الله هذا الذي ذكرنا في الموكلات بين البنا
الذين قالوا في الموكلات الامتياز فان كانت في يديهم وارواها في الموكلات التي هي في يديهم فقد اجارة

فاسفة والخارج بقايب البذر وعليه أجر مثل القابل ويصف أجر مثل الأرض لانه اشتراك
سريته في الأرض على أن يعمل في أرض بينهما بحدود البذر من قبل الزرع لان الزرع اشتراك
حصة شريكه ببعض ما يخرج ويستجير شي مشترك جازر وهذا كما قالوا ان اشتراك من آخر أرضه
بشدة باجرة مملوكة ثم انه دفعت إلى المواجه من أرضه ان كان البذر من قبل المواجه لم يجوز فان كان
قبل المتناجز كانا كتبة الماملات فقد ذكرنا ان الماملة جازرة عند أبي يوسف ومحمد رحمهم
الله في الاشجار والزراريح والقصبات والتعوك والرياحاب والحدود القصب والثمار التي
لم يرفع وكذا كل شيء ينبت وينقطع وكذلك يحكي من بينهما أن يجوز فمدها على المصلحة إن كان
ما يشاء ويجوز لانه يحتاج إلى شوي الماء وكذا في القدر والنقط لا يجوز لانه لا يحتاج إلى شوي الماء وإنما
يجوز الماملة في هذه الأشياء مدها ان كانت تحتاج إلى العالجة لعموما اذا لم يكن بهذه المثابة
فلازم وجه الكتاب في الماملة أن يكتب هذا ما دفع فلان إلى فلان جميع الرطبة القارية في موضع كذا
أو جميع الكرم بجميع ما فيه من النخل والشجر المثمرة وتبين الحدود وحدوده وحقوقه بشدة واحدة
أو شيء عشر شرا من الدار من غيره شهر كذا مثله في موضع كذا لا يثبت في ذلك
كله ويستتبه ويحفظ ويكسح كرمه ويؤتم بسديبه والتبديب قطع ما من من المفضلين ويجب
بينها والفاضة وانما منة وتلحق وما منة بنتنيتها وما حاربه واعوانه وتعمل في ذلك برأيه على ما أخرج
الله تعالى بذلك فهو على شرط كذا وتقف هذا المدفوع إليه جميع هذا الموقوف يستلزمه جميع ذلك
ويذكر ضامن الدرك ويهي الكتاب فان كان الكرم يشتمل على المزارع كتب هذا ما دفع إليه جميع
الشيعة المثلثة على الكروم والمزارع والنخل والشجر المثمرة في مقدارين متفرقين ليجوز لهما
شوطا في الاخرى وعند الشيعة ثم يقول دفع فلان أو لا جميع ما بين الكرم والشجر المثمرة حيث
يتنون من الدار غيره كذا مثله با ليعتد ثلثة فيجوز ليعتد مملوكا بنفسيه إلى اخر ما ذكرناه ويذكر
القبض ثم يقول ثم دفع إليه جميع ما بين المزارع في مقده اخرجي شرا منة مدهو حيث يتنون على أن
يزرع ارضها بحدوده ما بدالة ما منة الشا والقصيف ويذكر شرائط المزارعة على حيث ما بدلتها
ويشرك بمنذرك الدرك فادرك كل واحد منهما على ذلك اخرجي شي منه في ذلك فكل واحد واجب
منهما فيلزم ما يجب لهما جبره ويهي الكتاب **الفصل السادس في الشركات والوكالات**
والنوع الاول في الشركات ووجه الكتاب في شركة العنان أن يكتب هذا
ما شارك فلان وفلان اشتركا على نفري الله تعالى واذا الماملة والحب من المنكر والحيانة وبذلك
الشيعة من كل واحد منهما لهما جبره في بيوتهم وتلا شرا منة منة برأيه مال كل واحد منهما ما
يشي ووصف فيه وعقدنا عليهما هذه الشركة الموقوفة شركة محيضة جازرة لا يثبت فيها فان كانا
جميعا شرا من كتبت على أن يجوز بينهما المالين ما بدلا لهما من المزارع والحيانات ويستتجر ابدية وتواجر
جميعا وسي بينهما جميعا وسني بالتب والتبشيرة ويشتريا ما بدلا لهما جميعا وما بدلا لكل واحد منهما
من ذلك وفلان مطلقا ذلك مال انتزعا من المالين من احتار من الثاني وبذلك مملوكة إلى من
أراد من الثاني فاجب كل واحد منهما وأراد وعلى أن سعدا ما بدلا لهما من ذلك ويؤدعا من
من الثاني شرا وسني وعلى أن يؤكلا بذلك جميعا وشي من شرا من الثاني وبذلك إلى أي
بله أراد من دار لهما دار الحبوب والنبوة والجور بفلان في ذلك جميعا وشي وكل واحد واجب
منهما في ذلك برأيه على ما رآه الله لهما والكل واحد منهما في ذلك من ربح وفعل ويؤيد بينهما على
قدروا في أموالهما وتكررا من تجلس العقيد بقرى المائدة عن جهة براس وإذا اشتركا شركة

الوجه وأراد الكتابة فوجه الكتاب في هذا ما شارك عليه فلان وفلان اشتركا على نفري الله
تعالى وقاعته وأراد الماملة وبذلك الشيعة من كل واحد منهما لهما جبره في الشرا والحيانة
شركة بليدنا منها على انه ليس لهما جبر بينهما راس مال في شركتهما الموقوفة في هذا الكتاب
اشتركا في تجارة كذا واشترى كل واحد منهما من ذلك ما رأي بعينه ويؤكلا به ويعملان جميعا
ويؤكل كل واحد منهما في ذلك برأيه ويؤيدان ذلك جميعا ويبيع كل واحد منهما ما يري ويؤكل
كل واحد منهما يبيع ذلك فأي من رأي من الأوكلا على أن من سعادته وسعادته كل واحد منهما
وسعادته لهما وكلاهما وكل واحد منهما في ذلك فأي منهما يبيع بفضان ثم يهي الكتاب وفي هذا
الوجه لا يجوز تفصيل أحد في الربح والوضيعة على صاحبه وإذا أراد شركة عنان في تجارة
خاصة بغير راس مال على جهة النقل ففي شري شركة النقل فوجه الكتاب في هذا ما شارك
فلان وفلان اشتركا شركة عنان على أن يعمل الحياطة على أن يعمل بايديهما وبشدة هذا النقل من
الثاني لحيطة وشي ويستتجر لهما ويستتجر كل واحد منهما من الآخر ما رأي في شركتهما ويعملان
جميعا ويؤكل كل واحد منهما بما يحتاج إليه من أراضيهما ويبيعان ذلك وما حصل في أيديهما من عمل
أيديهما من شرا كذا ويبيع كل واحد منهما ما اجتمع في ذلك من ثمنين فأي منهما يفضان وما كان
من وضيفة فأي منهما يفضان اشتركا جميعا على ما سبقين ووصف في هذا الكتاب وعقدنا بينهما
مدة هذه الشركة ويهي الكتاب وعلى هذا كل عمل من التصارة والعصانة وعلى هذا الوكالات
عمل أحدهما الحياطة وعمل الآخر التصارة يقول اشتركا في عمل كذا وفي عمل كذا ويجوز في هذه
الشركة تفصيل أحدهما على الآخر في الربح وهذه ثلاث شركات والثلاث الاخري شركة
المداومة في هذه الوجوه فان كانت سائر مال كتبت ما كان فربك شركة عنان شركة مفاومة
في كل قليل وكثير وفي كل صنف من أصناف التجارات وبين راس المال ثم يقول وذلك كله في
أيديهما يشتران بالتب والتبشيرة ويشترى كل واحد منهما ما رآه ورأي كل واحد منهما شرا
التجارات ويهي الكتاب فغيره لا يقع في هذا النقل شرا ولا الربح والوضيعة على الشا من
وكذلك لا يقع ان يكون راس كل واحد منهما لهما شرا وعلى هذا شركة النقل وشركة الوجه في
المداومة على ما منة في شركة العنان عيان فأي منهما يفضان شرا وفي جميع التجارات ويكتب
الذكر بينهما في كل شركة وانما اذا ان يفتحوا الشركة فوجه الكتاب في هذه ما شارك في آخر
أن لانا وذلك لانا كما شرا بكتب شركة عنان أو شركة مفاومة ويذكر النوع وكانا عليهما كذا كذا
وكان لانا راس مال كذا ولانا كذا أو علا بذلك من المدة كذا ثم أراد فتح الشركة وفيهما
بينهما من جميع الأموال فليهما ما وجع كل واحد منهما جسته من ذلك بعد ان اذني كل واحد
منهما جسته على وجه حتى وقت كل واحد منهما على جميع ذلك وعمله على حقيقته قيمة محيضة
جائزة لاقتادها ولا جوار والمزايا كلها حاصرا ليست بشرا منة ولا منة من ولا منة من ولا منة من
واحد منهما إلى ما جبره من ذلك فلم يثبت لكل واحد منهما قبل صاحبه حتى فلا نفوي بعد هذا الكتاب
ويهي الكتاب فان كان الكتاب في المفاومة فأي منهما يفضان هذا الوجه
وان اردت وكالات فانه بالبيع ان يثبت كتبت هذا ما وكل وان يثبت كتبت هذا ما شرا فان لانا
ويكلا لانا جميع جميع داره وحده الدار وحدها كليا وشرا منة الرهنه وبنايتها وكالات محيضة جائزة
بأجرة على أن يعمل فيهما برأيه ويؤكل بذلك من أحب وقبل هذا القول هذه الوكالات الموقوفة
في هذا الكتاب من هذا القول كل من جبره إياه قبل إقرارهما واشتغالهما بغير ذلك وبذلك هذا القول

هذا هو الحق وراعيه ذكر الاجل في الدنيا والآخر في الآخرة ان ينظر الى الذي الدنيا فيه وضاح
عليه ان الواجب ان كان هو الحق وان كان افلاها كان كالحظ وان كان الواجب الحق وقد
صاحبه على الاكثر كان زيادة على الواجب وذلك لا يجوز وان كان السمع عن تعدي التكاليف ان يرد على
على امره وكما ذكرنا في المراه واقوت بالكلية لغيره واقام المذبح بيده ثم توسط الموشطون بينهم
حتى مضى المذبح وحسنه كجاية السمع اقره ان من كان من حال جوارحه اقره ان من كان من حال
ثلاثة من كل حصة كانت له ثلثها وثلثها من حصة الكاهن وثلثها من حصة الشيوخ والقسوس على كذا مطلقا
حقيقا وكما قبلته من قبله فبذلك صحت له ثلثه السمع على ما يجب السمع هذا لثبوت المصالح هذا بيننا
لثبوت صحتها ولم يتفق عليها دعوى ولا حصة ولا قيل ولا كثير برزخ من الوجوه ورسيت من الاشياء
ثم ان هذا المصالح ظاهري لطلبه واجده بانه يرضى عنها اذا كانت منكرة لدعواه قبلها فبذلك بالكلية
يعرفها فكلها برها واحتمالها الكتاب الى اجزائه واقاروت كتابة السمع عن دعوى الحظ في الحضانة
كتبت اقره فلان بن فلان في حال جوارحه اقره ان من كان من حال جوارحه اقره ان من كان من حال
رشته الشخير المستي فلانا وكه من بنا وجس من كان عضرا عجيبا الدعوى عليه سارا اليه بن
لزن والدم وقطع خشفه بالموسى فطارات به منفعه فلهذا في الكمال زوالا لا يرجي ه
عودها ظاهريا وهي منفعه الاحبال والاعلاق واستمسك البوك وانه سلسل من بوله فان اذ اربا
لا يتقطع وان بقي عليه بعض الخداف من الحواجر والخلات المتفرقين كدركه العل حتى وجبت
الدية الكاملة بهذا العقل الموحود منه وكان يطالبه بالواجب من ذلك مثلا فان كان
هذا المدعي عليه ميرا بالحقان منكره ذلك هذه المنفعة الموضوعة بعلمه زاعما والمصالح
اخرى في المستقبل من زمان بغيره وطالب المحضومة بينهما وتعد على والد الطليق اثبات
مادعا على هذا المدعي هذه عليه وكان الشطر والخزيرة في السمع عن هذه الدعوى على كذا بدقا
وزا من الشرة الحاصلة القابلة للفرج ولم يتق لهذا الصغير على هذا المدعي بكثره
بعد هذا السمع دعوى ولا حصة ولا قيل ولا كثير وصلة المدعي عليه في خطا وهذا القدر
كفاية له في هذه الدعوى وراية والله اعلم **الفصل الثامن في القسمة**
قصة دارين قوم متروكة كتابها هذا ما شهد الشهود الموثوقين في اجزائه ان جميع الدار كانت
وفي ايدىهم وملكهم فلان كذا وثلثان كذا وثلثان كذا وانتم تثابوها بينهم بجهة قاسم مدك
تراثوا به بينهم واجازوا قسمة ملكهم فتم هذا القاسم بينهم بتراضهم والعقل والحق قسمة له
تقدم واملاح او قسمة مؤازرة ان كانت ارضين بعدان نظرا الى قسمة كل طرف منها فاصابت فلانا
منها بحسبته الناجية التي من بين الداخل من بابا وبابا على المشرق وفيها بيوت ثلاثة
بيوت منها يتي كذا وبيت وبيت بها بانيها وثلثان غزلان وبعده وسطعا وبيتين يديها وقطعة
من الباحة فلهذا كذا وعرضها كذا بالذراع المقرونة التي يذرع قسام هذا الميراث واصاب الميراث
منها الناجية التي من بين الداخل وبعدها على هذا الوجه واصاب الميراث منها كذا اخذ حذوه
الناجية التي منها كذا والثاني والثالث والرابع وكذا الناجية التي من بين هذا فوقع لكل ه
واحد منهم بجمع نصيبه جميع الناجية التي وصفت بخذوها كلها وحقوقها وتركوا الدهليز لهذه
الدار متروكة بينهم فتراجع الميراث فيها مشاعا بينهم ويقولون على ان يفتح كل واحد منهم بابا
لغيره الى الطريق المظلمة قسمة متجيزة خائفة لا فتا فيها ولا خيار وقسم كل واحد منهم بجمع ما
وقعت عليه هذه القسمة بتعليم اصحابه جميع ذلك واليه خارجا عما يتعلق من القسمة والتقسيم

ونزوا

ونزوا ويذكره من الدرك ثم يقول ولا حتى لكل واحد منهم قسما ومع لخاصته ولا دعوى ولا طلب
الى اجزائه واقاروت قسمة الدواب والغنم بكذا وان اباهم مات وتركه من الخيل كذا ربي انا لخص
لا وارث له غيري وهي على ايمان وشمه في الجذاع وغيرها الثمنان وكذلك يذكر الواسط فاحفظوها
وقسموها بالحق والقدر من غير حرج ولا عيب فاصاب فلانا كذا بقدر الجذاع كذا ومن السبعين
كذا ويذكر قسمة وشمها فان كانت القسمة بالمتروكة حلت ذلك وانفقت الجذاع وكذلك فيما تقدم
لو كانت القسمة بالمتروكة **الفصل التاسع في الهبات والعتبات والمواريث والاموال**
فاذا ارادت كتابة القسمة يبرع من كتبت هذا ما وصفت فلان بن فلان بثلثان فلان ويذكر قسمة
وتوصيته وحذوه ثم يذكر بخذوها كلها وحقوقه وموافقه التي هي له من حصة هبة متجيزة
خائفة لا فتا فيها ولا على تسبيل لجمه ولا مؤازرة وتسلم الى هذا الموهوب له شيئا وان كانت الهبة
لغيره رسم مخرم ردت عليه لا حتى لهذا الواجب ولا رجعة ولا دعوى ولا طلب فيما وصفت له بوجه من
الوجوه وشببت من الاسباب بوضع الهبة على جهة جولة الرع والتعرب الى الله تعالى هبة متجيزة
خائفة لا فتا فيها ولا على تسبيل لجمه ولا مؤازرة وتسلم الى هذا الموهوب له شيئا وان كانت الهبة
ومندوة الواجب فيه حطابا ساها وان كانت القسمة بغير ردت على ان يوصيه بهذا الموهوب
له بوجه متجيزة خائفة لا فتا فيها ولا على تسبيل لجمه ولا رجعة ولا مسورة وتسلم الى واحد منهما ما
وقعت له هذه الهبة واليدون قبولها متجيزة خائفة لا فتا فيها ولا على تسبيل لجمه ولا رجعة ذلك (اليد
تسلمها خائفا قاسما يذكره من الدرك فان ذهب له مالا لا على رجل وتسلطه على بقعه لم يكتب
هذا ما وصفت فلان بثلثان جميع ما ذكره فلان من الدار كذا وثلثا او من الدار كذا وثلثا على ه
خشب ما يكون وتسلمه على بقعها منه ومن يوصيه بغيره وتسلمه على بقعها ما ساقمة في بقعها والحق
تسلمها وان كان له ما صنع وتسلم الموهوب له هذه الهبة وهذه الزكاة قبولها خائفا وبوليها ان
تخرج عن هذه الزكاة وله ان يجمع من هذه الهبة ومرة قبل بغير الموهوب له بطل الهبة وان كان
وثقا الصدقة عليك في ما يكتب في القسمة ويترك لوجهه او ثلثي وطلب لوابه وابنا امرنا به والحق
في معنى القسمة والصدقة لا لا تحتلوا انما ان كانت للفقير او لليتيم فان كانت للفقير كانت بمعنى الصدقة
فان كانت لليتيم كانت بمعنى القسمة فيلحق بها فيقول واذا ارادت كتابة الوصية فالوجه في كتابة كتاب
كتبت ابو حنيفة بغير اشغنه جين استكتبك ثلثة على الشايل على اليد بهم الله الرحمن الرحيم
هذا ما وصفت فلان بن فلان وهو يثمن ان الله ارا الله وحده لا شريك له لم يلد ولم يولد
يو لده لم يتخذ صاحبة ولا ولد ولا يكن له شريك في الملك ولم يكن له تولى من الدن وهو الكبير للعلم
وان تحبها عبدة ورسوله واسم على وجهه صلى الله عليه وسلم وان الجنة حق وان النار حق وان
الله اتيه لا ريب بها وان الله يبعث من في القبور متبذلا الى الله تعالى اي متصرفا ان يتم عليه
في ذلك بغيره وان لا سلسله ما وصفت له فيه وما اثنى به عليه حتى يتوفاه الله فان له الملك
وبهده الحية فوعلى كل شيء قدير واوصي فلان ولده واقلة واثرا بنة والحقه ومن اطاع امره
بما اوصى به ابرهه بغيره ويعتوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون ه
واوصام جنتا ان يتقوا الله حتى تتقوا الله وان يطيعوا الاوصام وقلنا بغيرهم في قولهم وان يكونوا
خائفين ويتقوا الله فمعصيته وان يقيموا الدين ولا يتفرقا وجميع ما اوصاه به ولا يصح به منة
ولا يصح من باحد من طاعة الله حتى التمسك بامرنا وان فلان ان ملكته من الذين بثلثان كذا وثلثان
كذا ويصبه ويصبه الى ابنته وجده واوصي ان حدث به حدث الموت ان يتقوا جميع ديوله بعد الفاعل

القول في ذلك خطابا وان كان كل واحد منهم عن اقتضائه فكل واحد باسم حقيقته من هذا
المالك المتعبد بالقبول هذا ما نأخذ من هذا المالك في هذه المصلحة واجازة الله تعالى في مجلس الملك
هذا الجاهل حقيقة وقد تم المصلحة هذا في ذلك خطابا وان كان المالك في مجلس القرض
يكتب وثقا لا يثاب وحقا واجبا بهيب قرض صحيح اشتراطه منه فاقترعه اياه وقد اتيه
من مال نفسه وقبضه فقبضا صحيحا ومعه في الخراج نفسه ومعه في المصلحة هذا اخيه لخطا
واقلم بان التاجيل في القرض لا يجوز لانه يارثه في ماله واجده وفي ما ذكره الطحاوي رحمه
الله ان الرجل اذا اقرضه ان فلان ابن فلان ثلث التاجيل ثم بعد موته سنة ثلث التاجيل فيجب
في هذا القرض هذا اذا كان المالك يستقرضه اما اذا كان يهب مع صحيح خيري بينهما يكتب حقا
واجبا وثقا لا يثاب يهب صحيح وهو من كذا في حجب ما يكون الذي اشتهر الاجتهاد به في صحيح
وقبضه في مجلس الفسخ شيئا صحيحا بعد ماله وتعني به وان كان في حجب يكتب بعد قوله يهب
صحيح مؤجلا من ثلث هذا التاريخ الى كذا وان كان هذا المالك يبايع عن المدون يكتب قبل
تتميد في القرض ومن فلان بن فلان العلاء الى اخوه اذ ذكره وان كان بالذي ومن مقبوض كتب
بعد قوله يهب صحيح ثم ان المصلحة في هذا المالك المذكور في حجب ما يكون
منه ما ينبغي مذكر موضعه فخذوده ثم يذكروا بعد الترخيم من ذكر المصلحة ووجه حقه ومزانه
الذي له من حقه ثلثا صحيحا ماله الى المولى وان المصلحة في هذا المصلحة منه به اذ ثلثا
صحيحا وثلاثة اربعة صحيحا والله اعلم بالصواب

هذا ما وقت وتصدق به القيد المعروف بدينه التاجيل في قوله فلان ابن فلان زاده الله
الجاري ائتمنا الخيرات واذا جاز الحجاب عليه لما اعد الله عز وجل اوليائه من النعم المقيم
له في ما اوعد به من العذاب الا ان الله لما راي نعم الله عليه تجدد اعداها بعد الموت
وسعت اعدادها جاري او هام الناس فعمل جنتها عايدنا ما وسع بالي فداوي ما ودي شرط
الذكر والوصف في بلوغ اعدادها فغير اظرف التمثل في شئها كما حاشا حذر اذ لا يد القوم
التي تيد المتقوض بالثوب والتمديد على اتمامه يميل يكون حقه في التاميد ولا سيما جد
شكره وثنا به بعد اقرضه غنوه وثنا به في سبى سكات خيرة الله اذا اقرضه به حقه حجب
ما روي ابو امامة التاهيلي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اؤتمنوا بحري علم
اخرهم بعد اللات من مات من ابطا في سبيل الله قالي ومن علم بطلا اجره اجره بنو عوفاله فيصدق
خان حوته وبعد ذلته من طلب ماله وخالف حاله بما فوجت يده وقصره وذلك جميع كذا يصدق
في حقه بقله وبذله ولزم اقراره وخوارق فائدة له وعلمه طابا من اجمع هذا المجدد وعلى
ما بين وفعل محذوف ما كمالا وحققا ومزانه التي في من حقه ازمها وطلها وكل من مؤتمنا باطل
بها وكل من مؤتمنا خارج منها وكل قليل وكثير مؤتمنا في منها من حقه وثقا صحيحا مؤتمنا بحلها
او صدقة صحيحة خايرة نائدة لا ذمة به شيئا في وقالي لا مشوبة في ولا رجة ولا سماع ولا توقف
ولا ذمة ولا تلك ليجب من الاستجاب على محو الدهور والاحباب الى ان يموت الله تعالى الامم في
من قبلها وهو خير لو اقرضه بسمل المحذوف في كل حين وقت واوان ما قبل وجوب الاستدلال
والعوض بالشيء ولا يحدد على من ذلك فانه اكثر من ثلاث يمين ولا يحد من خلاف في الاستدلال
ذلك من ذي علم وعقدان ومما فيه تعدد سلطان طار في الله عز وجل من ثلثها وغايد ما
وما فيه غارة هذه الصدقة والمشراد لعلها دم نادى من اسباب والحاج الوصف عليها

ويقال به من المون الديوانية والعواض الشلطانية واجور القوام عليها فافضل من ذلك بغير
هذا انما مثل الى هذا الوقت ما دام في الاحياء الله بطلول البنا لقرينة في اي وجه شاع
وقد ما يوجد رأيه وثبته فيه فاد افعي بحبه واجاب ربه فحينئذ يحل الحاصل من غلاتها
هذه القبيحة في كذا شرط هذا الوقت المستحق ان يحسن من مبالغ عليه الصدقة المذكورة في كل
حين يقرر سنة عن مقارنات هذا ما يترك به القراطين الجياد ويما هو كاتب ما هو ليعلم
ذكر هذا الوقت والجل الذي على ظاهره ويثبت القاضي الذي صدر منه هذا الجدل في حكمه
وقضائه بما كمن الشبان البنا القبول وان لم يلق هذا القاضي بالبطيخ الرجيم فحينئذ يرفع
جل هذا القاضي الما في من فوض اليه القضاء في ذلك الزمان وسام البينة العادلة على ثلثها
الحكم من القاضي المتقدم حتى يعنى القاضي المتصدي للقضاء في الحال يحل القاضي وشيئا كقبيحة البينة
في الحاضر والجلالات ان شاء الله تعالى ويثبت على ذلك فكذا يفعل في اجالات القوام والشهود
والقراطين الاحباب والذهور فالوقت في هذا الشرط قول ابي يوسف رحمه الله فان هات
ذكر في كتاب الوقت ان الواجب ان يشترط لنفسه الفعلة لم يجر الوقت ويمد الى يومه
بحور ومشايع يلح رحمهم الله اخذوا بقول ابي يوسف رحمه الله قال الفقيه ابو الكيت رحمه الله
وبه نأخذ منك في احاد المعبرة يكتب هذا المثال هذا ما شهد الى اخوه ان فلان جعل جميع
داره او ارضه صدقة موقوفة صحيحة خايرة نائدة مقبوضة بثقة لا فساد فيها ولا رجعة
ولا ملك بدع من الوجوه ولا تملك يتيب من الاستجاب فائدة على اخوه ما جنة على سبيلها
ابدا حقيرت الله عز وجل الارض ومن قبلها وهو خير الوارثين لجلها مقبوضة بالثبات بدفون
بها مؤتمنا حرة في كل وقت وزمان لا يملكون من ذلك ولا حال بينة ويقيم ودون طائفة من الذين
بها مؤتمنا بعد علمهم بتسليمها فصار مقبوضة بالثبات مقبوضة على ما جعلها هذا الوقت
ثم يلحق به حكم الحاكم في اصيلها اختيارا فان بعضهم لا يجوز مقبوضا فغير مقبوض وقال
بعضهم يجوز في الحائرين وبعضهم فعلوا فيكون باخره حكم الحاكم ويقول وقد حكم به حاكم مدق نافذ
الحكم بين المملكين يجوز هذه الصدقة وتؤدوها ولزومها على وجهها بحسب حوت بينة
حقيرت من مجلس قضائه ثم يهيى الكتاب الى اخوه ملك في احاد الرابطة بالمادة والباله يكتب
بعد قوله وهو خير الوارثين على ان يكون مساكين وشبان لياقة والباله واثنا السبيل وعلى
ان الراي في ازاله من يزلها فيه ويكنه الى القوام هذا اذ لا يكل حين واوان وقت وزمان
سكون من اخوها ومن يحون من شواغل ما يكون اصيل او وفق لهذه الصدقة وهذا اذا كان
الشرط ان يكون بسلطانها لغات المملكين وان خص بها اقل العلم كتبت على ان سلكها لا قبل العلم
لكل من علم ومعلم منهم لا حق لغير مؤتمنا وكذلك ان جعل لاول الجهاد حاشه فان لم يكتب عليها
فما يعرفه بالتوجه فيه ان يكتب للمؤتمن ابدا ان يواجره منها بغير ما يعرفه من غلاتها لانا
عمر اذوت لينا جعلنا هذه الزاوية على ان الراي في اختيار ما يواجر منها الى القوام فان لم يشترط
والعارة على من يكنه وكذا الجمل الذي جعل للسبيل كتبت على من يتركه ويتركه ليعلم
فان لم يوجد ذلك او جرت على قدر حاجتها ثم ردت الى خالها التي كانت عليها وان جعل الخيل
استأجره واستأجره للسبيل كتبت جميع الخيل وفي كذا وجميع متاعها وقولها وكذا وقفا جديها
مؤتمنا صحيحا خايرة على خايرة عدة ليعاد في سبيل الله تعالى في جعلها اقل الجهاد في سبيل الله في كل
حين واوان على ما يراه القوام ملك ابدا لا ينفون الى من اخوها من اقل الجهاد ولا يخذلونها

مناجاة والراي في ذلك الى التوام ويذكر من هذا الراجح ان لا يتلافها ابدا بل المولى بصلاحه وعلانه
وعلانه ان تغيب عن ذلك لمن اذعن اذهم اذكر اذهم ذلك فلا يصلح منه بل هو باعها اليه
واستبدل بغيرها ما يصلح للمجاهد والاستقامة وكذلك القبيد ان يستلهم بغيره اهل الجهاد
عند محبة ربه الله في هذا كله فاما النعم من الابل والبق والغنم اذا استلهموا ليشهدوا بالانبياء
واولادها واصحابها لم يسمع في ذلك قول اهل العلم قالوا على قياس قول محمد رحمه الله يعني
ان يجوز **الفصل الحادي عشر في رسوم الحكام** على سبيل الاحتياط فتقول
وباشو التوفيق اول ما يتبادر الى ذهن الحكام كتب المناشير فان استعمل ابن عباد كان اذا
خطب اليه اثنان غلاما اتى اليه انبىا وكان اكتب عنده هذا القول فان لكتبه فلهذا ولما عاتق
مخلفه كان الحاكم اشر قد يري ربه الله اذا اردت كتب المنشور كتبت هذا ما عهد اليه فلان
الى فلان جين عرف عليه وديارته وبرهته وميانه وامنحه على الانام واختاره في منسوم
لاحكام فوجده ما لا يتقبل الاحكام منها طرق الاجترار ولم تعرض له لولا فلم تدم منه خلة فاعلم
وقلده على الحكمة بكرة اسره والله عز وجل يظهرنا ويظلمنا وحينئذ يترأ ومثلنا فلما اتع فاعلم
من راد واحسن ما ادر من عباد الله تبارك وتعالى يقول ان الله من الذين اتقوا والذين هم محسنون
واثمة ان يؤامر على تلاوة القرآن مشدرا بحجبه الظاهرة مشايلا لوجه الباهرة فانه عود الحق
ومنهاج للعتيق ويثير الثواب ونذير العقاب والكاليف لما اتيتم والنور لما اظلم والله تبارك
وتعالى يقول لا يا ايها النبي ابلغ من بين يديه ولا من خلفه تنزل من حكم حبيبه واثره بدراية حسن
رسوله الله صلى الله عليه وسلم واثاره وابستمنه اخاديقه واخباؤه ومشتبها الى حكمه ووصايا ما يوصيها
علايه وتحايا فلهذا الداعي الى الهدى الذي لا ينطق عن الهوى فمن اتى بامر الله فانه من امر الله
عن امره علم وقد قرأ الله عز وجل طاعة بطاعته في حكم كتابه وجعل العمل بقوله كالم عمل بكتابيه
وامره بما اشته اهل الدين والعلم ومذاقته اهل الفقه والقيم ومشاوخته فيما تدره وتبنيته
فانه لا يبر من الشهو والغلط ولا من الزلل والسقط وان السوي يتأخ بالكتاب والمباحثه
رايد الثواب واستبطل والمري على اذنه من مزم الأمور واستشارته بعمل اجتهد من حوله التدبير
وتدبر الله عز وجل بذلك اولي البشر بالمراتب فقال لرسوله الكريم في كتابه الحكيم وسأؤوه
في المشورة اغرقت فوكل على الله ان الله يحب المتوكلين وامره فتح الباب وزرع الحجاب والبروز
للخوف واتصال اليه على الخوف والتكرين المتأخرين على الشورى والعذر بهم عند التعبدية وان
يستعمل حسنا على حاجبه لا لخط ولا لغلط ولا يتره عليه بغير ولا يقل اذا كان الله عز وجل جعل
جعل الحكم بين ان لا يسطر والمعدل في القبيد واللبط يتوافقه بين النبي والبريت واخديه من اقرب
بلمعبيت بقوله تبارك وتعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاعلم بين الناس بالحق وامره
اذا تراءى اليه المتأخر ان يكتب الحكم بغيرها في منس الكتاب فان عدله هناك طلبة بسنة وتول
القدرة والافار القويحة الشلية فان فقد هناك استقامه في اجماع المسلمين فلان لم يجد فيه
اجافا اجتهد رايه بعد ان يبلغ غاية التوسع في التجوي فانه من اخذ بالكتاب امتدي ومن اتبع الشنة
بما وقى ثبته بالاجماع يعلم من الخطا وحق اجتهد فقد اعدده الله تبارك وتعالى يقول والذين
خافوا فليست لهم من سبلنا وامره يا لقيط في الخدود والاستظهار في تعديل اليهود وان
عمره من عمل براهي الحكم عن النوع البصير اذ وقت برحه عند الموضع حتى يقف عند المشتبه
ويصفي عند المرجح وان كان على يمين بان لا هو اده في امر الله تعالى ولا يستجبه عجل الهوى ولا يفتد

رأته يعني فان الله تعالى يقول ومن يستعد خذوا الله قالوا ذلك فمن الظالمون وامره يستج احزاب
من يشهد بنبوة مستقبل شهادته من كان طيبا بين الناس وكره مشهورا لهم سيرة شريفا الى العفة
والطيف عروفا بالبراهمة والانت شامسا من شين الطمع وامره لمن يحاط على احوال الامية شام
يشاء المنة وتكلم الى الحنطة للاعنا وسرماع في ذلك ميتا وكلام برمة يعطي وامره ان يكون
ساجدي في علمه من التوب الى يوم يحشون قد يبرها ويستبطلون القيام على ما جلا ويكفون
ما مؤمنين على اصولها وفروعها ويحبون ان تشارفا من حله ومصر فذلك في تيسره ويستبطلون ما شرط
وقطوعا من شرائها واجار لها وتجدون ما مؤمنين في استخلاصها ولا يجب لكم في ذلك من اقتناء
الامر والمشارف والنظر والبره يتزوج الازابل واليتامى في كتابها عند فناء اوليائها وامره ان
يختار كابشا غلاما بالمخاض والبعثات مضافا يعلم الدعاوي والقضاء فيما على حفظ الشروط والعقود
فازما بكتبه البعود وامره ان يكتب ما يحسن اعماله من ديوان القضاء بكتب ما يقيد من التوبيل
والبعثات والمخاض والوكالات واتما المحققين وان يكون ما من الحزان من مرضيه وتفسير
الخبر فيه ثم يقول الكتاب م هذا عهد فلان اليك وتلك وفاء دلي بك الى سبيل الرشاد وكذا
الى طريق الشداد وقد اعدت فيه وأتذر ويصر وخذل جعل فدية اماما بتعديه ومثلا بعبثه
وتكم التوكل على الله وحده واليتمة بعبثه في اشته اجته التوفيق منه وابستمنه النعم بشكره
بذلك ان شاء الله تعالى ثم الذي يلي هذا اقبض الثاني المؤني ديوان من شله من الحكم وترتيب
المحادثات والبرقع وهذا على البينة في باب تبين المحامير والبعثات في اديب الثاني في الخصان
رغم الله ثم الذي ذلك معرفة الثاني وهو التوقيعات التي تكون على حد ود الحج واعمالها وقى
على بينة انواع احفظا فوجده خيمة على مئذ وبالعجلات وكتب الفارغ واختيار التوام وكتب البسط
والاقتلعات وذكر العجوة والطلاي والتفيل والتقليد والاختار وهو على اختيار القضا ولكل منهم
ترقية خوي به اقمع ما يرمي بيني من من الله الحق مغرض والبايل من قوس الحمد من الجنة النكر
فيها البينة التي تثبت كبريت الرماينة الطع قريب الذممة الاتفاق حتى القسا العصب بعد الفسل
فرض الثاني الشقة البراة وللها على ذمها واذا اراد الثاني ان يرضى الشقة على ذمها
فان الثاني يحكم وامره بالبرقاي على وعلى ولها فان عرت انه يرضى ولا يرضى عليها فرض لها الثاني
الشقة في كل شهر يتردد ما يحتاج اليه من الدمن والذهن وخويها التي تكون بليلها فيتردد
وبك بالذوام ويتردد عليه في كل شهر فاد ان ان يكتف على سبب يقول الثاني فلان ان فلان
تعتبت فلانة على ربي فلان بخرته وامرته باذوار ذلك فلان فلان وجمعا وترمت ذلك
مكبر وحطرت عليه امر خلاك به واظلمت لها البرية لانه ان مطلقا يكون لها عليه يرجع به عليه
عليه وامرته بكتب هذا الذكر حجة لها يوم كذا فلان كان الروح غايضا لحاج المرأة تطلب الشقة
وذكرت ان ربي غايث منها ولم يخلت لها شقة وبك الثاني ان يرضى لها عليه بشفقة واقامته
البينة انها فلانة بنت فلان وان ربي فلان غايث فان ابا حبيبه ربي الله عنه قال
ولا اتقي على الثاني قال ابو جريث كرم الله ارض لها الشقة على الثاني ولا اتقي بالكتاب عليه فاد
قديم فافتر اخذته بشفقة وكذلك ان انكر واقامته البينة على كتابه ثم على قول ابي جريث فاد
الشقة فلان فلان شهد من ولان امرها بالبرية لانه كان اخرط على اصله قال فاد ان الكتاب كبت
يقول الثاني فلان ابن فلان بعد تقدير الشقة على الوجه الذي ذكرناه اتمعت هذا التقدير
المدكر اقبض على الثاني المذكور منه بمراتب فلانة فطقت لها شاول ذلك التقدير من ما لو والبرية

عليه ان لم ينظر في من ماله سرج به عليه عند اوسه من غيبه احدا بقول من يري ذلك جازيا من غلبه
الامة واوصيتها في ذلك يتقوي الله عز وجل واذا الامانة فيه فتعدت ذلك على شرط الوفا به
ولموت يكسب هذا الذكر حجة لها يوم كذا وعلى هذا فرض ساير النفقات اختيار القيم بقولنا نقايج
فلان بن فلان رفع الى حال الوقت المتيقن الي كذا في اخلالها وانتشار امورها واضطراب آخرها
وتصويرها في كتابها عن مصادرها وجوها حلوها عن يتم يتعدا او تسود غيره فلان القيم وان كان
مست في من يقوم بامورها وحفظها وسهرها وتبطلها وانما شروط المتعديين بها وكان انما
على ما رفع الي باخبار جماعة ثلثة فوقع الاحتياط على فلان بن فلان وما وصف من صلاحه وشيخه اذ
معه فاما في ان يحفظها ويتعدها ويستمرها ويستغنى ويصرف فلان من كان عليه
في منها وصرفت كل قيم كان فيها قبله واوصيته يتقوي الله عز وجل فصب المشرق على الدنيا واليه
يقول القاصي فلان ابن فلان رفع الي ان فلان ابن فلان قيم في وقت كذا او في وقت كذا فلان وفيه
التركة محتاجة الى مشرف يحفظ هذا الميراث ويستغنى عن كاليه فوجدت المشرف على ما رفع الي باخبار
النفقات وان هذا القيم او القاصي محتاج الى مشرف يتعدها آخره ليقوم امتداد النفع في هذه
التركة فوقع الاحتياط بين فلان لما عرف من فطنته ودكاية وسداده واما ثبته فثبتت هذا الاحتياط
ونصبت هذا الحال مشرفا في هذا القيم وعلى كل قيم في هذه التركة وعرفت عليه وعلى كل قيم في هذه
التركة الاستعداد في من هذه الشرقات فيها ذوقه وامرته ان يحل ولا يعقد في شيء من امواله
التركة الا بعد مشورة هذا المشرف واستطاع رايه فيكون كسب هذا الذكر حجة بعد ان
اوصيته يتقوي الله عز وجل وكان ابو نصر القضاة رحمه الله يقول القاصي لا يكتب في جميع اوصيته
يتقوي الله تعالى واذا الامانة ولكن على شرط تقوي الله تعالى واذا الامانة **محمدا**
واعلم انك اذا كتبت شيئا ذكرناه لا بد من كتب التواريخ في اوجها واما ما رواه في الاشراف
وقد قلنا للاشراف واعلم بان لكل ملك واهل ملة تاريخا كانوا يورثون بالوقت الذي يحدث
فيه حوادث شهيرة غامضة وكان الروايات ارجاها على حسب ما وقع من الاحداث فيها
الي ان لا يتفرق تاريخهم على ان جعل منه دفات يري المربين وكذلك كانت الفرس تارة على من المويد
الذي كان في عهد المتوكل انه ذكر ان الفرس كانت تخرج باعذك ملك كان فيهم الى اشراف تاريخهم ملك
هلال يرد جرد الذي هو اخر ملوكهم والعرب كانت تخرج في الفرس وهو يورث ولد ابراهيم عليه
السلام وخروجهم عن مكة فارجوا بقاء العدو وانه قصه معروفة ثم ارجوا بقاء الفيل ثرايب قدر
التاريخ العربي بعد ذلك كله على ان جعل من اقد بيني الهجرة وكان المتبدلي بعد اعراسه الله
عنه لان ما يملك على الحق قدم فقال انما يورثون كتبكم فارجوا بقاء الله عنه ان يتبدلي
سبب النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بل يتبدلي بوقت وفاته عليه الصلاة والسلام ثم
راوا ان يكون من الهجرة لانه اول وقت بدايته الاسلام وكانوا قد بدوا يفسر وضعان شرط
يعلقوا الابتداء من الحزم والتواريخ العزيبه انما هي على الهادي وان كان تاريخ ساير الامم
على الايام وذلك ان بيتي او تلك تجوي على اشراف الشمس وفي هارثة وستمن القرب في رتبة
ملك الوقت على وجهه شي ومورثة هذا ما وقت وتعد فلان ابن فلان تقرنا الى
وبه وخاله وتوسلا الى الهه وتارقه وخيره قد نها يوم حشره وقدره يوم العرض
لذلك يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم فاقب بالمرحول الي فاما الملك الحليل
وتروى لشرف الطويل وكان في الدنيا كانه عابر سبيل صادر وابعد واجتهاد وحد واجب

ان يحوط على عداد من لا يتقطع عمله اذا انتهى اجله على ما قال صاحب حبيد البشر وصاحب اللوا
في المحقر اذا مات ايما دم الحديث وسمرت الى الله تعالى في القادر ليكون هو الذي ذك
الافاعي بما هو وريثة الي الجنان على ما روي خالده بن معدان عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال يحيى الموروث والمتكروم انما يامة خلقتان فيطلق الموروث باقيد الي الجنة وتطلق
المكروم باقيد الي النار واهل الموروث في الدنيا اهل الموروث في الاخرة واهل المكروم في الدنيا
اهل المكروم في الاخرة فتصدق بجميع كذا عن شيعة خالصة وطوبى صافية الي اخرها قلنا في
كتاب الوصية والوقت اما ان تذكر هنا شيئا لم تذكره في كتابك فانما يكون الكتاب واسكبه وتقدره
في كتابه ما يقع له فيقول ان لم اذ الوقت ان يكون هذا الوقت على اولاده يكتب ما كتبناه الي
ان يقول لما فضل من غلاما صرنا الي اولاد الوقت المتصدق منهم فلان وفلان وفلان
ايضا في الدوا وتساوا بطلنا بعد بطن وقرنا بعد قرن لا يصيب بل احد من اولاد البطن المتصل
بها ما دام من اولاد البطن الا على في الاحياء المذكور على خط الانبياء وان اشترط الوقت بغير
القبولية بين الذكور والاثبات يقول الذكور الا في في اثباته البصير من ذلك على الشوا لا
يفضل ذكورهم على اناهم ولكن المولود اقرب الي القلوب واحب الي القلوب ثم بعد هذا يقول
وان انتم لم توافوا ولم يبق منهم احد حرف ما كان موروثا اليهم الي فقر الميراثين ومحاوهم وقد
اخرج هذا الوقت للصفة في هذا الوقت وهذه المدة من يدوه وانه عن سائرنا كيد
واشياء وسبلا الي فلان المعني بطلنا محييا بعد ما جعل قيا فيه وتوفا الامور هذا الوقت
وانه بغيره في هذا محييا بعد ما جعل منه هذه التولية والقائمة فيولا محييا الي اخرها قلنا
فانما في معرفتنا القاصي الي الاولاد على ان من استغنى عنهم حرم فان اضرع عاد اليها كان موروثا
التيه فيواحتن وان لم يبق على اولاد ولكن شرط القتل فيصير على العن الذي قلناه واراوا
ان يحج عنه رجل صالح بعد ما حدث به حدث الموت وتعرف الي وجوه شي كتبت بان حدث به
حدث الموت الذي يحيي لاحد عنه ولا خلف ولا مناس ومنه يستنبط مرث ما كان موروثا
اليه في حال حيوة من ذلك القاصي فيصير منه اولاد على حقه رجل يصلح من ذويه اهله ويعطي
بما يراه له ما يراه ورايه وما فضل من ذلك يدوي بالصفة بغيره اشارة اخذها عن سيد ولد ادرك
رسول رب العالمين صلى الله عليه وسلم والثابتة عن هذا الوقت فيصير بذلك كله كل شيء في ايام
المصاحبي بعد وفاته وانما من حيوة تتركها الي الله تعالى **محمدا** يعطي اجر الاجل من
القاصي ويعتد في محرمها وشعرها وشعرها والاربعين يستطاع على فقر القاصي وعاد محرم وما
فضل من ذلك يقرن الي موسومات عاشورا التي عارفها المعنى في هذا اليوم من شدة الزعران
واعاد المحييين وشرا الكيزان والمم والكرب بكنا وشي ذلك كله في هذا القيم وما فضل من
ذلك يقرن الي كذا الي قوايت منكراته وكذا كذا الي قوايت ركوته وكذا كذا الي قوايت ثدوره
وكناراته ولا جناح علي من ذلي هذا للاسرا ياكل بنفسه منها وان يؤكل من شاة وما فضل
من ذلك يقرن الي مصالح التساوية التي هي محلة كذا الي سري المجد واجرة السقا بعد ما الحمد
فيها ايام الشيف وما يحتاج الي ذلك ومنازل هذه مائة مائة مائة لا يرد هارور
الايام في شدة او لا في الاعوام الا تا كذا ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر من الولاية
والنصاة والتحكيم تبدل شروطها ولا تعيد شي منها ولا تعطى لها في بذلة بعد ما سمع
الامانة على الذين يبدلون له ولعله الله والملائكة والسام اجمعين والاحول في ذلك

ان يلحق بالوقت حكم تافه من قبلة المتكلمين حتى يزول الخلاف ويؤيد جريان الحكم بصحة
الوقت ان يكتب على ظهر العقد للوقت بقول الناجي فلان من فلان المتكلم ليل القضاة
والاحكام والاقايف يكون كذا وتوليها نافذ القضاة والامتناع والاستتابة فيما بين
انقضاء حلت بصحة هذا الوقت المبين الموقوف في بطن هذا العقد وجوازه ولازمه
في جميع ما يتبعه من وجوه وادواته من الحوائط والرباطات والحائيات وغير ذلك
جميع ما شمل من المبنية في حبله وعلوه من الحجرات والمنازل والمكين والمرايط على
الشبل والوجوه والشروط المذكورة فيته خلافاً لما يتوهم من صحة هذا الوقت وجوازه
هذه العدة بطلان المبنية المتعينة فيته من ملا الشلف وائمة الذين بقدر خضومة
صحة مستقيمة جرت بين يدي هذا الوقت المبني فيته وبين من خاصة فيته من له
حق الخضومة في جواز هذا الوقت في صحة وجواب المدعي عليه بالابطال كما يعطيه
وجوازه وبطلان الى جهة القضاء حكماً تبرعته وامتناعاً منته على هذا الوقت بغيره في وجه
وجه من خاصة فيته بغيره من غير ما عرفت من افعال الاختلاف ووقع اجتهاد في صحة وقا به وكلفت
هذا الوقت وقصر يده عن جميع هذه المجددات وتعليمها الى هذا التتم المحل فيته وترك
التعريض له من ما يحال على الصحة والجواز لهذا الوقت وهذه العدة وذلك كله في تجلبيش
قضايا في سبيل الشهرة والاملان دون الحقيقة والبرهان الكفان وامرث بكتب هذا البطل
على ظاهر هذا العقد فيته في ذلك واشهدت من خبري في القات بارج كذا والله اعلم
المستمر في المحاضر والنجالات **في المحاضر والنجالات** **في المحاضر والنجالات**
المحاضر والنجالات ونوع في المحل في **اما النوع الاول** **اما النوع الاول** **اما النوع الاول**
خضرة تجلبيش القضاة واخضر مع نفسه رجلاً كان عرفها الناجي سافاً بايها وفتها وان
لغير ثمنها كتبت خضر رجلاً ذكرانه سفي فلان ابن فلان وكنت جليته ثم كتبت واخضر مع
رجلاً ذكرانه سفي فلان ابن فلان وكنت جليته ثم كتبت واخضر مع رجلاً ذكرانه سفي فلان ابن
فلان وكنت جليته وكذا اذا كان اخضر رجلاً واخضر امرأة فهو على ما ذكرنا **محضر**
في دعوى النكاح **في دعوى النكاح** **في دعوى النكاح**
مع نفسه امرأة وكومت انها سفي كذا كتبت كذا فادعي هذا الذي خضر في هذه التي خضر ما تمت
امرأة هذا الذي خضر ومنكوحه وخلافة ومذكور بها حله بكتاب صحيح روجت ثمنها منه كال
كونها عاقلة بالعدة على النكاح والعدة من جميع الغير عن هذا الذي خضر خضر من ه
الشهود الا حوازم الثالين المتكلمين على هذا كذا وان هذا الذي خضر في حال
لنا في ثمنها في الوجوه كلها تزوجها في تجلبيش الخضر او تلك الشهود كلام المتكلمين
هذين التزوج والتزويج وفيها ما كان فينا وما شائنا وان هذه التي خضر ما تمت اليوم بمرأة
هذا الذي خضر ومنكوحه وخلافة يحكم هذا النكاح المذكور فيته وفي مسح طاعته في احكام النكاح
يعتبر حق فواجب على هذا التي خضر ما تمت طاعة هذا الذي خضر في احكام النكاح والبرهان في ذلك
وطاير بذلك وبطلان ما له فان لم يكن الزوج دخل بها لا تعرض للدخول وان كان هذا
العتد جري بين هذا الذي خضر وبين ولا في حال كبرها باذنها كتبت زوجها والدا فلان حال
نعمه ثمنها في الوجوه كلها بمرأة وان كان هذا العود جري في حال جبرها بين هذا
الذي خضر وبين واليد العتد كتبت زوجها ابواللان في حال جبرها بين هذا الذي خضر

ان يلحق بالوقت حكم تافه من قبلة المتكلمين حتى يزول الخلاف ويؤيد جريان الحكم بصحة
الوقت ان يكتب على ظهر العقد للوقت بقول الناجي فلان من فلان المتكلم ليل القضاة
والاحكام والاقايف يكون كذا وتوليها نافذ القضاة والامتناع والاستتابة فيما بين
انقضاء حلت بصحة هذا الوقت المبين الموقوف في بطن هذا العقد وجوازه ولازمه
في جميع ما يتبعه من وجوه وادواته من الحوائط والرباطات والحائيات وغير ذلك
جميع ما شمل من المبنية في حبله وعلوه من الحجرات والمنازل والمكين والمرايط على
الشبل والوجوه والشروط المذكورة فيته خلافاً لما يتوهم من صحة هذا الوقت وجوازه
هذه العدة بطلان المبنية المتعينة فيته من ملا الشلف وائمة الذين بقدر خضومة
صحة مستقيمة جرت بين يدي هذا الوقت المبني فيته وبين من خاصة فيته من له
حق الخضومة في جواز هذا الوقت في صحة وجواب المدعي عليه بالابطال كما يعطيه
وجوازه وبطلان الى جهة القضاء حكماً تبرعته وامتناعاً منته على هذا الوقت بغيره في وجه
وجه من خاصة فيته بغيره من غير ما عرفت من افعال الاختلاف ووقع اجتهاد في صحة وقا به وكلفت
هذا الوقت وقصر يده عن جميع هذه المجددات وتعليمها الى هذا التتم المحل فيته وترك
التعريض له من ما يحال على الصحة والجواز لهذا الوقت وهذه العدة وذلك كله في تجلبيش
قضايا في سبيل الشهرة والاملان دون الحقيقة والبرهان الكفان وامرث بكتب هذا البطل
على ظاهر هذا العقد فيته في ذلك واشهدت من خبري في القات بارج كذا والله اعلم
المستمر في المحاضر والنجالات **في المحاضر والنجالات** **في المحاضر والنجالات**
المحاضر والنجالات ونوع في المحل في **اما النوع الاول** **اما النوع الاول** **اما النوع الاول**
خضرة تجلبيش القضاة واخضر مع نفسه رجلاً كان عرفها الناجي سافاً بايها وفتها وان
لغير ثمنها كتبت خضر رجلاً ذكرانه سفي فلان ابن فلان وكنت جليته ثم كتبت واخضر مع
رجلاً ذكرانه سفي فلان ابن فلان وكنت جليته ثم كتبت واخضر مع رجلاً ذكرانه سفي فلان ابن
فلان وكنت جليته وكذا اذا كان اخضر رجلاً واخضر امرأة فهو على ما ذكرنا **محضر**
في دعوى النكاح **في دعوى النكاح** **في دعوى النكاح**
مع نفسه امرأة وكومت انها سفي كذا كتبت كذا فادعي هذا الذي خضر في هذه التي خضر ما تمت
امرأة هذا الذي خضر ومنكوحه وخلافة ومذكور بها حله بكتاب صحيح روجت ثمنها منه كال
كونها عاقلة بالعدة على النكاح والعدة من جميع الغير عن هذا الذي خضر خضر من ه
الشهود الا حوازم الثالين المتكلمين على هذا كذا وان هذا الذي خضر في حال
لنا في ثمنها في الوجوه كلها تزوجها في تجلبيش الخضر او تلك الشهود كلام المتكلمين
هذين التزوج والتزويج وفيها ما كان فينا وما شائنا وان هذه التي خضر ما تمت اليوم بمرأة
هذا الذي خضر ومنكوحه وخلافة يحكم هذا النكاح المذكور فيته وفي مسح طاعته في احكام النكاح
يعتبر حق فواجب على هذا التي خضر ما تمت طاعة هذا الذي خضر في احكام النكاح والبرهان في ذلك
وطاير بذلك وبطلان ما له فان لم يكن الزوج دخل بها لا تعرض للدخول وان كان هذا
العتد جري بين هذا الذي خضر وبين ولا في حال كبرها باذنها كتبت زوجها والدا فلان حال
نعمه ثمنها في الوجوه كلها بمرأة وان كان هذا العود جري في حال جبرها بين هذا
الذي خضر وبين واليد العتد كتبت زوجها ابواللان في حال جبرها بين هذا الذي خضر
وثن

المؤمن جميع ذلك في محلي الأرض فثبتنا محيها وأنه قد أحضر هذا المال فواجب عليه أخذه
منه وترد الزعفران إليه وطالبه بالجواب **مختصر** في اثبات القصب ردي على هذا الذي
حضر على هذا الذي أحضره معه أنه غصب منه كذا وبينت صفة أو قيمة أو وزنه
وغيره فها وتروا عليه فواجب عليه رد عينه إن كان قابلا وقيمة إن كان هابكا فإلّا من
ذوات الامتثال تلك وسئل ان كان هابكا وطالبه بالجواب **مختصر** في اثبات الشفعة
إن عني هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أنه اشتري من فلان ابن فلان جميع الكرم الذي
هو ملك فلان بموضع كذا ويحد بحدود ورو الأربعة بحدوده وحقوقه بكذا وروا أنه باع منه
بكذا الثلث وثقا بكذا وأنه شفعه شفعة جوار بكر ملاحق فذا الكرم المبيع ويذكر حدوده
الكرم الذي يستحق به الشفعة هو المختار ويحد بعين المباح ورحم الله وهذا المذهب جين
بأن يحد به الشفعة ملك من غير تقييد وتسويك طلب ثوابه وظل إشهاد ولسن الطلب وقد
لحق هذا الثمن وهذا المذهب عليه في علم من ذلك كله وطالبه بالجواب وإن كان منفعة بالثقة
كثمت وأنه شفعة شفعة شركة وإن كذا ثمتا من كذا ثمتا من كذا العسيرة شاعا غير عسيرة
بذلك وحقه وإن كان شفع خلع كعبت وأنه شفعه شفعة خلع فإن لم يرد المرد في كل
هذا الشترى أو حق الشرب من ثمر هذا الشترى إلى آخره **مختصر** في اثبات المزارعة خسر
وأخضر فادعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أنه أخذ من هذا الذي أحضره معه
جميع الأرض التي يتروية كذا من عمل كذا بحدودها مزارعة ثلاث سنين على أن يرد لها ببذره
وبثوره وأعوانه ما يبدل له من الزرع من ثلث البثا والضيف ورسقته ويهدده على ما أخد
الله تعالى من ذلك فهو بينهما فثمان مزارعة صحيحة وأنه دفع ذلك إليه مزارعة صحيحة على هذا
الشرط فواجب ملكه فليم هذه الأرض إليه عن هذه المزارعة وطالبه بالجواب وإن كان له
الاشتصاص كسبت المفضل إلى مزرعة صحيحة على هذا الشرط وأنه زرعتها ببذره وبثوره وأعوانه
وإن جميع الملاح الثابت بينهما بالشرط بينهما فثمان وإن هذا الذي أحضره معه بمنعته عن العمل
جشته من ذلك وفي كذا وطالبه بالجواب وعلى هذا دعوى القاملة والله أعلم بالصواب

كتاب **المسوة إلى المكي في التعرف على أحوال اليهود**
وكتب القاضي بعد التبيين في فصلة بياض أيد الله الفقيه في الوقت على أحوال يهودها عيني
يوم كذا فلان بن فلان على فلان بن فلان بدمراه كذا ويصف الدعوى ثم يثوله أثبت ذلك ثمتا
آخر مستور في هذه يشرف عن أحوالهم ليدلني ما يحمدك من أحوالهم من العدالة بلسان عليه
ويكون العمل فيه بحسبه إن شاء الله تعالى ثم يكت أحوال اليهود فلان بن فلان جديته كذا ومحلته
كذا وسخره كذا ومملأه بيجد كذا جواب الموكي أن يوم على ثلاث مرات أغلاها جازا الشهادة أو قل
قال شمس الأئمة الشريفي رحمه الله لا يكتفي بتجرد قوله عدل مالم يكل عدل فتقول الشهادة
لخوار أن يكون عدلا ولا يكون مقبول الشهادة لأن العدلة هي الإنزاج من شأني ما يقتضيه
الامتنان محصور دونه وجاز أن يكون الشفع بهذه المثابة ولا يتقبل شهادته بان يكون محدود
في وقت بعد التوبة والمزنية الثانية لقد والمزنية الثانية مشهور ولت شود هو الثاني
والثقة من لا يتقبل شهادته لا يقبضه ولكن ليعله أو غيرها وبغض النكسة فيكون كل شتمين
مقام عدل كذا ذكره الشيخ الإسلام الحاركي الشريفي رحمه الله والمبتور في عرف مشايخنا رحمهم الله
من لم يعرف حالة لا بالديانة ولا بالعادة **مختصر** في اثبات دعوى المناخنة وموزونها

نقل

ورجل ثمان وخلف ورثته ثمان وأجد من ورثته وخلف ورثته ثم ما شذوا أحد من ورثته وخلف ورثته
فإن كات يكتب خسر وأخضر فادعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن جميع الموقوف المبي
ويذكر صفته وموزونه وحدوده بمقامه كان بثلثا وخشا بثلثان ابن ثلثان والدعوى الذي حضر
وكان على يده وحق شتره في حال خيويه إلى ثلثي وثلث من الزرعة إزارة كانت فلا تكتب فلان
وإنما له بصلبه ثمتا ثلثا فاشت هذه الذي حضرته ويورد الدعوى من أولها إلى آخرها ثم يقول
إن دعوى هذا الذي أحضره معها النكاح مذهبنا ملة من قبل أن هذه التي حضرت خلعت ثمتا خال
شود ثمرنا في الأوجه كلها على هذا النكاح المذكور فيه هذا الذي أحضره معها بصلبه واحدة على
مذاتها ونفقة بذمتها كل حق يجب للثمة على الزوج قبل الخلع وبعد الخلع وعلى المرأة كل واجب
بينما من حاجته من جميع العتادي والمخرجات وإن هذا الذي أحضره معها خلعت ثمتا ثمتا
حاله تعود ثمرنا في الأوجه كلها بصلبه واحدة على الشرايط المذكورة وينتد مجلس للإصلاح
هذا خلعتا صحيحا حاليًا عن الشرايط المفترضة والقاضي المطلقة وإن هذا الذي أحضره معها إلى
دعوى هذا النكاح ثمتا ثمتا ما حضرت بين هذه التي حضرت وبين هذا الذي أحضره معها
المطلقة الموصوفة متبطل غير محقق فواجب على هذا الذي أحضره معها الكنت عن هذه الدعوى
وطالبته بذلك **مختصر** في دعوى النكاح على امرأة هي بلا يد رجل يدعي نكاحا وهي تقول
له بذلك كسبت خسر فلان وأخضر مع نفسه امرأة ذكوت لها ثمتا ثلثة ورجل ذكر أنه ثمتا
بلا فادعي هذا الذي حضر على هذه المرأة التي أحضرها معه بخل هذا الرجل الذي حضر معه أن
هذه التي أحضرها معه امرأة هذا الرجل الذي حضره وخلاله بمكاح صحيح وأما خسرته عن طاعة هذا
الذي حضره والانقياد إليه في أحكام النكاح بغير حق ويستبين مع هذا الذي أحضره معها يتبع في
من هذا الذي حضره والانقياد إليه في أحكام النكاح بغير حق في أحكام النكاح فواجب على هذا الذي
لحضره والانقياد له في أحكام النكاح وطالب كل واحد منهما بالجواب وبأن يتبطلما ثمتا ثمتا
المرأة وقالت كنت لمرأة لهذا المكي ولست على طاعته ولكني امرأة هذا الآخر واجت الرجل
الذي أحضره وقال هذه المرأة متكوتني وطالني وأما محي في ثمتا من هذا الذي حضره أحضره للدمي
هذا فقرا وذكر أنهم شهدوا فبأن القاضي لا يستماع إلى شهادة ثم شهدوا واحد بعد واحد على
وقت دعوى المكي في شهادة منفقة الإنفاظ والمعاينة فالتأني يتبع بالمرأة والذي ظن أقام
حاجب اليد بينة على أن هذه متكوتنة وخلاله فالتأني يتبع بيمينه صاحب اليد وسدع
بها بينة المكي والخارج مع ذي اليد إذا أقام اليدنة على النكاح مطلقا من غير ذكر تاريخ يتبع
بيمينه صاحب اليد وسدع بها بينة المكي والخارج مع ذي اليد إذا أقام اليدنة على النكاح
مطلقا من غير ذكر تاريخ يتبع بيمينه صاحب اليد بخلاف الملك المطلق ولو كان القاضي يتبع
بالحاج بيمينه ثم أقام صاحب اليد اليدنة قل يتبع بيمينه صاحب اليد فيه إطلاقي المتكاري
مختصر في اثبات الدفان وثبات تركه خسرته وأخضرته فاشت هذه التي حضرت
على هذا الذي أحضره معها إن هذه التي حضرت كانت امرأة فلان عن فلان والدعوى الذي
أحضره معها وكانت متكوتنة وخلاله بمكاح صحيح وكان لها عليه من بيمينه الصدة التي رزقها
عليه كذا دينارًا وثلاثين وخشا واجبا وحدا ثمتا ثمتا بمكاح صحيح كان ثمتا ثمتا وهكذا
كان آخر فلان بن فلان حال محييه وجواز قصر ثمتا بيمينه الذي كان يدعى المذكورة وبينما على ثمتا
لهذه التي حضرت بيمين النكاح المذكور فيه إقرارا صحيحا وصدقت هذه التي حضرت

ليوم خطا بها ثم انه توفي قبل اذ اتيه سباما من هذا العداق المذكور فيه وثاني تركته
لبنوه التي خضرت وخلفت من الورثة امرأة له وهي هذه التي خضرت وابنا الصليح وهو
هذا الذي اخضرت منها لاوارث له سواهما وخلت من التركة من حبي هذه الذمات
المذكورة فيه في يد هذا الذي اخضرت منها ما ياتي بهذا المذكور فيه وزيادة **محضر**
في اثبات منسب الرجل اذ عتق هذه التي خضرت على هذا الذي اخضرت منها ان كان زوجها
ولها فلان من هذا الذي اخضرت منها برضاها بشهادة شهود عدول يثابها ويحفظها ولم يكن
لها منسب او اوجب التي خضرت ثباتا في المال فبما هي في الحال وارثا في البين وان كان منسبها
كذا وهذه التي خضرت ثباتا في المال فبما هي في الحال وارثا في البين وان كان منسبها
وعمرها مثل عمرها في الرخص والطلاق ومصرها واجدا فواجب على هذا الذي اخضرت اذ ايسل
مذبه الدنا بغير له هذه التي خضرت ان كان عمرها في نفسه والامانة بغير له دست سباما من
هذا المقدار **محضر** في اثبات المتعة خضرت واخضرت فادعت هذه التي خضرت على
هذا الذي اخضرت منها انه تزوجها ولم يتم لها منسب ثم قلنا قبل الدخول بها وقد وجب لها منسب
المتعة وهي ثلاثة اشواب ربع وخمار وملحفة فواجب الخروج من ذلك **محضر**
في اثبات الخلو اذ عتق انه تزوجها بتزويج فلان ولها اياها منه برضاها على منسبها بشهادة عدول
حضور فانه خلاها خلوة صحيحة لانك معها ولا مانع شرعا ولا طبعا وانه ظلمها بقدر ذلك
تطبيقه ثابته وهكذا اقرار الزوج بذلك اقرارا صحيحا فواجب عليه اذ ايسل هذه الدنا منسب
اليها والخروج عنها اليها وكما ثبتته بالجواب عنه **محضر** في اثبات الحرمة القليلة
ادعت هذه التي خضرت على هذا الذي اخضرت منها انها كانت امرأة هذا الذي اخضرت
منها ومنسبها عند منسبها ومنسبها منه ينكح صحيح ولها عليه من العداق كذا دونهما وكذا ادعت
وتثابها لازما وحقا واجبا بشب هذا النكاح وان هذا الذي اخضرت منها حرمها على نفسه
بثلاث ظلمات حرمة عليه لا يحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وهي لان حرمة عليه لهذا
السبب المذكور فيه وان هذا الذي اخضرت منها منسبها منسبها وانك عن منسبها وتخلو
بشبهها واذا مثل صداقها الذي لها عليه وادار نفقة العدة عليها نفقة مثلها الى ان تنتهي
عدتها وظابنته وان ادعت اقرار الزوج بالتطبيقات الثلاث يكتب على نحو ما يثبت انك
تكتب الموقر **محضر** فيه شهادة اليهود بالحرمة القليلة خضرت عيسى النقيب كذا
توم ذكروا انهم يهود حشمتهم ولم فلان وفلان يذكر اسمهم واسمهم وطلعتهم واهلهم
واخضروا معهم ذكرانه ليسي فلانا وامرأة ذكرانه شمس فلانة وشهد كل واحد منهم ان هذا
الرجل فاشادوا اليه طلاق امرأته هذه وأشاروا الى المرأة ثلاث ظلمات وان
لا يثابروا ويحسبها حراما فبما هي في هذه الصورة مقبولة بدون الدعوى
لأنها قلت طهر حتى الله وهو الحرمة **محضر** في اثبات الحرمة القليلة على الثاني
وفي اثباتها بغير بيان اذ عتق ان يدعي رجل انه كان في زوجي فلان الت درهم وصفا
وانك حشمت لي على زوجي فلان هذا المذكور فيه انه ان حرمي على نفسي بثلاث ظلمات وفي
أجرت هذا الثمن مغلطا بهذا الشرط فيجب الثمن ثم ان زوجي فلا تخضرت على نفسي
بذلك تطبيقات فصار هذه الدنا بغير المذكورة فيه وثاني ملكك عك هذا الثمن المذكور
فيه وات في علم من ذلك كله فواجب عليك الخروج من ذلك بالثبات الي والمذني عليه بغير

بالثمن كما ادعت وتذكر العلم بوضع هذه الحرمة صورة المحضر ان يكتب خضرت واخضرت
فادعت هذه التي خضرت على هذا الذي اخضرت به ذكر دعواها على نحو ما ذكرناه والطريق
الثاني ان يدعي على رجل خاضر من نفقة العدة انك قد حشمت لي نفقة عدي ان حرمي
زوجي على حشمت بثلاث ظلمات الى اخر ما قلناه **محضر** في دفع الثمن المضافة رجل حلت بطلاق
الذي اخضرت منها الى اخر ما قلناه **محضر** في دفع الثمن المضافة رجل حلت بطلاق
كل امرأة واختاج هذا الرجل الى دفع هذا الثمن ينبغي له ان يتزوج امرأة يتزوج ولها
ايضا ان كان لها او يتزوج الثاني انما ان لم يكن لها فلي دفع هذا النكاح بالاجتماع
ثم تدفع المرأة الى الامير الى الثاني الحبي وتلتحق منه الكتاب الى الثاني الثاني فالتابع
الحبي يكتب الى الثاني الثاني هذه الصورة الحال الله بقا النكاح الثاني التابع الى اخر
القيمة رفعت الى السماء فلانة بنت فلان بن فلان ان فلانا تزوجها وقد كان حلت بطلاق
كل امرأة يتزوجها ثم تدعي بنت فلانة هذه البين وتوقع على الطلاق فبرعت حرمة عليه بهذا الثب
وانه يسكنها خلتا ولا يتصرف به منها والتمت بغير ثبته في ذلك فاجبها الى ذلك وكسبت
هذا الكتاب اليه لينفصل بالاصح الى هذه الحزمة الواقعة بينهما على ما يؤيد اليه
اجتهاده ويقع عليه رأيه وهو موافق في ذلك من الله تعالى ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب
اليه مدعي هذه المرأة قبل المكتوب اليه على زوجها نحو ما ذكرت عند الثاني الكاتب فيقبر
الزوج هذه البين وهذا النكاح لانه يثرب لها طلاق في فلي دفع عليها الطلاق ثم قلنا
بقدم انقياد البين فيقبر المكتوب اليه بطلان هذه البين ويقوم النكاح بينهما حدا
يقول من يقول ببطلان هذه البين من علما الشك ومثورة الجمل ثاني في التجليات ان
شا الله تعالى **محضر** في اثبات العدة للغير خضرت واخضرت فادعت هذه التي
خضرت على هذا الذي اخضرت منها ان هذه التي خضرت امرأة هذا الذي اخضرت منها
بينك صحيح وانها وحده بعد ما ثبت بهذا الثاني ان الموقر اذ عتق بما هو عليه فيدعي وقد
انقضت السنة من وقت التأجيل وهو بكر على خالها وظابنته بالجواب وبثابته البينة هذا
وجه المحضر وشباني الجمل في التجليات ان شا الله تعالى **محضر** في دعوى الثب براءة
في يد صاحبي يدعي على رجل ان هذا العبي ايتها من هذا الرجل ولذته على فراشه خال قسار
النكاح بينهما وظابنته بنفقة الفلام وكشوت خضرت واخضرت فادعت هذه التي خضرت على
هذا الذي اخضرت منها اذ اراد نفقة عليه والكثرة الى اخره **محضر** في دعوى رجل
يافع على رجل انه ابنه خضر واخضر فادعي هذا الذي خضر على هذا الذي اخضر منسب فلانة
بن هذا الذي خضر على فراشه خال قيام النكاح بينهما فيعلم من ذلك كله فواجب عليه الميراث
بلسه **محضر** في دعوى رجل على رجل انه ابوه ادعي هذا الذي خضر على هذا الذي اخضر
منسب ان هذا الذي خضر ابوه وان ابن هذا الذي خضر ولد على فراشه من امرأته فلانة على حال قيام
النكاح بينهما الى اخره والماد دعوى الاخوة والعزومة وما يتفرع منها فلا يقع الا اذا كان في بطن
طها ودعوى المال او دعوى النفقة **محضر** في اثبات الغنم بغير خضرت النضائي كورة
عازا قبل الثاني فلان رجل ذكرانه ليسي اخذ من عمر من مبداه بن عمرو اخضر مع نفسه ورجل
ذكرانه ليسي ابا بكر بن محمد بن عمر فادعي هذا الذي خضر على هذا الذي اخضر منسب ان يستعد ابن
عبد الله بن عمر توفي وخلت من الورثة زوجة له تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبنتا له تسمى

ساعة وابن عم له هذا الذي خسر واعلم بانته يشترط في دعوى بنوه الفم ودعوى الخوثة النسبة
الي ان يقع الا لبقا الي الجدة الاعلى ثم ان يقول في صورتنا هذه لما ان هذا الذي خسر عن
واسع المتوفي كان من احد واجهة والد هذا المتوفي مع عمر والد هذا الذي خسر كان اخوين من
ابا فما عبد الله بن عمر وخلف من التركة في يدي هذا الذي خسر من هذا الذي خسر من
كذا وبينا وصا وذلك بتوهم متواترا عنه من هؤلاء على فرايض الله للواء الثمن والبيت النبيل
والباقي بين الفم هذا اصل المسئلة من ثمانية ليرة ثمانية والنصف اربعة والباقي وذلك
ثلاثة بين الفم وهذا الذي خسر في علم من ذلك فواجب عليه تسليم نصيبه من ذلك
وذلك ثلاثة من ثمانية وطالبه بذلك وبسالة المسئلة
فلان المتولي لم يورث او كاف كذا ثاب التولية فيه في مجلس الحكم واخرج عن نفسه وجلا ذكره
بشيء كذا فادعى هذا الذي خسر على هذا الذي خسر معه جميع ما تضمنه ملكه من ذكراه
وهذه بضمه بضم العك من اوله الى اخره ثم يكتب ادعى جميع ما تضمنه هذا الملك من ذكراه
فلان من فلان هذا هذه الشيعة المحدودة في هذا الملك الذي يرحم فيه في هذا الخسر
من خالص ماله وبذلك على الشرايط والشبل المذكورة في هذا الملك الذي يرحم فيه في هذا الخسر
الي هذا الخسر من اوله الى اخره وكون جميع هذه الشيعة المحدودة في ملكه الملك المحل لضمه
في يديه الحان ونها وبسالة في المشي لم يورث فلان فقبل الفم في ملكه المتولي لم يورث
نصيبه منه فمقتضا صحيحا وانما اليوم مذكورة متوقفة في ثاب وهي في يد هذا الذي خسر بضم
وطالبته بالجواب من ذلك وبسالة من ثمانية فان كان الوقت في ايشابيه بالثبوت فلا شك انه كتبت
خسر فلان المادون له في ايشاب التولية المنسوبة الي فلان من جهة الحكم واخسر معه فلان فادعى
ان جميع الشيعة بخلافها وخسرها متوقفة من فلان ومقتضا صحيحا ثم ثاب من ماله في ملكه من فلان
الي المتولي في اوله وعلى اوله اوله ابدأ ما تشارنا واخسر الي فلان التولية فان جميع
ذلك هذا الذي خسر سرح فواجب تسليمه اليه وطالبته بالجواب من ذلك
في ايشاب الرق خسر تجلس القضا فلان واخسر معه فلان في ثاب لانا وحله او حان يه تركيه
واعلم فادعى هذا الذي خسر على هذا الذي خسر انه مملوكه او عبده او مملوكه وكذا وبسالة وانته
يتمتع من طاعته فواجب عليه طاعته والمقام معه
في ايشاب الفم ادعى هذا
الذي خسر على هذا الذي خسر معه انه كان مملوكه وانه اعفقه عنه بايجابا من اوجه الله تعالى
وانه لان خسر هذا ايشاب وانته يستعده وانته يشترقه بفرق فواجب عليه نصيبه
بده عنه وسال من الله عنه وانته ادعى حريته للاقبل كتبت ادعى هذا الذي خسر على هذا
الذي خسر معه خسر خسر الا بون لم يجر عليها ولا عليه رق فط والهذا الذي خسر
يشترقه ويستعده بفرق فواجب نصيبه عنه وقيل التبرع بجزءه المام في دعوى
حريته الا قبل يشترط لصحة التبرع ان ولد المبرور حر وان كان الامم لعمه فكما كان يقول
والذي روي عن الله
في ايشاب التدبير والاستيلاء او وقت الحاجة
الي ايشاب التدبير والاستيلاء لا يمكن ايشاب على المملوك لانه لا يثبت له حق على المملوك فقال
فانظر من في ايشاب انه يبيعه المولى من رجل فيدعي عليه التدبير او المولى هذا المثال
ادعى هذا الذي خسر على هذا الذي خسر معه انه كان مملوكا لفلان وبسالة وبسالة
عن دبر لعمه وقا به لوجه الله تعالى وابتنى من ثمانية من ثمانية في حكم الدنيا فبينا صحيحا من

عاده وملكه وانته اليوم مذموم او مملوك انه يستولى له وكان المديني خارجا وقت انما ولد فلان
فدعي فلان ولدته على فراشه وملكه وانها اليوم ام ولد وان هذا الذي خسر منه فيسحق
ويستعده ما يفرق فواجب عليه نصيبه من ثمانية وطالبته بالجواب من ذلك
في ايشاب الرجوع في العينة خسر واخذ ما من هذا الذي خسر على هذا الذي خسر منه انه كذا
خسيرة معرومة بخوذة متشوية وانه فيمن ذلك منه في مجلس العقد فمقتضا صحيحا وانه لان
رجع في عينته وان هذا الموهوب له يستع من ثمانية وذلك اليه عن الرجوع وطالبته بالجواب
من ذلك في ايشاب الرجوع في العينة خسر واخذ ما من هذا الذي خسر على هذا الذي خسر منه
منه ان له عينته وفي عينته كذا كذا وبسالة ويذكر العينة والوزن ثم يقول في ثاب لانا وحله او حان
هذه اذا كان في ثاب لانا وان ثبت ايشاب تلك من الحار او الباردون الذي اشرافه به وبسالة
بسالة فمقتضا صحيحا فواجب عليه اعادة وطالبته بالجواب في ايشاب ملكية
المحدود فادعى هذا الذي خسر على هذا الذي خسر معه ان جميع الاراضي التي موهبت من ثمانية
كذا في ناحية منها على كذا الارضها من ثمانية من ثمانية كذا وبسالة ويذكر المحدود ثم يذكر محدولا
كلها وخسرها وبسالة هذا الذي خسر وحقة وفي يدي هذا الذي خسر معه بفرق فواجب
على هذا الذي خسر منه نصيبه من ثمانية فادعى المحدود بيب في ذكر ايشاب ثم يكتب ما قلناه اه
في ايشاب الخسر من ثمانية وكتبت لانا ثاب الوكالة فيها في الدعوى ه
والخسرات واقامت الحج والبيانات واخسر معه لانا فادعى هذا الذي خسر على هذا الذي خسر
لخسره منه في دفع دعواه قبل ثبوت ملكه احصاها على الحكم الجواب فدعا ادعى عليه في دفع هذه
الدعوى انها من ثمانية من ثمانية لا يخرج من ثمانية الحاجة فط وانه لم يطل في دعواه احصاها على الحكم
فادعى فواجب عليه الكف عن دعوى الخسر وطالبته بالجواب في ايشاب
القوم خسر واخسر فادعى هذا الذي خسر ان هذا الذي خسر معه كل اياه فلا يفرق في ان
بالحدود وجاء به وخسره وذلك من ذلك القرب ساعد فوجب عليه القصاص وخلف هذا
للقول من الزور هذا الذي خسر ايشاب من ثمانية لاداة له في ثاب لانا وحله او حان في ايشاب
الي اخره وكذا في ثاب في كل ما يجب فيه القصاص
الذي خسر على هذا الذي خسر معه ان هذا الذي خسر معه قتل اياه خطا فانه كان في يده
بدي بقتل من الخديج الي مقيد فذراه فاقصاف ذلك المم اياه فخره ومات من ذلك ساعد اوله
يقول فمات من ذلك بل قال ومات فوجب دية هذا القول على هذا القابل وعلى قاتليه وفي عشرة
ألف درهم فمات ايشاب وبسالة اخره على جيت موزون بوزن مثايل مئة او ثمانية من ايشاب
عشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون جثة وعشرون
جذعة وقيل يشترط حصر التاييل بوجه الدعوى ايشاب الشايع فبذلك كان بعضهم يشترط
في ايشاب حتى القذف ادعى هذا الذي خسر على هذا الذي خسر
الذي خسر معه ان هذا الذي خسر معه كذا هذا الذي خسر با لانا ثاب لانا وحله او حان في ايشاب
ووجب عليه جذا القذف فماتون جلة وان كان شتمه شتمه فوجب التصدي بكتبت
ادعى هذا الذي خسر على هذا الذي خسر معه انه شتمه شتمه فوجب القذف وبيان الشتم
ووجب عليه التصدي في الشرح رجواله عن مثله وطالبته بالجواب من ذلك
في ايشاب هلاك ومقتضا يكتفي المحضر بايم رجل على رجل مالم يعلم من رجل الي شهر ومقتضا ادعى هذا

الذي حضر على هذا الذي اجتمع معه ان له على هذا الذي حضره معه كذا كذا وينا لونا وحنا
 واجبا بهيب كذا كان مؤجلا الى شهر رمضان من هذا العام وقد خارت هذه الديانة خاله بفرح
 شهر رمضان وان هذا اليوم عشرة شهر رمضان فيقيم المذبحين البيعة على كونه هذا اليوم
 عشرة شهر رمضان ويشهد اليهود ان هذا اليوم من شهر رمضان وتوشهدوا على ذلك
 من غير دعوى احد بجمعت الشهادة وقبلت
 قوله من يري ذلك ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه كذا كذا وينا لونا وحنا
 بوجه المطالبة عليه بكذا او لومه او الخروج عنه اليه واستدانة الحبس عليه فادعى
 عليه في دفع دعواه هذه انه متبطل في هذه الدعوى لانه لم يقر بعدم لا يملك قوت يورثه
 ولا نت ليله واليهود يقولون لا تعلم له مالا يخرج به عن حلاله والاعسار وهو احتياض
 الخصاص واختيار الى القاسم انه ينبغي لليهود ان يقولوا انه متبطل لعدم لا تعلم له ماله
 سوى كونه الى عليه وبيات ليله وقد اخبرنا خاله في السرواستحنا امرة في التلاية
 فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى
 ان يدعى رجل على غيب مالا قبل قاضي بلد المدعي والغيب في بلد اخر وبيعت البيعة
 على اقراره له بالمال فكتب حصة فلان بعد البيعة والناظر الثاني من غير ضم احضره
 ولا ماب عن ضم احضره فادعى هذا الذي حضر على غيب ذكره هذا الذي حضره ان يسمي
 فلان بن فلان وبنال الكاتب في تعريفه ببيان حليته ومثله ان لهذا الذي حضر
 على هذا الغائب المسمى المحلي كذا وبنال الاثبات وحنا واجبا وهكذا اقر هذا الغائب في
 المسمى المحلي فيه حال جواز اقراره وبنال قضايته في الوجوه كلها طوعا وبهذه الدلائل
 المذكورة فيه وبنال على نفسه لهذا الذي حضر بهيب جميع اقرارا صحيحا صدقة فيه
 هذا الذي حضر خطا با وجاها وان هذا المقر المسمى المحلي بيته اليوم من كورة بخارا
 واخاها بغير بكورة كذا احاده دعوى هذا الذي حضر هذا ثابت بحق هذا الذي حضر
 وان شهود هذا الذي حضر في دفع دعواه هذه قبل هذه الجهة متيقنون بكورة بخارا
 وقد تعدد عليه الجمع بين اليهود وبين هذا الغائب المسمى المحلي في بيته بعد
 التباينة فيما بين الغائب المسمى المحلي في بيته وبين شهوده والقسم من الشيخ الامام هذه
 اجتماع هذه الدعوى على هذا الغائب المسمى المحلي فيه وسمع البيعة على وقتها بلكا
 الحكي الى قاضي بلد كذا والى كل من يعمل اليه من قضاء المسلمين وحكامهم فاجابوا
 الى ذلك ومورد كتاب القاضي ياتي في الجملات ان شاء الله تعالى واعلم ان المحاضر
 لا يقتضي لها حكايات اما بالناس وحضورهم لكن فيها كتمان ومقتضى لمن كان له ادنى
 معرفة بالادب والقبول وبعد ذلك الشيف يضاربه **فصل في بيان ما يكون**
دفع الدعاوي والمخفومات اعلم بان دفع الدعوى صحيح بالإجماع واختلعا في دفع
 الزرع كان مشاعنا المستدمنة يجوزون دفع الزرع ومن المتأخرين من مناجح يفرق
 ومنهم من يفرق بين الامام الميراثي امي شعاع رجة الله ان دفع الدعوى صحيح ودفع الدف
 لا يوجب وقيل دفع الدف صحيح مالم يظهر احتمال ويكتفى من يدفع وبعد هذا لا يكتفى من دفع
 الدعوى ولا من دفع الدف لان ذلك يكون ولكن يكتفى من دفع الدعوى ومنه ما سدد به
 الدعوى وان يذبح اثنان ادعى اثنان انه اشترى هذه الدار من فلان بكذا وهو يملكها

يورثه وانما البيعة على ذلك قد دفع هذه الدعوى على ان يدعى المدعي عليه في المذبحا
 اشترى من يدعي المدعي الشراية ويقيم البيعة على ذلك وهذا الدفع صحيح وان كل واحد
 بينهما على الملك من شخص واحد وحيث يملك يترجم صاحب اليد باليد ولوان دابة
 في يد رجل ادعى رجل انه ملكه ملكا مطلقا او ادعى الملك بها بالشراية وانما البيعة على ذلك
 قد دفع هذه الدعوى ان يدعى صاحب اليد الملك بالشراية وحيث يملك يترجم المدعي
 لان صاحب اليد في دعوى الشراية اولى من الخارج واذا ادعى عينا في يد اثنان واقام
 البيعة على ذلك قد دفع هذه الدعوى ان يدعى المدعي عليه ان الفين وديعة في يده او اجارة
 او رهن ويقيم البيعة على ذلك وحيث يملك يترجم المدعي المدعى عليه ولان يدعى المدعي عليه
 بيعة على الايداع حتى تنفي الثاني بالبين للمدعي ثم ان المدعي عليه وجد بيعة على الايداع
 وانما لا يملك بيعة فاحاصل ان البيعة من المدعي عليه على الايداع مقبولة قبل القضاء فيمنع
 بعد القضاء ولذا في الرجوع في القضية قد دفعه ان يقيم البيعة على التعديف او على انه دوا ليرحم محرم
 من الزايب وان الموهوب ازداد زيادة متصلة واذا ادعى الشركة على رجل فادعى تسليم رايش
 المال عليه قد دفعه ان يدعى البيعة وتسلم رايش المال اليه ولذا في الكفا قد دفعه دعوى
 الطلاق ولذا في المزارع بالطلاق او دعوى الاجار بحرمية المعاصرة او الرضاع او طلبت
 المرأة الفراق بعد انقضاء الاجل بسبب انقضاء هذه الدعوى ان يدعى المدعي عليه
 اقرارا للمدعي انه من ذوي الارحام وحيث يملك يترجم المدعي المدعي عليه ولكن هذا الدفع انما يقع اذا كان قبل
 القضاء بالعضوية لثابتة القضاء فلا يصح ولوان رجل ادعى مالا على رجل فأنكر فضاخا على شيء
 ثم ان المدعي عليه اقام بيعة على القضاء او البر الاصيل ولا يصلح الطلوع وان كان للمدعي عليه اقام
 البيعة على القضاء او البر الاصيل العسل وحيث يملك يترجم هذا دفعا ومحررا ولذا في عيشا
 في يد اثنان ملكا مطلقا قد دفع هذه الدعوى ان يترك المدعي عليه للمدعي انك متبطل في
 هذه الدعوى باليد اذ عت الملك في هذا الفين باليدين يكون دفعا صحيحا وسدد به الدعوى
 وقد ذكرنا مثالا هذا الفصل في كتاب الدعوى فلم نذكرها هنا والله اعلم **الجملة**
بجمل في بيع البيعة المضافة قد ذكرنا وجه المحضر في ذلك فاذا اراد البطل في ذلك يكتب
 يقول القاضي فلان بن فلان الشايف وترد الى كتاب من القاضي فلان المتولي لعل القضاء والاحكام
 بكورة كذا ونواجرها من قبل السلطان فلان مستعلا على رفع اليه من الحكومة الزاينة بين فلان
 بنت فلان وبين فلان بن فلان في وقوع الطلاق بسبب البيعة المضافة الى النكاح وقد أمرني
 بامانة الى هذه الحكومة ونصها واستماع البيعة والقضايها ودفع في راي واجبا ودي
 فامتنعت امرة واعمدت بحليتها بذلك لحضري في مجلس كذا ذلك فلانة بنت فلان واخبرت
 مع نفسها زوجها فلان بن فلان فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي حضرته معها ان هذا
 الذي اخبرته بطالبني بالطاعة في احكام النكاح وانما الى زوجته وقد كان حلت قبل ان يتزوج
 بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني وقد وقع الطلاق وعزمت عليه بهذا الطيب والزواج اقر
 بالنكاح وانكر وقوع الطلاق بهذا السبب ثم ان الزوج جاني بطلاق اليقين المضافة الى النكاح
 مما لا يبي ببول من لا يري صحة البيعة المضافة الى النكاح حكمت بطلاق هذه الفين الله وجعل
 هذه المرأة على هذا الزوج بهذا النكاح وامرها بطاعة هذا الزوج في احكام النكاح بحضرة
 هذين المتأخرين في وجوبها حكما ابرمتها وقضا ننتهت في مجلس حكلي هذا بين الناس على تبيل

الثمرة والاملان دون الحفيرة والكتيمان وكان ذلك بعد ما اطلقوا قصصا لقاضي فلان بن فلان
 الحكيم في هذه الحفيرة بما يتبع عقلمه راي واجتهادي وذلك في يوم كذا في شهر كذا في سنة
 كذا فكل ما كتبناه هنا دفعا لكتابته في التعريف بسبب المجوعين النفقة وتبني النكاح يستب
 المبرية قال القاضي شمس امام الدين محمد بن علي الحلواني رحمه الله بحسب كثير من القضاء الكتاب
 لما رايتهم اجابوا الي شي من الحوادث المجتهد فيها في الكنية الى الثاني السابق الى الثاني
 المتأخرة فان دلائل احكام الحديث في ذلك لا يحصى ونسألهم في ذلك واجحة والسان حاسرون
 في هذه النية ثم يحتاجون الى التوفيق فيفسرون الى ذلك فقولهم نعم القاضي الى ذلك زعمنا
 بقولهم في القينة
 رجل لم يزل رجل دين وله بذلك مهور في كورة اجري ولا يمكنه الجمع بين الحميم واليهود
 بعد المتأخرة فادعي حاجب الدين في الكورة التي فيها اليهود عند القاضي والقسم من
 سماع دعواه على القاب وسماع التينة على ذلك فيكتب القاضي له ذلك صورة الكتاب
 الحكيم بسم الله الرحمن الرحيم كتابي هذا طالع الله تعالى بقا القاضي الامام ويذكر القاب
 ونسبه الله والي كل من يصل اليه من قضاء المياليين وحكامهم ادم الله عزه وعنده
 وسلامته وسلامته والحمد لله رب العالمين والصلوة على رسول الله محمد وآله اجمعين من
 مجلس قضاي بكورة كذا وانا اليوم ابوت بكتابة هذا الكتاب ابوتي على القضاء وتواحيب
 وقصاها في ما وبواها فافده واحكامي فيها بين اهلها جائزة من قبل فلان والحمد لله على نعمه
 التي لا تحصى والآية التي لا تستغنى اما بعد فقد خضت مجلس قضاي فانا ساكت والذي
 ارفقت تحريرو هذا الكتاب الله والهم انه خضت مجلس قضاي بكورة كذا يوم كذا من سنة كذا
 رجل ذكر انه ليكي كذا ليكي الدعويين او لها على نحو ما قلنا الى قوله والعن مني سماع دعواه
 هذه في القاب المسمى المحامي فيتم وسماع التينة على دعواه للكتاب الحكيم اليه ادم الله عزه
 في كل من يصل اليه من قضاء المياليين وحكامهم فاجبته الى ذلك فاحض المدعي هذا نقرا
 ذكر انهم شهودة فلان وفلان فتقدم كل واحد منهم بغير الاستشهاد بعد الدعوي هذه من
 لائحة فيت عليه هذه وهذه فتقدم تلك التينة ثم بعد التفرغ من كتيبه انظار الشهادة
 يكتب فاسوا بالشهادة كذلك فيك وحضها وما فوقها على شئها فتسحب واشتبه في المحضر المحل
 في يدي وان الحكم مني وترجمت في القرف عن عالم اليمن اليه رسم التركة والتعديل بالشايعين
 الشهور الى العدالة والرضا وقبول القول فقبلت شهادتهم ومكاتبته كل من يغفل اليه كتابي
 هذا من قضاء المياليين وحكامهم مما جري له بيدي من ذلك فاجتهد اليهم وكاسسه وياهم بما
 جري له بيدي مثلا ذلك اياه وياهم منها ذلك اليه والهم حتى انه اذا ضل كتابي هذا اليه
 والهم محتوما بخامي جميع الحكم على الدائم فيمنه وثبت عنده من الوجه الذي يوجب الاعلان
 قبله قدم في باب مورده ما عن الله عز وجل عليه بغيره فيه بتوفيق الله تعالى ويجب
 ان ما يفتنون اجر الكتاب عن الحاق الاستشهاد وهو كذا ان شاء الله تعالى فان ذلك باق
 على جميع ما تقدم بندي في جينة رضى الله عنه فيقبل به الكتاب ويقرأ القاضي الكتاب على من يرمي
 عليه ويلعله بمقتضىه ويشهده انه بكتابة الى قاضي كورة كذا والي كل من يصل اليه من
 قضاء المياليين وحكامهم واعلم ان رسم هذا الكتاب ان يكتب على ثلاثة اصناف وطول او
 اكثر او اقل بتدريسا من الجواحة اليه موصولا بمعناها ببعض ويعنون الكتاب بعنوان

صورة التماس
استوفى الشهادة
في عفا

[illegible]

التي ادعانا هذا للدعي قبل صرح الحق عليه على ما هو الرسم في كتب النعمة فتقبلته قبول مسلمة فيفتح
الكتاب في السجل فيقول وهذا من جهة هذا الكتاب الذي فككته ثم بعد الفراغ من لينة
الكتاب يقول قد وضعت ذلك على اليهود عليه واعلمته بثبوت ذلك عندي ومكتوبة بين
ايديهم لا يأتى بالذبح ولا آتى بالصلح وظاهر عندي عجرة من ذلك فياتي هذا الذي خضع
الحكم له فيثبت له عندي وكنت ذكر له في ذلك والاشهاد عليه الى ذلك واستخرجت الله
تعالى في ذلك وسالت محبة عن الزرع والزلزل والوقوع في الخطا والخطى واستخرجت
في صافية الحق وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بما توار له بذلك بشهادة اليهود
الذين شهدوا عليه في مجلس الحكم بكورة كذا عينة التالي فلان الذي اثبتت اشهادهم
في هذا الكتاب بمحض من هذين المتحاضرين في وجهها في قضائين الشاقي في كورة كذا
بشيل الاملان دون الحقيقة والكتابان حكما ابرهته وهذا ندمه الى اخر ما يتبقى وان كتب
هذا السجل على ظهر الكتاب الحق او موقعا لا به كان اشهدوا قضى ولا يحتاج الى فتح الكتاب
وكلا وقعت الحاجة الى ذكر الكتاب بشرايه والله اعلم
في دعوي
اليمين يكتب بعد التهمة يقول الشاقي فلان يدك لينة وبنية التعويل ليل القضاء
والاحكام بكورة كذا وقاضيا يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا نيل يميني كذا انه ليني ما دعي هذا
الذي خضع على هذا الذي اخضروه معه كذا دينا الى ارض ما ذكرناه في المحضر بسبيل المدعي
عليه فاجاب بالاقرار اخضه المدعي هذا انرا ذكرتهم شهوده وبشالي الاجتماع اليها فاجبه
اليه واثبتت الشهود في ذلك فلان وفلان تشهد هؤلاء الشهود عندي بعد
استشهدوا عقيب دعوي المدعي والجواب بالاقرار من المدعي عليه هذا شهادة مسقة
للاطلاع مستقيمة مستطلة للمدعي من غير زيادة ولا نقصان فاركلكم بهذه الشهادة على وجهها
وساقوها على سبيلها واثار كل واحد منهم الى موضع المشاة فيتمت شهادتهم هذه
واثبتت في المحضر المتجدد في خريطة الحكم فبعد ذلك ان كان الشهود عددا معتدوفين
بالعدالة عينة يكتب وثبتت شهادتهم هذه يكون مقررون عندي بالعدالة وجواز الشهاد
وان لم يكونوا مقررون بنبذة بالعدالة يكتب وعقدوا بتعديل القديتين بعد الرجوع اليهم
والنصوف من احوالهم فتمت بشهادتهم فقبلها قول بطلان الجواب الشرح من التوجه الذي
بين وفيه ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به ما عرفت الشهود عليه هذا
فاخبرته بثبوت ذلك عندي ومكسه من ابراد الف ليود دو ما يقبذه الدعوي ان كان له من دفع
علم ياتى بالذبح ولا آتى بالصلح وظاهر عندي عجرة من ذلك ثم ياتي هذا الذي اليهود له الحكم له على هذا
الشهود فثبتت عندي لمن ذلك في وجهه هذا الشهود عليه وبما ثبت له بالاشهاد عليه
يكون عجرة من ذلك فاستعنته الى ذلك واستخرجت الله تعالى في ذلك وسالت النعمة من الذبح
والزلزل واستعنت الله به عن الوقوع في الخطا والخطى واستنصه برباطة الحق وحكمت لهذا
المدعي على هذا المدعي عليه بثبوت اقرار هذا المدعي عليه بالمال المذكور بثلثه وحبته وفقدوه
وصفته في هذا السجل دينا لارضا عليه وحقا واجبا يتبب جميع بعنا المدعي بشهادة هؤلاء الشهود
المتممين العدلين في ترتيب هذا السجل بمحض من المدعي والمدعي عليه هذين في وجهها شهادتهما
الي كل واحد منهما في مجلس القضاء بكورة بين التالي بسبيل الشهود والافان دون الحقيقة والكتابان
حكما ابرهته وهذا ندمه مستحقا شرايكة الشهود والافان والافان المذكور المذكور والاشهد

عليه خسران اهل العلم عليه هذا وكل يدعي حجة ودفع الى محته ودفعه ولموت بكافة هذا السجل
جميع المحكوم له في ذلك واشهدت عليه بحضور مجلس اهل العلم والعدالة والامانة والقبالة
في يوم كذا من شهر كذا في هذه العترة التي كتبناها في هذا السجل ليل في جميع السجلات لا يتغير شيئا
فيها الا الدعوى فان الدعوى كثيرة لا تعدها احصا ولا تاتيها الاستعانة وليس كتابتة السجل الا لافان
الدعوي المذكورة في المحضر بثلثها وامانة لينة الشهادة شاير السجلات على عودا بثلثها
في هذا السجل والشيف من كارة **سورة امضا هذا السجل يكتب بهذا الصور**
خض فلان واخضرت مع فضله فلانا فادعي هذا الذي خضع على هذا الذي اخضه معه ان هذا
الذي اخضرت مع كان حق لهذا الذي خضع بهذا المال المذكور في هذا السجل وقضي الشاقي
بهذا المال الذي خضع على هذا الذي اخضرت مع في كورة كذا بشهادة هؤلاء الشهود
كاينطق به هذا السجل الذي اقره هذا الذي خضع على هذا المدعي وهو قاضي كورة كذا
فاجاب المدعي عليه بالاقرار وبذلك هذا السجل قاضي كورة كذا او لا يلزم لي بذلك فاستشهد للمدعي
مخضرا وكذا انهم شهود فشهد كل واحد منهم على نفسه بالاشهاد من المدعي والجواب للمدعي
بالاقرار على وقت دعوي المدعي فبعد ذلك يقول الشاقي فلان فلان قاضي كورة كذا
وقاضيا الى ارض ما ذكرناه في وجهه الذي ذكرنا في المحضر بالاشهاد والاشهاد والاشهاد
الشهودية ان المحكوم عليه المذكور ابرته واثبتت في هذا السجل كاعني التوجه الذي يطلع به هذا
السجل والاشهد المحكوم عليه سباب هذا المسار الى هذا المحكوم له والخطوط مئة اليه وكان هذا
برني في المحضر وقاضي كورة كذا في شهر كذا من سنة كذا الى ارض ما ذكرناه والله الموفق للقضايا
اثبات سجل اوردة رجل من بلاد البردود **المبتحى** سورة ذلك
رجل اشرعي من البردود من قديم قديم في ارض ما ذكرناه في شهر كذا من سنة كذا الى بلدة اخرى
فانطق بهذا البردود ورجل بالبردود قضايتك البتلة وقضي قاضي تلك البتلة
ملكه المبتحى في الشري وكنت اشرعي وقوا المبتحى ملكه بذلك سجلا فاورد المبتحى ملكه
هذا السجل في البتلة التي كانت بينه والراثة المبتحى على التتابع والبردود بالنسب المحمد
نايسة المبتحى والرجل فانه يحتاج الى اثبات السجل الذي اوردته على التتابع بالبردود وبمئة
ذلك يحتاج الى كتابة المحضر **سورة ذلك** حصة اخضه فادعي عليه الذي خضع على هذا الذي
اخضرت مع جهم ما شهدوا به وكما سجل او ذم من قبل قاضي كورة كذا او هل لم يثبت في السجل والمحضر
من اوله الى اخره وتكتب او مضع قاضي تلك البتلة بعد تاريخ السجل يقول فلان الشاقي بكورة كذا
هذا السجل الى اخره ثم يكتب فادعي هذا الذي خضع على هذا الذي اخضرت مع هذا البردود المبتحى
المؤثرون في هذا السجل المحضر بثلثها الى هذا المحضر بكذا وانه كان باعده منه بهذا الثمن بتواضعا
وقد وقع الشاقي بينهما في ثمن ثم ان فلان بن فلان يفتي المبتحى ابرهته هذا البردود بعينه
من يد هذا الذي خضع على مجلس الحكم بكورة كذا عينة فاجبهما فلان بن فلان يفتي المبتحى بثلثه
عادية فانت عينة هذا المبتحى بعد البردود على المبتحى ملكه واجرح هذا الشاقي هذا
البردود من يد هذا المبتحى عليه وسلم لهذا المبتحى كايطلق بين السجل المحضر بثلثه الى
هذا المحضر في اوله الى اخره بالتتابع المذموم في ثمنه وان قاضي بلدة كذا المذكور ابرته واثبتت
في هذا السجل المحضر بثلثه الى هذا المحضر كان قاضيا بثلثه بكورة كذا لانه لا ينفصل بين اهلها
من قبل فلان بن فلان وان لهذا الذي خضع على الرجوع على هذا الذي اخضرت مع بالثمن المذكور وقيد

۱۵۰

الشيخ الشيخ الإمام هذا رحمه الله لما استقبض بخاري فاجتمع عليه وكان إماماً كاملاً خاضعاً في علمه
الكتابي وكان يكتب الحاشية والتحولات ويستفتي عن فتحها الشيخ الإمام رحمه الله عبد العزيز أحمد
الحلواني رحمه الله وكان يكتب في جملتها فلا كثر واشتد الأمر على القاضي جاء يوماً وقال الشيخ
الإمام ينبغي في جميع محاجرتنا مقالاً قال وإذا قلنا قال فوجب أن يعلم يعلم قال
وجيبك لتعلم قال فإذا جيب ذلك فاعلم أن الجدل في تنبيه الشهادة ولا بد من تثبته وما ينظر
فيها أمينة أم لا قال فان نظرت في الحاشية والتحولات التي هي في نظر الحكم عيني من التفتاء الذين
كانوا اتبلي وتثبتوا في تنبيه الشهادة وتبليها كتابك وأخرته إيمانك بالحق فإني في حديثي وشرطي
على عالم وشرطي على غيره قال الشيخ الإمام هذا رحمه الله إماماً كان كذلك لأن قديك كان القاضي الإمام
السعدي على رحمه الله وكان يعرف الموافقة بين الدعوي والشهادة ولا يخفى عليه ذلك طرأاً راسماً
اطلعا في الحق أنهم شهدوا الشهادة موافقة الدعوي اركشينا بذلك وأثبتنا ماصحه وأمانات وأما
تلافي بالوقوف منهم حقيقة ذلك فلا بد من البيان والتفسير وجعل في رجل وزام عطونه
جده راحة فداً واعتلوا ما ردت في إيمان كانت لانه عليه سب صحيح حال كونه راحته قيل أن فـ
الدعوي من متبينة من قبل أنه لم يتبين الشك وبين الجابر أن تكون الدرام من شيء إشعاره منه فلم يرد
المن حتى كسدت وفي هذا الشيخ فلا شيء له في المطالبة بالثمن ويكون له في المطالبة جديداً لتسلم
المبيع كان قائماً وتسلم قيمة المبيع إن كان قابلاً لهذا يشترط بيان الشك في مثل هذه الشورة
بكتاب الدفب والقبضه رجل بني بجدة أو اتخذ منعتهم أو خانا يقول الثاني فادعي رجل فينه
دعوي والباري غائب في تعاضل فقلنا ينبغي قبل الميخذ فقد قضى على جميع قبل الميخذ وأما كان
فلا يحضر يابيه لأنه لا بد للثان أن يترك كل أحد أيوم بامره هكذا في نوادر من رستم رحمه الله عرض
محض والبري رحمه الله وتكذب فيته امرأة ادعت على زوجها أنه شربوا على حشون وقد دخل بها
وبعيت في كاجه إلى أن توفي عنها وأخيراً هذين يتدما حضرت وإن شأنا شهدان على إقرار الزوج
أن قال مراد اوست ما من مسكونه حدودها دينار كاسن فرد المحض للماس أخذها أنهما إدمت
جميع الضدائق بعد الدخول وهذا الدعوي من متبينة لما ذكر في الجميع الضعيف من المرأة إذا
شكك فنتها لم اختلاف المهر يقول القاضي للمرأة لا بد لك أن تقرري بطي والإدعاء عليك بالعدا
إذا الظاهر من المرأة لا سلم نفسها لزوجها فإذا فصلت بقي من مهرها وهي قد ادعت هاهنا جميع
الضدائق بعد الدخول وكان الظاهر منكذباً لنا والخلل الثاني أن الضدائق اسم للدخول وإسم لكل
كان البعد منه مؤجلاً ولا تثبت شهادة اليهود إذا المرء شهد على إقرار الزوج بالمجهول أنها شهدا
أن الزوج قال مراد ادي استعرض محضاً في دعوي الزوجي الذين المطلق للضعيف نود المحض بعد
أن لم يذكر في المحض الذين لهذا الضعيف ياتي بيب كان ولا بد من بيان الشك لأن الذين إذا كان
مؤدداً كالذين إنما يصور للضعيف بالقبضه فقيسته الذين باطله ولا بد في رجل في محض إقرار
رجل بالمال من غير بيان الشك مرد هذا المحض بعد غامة التمسك من المال لو كان واجباً لسبب
مما عرض ذلك زمان إلى دعوي الإقرار أنه كاد في دعواه كذا ذكره شئ المرأة البرخي رحمه الله
في أدب القاضي في باب الرجل يذمي الشيء في يد رجل من الرقيق والمتاح وبطل الشيخ الإمام غلاب
حتمرة رحمه الله أن محضه كان فيه طلب الشفعة وكان فيته بيان أنوع بطلب المواثبة وكلب
المشهاد وكلب المحضومة فأجاب أنه غير صحيح لما أنه ليس في الدعوي ولا في الشهادة بيان هذا
الشفع أنه على الطلب على الفور بعد هذا الحدود وكان هذا الحدود أقرب إلى الشيخ من الباع

في شرح كتاب الوكالة ويثبت نجم الدين القسبي رحمه الله عن قال لا حرج عليك بكذا على ان يمتني
عزلك فانت وكيل فكيف يعزله قال يقول لغيرك ثم عزلك وهذا خلاف قوله فلما عزلك
فانت وكيل حيث يقول يعزله بكذا عن الوكالة المتعلقة وعزلك عن الوكالة المنجزة
فالرفق ظاهر من حيث ان كذا كما تقتضي التذكرة دون كذا سمي الوكيل بالبيع اذا باع ولم يقبض
الشيء حتى وكل الموكل يقبض الشيء فله ان يعزله عن الوكالة بخلافه وان لم يقبض حتى فله
الموكل ان يفسخه وانما في قوله الثاني ان يوكله في كل ما لم يكن له ان يخرج منه ذلك من الوكالة
ويبقى لهما كما اذا اخرج منه ما جاز الوكيل في بيع الشيء ان يقول للموكل قد جعلتك وكيلاً
في بيع هذا المال وليس للوكيل اخراجه عن ذلك وثالث ان يوكله في بيع الشيء اذا ائتمني
الوكيل في الموكل اخراجه عن الوكالة جعلت للامر ان يقبض عن مبيعته وليس للوكيل
بعد ذلك قبضه فان دفع المشتري الشيء اليه بعد ذلك باطل يعلم باخراجه من الوكالة فيفسخ
البيع اليه واذا وكل انما يقبض الذي لا يخرج المذنبون لا يخرج المذنبون علم يعلم المذنبون حتى
لوضع المذنبون المال قبل ان يعلم المذنبون واذا جاز الموكل ان كان الجنون مطلقاً يتصرف
وان كان غير مطلق لا يتصرف وقيل ان الجنون المطلق يتصرف في كل ما لم يمتنع وقدره بسنة
كأبيه وعن ابي يوسف رحمه الله انه قد روى بالكلية ائتمني واذا جاز الوكيل فان جاز جاز
مطلقاً وصار حال لا يعمل الوكالة والبيع والبراءة يخرج عن الوكالة انما اذا كان يعمل البيع
والشراء والوكالة بان كان جاز في كل ما لم يمتنع وكذا لا يعمل من مبيعين هذا وبين
ما جاز الموكل جازاً مطلقاً انما يعمل البيع والشراء والوكالة يعزله الوكيل عن الوكالة
بان اخرجت محله على ما اذا ائتمني الموكل بذلك واذا ائتمني الموكل ببيع مائة ثم وقفه او اخرجه وسلم
ذكر في ظاهر الرواية ان لا يخرج عن الوكالة وعن ابي يوسف رحمه الله وان باع الامر العتيق
او باعه المأمور ثم رده عليه القيب يقبضه الوكيل ان يبيعه وفي رواية ابن جهمان وعن
ابي يوسف رحمه الله انه ليس للوكيل ان يبيعه فان رده عليه القيب بعد القبض يقبض
قبضاً فائده لا يعود وكذا في هذا في قوله قال قال باعه الموكل بشرط ان يبيعه ثلاثاً او ايام
ثم يقبض فلو قيل ان يبيعه وكذا لو كان الوكيل باعه بشرط ان يبيعه ثلاثاً او ايام
بعد ما اشتراه او باعاً فله ان يعود وكذا لو ائتمني الموكل ببيع مائة او ايام او ايام
وصيته نفسه ثم رجع في بيعه لم يكن للوكيل ان يبيعه بخلاف البيع وان كان الرجوع في المبيعة
يحتاج للمبيعة من الاول لا يشترط ظهر رغبته فيه بالرجوع ولا كذلك اذا رده عليه القيب لا يشترط
لم يظهر مثل هذه الرغبة فيه ولو وكل رجلاً ان يشتري من رجل امرأة بعينه ثم ارسلت
المرأة والعياذ بالله ثم اشترى فريضة الوكيل وشجاره ولو وكلت المرأة رجلاً ان يشتري من
رجل ثم ان المرأة تزوجت بنفسها فقد خرج الوكيل عن الوكالة علم او لم يعلم وكذلك لو وكلت
ونقلت بدار الحرب او لم يكن وفي القدر الذي يملك من وكالته حتى يملك او يملك بدار الحرب
وذكرت جماعة رحمه الله في نوايه رجل امير رجلاً بان يزوج امرأة بعينه فيزوجها
بانها او يزوجها فخرج الوكيل عن الوكالة على وجه لا يملك من رجلاً ان يشتري من رجل
امرأة بعينه ولا يملك الوكيل حتى يملكها قبل الدخول بها ثم زوجها الوكيل اياها لا يجوز
وكذا لو امره بان يشتري له عبداً بعينه ثم اشتراه المأمور بالامر لا يجوز له ان يبيعه ولا رجلاً
بان يزوجه ثلاثة فذهب الوكيل وبذلك ان يزوجها بنفسه فمثل ذلك في كل ذلك

وكانت بالاولاد ثم ظلتها وانقضت عدتها ثم تزوجها من الموكل قال لا حرج عليك بكذا باع الموكل العبد
الموكل ببيعه بنفسه ولم يعلم الوكيل يد حتى باعه الوكيل ويقبض الغن وفكك في يده
فانت توي يزوج الموكل بالغير والوكيل ان يرجع على الموكل بذلك وكذلك لو تزوجه للموكل
او ائتمني واخرجها كان للوكيل ان يرجع عليه ولو ان رجلاً اشترى رجلاً ان يهدم داره ثم ان
الامر لا يراج الدار ثم هدمها المأمور قبل التسليم لم يعلم ببيع الامر كان المشتري ان يقبض للقيام
بقيمة البناء ولا يرجع المأمور على الامر بما عزمه وقد ذكرنا نظير ما ينشأ من البيع ولو وكل
رجلاً يقبض فريضة له على رجل ثم ان الموكل وهب الدين للذيون والوكيل لا يقبض فقبض
الوكيل المال وفكك في يده كان للذيون ان يأخذ به الموكل ولا ضمان على الوكيل واذا وكل
رجلاً ببيع دار له فاشترى المأمور ببيعها من الوكيل قال انما حبيسة ومثل يقبض الله عنهما وان
جفتها فليس يرجع واذا وكل ببيع ارضه ثم عرس بها فخلها من رجوع عن الوكالة في قوله
ابن جهمان وعنه ولو كان مكان القريش ربع فليس يرجع ولو امره بشراء دار وهو ارضها
فانت فاشترى الوكيل لم يحرم على الامر ولو كانت مبيعة فريد فيها خابط او جعلاً ما جازها
فهو جاز على الامر وعن محمد رحمه الله اذا امره بان يشتري ارضاً بعينه فبقي فيها ما جازها ثم اشتراها
الوكيل فان البناء للوكيل والارض للامر ببيعها ولو امره بشراء ارض بعينه فبقيت ثلثه بين لم يكن
للوكيل ان يشتريه وكذا لو امره بشراء ارض بعينه فبقيت ثلثه بين لم يكن
وكذا لو ائتمني في الامر ان يشتري ارضاً ببيع ولا يجوز الشراء ولو وكل ببيع مائة او ايام
فصارت محجوراً فبقيت بذلك او اشتراها محجوراً وكذلك الجمل والجدى والوجهية واذا وكل
بشراء ارض او ثمنها بطلت الوكالة وكذلك البتراء اذا صار وطناً وكذلك
الغيب اذا صار ربيطاً والبسر الصغير اذا لم يملك الوكالة في البيع والشراء رجل امير رجلاً
بان يوكله ان يشتري فانت توي الوكيل فان الوكيل يرجع على الموكل وهو المأمور على
الامر اما لا يرجع الوكيل على الامر رجلاً قال لا حرج وكل فلا مانع ان يشتري منك ما يملكه كان جازاً
لن الاول ما رتب له ولو قال وكل من شئت بان يشتري بي منك ما يملكه لم يجوز كذا ذكره في القبول
والوكيل لا يملك الوكيل الا ان يعزله السيد للموكل ذلك بان قال له الموكل اعمل بكذا ففعل الوكيل
على الموكل ويكون الثاني وكل الموكل يعزله الاول والثاني يموت الموكل وكذا يعزله. يقبض
الموكل اذا ائتمني الثاني لا يعزله الاول اما لم يرد به ان الاول لا يملك عزله الثاني فان الاول
يملك عزله الثاني اذا كان الموكل قال للاول اعمل بكذا ففعل الوكيل وكذا يعزله. يقبض
انت وكل في اقتصار يعني فوكيل من شئت فوكلك الوكيل رجلاً فلو قيل ان يزوج الذي ولو كان
فان الوكيل وكل فلا مانع ان يكون للوكيل ان يخرج الثاني عن الوكالة ولو قال وكل فلا مانع
ان يبيعه فوكلك فلو قيل ان يخرج ولو قال للوكيل ما صنعتك من علي فزوجك ففعل الوكيل
واذا وكل عزله ما وكله ويبيع ما شترى **المقطع** **ش** رجل وكل
رجلاً بان يشتري له جارية او عبداً ان يزوج النوع بان قال تركي او هدي اؤمين الغن محبت
الوكالة قالت بمن شأنا رحم الله اذ اوجد بما سي واحد من كل نوع لا يبيع الوكيل ببيانات
الغن مالم يبيد النوع وعن ابي يوسف رحمه الله ان هذه الصورة ينصرف الى مثل ما يبيع بحال
الموكل رجل قال لرجل اشتري داراً بالثمن في مبيع كذا سمي موصفاً متقارباً بغيره من الغن
جارت الوكالة يعني الغن اولم يتم فاشترى من محمد رحمه الله اذا اشترى رجل بان يشتري له داراً

فاذ قبل عليه يعني يصدق فان اجاز جاز وعنده ابي يوسف رحمه الله يجوز وان لم يقبل عنه
 فتشوي. والاختلاف فيه نظير الاختلاف في الكفاح واذا اجازت الكفالة على قوله ابي يوسف
 رحمه الله هل يلزم قبل اجازة المكحول له فهو روايتان كذا ذكره الطحاوي رحمه الله اذ قال
 اسما بنى فلا من قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يصير كفيلا وقال ابو الليث رحمه الله لا
 وفي الواقيات فتشوي على انه يصير كفيلا ولو قال اسما بنى شئت او قاله اسما بنى شئت
 كفا له بالنسبة مؤثرا ولو قال الحق تعالى كنت من جواب كرم فهو كفا له بحكم القرب ولو قال
 الحق تعالى كنت من بدوم لا يكون كفا له وان قبل الايمان وقضا الدين من ماله ثم ابي
 لا يجوز ملكه واذا قال انا قبيل لك بنفس فلان او قال انا راعم بدوم هذا جائز ولو قال
 انا ضامن بمقر فقه او بمقر فقه فانه لا يصير كفيلا وكان بمنزلة ما لو قال انا ضامن في ان ذكرك
 بلمن او اقبل ملكه ولو قال هو علي حتى يجيئنا او قال حتى يتوفينا او حتى يلتقينا فهو كفيلا في القاء
 التي ذكرها ولو قال انا ضامن لك حتى يجيئنا او حتى يتوفينا او حتى يلتقينا اختلفت الروايات
 فتيم ولو قال لك عيني هذا الرجل او قال علي او قال لي او قال دفعه الي فمدا فله كفا له
 وعن القاضي الامام رضي الله عنه في الرجل اهدى رحمه الله انه قال كرس فلان خاضع سوام كردد
 جواب ابن ماله من هذا لا يكون كفا له ولو قال الذي لك علي فلان انا اؤمده اليك انا اؤمده
 اليك انا اؤمده لا يكون كفيلا وكان الشيخ الامام طهرا الدين المصنف في رحمه الله يقول اذا ابي بهذا
 الا لفظ سجرا لا يكون كفا له وان ابي بها معلقا بان قال لم يرد فلان ماله عليه فاما اذ نع يصير
 كفيلا وهو نظير ما لو قال انا اؤمده اليك شيء ولو قال ان فعلت الذار فانا اؤمده اليك شيء اذ
 دخل واكفيل اذ اقبل بنفس المكحول له يلزم المكحول له المكحول عنه فقال له الكفيل
 معه فانا على كفا لي او قال انا على مثل كفا لي فتعل وتولم وكل ما بيع امانة الطلاق اليه
 امانة الكفا له في نواوير من جماعة عن محمد رحمه الله وجعل له على رجل الب درهم فقال
 رجل للطلاب فحمت لك ما علي فلان انا اؤمده منه واؤمده اليك قال ليس علي هذا فاما
 الما بان يذ فقه من عهده امانه على ان يتقاضاه ويذ فقه اليه وعليه هذا ما ياتي كلام
 المشايخ فيه رجلا عقبك ائت في مخرج فانه المكحول منه واما اذ فقه منه فقال له رجل
 لا تقاضيله فاما فقهن لها في اخذها واؤمده اليك لزمه ذلك ولا يشبه هذا الذي وتو كذا قال الامام
 استهلك الالوت فصار دينا كان هذا النعمان باطلا اذا اكلت رجل بنسب رجل فلم يات به وظاهر
 مظهر عهده الكفا حتى حتى يجيئ به ثم قال ولا يجيبه في اول مرة واما يجيب بعد مرتين او ثلاث
 مرات يعني بعد الرابع مرتين او ثلاث مرات هذا اذا كان مقررا باكفاله انا اذا كان منكرا
 فقلت البينة عليه او حلفه القاضي فكل يجيبه في اول مرة وليس هذا في هذا الموضع خاصة
 في عامة الحقوق هذه ايضا هذا اذا كان الكفيل قاضا على التيسير للحال فان كان عاجزا
 عن التيسير بان كان لا يعرف مكان المكحول به لا كفيلا لا يؤخذ به وان كان يعرف مكانه
 لم يؤخذ به لكن يهدد به الحياة والذباب واذا لمعني ذلك ولم يعلم الي ان يجيبه واذا
 حبس المكحول ينفقه يدين او غير يؤخذ الكفيل به هكذا ذكر في الاصل قالوا هذا اذا كان
 محبوسا في بعض اخوانا اذا كان محبوسا في هذا المصير في بعض النجاشي الذي غاصا اليه لا يطاق
 بالتيسير ولكن القاضي يخرج من السجن حتى يوجب خضه ثم يعيده الي السجن اما اذا كان محبوسا
 في المصير لكن لا ينجى قاض اخوانا كان في المصير فاضمان او حبس في سجن الزوالى فاذ لا يؤخذ

به استحقاقا واذ اكل الطالب رجلا بان يأخذه له كنبلا من المطاوب بنفسه فبدأ على وجهه
 اما انما ضا ناله كماله الى نفسه وفي هذا الوجه حتى يكمل اليه الموكل فان دفع
 الكنبل المطاوب الى الموكل لم يرضى به الا حين جئنا استحقاقا كما في البيع والله الموفق للصواب
الفصل الثاني في الكفاية بالبرصة والكفاية بالمالك والشك فيهما
 دوم على اثنان وكل شخص من عليهما كفاية على اثنان يوافق به عدلين كنبلا للمائة وسبع
 الكفاية بالشخص على خلاف فان اذى الكنبل المائة بعد ذلك الى الطالب لا يترافع الكفاية
 بالشخص واذ اشترط الكفاية بالشخص انه ان لم يوافق عدلا فله ماله بمقتضى المال ولم يلزم
 منه اربعة الكفاية فان لم يوافق به عدلا فان شرا مزا على مقتضى المال او ثمانين النكبة
 يترك لزم الكنبل بذلك وان اختلفوا في مقداره فالقول بكون الكنبل اذ كان الزيادة واذ اشترط
 في الكفاية بالشخص ان لم يوافق به عدلا فعليه مائة درهم فلم يترك مقتضى المائة التي عليه فلم
 يوافق به عدلا ينظر ان اقر الكنبل ان عليه مائة درهم وقد كفل منه بذلك يصير كنبلا وان قال
 الكنبل لم يكن للطالب عليه شيء وكان هذا يعني اقرارا للطالب بمائة درهم وقال الطالب كان
 لي عليه مائة درهم وقد كنت في مائة بذلك معلنا بعدم الموافقة فالشخص ان لا يلزم
 الكنبل شيء وبه اخذ محمد رحمه الله وهو قول أبي يوسف والاولى رحمه الله وفيما جئنا به لزم
 الكنبل المالك وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف والآخر يعني الله عنهما وان قال ان لم يوافق
 به عدلا فعليه المائة درهم التي لك عليه والطالب يدعي عليه مائة دينار لا غير فلم يوافق
 به عدلا لا يلزمه شيء بخلاف اذا قال ان لم يوافق عدلا فانه الدوام الذي لك على فلان
 الاخر على فالكفاية الثانية جائزة في ثمانية خلافا لمحمد ولو قال ان لم يوافق به عدلا فمالك
 الذي لك عليه على فلان آخر وللان حاشية قيل يجوز بخلاف ولو قال ان لم يوافق به عدلا فمالك
 الذي لك عليه على فلان آخر على لا يصح الكفاية الثانية بخلاف اذا قال ان لم يوافق به
 فمالك الذي لفلان آخر على هذا المكنول بالشخص على لا يصح الكفاية الثانية ايضا بخلاف
 خلاف هكذا في ذكر شيخ الإسلام المعروف بخواهر اذ رحمه الله وقيل للميلان على الخلاف
 واذا قال ان لم يوافق به عدلا فمالك الذي لك عليه ثم ان الطالب دفعه قد صعد
 اليه مكانة نحو يري من مال قال ثمن الأئمة الشريفة رحمه الله معني قوله وضد اليه مكانة
 سلمه اليه في الجاهلية الذي دفعه به وكان شيخ الإسلام المعروف بخواهر اذ رحمه الله انه كاد ان
 اشتغل باحضاره وبما هو استجاب بطلبه حتى سلمه اليه ولو قال ان لم يوافق به عدلا فالكنبل
 بنفسه فلان يرضى رجل آخر للطالب عليه حتى فالكفاية الثانية جائزة هكذا ذكر في الأصل
 من غير خلاف قال شيخنا رحمه الله وينبغي ان يكون فيه خلاف واذا كمل فلان على انه ان لم يوافق
 به عدلا فلان الذي عليه للطالب عليه مات المكنول به قبل موته نعم يعبر كنبلا بالمالك
 لان مات الكنبل قبل موته الاجل فان وانا ورثة الكنبل بالمكنول يوافق الطالب قبل موته الاجل
 لا يلزم الكنبل المالك وكذا اذا دفع للمكنول بنفسه نفسه الى الطالب عن جهة الكفاية قبل
 انتهاء الاجل لا يلزم الكنبل المالك وكذا اذا دفع قال رضي الله عنه ولان والذي رحمه الله
 يترك بديم المكنول بالشخص نفسه عن جهة الكفاية قبل انتهاء الاجل لا يلزم الكنبل
 المالك وكذا اذا دفع قال رضي الله عنه ولان والذي رحمه الله يترك بديم المكنول
 بالنفس نفسه عن جهة الكفاية انما يصح اذا كانت الكفاية بانه انما يمكن فلا تأكل

امر ولأن المحتال عليه جحد الخوالة ولم يكن للمحتال بينه حاضرة فلي ذلك في ظاهر البراءة
 يفوز الدين إلى الجبل ويؤدى منه عن أبي خنينة ورحمهما الله لا يفوز الدين رجل له على رجل الدين
 ربع إلى خمسة فأحاله بها على رجل إلى ستة فأخوالة جازية والمالك على المحتال إلى ستة فلم يذكر عند
 الله في الأصل وإذا حصلت الخوالة بغيره فلا يثبت الاحتال على المحتال عليه قالوا ويثبتني أن يثبت
 كافي الكفاية فإن مات الذي عليه الاحتال لم يجل ذلك على المحتال عليه حتى يجل المال والمجمل
 حتى لم يترك الاحتال فليكن لنا رجوع المال إلى الجبل إلى أجله ولو المال خلا على الذي عليه الاحتال
 من وقت أو مضى أو مضى فليكن لنا رجوعه من وقت أو مضى وان مات المحتال عليه قبل إيقاض أجل
 عاد المال إلى الجبل خلا فرق بين الخوالة والكفاية فان الكفيل إذا كفل بدين وأجل الدين الدين
 ولم يثبت الكفيل إلى الكفيل كان الأصل مشروطا بالأصل حتى لو مات الكفيل كان الدين على الجبل
 وفي الخوالة متى أضيفت الأصل إلى الدين ولم يثبت إلى المحتال عليه مثلي يفوز الدين إلى الأصل
 خلا ولو أن رجلا احتال على نفسه بدين على أن يؤدى من من دار الجبل وتذكر كان الجبل مسددا
 بذلك حتى جازيت الخوالة لا يجوز الاحتال عليه على إعطاء المالك قبل بيع الدار وقبل جبر على البيع أو
 كان البيع مشروطا بجبر عليه كأي الزمان وان كانت الخوالة مستيدة بالتي هي للحجل في يد المحتال
 ثم أن المحتال يجب التعيين للمحتال عليه بذلك عليه وهذا يقتضي شك في أن المحتال بالخوالة لم يكن
 التعيين فليكن ذلك المحتال عليه بتلك الخوالة إياه يكن هناك أن المحتال له حق التملك فيجوز منه
 التملك لما على التملك كما نرى أن القضاة إذا باع عتقاً من أعتق المقتاربة وكثير في مال
 المقتاربة يبيع جاز وان لم يكن البيع بذلك بالقبض ولكن لما كان له الحق التملك في ذلك
 الجواز يبيع من ربح المالك وإياها كان المولى غرماً على غرامه على المكاتب خوالة مستيدة بيد
 الكفيل ثم أن المولى أعتق المكاتب حتى سقط بذلك الكفيل لا يجل الخوالة احتجنا فزيد
 أخذ على ذمهم الله وفي النهاية سئل وهو قوله وفروجه الله وعليه هذا الاختلاف إذا باع
 مئذنين رجل بالثمن دفع ثم أن البائع خال غرماً له على المشتري خوالة مستيدة بالثمن فأتى
 بثلثا الثمن حتى سقط الثمن أو رد البند قبل القبض أو بعد القبض لا يجل الخوالة حتى سقطه
 الثمن أو رد البند بخلاف زوجه أو شرطاً أو مبيع قبل القبض أو بعد القبض لا يجل الخوالة المستيدة
 على ما أتت الثلاثة ونعم الله عنهم لا يحتجنا بخلافنا بل هو رحمه الله بإيجاباً ولو استحق البند السبيع
 استحق الدين الذي فيه الخوالة من جملة الثمن بما في الجبل مثلاً وعليه دون أن الدين
 المحتال عليه فيهم بين الثمن بالخصم المحتال من ثمنه سئل الخوالة بالإجماع وروى أبو سليمان وأبو
 يوسف ورحمهما الله في رجل باع عتقاً من رجل بالثمن دفع ثم لم يثقل البند حتى أحاك البائع هو منه على
 المشتري ثمن البند ثم مات البند في يد البائع وفتح المشتري البيع فيه بمك أو بغير حكم بطلت
 الخوالة وان فتح البيع بعد القبض بغير حكم لم يجل الخوالة ولو أوثقت الخوالة مستيدة بالدين الذي
 الجبل على المحتال عليه وقوله لم يجل الخوالة عليه شيئاً حتى يرضى الجبل ثم إذا مال إلى المحتال ثم مات الجبل
 من مرضه أو غيره دون ذلك وكان له شيء من المال بطلت الخوالة لا حتى للمرضى الجبل بها وتوقف
 لأن الخوالة من المحتال عليه وبهم بين مرض الجبل والمحتال عليه أحدهم المحتال عليه بغيره فيستحق
 الجبل أو الإرضى على المحتال أن الذي للمحتال على الجبل كان ثمن خوالة لا تبع وهوارة وان أقيم التينة على
 ذلك وكذا هذا في الكفاية ولو أن المحتال عليه دفع المال إلى المحتال وأراد الرجوع على الجبل
 فقال الجبل أن المال الذي أخذت به منك فمن غير فلا جرمه فيمنها وان أقيم التينة على ذلك

عن النصارى في طلب الشلع اما النسخة الاولى

روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال
سألت اهل الميراث يعني محج بعضهم بقصا بطريق الشلع وذلك خارجا لما يقيد من تيسر القيمة عليهم
فانهم لا اشتغلوا بقتة الكل عن الزينة وما يشق عليهم ويكره لحياتهم او يفسدوا القيمة في البقيس
كما يجوز في الشريعة ونحوها ومن شريعتهم انما اسوة صولت على ثمنها لم يبين بها كذا
ترك زوجها شيئا من الرينة وفي بغير الزوايا من ذلك الرينة وسبق اللفظ الشك يعني اذا لم يبين
لما تركه كذا ترك نذرك سره لعل نصها اكثر مما حدث ونزله الرينة فصبوا الرينة يعني اذا لم يبين لها
لم يكن في الشك وبين انما اذا كان فلا يقع ثم في الوضع يقع بغير التباين بينهم على ما هم في الظهور
يكل الخارج لان يحمل هذا بالخارج كان لم يكن بياضة لرساء وبيوت واخ لا ب وام اصل المسئلة
من ثمانية ابرهم ثم للمرأة وارينة بلبيس والباني للابح ثلاثة جهام المبتد والابح بشفقة فاذا
خرجت المرأة من الميراث بقسم الباني بينهما على شفعة ولو جعلت المرأة الاجزاء كان لم يبين التباين
بينهما على شفعة ولو جعلت المرأة الاجزاء كان لم يبين بينهما بشفقة لانه لو مات وترك بنتا واثنا
يقيم هكذا ولا يحمل كذا في البيع المبرم عام الدين رحمه الله وانما صولت المرأة عن ثمنها وهذا
والزينة يقرن بياضا فان كان في الشك من ثمنها على الناس فصولت على الكل على ان نصيبها
من الدين للورثة او صولت عن التركة ولم ينطقوا بشي اخر كان الشلع باطلا واذا في الشلع
في حصة الدين في الشك الباني انما يدين في حصة ربي الله عنه فلان العقد اذا في الشك في البقيس يبين
مشارون يفسد في الكل وانما يدين في الدين ليس بالحق حقيقة ولهذا دخلت وثابت
ما له مال وله دين على ملى ومنه لا يثبت واذا اشتد في العقد فليكن ما ليس بالحق بلكل في الكل
كما لا يثبت بين جزع وعبد وباعهما مشفقة واجدة فان طلبوا بخير هذا الشلع على ان يكون نصيبها
من الدين للورث فطريق ذلك ان تشري المرأة عينا من اعيان الوارث بغير نصيبها من الدين
ثم عمل الوارث على غريم الميت بغيرها من الدين ثم يقدون عقد الشلع بينهم من ثمنها ان يكون شريكا
في الشلع فان ما حلت وزنة دفعا من اعيان التركة كاشدة دون الدين وتوكل وجوز ثلاثة اخذها
ان يكون بلك الشلع من الدناهر والذناير وليس في التركة من جنبه شي فهو باطل على كل حال
فان كان في التركة بغير من جنبه بلك الشلع فان كان في التركة ذراع فصولت على ذراع ان كان
بلك الشلع البر من جنبها من ذراع التركة جاز لانه خلاص الرزق وان كان جنبها من ذراع التركة ودين
بلك بلك الشلع او اكثر من بلك الشلع اذا كانت اخذت لثلاثهم وهم الله فيه لكان بغير نصيب الشلع على
كل حال يتوكل ان في التركة شدة من جنبه بلك الشلع اقل بلك لا دفع الشك في جوارحه فلا يثبت
بالجواز ذلك التنية ابو جعفر رحمه الله وهو الصحيح ان الشك متى كان في وجوده في التركة يجوز
الطلع من الشك ثمنها شيئا من التركة ولا يثبت في باب الزنا وان لم يوجد ذلك في التركة لا يثبت
ان بلك الشلع اقل من جنبها من ذراع التركة او مثله في العقد فمما ان مقابلة الشفعة بالنفقة
لا يجوز الا شرط السوي كالذباغ النفقة بالنفقة جازة لكان الحاكز الشريفين رحمه الله انما يطل من
الطلع على اقل من جنبها من مال الزنا كخاله النقاد في الشك حاله المحرود والتكادب فيجوز ذلك
ان في حالة التكادب ما لا يثبت بلك في حق المخذ ولا في حق الذراع وان كان في التركة ذراع
او ذناير فمما هو على ذراع وذاياير يجوز الشلع بلك على كل حال في ظاهر الرواية وعرف
الجبس خلاف الجبس بحر الميراث في شدة الامرار وان ما حوها على حيوان بعينه او عرف

بغيره

بغيره جاز الشلع بكونه في التركة عرض من جنبه اقل بلك وهذا الذي ذكرنا انما هو
وثبت على الميت دين فان كان عليه دين فصولت المرأة عن ثمنها على ما لا يجوز هذا الشلع من الدين في
التركة وان قل من جواز التعريف وان طلبوا الجواز طريق ذلك ان يبين الوارث من الميت بغير مال
اخر ثم يباح ما عن ثمنها وهذا على جواز ذلك وان لم يبين الوارث ولكن عزوا اعيال من الميت
بينه وانا بالدين لم ما حوها في الباني على جواز ذلك جاز وان اجاز غريم الميت قيمته ومثلهم قبل
ان يبين البينة بغيره كان له ان يرجع من ذلك بلك الذي لم يزل بعينه لودار وترك ابنا واسه فمما
الدين والابنة المعولة بالنفقة خاصة ودم كال ابو يوسف رحمه الله ان كانت المائدة من مالها غير
الميراث كان القيد بينهما نصيبين وان ما حوها من المال الذي ورثه من ابها كان القيد بينهما الا ان
وذكر الحنفية رحمه الله في الجمل ان كان الشلع عن اقرار كان القيد المسمى به بينهما نصيبين وان كان حق
انكار فلي قدر الميراث وكذلك الشلع عن الميراث على هذا الزاوية اذا صولت عن ثمنها ومما هو على
ذناير منقولة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا يثبت في جاز الشلع ثم على الميت دين لم يعلم
به الوارث او لم يبينها على ما يعلم به الوارث هل يكون الدين الوارثين داخل في الشلع او لا وفيه
قال بعضهم لا يكون داخلا ويكون ذلك الدين والدين جميع الزينة على ثمنها بغيرهم لانهم اذا
يطلبوا بذلك كان عليهم من اعيان الميراث الباني المحلول ومالم يكن ظاهرا يكون بمنزلة
المستثنى عن الشلع وقال بعضهم يكون داخلا في الشلع بغيرهم ما حوها في التركة فلي هذا القول
ان ظهور الميت دين في الشلع ويجعل كان هذا الدين طاهرا واثبت الشلع ولو ان تركه اذا
في يدي رجل فيها خا وبعث الزينة جاز وبعث الاخر غايب فمما المدعى الحاضر منهم فلي
يشري من جميع حقه جاز ذلك ويكون مستثنى من هذا الشلع لا حصة بلكه حتى لا يرجع عليهم لبي
وان كان صالح على ان يكون في الدين للورث الحاضرين خاصة دون غيرهم فمما جاز ايضا وتقدم الحاضرين
مقام المدعى في اثبات حقه وان ثبت بلكه وان لم يثبت بان لم يثبت على ايشاء بلك الشلع
في حصة الشراكا ويرجع على المدعى بغيره ذلك من التركة كالأثر في عقد من رجل هو نصيب
يبيد اقرار ثبت الشري بلك بغيره على الغايب بلكه وان يجوز يرجع على الباني بالثمن بشرارة
ابتقت قبل وزنة زوجه بغير اقرار حاصدون انها اسوة الميت اطلت الشلع هذا موافق لما ذكرناه
عن الحاكز الشريف رحمه الله ان الشلع على اقل من جنبها من مال الزنا انما لا يجوز في حالة النقاد
انما يجوز في حالة التكادب بلك صالح الزنا ايده من يورثها على الت ودين ودين ودين
لميت ميراث بغيرها في التركة ذراع وذهب لا يدين تال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز هذا
الطلع الا ان يكون ما ترك من الذهب والفضة خاضعا عند الشلع او يكون مقبضا من ثمنها على الدين
شك لا يكون اقرا ثاين غير معين رجلا مدعي على رجل حيا ودينا وانكر المدعي بلكه فمما الاجبي على مال
فان قاله صالح فلان من يقره على الت ودم ثبات المدعي صالح بوقت الشلع على اقراره للمدعي بلكه
انما جاز ولا يثبت بذلك وان رة بطل وتخرج الاجبي من السن لان الاجبي لم يصف الشلع الى
نفسه ولا الى غيره فمما نصن وصرح النووي لا يبيع الا ما حده هذه المسورة وانما اذا كان الاجبي الذي
ما حكة من موقوف على فلان على الت ودم دخلت البائع وصرح الشريعة تال بغيرهم هذا القول
بجواز ذلك بعضهم يثبت الشلع على الاجبي ولا يثبت المال لانه امانات المال الى بغيره عرى الشرا
ولو تال ما حوها على الت ودم او تال صالح فلان على الت بين ثاين او تال على الت ثاين في
هذه الزوجة الثلاثة يثبت الشلع على الاجبي ولا يثبت المال ولا يرجع بذلك على المدعي بلكه لانه

لا يستلزم ذلك وهو ينكر ذلك في هذا الصلح يجوز بالانفاق والثاني ان يقول المذنب المودع قد
هلك اوردته ولا يدعي حاجتها عليه الاستلزام لكنه فيما يتوكل في هذا خلاف كائنا ما كان
اذا اقال المودع رددت وقال المودع استلزمها ثم قال على حال بقي قول المذنب رحمه الله
لا يجوز هذا الصلح ايضا ذكره في رواية أبي حنيفة رحمه الله فان كانت الوديعة ثلاثة ذوات
بأشياء فمهر بنته او ارا او انكار لم يجوز اذا كانت البيعة على الوديعة وان لم يهر بنته وكان مهر
المودع منكرا فالصلح جائز وقد ذكرنا بطريقه في التفتيش فيما سلف وان كان الصلح على عرق
فهو جائز على كل حال وفورقه وجعل متاعا بما به وترقه ودية الرقيق باق وترقه ثم قال المذنب
ملك الرقيق وتلك التاهن لم يملك فاصطفا على ان يرد المذنب عليه حبيته وديارها وراعيها
انما في ذلك ان يقول أبي حنيفة رحمه الله ان هذا صلح على الزيادة والزيادة على الدين آتية
فيكون غير المودع اذا ادعى ذلك الوديعة وانكر صاحبها فقد ذكرنا الحواشي التام
في هذا ثم قال على ان يرد من قيمته خا او ابي اصيل ثم اقام القامث لينة ان قيمة اقل من ابي
تقبل قيمته في قول أبي حنيفة وهو ما قد ذكرنا في حاشيته في قوله ما يجبه نفي الله عنها قبل في الزيادة
على القيمة ثم الصلح على العرق بغير الكرم من قيمته جائز وعند صاحبنا باطل قالوا هذا اذا كان القامث ثانيا
ان كان القامث بعد اهل او ما اشبه ذلك قالوا اذا كان حبيته لا يجوز الصلح بالكرم من قيمته في قوله جيبا
حتى لو تصادقا على ان الصلح وقع على الكرم من قيمته يجوز عند أبي حنيفة نفي الله عنه وان كان يستلزم
لكنا ذكرنا في الرواية التي رويها رحمه الله الثاني الخاص او المشترك اذا قال صاحب الشاة هذا لفلان
الصلح اقره ثم قال صلح ربي الغنم على ذمام مملوكة لا يجوز في قوله أبي حنيفة رحمه الله عنه ان
عنده الا جيرا مشترك فاما ملكه منفعة لا تصحبه بمنزلة المودع ومع المودع لا يجوز الصلح على ما ذكرنا
في قوله محمد رحمه الله يجوز الصلح خالصا كان الرامي مشتركا لان عنده الصلح مع المودع ومع الرامي
او في قول ابو يوسف رحمه الله ان كان الرامي مشتركا جاز وان كان خالصا لا يجوز ثم قال في قوله
بشره متاع ثم صلح على ما به وترقه فليطهر المذنب ان يقر ان يقر الشارح بالبرقة فنقل
هذا اوجه ثلاثة اما ان يكون البرقة غرض او ذمام او ذنانا بغير ذلك وخمسين لما ان يكون
البرقة قائمة او مشتركة فان كانت غرض او ذماما وهي قائمة بعينها جاز الصلح وخصيص البرقة بهذا المذنب
بالمائة التي دفعها اليها باق وان كان الرامي مشترك جاز وان كان خالصا لا يجوز ثم قال في قوله
تلكا كان كانت البرقة مشتركة لا يجوز ان الشارح يقرر ملكا لهذا الصلح قيمة الموقوف من
المذنب بالمائة التي يدفعها اليه المذنب وذلك باطل لان القيمة بمثلها وتلك المجهولة التي يحتاج
اليها لتسلم باطل فان كانت البرقة ذماما وذكرنا في الكتاب انه لا يجوز ذماما كانت قائمة او فائدة
وقالوا لا تأويل ذلك ما اوردنا من الدوام المبررة اما ان يبيعها له كانت مائة جاز او اربع
المائة في الجلبين لان الصلح بغيره يكون ملكا بالمائة فيجوز ويرك شرطه فيها في الجلبين وان
كانت البرقة ذماما فاصح لا يجوز شرا كانت البرقة قائمة او مشتركة اما اذا كانت قائمة فاصح
واما اذا كانت مشتركة فلا يجوز في الصلح وذكرنا في كتابنا في الميراث ان ذم الذهب كذا اذا لم يبيع
فلا يجوز لانه يملك الذهب بالذمام اذ لم يكن الذهب مملوكة له لا يملكه الا بالبيع فلو كان
ربلا اخذت اياه في ذمير فاراد ان يدفعه اليه صاحب البرقة بتدبيره اخرج البرقة من الذم
فصاحبه ان يقر ان يقره مملوكم حتى كان باطلا فليكن ان يرد للمالك في الشارح ولو كان هذا
من صاحب البرقة بعد ما منع الميراث في القامث ان كان ذلك يقطع العرق لا يصح العرق بالانفاق

وان كان يملك المصبة والثاني ان يقطع الصلح الامام او القاضي اذا صالح على شارب الخمر على ان
ياخذ منه مائة على ان يعطوا عنه اربع الفضة والصلح ويزد المال على شارب الخمر رجل اثنى عشر رجلا
او ما اوجرا حقة فتوفي فتبين انما ان يدعي ذلك هذا او خطا لان ادعى هذا او انكر المذنب
عليه فصالح المذنب على ان ياخذ المذنب مائة ويقر بذلك كان الصلح باطلا لا يجوز باطلا
لا يوجد به الموقوف بالبرقة بغيره ميتا ابدا التملك على ما ذكرنا وتلك البعاض في التفتيش
والطريق باطل وان ادعى كم خطا او جراحة خطا فصاحبه على الذينة على ما ياخذ المذنب عليه
لا يجوز ان المذنب عليه يصير ملكا له بالمال الذي ياخذ من المذنب فملك الذينة بالمال باطل
لكنها لو راع رجل قد اقرته الحصة بالبرقة في بيت البعاض ثم صالح على ما كان على ان يملك
اللقام ان كان باطلا لا يجب المال فغيرها لعدم الدفع باطل وتيل دفع جازيل وقد تضمننا
او تضمننا فان زاد الموقوف هذا القذف فصاحبه القاذف على ذمام مائة وعلى شارب الخمر على ان يعطوا
عنه ثمن الصلح باطل وقد يقطع الخطا ان كان ذلك بغيره الى القاضي في يقطع وان كان
ذلك قبل ان يرجع الى القاضي يقطع وكذلك رجل في امرأة رجل يبيع الرقيق فاراد خذها
فصاحبه مائة وراحمها مائة مملوكة او غير مملوكة او غير مملوكة كان باطلا وعقود باطل
بما كان قبل الرق او عتقه **الفصل الثالث في الصلح على العتقات وفي طلب الصلح**
رجل له ظلة وكسب شارب في الطريق فاحتمل ان يترفع الظلة وطرحه او يقول اذا اراد
الرجل ان يمشي على الطريق الا فطره ظلة او ما اشبه ذلك كان ليكن واجبا ان ينعته من ذلك
وان حاشته في غيرها بعد وصفا ان كانت الظلة تعبر بالعامية وان كانت لا تعبر كان ليكن واجبا حتى
المنع عن الرزق وفيه انعام في الرزق وروي عن أبي يوسف رحمه الله لا يمنع في الاستلزام اذ لم
يكره فيه من ان لا يرفع بعد الوقوع ويحتمل ان يمنع نفي الله عنه لكن يتم ان يمنع من وضع الظلة
على طريق المسلمين وان يطالب بالرفع بعد الوقوع شيئا كان فيه شرعا اقل من ذمير ذمير ذمير
الله عنه جعل الطريق العام بمنزلة الطريق الخاص وفي الطريق العام وكل يتباح يا الظلة على
والحظيرة في الرزق امر ذلك بالشركا اقل منه فكذلك في الطريق العام وكل يتباح يا الظلة على
الظلة العام وذكر الكفاوي رحمه الله ان يباح ذماما اذا كان لا يضر بالعامية قبل ان يحاصره فيه
اخذ ان حاشته اخذ في ذمير فلم يمنع ولا يباح له الانتفاع عند أبي حنيفة رحمه الله عنه اذا ثبت هذا
حيثما لم يثبت لنا دليل لظلة وكيفية ما راع الى الطريق الا فطره فاطبته ان في كماله ناصح
حاجب الظلة على ذمام مملوكة فترك الظلة في موضع لا يوقف له على الطريق الا فطره
لا يجوز الصلح وان كان هذا الصلح ولغيره من عرض الناس ان يخاصه في ذميرها بواكالت الظلة قد مر
او حديثه او لا يعرف حاله من صاحب الظلة الحاصر في الطريق العام شركه وفي الشركة
الخاصة احدا منكم لا يملك الاعتياض وانما يملك يكون لكل اخذ حتى الحنونة في المنع والرفع بطريق المسية
وقال بعض المشايخ رحمه الله انما يملك الحنونة الا اذ لم ينعزل من ذلك ليشهد ان حاشته هذا
اذا حاشته واحد من عرض الناس وان حاشته الامام فصاحبه على ان يطيح صاحب الظلة فلا مملوكة
على ان يترك الظلة في موضع فان حاشته راي الامام منسوخة للمسلمين فان واحد مالا وقضعه في
بيت مال المسلمين جاز ذلك ان كانت الظلة لا تقص بالعامية لان الامام يملك الاعتياف مما يكون ان
كان احد المؤمنين مملوكة هذا اذا صلح على ان يترك الظلة على خالصا فان صلح على ان يبيع الصلح حاجب
الظلة فلا مملوكة لرفع الظلة جاز ولا فيه منفعة العامة من رفع الظلة ولو كانت الظلة في طريق غير

ناوذة تصالح واحدا من اهل البكة صاحب الظلة على ان ياكل الخام ما لا يتكلم ليرك الظلة على خافها
ان اضاف المصالح الصالح الى جميع الظلة فقال صاحب الظلة هذا المال على ان تتوك جميع الظلة في موضع يبيع
الظلم في محبته ويتوفى في حصة الركا ان اجازوا جاز وان لم يجزوا وانفروا الظلة بكل الصالح
في حصة الركا وهل يملك الصالح في حصة المصالح اخذت المشايخ رحمهم الله عليه قال بعضهم لا يملك
الصالح لان الصالح حق في حقه حتى ياتي صاحب الظلة ثانيا لا يكون لهذا المصالح حتى الحظوظ
وان استلحقا على ان يعلني صاحب الظلة ما استلحقا ليربح الظلة ان كان المصالح من اهل البكة
والظلة حذبه اخذت المشايخ رحمهم الله عليه بعضهم جوزه اذ كان ذلك في موضع لم يجزوا والجميع
هو الاول لان فيه منفعة افضل اهل الطريق او لعل اجبي ذلك مع هذا او لعل اذني خاف
ذبا او يد رجل فلم يمه ففأخذ على نيت معلوم من هذه الدار ومن داره اخرى جاز ان هذه
الصالح عن محمول لا يحتاج اليه الي التمس وان صاحبه على نيت معلوم من الدار التي ادعى فيها
الحق ثم اقام بينة ان جميع الدار له لياخذ الباقي في ظاهر الرواية لا ينقل بيسته وذوي
ابن جماعة عن محمد رحمهم الله انها تنقل وتبقى له جميع ولان المدعي لم يملك بيته ولكن المذني
عليه اقر ان الدار للمدعي مع اقراره ويؤثر بطلب الدار الى المدعي بطلب اذني في داره خفا
من ذلك على سبيل ما ادعى ان يقع على ما يطالبها كذا كذا جذا كان بالجل لم يوقت وان دعت
اخذت المصالح ربحهم الله عليه قال الكرشي رحمه الله يجوز هذا الصالح لانه لو استاجر خاربلا
يضع عليه جذا وما معلومة مدة معلومة واستاجر طربلا لمرممة معلومة جاز فكذا الصالح
قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يجوز ولو ادعى في ارض رجل خفا ففأخذ على شرب لمرممة
لا يجوز ولو ادعى في بيت رجل خفا ففأخذ المدعي عليه من ذلك على ان يثبت على سبيل بيته
ذكر في الكتاب ان يجوز قال بعض المشايخ رحمهم الله هذا اذا كان الصالح محمولا لم يكن محمولا
لا يجوز الصالح كالا يجوز الاجارة الصالح قال بعضهم يجوز الصالح على كل حال وفيه المصالح ربحهم الله
قالوا في اجارة الصالح البيهوتة عن اصحابنا رحمهم الله روايتان وانفتحت الروايتان على انه لو
استاجر غلثا يبيعه عليه لا يجوز رجل ادعى بفت دار ففأخذ صاحب البيت دارا من داره ووقع
الدارام ثم استحق بفت الدار من كان المدعي ادعى بفتا شيئا من ان كان المدعي البفت في ٥
والفت الآخر بلدان من المدعي عليه بني الفت الاول ربيع بفت الاول وفي البفت الثاني
في الثاني لا يبيع ولو ادعى بفتا شيئا من المدعي عليه ثم استحق الذي كان بفت بيته وضع
المدعي عليه بجميع البتلك وان استحق البفت الآخر لا يرجع اليه وان استحق بفت شي من الدارام
وقع المدعي عليه بفت البتلك على المدعي اعتبارا بفت رجل ادعى دارا ففأخذ ما استحق
فادعى بفت داره فدعوى نصاحه الذي يملكه مسجد او دارين المجدين ظهر ايهما جاز الصالح رجل
ادعى بفت داره باصلها ففأخذ المدعي ثم صاحبه على ان صاحب داره من عمرها انما يكون للمدعي لا يجوز
ذلك لان هذا الصالح وقع على عدم حصوله يحتاج اليه الي التمس فلا يجوز رجل ادعى دارا ففأخذ
خاره فصالح جاره على دارام معلومة يذهب الى الجار ليرك الكوة ولا يذهب الى ذلك باطلا لان
الحازن في منع صاحب الكوة وكذا لو كان الصالح يبيعها على ان ياكل صاحب الكوة دارام معلومة
سدد الكوة والباب كان باطلا لان الجار اذا دفع المال لصاحب الكوة دارام من العرف في ذلك
وذلك باطل ولو اشترى رجل دارا فادعى رجل شفعها من الدار الله له وعلت الشفعة في الباقي
وصالحه المشتري على ان يأخذ المدعي بفت الدار بفت الف من على ان يتره على الباقي جاز رجل

اشترى ارضا فتم الصلح الشفعة ثم ان الصلح محمد السام فصالحه المشتري على ان يعطاه نصف الارض
ينصف المشتري جاز ويكون بيعا مبيدا ولو جري بالصلح بين الصلح والمشتري على ان يأخذ الصلح
بيننا وبيننا من الدار بفت من الثمن على ان يملك الشفعة في الباقي لا يجوز وهذا الصلح من حصة
البيت من الثمن غير معلومة لا تعرف الا بالشر ففأخذ الصلح وان لم يجز الصلح بفت شفعة في جميع
الدار بفت ما اذا اصالح من الشفعة على ان يعطى المشتري الصلح دارام معلومة يعلم الشفعة من
له او للمجن الصلح ولا يجب المال بطل شفعته كما لما اخذ الداراهم وترك الشفعة فقد اقر
من الشفعة وهذا ما اقر من الشفعة اصلا ولو اضطرها على ان يأخذ الصلح بالكر من الثمن الذي
اشترى المشتري جاز ويكون هذا الصلح بمنزلة الشرا المبتدأ فيلزمه جميع ما قيل وطلب الصلح
عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح يكون اقرارا **المقطعة**
وسئل عم الدين الغني رحمه الله عن امرأة وقعت بينها وبين زوجها شراكات فتوسط بينهما
المشركطون بينهما المصاحبة فتالت المرأة لا اصالحه حتى يعطيني خمسين درهما ففأخذ لها
ذلك وتكون رشفة قال رجل ففأخذ ذلك لان المرأة على زوجها حقوقا كثيرة ثابتة من المهر والنفقة
والكسوة والعتلات والميراث فاذا حصل هذه الوجوه لم تكن رشفة وسئل شيخ الاسلام
ابو الحسين رحمه الله عن الصلح على المنكار بعد دعوى فافترده هل هو صحيح ام لا قال لا بد
من ان تكون صحيحة لان المدعي ياخذ ما ياخذ في حق نفسه يدعا انما لا بد من صحة
الدعوى حتى يكون باثما في حقه رجل اثم برفقة وخيس فادعى عليه قوم فقالهم ثم خذ
واكر وتاك انما صاحبهم خذوا على نفسي قالوا ان كان على حقيق الثاني فالصلح جاز ولا يلزم الا جازي ذلك
كان في حقيق الزوال لم يقع الصلح وسئل شيخ الاسلام هذا رحمه الله عن مات وله في يدى انسان مال الغصب
او عليه دين فطلب منه الزكاة ففأخذ ذلك وعلى الميت دين بفت في الصلح الوزيرة عاملية او في يده
على مال ذنقه اليهم هل يحرم الغرماء الميت قال نعم ويترتب هذا الصلح من عليه الدين المؤجل
اذا اصالح صاحبه دينه على ان يجعله خالا او لم يكن ذلك يعرض جاز فان لاصل حقه استأجر
وكذلك لو كان اطلت المؤجل الذي في هذا الدين المؤجل الى اقصي المال وترك الرجل ووقال
برت من الرجل يكون قال لا حاجة الي في المؤجل بهذا ليس في شيء وكذلك لو قال ابرأت الطالب
من المؤجل يكون بمراس عليه الدين المؤجل اذا بقت المال قبل المؤجل ثم استحق المقبوض اولا
وخذه القابض ريقا ما وبنهجه او ستوته فزده عادا المال الى اجله واذا اشترى رجل
من رجل غنما ثم صاحبه من كل غنم على دارام فهو جاز وهو بري من كل غنم ان شرط البراءة
من كل غنم لو قرن بابتداء الغنم جاز فكذا الرجل استأجر القتب اذ لم يوجد ولو قال
اشترى منك القتب بدينم لم يجز لان الشرا من حاض لم يلدولة مال جاز والغنم ليست
عابك ولو صاحبه من مبيت من القتب خفا ففأخذ غنمة درهما جاز وله ان يخاصه فيما وجده
من غنم ذلك البفت ولو صاحبه من الحنطة والقمح والمحمس المحنات على دارام غنمة كان جاز
وهذا اللفظ عبارة عن غنم اصطلاحا على الكوفة في الدواب في غنم أي حنطة لغنم
الله غنمة فان ابي ليلى رحمه الله كان يقول لا يجوز الا برأ بدون تسمية الغنم ففأخذ الصالحون
فجمعوا القتب التي تكون في الدابة ففأخذ ذلك حنطة ويحرقون ثم ظهر لهم بعد ذلك
حنطة اخرى ففأخذوا الحمس المحنات وكذا لو لم يوزن ذلك حنطة عند بيع الدواب ففأخذ غنما على قول
ابي ليلى فانه كان قاضيا هذا امره محمد رحمه الله ما ذكر ادعى قبل رجل مائة درهم وكون غنمة

كما فصله من ذلك على عشرة دنانير اذا كان راس المال دنانير في حصة الجعنة
هذا استدراك بالمسلم فيه فيبطل والعقد منقذ اذ اير كل كونه بطل كله وهذا عند ابي
حنيفة يعني الله عند ظاهر وعندها رجمها الله في الصلح كذلك كذا ذكره شمس البرهنة
باب الصلح الثاني ولوا دعي رجل لا علم له رجل دعوى فصاله منها على صون الذي على ظهرها
على ان يجوزها من مائة دنانير فيقول ابي يوسف رحمه الله ولا يجوز في قول محمد رحمه الله ولا
صالحه على صون ظهوره اذ في بيعها لا يجوز رجلان لكل منهما صاحبه فصاله فاصلا
على ان عني كل واحد منهما عن صاحبه جاز الصلح ولوا دعي رجل على رجل دية فاقترعا اذ اتفقا
ثم فصالهما على مائة درهم الى كل منهما مائة ان اعطاه الى شريكه يرضى بها بقي وان لم يعط اليه
منها سادس لم يجوز لانه في مائة شريكين حيث لم ينال بعد على شريكه فكل شريك لهما الثلثين
رحم الله واعلم ان حكم جواز الشرط في الصلح هو في البيع في جميع التصرفات والله سبحانه وتعالى اعلم
كتاب
يشتمل على ثلاثة فصول الفصل الاول في النكاح في النكاح الرهن وفيه ثلاث فصول
الفصل الثاني في الاستناع بالرهن وفيه ثلاث فصول **الفصل الثالث في الرهن** وفيه ثلاث فصول
في العدة في باب الرهن وفيه ثلاث فصول **الفصل الاول في الرهن** وفيه ثلاث فصول
لا يجوز الرهن الا بمثل ما قال شيخ الامام المعروف بخوارزمية رحمه الله الوفاء قبل القبض
جاء الامام غير لازم وانما يلزم بالقبض والقبض يتبع بالتخلية لا ظاهر الرواية ولا يجوز الرهن
الا بمثل ما جاز كان مشاعا يحتمل القيمة او لا وهو امر من اجنبي او شريكه والبيع الطاري
والمقارن يشترط ان يكون في وجهه ان الطاري لا يبطل الرهن وقاية على ضرورة
المهرين يتأخر الدية فان من الت مهرين اذ مع المهرين بمن فاقية او التين يكون رهننا
في قيمة من عليه وايتدا العدة مضافا الى دين في الدية لا يجوز وجاز البها فكذلك الشيوخ
ولا يجوز مقارنا عن موعدا على حدة حتى لو رهن ثمرة بدون الشجرة لا يجوز وكذلك لو رهن زرعنا
بغير المهر او شجرة بدون المهر او مائة بدون المهر ولو باطل الا ان يكون باقيا للمهر ولو رهن
ارضا البها او بدون المهر لا يجوز في ظاهر الرواية ولو رهن بخلافه ثم اذا رهننا ثوبا
ولم نعرفه بالثمن ولا بالذرع والقي ولا بالاشبات يبيع ويذلل الزرع والعقبة يبيع بخلاف القيمة
فان رهننا ثوبا في رهن ولم يذكر الزرع لا يبيع القيمة والحاصل ان من كان متعللا بالمهرين
اقتضاك ايجلاط والمزاج يذلل في الرهن بخلاف البيع والبيعة على ما ذكرنا ولو رهننا دارا
في متاع اذ رهننا لا يجوز والحجب في ذلك ان يودع اولين المهرين ما فيه من المتاع ثم
يزعم الدار او الجواز منه ولو رهننا المتاع الذي في الدار على يمينه وبين المهرين جاز وانما
يبيع الرهن اذا كان المهرين متحلا للبيع قال شيخ الامام المعروف بخوارزمية رحمه الله
الرهن بالامكان باطل فمؤنة كاتبة الامكان او غير مؤنة وذكره شمس البرهنة رحمه
الله ان الرهن بالامكان على ثلاثة اوجه اخذها الرهن بغير مائة كالمبيع في يد المودع
وما اشبه ذلك انه باطل ولو فلك في يده قبل الحبس يملك لمائة ولو فلك بعد الحبس فلك متقونا
واشترط الرهن بغير من مؤنة بغيرها كالمقنن وانما يبيع الرهن في يد المودع قبل
استرواد العين لا يفسر بمؤنة في العينين ويضمن الاصلين فيمنه وما رهن به واسترد العين
ولو فلك العين قبل الرهن فله ان يبيع الرهن بغير العين واذا فلك الرهن قبل استرواد العين

مناد يتدبرنا للغان اذا كان في قيمته دنانير والثالث الرهن بغيره في بيعها فالبيع في يد
الباع وانما لا يجوز وذكر محمد رحمه الله في كتاب القرض ان الشري اذا اخذ من الباع رهننا بالبيع
جاز ولو ان يخبه حتى يقبض فان فلك في يده قبل قبض البيع باطل من قيمته ومن قبله المبيع
ولا يفسر فاقبض البيع بهلاكه ولا ان يقبض المبيع اذا اوفى ثمنه فعليه ان يقبضه فان لم يقبضه
في يده ولو فلك المبيع قبل القبض والرهن قائم بكل البيع بهلاك المبيع قبل القبض وان
يؤد الرهن ولو فلك في يده قبل الرد فعليه ان الاقل ولا يبطل فانه بهلاك المبيع وبطلان
البيع وحل عليه دين قال صاحب الدرر انما يملك هذا حتى ان يملك مالك قال ابو حنيفة رضي الله
عنه فوريه وقال ابو يوسف هو ودينه ولو قال اسكنه الله الله يكون رهننا في موعده
جميعا وان قال المهرين اخذ الرهن على انه ان شاع يرضى به قال الزاهري ثم قال جاز والشرط
باجل رجل اشترى ثوبا بغير ثمنه ونام ولم يقبض الثوب المبيع لكن اعطاه ثوبا اخر حتى يكون
رهننا بالثمن قال محمد رحمه الله لم يكن هذا رهننا بل شري وان استرد الثوب الثالث فان
فلك الثوب الثاني عند الباع قيمته سواء ملك بحسبه فقام رجل دفع الى صاحب الدين وثان
خدا حدهما رهننا بدينك فاحدهما وقيمة ما في البيت اقال محمد يذهب بفضت قيمة كل واحد منهما الى الدين
ان كانا شرا وهما لثمن الدين ولو ان المدبرين قضاة الدين ثم دفع اليه مالا وقال خذ هذا
رهننا بما كانا فيه من ثرايت او ستوته فهو رهننا ما كان شرا ولا يكون رهننا بما كان
ثا بطلان قبض الثوبين ايتينا رهننا رهننا رهننا ولو قال خذ هذا رهننا بما
بقي على ولا يذري ابي ابي عليه شي ام لا فالرهن باطلا رجل قال لرجل اخر اقرضني وخذ هذا
رهننا فم يسم الرهن فاحذ الرهن ولم يتبرعه شي حتى شاع الرهن في يده قال ابو يوسف رحمه
الله عليه قيمة الرهن رجل استقرض من رجل ثوبين فقال المقرض انما لا سكتيك ولكن اقبض
الي رجل اخر حتى اقبض اليك ما يكتيك فذفع اليه رهننا عن ابي يوسف رحمه الله اذ شاع الرهن
فلي المهرين المثل من قيمة الرهن ومن حيسر في ذلكا رجل اعطى ما في يده رهننا
عن ابي يوسف رحمه الله ان الرهن جاز وان ولدت نفعها الرادة فاقبض من الدين شي ينتقان
الرواية رجل رهن من رهن رجل ثوبين وعله مشرة ونام فقال احدهما رهن عندك بعشرين
وقال خذها ما يثبت رهننا بدينك قال ابو يوسف رحمه الله هو باطل فان ضامنا جميعا لم يكن
عليه شيء ودينه على خاله ولو رهن المدبرين بالدين متاعا وبيع اجنبي فوفى من متاعا اخر
فان فلك رهن المدبرين يملك بجميع الدين وان فلك رهن الاجنبي يملك بنصف المال ولو
كان على رجل دين وانه كسبل فاحذ الطالب بدين الاصيل رهننا في كل واحد واحد
من الرهنين وقا بالدين فلك اخذنا قال ابو يوسف رحمه الله ان علم الثاني برهن الاول حين
رهن فلك الثاني بغير الدين فلم يشترط العلم بدين فلك دين وكل انسان باذن المدبرين
فانما المدبرين صاحب الدين رهننا بدينك المالك ثم ان الكسبل الذي الدين الى الطالب ثم فلك
الرهن عند الطالب بالدين رجل له على رجل آت دفع رهننا عند صاحب المالك ففنى رجل
دين الرهن فلو غاب سقط الدين وكان للمطلوب ان ياخذ رهنه فان لم ياخذ فلك الرهن
كان على المهرين ان يرد على المطوع ما اخذ ويعود ما اخذ على المطوع الى المطوع رجلا
له دين على رجل ويؤد رهنه عند رهننا فلك لا رهننا فلك الرهن يملكه فلك
بالدين وسقي الرهن ما بقي من الرهن انا اثرا الرهن عن دينه او رهنه له فليمنع الرهن بقدره

في المزارعة في المأتملة وفي الخلاف في المزارعة
والقسط عن ذم الغيب في المزارعة والمأتملة وإنما أوردت هذا القسط لرد شبهة وإن
قيل وقوله
بشيء الله غنة المزارعة المأتملة فاستدركت وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله جازيتان لا يثبت
عقد الركة في الخارج فيعوزك المزارعة واستدلوا بالعادة الظاهرة في جميع البلدان من غير
تكبير ولا يوجب غنة ربحها الله عند ما روي النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن المحاولة وفي المزارعة
وغنة حتى الله عليه وسلم أنه نهى عن المحاولة ما لا يدان بحرب من الله وبربوه والمحاولة في المزارعة
بأنه أهل المدينة وسكنها في المأتملة حسي أو ما يثبت تجار من أول ما ظهرت ظهرت بحرب
والأقوال في المزارعة في المأتملة في الحقيقة في استبعاد المأتمل ببعض ما يخرج من يده أو
إجارة الأرض ببعض ما يخرج إذا كان البذر من قبل المأتمل وإجارة بعض هذا ما يثبت
لأن الإجارة مقدومة ومجوزة والبرهان على أنها تنعقد إجارة إجماع على أنها لا تنعقد
لأنه في وقت لا يشترط إلا المنفعة وفي المأتملة لا يشترط إلا فائدة القدر القليل والبرهان
على الفرق بينهما أن في المأتملة ربح المأتمل برب المأتمل في المزارعة وفي المزارعة لا يثبت البذر
لصاحب البذر والمأتملة يثبتها بطل المزارعة لأن مقتضى المزارعة أن يكون الخارج بينهما
والمأتمل إنما يثبت فيها لا يثبت فيه بخلافه والقوي على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
لما جازي الثابت ولم يعلم بأن جواز المزارعة عند فساد دور في الأول ثلاثة وعلى شرط يثبت
فالأقول فأخذنا أن المزارعة تنعقد إجارة في الإبتداء ثلاثة في استبعاد المأتمل ببعض ما
يخرج أو استبعاد الأرض ببعض ما يخرج أو استبعاد ما يثبت أنها شركة في الإبتداء فلا يثبت فساد
من هذا العقد الركة في الخارج ومقتضى القدر مواتا ولا يجوز استبعاد البذر ببعض ما يخرج
لأن هذا استبعاد الجاهل ولا يجوز وإنما عرف جوازها بالخبر ولم يرو حديث في استبعادها
الشرع ببعض ما يخرج والأصل الثاني أن الخارج كله يحصل في ملك صاحب البذر ولا يثبت
ملكه في ما جازي إنما يثبت ما يثبت في ملك الشرط والاستبعاد بزيادة منافع الأرض أو بزيادة
العمل والاستبعاد بالمل فبما في الأرض مشروع أن الزرع مشروع بالمل والأثر في منافع
الأرض لا يثبت في المزارعة وصاحب الأرض يستأجره فلا يكون أو صاحب أرض والأصل
الثالث أن البذر إذا كان من قبل صاحب الأرض يجوز أن يكون البذر منه ويجوز أن يكون
من قبل المأتمل لأن في الزرع الأول يكون يستأجر المأتمل ليعمل له نفسه ويكون البذر
ثباتا للمأتمل لأن منفعته من جدي منفعته المأتمل كإجارة المأتمل وإن كان البذر من قبل
المأتمل ينبغي أن يكون البذر منه ولا يجوز أن يكون البذر من قبل المأتمل لأن البذر منه
يصلح أيضا للأرض لأن منفعته بخلاف منفعته الأرض أن المزارعة إذا فسدت محرم على صاحب
البذر أخيرا مثل لصاحبه وهو صاحب الأرض أن كان البذر من قبل المأتمل أو المأتمل أن كان
البذر من صاحب الأرض لا يثبت أن الخارج ملك صاحب البذر لكنه استوفى في المنفعة حكم إجارة
خامسة فكان عليه أخيرا للثلث كإجارة المأتمل في المأتملة ثم ينظر أن كان البذر من المأتمل
على من الخارج مزار البذر وما أفتق فيه ودفع ثمنه أو المأتمل ويصدق بالتباني وإن كان
البذر من المأتمل صاحب الأرض يثبت لكل ولم يصدق في بيع والفرق أن المأتمل لما استوفى
منفعة الأرض يثبت فاستدركت الحق في منفعته الأرض وكذلك يمكن جبا في الخارج

لأن الخارج صحيح من الأرض فاستدركت البذر من الحاجة لأرضي فاستدركت البذر ولا في المأتمل لأن
الحق في عمل المأتملة وعمله من ميعي واللفظي قل فقولنا الخارج فلا يثبت في الخارج فلا يثبت
المنفعة وأما الشرط فأخذنا ببيان المدة لما كانت تنعقد إجارة على ما بيننا أن التوقيت
من شرطها وهذا جواز الكتاب ومقتضى القوي والكر المأتمل رحمهم الله جوازها على أول
البينة وقالوا المنفعة في بلاد صاحب الجواز جهالة الوقت لأن وقت المزارعة عند فساد
يكون على ما كان وقت المأتملة فقولنا عند فساد جوازها جوازها يدون بيان الوقت كما لمأتملة
لأنه إن يقول الوقت لا يخرج عن الجاهل فلا بد أن كان موزن للمأتملة في بلادهم لأن الزرع
الواحد يقدّم ويؤخر غير أن زيادة خلاف المأتملة الشرط الثاني الشركة حتى لا يشترط أحد
في المأتملة المأتملة فقولنا أو ما يثبت من أربع لا يجوز أن هذا شرط يوجب إلى قطع الركة
بشيء جواز أن يخرج المأتمل في الزرع الثاني بيان نصيب من ثلثه ربحي من جفته لا يثبت
بشيء في المأتمل الخارج بالشرط ولا بد منه في حقه فيلزم أن يكون مقلوما فلا يثبت في مقلوما
بشيء أن شرط أن يكون المأتمل في المأتملة في جازي المزارعة وأما في المأتملة في المأتملة
على ما شرطه وكذا إذا شرط أن يكون الخارج أو الأربع أو الأربع يثبتها على هذا أو يثبتها على ذلك
وإن شرط أن يكون الحق في المأتملة فان شرطها في المأتملة البذر شرطه الآخر فيجب
بوساطة ربحه الله لا يجوز أيضا وإن شرط الحق في المأتملة وتكامل المأتمل في جازي المأتملة
والثبات لصاحب البذر وعن أبي يوسف رحمه الله لا يجوز ورقي الطحاوي رحمه الله ربحه
القول أبي يوسف رحمه الله في ربحه الله أن في المأتملة البذر في المأتملة كالمأتمل في المأتملة
وإن شرط أن يكون المأتمل في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة
حقة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة
كشرط العمل على أرض المأتمل في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة
يجوز أن كان المأتمل في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة
فربح الأرض في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة
لا يجوز لأنه استوفى من العمل ربحه الله أن يعلم المزارع المأتمل أيضا حتى لو فسد فسادا يفسد
سلم المأتمل إلى صاحب المأتمل والله أعلم بالشرط الخامس بيان جواز البذر لأن المأتمل في المأتمل
وأما جازي المأتمل في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة
وبه المأتمل يجوز أن كان البذر من قبل المأتمل فلا يجوز إلا إذا كان قال علي أن جازيها مابدا
لك وما يبدى وإن يكون في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة
فإنه لم يبين ما يثبت في المأتمل في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة
كان من قبل المأتمل في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة
الحكم لا يثبت في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة
فأخرجك هذه الأرض أو استأجرتك ليعمل فيها جازيها أو قوله لا يثبت في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة
البذر من قبل المأتمل في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة
الموقع أن أحد أن كان منفعته في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة
الله تعالى من شيء فهو بينهما بضعان فالمأتمل في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة في المأتملة
أن يكون البذر من صاحب الأرض وكل وجب على ثلاثة أوجه أو سكا من شرط البذر أو شرط المأتمل

[illegible]

علي القابل او على رتب الارض فان سكتا فالبقع على القابل كان البذر منه اذن من صاحب الارض ان
البقع التي تكون على من عليه القل وذكر في كتاب الحجاب الحجاب لو كان رجلا استأجر حياطه
بقيمة معينة فالبذر على الحياط كان البذر على القابل وان شرا البذر على القابل يكون ثابته ايضا لان
بذرا يكون لما كان عليه فالنظر لا يزيد المراد وان شرا البذر على صاحب الارض فذكرنا ان البذر
لو كان من ثبته يجوز وان كان من ثبيل القابل وذوي يمن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز ان البذر
لا يثبت الا بالثبوت لا يثبت الا باليد فاذ جازنا بشرط البذر على رتب الارض جازنا بشرط
ثبوتها ايضا وجه ظاهر الرواية ان البذر اذا لم يكن من صاحب الارض فاما يفتى في صحة بشرط
واستيجار الارض ببعض الخارج جائز اما استيجار البذر على الخارج فلا يجوز لان الثبوت باق
جواز المزارعة فاما كان يزار الارض مزارعة وما كان ثبوتها بالارض فبشرط ان البذر
لما يحتاج اليه الكراب والرياحا لكراب يكون قبل المزارعة والرياحا لكراب يكون
يكون فيكون هذا استيجار البذر ببعض الخارج وذلك يجوز وفي الما قبل الثبوت وقد ذكرنا
شرايين هذا فيما تقدم ثم ان عند أبي يوسف في ظاهر الرواية وهو قول محمد رحمه الله اذا فسد
المزارعة في حصة البذر فسدت في حصة الارض ايضا وان وجد الارض للثبوت في حصة البذر
لا يفسد من مذهبهما ان التاد في ثبوت في بقع المعقود عليه لا يفسد في الكلي كما اذا جازم حصة
في مبيع ورتب والقوى بين هذا وبين تلك المتأصل ان ههنا حين فسد الحجاب في البذر
وجب اجر المثل لان الاجارة متى فسدت لانه يفسد مقتضى العتد وهو البركة في الخارج وهذا الذي
ذكرنا اذا دفع الارض مزارعة يان دفع الي صاحب الارض كوايت طعام عليا يزرعه في رتبته
ويحل فيه بنة عليا ما رتب الله تعالى من ثبوت بينهما يفسدان فهذا فاقته في قوله ابي يوسف
و محمد رحمه الله وكان ابي يوسف رحمه الله اولا هذا ارضه واجعله لانها اتمتت علك عقده
فأثبت وذكر في كتاب المادون فيما اذا قال للقابل ازرع لك عليا يكون الخارج بينهما
بضمان يصير البذر ملك البذر للقابل حمده الوض والارض منه لا يفسد فحين فسدت المتضمن
لكل بقة فاستد فاداملك بما تولى له يكون بائلك فكون له وهكذا ذكره امام رحمه الله في
ما ذكره في فساد ذلك ففسد المادوكه رحمه الله في الكتاب فلو لم يملك ارضه لفسدك ولكن قال
زرع عليا ان يكون الخارج بينهما بضمان فاما كان هكذا فهو ملك القابل البذر بينهما فهو على وجه
اما ان شرط العمل بينهما او على المذمومة اليه الارض فان شرط ان يكون اقل من المذمومة اليه
فهو مزارعة فاقته فاذ فسدت المزارعة كان الخارج بينهما على قدر مديهما وعلى القابل
يجوز مثل نصف الارض وما اخذ صاحب الارض يطيب له واما القابل فيرعى نصيبه من الخارج بذر
لده واجرم مثل نصف الارض منه اذما تفسد في المزارعة ولا يجب له اجر مثل عليه بنة عليا
في مبيع مديك هذا اذا شرط ان يكون الخارج بينهما بضمان وكذا اذا شرط ان يكون الخارج
بينهما اثنان وان شرط ان يكون البذر بينهما بضمان والقول عليهما بضمان والخارج بينهما
بضمان جاز هذا الذي ذكرنا اذا كانت الارض من أحدهما والبذر منهما اثنان اذا كانت الارض
بينهما ما شرطه عليا ان يكون البذر والعل من أحدهما والخارج بينهما بضمان لا يجوز ان من ماله بذر
في القابل الزرع نصيبك بذكرك عليا الخارج كذا فيكون هذا مزارعة فيها شرط هبة البذر
ما يخرج منه وذلك فاقته فلو لم يزرع ارضا وبذر اذ يفسد البذر من المزارع فخرج القرايع
بما البذر في ارض نفسه ونقصه في ارض الدارج فليج الجار وما زرعه الزارع في ارض نفسه

الماء وقطع العيب والخصاء والجمع والزرع الى البذر والدياس والتدريج والحفظ وغير
ذلك يعلمها على قدر حجة ما فان شربا ذلك على القابل فثبت العقد في ظاهر الرواية ولو
عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان ذلك جائز وهكذا عن ابي يوسف رحمه الله وهو اخيرا ان يكون
اكثر المشايخ رحمهم الله ليما قبل الثاني هذا اذا شربا هذه الاعمال على القابل فان شربا على رتب
الارض فثبت العقد عند الكل لعدم التعامل وزوي عن ابي يوسف رحمه الله ان اشربا الحدة
على القابل يثبت التعاملة بشرط كرمي النهار وبنا البستان وبنا الحائط وبنا الرجوع ونصب
الغراس ومثل الحادق محمدا على القابل يثبت المزارعة والتعاملة فلو ان المزارع خصص
الزرع ودأبى بغيره من الدأبى ومن عليه ان يشربا ذلك عليه جمعة الدأبى مقصورة عليه
ولو شرط عليه ذلك فتناقل من الخصام حتى فلكه الزرع قال الفقهاء ابو بكر التيمي رحمه الله يثبت
جمعة الدأبى وذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله هذا اذا اخرجوا جزيرا لا يفعل الناس مثله لا يثبت
بما خير يفعل الناس مثله وان ملكك وهذا باطنا على ما اخذناه اكثر مشايخ بلح رحمه الله على خلاف
ظاهر الرواية وكذا هذا اذا اجتناب القطن اذا نوى ولو كان الاكل ترك رتب الارض مع القدرة
عليه حتى يمس فانه يثبت قيمة الزرع ثانيا والمعتبرية المقوم حين صار الزرع بحال بصورة
ترك الشئ فان لم يكن في المزارع جمعة يثبت فانه يكون الارض مزروعة وغير مزروعة ويثبت
بفضل ما بينهما فان اشجع الإمام طه بن الحسين المروزي رحمه الله اجتنابا للماء بقرب الارض على الدأبى
ثم الشئ يثبت ذلك على القابل والاحتفاء وان ما كان من الشئ فكل القابل مثل نوى فوهة النهر الصغير
من الكبر الا ان ينفذ المربي موضع اعتدال الملة يمنع من غير ذلك سائر الدأبى وللقابل الجيد
اذا كان العقد من قبل ان يشربا العقد بالكواب وان شاء ترك وعلى القابل حفظ نفسه بما
يخدم عليه فلا يكثر شربا بين الاشجار والعصيان والدعام او العريش بطلع القدر وادخل
الرواسين وقت التراب لا يحل له ان يأخذ من القصبان ولا من المصان التي تنطق من الشجر
عند التثديب ولا يعرف الى حاجة نفسه شيئا من ذلك بقراد من صاحب الكرم لان ذلك كله
ملك ولا يخرج على من الثمار للقبض وغير الاكاد من صاحب الكرم لان ذلك كله ملكه لان الشار
مشتركة بينهما ولو دفع الى رجل ارضا وبذل على ان يزرعها سنة هذه على ان الخارج بينهما
يقسمان فزرعها ولم يتحصدا حتى قرب القابل فاننى صاحب الارض باشر القابل على الزرع حتى
استحصدا ثم قدم المزارع فلا يثبت له على الزرع حتى يوفى صاحب الارض جميع نفقته او يقول القابل
لا يبره بالانفاق حتى يتم البينة عنده على ما يقول لانه يذهب ثبوت ولاية النظر للقابل في الجور
بالانفاق على هذا الزرع ولا يعرف القابل منسبة فيكون إقامة البينة عليه وتثبت هذه البينة
بمنه بكسب الحال بغير ضم كافي الاتفاق على الودعة واللقطة واذا اخرج القابل بذلك كان له ان
يرجع بجميع ما اتفق وان اختلفا في النقطة فالقول قول القابل مع يمينه من العلم ولو لم يبره ولكنه
اختلف وقت المزارعة قبل ان يتحصدا الزرع والمزارع القابل فان القابل يقول لصاحب الزرع
اتفق بلكه ان يثبت فاذا استحصدا لم يصل القابل الى الزرع حتى يعطيك نفقتك فان اي ان يعطيك
النقطة ابع حشيتك بذلك فلا شئ لك عليه وهذا ان بعد انقضاء المدة المزارع لا يبره
على القابل لو كان حاضرا فامر القابل في ملكه لا يثبت الا بطريق النظر وذلك في ان يقتصر الزرع على
بمنه ارجح حشيتك لان ابي ان يعطى النقطة باع القابل حشيتك قبل قدما على قولنا لا يبره لان الجور
كاما على قول ابي حنيفة فلا يبره القابل حشيتك فانه لا يبري الجور قال شيخ الامامة الرضوي رحمه الله

وقيل هذا قولهم جميعا لان الذي لزمت تعلق بنصيبه من الزرع فيباع كله كايبيع للمرهون والشركة بين
الذين رجل دفع ارضه مزارعة سنة واحدة فامر القابل الزرع حتى زرع في ارضه استعمل منع
من ذلك لان المزارعة باقية بينهما يتقاضي من المدة فاذا زرع ثم انقضت المدة والزرع يتل بعد
فالزرع بين القابل وزب الارض يصنعان كما كانا شربا بينهما فالتل فيما بينهما وعلى القابل
اجرم مثل نصف الارض وهذا بخلاف ما لو كانت رب الارض قبل انقضاء المدة حيث لا يجب اجر المثل على النا
لان هناك في العقد بينهما ببقاء المدة وتنقصة الارض كانت مستحقة له في المدة فلا يبره الجور
وهاهنا العقد ما شاول ما شاول المدة المذكورة فالنقطة فصارا للمدة لا سلم الا باجر المثل وان
اراد رب الارض ان يأخذ الزرع بتمامه لم يكن له ذلك لما فيه من الاضرار بالقابل وان اراد القابل ان
يأخذ به بتمامه كان له ذلك لانه يمنع من التزام اجر المثل فحاشا ان يبره بذلك ثم يقال لصاحب الارض
اتقعه فيكون بينكما او اقطعه بيمينه بيمينه او اتفق على الزرع كله واخرج في حشيتك بما ينبغي
من نصيبه لانه زرع مشترك بينهما في ارض اخرجها واذا اختلفا في ارض اخرجها بيمينه في
نصيبه الا ان لا يرجع بقدر نصيبه حتى اذا كان نصيبه من النقطة اكثر من نصيبه من
الزرع لم يرجع عليه بالنقل لان القابل ما كان يحرم على الاثنان فلا يكون له ان يبره الزيادة
بخلاف ما قد تظاهرت به كان يجوز على القابل ولو كان البذر من صاحب الارض فثبت له ان يزرع
بعد ما كرهما القابل وحسن لهما ما كان له ذلك ثم لا شئ للقابل من ارباحه لا يتقدم الا
بالتمسك والمسمى للقابل باذنه عليه بعض الخارج لم يحصل قال شيخ الامامة الشرجي رحمه
الله قال مشايخنا رحمهم الله وهذا الجواب في الحكم فاما بينه وبين الله تعالى يعني بان يبيع
القابل باجر مثل حله ولو كان البذر من قبل القابل فزرع الارض ثم مات المزارع قبل ان
يتحصدا فقال ورثته عن فعله فاعطاهم ذلك لانهم قايمون مقام المورث في الاجر
لهم في العمل ولا اجر لهم وان قالوا لا فعله لا يجوزون على ذلك ويقال لصاحب الارض انما
يرجع بنفسه النقطة في نصيب القابل منها جميع النقطة في نصيب الورثة لان هناك اختلفا
العمل على القابل متباينة حشيتك من الزرع في المدة لا بعد ما وقد انتهت المدة فكانت النقطة
بينهما بصنيتين وهاهنا المدة لم يمه الى اجزائها وكونه ولو كان البذر من قبل القابل فثبت له
الزرع بتمامه انتقضى وقت المزارعة فلا شئ اتفق والاخر غائب فهو مشطوع في النقطة لا جاز
لصاحب الارض على القابل فان زرع القابل الاجر الى القابل وصاحب الارض غائب فانه يكلفه
القامة البينة على ما ادا ما على ما ذكرنا واذا اخرجها مائة البينة وحيف السداد على الزرع
لان القابل يقول لم امرتك بالانفاق ان كنت صادقا فالنظر بهذا يحصل لانه ان كان صادقا
كان الاتري من القابل في موضعه وان كان قبل وجود الشرط وجعل القابل يمينه اجرم مثل نصف
الارض لان القابل قام مقام القابل فيما يرجع الى الله والله اعلم **الفصل الثالث في المزارعة**
يشترط فيها التعاملة وفي خلاف في المزارعة التعاملة اذا شرطت في المزارعة ان كان البذر
من قبل القابل فثبت وان كان البذر من قبل رب الارض جازنا ولو كانت التعاملة مقطوعة
على المزارعة جازنا من اهما كان البذر اما اذا كان البذر من القابل وقد شرطت التعاملة
في المزارعة فصورها رجل دفع الى رجل ارضا فبذلها بيمينه مزارعة على ان يزرعها القابل
بهذه او بالنصف على ان يقوم على الفيل فيسقيها ويبلغها واما قد تظاهرت به ان شرط
احدهما في الآخر يثبت فلما قلنا ذلك لان البذر اذا كان من قبل المزارع لا يبره الجور

بيل

الارض بنصف الخارج على ان يجر المزارع نفسه من رب الارض فيعمل التخليل ببعض الخارج من
التخليل خلاف ما اذا كان البذر من قبل صاحب الارض لا يمتنع وانما لا يمتنع عليه
لما في الخارج من المزارعة والمعاملة جميعا وصورة كون المعاملة متعلقة على المزارعة
رجل دفع الى رجل ارضا ايضا على تلك ارض البنت هذه الارض تزرعها بذكر وتلك
على ان الخارج من ذلك يعني ويملكه بغيره فادفع اليك ما فيها من التخليل متعلقة على
ان تقدم عليه وتقبله وتلحقه فادفع من ذلك يكون بينهما بصفان وقد وثقا بذلك
شئين متعلقة بهما لا يزل لم يحصل اخذ القعدة من ما عتقنا شرطنا في الآخر وانما جعله
معلقا على ان يجر من الواو للقط لا للشرط بخلاف الاول لان كلمة على الشرط تهم الخوي
انه لو قال ان يملك هذه الارض لانت بدم على اسك هذه المنة بما يملك ويتاذا كان القعد
فان يجر خلاف ما لو قال وان يملك هذه المنة قال مثل المنة السرخي رحمه الله ولو دفع
اليه ارضا وكرما وقال ادفع هذه الارض بهنك وتم على هذا الكرم والوجه واستقر هذا
القعد صحيح لما اشترانا اليه رجلا بستان ارضا بدراهم ليخدها مطعنه على انه ان فعلها
تزرعها حنطة حكم المزارعة من صاحب هذه البستان صارت واقعة القوي قال بعضهم
تفسد هذه الاجارة لان هذا مزارعة شريكت في اجارة وكان بعضهم لا يفسد وهذا الصحيح
واسم جوارب هذه المنة من يملكه ذكرها محمد رحمه الله ومثورة رجل دفع غلاما الى خايك
ليطعمه الجيالة حتى اشرك كل شهر بكنا على ان يعطيه الخايك بعت حمة اشرك كل شهر بكنا
فلا اجازتان جازتان وان شرطت احدا في الاخرى لان سقات الاجازتين مختلف فلم يتصور
اجتماعهما في وقت واحد فلم تكن اخذها مشروطة في الاخرى فكذلك فيما نحن فيه لو وثقا
التقديرتين مختلف فلا يتصور اجتماعهما في وقت واحد فلم يكن احدهما مشروطا في الاخرى
وان كان اخذها مشروطة في الاخرى قاله الله اعلم

فان كان البذر من قبل رب الارض فخرجت الارض رزقا كثيرا فقال رب الارض شرط
لك الثلث وقال المزارع شرطت لي النصف قال قوله قول رب الارض مع يمينه لان المزارع
يشتق عليه الخارج عمله بالشرط فيزيد في زيادة وصاحب الارض يملك القول قول المذكر
مع يمينه وفي المزارع التينة وسرع بينه وبينه المزارعة ولا يضار الى الحالات عند غلاتنا
رحمهم الله بعد استيفاء المنفعة حلوه من النايكة ولما عتقنا قبل ان يزرع شيئا عتقنا
ورب المزارعة ويهدي بين المزارع لان القعد لا يملك في جانبه حق لا يملك من القيد من غير
مذكر وصاحب البذر يملك من ذلك وكانت التين في جانبه الزم وان اقاما التينة قبل
الحالت او بعد الحالات فالتينة لينة المزارع رجل دفع الى رجل ارضا ليزرعها ببذره
ويقره على ان الخارج بينهما قال صاحب الارض شرطت لك بغيره فغيرا من الآخر وقال
الآخر بل شرطت لي بغيره قال القول قول صاحب البذر شرطت لك والتينة بينه
الآخر وان لم يخرج المزارع شيئا بعد الزرع فقال صاحب البذر شرطت لك بغيره الخارج وقال
صاحب الارض شرطت لي بغيره فغيرا ولي عليك آخر الارض كان القول قول المزارع
وان اقاما التينة فالتينة لينة المزارع ايضا وان اخلنا على هذا الوجه قبل ان يزرع كان
القول قول المزارع لاننا اقمنا ان البذر في يده فيكون القول قول ذي اليد مزارع دفع
الارض سنة فاكله الجراد او اكل الكثر وبني شي قليل فاراد المزارع ان يزرع فيها شيئا

فباقي من المدة فتعبر صاحب الارض قالوا يستطون كانت المزارعة بينهما على ان يزرع فيها رزقا
مقبولا ليس له ان يزرع بغيره وان كانت المزارعة غاشية متعلقة كان له ان يزرع فيها ما يشاء
من المدة تابعا وتلبي ان كانت المزارعة بينهما شيئا يزرع فيكون له فيها هو مملوك الاول
اذا وثق به بالشرط بالذم والشرط في التينة على خلاف هذا القول واذا دخل دفع رجل
دفع الى رجل ارضا على ان يزرعها حنطة فليس له ان يزرعها غير الحنطة وان كان ذلك
اعوان على الارض او اقل من رزق من الحنطة بخلاف ما اذا استاجرها ببذام يزرعها حنطة فزرع
بها ما هو اقل حررا بالارض من الحنطة حيث يجوز ويشترى الاجر وكذا لو كان حنطه الارض
تزرعها حنطه او تزرعها حنطة او قال تزرعها حنطة بالناما كل يحرق حتى لو زرع غير
الحنطة لا يصير غلنا هكذا ذكره في ولو قال تزرعها حنطة بالذم او لم
يذكر حنطه رحمه الله هذه المسئلة في المزارعة وذكرنا بحثنا رحمهم الله من قال يجب ان يكون
في المزارعة كذا وكذا ان البيع الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يعتبر هذا القعد لغيره
لان ثبات النوع مشروط بغيره المزارعة وليست بشرط في المعارضة والله اعلم بالاسباب

الفصل الرابع في التزوج والبيع والملك في المزارعة والمزارع

وانما اوردت هذا الفصل لدقة مثاله وان قل ونوعا قال شمس المنة ابو بكر محمد بن ابي
السرخي رحمه الله واذا تزوج الرجل المرأة بمزارعة ارضه هذه التينة ان يزرعها ببذرها
وتعلمها فاحرق منها ثوبا يمينها يمينان فالتكاخ جائز والمزارعة فائدة بستان ارضا اخذ القعدة في
الاجر والمزارعة لا تباع بطلان الزبط الفاتدة والتكاخ لا يبطل على قول ابو يوسف رحمه الله
البينة صحيحة ومداها اجر مثل بغير الارض وعلى قوله محمد رحمه الله النسبة فائدة ولكل
اجر مثلها الا ان يحاوزه ذلك اجر مثل جميع الارض فحينئذ لها اجر مثل جميع الارض لان الزوج
يذل منفعة جميع الارض بمقابلته بغيره وبمقابلته بغيره الخارج فيخرج منفعة الارض فليتها
باعتبار البينة بغير الخارج بمقابلته فادرا فان ما يقابل البضع من منفعة الارض
بمقابلته ومثل هذه الجهالة مائة صحيحة البينة فيكون لها ما هو مثلها كالزوج ورجلها على
لرب الا ما يمتنع بالاجر والرضا فليكون مداها منفعة جميع الارض ولهذا لا يباح ولا
الصدقة اجر مثل جميع الارض فان قلنا قبل الدخول بها كان لها في قوله ابو يوسف رحمه الله
بغير المهر وهو رزق اجر مثل الارض وفي قوله محمد رحمه الله لها المنفعة بغير المهر
وان زرع المرأة الارض رزقا فخرجت شيئا او لم تخرج جميع الخارج للمرأة لا يدرى
وعليها في قياس قول ابو يوسف رحمه الله اجر مثل الارض ولا صدقة لها على الزوج لانها استوت
منفعة جميع الارض بغيره فالتينة على الزوج الاكل من مهرها من اجر مثل الارض فيقتاضان
ويتراد ان الفضل ان كان وان كان البذر من قبل الزوج تزرعها على ان يدفع اليها ارضا وهما
مزارعة يا بغيره والمهنة بخلافها بالتكاخ صحيح والمزارعة فائدة والمزارعة فائدة
بغيره جميعا لان الزوج شرط لها بغيره الخارج بمقابلته البضع والمهر والمهر والمهر
الجنس والبذر وجوده على خطر لم يقع يمينه فان كان لها اجر مثلها بالناما بلغ وهو
الفضل بغيره المهر ان كان الشرط بمقابلته البضع بغيره الخارج فائدة بغيره
جميعا وحيث كان الشرط منفعة الارض او منفعة القابل بمقابلته البضع ففي صحة البينة
اجتلاف كما بينا حتى لا يزرعها على ان اخذ ارضا ليزرعها ببذره وعمل بالشرط للمرأة مهر مثل

مادة



قال شيخنا بلح رحمه الله ليس ذلك المبدأ صاحب النهر كما ليس له ان يسقي زرعه وذكر شيخنا
الشيخ رحمه الله الامع انه لا يمنع من هذا المقدار لان الناس يتوسعون فيه والمنع من
ذلك بعد من الدماء نهر يقدم في ارض رجل كان يحتاج الى ارض ان يسقي منه ارضه اذا كان
يقتر باصحاب النهر ولم ان يمنعوا رجل له غرض من نهر ارض اشترى ارضا اخرى فاشترى
من هذا النهر حبيب ارضه الاولى ليس له ان يجري للماء في الاولي او يجهل مكان الاولى وليس له ان
يسقي بحاله اوزرعاه في ارض اخرى الا ان علي الاولي ويسقي بها ثم ينقله الى اخرى فينقله
مرة بعد اخرى رجل له نهر خاص من الاودي في ارض له خاصة ليس له في النهر شريك خربت
ارضه فاراد ان يسقي الماء الى ارض اخرى فيسقيها فيقول قالوا ان كان هذا الاودي كثير الاصل
مناير الناس الذي لم انهار من هذا الاودي الى الماء ولا يضره ذلك كان لصاحب النهر ان يسقي
طائفة الى حيث شاء وان كان ذلك يضر باهل النهر لم يكن له ذلك بخاصة بين قوم لهم فيها ارضون
لكل واحد منهم عشرة احوه فاخذ كل واحد منهم نصيبه وساقه الى ارضه وكان في نصيب
احد منهم فضل على ما يحتاج اليه واحتاج افعاله الى ذلك كان شركا في اولي يدركه الفضل ان
لوا اشتغف من جميع نصيبه من الماء كان نصيبه طبع شركائه فلما كان هذا الذي فعل ماؤه عن
نصيبه ازاد ان يسقي ذلك الفضل الى ارض اخرى لم يكن له ذلك او شرعا شرعا فان لم
يرضوا كان بينهم على قدر انصافهم ولا يشبه هذا ما لو كان يهدى الماء عشرة اقل او اكثر في نهر
بين قوم فاخذ نصيبه من ذلك النهر كان له ان يسقي نصيبه الى حيث شاء من ارضه في ارض
ذلك النهر بشرط لا يرضى من نصيبه ولو كان الماء في النهر حيث لا يجري الى ارض كل واحد الا بالكر
فانه يهدى باهل النهر حتى يروا انهم ذلك لا قبل الاقل ان يسكنوا ان يسكنوا الماء الى ارضهم
في الاصل ما روي فيه بين ابن شعور رضي الله عنهما انه قال اهل السهل النهر اهل المله حتى يروا
بما تراه من ارضهم انهم ان يمشوا اهل الاودي من السهل فاعلموا في ذلك ومن يتركه طاعتهم
فواصله في بيانه في قوله صلى الله عليه وسلم صاحب الذابئة المملوك امير على الراكب لانه يمشي
بانتظاره وعلهم طاعته لطف العجيبة قال عثمان بن ابي لهبه البر ختمه الله حين ركب مع الخليفة
يوما فقدم الخليفة نحو ذابئة فاداه اياها القاضي الحقلي فقال يا امير المؤمنين ان ذابئة ادى
حرك طارت واذا تركت طابت وان ذابئة اذا حركت قطعت واذا تركت وقفت فلا منظر فان
البي صلى الله عليه وسلم قال صاحب الذابئة امير على الراكب فامر الخليفة بان يحل ابي
يوسف رحمه الله على حمله وقال حلي اياك في هذه الاهون من تملك على ولوان وحلا كره على
نهر ليقوم فاراد ان يكره فيشغلها عن موضعها يكون اكثر اخذها بغير ذكر في الكتاب انه له ذلك
لان هذا الكري يغرب في ملكه نصيبه والكره وعن الشيخ الامام شمس الدين الحلواني رحمه الله
هذا اذا اهل النهر كانت منسلة في الارض فامر بفتحها بالانكاس فو بالتبديل يعمدها الى الحالك
الاولي اذا علم انها كانت في الاصل نهر العينة فاراد ان يشغلها فانه يمنع من ذلك لانه يد
بهذا ان ياخذ زيادة على ما كان له من الماء وكذا لو اراد ان يرفعها وكانت منسلة في ارضه
او يهدى حق لا يرضى كان له ذلك ولو اراد ان يرفع في النهر ليقطع الماء في كونه اكثر مما كان
لم يكن له ذلك وعن ابي يوسف رحمه الله انه سئل عن رجل له نهر عظيم اذا دخل سركان ماؤه يمشي
كري بالجمع لئلا قوم كوة مفرقة فاحيا نهر او حيا نهر لم يكن شرب من هذا النهر يكره لهما نهر
من فوق نهر في موضع لا يملكه احد من الناس من ذلك النهر العظيم قال ان كان النهر الحاد

يضره

يضر اهل نهره فتراد بيننا في ما بين نهره ذلك ولكل واحد ان يمنع من ذلك فان كان لا يضر
باهل نهره ذلك ولا يمنع لان الماء في الاودي العظيم على اهل الاباحة لا يضره الا لبعض عالم يدخل
في المقام ولهذا اوضع المسئلة فيما اذا كرى نهر من فوق مروجها اذا اضر بعضه وكل واحد يكون
ممنوعا من الخاف الضرر بالغير قال محمد بن صالح ابا يوسف رحمه الله قل لا خير من اقل النهر
الحاج ان يتخذ عليه رحما بكرى لهما منه نهر ارضه وسيل بينه النهر ثم يعيده الى النهر
الحاج وذلك لا خير باقل النهر الحاج قال ليس له ذلك لما فيه من تحريم شرب النهر وكذلك
البيرو والعيون في نهر النهرين رجلين لهما نهر حرس كوي من النهر الاعظم واراد
احد الشريكين في اقل هذا النهر الحاج واراد الاخر في اقله فقال صاحب الاقل الى استدبني
مذبه لان ما هذا النهر يكثر وينبع الى ارضي وينزله ارضي ولا يصل اليك الماء حتى يصل الى
استدبني حتى ياتيك من الماء ما ينفعك ليس له ذلك وكذلك لو قال اجعل لي نصف هذا
النهر وذلك نصفه انا في بعضي شددت بينهما بدلي وات في حقتك تنفع لك ليس له ذلك ان القيمة
تمت بينهم بالكري فلا يملك احدهما نصف تلك القيمة الا ان يترافعا على ذلك فان ترافعا على
ذلك واقام على هذا التراضي ثم بدا لصاحب الاقل ان سعد كان له ذلك ان كان لعاره
والعاره ليست بلا زهد وسئل ابو يوسف رحمه الله عن رجل له نهر خاص ياخذ الماء من القرية
والذجلة والسيل فهو يضر في الروم يسقي بآبائه زرعه وكرمه فاجراه اثنان احدا الى ارضه
قبل ان يصل الماء الى ارض صاحب النهر كان لصاحب النهر ان يمنع واذا بقي صاحب النهر
عن هذا الماء اراد ان يمنع من ان يسقي ارضه وسئل ابو يوسف رحمه الله عن نهر بين
قوم ياخذ الماء من النهر الاعظم ولكل واحد من القدم من هذا النهر نهره فاراد احدهم ان يهدى
كوه ويقطع اخرى ليس له ذلك فرق بين هذا وبين رجل له دار في مكة فربا فارة فاراد
ان يحل باب الدار في اقل النهر او في اقلها اماها هنا حقه في الماء فانه يزاد والله اعلم
فوق اقل نهر كوي النهر وحده الاشياء اعلم ان النهر ثلاثة منها ما يكون كربة
على الشيطان ومنها ما يكون كربة على افعاب النهر واذا استغوا يجبرون عليه انا الاول
هو النهر العظيم الذي يدخل في المقام كالقناة والسيل اذا اختلج الى الكري في اقل
شبه فذلك على الشيطان ومنها ما يكون كربة على افعاب النهر يكون من بيت المال فان لم
يكن في بيت المال مجرى النهر على كربة ومخرجهم امله وانما النهر الذي يكون كربة واصلاحه
في اهل النهر واذا استغوا اجبرهم الامام على ذلك فهو النهر العظيم الذي دخل في المقام
شبه وقيل في كوي وانما النهر الذي يكون كربة على اهل النهر ولو استغوا لا يجبرون وبطل
في النهر الحاج قال يعظم ان كان النهر بعينه فادونها او ملكه فادونها او ملكه فادونها
فمنه نهر خاص يشتمل المنفعة وان كان النهر لما في العشرة فو عام وكان يعظم ان كان
الما دون المائة فهو خاص وقيل ان كان الما دون الثلث فهو خاص وقيل ان كان الما دون
الثلث فهو خاص واشتق ما قيل فيه ان يقول الى رأي المجتهد حتى يحد ابي الاقارب شيئا من
في النهر اراد ان يرفع النهر الكري واشتق الباقون قال يعظم وهو ابو بكر الاشكاف
رحمه الله يجبرون على ذلك وذكر الحنفية رحمه الله في النفقات ان القاضي يامر الذين
كلوا الكري بالكرى فاذا فعلوا كان لهم منع الآخرين من النهل فاع حتى يدفعوا اليهم
حصصهم من نهر الكري وهكذا روي عن ابي يوسف واذا اختلج الى كوي النهر قال

ابو حنيفة رضي الله عنه يهدي بالكري من أملا النهر فاذا جاوز الكري ارض رجل دفعت عنه
مونة الكري وكانت المونة على من يتي من أصحاب النهر وقال أبو حنيفة رحمه الله يكون
الكري عليهم جنتا من أول النهر إلى اجرة خمسين شرب والأرض التي لا يجرى فيها قبل الجنتا
من الكري لهم لا يجرىون والفتوى على قول أبي حنيفة رضي الله عنه فان كانت قوة النهر
بأرضه غادرت أرضه نكذبة النهر إلى قوة النهر إلى أرضه قبل يقطع عنه الكري على قول أبي
حنيفة رضي الله عنه فان كانت قوة النهر بآرضه يقطع على من يقطع وقال بعضهم لا
يقطع مالم يجاوزوا أرضه وهو الصحيح وتبي جاوز الكري أرضه قل له ان يقطع المأثاق
بعضهم يقطع وقال بعضهم لا يقطع مالم يجاوزوا أرضه ان يقطع وقال بعضهم لا يقطع
حتى يبيع الكل لأنه لو فتح قبل ذلك يقطع بالمأثاق الشراكا لهذا قال المتأخرون رحمهم الله
يهدى بالرعي من أسفل النهر ومن خسر من أبادن الإمام في موضع لا حق لأحد فيه عند أبي حنيفة
رضي الله عنه لا يقطع له حرجا وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يقطع النهر حرجا من الجانبين
وحرم النهر عند ما يتدفق من النهر ولو خسر بغيرا في المنازة او في موضع لا يملك أحدا
بأذن الإمام كانت له ولا يملك البور أو يكون ذراعا حرجا يكبر ما روي الرضا عن
زهري الله صلى الله عليه وسلم ان قال حرم العين حرجا مائة ذراع وحرم بئر العطر
أربعون ذراعا وحرم بئر الناصح ستون ذراعا قال أبو حنيفة رضي الله عنه حرم بئر الناصح
أربعين ذراعا وقال صاحبنا يقطع ذراعا وحرم حرجا ثمانين ذراعا في أرض
ساحة ثلاثة أذرع ولو احتكر رجل قناة بغير إذن الإمام في سفارة وشاق المار في أرض
فأحيها فانه يحصل ثمناته وخرج مائة حرم يقطع ذراعا ويصلح وهذا قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله فاما عند أبي حنيفة رضي الله عنه إذا فعل ذلك بأذن الإمام يقطع للوضع الذي
يبيع المأثاق على وجه الأرض ونسبيل وان كان بغير إذن الإمام لا يقطع لأن عند أبي حنيفة رضي
الله عنه من احتكر نهرًا لا يقطع له الحكم والفتاى الى ان يقع المأثاق على وجه الأرض بمنزلة
النهر فاذا وقع المأثاق على وجه الأرض يصير ذلك الموضع بمنزلة العين فيقطع له حرجا فلهذا
قال يقطع الحكم للوضع الذي يبيع المأثاق على وجه الأرض لأن في الكتاب لم يبين مقدار
ذلك لكن يقطع حرجا على قدر ما يصلح لأنه لم يجد في هذا ايضا والله اعلم **الفصل**
الثاني في الشرب واصلاح الشرب والخصومة فيها اصل في الشرب ما روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال لا تشعروا أحدا ما قولا ولا نارا فانه مثاقيل بالمقربين وقوة بالمستغنين والعقري
هو الذي في زادة والمتبعين هو المعطى المحتاج وإذا كان لرجل نهر أو بئر أو قناة
وليس له ان يمنع ابن السبيل ان يسقي منها ويترى ويسقي ذابته ويعذرة وشاة فان ذلك من
البقة والبقة عندنا الشرب لبي آدم والبهائم وهذا ان الحاجة إلى الماء تنجد لكل وقت والإلهام
لا يملكه لصاحب السحاب المار بكل زمان وإذا كان لرجل حدود مجرى في الماء إلى أرضه
ومنع ذلك الحدود صاحبها شاة إذا شرب منه الماء انقطع الماء لكثرة المواشي ويكثف ماء
الحدود انقطع المتأخرون رحمهم الله في هذا الفصل منهم من يقول هذا من السنة وليس
لصاحب الحد ولا ان يمنع من ذلك وأكثر على أنه لا ان يمنع على مثل هذه الصورة لأن البقة
تأخذ قطع حتى صاحب النهر وهذا ليس كذلك وكذلك الرجل اذا سقي جاله أو بقره من نهر
رجل وصاحب النهر يمنع من ذلك لما يخاف من حرب النهر وفتاد المسألة له أن يمنع

بما ذكره

من ذلك حتى البستان من نهر البقة قبل رخص فيه لكن هذا خلاف ظاهر الرواية ولا ينبغي به
التوفي من نهر البقة قبل مجرى وقيل لا يجوز وقيل ان كان الماء كثيرا جاز ان كان قليلا لا يجوز
وقيل لا حق فيه ان يقال لا يجوز وكذلك بعد الشرب حتى الحياض لا يجوز منها التوفي كقول هذا
الحياض المجرى للشرب يمنع الانسان من التوفي منها وهو الصحيح ويجوز للانسان ان يحمل ما يشاء
إلى بيته للشرب اهله قالوا هذا في الماء دون الجهد **فروع اخرى في اصلاح الشرب**
والخصومة فيها هو كبير سبع فيه نهر صغير لحرب قومه النهر الصغير فازادوا اصلاحا
بالجهد والجهد ما اصلاح على ما يجب النهر الصغير لانهم الذين يقتنون به والغرم على من له
العم بمرورهم يخرج منه الماء فيسبيل في مجرى من المجريين قابل من خشب يفتح احياها
ويسبيل الماء احياها قال أهل المجري الذي لا يبي فيه ما عند فتاد الحياض لاهل المجري الآخر عن
سديدان جعلوا مجرى من التورة والأجود لهماك الماء ليعلم تعيين الله الاصلاح عليهم
فأوجب عليهم تعيين الموضع القابل بما يمنع عمل حق غيره وما زاد على ذلك عن ويشبهه
نهر كبير ونهر صغير بينهما ماء احتج إلى اصلاحها كلا صلاح على أهل الرعي والفقير عليهما
يقفان لا يغير نهر الماء وكثرة حصار بين رجلين حوله بين احدهما حوله لأجلها أكثر من حوله
الآخر واحتج إلى التفقة وتوابعها يقفان نهر يدار رجل يتأني القدر البقي من ضايه الى وتلوي
الجدار يتعدى من التلوي الى دار المرأة وفي ذلك حرج فاحش وان لم يكن التلوي ملكا لرجل
اما للنهر مجرى في داره والماء قبل البقة وكل من كانت له سقته فله في اصلاح النهر دفع المقر
عن نفسه كذا ذكره عن الفقهاء الى بكر وامي التاييم رحمهما الله ان اصلاحه على اصلاح المجري
وبه اخذ أبو الثنت رحمه الله وبه يفتي رجل له مجرى يدار رجل فحرب المجري فاحص صاحب الدار
صاحب المجري باصلاحه لا يجبر صاحب المجري على اصلاحه وهذا الرجل له مجرى على سطح رجل فحرب
السطح لم يكن لصاحب السطح ان يأخذ من صاحب المجري باصلاح نهره فان كان النهر ملكا لصاحب
المجري من الماء الذي تجري في النهر ملكه فوالذي يقطع النهر ملكه فيكون اصلاحه عليه وبه اخذ
الفقهاء أبو البت رحمه الله وفي غيره نهر لكمة مغيثة وكان يصعب في ذرفة ثم يسبيل منها إلى البكة
التي وقت الموت عليها واستقر النهر في البكة فلو كان يرموه من غلة هذا الوقت فانه
لا يرم انما يرم بها النهر الذي يجري في البكة الموت فلو كان المأثاق من النهر العظيم
ويسبيل الى قضاء ليس عليه ساربه وبمسقه ثم يسبيل من القضاء الى البكة للموت فلو كان يرموه
الى البكة الموت عليها والفرق بينهما ان يقال ان في الوجه الأول النهر الأول يقطع في البكة
فأذا لم يكن بينهما نهر فان النهر من اعلاه الى ان يجاوز البكة الموت فلو كان يقطع في البكة
الموت فلو كان يقطع في البكة الموت فلو كان يقطع في البكة الموت فلو كان يقطع في البكة الموت
من تجريب لولم يجرى حاز الحفر منها وبه يفتي وإذا اختلف أصحاب النهر في الشرب
ولا يجرى كيف يؤيبنهم على قدر اراضيهم أيضا فان النهر انما يراى في الميراثين وهذا خلاف
الطريق اذا كان بين جماعة ودار احدهم او بين من دار الباقين لانه لا يقطع بذلك
زيادة في الطريق لأن السطرى الى الدار الصغيرة فلو ساد في البنية وثبت اليك وليس
كذلك لأن قدر ما يسي به الأرض الكبيرة فوق ما يسي به الأرض الصغيرة رجل له أرضان
على نهر احدهما اعلا والاخرى اسفل فادعيا من حرب احدهما من هذا النهر وأمكن الشراكا شرب
أحداهما من هذا النهر يعني ان لم يكن شق ذلك الأرض من نهر اخر فاقول لصاحب الأرض لئن

لما شاهد له ان الارض لا تكون بشرب ظاهر رجل له ارض على شاطئ النهر العام كان للنعامة
المروزة في هذه الارض للبقعة واصلاح وما اخبره ذلك و ليس لصاحب الارض منكم من المروور
في الرضه اذ لم يكن له طريق غير ذلك فرفق بين هذا وبين رجل له ارض بها شجر لرجل اذ
صاحب النهر ان يدخل ارضه ليقتل منه كان لصاحب الارض ان يمنع من الدخول في ارضه
وكذلك النعامة والبر والنعمة لا ضرورة في الدخول والقطر الى ارضه منع النعامة
من تحصيل شغلها وانه عسى يظن النهر خلاف ما تقدم من الضرورة ثم عام وقد يحمل
الفرق الخاص بوضع الضرر الخاص رجل ادعى في ارض رجل لنفسه نهر او صاحب الارض ينكر فان
كان الماخر ايا الى ارض المدعي وقت الضرر كان القول قول المدعي وان لم يكن جارا ليا ارض
المدعي وقت الضرر كان القول قول صاحب الارض ينضم المدعي بينه ويكون النهر
مختورا اية ارض المدعي لا يحصل حجة للمدعي لان ذلك محذور شبهة والملك استعمال رجل ادعى
ارضا واقام شاهدين انها لم يذكر الشرب فانه يعني بالارض وحدها من الشرب ولو شهد بالشرب
دون الارض لا يعني له بشي من الارض تنوع عظيم لاهل قري لا يحصون فادعى قوم شواهم ان هذا
النهر كرمي معلومة لا يعني اقلها واما النعامة على ما ادعى والمدعي عليه لا يحصون فزعم الصغير
والكبير القايب وانما حصر واحد منهم قال محمد رحمه الله اذ كان النهر بهذه النعامة يجوز النعامة
بذمعي واحد من المدعين على واحد من المدعي عليهم وان كان النهر لغيرهم فمختوم مختومين
لم يفتع عليهم عند حصر واحد وانما يعني على من حصرهم خاصة نهرين قوم لهم عليه ارضه
ليضم عليه شواهي واللعن دوال واللعن ارض ليعتبر ارضه على هذا النهر والنعامة ولا ينافي
وليس لها شرب معروف من هذا النهر ولا من غير احصوا بها ادعى صاحب الارض ان لارضه
شرب من هذا النهر وهذه الارض على شاطئ النهر وكن في كتاب ان النهر في النعامة يكون بين
أصحاب الشواهي والدوالي لا لأصحاب الارض وفي الاستحسان يكون النهر بينهم على قدر ارضهم
التي تكون على النهر وان كان يعرف لشرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف فاشاعلم
المقطع رجل له شرب ماء ومليته ومن لم يسبح على دينه
ان كان يكون شربة ارض ويتبع ان في حال حيوة لا يجوز بيعه فكذلك بعد وفاته وكل ما عا
ترجم الله تعالى ان الامام ما اذ يصنع هذا الشرب بينهم من يقول بخلافه جرحا وجمع فيه ذلك في كل
لويد ثم يبيع الما الذي يبيعه فيه ممن معلوم ويعني به الذين قال الشيخ الامام شمس الامية
الرحي رحمه الله الامام عدي ان يطلب صاحب ارض ليس له شرب فيضم ذلك الشرب الى ارضه
ويبيع برضاه ثم ينظر الى قيمة الارض بدون الشرب وبيع الشرب فيجعل تفاوت ما بينهما من الثمن
الى قسما بين الميت وما زاد ذلك لصاحب الارض وان لم يجد ذلك اشترى على بركة هذا الميت
ارضا بغير شرب ثم قسم هذا الشرب اليها وبها ما خرف الثمن الى قسما بين الارض المشتراة وما
نقل قسما بين وبين الميت رجل ادعى بان ينفذ في شرب ارضه فهذا باطل لان حاجة
المساكين الى الطعام دون الما واما يحتاج الى الشرب من له ارض وليس للمساكين ذلك
وان ادعى من يتي ارض فلان يشربه يوما او شهرا او سنة اجون ذلك من ثلاث وان مات
الذي له الوصية بطلت وصيته بالشرب قال وهي بمنزلة الخدمة اذا اوصى بخدمة عبده
بل انسان مات الوصي له بطلت الوصية ادعى شربا بدون الارض واقام على ذلك بينة فنقل
ايشحبا ولان امرأة اختلفت من زوجها على شرب بغير ارض كان باطلا ولا يكون

له من الشرب شي ولكن الخلع صحيح وعليها رد ما شاق اليها زوجها قال شمس الامية رحمه الله تعالى
اذا كان خاتما وانفق اصحاب النهر على ترك المكري في ظاهر المذهب لا يحرم الامام على المكري
وقد ذكرنا وقد يعنى المتأخرين ورحمهم الله يحرم على ذلك حتى اصحاب السدة في النهر خشيش
بينه في ارض انسان من غير ان يكون مباحا لكل من يأخذه الا انه لا يباخذ ارضه الا باذنه
قال كان يجره ذلك في موضع اخر يكون لصاحب الارض ان يحبس ويدفع اليه واما ان
تادن لي في الدخول ومعنى الشربة في النار الشربة في اصطلاح كلامه اذا اذ ان
يقتل على بنار غيره او باخذ شرا من نهر غيره كان له ذلك ولا يثبت له ان ياخذ نهر الماء الحمد
لان ياخذ شيئا من نهره ولا يضم به كان له ان ياخذ بغير استاذان وقيل له ان ياخذ من
النار ما لوحدت صارت وماذا ولا يثبت له ان ياخذ ما لوحدت وما رت فما وتب من الاحياء
عنده محمد رحمه الله في النواذر ان احيا الارض لا يكون بالشيء هو الكراب وانما يكون بالنعامة
البذر والمزانية قبل النعامة البذر منها واحيا البذر باجر الماضية واحيا البذر الماضية
وفي ظاهر الرواية اخذوا النهر وشماها يكون احيا وكذا اذا احوطها وسماها بحيث
يعم الما يكون احيا وان وضع الاحجار حولها او حفرها من الخشيش والشوك وجعل حول
الارض سدرا حيا يكون ذلك محورا ولا يكون احيا واذا فعل ذلك كان هو احيى باحيائها ما لم
يجمع عن ذلك يقول عمر رضي الله عنه ليس للمحور بعد ثلاث بيوتين حتى وهذا الذي ذكرنا بطريق
الديانة اثنى على الحكم اذ احياها من سد النهر بان الامام كانت له رجل احيا ارضه فاسمى ثم جاءه
انسان واحيا ارضه فاسمى حتى احاطت ارضه بالنعامة كان له ان سطر الى ارضه من الارض
الى ارض التي احياها اخر فان جاز اربعة واحيا كل واحد منهم جازبا منها حتى احاطت احياهم بها كان
له ان يسطر النعامة وعلى نهر النعامة انها ويغار مفتوحة النعامة تدخل الما في النهر القسما
وقد بددك ارض قوم قال الشيخ الامام طهيرا الذين المرغيناني رحمه الله يكون ضامنا لانه
اخرى فيه الما رجل يتي ارضه وارسل الما في النهر حتى جاوز ارضه وقد كان ظن رجل
في ايشل منه في النهر فزانيا قال الما من النهر وسال وعمرى به فصر رجل بالنعامة على من احدث
في النهر وليس على من يسل الما ان كان له في النهر حتى والله سبحانه وتعالى اعلم بالشواب
كتاب الشرب هذا الكتاب يشتمل على فصلين
الفصل الاول في بيان للكران واحكامه **الفصل الثاني** في طبع القصيد وفيه صفات البكار
اما الفصل الاول الخرا التي هي من ماء العنب بعد ما اشتمت وفلا وتذت بالزبد واتقن
السلامة هذا والاصل في تحريمها قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انما الحمر والميسر الهية حوسب
نزول هذه الآية هو قال عمر رضي الله عنه ما روي انه قال ليربوا الله على الله عليه وسلم الحمر
مثلة للمال من ذبيحة للفقير فادع الله منها لنا وجعل يقول اللهم بين لنا في الحمر بينا شافيا فنزل
قوله تعالى رسالوك عن الحمر والميسر الآية فاستمع منها بعض الناس قال بعضهم يصيب من شفاها
فندفع الما منها فقال عمر رضي الله عنه اللهم رسالوك في البيان فنزل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى كما ربي فاستمع بعضهم وقالوا لا خير لنا فيها فنعنا من الصلاة وكان بعضهم
يل مصيب منها في غير وقت الصلاة فقال عمر رضي الله عنه اللهم رسالوك في البيان فنزل قوله تعالى
انما الحمر والميسر والافاقب والازلام الى قوله فويل اتم شهون فقال عمر بن الخطاب رضي الله
عنه ان شربنا وتان على الله عليه وسلم اذ اوضع الرجل قد خامر فمر على يديه لعنته الملائكة

رحم الله لاسده سنة اذا قصدتها وتركها منزلة وقال ابن مقاتل رحمه الله لو اعطيت الدنيا
بحدودها ما شربت المتكرو ولا اعطيت الدنيا بحدودها صحت حرمة بيبعد التمر اذا كان
مطبوخا وحكي عنه ايضا انه قال ان احرم من العاقلون ثم احيا ذلك سبع مزايا احب الي من
ان اشرب النبيذ وقال ابو يوسف رحمه الله لو فعل ذلك لطلب السكر فالتج الماول عليه
حرام والقعود عليه حرام والمشي الى القعود حرام واما سمع فهو حرام عجب ثم اختلفوا الى
تكميله قال الحارثي ابراهيم رحمه الله فزعصير العنب يغيب فيه الماء يطبخ قبل التخليل
حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلث فيكون الداهي من العصور اقل من الثلثين بخلاف شربة ماء دام
حلو فان غلا واشتد وقذف بالزبد يحرم شرب قليله وكثيره وقال بعضهم الصبح الحدي وهو ان
يصب الماء على الثلث ويترك حتى يشد وذاك ابو يوسف بكثرة ما شعله ابو يوسف رحمه
الله وهل يشترط لرباحه هذا ان يطبخ اذ في طبعه بعد ما صب عليه الماء قبل التخليل في
الشدة اختلفوا في الثلث فان غلا واشتد حل شربه عالم بكر فان شكرته نكح وقال
الثاني رضي الله عنه يتناول فطرة منها واما الجمهوري فهو الذي من ماء العنب اذا صب
عليه ويطبخ اذ في طبعه حل شربة ماء دام طرا عند الكل واداعلا واشتد وقذف بالزبد
فهو الباقى بخوا فان صب الماء على عصارته بعد ذلك وعصر واشتد المائنة فلهوا واشتد
قال بعضهم يكون بمنزلة الحرق في جميع الاحكام وقال لا يكون حكم الحرق والله اعلم بالحوادث
السوق الثاني في تصرفات العنب وتصرفات البكرات القدر الذي يطبخ فيه العنب
قد رقاها من طعمه غير مسمره وجداها المحيط بها مستديرة ارتفاعه في ارتفاعه وارتفاعه في
ثلاثة اجسام متساوية فلهذا يطبخ الى ان يذهب ثلثه وترجع الباقى في القدر الى العلامة الباقى
ويبقى ان يطبخ فلهذا منقول غير منقطع فان انتفع القلي قبل دهاب ثلثين العنب لم يعب
الطبخ حتى تم دهاب ثلثين العنب فالواحد على وجهين ان اعيد قبل تغير الطبوخ وحذوف
المرارة وغيرها كان حراما لا به تعدد ان يعمل بمنزلة الطبخ الموقوف وعن ابو يوسف وجه
الله اذا طبخ العنب ثم برد قبل ان يذهب ثلثه ثم طبع حتى تم الداهي ثلثين العنب فيه
عن محمد رحمه الله لا يابس به وقال محمد رحمه الله في العيون اذا دأطج ولم يذهب ثلثه
حيث تركه فبرد ثم اداوه الى النار بعد ما تركه ولا كان طخاله عصيرا فلهذا قد رد ذلك من غير ملاب
بشيء وان كان لا يظن في تعدد ذلك فلا يابس به والشوي على القول الاول قد صب فيها ثلاثون ذوقا
وذهب منها باقلع خمسة ذواق وزرع فيها ثلاثة ذواق وعرفت ذلك بعلامات وخطوط كانت
على حمار القدر الى كثر يرد الباقى حتى حل ثباته ان القدر الحلال من اثنين وعشرون ذوقا
من خمسة وعشرين ذوقا فما خد من الباقى وهو اثنان وعشرون ذوقا فلهذا ثمانية
ذواق واربعة احماس وذوق فاذا رجع الباقى الى القدر حل وتخرج هذه المسئلة
بظن ان النسبة ان يقال النسبة عشرة الى خمس وعشرين كنسبة المجهول الى اثنين
وعشرين ونسبة عشرة الى اثنين وعشرين بنسبة اثنين الى واحد وذلك ثمانية ذواق واربعة
احماس وذوق او تقرب احد الطرفين وهو عشرة في الطرف الاخر وهو اثنان وعشرون فيكون
الكل مائتين وعشرين فلهذا المبلغ على الواسطة المعلومة وهي خمسة وعشرون ذوقا ثمانية
اربعة احماس وهو ما قلنا وعلى هذا نظيره وكما هذا من ذلك رجل صب عشرة ذواق
عصير في قدر فطبخ فلهذا قد رد بالزبد جعل باخذ ذلك الزبد وبجمله فلا قدر وكان دورا لغيره

يطبخ الباقى بعد ذلك حتى يحل خواصه الباقى حتى يبقى ثلاثة ذواق وقد قلنا الباقى بعد الذوق
الذي اخذ من الزبد ان ما اخذ من الزبد جعل كان لم يكن ان الزبد ليس بعصير فصار كاشنة
حتى يعبد دورا من ماء ولم لا يعتبر الماء وانما يعتبر ان يذهب من العنب ثلثه رجل صب في قدر
عشرة ذواق عصير وعشرون ذوقا من ماء واما طبعه فانه ينظر ان كان يعلم ان الماء يذهب
او لا يورقته ولطافته يطبخ حتى يذهب كل الماء او لا ثم يذهب ثلثه وذلك خمسة وثلاثون ذوقا
نظما وهي ثلثه وثلث وكان محمد رحمه الله يترك او لا ان العنب على نوعين نوع منه ما لو صب
فيه الماء ويطبخ يذهب الماء او لا ونوع اخر اذا صب فيه الماء يذهب ان ماء فعل الجواب
تفصيلا وجعل الجواب ان الماء اذا كان اسرع ذهابا يطبخ حتى يبقى ثلث العنب كما ذكرنا وان
كان يذهب ان ماء فانه يطبخ حتى يبقى ثلث الكل والله اعلم **نوع اخر في تصرفات البكرات**
الشكران من الحمر والاشربة المتخذة من التمر والاربيب نحو النبيذ والثلث وغيرها منذنا يتخذ
فمراته كالطلائ والصلقي للثاق والامرار بالذين والعين وتزوج العنب والبقيرة والام
يستقراض والحببة والقدرة اذا قبضها الموقوف له والمصدق عليه وبه اخذ قاضية المشايح وجمهور
الله وعن ابي بكر ابن احمد انه قال يستند من السكران كل ما يستند من المزل ولا يبطله الشرط فان
تلايند منه التبع والير او يند الطلاق والعتاق والامرار بالذين والعين والحببة والقدرة
وتزوج العنب والبقيرة ولا يصح رذته استحيانا لان الكبر واجب النبي والامداد وذوي
ان رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في خلافة كل يابا الكافرون وحذفت منها
اللات فانزل الله تعالى قوله يابا الذي لم يأت الا بقرى القلاء وانتم سكاوي حتى تملوا اما تقولون
شاة مؤمنا واذا سكر من نبيك القيل او الدرة وتاسر الجواب قبل ثلثه تصرفاته اختلفت
المشايخ وجمهور الله فيه على حسب ما اختلفوا في اجاب الحسد واعلم ان المشربة المتخذة من الحبوب
والاحاص والرماد والشهد والفاييد والعتل على غرارها ما دام طرا اما اذا غلا واشتد
فان كان مطبوخا او في طبعه فلي قول ابي حنيفة فابي يوسف رحمهما الله على شربة وعلى قول
محمد رحمه الله اختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم على شربة ما دون الشكر وقال
بعضهم على شربة من القاصي ابي حنيفة رحمه الله انه قال وجدت رواية عن محمد رحمه
الله انه قال اكرم هذا اذا طبخ هذه الاشربة اذ في طبعه اما اذا لم يطبخ حتى غلا واشتد
فان على شربة عن ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما روايتان في روايته يشترط الإفحام
اذ في طبعه كما في بيع الزبيب وفي رواية لا يشترط وبه يعني اما الشكر منها حرام بل لا يحتاج لكن
محمد في الشكر منه اختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يحل الا ان يشد
بما ليس من اهل الحمر فكان كالبغ والبن الرماك او البكر من البغ والبن الرماك حرام ولا يحل كذا
هذا وهكذا نفس شمس المنة الرحي رحمه الله ولو بكر من البغ لا يستند تصرفاته ان يقاد القدر
شرع زاحوا لا حاجة اليه ان الطبع ما يستند عنه ومما لم يرب وابي حنيفة في شربة
وعلى عن ابي حنيفة وبشيان رضي الله عنهما ان من شرب البغ او شرب الحما كالي من شرب علم ما
هو شرع وان لم يكن علم لا ينع وكذا لا شرب شرابا طاولا لم يوانته فصدع قد ذهب عنه نظا قال
محمد رحمه الله لا ينع في الفضلين وهو الصحيح وعن محمد رحمه الله ان من اكره على الشرب والظن
حتى شكر فطلى ينع طلاقه ان رجلا لذة والعصير انه لا ينع الا لكل بالطلاق اذا ايسر
وظل قال شذا رحمه الله لا ينع والصحيح ينع والله اعلم بالقوا

بفتح القنص تحت البيع أربع وان فتح قبل القنص فتح ولذا كان المشتري مكرهاً والبيع غير مكره
فليكن واجبهما حق البيع قبل القنص وبعد القنص يكون البيع إلى المشتري دون البائع
ولذا كان مكرهاً وقبضه المشتري وباعه من غيره م وسرعني سأخبره بالبيع ان يفتح
وان اجاز واحد من العقود جازت العقود كلها ما قبله وما بعده ولو اعنى المشتري المجرى
قبل اجازة البائع جاز العتق على من اعنى قبض أو لم يقبض فان اجاز البائع البيع الأول لا يفتح اجازة
وكان له الخيار ان شاء ضمن المشتري الأول وان شاء ضمن غير فان ضمن المشتري الأول جازت
المبيعات كلها وان ضمن غير ما يجوز كل بيع بعده ذلك ويبطل كل بيع كان قبله ولذا كره الشطرنج
رجل على الشرا والقنص ودفع الثمن والبيع غير مكره فلما اشترى المكره وقبضه اعتقه أو ذبحه
أو كانت أمته فوطيه أو قتلها بشهوة كان بشره ولذا ان المشتري لم يقبض حواشيته ولا اعتقاه
مقابل القنص كان اعناى البائع أولى ولذا كان البائع مكرهاً والمشتري غير مكره لا يفتح اتفاق
المشتري قبل القنص ويصح بعد القنص فان اجاز البائع البيع بعد ما اعنى المشتري يستند البيع
ولا يستند العتق قبل القنص ولذا كان البائع والمشتري مكرهين فان اجاز من غير اكرام جاز وان
اجاز احدهما بطل خياره ونفى الاخر على خياره ولذا كره على بيع جارية ولم يفتح احداً فباعها من ايمان
كان فاسداً رجل اكره على شراء جارية بفسحة الف درهم قيمتها الف فاشترها بالكه من عشرة
الف اكره صاحب الجارية على بيعها بالف قيمتها عشرة الف فباعها باطل من الف جاز استحساناً
وهو قول غلامنا رحمهم الله ولذا كره على بيع جارية بالف فباعها بدنانير قيمتها الف درهم وقد
البيع في قول غلامنا رحمهم الله ولذا كره على بيع جارية وجاه في قوله ذفر رحمهم الله ولذا على البيع
بالت درهم فباعها بدينار او بجيوان قيمته الف درهم عند البيع والله اعلم **المسألة والقرار**
والاقرار والاستقاط رجل اكره على هبة جارية بعبد الله فباعها بعبد الله وزيد جازت
الهبة في هبة زيد وبطلت في هبة عبد الله ولذا كره الرجل على هبة بعت داره فوهب
كلها تجوز الهبة على البيع ولا يكون اكرهاً على التسليم حتى يوافق مكرهاً ويحل ظاهراً لا تحتجب
الهبة جارية ولذا كره على هبة الدار لرجل فتصدق بها عليه واكره على التصديق بها عليه
فوهبها له ذوابم مخزوم منه أو اجبني جرداً من الهبة غير القعدة ولا امرأة بالهبة فحلها أو
مرهاً كان باطلاً لأن العلي والعري هبة تذهب الانفاً مختلفة والمتعقد لكل واحد ولذا كره على
الهبة والتسليم فوجب على عوض وتساوياً كان باطلاً وكذلك لو اكرهه على البيع والتسليم فوهبه
على عوض وتساوياً كان بعد التناقص الهبة بشرط العوض بمنزلة البيع حتى يثبت فيه احكام من
بيع فيكون محبباً إلى طلب المكره منه في المعنى وان خالته في اللفظ على الهبة والتسليم ففعل
بوجهه الموهوب له لغير اكرامه فقبله كان اجازة ولذا كره الرجل على ان يقر بثلثان بالف درهم
مكرهية لا يبيع استحساناً ولا يلزمه قدوماً كان مكرهاً ولذا كره لبيع نخل أو قصاص أو شاة
ان باطلاً وكذا لو اكره ليقبض بفضة أو اطلاق ودية فاقبل لا يفتح اقراره والتاخي وجلا
يقبضه أو يقبل رجل عمداً او قطع رجل عمداً فاقبله بثلث أو قطع ان كان الميرموضوناً بالصلح
الشهاد مقرره فابده يضمن من التاخي ولا يضمن منه استحساناً فان اكره على ان يقبل بالمال
ل بعضهم أو اكرهه فهدا ببايعان منه القرض القنص يكون اكرهاً فلم يذكر بعد رحمهم الله وذلك
لذا قال وهو مشغوف إلى رأي الحاكم اما الغريب بسوط واجد وعبد يوم واجد أو قيد
يوم واجد لا يكون اكرهاً إلى الإقرار بالالت ولوان رجل لا يجب له على رجل حق من مال او كمال

ينهز أو غير ذلك فأكره بوعيد على أوجن حبس حتى أبراه من ذلك كان باطلا لأن جهة الإبراء لعمارة المرحا
 وهذا لأن الإبراء الذي قال كان استقلا لكن بينه مفتحي التملك ولهذا يريد بالود والإبراء الكيل
 فروع الإبراء الإسهل والكتلة بالنفس من حقوق المال لأن حتمها باعتبار دعوى المال ولهذا لا يفتح
 البراءة في الفصول مع الإكراه كما لا يفتح مع التمك وكذلك لو أكره على تسليم الشفعة من باب التجارة
 كما لاخذ بالشفعة ولهذا ملكت المادب والوجي يقول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله ولو كان
 الشفع حين علم بها أراد أن يتكلم بطلبها فأكره على أن ينطق بالطلب يوما أو أكثر كان على شفعية إذا
 خلا عنه فإن طلب بعد ذلك وإلا بطلت شفيعته والله أعلم **الإكراه بالقتل وقطع الطرف**
والمرشاك وإتلاف المأب وإذا بعث الجليئة عاملة إلى كورة قال ليرجل لتقتل هذا الرجل
 بالثيف أو تقتلن لا ينبغي للمكره للمأور أن يقتل ولكن مع هذا إذا قتل فاقود على الأمر المكروه
 في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وقال زفر رحمه الله القود على المأور المكروه قودا واحدا ولو
 نجا بباب القود على الأمر المكروه قولان وقال له أقل المدينة عليهما القود وإذا دعا على هذا وقالوا
 تجب الذينة على المرتكك قال أبو يوسف رحمه الله اشخص أن لا يجب القود على واجبهما
 وليكن يجب الذينة على المكروه الأمر على ثلاث سنين والمكره المأور بالقتل يأثم ويقضي وتسد
 ثوبا ذمه ويبلغ قتله بالمقود بالقتل والمكره الأمر يجرم على الليراث دون المكروه للمأور وكذا
 ذكره حسن الأرمه السرخي رحمه الله ولو قال له المامل لمطعن يده ولا تقتلن لا ينبغي له
 أن يفعل ذلك لأن الطرف الموضع الحرمه مثل ما نفسه الأموي ان المشقة لا يعمل له أن يقطع طرف
 الغير لئلا يله كما لا يعمل له أن يقتله وكذلك لقامره بقطع أصبع أو نحوها وإن رأي اخلية ان صدر
 المكروه المأور حليه نعل ما دامه في الأقدام عليه وإن أمره التابل ان يضربه بشوطا واحدا وأمره
 ان يحلق برأسه أو ان يقتله وهذه في ذلك بالقتل وجوب ان لا يكون اسما في قتله ولا في تركه وإنما
 عمد بالرجل لأنه لم يجد في هذا بعينه نعتا والفتوي بالرجع فيهما من ظلم العباد بالوأي لا يجوز
 ولهذا قلته بالرجاء وإن كان هذده على ذلك يضرب بشوط أو حبس أو قيد أو حلق رأسه وحجته
 لم ينبغي له أن يتقدم عليه بشي من الظلم قل ذلك أو كثر ولو أكرهه بالحبس على أن يقتل رجلا
 كان القود على المكروه المأور أو أمره بشقه ولم يكرهه على ذلك إلا أنه يخاف ان لا يقتل قتله فنقلنا
 انه كان ذلك بمنزلة الإكراه لأن الإكراه باعتبار خوف التثب على نفسه ان لو استع من الأقدام وقد
 بحق وغير عادات المجتبرين الرفع عن التثديد بالقتل ولكمهم يأمرون ثم لا يوافقون من خالت
 أمرهم إلا ما يقتل ولو أكرهه بوعيد ثقت حتى يفترى على من لم رجوت أن يكون يشفعه منه
 ولو أكرهه على إجراء كله أكثر على اليان كان يفتيه منه ولم يملكه بالرجاء وهذا قلته بالرجاء
 والفرق أن ههنا من ظلم العباد وليست هذا في مفتي الأتباع على الله تعالى في كل وجه فإن الله تعالى
 مطلع على خبيره والإطلاع بالمقذوب على خبر القاذف وكذا لو أكرهه على شتم محمد صلى الله عليه وسلم
 بقتل كان يشفعه منه إن شاء الله تعالى قلنا وسياقي فيه كلام إن شاء الله تعالى ولو أن رجلا نسي بالقتل
 على يد نفسه ولو أن شاء الله تعالى يشفعه من ذلك ولو وقع في يده الحلة واللبا بأشياء تعالى كان له
 أن يطلب المشية لأوجهه نشا وهو ما روي عن عروة بن الزبير رضي الله عنه أنه فعل ذلك
 فان طلع يد تعبه ثم خاف فقضى القاضي على المكروه بالقود لأن الملع صار مذبذبا إلى المكروه
 وهذا على قولنا لا يشكل وإنما الإشكال على قول أبي يوسف رحمه الله فإنه لا يوجب القود وعلى
 المكروه قيل على هذا الفعل لا قود ههنا لأنه إنما يجعل المكروه في كل الغير بكونه إنما على الأقدام

ادى شرب الخمر او ياكل الميتة يؤمده بحد لا يقيد له سجنه ان يكفر فان فعل بانه امر الله
وكذلك لا يشعه ان ياكل الميتة ولا ان يشرب الخمر فان شرب الخمر عند الاكرام ما يحبس بحد ياش
وفي الاستصان لاحد عليه وذاكره على ان يقتل احده من المرطين عمدا كان القود على المكره الا
لواكره يؤمده بحد يقتل على ان يقتل عبدا عمدا وقيمته الله او يشرب الخمر عمدا او هزالت فاني ان
يفعل واجدتها حتى يقتل غيرها فان استهلك ماله فبده احسن وخاتمة على المكره بالثا مبالغ وان
تسل العبد ولم يشرب الخمر الا ان يذبحه ولا يذبحه المكره ولا اكره يؤمده بحد يقتل على ان يقتل احدا
عنده مكرهين واخذها اقل قيمه من الاخر يقتل احدهما عمدا كان له ان يقتل المكره ولا اكره
يؤمده بحد على ان يقتل احدهم بحد يقتل ذلك باحد ما فات منه غرم المكره اقل القيمة
لان الواجب في هذه الصورة فان المائنة وفيما سبى الواجب القود وتسمي قليل القيمة
وكثيرها ولا اكره يؤمده بحد على ان يتطعم بحد نفسه او يقتل عبده عمدا فعل احدهما كان له ان
يتطعم من المكره فان مل ذلك فانه يباح له الاقدام على تطعم بحد نفسه عند الاكرام ولا يباح له
الاقدام على قتل عبده قتل لا كذلك فاطراف عترة كالتطعم في عترة مثابة طرفة بفسه
جوزنا له ان يختار احدى الطرفين وهذا لا يتحقق عند مثابة طرفة بفسه جوزنا له ان
يختار بنفس العترة فالطرفين في طرفة فوقي الخمر بحد يقتل عبده ولا اكره على ان يشرب الخمر
المال او يضرب العترة مائة شوط فلا يباح له استهلاك المال وقيمته على المكره والمهر بحد
لان العترة والمال يكره او لغتوه فان ضرب عبده لم يكن على المكره الا امر ولا اكره وقيل له
اقل مبدك هذا او اقل عبدا اخر او اقل اباك لم يشعه ان يقتل عبده الذي اكره على قتل
لان الاكرام لم يتحقق فنهنا فالعكره من عترة العترة على نفسه اطرفة فنهنا اعانه بحد يقتل
من شاة ذوق نفسه الاخرى انه لو قيل له لقتل اباك او لقتل هذا الرجل لو يقتلوا اياه
او يشرب الخمر فنهنا ولم يرجع على المكره لانه لم يصح له ان يذبحه الا بحد يقتل لانه جعل
تلك العترة وقاية لنفس ابيه ويجوز له ان يجل مال الغير وقاية لنفسه لا يجزي الا شري ان
المعطر في حالة المحنة او استعانة صاحبه الطعام كان للغير ان ياجد الطعام منه بشرط
العتان فيدفعه الى المضطر فلم يشرب الخمر المال حتى يقتل اياه لم يكن عليه ان يشاء
انه قتالي ولا ان يكون عليه شيئا فلا احب له ان يتروك استهلاكه اذ يحسب له العترة والغير
يعني لا ينافي عليه ولو فعل لغير هذا الخمر او لياكل الميتة او ليشرب الخمر هذا او اياك او ليعتق
مبدك هذا بالثا فانه جاز البيع قياشا وتكته ايشعته وقال البيع باطل لان البيع بحد تمام الرضا
وجاهده به بفسه الرضا ولو قيل له ان يبيع اياك في هذا الشئ او ليعتق هذا الرجل مبدك هذا بالثا
وزم قياح جاز البيع قياشا وتكته ايشعته وقال البيع باطل لان البيع بحد تمام الرضا
اكره على ان يطلع نفسه في نار يؤمده بحد يقتل فان شاة الله في عترة من ذلك لم يقد ذلك ان كان
يرجوا التجارة فكذلك لان من الناس من يخافون النار على الم الشيف وقيل على قياش قوله ابي
يؤمده بحد وجهه الله لا يشعه ان يذبح نفسه اذا كان لا يجرى التجارة لانه لا ينفقه مائة
مقتولا بفعله نفسه ولا يشعه ان يقتل بفسه في وقت لا يبيع فيه وحيث لم يشعه الاثا قال في قوله القود
وقد ايشعته على قوله ابي جنيته وعنه رجح الله فنهنا وكذلك بعد ابي يؤمده بحد وجهه الله في القود
من الجواب لانه لا يبيع له الاقدام صار له بحد ما ذكرنا ولا قيل لا يقتل بحد الباطل او يقتل
نفسك هذا السبب او ذكرنا له نوحا من القتل فواشد على اشره ابيه لان يفعل بفسه

عالمه

ما امر به وليقتل به الذي اكرهه وعن الحسن بن مالك رحمه الله اذا قال الخوي ليوصل بحد ان دفتك
الى هذه الجارية اربى به دفعت ايتك انت نفس من المتولين علمهم عن سراما لا على لينا المتولين
يدفع اليه الجارية وعن ابي شعاع رحمه الله لو قال اقل الخرب ليني من الامنيما صلوات الله عليهم اجمعين
وقد اخلوه ان قلت لست ببي تركناك وان قلت هو ببي فقلنا نبيك له ان يقول ليس ببي حتى يدفع
القتل عن النبي فان قوله النبي لست ببي كذب وقوله النبي حجة على الخالي فلا يباح له الكذب اما
غير النبي فليس ببي غير حجة على الخالي فكذلك يستعد ذلك عند الاكرام والله اعلم بالصواب
المقتضا رجل قال لامرأته ولم يدخل بها انت طالق تطليقة لينا
سبقت ثم اكره بعد ذلك على ان يقول شئت طليقت تطليقة وغرم لها الزوج نصف الصداق ولم
يرجع على المكره ببي ولو كان لها قبل الدخول بها انت طالق تطليقة اذا سبقت ثم اكره بعد
ذلك او كان اكره قبل ذلك على ان يقول لها انت طالق تطليقة اذا سبقت فقال بعد ذلك
نطقت نعتها تطليقتين خيما غرم لها الزوج نصف المهر ولم يرجع على المكره ولو طلقت نعتها
التطليقة التي اكرهه عليها خاصة رتب ذلك بفسه الزوج بفسه المهر على المكره ولو اكرهه
زوجها على ان يطلها يؤمده بحد قتل فعل لم يكن لها عليه شي من المهر لان القرعة جات من قبلها قبل
الدخول بها ولو كانت اكرهه بالحدس اخذته بفسه الصداق كذا ذكره شمس الامنة الرطبي
رحمه الله ولو امتنع لم لها زوج لم يدخل بها فاكرهه بحد يؤمده بحد اوجس على ان اختارت نعتها
في محبتها بطل الصداق عن زوجها ولا ضمان على المكره بحد ذلك وقال شمس الامنة الرطبي رحمه
الله الاواه اسم بفسه يفعل المهر لغيره فيبقي به رضاه او ينفذ به اختياره من غير
ان يتقدم به الاهلية في حق المكره والمهور او ينفذ عنه الخطاب لان المكره يستل ولا يستل
مهر الخطاب والذليل عليه ان يبيع المهر بحد مائة يلزمه الاقدام على ما طلب منه ومرة يرضى له
في ذلك وتارة يحرم عليه وذلك اذ الخطاب وقد ذكرنا صورة هذا وزم نصف شرا عترة وجهه الله
ان الاكرام الشام في الاثا في نسل النسل من المكره الى المكره وهذا ليس بفسه فانه لا يصور الفعل
الموجود من قبل المغيره المسائل فتشبه بخلافه فان البايع اذا اكرهه صديقا غير القتل جيت القتل على
المكره وهذا الفعل بحد في موجب القود ولكن المخرج ان اكرهه في فعل المكره اليه بحد فيصير
النسل يسلو بنا الى المكره بهذا الطريق والله اعلم
المختار لم الله الرحمن الرحيم بتاتل هذا الكتاب نوحا في البحر بسبب الدين ونوع في البحر بسبب
التكذيب فان الشيخ الامام ابو بكر عترة الامنة محمد بن ابي سهل الشرجيني رحمه الله اعلم بان الله تعالى ظن
وتفاوت بينهم في احمي ويحل بفسهم اروي الزاري والشهي وبهم اعلام الفذي ومقتا بفسه النجا وحصل
بعضهم مبتلا بفسه باب الردي فيما يرجع الى شاملا كالتحقيق الذي هو عدم العقل والقود
الذي هو نافي العقل قال ابو جنيته ربي الله فنهنا البحر على البحر باطل ومراؤه اذا بلغ غابلا
وحكي ان كان يقول لا يجوز البحر الا على الله المستطيل الجاهل الذي يشي الناس اسم وعنده والمعني
الحاجن الذي يعلم الناس الحيل والمخارج والمكاري للمناس لان الاول يفسد الشفيع والثاني يفسد
الدين والثالث يفسد المال وفيه ضرر فاحش تام ومن المتأخرين من قاله هذه رواية رويته
عن ابي جنيته ربي الله فنهنا فاما في ظاهر الرواية البحر في حديث الاحرار المتأخرين الباطل
وقد انا بحد الكتاب لما النوع الاول فاحصل المختار بسبب الدين باروي عن عبد الله بن ابيه من غير
ايد بلا الحارث قال كان رجل قاتل بالزواجل وفسد الخلع حتى انا قال لخطب عمر ربي الله

لقد قال فان استمتع اسبح حسنه وحي من لسانه ودينه ان يترك شئ من الحاج فادان مرفعا فاصبح
وكد ريت من كان مكره شئ فالتفتا حتى يقيم ماله فيهم قال يعني الله عند قوله ان اي استاذن به
وقوله مرفعا اي من اعرض حسنه من اي جهة اشكته وقوله وقد ريت بوضوحه ملك بالدين فان
الله تعالى كلاهما على قلوبهم واذا اركب الرجل ديون فكلت غزماؤه من القايي حجه فان القايي
عليه وشهد على حجه فيقول له الله وان قد جرت على هذا وعلى فلان ابن فلان رجل دين فلان
ويمن ماله ويبيع ماله اذا اهل غرة واد الراد ان يبيع ماله في القايي ان يبيع عليه ما في الارز
قال شمس الامية الخواشي رحمه الله يترك له دسما من الثياب ويبيع ما يوتي ذلك وكالت شمس
الامية الخواشي رحمه الله يترك له دسما من الثياب ويبيع ما يوتي ذلك وكالت شمس
بعينه المحرر عليه بل نعم المحرر خافرا كان او غاربا الا ان الماخذ لا يستند مالم يبلغه ان القايي حجه
عليه بمنزلة القيد المحرر عليه اذا اخرج عليه ماله وهو قايي واذا اخرج المديون بعد ما حبيته بالدين
او قبل ذلك يظهر اثر المحرر ماله المحرر ويملكه المخرج وقت المحرر فيما يكتسب ويحمل له بقدر المحرر ولو اقر
لا يثبتان بدین لا يبيع اذراؤه في حق العدم الذي يجوز له حيا والم يبيع دين هذا العدم يظهر
حجة اذراؤه السابق بتد المحرر ويبيع بعده شيئا من ماله يملك قيمته كالدين من ماله فان باع
هذا المحرر فمقتضى من صاحب الدين او عرضا من عروضة بدينه الذي يجوز عليه ذلك يجوز ذلك
شمس الامية الشرحي رحمه الله هذا اذا كان القسرم واحدا فاما ان كان مفتي وعمر عليه لدينها
فلا يبيع من احد بها انما يبيع بمثل القيمة بالادباع من اجني واذا فتح بمثل القيمة لا يبيع من العن
تصاها بالدين المشتري عليه لما فيه من ايثاب بعض العروضا على التقص ولذا ان هذا المحرر
استهلك ماله لا يثبتان بمقتضى من الشهور لزمت ذلك وخاص المشرك القرضا الدين حجه القايي
لهم فيما كان له من المال فيكون ايتهم في ذلك لان المحرر يبيع في الاقال الشريعة لا في الاقال
الحديثة واما من القايي في الاقتصار في النفقة واليكسوة فان قد خرج امرأة في الحديث وزاد
في مرفعا كان لها ان تحاها العروضا الدين حجه حجه بمقتضى من ماله واما التعلل على ذلك
فليزمت فيها يستفيد من المال لان الكاح من حمله خواجه وحاجته مستدسة على حق القرضا
وكذلك لو اشترى هذا المحرر عليه جاديه بمقتضى الشهود باكر من القيمة فان البايع يخلص
القرضا بمقتضى ابيهم وما زاد على ثمن المثل ياخذ من المالك الذي يستفيدة والله اعلم بالصواب
الفرع الثاني في المحرر بسبب التدبير الشبهة المبداء الميرف في المال المحرر
عليه عند هذا وكذا المفضل وهو ان لا يكون له هذا كنهه سليم القلب لا يثبت في القسرات الرامية
ولا يغير منها شئ في العين فان القايي محرر في هذا والقايي في دينه المرتك للماخذ ولكن
لا يثبت في الميرف لا يجوز المحرر عليه بمقتضى ما يثبت رحمه الله خلافا للقايي رحمه الله ثم اختلف ابو
يوسف رحمه الله يبيع مطلقا ولا يجوز المحرر القايي وقال محمد رحمه الله يبيع محجورا وكذلك اذا بلغ
رشدنا حتى بلغ مملكتنا ثم ما رست فيها لا يجوز الا بحجر القايي وقال محمد رحمه الله محجور من تصرف
تصرفا قبل ان يحجر القايي عليه عمده او بعد ما محرر عليه بمقتضى نظر القايي في ذلك ان كان للنظر
في انصافه اجازة لصفاء قال محمد رحمه الله المحرر بمنزلة القايي الا ان اربعة اخذوا ان تصرف
الدين في ماله القايي خاير وفي ماله المحرر باطل والثاني ان اعتاق المحرر وتدبيره وتقليده
ويكافه خاير وفي القايي باطل وانكاح المحرر ابنته او اخته الصغيرة لا يجوز والثالث
ان المحرر اذا اوصى بوصيته جازت وصيته من ثلث ماله ومن الشئ لا يجوز والرابع جارية

اذا جات بولد فادعاه فبعت بنيه ولا يثبت من الدين ثم تصرفات المحرر عليه بسبب الشبهة
على نوعين ما يبيع من المالك كالباع والشراؤ غير هذا لا يجوز من المحرر وما يبيع من المالك نحو
الطلاق والبيع والعتاق يبيع من المحرر وما يبيع من المحرر يبيع القيد في قيمته في ظاهر الرطة
ومن محمد رحمه الله انه لا يفتي ويبيع تدبيره فادامات شئتها بعثت المديون في قيمته
لمدبر ان في بين هذا وبين ما اذا اوصى بوحا ومات ينظر فيه ان كانت وصيته مؤانسة
لوصايا اهل الخير والصلاح نحو الوصية بالحق والوصية لساكنين او لاقاربهم بخلاف اناواب
الخير والي يفتي بما لي الله تعالى وحده لا شريك له جاز استحيانا وان كانت مخالفة بوصايا
اهل الخير والصلاح يطل واذا كانت وصيته صحيحة في ابواب الخير والتدبير من ابواب الخير
وهو وصيته فلا اذا وجب العناية والرق ان التدبير قد لازم في الحال الاعري انه يخرج من ان
يكون قابلا للبيع وفي الحال هو محتاج الى المال ثبت المحرر ليجب العناية اذا مات وتبقى
فاما اهل الوصايا فتضافه الى ما بعد الموت فكان اوان وجب ما بعد الموت وما بعد
الموت هو مسبق من المال والنظر في تنفيذ الوصايا وركاة المالك واجبة على المحرر وكذلك حج الامام
اذا استطاع اليه سبيلا لكن المال الذي يخرج اليه في الطريق لا يدفع ولكن يدفع الى محل صف
من يبيع فينتفع عليه في الطريق وما لم يمتد في حجه من كفارة نفسه او احضاره فكل من يبيع شئ
فيه الضوم كان مؤثري ذلك بمنزلة القيد الذي يبيع باذن مولاه وفي هذا الاختصار الضوم
غير مشروع وهو لا يحتاج الى التحلل من الاحرام كالمزنة القدي واذا حث في بيعته لم يكن له
ان يكتفر ماله والكتفر بالضموم وكذلك لظاهر ما يراه والمرأة المبيدة بمنزلة الرجل فيا قلنا لكان
خلعت قهرها من زوجها او قبل الطلاق في مال من الزوج بعد ما محرر في القايي فان التلاقي يقع ولا
يلزمها المال ولا يجوز القايي في الشريعة ثم اذن له فالمسألة على ثلاثة اوجه احدها اذا اذن في بيع شئ
من ماله وقت في قايي واشترى جاز وكان اذن القايي له احراله من المحرر ولكن اذا ذهب او فقد
لم يجر ذلك لان القايي اذن له في التجارات لا في التبرعات والثاني لراسمة القايي يبيع عند بيعته
او بشرائي بيعته لم يكن هذا احراله من المحرر كالتولي او المزعمة ببيع شئ او بشرائي بيعته
والثالث اذا اذن في شئ البرخالصة كان هذا الطلاق له من المحرر كالتولي مع القيد والوصية
مع الشئ ولولا القايي يحجب من الشهود بعد اذنت له في التجارة ولا اجور له عليه من ذلك لاما كان
ببيعته فاما ما كان باقراره احره كما كان مرق بيته وبين القيد والشئ فانه لا يعمل هذه الاشياء
في جزمها ويجب الذين يتوكان بمقتضى الشهود او بالامرار والفرق عرفت في ادب القايي الضمد
الامام الاجل الشهيد رحمه الله قال محمد رحمه الله الشبهة المحرر عليه اذا باع شيئا من ماله وقبض
شئ فاشيع لا يخلوا اثنان يكون بيع رغبة بان كان يبيع محابا من حباب الشبهة زوال البيع وابطال
بعد ذلك لا يخلوا اثنان اذا كان الثمن قايما او فائدا في يده او ايتهم له فان كان قايما وجب
عليه ان يردده وان كان فائدا فلا مانع عليه لان المقبوض اينا يصير مضروبا بقيد او باقتضى
والعتد قد انتفع من الاصل فلا يكون مضروبا عليه بالقبض حصل باذن المالك فلا يكون مضروبا
بالقبض وان استهلكه ان انقضى فيما يحتاج اليه بان حج به حجة الاسلام او ما اشبه ذلك يضمن المثل
لذا ان كان المحرر لا يوثق في الاقتاف فلا ينفذ بالمقروض وان استهلكه فيما لا يحتاج اليه بان حج به
حجة الاسلام ومقرنه الى وجوه الشئ قال ابو يوسف رحمه الله يضمن المثل وقال محمد ولا يضمنه
بما يبيته استعراض القايي والشبهة المحرر عليه لانه لا يفتي قول اي حبيته رضي الله عنه

المؤمنين بالنعيم عند يوسف رحمه الله يتصور ويصدقوا جميعا ان من له الحيات يتصور بالحق
وهذا اسمع المرقى بين المؤمنين واذ ابايع المولى عبده المادون بيما فاستدوا وتسلم الى المشرق بلع
واشترى في يده ربه الى البناج فترجم على القيد المكاتب اذ مات عن ولد سولودي في الكتاب
ثم ان هذا الولد اذن لعبد من مكاتب المكاتب في التجارة لم يجز لانه لا يملك له فيه لان المولى محلي
بالصبي وكذلك ثبوت الوصي ونحوه ولو كان القاضي اذن للمعتوه او الصبي في التجارة ثم عزل
القاضي كان القاضي والمعتوه على اذنها من ادب القاضي تضامنه وبمزيل القاضي لا يجلل شيء
من تضامنه واذ كان القاضي او المعتوه اب اوصي او جذا لا يقرب ابي القاضي لا ياذن له في التجارة
فان اذن له واي ذلك ابره فان القاضي لا يجز لما قلنا ان اذنه بمزيل القضاء فان مجز على هذا الصبي
واحد من هؤلاء المجز لا يجلل لانه مجز عليه كالا من اليتيم والابا من الاستدلال لا يمنع فاجز لا يبرقع
ولو اذن له لم يبرقع لانه في التجارة فادرك الابن فهو على اذنه وكذلك المعتوه اذا افاق
الاب ثم ارضى والعيان بالله ثم اذن لابنه في التجارة متاع واشترى ولحقه فترى ذلك باطل
بالاجماع اذ انك لا تدرى اومات وهذا عند جميعنا والعبد اذ اذن لابن ابيه اذن له احدهما في
التجارة فله سهم ثم اشترى بغيره صاحبه منه ثم اشترى العبد بعد ذلك فان الذين قبل
الشرا بعد الشراكة في النصف الاول ولو كان الذين على العبد المادون التي ورع الى اجل
فباعه المولى ووجهه وبطله فلصاحب الدين الحال ان يتقصد الا ان يتقي المولى دينه فاذا تقضي
بما جميع ماضع ولا يتقبل لصاحب الدين المؤجل في العبد فاذ اجل الذين الاخرى شارك المولى
بما احدث المال من اصل الدين لم يكن مشتركاً بينهما ولكن يبيع المولى بالكل من دينه
ومن جميع قيمته ولم يتقن المولى صاحب الدين الحال حقه ففقد صاحب الدين البيع وطلب
من القاضي بيمه فان القاضي يبيعه ويندفعه اليه بصف الشئ ويندفع النصف الاخر الى
المولى ان يحل دين الآخر **كتاب**

الجنايات

بسم الله الرحمن الرحيم هذا الكتاب يشتمل على خمسة فصول **الفصل الاول** في الجنايات على الا
طراف من القرن الى القدم وهذا الفصل يشتمل على انواع **الفصل الثاني** في القاتل والقتل
بشيء ما وتعرفة حكومة العدالة **الفصل الثالث** في سرقة الغنم وشبه الغنم والحقا والحقا
والغفرو والطلع **الفصل الرابع** في جناية الذواب والقتيل فوجد في المكان الفصل الاول
في الجنايات على اطراف من القرن الى القدم نوع في الجنايات اي في الجنايات الشعر ولا يقصص في الجني
بل الشعور فاذا خلق شعور ايتان ولم يثبت فيه الذمة اكلية الرجل والصفير والكبير فبيده
شوا الا انه لا يحاط به الا بعد الخول وكذلك اذا استغف الحاجبين او الاهذاب وكذلك اذا خلق
الذمة ولا يثبت مكانها اخري وهذا بخلاف ما اذا قطع الاطراف فله فانه لا يجب عليه كمال الذمة
في خلاف شعر العتد واما مدون والتاوين فانه لا يلزمه شيء ثم ان محمد رحمه الله اطلق
الجواب في اللحية وشاع بليح رحمه الله فقلوا في ذلك تفصيلا وقالوا انما يجب كمال الذمة
اذا كانت اللحية وافر اما اذا لم تكن وافر بان كان متعللاً بغيره ببعض بان كانت طافات
فيها حكومة عدل وان كانت شعرات بغيره فانه لا يجب شيء لانزاله عنه السن ولم يزل
عقلاً لزيته والجمال وهذا اذ لم تثبت كالات لما اذا ثبتت كالات فلا شيء عليه فيه فان ثبت مكانها
ايين قال ابو حنيفة نفي الله عنه ان كان حر فلا شيء عليه وان كان عبداً حكومة عدل وقال

أبو يوسف رحمه الله فيها حكومة عدل ولو خلق جديداً اثنان فثبت مكانه ابيض يلزمه النقصان
وليس طريق معرفة النفسان في هذه الصورة ان ينظر الى قيمة العبد وبه حد والى قيمته ولا يثبت
به وانما طريقه ان ينظر الى قيمته وأصوله شعوره ثابتة سواء في قيمته والى أصول شعوره ثابتة
بعض لان استاك المحل لجمعة في القلام حرام وهو المروي عن اصحابنا رحمهم الله ايماناً
بتمكن الجحد في القلام لا اطلاع التايم وجهه الحرام لا يعتبر في أحكام الشرع وعن هذا قيل
اذا ثبت الشعر ولم يثبت جديداً شيء عليه وفي إحدى الحاجبين بصف الذمة وفي ثنتين من
الاهذاب بصف الذمة وفي احرها شيء الذمة فاذا خلق بصف اللحية بصف الذمة بصف الذمة
وفي بعض الثنائين اذا خلق كل اللحية وثبت بصف حكومة عدل وفي الشارب بصف حكومة
عدل اذ لم يثبت فاذا خلق اللحية مع الشارب لا يدخل في الشارب في فان الكية وفي
اجناب الناطي رحمه الله اذا قطع ظفيرة لحواله او امرأة غيره يلزمه شيء لان
ذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله في قطع قرون امراته او خلق شعور جارية وذلك ينقصها
قال لا شيء عليه الا انه يوجب والله اعلم **فصل في الشجاج** ولا يقصص في جلد
الرائين ولا في جلد اليدين وكذا في لحم الجنبين والظهور والبطن وكذا في الذنوب وقاص
في اللطية وتزكوة والمكة ولا في الوجاهة والدقة والرحمة أي الذمة وان يسلخ ايتان فجة
ايتان ففقد الذمة اما الشجاج فاولها الحارضة وهي التي تحرق الجلد أي تشقه قبل ان يمس حر
وقار الثوب اذا شقه في سقه ثم الذامية عند اي عبده هي التي تدعى من لير ان يسلخ الذم
بينها وهو المعصوم ثم الذامية وهي التي يسلخ الذم كداح العين ومن قال ان صاحبها يندفع عتقها
من الام ندد ابدنم البانعة وهي التي جرحت الجلد فاخذت في الشعر من البعوض وقوا القطع
الملاحة والى تشق اللحم دون العظم ثم تلازم القدسها اي تلام وتلاصق فلا يجوز نسيه
المسيار بعد تلازم اللحم والميتار الليل وهذا قول ابى يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله المتلازم
فللما ضعفه وفي التي يتلام بها الذم أي يجمع ويتود او يجرد ولا يدي ولا يبيض ويتدها الجناح
فثبتت مذهب الشجة باسم ما سبب ثم الوجهة وفي التي توضع عن الكسر ثم الملهمة وفي التي تهشم
العظم أي تكسر ثم المتلة وفي بضع القاف وكثيرها وفي التي يخرج منها العظم ثم الامنة وفي
التي تبلى الى ام الدماغ وهي جلدة تحت العظم فوق الدماغ ثم الذامية وهي تشق هذه الجلدة ولم يذكر
محمد رحمه الله الا ظاهرها وفي الحارضة والذامية وهذه الشجاج تحرق بالرائين والوجه واذا كانت في
الوجه كانت في مواضع العظم كالجبهة والوجنتين والذنوب يسور بها الوجه وما قبلها وما بعدها
ولا تكون الامنة الا في الراس وفي الوجه في موضع الذي يخلص منه الى الدماغ ولا تكون الحارضة في الرقبة
ولا في الخلق انما تكون سهل الى الجوف من الصدر والظهر والبطن لهما من الحارضة النافذة وعن
ابى يوسف رحمه الله كل ما وصل الى الرقبة فلا موضع لم يصل الشارب اليه كان منقطعاً فهو جارية لان ذلك
حكم الجوف وما فوق ذلك لا جارية فيه وكل ما وصل الى الفم ففقد حكومة عدل هذا بيان مواضعها
واما احكامها ان كان غداً في الوجهة البعوض وما يتدها فلا يقصص فيها وانما قبلها ندد وذكر محمد
رحمه الله في الأمل ان فيه النقصان وروى الحسن عن ابى حنيفة رضي الله عنهما انه قال لا يقصص في
في الوجهة واذا لم يجب النقصان او سقط لا يا لغو فليما قبل الوجهة حكومة عدل والوجهة
في حرق من الابل وفي الحارضة من حرق من الابل وفي المتلة من حرق من الابل وفي الامنة تلك الذمة
واذا نددت الى الجاني الآخر فيها ثلث الذمة ولا غنم بغيره في قطع ولا جراحه حتى يكون اكثر

منها وكذلك لا يحكم بارئها رجل شح رجل اطلع مؤمنه غذا فكلته الارش دون البصاف لان
منع المصلح اهلون فان الشاح اطلع ايضا بحسب البصاف بلقاواة وان لم يكن الشاح اطلع ايضا
بحسب البصاف بلقاواة وان لم يكن الشاح اطلع بغيره ان يقتضيه منه ليعلم ذلك وعلمه
الارش كمنع اليد بقطع من يد الشاح ثم بان يقتضيه منه لم يكن له ذلك وحسب حكومة العدل وفي
اوقات الناطق رحمه الله مؤمنه الاصل من مؤمنه غيره فكان فيها حكومة عدل وفي
المستشاح رجل اطلع مؤمنه خطا عليه للشح ارش دون ارش القاضيه على عاقلة شح رجلا فذهب
من ذلك بغير او سمع او كلامه او شعره فلم يكت فكلته دية في ذهاب شعره ودمعه ولا شيء
عليه في المؤمنه مدخل ارش في الدية ولا يتصل ارشها في غير هذين ويكون السمع والبصر والكلام
انما ذهب بالشح ارش الشح والدية فمن ارش يوسف رحمه الله ان ارش الشح لا يدخل الا في
الشعر ولا يدخل الاموريات هذه الاشياء يعني في بعض الا ان يورث في الجناية فتسقط ذلك
كله وسوي سائر الشحاج في هذا شواكا كانت الشح مؤمنه او هاشمة او مشقة او امانة فان
ارش هذه الشح يحسب هو ان الشعر لا يدخل في دية الشعر وكذا يدخل في دية الشعر
لانها تجري تجري دية النفس فان كانت امة او اثنين او ثلاثة فكذلك لا يلزم موجب ثلاثه
او ايام دية في شعور الراش دية وفي بعض دية فان كانا متثلين دخل احدهما في الارش وان كانت
اربعه ايام وذهب منها من قبله كان في دية وثلاث في كل سنة ثلث من ذلك قال ابو يوسف رحمه
الله انما انظر في هذا الى الاوام ووجب الاكثر ودخل الاكل فيه وقصاص الشح يستوي على
سباحه الشح بطلوعها وفرضها وتسمى كانت الشح في مقدم الراش او مؤخره او وسطه فقل
يشل ذلك بالشحاج في ذلك الموضع من راسه ولو شح مؤمنه فاخذت ما بين فرج المجمع وفي
الاخذ ما بين فرج الشاح خور الشحج (وقال ادمي ويد امني بجانبه شح حتى يبلغ مقدار
طول الاو في وان شح ارش وان كانت تاخذ بين فرج الشاح ويصل فان شح ارش
لان شح ارش في الشاح لا يجر وكذا الشح اذا كانت في الراش فليكن ما ذكرنا من شح رجلا مؤمنه
عند اذهب منها بغير قال ابو حنيفة يعني الله عنه لا قصاص في المؤمنه وفيها وفي بعض الارش
وقال في المؤمنه العصاص وفي البصاف دية وروي عن جماعة عن محمد رحمه الله ان البصاف
فيها جميعا ولو ذهب عيناه ولسانه او جماعة فليكن في المؤمنه والقصاص اما البصاف
والجراح فلا يدر فيها على البصاف فوجب الدية في مالوه وهذا بخلاف ما يروي عن ابي حنيفة يعني الله
عنه وقال ابو يوسف رحمه الله وروى عن محمد رحمه الله يقتض من الاو في الثانية ارشها ولو ان رطل
لمن في اذن رجل فخرج من الاخرى قال محمد رحمه الله فيه حكومة عدل وفي الدماغ ولو لم يكن فيه
مخرج من دماغه حتى نددت من الفم الى الدماغ حكومة عدل ومن الدماغ اذا نددت في امة فيها
ثلث الدية ولو شح مؤمنه فبرأت فثبت الشعر فالبصاف ان لا يجب عليه شيء وهو قوله في الجحيمه
نعمي الله عنه وقال ابو يوسف رحمه الله رحمه الله يستحسن ان يجعل عليه حكومة مثل أجره
الطبيب ومن ارش دية وكما كل جراحة برأت وذكر القدوري رحمه الله ان اجرة الطبيب لو ارش
وبقي شيء قليل فكله ارش المستقلة وفيه ينبغي ان لا يرش لا يقطع الا اذا ارش سبب وجوبه من كراهه
نوع آخر في الجناية على العين وفي العينين اذا فقعتا خطا كالالديه وفي احدهما فقط
الديه وكذلك اذا ضرب فلم يمتها وبكهما احسا او ذهب ضرهما وهما قايمان بحسب كمال الدية
فيهما وبغض الدية في احدهما وفي عين الامور بغض الدية فكذلك يقتضيهما كمال الدية

الكلية

ونكلا في مؤمنه ذهاب البصر قال محمد رحمه الله وقواين متقابل الزاوي رحمه الله تعالى فبينه بالعين
متقوجة ان دعت علم ان الشوايا وان لم تدفع علم ان الضو قد ذهب وذكر الطحاوي رحمه الله
ان يلقى بين يديه حنة ان هوب من الحية علم انه يذهب وقال محمد رحمه الله ينظر الى البصر وان لم
يعلم ذلك يعتبر ذلك القدوري والامكار والقول قول الجاني مع يمينه على الثبات وفي قطع الجحون
التي اهدابها حكومة عدل واذا كان الجاني على الهداب واجد وعلى الجحون واجد كان
على الذي جانا على الهداب تمام الدية وعلى الذي جاني على الجحون حكومة عدل واذا فقعت العين
التي من رجل ويوري من الجاني ذاهبة وسماء موصولة يقتض من عينه البصري ويترك اعمى
والرجل اذا كان عينه البصري يمتنا فاذهب العين البصري من رجل اخر فالفقود عيناه بالجحون ان شاء
أخذ منكم المأقصة اذا كان يستطاع البصاف وان شاء اخذ دية عينه واختلفوا في نفس قوله
في البصاف واتفق ما قيل فيه ما قيل في الكدوري رحمه الله ان يكون عين الثاني قايمة بغير شحها
قليلا فاما اذا كانت شحها ايضا لا يبرأ شيئا فضلا بين هذه العقود لا قصاص فيها وان عثر شيئا
ففي رجل من الثاني فقد تطلعت عينه المفقود فبذلك فان اختار المفقود عينه الاول الدية
ثم فقا اجنبت عين الثاني ان مع اختياره يقتض حقة عن العين الى الدية ولا يبطل حقة بقوات
العين وان لم يبع اختياره بطل حقة ومعه اختياره يبيح له اختيار الجاني اياه اذا اختار
بغضه لا يبيع الاختيار وفي كل موضع لا مع الاختيار ان يرجع الى البصاف وان اجبى البصاف فقا
عين مبي حين ولد او بعد ايام فقال لم ابرأ بها فقال لا اعلم بغيره لا قال قوله وعليه ارش
حكومة عدل فيها شانه وان كان يعلم انه يبرأ بان شهد شاهدان بسلامها ان كان خطا فبنيته
بغض الدية وان كان قد اقيم البصاف بالشرط الذي ذكرناه ولا يقتض العين البصري
بالقدوري ولا القدوري بالبصري وان كان بعين المجنونة حول لا يبرأ بغيره ولا يقتض فاذهب ضررها
انسان ابق من الجاني وان كان بها حول شديد يبرأ من الضر فيها حكومة عدل وان كان الحول
الشديد بغير الجاني دون المجنونة ان شاء البصر وان شاء فبنيته بغير الدية والله اعلم بالشوايا
نوع آخر في الجناية على الانف ضرب انت رجل فلم يجد ثم واحة طيبة ولا كراهه
فبينه حكومة عدل كما ذكرنا في راسه عن محمد رحمه الله وذكر في جنايات ابي سليمان رحمه
الله اذا اقر المصارب بذهاب النيم فبينه الدية وقوا السمع وهذا ذكر القدوري رحمه الله ان
هذا اجنبت منعه متعود ثم كرمي متعود متقوفة ذهاب ان يختار بالرواح الكرمية واذا كان
فاطلع الانت اختار لا يجد الرجح او كان اخرم الانت او كان مائة نقصان من شيء اصابه خير
القطع انت بين انت الناطح وبين ان يقتض دية انت وفي قطع المارن وهو ما دون قص
الانت ما لم يمتد الدية ان كان خطا وان كان عدا فبينه البصاف وفي اربعة لانت حكومة
عدل وهو الصحيح لا يبرأ من الانت والانت اذا قطع من اصله فلا قصاص فيه لانه عظمه لير
بمعدل قطع الناصب الصبي من اصل العظمه فذا فكلية البصاف يتوا كان يجد الرجح ام لا وفي
الحكاه الدية ومراة من هذا المارن وما لم يمتد منه كما تقدم في البصاف وهذا ان عظمه انت
الصغير وان كان كالصغير ما على راسه اعظام وقوي يفت ليس به ولا عظمه ولكنه يمينه
رجل ضرب على انت رجل فعاد بحيث لم تكنه النفس من انتة ولكنه يقتض من عينه
فكلية حكومة عدل وفي الطحاوي اذا قطع المارن على انت فان كان قبل البرء يجب الدية
واحدة وان كان بعد البرء يجب الدية في المارن وحكومة العدل في البصري وفي الشفتين

كالدنية وفي احدهما نصف الدين واما حكم العهد فقد ذكر المحامي رحمه الله رواية عن ابي
حنيفة رضي الله عنه ان اقطع الرجل الشقة الشقى او العليان رجل وكان يستطعم ان يتفق منه
نصفه القصاص وان استوجب القتل كلعاب القصاص وقيل في الشقة العلى والنجا حكومة
مدك فالاول باب العلم وهو مشغول الشقة العلى والمثابة ثابت الاصل وهو البعد الاول
والله اعلم **في الجناية على الاذن** وفي الاذن الشاخصين في الخطا فلا وفي
احدهما نصف الدين واما ضرب اذن انسان فذهب جملة الدنية وطريق معرفة
شعره ان يطلب عقله فينادي فان اجاب نعم ان يبعده لم يذهب وعكس الناطق عن ابي حازم
والقدوري عن ابي حازم رحمه الله ان امرأة تظلمت اني تصامت وارت من نفسي
انها حاتي فجلس الحكم فاشغل بالقصاص النظر اليه ثم قال فلما جاء على عودك فاضرب وبيت
الي جميع شياها وظهر مكرها قال ابو يوسف رحمه الله لا تعرف ذهاب الشق والقول في
قول الضارب واذ ابيست الاذن او انجست فيها حكومة عدل واذ انطقت الاذن
كلها عدل فيقضى القصاص اذا كان يستطعم ويعرف وان قالوا لا تسأل له يتطعم من
اذن الناطق قد ما قطع رجل اذن رجل خطا فاشبهه المستطعم اذنه في مكانها فثبت
فعل الناطق ارض الاذن كاملا قال الشيخ الامام الزاهد احمد الطواسي رحمه الله هذا الجواب
غير صحيح لان الاذن لا يتصور اشياها بل الخيال واما بيت الفروق فاذ ابيت فالظاهر
انها اقبلت بالفروق فزال الجناية جديده فيقول فوجه وفي الاجناس اذا كان اذن
الناطع صغيرا اقبلت واذن المستطعم اذن كبير اقبلت كانت المقطوعة اذنه باختيار
وان شاعز منه نصف الدنية وان شاقطه على صغيرها وكذا ان لو كانت حرة وان كانت
الناقصه في التي قطعت كانت فيه حكومة عدل **في الجناية على الانسان** قال
محمد رحمه الله من اراد قلع سنك على في موضع لا يغشاك الناس فيه فذلك قتله ومن اراد ان
يسر سنك بالمرء فذلك لا يقتله وان كان لا يغشاك الناس لان في الاول حرجا وفي الثاني
لا قال محمد في الاصل لا يقتل من غطى ما خلا بين هذه الاشارة الى ان السن غطى وكان
شمي الله الرخي رحمه الله قيل لها لم غضب يا بليس فيقتل الضرب بالبرق والفتنة
بالبنية والنايب بالنايب ولا يوحى العلى بالبلى ولا الشقى بالعليا وبذلك ينظر
ان كانت الجناية بكبر يعني البلى فيؤخذ من بين الكاثر بالميرد ميتا والمكبور وان
كانت الجناية لا تطلع ذكر شيخ الامام الفروق بخلافه زاده رحمه الله يتطعم من القاصح
والبلى الكبوري بالبلى الصغير ولا يقصاص في البلى الزائدة واما فيها حكومة عدل
فان كثر ربع بين اسنان المكسورة مثل ربع بين الكاثر وكثر من الكاثر ولا يكون على
الصغور والكبريل يكون على قدر ما كثر وان كثر نصف سنه او ثلث او ربع كثر اشد ولا يتطعم
في مثل القصاص اقتص منه بهود وان كان كثر اشد ليس بهود حيث لا يتطعم ان يقتل منه
فعله ارض واذ اضرب بين رجل فترك ينظر حرجا وان دما فقتل ينظر حتى يترا موضع السن
ولا ينظر حرجا الا في رواية الجود والجميع هو الاول ان ساء بين البلى نادرا واذ اقبل
الناس في الشكوك بها المضروب قبل تمام السنه وقد سقطت فقال اينا سقطت من الضربة
وقال المضارب انا ضربك اخر بالقول بالمضروب وان جاء بعد الحول والقول قول الضارب
مضروب ثم اتيان خطا فقتل اسنانه كلها وفي كل بين حسابه وزم حرجا لو كانت ثلثي ومضرب

فلا

فعله اربعة عشر السوادان كانت ثلاثين فحبة عشر الف او كانت اثني وثلاثين فحبة عشر الف
قالوا وليس في نفس الايدي شي في الاعضاء بزاد ارضه على دية النفس الانسان والاشتراب
والاقياب والشايات شوا واذا كثر رجل بين رجل بعفها وسقط ساقه فان ابا حنيفة رضي
الله عنه اذا نزع الرجل بين رجل فثبت نصفها ففعله نصف ارضها ولا يقصاص في ذلك ولا قلع
بين نال فثبت مكانها اخرى لا يثبته وقال ابو يوسف رحمه الله عليه الارض كاملا جلايا
بين الشبي قلع سن عترة فثبت عترة او متغيرة فيها حكومة عدل ضرب بين حرجا فقتل
قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجب شي وان كان عندا فقتلته حكومة عدل وتلا فيه حكومة
عدل حرجا كان او عندا ولو اسودت او احمرت او اخضرت فعليه جميع ارضها في قوله
ولو اسودت بالضرب ثم جاء اخر فزعمها فلي الاول تمام ارضها وعلى الثاني حكومة عدل وتلا
فيه حكومة عدل حرجا كان او عندا ولو اسودت او احمرت او اخضرت فعليه جميع ارضها
في قوله ولو اسودت بالضرب ثم جاء اخر فزعمها فلي الاول تمام ارضها وعلى الثاني حكومة
عدل وتلا فيه حكومة عدل واذ اخذها الطوع منه فاني مكانها فثبتت فلي الثاني
ارضها بين كاملا قال شيخ الامام المعروف بخلافه زاده رحمه الله كرها لا تثبت كانت
حتى لو ثبتت لا تقاوت فلا يثبته وتذكرنا في المذون مثله قاله سن العيني يؤجل سنة
معد يوم فلكه لانه يربح شيها ويثبتي ان ياخذ له من الجاني شيئا فان ثبت مكانها كما كانت
لا يثبته بخلاف سن صبيد الحزم بحيث لا يقطع الجرا عن قائلها بديها وتثبت بين
الشبي حتى مات قبل تمام الحول فلا يثبتي الجاني في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال
ابو يوسف رحمه الله فيه حكومة عدل قلع بين شبي ففالج الجاني اياه على دار ثبنت
السن قال ابو حنيفة رضي الله عنه سرد الله ارضه فذلك عند محمد رحمه الله الا انه يقول
يعطيه الجاني منها قدر ما اذني به وكذلك لو كثر يده فاجبرت ومقت فلا يثبتي بين
العيني لم يقطع وقال ابو يوسف رحمه الله حكومة عدل وهذا اذا ثبتت فان لم تثبت
ففيه دية كاملا عند محمد رحمه الله فاما في المذهب ليكن كل واحد منهما صاحبه كما هو الفاء
فكر اجدتها الاخر وكثر سنة فلي العترة لان هذا عند والمثيلة حارث
واقعة الفتوى فاشتقت الفتاوى على هذا ولذا قال كل واحد منهما لصاحبه دية فذكر
أخذا وكثر سنة لا يثبته وهو الصحيح بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقتل **شوق**
في الجناية على اللسان وفي اللسان الدنية ان كان خطا فان كان هذا ذكر في الاصل
انه لا يقصاص في اللسان قطع البعض او الكل وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا قطع الكل
بحيث لا يقصاص وفي الفتوى قال ابو حنيفة رضي الله عنه في اللسان اذا لم يكن القصاص
يقتل والفتوى ان لا يقصاص في اللسان لانه يكتفي بالمثلة فيها لانها سبقت ويقتل
فان قطع بعض اللسان ان سنده عن الكلام ففعله وان سنده عن الكلام دون البعض فانه
يجب من الدية بقدر ما نالت من الكلام ان كان يضافا لقتل وكيف يعرف مقدار النابت
من الكلام فان بعضهم يمتحن بالحروف المحمودة التي عليها مقدار القوت فان اشكته لا يكلم لا يغير
يجب القصاص الدية وكذلك الرزق على هذا والاصل ما فيه ما روي ان رجلا قطع لسان رجل
في زمان علي رضي الله عنه بقرائة اب ت فلكا فراحوا يقطع من اذنه بقدر ذلك وما لم
يقرا وجب من الدية بحجاب ذلك وكان بعضهم لا يمتحن بجميع الحروف المحمودة واما يمتحن

بالجوف المتعلقه بين الحروف ما يتكلم به بالفتحة يدون تحريك الالفان كالميم والباء
وميمهما يكتفى بالتكلم به بالحق فيتحرك الالفان كالميم والباء
التي لا يمكن التكلم بها الا بالالفان فان أمكنه التكلم به فحرف الحروف دون العرب كالفاتحة
بعضها فيكون نصف الدية وفي هذا ما يروى اذا قطع لسان صبي يحب الدية ان كان استعمل
لما اذا استعمل ولم يتحرك لسانه فبنيته حكومة عدل ولو قطع لسان صبي وكان قد
استعمل نادى في الناطق انه كان اخرس وصياحه صياحه اخرس لم يتقبل قوله وعليه الدية
في الخطا والقتصاص في العمد كذا ذكره في العاروني واما اذا ادعى المجني عليه دفعا بالتكلم
سقبل حتى يستمع كلامه وفي بيان اخرس حكومة عدل وفي المجنين كمال الدية وفي
اخرها نصف الدية والفقهاء في **نوع اخرى الجناية على اليد والاصابع ومما جلدنا**
وفي اليد القصاص اذا قطعت من المفصل وكذا في الاصابع القصاص اذا قطعت من مفصلها
كقصاصها فيما اذا كان القطع من المفصل استاءه قطعت يده رجل عدل الدية دون
القصاص ولا يجزى الرجل بخلاف ما لو كان الناطق رجلا يده مثلا وقال الشافعي رحمه الله
ولو قطع رجل يده امرأة عدل فلهما دية من غير جراح والضمي لا يقطع الا باليمين ولا اليسرى
الا باليسرى وكذلك اصابعها والجملة في هذا انه لا يؤخذ شيء من المعضة الا بمثلها من الناطق
واذا قطع اليد من الذراع خطا في الكف والاصابع يصف الدية وفي الذراع حكومة
عدل بينهما وقال ابو يوسف رحمه الله ايها نصف الدية والذراع ربع وكذا لو قطع
اليدين من المرفقين او الرجل من الفخذ ففيها نصف الدية ونحو الكف والقدم مائة ربع
خلافا لما ابي ما نوى الكف والقسم امان مع الكف والقدم ولا وجه ليعلمها بثمان مثالا
يسمان واما ان يتبع الاصابع ولا وجه للدية لان القدم والكف فاضل بينهما ويتبع الاصابع
في كل واحد من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية ولا فصل بينهما شيئا فلهما
جرحا او شترقا قبل ابرو بعده ولا يتغير الارش فيهما وما كان من الاصابع فيها ثلاث مثاقيل
وفي كل من قبل منها ثلثين ثلث الدية الا مائة ربع وما كان في مفصلها في الواحدة ربع
لان دية الاصبع مائة ربع على ما جلدنا كما سقمت دية اليد في الاصبع وما كان في مفصلها
في الواحدة ربعها نصف ان دية الاصبع مائة ربع على ما جلدنا كما سقمت دية اليد في الاصبع الزايد
حكومة عدل وفي الامثلة حكومة عدل وان ثبت على عيب حكومة دون المولى منقطع
المهني من يده اليمنى قطع يمين مثله القصاص بينهما وكذلك منقطع اليد اليمنى وقطع
شاة مثله القصاص لان الشاة لا تتحرك في الارض مقدرة على شاة منها اقربى تالك ممكنا
رحم الله وان قطع الرجل يده رجل وفيها طعنا سود يجب القصاص وان لم يكن طعنا لئلا يطيع
اشود وان سواد الظفر لا يكون طعنا في شاة البتلش فكان كالفين الحوا سبابا لعين الرقا
وان كان الحوا من الزرقا واما اذا كانت في يد جراحة فان كانت نقصان الجراحة
لا يوجب وما في شاة البتلش لئلا لا يمنع وجوب القصاص وان كان يوجب وما لانه
يمزله اليد مثلا ولا يقطع يد العجاجة واذا قطع رجل يده رجل عذرا يده الناطق
ناقصه فكذا في وجوب امان ان كانت ناقصة وقت القطع او انتقصت بعد القطع وان كانت
ناقصه وقت القطع فكذا في وجوب امان ان تكون ناقصة من حيث العضة فان كانت مثلا او
كانت ناقصة من حيث القدر بان كانت فامدة اصبع او اصبعين فان كان البقعة من حيث

الفضل

السنة فالمقطوعة يده بالجراح فان اختار القطع فلا شيء له من جرحها وان شمل يقطع واحد
منه دية كاملة دية يده وكان القدر المأمور الاجل الشهيد رحمه الله يقول انما عيب الحياة
بالمقطوعة يده في هذه الصورة ان كانت الشاة ما يمنع به الشاة فاما اذا كانت من غير منتفع
بها فهي ليست بحمل القصاص فلا يجزى المجني عليه بل له دية يده مائة ربع كالميم والباء
يكفي اليد أصلا وبه يفتي وان كانت ناقصة من حيث القدر فكذا في جرحها عذرا فلهما
اذا كانت ناقصة وقت القطع مثلا اذا انتقصت بعد القطع فكذا في وجوب امان ان كانت
الاستقصان جاحلا لا يمنع احد بان قطع اصبع من اصابعه ظلا او قطع الناطق اصبعين اصابعه
اقتضى بدخا واجبا عليه فيه كالجراح بها لو كانت ناقصة وقت القطع وان فات بغير احد بان
قطع اصبع من اصابعه ظلا فالجراح فيه بها لو كانت باقية بتمامه فكذلك ذكر شيخ الاسلام
للحروف نحو اربعة رحمه الله وذكر الشيخ المصنف احمد الطوايسي رحمه الله في شرحه انها اذا
قطعت بقصاص فله الخيار واذا قطع ظلا او بانه بتمامه فلا خيار وأشار الى الفرق فقال
ما قطع قسما من يده فلهما دية وكانه منقوصا فيوجب القصاص المجني عليه ولا كذلك ما ذهب
بانه بتمامه رجل قطع يمين رجل ولا يمين للناطق حتى المقطوعة يده في الارض فيماله وان
كانت يده الناطق كاملة وقت القطع ثم فات بعد ذلك فلهما دية وجرحين امانا اذا فاضل
بان فات باقية بتمامه او قطعا ايمان ظلا او فات من جرحه بان نفيها جاحلا مستحقا عليه
ام تلهي بنفسه فان قطعا فان فاتت بعد ذلك القطع لا ينفصل فانه يبطل حتى المقطوعة يده
ولا يضمن الناطق يدها وان فاتت بغيره بان قطع الناطقين يدها او نفيها جاحلا مستحقا
عليه ان قطعت يده في قسما من يده يضمن بخلاف النفي ولو قطعت الكف فيها اصبغ
فاجدة بحيث ارش الاصبغ لا يضمن من دية جرحه رضي الله عنه وبهذا رحمه الله ينظر الى ارش
الاصبع والى حكومة العدل في الكف فأيها الاكث وجبت ذلك ودخل الاقل فيه وعن ابي
حنيفة رضي الله عنه انه اذا نفي من اليد شيء له ارش معلوم فالكف ربع له حتى لو نفي ثلث
اصبع يعني منقولا من اصبع لثلاثة مثاقيل فقطعه ما بقي من الكف فبنيته ثلث حشيشا بوقية
اليده وذكر الكرخي رحمه الله في المختصر اذا كان في الكف ثلاثة اصابع او اربع يجب دية
الاصابع ولا يجب شيء للكف وهذا لا يوافق ولو قطع رجل ثلثة اصابع من كت رجل خطا ثم قطع
اخر اصبعين ثم يثبت اليدين من الحولين فلهما اقل دية ما قطع وقيل الثاني ايضا دية ما قطع وما
بقي من الكف بعد الاصابع فهو نقصان فابيضت ما يجب الاكثر دخل ارش الاقل من الاكث واما البقية
الاخر وان كان الاخر قطع اصبعين فعليه خمس دية اليده وهو عشر الدية والمثالة في
وعن ابي حنيفة رضي الله عنه فممن ضرب اصبع رجل هذا فقط الكف ان كان القطع
من الفضل والشروط من الفضل اتم من يده وان كان اخذها من الفضل لا يقتضيه قال ابو يوسف
رحم الله انما ينظر الى الشروط لا الى اهل الجراحة وان كان الشروط من الفضل يقتضيه منه ولا
فلا وقال ابو حنيفة رحمه الله القصاص في ذلك وفيه يفتي ولو قطع اصبعين يدهما فلهما
الكف في ما شل من ذلك دية ولا قصاص فان قطع اصبعين فلهما اخري كالكف
اي جرحه رضي الله عنه القصاص في شيء من ذلك وعليه دية الاصبعين ولا يقتضيه من المولى
وفي الثانية لشرها وانهم انهم انجوا في القصاص اذا قطع بعضه فلهما ثلث بقتية او شل ما هه شيع
بالمقطوعة لو قطع معه لا قصاص فيه واختلافه من غير يمين يمين يمينها لآخر على ما ذكرنا

أو لا يمينه ولا يمين على البيت والذرية من كان له غنم في الدنور فقتل لانه معا عن عمر ابن الخطاب
 رضي الله عنه انه قال لا يعمل مع الغنم مني ولا امرأة وكذلك لو كانت المرأة هي الغنم والبطي
 لم يكن عليها شيء من الذرية بخلاف الرجل والغنم اذا كانوا اهل ديوان فقتل بذلك في عطايتهم
 فيعمل الملك في اول عطا عجز لم وان لم يكن بين القضا بالقتل وبين خروج عطائهم الماشي
 أو اكل من ذلك ولا يخرج القضا سفين لا يطالبون بشي فان عجل للقدم القضا فخرج لهم
 ثلاث عطيات بعد قضا القضي بالذرية فان الذرية كلها تؤخذ من تلك العطيات لثلاث
 لوصول محل دار الذرية الى الناقلة ويقضي بالذرية على الناقلة حيث يصيب الرجل في عطائيه
 من الذرية كلها اربعة ذراع او ثلاث او اقل من ذلك من ذراع او اقل الثاني رحمه الله ما يتجني
 به علي واحد منهم لا يكون اقل من نصف دينار فان شمس البتة المرحوم قد علمت بعض اصحابنا
 رحمه الله ان التقدير بثلاثة ذراع او اربعة ذراع فيما يؤخذ منهم في كل سنة وذلك غلط فقد
 فترها منا فقال حتى يصيب الرجل في عطائيه من الذرية ما قدرناه اذا كانوا في بعض الاحوال هـ
 فيستغفرون فيهم في بعض الاحوال عند الحاجة وكذلك يعطون اليهم في عمل القتل عند الحاجة
 ولا يتحققون القضا عندنا الا احوالته ولو كان غايته الرجل احب رزق ياخذونه في كل
 شهر فقي عليهم بالذرية في ارضهم في ذلك يتبين في كل سنة بالملك فان الرزق في حتم بمنزلة
 القضا ان القضا انما كان محلا يتضاء الذرية منه لان صلة يخرج من بيت المال وان كان ثم اوراق
 في كل شهر وعطا في كل سنة فمست عليهم الذرية في عطياتهم دون اوراقهم لان الاوراق انما كانت خلنا
 عن العطيات ولا تعتبر في الخلف مع وجود الأصل وهذا لان الاوراق لم يكن لها الوقت فاخذ
 شي من رزقهم يوزون في المصارف وسلاهم لوشي عليهم عادة نأشا العطيات فليست بكتابية
 الوقت ولكن لسالم حتى يتجملوا في الدنور ويقتطعوا بالتمتع فلا يشق عليهم الا اذا من العطيات
 يفرق الذرية بين العطيات دون الاوراق عند الاجتماع وذكر الشيخ الزينام ابو القاسم الكرماني
 رحمه الله في الفرق بين الاوراق والعطيات فقال العطية ما عرض للماتلة والرزق للفقراء
 المسلمين اذ لم يكونوا ائتمانه ولو كان القابل من اهل الكوفة وله بها عطا لم يتنع بالذرية غايته
 حتى عمل بوائده الى البصر فانه يتعني بالذرية على غايته من اهل البصر وكان رزق رحمه الله يقضي به
 على غايته من اهل الكوفة وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله بنائيا في ما قلناه ان الذرية لا تجب
 بالقتل وانما تجب سقنا ديمنا لم ير مال احد حتى قتل قتلا خطا لم يقتل والي رحلا من بني تميم فوجنا
 جنازة اخري فانه يتعني بالجنازة على بيت المال وسبل مواثقه وكذا رمي بهم او عجز عطا اقبل
 ان يوازي اخذهم والي قبلان يقع الرشد ثم وقعت وقت رحلا كان مؤلثة باطلا ولزانه خسر
 بئرا في الطريق فلم يقع في احد من حي والي رحلا ثم وقع في رحلا ومات فان ذرية القتل
 في ماله ولا ولد له ولا مبيع ولا يشبه هذا لما يقتل لان محمدا الحفر ليس بجنازة حتى يسطب به
 اربابا ولان رحلا من اهل البادية فخر بئرا في الطريق ثم ان الاسام نقل اهل البادية الى
 المقابر فمقتلوا فيها فصاروا اخشاب عطيات ثم تردى في تلك البير اثنان كانت الذرية علي هـ
 غايته يوم تردى لان عند الوقوع يصير جانيا بالحفر وهذا يؤيد ما قلناه ولو ان خطا اقل
 الكوفة عي رجل منهم الجنازة وقضي بها غايته ثم الحن قوم بقومه من اهل البادية اومين اهل
 المضير لم يكن لهم ديوان عطلوا معهم وخطوا فيما مضى وفيما لم يتعجب فلم يخطروا فيما ادوا قبل ذلك
 ولو ان رحلا من اهل البادية من اهل الجنازة فلم يخطروا حتى نقلوا الى المقام وقوتها

وخلص

وخلصهم وجعلهم اهل عطا وجعل عطا لهم الذرية ثم دفع الي القاضي فتعفي عليهم بالذرية دون
 اقبل وذكر في المقارن ان اليمين على القابل الذي يوجب الذرية على الغنم لا يوجب لا تقبل
 منذ غشيت الغنم والله اعلم **نوع اخر في القتل سببا شابل البس**
 حفر بئرا لجانا فتردي فيها ومات جرحا او عطشا فذلك وان مات غما من الحافر ان الغنم
 ليس من اوزار الا في بركات الجوع والعطش وفي تباين قول محمد رحمه الله يتعني ان يقفن في
 الوحدتين رجل احفر بئرا في ملكه فقتل بها اربابا او دابة كان الشايط فية ما كان منها
 وان كان البئر في الطريق كان على حافة البئر فانهما عن الحافر اذا كان متعديا كان بمنزلة
 الدافع لمن سقط فيكون ثلث الكل مضافا الى الحافر اذا احفر في ملكه فهو طوطه لا يكون
 مضافا الى غيره فكان ثلث من كان فيها مضافا الى الشايط رجل حفر بئرا في الطريق لجانا اخر
 فحفرها ثم وقع فيها انسان ومات في القيايس فقتل الاول وبه اخذ محمد رحمه الله في الاستحسان
 تحت القضا عليهما لان كل واحد منهما متعدي في الحفر ولو حفر بئرا في الطريق فحفرها وقدم راسها
 فقتل فيها انسان ومات ان وقع راسها بحيث يعلم ان الواقع وضع قدمه في موضع بعينه من حفر
 الاول وبعينه من حفر الثاني فالقضا عليهما اما اذا وقع الثاني راسها بحيث يعلم ان الواقع
 انما وقع قدمه في الموضع الذي حفره الثاني كان القضا على الثاني ولو سر رجل محمد فوقع في
 بئر حفرها اخر فان كان الحفر منعه انسان على الطريق فالقضا على واضع الحجر لان التردى هـ
 بمرضه وان كان الحفر منعه اخذ لكنه جيل السل فالقضا على الحافر ولو شد الحافر اسل البئر
 لجانا اخر وتقع في حفره انسان فالقضا على الحافر على ما شرطه لجانا او جرحا رجل الحفر والحفر هـ
 فوقع في انسان فالقضا على الذي اخراج الحجر والحفر ولو حفر بئرا في الطريق فتردي فيها
 انسان فقال الحافر هو الذي وقع فيه وقال في الدخ لا يل وقوعه في فالتقول قول الحافر في قوله
 ابي يوسف الاخر وهو قول محمد رحمه الله رجل حفر بئرا في ملكه ثم وقع فيها انسان فقال
 صاحب الأرض ان امره بذلك وانكر اوليا الواقع فالقضا على ان لا يقتل صاحب
 الاستحسان يقتل لانه اخبر بملك انشاؤه رجل ساجد رجلا يعثر له بئرا في الطريق فتردي
 فيها انسان فان كانت البئر من دار المتاجر فالقضا على المتاجر دون الاجير لانم يكن في ذنبا
 فان لم الاجير بذلك فالقضا على الاجير دون المتاجر ولو لم يعلم فالقضا على المتاجر لانه عثر
 رجل حفر بئرا في الطريق فجا رجل في ذنبا هذا الرجل باخر وتعلق الثاني باخر ووقعوا جميعا
 فجا رجل وسقط فيهما وماتوا ان لم يعلم كيف ماتوا فلم يقع بعينهم على بعين ذرية الاول تكون
 على الحافر لانه ليس له بئرا بسبب بئري الوقوع وذرية الثاني تكون على الاول وذرية الثالث
 تكون على الثاني في قوله ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما ذرية الاول تكون اثلاثا
 ثلثا على الحافر ثلثا على الثاني وثلثا هـ وذرية الثاني بعينه هـ وذرية الثالث
 وذرية الثالث كلها على الثاني والله اعلم **مسائل جنابة الجيطان** رجل مات
 حياط داره الى الطريق والي ملكه انسان سقط واثنت اربابا وماتان كان قبل الاشهاد فيقتل
 وان كان بعدة فمن اول سقط يقتل بقتله وتبريحه مع القدره عليه في ثلث الانسان يقتل
 الغاية وفي ضمان المال يقتل بقتله وبغير القدرة على التفرغ من وقت الاشهاد الى وقت
 الشقط من غير ذوال القدرة فيما بين ذلك وموتة الاشهاد وان كان الحياط ما يلا الى الطريق
 لا يكون في احد من عرف الثاني ان حياط هذا مال الى الطريق وحوى انصدع فادمه

كان كان ما يلا الى ملك الغير يتولى لذلك صاحب الملك ولو قيل له ان خايطك مايل ينبغي لك ان
تقدمه كان ذلك مشورة والمطالبة بالخدم لكن الامهاد ليس بشرط لاجاب الثمان الا انه يعطى اليه
برشبات للمطالبة عند التماجد ولو باع الخايط بعد الامهاد بغير الثمان بخلاف ما اذا اشترى كسنا
لغيره او جانا او وضع خشبة ثم باع الدار والخشبة فذلك بذكر ان اثنان او ثلث حيث يقع ولو
جرت جنونا متطعنا بعد الامهاد وعليه اذ ان تد والعياد باه ولو يدار الحرب فمقتضى لما سجد
ثم عاد مثلي فزده من ملكه الدار ثم سقطت الخايط بعد ذلك وانك شيئا كان عددا وكذلك لو كان
المجنون وكذلك لو باع الدار بعد ما اشترى ملكه ثم ردت عليه بمقتضى او يبيع او يجازي وروية
او يجازي بشرط للبري ثم سقط الخايط وانك شيئا كان متاعا ولو كان الخايط القابل ومثنا
فاشترى على المهرات لا يبيع وان اشترى على الزمان فذلك لا يبيع قياشا وفي الاستحسان يبيع ولو كان
الخايط القابل ميراا فاشترى على بعض الورثة فالباقين ان لا يجزى الثمان وفي الاستحسان
يجزى الثمان على الثابت الذي اشترى عليه والخايط اذا كان مشترك بين اثنين فاشترى
أحدهما فهو عزله ما اشترى على احد الورثة ولو كانت الدار بصغير فاشترى على الأب والوفى
صح الامهاد فان مات الأب او الوصي ككل الامهاد وفي المشترا رجل مات وترك دارا خايطها
مايل الى الطريق فلم يترك الميت شيئا هذه الدار فعليه دين أكثر من قيمة الدار وتركه ايتا
لا وارث له يتراه فان الامهاد على هذه الخايط القابل يكون على الاب وان لم يملك الاب الخايط
فان سقط الخايط بعد الامهاد على الاب كان الثمان على القابل ودون الابن خايط لرجل بعهده
مايل الى الطريق ويعينه مايل الى دار قوم فاشترى عليه اهل الدار فسقط ما كان ما يلا الى الدار
وما كان ما يلا الى الطريق كان صاحب الخايط ضامنا لان الخايط واحدة فصح الامهاد من اقبل
لدار فيما كان ما يلا الى ملكهم وفيما كان ما يلا الى الطريق كان
فصح امهاد وان كان الذي اشترى على صاحب الخايط من غير اقبل الدار فصح امهاد وفيما كان
ما يلا الى الطريق خايط طويل وفي بعضه ولم يدا الباقي فسقط الباقي وغير الباقي فصح انما يقع
صاحب الخايط ما اصابه الواجب ولا يقضى ما اصابه غير الواجب لان الخايط اذا كانت بهذه
الصفة كانت بمنزلة الخايطين وان كان قصيرا كان ضامنا لكل عبد ناجر عليه اهل يكن
فاشترى عليه في خايط من داره تداشراهما فسقط الخايط وانك انما كانت الذب
على ما قلته مولا فان اتلف الخايط ما لا كان الثمان في عتق العبد ولو اشترى على الميراث صح
ايضا لانه ان لم يكن على العتق فصح فان الخايط تكون مولا وان كان عليه دين كان مولا ولا يلا
الاستحسان لقضاء الدين من مال نفسه فيكون المولى بمنزلة المالك يستل رجل وغلو اخذ
وما الكل فاشترى عليها ثم سقط الملو وقيل انما كان الثمان على صاحب العتق ورجل
شترى على خايط مايل له الى الطريق فسقط الخايط الى اكان وقته وموت اثنان يفتن الخايط
وعطيت وقتر رجل بالتبيل الاول لا يكون على صاحب الخايط واذا اشترى الرجل على خايط من داره
فلم يهد من حتى سقط على رجل فقتله فانكرت القايكة كون الدار له وقالوا لا تدرى ان الدار
له او لغيره فلا شيء عليهم حتى يقيموا البينة ان الدار له والثاني الامهاد ملكه في مقدم
الخايط والثالث ان المقول مات بهبوطا خايط عليه فان اخر دوا البلد ان الدار له لم يصدق
على القايكة ولا يجب الثمان عليه قياشا وفي الاستحسان عليه دية التبيل اذا اشترى الخايط
المالك او سائل هذا الذي يحدث الشئ في الطريق شئت في الفعل الرابع من القيم الاو كمال

في كتاب النصب

في كتاب النصب والله اعلم **سائل آخر في القتل تبسيرا** فلان نجلنا
أخذ رجلا فقتله واجليته في بيت حتى مات جونا قال محمد رحمه الله اوجده مقربة والدية
على غايته والفتوى على قول ابي حنيفة رحمه الله عنه في انه لا شيء عليه وان دفعه حكما في قبر
فان سئل عنه لانه دفعه غدا وهذا قول محمد رحمه الله والفتوى ان غائلة الدية في الاقبال
لانه قتل قال الله تعالى واذا الملوثة بغيرك باي ذنب قتلت انما في الحبس فالفتوى على قول
ابي حنيفة رحمه الله عنه ولا وجهما الله عليه الدية رجل دفع الى اخيه ثوبا فتر به فمات لا شيء
رجل نام زاه فوهم جميع البدن فذبحه اثنان قال ذبحته وفوتيت فانه يقتل قياشا في الا
بستحسان يجب الدية رجلان اصطفا فاقا فوقع كل منهما على قتله فكل واحد منهما دية
صاحبه ولو وقع اخذ فاقا على قتله والاخر على وجهه قدم الذي دفع على وجهه فهدر منديل
او جل في يد رجلين يتجادلان فصرق الحبل وقعا فماتا منبطحين يجب دية كل واحد
بهما لانه مات بطنع صاحبه وان وقعا مستلقين لا يجب دية احدهما لانه مات بطنع
نفسه وان وقع احدهما مشطرا والاخر مستلقيا لا يجب دية المستلقي ويجب دية المشطع
وان قطع الحبل اثنان فوقع على اتفيمهما فماتا فمن القاطع بينهما دية الحبل وذكر في مواضع
اخرى انه ليس على قاطع الحبل دية ولا قصاص قالوا يجوز ان يكون اختلاف
الجواب باختلاف الموضع الاول فيما اذا قطع الحبل لا على وجه الاستحسان وذكر في موضع
اخر وقال لا يجب على قول محمد رحمه الله شيء وعلى قول ابي يوسف رحمه الله يجب ولو كان رجلا
وضع سيفا في الطريق فصر به رجلا فمات وانكر الشئ يفتن صاحب الشئ ودية
وعلى القايكة الشئ وان وقع على الشئ ثم وقع عليه وانكر الشئ ومات الرجل
يفتن صاحب الشئ ودية الرجل القايك ولا يقضى القايك شيئا لان هذا الشئ دفعه
القايك الى نفسه فكان صاحب رجل ذلك اخذ به رجل وجذب الرجل يده فاسلك يده
ان كان اخذ يده بالمصاحفة لا شيء عليه من اربس اليد ولو ان حبيبا يد ابدا جديك ايتا
والا يمسك حتى مات دية الصبي على جديته ويرثه ابواه وان جديته الرجل
وجديته الميراث حتى مات فعليه الدية ولا يرثه ابوه وفي البقالي ادعوا من سام في الطريق
فانكسرت اصبعه فاصبح الثاير فاقا فقتل كل واحد منهما ما اصاب الاخر وان عطبت
أخذها على ما يلا الثاير دية وان عثر فوقع على وجهه فاصاب رايته النائم فاشترى وانكر
اصبرهما قيم الثاير اصبح الواجع وشجته والواقع اصبح النائم ودون شجبه فان ما نا جديتا
قتل عا يلا الثاير دية الواجع وفي غائلة الواجع نصف دية الثاير لا شيء عليه حيث وقع على
يا فيه والثاير ايضا حتى مات ثم حتى وقع هذا ملكه فكان عليهما ولو وقع رجل يذراع رجل
يجذب المقنوص ذراعه من يده فسقط ثمن اثنان القايك وذهب بعض ذراع للعضو
قد يلا ايتان هدر ويقضى القايك ارش ذراع هذا اختلاف ما لو كان في يده ثوبا
فقتل بالثوب رجل فذبة صاحب الثوب فصرق صاحب الثوب يفتن المشتب بصف
ذلك لان عض اليد يودي فاصطفي جديتا بخلاف المشتب وان كان الذي جذب الثوب
ليس صاحب الثوب ضمن جميع الحقوق واما مقربة حكومة العدل قال الطحاوي رحمه الله
اختلف المتأخرون من متابعينا في مقربة حكومة العدل تلك الطحاوي رحمه الله الشيل
في ذلك ان يقول لو كان مملوكا بدون هذا لشر ويحكم مع هذا الشر ثم ينظر الى تفاوت ما بين

الشيخ انه اذا لم يسمع المقتضات يمنع الزيادة حتى يتبين ان زيادة التقدير وهذا اذا وقع على كثر من ٥
الشيخ الذي وقع به القضا اذا وقع الصلح على اقل مما دفع به القضا وقد صالح على اكثر مما قضاه
ما لم يجوز لانه اشكى بحججه بما ذكرنا انما اصطفا بعد القضا والرضا انما اذا اختلفا
قبل القضا والرضا ان اصطفا على ما فرض في الدية وان كان للصلح عليه اكثر من الدية فانه لا يجوز
وان كان يد بيد وكان ينبغي ان يجوز اذا كان يد بيد لان قبل القضا حتى يملك القليل من شئ فيكون
حده في احد النوعين الثلاثة نادا وقع الصلح على احد النوعين وانه اكثر من الدية يجب ان يصل
قد ابدى عن نوع اخر وان كان النوع الاخر منصوصا عليه احيانا لا يجوز هذا الصلح
وتعرف جوابه بانواعه رجل شح بطلا من شئ ثم على الشح من احد الطرفين الموصوفين وماه
يحدث منها ثم مات بينهما قال ان كان ذلك باقرار من الشاح فليكن الدية كما يليه ولا يجوز
القتول لانه وصية للقابل وان كان ذلك بعينه فهو وصية للقاتل فيجوز فيه دفع عنهم بقصد
الدية ان كان عوج ذلك من الثلث ولو كان العجبان عمدا والمسلح بجاهل فلا شيء على الجاني
لان العوج من احدهما عن عمد فلهما نصيب النفس وتطوع رجل بوجهه عمدا فقتله
فمنهما ثم اخبر عمدا ثم يقتل منها فليكن الدية كاملة في ثلث سنين لما اقامت بينهما جميعا
من قبل الله قد غنا عن الاول لما نزل منه القصاص وصارت الثانية ما صار الاول ايضا
ملا ولم يجوز له القتل لانه وصية له ودوي الحث عن ابي يوسف رحمه الله في مثل هذه الصورة
ان في الجاني بقصد الدية رجل قتل رجل عمدا او قتل بوليه بالقصاص على القاتل فامس
الولي وخلا لا اندخل من الولي ان يعفو عن القاتل فعفا عنه فقتله المأمور وهو لا يعلم
بالعفو قال عليه الدية ويرجع بذلك على الامر وتذكرنا في الموصوفين ما نالك قد ابدى
شئ موصوفه عمدا ومات من الموصوفين على اخر القصاص ولا شيء على الاول وكذلك لو كان
الصلح مع الاول بعد ما شح الآخر قال ابو الفضل رحمه الله استحسن في جميع من هذا الكتاب
انه القصاص من الآخر اذا كانت ثمة بعد صلح الاول والله اعلم **الصلح الجاهل في**
جناية العبيد منهم وعليهم النوع الاول في جناية العبد رجل قطع عمدا اقطع اليد
فوق على وجهين ان كان قطع رجله من جانب اليد المقطوعة كان عليه يقتل ثمة العبد
المقطوعة يده ولو كان العبد مقطوع اليد فقتل انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية
قتل ثمة قيمته مقطوع اليد وكذلك البائع اذا قطع يد العبد المبيع قبل التسليم الى المشتري فقتل
بقصد الثمن عن المشتري ولو كان العبد مقطوع اليد قبل البيع قطع البائع يده الاخرى
قبل التسليم يقطع عن المشتري فذم ما ينقص من قيمته مقطوع اليد مملوك حتى يبيروا في
الطريقين فوقع في انسان فذاه المولى بالدية ثم وقع منها اخر قال ابو حنيفة رضي الله عنه
يدفع كل المملوك او يبيده وقال ابو يوسف ويحكم رجمهما الله يدفع اليه او يبيده
عند حنيفة في المشتري فوقع في انسان فذاه المولى وهو يعلم بالجناية فقتله الدية
كان وقع فيها اخر يشاؤك ولية في الاول في اللاية يوجب فيها الاول بمقتضى الدية
في الثاني بمقتضى القيمة وقال على المولى يوفى قيمة الاخر جارية جنت وهي طلق فاعتق
المولى ما في بطنها وهو يعلم بالجناية فذاه المولى فقتل ان خالف الطالب قبل ان يقطع او يذبحها
وفقت ولو لم يكن مالها فان خسر الطالب قبل ان يقطع خير ان شاف من المولى قيمتها كما لا
وان شاف اخذها خاملة بجنايتها كانت له والاول اخر وان خسر بعد ما ولدت خير المولى

ان شافه وان شافه ولا يتبيل له على الولد جارية بغير حليلين ولدت فجاء لها عام اخذها
وهو علم بالجناية قال ابو يوسف رحمه الله عليه الدية وان لم يعلم فقتله القيمة وقال في رجمه الله
يقتل الدية اذا علم وبقتل الدية اذا لم يعلم على ابي يوسف رحمه الله ان يقتل العبد بملك على
صاحب فعيبه وقت العاقب فكانه جني ولا حتى يقتل بغير المدي تاع جارية فولدت عند المملوك
لا قبل من سنة اشهر ففي الزنا جناية ثم اوعاه النايح وهو يعلم بالجناية فقتله الدية لا محاب الجناية
في قول ابي يوسف وقال في رجمها الله عليه القيمة دون الدية لان لم يكن محررا ابي يوسف
رحمه الله ان دعوى القتل اتفاقا وبالقصد تكملة الدية ومقتله القتل ولو قال بغيره اخذها
حرث جني اخذها ثم مرن المولى العتي الى الجاني قال ابو يوسف رحمه الله ان علم بالجناية فقتله الدية
وقال في رجمه الله عليه القيمة ولو جني كل واحد منهما بعد الحجاب ثم عيين العتي في اخذها
ولزمه الاكل من قيمته ومن الدية وبقي الاخر ملكا له فيقال له اذ فعله او اذ فعله بالدية
ولا يصير موقفا بالبيان مختارا للبيان لا غير مختارا في البيان بخلاف المثل الذي كان ثم يمكنه
صرف العتي الى غير الجاني وكذلك لو كانت جناية اخذها فقتل يده وجناية الاخر قتل نفث لا يفتك
الجواب ولو قال بغيره وثمة كل واحد منهما الف اخذها حرم قتل اخذها اثنان خطا ثم مات المولى
قبل البيان وهو عالم بالجناية عتي من كل واحد منهما نفسه وتسمى في نصيب قيمته وتوجب على
المولى قيمة العبد الجاني فيقتل من جميع تركته ولا يصير مختارا للبيان بالموت من غير بيان ولو
ان كل واحد من العتيين جني جناية والملك بجاهل شاع العتي في رجل له عبدان جني اخذها
جنايته فقال المولى بغيره العلم بالجناية اخذها حرم ثم مات قبل البيان حكم العتي ماسر وتجب قيمة
الجاني في مال المولى المولى الجناية يوجب ذلك من جميع ماله ثم ينظر الى انضال ما بين القيمة الى الدية
يتخذ ذلك من ثلث ماله الميت لانه مختار او على القيمة الى تمام الدية مختارا لانه يمكنه صرف العتي
الى غير الجاني كذا يذكره الفدا لان مبرعا فماتوا كذا اعتقه ابتداء الجارية اذا كبت او ولدت
فاختار الذم لم يدفع للمكتب ولا ولدتها ولو قطعت يدها واخذ المولى ارشها يدفع الارش فقتل
اذا اختار الذم ولو اختار المولى الفدا ثم علم انه قتل مثلين والدية لازمة وهو دين على المولى
قوله ابي حنيفة رضي الله عنه شرا لان اختياره عند قاض او غير وقال ابو يوسف ويحكم رجمهما الله
لا يرفع احصار الفدا اذا كان ثلثا العبد المذبذب اذا جني المولى بين الذم والفدا فان دفعه
بالجناية بيع لاجل القرضا فان فعل شي كان لا محاب الجناية ومضى دفعه الى اوليه الجناية لم يقتل
لرباب الذنوب شيئا ايشحنا فاذ دفع الى اصحاب الذنوب كان مختارا ولزمه الارش ان كان
مالا والقيمة ان لم يكن مالا ولوان القاضي باعته في الدين بعد ان قامت القيمة ثم حصص اصحاب
الجناية ولا فضل في الثمن بطل حتى في الجناية لان القاضي يمتثل الامرين والميتين لا تؤوله القنطرة
فيما ينقص خلاف المولى اذا باع بالدين لا يجوز ان يوجب العنان عليه بغير ائنه ليس يامين ولو
ان المولى اخذ العبد الجاني عن يده او بشئ استولى الامة الجناية وهو يعلم بالجناية وهو مختار
الفدا وذكر الكوفي رحمه الله انه يقتل مختارا للفدا وقال الشيخ الامام ابو الفضل الكرماني
رحمه الله وهو رواية خارجة عن الاموال مختارا للفدا لان الموجود من المأمور مستول الى المأمور
ولو لم يمتد مختارا في ثمة وبعضه وهو يعلم بالجناية فهو مختار لانه حرم جزا من العبد قصار
لا لغيره في كل العبد وان كان لا يعلم فقتله الاكل من قيمته ومن ارش الجناية الا ان يوجب
في الجناية ان ياخذ ناقصا ولا مان على المولى ولو قرب المولى منه تانصت وهو يعلم بغيره

ثم ذهب النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يخاطبهم فانه قد دفع اليهم يدى ولزخوم اليد في حالة النيات فثبت ان النيات هي
الذاتية ثم رآه النبي صلى الله عليه وسلم فالتفت اليه ولما لم يجد يدى في يده لم يمتد اليه فالتفت اليه فالتفت اليه فالتفت اليه
عليه لان الاستعداد لا يتحقق بالملك ولذا كان الجاني جارية فلو كان لا يصير مختاراً لهذا اذا اجلبها
دعى الى يوسف رحمه الله ان الوطى يكون اختياراً والشيخ هو الاول لان الوطى لا يتحقق بل يتحقق
ختماً وبنائاً الا اذا كانت بكراً اختياراً يكون اختياراً في الزمان فالجارية كالبيع ولو كانت بكراً
وكوفاً لم يمتد يدى من كان خوصاً في الجارية قبل العجز ونقص النيات في الجارية ثم يجوز بيع النكاح
وان يجوز قبل الخصومة في الجارية قبل ان يمتد يدى او يمتد يدى في الجارية في الجارية في الجارية في الجارية
رحمة الله يعني مختاراً في الجارية ولو كانت بكراً فاختارها فهو باختياره ولو كانت بكراً فاختارها فهو باختياره
مختاراً حتى يعلم ان يختارها الاختار فثبت بنيتها الجارية وهو يعلم العتق بالاداء فكانت
الكلية في بيع النكاح فثبت العتق ولو باع بشرط الاختار لم يمتد يدى في الجارية في الجارية في الجارية
كان الاختار للبايع فنقص البيع لم يكن اختياراً وكذلك لو عرضته على البيع ولو باع مختاراً فهو
لا يمتد يدى في الجارية في الجارية في الجارية في الجارية في الجارية في الجارية في الجارية في الجارية
يملك له ادفع او ادره وذكر الامل ان التزوج لا يكون اختياراً وكذلك التزوج عليه والامير عليه
وبلحن بهذا النوع متايل جنابة الدواب فاذا اشار رجل في طريق المتبليين
فوطى ذابته وجلبها بيدها او اذنتها او كرمها او صدمت فهو ضامن لان الضرورة في الظاهر من متبليين
بشرط التمسك نيتاً في شطاع الاستماع عنه فهو متوكل على هذا قلنا انه اذا اشار النكاح من مشيه فافسد
مساعاً لم يمتد يدى في الجارية في الجارية في الجارية في الجارية في الجارية في الجارية في الجارية في الجارية
بها لان استاينها لا يكون الا بتعريف من صاحبها وكذلك الشايف والقياد لان كل واحد منهما
مستبشع والردية والزاكيت شوا وعلى كل واحد منهما كفارة ولا كفارة على الشايف والقياد
واذا التفت الذابته برجلها وهي تسير او يدنها فلا ضمان في ذلك على الزاكي والشايف والقياد
لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الرجل خياراً وانما اراد نخعة الرجل ولو وقت صاحب
الذابته في الطريق فهو ضامن لذلك كذا وكذلك من عطف برؤسها وبولها ولها بها الذي يتال منها
لان الواقت على الطريق غير ملحق له ولو تفرقت الذابته او انشلت منه فاصاب من نورها ذلك
فلا ضمان عليه لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خرج الجاهل حارساً قال محمد رحمه الله
في الذابته المشتملة وهو اكان انتماء في ذلك صاحبها او في الطريق لانه لا منع له في المشتملات
ولو وقت ذابته على باب المسجد ان كان الامام قد جعل ببلدين عند باب المسجد مؤقفاً فلا
ضمان عليه فيما اطابت في وقوفها وكذلك سوق الحبل والدواب اذا كان الامام او غيره فلا
ضمان على ذابته الذابته من نخعة ذيب او رجل او بول او لعاب وكذلك ان كان راكباً عليها لانه
ما دون في الوقوف وكذلك الضاد من الارض وكذلك طير من مكة اذا كان وقتها الحجة وان
وقتها في الحجة فهو كالتوقف في الطريق واذا كان سائراً في هذه المواضع الذي اذن الامام
بالتوقف فيها فهو ضامن وانما يستقط بالادب ضمان الوقوف واذا انحصر ثمان ذابته وهو
يتوكل عليها او هو ذابته عليها في ملكه او في الطريق فغزبت بيدها او رجلها او فترقت ففقدت
انساناً في فورها من النخعة فالناجس ضامن دون الزاكي ان فعل ذلك بغير الزاكي
واما شرط في الثمان ان يكون في فورها لانها اذا سكنت في فورها انقطع أثر النخعة وكذلك
لو فترتها رجل لانه ذابته بالقرى ولو فعل ذلك بامر الزاكي فان كان الزاكي في طريق

في الطريق او كان واقفاً في ملكه او في موضع فقادون له بالتوقف فلا ضمان على احد فان كان الزاكي
راكباً في بعض الطريق التي ينادون له بالتوقف فيها فغزبت الذابته رجلاً ففقدت انساناً فالتفت
على العنارب والزاكي في ضمان على عاقبتها ولا كفارة عليها لان التسليم حصل بالتسليم والزاكي
انما يبرر مباشرة فيما يحصل بالضرورة دون ما يحصل بالنعمة ولو غش الذابته بعيناً دون
صاحبها فوسم والقت صاحبها فالناجس ضامن ولا ضمان على الناجس حتى يعلم ان الذي عليه
الذابته كان في فورها ولذا ان رجلاً كان يقود قطاراً واخر من خلف القطار ينوقه وعلى الابل
توم في الحمار ينادي او غير ذلك فوطى بعينها انسان فقتله فالذابته على عاقلة القاتل والباشيت
والركبا الذين على البعير الذي وطى والركبان الذين قد ام البعير الذي وطى خاصة لانه بمنزلة
الناجس ولو كان قد طاراً فجا انسان فوطى به بغيره والقياد لا يعلم فوطى البعير انساناً فالذابته على
عاقلة القاتل ثم يرجعون على عاقلة الزابط ولو كان الابل وقوداً فحماراً ومرتبط بغيره والقياد لا
يعلم به فتادها فالتاد البعير المرتبط فوطى انساناً فالتاد على عاقلة القاتل ولا يرجعون على عاقلة
الزابط ولو كان القاتل يعلم في المستبشرين في الزابط فتادها فالتاد على عاقلة القاتل ولا
يرجعون على عاقلة الزابط لانه قاد باختياره فذلك حكم الرابط والله اعلم **فروع اخرى**
في القتل يوجب في الدار واذا وجد القاتل في حكمة او في دار رجل وان كانت به
جراحة او اشرب او حق وهذا قيل وفيه التامة على عاقلة ربه الدار او على عاقلة
اقبل الحكة يتم كل واحد يات ما تشكك ولا يثبت لانه لا يثبت الدية في ثلاثين والذاب
يستوفى خمسون مثلاً فخير من الفاتلة وفي الدار فان لم يملك العدد كوت الامان ولو كان العدد
كاملاً فلهما الذي ان يكره اليمن على احدى ليس له ذلك ويحب الذابته في القاتل وقد ذكرنا
تفسير التوافل ومن اتي منهم ان يملك حتى يملك ولا قسمة على العقب والمرأة ولو كان في الحكة فلهما
وملاك فسد الى خينة رضي الله عنه القسمة على الملاك دون الثمان وقال ابو يوسف رحمه
الله يعني فلهما جميعاً لان ولاية الله بغير تكون بالكني فالتكون بالملك وابو حنيفة رضي الله عنه
يقول ان الملاك اخفى بفسرة البقرة من البهائم فكان ولاية الله بغير الهم فكذا ذكره ابو
الحسن الكرخي رحمه الله وذكر في الجامع في جنابة القيمان الخطاب بالذابته عند وجود
القتيل في الدار سرى حفظ فحب على من كان في يده عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند
رحمهما الله بسبب ملك الدار فحب على من له الملك وان لم يكن متصرفاً في الوقف على تقوره
وروي عن ابي يوسف رحمه الله ان الدار اذا كانت مزرعة وهي معلقة فوجد فيها قتلاً فلا قسمة
والدية على عاقلة رب الدار وهو على اقل ابي حنيفة رضي الله عنه ظاهر لانه يعتبر الملك وابو
يوسف رحمه الله زعم الشكفي على الملك عند الاجتماع فان لم يكن ثم الشكفي يعتبر الملك ولو
ان رجلاً خرج في قتله فقتل الى اهله فانت من تلك الجراحة فان كان صاحب فراش حتى مات
والقتامة والدية على القاتل فان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسمة ولو وجد
في سوق المتبليين قاتل فلا قسمة لانه ليس له مهنة من يختص بالنصر والغان في بيت للال
ولو كان السوق لرجل خاص فالدية والقتامة عليه وعلى نومه ولو وجد القاتل في قسمة
من الموضع فان كانت ملكاً لبيتان فالقتامة والدية على عاقلة وان لم يكن مالك وكان
سوقاً يبيع فيه القاتل من القبائل فقتل في قبائل الى ذلك الموضع وان لم يبيع القاتل
فقد هدر ولو وجد قاتل في مذكراً فامواية قسمة من الارض فان كانت ملكاً لبيتان

فالشكر كما يشكران يجب منذ ابي حنيفة رضي الله عنه في المأكل وان كانت لملك واحد فيها فان
وجدها في جوارحها فقتل من يملكها ولو كان حارسا من القضاة فعلى ارب الاخيصة
والفساطيط عليه القتل اذا وجد في دار رجل فالتسامة على ارب الدار وعلى قومه فتدخل
الفاصلة في التسامة ان كانوا حاضرا وان كانوا غائبا فالتسامة على ربة الدار وكان ابو يوسف
رحم الله لا تسامة على الفاقلة ومن وجد رحمه الله في رجل وجد قبيلة في ارض رجل الى جانب قرية
ليس لصاحب الارض من اهل تلك القرية قال هو على صاحب الارض ولو وجد الرجل قبيلة في دار
رجل نفسه فدينه على عاقلة لورثته في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف رحمه الله
ومحمد وزفر رحمهم الله لا شيء عليه واذا وجد القليل مع رجل يملك فلان كان على ذابته ولها شاة
وتأيد فعليه القصاص في التسامة والدية ولو وجد قتيلا في قرية امرأة فعليه ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله التسامة عليها وعلى عاقلة اقرب القبائل الى ما في القصب وقال ابو يوسف رحمه الله
التسامة على الفاقلة لان التسامة انما يجب على من كان من اهل البصرة والمرأة من اهل البصرة
فصار كالتسامة في ما يملكون التسامة انما يجب لثبتي الزمة ودية القتل من المرأة تحققة وقال
منايخنا المتأخرون رحمهم الله المرأة تدخل مع الفاقلة في هذه المسئلة في النخل فكذلك في كراي
الهام ابو الفضل الكرماني رحمه الله ولو وجد المكاتب قتيلا في دار نفسه فدينه هذا رجل يلاي
ما اذا وجد اخر قبيلة في دار نفسه على قول ابي حنيفة رضي الله عنه ولو ان رجلين كانا في بيت
لنفس معهما ثالث وجد احدهما مذبوحا قال ابو يوسف رحمه الله امنن الاخر بالدية وقال
محمد رحمه الله لا امنن ولو وجد قتيلا في دار عبيد ما دون له في التجارة وعليه دين او لا يقياس
ان يجب التسامة على المولى ولو كان على العبد دين متعرق فيمنه في قول ابي حنيفة رضي
الله عنه ان لا يجب على المولى لانه لا يملك له في ما يبي يملكه وفي الميراثان يجب ولو وجد العبد
المادون في دار مولاه قتيلا وعليه دين فعلى المولى قيمته للمراييم خاله في ماله وكذلك لو قتل
عبد او كذلك لو جنى العبد جناية ثم وجد قتيلا في دار مولاه وكذلك لو قتله خطأ وهذا يعلم
بالجناية والقصد المرفون اذا وجد قتيلا في دار الراس او المرفون فالتسامة على ارب الدار دون
الفاصلة فكما عن ابي يوسف رحمه الله ولو وجد الرجل قتيلا في دار بين رجلين احدهما ثلثاها
وللاخر ثلثها فالدية على عاقلة بينهما وضمان وان وجد بدن قتيلا في داره او اكثر فدية التسامة كالدية
وان وجد عضو من اعضائه او اكل من نصف النفس فلا تسامة فيه ولو ادعى ولي القتل على
رجل من اهل المحلة بعينه بدل فالتسامة والدية على عاقلة ودوي ابن المبارك عن ابي حنيفة
رضي الله عنه ان التسامة تشق وكذا روي عن محمد رحمه الله ولو ادعى على رجل من اهل
المحلة قتل ابيهم من التسامة والدية فان شهد اثنان من اهل المحلة للمولى لا تقبل
بينهما فثبت ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بقبول الكلام فيه
يرجع الى اهل جمع فله ان كل من انتصب خصما في حادته ثم خرج من ان يكون خصما لم تقبل شهادته
كالوكيل اذ اقامه ثم عزل فاذا كانت له مرفئة ان يكون خصما بطلت تلك المرفئة فله
قبول شهادته وما يؤولان ان الثابت على اهل المحلة عرضية الوجوب عليهم منذ الدعوى
وقد بطلت هذه العرضية بالدعوى في غيرهم فقبلت شهادتهم وقد يعرف وجه قول ابي حنيفة
رضي الله عنه في موضع ان شاء الله تعالى **المطمان** ولو كان زابن المضارة
الناشترى المضارب به عتدين قيمة كل واحد منهما الف تثل اخذها عتدا لم يكن فيه خصام

يجب قيمته وهي على المضاربة رجل تفاعلين بعد الوفاة او بعد اذابة او جراحة في الشاة
والدجاجة ونحوها يجب من القيمة وانما في البعير والبقرة ربع القيمة وانما في العبيد
فعلية نصف القيمة وجل جرح ثلث ثلث جرحي ثم مات فاقام ابنه البقرة على ابن له اخر على
انه جرحه خطأ مقبل بعينه فكذلك في جرح النوازل رجل قال لغيره اقطع يدي على ان تغطي
هذا الثوب او هذه فتعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم رجل اسر رجلا ان يضع حجرًا
في الطريق فوضعه فطبع به الامر فضان على الزابض وكذا اذا قال اشرح جناحي من وامرك
فابن وكذا تأخير بابك فتتبع به فتعل فطبع الامر وعبد او ذابته وكذا الاموال اني ذلك
بما تقرر بامره ثم طبع به الامر صار مباحا له فكان المأثور هو الذي يبي ذلك ولو زعم الثابت
يوم الجمعة فقتلوا رجلا ولا يدري من قتله فدينه على بيت المال ولو ان رجلا اراد ان يخرق
ابن انا بالشيخ فاحد سببته ذلك الابن ان يده فحجب صاحب الشيف سببته من يده
تقطع بعض اصابعه فان كان القطع من المفاصل فعليه القود لان عدمه فان لم يكن القطع
من المفاصل فعليه الدية رجل قال لغيره اقتل فتقتل فتقتل فقتله فقتله فقتله
واذا وجد القليل قتيلا في دار المضيف فويلي ربة الدار من ابي حنيفة رضي الله عنه وقال
ابو يوسف رحمه الله ان كان ما زلاني بيت على حدة فلا دية ولا تسامة وان كان مختلطاً
بالمضيف فعليه الدية والتسامة رجل حمل على ذابته محبوسا من جنسة رجل اخر فمحبوس
غيره ان صاحبه فطبع من ثقل ذلك ضمن صاحب المحبوس ثلث القيمة وصاحب المحبوس ثلثي
القيمة وكذا ما في العتد وان كان هذا الحمل على سبي خوات من ثقل ذلك فالدية عليهما وضمان
رجلا مضرب مكاشا فأتى في يده فوضعا من القيمة وهو عكاف ما ذكر في الزيادة ومثله
الضيق مع ما يملك في مجموع الثوابل والواجب نفس المملوك قيمته قلت القيمة او كثر
بها لا يتراد في دية الحر وتقتض من عشرة الاف درهم اذا كان العتد كغير القيمة
في قول علي بن ابي طالب رحمه الله في قول الشافعي رحمه الله ما يملك فويلي قوله ابي يوسف
رحمهما الله الذي يرجع اليه وان كان المقتول امته كان لا يتراد قيمته على خمسة آلاف ويتبع من
ذلك عشرة دراهم في الظاهر الزاويتين وفي بعض الروايات خمسة دراهم فاما في قطع طرف
العتد خمسة آلاف الاحتد ذكره في بعض نسخ الوكالة وزوي ابن سماعه عن ابي يوسف
رحمهما الله ان يعدار الدية من قيمة العتد ثملة العاقلة وما زاد على ذلك الى تمام القيمة
يكون في مال الجاني واذا جنى العتد جناية فاحبوز في الجناية بها تولى العتد فاعتقه وقال لوه
اصدقه فيما اخبرني به فتر غنار للعتد ولو قطعت اصبع من اصابع القاطع بين وقاص له
يكن بملطوعة يده الا ان يقطع ما بقي والارش له بخلاف ما اذا قطعت اصبع من اصابع
في قصاص لان الاصبع جزء من اليد فغير الجزء بالكل في القليلين جزيئا واذا اقبض الرجل
من الرجل في غصوه ولجته فمات المقتول منه من ذلك فدينه على عاقلة المقص في قول ابي حنيفة
رضي الله عنه وقال الثاقون رحمهم الله لا شيء عليه ورجلان شهدا على من له القصاص انه اخذ من
ملكه القصاص الت درهم على ان يلقوا عنه يوما الى القليل فهو عفو وطلح جازي لان
القطع ابتاط القود وهو لا يقبل التوقيت فلقوا التوقيت ولو كان القصاص بين
الكبير والصغير فويلي الجليل المعروف وان كان مكان الصغير معتوه او مجنون فزاد
في هذه الاجللات ابتضا بخلاف ما اذا كان مكان الصغير معتوه فان المني عليه عترة

الكتاب وفرض على العبد كذا ذكره شمس الدين رحمه الله وفي حديث علي رضي الله عنه أنه
قال انظر في كتابك والراحم بالدين الا فاضل ثلاث حواكين ملين فراكين فقرست البتلي
الربطلي فقصت ابي وثبتت فقصت القلبي فقصت عنها ابي فقصت القلبي فقصت عنها ابي فقصت
ذلك العلي لانها اعانت على ثقتها والله اعلم **كتاب الوصية**
بسم الله الرحمن الرحيم هذا الكتاب يشتمل على وصية رسول **الفصل الاول** في الوصية
الوصية وما يجوز به الوصية وما لا يجوز **الفصل الثاني** في يجوز له الوصية وما لا يجوز
ومن يجوز وصيته **الفصل الثالث** في الوصية بالدين والاعيان والحيوانات والفلان
وفيه ذكر الوصية بالكتب **الفصل الرابع** في وصايا فقيهي المال منها وفيه يوصي بشي
ويذكر مقدارها في زيادة او نقصان وفي الوصية للقرابات **الفصل الخامس** في يكون
رجوعا عن الوصية وفيما يكون وصيته يفي ثم يتغير عن خاله **الفصل السادس** في الوصية
للقرا والمباكين والموالي وكيفية الشرع **الفصل السابع** في الايصاء في الثمرات والقبول
فيه **اما الذم في الاول** رجل قال لفرس انت وكيلي بعد موتي يكون ولوقالت
انت وصيي في حياتي يكون ميراثي اذ جميع كتب بركة كتاب وصية وقال لفرس اوصني
فيتم ولم يقرأ الكتاب عليهم قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يجوز لفرس ان يشهدوا بذلك
في قول علي بن ابي طالب المتقدمين رحمه الله الا ان يقرأ الكتاب عليهم او يقرأ اعيانه وقال
فقيه رحمه الله يجوز لفرس ان يشهدوا وعن ابي يوسف عن ابي حنيفة رضي الله عنهما اذا
كتب الرجل وصية بيده ثم قال اشهدوا بهذا الكتاب لم يجوزوا ان يقرؤا نصيبهم الله كني على
احمد رحمه الله وصية وكما عنده وحضر هناك عدول فقرأ عليهم وكشوا عنها دهم ثم دخل بخاتمة
بن المشيخ رحمه الله فاسمهم ان يكشوا عنها دهم ولم يقرأ عليهم ومحب على كل من يشهد ان يحشأ
فلا يشهد على ملك لم يقرأ او يقرأ عليه وان قتل كان لحمله او لبعده عساه امر الدين ولوقالت
لميراث اخذوا القام ماني او قال اخذوا الف درهم ولم يزد على هذا وقالت الفقيه ابو بكر
رحمه الله ان قال ذلك في ذكر الوصية جاز ويعرف الى الفقرا ولو قيل لميراث اوصي بشي فقال
ذلك ماني لم يزد على هذا قال الفقيه ابو بكر رحمه الله ان كان هذا على احوال سوال يصرف
ذلك ماله الى الفقرا وعن محمد بن مسلمة رحمه الله انه اطلق الجباب وقال يعرف الى الفقرا ولو
يفضل ففعل وقال محمد بن مسلمة رحمه الله رجل اوصي بان يعطي الشابس الف درهم قال
الوصية باطلا وعن محمد رحمه الله لو قال ذلك ماني لله قال ابو حنيفة رضي الله عنه
هي باطلة وقال محمد رحمه الله الوصية خائفة وصرف الميراث من غير ان يرضى قال بالنار يستوفى
حد دهم ان عشي كشد قال الشيخ الامام ابو بكر ابن الفضل رحمه الله هذا باطل لان هذا
يكون للفقرا والامنيا ولوقالت ضد وروان كسد كانت الوصية خائفة لان هذا النظم
يزاويه القذرة ولوقالت القامني الامام ابو ابي الحسين بن الحسين البغدادي قوله وان كشد
ليتم من بيتنا فلا اعترف بهذا ولوقالت انظروا كل ما يجوز لي انا وصي به فافطروا هذا على
الثالث ولوقالت انظروا ما يجوز ان اوصي به فاعطوه فافطروا هذا الى الوصية لا يجوز له ان يوصي
بدرهم وبالكه وقوله ما يجوز لي بحالف بقوله كل ما يجوز لي بحلفه الا انه ففعل يومئذ قال
اوصيت بان يخرج ذلك ماني ولم يزد على ما مات يدع كل الثلث الى الفقرا ففعل منه بالث
على المتباكين ثم مات وتلك ماله الثاني لم يلزمه التصديق بالث لان تقديره بالث منع حرف الزيادة

الى الفقرا

الى الفقرا وفي فتاوى الفضل رحمه الله لو قال منعوا ذلك ماني حيث امر الله تعالى بان حوا
المتقدمين ابي يوسف في الورقة لان الله تبارك وتعالى امرهم الوصية ليرحموا تعالى واولوا الارواح
بعضهم اولى ببعض في كتاب الله تعالى الا توري الى ربيع ابن خيثم انه دخل عليه حديق له في
موصيه فطعمه في موصيته كان له فقرا ربيع موصيه الا انه لم يوص له اوصي وقال ذلك ماني وقف
ولم يزد عليه ان كان ماله ذمها او ذمها ليرحمها القول باطل وان كان له ماله صار ذمها
وقال قيل الفتوي على ما لا يجوز في عالم يوصي بجملة الرزق وفي جميع الثوابين رجل قال اخذ
في ميراثه بالفار بنية مختار وارفرزندان مرا اريس من نقد جعله وصيا في تركته وكذلك
لو قال بعهده ودمع ودمع مختار وارفرزندان وارفرزندان من ميراثي بعد ذلك
وقالت من وارفرزندان من اصابه ما كان ثاب يصير وصيا لهم اوصت بثلثها وقالت لك في ذلك
حريان من اباد كانهما ذهبا ان مال من يوصي هذه الوصية وما ولا يبيح قال هذه وصية
لمن ليس بوارث وهو من جملة اقرباها قدر ما لا يملك عليه ابي التذكرة ولواضي ذلك
ان ما وجد مكتوبا من وصية والدي لم يكن تقديرا فتدوها واقرب ذلك على نفسه اقرارا في
موصيه قال لا هذا وصية ان صدق الوصية مع تصديقهم وان كذبوه كان بين الثلث خلاف
الذي رجل اوصي بان يذم في ميراثه قال ابو القاسم هذه الوصية باطلة ولواضي لماره
فهره الميراث ولو باطل ولواضي في الحاقه القام بالام بثلث وقاله واطعام الذين يحضرون الغيرة
رجل اوصي بثلث من ثلث من الثلث ويحل للذين يطول بعده مناهم والذين يحضرون
من مكان بعيد وصية في ميراثه والفقرا لا يجوز للذين لا يطول مناهم ولا مقامهم وقت
على القام والميراث ان لا يوصي بثلث من ثلث من القام في كثير من الوجوه وان كان قليلا
لا يوصي بثلث من القام ابو بكر البجلي رحمه الله رجل اوصي بان يخذل القام بعد موته ثلاثة
الاقام الوصية باطلة وعن ابي القاسم رحمه الله في ثلث القام الى اهل المعايير والاكل بثلثه
ثالث حل القام في الامانة بثلثه ولا اشتغال اقل القام بثلثه بثلثه ولا اشتغال القام
في اليوم الثالث لا يصح في اليوم الثالث لان في اليوم الثالث يجمع الحاجات فيكون الإطعام فيه
ثما ونا على الام والعذوان ولواضي بان يظن قبرة او يطرب في قبرة فيموت كانت الوصية
باطلة رجل اوصي بان يذم في ميراثه رجل ففعل وصية بما لا يشروع فيبطل ويكفره
كن مثله ويذم كاي من شارب الناس رجل ذم الى ابنته حبيبة وثلثا في ميراثه وقال ان ث
انا فخري عبي ابي وجمدي وصية في ثلثي ميراثي بثلثي حطلة وتصديق بها اذا الحنة
فلا يجوز لفرس ان يذم في ميراثه واما الثواب الذي اقره ابي القاسم بثلثه فان كانت غناج الى الناس
للمحضر فون الزينة عرفت بقدر ذلك والباقي يتصدق به على الفقرا وفي الرضا للزهد
وصية اذا اوصي بان يذم في ميراثه او يذم في ثوابه او يذم في ميراثه او يذم في ميراثه
او يذم في ميراثه لان في ميراثه او يذم في ميراثه او يذم في ميراثه او يذم في ميراثه
فان الاوصية بثلثي ميراثه ان لم يترك في التركة مؤنة الكثر ذلك اوصي بان يذم في ميراثه
معه لم يجوز ان يذم في الامان يكون في ميراثه او يذم في ميراثه او يذم في ميراثه او يذم في ميراثه
ليرحمه بقوله القام في هذا الا ان لم يذم في ميراثه القام في ميراثه بثلثي ميراثه او يذم في ميراثه
الصلة دون الحاجة **الفصل الثاني** في ميراث الوصية **الفصل الثالث** في ميراث الوصية
ومر لا كمر في الوصية وفي ميراثه او يذم في ميراثه او يذم في ميراثه او يذم في ميراثه

الى الفقرا

روحي حقه يحلوا لي في حل قال ابو القاسم رحمه الله ان جازت ذنوبهم الاسراف ان ابقوا
بذنوبهم انما اولاد ذنوبهم في ذنوبهم فذنوبهم من ذنوبهم الذنوب انهم ثم ينظر
الي الباقي ان خرج من ذلك ما لم يبع منهم او موقوفه من الخلق الواجب لم يملكها وان
ابن الضلع والشرع اعطوا ما اقرت به الورثة وان ادعى اولاد الزوج الكثر مما اقرت به
الورثة حلت لم ورثة المرأة في العلم رجل اوصى بان يعطي من كتارة صلاحه وولد له
الذي فقهه هو وارث قال ابو القاسم العتق ببيع الله يعطي ولا يجوز عن الكتارة رجل
اوصى بذلك ماله للشيعة ولجميع ال محمد المقيمين ببلده كذا قال ابو القاسم رحمه الله هذه
الوصية باطلة في النكاحين واذا كانوا لا يحسنون وفي الاستحسان يجوز ويكون للفقراء منهم
قال والشيعة م الذين يعرفون بالمحل اليهم وهم مؤسسون بذلك ذوق غريم قال
العتبة ابو القاسم رحمه الله اذا كانوا لا يحسنون كانت الوصية باطلة بخلاف النكاح لان النكاح
سعي على الحاجة وتقسيم الاحصاء ما ذكرناه في كتاب الشفعة رجل اوصى باقل العلم ببيع
قال يدخل في هذه الوصية اهل الفتنة واهل الحديث ولا يدخل فيه من يشترط الحجة ولا
مثل كلام بفتيان وغيره لان هؤلاء يمتنون المستشفة لا طلبية العلم رجل اوصى بان يخرج من
ثلاث ماله لمجاوري مكة قال الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله الوصية جائزة وان كانوا لا يحسنون
يعرف الي اهل الحاجة منهم وان كانوا يحسنون فيتم على الفقير والغني منهم وراوي اقل
السجون والفقراء وابناء السبل الازابل واليتامى والذين تدفع اليهم لان هذه الامور
سعي على الغنى والحاجة فكان ذكرها في مقام الوصية كذلك الفقير وراوي اقل
ان ينفق ماله كل شهر عشرة قال ابو حنيفة وابو يوسف رضي الله عنهما تكون الوصية للعتق
وتدور ماله حيث ما دار بيع او عتق وان صالح ماله عن ذلك واذا جاز العتق جاز وان عتق
ثم اجاز فجازته باطلة ولو اوصى لغرس فلان ينفق ماله كل شهر عشرة فالوصية ليعتق
الغرس فلو عتق او باعد بطلت الوصية اوصى بان يبيع ماله من احد جاز وجوز البوابة
على بيعها من حيث وان ابي الرجل الذي احبته ان يبيع منه ان يخذلها بغيرها حطمت فيها
سعدا قلت ما بقي اوصى بان يبيع عتقه للعتق ببيع وعطى قدر اثنين ثلث وراوي بان
يشترى عتقه فلان للعتق لم يشتر بالكتير من قيمته لان الاول بطلت الوصية بعتقه بغيره
والثاني وصية بعتق عتقه فلان ببيعها جازي من يخذلها ام ولد او يد بغيره
استحبنا انما كان لوصيها من يعتقها ابي الركان يشترى في بلد كذا عتقه ويعتق فاعتق
بعد بلد كان فيه الوصي لا يمتد العتق ولا كان اوصيت بثلث ماله للعتق جاز وبطلت عليه
في سواه قبل هذا في غرضهم وعن محمد رحمه الله اذا قال اوصيت بثلث مالي للعتق جاز وفيه
ساكنين مكة ولا قال بثلث مالي ليعتق فلان او لغرس فلان بطلت وصيته ويجوز استحبنا
لان مقتضى الموضع لا يثبت لك الغرس وراوي بثلث ماله في شبل الله تعالى قال
ابو يوسف يعرف الي الغرس وكان محمد رحمه الله لا يعطي حاج مستطاع جاز والفقير على قول
ابي يوسف رحمه الله وراوي بثلث ماله للعتق حتى يخدم المجد او يوزن فيه لخدمة القلام
للمجد جائزة واذا اشبه وان كان يجوز لكن لا يمتد موقوفه على ذلك ولو قال اوصيت بثلث مالي
لله غرس جاز فالوصية جائزة ويصرف الي وجوه البر ويترك محمد رحمه الله ينفق وراوي بثلث
ماله اعمال البر فكل ما ليس فيه تملك فهو من اعمال البر حتى يجوز ماله الى عمارة الموت

فيتم

فيتم المجد دون تربية لانه اشراف وراوي لمالك بن نفعته اولاد تربية جاز
المالك استحبنا انما وراوي ليعتق العتق اولاد تربية جازت الوصية في قولهم الامانة
ابن حنيفة وفي الله عتقه في الوصية للعتق بعتقه عتقه وحب عتقه ثلثا قيمته وله ثلث ماله
في كتاب التركة فساكن ونورا وان القتل وعتق ما جبهه رحمهما الله يعنى العتق كله
في تركة الوصية او ابي العتق فان قتل شي من الثلث كان القتل له ولا يجوز وصية العتق
مراحمنا كان اقل يكن وكذلك لا يجوز وصية المكاتب مات من وراوي ومقتضى البيع كذلك
فقد ابي حنيفة وبني حنيفة ووصيته الذي ما سترت به المملوك واهل الذمة نحو العتق
والعتقات جائزة في قولهم وان اوصى الذي ما يستر به اهل الذمة دون اهل الاسلام
في قول ابي حنيفة وبني حنيفة خلافا لما رجم الله ووصيته ابن السجل الذي هو ما يش
من ماله جائزة ولا يجوز الوصية للوارث الا باجارة ببيعة الورثة بعتق المورث ولا يمتد
باجارة قبل الموت هذا الذي ذكرنا في الوصية اما التمرات المعتمدة لاحكامها قبل الموت
من الميراث هل يقسم في اجاره الورثة قبل الموت فالعتق لا يشترط في قولهم وراوي ليعتق
وهو غير وارث ثم متا وراوا بطلت الوصية وكذا الاجنبية اذا تزوجها بعد ما اوصى لها
والوصية للمقاتل بمنزلة الوصية للوارث عند ما وجد ابي يوسف رحمه الله لا يجوز وان
جازت الورثة ولو كان القاتل حبيبا او جونا جازت الوصية له بدون الاجازة من
الورثة ولو اوصى بقتله وليس له وارث جازت الوصية في قولهم خلافا لابي يوسف
رحمه الله ولو لمالك ثلث او لم يورثه اولاد ولد فانه لا يجوز الا باجارة الورثة ولو اوصى
لغير وارثه جاز انما مات وترك زوجا او وصت بعتق ماله لا يجزيه ان لا يجزيه بعتق
ماله والزوج ثلث المالك والباقي لبيت المال لان الاجنبى ياخذ ثلث المالك او بلا مشاركة
يعنى ثلثان ياخذ الزوج بعتق ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المالك وياخذ الاجنبى تمام وصيته
وهو البتة ويكون الباقي لبيت المال قال رضي الله عنه وكان قال في رحمه الله يقول هذا
ادام بجز الزوج فان اجاز فلا يجزيه البتة اقل والربع للزوج والربع الباقي لبيت المال
واختارهم في الزيادة الفصل الثالث في الوصية بالدين والاعيان والحيوانات
والغلات وفيه الوصية بالملك اذا كان رجل اوصى بثلث ماله لرجل ولاخر بثلث ماله
الغلات والذين غاية اقبضا ثلث ماله العتق بعتق من ختمها قبل خروج الدين يتوانى
سلكه بغيره من ماله تعالى فان خرج من الدين خمسة عشر من ابي العتق وكان ثلث جميع ذلك
ينها على خمسة اثنهم لان حق الوصي بثلث العتق بثلثه وثلثين وثلث وحق الوصي له بثلث
المال في جميع ثلث ما توفى من المال يحصل تناوت ما بين الاقل والاكبر بينهما فاما ما يترتب للموصي له
الدين ثلاثة والوصي له بثلث العتق بثلثين فيكون الثلث بينهما حصة وثلثان عشرة
ثم ما يجزيه ثلث العتق حقه مستمدا ما اخذ من ثلث ذلك مشرون ودم كل من العتق ونعم
الباقي بثلث ما جاز ثلث المالك والورثة ثلثا عشرة ثلثا عشرة ثلث المالك
ثلث التوارث في التركة ولو اوصى بثلث العتق لرجل وثلث العتق لآخر ولم يخرج من
من الدين شي اقتضا ثلث العتق بثلثين فان ثلثين من الدين خمسة عشر وذلك الى العتق
وكان لصاحب الوصية ثلث ذلك خمسة عشر وراوي بثلثا في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما
الله الثلث لصاحب الوصية في العتق والثلثان للاخر لانه قلعتين من الدين خمسة عشر

فيتم

۱۳۳

1

ثم قال الوصي بعد ايام مريت قادرا على القيام به فل بعد الحار الحار كان عليه من قبل قالوا ان
له وصي ولا يحتاج الى اعادة لانه لم يذكر في المبلة انه اقام فيها اخر فكانه حتى يرضى ذلك عزله
الاول اعاد ذكره اقام قضا اخر الاول لا يستعمل بغير اخر والله اعلم **الفصل السادس والعشرون**
والمساكين والموالي وكيفية الصرف وفيه بعض مما يثبت بالتقديري رجل اوصى ان يخرج
عبده والديته بعد موته سنة ثم يفتى قال ابو نصر رحمه الله الوصية باطلة لانه لا يوارث
يستويان في الخدمة ويكون وصية الام زيادة على قدر ميراثها ليعطى فان اوصى بذلك لوارث
يستويان في الميراث جاز ويكون سبيل الميراث دون الوصية قال الفقهاء ان الوصية اولى للبيت
رحم الله وان تناصا في الميراث جاز ويجوزهما على قدر ميراثهما من اللزوم عند اطلاق قوله
ذلك والوصية تجزى تقريبا ان يقول في وصيته بغير ما في الشواحيدين سبيل
ان يحصر الوارث بغيرها ثم يفتى والقوي على هذا الوصية للقرابة اذا كان لا يحصى
احصت المشايخ رحمهم الله في جوارها قال بعضهم انها باطلة وقال بعضهم الا يجب ان يحصر الوصي
الاخر من غيرهم فيغرض عنده ولو فرق على الاغنياء والفقراء جاز ولو اوصى لذوي قرابته من الكسار
جاز فان وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصت بذلك ما لم يصرح له ولو اوصى بماله ثم اوصى
بقدره بذلك ماله لا يجزي ثم مات فلا يجزي اولى على كل حال اجازوا ادم بخير واسبى لكل واحد منها
ثلث كامل ولو اوصى بثلث ماله للفقراء او لقرابته قال ابو نصر رحمه الله الوصية بين الفقراء والقرابات
يقسمان وقال بطله هذا اذا كان القرابة لا يحصى فان كانوا يحصىون فلكل واحد منهم ثلثهم وللقرابة
بهم وهو اختيار الفقهاء ابي الليث رحمه الله وبه يفتى رجل قال تقسم ثوابي بيني وبين زوجتي
فقراء فان كانوا اقل من احوالهم بثلث جاز للوصي ان يعطيه من ذلك شيئا وانما شرط
اجازتهم لان تعيين الوصي كعقود الوصي وفي تعيين الوصي شرط الاجازة لرجل اوصى بان يفتى
عنه بالثبوت ورم فتنة قواعد الحجة او على العكس قال مشايخنا رحمه الله يجوز لرجل اوصى بان يفتى
بذلك الثوب قال فان شاقا فتنة قوا بعينه وان شاقا باعوه واعطوه ثمنه وان شاقا مأكوه ولعلوا
ثمنه قال محمد رحمه الله يل بصدقة به كاهن الاول قوله خلف رحمه الله ويقسم اخذوا به ولو
وصى بان يباع هذا العبد ويتصدق بثلثه على المساكين جاز لم ان يفتى قوا بفتى العبد
وعن محمد رحمه الله لو اوصى بصدقة الف درهم بعينه فتصدق الوصي ما كانا بالثبوت من مال
الميت جاز فان ملكك الاول قبل ان يفتى الوصي يضمن الورثة ثلثها وعنه انها تبطل الوصية
ولو اوصى بان يفتى بشي من ماله على فقراء الحاج هل يجوز ان يفتى به على غيره ولو فعل
ذلك بغيره جاز ولو اوصى بان يفتى بثلث المأثور ذلك ثمن المأثور وروي الحسن
عن ابي جعفر رحمه الله عن ابي ابي اوصى الرجل بمساكين كونه تصرف الوصي الى غير مساكين يفتى
وعن ابي يوسف رحمه الله في التواضع واذا اوصى الرجل قال يفتى على الوصي من الفقراء او
قال على الشيخ فتصدق على الاغنياء او على الشبان ممن الوصي ذلك ولو قال فتصدق بهذه العشرة
على عشرة مساكين جاز وكذا لو قال في عشرة ايام فتصدق في يوم واحد جاز ولو ان رجلا اوصى
بان يفتى بهذه الثلث متبعة في موضع كذا ويؤتى في المساكين فلم يوجد هناك متبعة لا يجوز
للوصي ان يفتى في موضع آخر قال ابو نصر رحمه الله ليس للوصي ان يفتى بذلك في موضع
المساكين وان لم يجد المتبعة في ذلك الموضع يفتى في موضع آخر في ارضه التي تسمى
وبطلان وقتا على ما يسمي الوصي اذا اشترى خيرا او حجة يصدق على الفقراء فاجزى حال الخبر

لو اخطأ على من يكون قال ابو نصر رحمه الله ان لم يبين الميت له ذلك شيئا يتبعين الوصي عليه
يحل ذلك بغير اجر ثم يفتى ذلك اليه وفيه القعدة ولو ان الميت اوصى بان يفتى ذلك اليه
المسكين جاز لا جرة في مال الميت ولو اوصى الوصي بان يفتى اربعة عشر فقرا اجبته بما فيه يصدق
بهما على المساكين وجب الحجة حتى يوجد بما له يستوفى فقرا قال ابو بكر رحمه الله يجوز ان
يشتري بالناحل حبة ايضا ويصدق بها ويجوز ان يرد الناحل على الورثة قال فتكدي
رايت عن ابي يوسف رحمه الله رجل اوصى بان يعطى ثلث ماله للمساكين ببلده ووطنه فان
اعطى مساكين البكرة التي هو فيها جاز ايضا رجل اوصى بان يصدق بثلث ماله فقصد رجل
المالك من الوصي واستهلكه فاراد الوصي ان يحل المال صدقة على الغائب والناقص فتصدق
قال ابو القاسم رحمه الله يجوز ولو اوصى بثلث ماله للفقراء وكان في حيزه رجل غني ان يفتى
بغير موت الوصي ذكرنا الناطقي رحمه الله انه يجوز الغرض للميت ولو اوصى بثلث هذه السكة
والمهيلة بما لا يجوز ان يعطيه رجل اوصى ثلثا لعلوا من مالي بعد موتي بمساكين سكة
كثا فلما مات الوصي الى الوصي بمالك الى مساكين بثلث السكة وقالوا نحن لا نزيد وليس لنا حصة
اليه قال ابو القاسم رحمه الله يرد المال الى الورثة فلم يذفع المال الى الورثة حتى يتفقوا
وبذلك عام مثلاً طلب المساكين قال ابو القاسم رحمه الله يذفع المال الى الورثة لان المساكين
لا يذوقوا وابوا القول بطلت الوصية وشارت ميراثا رجل دفع المال الى الوصي واشترى
بان يصدق به فوضع الوصي في نفسه لا يجوز ولو وصعه في ابنه الكبير او الصغير الذي يقتل
التي جاز لعدم التهمة بخلاف البع في كان التهمة وان لم يقتل ابنه الصغير ان يفتى لا يجوز
ولو اوصى بثلث ماله لولديه وله مالي اعطهم وموالي اعطوه فالوصية باطلة وعن ابي يوسف
رحمه الله ليس برواية يجوز الوصية والثلث لموالي اعطوه بغير ربح وهو القصد الى زيادة
الانعام وروي رحمه الله ان الوصية باطلة الا ان يصير مسلما على ان يأخذ الثلث بينهما كما اذا اؤتم
قال رجل هذين الرجلين على ائب درهم ان الامراء فاشبه اذا اطلقا في يديهم ويكفون
الا ان بينهما ولا اوصى بثلث ماله لولديه وله مالي اعطهم قال محمد رحمه الله اشترى في هذا
زادع البتة واول تبطل الوصية لا هذه الوصية لانهم موالى على الحقيقة والمعتنات
مختلفتان والله اعلم **الفصل السابع** في الاوصياء المتصرفات والقول فيها ومزاها الوصي
ولا ينبغي لرجل ان يتبذل الوصايا بها استعظيم على خطر ما روي عن ابي يوسف رحمه الله ان
قال الدخول في الوصايا او لستره غلط والثانية جناية والثالثة سرقة وعن بعض الفقهاء انه
كان الوصي عمر من الخطايا وفيه الله عنه لا يجوز ان يفتى رحمه الله لا يدخل في الوصاية
الا امرى او ليس فلان رجلا اوصى لرجل وقال له اعمل برأي فلان او قال له لا تقل لبرأي فلان
احصت المشايخ رحمهم الله وفيه قال بعضهم في الوصية الوصي هو الخاطب وقال بعضهم في الوصية
كلها ومبنيان كانه اوصى اليهما وقال بعضهم في قوله اعمل برأي فلان الوصي هو الخاطب وفي قوله
لا تقل لبرأي فلان فلان هما وصيان واختار الفقهاء ابو الليث رحمه الله هذا القول وقال هذا
القول اشبه بقول اصحابنا رحمهم الله فانهم قالوا اذا وكل الرجل غيره بالبيع وقال لبيع بشئ
فباعه بغير شهود وذاك لا يبيع الا بشهود او قال لا يبيع الا بغير شهود فلان يباع بغير شهود وبغير
مخض فلان لا يجوز وذاك هذا وكذا لو اوصى الى رجل فقال اعمل برأي فلان كان له ان يعمل بغير
عكس والقوي على هذا القول رجل اوصى الى رجلين فقبل اخدهما وشكك الاخر فان الوصي

ثم قال له الذي قبل الذي سلك استمرى كمننا الميت فاشتره كان قنوطا وكذلك لو كان الميت
خاوما للذي قبل إلا أنه خرم على غيره فاشترى كمننا أو قال نعم كان قنوطا للذي قبل
رجل أو حي إلى رجل أن يعفوا عن جرحه قال محمد رحمه الله لا يعفون وصيها وقال مالك رحمه الله
يعفون وصيها وعن أبي حنيفة رضي الله عنه فيه رد ايمان قاله قال محمد رحمه الله وفي رواية
قال قال محمد رحمه الله فمريض قال يعفون أو قنوطا في رواية يعفون وصيها في قول أبي حنيفة وعن
عنه في الأصل أن الأوصياء الميت لا يتقبل التخصيص وعلى هذا إذا أوصى بصبي يرضى ولده
الذي قبل ويصيب من بني أبي آخر فلا يشترط أن يكون في ذلك كله وكذا إذا أوصى إلى رجل مقدرين
والآخر إلى آخر فإن يعفون عنه فلهما وصيها وفي قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال
أبو يوسف رحمه الله كل واحد منهما وصي لها شأنا لا يدخل الآخر معه وكذا الوصي يتزوجه في ملكه
إلى رجل في يده في سدد آخر إلى رجل فموت ذلك كذا ذكره الكوفي رحمه الله وذكر أبو حنيفة
إذا أقيم عليه وصيها وأخر على اسمه أو جعل أحدهما وصيها على ماله الخاص والآخر على ماله العام
فإن كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيها أو حي إلى الآخر كان الشرط بلا خلاف
وإن لم يشترط المثل على الآخر فلا فرق بين قول أبي حنيفة رضي الله عنه رجل أوصى إلى رجل
وجعل غيره مضافا عليه وذكر الناطق رحمه الله يكون أولى بأهلك المال بينهما ولم ينفرد
أحدهما بما لا ينفرد له أحد الوصيين قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يكون
أولى بأهلك المال ولا يكون الميت وصيها وأشركه مضافا إلى الآخر فموت الوصي لا يفسد
رجل أوصى إلى رجل وقال له متى شئت أن يخرج خرجت فلو أجاز ذلك أن يخرج منها متى شاء
رجل أوصى إلى رجل وقال له ان حدث به حدث الموت فموت الآخر مبرور به وفي رواية هو وصي مالم يبلغ
إني فإذا بلغ فهو الوصي فإن الوصي هو الأول أم ترك الميت ولم يدرك ولا يجعل التاميم معه وصيها
أخر في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو يوسف رحمه الله هو كما أمرت هكذا قال محمد بن
رحمه الله ولو أوصى إلى فلان ما دام مريضاً ما إذا أذنك فهو الوصي دون فلان جاز ولو كان أوصى
إلى فلان فموت لم يتقبل فلان آخر وفي رواية أن قدم فلان الوصية فهو وصي قال أبو يوسف
رحمه الله هو كما قال وقال أبو حنيفة رضي الله عنه الوصي هو الأول ثم التاميم أو لم يقدم ولا
يكون الثاني مالم يجعله الثاني قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله إذا أوصى إلى رجل
وشرط أن يكون وصيها مالم يقدم فلان الوصية وذكر الشيخ الكوفي رحمه الله في التخصيص أن هذا
قول أبي يوسف رحمه الله أما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه يشترط أن في الوصية والفقهاء
على ما قاله الشيخ الإمام محمد بن الفضل رحمه الله ولو قال إذا قدم فلان فهو وصي لم يقدم فلا تملك
بالتاميم أن يجعل مكانه وصيها بقدر موت الوصي فإذا قدم فلان يعفون هو وصيها ويخرج الذي
جعله الثاني وصيها من الوصية وعن محمد رحمه الله رجل أوصى إلى ابنه العفيف فموت الثاني
يجعل غيره وصيها فإذا بلغ الميت لم يكن له أن يخرج الوصي بأذن الوصي رجل طالب جماعة فقال
لهن إني قد أذن فلان بغيره وأكلم أوصيها فإن سلكوا أحتمات الوصي ثم قبل بعضهم
لأن كان القابل اثنين أو أكثر لمساواة وصيها أو أوصيها ويجوز لها أن لا تقبل الوصية
وإن كان واحدا وصيها أو وصيها لا يرثه لأنه لا يصير كونه الوصي إلى رجلين فلا ينفرد أحدهما
معه آخر أو يطلعه في التعريف بنفسه لأنه يصير كونه الوصي إلى رجلين فلا ينفرد أحدهما
بالتعريف ولو كان الميت أوصى إلى ابنه ينفذ في حقه على التمسك قبل أن يرفع الجنازة فنقل أحد

الوصيين

الوصيين فإن كانت الحصة في ملك الوصي كان دفعه وتسلم للآخران يسمع وإن لم يسمع فموت
فأشترها فالحصة للميت والعقد عنه عن نفسه ولو أدى إلى رجلين وكانا معا فموت
تالي حيث شئتما مات أحد الوصيين قبل أن ينفذ ذلك بطلت الوصية ويرجع الثلث إلى
الورثة ولو كان جعلت تالي للباقيين نصيبه الوصية حيث شاءا لو كانت ثلثا جاز
يجعل الثاني وصيها آخره وإن شاء قال هذا الثاني مع أنت وحدك وفي قول أبي يوسف
رحمه الله الجوز له أن ينفذ في واحد الوصيين بوصيته من ثلث ماله ثم قال عمر بن الخطاب
عليه السلام فلان فموت الوصية خاوما ولو أجاز فهو جاز على قدر ماله ذلك عليه أو عرض
يتقبل شئنا حتى مات الوصية خاوما ولو أجاز فهو جاز على قدر ماله ذلك عليه أو عرض
ان انفذ فلان ثلث فلان قبل أن يتولى شيئا قال الوصية باطلة الوصي إذا حضرته الوفاة وأوصى
إلى رجل آخر فموت قبل ان ينفذ ما ان قال أوصيت إليك علي وفي مال الميت الأول وفي هذا
الوجه يكون وصيها في التركة أيضا وأما إذا قال أوصيت إليك في تركتي في هذا الوجه
عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه أوصى في تركتي شيئا قال ما جئنا به من الله وهو وصي في تركته
الميت الثاني خاصة ولو أوصى إلى حربي ثم أسلم الحربي كان وصيها وكذا إذا أوصى إلى مسلم
ثم أسلم رجل مات وترك أولاداً وصغاراً أو لمالك ثلث قال الثاني جعلت فلاناً فيما في تركته لو أوصى
كان فلان أن يحفظ ماله وليس له أن يبيع ولا أن يشتري لهم شيئا ولو مات الثاني فموت الوصي
ولو قال جعلت فلاناً في تركتي فلان للميت كان بمنزلة الوصي وهو وصي على حاله وإن مات
الثاني أو عزل فموت فلان في حق الوصي جعلت فلاناً وصيها ولو توفيت فلان ببيع وصيها
لهم وتوفيت عليهم جاز ذلك فموت الوصي كان بمنزلة الوصي وهو وصي على حاله وإن مات
لو قال الثاني جعلت فلاناً وصيها في تركته فلان ببيع وصيها ببيع ثم عزل الوصي أو مات
بطلت الوصية فرق بين قوله ويكفي في تركته قوله ويجوز أو توفيت فلان رجل أوصى إلى رجل فجعل
الوصي حراً فموت الوصي بطلت الوصية أن يجعل مكانه وصيها للميت وإن لم يفعل الثاني ذلك حتى
أما في الوصي كان وصيها على حاله رجل أوصى إلى صبي أو مجنون أو غيب أو مغموم لم يجز إفاق
بعد ذلك أتم ينفذ رجل أوصى إلى رجل جاز رجل أوصى إلى رجل وأشترها بغيره بغيره بغيره
وصيها قالوا هذا لا يكون إجازة لأن الوصي مأمور بصيها بموت الوصي والإجازة تبطل بموت
المستأجر وأولئك إجازة تكون مبدئية فيعلم من الثلث وفي التواله رجل قال لأخا مستأجر
يشترط وصاياي بك إذا أيسر بإجازة وإيماني وصيها بشرط القدر فإن عمل وأنفذت تجوز
الوصية والأقارب لا يوصون إلى الميت والذمي والعبيد على الإشتغال في أحب القاصح والله أعلم
المقطعا وهو الأب إذا باع شيئا من التركة فهو وصي في تركته وأخذها إن
لا يكون على الميت ومنه في التركة وصيها والثاني أن يكون على الميت دين أو في التركة وصيها
وفي الوجه الأول للوصي أن يبيع كل شيء من التركة المتاع والفروض والإعارة إذا كانت الورثة
مستغاث قال الشيخ الإمام خمس الميتة عند عبد العزيز بن أحمد الحلواني رحمه الله ما كان في الخيل
قول البطل أما على قوله المستأجرين رحمهم الله فلا يجوز بيع البعير إلا بشرط أخذها أن يترك
الميتان في شراهما بغيره فيمنه أو يخلع الشفعة إلى شريكه أو ينفذ أو يكون في التركة وصيها
للميتة يحتاج إلى إجازة ما لم يكن يبيع البعير خيرا للبعير فإن كان جوازا موصيه
بشرطه وأوصى ما كان في التركة أو دارا كانت عليه الشفعة وأدعى إلى الخواتم

فقد قيل في ذلك قال وقت الحاجة الى الشئ الى داره فاجبه فان كان في التركة مع العتار غرض
يبيع ما سوى العتار لان العتار من عرضه للعرض وان كانت الحاجة لا تشد على ما سوى العتار
حينئذ يبيعه بثلث القيمة او بعين من هذا اذا كانت الورثة صغارا فان كانوا كبارا اقيم
حضور لا يجوز بيع الوصي شيئا من التركة الا باذنهم وان كان الكبار عسلا يجوز بيع الوصي
باعتار ويجوز ما عداه ويجوز اجازة الكل الا ان يكون العتار محال بخاص عليه هذا ان
لو لم يبيع لم يجز يبيع العتار من ماله العتار وان كانت الورثة كلهم كبارا غير ان واحد
منهم غائب والباقيون حضور فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب بما سوى العتار لاجل حفظ عتار
الكل واذا جاز بيعه في نصيب الغائب بما سوى العتار لاجل حفظ عتار الكل واذا جاز بيعه في
نصيب الغائب من التركة لاجل جاز بيعه في نصيب الغائب بما سوى العتار لاجل حفظ عتار
الكل وبيعه الله لا يجوز بيعه في نصيب الغائب هذا اذا لم يكن في التركة دين فان كان فيه دين مستغرق
التركة فالوصي ان يبيع جميع التركة للدين غروضا كانت او غيرا فان كان الدين غير مستغرق فملك
الوصي البيع بقدر الدين عند الكل واذا ملك ذلك يبيع الباقي عند ابي حنيفة رضي الله عنه
ويمنها رحمه الله لا يملك وكذا لو كان في التركة وصية مرسلة فان الوصي يملك البيع الباقي
عند ابي حنيفة رضي الله عنه فيمنها الله لا يملك وكذا لو كان في التركة وصية مرسلة
فان الوصي يملك البيع ورثة صغارا اذا كان الباقي كبارا وليست هناك ورثة ولا وصية والتركة
عروض فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي عند ابي حنيفة رضي الله عنه
خلا قالنا رحمه الله ولا يملك عند ابي حنيفة رحمه الله ان اذنت الوصي ببيع التركة بثبت له
ولا يبيع بيع الكل وهذا اشارة الى انه يملك بيع الكل غروضا كان او غيرا ودعي وصي الجحد ودعي
وصي الاب بمنزلة وصي الاب وصي الجحد ودعي وصي القاضي بمنزلة وصي القاضي اذا كان
الوصاية عامه والام اذا كانت وترك ابنا صغيرا وادعت الى رجل اوقات الرجل وترك
اخا صغيرا وادعت الى رجل يجوز بيع الوصي فيما سوى هذا العتار من تركه الميت ولا يملك بيع العتار
ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئا للصغير الا الطعام والكسوة واذا مات الرجل وترك
اولادا صغارا او ابنا ولم يوص الى احد كان الاب بمنزلة الوصي في حفظ التركة والعرف في أبي
تعره كان وان كان على الميت دين كبير فان كان الاب وهو جحد العتار يملك بيع التركة بقتل
الذين وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير المراهق فقهر الابن وركبه ثم مات هذا الابن وترك
ابنا فان الاب لا يملك التعرف في تركته بقتل الذين وانما ابوا الميت وهو جحد الاولاد العتار
لا يملك بيع التركة بقتل الذين وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير فله ان يبيع التركة على الاولاد
العتار وليتبعه ان يبيع التركة لا يملك قضاء الدين على الاولاد العتار فان شئت الامرة ابو محمد
عبد العزيز بن احمد رحمه الله فائدة عن طين الحنفية رحمه الله وانما يحد رحمه الله فانما يحد
بنام الاب قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصيها وابنا كان الوصي اول من الاب فان لم يكن له وصي
فان الاب اول ثم الى ان قال الوصي الجحد وصي القاضي فان شئت الامرة ابو محمد
ينبغي ان يوصى الوصي ان ينفق على الثلث في الوصية فيوصي ما دون الثلث وزوي اخا ابنا
ورحم الله ان ورثة الوصي اذا كانوا فقرا ولا يستغنوا بما يرون من ثلثي المال فالوصية افضل
وان كان ورثة الوصي غنيا او كانوا فقرا الا انهم يستغنوا بما يرون من ثلثي المال فالوصية افضل
ليكون على حثول من فضيلة الصدقة مع رعاية جانب الورثة ثم لا بد من معرفة مقدار ما يبيع

المستأجر

المستأجر للورثة وزوي الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه اذا ترك لكل واحد من ورثته
اربعة الاف درهم دون الوصية فان الوصية افضل وحكي عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله ان ترك لكل واحد من ورثته عشرة الاف درهم دون الوصية فالوصية
افضل وعن ابي يوسف رحمه الله فمن ترك ورثته صغارا فترك الوصية افضل ويكفي في الوصي
ان يترك بالقرابة فان كانوا غنيا فبالجهد ان رجل قال اشهدوا اني قد اقميتك للمال فانك
دعيت فادعيت ان يملأ في مالي الف درهم فالا الف الاولى وصيته والا حرا قرار وسيل ابنا
القائم عن ابي حنيفة رحمه الله وترك ورثته صغارا فبالجهد فان كان في ورثته فقير
لفقه المرأة ان لم تعط شيئا استولى على العتار ما عدا شيئا من المال فان معانته جازة
والله يعلم المقصد من المصلح ومن سواك الصبي على سلطان وهو تحت له سره سره من يده
فروى عن مال اليعقوب تلامذته قال ان اليعقوب ابو بكر رحمه الله ليس هذا قول اخا ابنا رحمه
الله انما هو قول ابن سنان رحمه الله وهو استحب ان قال اليعقوب ابو الليث رحمه الله وعن ابي يوسف
رحمه الله انه يجوز لفاطمة المشافهة في اموال النكاحي وكان ابن سنان رحمه الله اخذ ذلك من رواية ابي
يوسف رحمه الله وهو كثير من المشايخ رحمه الله اخذوا بهذا القول وهو الكتاب ويشهد له فان الله تعالى
سخر من الشياطين لئلا يتفكروا في ما بين يديهم فان الله تعالى ان الله تعالى
كل منفسه عقبا وقد جوز اخذات القريب بحاقة احدا منفسه منه وهذا ينبغي قال اليعقوب ابو الليث
رحمه الله ان خاف الوصي على ماله فنفسه القتل والاف الضامن لعتابه او اخذ كل مال اليعقوب
قد نفع بقتله فلا ضمان عليه وان خاف على نفسه الجسد دون القتل او علم انه يأخذ بعض مال
اليعقوب ولو دفع يصير ضمانا وهذا اذا دفع الوصي المال الى السلطان بيده وانما اذا كان السلطان
يخط يده وليده من غير دفع الوصي فلا ضمان على الوصي وكثير من مشايخنا رحمه الله اذنا يقول
ابي الليث رحمه الله **كتاب الفرائض** لم الشرايين رحمه الله هذا الكتاب
يشتمل على خمسة فصول **الفصل الاول** في بيان منورة السبب ومنورة الجدات وما يتعلق بها
الفصل الثاني في بيان الجدات على اختلاف احوال الله تعالى عليه وسلم وفي منتهى **الفصل**
الثالث في بيان ذوي الارحام ومسايل الحل **الفصل الرابع** في بيان الحل والخراج نصيب
كل وارث من التركة بتفصيل المسئلة **الفصل الخامس** في مسايل عن المتكسبات **الفصل**
الاول في بيان منورة السبب ومنورة الجدات وما يتعلق بها قال الشيخ الامام محمد
الدين النسي رحمه الله السبب من قولهم سبب بالمرأة اذا كان لها شعرا مطرا وهو من النساء
الذي هو معتد به في الشافعي ان الحايض فيها يطوب بالحرم ولا يملك السبب هو المعتد
ما جود من شباب العرس بكسر الهمزة من جد وحل وفوان ينشط فرم يده يده معا وهذا
المسايل ينشط الحايض فيها ويملأ من شباب الناز من حد دخل ابي او قدما شئت لما فيه
من تركية الحواجر وبصدها لما السبب في ميراث الاولاد رجل مات وترك ثلاث
بنات بعضهن استعملت بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهن استعملت بعض ولا احد الاثنتين
الباقيتين ابن بلا بنت وهذا الابن الثاني ابن وبنت والابن الثالث ابن وبنت والابن الرابع
ابن وبنت فهو ثلاث بنات ابن ابن بعضهن استعملت بعض ولا احد الاثنتين
الباقيتين الثاني والابن الثالث ابن وبنت والابن الرابع ابن وبنت والابن الخامس
ابن وبنت فهو ثلاث بنات ابن ابن بعضهن استعملت بعض ثم مات البنون وبنت

ابن له	ابن له	ابن له
ابن له	ابن له	ابن له و بنت
ابن له	ابن له و بنت	ابن له و بنت
ابن له و بنت	ابن له و بنت	ابن و بنت
ابن له و بنت	ابن و بنت	
ابن و بنت		

والثبیب فی میراث الاخوة رجل مات وترك ثلاث اخوة متفرقين مع كل واحد
منهم ثلاثة اخوة متفرقين قبل هذا رجل مات وترك اخوة من اب وام واربعة اخوة من اب وام
اخوة من ام لان اخ الاخ من اب وام اخ الميت من اب وام واخوة من اب وام كذلك
اخ الميت من ام وام اما الاخ من اب وام واخوة من اب وام اخ الميت من اب وام اخوة من اب وام
فكل الميت اخوان من اب وام واربعة اخوة من اب وام للاخوة من اب وام والاخوة من اب وام
ولا شيء للاخوة من اب وام قبل ترك ثلاث اخوات متفرقات مع كل واحدة ثلاث اخوات متفرقات
مع كل واحدة ثلاث اخوات متفرقات مع كل اخ ثلاثة اخوة متفرقين مع اخات ثلاث اخوات متفرقات
وام والثلث للاخوات من اب وام ولا شيء للاخوات من اب وام فان جمع بين القريتين وقال عن ثلاث اخوة
متفرقات وثلاثة اخوة متفرقات مع كل اخ ثلاثة اخوة متفرقين مع اخات ثلاث اخوات متفرقات
فاجمع بين الحواسين ويصل رجل مات وترك اخوة من اب وام واخوة من اب وام واربعة اخوة من اب وام
واجمع اخوات من اب وام واربعة اخوة من اب وام واربعة اخوات على التفرع الذي ثبت فتكون الثلث بين
الاخوة والاخوات من الشوكة والباقي بين الاخوة والاخوات من اب وام للذكر مثل حظ الانثيين ولا
شيء للاخوة والاخوات من اب وام ولا شيء لهذا نظائره فاما الجذات فاعلم ان لا يلد لكل واحد من بني آدم
سوي علي بن ابي طالب من ذوات الله عليه والنظر الاول بين ان يكون له جذات اخوة من اب وام
الام وهي ام الاخرى من قبل الاب وهي ام الاب فالحاصل انهن طيبات طيبة مائة داخل
في حمله باحباب الراعي وطيبة بشاة طيبة واحدة لا يولد في ذوي الارحام والحاصل بينهما ان كل حدة
لم تدخل في نسبها الى الميت ابن من ابن فاني ثابتة سواء كانت من قبل الام او من قبل الاب والقرى
من الجذات اولي باليد من البعد سواء كانت من قبل جانب الام او من جانب الاب اذا كانت
القرى متحدة فام الاب مع قيام الاب لا يجب له الام وان كانت هي بعدى من اب وام الاب بحجوبة
بالاب نكاحا ميتة واختلفوا في الجدة انها مثل عمة مع ابها الذي هو مع الميت ام لان الشرح
الامام شمس الميراث الحلواني رحمه الله يقول بانها لا ترث وتلك عامة شايخنا رحمه الله انها ترث
مع ابها الذي هو مع الميت لانها لا يلد الى الميت بعد فان تصير محجوبة به وادار ذلك ان
لم ترث عمة جذات لجدات كبرت من ذواتها فليس مستوي بذلك طرف فالبعض من يدعون
بعد من ائمهات اولاد في المرأة الثانية بعد من ائمهات اولاد واحد في الخوف فانهم يدعونها باب
دعي الثالثة بعد من ائمهات الاخير والحق يلد الى ان سويام واحدة واهل المدينة يذكرون

محرم دہوی

بمدد وعن الألف وفي المرأة الثانية يذكرون أنباء الأولاد التي يليها ومما في كل - وأما قيل
الكونة الجذات بالقسبة إلى قراباتهم يقال إذا قيل غمضت جذات خطاطيك وأوانات
كيتف موزة من فنهل قول أهل البحر يقولون
أحد من الثانيه الثالثة الرابعة الخامسة وتلي طرف من أهل المدينة على عكس تلك أحد من الثانيه

ام	ام
اب	اب
اب	اب
اب	اب
اب	اب

وَمَكَذِي إِلَى أَحْزَمْتِ وَقِيلَ أَهْلُ الْكُوفَةِ قَتَلُوا أَحَدَهُمَا أَمَ جَدَّةُ الْمَيْتِ وَالثَّانِيَةُ أَمَ جَدَّةُ أَمَ الْمَيْتِ
وَالثَّالِثَةُ جَدَّةُ أَمَ جَدَّةُ الْمَيْتِ وَالرَّابِعَةُ جَدَّةُ حَدِافِي الْمَيْتِ وَالْخَامِسَةُ أَمَ جَدَّةُ جَدَّةُ الْمَيْتِ
وَمُؤَرَّتُهُ عَشْرُ خُذَاتٍ مُتَحَادِيَاتٍ هَكَذَا

ا ا ا ا ا ا ا	ا ا ا ا ا ا ا	ا ا ا ا ا ا ا
ب ب ب ب ب ب ب	ب ب ب ب ب ب ب	ب ب ب ب ب ب ب
پ پ پ پ پ پ پ	پ پ پ پ پ پ پ	پ پ پ پ پ پ پ
ت ت ت ت ت ت ت	ت ت ت ت ت ت ت	ت ت ت ت ت ت ت
ث ث ث ث ث ث ث	ث ث ث ث ث ث ث	ث ث ث ث ث ث ث
ج ج ج ج ج ج ج	ج ج ج ج ج ج ج	ج ج ج ج ج ج ج
چ چ چ چ چ چ چ	چ چ چ چ چ چ چ	چ چ چ چ چ چ چ
ح ح ح ح ح ح ح	ح ح ح ح ح ح ح	ح ح ح ح ح ح ح
ط ط ط ط ط ط ط	ط ط ط ط ط ط ط	ط ط ط ط ط ط ط
ظ ظ ظ ظ ظ ظ ظ	ظ ظ ظ ظ ظ ظ ظ	ظ ظ ظ ظ ظ ظ ظ
ز ز ز ز ز ز ز	ز ز ز ز ز ز ز	ز ز ز ز ز ز ز
س س س س س س س	س س س س س س س	س س س س س س س
ش ش ش ش ش ش ش	ش ش ش ش ش ش ش	ش ش ش ش ش ش ش
ص ص ص ص ص ص ص	ص ص ص ص ص ص ص	ص ص ص ص ص ص ص
ض ض ض ض ض ض ض	ض ض ض ض ض ض ض	ض ض ض ض ض ض ض
ط ط ط ط ط ط ط	ط ط ط ط ط ط ط	ط ط ط ط ط ط ط
ظ ظ ظ ظ ظ ظ ظ	ظ ظ ظ ظ ظ ظ ظ	ظ ظ ظ ظ ظ ظ ظ

وان قيل من غدر من الجذات المحذرات الزارات كمر بان ايمن بن ابي اقطات قال قيل في
 معرفة ذلك ان يحفظ العدد المذكور بميمتك ثم يطرح اثنين من ذلك ويحفظ ما بين يديك ثم
 ينسب في التار بعد ما بقي في ميمتك فاقطع في حلة العدد ما توارث من ذلك عدد وشكوا
 لا ترجع البتة عن ذلك فاذ وقعت ذلك من الجدة فابقي في الوارث فكل ما مثله اذا قيل لك ثلاث جذات
 متحذرات وارثات كمر بان ايمن بن ابي اقطات فاحفظ الثلث بميمتك ثم اخرج من ذلك اثنين
 واحفظهما معارك ثم ضع ما في يديك بعد ما بقي في ميمتك وهو الواحد فاذ وقعت
 الثلثين مرة تكون اربعة فكان عدد جملتهن اربعة ثلاث منهن وارثات واياقطة منهن
 واحدة والوارثات ام الام وام الام وام اب الاب فكانت اياقطة ام اب الام على هذا
 النوع الرابع والخمس والست فخذ البيت بميمتك ثم اخرج اثنين منهن واحفظهما بين يديك
 ثم ضعهن الاثنين بعد ما بقي بميمتك وهي اربع منهن تعيين الاثنين وثلاثين فهو عدد الجملتهن
 ست عشرة منهن بن قبل الاب وست عشرة منهن بن قبل الام ولست في اللاتي من قبل الام
 الوارثات واحدة وفي اللاتي من قبل الاب الوارثات خمس وهي من يدخل في نسبتهن في
 الميت اب بين امين ومن سواهن اياقطات وهي ستة فيسرون وعلي هذا التباين فانه
 ومنه دأيرة الثابتات والاقطات في الصفحة الثانية

۱۳۳۳

[illegible]

كأحد من نساءهم وتزوجوه وتزوجوه ما قبلت المتأتمنة بعد وثلاث أخوة يعطي الثلث ويقسم الباقي
بينهم على فراشهم الله تعالى والأمثل الثاني أنه يقسم بالأخوة والأخوات أب مع الأخوة والأم
أب مع الأخوات أب وأما نكاحه الجدي يظهر نصيب الجدي بأن ظهر نصيبه وأعطى
نصيبه روي الأواب ما أخذ الأولاد الأب والأم وإن كانوا ذكورا أو مخططين وخرجهما
شي قد أحرمهم في الإبتداء وخرجهما في الإمتناع جدياً ولم يأخ الأب وإن كان الجدي أحسن
لأم وأم وأخوات أب يقسم كأقلنا ثم يراد الأخوة والأخوات أب مع الأخوات أب وأم والأم
تمام النصف وعلى الاختين أب وأم إلى تمام الثلثين ثم إن فضل شيء لم والأخوات من ذلك مشروبه
ودودوها جدياً وأخت أب وأم وأخ أب البنت بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين كانه ثلاث من أخوين
وأخت ثم يراد الزوج على الأخت أب وأم بما أصابه سهمان ونصف ثمهم وتتم لها نصف المال
فانكسر بالنصف فضعفناه ليراد الكبر فصار عشرة فبقي الأخ أب مع المال فلهذا نصيب
عشرة زيد الأمثل الثالث أنه لا يجعل الأخت الزائدة مع الجدي صاحبة فرض فيعطى البنت
كل الحكم فبنته المتأتمنة بينهما وبين الجدي كما لا يجعل الأخوين أو الأخوات مع الجدي صاحبات الفرائض
ليعطيهن الثلثين وهذا لفظ منقول عن زيد رضي الله عنه أن لا يجعل الأخوات المعنويات
مع الجدي فرائض إلا في الذكورية كانه يجعل في الأخت الزائدة صاحبة فرض وليعطى البنت وفي
زوج وأم وأخت أب وأم أو أب فلزوج النصف ثلاثة من بنته ولأم وبنتان ولجدي البنت
بنته ولأخت النصف ثلاثا فمالت ثلاثة وأما جعلها صاحبة فرض أهل الضرورة لا يعلم بقايد
نصيبها الزوج والأم إلا الشدش فان جعل ذلك لجدي صارت الأم بحجوبة الجدي وهذا خطأ فليعلم
وإن يتم بينهما انتص نصيب الجديين الشدش فان جعل ذلك وأنه ساعدت بعد ذلك بحسب نصيب
الجدي مع نصيب الأخت وهو أربعة فيجعل بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين فانكسر في ثلاثة فانزب
أصل المسألة وعملها وذلك بثلاثة في ثلاثة فيضرب سبعة فيضرب ثلثها فيضرب المثلثة وقيل إنما
يتمثل المثلثة بالأكدرية لأنها تكرر في مذهب زيد واضطر إلى ترك أصله لأنه كثر على الأخت
نصيبها أو تكرر أصله فيقال الجليل بن أحمد رحمه الله لا يصح هذا لأن الأكدر لا يخرج من الشكر
ولا من الكثرة ولا من التكدير ولكن انما سميت الأكدر لما روي سليمان العمري عن عبد الملك
بن مروان التي هذه المسألة في فقيه من الأكدر أو كان يلبس بالأكدر فأخطأ على قول زيد فينسب
إليه المثلثة وقيل لأن الميت الذي وقت فيه الحادثة في تركه كان يلبس بالأكدر الأمثل الرابع أنه
إذا كان مع الجدي بنت وأخوة وأخوات يكون الجدي مع الأخوة والأخوات نصيبه بقايدهم فما بقي بعد
نصيب الميت لأن البنت صاحبة فرض في الكتاب فيكون كتاب الفرائض ما ياتيك من نيات
أشياء الله تعالى فان قيل ما أحسن البنت ما لا ذكر بين من أصحاب الفرائض قل له ان علياً رضي الله عنه
قاله في هذا أنه يجعل الجدي مع البنت صاحب فرض على ما ياتيك في الأمثل الخامس أنه إذا كان الجدي
مع الأخ والأم والأم كلهم ثلث جميع المال وفيما بقي المتأتمنة خير للجدي من الشدش وثلث الباقي فكان الباقي
بين الجديين فبعضهم فصار الحيات من ثلاثة وهذا يبين لك أن الجدي ليس بمنزلة الأخ لأنه مع الأخ لم
يغلا الأم من الثلث إلى الشدش ولذا كان كالأخ ينقل كالأخوين والأم الأم الشادش انه يرى تنصيب
الأم على الجدي ببيانها يأتي في أصول علي وعبد الله رضي الله عنهما والأم الأم البائع إذا اجتمع مع الجدي أصحاب
الفرائض والأخوة والأخوات يعطى أصحاب الفرائض ما ينقسم ثم ينظر إلى شدش جميع المال وإلى ثلث ما
بقي وإلى المتأتمنة فأي ذلك خير يعطى ذلك حصة بانه زوجة جدي وأخ أب وأخ وأم فللزوج المثلث

والثالث

والمتأتمنة فمن أخوه له فيصل الباقي بينهما بنصفين ولو كانت امرأة وجدة وثلاث أخوة للجدي فبنت
الثلث لأن خير له من غيره وأما أخوك فيلبي الله عنه فالأقل الأول أن الجدي يقسم للأخوة والأخوات
أب وأم أب ما قامت المتأتمنة خير له من شدش جميع المال فان انتص بين الشدش يعطى الشدش
والباقي بين الأخوة والأخوات الأمثل الثاني أن لا يقسم بالأخوة والأخوات أب مع الأخوة
والأخوات أب وأم في متأتمنة الجدي وليد وأخ فان الأخوة أب عدواً مع الأقربين إذا لم
تلك هناك جدياً فكذلك إذا كان هناك والأم الأمثل الثالث أنه إذا كان مع الجدي أصحاب الفرائض يعطى
أصحاب الفرائض ما ينقسم ثم ينظر فيما بقي إلى المتأتمنة وإلى شدش جميع المال فأيها خير يعطى ذلك
والأم الأمثل الرابع أنه يجعل الأخوة المعنويات مع الجدي أصحاب فرائض إذا كان أب وأم أو أب عند
عدم الأخت أب وأم فان اجتمعا فلاخت لأب وأم النصف وللأخت وللأب بالشدش بثلثه
شكليين فيما عدا البنت وبنته الابن مع الجدي والأم الأمثل الخامس أنه إذا كان مع الجدي بنت وأخوة
وأخوات كان الجدي صاحب فرض يعطى أكثر من الشدش على حال وتنتي أخذ الشدش لم يكن له من نواحي
الأخوة والأخوات فيما بقي ويحيط بزوجته وهذا من الأب وكان يتول بشدش الأم على الجدي كما قال زيد
رحم الله بيانه جدياً وأخت يعطى الأخت النصف والأم الثلث والجدي البنت وهذا كله اخذ من أبي
نفي والأم الأمثل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الأمثل الأول ان الجدي يقسم الأخوة ما قبلت
المتأتمنة خير له من الثلث والأمثل الثاني كمالك روي وأنت زيد وحالت علياً رضي الله عنهما
الأمثل الثاني أن يجعل الأخوات المعنويات مع الجدي صاحبة فرض كقوله علي رضي الله عنه خالف
زيداً وأنت علياً رضي الله عنهما والأم الأمثل الثالث قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في
توريث الأخت أب مع الأخوات أب وأم شواكلوا وكذا يثل قول علي رضي الله عنه وعنه يروي
أخري فيرد أن الأخوة أب وأم جواكلوا ذكورا وإنا لا نخططين ولا سعدهم في هذه المسئلة
والأم الأمثل الرابع أن الجدي مع الجدي أصحاب الفرائض واحد وأصحابهم ينظر إلى الجدي فما بقي إلى المتأتمنة
بنته وإلى شدش جميع المال كما قال علي خالف زيد وأنت علياً رضي الله عنهما وهذا رواية أقل
الكوفة عنه فاما أقل الجاز فيروون عنه في هذا أنه ينظر إلى المتأتمنة وإلى ثلث ما بقي وإلى البنت
كأله زيد رضي الله عنه وبما سدد به بن مسعود رضي الله عنه في بنت وجدة وأخت فليبت النصف
والباقي بين الجدي والأخت نصفان وهذا من مخرجات عبد الله رضي الله عنه وما سدد به زوج وأما
نحوه للزوج النصف والباقي بين الجدي والأم نصفان ولا ينقل الأم على الجدي وروي عنه أنه جعل
لأم ثلث ما بقي والجدي ينقل الجدي والأم وهو رواية أقل الكوفة وهذا كله ففها أقل الكوفة
لعلته والأسود وأصحابهم النخعي ورحمهم الله ولم يذكروا أصول عمر رضي الله عنه في موضع ما في أصول
سائل الجدي قالوا كذلك لكثرة تعارض أقواله في هذه المسئلة حتى روي عن عبيدة السلماني
رضي الله عنه قال جعلت عن عمر رضي الله عنه في الجدي سبعين بقية خالت بعضها بقية وعن
السبي رضي الله عنه قال جعلت قصبة كلها عمر رضي الله عنه في الجدي مع الأخوة والأخوات
لا قصبة بعضها بقية وسائل الجدي تدور على خمسة وسائل مروية عن النخعي رضي الله عنهم وذكرها
محمد رضي الله عنه في الكتاب إحداهما ما وجد وأخت أب وأم ففيه حصة أبا بل نفي قول القويقي
رضي الله عنه للأم الأمثل الثالث والباقي للجدي ولا شيء للأخت وعلى قول علي رضي الله عنه للأم الثلث وللأخت
النصف بالفرق ولجدي الشدش وعلى قول زيد للأم الثلث والباقي بين الجدي والأخت للذكر مثل
حظ الأنثيين وعلى قول عبد الله للأخت النصف والباقي بين الجدي والأم نصفان وفي رواية للأم

الشدس والثلاث بقدره والخامس ثلث ثمان يعني الله منه ان المال بينهم اثلثا وثلثين هذه المثلثة
 حرمنا لكثرة اختلاف الفقهاء رضي الله عنهم فيها وتبينت عثمانية لعدم بغيرها ان ثمان يعني الله عنه
 تكلم في بيت بل الجدة التي هي من المثلثة سوت منهم به ثمان ثمان يعني الله عنه سوت منها وقيل
 على المثلث لاجاب على نحو ما قلنا وتبينت مثلثة ثمان يعني الله عنه لهذا وتوزيعه بعد الله لا
 المال بل المثلثة المثلثة على قولهم وتبينت ايضا بمعنى لما فيها من تحت احوال وتبينت مما حرمه
 لان الحرام النافذ في الشريعة على ما جازي ان الحاج ما انما ليعاد الى ان الشريعة توثق بالحدود
 التي شعبة المعصب فقال انت من خرج علينا يا شعبي فقال قد اطلع الله الامم لثقت اخذت
 الحيات وضاقت السكك واكتلتنا السور واستحلبنا الحون لو كنا في شدة ثم سوره الله
 واستحلبنا الحون فداي شلتنا وكما ما حرم من حلتنا المعصية وفوتك سرقك يكون في البرودة
 كونه يكونه ويملكه ثم قال الحاج ما تقول في ام واخت وجد قال قد يعني بها خمسة من الحجاب
 الله على الله عليه وسلم ورضي عنهم قال ما قال في الحريم يعني عند الله بن ثمان يعني الله عنه ثالث
 جمل الجدا بانما يوطى اخوت شيئا قال وما سوتك فيا من يتفرد يعني الله عنه قال جعل للاخت النصف
 والثاني بين الام والجدة يعني ثمان قال وما قال فيا ريد قال جعل للام الثلث والثاني بين الجدة
 المذكور حيد الانثيين تلك وما يكون فيا ابوترا ب يعني ميثا يعني الله عنه قال جعل للاخت النصف
 والام الثلث والجدة الثلث قال فما يكون فيا يعني المؤمنين يعني ثمان يعني الله عنه قال
 جعل المال بينهم اثلثا قال في هذا العلم اني حرمه وده جعل المسألة الثانية بين المذكورة
 الجدة على قول المتقدم رضي الله عنه ظاهر وعلى قول زيد يعني الله عنه قد ذكرنا وعلى قول غيره
 يعني الله عنه للزوج النصف وللأخت النصف وللجد الشدس وللأم الثلث يعني الله عنه وللأخت النصف
 في هذه المسألة على الجدا اصل المسألة من ستة وقالت الى ثمانية وعلى قول في رضي الله عنه للزوج النصف
 وللأخت النصف وللجد الشدس فتقول الى ستة وهو قريب من قول زيد رضي الله عنه لا يشك
 لا يجعل ما يبيع ابنته والأخت والجدة يعنيهما المذكورين حيد الانثيين الثالثة امرأة وجد وراخت
 باب وام فيها أربعة اناويل قولان للمعدي رضي الله عنه للمرأة الربع وفي الامم مائة اثنان والباقي
 للجدة ولا شيء للأخت والثالث قول علي وزيد رضي الله عنهما ان لنا الربع وللام ثلث المكاب وثلثين
 والباقي للمكاتب ولا شيء للأخت بين الجدة والأخت بالمساومة والرباع قول ابي عبد الله رضي الله عنه
 للمرأة الربع وللأخت النصف والباقي بين الام والجدة يعني ثمان الرابعة ولا شيء للجد الرابع ولا شيء
 زيد رضي الله عنه للزوج النصف وللأم الثلث النصف ثلث جميع المال والباقي للجد ولا شيء للام
 والخامسة امرأة دام وجد واخ باب وام فيها خمسة اناويل قولان للمعدي رضي الله عنه قد ذكرنا
 والثالث قول علي وزيد يعني الله عنهما ان للمرأة الربع وفي الامم مائة اثنان والباقي بين الامم
 والجدة يعني ثمان والرابع والخامس قولان لعبد الله ان للمرأة الربع وللام ثلث ما بين في رواية
 والباقي بين الجدة والامم يعني ثمان وفي رواية اخرى للمرأة الربع والباقي بين الجدة والامم والامم
 عذرا عن تفصيل الامم على الجدة وهذا من سوات عبد الله على هذه الرواية السادسة بنت
 واخ وجد فيها خمسة اناويل المعدي رضي الله عنه للبنت النصف والباقي للجد بالرضع والتعيب
 وعلى قول زيد رضي الله عنه للبنت النصف والباقي للجد والإخوة المذكورين حط الاشقيين
 وعلى قول علي رضي الله عنه للبنت النصف وللجد الشدس والباقي للاخت وقولان فيبتد
 الله اخذتهما للبنت النصف والباقي والأخت يعني ثمان والثاني ان للجد ثلث ما بين وهذا يدل

والباقي للاخت والاعلم **الفصل الثالث** في من ذوى الارحام واحمل وصم اربعة اصناف
 الاول اولاد البنات واولاد بنات الابن اكنه اجد واكيدات النسبة واحدة النسبة ما ذكرنا
 واكيدات النسبة كل اب بعد ام ام اب ام اب ام اب الثالث اولاد الاخوات
 لاب وام اولاد وام اولاد الاخوات لام وبنات الاخوة اولاد اولاد الرابع الكات
 والاخوات الاخالات واولادهم بالميات الصنف الاول وان بعدوا هو قول ابي يوسف ومحمد رواية
 عن ابي حنيفة وفي قول الظاهر اجد يتقدم على الكل وقد صرح جوع ابي حنيفة الى قولهما في تقديم اولاد
 البنات هكذا قال ابو عبد الله الفرض وعليه الفتوى ثم الاجدات وان علوا مقدمون على اولاد الاخوة
 عند ابي حنيفة وان قولهم عند اولاد الاخوات مقدمون على اجد والفتوى على قول ابي حنيفة
 ثم الاعلام لام والاخوات الاخالات لان اولاد البنات يتقدمون على البنت واكيدات النسبة
 الميت واولاد الاخوات يتقدمون الى ابوي الميت والعمات والاخالات يتقدمون الى جدى الميت الذي
 ينتمي الى الميت اقرب ثم الذي ينتمي الى ابوي الميت ثم الذي ينتمي الى جدى الميت وهذا هو
 على القرب اما اولاد البنات فالامم افروهم فان استواء في الوت قوله الوارث اولاد واما اولاد
 ولد الوارث فهو اولاد في قال الصدر الامم الاجل الكبر الشهد الصحيح انه ليس بولي وان اختلفت الامم
 وانفقت البطن يتقسم المال على الابناء بالانسا للذكر مثل حظ الانثيين وان اختلفت بطون واحدا فالل
 يتقسم على الابناء عند ابي يوسف وعند محمد يتقسم المال على البطن الذي اختلفت وكبير ذلك البطن
 بعد اولادهم مع اعتبار الوصف في البطن فما اصاب كل بطون يتفصل الى ولده وعند ابي حنيفة يتقسم
 على البطن الذي اختلفت من غير ان يجعل البطن بعد اولادهم مثاله مات وترك بنت بنت
 وبنت ابن بنت فعند ابي يوسف يتقسم المال على الابناء الثلاثة لكل بنت سهم وعند ابي حنيفة يتقسم على الاب
 والبنت الثلاثة لانه لا ينقل الى ولده لانه انتقل الى ولده واما عند محمد يجعل الابن ابني بعد ولده ويسم
 اخا حصة للبنت انتقل الى ولده واربعة اخاس لانه انتقل الى ولده قال شيخ الاسلام
 الموفق بن عمر زاهر هذه المسئلة من الطفت من كل هذا الباب واعترافا بحجج هذه صورته

تخرجها صحيحه من خمسة واربعين

تزوج فخرج ابن ابنه بنت ابن له اخرا ثم مات ابن ابنه وبنت ابنه حبي من ابن ابنه ثم مات الرجل
 وعرك يستحق ونفسه ثلث بنت ابنه هذه وثالث لا يحلوا اليه قيمته هذا الميراث فالي حبي ان
 ولدت بغيره كان للبنتين الثلثان وثاني فوئيل بنت ابنه هذه وثالث لا يحلوا اليه قيمته هذا
 الميراث فالي حبي من ابن ابنه ثم مات الرجل وترك حال ابن عمته وعمه ابن خالته فالبيل لك ان
 قال له حال ابن عمه اخروعه ابن خاله اخري فان قال ليترك له حاله ولا يملكه لبيل الميراث بينهما اثلافا
 فان حيا ابن عمته ابوه وعمه ابن خالته امه لان حال ابن عمته هو اخو اعنته فاحوا عنه ابوه
 وعمه ابن خالته عياض اخيه في امه فليعد الا ان يلاب الثلثان واللام الثلث والله اعلم
القطعة رطل مات وترك ابنا وامراة حبي فولدت الحابل ولدت
 اخوها ذكر والاخر انثى واشتهل ولم يشتهل الاخر ولم يدري ايها استهل فكان لثلاث او بكثرة
 ازدحام ثم مات من استهل منها البصيل فيخرج هذه المسألة ان يقول ههنا خاتان فان
 كان الذي استهل منها الابن فاما ترك الرجل ابنتين وامراة فتكون القيمة من تسعة عشر
 للمرأة بينهما ولكل ابن تسعة ثم مات احد الابنين عن ابي وام فلام الثلث والباقي للآخر
 وقيمة تسعة على ثلاثة لا يستقيم فميرسة عشر على ثلاثة فتكون لما بين يمين لام
 تسعة بالميراث من الزوج ولكل ابن احد وعشرون ثم لما بين ايها تسعة فتكون لها ثلاثة
 عشر وللان خمسة وثلاثون وان كان الذي استهل بنتا فاما مات الرجل عن ابن وبنت
 وامراة فتكون القيمة بين اربعة وعشرون للمرأة ثلاثة وللبنت تسعة وللان اربعة
 عشر ثم ماتت البنت عن ام وابي وحيث تسعة بينهما اثلافا لا يستقيم فغير اربعة وعشرين
 في ثلاثة فيكون ابنتين وتسعين للمرأة تسعة وللبنت احد وعشرون وللان اثنين واربعين
 ثم قد ورثة الام من البنت سبعة فيكون لها على الحابل تسعة عشر وللان تسعة وعشرون لان لبيل
 تسعة وتسعة وخمسين تسعة وذلك تسعة فتكون القيمة بينهما في هذه الحالة على تسعة وفي
 الحالة الاولى كان لام ثلثة عشر وللان خمسة وثلاثون ولا موافقة بينهما في شيئا ان يبين
 تسعة وبين ثمانية واربعين وهو حمله البنت في الحالة الاولى موافقة بالثالث فيقتصر
 على الثلث من اخيرا فيعزبه في جميع الاخر فيكون مائة واربعة واربعين ثم ضعفنا ذلك
 في تسعة عشر فيكون ابنتين وثلاثين ثم ضعفنا وكان ابنتين وستين فتوزع المير
 وكان للابن تسعة عشر بنا ذلك في تسعة عشر وكان مائة واربعين ثم ضعفنا وكان
 ما بين ابنتين واربعة وعشرين فتوزع الميراث واستقام التخرج ومنى ان يفسد الحل يتنا
 انما الميراث اذا انشغل بنفسه فاما اذا قتل فهو من جملة الورثة بئانه اذا ضرب
 انسان بطل فالتقت جنيما ميتا فذا الجنيين من جملة الورثة لان الشريعة اوجبته على
 القاتل العمد وجوب القاتن الجاني على الحي دون الميت فاني حكمتا بحياته كان
 له الميراث ويورث عنه نصيبه كايورث منه بذلك نفقه وهو العمد ومن حتى هذا
 ان يكون مكرهنا في القتل الثالث الا اني سهوت واعلم ان استباب الحرمان ثلاثا
 الكفر والرق والقتل مباشرة بغير حق عذرا كان او خطأ اما القتل تبجينا او مباشرة
 نحو لا يوجب الحرمان وقتل القبي والمجنون لا يوجب الحرمان عندنا خلافا للشافعي
 رحمه الله تعالى اذا ابتلي على يورثه فقتله لم يرثه ولولايتك دائمة مورثة وفيه
 بئانه او قايدها فقتله لم يحرم ولذا كان مراينا يحرم والمكره على كل مورثه (واقتله)

لا يحرم والوارث اذا قطع مخرجي قوي به فوقع على ثورته وبقي حوصلا حوت ولو وقع على طائفة
ثم وقع بين الخالط على ثورته والمثله بخلاف يحرم والمثله في الملقحات ولو ادب ابنة فاش
لم يرث في قول أبي حنيفة رضي الله عنه خلافا لما ذكره كلهم بله واجدة يرث بعضهم بعضا
أعدهت ملهم او اخلت حتى ان اليهودي يرث الشرايين في طارطا والنسائي يرث المجوسي
الا اذا اخلت الدار حقيقة وحكما كدار الاسلام مع دار الحرب حتى ان الذي في داره
يرث الحرب واذا احدد سايقا كان مشتملا في دارنا اوله وكذلك المثلث الذي اقبل
ولم يهاجر اليها لا يرث المثلث في دارنا ولا المثلث الامني المثلث الذي لم يهاجر اليها شوا
كان في دار الحرب مشتملا اوله يكن كذا ذكره الامام الاستاذ الرازي رحمه الله وفي
المحيط على خلاف هذا واختلفت الدار ان حكما لا حقيقة ناد كامي دار الحرب لكن كل
واحد في داره يصل لمثلك اهل الدار الاخرى وقال الشافعي رحمه الله ان اخلت ملهم
لا يرث بعضهم من بعض وان كانت الدار واجدة ثم المثلث مبدنا ان الذي اذا كان له قرابتان
واشكر بينهما في الحرب يرث بكل واحدة منهما وان نكح يورث باقرهما بيانه مجوسي عزج
بالمثله فولدت بنته ابنا فهذا الابن له ابن وابن بنت وابن بنت المجوسي يرثه الابن بجسدية
النسبة لا بحسبة كزوجة ابن بنته فان مات الابن فلام له ام او اخت باخذ الثلث بالأمومة والنسبة
للأجنبية والبناني بالنسبة فان لم يكن عصبته بردها ولو ان مجوسيا تزوج امه فولدت
له اسام مات المجوسي ثم مات الابن فله امه وحده فلما الثلث بالأمومة ولا في دار الحرب
لان الجدة لا ترث مع الام والبناني بالنسبة ولو تزوج امه فولدت بنتا فكلت فترثها
ايرضا فولدت اسام مات المجوسي ثم مات ابنته ثم مات هذا الابن وترك امه فترثها امه
وعنته فانها ترث بالأمومة الثلث وبالحسبة البنين ولا يرث بالأمومة ولو تزوج امه
فولدت بنتا ثم مات المجوسي فان امه ترث بالأمومة لا بالزوجة ولكن ترث بالبنوة فيكون
المالك بين الزوجين والبنات اثلاثا ولزونات الزوج او ثلث ما تركت بنتا وعصبتها
فلما النصف بالزوجة والشدس لكونها بنت ابن والبناني بالنسبة وقولنا الارث لا يفتح بينه
الابن والام او بينه وبين البنات وهذا على قولنا اما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه فليفتح
لان هذا الذكاح بمنه للمنى بالشبع به النفقة هكذا ذكر الشيخ الامام الرازي الاستاذ
البناني رحمه الله ثم قال والجميع ان كل نكاح لا يران عليه بقدر الاسلام لا يتوارثان به واعلم
بان القول في الفرائض جائز وبه قال عامة الفقهاء رضي الله عنهم وهو مذق لهما الام
رحمهم الله وانكر ابن عباس رضي الله عنهما القول اشد الانكار حتى قال ان الذي احصى رجل
عالم عذالم يحصل في حال يفتنين وثلاثة فاذا ذهب بالنصف وهذا بالنسبة فاش موضع
الثلث وانصرا بقول به المثلث اربعة وضوزها زوج واخا اب وام واخاين ام وبنين
المثلث ام الزوج بكثرة القول وسرعه وعدا المشاهدة بالكثره شكوا الزوج وعن شرح
انت بسع ملكا انتا مني وميتب القضاء حتى الي الفاجشة فانها الرجل يقول
وحتى الله ان الظلم شومر وما مال البي في الظلوم
الي ديان يوم الحشر بمضي وعند الله يجتمع الخوض
قال شرح رحمه الله ما اخوفني من هذا القضا لا لولا انه يسبطني به امام عادل وسرع
البي من الخلفاء رضي الله عنه كتاب المشقة

بسم الله الرحمن الرحيم هذا الكتاب يشتمل على نوعين نوع في المسائل ونوع آخر في بيان
عن المتشابهات **الاول في بيان** روي عن ابي الدرداء رضي الله عنه ان قال
الناس ثلاثة عالم ومستمع ومفجع لا خير فيهم فاعلم انما هادي والمستمع تابع مقتدي ومفجع مهابيل
عاني اما الامام الهادي فثله كنجرة طيبة اكلها حفظ الامار وفروها اجابة النيات وفروها
كلام الجحده واما التابع المقدي فثله كنجرة طيبة اكلها التواضع منع لمن فوته من اكلها
وفروها النجوة للفرار وفروها الانصاف لمن دونه من الغنا واما الجاهل النابى فثله
كنجرة خبيثة اكلها الفتنة بالجبل وفروها الحوض في النور وفروها الغلبة من الاخرة من
ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لان اهل العلم اخذوا العلم بعينهم الله عز وجل ولا يكون
والضاحون من عباده ولا هم الناس ليعلمهم وعمرهم ولكم ارادوا غير الله تعالى ففتنهم الله ففر
وقلا وهما نواصي الناس وقال عكرمة رضي الله عنه ان العلم ثلثا فاعطوه ثلثه قالوا وما ثلثه يا ابا
عبدالله قال ثلثه ان تصعد عند من تحفظه ولا تصيبه ومن عبد الله بن
عمر رضي الله عنه قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحلبين في مسجد اهل احد المجلسين يسمعون
الله تعالى ويترقبون اليه والآخرين يتكلمون في الفتنة ويملكونه فقال عليه السلام كل المجلسين في
واخذوا افضل من اخر اما هو لا فيدعون الله تعالى ويترقبون اليه ان شاء الله فاعطوه ثلثه وان شاء
منهم واما هؤلاء فيكلمون العلم والفتنة ويكلمون الجاهل فهو افضل واما هؤلاء فاعطوه ثلثه
افضل لم يلبس منهم فتن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم يشنع
يوم القيمة ثلثة الانبياء في الدنيا ثم شهدوا ذليل لو اجد محسن بالحق العلم فقال ان كان الجمل
سجده فان العلم محسن به ذليل العلم يهتف بالحق فان اجابه والافارحل ذليل الذي يعلم
الناس الخير ولا يتعلم بمزلة الاممي يرد به التراج ولا يشفي به وانشد رحمه الله يقول
ذوق ثلثه المشايخ تحرق نفوسها ويضيئ للشاربي وانت كذاك
وقد عني الزقات المكي رحمه الله قال قال ثلثان بابني جالس الله وراهم بروكيتك فان
الله تعالى يحيي القلوب الميتة بنور الحكم لا يحيي الارض بنابل الشجر والسم اذا غطرت نخله فزاد اهل وعلمي
ان ابا جعفر رضي الله عنه لما حج حجة الاخرة قال في نفسه لعل لا اذك ان اجمع مرة اخرى فقال
حجة البيت ان يتقوا له باب الكعبة ويأذوا له في الدخول لئلا يعجزوا فقالوا ان هذا لا يمكن لاحد
فبكك وكما تفعل ذلك لسبقك وتقدمك في ملكك واقفنا الناس كلهم بك ففتقوا ودخل وقام
بين القوم بين طائر جلد اليماني حتى قرأ من القرآن النصف وترجع وحجدا فقام على رجله اليسري وقد
وضع قدمه اليماني على ظهر رجله اليسري حتى تراءى العوان الناس بك وبناجي وقال اليماني ما عبدك هذا
العبد الضعيف حتى يناديك لئلا يفر منك حتى تفر منك فقب نقصان خدمته بكال معروفته فقب
هايف من جانب البيت يا ابا جعفر قد عرفت واظففت المعرفة وحللت فاحسنت الخدمة وقد
غفرنا لك ولئن استعرك وكان على مذهبك الى قيام الساعة وعن عبد الله بن المبارك رحمه الله
دخلت على عثمان التوري رحمه الله وهو سكره وقور شارب وذا فتنة كيف عذرك فقال لي شارب
فاني غير فذعرت ببسلة فشققها فاشها فذهب ما به فقال بياض المبارك انت طيب وفتنة فقال
الي اريد ان ايتاك عن شيء فقال ايتاك عما يدلك فتك من الناس رزقك الله فقال من الفتنة فتك
من الملوك فقال الرضا فتك من الشراف فقال الانبياء عليهم السلام فتك من السادة فقال الظلمة
فتك من القوم فقال الدين يطلبون الحديث لتسلكوا به اشراف الناس وفي الاخرين رحمه الله

انه قال بليغي انه ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان من بني اسرائيل كانا خدما
يقلي المكتوبة لم يجلس يعلم الناس الخير والآخر كان يصوم بالليل ويقوم بالليل فقال ربي
الله صلى الله عليه وسلم فضل هذا الذي لا يريد على المكتوبة وفضل الناس الخير على الذي يصوم
الليل ويقوم الليل كفضلي علي وناكر وانشد لواحد من طلبة الفضل شعر
سأطلب علما او موت ببسلة **يقول نعم اقطر الدموع على قبري**
وليس اكتب العلم يا فضل على **ميراث ابا كرام ولا ميراثي**
ولكن لتي الفتان من راح وامندي **لأطلب علما بالثبلة والضبري**
فان قال علما عاش في الناس سيدا **فان مات قالت الناس بالغ في العدد**
وانشد لي الحسين بن الحسين رحمه الله شعر
اذا ما الناس فاخروا ما علمهم **فاني ميراث التبيين فاخروا**
المرتران العلم يذكرا هله **بكل جبل شنه والظلم ناخر**
ولعلم يرفان وعز وفتنة **وكل الى النفس للمعلم داخر**
وانشد ايضا
سعي نفسي الى شيب راغي **سعود رومنا احادرا وسعي**
وما اللي الحياه لنعم حال **ولا طم ناك وشرب كاسي**
ولا يزال الحشاد وفضل مال **ولا وصل الخراد وطبيب لمي**
ولكن سعي عن المساعي **وطلقات العلم وتظام درك**
ودفع المضلات بحسن سعي **وزفع المشكلات كضوء شمسي**
وانشد الشافعي رحمه الله
لو قال تكتب هذا المال بالعلم **وبالبلادة والاستعداد الحكم**
لكن اكثر تالوا من الاستدرة **ومن شديدا ومن شداد وبنارم**
لكنه قدر يعني بلا مستل **كنا في لوجه المحفوظ بالعلم**
وعن علي رضي الله عنه انه قال كني بالعلم شفا انه سرمد من لا يحسنه ويرج اداس وقال بن المقفع
وله الخلد وقال ثمامات من احيا علما وقال ايضا العلم اشرف ما وعى والخير افضل ما اوعيت والعلما
اعلم الا سلام واثمان الايمان وزوي ان عيسى عليه السلام سرق بقر فزاي نور سطع الى السماء فذعي
الله ان يحبه بما اذا قال هذا النبى وهذا الفضل فادعى الله تبارك وتعالى ان اسأل ذلك الميت
فياك فالتق القبر فاذا الميت جالس وبين يديه ما يلهى من نور وهو يقول يا روح الله ما تقول
فريد فقال برك هذا فقال يلهى ولدي صالح فقال له يلهى عليه السلام انكر معشر الاموات تنفعوا
بصلاح الاولاد فقال يا روح الله كما تنفعون انتم معاشرا لانبيا بالنبوة وفي الخبر اذا كان يوم القيمة
يشتمل رجلان فيقول احدهما لصاحبه الى اين يقول الى النار فيقول له باي سبب فيقول
له سمعته ولم اصدق قد وزوي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يومئذ لا يحاسب احدكم الا بما
احب اليه فممن فمنا اكلنا ما لنا احب اليه من مال غيرنا فقال له عليه السلام بل بل ان غيركم احب
اليكم من ما في غيركم بل قال ما لكم ما قد موته واما ما عافوه فقال من كره وكان علي رضي الله عنه
كلمة يا ايها الذين آمنوا في المقابر بعد موت فاطمة رضي الله عنها وزوي الله وقت فيها ليلة وقالت
يا فضل الاموات لا تنفوا وجبت لساكني شكيت فيما كرهتموه وسميت فيما كرهتموه

فاجرونا بحمدكم فسمعنا ما تقول من ناحية المقبرة وبعنا ما قدمنا وخرنا ما اخبرنا وفي الخبر اذا كانت
الشباب تشرع بعصم بعصم واذناك المشيئة تقول الملائكة الان وقد استرحبت مقاصدك او
رعبت عنك النساء وحك الفتى ومات شهيدك يقول الله تعالى عبيدي اذ لم اقبله من قبلي
وحكي ان سارقا دخل بيت زانية رضي الله عنها واخذ ما وجد من الامتعة وم بالخروج فلم يجد
الباب موصع الامتعة وسمع هاتفا يقول ان كان اخذ الحبيبين ناما فالحبيب الاخر يقظان لا ينام
وحكي انه كان بالكوفة رجل يقال له ابو سليمان وهو يغسل الموتى قال غسلك يوما ميتا وكنت
ثم كشتفت عن وجهه فاذا به يضحك فقلت يا عجب احياه بعد الموت في الدنيا فسمعت هاتفا يقول
كل تحب الله فهو حي وكان واحد من الفضل من اذ اني هذه الآية وقالت اليهود وعبروان الله
وقفت في قوله ابن فقال اللهم اقل ما قالوا ولم يكن ذلك الا بعصمك اياي فكما عشتني عن هذا
في الدنيا فاعصيتني عنه في الآخرة فجمعني مع قايحنا في النار وفي الخبر اذ حي الله تعالى الى داود
عليه السلام يؤم المذنبون غير كيف انتظاري وديهم وتوفي الى تركه مما صيهم لما تراشوا وشقوا وشققت
او ضالم لم ينجني يا داود هذا انما في حية المذنبين عنى فكيف بالمقبلين وفي الخبر اذ حي الله تعالى الى
داود عليه السلام ان كنت تحبني فخرج حب الذي تبارك قلبك فان جني وجب الدنيا لا جثمان وقال النبي عليه
السلام الايمان والجهاد في قرن واحد فاذا ذهب احد ما تبعه الاخر فزوي انه لما نزل قوله تعالى ولست
يعطيك ربك فترضي قال النبي صلى الله عليه وسلم فسم اذا كان هذا الرضا في الارض ما بقي مني شيء واحد يدخل
الجنة وزوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه ابني بعلة صليبة كاتبة الملائكة يسلمون عليه وفي
يمنع ذلك فلما كان ذلك عليه استغل بالذوا فلم يسمع سلام الملائكة بعده فاعلم بذلك فثاروا فاجابه
فتالوا له اذا تركت الدنيا وامادة الملائكة فترك فادوا بعد ذلك وكانوا يسلمون عليه من قبل فاجبر
اصحابه بذلك قالوا له اتبع سلامهم من حررك ام من فوكك فقال من حولي فقالوا له لم يتقارب اجلك
فلم سمعت من فوكك فكان ذبيلا على تقارب اجلك وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسلم نفسك على
الاحلى ابن ادم الا اول كل من ذمها ومن ذمها بن ميتة قال كان مومي عليه السلام في الطور يارب اني
منزل من منازل الآخرة اعلي ومنك اقرب فقال يا موسى حظرة القدس فقال يارب من يسلمها فقال
ارباب المصائب فقال مومي عليه السلام يارب جنم لي حتى افرقهم قالم الذين اقبلتهم بهلية
خبروا واذا انفت عليهم نعمه شكروا واذا اصابهم مصيبة قالوا انا والله انا الله راجعون وفي الخبر
ان امرأة من الانصار كانت تدخل على عائشة رضي الله عنها وتجد منها ثيابا كان بعض الايام ما دخلت فيها
فمازها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام مالي لا اري الانصار فيه قال انها منذ ايام ملاحدة
علي فقال عليه السلام تفقدتها وتحشتني من امرها فظلمتها فابشعة رضي الله عنها فلما ان جاءت قال لها
النبي صلى الله عليه وسلم ان كنت في هذه الايام قال يا رسول الله ان يصيب طوبى فقال اخبرني فقالت
كان ابني ابن ثمان عشرة سنة وكنت زوجته من حوي وقيل لي فلان زوت اليه الفروى فاعدت الزوجة
وزينت الفروى فقال يا انشاء عرض لي فدخل في الراس فدخل البيت الخالي بوشع شائعة فدخل البيت
فاصلح فقامت فدخلت عليه ليخرج من البيت فبصر عروسة فاذا هو ميت فقلت كذا اصابه الموت
فانصرفوا ومرت الفروى الى منزل والدتها فقامت ام الفروى وقالت اراك ما زلت ميت فقلت
قلت ان ينك فريضة وان لا يني خالكا احب لها واشغلت بين منه فلما ان وصل الي بقعة كبريتكم
فانزل الله تعالى ما يوفي الصابرون اجرهم بغير حساب وحكي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال
من نزل الله اذ غسلكني وكشفتني فكشفت عن جبهتي وعندي فاكشفت عن جبهتي بسم الله وعلى منكر

الرحمن الرحيم فتغل ذلك ابنته ثم زوي في المنام وشكل عن خاله فقال انا في ملائكة العذاب فظناه
راوا الكتابية على جبهتي وحديري بحوي وفي الخبر اذ حي الله تعالى ببارك الله في مصيبتك فاما في فضل
الله وترحمته وعن الحسن رحمه الله قال يتبادي يوم القيامة من كان له من الله اجر فليتم فلا يتم الا من
عفا وزوي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يدخلون الجنة فلم يرضوا به تعالى منهم ولدا طاع والذرية
وعني الله تعالى واسراة الحاقق زوجا وعصت الله تعالى وعبد الهام توكاه فغني الله تعالى ورجل
احسن معاملته مع الكيس والغير وهو غاص الله تعالى وعن علي رضي الله عنه لما توفي رسول الله صلى الله
عليه وسلم سمي سمي هاتفا يقول من يماوه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اهل البيت فقالوا
وعليكم السلام فقال اقلوا ان كل نفس ذايقة الموت ان مات محمد فان الله محمد لا يموت كل شيء هالك
الا وجهه الا فاجنبوا ما يحبط الرب ولا يعود اليكم فاسمكم وتسكوا فان من الله تعالى من كل قانت
خلافا والسلام واخذ لامي حنيمة مرضي الله عنه شعرة

لما مات المشيب قد نزل وبارك في الشباب وارحلا
ايقنت بالموت وانكرت له وكل شيء دواب الا جلا
كمن من اخ لي وكان بين لسي دفعا تحت التراب متجدا
لا يسمع الصوت ان هتفت به ولا يبر السؤل ان سؤلا
لرحله الله فاعلموا احدا لحله الانبياء والرهسلا

عن انس بن مالك رضي الله عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا معشر المسلمين ستموا فان
المرحوم واهلها فان الرجل فريب وتوفي واذا كان الشرف بعيد وخففوا انكالم فان فراكم عقبه كرد
لا يقظتها الا الخفقون ايضا الناس ان بين يدي الساعة امور شدة واهل الاعطاف فزما ثا صنعيا بلك
فيها الظلة ويمنع منها الغسقة فيطردوا الايزون بالمزوف ويقام الناهون عن المنكر فاعدوا
بذلك الايمان وعصا عليه بالواحد والجوا الى العمل الشام والكرها عليه التفرس واصبروا على
الغنا صبرا الى النعيم الدائم وفي الخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في سفر ثلاثة ايام ثم
قال ائمنون كبريتا من الارض فتالوا الله ورسوله اعلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقار
تجس رجل كما في النار وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ امر برمر بارض قد اهلك ارضها
فاعدوا اليه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسم بارض محمد جمل يستفج برذابه وهو
على رجل وكان اصحابه يستقوا وعملوا وشره بطرحا ثم قال عليه السلام لا تدخلوا بيانا قوم ظلموا
انفسهم الا ان تكونوا ما كنتم ان يبيعكمكم مثل ما اصابهم وعن الحسن بن ثابت رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذي من غش محمد جدي ما بين بيت الموت ويقف على
بابه كل حبس فاذا وجد الانسان قد فدر كله وانقطع اجله التي عليه ثم الموت فغشته كبراته
وعمرته وعانه ليديده من اهل بيته الناشرة شعرها والعارية وجرها والباكية لشرها
والقارضة بولها فيقول ملك الموت عليه السلام ويلكم ما الفزع فيها الجزع ما اذهبت
لواحد منكم رزقا ولا قرب له اجلا ولا اتيته حتى لموت ولا برحت روجه حتى استلمت واني فيكم
عمدة ثم عودت حتى ابني منكم اخذا قال النبي صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لو تدرون مكانه
ويسعون كلامه لدخلوا من ميسم ولبكوا على انفسهم حتى اذا عمل على نفسه وفزع روجه فوق النش
وهو ينادي اهلي ويا ولدي لا تلعبن بكرا لثمنها كما لعبت في جمع المال من حله ومن غرله ثم خلفته
اليوم والمهنا باه له واليبغى على واحد من اهل بيته وعن عباس رضي الله عنهما انه قال يلبران كفتان

وحيث ان كل كلمة او شئ من نوح يتحرك في سمع المصنفين والذين في الملائكة لا يرون فيه الا النعمة
ان نور في كونه المكنون والحقائق لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لوضع لم صغيرة من عباد الله
التي هي في جميع الخلق هكذا وفي الخبر ان الله تعالى تخاطب عنده يوم القيمة فتخرج من بين يديه
مجلسا فموسى به الى النار ثم يقول الله تعالى لجبريل عليه السلام اذكر عبيدي وشدة كل جليس في مجلس
العلم في الدنيا فاعرف له فينا له جبرائيل عليه السلام عن ذلك فيقول ما جلست مجلس عالم فبقول له اجبت
عالم في الدنيا فيقول لا فيقول هل جلست على ما يدرى عالم قط فيقول لا فيقول هل جلست في شركة
عالم يسكن في بيت فيقول الله تعالى لجبرائيل عليه السلام سلمه عن اسمه فيقول اني فلان فيقول
الله تعالى لجبرائيل عليه السلام وامن اسمه اسم عالم في الدنيا ففكرت له لما سمعته اسمه اسم العالم
وفي بعض الروايات ان الله تعالى يقول لجبرائيل عليه السلام خذ بيديك وادخل الجنة لانه كان
يجب رجلا وذلك الرجل يحب عالما ففكرت له ذنوبه بذلك وسئل الشيخ الامام الاجل علي بن
سعيد الرسي عن ربه الله عن الكفار هل يكون لهم ميزان وحاب قال لا وسئل عن هذه
المسئلة مرة اخرى فقال قد روي ان لم يوزن ولكن ليس المراد بميزانهم ترجيح احادي الكفريات
على الاخرى لكن المعنى عيبتهم اذ الكفار متناهون في العذاب قال الله تعالى ان المائتين في الذريرة
الاستدلال من النار وقال عز وجل ادخلوا ال فرعون اثنتا العذاب وهذا القول اصوب وسئل عن بعض
الانبياء ان ادم عليه السلام والنجمة طابت منه تلك الرولة اسود منه جميع جنته لما هبط الى
الارض لسرط البقيام والضلالة وفساد وفساد فيمن جنته ابيض هذا القول قال لا يجوز في الحكمة
القول في الانبياء عليهم السلام بشئ يودي الى الطعن والتعيب فيهم وقد امرنا بحفظ الانبياء عنهم ثلث
سنة في الانبياء ارفع وهو على الله اكرم من سائر الخلق وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اذكر
احدا من الانبياء الا ما شئت كما ان لا تذكر الصحابة ربي الله عنهم بشئ يوجب ذلك الى الطعن فيهم لان مستك
ذلك من الانبياء عليهم السلام اولي واثق والله اعلم وسئل عن بعض الناس ايش الحكمة في ان لا يقع على النبي
عليه السلام قال لان الشمس والنور والقر والنور اما خلقت من نور محمد عليه السلام ونوره اخذ من
نور النهار ونور الشمس والقمر والنور لا يظلم وسئل هل يجوز ان يسلم الشيطان قال يجوز ان يكون اسلم
منه خوفا فلا يوفي صلى الله عليه وسلم اذ شئت شيطانه وهذا لا يكون اعظم من ان يلبس لانه كان يظن
ثم اذ شئت وايعاذ بالله تعالى وقال بعضهم هذا الخبر لا يثبت في الله تعالى فاسلم بوجه الميم ايش اسلم من شدة
دوساته فلا يجوز خزي وسئل هل يجوز ان يقول اخذ انا احب الله تعالى قال نعم لكن لا يجوز ان يقول
انا احب الله تعالى ان يجوز في الجملة ان يقال المستلمون احبوا الله تعالى قال نعم وسئل ان بعض
الناس يزعمون عن ابن مسعود ربي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اول شهادتي
بعضنا اذا مات يوم الجمعة فادسطة يوم الجمعة يحيي جناح من الجنة فيملك به خلق كثير
قالوا اجب علي الناس ان لا يخرجون ذلك اليوم من منازلهم الى مصعب النار ويسجدوا ابو اسحق
أفصح مثل هذا ام قال لا لان هذا من موضوعات المنافقين ومخترعاتهم يتخذون بذلك
أخذها ان الاخبار توارث من النبي صلى الله عليه وسلم في فعل الابتكار في الجمعة فيقولون مثل
هذا يفسد الناس من الابتكار والرواية الثاني انهم يصنعون هذا وامثاله ليعذبوا المسلمين على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون اخذ قال شيخنا دام الله تعالى من الامارات فوعظهم في كبري
قال لا تقول علي الا ان الله تعالى في كل يوم ما كان من الله تعالى الى مقبرة وهو القدر الذي هو عليه
منه ثم لا يرضى من المشرك الى الله تعالى ما يشق به من يرضى الله تعالى وما كان من القبيح والوقبيح

وسئل عن امثاله هل لقول ثوابه فغاب قال نعم لم ثوابه فغاب ان الله تعالى به كرمه لا يبين
وقالهم ليعتق كثرة الثواب المومنين لان الثواب هو المتلذذ بالشيء ثم ان الله تعالى جعل لذتنا وشهواتنا
في الدنيا من المأكول والمشروب والمزكوب ونحوها فذلك يجعل ثوابنا في دار الآخرة واما المتلذذ
فان الله تبارك وتعالى جعل تلذذه وشهواتهم في طاعتهم لله تعالى وبذلك طاعتهم انفسهم وما يشعرون
وهم بذلك يحوزان بحصول تلذذه في الآخرة مثل ما جعل تلذذه في الدنيا يستدل بالاثبات
على القائب وسئل لماذا من جبل ونحو الله عنه عن من يستدل في الايمان فقال ان الله تبارك
وتعالى ذكر في كتابه ثلاثة اصناف من الخلق قال الله تبارك وتعالى في موضع اوليكم هم
المؤمنون حقا وقال في موضع اخر مذبذبين بين ذلك لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء من قال
بالاستدلال في الايمان فهو من جملة المذبذبين ولان الاستدلال في المتحقق لقولان قيل ليعتق
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه من مذبذبة فقال اني ادم عليكم فانما ان شاء الله لا يجوز
الحق الاستدلال بالموت والموت كذا في لا محالة قيل له نعم انه من مذبذبة مقارنا لهذا فان ذلك
اي يزرع الشك في الايمان وبعيد الى ثواب الشهادة كما وصلح فان قيل ما الحكمة في ان الانبياء
واحد وبما انهم اثنان اثنان مثل الذين والرجلين قيل لان للبيان هو الذكور والمذكور واحد
وهو الله تعالى فيكون الذكر في الجسد واحد ايضا كما نقبت فان قيل ما الحكمة في ان الرجل
اذا اراد ان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله يشترط ان يشهد الى التمام ان الله تعالى
لما خلق ادم عليه السلام في الجنة اقطعه ناح الدولة ولباس الكرامة واقطعه نور محمد صلى الله
عليه وسلم فتوزعت الجنة بنور حقا ادم عليه السلام راى الجنة من اولها الى اخرها يتركه محمد صلى الله
عليه وسلم فحب من ذلك حتى ذهب من حصته الى كسبه الايمان نذهب بقدره الله تعالى حتى انتهى الى
راى ان الشبهة فرغ ادم عليه السلام شهادته وراى ذلك النور فاذا نظرت به راى جميع السموات
والارض والكروبي والارواح جميع الخلائق من بركة نوره فصار احلا بؤلا و به المؤمنين من ذلك
الي يوم التناهي و ذلك شئيت بشهادة لا يشكك ربه ذلك النور فان قيل ما الحكمة في ان اوله
اذا خرج من بين امه يتي الى الجنة ولا تمنع عيناه فقل لا يشكك لم يكن ذلك يكا حقيقة وانما
كان شبيحا لانه روي في الاخبار انه يقول اربعة اشهر لا اله الا الله واربعة اشهر يقول
محمد رسول الله واربعة اشهر يقول اللهم اغفر لي ولوالدي فان قيل ما يقول في ولد الكافر
قيل انه يقول اربعة اشهر لا اله الا الله واربعة اشهر يقول الله واربعة اشهر
يقول لعنة الله علي والذين فاذا تمت السنة يكون بكاء وجنونا فذلك من الحكمة لان قيل ما الحكمة
في ان الامم اشقى على الولد من الاب قيل لان خروج ماء المرأة من قدامها بين ثدييها فريش من القبح
وموضع الحب القبح والاب خروج ما فيه من وراء القبح فان قيل ما الحكمة في الولد يذهب الى الاب
دون الامم وقد خلق من ما بها لان ما الامم يخلق به الجن والانس والحوال وهذه الامم الاشيا
لا تقوم بل تزول وما الرجل يخلق من العظم والعروق والقصص ونحوها وهذه الاشيا لا تزول
في عروقها فذلك لسبب الى الاب فان قيل ما الحكمة في ان من يقول ويتعوط ينظر اليها قيل لو لم يكن
احدا ان الامم مخلوقات الله عليه لما هبط لم يكن عبدة البهائم والنايظ فلما احتاج الى ذلك
في الدنيا يخلق ينظر اليه يخرج منه فصار ذلك الامم لا يراها والوجه الثاني ما روي عن ابن عمر
رضي الله عنهما انه قال ان ابن ادم اذا طس للمعوط والبول ينجس ملكه ويقوم على راسه ويقول
يا ابن ادم انظر في القربة التي اكلت كبرت شعرت عن جالها ونحو ذلك فانظر الى ما منك الى ما يبول

عالم في القبر فان قيل في قول من عذره بالبعوضة قيل لان فخره كان انما كان
بالطيرة وهي الشجر وكان افعالا كذا ايضا واذا عني اللعين انه يحيى ويميت فان الله تعالى حين اغتبه
ان انا اخي واسيت فاهلك الله تعالى ببعوضة فصدنا ميتة دخلت في دماغه وبقيت فيه
سجين وهو يعضد لها والاشارة في ذلك انك اذ عيت عبي وميت فان كنت تقدر على الا
ماحي بعنف البعوضة حتى تطير من دماغك بالعين وان كنت تقدر على امانته فانت بعونها
حتى تخلف من هذه الشدة والفقوة فان قيل ما حكمة في ان الابن ان اذ اعطش يحس
في نفسه راحة فيقول لان الروح تريد ان تهرب من الجسد وتقول اسجدت لها فانت في
الكل عضو رحا ان تخرج من روع من الدماغ فيقول له لم يحس وقت خروجك بعد فليست
فيه ولهذا يقول الحمد لله لان روحه تقوى بدنها فان قيل ان اهل الجنة جرد من
الزناك من النسا مثل علي رؤس الكل الكليل وعلى الكليل الساحة كالقنطرة فان قيل اصل الميت
ما هو نزل ان اثوب عليه السلام كان في شاطئ على البحر خاكة طيبة وراي كذلك يستقته من
لبنا شدة عليه فحمل الله تعالى صدره على الاولى فتلك لاجل الله تعالى والثانية فقلت لا تحيل
الذي ان قيل ان محمدا صلى الله عليه وسلم افضل من عيسى عليه السلام فلما كان في الدنيا
ومحمدا صلى الله عليه وسلم في الارض ان النبي عليه السلام قال موضع جسدي تحت الزاب افضل
من جميع ولد آدم ويحيى في قبري اثنا عشر سنة ثم يبعثني ويباري بيني من الجنة
مالم يسع فيه الصور وروحي بين يدي ايجاز قبل وغلا تحت العرش وبعدي في الدار كان
في الاسلام وروحه في الجنة ويدوق في اخر الزمان فيرجع الى الزاب ايضا ولان عيسى عليه السلام
انما ينفذ الموت الى اخر الزمان لانه لما قرا الامم خيل وراي نزل محمد صلى الله عليه وسلم
تحيي ان يراه فداي الله تعالى ان يزرقه الحياة الى ان يخرج محمد صلى الله عليه وسلم فاشجاب الله
دعاه فداي ليلة الفرج ولما راى في الامم خيل فمضى معه امة محمد صلى الله عليه وسلم وتحيي ان يكون
من اشيء ندما الله تعالى فاشجاب الله دعاه ودعاه ان يخرج في هذه الامة في اخر الزمان
وفي هذا نزل محمد صلى الله عليه وسلم فان قيل لم كان موته من الحجة فلم يخرج ابراهيم عليه السلام
من النار نزل لان النصارى حارث حية بضع الله عز وجل فصار خوفنا في الحقيقة من الله تعالى
وايماننا بالدار كان من الاذنين فان قيل ما حكمة في ان الله تعالى في كل مخلوق لا اله الا الله
ناطق وبمعنا غير ناطق وليس للميت ان يسمع الله ما يقول الله ما يقول الله ولا يسمع الله
بجوده فوجد الملائكة كلام الا اهل بيت نعمة الله واخبره من الجنة وخرجوا الى الارض
فما الى النار فاذل ما رآه اليك فاحبه عاقب آدم السلام لا اله الا الله فاذل ما رآه اليك فاحبه عاقب آدم السلام
الله تعالى بيتا منها فان قيل اصل النعم من ماذا فقال ان آدم حمله الله تعالى فحملته جنته وادخله
بن الشجرة واقبل الى الارض فقام على الارض فصار شجرة قايلا وبقي منه شيء قليل فابقي
حوي ربي الله منها بعد ما قبلت فوئده فولد قابيل يقتل اخاه هابيل قال الشيخ الامام الامام
علي بن الحسين الرستغني رحمه الله فانظر كيف ضرره بعد جنته وان كان قليلا فاحبه عاقب آدم السلام
كان طعامك من حرام وقال زكري عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال من نظر الى حرام ولو
يتنا ولا يمتد فاما بين لا يجد خلاوة الطاعة او يمتد بينه وبين طاعة الله فاحبه عاقب آدم السلام
فان قيل ما حكمة في ان الحايض تنقي الصوم ولا تنقي الصلاة ينزل لان حوي ربي الله منها
الدم اولى بدمه قالت لادم اجابني غار من قال لادم خلوات الله عليه السلام فاذل ما رآه اليك فاحبه عاقب آدم السلام

وقل لادم حتى ترك الصلوة فترك حتى ظهرت ثم سألت فقال لا اعلم فادعى الله تعالى ان لا تقضي عليها ثم رأت
ذلك في الوقت الذي فرض الله فيه الصوم فالت فقال ترك الصوم فترك فظهرت سالت ايضا فقال
لا تقضي الصوم فادعى الله فيه الصوم من قبل ادم عليه السلام ابراهيم بك بغير امر الله فان قيل ما حكمة
في وضع الحجر للراة في النكاح ولا مهر في الملك البين اذا وبت لرجل وسب فقيل لان الله لا يدخل ادم
عليه السلام في الجنة اباح له الحواشي وجميع النعم الا تلك الشجرة فخلق الله حوا ارا ادم ان يسها
فاوصى الله تعالى ان لا يجوز ذلك ذلك قد بانها الا بسبب فقال ادم عليه السلام وماذا لها وليس لك
فان الجنة وما فيها ملك فادعى الله الى ادم ان تقبل على بني محمد عليه السلام عشر مرات حتى يكون بدلا لفضل
ادم عليه السلام على بني اسرائيل واذ قال سبحانه رحمهم الله ان المهر لا يكون اقل من عشرة فان قيل ما حكمة في
اظهار النكاح بين يدي الشهود فقيل لان الله تبارك وتعالى لا خلق حوى فاحسن الصورة والنتن فوجدوها
في السموات سبع وفي الجنة وشتاتت الدائمة الى رؤيتها وادوا ان ينالوا من بركاتها فادعى الله تعالى
بين يدي الشهود بين ادم وحوى وامرهم ان يخطب فخطب جبرائيل صلوات الله عليه حتى بلغت اهل السموات
خطبة فصارت صلاواتهم في ان الشمس تقضي من السما والاربع ومن السما الى السما
سيرة خمسمائة عام ولا يتوهمها حجاب ويمتدحها حجاب فقلت لان الشمس لطيفة لا يمنع اللطيف
فان قيل لم فصل ابراهيم عليه السلام من بين سائر الانبياء والرسل وسلم عليه كل شئ ولم يسلم احد منهم على ابنته
غير ابراهيم فادعى النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي عليه في اخر كل صلاة الى يوم القيامة مجازات على احسانه
ان ابراهيم لا فرج من بنا والكعبة جلس مع اهل بيته فبكي ابراهيم ودعى وقال اللهم من حج هذا البيت من شيوخ امة
محمد صلى الله عليه وسلم فبني مني السلام فقال اهل بيته اياهم ثم قال اسبح عليه السلام اللهم من حج هذا البيت
من كبره لانه محمد صلى الله عليه وسلم فبني مني السلام فقال اهل بيته اياهم ثم دعى اسماء على السلام وقال اللهم
من حج هذا البيت من شباب امة محمد صلى الله عليه وسلم فبني مني السلام ثم دعت سارة فقالت اللهم من حج
هذا البيت من نساء امة محمد صلى الله عليه وسلم فبني مني السلام فقال اياهم ثم دعت باهر فقالت اللهم
من حج هذا البيت من موالد والمواليات من امة محمد صلى الله عليه وسلم فبني مني السلام فقالوا اياهم فحكي
منهم السلام فذكرهم في الصلاة مجازاة لهم على حسن صنيعهم فان قيل ما حكمة في ان الله تبارك وتعالى
بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما نحن نطول اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد فقال الله ان يصلي ولا يصلي عليه نحن بالفضل فقلت لان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم طاهر
لا عيب فيه ونحن فينا العيوب والنقائص فكيف شئ من فيه معائب على طاهر فقلت لان الله تعالى ان يصلي عليه
الصلوة من رب طاهر على طاهر فان قيل ما حكمة في ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يشد الحجر على وسطه فقيل قال
بعضهم كان ذلك للجموع وقال بعضهم لم يكن كذلك ولكن روي ان الله تعالى امر ابراهيم عليه السلام بنا والكعبة
وامره ان يضع الحجر الاسود في الركن فلما دفعه سقط من يده وانكسر منه قطعة فادعى الله تعالى جبرائيل ان يضع
تلك القطعة في جبل الفار الى وقت خروج محمد صلى الله عليه وسلم والي بكر رضى الله عنه من الفار فاعطاه جبرائيل
عليه السلام تلك القطعة وقال له اربط هذه القطعة على كسلك لترى من خلفك كما ترى قد امك فان
قيل لم سميت فاطمة رضى الله عنها زهرا فقيل ان فاطمة لم تخص قط وقيل انها ولدت وقت غروب الشمس وولدت
من النعاس واغتسلت وصلت العشاء في وقتها ولهذا قال محمد رحمه الله ان اقل النعاس ساعة وانما لم تخص لان
مسل خلقها كان من نفع الجنة لان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الجنة ليلة المعراج فلما اراد الخروج اعطاه جبرائيل
عاشة من نفع الجنة كان رحيما لطيبا من المسك والين من الزبد واصل من العسل فلما اكلمها رسول الله صلى
الله عليه وسلم تعدي بذلك وتعدت القوة في جميع اعضاءه فغرب خديجة رضى الله عنها ملك الجنة فخلت

بغاطة فراح منها ربح كالمسك من تغايح الجنة ولما نرى رضى عنها انها قالت كنت
السك في سم الحياطة في ليل من نور وجه فاطمة رضى عنها فذكر ذلك سميت زهرافان قيل المومن اعز عليته
لك من الدنيا وما فيها فلم تقطع يده اذا سرق فقل لان امه لك اعطى بنى ادم هذه الاعضاء امانة وقال له احفظ ودائق
فانك اذا ضيعتها اخذت الوديعة فاذا سرق فقد ضيع الامانة السيد فخذت منه السيد فان قيل لم يسم بعض الناس
تزوجوا وبغضهم رومان فقل لان امه عز وجل خلق اللامكة فوقع البصار هم على هيبته وجلاله فتهيبوا واكثر
تسموا كرويين ووقع البصار هم على رافتهم ورحمتهم فزجروا بك وراحو انفسهم رومانين واكثر دسبون رومانين
الاشقياء الى السماء بعد موتهم تسموا كرويين والرومانيين رومانين بعد موتهم تسموا رومانين وسئل
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عن يقول ان فرعون دعا بنة عند القطاع الما بجرى الما بشارته وان قولك
فرسه ساهم عنده يصعد وتطاول عند مجا دره هل يكون هذا حقا وموصوبا قال لا لا واجب دعوة الكفر لم يظهر
برون موسى عليه السلام من برون فرعون وذكر في الامور الجري على المترجى الما بجرى الما بشارته وان قولك
ابو بكر رحمه الله عن قائل يقول ان لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله فقل فان استحق خوف عباد
النار لقوله تعالى فان الله النار التي اعدت للكافرين ومن قيل له خف مما خوفك الله فقل لا اخاف ردا
لذلك القول فانه يفر وسئل الشيخ الامام ابو بكر ان بنينا افضل ام ادم مسدوات الله عليهما قال اختلف المتقدمون
في هذا قال بعضهم ادم افضل وقال بعضهم بنينا افضل وهو الاصح لان الله تعالى خاطب بنينا يا ايها النبي ويا ايها الرسول
وخاطب ادم عليه السلام بقوله يا ادم ههنا من كان انت وزوجك الجنة فان قيل تقول في قوله تبارك وتعالى
لنخرج مسدوات الله عليه ان يكون من الجاهلين ولبن علي السلام فاما كون من الجاهلين وفي الاول
منه من التوفيق دون ان قيل لما نزلت الاياتان على نبي محمد صلى الله عليه وسلم وقع في قلبه شيء من ذلك
فاوحى الله اليه وكان نوحا شيئا كبيرا ففرناه فان قيل الحكمة في قرص الشمس انها مدورة ولا تزد ولا تنقص
وقرص القمر زير وينقص فقل لانه روى ان الشمس تسجد لله عز وجل تحت العرش كل ليلة فتكون مدورة كاملة
سروا بركب والقمر لا يذبل في السجود والا في الليلة الرابعة عشر من الشهر فاذا اهل الهلال يزد في كل ليلة فزحاه
انه يزدون في السجود في تلك الليلة ثم بعد ذلك ينقص ويزد على احوال الشهر والحكمة في ذلك ان الله جعل
معرفة الشهر والايام قال الله تعالى لا اله الا الله قل من موافقت لن سلاية فلو كان القمر ابدى
اشكل على الناس معرفة الشهر والسنين وذكر المستغفر رحمه الله في معرفة الصحابة رضى الله عنهم ان ما ذكره
ان عمر رضى الله عنه ضرب ابنه ابا شحة الجذ حتى مات وضرب ابني وحده فمؤكذب قال هذا من الكاذب محمد
ابن قيس العامري وكان كثير الكاذب واضع الاحاديث الصحيح انه اندمعت جوارحه وعاش بعد ذلك حتى ان
رحمته رجل نصر من الجنة بعد ما صلى الجمعة فقتل له ابوه وقت في المسجد وابن صليت قال وقعت
في الصف الاول عند بعض الفقهاء كيف يكون هذا جوابه ان كان وقف في الصف الذي هو خارج المقصورة في
واقفا في الصف الاول ففصل عنه بعضهم وقال بعضهم الصف الاول هو الصف الذي يلى الامام رجل قيل له من اين
انت فقال بصري عنده ابي حنيفة كوفي عنده ابي يوسف جوابه هذا رجل له بالبصرة وانما بالكوفة وتوطن بها فاجوب
رحمته يعتبر المولود ابو يوسف يعتبر المنشأ رجل قيل له كم سنك قال انا بن خمس وعشرين سنة عنده ابي
رحمته وابن ست وثلاثين عنده ابي يوسف وعنده محمد رحمه الله جوابه هذا رجل لم يكن ولادته في رأس الشهر وانما كان
في بعض الشهر فاجوب عنده رحمه الله يعتبر الحاسب بالايام وياخذ كل شهر ثلثين يوما وكل سنة ثمانمائة وستين
حتى يتم خمسمائة وثلاثين سنة وهما يعتبران الحاسب بالايام فيكون بعض الشهر ثمانين يوما وبعضها
وعشرين يوما فيكون تمام ذلك ستا وثلاثين سنة لان شهر رمضان في كل سنة وثلاثين سنة بعد الى الحاصل
التي عليها في الايام رجل قال ولدت في شهر رمضان عنده ابي حنيفة رضى الله عنه في سؤال عنده ابي يوسف

كيف يكون هذا جوابه ولدت في اخر يوم من رمضان وقد روى الهلال انها رضى الله عنه ابي حنيفة يكون ذلك اليوم
من رمضان ولا يحل لهم الا فطره وعنده ابي يوسف يكون ذلك من شوال امرأة ولدت ولدت فقال لها زوجها
اجبا ولدت ام ميتة فقلت جيا عنده ابي يوسف يستأخذ منك فمذه امرأة ولدت ولدت وكان منه تحريك يد
او قلب عين فعنده ابي حنيفة هذه الاشياء تدل على الحيضة حتى ترث وعنده مالك لا يحكم بحياته الا بالصباح
رجل قيل له كيف حالك قال يا غنى عندي ابي يوسف فقير عنده محمد رحمه الله فمذه رجل يملك دورا وحوانيت يستغلها
وهي تساوي الفواكين غلتهما لا تكفي لقوته وقوت عياله عنده ابي يوسف هو غنى حتى لا تحل الصدقة امرأة
سئلت ابكر انت ام شيب فقلت بكرا عنده ابي حنيفة رضى الله عنه شيب عنده ابي يوسف ومحمد والشافعي
رحمهما الله كيف يكون هذا جوابه هذه امرأة زالت بكارتها بالفجر وهي مودة رجل صلى المغرب فشهد فيها
عشر مرات كيف يكون هذا جوابه ان ادرك الامام في القعدة الا في فاشهد معه وصلى مع الامام الركعة التي
وتشهد ان نية معه وقد كان على الامام هو سجد مع السهو وسجد سجدان ثم ذكر الامام ان عليه سجد سجدتين
فما سبق به فاذا صلى ركعة اخرى وهما تسجدت فثبت هذا السابعة وكان كسبي فيسجد سجدتين السهو
وتشهد انك منه ثم تذكرك ان عليه سجدتين السابعة وتشهد العاشرة رجل زوج ابنه الصغيرة لانه لا انسان
وام ولد لثلاثا اعتقها سيدة فاخترت نفسها وقتل الفتاة ثم انها تزوجت بزوج اخر وتزوجها زوجها
هذا المرأة اخرى فجاوت تلك المرأة بولد ولرخصت الصبي الذي كان زوج ضرتها بلين هذا الرجل من ضرتها
على زوجها لانها صارت امرأة ابنه لانها ارضعت لبنه صارت ابنته لمن الرضاغة وقد كان ضرتها
اراة لهذا الموضع صار الرجل من زوجها جليل ابنه من الرضاغة فلا يجوز له ان لا يكون جليل ابنه من النسب
رجل له ام واختا وزوجين من رجل في عقدة واحدة جاز كيف يكون هذا جوابه صورة جارية بين رجلين
جاوت بولد فادعياه جميعا ثبت نسب منهما فاذا كبر الابن ولدت من هذا الاب واحد من ذلك الاب
وكلاهما من غيراته فالابن وليهما جميعا لانها اختاراه من قبل الاب فاذا زوج الاختين والام من رجل جاز
لانه لا قرابة بينهما من مسافر ورده عليه كتاب امرأة ان كحمت رجلا اخر فابعث بالنفقة كيف يكون هذا
جوابه هذا تزوج ببنته مولاه ولم يدخل بها ثم مات المولى ورثت المرأة زوجها وصار مملوكا لهما لانيه
النكاح بينهما وكسبت اليه وهو عبد ما ان ابعت اليها من النفقة ما يكتبه رجل خرج الى السوق وترك
امراة فرجع من السوق فوامراة قد تزوجت بزوج اخر فمذه امرأة كانت حاملة وقد كان الزوج حلف بطلانها
ان كحمت فلانا فكلمت فلانا ووقع الطلاق ثم صنعت حملها وانقضت عدتها فلما ان تزوج للحال
رجل باع والده واكمل ثمنه كيف يكون هذا جوابه هذا رجل ان لعبه بان يتزوج امرأة حرة فزوجها فولدت
له ابنا فالابن يكون حرا ثم مات الام وورثها ابنها لاخير فجاها الابن الى مالك ابيه وطالب بمرأته فمذه المولى
يسع ابيه وبسببها المورس ثمنه ففعل جاز زوجان مملوكان ولد بينهما ولد حرا من غير تحرير او كيف يكون هذا
الجوابه الزوج مملوك رجل ولاب هو فاذا المولى لهذا العبد بالنكاح فمذه ابيه باذن ابيه فولدت
له ولد كان المولى مملوكا لصاحب الجارية وهو لانه ابن ابنه رجل وجب عليه الزكوات ويحل له الصدقة والمال
الذي تجب فيه الزكوات في يديه كيف يكون الجواب هذا رجل ملك جنسا من الابل لاثنا عشر درهم
تجب عليه الزكاة في الابل ويحل له الصدقة رجل قرأ القرآن وهو في الصلوة فسدت صلوة بقراءته في
الصلوة جوابه هذا رجل سبقه الحش في صلوة في حال القيام فانصرف يثوبا فقرأ شيئا من القرآن
فسدت صلوة لانه ادى جزءا من الصلوة بدون الطهارة رجل صار مملوكا لعبه ملكا بانا كيف يكون هذا
جوابه هذا عبد سلم سئل على مولاه مملوكا لروى ان رجلا قال ابي حنيفة رضى الله عنه ما تقول في رجل

يقول لا ارجو الجنة ولا اخاف النار وكل الميتة والدم يستشهد بالاهل والاعقاب ولا يخاف ولا ينجو ولا يغفر الحق واصب الغشقة قال ابو جعفر لا صحابة لا تقبلون فقالوا هذا القائل كما فرقتهم ابو جعفر رضي الله عنه وقال هو مؤمن ثم قال قول لا ارجو الجنة ولا اخاف النار فانما هو جوب الجنته ويخاف رب النار وهذا اخلاف ما قد رتب من قبل وقوله اكل الميتة والدم الى السمك وقوله شهد به ما لم ار فهو شهادة ان لا اله الا الله محمد رسول الله وهو لم يراهم ولا رسول وقوله لا اخاف ظلم الله وجوره لانه لا يظلم ولا يجوز ولكن في هذه العبارة بعض الاكثار فلا يجوز ذكر هذه العبارة وقوله الصلي على كرمه ولا سجود ولا صلوة الجنازة وقوله ابغض الله الحق اي الموت وهو حق وقوله اصب الغشقة اي المال والولد كما قال الله تعالى انما امواكم واولادكم فتنة وفي رواية قال واقر من الرحمة اي من المظروف واشرب الخمر واستعملها اي حال الضرورة او في الجنة وترك النفس من الجناية اي عند عدم الاداء وقتل ان ساء الكفار واصدق اليهود والنصارى في اعدائهم اي قلت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء ولكن حصة قوا في هذا الامر ليسوا ولكن في هذه العبارة ضرب عن الاستيفاد فلا يجوز استعمالها رجل واحد يستأجر عشرة من فلهما عشرة من درهم كل واحد درهم وكل من جاز بنصرهم وكل يغفل بدرهمين كيف يستأجر الكليل حتى يستقيم جواير يستأجر عشرة من الخمر وخمس من البعير وخمس من البغل رجلان عن ثلث بنين وخمس عشرة غابية خمس منها حمولة خلا خمس منها نصفها خلا وخمس منها خادوية وخمس كلها مستورة فارادوا البنون ان يقتسموا الخواجر على السداس غير ان يخلوا عن مكانها قالوا جديده ان يعطى احد البنين خادوية وخمسها وخادوية وخمسها وخادوية وخمسها ويعطى اثنان كل واحد بقى خمس حمولة واحدة وخادوية وثلث الى نصفها فيعطى الابن الثالث ذلك لان المساوات بذلك تقع وعلى ابن سبعة عن ابن يوسف رحمه الله انه قال رجل الى ابو جعفر وقال في حلفت بالطلاق ان اكلم امرأتى قبل ان تكلمني وحلفت امرأتى بصدة ما تمكك ان لا تكلمني قبل ان اكلمها فكيف يمنع قال ابو جعفر اصنع ذهاب فكلما بدا لك حلفت عليكى فذهب الرجل الى سفيان واخبره فجاوبه سفيان وقال سمع القروي قال ابو جعفر وما ذاك قال هذا الرجل حلف كذا وكذا فقال ابو جعفر كرمها ولا حلفت عليك قال سفيان من اين قلت قال لما شاذت فتمت يا ايها من بعد ما حلف الرجل كانت مكلمة اياه فوجد شرطه فبطلت يمينه انك لا تكلف ما كان عنه فافلين وعلى عن قتادة صاحب التفسير انه قد اكونت وجلس للناس وقال سلوني ما دون عرش الرحمن فقال حماد بن عيسى ان ابو جعفر رحمه الله اذهب به الى شيء فقام ابو جعفر وقال سلوني عن التفسير فقام ابو جعفر وقال كلب اهل الكوفة فابنوا فبقى ساكن وترك المجلس ثم جلس في اليوم الثالث وقال سلوني عن الفقه فقام ابو جعفر رضي الله عنه وقال نقول في رجل غاب عن امراته تسع اليها زوجها فزوجت زوجها وولدت له اولاد ثم جاء الزوج الاول فقال لها يا زانية تزوجت وانا زوجك وقال لها الاخرى زانية تزوجت ذلك زوج هل يجب الحد لمن تكون الاولاد فبقى متفكرا ثم قال هل دفعت هذه الواقعة فقال ابو جعفر رضي الله عنه ولكن يستعذب لا قبل نزولها وقال قتادة والله لا اجلس في الكوفة مادام هذا الفلام فيها فلما علمت ان احدا ياب عن هذه المسائل على الفقهاء ابو بكر محمد بن عبد الله انه قال نزل جماعة بالكوفة في زمن ابو جعفر فيهم امرأة حسنا ذات جمال فاجابها بيا ابغض لا غيبا بالكوفة فزادها صاحب الدار فاستحسنها وادخلها في داره فتجوز زوجها في امرها فاعطى بطون الدار يطلب اثرها حتى ظفروا بها واخذوا وادعوا انها زوجة وكثرت المرأة ذلك وقالت شئ في الحمار لا يكون زوجة لمشكك بل نازوجة هذا الغنى ولا اعرفك فاختصموا الى ابن ابي ليلى فقصى بالخارج بن الغنى بالتصادق فتجوز زوجها فقبل له لا فرج لك الا باجماع فقال له ابو جعفر فذهب اليه لعله يجد الفرج عنده فجاوزه ابو جعفر رحمه الله وفضل عليه الفقه فقال هذا سبيل لا كشف عن حمولة الحمار بن رجلك ومثلك قالوا نزلنا بالجباية فخرج اليها ابو جعفر وابن ابي ليلى وجماعة من العلماء رحمهم الله وامر المرأة حتى تكون في مجلس



من انك ادم امرأة اجنبية كوفية حتى ذهبت الى رجل من الرجال فادنت صاحب الكلب عليها ومهرت تعلم انها كوفية ثم اراثت نيتة والثالثة ففعل الكلب مثل ذلك الى العاشرة ثم امر هذه المرأة ان تنزل من رجل فلما دنت عرفها الكلب فجعل يذو منها ويملق اليها فظفر لثا من منها من حلقهم فاعترفت المرأة والغنى بما كان من امرها وشاهاها فاخذ ابو جعفر المرأة من الغنى وسلمها الى الرجل وعلى ابن ابي جعفر انه قال كنت في البادية فاصحبت الى الماني اعرابه ومعه قرية ما فعلت له بكم تبع هذا الماد فاكسني وما كنت ولم ينقص من حننته وراهم فاخذت القرية ودفعت اليه الخمسة ثم قلت يا اخي العريب ما وليك في السويي فقال نعم الشئ هو وضعي السويي بين يديه فجعل ياكل منه حتى اتي عليه ذلك زمان ثم قال بكم تبع شربة من الماء فقلت بكنيسة فلم يزل ياكسني وانما حتى بعت منه بحت فحصل لي خمسين قرية من ما ولى من رجلات في زمن ابو جعفر رضي الله عنه وادعى الى رجل وسلم اليه كيسا فيه الف دينار وقال له احفظ هذا الى ان يكبر ولدي فاذا كبر وبلغ مبلغ الرجال فادفع اليه ما تحب فليبلغ اليه سلم اليه الرمي الكيس واسمك الدنيا نية فلفه وقال هكذا اوصاني ابو بكر ان ما تحب فادفع الى ولدي وانا احب اعطاه الكيس فتجبر القبي في امره وطاف حول العلماء واستفتا بهم فلم يجد لهم فرجا فجاء القبي الى ابو جعفر رضي الله عنه وشكى بين يديه قال ابو جعفر رحمه الله ان ابك اوصي برصية لطيفة وكان حكيم في وصيته فذوق قال له ان الميت قال ما تحب فادفع الى ولدي قال نعم هكذا امرني فقال انت تحب الدنيا لا الكيس فادفع الى النية اليه لا الكيس فادفع الى النية وسلمها اليه وسلمها اليه وعلى عن الفضل بن عاصم رحمه الله انه قال مرض ابو يوسف رحمه الله مرضا شديدا فدخل عليه ابو جعفر غاشا فلما راه على تلك الحال استرجع وقال لمن احب ان يسلك ليموتن معك علم كثير ثم رآه ابو يوسف وشفاه اذ كان فاجبره باقوال ابو جعفر رضي الله عنه فصححت به نفسه وشججته بنفقه ففقد نفسه مجلسا بذلك وانصرف اليه وجهه الحسن فاجبره ابو جعفر بذلك فذاع جلا وقال امض الى مجلس ابو يوسف وقول ما تقول في رجل دفع الى قصال ثوبا ليقتصره به رهم فجاء اليه بعد ايام وطلب منه ثوبا فاكمل القصار ثوبا ثم ان رب الثوب جاء اليه بعد ايام فدفع القصار الثوب اليه فقصه راهل له الا جوفان قال نعم فقول را خطا وان قال لا تقول اخطات فجاءه رسال قال له ابو يوسف رحمه الله لا ارجو فقال الرجل له اخطات ففكر ابو يوسف ثم قال لا يجب الا جوفان فقال ابو جعفر رضي الله عنه فلما رآه ابو جعفر رضي الله عنه فقال ما جات بك الا سلة القفا فقال ابو جعفر رضي الله عنه سبحان الله رجل قد بقي للناس وعقد لنفسه مجلسا يتكلم في دين الله ولا يقدر ان يجيب في مسئلة من الاجازات فقال ابو يوسف علي بن كيف هي قال ابو جعفر رضي الله عنه ان قصصه قبل الاكثار فلا ارجو لانه اجبر وان قصه بعد الاكثار فلا ارجو لانه غالب ثم قال ابو جعفر رضي الله عنه ومن ظن ان يستغن عن التعلم فليكن على نفسه وعلى محمد بن الحسن رحمه الله ان قال اول من علمني ابو جعفر ذلك انه رجوت من مجلس ابو جعفر رضي الله عنه فقلت لهم ايكم ابو جعفر رضي الله عنه فوضع ابو يوسف اصبعه على فمه و اشار الى مجلسه ثم اشار الى ابو جعفر وقال يا هو وكان محمد بن الحسن رحمه الله احتلم ليلة وكان اول احتلام فقال ابو جعفر رضي الله عنه ما تقول في غلام احتلم بالليل بعد ما حصل العشاء هل يعيد العشاء قال نعم فقام محمد رحمه الله واخذ فغلبه وسار الى زاوية من زوايا المسجد وعاود العشاء فبقي اول سلة تغمر من الفقه فلما راه ابو جعفر رضي الله عنه يعمل بغير تفرس فيه خيرا فقال ان هذا الصبي يصلي فكان كما قال وعلى ان اسما عيل ابن له وجار رحمه الله ريت محمد بن الحسن في المنام فقلت له ما فعل بك قال غفر له ثم قال لو اردت اعذبك ما جعلته بهذا العلم في جوفك قلت له فابن ابو يوسف قال بيني وبينه كما بين السماء والارض فقلت له وابن ابو جعفر رضي الله عنه فقال هربا جهات هو في اعلى علي بن



Hacı Besir Ağa
320